

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِكُصْبِ السُّرُكِ

عَلَى قَاشِيَةِ ١٣١٢ هـ

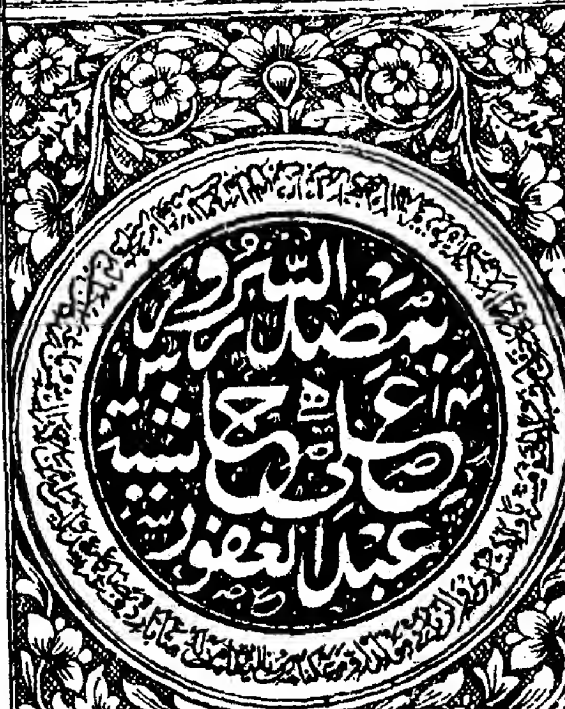
عَبْدُ الْعَبَّاسِ

مَكْتَبَةُ الشَّيْخِ

مَكَّةَ رَدَّوْشَه. فَوْن: ٧٩٦٧٩٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا  
وَمَا كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مَوْلانا اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ  
وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ



ناشر

مكتبة رشيدية  
سرکی روڈ کوئٹہ، فون ۲۱۶۲۶۳

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غير من كان له ضمير محموله ظاهرا . فصار يستلزم الجول وبأنه كنهها قاهرا . ومن بفضله يكون له في  
 عباده غافرا . ويعطى رضى الدرجات من يعلم معنى كلامه بالهنا وظاهرا . وينصب يوم التكاليف العمل  
 ميزانا قاهرا . ويصير الجفر في البحر ظاهرا وسائرا . ويجعل كلمته على فكانها فوق الفوق طائرا . ويصير  
 السماء المبني على الأرض ليلها وادائها . ويغير الخطاب ولا يكون شيئا غائرا . ويجزى عامل الشجر  
 لا يكون فيه فتيلة خامرا . ويعطى فاعل الخمر جزاء لا يحضر خاطرا . ويعيى الهلواء عن ابردند كلامها  
 باهرا . ويضلي على من شر شر الكفر شريرة غائرا . وزلزل برضا قصر سرى ضار لكاسرا . ووصل  
 حقوق العبودية فلهيات فيها كاهرا . وكان سرمد الحرف بينان لكفر قاشرا . وفعل فعل الخيرات فصولها  
 ظاهرا . واشتق اسمه من الجمل غير الجمل جدا واهرا . ولن يوجد الوصول اليه في الطوع جدا ما هرا . وقد  
 كان لبناء دين الاسلام يانيا وعامرا . وعلى الله واصحابه الذين لم يكونوا في رضائه حينما فازوا . وكانوا في  
 الابصار اليه تعالى نديا سانا هرا . اما بعد يقول ذو البضاعة الكاسدة . وذو القنطرة للباردة . الذي  
 ليس له من الادراك شمس بأزفة . كان جبلت له طبيعة وفريضة زايغة . الموسوم بعبد الله بن ابرار  
 ادخلها الله في زمرة الاخيار . السكا كاخيلي منسبا . والحقي مشربا . والعشاورى موطنا . والزبانيق مولدا  
 وسكنا . ان الخطي في خاطري الخاسر . والمرد في بالي الخادر . اوان قراءة حاشية هداية العلماء للشهيد  
 ذكوة وفتاة ودرائة السمي بعبد الغفور . اعطاه الله تعالى موجبات الفخر والسرور . وابعثهم برسل عن  
 اسرار الصوم والحروف على القوائم الضيائية للبحر المنير . فريد دهر الطاهر الطير . اللهم اعطه قصورا  
 ورفعة عظما وحرما . لدى من احزنه قصبات السبق عن الاقران . ويشادى دهره في حافل العلوم بالبيان .  
 وبذل جهد في تحصيل العلوم الدينية لرضاء الخلق المنان . فصار في زمرة العلماء كالانسان للانسان . وكانت  
 بينه وبين والدي نسبة الاخوة . اللهم اعطهما في دار السلام سلق . ان اظهر ما تحت استار حجابهما لست  
 . واذكر ما لم يكن فيها مصرحة ومذكورة . وافصل بجلالهما . والخص معضلاتهما . لكن قصور باعثنى . وقلة

القول في بيان  
 في اللغة  
 في اللغة  
 في اللغة







تقديم الشيء على جميع ما عداه ولا قدمت التسمية على كل ما عداه من التحديد وغيره والمبدء بالبداية في الثاني  
البداية الاصنافي اعني تقديم الشيء على بعض ما عداه كالمقصود والقرينة على هذا فضل عثمان رضي الله عنه في  
كتاب الصغرى ويمكن ان يجلب بان المبدء بالبداية في الحديثين البداء العرفي وهو ذكر الشيء قبل للمقصود والبداية  
بعض للمعنى بما يتصل به لا مبدءا لمصلحة فلان قيل ان المأخوذ به في الحديث الاول البداء بما هو اسم الله تعالى والاول  
هذا ليس الا بلفظ الاسم بل بالبهاء والاسم ليس من اسماء تعالى قلنا ان لفظ الاسم معجم اي انما كان في قوله انما  
ثم اسم السلام على كوكب كان الانشاء بلفظ الله وهو من اسماء تعالى كما هو الظاهر اعلم ان الباء في البهجة انما  
متعلقة بالابتداء نظر الى ان المأخوذ به هو الابتداء باسم الله فالتقدير ابتداء او ابتداء في باسم الله الخ والثاني  
موافق لظاهر قوله الحمد لله والاول موافق لاصوله واما متعلته بالتبديك نظر الى انه هو الاول في التعظيم  
تم حصول المقصود الذي هو الابتداء باسم الله تعالى فالتقدير ابتداء او تبديك بسم الله والامر في الواقعة  
مثل ما مر سابقا فان قلت لم ترك العاطف بين البهجة والحكمة قلنا لان قول الحمد مفعول للعاطف المحذوف  
الذي هو حال من ضمير ابتداء او ابتداء في او من ضمير ابتداء او تبديك وايراد العاطف بين العامل والمفعول  
غير صحيح ثم اعلم ان الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارية واعرض على هذا الوجهين احد ما ان  
هذا التعريف لا يصدق على جهة تعالى في مقابلة صفاته الذاتية لانها ليست اختيارية له تعالى لان كل ما  
فمن مسبوق بالعدم وعلى هذا لا يلزم نسبة الجميل وعدم القدرة وغير ذلك من الامور التي تعالى الله عما يشرك  
ولو اكبر اليه تعالى وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على الاختيارية انتصاف الفاعل المختار بالجميل على الجميل الاختيارية  
مقر انهم مرهوا على ان الحمد من قبيل الانشاء والنجاب عن الاول بوجه الاول ان المبدء بالجميل الاختيارية ما يكون  
فاعله مستقل فيه وان صدر عنه بالايجاب والله تعالى مستقل في صدره والصفات عنه تعالى غير محتاج الى الغدير  
والا لا يكون واجبا بل ممكنا وان كان هذا الصدور صدورا بالايجاب وصدور الصفات عنه تعالى بطريق الايجاب  
ليس ينقص كما تقدم في حقرة والثاني ان للاجبالا اختيارية الخ لا ينسب الى الخلق ولو في غير هذا الجميل  
الثالث ان الحمد الواقع في مقابلة صفاته الذاتية واقعة في مقابلته افعاله الحقيقية وافعاله اختيارية له تعالى  
والجواب عن الثاني ان التعريف بالاعم جائزا اذا كان الغرض انتصافا للمعرفة عن بعض ما عداه والمقصود فيما نحن فيه  
امتياز الحمد عن الذم والمدح المصنف هو حاصل بهذا التعريف وعرفا هو الفعل المنبئ عن تعظيم النعمان  
منها وبين المغنيين عموم من وجه وهو الشكرية وكلها محتمل لهما الا ان جملة من الحمد رأس الشكر يكون  
مورد الاحمل والعمدة في البيان والاهل ما يقتضي حل الحمد على الاول واما عموم متعلق الحمد فيعترضه عموم  
مورد الشكر فينسب افعاله فظهر وجه اختيار لفظ الحمد على لفظ الشكر واما وجه ايراد لفظ الحمد على لفظ الشكر  
فمنه الدلالة على اختيارية وليس للضرورة لان انتصافه بالصفات الاربعه اعني القدرة والارادة والعلم والحيق  
انما يفيد من قول الفاضل المدقق قول الحمد الخ ضمير قوله واجبر الى الشارح فان قلت لا بد من ذكر المسجع

[illegible]

قبل الضمير والذكر ههنا منتفك قلت لما أراد المفسر شرح كلامه فكانه كان ملوكاً أو يمكن أن يرجع الضمير إلى  
 الغائب وهو مفهم من لفظ القول فكانه كورضنا وهذا القدر يكفي ولا خيال الأول باعتبار كماله والآخر  
 باعتبار ذكر المزمع ضمن اللفظ قال الفاضل المدقق ان قول المفسر قوله مبتدأ وقوله المحل بدل منه وتحرير  
 للمبتدأ عن محل وهو اقول في شأنه وقوله مصدر للعلوم خبر مبتدأ محذوف وهو مفعول هذا المبتدأ والمخبر إلى  
 هذه الخاصية مقول اقول انتهى بما صله وكثيراً ما يحطر باليال ان القول أمالها المعنى المصدر الذي يعبر  
 في الفارسية بـ *يكن* أو بـ *يكن* للقول وعلى الأول لا يصح إلا بال لانه قوله المحل مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى  
 الثاني وإن هو بال بدل لكن فيه خدشتين أخريتين الأولى ان المراد اما المحل فقط اوضح قوله لوليه فان كان  
 الأول فلا يصح لان للقول لا يكون الجملة والمحل جزأ منها لا عينها وعلى الثاني لا يصح افراد شرح هذا القول وشرح  
 قوله لوليه قوله قوله كما صله المفسر وثابتها ان للقول لا بد له من القول سابقا وهو ههنا منتفك إلا ان يقال ان  
 الشق الثاني لكن للقول ههنا ليس بالمعنى كالمصطلح الذي هو يذكر بعد القول ويكون جملة بل بالمعنى الثاني  
 وهو عنه بالفارسية بـ *يكن* شئ فلا يخفى شئ بمذاكره والله اعلم بالصواب قوله مصدر للعلوم أي مصدر الفعل  
 للفاعل المعلوم أي المعلوم من اللفظ في العبارة حذف الموصوف والمضاف وكذا الحال في مصدر المجهول أي مصدر  
 فعل الفاعل المجهول أي غير المعلوم من اللفظ كذا أفيد من قول الفاضل المدقق وههنا شاء وهو ان المناسب للفاعل  
 المجهول ان يقدم قوله والمراد المفسر أو الاستغراق على قوله مصدر للعلوم لم يطابق الشرح والمفسر إلا ان يقال نظم  
 الفاعل المجهول إلى ان المحل معروض والمراد ما مضى له ومرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلهذا قدم الفاعل  
 المجهول المفسر المعروف على شرح العارض أملاً ولا ان المشهور ان المصدر وما ان مصدر المعلوم والمجهول  
 بالمصدر المعلوم والمجهول والمبني للفاعل والمفعول وبيان انه اذا احدث الفاعل فلا يفصل له صفة الابداد  
 للمبني صفة القبلي وكل منهما لا يخلو عن تلك اختلافات لان الأول اما ان يعتبر معه الاضافة إلى الفاعل فيسمى بالمصدر  
 المبني للفاعل ويصير عنه بصيغة اسم الفاعل مع الياء المصدرية كالحامزة أو لا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك  
 الاضافة فيسمى بمصدر المعلوم أو لا فيسمى بالحاصل بالمصدر المعلوم وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قيام  
 المصدرى بالفاعل والمثال واحد والثاني اما ان يعتبر معه الاضافة إلى المفعول فيسمى بالمصدر المبني للمفعول  
 ويصير عنه بصيغة اسم المفعول مع الياء المصدرية كالمحيرة أو لا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة  
 فيسمى بمصدر المجهول أو لا فيسمى بالحاصل بالمصدر المجهول وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قوع المعنى المقالة  
 على للمفعول والمثال واحد فمعرفة المحل على التقدير الأول في الفارسية يستودون زيد وعلى الثاني يستودون  
 وعلى الثالث يستودون وسائش وعلى الرابع يستودون شئ ونعم وعلى الخامس يستودون شئ وعلى السادس يستودون  
 شئ وكل هكذا قال مولا فانه ظاهره وتانياً ان اربعة كل واحد من هذا المعاني صحيحة في هذا المقام كما يفهم من  
 الخواص على حاشية التراجم على شرح التهذيب توجه عدم تعرض الفاضل للذكر بعضها لانه شاء الله تعالى

فانتظم قائلان في تقديم ذلك الاحتمال اشارة الى ترجيحه بوجوه منها انه اظهر كان قوله المحل لوليه معلوم  
 من حد من الولية بحرف الفاعل والفعل مع بقاء اعتبار صلاحية نسبة المصداق اعني المحل الى الفاعل وتبدل  
 النسب بل هو وادخال الالف واللام عليه لصفة الايتناية والبعث على العدول قصد الذم والاستمراء  
 انه اكثر نجس الاستعمال ومنها انه اشمل لانه يبيح من اللانهم والمعدى بخلاف مصداق الجعل لانه لا يجيء من  
 اللان ومنها انه اوفق بقوله والصلوة على بنه لانه مصداق معلوم كما لا يخفى والله اعلم قوله واللام للجنس او  
 الاستغراق اي لتعريف الجنس او الاستغراق وبالنفيد بل ضم ما يتوهم من العبارة من كون الجنس او الاستغراق  
 موضوعا لللام والامر ليس كذلك قل ههنا شك وهو ان كون اللام للجنس او الاستغراق لا يخلو اما ان يكون  
 جميع الاحتمالات الصحيحة المأداة ههنا من لفظ المحل ويكون على احتمال كونه مصداق معلوما والاول لا يصح لان المحل  
 اذا كان مصداقا مبنيا للفاعل فحينئذ لو كان اللام للجنس او الاستغراق لكان اللفظان جنس المحل او كل فرد  
 مختص بولي المحل وفيهم من يكون ولي المحل حاملا لا محمود او هو لا يناسب مقام المدح بل اللام على هذا التقدير  
 يكون للسند الخارجى وللشاعر الفرع الكامل من الحامدية وهو حامدية تعالى لنفسه كما صرح بهذا مولانا ههنا  
 في حاشيته على الحاشية الجلالية حيث قال وعلى هذا التقدير يكون اللام العهد الخارجى وفيه اشارة الى الحامدية  
 الكاملة وهي حامدية تعالى لذاته انتهى قائلان ايضا كما ترى لانه لا يخلو على هذا حال الاحتمالات الاخرى وهذا  
 لا يناسب والتجواب باختصار الشق الاول لكن المراد من الاحتمالات غير الاحتمال المذكور والقرينة ظهور عدم مناسبة  
 كون اللام على هذا التقدير للجنس او الاستغراق وفيه انه ليس في هذا فرق بين كون المحل مصداق مبنيا للفاعل  
 او مصداق معلوما لانه اذا كان مصداق معلوما ويكون اللام للجنس او الاستغراق فايضا يفهم منه كون ولي المحل  
 حاملا لا محمود لان معنى قوله المحل لوليه ان المحل قائم بوليه وصادر منه كما يقال الضرب لزيد والحقاقة لعمري  
 انها قائمك بهما فلي هذا ينبغي ان يكون اللام العهد الخارجى ايضا وايضا انه لو كان اللام للجنس او الاستغراق  
 على جميع الاحتمالات فالتناسب كمر هذا القول بعد كمر جميعها كما هي الظاهر وكجواب عن الاول ان اللام للاختصاص  
 وهو مضمون ان يكون بالقيام والعهد والواقع والتعارف في هذا القول المعنى الاخير سيما في لسان الشرح فقلنا  
 خرج من الفاظ المصداق كضرب والحقاقة فانه لم يظهر فيه عرف الجمهور واهل الشرع على المعنى الاخير ومن الثاني  
 ان الاكتفاء في الاتق بالذكر متافا شائع فيما بينهم هذا ما ظهر لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المقام قوله  
 اي كل حد من الحد من قهين احد ما ان كون اللام للجنس غير ملائم من وجهين الاول انه يخلو من عبارة الفاعل  
 لغرض بعيد هذا ان الاستغراق ملائم وغير ملائم فلو كان الجنس ايضا ملائما للامر المتناقض والثاني ان  
 خلف الفرع عن الجنس بمعنى انه يختص بالجنس بشئ ولا يختص الفرع به جازا وهذا الخلف لا يلائم مقام المدح بل  
 والثاني ان كون اللام للاستغراق ايضا غير ملائم لا ما يذهب اليه الهم من ان الاستغراق يختص بالقرينة ولا  
 قرينة ههنا لتحقق القرينة وهي ان هذا المقام مقام المدح والالاق به الثابت لجميع المصداق الطبيعية ولا يفرق بينها



كان او غير معين بل لا محالة ارادة الاستغراق العرفي وهو غير ملائم وحاصل الدفر عن التوهم الاول من  
الوجه الاول ان المراد من الجنس ههنا ليس معناه بل اللازم وهو اختصاصه اذ ادخلها ولا فرق بين هذا او  
الاستغراق فلا يلزم التناقض من الوجه الثاني ان يخلف الفرع عن الجنس جائز اذ الابد به موضع المصطلح  
القد مائة اعنى مطلق الشيء لاستناد احكامه لا افراد اليه فباختصاص بعض الافراد يختص الجنس ايضا واما اذا  
اريد به موضوع الطبيعة اعنى الشيء المطلق فلا عدم محتمل لاستناد احكام الافراد اليه فباختصاص البعض لا يختص  
الجنس بل لابد في اختصاصه من اختصاص الكل ومزاد الخواص من لا الجنس ليس له هذا لان الاعتبار الاول  
مخترجات الحكماء فاختصاص الافراد لا ينافي للجنس الماد ههنا اللازم كما سبق وحاصل الدفر من التوهم الثاني  
ان الماد من الاستغراق الحقيقي لا العرفي بقية للمفهوم في اتم وتمازير في المعاملات هذا التفسير في غير كلام  
الوجهين وقال بهذا مولا ناعبد الحكيم ومولا نالمدف ايضا وهذا التعديل مستفاد من الامور والله اعلم بحقيقة  
المفهوم قوله من الاول الخ وضم ما يتوهم من ان افراد الحكم المختصة بولي الحكم اما الافراد الصادرة في الماضي حكمها و  
بعضه واما الصادرة في زمان الحال واما الصادرة في المستقبل كالوصية وعلى الاول يخرج الباقي وهكذا على  
الباقي يخرج الباقي والخروج لا يناسب المدف وحاصل الدفر عن غنى عن البيان قل ان الاول ما يضييق الدفر عن  
تقديره من ان اوله هو التقيق والآخر ما يتناظر القلب من تقديره من ان اوله وهو التقيق فان جعل  
الاول مبدء بالنظر الى الطرف المتصل بالحال والآخر مبدء بالنظر الى وقت الحال يلزم خروج الحاصل الماضي في  
المستقبل فكل مبدء اية المنتهية بالنظر الى الوسط فمقطع للنظر من جملة ما يلزم لاستحالة المذكور في  
النظر الى البعض كان الاول بالنظر الى الكل والآخر مبدء بالنظر الى الطرف الآخر والآخر مسمى بالنظر اليه  
ايضا يلزم المبدء وعلوها والنهاية وعدمها وانجاب ان بداية الجنس من الزمان كناية عن عدم انتهائه  
في جانب الماضي وان انتهائه الى الابد كناية عن عدم انتهائه في جانب المستقبل ولا يلزم في الكناية بتعريف المعبر  
الحقيقي كما هو مبدء في التطوير وهذا التعديل مستفاد من اسمية الجملة لانه لفصلا لا استمرار والادام واهم  
احصى حقيقة اللام قوله من اي حاكم كان دفر ما يتوهم من الافراد السهل المختصة بولي الحكم اما الافراد الصادرة  
من الانسان ووجه او من الجن ووجه او من الملك ووجه او من الاثنين او من الثلاثة وعلى كل تقدير  
يخرج البعض وهو الباقي من المذكور والافراد الصادرة من الواجب سبحانه والخروج غير ملائم بمان الذي  
ظاهر قال مولا ناعبد الحكيم وفيه اشارته الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف ولا  
يكان هذه العلوم داخل في عموم كل جملة انتهى قال عي نور الله مرقدا حاصله ان افراد الحكم على قسمين قسم  
يختلف حسب شئونه كما اذا جعل زيد لعمروا ند عالم شجاع حسن الوجه كريم الى غير ذلك وقسم يختلف حسب  
الحال كما اذا جعل زيد وعمروا بكونه لعمروا ند عالم فلو كان تغاير الاعراض باعتبار الاحالة معتبرا في العرف  
للمرجع الى التعيين الثالث لانه من اجل في التعيين الاول انتهى وذهينة الفاصم يحكم بان هذا التغاير لو كان

الحال اعني لا يخرج  
ولكن كما لا يخفى  
واللازم للمالك  
المع والاطلاق  
الانسان والجن  
المالك هو منه

مستعمل في العرف لكن الاحتياج الى التعميم الثالث ثابت لدوام التعميم المذكور وكما يظهر بالتأمل وهذا التعميم  
مستفاد من ترك الفاعل لقصد العموم والله اعلم قوله او القدر المشترك وهو الذي لم يترد في النسبة الى  
الفاعل او الى متعلق اخر كما يعلم من قول الشيخ الرضوي حيث قال ان المصدر بموضوع الحديث السادس من غير  
اعتبار نسبة الى الفاعل او الى متعلق اخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة وضد ما فان اعتبر من حيث انه منسوب  
الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان اعتبر نسبة الى متعلق اخر فهو مبني للمفعول واذا لم يعتبر بشئ منها فهو القدر  
المشترك قال القاضي محمد مبارك في حاشيته على مولانا محمد زاهد علي شريح التهذيب وليس بالمتعمد  
ذاتي مشترك لانها من محمولين متباينتين وهما الفعل والافعال انتهى يفيد كون بينهما ذاتي مشترك للمركب  
المقولات اجناسا عالية متباينة وللتفرع خلاف هذا الا ان يقال هذا اذا كان المراد من الفعل والافعال اللفظ  
الاصطلاحي واما اذا كان المراد منها اللفظ العقلي اعني التأثير والتأثر فيجوز ان يوجد معنى مشترك ذاتي بينهما  
بلا اشكال فتأمل كما قال بعض الافاضل قوله فان مقام الخبر وضع ما يتبعه من ان ذكر كون المصدر مصدرا  
معلوما كاف في حقه فلهذا ذكر الفاضل الحاشي الاحتمالات الاخرتين ان الفرقان الملائم لمقتضى هذا تعالى  
الاستيعاب اعني رادة جميع محتملات اللفظ وهذا لا يحصل الا بذكر جميع الاحتمالات فلا ذكرها لكن بقي  
شئ وهو ان المناسب على هذا ذكر هذا القول بعد قوله ويحتمل ان يكون حاصلا بالمصدر المحرر ان الاحتمالات  
ذكر قد تم هناك الا ان يقال قد يجري حكم الكل على الاكثر فان قيل ان يذكر الفاضل الحاشي يحصل لاستيعابها  
لان من محتملات اللفظ كون المصدر مصدرا للمجهول او للمفعل او حاصلا بالمصدر المجهول والفاضل  
الحاشي لم يذكرها قلنا ان ذكر المصدر المعلوم والمجهول بعينه ذكر المصدر للبيِّن للفاعل والبيِّن للمفعول لان معنى  
الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافة الى الفاعل والمفعول كما يدل على هذا قول مولانا محمد زاهد  
حيث قال ومعنى الاخيرين بعينه معنى الاولين لكن من حيث اضافة الى الحامل للحق انتهى وذكر الحاصل بما  
المعلوم هو بعينه ذكر الحاصل بالمصدر المجهول لانها متجانسان ذاتا ومختلفان اعتبارا لان الامر الحاصل بالمصدر  
له اعتباران احدهما الترتيب على الارتفاع ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر للمعلوم وثانيها الترتيب على الارتفاع  
ويقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر للمجهول ويعلم من قول مولانا محمد مبارك واذ عرفت هذا علمت  
ان يذكر الفاضل الحاشي حصول الاستيعاب اتم لان قول الشارح المحرر لولي على كل احتمال من الاحتمالات يحتمل  
الانشاء والاخبار لكن الاول اوفق بالحديث وهو قوله عم كل امرئ الحديث لان مضمون من يبتدئ شأني امرئ  
بالحمد لله والابتداء بالشئ احد الله وانشاء شئ الاول ففي جعل قول المحرر لولي كلاما انشائيا بان يكون  
منقول اليه عن الاخبار كما لفظ العقي هو اشتريت وبعت يحصل الامتنان بالحديث صراحة بخلاف ما اذا  
جعل الخبر بالكون معازر ولا انشاء لان الاخبار عن المحرر يحصل فيه الامتنان بالحديث لكن ضمنا فالاول  
اوفق بالحديث موافقة كما ملأوا الله اعلم قوله من الضمير راجع الى الله تعالى لكونه مفعولا في الخبر والاشهر

على السنة اول ذكره في التسمية قوله سبحانه الظاهر انه اسم بمعنى التسليم ومنسوب بفعل مفعول  
 وهو سميت فالعنى سميت سبحانه فاحذف الفعل والقيم للمصدر مقامه واصنيف الى المفعول والتسليم  
 التلاوي وهو التبري عن سوء فالعنى تذاوته تازيها عن سوء قوله ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر  
 قال حولا فاعيد الحكيم للعنى للمصدرى من مقولة الفعل او لانفعال فهو امر غير قائل الذات والحاصل بالمصدر  
 الهيئة الفارقة للترتبة عليه فالجود بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل بالمصدر سباس قليس المرد  
 الاثر الذى ياتى على المعنى للمصدر كالاثر على الضرب انتهى حاصله ان المعنى للمصدر داخل تحت مقولة  
 الفعل وهو التأثير القدرى او مقولة الانفعال وهو التأثير القدرى اى قول لا اثر من غيره شيئا فحقا بمعنى  
 ان المصدر معنى مركب من الجنس والفصل وجنسه العالى الفعل ولا نفعلا وفصله الله كونه عن غيره  
 هو امر غير قائل الذات اى غير محتمل الاجزاء فى ان واحد على سبيل الاجتماع وان كانت موجودة على  
 سبيل الاجتماع بحسب مجموع اذمنتها والحاصل به هيئة قارة مجمعة الاجزاء مرتبة عليه وليس تبه  
 كرتب الالم الذى هو اثر الضرب عليه لان الالم الذى يوجد بعد مغاير له اذ اقام مصدر اقام والحاصل  
 المرتب على المصدر حينئذ اقام مصدر اقام وليس للتغاير بينهما الا باعتبار الاطلاق والتقدير اى احتيا  
 حتمية التلخيص المصدرى حده فى الحاصل وبهذه علاقة خصوصية يستلزم احدهما عن الآخر  
 الله اعلم قوله سباس وستايش اقول وبالله التوفيق اشك وجه تعرض الفاعل المعنى لتغير  
 هذا الاختلاف من الاحتكاك كالتأخر فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امر اقال الشاعر قريش ستر  
 لوليه اللام فيه ليست متعلقة بالحق حتى يكون خبره محذوف بعد قوله لوليه لانه على هذا لا يرد حرف  
 الخبر من غير سلاشى مسدود بل متعلقة بمحذوف وهو ثابت وهو خبر وبعد الحذف اقيمه للمعلق مقوله  
 قوله اى المحرى فم ما يفرقهم ان الولى اما بمعنى المتأخر المحب او متولى امر المخالفين كما قال فى مجموع  
 اللغتين فى شرح المشارق فى شرح الاسماء المحسنى للولى المحب والناصر قبل معناه متولى امر المخالفين انتهى  
 واواة كل من هذه المعاني ما جاء بها الذوق السليم لان تفسير الولى بجنه المعانى يوجب التصريح بها  
 الصفتى على ان تفسير الولى بالمعنى الثالث ياء باه اضافته لوليه نوع اباء فلا يصح قول الشاعر لوليه  
 بيان الدفء ان عدم الصحة ثابت اذا كان الولى بمعنى من المعانى المذكورة اما اذا كان الولى بمعنى متولى  
 فلا كلام للظاهر والولى ههنا محذوف المعنى واعتراض عليه من وجهين احدهما ان الولى بمعنى المحرى لم يوجب  
 كتب اللغة نعم يفهم من الصريح وطس العلوم كونه بمعنى اخرى حيث قيل فى شمس العلوم على اليمين فم  
 اذ اصداولى به فى الصريح وهو اولى به واخرى ولا يضى من التفاوت بين المحرى والاخر والثانى ان  
 الولى بمعنى المحرى ليس من اسماء هائل فاطلاقة عليه تعالى غير صحيح لان اسمائه تعالى من حقيقة اى هو  
 على السمع والحواس نحن الاول ان الولى بمعنى المحرى موجود فى كتب اللغة حيث قال فى كتاب الخصال



باله ستورولى يادان دوم ونزار وارضا قال المعتز من ان لم يوجد في كتب اللغة ليس يعجزهم وعن  
 الثاني ان تفسيره بالبحر مبنى على قصده المعنى الوصلى دون ذاته تعالى بخصوصه وان كان مختصرا  
 في ذاتها المقدسة بخصوصها ادعاء ومثل هذا الاطلاق لا يتوقف على السمع نقله العلامة الدواني في  
 حواشى الطالع عن الامام الزايد على ان استعمال مبد الاشتقاق كاف فيه والله اعلم قوله الجحش  
 الجحش في زيادة لفظ الجحش اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ضمير لوليه راجع الى الجحش وفيه احتمالان احتمال  
 الجحشية على تقدير كون اللام للجحش واحتمال المستغرافية على تقدير كونها للاستغراق والاولى التقدير  
 واحد وهو الاستغراق كما مر شذك ليه قولى الفاضل الجحش في الحاشية السابقة اى كل جحش يكون في  
 الاول بطريق الكناية وفي الثانى بطريق الصراحة فالحاصل ان كل فرد من افراد الجحش مختص باللائق  
 فرد من افرادة وهذا المفهوم وان كان مفهوما عاما في الظاهر لكنه مختص بالواجب تعالى بحسب الادعاء  
 بل بحسب نفس الامر ففهم من طلق الى الواجب تعالى كونه فردا من افراد الجحش وغيره تعالى ليس كذلك و  
 هذا يتصور وجهين احدهما ان لا يثبت فرد من افراد الجحش في غير تعالى والثاني ان يثبت البعض لا يثبت  
 البعض الاخر وهذا يناقى المقصود لان المقصود السلب الكل من الغيبة السلب الجزئى بيان قد مر ان  
 هو راجع الى الجحش الذى ارد به الجحش المستعمل في المعنى الحقيقي لا فى الكنائى فالحاصل ان الواجب تعالى  
 لا ينجس الجحش ويظهر من هذا ان الولاية جحش الجحش منتف في غيره تعالى وهذا عين المقصود لان هذا  
 لا يتصور بالبرهان هو السلب الكل لانه لو وجد فرد واحد من الجحش في غيره تعالى لم يختص الجحش بالواجب  
 لوجود الجحش في ذلك الفرد والمفروض خلافه لا يقال ان الشئ الصالح للرجعية اعم من ان يراد به الجحش  
 اذ الاستغراق فبغض ان يكون الراجح ايضا اعم لا نأقول عموم للرجعية لا يدل على عموم الراجح كما في قوله تعالى  
 ويعلمون ان حق يود من فان الشئ الصالح للرجعية اعم من ان يكون مطلقات والطلاق الرجعى والباين و  
 الضمير لجم الى المطلقات بالطلاق الرجعى لان الرد لا يكون الا في هذا النوع كما قال به المفسرون هكذا ينبغي  
 ان يفهم هذا المقام والله اعلم قوله ولا يخفى الخدوم ما يتوهم من ان الشايع المشهور فيما بين القدماء ان يقولوا  
 الجحش هو فليرد الشايع عنه وقال الجحش لوليه وحاصل الدوم ان الجدول نكات اشارة لفاضل الجحش  
 الى النكته الاولى بقوله من اظهرها الخ يبانها ان في الجحش لوليه اظهرها العظمة والجلال بدوكة التصريح باسمه  
 كمالا هذا شأنه فيكون هو اولى مبالين بهذه المثابة كالجحش للمثابة فينضم من الفكل الاولى ان الجحش لوليه  
 اولى او اعتقد العظمة والجلال بترك التصريح باسمه تعالى وكما هذا شأنه الخ والعظمة والجلال على التقدير  
 الاول كى من قبيل مثل ضربته تأويلها وعلى الثانى يكون من قبيل قدمت عن الحرب جينا قوله بقره التصريح  
 لى قبل ان اضافة الترتيب الى التصريح استغرافية فيمنع من هذا ان في كل عبارة ترك التصريح باسمه تعالى  
 فيها فيكون النكات المذكورة موجودة فيها والامر ليس كذلك لان في الجحش من قهر على الغالبين التعليق المذكور

منتف ولحال ان ذلك الترك واضع فيه قلنا ان الاضافة عمودية والمراد بذلك الواضع في العمل لوليه ان قول  
 لم يقل ولا يخفى ما في ذلك اسمه تعالى ونزاد لفظ التصريح قلنا انه لو لم يزد التصريح للزم الكذب لان اسمه تعالى  
 ليس بمتحرك مطلقا اى سواء كان صراحة او ايماء لان الولى من اسمائه تعالى وان لم يكن منها بالمعنى المراد  
 ههنا وهو المحرى كما علمت سابقا قوله باسمه تعالى سبحانه ان قيل ان الباء لا تقع صلة الترك فكيف يصح  
 باسمه قلنا ان الباء صلة للتصريح لا للترك قوله من التعظيم والاحلال ان قيل لم يزد لفظ الاحلال عقيب  
 التعظيم قلنا ان العظمة على قسمين عظمة الجبل وعظمة الجلال والموجب للاعراض عن التصريح بالاسم  
 عظمة الجلال لا العظمة مطلقا كما لا يخفى فالزيادة ضرورية قوله وادعاء التعيين اشارة الى النكتة الثانية  
 بيانها ان في المحل لوليه ادعاء تعين ذاته المقدسة في نفس الامر وعند السامع لان تكون ما صدق عليه  
 المحرى بنفس المحل وكلما هذا شأنه فهو اولى بما ليس بهذه المثابة فالمحل لوليه اولى منه قوله وان الوهم  
 قال ملا فاعيد التحليل عطف تفسير التعيين انتهى فكيف كان يرد عليه ان هذه العبارة اذا كانت نفسيا  
 فالمراد بالمفسر والمفسر يكون معنى واحد او هو اما التعيين النفس الامرى او التعيين عند السامع وكل  
 واحد من الاصلين نكتة للترك لان احد التعيينين لو وجد ولم يوجد الاخر فالمناسب للتصريح اما بالنظر  
 الى نفس الامر كما اذا وجد التعيين عند السامع او بالنظر الى السامع كما اذا وجد التعيين في نفس الامر فليس  
 عن ذلك الفاضل المدعى وقال ما حاصله ان للارها التعيين في المعطوف هو الذي يكون عند السامع وفي  
 المعطوف عليه هو الذي يكون في نفس الامر ولكن نكتة ادعاء التعيينين ان قيل لا يلزم من تعين الشيء في نفس  
 الامر وعند السامع بوجوه او بداهة ان يتعين جميع الوصف فلو لا يجوز ان يتعين الواجب تعالى في نفس  
 الامر وعند السامع بوجوه ولا يتعين بثبوت كل افراد الجمل قلنا ان المراد من التعيين المضاف اليه الاسم  
 ليس مطلق بل الذي يكون ما صدق عليه المحرى بنفس المحل لا يرد ما قاله المعارض انه علم قوله وان  
 المحل اشارة الى النكتة الثالثة بيانها ان في المحل لوليه تعليق المحل بما يشعر بالعلمية وكلما هذا شأنه  
 فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالمحل لوليه اولى منه قوله صرحا ان قيل لم يزد الفاضل المحشى لفظ التصريح  
 ولم يقل تعليق المحل بما يشعر بالعلمية قلنا انه لو قال كذلك لما كانت هذه النكتة مفيدة لترجيح العمل  
 لوليه المحل لان التعليق كما ذكر ثابت فيه ايضا لان اسم الجلالة علم للذات المستقيم بجميع صفات  
 الكمال فالتعليق به في قوة التعليق بالمستقيم والا مستقيم علم المحل ان قيل لو قال الشارح المحل الله الو  
 لحصل التعليق المذكور ايضا فلم قال ما قاله قلنا ان المراد من التعليق المذكور ليس مطلق اعنى اعم  
 من ان يكون في المرتبة الاولى والثانية بل في المرتبة الاولى وذلك منتف في العبارة المذكورة كما هو  
 الظاهر والله اعلم قوله وخرابة الاسلوب الاسلوب بالضم بمعنى الطريق كما يفهم من منتخب اللغات  
 وهذه العبارة اشارة الى النكتة الرابعة تبيانها ان في المحل لوليه غرابة الاسلوب وكلما هذا شأنه فهو

اولى ما ليس بهذه الثابتة فينتج ان الحمل لوليه اولى ما ليس بهذه الثابتة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى  
 فلان كلما فيه غرابة الاسلوب فهو جليل وكل جليل لذين فينتج ان كلما فيه غرابة الاسلوب فهو لذي  
 وتنهنا مقدمة صادقة وهي كل لذين اولى من الغير فنتج كلما فيه غرابة الاسلوب يكون اولى من الغير وهل هذا الا المطلق  
 وبما قررنا ظهر ان قول لفاضل المحشى لكون الجليل لذين اشارة الى كبرى القياس الذي هو دليل كبري  
 القياس الاول وقوله التي تجلب الطاء اليه اشارة الى دفع منعه على كبرى القياس الاول بان من لا يملك  
 الغريبة ما تكون مشغلة على التطويل او الاجازة او التعقيد او غير ذلك والحال انه لا يوجد الا لوليه فيها  
 بيان الدفع ان المراد من الاساليب الغريبة ما لا تكون مشغلة على تلك الصفات بل تكون جالبة الطبيعة  
 اليها نفسها لا تشك في تحقيق الا لوليه في هذا القسم من الاساليب الغريبة والتعقيد لا يضر كلية الكبرى و  
 تكرار الحمل الاوسط لان التعقيد راجع الى الحكم كما قال صاحب القطب في قوله تضمن والا لتماما لان  
 والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بد من المتبع فطالع شمه هذا ما ظهر في هذا المقام ولا يخفى ان  
 الوجوه كلها يفيد ترجيح الحمل لوليه على الحمل معه لاصل العبارة ان الاخر كلما لا احتمال وجبان كل هذا الزجر  
 في العبارة الاخرى ايضا فامل لعل الله يحدث بعد ذلك اما قال الفاضل قدس سره والصلوة على  
 نبيه ان قيل لم يزيد الصلوة ولم يورد متصلا بالحمل قلنا اما الاول فلانه من تحريما ما قال الفاضل  
 عياض في شفاذه من ان من مواطن الصلوة التي مضى عليها الامة ولم ينكرها احد الصلوة على النبي صلى  
 وعلى اله في الوسائل فتاها ما ورد في رواية ابى موسى اللدني على ما في مفتاح الحصن انه قال النبي صلى  
 كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع بحقوق من كل بركة لاخر فيه واما الثاني فايضا من وجوب القول  
 ان الحمد نسبة بين الحامد وبينه تعالى والصلوة نسبة بين المصل وبينه تعالى فالناسب جليا  
 متصلا به والثاني انه لما كانت الافادة والاستقامة موقوفة على المناسبة ولا مناسبة بين المبدأ  
 المترغاية التلوة والنفس المكدر غاية الكد ورجح لاجر وجب التسلسل من متوسطي جهتين وكان  
 احسن الوسائل الوسيلة بالصلوة على النبي صلى فلذا شاء بين المصنفين التسلسل بآية الصلوة  
 بعد التمجيد ثم اظهر انه ان كان المراد بالصلوة عليه التي امر بها الله تعالى بها في قوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اظها بشرفه وتظيمه كاذب اليه بعض المفسرين يكون قوله والصلوة على  
 نبيه جملة خبرية والصلوة حاصلة بها كما ان قوله الحمد لوليه جملة خبرية والحمل حاصل به فيكون عطف  
 الخبرية عليها وان كان المراد بها طلب نزول افاضة الخبر يكون قوله والصلوة الخ مستعلا في معنى اللهم  
 صل على نبيه كناية او جازا اي تكون جملة انشائية بعلاقة ان معنى هذا القول ملزوم لانزل الصلوة على  
 نبيه كان قوله الحمد لوليه مستعلا في الحمل المحصل به كناية او جازا فيكون عطف الانشائية عليها



وان كانتا مختلفتين في الطلبية وغيره أن قيل قال النبي صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهو كالبدن  
المحمدية غير لينة وده الشارح فيها قلنا العمل الشارح كل الخطبة على الخطبة المنبوية المتعارفة في زمانها  
صليها أو أشار إلى أن هذا الحديث ضعيف وإن رواه ابن أود والتزم كما قيل فلم يوجب العمل به فإن قيل  
أن الضمير في نبيه لا يخلو إما أن يرجع إلى الولي أو إلى الخليفة فكان الأول فيلزم أن انتشار في الضمير وهو  
غير مستحسن وإن كان الثاني فهو ظاهر البطلان لأن النبي ليس إلا الله وأحمد ليس من أسماء قلنا إن الضمير  
الشيء الأول واعتقدا الضمير في الخطب جائز بل واقع كما يظهر من التأمل فيها والله أعلم **قولنا في الاستحباب**  
دفع ما يتوهم من أن المراد من الصلوة إما صلوة الملتزمة أو صلوة العباد أو صلوة الوجوه أو صلوة كل من يتقرب  
بكونه الخاطفة عن المأمور به فيما ذكرناه لما وردت أية بالها الذين آمنوا صلوا عليه الآية سئلت الصحابة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف تصل على عليك يا نبي الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والصلوة في هذا الحديث  
منسوب إلى الله تعالى كما هو الظاهر فكان المأمور بهذه الصلوة فالصلاة إلى الغير يمكن مخالفتها عنه بل لا  
ويشترط صلوة المذكي بل على الجواب الحديث صل على من يقضيه كله على وهذا خلاف الواقع وحاصل  
الردح إن المراد من الصلوة صلوة الله تعالى فلا يلزم المحذور بل إن قيل من أي وجه يجعل من عبادة القائل  
المعنى إن المراد من الصلوة صلوة الله تعالى قلنا من الضمير بمعنى الرحمة لأن من الشبه بدين صلوة الملتزمة  
الاستغفار والعبادة والدعاء والوجوه التسبيح والله تعالى الرحمة قوله وإفاضة الخبر وفهم ما يتوهم من أن  
معنى الرحمة رقة القلب والله تعالى منزلة من القلب فكيف يغير للصلوة بالرحمة وحاصل الردح إلى ال  
من الرحمة وإفاضة الخبر جاز من قيل ذكر الملتزم وإرادة الالتزام **قولنا** نازلة دفع ما يتوهم من أن  
على متعلقة بالصلوة فيكون خبرها محذوفاً وقد قيل على نبيه فيلزم حذف الخبر من غير سدش مسدود  
ويكون محذوفاً بالمقصود لأن المقصود الأخبار عن نزل الصلوة على نبيه أو طلبه لا الأخبار عن نيل الصلوة  
عليه أو طلبه وحاصل الردح ظاهر اعترض عليه أن النزول هو الحركة من العالي إلى السافل وهو من خوا  
الجواهر وإفاضة من المعاني المصدرية الاعتبارية لا نازلة فكلية يصح القول فيها وأجيب عنه  
بوجه آخر أن هذه العبارة مثل قولهم في تعريف العلم حصول صورة الشيء فكذا إن المراد هناك  
الصورة الخاصة ليوافق المذهب المنصور من كون العلم من مقولة وكيف كذا لك المراد هنا الخبر الإلهي  
والخبر القلبي لا في الخبرين الجواهر فيهم الاستدلال وثانها أن المضاف إلى الضمير محذوف وهو لا تأثر  
وقر عبارة عن الأفراد وهو كونه جواهر يصح تصانها بالنزول وثانها أن الاستدلال إلى الضمير جاز على  
ما عتبره المحلل طالعاً أعلم قال الشارح على نبيه أعلم أن النبي إنما أخذ من البداء فحركة بمعنى لا خبر  
وعلى هذا يكون السبب محققاً للامتنع وضع لافسان بعث الله تعالى على عباده للتبليغ لا بما تراه الأخبار  
عن الله تعالى أو من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون ناقصاً وأما ما وضع للمعنى للمذكي لا

ثانده وهو منقول من النبي بمعنى الطريق ثم وضع للمعنى المذكور لانه طريق اليه تعالى قوله من  
النبوة بمعنى التي فحة بكسر الراء وهو الارتفاع كما في منقوب اللغات روضة بالكسر بلندي في بلندي قلنا  
شذون ان قيل هل جاء النبوة بمعنى الارتفاع في كتاب من كتب اللغة قلنا نعم لانه قال في شرح العرف  
النبوة الارتفاع ان قيل قال في الصحاح والفاصول النبوة والنسب واما ارتفاع من الارتفاع اي الارتفاع الارتفاع  
وايضا قال في المنقوب نبى خبر جاد وزمين بلندي وادف بناوة فلم يرد المعنى النبوة بمعنى الارتفاع  
ولم يترك على الاطلاق حتى يكون النبي مشتقا من النبى بكلا المعنيين قلنا الثلاث خارج الى مشقة  
الاشتقاق بالواسطة لان النبوة اذا كان بمعنى ما ارتفع من الارض يكون اشتقاق النبي منه بالواسطة  
بان يقال نقل النبوة من هذا المعنى الى معنى الرفع او الى معنى الارتفاع ثم اشتق النبي منه ان قيل ان في  
اشتقاق النبي ثلاثة احتمالات كما علمت فلم اختر المعنى آخرها وترك الباقيين قلنا اما ترك كون النبي  
مشتقا من النبى و فلو ردد الاعتراض عليه وهو انه لا يجمع جمع على هذا با نبيا وهو ثابت وان  
اجيب بان المنزلة لما ابدلت بالياء والهمزة لا بدال جمع ما لا حرف علة كعبد واعباد واما قوله كون النبي  
منقولا من النبي بمعنى الطريق لاحتياجه مشقة النقل كما يدل على ان في الاحتمال الثالث نقل دون  
الاولين قول جلال الملك والدين في شرح العقائد ان شئت الاطلاع عليه فاجبه اليه ان قيل ان النقل  
في الاولين ايضا موجود فايته انه من العام الى الخاص اعني من الخبر المطلق او المرتفع المطلق الى الخاصين  
قلنا ليس في الاولين نقل لان المراد ان النبي مشتق من النبى بمعنى الاخبار او من النبوة بمعنى الارتفاع  
ثم وضع للمعنى المذكور فليس ههنا نقل وليس المراد انه اشتق النبي من الخبر لانه انما الاخبار بمعنى الارتفاع  
اذا كان من النبي بمعنى الارتفاع ثم نقل عنه الى المعنى المذكور ونظيره كما يقال ان الناس مشتق من الانس  
فليس المراد ان الناس وضع لمعنى الانس اولا ثم نقل المعنى المشهور فادهم المعترض انه لا يخلص عن النقل  
في الاولين ايضا فايته انه من العام الى الخاص فبعد ان نقل من المعنى اللغوي الى الاصلي الى العرف  
الا مصطلحي متفق في المعاني الثلاثة ولا كلام فيه واما الكلام في المعنى الذي وضع له هذا اللفظ بخصوص  
لنقل منه الى الاصطلاحى فانه غير ثابت من الاشتقاق كذا لا فيد من الاعلام والله اعلم بحقيقة المرام  
وهو ان قيل ان الضمير لا يخلو ما ان يرجع الى النبي الخاص المراد ههنا وهو خاتم النبيين او الى النبي  
مطلقا والاول يستلزم عموم المعرف بالكسر من المعرف بالفتح مع انه لا بد فيه من المساوات وعلى الثاني  
يكون التعريف بالاختصاص مع انها لا بد فيه من المساوات لان من النبيين من بعثه الله تعالى بكلماته  
من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل قلنا انما اختار الشق الاول والمراد بالعباد كما هم  
ولا يبي مبعوث الى الكل مستخاتم النبيين فحصل المساوات وقيل في الجواب ان التعريف بالاعم جاز كما  
قل صاحب السلم والخروج بالاعم وغيره من العلماء ايضا صرحوا بان التعريف بالاعم جاز وانما نقل

له مثال فيهم كذا وجد  
فقد التغير العمل للزبد  
لان وقتها ما عواران  
العباد يوفى ماوى الاله  
لما يدل الاله في المعرف باليه  
فانزل الاله الى ما وجد  
احياء كذا فيهم من الجسد  
الذي فيهم





بل الى اخره كالجيل في يوشع صلى نبينا وعليه السلام انه كان مأمورا ان يوليى الى موسى عليه السلام  
 انه نجي القوم الا ان يقال ان ما ادى الى غير ادى اليه كما فعل ادى بعد التقيد بقيد اليه فافهم  
 ويظهر ما ذكره الشارح ما يرد على الشارح من ان الشاهد في هذا المقام التصريح باسمه صلى  
 الله عليه وسلم فالمراد بصريح الشارح باسمه صلى الله عليه وسلم وقال والصلوة على نبيه وكون والصلوة على محمد صلى الله  
 عليه وسلم وحاصل الدفع ان عدم التصريح بالنكات الاولى ان في عدم التصريح اظها والعظمة والجلال او  
 اعتقادها وكما هذا شأنه فهو اولى بالليس بهذه المثابة لعدم التصريح اولى الثانية ان فيه ادعاء تعبير  
 ذابته الشريعة لان تكون ما صدق عليه عليه السلام يصل عليه في فصل الامر وعند السامع وكما هذا شأنه  
 فهو اولى بالليس بهذه المثابة لعدم التصريح اولى الثالثة ان في تطبيق الصلوة صريحا واولا بما يشترط العلية  
 وكما هذا شأنه فهو اولى بالليس بهذه المثابة لعدم التصريح اولى الرابعة ان فيه غرابة الاطلاق بكونها  
 هذا شأنه فهو اولى من غير عدم التصريح اولى الخامسة ان فيه حسن الموافقة مع فقر المحم وكما هذا شأنه  
 فهو اولى بعدم التصريح اولى ان قبل لوقال الشارح والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم النكات المذكورة ايضا  
 اختار الشارح ذلك على هذا قلنا ان في هذه العبارة لا يحصل تلك النكات لان منها النكاة الخامسة  
 وهي لا يحصل فيها كما هو الظاهر على ان في عبارة الشارح اشارت الى صلوة الرسالة العلية ايضا طوقا  
 والصلوة على رسول الله لا يحصل تلك الاشارة لان الرسالة فوق النبوة ومن علية الفرق لا يحصل علية الحق  
 بخلاف العكس كما لا يخفى هكذا قال للفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هذا هو الصحيح اذا فرق بين الرسول  
 النبي يكون الاول يخص من الثاني واما اذا لم يفرق بينهما بهذا الوجه بان يكونا مراديين كما قيل افرق  
 بينهما بكون الثالث اخص من الاول كما قيل ايضا فلا يخفى ان هذا الوجه كما يفيد الترجيح بالنظر الى  
 العبارة المشهورة التي هي والصلوة على محمد لا بالنظر الى العبارات كلها لان حصول تلك النكات العلية  
 الاخرى ايضا قولك في الفقرة السابقة في المختب فقره بالفقر استخوان مشقة يشتد وزجر كما بهي  
 استخوان يشتد ما زهد وبارقة اذ نسر بمنزلة مصراع بيت انتهى والمراد ههنا هو الثالث فان قيل ان الفقرة  
 السابقة عبارة عن المحم لوليه وهو قول الشارح لا الفاضل المحم فلا يصح قوله ما ذكرنا وان سلمنا هذا  
 القول قول الفاضل المحم باعتبار الترجيح كما هو عادة المصنفين فلا نسلم ان ما ذكره يعلم وجه تركه الا  
 بان ما ذكره فيها هو الالف واللام والميم والواو والضمير ولا يحصل ذلك الوجه من شيء منها قلنا ان  
 العبارة جازفة للضاف وهو المشهور فالنقد ما ذكرنا في شرح الفقرة الاولى فلا يلزم المحذور من قول  
 باسمه الباء صلة التصريح كما هو النسخة واما قال لك لان فيها ايماء الى اسمه صلى الله عليه وسلم لان  
 جاء لفظ النبي في اسمائه الشريفة لكن لا بد لك المعنى قوله من الموافقة الاضافة بانية والالف  
 اللام في الواو بدل من المضاف اليه والمعين فيه موافقة فقره الصلوة بفقره المحم في قوله والتصريح

باسمها قصد تحقيق المحرم والصلوة به قال الشارح قدس سره وعلى الله ان قيل قال النبي صلى الله عليه  
وسلم ومن فصل بيني وبين ابي جعل لم ينل شفاعتي فالمناسب للشارح ان يقول والله لا يكون مخالفا  
عن الحديث ومحرم ما عن الشفاعته قلنا ان الظاهر ان هذا الحديث من حرمي فان في الكثرة الاحاديث الصحيحة  
الذكية فيها الصلة على النبي صلى الله عليه وآله اذ خلت كلمته صلى الله عليه وآله كما لا يخفى على من تتبع الاحاديث وترى بايعا خروا قلب  
بلن معنى الحديث من فرق بيني وبين ابي جعل بان لم يصد الال على كلمة على لم ينل شفاعتي الله اعلم قوله  
اي اهل بيته لغير ما يرد على الشارح من انه قال صلى الله عليه وسلم من صل صلتي ولم يصل على وعلى اهل بيتي  
لم يقبل رواه ابن جعفر عن صفوان قال المناسب للشارح ان يقول والصلوة على نبيه واهل بيته لئلا يكون مخالفا  
عن الحديث وبعبارة اخرى قبول وحاصل الدخول ان الال بعض اهل البيت فلا يكون مخالفا ولا بعيدا عن القبول  
واهل البيت عبارة عن اكفاده وازواجه وخدمه قال الشارح قدس سره واصحابه ممن قيل لم صل عن  
لفظ الصحابة الى الاصحاب مع ان الاول غالب الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قلنا لئلا  
يختار في اضافتها الى الضمير الى القريد لان لفظ الصحابة بسبب غلبة الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم  
والسلام كما علم له في قول وصحابة لا اختيار الى القريد وايضا فيه موافقة مع الال في ترك التصرح باسمهم  
ثم في جمع الال والاصحاب في صلوة جمع بين رد الخواص والروافض الاول بالاول والثاني بالثاني قوله كظاهر  
واظهر اذ خبر مبتدأ عن وف اي كظاهر واطهار والابق قد بينا الثاني من الاول ليعا في المثل له الا ان يقال  
نظر الفاضل للحش هنا الى الاصل الذي هو تقديم الفرع على البعده ان قيل لا نسلم الاستشهاد لا نه يحتمل ان يكون  
الاطار جمع ظهر بعض طاهر كما قيل به في شرح الكشاف قلنا ليس المقصود الاستشهاد لان المقام مقام خطابي  
فيه الاحتال وهو من ما موجودا يجب بان هذا تنظير الاستشهاد قوله عطف صاحب متعلق بالاخير والتعريف  
باعتبار حذف الالف و متعلق بالاول ايضا والتعريف باعتبار حذف وتبدل بالكسرة بالسكون قوله بناء  
مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير ببناء بناء فهو متعلق بكليهما ولا ادري وجها قويا لتعرض الفاضل للحش  
التعريف النبي وعدم تعرضه لتعريف الصحابي وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو منه ومات على الايمان  
يكون من الظالمين فالملحكة ليست من الاصحاب وكذا امن راءه فلم يؤمن به حال جودها ومن وادد ومات عليه  
لا يكون من الاصحاب والروية ام من الحق والحكمي ليشمل الصحابي الاعلى كعبدا هو بن مكنى مكنى الافاد البرجد  
فأصل لعل المصير ثم بعد ذلك امر قوله على ما قيل في هذا التعبير اشارة الى الضمف ووجه ما اشار اليه  
مولانا جلال الدين حيث قال الفاعل بهم على افعال كما صرح به سيبويه ومثل يصاحب اصحابه وانما هو من حشرى  
واللهي فالقول بانهم محب بالسكون او محب بالكسرة اسم جمع مخفف صاحب انما نشأه من عدم التخصص هكذا  
للتعريف في شرح المختصر انتهى بمكانه قال الشارح قدس سره للتأديين بأحاديث قلنا لا جلال الدين لم يمتنع  
ويعطيه بشأنهم حيث تأدوا بتأديته صلى الله عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم ادبني ربي فاحسن تأديتي انتهى

ثم قوله للتأديبين بأدابه ما صفة الأصحاب أو الأكل أو المجموع والمراد بالآداب إما آداب نفس النبوة على ما  
 عليه أو آداب درسه والمراد بأدابه درسه متبليغ الكتاب والآكام هكذا قال مولانا عبد الرحمن قوله  
 الآداب بكذا داشتن حد هر چیزی آن قبل ان كان للمراد حصر معنى الأدب في الظاهر كونه غير مسلم لا نذكر في  
 المنتخب آداب بفتحين طوطي بسند يديا وفرنك وفاض وديهماني خواندن وشكفت ونگاه داشتن حد هر  
 چیزی انتهى وان لم يكن الحصر مراداً فله مراد الفاضل المعنى معانيه الباقية قلنا اختار الشق الثاني وهو  
 ذكر معانيه الباقية لعدم ملائمتها هنا كما هو الظاهر ان قيل فعل هذا لا يصح قول الشارح المتأديبين بأدابه لان  
 الآداب جمع وهو يقتضي تعدد الأفراد وقد عدها مستغنى الآداب عن اللحن كما لا يخفى قلنا الكلف واللام عوض  
 عن المضاف اليه والتقدير آداب كل شئ بكذا داشتن حد هر چیزی وأما آداب شئ فكذا داشتن حد چیزی  
 والله اعلم بالصواب **قوله** أي الذين ثبت اه دهر ما يرد على الشارح من ان توصيف آكل والأصحاب او  
 المجموع بقول للتأديبين بأدابه لا يحل إمام أن يكون توصيف موصو أو توصيف تعبد فعل الأول يلزم ان يكون  
 كل من آكل والأصحاب أو المجموع متأديباً بحسب آدابه صلى الله عليه وسلم لما تقر بان الجهم والعرف والمضاف  
 لا استغراق اذا لم يكن قرينة العهد الخارج فيفيد ان كل واحد من الآكل والأصحاب أو المجموع متصف بكل  
 من آداب النبي صلى الله عليه وسلم بناء على ما تقر بان الجهم اذا قابل الجهم يكون كل من أفراد الجهم الثاني في  
 كل من أفراد الجهم الأول وفيه باطل في نفس كما هو الظاهر ومستدع لاستواء جميع الآكل والأصحاب أو المجموع  
 في المرتبة والفضل وفيه باطل ويلزم ان يكون واحد منهم متأديباً بآداب واحد وأخر ما تقر ان مقابلة  
 الجهم بالجهم يقتضي تقسيم الواحد على الأعداد وهو منقطع القطر عن عدم معلومية استواء أحد الآكل أو  
 الأصحاب أو المجموع مع الآداب باطل كما هو الظاهر وعلى الثاني فمع قطع النظر عن خروج بعض الأصحاب أو  
 الآكل عن الصلوة وعن الاستحالة التي المذكورتين في الشق الأول يلزم الكذب لانه ليس فخر من آكل أو  
 الأصحاب أو المجموع غير متأديب بأدب النبي صلى الله عليه وسلم لان من الآداب الإسلام وهو محقق في  
 الكل وحاصل الدهر اننا اختار الشق الأول ولا يلزم المحذور ان لان الجهم الأول باق على حاله والاستناد بجدة  
 من قبيل قولهم بنوا فلان فلو انزوا وأجهم الثاني مأول بتأويل الجمنش برشد الى بقاء الجهم الأول على حاله  
 وكون الاستناد جازياً قول الفاضل المعنى أي الذين الخ والى تأويل الجهم الثاني قوله ولا انصباء نصيب حيث  
 اورد صيغة المفعول ويكون حاصل المعنى ان جنس آداب النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فيما بين الآكل والأصحاب  
 أو المجموع ولا شك في ذلك واعتراض ههنا انه اذا كان الاستناد جازياً فما الحاجة الى تأويل الجهم الثاني بالجهم  
 الأول ان يقال ان من الآداب الآداب التي هي مخصوصة بذات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل الى الآكل إلا  
 فلو أكتف بالجاز لم يشل نعم ان ذلك الآداب ايضاً ثبت بينها وهو خلاف الواقع نعم لو قرأنا اعتراض بطرفي  
 العكس لورد ولا بد من تأويل على وجه صريح في امرنا قوله لقائلهم الحمد دهر ما يتوهم من ان الانصباغ

بصيغة الغيب محال لأن الصيغة من الاعراض وقيام العرض بمحلين على تقدير حمل انتقال ذلك الصيغة  
 من ذلك الغير وانتقال العرض على تقدير انتقال ذلك العرض من ذلك الغير من المنتهات وحاصل الدغم  
 انهم رضى الله عنهم تكمل العشق بالنسبة صلى الله عليه وسلم فانون في ذاته صلى الله عليه وسلم فصيانة صلى  
 الله عليه وسلم مصفاة رضى الله عنهم لا يقال كيف يصح قول الفاضل المشيخ في ذاته صلى الله عليه وسلم لان الغناء  
 في الله وفي النبي وفي الشيوخ اصطلاح الصوفية عبارة عن تبدل الصفات دون الذات لا نأقول هذا  
 مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح وتفصيل ذلك الوحدة مذكورة في كتب علماء التصوف لا تطول  
 الكلام بذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قدس سره وبعد الخ هذا من الظرف  
 الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا لبنية على الضم واذ حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا واذا  
 كان مذكورا يكن منصوبا على الظرفية اى ونشره بعد السجود والصلوة فيما يتعلق بالثاني فقول هذا فالفاء  
 هذه للتفصيل الجزاء بناء على قولهم اما وقد يدبرها فتنظم الكلام كما قيل لان قولهم اما لم يستعمل احد من القومين  
 وتقدريها مشروط بكون ما بعد الفاء امر او نفي او ما قبلها منصوبا به بمفسر فلا يقال زيدنا ضربت ولا زيدنا ضربته  
 المقهية في مخرج المختصر على الرض وقد يحذف اما ككثرة الاستعمال خوربك فكبر وثيابك فطهر وانا يهوى  
 فلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نفي او ما قبلها منصوبا به بمفسر فلا يقال زيدنا ضربت ولا زيدنا ضربته  
 بتقدير اما فاما قولك زيدنا فوجد الفاء فيه زائدة وقوله وقابلة خلال فانك على كلامين عند سيبويه وحل  
 زيادة الفاء عند الاخفش انتهى هكذا اذ كره ولا يقال الذين قدس سره قوله اى ما يستعمل عليك في  
 ما يرد على الشارح من ان هذه من اسماء الاشارة فاما ان يشار بها الى اللفاظ التي اوردها الشارح في قوله  
 الضيائية وحدها او المعاني وحدها او النعوش وحدها او المركب من اثنين اثنين او المركب من الثلاثة وكل منها  
 لا يصح لان ضمير صيغتها راجع الى المشار بهذه او الى الفوائد وعلى كلا التقديرين يفرق من هذه ان الفوائد  
 الضيائية اسم للالفاظ وحدها مطلقة سواء كانت مرتبة بقرينة الشارح او لا او المعاني وحدها مطلقة  
 سواء كانت مرتبة بقرينة هذا التي تقيب او لا او الباقي مطلقة وهو خلاف الواقع لان تلك اللفاظ والمعاني او  
 الباقي لو كانت مرتبة بقرينة خبر القريب الذي يرتبها الشارح به لم يكن الفوائد الضيائية اسمها كما هو الظاهر  
 ويؤيدهم ان الفوائد الضيائية هم لواحد من تلك الالفاظ السبعة المذكورة الذي قام بكل محض  
 كذا من المثال ولكما ترى انه لا يقدح في انفرادها بل يمكن الاسم المذكور امثاله وهو خلاف الواقع ان كان الاسم  
 المذكور مشتركا بين هذا الشخص وذاك الشخص او كان من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فلا يخلو  
 خلاف الاصل وحاصل الدغم ان المشار اليه بهذه اللفاظ اما تلك اللفاظ وحدها او المعاني وحدها او المجموع  
 لا مطلقة بل مع قيد التلو والتلوي لا المرتبة بالترتيب الخاص لكن صدر من الشارح ولما جاء الفاء  
 المحض بصيغة المجهول فصار ان جمعية الجمل ليس معتد في اسمي الكعب حتى يلزم الحذف والمذكور

فان قيل ان الاحتمالات ههنا سبعة كما ذكرت فلم فُضرت كلمة ما التي في عبارة الفاضل المحشى بالثلاثة  
 من تلك الاحتمالات ولم يفسر بالباقي منها ايضا قلنا ان احتمال القروش وحوادثها ومغيرها ساقط من بين  
 عند المحققين لعدم قصد التدوين بها انتهى واصفوا ههنا بوجوب الاول ان تفسير كلمة ما التي في عبارة  
 ساقط من البين لعدم قصد التدوين بها انتهى واصفوا ههنا بوجوب الاول ان تفسير كلمة ما التي في عبارة  
 للفاضل المحشى بالمعاني او المركب منها من الالفاظ لا يصح لان التلصص لا يخلو وحدها المعاني كما هو  
 الظاهر الثاني ان الاشارة بهذه التي في كلام الشارح الى الالفاظ وحوادثها والمركب منها من المعاني لا يصح  
 لان الشارح حمل الفرائد على هذا والفرائد صفة المعاني وحوادثها كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن الذي  
 بان التلصص من ان يكون بالذات او بالواسطة والثاني موجب في المعاني كما يفهم من الكتب وعن الثاني  
 بان العبارة على ذينك الاحتمالين من قبيل حذف المضاف والتقدير دوال فرائد فلا يرد ما يرد فان قيل  
 الاشارة بهذه الى الالفاظ وحوادثها او للمعاني او للمجموع لا يصح لان هذه اسم اشارة وضعه للشارح ليس هو  
 المحسوس بالمعنى الظاهر وكل منها ليس بمحسوس بالمعنى الظاهر على ان المعاني ليست بوجوده قلنا انها  
 منزلة منزلة للبصر كما ان اختيارها وصورها ونحوها نصب العين كالشاهد والمعاني موجودة بوجود الالفاظ  
 ان كانت الخطبة خطبة الحاقية وبوجود الذهني ان كانت ابتدائية والاستقبال على الاول بالنظر  
 الى الخطاب اما اظننا الكلام في هذا المقام لا نمن ذلك الا قدمناه اعلم بحقيقة المقام قوله في قوله  
 الخ برهنا ان هذه العبارة اما ان يكون تفسير الغيد بغير الغاء لان هو المصدر او الفائدة وكلاهما لا يصح  
 اما الاول فلان الغيد مصدر وهو موصوف بالحدث وهو في هذا المقام لا يبعد عنه في الفلاسفة بغيره  
 وادون ازاداش وما لا يجهه كرفة وداده شود الخ واما الثاني فلان الفائدة صيغة اسم الفاعل للحدث  
 وهو موصوف بالحدث والذات ونسبة الاول الى الثاني فمعناه على هذا ان كسح دادن وكرفتن ميكنند  
 ازاداش وعمل لا ما ذكره الفاضل المحشى كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ولا يلزم  
 المحذور لانه لا يجوز ان يكون المعنى المذكور في كلام الفاضل المحشى معنى لفظ الفائدة بعد نقلها من المعنى  
 الوصفى اليه ان قيل ان الفائدة بالمعنى المذكور لم يوجد في كتب اللغة لانه قال في التاج الغيد من يولد  
 شدون ومنه الفائدة وفي المقام من فادته فائدة اي حصلت قلنا ان ما ذكره الفاضل المحشى موافق  
 لما ذكره في المصراع حيث قال الفائدة انهم داده وكرفة شود از ميل واداش انتهى يقول وبما صلتوا حق ان  
 هذه العبارة عملة لمعينين الاول ان الفائدة الشئ الذي اخذ من الغيد واعطى لاخذ ذلك الشئ الغير  
 كما يقتضيه تقديم كرفة على قوله داده الثاني ان الفائدة الشئ الذي اعطى للغيد واخذ من الغيد  
 ذلك الشئ كما يقتضيه عبارة المصراع بعينها والرافعة المشهورة من ان الفائدة ما استفيد من الغيد  
 مطلقا سواء فاد الغيد او لا وعلى كلا المعنيين يكون الاخذ من الغيد انما في الفائدة اما على الامال

فظاهر وأما على الثاني فبالنظر إلى الغير مع أن ما ذكره الشارح يحتمل أن يكون بعضه مأخوذاً من الغير  
وبعضه من خواص طبعة فلا يلزم الأول ويحتمل أن يفهمه الغير بطبعة الخاص به فلا يلزم الثاني فلا  
يلزم لميراد لفظ الفوائد هنا لأن يقال إن الشارح سمي الكل فوائداً بالنسبة إلى المستفيدين من كلامه  
لأن النسبة إليه بنفسه أعلم أن المعنى للمعنى الفائداً ما ذكره الفاضل المحشي وأما المعنى العرفي فما يرتب على  
الفعل سواء ضل ذلك الفعل لأجله أو لا كما لا يستلزم بالسرير الذي يصنع للجولس عليه بخلاف الغير  
لأن عبارة ما فعل الفعل لأجله ترتب عليه أو لا فيبينها عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل فظاهر  
أن المراد هنا هو المعنى اللغوي أي معان مستفادة من مطالعة كتب القوم والأفكار والحل على المعنى الشرعي  
لا يخلو عن خفاء أخذاً بوجوب فهم ما يرتب عليه هذه المعاني المذكورة في الشرح كما أن يقال إن هذا  
الشيء الفكر والمطالعة والله تعالى أعلم قال الشارح قدس سره جعل مشكلات الكافية لأن قيل إن  
بعضاً من مواضع الكافية من المشكلات ولم يتعرض الشارح لشرحها فضلاً عن الاختلال كما يظهر من سياق  
شرحها فكيف يصح قوله وإفنية قلنا إن المراد من المشكلات للمشكلات التي في نظر الشارح قدس سره  
فيصير قوله هكذا فهم من حاشية مؤلفنا حال الذين في هذا الدمار أقل وبأسه التوفيق وكذا الحال في قوله  
إفنية فتأمل قوله بمعنى الاشتباه يترجى في هذا المقام إن هذه العبارة أما بفقر الهزج وسكون الشين بدون  
الثالثة جمع شبهة كما وجدت في نسخة ابن بكسر الهزج مع التاء مصدر باب الأفعال كما وجدته في نسخة أخرى  
وكلتاها لا نعلم أما الأولى فلا بد على هذا ما أن يقرأ مدخول كلمة من بكسر الهزج أو بفهمه وعلى الأول أن يصح  
قوله المشكل من الأشكال بكسر الهزج لكن لا يصح قوله بمعنى الاشتباه بفقر الهزج لأن الأشكال الذي هو  
مصدر بمعنى المدخول في الشكل كما يعلم من كلام صاحب بحر الفوائد حيث قال وأما المشكل فهو الداخل في  
الشكاله جمع شكل يفحتمين وهو المثل والشبه انتهى وعلى الثاني وإن صح قوله بمعنى الاشتباه لكن لا يصح قوله  
المشكل من الأشكال بفقر الهزج لأن للشكل صيغة اسم الفاعل وهو يشتق من المصدر كما من غيره كما هو  
المتقرب في علم الصرف والمصدر بكسر الهزج لا يفهمه أما الثانية فلأن الأشكال سواء كان بكسر الهزج أو  
بفهمه لم يترجى بمعنى الاشتباه بل بمعنى المدخول في الشكل كما يعلم من عبارة بحر الفوائد المذكورة قبيل  
هذا فلا يصح قوله بمعنى الاشتباه وعلى تقدير الفهم لا يصح للمشكل من الأشكال أيضاً فيمكن أن يجاب عن  
هذا الكلام بأن كلتا النسختين صحيحتان أما الأولى فلأن المراد من الاشتقاق الاشتقاق بالواسطة وهو  
كون الأشكال بفقر الهزج مشتقاً منه للمشكل ثابت لأنه مشتق من الأشكال بكسر الهزج وهو المدخول في  
الأشكال والاشتباه فالأشكال بفقر الهزج جزء للأشكال بكسر الهزج واشتقاق الشيء من الكل اشتقاق  
بالواسطة من الأجزاء وعلى هذا يصح قراءة مدخول من بفقر الهزج أو لأن المراد من المعنى للمعنى التضمين  
وكون الاشتباه معنى تضميناً للأشكال بكسر الهزج ثابت كما يعلم من كلام بحر الفوائد وحل هذا يصح قراءة



مدخول من بكسر الهمزة أما الثانية فلأن المراد من المعنى اعم من أن يكون معنى أصليا يعني قبل النقل ونحوه  
 يعني بدو ولا اشتباه معنى فرعي بلا شك كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله الرحمن الرحيم قوله  
 لا يشبه الباطل أي يدخل في الشبه الذي هو الباطل على النسخة الأولى أو يشبهه بالباطل على النسخة الثانية  
 فحصل المطابقة فإن قيل إن المشابهة بين الباطل والحق الخفي في جواز الأرادة من العبارة أو في جواز التيقن  
 في نفس الأمر كما يعلم من عبارة الفاضل للدق والحل إن بعد شرح الشارح يعلم أن الحق الخفي مراد في  
 هذا المقام دون الباطل وبعد النظر العميق يعلم أن الحق الخفي ثابت في نفس الأمر لا الباطل فلا يهجم المشابهة  
 في هذين الأمرين بين ذينك الأمرين لأن وجه الشبه يكون مشتركا بين الشبه والشبهه وهذا هو المراد  
 لا يوجدان في الباطل كما علم من السابق قلنا إن هذين الأمرين يكونان وجهي الشبه قبل شرح الشارح وقبل  
 النظر العميق أما بعد فلا يتحقق هذين الأمرين في الباطل قبل ذينك الأمرين من وجود كل واحد منهما في حق له  
 وإتمام في الكافية هذا المشكك إلى دفع ما يرد في هذا المقام وهو أن الكافية علم للكتاب المنصوص عن هذين محكم  
 فاللام من عدم ملوكون والثناء لطاين العلم ما هو علمه وأصل الدفع أن لا نسلم أن التثنية في لفظ الكافية الثابتة  
 حتى يزيل الخلاف فليس عدم الملازمة بل التام في البهالة والنقل فإن سلم أن التثنية في التثنية فلا نسلم  
 أنه علم للكتاب بل هو علم الرسالة المنصوصة واللفظ الرسالة مؤث كما هو ظاهر أقول يثبت لله تعالى الزيادة  
 ثابتة ولو كان لفظ الكافية علم للكتاب لانه جازع عن الألفاظ وحدها واللعاني وحدها والجورج فهو مش  
 باعتبار المعنى وإن كان مذكرا باعتبار اللفظ والله اعلم بالصواب قوله البهالة بيان الزيادة في الإحتمالات  
 التثنية أن لفظ الكافية في الأصل صيغة اسم فاعل مؤنث ثم جعل علما فإن اعتبرت زيادة التثنية حين النقل  
 فهي أما للبها لفة في الكتابة في الفرض الشارح فيه لأن زيادة المباني تدل على زيادة المعاني فكلما أو لنقل من  
 الوصفية إلى الاسمية وأن اعتبرت سابقة عليه فهي أما للبها لعة المذكور أو التثنية ما هو علم له ومعنى  
 كون التثنية للنقل أنهم إذا نقلوا كلمة من الوصفية إلى الاسمية أدخلوا التثنية فيها كالحقيقة والذبيحة ووجه المناس  
 كون النقل أمرا ثانويا كالتأنيث ثم الظاهر أن اعتبار النقل يجوز لزيادة التثنية لا موجب لها ولذا لم يندخل في  
 اسود وارتقم كذا قال مولانا نور الحق وأما علمه بالحق قوله باعتبار الرسالة أو الطائفة فإن كل اعتبار  
 طائفة من الألفاظ أو المعاني أو الجورج فإن قيل لم وسط احتمال النقل وقدم احتمال البها لفة وآخر احتمال التأنيث  
 قلنا إن النقل جزمين عدم جزالة المعنى وعدم الحاجة إلى الاعتبار والزيادة لها جهة الأولى تكون إحق من البها لفة  
 لأن فيها احتمال المعنى وعدم الحاجة إلى زيادة الاعتبار وبها جهة الثانية تكون أشرف من التثنية لأن التثنية فيه  
 ثابتة وطولها فيه منفية فالتأنيث إحق من النقل والبها لفة فلذا أخر عنها والنقل إحق من البها لفة فقط  
 فلا أخر عنه فقط كن أهم من قول الفاضل للدق أقول وبالله التوفيق يحتمل أن يكون وجه تقديم احتمال  
 البها لفة والنقل على احتمال التأنيث أنها أشارت إلى الجواب بعدم التسليم وهو شارح الجواب بالتسليم

كما علمت ومن المنتظر في مقول ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فكذلك ما هو مشترك  
 الى الجواب الاول يكون مقدما على ما هو مشترك الى الجواب الثاني واما وجه تقديم المبالغة على النقل فهو ان  
 المبالغة محتملة في حال اعتبار زيادة النداء حين النقل وقبله بخلاف النقل لانه محتمل في حال اعتبار زيادة  
 النقل لا قبله كما علمت ايضا وقد لوحظ وجه تقديم المبالغة على التأكيد ايضا هذا ما ظهر لي حين تسويد  
 هذه المباحث وانه اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره للعلامة **قال** مولانا جلال الدين صفة  
 لكافية بتقدير الكافية قوله تارة للمبالغة وضم ما يرفع على الشارح من ان التاء في لفظ العلامة اما ان يكون  
 للمبالغة او النقل او التأكيد وكما لا يخفى اما الاول فلانه على هذا يلزم ان يطلق هذا الاسم على احد شيئين  
 لانه حدير بالمبالغة في العلوية الحال لا يطلق على الله سبحانه واما الثاني فلانه على هذا يلزم ان يكون هذا  
 الاسم على المصنف لان النقل فرع الاسمية والحال ان العلمية لا يكون ثابتة واما الثالث فهو الظاهر من ان  
 يبين بالاستدلال قبح اصل الدفع ان الغاية للمبالغة وعدم الاطلاق على الله سبحانه لما لم يوافقهم  
 التأكيد والله سبحانه منزله ومن قوله كما هو الظاهر قال الفاضل السبكي في تفسيره ان المناسب ان يطلق  
 عدم الاطلاق بقولنا عدم دفع الشارح بهذا الاطلاق التأكيد كقيام في قوله التاء ايضا وهو ما يجب تنزيهه عنه  
 عنه انتهى وقيل في الجواب ان التأكيد في قياس التأكيد فاطلاق لفظه عن التعطيل اولى من اطلاق  
 لفظه بغيره من نقصان وهذا الجواب لا يرضى به الذين السليم والوجه ان التسليم والله العالم الكريم  
 تعالى على كل احد من بعد ذلك امره وما ذكره المحقق من ان التاء في لفظ العلامة للمبالغة وضم ما يحضر  
 بالبال ان الواجب على الشارح المشهور بالتاء لانه صفة العلامة وهو مؤيد فوجب ان يكون صفة ايضا  
 مؤثرا لان التوافق بين الصفة والوصف واجب قوله كتابة الخ وضم ما يرفع في هذا الدعوى ان المشارة  
 جمع مشرق وهو بمعنى طلوع الشمس نه مأخوذ من الشرقي يعني المغرب جمع مغرب وهو بمعنى عمل الشمس  
 سواء كان الشمس والقمر وهذا ان الحلال خبر ان فلان الشمس فالتعريف اشتهاه المعروض في هذين القولين  
 غير معلوم فليزم الاطراد في المذهب وهو باطل كما تقره قبح اصل الدفع ان المراد بالمشارة والمغرب ليس معنى  
 المتعديين حتى يلزم الاطراد بل المتعديان الكتابيان وداجيم الارض والعلاقة بينه وبينه منية الاولى فاما  
 في الحقيقة فبعية له لانه قد ورد النقل في خلق السموات بانها خلقت من دخان وهو من الارض فلا يلزم  
 الاطراد فان قول ان الاطراد يلزم على هذا ايضا لان من جسيم الارض ما فيها واشتهار المصنف فيها غير معلوم  
 قلنا ان الصارح بغير المضاف وهو الوجه والمقدور كتابه عن جسيم وجه الارض فان قيل ان الاطراد يلزم  
 على هذا ايضا لان من وجه الارض ما لا يسكن فيه اهل العلم واشتهار المصنف في ذلك المكان غير معلوم قلنا  
 ان المراد من جسيم وجه الارض الوجه الذي يسكن فيه اهل العلم بعد ظهوره الى يوم الشارح لا مطلقا بل  
 الاطراد ولا يلحق على العامل فانه هذين القديسين فان قيل لم اجل المشارة والمغرب كتابة عن جسيم الوجه

ولم يجعل الاشتها ريفاً كناية عن الاشتها في جميع الارض قلنا لانه لا علاقة بين الاشتها وبين قرب  
 مشتهر في العالم الاسفل غير مشتهر في العالم الاعلى وبالعكس هذا ما لم نختص من قول الفاضل المدقق في  
 هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كافي قوله تعالى دفر ما يتوهم من ان ذكر المشرق والمغرب  
 وادارة جميع الارض ليس بواقف في كلام الفصيح فتوجيه عبارة الشارح بمثل هذا التوجيه غير ملائم  
 الدفر انه واقف في كلام الله سبحانه حيث قال رب المشرق والمغرب وادارة جميع الارض ولا الفصح منه  
 فيلام توجيه عبارة الشرح بذلك التوجيه بغير وجه اذ ادعاء جميع الارض من المشرق والمغرب المذكورين  
 كلامه سبحانه وهو ان المقصود من كلامه سبحانه رب المشرق والمغرب الظاهر كمال القدرة على التبدل  
 يدل عليه ما بعد من اننا قد اوردنا على ان تبدل خيرا منهم ولا يظهر المذكر وانما يظهر يجعل المشرق والمغرب  
 كناية عن جميع الارض لانها بالاعتناء بالتحقيقين قليلان من جميع الارض وفي تبدل الاكاذب انما  
 الذي ليس في تبدل الاقل كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول والله التوفيق لو كان المشرق والمغرب  
 مجازا عن جميع فلك الشمس فلك القمر لعلاقة الجزئية والكلية لظهر كمال القدرة ايضا بل هو اعظم  
 ما سبق لا عظمة الفلك من الارض كما نقر في مقرة آلا ان يقال ان الفلك تابع والارض اصل كما يعلم  
 من النقل المذكور في الحاشية السابقة بلا فصل ومن القدرة بتبدل الاصل يعلم القدرة بتبدل الفرع  
 ايضا بخلاف العكس لاجل المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض لا عن الفلكين اعلم ان هذه  
 الكناية بمثل احكامين الاول ان يجعل المشرق كناية عن نصف وجه الارض الشرقي ويجعل المغرب كناية  
 عن نصف وجه الارض الغربي الثاني ان يجعل المغرب على المشرق ولا ثم يجعل مجموع المعطوفين  
 كناية عن جميع وجه الارض والله سبحانه اعلم **قوله** وتوجيه الجمع الخ فيه دفر ما يتوهم من ان ذكر المشرق  
 والمغرب وادارة جميع الارض من غير ما على طريق الكناية لا يجوز لان امكان المعنى الحقيقي شرط في المجاز  
 الكناية والمعنى الحقيقي ههنا ليس بممكن لان المشرق واحد من طرفي الفلك اذا قام الشخص متوجها الى الكعبة  
 في بلادنا يكون خلفه والعلوم من الجمع للقول ههنا تعدد وهكذا حال المغرب اعني انه واحد وهو الطرف  
 الذي يكون قدام الشخص اذا كان بالهيئة المذكورة في بلادنا والعلوم من الجمع للمقل ههنا تعدد وتعالى  
 الدفر غنى عن البيان قال الفاضل المدقق واعلم انه قد تفرغ الاصول انه لا يشترط في الكناية والمجاز  
 المعنى الحقيقي فلا حاجة الى توجيه الجمع في لفظ المشرق والمغرب كافتل المعنى انتهى اقول والله التوفيق  
 ان الامكان المذكور وان لم يشترط عند الكل لكنه امر مستحسن كما ان وجه التسمية ليس بشايم ومطهر لكنه  
 امر مستحسن فعمل التوجيه يكون للاستحسان لا للوجوب وهو العاقل والقلب او معنى الفاضل الخ  
 على مذهب صاحب المجتبه رضي الله عنهم وتماشروا ان امكان المعنى الحقيقي لا ينافي كونه ثابتا في  
 الاصول **قوله** من اول السطران يترى ههنا ان كلمة من وضعت لا ابتداء للكناية وانما هي لبيان

أما متعلقان بالاستغراق المجموعى لوبا بالاستغراق الافرادى وكلاهما لا يصحان أما الاول فلانه على هذا  
 يكنى المعنى ان مجموع مطالع الشمس مبتدأ من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدى وهذا المعنى ان  
 كان صحيحا لان ابتداء المجموع باعتبار الجزء الاول وانتهائه باعتبار الجزء الآخر فى الجزئين المذكورين يصح  
 الابتداء والانتهاى من الكائنين المخصوصين لكن الاستغراق المجموعى ليس بمذكور هنا حتى يصح تعلق  
 متصل الحرفين به وأما الثانى فلانه لا يصح للمعنى على هذا التقدير لانه يكون للمعنى على هذا ان كل واحد من  
 مطالع الشمس مبتدأ من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدى وهذا المعنى غير صحيح كما هو ظاهر وان صح  
 التعلق به لذكره ويمكن ان يجاب عنه بان هذا ان الحرفان متعلقان بالاستغراق المجموعى وهو ان لم يكن  
 مذكورا يصح كما لكانه مذكور فى ضمن الاستغراق الافرادى الذى دل عليه قول الفاضل الحشى فى كل يوم  
 وهذا القدر كاف فى التعلق والسرطان غاية القرب من القطب الشمالى والجدى غاية القرب من القطب  
 الجنوبى **قوله** وهو تخصيص ما دل على المطالع المدلول عليها بقوله مطلقا وكلام الفاضل الحشى بيان للبيان  
 الكلية لا الجزئية لانها الشمس من خلق الدنيا الى قيامها فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** مائة واثنان والى  
 قول الفاضل الحشى قال الامام فى التفسير التبريد واما قوله رب المشارق والمغرب فافهم ان الاول ان المراد من مطالع الشمس  
 والقمر والنجوم من مكان المراد منها مطالع الشمس من جهة المشارق والنجوم من جهة المغرب الذى يكون فيه النقطة من السرطان وهو  
 اليوم الاول من الصيف الى ان تحصل فى النقطة الاولى من الجدى وهو يوم الاول من الشتاء ومجموعهما  
 ستة اشهر كل يوم مطالع من مطالع آخر وذلك ما تروى فافهم مطالعها من اول الشتاء الى اول الصيف  
 وهو ايضا ستة اشهر ترجم وتعلم من تلك المطالع باعتبارها ولما كان للشمس مائة ومائة و  
 مشرقا ومائة ومائة من قول رب المشارق والمغرب هذا المشارق وهذه المغرب  
 وعلى هذا الوجه لفظ اثنان الواضح فى كلام الفاضل الحشى والله سبحانه اعلم **قوله** تروى عن عطاء  
 ما سبق بحسب المعنى كانه قيل تعلم من اول السرطان الى اول الجدى ثم روى **قوله** كذلك انما فى  
 انها تمكث فى العود حيث تمكث فى الزهاب ولا تمكث فيه حيث لا تمكث فيه **قوله** وهذا فقر تليته خط  
 ان يكون هذا اتقيا فى دفع التسم الذى يترجم عند قول الحشى كما فى قوله تعالى رب المشارق والمغرب  
 وبيناه سابقا فذكر **قوله** كناية عن جميع الارض وهذه الكناية متعينة للاحتفال الاول من الايام  
 المذكورين فى كناية قوله تعالى رب المشارق ولا يجزى هذا الاحتفال الثانى لان تحفل الرب بمنصصها  
 المظاهر ولا ادري وجهها هنا لعل من الحشى التحقيق الى المعنى الكنائى الى الآن بخلاف ما سبق فافهم  
 القرينة على الكناية موجودة وهى قوله تعالى انما تدرى الاية كما هم تقرب فافهم لعل الله يحدث بعد  
 ذلك **قوله** مشرقى الزهاب اتم او على ارادة مشرق الصيف والشتاء ومغربهما كافى للدلالة على  
 الكشاف **قوله** للكل اى لكل المطالع **قوله** خارج دفع ما يرد على المشارق من ان هذا المقام مقام من جنة

المصنف وللشعر معانٍ يعبر عنها في الفارسية به يدي فأنكه سن يدي در و ظاهر شود و أنكه انجاء  
 سال گد نشته باشد و بهشتاد نرسيد يا به آخر عمر وليس الشيخ هذه المصنف كثير كما هو الظاهر  
 وحاصل الدفهم ان الشيخ ههنا بمعنى خواجه وهو بمعنى المعظم والمراد من التعظيم التنظير بحسب نسبة  
 ولا شك ان في الشيخ هذه المعنى وصفاً كثيراً للمصنف فلا يرجح ما قلت فإن قلت ان الشيخ بمعنى خواجه  
 جاء في كتب اللغة أم لا قلنا انه جاء لأنه قال في المنتخب شيخ بالغزيرين وخواجه وأنكه سن يدي  
 در و ظاهر شود وأنكه انجاء سال گد نشته باشد و بهشتاد نرسيد باشد باب آخر انتهى اعلموا انه  
 يفهم من عبارة الفاضل المدقق طريق السؤال بالطريق الأول الذي يرد عليه ما أورده ولو قرب بالقرينة  
 الذي ذكرنا فلا يرجح عليه ما أورده فتأمل في عبارته حتى يظهر لك تقرير السؤال ولا يلزم الذي أورده  
 وعدم الإيراد عن التقرير في الله سبحانه اعلو قوله قل قدس سره الشيخ فم ما يرجح على الأصل من التبع  
 بمعنى الفرق في الترجمة كما يصلون كتب اللغة فللمناسب ان يقال قل الله في خطر انه لان صلة الفرق  
 كالة في كالة الباء وحاصل الدفهم ان التبع ههنا بمعنى الستر وصلة كالة الباء لا كالة في وهو ايضا  
 من معانيه كما قل في منتخب اللغات ان شئت الاطلاع فاصح اليه قوله يعني ستر الله وهو ما يرد على  
 قول الشاعر في الحاشية ههنا من ان التبع اذا كان بمعنى الستر فاما ان يحذف المضاف وهو الذنب  
 ضمير المفعول يعني تبعه ذنبه بغير ان لا كان الأول يلزم بسببية الشيء لنفسه اذا كانت الباء  
 للسببية او اتية الشيء لنفسه اذا كانت للآلة او مصاحبة الشيء لنفسه اذا كانت للمصاحبة بناء على ان  
 الغفران ستر الذنب وكل منهما باطل لان كلامهما نسبة يقتضي تعابير الطرفين وليس فيما بين الشيء و  
 نفسه تعابير وان كان الثاني فيلزم ان يكون الغفران سبباً لستر نفس المفعول أو آلة له او مصاحبة له  
 لذنبه وهو خلاف الواقع لان الغفران ستر ذنب المفعول لا ستر نفسه وحاصل الدفهم ان التبع لا يرد  
 ولا يلزم واحد من المحذورات الثلاثة لان المراد من الغفران ليس مطلق بل الغفران الخاص وهو الذي  
 يجنب به أو الناشئ من بعض فضله فيلزم بسببية الخاص للعامة على الاحتمال الأول وانتهى له على الثاني  
 او مصاحبة له على الثالث وكل واحد منها جائز لان الخاص العام متغايران أو اتا فحق الشق الثاني وكذا يلزم  
 المحذور لان التبع ههنا ليس بمعنى بل بمعنى إحاطة مجازاً بعلaque اللزوم لان الستر تابع وملتزم  
 للإحاطة فيكون حاصل الشق إحاطة الله بغفرانه يعني جعل الله غفرانه مثلاً للمصنف وأيضاً في هذا  
 المعنى قد ورد في الدفهم بأختصار الشق الأول اشارة الفاضل المحشي بقوله يعني ستر الى قوله من غير ما يفهم  
 عمل وبأختصار الشق الثاني اشارة قوله ويجوز الى قوله شامله قال الفاضل المدقق يمكن ان يفهم بأختصار  
 الشق الثاني بوجاهة اخرى وان يجعل الباء بمعنى اللام والعنى ستر الله لاجل ستر ذنبه كما ورد في الحديث  
 ان الله خلق يد في اليمن خضم عليه كنفه ويسد به فقول ان عرف ذنباً كذا فيقول نعم اي يرب حتى يرد

بن نويه ويراى في نفسه انه هلك فقال الله تعالى سترتها عليك في الدنيا وانا اخفيها لك اليوم فحفظ  
 له كتاب حسنة انتهى اقول وبالله التوفيق يمكن ان يدفع باختيار الشق الاول وجه آخر بان الباطل  
 والغفران بمعنى امر يدين فيكون المعنى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنته بغفرانه ولا شبهة في صحة ذلك  
 المعنى كذا قدم من قول جمال الدين ويمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه آخر ايضا وهو ان يجعل  
 ستر ذنب المغضوب ستر مجازا ونوعا وانما اظهرنا ان الكلام في هذا المقام لا نه من مزال الاقدام والله  
 اعلم بحقيقة الامر **قوله** ما كان منه كلمة ما عبا رة عن الذنوب وقد ذكرنا الضمير في الفعل الذي  
 بعد ما عبا رة من اللفظ والا فاعتبار معنى يقتضى الثالث كما هو الظاهر **قوله** بجانب في القاموس  
 الجنب بجانب في الصراح جانب بالمفعول وركاء والعرب اذا ارادوا ان يذكروا اسم احد من المظالم  
 والاحقرام ايضا فاما بجانب اليه كان لا يمكن ذكر اسمه لعل قد مر الا ان كرام بجانب وعنه كان ذكر  
 شهر عبد الحق في شهر المشكوك **قوله** او الناسي نحو فان قيل ان المظلم انما هو من مضر فلهذا  
 سبحانه يسمي المظالم بجانب فلهذا لا يصح الترخيص بينهما لا فيكون بين المتغايرين وهما واحدان قلنا  
 ان التغاير بينهما ثابت بان الاول اهم من الثاني لان غفران الذنوب مهم جدا يلجأ بالحسنات لفضله  
 مضاعفة مع سبق عمل لا ين بجانب وليس فاضلا من محض فضله بالمعنى الذي كان كما هو الظاهر لا خد  
 في التزويد لا من الغاير والحاصل جازي **قوله** سابقة السابقة والسابقة والسبق بمعنى واحد  
 كما يباين المكتب فالمعنى من غير سبق عمل فان قيل ان الغفران الناشئ من محض فضله ينفى الغفران  
 الذي مع سبق عمل والغفران الذي مع محقق عوض فلو خصه بالضم، بالنسبة الاول قلنا لعدم وقوع  
 الثاني في شأنه تعالى كما هو الظاهر بل له اولى تأمل وتخير **قوله** قال في التاجم لا يخل ان يكون في  
 هذه العبارة اشارة الى التعريض على ما قال الشاعر في الحاشية بان ما ذكرت من ان معنى التخذى ستر  
 المظالم فلهذا ذكر في التاجم ان التخذى ستر الذنوب يمكن ان بجانب عن قبل الشاعر لا للباطل بل في التاجم لا يخل ان يكون في  
 بشقة من اهل المصنف وكما ويحتمل ان يكون ستر المظالم ايضا معنى التخذى في كتاب بشقة من شعرات  
 اهل اللغة ونقل الشاعر منه **قوله** فلا بد حينئذ من التخييل دفع ما يترجم من ان التخذى اذا كان  
 ستر الذنوب بغير سجيبة الشئ لنفسه او لغيره او مصاحبة له على الاحتمالات الثلاثة في الباء فلهذا  
 ان الغفران ايضا ستر الذنوب وكل واحد من هذه الامور باطل وقاصلا الدفع ان المصنف الغفران  
 ليس مطلقا بل الغفران الخاص هو الاطلاق بجانب بيا والناشئ من محض فضله من غير سابقة عمل ولو لم  
 يقصد به هذا المعنى فلا بد حينئذ من التخييل في التخذى من بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى  
 الستر مطلقا ليعبر جملته كناية عن الاحاطة فان ستر ذنابه بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوب  
 كذا قدم من حاشية مولانا عبد الحكيم قال الفاضل المدقق ما حاصله ان المراد من التخذى ستر



من بعض معناه وهو الذنب والمعنى ستر الله ذنوبه بكفنه كما اورد في المحرر في التعليل  
 بجهود التجريد فيه لا يصح الكلام كما لا يخفى بل لا بد من هذا من ان يكون السالكين عن الاحاطة وقول الفاضل  
 المحشى كما في قوله تعالى انه بيان نظير التجريد انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان جهود التجريد في الغفران  
 ايضا لا يصح الكلام كما لا يخفى على المتأمل بل لا بد من التقيد بالمستبعد الكنف كما قد عرفت الفاضل المذكور في  
 التجريد ان سياتي في عدم صحة الكلام بجهودها وعلى الاول اى التجريد في التجريد يلزم حل العبارة على ما هو الظاهر  
 من كون قول الفاضل المحشى كما في قوله تعالى انه مثالا للتجريد في الاول بقرينة الثاني بخلاف الثاني الى التجريد  
 في الغفران لانه على هذا لا يكون مثالا بل نظيرا لان التجريد في قوله تعالى تجريد في الاول بقرينة الثاني و  
 هذا خلاف الظاهر فما قاله مولانا عبد الحكيم اظهر ولم يقل بالتجريد في التجريد فيما اذا كان التعمد عبادة عن ستر  
 المطلق وحذف المضاف ولم يقصد بالغفران الغفران الخاص لانه يلزم الجمع فيه بين الامرات الثلاثة التي  
 كل واحد منها خلاف الاصل حذف المضاف والتجريد والكتابة والله اعلم بالصواب والى المرجع والمآب قول  
 كما في قوله تعالى لا تبشيل التجريد في الاول بقرينة الثاني اما وجه التجريد في قوله تعالى فهو ان الليل مأخوذ من  
 السرى لانه السرى الليل مأخوذ من الليل وكان بمعنى السير مطلقا قوله قل قدس سره ان وجه الغرض من فاضل المعنى  
 وهو الاعتراض الذي يرد على قول الشارح في الحاشية ههنا ونظيره انما ظننته منظم واما عرض الشارح فانيا  
 لفظ معنى البجوة قوله يعني جل الله ام اشارة الى دفع الاعتراضات الثلاثة واحدا منها يرد على قول  
 الشارح في الحاشية واثنان منها يرد على قوله في الاصل اما الاول فهو ان الواو في قوله وهو من كل شئ ثم  
 اما لتفسير العطف وعلى الاول يكون الحاصل ان البجوة معنى احد وهو وسط كل شئ وخيانة وعلى الثاني  
 يكون الحاصل ان البجوة معنيين احدهما وسط الدار بخصوصه اعم من ان يكون هذا الوسط خيلا او  
 قانيا وبسط كل شئ لكن لا مطلقا بل خيالا كما لا سبيل الى الاول لان بين مفهومى هاتين العبارتين عموم  
 خصوص من وجه كما يظهر على المتأمل وتفسير واحد من العام والخاص من وجه بالآخر كما لا يعرف نظيره  
 في الكتب وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا ينبغي الشارح ان يذكر العبارة الثانية لان المناسب له ان  
 المعنى المراد في هذا المقام لا مطلق المعنى والمراد ههنا المعنى الثاني كما يظهر على المتأمل واما الثانيان اى  
 اللذان يردان على الاصل فاحدهما ان قوله اسكن مشتق من الاسكان وهو مصدر باب الافعال وهنـ  
 بجو السلب فيكون المعنى ان لا يسكنه الله تعالى في وسط الجنة وهذا دعاء عليه السلام من جانب الشارح  
 وهذا لا يناسب منه وتانيا ان اسكن مشتق من السكون الذي هو ضد الحركة فلي هذا ان يكون المعنى  
 ان يجعله الله تعالى في وسط الجنة ساكنا لا متحركا وهذا ايضا ادعاء عليه لا يناسب للشارح في حق المصنف  
 لان الحركة في الجنة ايضا من نعم كما هو ظاهر وحاصل الدفع عن الاعتراض الذي يرد على الحاشية  
 اننا نختار الشق الاول وليس بين هذين المفهومين عموم وخصوص من وجه بل مساوات لان اضافة

الجبوحته الى الدار في العباقة الاولى بطريق التمثيل لا لا فائدة ان لا يستعمل الجبوحته الا في الدار  
 ثم المعترض قلما راد بالوسط ليس مطلق بل الخيارات بناوعلان الاضافة عهدية فيحصل المساواة في  
 احد المتساويين بالآخر شانه فيما بين القوم اذا كان في المفسرين خفاء وهو هنا متحقق كما هو الظاهر  
 وعن الاعتراض الاول الذي يرد على الاصل ان ههنا باب الاضلال كما يحسن السلب كذلك يحسن التصريح  
 كما هو المنبسط في علم الصرف فههنا للتصريح فيستقيم المعنى بلا ضلل وعن الاعتراض الثاني الذي يرد على  
 الاصل ان اسكن مشتق من السكن لا من السكون والشخص الذي له السكن في مكان قد يتحرك فيه وقد  
 يسكن فلا يكون دعاء عليه والدفع الاول يعلم من قوله خير جنة والثاني يعلم من ايراد المفعول الثاني  
 لانه في حال ذكر المفعول الثاني يكون بمعنى الصبر كما انه حال عدم الذكر يكون بمعنى الخلق كما تقدم في  
 صفة ولا يستغاد الصبر ومع من قول الشارح اسكنه بجبوحته الخ الا من المصير فتكون المصير في الثلاث  
 يعلم من قوله سكن له هذا ما يحظر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قد مر من تقطع الصبر  
 راجع الى الفوائد الاولى ما اشير اليه عند الملل واحد كما لا يخفى فاحل ان هذه الجملة والجملة الانية  
 للعبارة عنها بقوله وسيرتها جلتان مستلفتان واقتنان في جواب سوالين الاول ما الباعث على تعلم الفوائد  
 في سلك التقرير وسطر التصريح والثاني ما اسمها فالجملة الاولى في جواب السؤال الاول والثاني في جواب السؤال  
 الثاني وتجد يظهر ان الاثبات في الجملة الاولى متوجه الى قوله الولد العزيز **قوله** النظم در مشتبه  
 لكن مع ثلاث في الجواهر كما لا يخفى كما يدل على هذا قول صاحب المنقح نظم بهم يسي سنن در كشيد جواب  
 بهر شته ويحس را وزن و ترتيب ادن وشعر ورشته مر اريد وكروه مطر ونامر شته كوكب از نور التي ترم  
 في هذا المقام مراد الفاضل المعنى ان كان حصر معنى النظم في المذكور فهو لا يعم لما حصر من المنقح  
 ان له معان اخرا ايضا وان كان بيان المعنى المراد ههنا فالتناسب ان يذكر المعنى المذكور ثانيا في المنقح  
 ههنا ايضا لا اراد قد ايضا صحبته في هذا المقام كما يظهر على التأمل ويمكن ان يجاب عنه باننا نحن المتق  
 الثاني ولا يلزم الخذول لان الاشارة الى ان بسائط كلامه كالدر ايضا مقصود ولا يحصل الا بزيادة  
 الاول دون الثاني كما لا يخفى فدل المبين كم والله اعلم بالصواب **قوله** استعير الخ اعلم ان الاستعارة  
 عن اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الحقيقية كاخلاق لفظ الاسد على زيد باعتبار عشار كتمانها في وصف  
 الشجاعة وهي على اربعة اشكال احدها الاستعارة بالكناية وهي اخبر القشيب في النفس ترك جميع اركان  
 سوى للشبه وتنايها التصيل وهو اثبات لانهم الشبه به المتروكة للشبه المذكور وثالثها التصريح وهو ترك  
 المشبه بدو اداة المشبه بالقرينة اللفظية ورابعها الترشيد وهو ان يذكر ما لايم الاستعارة فثبت  
 للمستعار والمراد من الاستعارة ههنا الاستعارة المصروفة لانه شبه التاليف بالنظم في حصول اجتماع  
 للمتفرقات بها فذكر المشبه به وهو النظم واداة المشبه وهو التاليف بالقرينة اللفظية وهو لفظ النظم

فان قيل ان يعلم من عبارة الفاضل المحشى ان التأليف معنى جواز للنظم لان الاستعمال قسم من اقسام  
 الجواز مع ان للعلوم من المنتخب ان معنى حقيقة له لانه بعينه هو المعنى الثاني المذكور فيه لان التأليف  
 والترتيب مختار كما هو المذهب الرابع قلنا يعلم من عبارة المنتخب ان ترتيب الكلام مطلعا سواء كان  
 مرتبا المعاني او لا متناسقة الدلالة او لا معنى حقيقة للنظم ويعلم من عبارة الفاضل المحشى ان ترتيب كلام  
 المرتب المعاني للتناسق الدلالة معنى جواز للنظم وربما يكون المعنى العلم معنى حقيقيا ولخاص معنى مجازيا  
 كما لا يخفى على من اتقى السمع وهو تهيد واما فائدة هذا القول فظاهرة لا تحتاج الى البيان والله اعلم قوله  
 بسايط كلامه كلمات كانت تلك البسايط واجلا لان المراد بالبسيط البسيط الاضافى وهو الذى لا يكون  
 له اجزاء او يكون لكن اقل من اجزاء المضاف اليه بمعنى بالنسبة الى مجموع كلامه لا ما لا جزء له اصلا  
 والمراد من الكلام الكلام الواضع عليه النظم هنا لا مطلقا قوله المترتبة المعاني بان يلاحظ ان ما يناسب  
 بحسب المقام ان يلاحظ سابقا مثلاً يناسب لحاظ المسند في مقام القصر قبل المسند اليه وقصر  
 حل هذا قوله المتناسقة للدلالات بان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيل لان يكون جميعها  
 في مرتبة واحدة من مراتب الوجود حتى يؤتى من قائل قوله وفي هذه الاستعارة التورية فاعلم  
 من انه ما يابى على الشاعر في اختيار هذه الاستعارة وما حمل الدخول ان الباعث الاشارة الى  
 ان بسايط كلامه كالدخول يحصل ترويب الطلبة الى كتابه قاما وجه الاشارة فهو استعمال النظم في الدخول  
 قوله في الصفاء والغلاء قال الفاضل المدقق ان كلمة في بمعنى البناء الذى هو النسبية وليس من اخله  
 على وجه الشبه لان ما دخلت هي عليه مختص بالدخول وجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه  
 والمشب به انتهى بها سمت اقول وبالله التوفيق قال في منتخب اللغات صفحا بالفتح بالو ويغش شدا  
 وسلك صفت بنزله فاعلم كونه استاتى وايضا قال فيه غلا بالفتح كمران شدا بنزله كالو ما هي است  
 كونه وان ذلك تورية ودراى اذ وتورى كدخول فن بلند شق ودور وراى انتهى ولا يعلم من عاتر العار  
 تخصيص الصفاء والغلاء بالدخول كما قال به الفاضل المدقق فالاحسن ان يجعل كلمة في دلالة على وجه  
 الطيبة لان الصفاء والغلاء مشتركان بين المشبه والمشب به ولعل كلامه وجه وان لم يحصل قوله  
 ترويب الطلبة دفع ما يتوهم من ان مدح هذا الكتاب لا يليق بجناح الشاعر قدس سره وحاصل الدخول  
 غنى عن البيان قال الشاعر قدس سره في سلك التقرير يوم مط الخمر اقول وبالله التوفيق من هذه  
 الصلابة طرف لغو متعلقة بنظمها سواء كان النظم بمعنى التأليف المذكور كما اختار الفاضل المحشى  
 بل معنى التوسل مع الخمر يدعى دروشتة وجواهره اذكر وجه كذا قاله الفاضل المدقق ان النظم اذا  
 كان مستعلا في التأليف يكون قوله في سلك اه ظرفا مستقرا والتقدير مخرطة في سلك اه وان جعل  
 مستعلا في المعنى التوسل مع الخمر يدعى دروشتة وجواهره كذا القول المذكور فاعلم ان انتهى فان

قبل ما كسر في ايراد الشارح السلك مع التقريب والمط مع التحرير ولم يفعل العكس قلنا لما كانت مفاسدة  
 المعاني مستفادة من قوله وافية بجل الخ ونفاضة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها لم يرد في جانب التقريب  
 الذي له تعلق باللفظ والمعنى اللفظ الذي يدل على النفاضة وهو المحطلة عبارة عن الحيط الذي فيه  
 الجواهر والالوان الخوارزمية اجراء لعدم الاحتياج اليه بل اورد السلك الذي هو عبارة عن الحيط الذي  
 ليس فيه شيء ولا يمكن نفاضة النقوش مستفادة ماسبق اورد في جانب التحرير الذي له تعلق بالنقش اللفظ  
 الذي يدل على النفاضة وهو المحطلة لما ذكر للاحتياج اليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** السلك الذي  
 اي السلك الذي يكسر السنين بهذا المعنى مطلقا سواء كان بالفقر او بالضم لانه اذا كان بالفقر والضم كان  
 بمعنىين آخرين قال في منتخب اللغات سلك بالكسر ريشته وبالفقر كفيديان جيزي الجيزي وبالضم وقطر لانه  
 بجهة كبت انتهى لعدم ملازمة المعنيين الذين احدهما على تقدير الفقر والاخر على تقدير الضم في هذا المقام  
 كما لا يخفى على المتأمل اختار الفاضل المعنى الذي دل على تقدير الكسر لانه ملائم في هذا المقام واعظم  
 بحقيقة الامر **قوله** والتقريب ممرارة اذن فالقريب مصدر العلوم والتحرير مصدر الجواهر والسق جمعت كذا  
 الفاظ هذا الكتاب مقفرا بالفقر معناه في ذهن السامع ومضيقا بقيد الكتابة **قوله** والاضافة دفع ما يتبع  
 من ان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من كافي خاتمة فضة وضافة بمعنى في كافي ضرب البصر وانما  
 بمعنى الامر كافي فلا مزيد وواحد منها لا يظهر في هذا المقام كما لا يخفى على المتأمل وحاصل الدخول في الاضافة  
 من قبيل اضافة التشبيه الى التشبيه كافي كجين الماء وهذا الاضافة بيانية او عارضة كما مر به من ان اضافة  
 في شهر خلة الهداية ووجه التشبيه انه كما يحجر اللؤلؤ في السلك كذلك يحجر الالفاظ في التقريب والتحرير في  
 اعلم بالضبط **قوله** بكسر السنين انما قال بكسر السنين لانه بالفقر والضم جاء بمكان آخر كل منها لا يرد ههنا قل في  
 منتخب اللغات سبط بالفقر دور كمن مكره وبزغاله باب كرم برأي بيان كرم وامنحن جيزي وبزغاله كرم كرم  
 ورفق حلاوت شير وفرغ نكرم انيدن وخاموش بون مرغ ومرح سبك وردة خشت بجنه وبرغ نكره  
 بالضم جاء ايست انصرف انتهى **قوله** شبه يعض خزة **قوله** والمراد الكتابة بضم ليس المراد نقش خط  
 بر كرم فخر نقش الخط حقيقة اي الهات واعلم انه بل الكتابة فلا يرد ما يرد فاعلم **قوله** والاضافة كذا  
 الخ وههنا سوال وجواب على طبق ما مر في حاشية قوله والاضافة من باب انه فانهم حتى يظهر ان **قال**  
 الشارح فم من سطر الولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نعم الولد وقراءته كذا اقل مولا نابل الدين فقله  
 سبق منا الاشارة اليه فذكره والآن نظمت لاجل نعم شخص لا ينافي ترتيب نعم الغير على المنظوم فلا يرد ما يرد فاعلم  
**قوله** ارجو ان يكون **قوله** مولا نابل الحق العزيز هو الغالب القوي واصل الفقر السند والغلبة وهو المراد  
 جل شانبه العزيز وهو يكون بمعنى نفاضة القدر وهو المناسب ههنا كما اشار اليه الفاضل المحقق بالاعتناء  
 على هذا المعنى حيث قال وهو ارجو ان يكون **قوله** كضياء البيت دفع ما يتبع من ان ضياء

لقب لولد الشارح وللقب عبارة عما يشعر بالمدح او الذم والثاني غير مناسب في هذا المقام والاول غير محقق  
 لان اضافة الضياء الى اللذين من قبيل اضافة الضوء الى المضيئ كضوء الشمس ليس في هذا الاضافة  
 مدح ولا يخفى على من له فكر صائب في العلوم وحاصل الدفع اننا لانسلم ان اضافة الضياء الى اللذين من قبيل  
 الاضافة المذكورة بل من قبيل اضافة الضياء الى ما يندى به اليه ان كان الضياء محمداً على معناه كما في الضياء  
 البيت ومن قبيل اضافة المضيئ الى ما يندى به اليه ان كان الضياء بمعنى المضيئ كما في سراج البيت ووجه  
 المدح على هذين التقديرين من الاضافة مما لا يخفى على المتأمل **قوله** كانه ضياء يندى به الخ الظاهر ان  
 معنى ضياء اللذين على تقدير ان يكون مثل ضياء البيت ويحتمل ان يكون هذا معنى لولد التقديرين على  
 سبيل البدلية لان الضياء المذكور في كلام الفاضل الحنفي ان كان بمعناه كان هذا معنى ضياء اللذين اذا كان  
 مثل ضياء البيت وان كان بمعنى المضيئ كان هذا معنى له اذا كان مثل سراج البيت والله اعلم **قال الشارح**  
 قدس سره من موجبات الخ ان قبل لم زاد الشارح لفظ الموجبات ولم يقل حفظه الله تعالى عن التلوهف التأسف  
 مع ان بزيادة هذا اللفظ يطول الفقرة الثانية على الاولى بكثير فقلنا انما لم يزد الشارح لفظ الموجبات لئلا  
 المعنى حفظه الله تعالى عن التلوهف التأسف سواء تحققت موجباتها او لا وهذا المعنى غير صحيح لان الحفظ عنها  
 مع تحقق موجباتها غير معقول عن الكل فضلاً عن هو حديث السن كالولد العزيز لان الموجبات عبارة عن الضياء  
 والعلل ووجوه العلل والمسببات كما هو ظاهر كما تقرر في مقعر فلهذا زاد الشارح لفظ الموجبات فان قيل على هذا  
 يلزم تقطيل الفقرة الثانية على الاولى وهو غير جائز قلنا لان سلم عدم الموجبات لا واقع في كلام الباشا كما حيث  
 قل لقد جئت وشيئاً اذا تكاد السموات يتفطرن منه وتنفق الارض وتقر الجبال هذا فان الفقرة الثانية طويلة  
 عن الاولى كما هو المصروف في كلام العلامة القناتاري في بحث المبدع وكافح منه تعالى فلو ان المساواة ليس  
 بشرط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآل **قوله** التلوهف رقيق حورون دهم ما يرد على الشارح من ان  
 التلوهف والتأسف كليهما بمعنى واحد وهو الحزن فجمع ما بين حسن بل يحسن احدهما وحاصل الدفع اننا لانسلم  
 انهما بمعنى واحد بل الاول موضوع لمعنى والاخر موضوع لآخر ويمكن ان يجاب عنه على تقدير التسليم بان  
 ايهما لا لفظا المترادفة في الخطب جائز بل يثبت حسناً كما تقرر في مقعر فان قيل ان مولا ناعبد الحكيم في مقعر  
 قول الفاضل الحنفي هذا ان التلوهف هو الحزن والحاصل على فروات المطلوب والتأسف الحزن الحاصل على نزول  
 المذكور حيث قال في التلوهف الحسرة والحزن على فروات المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المذكور  
 انتهى وهذا التفسير ليس بصحيح لانه لا يعلم من عبارة الفاضل الحنفي هذا الفرق كما هو الظاهر طيب عندها  
 انه ممكن شدن يقال في العرف في الغايه ودر حورون في النازل فيصير التفرع لان الفاضل الحنفي ذكر  
 انه ممكن شدن في التأسف ودر حورون ذكر في التأسف كذا اخبر من قول الفاضل الحنفي اقول وبالله  
 التوفيق انه على هذا ايضا لا يصح التفرع المذكور لان الفاضل الحنفي ذكر ودر حورون ايضا في التلوهف فلهذا

يستعمل التعليل في الحزن الحاصل بسبب فوات امرأ ونزوله في الحزن الحاصل بسبب فوات امرأ فاضط كما  
قاله الفرع بعوضه فاعمل الآن يقال ذرير خورون يستعمل اصطلاحاً في الغلات أيضاً وفيه قطر وهو مادة على  
هذا يلزم ان يكون التأسف مستملاً في الحزن الحاصل بسبب فوات امرأ ونزوله في الحزن الحاصل بسبب  
من في العوضه لان ذرير خورون ايضاً من معانيه كما يعلم من عطف كلمه ذره على ذرير وفي كلام الفاضل المحقق  
فما لم يعلل به فلهذا بعد ذلك امرأ قال الشارح قد من سره وسميتها ان قيل ان ضمير ميمتها راجع الى الفراء  
او الى الشارح اليه بهذه كما نظمتها وكل منهما لا يخلو اما ان يكون عبارة عن قول الشارح اعلم الى اخر الكتاب او ان  
قوله بسم الله الرحمن الرحيم راجع الى قوله الى اخر الكتاب فان كان الاول يلزم من وجه الخطبة من المسمى بالفوات  
الضمانية وهو خلاف الظاهر اذا المتقرر ان الخطبة ما حلة في معنى الكتاب وان كان الثاني يلزم دخول البسطة  
والاخبار عن التسمية وجهها في المسمى هو باطل كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قلنا انا نختار الشق الثاني لكن  
قيدهم للصحة التسمية مراد ههنا والتسمية وذلك الاخبار ووجه التسمية ليس بصحيح لان يدخل في المسمى  
فلا يرد الايراد والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال الشارح قد من سره بالفوات الضمانية اي  
بالفوات التي لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها لاجله لا يقال ان التركيب الاضافي اذا نسب فانما ينسب  
الى الجزء الاخير وهو المضاف اليه فكيف نسب ههنا الى الجزء الاول وهو الضياء ولم ينسب الى الجزء الاخير  
وهو الدين لا تقول انما ينسب للتركيب الاضافي الى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه ذلك واما اذا كان  
المقصود فيه هو المضاف ينسب حيثما اليه والمقصود ههنا هو هذا فان المقصود انه ضياء الدين كذا اقل  
مولانا عبد الرحمن قال الشارح قد من سره لانه لو لم يكن قوله لفظ الجمع لانه لا فائدة فيه  
الاخراج للفقرتين عن المساوات انتهى وفيه بحث من وجوه ثلاثة الاولى ان قول هذا القائل مشعر بجلوه  
بتركة مع الله ليس كذلك كما لا يخفى والثاني ان نسبة الاخر الى عن المساوات الى لفظ الجمع غير متعين بل  
وأنشأ بينه وبين لفظ التأييد بل المناسب ان ينسب اليه ولان ذلك انه لو ترك واحد من لفظ الجمع التأييد  
لتوهم ان مراد الشارح باسم الاشارة بجمعها في مصطلح الضمير لغيره باعتبار الاخر فلم يعلم ان المراد بالعلامة  
الغائية بجمعها في صلات التقريب بخلاف ما لو اني مما فان المراد بواحد منها ما جمعها في صلات التقريب بالآخر  
جمعها في مصطلح الضمير واما حال عدم المساوات بين الفقرتين فقد عرفت والله سبحانه اعلم بصحة القول  
والتقريب قوله اي لانه في التسبب لم يرد ما يتوهم من ان الكاف للتشبيه ولا تشبيه بين ضياء الدين  
والعلة الغائية في امر لان الاول من الاعيان والآخر من المعاني فلا يصح ايراد الكاف ههنا وحاصل الدافع  
ان التشبيه بين ما موجود في التسبب اي كان العلة الغائية سبب للعلة كذا ان ضياء الدين سبب  
لجمع فان قيل فلهذا يلزم ان يكون ضياء الدين عين العلة الغائية لا مشبهاً بها قلنا ان العلية بينهما  
متنافية لان ضياء الدين مقدم على هذا الجمع في الوجود الخارج عن العلة الغائية لانه من جملة معلول



في ذلك الوجود ومقدم في الوجود الذي كالجوهر ليس **قوله** ولبحث فيه مائة مائة من الزمان  
بين خيلاء الدين والعللة الغائية في التسبب ليست بموجود لأن السبب ما يمكن من الزمان وليس للعللة الغائية  
تأثير كما نفرد وحاصل الدفء من المراد من التسبب البحث والباعثية للعللة الغائية موجبة كما هو الظاهر  
**قوله** التي تكون باعثة فيه إشارة إلى تحقق وجه الشبه وهو البحث في المشبه به وهو العلة الغائية **قوله**  
أي الباعث للعلة إنما وصف الباعث بالعلة لتجوز العلة الفاعلية فإنه لا يقال له العلة وإن كانت باعثة **قال**  
الشارح قدس سره ومما قرأه المسترشد **قال** مؤلفنا عبد الرحمن السائغ بعض الباقي وقيل إن يكون بمعنى الجميع فيدخل فيه  
خيلاء الدين يوسف أيضا فحينئذ يكون شبهة بعض شخص انتهى **قال** الشارح قدس سره من أصحاب التخصيص  
أي تخصيص العلوم باللغة العربية فمما احتراز عن أصحاب الضميمة وعن أصحاب تخصيص العلوم باللغة الغير العربية  
فلا يرد ما يرد هنا فاقبل **قال** الشارح قدس سره وما توفيق الخواو اعراضية فلما كان اسناد هذا النظم  
للطيف والتأليف الشريف إلى نفسه سببا لقبول النفس وعجيبا عقب الاسناد المذكور بهذا القول لدفء ذلك حتى  
هذا القول ما كوفي من فاعلا بمعلة فعله وما اعتاد في امر على احد لا عليه تعالى وما يرجع إلى احد لا اليه تعالى  
وما قيل ان العربي وما توفيق الامن اسنادا مستقرا لاهل اللسان نسبة الفعل او شبهة إلى الفاعل بالباء لا يندخل  
لأنه فلا يصح ضرب بن يد فمرد ذلك ان الحصر ممنوع وكفى في رد ذلك تعالى كفي بالله شهيدا **قوله** التوفيق الخ  
هذا مناهة للفرى وامامنا في العربي هذا المتكلمين الدعوى إلى الطاعة وعند بعضهم خلق القدر عليها وهذا  
بعضهم جعل الاسباب منافية للمطلوب الخبير كان الله السيد ابو الفخر وقاضى لادنى علفان في حاشيته ما  
على شرح التهذيب ان شئت الاطلاع على جملها وما وفاق الفاضل الحشى في هذه الخطبة بيان للعلة الغائية  
ولا ينافي دون العرف فلان اقترض المعنى اللغوي دون العرفي والا فلا راد تماصية في هذا المقام فللناسيب **قوله**  
لما والله اعلم **قوله** للمطلوب **قال** الفاضل المدقق أي لما ينبغي ان يطلبه العقول السليمة وهو لا يكون الا خيرا  
فلا يرد انه يشترط في التوفيق ان يكون المطلوب خيرا فإنه اذا كان شررا يقال له الخلل انتهى **قوله** جملها انتهى  
انه لو كان مراد الفاضل الحشى من المعنى اللغوي له فللناسيب ان يحمل **قوله** للمطلوب على المطلوب الخير كما فعله  
الفاضل المذكور لا اشتراط خيرية المطلوب في المعنى اللغوي ولو كان بيان المعنى اللغوي له كما هو هذا القول  
الحشى في هذه الخطبة فلا حاجة إلى ذلك انما اقدم اشتراط خيرية المطلوب في المعنى اللغوي للتوفيق كما علمت في  
الحاشية السابقة بلا فصل هذا ما يخطر بالبال واه اعلم بحقيقة المقل **قوله** بحسب بعضه بسند من الزمان  
ما يتوهم من ان الحسب على ما قل في القاموس بمعنى تقدم مفاخر الأبناء والبنات والذين والشر في الفعل وكل منها  
لا يستقيم في هذا الوجه كما لا يخفى وحاصل الدفء ظاهر اعلم ان قول الفاضل الحشى بيان للمعنى المراد في هذا المقام  
ولم يتعرض لجمله بمعنى اسم الفاعل كما لا يخفى ذو لدفء فمرد من جهة الحمل لان الحسب اذا كان بمعنى اسم الفاعل  
او حذف وكان الجواز في اللفظ الذي هو عبارة عن استعمال الكلمة في غير ما وضعت له مع القرينة كما لا يخفى

بعضى المخلوق وجمادى الكسوف ولذا كان معناها كما فعله الفاضل المحشى كان الجائر جازماً في النسبة الذي  
هو عبارة عن اسناد فعل او معناه الى ملابس له غير الفاعل والمفعول مع نصب قرينة ملاغته من اسناده الى  
ما هو له كمر يد عدل والجائر في النسبة ابلغ من ذلك الجائر اعني الجائر في اللطف والجائر بالكلية كالتعريف  
في مقرة فلاجل تحصيل البلاغ لم يتعرض لجعل المحبب بمضمون الفاعل او حذف ذوداه اعلم قولوا الجملة  
عطف لقرينة ما ربح في هذا اللغز من ان جملة نعم الوكيل اما ان تكون معطوفة على جملة وهو حسبى الوكيل  
فان كان الاول فلا يصح لان الجملة الثانية انشائية لان افعال المذكر وضعت لانشاء مودع والجملة الاولى وهي  
وهو حسبى جملة اخبارية كما هو الظاهر ولا يجوز عطف الانشائية على الخبرية بحال الاقطاع بينهما وان كان  
فهو ايضا لا يصح لانها ما باعتبار مضمون حسبى مضمون محشى او بدونه فان كان الاول فلا يصح لانها المذكورة  
في الشق الاول وان كان الثاني فلا يصح ايضا لانه مستلزم لعطف الجملة على المفعول وهو غير جائز لما مر من كمال  
الاقطاع بينهما وتواصل الذم وانما اختيار الشق الاول فلا يلزم ما قلناه المودع لان المخصوص بالمذكر محذوف وان  
لخبر به ان هذا لا يدخر الاعتراض لان نعم الوكيل جملة انشائية بعد حذف المخصوص ايها فلا يلزم ان  
الفاضل المحشى من حذف المخصوص بالمذكر حذف تقديره اظهر ان يكون وهو مستلزم ونعم الوكيل خبر لما تقدم ان  
المخصوص اذا كان مقدراً ايكن متبينة الانشائية او غير المتبينة على مذهب من يجعله مستلزم وما قبل خبره وانما  
كان المخصوص مبتدأ على ما تقدم ويؤكد نعم الوكيل خبره يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على الخبرية لا  
من قبيل عطف الانشائية على الخبرية وفيه انه بعد تقدير البتة مقدم الموصوفين على الموصوفين نعم الوكيل  
مقول في حقه ذلك يكون الجملة ايضا انشائية اذا الجملة الاسمية التي خبرها انشائية انشائية كما مر من قبل  
طبيعة حسب العطف كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد ونعم الرجل في ان مدلول كليهما النسبة الغير الجملة  
للمصداق والكتاب وبعد التأويل لا يكون للعطف جملة نعم الوكيل بل جملة متعلق خبرها نعم الوكيل واخره  
المعترض انما هو عطف نعم الوكيل على انه بعد التأويل يفوت انشاء المذكر العلم الذي وضع فعل المذكر كانشائية  
بل يصير الاخبار بالمذكر الخاص هو انه مقول في حقه نعم الوكيل وانما اختيار الشق الاول من الشق الثاني ولا يلزم  
ما قلناه لان هذه الجملة جملة خبرية لها عمل من الاعراب وعطف الانشائية على الخبرية التي لها عمل من الاعراب  
جائز كما قيل في قولهم قالوا حسبه الله ونعم الوكيل وهما اعتراض وجواب اما الاول فهو ان المودع بلع العطف  
كمال الاقطاع وهو باق في صورة يكون الجملة الخبرية فيها عمل من الاعراب فالوجه في جوازها واما الثاني فهو ان  
الجملة التي لها عمل من الاعراب واحدة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصورة بالذات فلا التفات الى اختلاف  
بالانشائية والاخبارية بل هذه الجملة في حكم المفردات التي وقعت موقعها في عطف تلك الجملة بعضها على  
بعض كالمفردات ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا العطف من قبيل عطف المقصود على المقصود  
ومعناه على ما بينه السيد من سرقة افلا عن صاحب الكشف ان يعطف جملة مسوقة لغرض على جملة مسوقة

تعرض آخر للمنااسبة بين الغرضين فكما كانت اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل  
 خبرية او انشائية وفيه ان المفهوم من هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملة متعددة في ذلك  
 العطف وهذا الكون مطلق ههنا فكيف يصح هذا الجواب الا ان يقال قد مر ان عطف القصة على القصة  
 عطف حاصل مضاعف في الجملة على حاصل مضاعف في الاخرى من غير نظر الى اللفظ وقال بهذا صاحب  
 شهر التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن ولا يبعد ان يجاب عن اصل الاعتراض  
 بان الجملة الاولى وان كانت خبرية صحت ذلكها واقعة في محل الدعاء والمقصود منه انشاء الكفاية لا  
 الاعتراض بانها قد تعلق في نفس الامر هو ظاهر واجيب ايضا عن اصل الاعتراض باختيار التثنية الثانية  
 التزيد الثانية ولا يلزم المحذور من عطف الجملة على المفرد لان الجمل التي لو عمل من الاعراب سواء كانت  
 انشائية او اخبارية يجوز عطفها على المفردات كما صرح بهذا السيد المسند وفيه ان كون ضم الركن من الجملة  
 التي لو عمل من الاعراب موقوف على عطفه على حسي كالانفخ فكيف يكون عطفها على المفرد معللا بكونها  
 من الجمل التي لو عمل من الاعراب والله اعلم قوله لتضمنه معنى الفعل فان قلت يلزم التداغم بهيئته  
 الفاضل العشي لا يجعل من العبارة السابقة ان المحسب بمضاهة والمجاز مجاز في النسبة ومعلوم ان هذا  
 العبارة ان المحسب بمعنى المجاز مجاز في الطرف وهل هذا الا التداغم قلت ان المعلوم من العبارة  
 الاولى الاشارة الى ما هو المختار فيما بينهم في مثل هذا المقام والمعلوم من العبارة الثانية الاشارة الى الجواز  
 ويدل على ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر في قول الخشاش انما هي اقبال وادبار من ان جملها بمعنى  
 اسم الفاعل او حذف المضاف اخبره الكلام الى الامر الضيل اي التقيير **قال** الشارح قد مر من سر اعم ان  
 المرفوع مامر على المصنف من ان التقرير فيها بينهم ان مخالفة عن قول السلف وضلعهم في قول الخلاء  
 بل عينه فالخلاف المصنف عنهم وذلك لان من عاينهم كتابه البحر في اوائل الكتب والمصنف لم يكتب له  
 في اول كتابه وحاصل الدغم ان هذه مخالفة مخالفة لتكته وهي الهضم والمخالفة لتكته عن قول السلف  
 فعدم مجازة **قال** الشارح قد مر من سر رسالة هذه التأييد بقيد هذا لان الرسالة السابقة تخص الموصول  
 للمصنف ما صدره المصنف بالبحر **قال** الشارح قد مر من سر بان جعل جزء منها يحتمل ان يكون الفرض من  
 هذه العبارة وضع ما مر من ان لا نسلم ان المصنف لم يوصل رسالة هذه بالبحر لان قولنا البحر لله ونحوه ليس  
 حقا كونه مشتملا على لفظ البحر بل يكون حقا كونه منبئا عن التعظيم ومظهر عن الصفات الكمالية لله تعالى  
 لان البحر اظهر صفات الكمال له تعالى فكما يكون مظهرا ومنبئا عن التعظيم يكون حقا والمصنف اورد التسمية  
 في اول كتابه ولا خلاف في اظهار الصفات الكمالية له تعالى في ضمن التسمية فكيف المصنف انما بالبحر في اول  
 رسالة هذه وحاصل الدغم ان المراد من التصدير للتصديق وجه الجزئية فان قلت ان هذا التصدير حصل  
 في ضمن التسمية قلت لعل المصنف لم يكتب التسمية في اول رسالة هذه فضلا عن ان يجعلها جزءا من التقيير

الذكر فإن اختلج بملك انه على تقدير عدم كتابة التسمية لا يحصل العمل بالسنة وهو كل امر لم يبال  
لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم فأقله بان العمل بالسنة يكفي فيه ان يذكر التسمية باللسان او يحطه باليد  
او يكتب على قصد التبرك من غيره ان يحصله جزم من الكتاب كن افهم من قولهم حال الدين ويحصل ان  
الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على ما قاله بعض الشارحين لم يبدأ بالحمل لانه هذا الغرض  
بجزيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على سنتهم وليس ابل حتى  
يكون تبرك الحمل اقطع انتهى من ان لا يتراء بالحمل ما ورد به الشرع والقرنة السلف وقوله ما ورد به  
الشرع والقرنة السلف للهضم ما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد  
هضم لنفسه بجزيل انه ليس في ملك العقلاء البالغين وحاصل الدافع ان المراد بعدم التصديق على  
على وجه الجزئية وهو ليس ما ورد به الشرع لان المأمور به في الحديث الابتداء بالحمل مطلقا كما سيعلم  
من عبارة الشارح واما التزام السلف التصديق على وجه الجزئية فلا يلزم منه الا الاستصحاب وقوله المسحب  
للهضم جائز كذا فهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم بالحقي قوله اي تركه اذ دفع ما يرد على الشرع  
من ان قوله هضم اما مفعول له ليصل لاول السبيل الى الاول لانه يفهم على هذا بناء على ان النفي اذا دخل  
على كلام يكون فيه قيد يتوجه ذلك النفي الى هذا القيد واما القيد فيجوز على حاله ان الشئ لم يفعل التصديق  
الذي للهضم واما مطلقه اي للهضم او لنكتة اخرى ففعل وهذا المفهوم غير مطابق للمقصود وغير صحيح  
لان مطلقه منفي اي لم يفعل لان المراد التصديق على وجه الجزئية وكذا السبيل الى الثاني لانه على هذا يكون  
المعنى الحرفي معطلا وقد تقدم ان للعكس الحرفية لعدم استقلالها مسلكا لتعلق وحاصل الدافع ان هضم  
مفعول له للفعل المستفاد من الفعل المنفي بل من حيث انه منفي وذلك المستفاد من قوله فان قيل ما الضم  
الغبر عن ذلك الفعل المستفاد بتركه لا بانتفى قلت ليحقق شرط انتصاب المفعول له وهو اتحاد فاعل  
فأصل عام له عند الجوهري وعلى تقدير التبرك بانتفى لا يحصل هذا الشرط لان فاعل انتفى ههنا هو التصديق  
فاعل الهضم ههنا الشئ بخلاف ما افاد من الفعل المستفاد بتركه لان فاعل التبرك والهضم كليهما ههنا  
الشئ كما هو الظاهر كن افهم من حاشية مولانا المدقق ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي  
الى القيد وان كان متبركا لكن قد يقع الاستعمال على خلافه حتى قوله صلى الله عليه وسلم لا يجب كل مختال فحى  
ولا نظم كل خلاف مهين فان النفي ههنا توجه الى القيد والقيد كليهما ولا يلزم تحية المختال الغير الفحى  
وصدم كغيره عن اطاعة الخلاف الغير المهين وكل من هذين الامرين ما لا يخفى فسادا ويمكن ان يقال  
في الجواب عن اصل الاعتراض بان توجه النفي الى القيد اما يمكن في موضع يصحلم ذلك القيد فيه لكونه مقيدا  
لفعل في حال الانتهاء كما في ضربة قاديما وههنا لا يوجد هذا لان الهضم لا يصح ان يكون حلة للتصديق  
بل يكون حلة لعدم التصديق كما هو الظاهر من اقل مولانا المدقق والله اعلم بالحقي قوله ذلك الكسر الخ

على وجه الجزئية ان يكون  
مؤدرا ولا يفي بسنة  
على النفي والظن حكم  
واصل بوجه المثال

اشار الى ان قوله بتخييل ظرف لغير متعلق ببعضه وليس ظرفاً مستقراً صفة للنفس قوله من حيث انه  
 اشارة الى دفع ما يرد من ان عبارة الشارح من حيث انه كتاب به لدفع ما يقتل بالبال من ان كتاب للنصف ما  
 كتب السلف بل هو انظر عليها كما لا يخفى وجهه فالتناسب التصديري والحال ان ذلك المختلج لا يدفع بتلك  
 الحكيمة لان هذه الحكيمة حكيمة اطلاقاً لان ما قبلها وما بعد ها امر واحد ومفاد الحكيمة والحيث في تلك  
 الحكيمة امر واحد فكلا لا يدفع ذلك المختلج بالحيث كذلك لا يدفع بالحكيمة وحاصل الدفع ان هذه الحكيمة  
 حكيمة التقديرية بحمل الاضافة فيما قبل الحكيمة على الاطلاق وفيما بعد الحكيمة على الاختصاص باعتبارها  
 المنسوبة وحكم الحكيمة والحيث في الحكيمة التقديرية مغاير فيكون ان لا يحصل الدفع بالحيث ويحصل  
 بالحكيمة وانهما علم وهما بحث وهو ان السلف استحسنوا قصد ير السائل بالبحر من حيث الاشتغال على  
 المسائل لا من حيث انها من مصنوعات الانام الكلمة الا ترى انهم لا يكتبون الجدل في الكتابات وان كانت من  
 مكتوبات الرجال النظام ولا تشمل على المسائل في كتاب الشيرازي موجود فلا ينفع التخييل المذكور في هذا النص  
 الدامق ويفهم جواب هذا البحث من قول الفاضل المدقق وهو ان الشيرازي ان لا يتبادر بالبحر استحسنوا في  
 كتاب مصنوع لرجل كامل واما الذي يكون لرجل غير كامل كانا بالتصديري فيه ليس يستحسن ان في هذا  
 التخييل انتصاف السلف بذميمة العجب الذي هم يريدون منه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امراً قوله  
 فانهم انما انسخوا والدليل عليه انهم يتركون التصديري فيما لا يضمن بشانه كالمكتابات والامم الخمسة وتقليده  
 الاخر المحدث بذي بال قوله لكن في قولهم ان كان قيل لم يعتبر بالتوهم ولو قيل لكن بقى اعراض اخر  
 قلنا لانه قد اندفع هذا الاعتراض سابقاً بقول الشارح بان جعله جزءاً فلم يبق الا التوهم وسبقت الاشارة  
 مني الى ذلك وأقول ان هذا الاعتراض ينسب على جعل الباء صلة للابتداء في الحديث فغير كذا البحر جزء  
 للمبتدأ وهذا الجمل توهم اذ لا ينفك ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ الدامق به في الحديث لا ابتداء بالبحر  
 في كل امر ذي بال سواء كان من قبيل الالفاظ او الابل الباء للالاسمة الشاملة للاخطار بالبال فيكون الدامق  
 به ملازمة امر ذي بال بالبحر سواء كان من تلفظ اولاً والتلفظ اعم من ان يكون مع الكتابة اولاً والاول  
 اعم من ان يكون في ضمن التسمية اولاً واعلم من ان يكون بطريق الجزئية لا في ضمن التسمية او بتعبير التبر  
 من غير ان يجعله جزءاً كذا فهم من حاشية مولا فاجد الحكيم من زيادة من المذهب القاهر والعجب من  
 الفاضل المدقق في هذا المقام انه قال سابقاً في شرح قول الشارح بان يجعله جزءاً ان اعتراض ترك  
 الامثال بالحديث الواحد على الشيرازي من دفع قول الشارح هذا او يقول في هذا المقام ان ذلك الاعتراض  
 ليس بمندفع بالقول السابق بل بقول الشارح ولا يلزم وادرج للتعبير بالتوهم وجهاً بان النفس المتبادر  
 استفادة البحر في اوائل الكتب من لفظ البحر وما اشتق منه وهو بعد البهولة قد همت وجرمت خيراً  
 مطابقاً بانه ترك الامثال بالحديث انتهى وانه اعلم في ذلك اي قطع فيه اشارة الى ان قول الشارح اعظم

تفسير الاجزاء هو اتم في الحديث قوله لا يتم اشارة الى ان المراد انتفاء البركة لا قطع الجملة قوله  
 ان المأمون به الخ اشارة الى ان الحديث للدلالة على جملة جزئية وضعا مستعملة في معنى الامر فكانه قال عليه  
 السلام ابد ثوابي كل امر في بال بحمد الله بطريق انكائية **قوله** التلطف ان قيل اننا لاسلمون المأمون  
 به التلطف بالحمد بل المأمون به للابسة به سواء كانت مع التلطف او لا كما تقرر  
 سابقا فلا يعبر عن الفاضل المحقق للمأمون به التلطف قلنا انما ينبني على النزول عن كون المأمون به مطلق  
 الملازمة الشاملة للاختلاف بالبال كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** ترك الاول ثم الاول التلطف  
 مع الكتابة والثاني هو مع عدم الكتابة ولا يلزم من ترك ذلك ترك هذا ان يقول الشيخ بالحمد ولا  
 يكتبه فيحصل الامتنان بالحديث فلا يخفى الاعتراض **قال** الشارح قدس سره بتخييل الخوان قلت ان  
 التقييد من العبادات وتركها من شهوات النفس فكيف تنهض النفس به قلت ان الهضم في تخييل ان كفا  
 النفس مكتبة السلف لا في نفس ترك التقييد على ان النفس ربما تشتهى الى العبادة ويكنى خطا في مباشرة  
 اكثر منه في تركها لما يشتهي من قبل الحق ولا تشتهى فيها بينهم بالصفا الحيدة وغير ذلك كذا قال مولانا  
 ابو الحق قال مولانا جمال الدين يمكن ان يقال التقييد وان كان عبادة الا انه من حيث انه يستدعيه  
 امر غير ذي مال ليس بعبادة لان ابتدائه بتحقيق كماله في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة  
 الا انه من حيث انه عصب حرم انتهى **قال** الفاضل المدقق فيه ان الهضم وان كان حاصل بالتخييل  
 المذكور لكن لا نسلم من خلية الهضم في ترك التقييد المذكور فان التخييل المسطور يقتضي الترك الذي  
 منه قطع النظر عن حصول الهضم فان النفس اطوع للهيئات انتهى **اقول** وبالله التوفيق ان الامر كما قال  
 ذلك الفاضل يعني ان عدم التقييد حاصل بذات التخييل لا ان الهضم لازم لذات التخييل كما  
 هو الظاهر واسناد للعول الى لانه العلة شأتم فيما بينهم كما ان اسناده الى العلة شأتم وانه اعلم  
 بالصواب **قال** الشارح قدس سره يجوز ان يانه الخبان يخطر بالبال حال التصنيف او يقول باللسان  
 استقلاله في ضمن التسمية ولم يكتب او يقول باللسان لكن في ضمن التسمية ان قيل ان شمل قول الفاعل  
 للشق الاول والثاني مسلم لكن لا نسلم للشق الثالث لان قول الشارح بعيد هذا وهو من غير ان يحصل  
 اب عنه لان الامر اذا كان حاصل في ضمن التسمية المكتوبة فكيف لا يحصل الجزئية قلنا نعم اجماعا  
 اتفاقا على ان التسمية خارجة ليست بمن الكتاب فالحكم اذا كان حاصل في ضمن التسمية المكتوبة  
 لا يكون هذا مسئلا بالجزئية الحكم من الكتاب فلا يوجد الابهاء لذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين  
**اقول** وبالله التوفيق ان الاتفاق المذكور في كلامه غير مسلم لانه ذكر في مصيبتهم الذي في لواء الهدى ان  
 الجهمي على ان التسمية جزم من الكتاب كما ان الحكم جزئيه واختار صدر الشريعة في تفسيره الاصول خروجا  
 من الكتاب على ان العلامة مسهل الملة والدين التفتنا الى في شرح تلخيص البحار انتهى وتعليم حقا

من هذه العبارة ان خروج التسمية من الكتاب غير متفق عليه بل يخالف لقول الجوهري فالحق ان قول  
 الشارح بجواز تيانه بالحمل الخ شامل للشق الاول والثاني كما قال به الفاضل المدقق والله اعلم بالصواب  
 قال الشارح قد سرر وابدأ بتعريف المزدحم ما يتوهم من انه لم قدم للمصنف تعريف الكلمة والكلام على  
 مباحث الاسم والفعل والحرف ولم يقدم تعريف غيرها عليها وحاصل الدفع ان المصنف يبحث في هذا  
 الكتاب عن احوالها لا عن احوال غيرها لا وحده ولا مع احوال الكلمة والكلام فلذا اقدم تعريفها فقط  
 لان البحث عن احوالها يتوقف عليه واما الاعتراض على توقف البحث على التعريف والجواب عنه  
 فسياق في كلام الفاضل المضمّن ان قيل ان بدأ مشتق من البدأ وهو لا يتقدم له معنى فما المقصود  
 يقال بدأت الكتاب بكذا اي جملة في اوله وهو لا يتصور بامس بن فكيف يصح قول الشارح وبدأ بتعريف  
 الخ وقا ايضا لا نسلوان المصنف بدأ بتعريف الكلمة والكلام لناخر تعريفها عن التسمية قلنا ان المراد  
 من البدأ البدأ العرفي وهو في كماله قبل المقصود ولا يتقدم له معنى بامس متعدي ولا ينافي  
 الفاعل عما لا يكون مقصودا والله اعلم قال الشارح قد سرر في هذا الكتاب ان قيل ان البحث  
 عن احوال الكلمة والكلام ليس يختص بهذا الكتاب بل في جميع علم النحوي والمناسب للشارح ان يقول  
 لانه يبحث في علم النحوي لا يتوهم التخصيص قلنا على تقدير كون هذه العبارة موهمة للتخصيص ان  
 الشارح لو قال في علم النحوي لا يختص بهذا الوجه الى مقدمة خارجة وهي ان هذا الكتاب في علم النحوي لا  
 ما اذا قيل في هذا الكتاب لانه لا يختص بهذا الوجه الى مقدمة خارجة كما هو الظاهر والخصاير الى الخاطيء اخر من  
 غير فلهذا قال هذا دون ذلك والله اعلم قوله وبدأ بتقسيمها اه دفع ما يتوهم من ان البدأ بتعريف  
 الكلمة والكلام كان للوجه المذكور في الشرح لكن البدأ بتقسيمها لا في وجه كان وحاصل الدفع ان  
 من تنمة تعريفها والتمثيل اذا ذكر مع تنمة يوضع ايضا كما مالا فلا يلحق حصول هذه الفائدة بدأ بتقسيمها ايضا  
 واما كان تقسيمه الشيء تنمة لتعريفه لان التعريف تصوير الشيء من حيث مفهومه والتقسيم تقسيم  
 من حيث صدق على الافراد كما قال الفاضل المدقق ان قيل لم يتعرض الشارح لوجه البدأ بتقسيمها  
 قلنا من التعريف فيما بينهم ان ذكر وجه البداية بالشيء في قوة ذكر وجهها بتممة فاحال الشارح وجه  
 البداية بتقسيمها على الطالب المتفكر والله اعلم قوله او لتحصيل الخ فيه اشارة الى الدفع الثاني  
 لتوهم المدفع بقول الفاضل المحشي وبدأ الخ وحاصل هذا الدفع ان البحث في هذا العلم قد يكون  
 عن احوال الكلمة والكلام انفسها كما يقال الكلمة اما معربة او مبنيّة والكلام اما تقييد او وضع وقد  
 يكون عن احوال اقسامها كما يقال الحروف مبنيّة والتقييد اما ضار او قاصف فمتى لم يقسم كيف يبحث  
 عن احوال اقسامها والله اعلم قال الشارح قد سرر لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها لا عن احوال  
 بالبحث عن احوالها عليها كقولهم الكلمة اما معربة او مبنيّة قوله اي عن احوال الخ ودفع



على الشارح من انه ان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام فقط لا عن احوال غيرها فلا نسلم هذا  
 للبحث لا كما يبحث في هذا العلم عن احوالها فقولهم الكلمة منقصة الى الاقسام الثلاثة والكلام منقسم الى  
 المركب من اسمين او اسم واحد كذلك يبحث عن احوال انواعها كقولهم الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور  
 والكلام المجزى قد يقسم جملة اسمية وكذلك يبحث عن احوال انواعها كقولهم المرفوع منه الفاعل  
 الكلام الذي يكون الخبر فيه جملة لا بد فيه من ما يد وكذلك يبحث عن احوال الاعراض الذاتية لها وانواعها وانواع  
 انواعها كما لا يخفى فان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام مع الغير فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى حقا  
 وهو البني بترتيب الكلمة والكلام والدليل عام يقتضي البني بترتيبها وتعرين غيرها وحاصل الدفر اذا خالف  
 الشق الاول ولا يرد ما ذكره للمؤيد لان المراد من الاحوال احوال المنسوبة الى الكلمة والكلام وحوال انواعها وحوال انواع  
 انواعها وحوال الاعراض الذاتية لها وحوال انواعها وحوال انواع انواعها وان لم تكن منسوبة اليها من حيث الانظراد  
 لكنها منسوبة اليها من المتقابلات مثلالاخذ المصوب في مسألة الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور ومنه مقابلة  
 وهو عدم هذا النعمان للرد على من يقول ان احوال الكلمة وهكذا القياس **قوله** من حيث انها له دفع ما يرد من ان تلك  
 الاحوال الخمسة ترجع الى احوال الكلمة والكلام بلا حيلة تلك الحجة لكن يحتمل ان يكون البحث عن تلك الاحوال  
 بل من حيث انها احوال انواع الكلمة والكلام انفسها وحوال انفس من انواعها وحوال انفس الاعراض  
 الذاتية لها وحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لها وحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لها  
 فيصير الاشكال وهو عموم الدليل وحسن المدعى وحاصل الدفر ان البحث في هذا العلم عن تلك الاحوال  
 المنسوبة الى الكلمة والكلام من حيث انها منسوبة اليها ولا يبحث في هذا العلم عن تلك الاحوال من حيث  
 انها من منسوبة اليها من غير ما هو انواعها وانواع انواعها واعراضها الذاتية وانواع اعراضها الذاتية وانواع  
 اعراضها الذاتية فان ذلك الاشكال هذا ما يخطئ بالبال والله اعلم بحقيقة الحال وقيد الحجة يستفاد من جعل  
 بحث الفائدة الاختصاص بالاستفاد من الاضافة او ما تقر بان الامم المختلفة بالاعتبار يجب قيد الحجة فيها لكن  
 قل من لا يعبد الحكيم **قوله** سواء ثبتت ام لم يثبت المناسبات للفاضل المحشى ان يقول سواء ثبتت لنفسه  
 او اقسامها وانواع اقسامها واعراضها الذاتية او انواعها اعراضها الذاتية او انواع انواعها اعراضها الذاتية لان  
 البحث في هذا العلم يمكن على هذا النمط والطريق كما لا يخفى فلم اورد قسامين من هذه الاقسام وذلك الجواب في هذا  
 ان الباقى ما يرد في القسم الثاني لان الكلمة والكلام مع انواعها اقسامها او مع العرض الذاتية لها اقسامها  
 الذاتية لها اقسامها من نوع العرض الذاتي لها اقسامها من مطلق الكلمة والكلام فكانت الفاضل المحشى لم يثبت مقاما  
 من تلك الاقسام اما ما قاله الفاضل للرد من قوله وما كان البحث في علم النفس اما من العوارض الذاتية  
 لها او من العوارض الذاتية لاقسامها انفق الفاضل للبرر وبالقسمين انتهى بعبارة تكاررها من بدعي او  
 مسلم عندهم والله اعلم بالصواب **قوله** من حيث انها اقسامها بقى لان من حيث انفسها فان اثبات تلك

الاحوال لا قسامها من حيث انفسها لا يصح ان يكون قسم البحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها  
 منسوبة اليها هكذا اقال الفاضل المدقق اقول هذا نصير به بما عليه ضمنا من الحيثية السابقة فاصل قوله  
 وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان للناسيب للشارح ان يقول لا ينبغي بحث عن احوالها من حيث  
 انه يعرف بها كيفية التركيب العرفي وصفا لا نه اذا قال لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها فعلم ان  
 موضوع علم الفقه والكلام والحال ان التعريف والتعاليق والبيان والبديح ايضا من موضوعها الكلية والكلام  
 فلا بد من اعتبار قيد الهيئته حتى يميز موضوعه عما هو حاصل الدخول المقصود بالذات للشارح ليس بها  
 الموضوعية حتى لا بد من التقييد بل مقصوده بالذات بيان وجه البديع تعريفها وآمليان الموضوعية فلا بد  
 الا بمطابق الاشارة فلا يخارج الى التقييد فان قيل لا يحصل الاشارة في هذه العبارة الى كونها من موضوع علم الفقه  
 لان الموضوع ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ومن هذه العبارة علم البحث عنها في هذا الكتاب في العلم  
 قلنا انه يحصل الاشارة من هذه العبارة ملاحظة المقدمة الخارجية وهي ان هذا الكتاب في علم الفقه فافهم  
 وجه التعبير بالاشارة التي هي للدلالة الخفية والله اعلم بالصواب قوله رتبة البحث للشارح على من قال انه و  
 المصريح وجه للبدح بتعريف الكلية والكلام قوله الكلمة او الكلام يعني احدهما لا محذورهما فاعلم ان في قول  
 للموضوع للعلم الواحد ان لا يكون العقل ذو التعدد لا يخلو اما ان يعتبر به جهة واحدة او لا على الثاني يكون  
 حده علما واحدا كقول علم المنطق وعلم الحساب علما واحدا وعلى الاول لا يخلو اما ان يجعل ذلك للتعدد  
 موضوعا ويطلق له جهة واحدة او يجعل المفهوم الواحد المتعدد من تلك الجهة الواحدة موضوعا للعلم فيجعل  
 ذلك التعدد من افراد وعلى الاول يشبه على العقل انه يجوز ان يكون سكون التعدد امرا اخر داخل في تلك الجهة  
 فيزيد للموضوع على ما فرض موضوعا وعلى الثاني يكون الموضوع امرا واحدا لا متعدد هذا خلف ويمكن الجواب  
 باختصار الشق الاول من التردد بالخلاف بان المانتعنا الفنى الذي يكون الموضوع فيه متعدد املا على الجهة واحدة  
 ما وجد فالامر الاخر وما يكون له دخل في تلك الجهة الفنى اعتبره معه فامراد الموضوع حينئذ على قول ما فرض  
 باحتمال ان يكون امرا اخر كذا للتعليل الاحتمال لا يمنع كون التعدد المصغر بتلك الجهة موضوعا للفن هكذا اقال  
 مولانا ظهوراه في حاشية على حاشية الزاهد على شرح التهذيب والله اعلم قوله لعدم اختصاص وجه  
 للبحث عن قوله وحاصله ان موضوع كل علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وفي النوان يبحث عن احوال الكلية  
 والكلام كما لا يخفى الا عن احدهما لكون موضوع علم الفقه احدهما تحكم ودعوى بلا دليل قوله وجعل البحث او دفع  
 ما يتوهم من ان لا تسلم ان البحث عنه في علم الفقه كلاما لكن البحث عن احدهما يرجع الى البحث عن الاخر مثلا لكون  
 الكلمة راجعة الى الكلام باعتبار انها جزءا ومن المتقربان احوال الجزأ ترجع الى احوال الكل فيكون الموضوع  
 احدهما اكلاهما وحاصل الدخول في جعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلفا كثيرا لان كلامنا موجه  
 في العلم بطريق الكثرة وبكل منهما في كيفية التكميل للبحث عن احدهما تابعا للاخر تكلفا بلا ترتيبا وما

البحث عن احوال المركب الغير الاسنادي فقلته ليس على هذه المثابة فيجعل البحث عنه راجعا الى البحث عن  
احد ما لا يلزم مثله ذلك التكلف ولاجل هذا لم يعد قدامه عن الموضوع بل راجعا الى احد ما قال  
الشاعر قدس سره فيتم لم يعرفه هذه العبارة اشار الى وجه الكبرى للطنق للصغر للصغر عنها بقوله  
لا نه بحث عن احوالها في هذا الكتاب وتقرير الاستدلال ان الكلمة والكلام لا يبحث عن احوالها في هذا  
الكتاب وكما يبحث عن احوالها في هذا الكتاب يكون سبب معرفته مقدما على البحث عنه فحق ان الكلمة والكلام  
يكون سبب معرفتها مقدما على البحث عنه وهذا بعينه معنى قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام فثبت للطلوب  
والصغر من هذه الدلائل ظاهرة والكبرى خفية فاشار الشاعر الى اثباتها بقوله فحق لم يعرفها وحاصلها  
ان البحث عن احوال الكلمة والكلام معروف على سبب معرفتها وكما هو موقوف على سبب معرفتها يكون  
عنه ينتج ان البحث عن احوالها يكون مؤخر عن سبب معرفتها وهذا معنى الكبرى هذا ما ظهر لي وقت هذا  
التسويد في تقرير الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال **قول** اي لم يتصل آية فيه اشار الى نظم ما ربح  
على الشاعر من ان مدلول نقض يعرف المالك وكذا مشتق من المعرفة او من التعريف لا سبيل الى كل واحد  
منها اما الاول فلانه على هذا وان يتم الملازمة لان البحث موقوف على المعرفة لكن لا يتم التعريف وهو موقوف  
للدلائل على وجه يستلزم المدعى لان البدأ بتعريف الكلمة والكلام وهذا لا يلزم من الدلائل بل يلزم  
منه البدأ بما هو سبب معرفتها سواء كان تعريفا او غير وعلى فرض كونه تعريفا لم من التعريفين الذي  
للمصنف للكلمة والكلام لان تعريفها ليسا بمختصين فيما ذكره المصنف واما الثاني فلانه على هذا لا يتم الملازمة  
لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على المعرفة بوجه كما هو الظاهر وحاصل الدفعا ان اختيار الشق الاول و  
التعريف تام لان المراد من التعريف المذكور في كلام الشاعر هنا ليس مضاه الاصطلاح بل ما يكون سببا  
للمعرفة بطريق ذكر الخاص او اداة العام فيكون حاصل عبارة الشاعر وبدأ بسبب معرفة الكلمة والكلام لانه  
المعروف الملازمة والتعريف كلاهما ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويتم الملازمة لان المراد من البحث  
المذكور في قول الشاعر كيف يبحث عن احوالها البحث على وجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة لا يحصل الا  
بالتعريف فتم الملازمة هكذا اقال الفاضل المدين اقول وفيه بحث وهو اناسل من البحث على وجه البصيرة  
لا يحصل الا بالتعريف لكن توقف البحث على خصوص التعريف الذي ذكره المصنف مسلم والله اعلم **قول** لم  
يعرفه البحث آية فيه اشار الى دفع ما روي عن الشاعر من ان متى من كبر الجارة كابد عليه عبارة المصنف في  
بحث الفعل وهي تنخل على الفعلين يسمى اولها شرط والثاني جزاء وكيف من كمال اللوح في الاستفهام  
كابد عليه عبارة تقيس للفعل في بحث الانشاء وعبارته الكافية ايضا حيث قول فيها وكيف الحال استفهاما  
والاستفهام قسم من الانشاء والانشاء لا يصلح الجزائية كما تقر عند السيد السند من انه لا بد في الجزاء الواقف  
من التاويل فقيم هذا من قول ولا ناعبد الحكم للمعلق بقول الفاضل المصنف هذا حيث لم يذكره في قول الشاعر



ما ظهر في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المراد **قوله** اجيب الخ حاصله اثبات الملازمة بزيادة قيد  
 على المتعلم فلو كان البعض واذا ثبت وجوب تعلقها عرفا بالتفصيل وهو الواجب على المتعلم واما قول المعتز ان  
 تعريف كل شئ من قوف على تصحيحه فقول ان هذا التوقف توقف بالقياس الى العبادون للتعلم **قوله**  
 فاذن الخ دفع دخل وهو ان التعريف على هذا يكون بالنظر الى السامع مفيدا بالنظر الى المخاطب غير مفيد  
 وهل هذا الاخرى الاجام وحاصل الدفع ان التعريف مفيد بالنظر اليها لكن بالنظر الى احدها افراد  
 المعرفة وهو السامع وبالنظر الى الاخر وهو المخاطب فاذا زيادة المعرفة **قوله** اصل المعرفة **قال** ولا نأثر الحق  
 ولله ان السامع اذا سمع لفظ المحرود فان لم يفهمه بوجه من الوجوه فكيف يستفيد مما قاله اليه من الحق ان  
 فهمه وقله انه شئ ما وازيد حصة فهمه بوجه قبل الحق وايضا المتعلمون كان متوجها الى ما يفيد للمعلم  
 فلهذا عليه به بوجه من الوجوه فخرنا عن لزوم التوجه نحو الجبريل المطلق والافلو يحصل له علم لا اشتراط في  
 الذهن الى يصح اليه في كسب العلم فامل انتهى **قال** الشارح قدس سره وقدم الكلمة الخ دفع ما يرد  
 من ان الكلمة والكلام اذا كانا مبعوثين عنهما في هذا الكتاب على السواء اي من غير ان يكون البحث عن  
 احدهما مثل البحث عن الاسناد والخبر في اي اقل مسبوقا للوجه في تقديم الكلمة على الكلام مع ان كون الكلام  
 مفيدا لكون الكلمة غير مفيدة يقتضي تقديمها وحاصل الدفع ان الكلمة جزء بالنظر الى الافراد و  
 المفهوم من الكلام بالنظر الى افرادة ومفهوم الاول من الاول والثاني من الثاني والخبر يكون مقدما على  
 الكل بالطبع فقد مت الكلمة على الكلام في الوضع ليعرف الوضع الطبع اقول وبالله التوفيق انه لا يرد  
 لهذا الاحتراض لان المشتبات فيما بين المتكلمين ان للفاعل المتناهي ترجيح احد المتساويين على الاخر فمجرد  
 الارادة الآمن يقال ان الشارح مبني كلامه هذا على ما ذهب الحكماء وهو امتناع ترجيح احد المتساويين فمجرد  
 الاختلاف من غير ترجيح فاجاب بما اجاب به لكن فيدان وجه الترجيح من جوده في كل من الكلمة والكلام فانه  
 الكلمة فاذا ذكر الشارح تراعى في الكلام فكونه مفيدا دون الكلمة فيكونان متساويين والله اعلم **قال** الشارح  
 قدس سره لكون افرادها الخ وهما شاك وهو ان جزئية افراد الكلمة مثل زيد وعمر من افراد الكلام مثل  
 جابر زيد وذهب عمرو مسلم لكن جزئية مفهوم الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد على اذكر المصنف من  
 مفهوم الكلام وهو متضمن كلمتين بلا اسناد على ما ذكره ايضا غير مسلم لان الجزأ ما يكون موجودا في الكلام  
 والمفهوم الاول ليس بوجود في المفهوم الثاني كما هو الظاهر وحده ان المفهوم على من اجل اجمالي هو  
 يعبر به عن امث متعدي بلفظ واحد وتفصيله وهو يعبر به عن امث متعدي بالفاظ متعددة والمثل  
 من المفهوم المضاعف الى ضميم الكلمة المفهوم الاجمالي ومن المضاعف الى ضميم الكلام المفهوم التفصيلي  
 لا شك ان المفهوم الاجمالي للكلمة جزء من المفهوم التفصيلي للكلام لاخذ لفظ الكلمتين اللتين هي ثنية الكلمة  
 في المفهوم التفصيلي للكلام فان قيل ان الكلمة شئت في تعريف الكلام والمفهوم الاجمالي لكونه امثليا

واحد لا يثنى ولا يجمع فعلم ان الكلمة المنقولة في تعريف الكلام لا حزن مثناه فيه ليس مفهوما اجليا فاصح  
 جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام بل لك الطريق ايضا فساد الاشكال قلنا ان للمفهوم الاجمالي اعتبارا  
 اعتبارا من حيث هو واعتبارا من حيث انطباقه على الافراد وعلى الاول لا يثنى ولا يجمع وعلى الثاني يثنى ويجمع  
 على قياس سائر الكلمات والملاحظ هنا الثاني هكذا فهم من قول المفاضل للدق قلل مولانا جمال الدين في  
 دفع الشك ما حاصله ان معنى عبارة الشارح ان افراد الكلمة الكلية جزءا من افراد الكلام الكلية ومفهوم الكلمة  
 الجزئية كزيد مثلا مفهوم مجرد من مفهوم الكلام الجزئي كزيد قائم مثلا بطريق حصة الاستخدام ولا يخفى  
 صحة هذا المعنى لمن لا يدق لب والله اعلم قول الى اي سواء نظرناه دفع ما يجز على الشارح من ان المراد بتقدّم  
 الكلمة على الكلام اما تقديم تعريفها على تعريفه فقط كما هو المناسب لنقل وبن تعريف الكلمة الجزئية او تقديم  
 تعريفها مع تقسيمها على تعريفها مع تقسيمها كما هو المناسب لما حصل من المصنف كما لا يخفى فان كان الاول  
 فالمعطوف والمعطوف عليه لا يثنى لهما ان يكون كلامهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول  
 يرد ان الدليل الاول المذكور بقول الشارح يكون افرادها جزءا من افراد لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف  
 الكلمة على تعريف الكلام لان جزئية افراد شئ من افراد شئ اخر لا يقتضى تقديم تعريف الشئ الاول على تعريف  
 الاول الشئ الثاني بل ان افراد المفرد اجزاء لا افراد المركب مع ان تعريف المركب يكون مقدما على تعريف المفرد كما يشهد  
 على كتب حنابلة لليزان وعلى الظن يلزم استعمال الجزء الاول من الدلائل بعين الدليل الذي ذكرناه اتفاقا  
 كان الثاني فاما ايضا فنقول ان المعطوف والمعطوف عليه اما ان يكون كلامهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما  
 دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان كلام الدلائل لا يثبت المدعى وهي تقديم تعريف الكلمة وتقسيمها على  
 تعريف الكلام وتقسيمها على يثبت جزئها الدليل الاول يثبت الجزء الثاني اعني تقديم التقسيم لان التقسيم  
 يكون بالنظر الى الافراد والدلائل الثاني يثبت الجزء الاول اعني تقديم التعريف لان التعريف يكون بالنظر  
 الى المفهوم وعلى الثاني يرد ان المناسب للشارح على هذا ان يكون مفهومها جزءا من مفهومه وافرادها  
 جزءا من افرادها لان النطاق في هذا الطريق لان تقدير الباصرة على هذا هكذا وقدم تعريف الكلمة وتقسيمها  
 على تعريف الكلام وتقسيمه وحاصل الدفع اننا اختار الشق الاول من الشق الاول لكن المراد من الدلائل  
 ليس الدليل للوجوب حتى يرد ما ذكره المولى دبل اعلم ان يكون موجبا او معصفا للدلائل الاول معهما والثاني  
 موجب ولا شك في معصية الاول والشاهد على هذا تقديم صاحب ايساغوجي المفرد على المركب ويمكن ان يقال  
 باختصار الشق الثاني من الشق الثاني ولا يراد لان النشر على غير ترتيب اللف ايضا شائع فيما بينهم هذا ما بينهم  
 من الحواشي المكتوبة في هذا المقام اقول وبالله التوفيق ان الدلائل الاول اذا كان معصفا والثاني موجبا يكون  
 مجموع الدلائل دليلا واحدا لان المعصوم لا ينفك في وجوب الشئ بل لا بد في وجوبه ومن المصحح فيكون ذلك الجواب  
 جوابا باختصار الشق الثاني من الشق الاول في الواقع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قول لا يخفى ان

المتقدم الخ قال الفاضل المدقق يريد ان الكلمة بالنظر الى الافراد متقدمة بحسب الوجود الخارج على  
الكلام بالنظر الى الافراد وبالنظر الى المفهوم متقدمة بحسب الوجود الذهني على الكلام بالنظر اليه كما  
الى الاصل يحصل من تقديمها في الكتابة قوافي الوجودات الاربعة اعني الكمية واللفظ والذهن والخارج  
في التقدم اما الخارجي والكمية فتوافقهما ظاهرة اما اللفظ والذهن فلان التلفظ بالكتابة من القوافي  
يكون على ترتيب الكتابة غالباً وهو لا يكون الا بالوجود الذهني على ترتيبه وبالنظر الى الثاني يحصل من تقديمها  
في الكتابة قوافي الوجودات ما عدل الوجود الخارجي انتهى وعلى هذا يكون هذه العبارة من الفاضل المشتملة  
الى وجه التحليل الشارح طريقة اللفظ والنشر الغير المرتب حيث قال تكون افرادها الخ ولم يقل تكون مفرداتها  
جزا من مفرداته وافرادها جزا من افرادها ومن هذا يتقدح ان المتأخر عند الفاضل المشتمل ان مدعي الشرح  
بيان وجه البداية بتعريف الكلمة مع تقسيمها لا بيان وجه البداية بتعريفها فقط كما هو الظاهر لان الضاد من  
المصنف ذالك هذا والمناسب للشارح بيان وجه ذالك لا بيان وجه هذا من اجل الوقت والله اعلم قال  
المصنف قدس سره الكلمة لفظ ذهني مشترك وهو ان الكلمة في قوله مبتدأ ولفظ خرج ومن المتقدم ان المطابقة  
بينها شرط في التذكير والثانيث وغير ذلك وهما لم يوجد كما لا يخفى وتلك المطابقة بينهما مشروطة بشرط  
وهي لم يوجد ههنا فلا خير في عدم المطابقة وان اردت استبعاد شرط المطابقة فاسم لما نقول ان  
شرائطها بين المبتدأ والخبر على سبيل الاستقراء خمسة على الاجمال وسبعة على سبيل التفصيل اثنان  
منها حدسيان في جانب المبتدأ واثنان منها عدديان في جانب الخبر اما في جانب المبتدأ فاحد هاتين  
يكون ضميراً اذ في الضمير قد يراد بالمرجع وقد يراد بالخبر وان كان هذا اولي وثانيهما ان يكون جملة تعلق  
بساو كان الامر كذلك الاول يمكن ان يكون جملة وتحت مبتدأ وسوا خبر واما في  
جانب الخبر فاحدهما ان لا يكون ما يستوي فيه التذكير والثانيث كالفعيل بمعنى المفعول او المفعول بمعنى  
الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستويا فيه التذكير والثانيث بهما راض كاضل من وهذان الشرطان ما يؤيدان  
بعبارة واحدة وهي ان لا يستوي فيه التذكير والثانيث فيكونان بمنزلة شرط واحد والثالثة منها وجودية  
وهي كلها في جانب الخبر احد هاتين ان يكون الخبر مشتقاً وما في حكمه وهو الاسم المنسوب لانه في حكم المشتق  
في اختصاصه للموصوفين وتكون جملة بدون واسطة في او ذواوله كالمشتق وثانيهما ان يكون حاملاً للضمير وثالثهما  
ان يكون الضمير مرجعاً الى المبتدأ وهذان الشرطان ايضا في بيان بعبارة واحدة وهي ان يكون حاملاً للضمير  
فحدان شرطاً واحداً فشرط المطابقة التي في جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التفرع واللفظ مصدق  
يستوي فيه التذكير والمؤنث وتراعى للامتناع فيه هذا كله ما وجدته في بعض النسخ قال الشارح  
قدس سره قبل في الكلام الخ في هذه العبارة اشار الى الاختلاف في اشتقاق لفظ الكلمة والكلام ووجه  
اشتقاقها في ايراد لفظ قبل اشار الى ضعف وجه الاشتقاق كما سيعلم ان قيل انما ذكر ان في كلام الشارح

على ان النظر الى اللفظ  
كما في تعميم التفسيرين  
ان تراه والاولى المبتدأ  
يكون جملة لا نهو الا  
الجميع من العوامل للفظية  
الاجنية

فلو لم يقل قبلها مشتقان ثم قنتان الشارح نظر الى عبادة المصنف كالي عبارة والمذكور في كلام المصنف  
الكلمة فقط فلذا اضمريت والكلام ليس من كور في عبادة ههنا فلهذا اظهرنا ان الاشتقاق على من عين على  
وعلى أما العلم فاذا ذكر الفاضل المحقق في شرح هذا القول يقول الاشتقاق ان تجد المخرج وبيان ما له وما  
عليه في شرح كلامه لا يشاء الله تعالى وأما العلي فاذا ذكر الفاضل السمرقندي في حواشي التلويح من ان تأخذ  
من اللفظ ما يناسب في حروفه الاصول مرتبة كانت اولاً ففصله والاعطى معنى يناسبه فلما اخذ مشتق  
ولما اخذ منه مشتق منه فلا بد لمعرفة لنا من ملامته وهي المناسبة للذي كورهم من احدهما الى الآخر ولا يخفى  
ان الموجب ههنا من القسمين العلي دون العلي كما قاله الفاضل المدقق قوله الاشتقاق ان تجد له فقولاه  
ان تجد بين اللفظين تناسباً بمنزلة الجنس يتناول للمقصود وغيره وقوله في احد الدولات الثلاثة على  
الفصل يخرج اللفظين الذين بينهما تناسب في جميع الحروف الاصلية دون احد الدولات الثلاثة كالبدو  
بفتح الباء والراء والبرج بالضم لان الاول يعبر عن مضاهة بالفارسية بتعكوك والثاني يعبر عن مضاهة بالغات  
بجاءة مخططة وبال ملحة وكالضرب بمضو الذي والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر  
وقوله واشتركا في جميع الحروف الاصلية بمنزلة الفصل الآخر يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة في اللفظ  
دون اللفظ نحو القعق والحلوس فلا يقال احدهما مشتق من الآخر لفقدها المناسبة بينهما في الحروف الاصلية  
واعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان الاشتقاق بين الكلمة والكلام والكلمة اشتقاق على ما علمنا  
ان يعرف الاول دون الثاني كما هو الظاهر والثاني ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجد ان المناسبة صفة  
المخاطب فكيف يعرف ما هو صفة اللفظ بما هو صفة للمخاطب لان بين الحرف لا بد من الاتحاد والاتحاد  
بين وصفين الشئيين المتغايرين والثالث ان هذا التعريف يصدر على كل من الضارب والضربة المخرج  
المدح بالنسبة الى الآخر مع انه ليس احدهما مشتق من الآخر والرابع ان التعريف يكون للتوقيف وكلمة او  
للسكت والابهام فلا يناسب ايلدها ههنا واتحاسن ان هذا التعريف يصدر على القتل الذي هو صفة  
معير بالنسبة الى القتل مع انه ليس بمشتق منه ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها اما عن الاول فهو  
ان النافع المقتضى معرفة الاشتقاق العلمي دون العلي لان العمل من افعال المنتهى دون البتة فلذا اخرج  
الفاضل المحقق الاول دون الثاني وان وجد ههنا زادون ذلك واما عن الثاني فهو ان العبارة بمنزلة المشتق  
المضاف الى الاشتقاق والنقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد المخرج او يصفى البتة الثاني  
للمضاف الى ضمير الاشتقاق والنقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد المخرج ولا شك في صحة البعض على  
كلامه التقديرين كلاماً لا يخفى على المتأمل واما عن الثالث فهو ان قيدر احدهما الى الآخر او ابتغاء اخذ احدهما  
من الآخر لعل لا مراد ههنا لكنه ترك لشهرته والامانة الى انه ليس بداخل في التعريف بل هو بيان نوعين  
المشتق والمشتق منه لان المدح ومشتق والمدح واليه مشتق منه وكل من هذين الامرين غير موجود في لغة

له انما قال في كلامه  
وهو على ما بينه الاصلين  
منه



النقص كما يعلم من عدم قول قائل بالاشتقاق بين تلك الالفاظ المعلوم بالاستقراء واما عن الرفع  
فهو ان كلمته واهم تلك بان انواع الحد الصغير والكبير والاكبر لا للشك والاحكام والمناقش في كلامه او  
هذا لا تلك الى الاول اشار بقوله الاشتقاق ان تجد الى قوله مرتباً الى الثاني بقوله او غير مرتباً الى الثالث  
بقوله او اشتراكاً في اكثر الحروف واما عن الخامس فهو ان قيد مع نوع من التغاير في المعنى مراد منها  
الا انه ترك التغاير وهو مفقود بين المقتل والقتل واما ما قاله مولانا عبد الحكيم من ان قيد للتغاير مفقود  
من لفظها سبباً فحذف بان دلالة لفظ التناسب على التغاير الترامي وهو مجهول في العلم فضلاً عن  
التعريفات والله اعلم بالصواب قوله في احد المدلولات الثلاثة اي في المدلول المطابق بان يكون  
المدلول المطابق المشتق مناسباً للمدلول المطابق او التضمين او الاتزامي المشتق منه او في المدلول  
التضميني بان يكون هذا المدلول المشتق مناسباً لواحد من المدلولات الثلاثة المشتق منه في المدلول  
الاتزامي بان يكون هذا المدلول المشتق مناسباً لواحد من المدلولات الثلاثة المشتق منه هذا اما يحظر  
بالبل والله اعلم بحقيقة الحال قوله كنتم من حق الاول صوت الغراب والثاني صوت الحمار قوله  
وقد اشار الى اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه لم ترك اسم قابل هذا القول وقال قيل هي  
والكلام ثم وحاصل الدفع ان هذا القول ضعيف ومن المتقرب انه اذ اشارة الى ضعف قول  
فلا يهزم باسم قابله فلاجل الاشارة الى ضعف هذا القول ترك الشارح التصريح باسم قابل هذا القول  
وقال ما قاله قوله الى بعد هذا الاشتقاق الخ ان قيل ان الخدشة في الدليل لا يستلزم الخدشة في  
الدفع لجهاز قبولها بدليل اخر كما هو المتقرب فيما بين العلماء والشارح ضعف دليل الاشتقاق فلم  
لا يجوز ان لا يكون القول بالاشتقاق ضعيفاً وان كان الدليل الذي ذكره الشارح له ضعيفاً لجهز  
الجهوز بدليل اخر غير ضعيف كما يعلم من استدلال الفاضل المحشي على ذلك الاشتقاق بالدليل الاخر  
ببيان على فلا ياسب للشارح ان يشير الى ضعف القول بالاشتقاق بقوله قبل الخ فانه ليس مراد الشارح  
الاشارة الى ضعف القول بل ذلك الاشتقاق مطلقاً اي سواء كان من الوجه الذي ذكره الشارح او غير  
بل المراد الاشارة الى ضعف ذلك الاشتقاق من الوجه الذي ذكره الشارح ولا شك في ضعفه من هذا  
الوجه كما بين الفاضل المحشي وهذا الجواب ينفع على تقدير كون الوجه المذكور في الشرح من كلام  
القائل لا من الشارح ولا من غيره غير القائل بذلك الاشتقاق والا فلا وجه لضعفه الى قول  
القائل بذلك الاشتقاق فاقم والله اعلم قوله وذلك لان الخ حاصل ما ذكره الشارح في بيان وجه  
التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام والكلمة بقوله لتأثير الخ من المدلول الاتزامي لها وهو تأثير معاني  
اخرها الشبيهة بالمدلول المطابق للكلمة في كون كلمة عاقر للتأثير فلان اشتقاقه واما ترك بيان التناسب  
في الحروف وان كان لابد منه في الاشتقاق فله ظهوره وحاصل وجه البعد الذي ذكره الفاضل المحشي ان

المراد من الضمير  
والكلمة والاولى يتلوه  
مما لفظ بالبين في التوسم  
منه

ههنا موردان أحدهما تسمية الألفاظ الكلية والعلام مطلقا أي سواء كان يعصبه اللفظ أو يعصبه المعنى  
وثانيهما تسمية الألفاظ تسمية يعصبه اللفظ فإن كان التشبيه بين الأول من هذا الأمر والثلاثة  
والبحر فمردود لعدم أن التسمية المطلقة قد يعصبه اللفظ وقد يعصبه المعنى فتشبيهه بالبحر الذي يعصبه  
اللفظ دمار لجميع بلا مخرج كما هو الظاهر فإن كان بين الثاني من هذه الأمور والبحر فهو أيضا لا يعبر عن  
تشبيه التسمية التي يعصبه اللفظ بالبحر مع قطع النظر عن بعد عن الفهم لأنه باعتبار ما يترتب على  
معاني بعض أفرادها وعن عدم تفرده لشيء من معانيها فإن تأثير المعاني بالألفاظ يختلف بحسب اختلاف  
والأوقات أيضا تسمية بلا مخرج بل مناسب تشبيه بالبحر كما لا يخفى وإن كان بين الثالث من هذه الأمور  
والبحر فهذا التشبيه بعيد عن الفهم لأنه باعتبار ما يترتب على معاني بعض أفرادها غير لازمة لشيء من  
معانيها فإن تأثيرها باللفظ يختلف بحسب اختلاف الأحوال والله أعلم بحقيقة الحال قوله مع أن  
المناسب هو حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في بيان التناسب المعنوي بين الكلمة والعلام واللفظ أي  
المناسب أن المدلول لا يلتزم بالكلية والعلام بالنظر إلى نفسه ولا بالنظر إلى معاني أفرادها الذي هو  
أما تسمية الأسماء والنقش للصورة في الأذهان مشتركة مع المدلول لا يلتزم بالكلية الذي هو تأثير في  
والنقش في كون كل من التسمية والتأثير من مستتبعات القوة القوي مدلول الكائن والأمر واليد من التسمية  
اشتق الكلمة والعلام من الكلام أي قيل ذلك إذا كان المدلول لا يلتزم لهذه الألفاظ الثلاثة مشتركة في كونها  
مستتبعات القوة فالاشتقاق في اشتقاقها من دون اشتقاقها من أفعالها على البرادة من حيث القوة  
والسكنات سببا اشتقاقها من دون اشتقاقها منها فافهم من قول مولانا المدقق وتخطر ببال أن كون  
كونها مشتركة لهذه الألفاظ الثلاثة بالنظر إلى أنفسها من مستتبعات القوة مخالف للواقع لوجوب تأثير  
القرع والنقش في الألفاظ التي ليس في جوهر حروفها دلالة على القوة كهدم عم كاهو الظاهر أن المدلول  
تأمل فيمكن أن يقال في قول الفاضل المحشي من مستتبعات القوة من لوازمها واللازم كما يكون  
مسأدا كذلك قد يكون نعم كاهو للقرع فوجدان تأثير القرع والنقش في الألفاظ التي ليس في جوهر  
أمر وفاد لا تلحق القوة فلا يضر وعدم الاشتقاق بين تلك الألفاظ لأجل فوات المناسبة اللفظية وليس  
أعلم قولنا أن تأثير أنفسها وجدت ههنا فنفخنا أحدهما أنفسها بضمير التثنية والثانية أنفسها بضمير  
الواحد مؤنث ومأل كالتا نفستين إلى امر واحد هو إرادة أنفس هذه الألفاظ الثلاثة لأنه على الأقل  
يكون الكلمة والعلام على طرف واحد والكلمة على طرف آخر فيصير التعبير عنها بضمير التثنية وعلى الثانية  
يرجم الضمير إلى المجموع وهو بتأويل الجماعة واحد مؤنث قوله بقرع الأسماء الباء للبيان والقرع  
والنقش مصدر للمعاني وما يترتب آه معطوف على تأثير أنفسها كذا قاله مولانا المدقق قوله في نقش  
الصورة لفرأي صوره وتماثل على مذهب من قال إن إرسام الصور مطلقا سواء كانت الكلمات

او الجزئيات في الاذهان دون الحواس والا فعلى مذهب من قال ان ارتسام صور الجزئيات في الحواس  
 يكون صوره هذا الالفاظ الثلاثة لكونها من الجزئيات في الحواس دون الانعنان هذا ما ظهر لي وانما  
 قوله من الافعال هي جذب الملايمات ودفع المناهات والاقذار والاجسام وغيرها كقولك لا تقعد  
 هي التام والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله على هي صفة كانت على نفس هذا  
 الالفاظ الثلاثة من تقدير الكاف على الامر وبالعكس الميم على الامر وبالعكس هكذا في الكاف والميم  
 قوله من مستبعات خبران قوله القوي مدلول انه والمراد من المدلول المدلول لا التزامي بغيره  
 القوة من المدلولات الالتزامية لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف البهولة  
 وحتمل جماعها يحصل لقوة كما هو الظاهر قوله فان تعاليتها الخ وهي الملك بتقدير اللام على الميم ثم  
 الكاف والملك بتقدير الميم على اللام ثم الكاف والكامل بتقدير الكاف على الميم ثم اللام والمكمل بتقدير  
 على الكاف ثم اللام والذكر بتقدير اللام على الكاف ثم الميم ولا شك في تحقق القوة في معاني هذا الالفاظ  
 فان الاول جلاء يكتمل به العين والاكتمال يوجب قوة البصر والثاني سخت كرون خبر يحصل القوة والثالث  
 بمعنى التام ووجود القوة فيه ظاهر والرابع بمعنى قوة ماء البيرة وقلة ما في الخ من قوتها وادخالها  
 والخامس بمعنى مشيت زدن ولا يخفى هذا الامن القوة كذا فهم والله اعلم قوله فالكلمة الخ فذلك حاصل  
 لما سبق في قوله متساوية الاقدام اشارة الى ان بين التاثيرين تشابها وكلام صاحب القيل يقبل الوجه  
 الى هذا الوجه لكونه نصافي التشبيه فلا يكون على هذا متساوية الاقدام لان التشبيه به يكون اقوى من  
 التشبيه اللهم الا ان يفتقد للعطوف مع العاطف بعد قوله كالبحر وهو قوله وبالعكس ايضا لفظ معانيهما  
 واللام الارجام الى هذا الوجه اللهم الا ان يراد بمعانيهما نفسا هذين اللفظين بعلاقة الدالية والمدلولية الخ  
 قوله وقد ظهر كذا لا يلاير هذا الارجام لان التمييز المدكور يقتضي تشبيهه بتاثير معاني افرادها الذي يعصبه  
 الامر والمراد بقولنا تاثير معانيهما عند الارجام يكون تاثير القرم والنقش فلا يحصل التمييز اللهم الا ان يقال  
 وجه التمييز الشاعر لما تشبه بعض تاثيرات معانيها افرادها بالبحر فلا اعتبار تشبيهه تاثير نفسيهما بالبحر  
 المذكور بالبحر مسامحا وبالجمله الارجام وان كان بعيدا من اللفظ الا ان جزالة المعنى يقتضيه وهو لا يسيد  
 السند قدس سر في حواشيه لمطول فقال راع جزالة المعنى فان احوجنا الى تكلفات كثيرة والله اعلم هكذا قال  
 القاضى لم يلق مع نوع ضمير قوله البحر بفتح الجيم الخ فيه اشارة الى فهم ما يرد على الشارح من انه يعلم من قوله  
 لنا تاثير معانيهما في النفوس كالبحر ان البحر تاثيرا مثل تاثير الكلمة والكلام والحال ان البحر بمعنى خشكى  
 وليس لهذين المعنيين تاثير بل هو المراد من التاثير وهو خسته كرون كذا لا يخفى حاصل المدغم ان البحر  
 ههنا بفتح الجيم وهو بمعنى خسته كرون لا يفهمها حتى يكون بمعنى خشكى او زخم كمثل في التشبيه بحر الفخ خسته كرون  
 ولعن كرون مدغم وسب كرون وبالفهم خشكى وزخم كرون جمع انتهى قال شاذ قدس سره

لا انه لا يستعمل  
 بدون زيادة الالفاظ  
 فيقال اكمل منه

لنا تأثير العبارة بحد ذاتها في المعاني أي معاني أفرادها وأصغر من عليها بعض الأفعال لأنه لا يكون لها أفراد  
الكلمة والعلامات تأثير في النفوس بل معاني أفراد الكلام فقط لأنه لا يكون لمعاني أفرادها تأثير في النفوس  
بل دون النسبة الثانية وأثبتت الكلمة إلى أخرى نسبة تامة فلا يحصل إلا الكلام وأوجب عنه بل لا نسلم عدم  
التأثير بدون النسبة التي ترى إلى الحرقين بنار عشقة تعالى ووجدتهم وانقباضهم عن التوجه إلى الأنبياء  
يرتصون عند مجيئهم سلام الله تعالى إلى المظلوم غاية الظلم أنه يتقبض عند مجيئهم سلام الله تعالى سلطانا فقولوا  
إن التأثير في النفوس مع من أن يكون بطريق الاتصال أو بطريق التبعية ولا شك في وجود الثاني في معاني أفراد  
الكلمة كما لا يخفى على من له أدنى لب في العلم لأن تأثير الكل يستلزم تأثير الأجزاء والله أعلم قال الشاعر قدس  
سرك وقد حبر الخ أن قيل قال المشاور الكائن وفي أن قابل هذا الشعر أم المؤمنين صلى بن أبي طالب رضي الله عنه  
على الشاعر أن يقول قال على كرم الله وجهه لأن التعبير عنه رضوانه عنه ببعض الشعر أعطف من بعضه  
العصاة ثم ذنب عظيم قلنا العمل هذا لم يبلغ إلى المشاور فلما قال قاله كذا فهم من قول ولا فاعصام الذي قد  
يجعل التعبير بلفظ البعض للعظيم أيضا كما في قوله تعالى رجع بعضهم فوق بعض رجعات كما تكرر في علم المعاني  
فلم لا يجوز أن يكون هذا التعبير من هذا القبيل كما جاز أن أشاد الشعر ووجهه فذكر في التفسيرين قوله تعالى  
والشعراء بينهم الغاؤون الآية في سورة الشعراء أن شئت الإطلاع عليه فأرجع إليها قوله يعني ذلك  
المراد من ما يرد على الشاعر من أن الغرض من قوله لنا تأثير معانيها بيان التناسب المعنوي بين الكلمة والكلام  
والعلم وهو قد تكرر قوله كالجرح فلا حاجة إلى قوله قد حبر بعض الخ فلم ذكره وحاصل دفعه أن هذا البناء  
تقوية الكلام السابق وتأيد لأنه يعلم منه أن هذا التشبيه علاقة معتبرة بين الفعلاء لأنهم جرحوا احتمال  
على قوله علاقة معتبرة أن قيل أن التشبيه لغة واصطلاح عبارة عن الدلالة على مشابهة المراد في شيء  
خاص مطلقا بالكان ونحوه والعلاقة بين المستعار والمستعار منه المشابهة التي هي عبارة عن المشاركة لذلك  
فكيف يجوز حمل العلاقة على التشبيه قلنا العلماء أرادوا بالتشبيه المشابهة من قبيل كرم لفظ الدلالة وإرادة الدلالة  
عليه كذا فهم من قولنا فاضل المندقي قوله لجمع جراحته وضم ما يرد من أن الجرح لا يجمع على الجراحات بل على الجرح  
كما علمت من قول صاحب منتهى اللغات المذكور ذلك سابقا وتعلم من قول المصنف في الشافية أيضا في بحث  
الجمع فكيف يعبر قولنا لشاعر جراحات المراد من ذلك عن البيان قال الشاعر قدس سره ولا يلتزم  
في الأصل يلتزم من ثم هم من العاين فقلبت لمرأة الفاعل خلافا لقياس كذا قال مولانا عاصم الله في التفتيح  
النبايراهم كبريكة يستهشرون هم أمن واستوار كرون سرزهم را انتهى وقصته قول ما جرح اللسان ما أثره  
ما ظروا اللسان على طريقة الاستعارة التبعية بأن شبه التأثر بالبحر واشتق من لفظ البحر الذي هو بحر التأثر  
لفظ الفعل أعني جرحه ولفظ لا يلتزم ولا يبرر للمتشبه به فهو ترشيم قال الشاعر قدس سره والكلمة جنس لها  
الشار إلى الاختلاف في اشتقاق الكلمة والكلام من الكلمة يتسكن اللام أشار إلى الاختلاف في كون لفظ الكلمة

مفرد للكلمة بكسر اللام وتعلم هذا الاختلاف مما قاله الشارح لان كون الكلمة جنساً مستلزماً لعماد كون لفظ  
الكلمة مفرد للكلمة وتكون جمعاً مستلزماً لكون لفظ الكلمة مفرد للكلمة وآله ان كلاماً من الفريقين قابل بان العلم  
جمع معنوي لا مفرد ولا مطلق ولا اسم جمعاً عاماً كونه اسم جمع فلان من المنتقذين يفرق بينهم وبين واحد  
بالفاء واسم الجمع لا يفرق بينه وبين واحد بالفاء فيتم الى ان الكلمة لا يكون اسم جمع وأما عدم كونه مفرداً  
وخصه فلعدم استعماله في معناها وهو الواحد الا نشان لعدم كونه محض دليل اخرايضاً وهو عدم حقوق كلمة  
العثنية في اخوة مع كونه من الاسماء المقدسة وأما كونه جمعاً معنوياً فلا بد لا يستعمل لا في فوق الاثنين بل في  
ان الكلمة هل هو جمع صيغى اعلى صطلاحي وهو لا يكون اسم جمع ويكون موضوعاً لافوق الاثنين أو  
جنس وهو ما يكون موضوعاً للمعارة عن الواحد والكثرة بحيث يجوز اطلاقه على الواحد الاثنين وعط  
ما فوقها فذهبنا الى الاول وذهب صاحب الصحاح واللباب الى الثاني قوله لكن لم يستعمل نحو استند الى  
لما يتوهم من انه كيف يكون العلم جنساً والحال انه يطلق على الواحد الكثير والكلم لا يطلق الا على افوق الاثنين  
وتحاصل المدفوعان الاطلاق على الواحد الكثير في الجنس بالنظر الى الوضع وأما بالنظر الى الاستعمال فيصير  
وتخصيص اطلاق الكلمة ما فوق الاثنين ليس الا في الاستعمال وأما بالنظر الى اصل الوضع فيجوز ان يطلق  
على الواحد والاثنين وبأجملة ان تخصيص اطلاق الكلمة ما فوق الاثنين لا يصير للجنسية والله اعلم قوله  
فما فوق الاثنين لا مخالفة بين كلامي لشارح والفاضل المحشي لا في اللفظ والتوافق في اللفظ غير لازم لان  
مال ما فوق الاثنين والثلاثة فصاعداً واحد لان المراد بالفوقية عام من ان يكون بالذات او بواسطة  
كما يظهر على من لداني تامل فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لا جمع لما عقب  
الجنس بقوله لا جمع ليحصل التقابل بقول صاحب الصحاح واللباب بطريق المعارة لانه قال بجنسية  
الكلمة صراحة وان امتلزم بجنسية عدم الجمعية والجمعية عدم بجنسية قال الشارح قدس سره  
كثرة متعلقة بالمنفى لا باللفظ لان التفرع والتميز مفرد كما يدل عليه عبارة صاحب المنقب في باب  
مع الزمان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها ومتعلق باللفظ لان التماثل ليس بجمع كما يفهم من قول الصنف  
في بحث الجمع من هذا الكتاب حيث قال فهو تمرد كذب ليس بجمع على الاحتمال ويخطر بالبال ان المناسب للشارح  
ان يوم التماثل المتيقن للجمعية ان كان مراده تمثيل المنفى والمتيقن للجنسية ان كان مراده تمثيل المنفى لان  
التوضيح في هذا الطريق وان كان التفتن في ماضيه اعلم قال لشارح قدس سره عليه يصعد نحو  
الضمير بجمع الى الله تعالى لانه هو الذي كور سابقاً حيث قال الله تعالى من كان يريد انقرة فله العزة جميعاً وكذا  
ما قيل الضمير بجمع الى العرش فليس بسلب لعدم ذكره سابقاً والكرام من الكلمة كلمة التوحيد في قولهم الطيب  
يتنا ولا لذكر الدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله  
أكبر انما الله العبد لله بما الملائكة الى لسا رفعا به وجه الرحمن فانما لم يكن له عمل صالح لم يقبل ما عزم عليه

الكرام  
من الاول  
والتاثير  
في كلامه  
الشارح  
فلا يجاب  
بأنه  
وكتابه  
ارادة القوة  
بالذات من  
بأنه

ههنا الأولان الصعود والحركة من السافل إلى العالی فيعلم من هذا أن تعالى الواجب في جهة العلوة تعالى الله  
عن ذلك علوا كبيرا الثاني أن إضافة الصعود إلى الكلم لا يصح لأنه يختص بالجوهر هو ليس منها و  
اجيب عن الأول بأن الصعود إلى الله مجاز عن قبوله تعالى إياه وليس بالمعنى الحقيقي حق يفهم منه  
إثبات الجهة وبأن العبارة مجاز من المضافين من الضمير التقدير والى محل عرض الأعمال عليه تعالى يصعد  
الحرك وعن الثاني بأن العبارة مجاز من المضاف وهو الضمير والتقدير والى يصعد الضمير الكلم ولا  
شك في جوهرتها هذا كله ما فهم من قول القاضى للبيضاوى في تفسير هذه الآية مع نوع زيادة وتغير والله  
أعلم قوله فإنه لو كان جمعا لكانت الإشارة إلى وجه الاستدلال بهذا الآية على جنسية الكلم وحاصله أنه  
لو كان جمعا لوجب تانيث صفة ولو وجب هذا التانيث لم يذكر صفة فيتم أن الكلم لو كان جمعا لم يذكر صفة  
ويجعل هذا النتيجة مع قولنا والتالى باطل قياسا استثنائيا منها استيفان المقدم الذى هو المطلوب أما الكبرياء  
من القياس الأول فظاهر وأما الصغرى منه فلأن الطيب صفة الكلم والمطابقة بين الصفة والموصوف  
ضرورى في التذكير والتانيث والكلم على تقدير جمعية يكون مؤنثا فوجب تانيث صفة وأما الصغرى من  
القياس الثانى فظاهر وأما الكبرياء منه فلقوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب هذا ما فهم من حاشية المدقق  
المدقق ويحظر بالبال أن الكلم مؤنث على تقدير تأويله بالجماعة وأما على تقدير تأويله بالجمع فلا وهذا  
أيضا يفعل فيه ما يحفظ والله أعلم قول رويد ليل أنه ليس له تقرير الاستدلال أنه لو كان جمعا صيغيا كان  
من أولئك الجمع وأتالى باطل فالقدم مثله وههنا أدلة أخر أحدها أنه لو كان جمعا لم يكن جمع قلته لأن  
أولها عاصورة والكلم ليس منها بل يكون على تقدير جمعية جمع كثرة ومن المتقرب أن جمع الكثرة لا يصغر  
على لفظه بل يرد في حال التصغير إلى واحد والكلم في حال التصغير يرد إلى واحد فلا يكون جمع كثرة ولما لم يكن  
جمع قلته أيضا فلا يكون جمعا وتانياها أن الكلم لو كان جمعا لكان جمع عود ضمير الواحد والى والتالى باطل فالمقدم  
مثله وأما العبد أنه لو كان جمعا لكان في النسبة إلى الواحد والتالى باطل فالمقدم مثله هذا ما نقل مولانا جمال الدين  
عن الرضى وأعرض ههنا أن هذه الأدلة كلها ينفي الجمعية ولا يثبت الجنسية والمطلوب من هذا هو أن  
واجب عنه أن إثبات الجنسية مستفاد من انتفاء الواسطة للعلوم ما سبق فذكر قول الأئمة  
صاحب الصحاح فإنه قال الكلم لا يكون أقل من ثلث كلمات لأنه جمع كلمة قال الشارح قدس سره حيث  
لا يقيم أنه لا يرد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع كيف جاز أن يكون عدم الوقوع من حيث  
الاستعمال كما صرح به الشارح الرضى في مباحث الجمع وأن أراد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد كذا  
قال مولانا جمال الدين قال لشارح قدس سره فضا عدا ذكرى بعض نحواشي إن صاعدا حال و  
عاطلا محذوف وتقدر الكلام لأنه لا يقيم إلا على ثلاث فيزداد ما يقيم هو عليه صاعدا انتهى كذا قاله  
الفاضل المدقق قال لشارح قدس سره والكلم الطيب مأول أنه يحتمل أن يكون معناه أن لفظه يصغر

مقدد في نظر الآية ويمقتل ان يكون معناه ان الكبر ما اول ببعض الكبر وايا ما كان ان كان هذا  
القول منعاً لمقدمته من دليل الحضم فيدفع هذا المنع بان الظاهر هو ما ذكره الحضم من كون الكبر  
جنساً واحداً عليه متعين ما لم يوجد صارف والصارف غير وجوده هنا وان كان جواباً عما قيل كيف يصح القول  
بانهم هم تذكري الوصف فيكون عليه ان ترك الظاهر هو كون الطبيب ضماً للكبر ولوعاء خلافه وهو كونه صفياً  
للبعض لا بد له من دليل حتى يثبت وما قيل في الدليل اذ الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكبر الطبيب  
لا جميعها فلا بد من اعتبار حذف المضاعف وتقدير البعض فوصفة للمضاعف المحذوف ليس بتامراً لانه ان  
ان الواحد هو الطبيب لا جميع الكبر من الخبيث والطيب فلا بد من التقدير قلنا انما ذكرنا لا بد من دليل على معنى  
الجميع حتى يكون ما ذكره عليك على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصريح هنا الكبر الطبيب لا مطلقاً سواء  
كان طبيباً او خبيثاً وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطبيب لا جميعه فالتقدير غير صحيح في غير هذا  
بعضه جداً لتقدير قلنا ان الامر ليس كذلك انما طبيب حيث شئت صفة البعض ولو فرق بين ان يقال اليه  
يصعد الكبر الطبيب او اليه يصعد بعض الكبر الطبيب في ان الاول هو صعود الطبيب بتامره وان لم يكن  
التقدير لا يفيد ما افهمه يرتكب فارتكابه مما لا حاصل له فضلاً عن ان يكون ضرورياً مشتبهاً بالدليل كما نقل  
مولانا جمال الدين قولهم فان الصاعدة فرض الفاضل المشتمل على الدليل على ترك الظاهر او ما خلاضه  
المعلومين في الحاشية السابقة وترد انه ان اراد ببيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر من كلامه  
اذ حاصله ان الكبر الطبيب لما كان بعضاً بالنسبة الى مطلق الكبر جاز ان يذكر جرداً به بعض الكبر الطبيب  
كما يذكر الرحمة ويراد منه الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في باعث التاويل والتشبيه المذكور مما  
لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد زيادة التوضيح وان اراد ببيان القرينة على التاويل والواجب انما ذكر  
بتامره لا يخفى والتشبيه المذكور ايضا لا يوجب في ذلك نفعاً هناك اقال مولانا جمال الدين قولهم انما  
في زيادة هذا الصبغة اشارتنا الى دفع الاعتراض المذكور سابقاً في حاشية قول الشارح اليه يصعد الكبر  
فتذكر قولهم كلمة التوحيد ان قيل كيف يصح قيل بعض الكبر بكلمة التوحيد لا بكلمة واحدة لا يكون جملة كما  
هو الظاهر الكبر جملة قلنا ان الكبر ليس جملة كما بالمعنى المصطلح بل بالمعنى اللغوي والكلمة بالمعنى اللغوي يطلق  
على الكلام كما قال صاحب الالغية واحدة كلمة والقول جملة وكلمة ما كلام قد يؤثر قوله تاويل الرحمة في هذا  
التاويل ولا يخفى ان من اسما الذين هم في الاصل مبتدأ مؤخر في التذكير التانيث والمطابقة لفرقة بينه وبين  
الافراد والتشبيه والجمع والتذكير التانيث كذلك في ما بين اسم ان وغيرها اوله جل عدم مصحته اضافة لانه  
لا رقة القلب هو تعالى منزعه عن القلب ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بدون التاويل بأنه قيل في  
الرضي عن قيل بمعنى فاعل عليه على فيل بمعنى مفعول فيحذف منه التاء كما يحذف على تقدير يكون بمعنى مفعول  
قال الشارح قدس سره واللام فيها الجنس وهذا ذكر الامور دون الالهة سيأتي في كلام الشارح نفسه

تحت قول المصنف ومن خواصه دخول اللام أعلم أن اللام على القسمين استعملت وحرفي فالأسمى ما يدخل على اسم  
 الفاعل اسم المفعول والحرفي ما يخلافه ثم الحرفي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هو الذي لا يحصل النقص  
 في المعنى بسقوط عن اللفظ كافي قول على كرم الله وجهه لقد أمر على الشيم سيبين فقصبت ثم فقلت لا يعينني و  
 غير الزائد ما يخلافه ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم كقوله ما يعوض وغيره فالزائد اللازم العوضي كاللام في لفظ  
 الله أما زائد عما فلا ن التعريف حصل بالعلوية وأما الزمها فلا نها جزأ من العلم والاعلام محفوظة عن التعريف  
 بقدر الإمكان وأما عوضيتها فلا نها عوض عن المعرفة لأن في الأصل له ثم حذفت المعرفة وعوضت عنها  
 اللام ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله والزمك اللازم الغير العوضي كاللام في لفظ الفهم والصعق والثرى أما وجه  
 الزيادة واللام في قول ذكر في لام لفظ الله وأما وجه عدم عوضية فظاهر والزمك الغير اللازم العوضي كاللام في  
 الناس في يا أيها الناس ما زاد مما فلا ن التعريف حصل بمجرد النداء وأما عدم لزومها فلا نها ليست جزءاً من الكلمة  
 إذ يقال في سبعة الكلام ناس وأما عوضيتها فلا نها عوض عن المعرفة لأن في الأصل ناس الزائد الغير اللازم الغير  
 اللازم كاللام في الغلامان في قولك لشاعر في الغلامان الذان فيهما ١٠ أما كان تكسبان شراً وأما زائد مما فلا ن  
 التعريف حصل بمجرد النداء وأما عدم لزومها فلا نها نصراً جزأ من العلم وأما عدم عوضيتها فلا نها لم يحصل  
 عن هذا اللفظ شيء وقوله الزائد على الخلع أربعة جنسية وهي التي يشار بها إلى ماهية الشيء مع قطع النظر عن  
 أفراد كاللام في الرجل في الرجل خير من المرأة واستخراجية وهي التي يشار بها إلى ماهية الشيء باعتبار تحققها في  
 جميع أفرادها كاللام في الإنسان في قوله تعالى إن الإنسان لفرحسرة أذية ومحمدية فذهنية وهي التي يشار بها  
 إلى الغرض المعلوم في ذهن المتكلم كاللام في الذئب في قوله تعالى في الخفاف إن يأكل الذئب ومحمدية خارجية وهي  
 التي يشار بها إلى الغرض المعلوم بين المتكلم والمخاطب كاللام في الرسول في قوله تعالى فعصى فرعون لله رسول  
 وإذا عرفت هذا فاعلم أن قول الشارح واللام للجنس أه دفع ما يراد على المصنف من أن اللام الدخلة  
 على الكلمة ليست مندرجة تحت شيء من أقسام اللام فكيف يصح إيرادها هنا أما الاسم فلا خلاف أنه لا يدخل على اسم  
 الفاعل المفعول واللفظ الكلمة ليس شيئاً منها كما هو الظاهر أما الحرفي الزائد فلا ن على التي لا تحصل بسقوطها نقص  
 وهما يحصلان لانه تنكير المبتدأ وإذا اتفق المقسم اتفق أقسامه أما الحرفي الزائد فلا ن للجنس الاستواء في منه لزوم  
 المكثر وبقاء للوحدة وبينهما منافات وعلى الثاني يحصل التعريف للأفراد وهو مخالف للموافق لأن التعريف إنما يكون للماهية  
 وأما العهد المذكور في من هو مستلزم لتذكير المبتدأ لانه في حكم المنكرة كما تقدم الاستحالة المذكورة وهي عدم شرط التعريف  
 للماهية وأما العهد الخارج من فلا استدلاله سبق للمعروف وهو متضمنه فنام الاستحالة المذكورة وحاصل المقدم أن اللام حرفي  
 غير متضمن للمنافات بين الجنس والوحدة كما سبق والله أعلم بالصواب عليه الرحمة والمذهب قوله هذا الوجه هو الثاني  
 الذي دفع ما يراد من أن ههنا احتمالان كما ذكرهما الشارح ففسد بل احتمالاً ثالثاً لكون اللام للجنس لكونه  
 للعهد الخارج وكونه للاستغراق فما الوجه في تقدير الجنس حاصل المقدم أن احتمال الجنس محتمل و



كلما هو مختار يناسب تقديمه فيقول ان احتمال الجنسية يناسب تقديمه أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلا بد  
احتمال الجنسية مناسب لمقتضى المقام وكلما هو مناسب لمقتضى المقام يكون مختاراً فاحتمال الجنسية يكون  
مختاراً والكبرى من هذا القياس ظاهرة وأما الصغرى منه فاشارة الفاضل المحشى الى اثباتها بقوله لان الخ  
وسنذكر حاصله الفشاء انه تعالى **قوله** لان المقام الخ والمراد من المقام مقام البدئية بتعريف الكلمة  
والكلام بالمعنى المصطلح عليهما لا يربط في هذا الكتاب من احوالهما بالمعنى المصطلح عليهما لا بالمعنى اللغوي  
ولا مطلقاً **قوله** لا تعريف الفرة الخ حاصل هذا الدليل الموعود سابقاً ان اللام في الكلمة اذا كانت للعهد  
الخارجي باضافة الكلمة الجارية على السنة النخاسة فاما ان يكون الكلمة بالمعنى المصطلح او بالمعنى اللغوي  
وهو ما يتكلم به قليلاً كان او كثيراً مهمل كان او موضوعاً كما قال مولانا جلال او يعنى ما يطلق عليه هذا  
اللفظ فان كان الاول فلا يعم كون اللام للعهد الخارجي لان المعنى الخارجي يجب ان يكون حصة معينة  
من مفهوم المعروف باللام والكلمة الجارية على السنة النخاسة ليست حصة من مفهومها بل عين مفهومها  
لما هو الظاهر ان كان الثاني والثالث فيعم كون اللام للعهد الخارجي لان الكلمة الجارية على السنة النخاسة  
قسوم من الكلمة بالمعنى اللغوي او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ لكنه يخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف  
المعنى المصطلح عليه لا يميز واذا كانت للاستغراق فاما ان يراد ان كل الافراد معرفته او يراد ان المعروف هو الهيئة  
لكن اذ دخلت لام الاستغراق عليه ليبيد بيان الجمعية كما يدخل لفظ الكل او ما يؤدى مؤداً يجعل المعروف  
بيان منعية فان كان الاول فلا يعم كون اللام للاستغراق لان التعريف لا يكون للافراد ولا يسهل  
للمباهية وبما اننا قد بينا ان كان الثاني فيعم لان التعريف قد كان للمباهية لكنه يخالف لمقتضى المقام لان  
مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه مطلقاً سواء كان مع ذكر ما يفيد الجمعية او لا بخلاف لام الجنس لان  
موافق لمقتضى المقام فيكون مختاراً بقى شئ في بالي وهو ان لام العهد الخارجي لا للاستغراق اذا كانت بياناً  
في العهدة والخالفته من مقتضى المقام فما السبب في تعريف المثلث الاول دون الثاني فتأمل بعد الله جل  
بعد ذلك امر **قوله** لا للعهد اخافة اللام الى العهد الخارجي للعهد الخارجي اشارة الى لام الكلمة **قوله**  
والتعريف آء عطف على المقام والغرض من هذه العبارة الزم الى دفع ما يتوهم من ان مختارته الجنس  
من العهد الخارجي والاستغراق مسلم لما ذكر لكنه مختارته من لا للعهد الذي هي غير مسلمة ولا يجوز ان  
يراد من الكلمة بالمعنى المصطلح عليه ويشارة لعلها الى فرد غير معين من مفهومها بل للمعنى فيوافق مقتضى  
المقام ويكون اللام للعهد الذي هي و الجنس وحاصل ان كون اللام للعهد الذي هي هيها باطل لان  
الاشارة بما الى فرد غير معين عند المخاطب والتعريف لا يكون للفرد مطلقاً امر من ان يكون معيناً او غير  
بل يكون للجمعية ان قيل فيلهذه لا يعم كون اللام للعهد الخارجي ايضا لان الاشارة بما ايضا الى فرد لكن  
معين بل هي بعد العهدة اولى لاخذ التعيين في المشار بما مع انك قلت انها هيصة لكنها مختصة من مقتضى المقام

قلنا ان المشار بها هنا هو لفظ النوعي للكلمة بمناها المعنوي وبعض ما يطلق عليه هذا اللفظ لا يفرق الصغير وال  
لا يعبر عن تعريفية واما ذلك فهو ما لم له فلا يراد بقي شيان في بالي احدهما انه لم لا يجوز ان يكون الاسم في الكلمة للمع  
الذهني ويشار بها الى اللفظ النوعي اخص المعين للكلمة بالمعنى اللغوي وبعض ما يطلق عليه هذا اللفظ واما ما عدا ذلك  
هذا الاحوال عن مقتضى المقام فمشتقة مع ا حقال لا مر لهذا الخاوي وثانيهما ان قوله التعريف عطف على المقام  
فيكون تقدير الكلام هذا الوجه هو المختار من المعنى الذي كان التعريف آء وظاهر ان هذا الدليل لا يقتضيه فمنا  
بل وجوبه الا ان يراد من الاختيار الوجوب والله اعلم **قوله** فاللام للجنس تفريع على ما سبق قال مولا ناهيكم  
وفي عطف الطبيعة على الجنس اشارة الى انه ليس ههنا بالمعنى الامم الشامل للطبيعت والاشتمال والى العطف  
انتمى وفيه بحث وهو ان الجنس المتفرع على نفي كون الاسم ملا سترافق والعهد الخاوي والعهد الذي كجتميل  
الجنس احاد ولا يهم القول بان ذلك البسط تلك الاشارة فالوجه للعطف ان يقال لانه لاشارة الى ان كل الجنس  
يسمى باسمين لا بالجنس ولا بالطبيعة كذا فهم من حاشية الاصل السمار قولي والله اعلم **قوله** والظاهر انهم  
ذات آء اي كون التاء للوحد وحاصل هذا المعنى ان التاء في الكلمة وان كانت تدل على الوحدة في اللفظ لكن الكلمة لما  
نقلت في العرف الى اللفظ وضع الح ومارا بالجموع لفظه مع التاء اسما لهذا الجنس صارت تدل على الكلمة كذا لفظه في  
الذات لفظه شيء فدلالة التاء على الوحدة تكون غير مستتبته **قوله** في المعنى العرفي اي الاصطلاح في الكلمة  
**قوله** خصوصاً مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره خضع هذا المعنى من بين المفرد الثلاثة التي ذكرنا شأن منها في  
كل ما لفاضل الجنس وواحد منها في كل ما لفاضل عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظ الى اللفظ وتلك الوحدة  
غير ملزمة لتعريفها بان الوحدة هي مرادة **قوله** ولئن سلمنا انه يحتمل وهو سلوة لانه التاء على الوحدة في لفظ الكلمة  
لكن لا سلوان هذه الدلالة لانه لا تسمية ههنا كما ان لفظ العبد والله دلالة على الوحدة في لفظ عبد الله حين عتبة  
هذه الدلالة ليست بملزمة في هذا المعنى ولذا يكون مفردا في هذا المعنى وكيف والكلمة وقعت ههنا معرفة  
ومن المتيقن ان التعريف لا يكون الا للفظ فالتاء في لفظ الكلمة ههنا بقرينة من معنى الوحدة كما في سائر  
في مقام التعريف من الوحدة فلا يلزم من التعريف للفرع ان كان اسما للجنس معرفا او بالفرع ان كان مفردا **قوله**  
على تقدير وضعها الخ دغم ما يتوهم من ان بقر اسماء لا جناس عن الوحدة يقتضيه سبق وجودها في تلك الاسماء  
وهي مستغنية فيها لا عنها موضوعه للطبيعت والوحد مدلول التنوين التذكير وحاصل الدغم ان في سائر الجناس  
من هذين احد هما ذكر المتوهم وثانيهما انها موضوعه للفرع المشترك والفرع يميز على هذا المعنى علم ان  
الفرع المشترك يطلق بالاشارة الى اللفظ على معنيين احدهما فرع معين من الاشياء شخص نه غير معين  
في نفسه من غير منع بحيث مطابق كل شخص منه وهو بالبدلية دون الاجتماع كسوس الطفل بين الكافة  
اذهم في مفهومه قيد غير معين اهني مفهوم الفرع يته مضافا الى الكل كالنسان ما مشا ليكون معناه انسان واحد  
بالجنس اي شخص كان فيمكن ان يكون في نفسه زيدا او غيره والاخر فرع معين في نفسه غير معين

هذا الفرع ليس بالجنس  
والجنس انما هو الجنس  
على الاطلاق ولا يكون  
يطلق على الطفل والولد  
الجنس الا على الوحد  
على سبيل الوجوب بل  
على سبيل البدلية  
منه فلفظ هذا يكون  
اسم جنس جنسا بدون  
الجنس كذا قال في وجه  
في بحث الفقه

عند القول كالشبه الحاصل لضعيف البصر وهذا لا يهم ان يكون في نفس الزاكن من اشخاص الانسان بل هو في  
 ايمان يد او غيره نعم يهم عند العقل ان يكون تأمينا من غير سبيل الاشتراك والتجريد ان هذه من حيث انه غير معلوم  
 التعيين كذا قال قاضي محمد مباركة في حاشية على حاشية الزاهد على شرح المواظف **قوله** وليس التاء آية فيه  
 اشارة الى الرقة على الفاضل الهندكي حيث منع التجريد في التاء من معنى الوحدة بدليل ان التاء لصفة في الوحدة  
**قوله** بدليل كلمتين حاصل الدليل ان التاء لو كانت لصفة في الوحدة لما جاء كلمتين وقمرتين لان مدلولهما الاثنية  
 ومدلول التاء على هذا يكون الوحدة وبينهما مناهات كما هو الظاهر قال الفاضل **قوله** في نظر وهو ان دلتهما على عدم  
 خصوصية التاء في الوحدة على تقدير ان يكون الوحدة المدلولات للتاء بشرط لا اما اذا كانت لا بشرط شيء كما هو الظاهر  
 من كون الوحدة المدلولات للكون لا بشرط شيء فلا انتهى ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بان احداث هذا الاعتبار  
 من وظائف الفلاسفة دون الادباء فالظاهر من كون الوحدة مدلول التاء هو عدم وجود شيء آخر معه ولعله يعلم  
 ويمكن ان يؤيد قول الفاضل الهندكي بوجه آخر انه لو كانت التاء لصفة في الوحدة لما جاء كلمة الجنس كالمواحد  
 كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** هذا جواب الجواب فمما يتوهم من انه لما كان ههنا مع كون التاء للمواحد وحده  
 التسليم من اداتها من التاء فليس يجب الشارح بهذا الطريق وحاصل الدفع ان جواب الشارح جواب على تقدير  
 التنزيل والتسليم فكانه اجاب الشارح بذلك الطريق ايضا فحكي ان قوله واللام للجنس اما دفعه باعتراض يرد  
 على المصنف وقدرناه سابقا وتحقيق المقام ودفعه القدح في كون اللام للجنس التاء للوحدة بقوله ولا مناهات  
 الخ فلهذا الاول مهم قول الفاضل المحشي هذا جواب الخ لان لهذا الاعتراض اجوبة ثلاثة وعلى الثاني لا يصح لانه  
 ليس للقدح في كون اللام للجنس التاء للوحدة بعد الحكم بان التاء للوحدة الجواب واحد وهو الجواب بعد التناقضا  
 الآن يقال ان الظاهر هو الاحتمال الاول لان جاب الشارح في هذا الكتاب دفع الاعتراضات الواردة على المصنف  
 بعبارة مختصرة فلما حمل الفاضل المحشي على الاحتمال الاول وانه اعلم **قال** الشارح قدس سره يجوز ان تصاف  
 المراد من الاتصاف بالخيار ان الاوصاف قبل العلم بالخيار كما ان الاخبار بعد العلم بها واصاف فلا يلزم من الاتصاف  
 بين جباري الشارح اما وجه التاء فهو انه يجب على الشارح ان يقول الجنس الواحد والواحد الجنس بالانحصار  
 فاذا قال بالخيار يلزم من التاء **قوله** طبعية كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يتصف الجنس  
 بالواحد لانه اخذ الكثرة في مفهومه معوما يتشابه لجزئية مع الكل فلا ضرورة فيكون اسم الكل الجزاء واحدا  
 فكما يطلق هذا الاسم على الكل فكذلك يطلق على كل جزء منه كالماء فانه يطلق على البحر على كل قطرة منه فحاصل  
 الدفع ان المراد من الوحدة اهم من ان يكون طبيعية او صناعية والاول وان لم يتحقق في الجنس بل في الثاني  
 محقق فيه والوحدة الطبيعية ما يكون خلقية اي من غير مدخلية فعل الصناديق ما يكون بمدخلية  
 فعل الصناديق كالسيرة والافهم ومات الاصطلاحية المعبر عنها من امور متعددة وبما ذكره في قول الفاضل  
 المحشي وفي ذلك اشارة الى تفسير آخر للوحدة لكونها حقيقية اي لا كثر في معرضها بوجه من الخ جوه

او اعتبر ريته كاعتبارها بصكرو واحدا كذا قال مولانا في الحق والله اعلم بالحق **قوله** فيه نظر آه حاصل النظر ان المراد  
 من الوحدة في قول الشارح لمجرد ان تصاف الحكم اما الوحدة الفردية التي هي مدلول التام او الوحدة الجنسية فان كان المراد  
 فلا نسلم الاتفاق لان معروض تلك الوحدة الشخصية والجنس ليس بشخص كما هو الظاهر وان كان الثاني فاف  
 مسلمون لا يستلزم المسمى وهو عدم المتافات بين الجنس والوحدة التي هي مدلول التام اعني الوحدة الفردية  
**قوله** هذه الوحدة اي الوحدة التي يتصف بالجنس بها **قوله** مدلول الراء عبر عن التام بالحاد لا بما يصحح الى  
 الوقت هذه كما اقرر في مقرة **قوله** فانها اي الوحدة التي هي مدلول التام **قوله** لجنسية والوحدة التي هي صفة  
 الجنس جنسية **قوله** ويمكن ان يجاب آه حاصل الجواب بان اختيار الثاني والوحدة الجنسية وان لم يكن مدلول  
 التام بحسب اصل اللفظ لكنه امدلوله التام ههنا بحسب الاصطلاح لان الكلمة لما نقلت من المعنى الاعرف الى  
 معنى ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مع الوحدة الشخصية الى المعنى الاصطلاحي الذي هو لفظ وضع لم يكن ان التام  
 ايضا منقول من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية والامر هو نقل الكلمة ما اذا تقر هذا فثبت ان مدلول التام  
**قوله** الخاطئة جمع تام بمعنى ما هو كقضاء جمع قاض ودعاة جمع داعم **قوله** ويلزم من ذلك الخاطئة ان لا ينفك  
 هذا الجواب بان الشارح قال فيما سبق ان نسبة الكلمة الى الحكم كنسبة التام الى التام ويلزم من هذا الجواب ان  
 لا يكون نسبة الكلمة الى الحكم كنسبة التام الى التام لان الوحدة في التام وحدة فردية بخلاف وحدة الكلمة هي  
 هذا لان الوحدة فيها جنسية ولعل وجه القربى الشارح بقوله يمكن هذا القول لا ينفك ضعف هذا التضعيف لانا  
 لا نسلم ان مراد الشارح بالتشبيه تشبيه الكلمة الاصطلاحية بالتامة لانه لم يجوز ان يكون المراد به تشبيه الكلمة  
 الفردية والوحدة فيها شخصية كما عرفت وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان المراد بالتشبيه التشبيه في كل الامور حتى  
 يلزم من عدم تمام التشبيه بل في الفرق بالتام وعدمه وهو ثابت ولعل وجه ضعف هذا الجواب ان هذا الجواب لم  
 منه ان التام ملحق بمصطلح الكلمة قبل النقل وهو لم يشبث الى الآن لم يجوز ان تكون ملحق بها بعد **قوله** يعني  
 ان بين الخ في اشارة الى دفع التوهمين الذين يزعمون هذه كلام الشارح الاول ان هذا القول اعني الواحد بالجنسية  
 غير مناسب في هذا المقام ويجهل الاول عدم الحاجة اليه لانه يكفي لاثبات ذلك ان تصاف بالجنس بالوحدة  
 والثاني عدم المطابق لما سبق لان المطابق له والوحدة بالجنس كما هو الظاهر لمن له ادنى مسكة والثاني ان الشارح  
 الذي صدر الشارح بقوله يقال الخ مخالف لما هو شاهد له ايضا ويجهل الاول ان المذكور فيها هو شاهد لفظ  
 الوحدة والجنسية والمذكور في الشاهد لفظ الواحد والجنس بينهما افتراض كما لا يخفى والثاني ان المذكور في الشاهد  
 له لفظ الاتصاف بالمشبه في الشاهد لصدق وبينهما ايضا تفاوت وحاصل المدعى ان مراد الشارح ان بينهما اتصافا  
 والمراد من الوحدة الواحد من قبيل كحل المبدأ والارادة المشتق ومن الجنسية الجنس مجمل الياطة للنسبة  
 والتام على التام والنسبة من قبيل نسبة الحجر الى الاسف والتمديد بالادمية المسماة بلفظ الجنس من الاتصاف  
 الصدق لان الاوصاف قبل العلم بها كما ان العلم بها بعد العلم واصفا عليك بتطبيق هذا العلم على ما

ولا يخفى انه اذا كان المراد من الاتصاف الصدق فيكون قول الشارح يقال من قبل اللفظ والنظر الغير المرتب بهذا  
الطريق ايضا متعارف عند هرفا فهم فانه من سوانم الوقت قوله اصلا اي موضوعا قوله وضعاي بمحلا قال  
الشارح قد من سماع اللفظ في اللغة التي قد م يرد على المصنف من ان حل اللفظ على الكلمة غير صحيح ثم بعد  
ذكر المصدا اما على المصدر والذي هو مراد فكما في قولك القوم جلوس او على المصدر الذي هو جمعت كما في  
قوله الضرب بالشدة يد ضرب والكلمة ليست مرادفة اللفظ كما هو الظاهر ولا حصته منه لانها حصته لللفظ  
كما هو الظاهر حاصل اللفظ ان اللفظ معنيين معنى في اللغة ومعنى في العرف والمصطلح ومصدريته  
بالاعتقاد الاول لا بالاعتقاد الثاني ولما رويها الثاني لا الاول فتامل قوله وروي الشيء آه اشارة الى التعريف  
على الشارح بان اللفظ معان ثلاثة في اللغة فلهذا ذكر الشارح المعنى الواحد منها وترك الباقيين الآخرين مهمولا  
فوق المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه على تقديرها وتبين ان يجاب من قبل الشارح بما افاده مؤلفا بمبدأ الحكم  
فوق مرادة الله الرحيم وحاصله ان لفظ اللفظ موضوع للشيء المطلق دون روي الشيء من الفهم مراد وصوت او قول  
روي الحرف من الفهم وهو التامر فلذا قال الشارح اللفظ في اللغة التي لها وجه مدم وضعه لهما بين المقيدين  
فروانه ان وضع لهما فيكون استعماله في المطلق كما ثبت من اللغة اما بطريق الاشتراك بان كان موضوعا له  
ايضا او بطريق الجواز بان لم يوضع له ويستعمل فيه بعلاقته الاطلاق والتقييد وكلاهما خلاف الاصل  
بالنظر الى الحقيقة لانها محتاجان الى القرينة وان اختلفا في امر الاحتمال لان احتياجهم المشترك الى القرينة  
لتعين المراد بخلاف احتياجهم الجواز لانه للفهم كما تقر بخلاف الحقيقة فانه غير محتاج الى القرينة وكما  
هو محتاج الى شيء فهو خلاف الاصل فوضع لفظا اللفظ لذي ينسب المقيدين يكون خلاف الاصل فلا يكون موجودا  
لان وجوده خلاف الاصل من العقلا وغير معقول وأما اذا كان موضوعا للمطلق فلا يكون استعماله في ذلك  
المقيدين بطريق الاشتراك والجواز لان استعمال المطلق في المقيدين حقيقة انتهى ولا يذهب عليه استعمال  
المطلق في المقيدين حقيقة اذ الوحد المقيدين من حيث انه مطلق وأما اذ الوحد المقيدين من حيث انه مقيدين كما  
هو المناسب للمقيدين فله فوقع القراء على ما عنه الفراد وبما قال الفاضل المدقق ادراكه في موضع وحاصله  
ان لفظ اللفظ استعمال في اللغة في المعاني الثلاثة ولم يعلم انه لا معنى وضع ومن المقرر ان اللفظ اذا جاز بين  
الاشتراك والجواز فعمله على الحقيقة والجواز اولى لانه علم بالاستقرار غلبته وجواز الجواز الى اشتراك  
والظنون المحتاج الشيء بالامر الغلب فعلم بعونه يثبتك المقدمتين ان الواحد في تلك المعاني الثلاثة حقيقة  
معنى والباقي معنى مجازي ولما تناسب الحقيقة المطلق لمناسبة لها في كثيرة اللوازم يعني كما ان مواد الحقيقة  
تكون اكثر بسبب وضع اللفظ له كذلك مواد تحقق المطلق اكثر بسبب قلته موافقه بالنظر الى الخاص لان  
مواد العام مواد الخاص مع الزيادة كما تقر فيكون المطلق من بين تلك المعاني الثلاثة وهو الذي معنى حقيقة  
فلذا قال الشارح اللفظ في اللغة التي انتهى لا يخفى عليك ان وجوده الوارد ليس بلازم للحقيقة فضلا عن كونه

كما ترى في المجازات المتروكة الحقائق فاذا عرفت هذا فلا يحصل المناسبة بين المطلق والحقيقة حتى يتعين  
المطلق للحقيقة من بين تلك المعاني الثلاثة كما قال لك الفاضل المدقق وما يفهم من كلامه هو اننا ابوبقاء  
عليه السلام مضجعه صاحب الجود والعطاء من ان معنى اللفظ في اصل اللغة الرمي المطلق ولما القيد المذكور في نظرنا  
بمعين له في اصل اللغة بل بعد النقل ومركب الشارح ههنا بيان بمعنى لفظ اللفظ في اصل اللغة فلذلك اللفظ  
في اللغة الرمي انتهى ولا يخترع باله ان من شرط النقل المجرى في المعنى الاول وهو ليس بوجوده ههنا اه لفظ  
اللفظ يستعمل في المطلق ايضا فكيف يكون ذلك المقيدان معنيين للفظ اللفظ بعد النقل كما يفهم من قول الامير  
ان هذا الشرط في النقل الى الاصطلاح وايضا قد تقر ان النقل لا يكون من اللغة الى اللغة وبما اقول ان مقصود  
الشارح ههنا ليس بيان المعاني اللغوية للفظ اللفظ قصد حتى يتم نزع الفاضل المحشر عليه بل مقصود كدفع  
الريب الذي قرناه في الحاشية السابقة بلا فصل عن المصنف ويكشف فيه بيان المعنى الواحد ما بيان وجه هذا  
المعنى اى المطلق بخصوصه دون واحد من مقيديه فهو الشرافة لكثرة المواد فتأمل وانضم بعد مقدمة التعليق  
عن الضيق لان الرجال يعرفون ببيان الحق لا الحق ببيان الرجال **قولهم** الشئ سواء كان حرفا او غير **قولهم** التكلم  
اي الحرف من الغرض في هذا المعاني قصم وتخفيف على سبيل التدرج كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره  
اكتفى بالحدس دليل كون اللفظ بمعنى الرمي المطلق **قال** الشارح قدس سره اى بعبارة اى من اللفظ وغيره **قولهم** المفهوم  
من كلامه الغرض من هذا العبارة الاشارة الى الاعتراض على الشارح بمجمع النقل في عرف الفخاة مستند بالمفهوم  
من كلام الشيخ الرضى **قولهم** شر استعمله لا يخفى عليك ان سياق هذا العبارة حال على ان استعمال اللفظ لغة في  
المفهوم ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز كما يشهد به الوجدان السليم كيف لا ولو كان للمفهوم معنى  
حقيقا للفظ لكان في قول الفاضل المحشر روى الشئ من الغرض قصوا في معرض التعريض على الشارح بالقص  
وهو يهيد عن شان كل عاقل فضلا عن مثل الفاضل المحشر والله اعلم **قولهم** هو المراد ههنا لعدم جهة حمل  
اللفظ على الكلمة على تقدير كونه بمعنى التكلم وان خربنا ذلك ان المفهوم به معنى مجازى للفظ كما ثبت اتفاقا  
في التعريف شنيع فكيف يكون مراد ههنا فادفعه بان اخذ المجاز في التعريف ليس بشنيع مطلقا بل من عدم القرينة  
وههنا وجه وهو الحمل من البليغ والله اعلم **قولهم** فعل هذا اى على المفهوم من كلام الشيخ الرضى **قولهم** لا يكون  
فيه نقل لان اللغة ولا في عرف الفخاة فلا وجه للتخصيص بالثاني الواقع في كلام الفاضل المدقق نعم الاول فلما  
تقرر من ان درجته المنقول تكون اعوط من درجته المنقول عنه لا مساوية مع لولا زيادة عليها ولو وجد نقل اللفظ  
من المعنى المنقول الى المعنى اللغوي الاخر كانت درجته مساوية وهو خلاف ما تقرره اما الثاني فلعدم الحاجة اليه  
لان كلامه هو اخل في ما يتلفظ به الانسان الخ في اخل في المفروض به الذي يستعمل اللفظ فيه لغة فاقى حاجته  
الى النقل ان قيل ان وجه التخصيص بالثاني ان المقصود من هذا القول من النقل المشت في كلام الشارح وما هو  
الاول نقل في عرف الفخاة قلنا ان منع ذلك النقل يثبت بمنع المطلق بالطريق الاول فاما وجه التخصيص

**قوله** لا يقال آية اثبات للمقدمة المنوطة وحاصله ان نقل اللفظ في عرف النفاة موجب ومحتاج الى كونه لم ينقل الى ما يتلفظ بالحرف المنوي عن تعريف الكلمة لانه ليس بلفظ به نفسه لان اللفظ به في الحقيقة هو اللفظ به بالحقيقة لا المتشبهة فنقل في الكلمة اتفاقا فيكون خروجه عنها خلاف الجمع عليه فيكون باطلا فيصالح الى النقل **قوله** لا نقول انه حاصله ان كما في ما يتلفظ به الانسان تصبها من الحقيقة والحكم به يدخل المتشبهة كذلك في اللفظ به تعميم من الحقيقة والحكم به يدخل المنوي فيها بيان في الدخول على تقدير وعد على تقدير آخر فاني حاجتي الى النقل قال مؤيد الحكيم فهو قد اصابه الوجه لم يحصل ان ارادة العام من اللفظ به لما على تقدير الجواز وعلى تقدير النقل التيسيل الى الاول لان اخذ الجواز في التعريفات شبيه وقيل فمعين الثاني ثبت القول بالنقل بالمنوع فاجاب عن هذا الفاضل المدقق انه الله فيوضه بما حاصله اننا نقول ان الشق الاول والشانعة عند من وجود القرينة وهي موجودة معها وهي النفاة على ان المنوي كلفته ويخطر به الى ان اللفظ به كان معناه مجازيا لفظ اللفظ كماله سابقا واذا كان الواحدة العامة من بطريق الجواز كما فهم من قول هذا الفاضل المدقق كان للجواز مجاز وهو خلاف ما قرر عند الكل ويمكن ان يجازى هذا الاحضال بما يخطر بالبال ايضا من انه لا يكون للجواز مجاز اذا لم يكن الاول مشهورا بمنزلة الحقيقة واما اذا كان مشهورا فيكون له مجاز كما ترى في الصاوية المنسوبة الى الله تعالى لانه يحسن الرحمة مجازا لان الصاوية في الاصل المتعارف ثم جاءت الرحمة مجازا من الاحسان هذا ما يحتل في ذهني اقامه في هذا المقام واهم اعلم بحقيقة الامر **قوله** التلويح باللفظ اي باللفظ الذي هو عين اللفظ عليه **قوله** فلفظ اي ملفوظ به **قوله** ولعل الخ اشارة الى جواب هذا التلويح باثبات المقدمة المنوطة بان اللفظ اذا ذكر في محاورات النفاة لم يفرم منه في عرفهم الا المعنى الشامل للملفوظ به بالحقيقة والحكم دون غيره وهل هذا الا معنى النقل فربما لنقل في اللفظ فلان قال الشرح ثم نقل الخ **قوله** ان نقل اللفظ في عرف النفاة لانه هو عين **قوله** النفاة اشارة الى ان اهل اللغة اذا ذكر اللفظ في محاوراتهم لم منه هذا المعنى اي المعنى الشامل والاخر ايضا فلا يوجد لنقل في اصطلاحهم كما لا يصح وجهه بل مر المصنف قد ذكر سابقا قال الشارح قد سمر ابتداء منصوب على انه مفعول مطلق لنقل فان قلت ان مو اشتراك المصنف اشتقال بمعنى الفصل عليه هذا هو ليس بجواب كما هو الظاهر فكيف ينصب قلت انه مفعول مطلق مجازا باعتبار الموضوع فلفظ وف وهو النقل والاشتقال عليه موجود ثم يادول بالمنسوبا وبالاشتقال ليعم تعريف النقل به وهذا المعاملة مثل المعاملة في قول المصنف وقد عرفت جوازا وغير ذلك **قوله** فيكون المصنف يرمي الى التسمية المضمرة من النقل المفهوم من قول الشارح ثم نقل ما فهم الثاني فظاهر اما الفهم الاول فلان اللفظ اذا نقل من معنى الى معنى آخر يكون المعنى الآخر مسمى به كما ان المعنى الاول مسمى به ولا يجزم اني ضم ما يخطر بالبال من ان ضمير يكون مسمى به ان يكون واجبا الى الابد لا بد اولي النقل لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا سبيل الى الثاني التسمية ليست بلفظة نقل الله اعلم **قوله** من قيل آية اي من جلسته تسمية المصنف لا يريد ما في فافهم **قوله** تسمية المسبب لان الرمي المطلق باعتبار بعض الافراد الذي هو التلويح سبب لنقل ما يتلفظ به باعتبار بعض الافراد

وهو الحقيقة قان قلت ان السبب يحصل ما يتلفظ به وليس الا المتلفظ وهو فرد من افراد الرمي المطلق ولا يستحق حكم الفرد  
لشئ المطلق المأخوذ ههنا بل الى مطلق الشئ الغير المأخوذ ههنا كما تقر فكيف يستند النسبة الى الرمي المطلق حتى  
يكون من قبيل تسمية السبب باسم السبب قلنا ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر عند الادباء بل عند منادى المطلق وهو  
الشئ سيان في استناد احكام الافراد اليه ما ومن اجل عدم اعتبار التدقيق الفلسفي عند الادباء صارت تسمية الافراد  
عند من ادبعته والافاقسام اربعة خمسة ثمانية والثلث طمعه وكما يحسن قلق ما في حاشية مولانا عبد الحكيم نور محمد والله  
الرحيم ههنا لان المتلفظ ليس بمقول عنه حتى يحتاج الى اثبات سببية الا ان يقال ان اثبات سببية اثبات سببية مطلقة  
الذي هو الرمي المطلق كما ثبت في الكتاب هذا ما يحظر في الفوائد والله اعلم بحقيقته **للملأه قولهم** ومن قبيل **الرمي المطلق**  
المطلق متعلق بكسر اللام ما يتلفظ به باعتبار بعض افرادة وهو الحقيقة لان المراد من التعلق في مرثم تعلق الفعل او  
شبهه بفرد الفاعل وهو ههنا موجود لان الرمي مصدر وهو شبه الفعل ما يتلفظ بمفعوله وتعلق المصدر بالمفعول  
اثر ثبت وههنا سؤال وجواب على طبق ما مر قدام قال الفاضل المصدق ادام الله فوضعه لمحصله ان من التعلق  
فيما بينهم ان المفعول شرط للمصدر المتعكك وهو شرط به فيكون قبيل تسمية الشرط باعتبار بعض افراده باسم الشرط  
ايضا واذا اختلفا جهته التوقف لان المفعول من حيث التعلق مسبب عن المصدر ههنا ومن حيث الذات شرط  
للمثبت الذي لا نه توقف كلا واحد من الشئين على الآخر من جهة واحدة وههنا ايضا سؤال وجواب على طبق ما مر  
فتمام ولا تسرع بالرد والقبول قولهم فليس فيه آه بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من اللفظ الى اللفظ ومنه  
الى ما يتلفظ ولا يخفى ان استعمال اللفظ في المفعول ليس الا بطريق الجواز كما يعلم من عبارة الشارح او بعد جملة الملام  
لو كان بطريق النقل كان للناسب له ان يقول او بعد نقله الى المفعول فاجاب سيان في عدم مؤنثه تنقل النقل فيه  
قان قلت انه اذا كان استعمال اللفظ في المفعول بطريق الجواز فكيف يصح النقل الثاني لان المعنى الجازي غير قابل ان يكون  
منقولاً عنه قلت اذا اشتهر المعنى الجازي فيقول النقل عن كذا يصح الجواز منه فيكون الاشتراك لان المقاطع في كذا فيه  
الاصح واذا كان من المقرر ان النقل لا يكون طاريا الا على اللفظة فكيف يصح صدق القول بان اللفظ نقل  
اصلا مما من المعنى المصدق الى المفعول ونقل اصطلاحا منه الى ما يتلفظ به على هذا يكون النقل انتقالا الى الاصطلاح  
لان احتمال كون المفعول معنى لغويا يوجب النقل من اللفظ الى اللفظة وهو خلاف ما ثبت في مقعر من كل معلق فضلا عن  
ينعقد عليه الا نأمل الا ان يرد من النقل المعنى اللغوي فتمام فان الحق الحق بالقبول وان لم يساعد قول الحق قال  
الشارح قد سرر او بعد لم اى يبين المفعول الذي هو بمعنى الرمي باللفظ الذي هو بمعنى الرمي اولاً ثم يبين ما يتلفظ به  
الم باللفظ التسمية الاولى من قبيل تسمية السبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق  
او ان قبيل تسمية الشرط باسم الشرط قولهم فيكون الرمي فيكون تسمية ما يتلفظ به باللفظ من قبيل تسمية الخاص  
باسم العام والرد من العام والخاص الى الخاص من وجه لان بين المفعول الذي هو بمعنى الرمي وبين ما يتلفظ به  
محمود من وجه مادة الاجتماع اللفظ الحقيقة كبريد ومادة افتراق الاول عن الثاني ان اللفظ المطلق من العلم او غيره ومادة



افتراق الثاني من الاول اللفظ الحكيم اي المنوي قوله وهذا القرب آه اي قيمة الخاص باللفظ  
 اقرب من قيمة السبب باسم السبب او المتعلق باسم المتعلق وكن من قيمة الشرط باسم الشرط  
 لان الحمل الذي هو مقتضى الاتحاد يوجد بعين العام والخاص لا بين الامور الاخر المذكورة فعلم هذا  
 هذا ان بين الاولين علاقة ليست في كل واحد من الاخرين وهي علاقة الاتحاد من وجه فذا  
 نكوه هذه العلاقة اقرب فيكون لكل واحد من الاحتمالين وجه ترجيح ووجه حجية اما وجه الترجيح  
 في الاول فهو عدم تعدد النقل واما وجه مرجوحته فهو بعد العلاقة واما وجه الترجيح في الثاني  
 فهو قرب العلاقة واما وجه مرجوحته فهو تعدد النقل واه اعلم قوله بمعنى الرمي الماء للتليس  
 اللفظ للتليس بمعنى الرمي من الغم ويجيء التكلم تليس الموضوع بالموضوع له ولا وجه لنفسه القاضل  
 عند في ههنا بقوله اي معنى اللقا المتليس بمعنى الرمي من الغم ويلحق التكلم تليس الموضوع بالموضوع  
 لما انتهى لان معنى اللفظ ليس بموضوع بل الموضوع هو اللفظ واه اعلم قوله ابتداء او بواسطة  
 والعلاقات في الاحتمال الاول من كلا المعنيين وفي الثاني منها هي العلاقات المذكورة سابقا  
 في الكتاب الحاشية لا ان في الاحتمال الثاني من المعنى الثاني المراد من العام والخاص العام  
 والخاص مطلقا لان التكلم باسم مطلقا ما يتلفظ به الخ لشموله المنوي بخلافه فيكون التسمية  
 على هذا من قبيل تسمية العام المطلق باسم الخاص المطلق قد برحق ينكشف لك الامر قوله النقل  
 كقن اعلم ان فيما بين القوم عدة مقدمات تلقها المحققون بالقبول احدها ان معرفة المعرف  
 بقية الرأى موقوف على معرفة المعرف بكسرها وثانيتها ان معرفة المعرف موقوف على معرفة  
 اجزائه ان كان له اجزاء وثالثتها ان معرفة المراد موقوف على معرفة المراد ورابعها ان الموقوف  
 على موقوف الشيء موقوف على ذلك الشيء وان كان بوسايط كثيرة وخامسها ان معرفة  
 المشتقات موقوف على معرفة المبادئ واذا انقضت هذه المقدمات على صفحة الخاطر  
 فاستقم لما يلحق اليك من ان عبارة الفاضل المختص هذه دفع ما يرد في هذا المقام من انه  
 لا يحتم نقل اللفظ الى ما يتلفظ به الخ لانه مستلزم للدور وهو محال كاتقهر فالمستلزم له  
 ايضا يكون محالا كما ثبت ايضا في مقرة ووجه الاستلزام ان معرفته اللفظ على هذا يكون  
 موقفا على معرفة ما يتلفظ به الخ ومعرفة موقوف على معرفة اجزائه ومنها يتلفظ ومعرفة  
 موقوف على معرفة اللفظ ومعرفة موقوف على معرفة اللفظ فتوقف معرفة اللفظ على اللفظ  
 وهل هذا الا الدور وحاصل الدفع اننا سلم المقدمات كلها لكن نقول التلطف مراد اللفظ  
 بالتلفظ القوي الخاص اعني كقن لا الاصطلاح في معرفة اللفظ يكون موقفا على اللفظ بالعين  
 القوي والتوقف على التلفظ هو اللفظ بالمعنى الاصطلاحي فلا يحصل الدور لتغاير الموقف

ولله في حيزه اعلم قوله والباء للتعدية وفتح ما يتوهم من ان الباء في ما يتلفظ به ان كان تلفظ به  
فيكون اظهرا ما في الضمير لفظا لانه السبب للتلفظ وان كانت الالة فيلزم ان يكون اللسان لفظا لانه  
الالة للتلفظ وان كانت للمصاحبة فيلزم ان يكون تحريك اللسان مثلاً لفظ لانه يصاحب التلفظ  
وكل من هذا امور ليس بلفظ فلا يكون تعريف اللفظ ما نعاين دخول الاغيار ولا متساو لا شئ من  
افراد المعرفة وحاصل الدفر ان الباء للتعدية ليست للسببية ولا للمصاحبة ولا لالة فلا يلزم  
الحذور كماله في على من له وجد ان سليم وفهم مستقيم آمل ان التعدية معنيين احدهما جعل الفعل  
اللازم متعديا بتضمينه معنى التصير بادخال الباء على فاعله وثانيهما اتصال الفعل الى معموله بوساطة  
جوف الجوز المراد ههنا الثاني قوله وليس فيه الخ ان قيل لا حاجة الى هذه العبارة لانه علم مفادة  
ما سبق يعني التلفظ كقمت قلنا ان فيه قصر بما علم ضمنا وهو شائع فيما بينهم نكتة وهي غاية طلبايع  
المستفيد لان الذي يعلم ما سبق وللتنوسط يعلم من هذه العبارة والضمي يعلم من قوله لان التلفظ  
الخ وانه علم قوله دور وهو توقف الشئ على نفسه اما بواسطة واحدة كما ان توقف على ب وب  
على ا وهو الدور المصريح او بوساطة كما اذا توقف على ب وب على ج وح على ا وهو الدور للمضمر  
هذا التقدير كاف في هذا المقام قوله الذي هو الخ يخطر بباله ان المعلوم ما سبق ومن كنه اللفظة  
عده وجد ان هذا المعنى للتلفظ فكيف قال الفاضل المحقق الذي هو الكلام اوالحرف ان يقا  
ان هذه العبارة من قبيل اقامة الشرط مقام المشروط يعني ان الكلام معنى لغوي للفظ وهو واقع على  
الكلام والحرف فهو مفعوله والمفعول شرط المصدا كما اقرر فاقام الفاضل المحقق للمفعول مقام  
المصدر والله اعلم قوله اعلموا انهم الخ الغرض من هذه العبارة ان تعريف المصنف على مذهب  
من قال ان الحركة الاعرابية من الكلمة كالرضي ومن تبعه صحيح واما على مذهب من لم يعد هامة فاعلم  
بصحيح لعدم كونه مانعا من دخول الغير وهو الحركة الاعرابية وذهب القاصح بحكم على ان الامر بالكلم  
لانه لما اعتبر في التلفظ التعلق بالكلام او بالحرف فيخرج بقيد اللفظ عن تعريف الكلمة ما ليس بكلام وهو  
الحركة الاعرابية فلا يكون الله في جامعها لافراد الخ وجه الحركة الاعرابية والجواب لا في من  
الفاضل المحقق ليس جسد كذا سيظهر لك انشاء الله تعالى قوله اختلفوا آه وانشاء هذا الاختلاف  
اختلاف آخر وهو اعتبار وضع الحركة الاعرابية للفاعلية والمفعولية والاضافة وتعدده فذهب  
الى الاول كالرضي ومن تبعه ذهب الى انها من الكلمة ومن ذهب الى الثاني وقال ان الموضوع للفاعلية  
مثلا هو اللفظ الموصوف بالحركة الاعرابية لا هي فذهب الى انها ليست من الكلمة لعدم الوضع فيها  
لما توفى تعريف الكلمة قوله في ان الحركة في العبارة تحذف والتقيد يرفع اختيارا شئ ان  
الحركة الخ فزعم ان احد جانبي المختلف فيه اذا كان هذا التردد قائما بين الجانبين الآخر قوله الشكل

التي حاصل الاشكال ان هذا التعريف على هذا المذهب غير ما فهم من دخول الغير لانه قد دخل في الحكم  
 الاعرابية تكون اللفظ اوضح لمعنى مفرد مع انها ليست بكلمة على هذا المذهب وادع حيدان ورد هذا  
 الاشكال مشكلا لان صاحب هذا المذهب لا يسلو الوضع في الحركة الاعرابية كما علمنا سابقا فكيف يصدق  
 التعريف عليه لو يمكن ان يجاب بان المراد من الوضع للمعنى المأخوذ في تعريف الكلمة اعم من ان يكون وضع  
 او وضع موصولا والثاني تحقيق الحركة الاعرابية كما يعلم الوضع المأخوذ في تعريف الدلالة المطابقة  
 وضع هذه العين او وضع اجزائه اجزا انما بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ليدخل دلالة الكلمة  
 في المطابقة او يجاب بان هذا الاشكال معنى على شبهة الامر يعني ان وضع الحركة الاعرابية للمعنى امر  
 مشهور فيما بينهم فما ننظر الى هذا الشبهة او رد الفاضل المشكلا الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال قوله وقد  
 الجواب المحصول الجواب ان التعريف غير صادق على الحركة الاعرابية لخروجها بقيد اللفظ لانه لا بد فيه  
 من التعلق بالكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منها قوله وفيه بحث آخر حاصل البحث ان خروجه الحركة  
 الاعرابية بقيد اللفظ منوع لانه المراد من اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكما كما يدل عليه قول الشارع  
 والثاني فيما يشترك اللفظ الحقيقي في الاحوال والحركة الاعرابية مشاركة للمعنى الدلالة التي هي حال من  
 الاحوال فكيف يخرج بقيد اللفظ قوله اذ ظاهر المانع انما قال ظاهر الان باطن قوله او حكما لا يدخلها لان المراد  
 من اللفظ الحكمي للشارح لفظ الحقيقي في احواله المتضمنة للدلالة ليست من الاحوال المتضمنة لغير  
 في الدوال الاربع او للشارح له في الحكم الفرضي كالاستناد والمؤكدينة وكونه معطوفا عليه وكونه  
 ذاهبا وغير ذلك وشي من هذا ليس بوجود في الحركة الاعرابية كما هو الظاهر ويخبر بالبال انه  
 اعلم بحقيقة الحال انه كما يدخل باطن قوله او حكما كذلك لا يدخل ظاهره لان الحكمي والحقيقي  
 من اقسام التلطف والتعريف في علم الاطلاق التعلق بالكلام او الحرف كما علم من تحقيق الفاضل  
 المعنى سابقا والحركة الاعرابية ليست شيئا منها فخرج عن القسم فكيف يدخل في القسم ان قوله  
 من القسم المستقيمت لعدم ان شئت الاعتبار المذكور في الحقيقي فقط فيكون بحث الفاضل المشكلا  
 وجه لكنه لم يثبت بعد وهذا هو الوجود سابقا قوله انما قيل المردف لما يرد على الشارح من ان  
 اخذ قد الانسان في تعريف اللفظ غير مد يد لانه به يخرج كلمات الله تعالى والمليكة والجن من اللفظ  
 مع انها منه كما هو المقرر ومعلوم من الشرح ايضا وحاصل الدفع ان ذلك القيد ليس للاعتزال بل  
 لتقريب تصوير اللفظ اى حصول ما هيته على وجه القرب في الذهن لا لغة الناس بينهم وههنا شك  
 وهو انه لا حاجة الى هذا الدفع لان الشارح نفسه دفع هذا الالوهم بقوله وكلمات الله تعالى آه  
 وحله ان جواب الشارح على تقدير مد من التسليم يعني اننا لا نسلم ان كلمات الله تعالى والمليكة  
 والجن ليست مما يلفظ بها الانسان وجواب الفاضل المشكلا على تقدير التسليم يعني ان سلم مد كونها

ما يتلفظ به الخفا قول ان قيد الانسان ليس للاحتراز بل للتقريب أو لقول ان جواب الشارح لا يحتمل  
 الذي ورد على قيد يتلفظ بان التلفظ مختص بما يخرج من العم كما قال الوض فيخرج كلمات الله تعالى  
 لتقره عن العم وجواب الفاضل المحتش للاعراض الذي منشأه قيد الانسان وتقرير من ذكر  
 ههنا هذا ما يخطو بهيل هذا المستهان لاجل ههنا جنود اهل الطغيان قال الشارح قد من سره  
 حقيقة او حكما دفع ما يتوهم من ان المتبادر من التلفظ الحقيقي وحل التعريفات على ما هو المتبادر  
 منها واجب فيخرج عن اللفظ انضماما للمثوية لعدم التلفظ بها حقيقة وهل هذا الاخلاف المتقرر  
 وحاصل الدفع ان حل التعريف على المتبادر واجب في الضرر والضرر ههنا موجود وهو المخالفة  
 عن المتقرر فيترك على اطلاقه وتعميمه من الحقيقة والحكمي اعلم ان تسمية الملفوظ به الحقيقي بما  
 يتلفظ به في بطريق الحقيقة وتسمية الملفوظ به الحكمي بالتلفظ به في بطريق الجواز باعتبار مشاركتهم  
 في الاحكام والاحوال من قبيل تسمية للشبهة باسمه للشبهة تسمية الطيكل المخصوص باسم الاسد  
 بطريق الحقيقة والرجل النجاع به بطريق الجواز فاورده عليه ان المراد ما يتلفظ به اعملا ما يتلفظ به  
 بطريق الحقيقة او بطريق الجواز او كليهما والاول لا يصح لخروج الملفوظ به الحكمي والثاني لا يصح لان  
 الملفوظ به الحقيقي والثالث لا يصح للزوم الجمع بين الحقيقة والجواز واجب عنه بان المراد منه  
 ما يصدق عليه هذا المفهوم بطريق عموم الجواز اعم من ان يكون الصدق بطريق الحقيقة كما في الحقيقة  
 او بطريق الجواز كما في الحكمي هذا اما فيهم من حاشية الفاضل للدفع وانه اعلم قوله اي تلفظا حكما  
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان نصب حقيقة او حكما لا يخلو اما ان يكون بالظرفية او بالحالية او بالصفة  
 وكل منها لا يصح سلكا اول فلان تقرر من ان الظرف لا يكون اذ زمانا او مكانا حقيقة وحكما لا يباشر منها  
 الثاني فلان الحالية ههنا لا يكون الا من الانسان او من الضمير المرجع الى ما وهو ضمير ينظر الى الحال  
 لا يكون الا من الفاعل والمفعول وكل منها لا يصح لان المعبر في الحال هو صفة على شيء الحال وهو  
 ههنا غير صحيح كما لا يخفى واما الثالث فلعدم وجدان شرط نصبه ههنا وهو اشتغال معنى الفعل على  
 على المصدر وحاصل الدفع اننا نختار الشق الثالث لكن ليس كل واحد من حقيقة او حكما مفعولا مطلقا  
 باعتبار نفسه حتى يشترط فيه ذلك الاشتغال بل باعتبار موصوفه وهو ههنا التلفظ فيشرط اشتغال معنى  
 الفعل على هذا الموصوف وهو ههنا موجود لان المعنى يتلفظ مشتق على معنى التلفظ كما هو الظاهر في  
 وورده لا يصح توصيف التلفظ بالحقيقة والحكم لان الاعتبار بين الموصوف والصفة هو جهة اصل  
 وهو ههنا غير موجود كما هو الظاهر او الفاضل المحتش الحكم بالحكمي هذا او كَيْت يظهر لي وجه  
 تخصيص هذا الحاشية بقوله او حكما والحال ان اللازم على الفاضل المحتش الاشارة الى تاويل  
 حقيقة او حكما كليهما او الاشارة الى التأويل في الاول اكفاء عن الثاني به لان الاكفاء عن

أخذ شيئ في الثاني بذكره في الأول شايع بخلاف العكس قوله حقيقة أي بطريق الحقيقة قوله  
 في الأحوال كالإسناد إليه والمؤكد به وكونه معطوفا عليه وكونه ذأحال وغير ذلك قال  
 الشارح قدس سره بهملا كان أو موضوعا دفع ما يرد على المصنف من أنه لا حاجة إلى قيد  
 الوضع في تعريف الكلمة لأنه يجوز أن يكون المراد من اللفظ هو اللفظ الموضوع وحاصل ذلك  
 أن المراد من اللفظ مطلقا لأن الشيء إذا ذكر مطلقا فقد يترك على إطلاقه كما تقر في علم  
 الأصول وإنما قدّم المثل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع في الكلمة لأن المتصور  
 من التعميم هنا إدخال المثل في اللفظ إذا لا تردد في إدخال الموضوع فيه فذكر أنهم ولتقديم مرتبة  
 كالأحوال على الوضع لأن اللفظ أو لا يكون غير موضوع ثم يوضع لمعنى هذا ما قاله مولانا عصمت الله قوله  
 قال قدس سره الخ غرض الفاضل المثل من نقل هذه الحاشية رفع الاعتراض الوارد على قوله كالمثل  
 لك إنشاء الله تعالى وأما غرض الشارح قدس سره منها فبيان وجه العدل عن العبارة المشهورة وهو بهملا  
 كان أو مستعملا قوله ولا يلزم الخ لأن اللفظ الذي وضع لمعنى هذا ما قاله مولانا عصمت الله قوله  
 ولا يستعمل لأن معناه هو المستعمل بالفعل أو الاستعمال بالفعل ليس بموجود فيه كما هو المفروض  
 نقل الفاضل للدق في بيان الاستعمال في لزوم الاستعمال فظهر من هذا التقسيم مثل التقسيمين الآخرين  
 في الاختصار انتهى أقول وبالله التوفيق في بيان استعماله أنه يلزم خروج هذا اللفظ عن الكلمة لأنه  
 وإن دخل في اللفظ بالتعميم الأول لكنه يخرج عنه بالتعميم الثاني لأن المراد من الاستعمال ليس  
 استعمال اللفظ بل استعماله في المعنى وهو خلاف الغرض إذا خرج عن اللفظ فكيف يدخل في الكلمة  
 لأن اللفظ جنسها وإذا خرج الشيء عن الجنس ولا يدخل في النوع كما تقر مع أن ذلك المقطوع  
 الكلمة كما يشعر به المصنف الوضع في تعريف الكلمة لا الاستعمال والله أعلم قوله ففوله الخ إنشاء  
 الله دفع ما يرد على قول الشارح في الحاشية قبل أن يستعمل من أن الاستعمال إما بمعنى كإيراد  
 كما قال به الفاضل للدق أو جعل اللفظ معولا وتعيينا للمعنى كما قال به الفاضل الكوثر  
 أو كل منها لا يصح هنا أما الأول فلعل اختصاصا بإيراد لفظ في إرادة المعنى منه بل وضع له سواء أورد  
 منه أو لا أيضا بإيراد لفظ فيلزم الكذب في معنى العبارة كما لا يخفى وعدم الواسطة لأن هذا اللفظ  
 أيضا يستعمل لأنه يكاد يرد شدة ولا يخفى صدق هذا المفهوم على هذا اللفظ وأما الثاني فلا بد  
 الاستعمال بهذا المعنى عين الوضع فيلزم الاستعمالان المذكوران سابقا من الكذب في معنى العبارة  
 وعدم الواسطة كما لا يخفى وحاصل الدفع أن الاستعمال هنا بالمعنى الثالث وهو إطلاق اللفظ  
 وإرادة المعنى منه فلا يلزم الكذب وعدم الواسطة هنا أما يفهم من حاشية الفاضل للدق  
 وإنما حصل الكوثر هذا هو المفهوم سابقا والله أعلم قوله فالاستعمال في عبادة الله الخ

الفاء فمهيبة وهذا بيان ارادة للوضوع من المستعمل يعنى ان المراد بالمستعمل في كلامهم ما يصح  
 استعماله على طريق الجواز المرسل بعلاقة الشرطية لان صحة الاستعمال شرط الاستعمال بالفعل أو  
 بعلاقة الأول والرجوع كما في من قل قتيلا فله سلبه لان صحة الاستعمال ليؤكد ويرجع الى الاستعمال  
 بالفعل قوله ما يصح استعماله ان قلت يلزم التداخل بين كلامي الشارح في الحاشية وكلام الفاضل  
 لان الشارح قال ان المراد بالمستعمل للوضوع والفاضل الخشي قال ان المراد ما يصح استعماله  
 لا تداخل لان المراد الشارح ب ارادة الموضوع من المستعمل ما يشتمل ارادة ما يابا وبه ومسا  
 ما يصح استعماله للوضوع معلوم هذا يفهم من حاشية الفاضل المدقق قوله تسمية العام لم  
 اى العام من وجه وهو للوضوع باسم الخاص من وجه وهو المستعمل ان كان المراد من الوضع  
 الوضع الشخصي لانه على هذا يكون بين الموضوع والمستعمل فيه عموم من وجه ما دة الاجتماع  
 اللفظ للموضوع الذى اطلق واريد منه المعنى ومادة الافتراق من جانب الموضوع اللفظ الذى  
 وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ومادة الافتراق من جانب المستعمل اللفظ الذى استعمل في المعنى  
 الجازى لعدم تحقق الوضع الشخصي فيه او مطلقا ان كان المراد من الوضع اعم من ان يكون  
 شخصيا او نوعيا لانه على هذا يكون انبئة بينهما العموم والخصوص مطلقا لعدم افتراق المستعمل  
 من الموضوع كما لا يخفى هذا اما على وقت المطالعة ان قلت ان تسمية العام باسم الخاص  
 ليست بموجودة ههنا لان المستعمل ليس باسم للموضوع كما هو الظاهر قلت ان المراد  
 بالتسمية ههنا اطلاق الاسم لا وضع الاسم هذا ما يفهم من قول الفاضل المدقق قال الشارح  
 قدس سره مفردا كان او مركبا دفع ما يرد على المصنف من انه لا حاجة الى قيد الافراد في التسمية  
 الكلمة لخروج ما يخرج به بقيد الافراد لان الظاهر منه المفرد وحاصل الدفع ان الشئ قد يتركب  
 ويراد منه مطلقا على ما تقرر في علم الاصول فبناء على هذا اراد من اللفظ مطلقا اى سواء  
 كان مفردا او مركبا اعلم ان كلمة اوفى تعريف اللفظ للتعميم لا للشئ فلا يرد ما يرد فافهم قوله  
 قبل انما الخ غرض صاحب هذا القول رفع ما يرد على الشارح من انه لا يصح اطلاق اللفظ  
 على المركب من حرفين او حرف والمركب من الحنتين او الكلمات بل يصدق على الذى لا جزاء له كونه  
 الاستفهام لان اللفظ اسم جنس وقم منكرا مفردا واسم الجنس اذا وقع منكرا مفردا موضوع  
 لواحد من جنسه وهو ليس الا الذى لا جزاء له لان الذى له جزآن او اكثر آحادا ولا واحد كما  
 هو الظاهر فلا يصدق الا عليه وحاصل الدفع ان اللفظ مصدر ولا فرق بين الواحد والكثير  
 فيه لانه موضوع الحدث المطلق فكما يصدق على الذى لا جزاء له كذا يصدق على الذى له  
 جزآن او اكثر واما غرض الخشي من نقل هذا القول فهو الاشارة الى تموضع وجه وجرة

والعام مطلقا هو  
 الموضوع والخاص  
 مطلقا هو المستعمل فيه

قالوا من الجسم التام  
 في قول الفاضل الخشي  
 جسم اللفظى والعبارة  
 بخلاف اللفظى

الاول ما قال الفاضل المدق والفاضل الكوهستاني ايضا قال بمضمون وحاصله انه يعلم من قول  
 هذا القائل ان المعنى للمصدرى للفظ ادهنا والمخوظم مع ان الامر ليس كذلك لان اللفظ  
 ههنا بالمعنى للصطلح وهو ما يتلفظ به الانسان الخ ولا خفاء في استواء صدق هذا المفهوم  
 على المفرد والمركب فلا حاجة الى لحاظ المعنى المصدرى اقول بالله التوفيق انه لا يعلم من  
 قول هذا القائل ان المعنى المصدرى للفظ ادهنا بل يعلم منه خلافا لانه قال في الاصل  
 وجوابه جواب على تقدير التسليم بمعنى لا نسلم اولا ان اللفظ ههنا اسم الجنس لا ههنا  
 ما يتلفظ به الخ وهو ليس باسم جنس ولا خفاء في صدق ما يتلفظ به الخ على المركب وان  
 سلم فقول ان اللفظ في الاصل مصدر والواحد والكثير في المصدر مستويان الثاني  
 ما قاله الفاضل مولا نانور الحق من ان المجلس الواقع في التعريف مجرد عن معنى الواحد  
 فلا اشكال فكانه اشار الى هذا بقوله قيل انتهى ويحظر بالبال ان هذا الكلام جواب  
 عن اصل الاعتراض لا بيان خدشة في قول ذلك القائل حتى يمرض به كما لا ينبغي الثالثة  
 ما سجد به خاطري وهو انه اذا اخطأ للمعنى للمصدرى وان كان على سبيل الفرض التسليم  
 فلا يصح اطلاقه لا على الذي لا جزأ له ولا على الذي له جزآن او اكثر لان حل المعاني  
 للمصدرية على الذوات غير متعارف عندهم فتأمل لعل الحق لا يتجاوز ويظهر في فوائد  
 هذا الاستدلال لاجل من مرجو د اهل الطغيان جواب آخر عن اصل الاعتراض وهو ان اللفظ  
 ومن للتقريب في الكل انه كما يصدق على واحد من افراد كذا كذلك يصدق على كثيرين من افراد  
 فمجموع الحرفين او الحرف او الكلمتين او الكلمات لفظ كما ان الحرف الواحد لفظ والتعريف في هذا  
 المتقرر مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه واهما اطيننا الكلام في هذا المقام لانه  
 من مزال الاقدار قوله اي للمفوض الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال  
 وهو كزيد وضرب المثل له وهو اللفظ لان الاعتبار في المثال صدق المثل له عليه لكونه  
 من افراد والصدق ههنا منتف لان اللفظ مصدر وحمل المصدر على الذوات غير متعارف  
 وحاصل الدفع ان اللفظ ههنا ليس بالمعنى المصدرى بل بمعنى المفوض ولا خفاء في  
 صدقه لكونه مشتقا وهك المراءى من اللفظ الحكى للمفوض به الحكى لاجل رفع هذا التوهم  
 ولا امرى وجه آخر لما قاله مولا ناعبد الحكيم وتبع لمضمونه الفاضل الكوهستاني  
 حيث قال ضرورة ذلك ليصح مقابلة بالحكمي والافكارها لفظ حقيقي لكونها فودين لا انتهى  
 لانه مخالف لصريح كلام الشارح قدس سره حيث قال فكان لفظا حكما لا حقيقة واما  
 قوله لكونها آفة فابضاما لا يصح لان الافراد على قسمين متعارفة وغير متعارفة والحل في

الكل والمقسم انما يكون بحسب الحقيقة على الافراد المتعارفة واما على الافراد الغير المتعارفة فلا كما لا يخفى على من له ادنى مهارة في علم الميزان الا ان يقال ان ههنا امران اللفظ والمعنوي والمعنوي لفظ حقيقة ملفوظ حكما والظاهر لفظ وملفوظ حقيقة كما هو المتقرر عند النحاة ولفظا في قول الشارح فكان لفظا حكما بمعنى ملفوظ فالمعنى فكان ملفوظا حكما لاحقيقة فلا يخالفه والله اعلم قال الشارح قدس سره كريد وضرب يرد ههنا ان المناسب للشارح ان يذكر مثال الحرف ايضا ويكتفي على المثال الواحد قيل في الجواب ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو وفي كريد وضرب ولا يخفى بعد هذا الجواب لان ذكر الكاف والواو ليس بعنوان التثنية فكيف يفهم منه مثال الحرف واجاب عن اصل الاعتراض مولانا عصمت الله بقوله وبما ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكي انتهى ولا يخفى بعده ايضا لانما لم يكن مقصودا ذكر جميع الاقسام فالتناسب الاكتفاء بالواحد اقول وبالله التوفيق ان المقصود الشارح قدس سره تمثيل اللفظ الحقيقي الذي يكون عمدة في الكلام لا صالمة والحرف لا يقع عند تفسيره لاسند ولا سند اليه كما هو المتقرر فلذا لم يذكر مثاله والله اعلم بالصواب قال الشارح قدس سره اذ ليس من مقولة الحرف هذا مع المعطوف عليه وهو قوله واجروا عليه الخ تعليل كون المنوي لفظا غير حقيقي وكونه لفظا حكما اظهر ان المدعى ههنا مركب من جزئين أحدهما المنوي ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكيم والى اثبات الاول اشار بقوله اذ ليس الخ بطريق الشكل الثاني الذي لا يشترط فيما يجاب الصغير بل اختلاف المقدمتين في الحكم وكلية الكبرى وتقريرة ليس المنوي من مقولة الحرف والصوت وكل لفظ حقيقي من مقولتها فينتج ليس المنوي بلفظ حقيقي وهل هذا الا الجزأ الاول ويمكن اثباته بطريق الشكل الاول بالتزام جعل هذه القضية موجهة سالبة المجهول وتقدير الموضوع في عبادة الشارح هكذا المنوي ليس من مقولة الحرف والصوت وكما ليس من مقولتها لا يكون لفظا حقيقيا فالمنوي لا يكون لفظا حقيقيا وآله الجن الثاني اشار بقوله واجروا الخ بطريق الشكل الاول الذي يشترط فيه اثبات الصغير وكلية الكبرى وتقريرة ان المنوي اجروا عليه احكام اللفظ وكلما اجروا عليه احكام اللفظ فهو لفظ حكيم فكان المنوي لفظا حكما وهل هذا الا الجن الثاني وعليك ما ثبات المقدمات في الشكلين ان خفيت عليك قوله الذي هو اشارة الى دفع مسايتوهم من ان الصوت

وقد عرفت ان  
مقالة الحرف والصوت  
بما في محمول الصغير  
وموضوع الكبرى فلا  
يحتاج الى تأويل



ان الصوت والحرف متحدان فما التأكيد في ذكر الاول بعد الثاني وحاصل الدفء اننا لا نسلم الاتحاد  
 الصوت اعم ولفظ الانحصار لا يستلزم من نفي الاعمال وفي اللفظ الحكلي لا بد من نفيهما ان قلت  
 لم لم يكف الشارح قدس سره بنفي الصوت فقط مع انه يوافق المقصود لان لفظ الاعم  
 يستلزم لفظ الانحصار قلت ان اسلوب الشارح مفيد للمباعدة لان نفي الاعم بعد نفي الانحصار  
 يهيد المباعدة كما تقر فلاجل افادة تلك المباعدة سلك الشارح ذلك الاسلوب **قوله**  
 اعم من الخ اعم اولاً ان المراد من العموم المقيّد لقيد الاطلاق اعني المعلوم  
 المطلق لا المفيد بقيد من وجه اعني العموم من وجه ولا اعم من قيد الاطلاق ومن قبـ  
 من وجه اعني مطلق العموم من الشقين الاخيرين اما الاول فللمبالغة الواقعة كما لا يخفى  
 واما الثاني فلازمه وان كان يصدق باعتبار فرد وهو العموم المطلق لكن يتوهم صدقة  
 باعتبار فرد آخر وهو العموم من وجه وهو محال للواقع فلاجل هذا التوهم لا يكون مراداً  
 وثانياً ان المراد من العموم العموم بنسب الصدق والوجود كليهما ان فسر الحرف بصوت  
 يعتمد على الخارج وبحسب الوجود فقط ان فسر الحرف بكيفيته مارضة للصوت واما  
 الاول فلازمه كما يصدق عليه الحرف وكلما يوجد فيه الحرف يصدق عليه الصوت  
 ويوجد الصوت فيه يكون الصوت جنساً او عرضاً عاماً للعرف وما خوذ فيه ولا عكس  
 بطريق الكلية اعني لا يلزم ان كلما يصدق عليه الصوت او يوجد الصوت فيه يصدق  
 عليه الحرف او يوجد الحرف فيه الا ترى الى منهق الحرف لان الصوت يصدق عليه ويوجد  
 فيه ايضا مع ان الحرف لا يصدق عليه ولا يوجد فيه واما الثاني فلان المراجع الكيفية الكيفية  
 المعتمدة على الخارج العارضة للصوت لا الكيفية المطلقة والكيفية المعتمدة لا توجد بدون  
 الصوت ولا عكس كما في منهق الخارج مثلاً ولا عموم على هذا بحسب الصدق لان الصوت على  
 هذا يكون معروضاً للكيفية التي هي الحروف وحمل المعروض غير متعارف بل الامر بالعكس  
 وبما قررنا ظهر انه فاع ما يحتل بالبال من ان العموم بحسب الصدق وبحسب الوجود  
 على التغير الاول مسلم واما العموم بحسب الوجود على التفسير الثاني فغير مسلم لان الكيفية  
 لازمة للصوت كما هو الظاهر على من له ادنى مسكته وجه الازد فاع تقيّد الكيفية بالمعتمد  
 على الخارج لا منها يست بلازمة للصوت فناء مل فان الحق احق بالقبول وان لم يساعد  
 قول القول **قوله** ولا ادري الخ هذا انكار عن قول الشارح اذ ليس من آ  
 في صورة عدم العلم بامد راج المنوى تحت المقول لثمة الغنية لا في صورة عدم  
 العلم مطلقاً وقوله قال المصنف تأييد له ففرض الفاضل المشتمل على هذا المعيار هو العلم

له وقيد مدسكف  
 من مقولته بالحرف  
 والصوت مراد  
 حمل الصوت  
 وهو موضوع الكلي فلا  
 يرد ما يرد فاعلم

على الاول ناظر  
 الى الاول والثاني  
 الى الثاني ١٣

الشارح قدس سره وحاصله ان المنوى مندرجة تحت مقولة من المقولات لان المصنف  
 قال في الايضاح ان المنوى هو المحذوف والمحذوف مندرج تحت المنقوله فكذا المنوى لكن  
 اندراجة تحت المقولة المعينة لا ادري فله وجه لقول الشارح اذ ليس مقولة المحرف  
 والصوت وما يجاب عن قيل الشارح قدس سره بان المنوى لا يكون مندرجا تحت المقولة  
 لان المقولات اقسام الموجود الخارجي والمنوى ليس بموجود خارجي فكيف يعبر اندراجة  
 تحت واحد منها فغير سديد لان المذهب الحقيقي ان المقولات اقسام الموجود النفس  
 الامرى لا الموجود الخارجي كما لا يخفى على من له مهارة في العلوم والحكمة ولا خفاء في العجز  
 النفس الامرى للمنى كيف وانه اعتبر تعلق الوضع به والاتصال بالفعل كما قاله مولانا  
 عبد الحكيم وهذا ان الامران في المعدوم والصرف من المستحيلات والاكتفاء في هذا المقام  
 بهذا القدر من الكلام راوى ثلاثا بخلاف المرام قوله قال المصنف آه في الايضاح لما كان باب  
 المفعول باعتبار مفعوليته حكمه المحذوف من غير نقد يرقى عند عدم التلفظ به محذوف في كل  
 موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود فعند عدم التلفظ به يحكم بانه موجودا  
 فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله تعالى ولكم فيها بالتشهي النفس  
 وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا انتهى اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان  
 هذه العبارة دالة على ما قاله المحقق من غير حفاء بل بطريق صراحة كما لا يخفى على من تأمل  
 في هذه العبارة ولعل الذي يتبين مراد المصنف من هذه العبارة بطريق يوافق كلام القوم علم  
 هذا البيان بطريق الكشف والله اعلم قال الشارح قدس سره اصلا اى لا بنفسه كزيد ولا  
 باعتبار لفظ دال عليه كجعفر زبد والواو في قوله وله بوضع آه للتعليل اى لتعليل ان المنوى  
 ليس من مقولة المحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه وحاصله انه ليس المنوى من مقولته  
 المحرف والصوت باعتبار لفظ دال عليه لانه لم يوضع له لفظ دال عليه وكلامه بوضع له اللفظ  
 الدال عليه فلا يكون هو من مقولته المحرف والصوت باعتبار اللفظ الدال عليه فالمنوى  
 لا يكون من مقولته باعتبار اللفظ الدال عليه وهل هذا الا المطلوب ويرد ههنا انه لا حاجة  
 في اثبات عدم كون المنوى لفظا حقيقيا الى انتفاء مقولة المحرف والصوت منه باعتبار  
 اللفظ الدال عليه لان اللفظ الحقيقي يكون من مقولته باعتبار نفسه لا باعتبار اللفظ الدال  
 عليه والاكتفاء المعاني ايضا الفاظ حقيقة كما لا يخفى ولم يجمع هذا من احد الى الان ويكرز  
 ان يجاب بابا تسلم ان المقصود يتم بالدلالة الموردة لكن الشارح قصد المباشرة فلذا  
 نفى كونه من مقولته باعتبار اللفظ الدال عليه هذا ما ظهر لي في هذا المقال فاسلم بحقيقة الحال

لا يكون بابا تسلم  
 آه منه

قوله خاص اشارة الى دفع ما يرد على قول الشارح ولم يوضع له لفظ من ان لفظ الضمير موزون  
 له فلا يصح هذا القول وحاصل الدفع ان المراد ليس نفي اللفظ له مطلقا بل نفي اللفظ الخاص به  
 والضمير ليس خاصا به لوضعه للباب ايضا قال الفاضل المدقق انما قيد به لانه موزون لفظا  
 بوضع عام كلفظ الضمير انتهى اقول لم يقل الفاضل المحشي بوضع خاص حتى يكون قوله موافقا  
 لقوله **قوله** فكما لا يكون آه فذلكه ونتيجة لقوله الشارح ولما كان عدم كونه المنوي منقولة  
 الحروف الصوت باعتبار نفسه اظهر رجله شبهة والافالتقدير فلا يكون الخ قوله لكن جعلوا  
 الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان القوم يقولون ان المنوي في زيد ضرب هو وفي اضرب  
 انت وفي اضرب انا وفي ضرب نحن فان كان مراد ههنا ان نفس هذه الالفاظ منوثة فيرد  
 المنع على المشبهة وان كان مراد ههنا معاني هذه الالفاظ منوثة فيرد المنع على التشبه  
 وحاصل الدفع اننا نختار الشق الثاني ولا يرد المنع على التشبه لان المراد بالعبارة الخاصة بالعلم  
 الخاصة بطريق الملكية وتلك الالفاظ عبارات له بطريق العارية فلا يرد وهو هنا شك في  
 انه لا حاجته الى هذا الدفع لان الشارح نفسه قد دفع هذا الايراد بقوله وانما عذر الخ  
 القوم الا ان يقال ان هذا لصحة على لغته والاغراض والله اعلم **قوله** مثله هو اي انا  
 ونحن **قوله** كناية عنه اي تعبير ابلاغته المشاركة في الموقعية **قوله** فهو عارية  
 تقدير على المقدار اي كناية عنه بطريق الاستعارة فهو عارية فلا يرد ما يرد فتأمل  
**قوله** عطف على الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قول الشارح واجروا عليه اما ان يكون  
 معطوفا على قوله وانما عذر الخ او يكون معطوفا على قوله ولم يوضع وعلى كل التقديرين  
 يكون من تقية قوله وليس من الخ وهذا القول تعليل كون المنوي غير لفظ حقيقي كما سبق  
 كما سبق فيكون قول الشارح واجروا ايضا من تقية فيبقى تعليل كون المنوي لفظا حكميا  
 فلا يصح التفرير الذي بعيد هذا وحاصل الدفع انه معطوف على قول الشارح ليس من  
 فيكون من وداخل اذ والمعطوف عليه علة كون المنوي غير لفظ حقيقي والمعطوف عليه كون المنوي  
 لفظا حكميا وسبق تقريرهما فتدبر فلا يوجد البقاء ائذ كونه ولا عدم صحته التفرير المذموم  
 فتأمل **قوله** والمراد باحكامه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الدوال الاربع متشاركة  
 مع اللفظ الحقيقي في الدلالة فتكون الفاظ الحكمية معانته لم يقل احد بذلك وحاصل الدفع ان  
 المراد من الاحكام الاحكام الفورية بقرينة البحث والدلالة ليست منها فلا تكون تلك الالفاظ الحكمية قال  
 الشارح قدس سره فكان لفظا تفرع على سبيل اللفظ المنزعي المرتب اختار هذا الطريق اشارة الى ان المقصود بال  
 ههنا اثبات كون المنوي لفظا حكميا واما يفتي كونه لفظا حقيقيا فتنبه او لان يحصل الاتصال بين المتفرع

والمتمعر عليه بقدر الامكان والله اعلم قال والحذف لفظاً إنما قال ذلك لئلا يتوهم ان الحذف  
الحذف في المنوى قوله اذ على تقدير شرط كان يرد على قول الشارح لانه قد يتلفظ به  
الحرف ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى كونه الحذف مطلقاً اي اعم من ان يكون محذوفاً  
بالحذف الواجب او الحذف الجائز لفظاً حقيقة والا لم يكن الحذف بالحذف الواجب من الكلمات  
وهل هذا الخرق الاجماع والدليل يثبت كون الحذف بالحذف الجائز لفظاً  
حقيقته لانه ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان واما الحذف بالحذف الواجب فليس ما  
يتلفظ به الانسان والا لم يكن محذوفاً بالخلاف بالحذف الواجب فذا يكون لفظاً حقيقة فلا يكون  
الدليل مشتاكاً بل لجزئه اشار الفاضل المحشي الى دفعه بقوله اذ على تقدير الحذف وحاصل الدليل  
ان الالف واللام في قول الشارح الايمان بدل من المضاف اليه وهو الوجود لكن الوجود اعم من ان  
يكون على سبيل التحقيق كما في الحذف الذي لا يخرج من كميتو العدد الى وطن الوجود او على  
سبيل التقدير كما في الحذف الذي لا يخرج من صفته ليس الى بقعة الا ليس والحذف بالحذف  
الواجب وان لم يكن ما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان ووجوده على سبيل التحقيق كن ما يتلفظ  
به الانسان في بعض الاحيان ووجوده على سبيل التقدير فيكون الدليل مشتاكاً لا سيما والله اعلم  
قوله وجوده في الخارج الخ قال مولانا نور الحق وفيه انه لا معنى لوجوده في الخارج الا التلفظ به  
فصله قوله على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان التمسك الا ان يراد على تقدير قصد  
الجماد في الخارج انتهى والمراد من وجوده في الخارج وجوده من عالم البشر اذ على تقدير وجوده في  
الخارج لا من عالم البشر لا يتلفظ به الانسان كذا قال الفاضل المدقق قال الشارح قد سره  
في بعض الاحيان يرد ههنا ان لفظاً بعض الاحيان مستند الى ان قد التقي التحقيق مع التقليل  
يفيد معناه ويمكن ان يجاب بان كلمة قد ههنا لجهة التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله وبيان  
بعض الاحيان بيان لفظة قد ولما لم يكن التقليل مراداً في الفاعل ولا في المفعول ولا في الفعل  
فثبتت الامراض عن الاجوبته الثلاثة التي ذكرت في حاشية مولانا عبد الحكيم اعمري واولى الله  
اعلم قال الشارح قد سره وكلمات الله تعالى الخ لما كان يرد ههنا ان تعريف الكلمة غير  
جامع لا قوادها لان من افرادها كلمات الله تعالى والتعريف لا يصدق عليها لاخذ اللفظ فيه  
وهو على ما قاله الرضوي مختص ببيان يخرج من القرو الله تعالى منزلة عن الفهم اشار الشارح الى دفعه  
بقوله وكلمات الله تعالى الخ وهذا الدفع يقتضي بثلاثة تقريرات الاول ان المراد من التلفظ  
اعم من ان يكون في كل الاوقات او في بعضها وتلك الكلمات وان لم تكن متلفظة اي خارجة  
من القر في كل الاوقات لكنها متلفظة في بعضها وهو اوقات الوصول الى الانسان فيصير التعريف عليها

لأن اللفظ بعض ما يتلفظ به الانسان والتلفظ بعض ما يتلفظ به الانسان من اللفظ كذا قال الفاضل ولاجل هذا يقال يتكلم الله ولا يقال تلفظ الله به منه

والثاني ان المراد من التلفظ بعمر من ان يكون بالفعل او ما من شأنه ان يتلفظ به الانسان وتلك  
 الكلمات وان لم تكن مما يتلفظ بها اي ما يخرج من الفم بالفعل لكن من شأنها ان يتلفظ بها  
 الانسان فان قيل ان كلمات الله تعالى ليست من جنس الحروف ولا صوات والتلفظ لا يكون  
 بدونها فكيف يكون من شأن تلك الكلمات تلفظ الانسان بها قلت هي لكن من شأن نوحها  
 التلفظ بها وهذا القدر كاف او ينال الكلام على مذهب الجنايلته والكراميه ويصح بيان هذين  
 المذهبين والثالث ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما ثانيا في المشارك للتلفظ  
 الحقيقي في الاحكام والاول وان لم يوجد في تلك الكلمات لكن الثاني موجود فيها كما لا يخفى على  
 الاول الفهم والى هذه التقريرات اشار الفاضل المحشي ولما لم يكن في قول الشارح قدس سره  
 قيد يدل على اختياره لواحد من التقريرات الثلاثة المذكورة بل يحتاج كل واحد منها الى  
 التقدير فحمل كلام الشارح على كل من هذه التقريرات اولي اعلما ان هذا اذا لم يوجد قيد  
 في بعض الأحيان في نسخة الشارح كما انه غير موجود في نسخة التي عندي واما اذا وجد كما يعلم  
 من حاشية مولانا عبد الحكيم فيكون قول الشارح حشدا مشيرا الى اختياره التقرير الاول  
 فيحتاج حينئذ الى ما قاله مولانا عبد الحكيم في ترك تعرض الشارح الى التقريرين الآخرين والله  
 اعلم **قوله** اي في اللفظ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول وكلمات الله  
 داخلته فيها اي في الكلمة لان الاعتراض على خروج تلك الكلمات عن الكلمة لاهن اللفظ وحال  
 الدفع ان منشأ خروج تلك الكلمات عن الكلمة هو اللفظ لاختصاصه بما يخرج من الفم كما  
 سبق فلما قال الشارح وكلمات الله داخلته فيه لا فيها والله اعلم **قوله** بمقتضى هذا التوقف  
 اي ما يتلفظ به الانسان وهذه العبارة اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لا حاجتنا الى الكلمات  
 المذكورة في دفع خروج كلمات الله تعالى عن الكلمة لان اللفظ اذا كان بمعنى ما يتكلم به فلا يرد  
 الاعتراض لعدم اختصاص التكلم بما يخرج عن الفم كما ان التلفظ مختص به ان قلت ان عدم وجود  
 الاعتراض غير مسلم لان التكلم مطلقا وان لم تكن مختصة بما يخرج من الفم لكن تكلم الانسان  
 مختصة به كما هو الظاهر والماورد هنا هو الثاني دون الاول قلت ليس المراد من الاعتراض  
 مطلقه بل الاعتراض الذي يرد دون قيد الانسان وهو في ما يتلفظ به موجود دون ما يتكلم  
 به كما لا يخفى وحاصل الدفع ان جواب الشارح على تعريف اللفظ بما يتلفظ به لا مطلقا وهو  
 مختص بما يخرج من الفم فاحتج الى ما فعله الشارح والله اعلم **قوله** لانها ما يتلفظ بها وسبق  
 حاصل هذا في الحاشية المتعلقة بقول وكلمات اساءة وكذا حاصل نظيره فلا مفيد **قوله**  
 الانسان اورح هذا الا تمام التعريف لان له دخلا في الجواب لان الاعتراض بقيد التلفظ فالجواب

بالتعريف فيه بالتعسيات الثلاثة والله اعلم **قوله** في بعض الاحيان وهي احيان الوصول الى  
 الانسان **قوله** وان كانت بالقياس الخ لا يقال يصدق عليها بالقياس اليه سبحانه انها لم يتلفظ  
 بها الانسان على تقدير وجودها من البشر من تلك الحشية لا نأقول وجودها من عالم البشر  
 من تلك الحشية محال كما لا يخفى والمراد من التقدير الممكن كذا قال الفاضل المدقق **قوله**  
 وعلى هذا القياس الخ ان قيل كيف يقاس كلمات المشككة والجن على كلمات الله تعالى لان الاولين  
 لا يرد الاعتراض عليهم ما يقيد التللفظ لانها خارجان من الغرض بخلاف كلمات الله تعالى قلنا ان  
 المراد بالقياس هو القياس في مجراء الوجود الثلاثة لا في ورود الاعتراض الذي منشأه  
 قيد التللفظ كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هكذا الحال في قول  
 الشارح وعلى هذا القياس كلمات الخ والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان الممكن لما كان  
 مغايرا عن الواجب فالكلمات التي تكون قائمته به ومتلغظته له تكون مغايرة عن الكلمات  
 التي تكون قائمته به تعالى ومتكلمته له تعالى فكيف يصدق على كلمات الله انها متلغظة في بعض  
 الاحيان او من شأنها ان يتلفظ وحاصل الدفع ان المحل والمكان يتيان في عدم مغايرة المحال  
 والتكلم فيغا بتغايرهما عند الادباء كما انه لا يختلف الممكن باختلاف المكان عند الفلاسفة  
 فيصدق على الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى انها متلغظة في بعض الاحيان او من شأنها  
 ان يتلفظ بما اقول وبالله التوفيق اولاً ان عدم مغايرة كلمات الانسان وكلمات الله تعالى في  
 حيز الخفاء بل في خيز الامتناع لتقاوتها بالحدوث والقدر وكون الاول جنس الحروف  
 والاصوات بخلاف الثاني وغير ذلك الا ان يقال ان بناء كلام الشارح على بثوت القيام لكلمات  
 الله سبحانه تعالى به كما ذهب اليه الخنا بلة كما سيعلم من كلام الفاضل المحشي وثانياً انه يعلم  
 من قول الفاضل المحشي قبيل هذا ان عدم صدق التعريف على الكلمات التي تكون مقبسته  
 اليه سبحانه لا يضر واذا كان الامر كذلك فابن الحاجة الى الجواب والله اعلم بالصواب **قوله**  
 الاولين قال الفاضل المدقق وجه التخصيص بهما انه لا ورود لهذا الاعتراض على الوجه  
 الثالث لان ما تكلم به الحق سبحانه ما يتلفظ به الانسان حكماً انتهى اقول وبالله التوفيق ان  
 التللفظ المحكي يجرى فيما هو مشترك للملفوظ به الحقيقة في الاحكام من الاسناد اليه والعطف عليه  
 والتاكيد وكونه ذاهلاً والابدال وغير ذلك كما قال الفاضل المحشي وتلك الامور ان مستفيدة  
 في الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى لما تقر بانها ليس في الاذل الا امر واحد بسيط ينقسم  
 الى الاخبار والامور والنهي والاستفهام والنداء بحسب العلاقات الحادثة كما لا يخفى على من  
 طالع كتب العقائد فكيف تكون متلغظة حكماً الا ان بين كلام الشارح على مذهب الخنا بة

له واما بقيد  
 الانسان في قوله  
 عليها فاجاب بالوجه  
 الثلاثة ان كان قيد  
 الانسان في التعريف  
 الاعتراض وما اذا كان  
 فقامت بكلمات  
 الفاضل المحشي  
 فلا حيلة الا بالجواب  
 ١٢

والكرامية والله اعلم قوله ثم لا يخفى الخ فيه إشارة الى التحقيق قوله هذا الاعتدال اية  
الاحتياط لدخول كلمات الله تعالى في تعريف الكلمة بالتعلمات الثلاثة قوله اذا ثبت ان آله ثلثا  
ذهب اليه الجواب لا نهم يقولون ان كلمات الله تعالى هي هذه الكلمات المتلوة والالفاظ  
المذكورة ولما منعوا قيام الحوادث بذاته تعالى قالوا ابتدعها وان كان مخالفا لله اختاره  
والكرامية لا نهم يقولون ان كلام الله تعالى هو المكتوب في صحايفنا والمغروبا لستنا وجميع  
قيام الحوادث بذاته تعالى وان كان مخالفا لله اختاره ان التحقيق مقام آخر ان شئت الاطلاع  
عليه فارجع اليه قوله ما عليه المحققون من ان القايم بذاته تعالى مدلول هذه الالفاظ  
المذكورة بهذا الترتيب وهو قد يراد هذه الالفاظ حارثة قايمته بغيره سبحانه وتعالى  
وعلى ما ذهب اليه المحققون لا حاجته الى الائتمال بعدم وجود الاعتراض على القايم  
به تعالى لعدم شمول المقسولة لانه مفعول الكلمات لا هي قوله او نقض الخ فيكون المراد من  
كلمات الله هي الكلمات المعلومته له تعالى لا لغيره بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها  
من الغروا ان كان النقص بما في علمه غير من صاحب العلم ولا حاجته الى الاحتياط ايضا لانها كما تكون  
كلمات تكون متلفظة قوله او بما يظهر آه عطف على بما في علمه اي نقض بما يظهر في غير صاحب  
الغروا بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها من الغروا يكون المراد من كلمات الله حروف  
الكلمات التي مدلولها من صفات الله تعالى الظاهرة في غير صاحب الغروا مثل الجاهات والجوانب  
ثم انقل وان كان النقص بما يظهر من صاحب الغروا فلا حاجته الى الاحتياط لانها ثلثا تكون كلمات  
تكون متلفظة اي خارجته من الغروا والله اعلم وجه الاحتياط الى الاعتدال عند احد هذه  
الامور ان الظاهر من عدم تقييد الكلمة المعرفة بغير القايمته بذاته تعالى او المعلومته  
خاصة له تعالى والظاهرة في غير الانسان ان العرف مطلق الكلمة الشاملة لها ايضا وكما  
تدوين الغروا عرفته احوال الالفاظ التي يتلفظ بها الانسان لا يمنع ذلك على ان لغز الكلم  
مطلقا في تعريف الغروا يدل على ان الغرض منه احوال الالفاظ مطلقا اي مع قطع النظر عن  
قيامها بالانسان والتخصيص خلاف الاصل لا يصح ان يلبس ضرورة والله سبحانه اعلم كذا  
قال الفاضل المدقق قال الفاضل الكوهمان ما حاصله ان المراد بالاعتدال هو الاعتدال  
الذي صدر من الفاضل المختص بقوله لا نالقول الخ يعني ان هذا الاعتراض انما يريد اذا  
ثبت احد الامور من اقيام الكلمات بالله تعالى او النقص بما يقوم بحمل هو في علمه تعالى  
وغير معلومته لنا او بحمل هو غيرنا لكن معلومته لنا اذ على كل تقدير من هذا النقاد يريد بل  
اختلاف المحل فيرد الاعتراض فيحتاج الى الاعتدال انتم بما حصله قول وبالله التي فيق

له ولا يخفى فانية  
هذا القيد منه

انه يعلم من قوله انه على عدم هذه التقادير لا يحتاج الى هذا الاعتذار وان احتاج الى  
 الاعتذار الذي صدر من الشارح بقوله وكلمات الله الخ والامر ليس كذلك كما بيناه فلا  
 تفعل ولا تكن من المقلدين فان التقليد مجمل عند المحققين قال الشارح قدس سره  
 والد والاربع اعلموا ولا انه لما كان المفهوم من كلام الرضوي ان المقترع اورد قيد اللفظ  
 للاحتراز عن المد الى الاربع لانها دالة بالوضع على معانيها فلو لم يورد قيد اللفظ في تعريف الكلمة لكان التعريف  
 غير مانع صدق على تلك الدال مع انها ليست من الكلمة ولما ب عن الاعتراض الواجب عليه بان لفظ اللفظ في  
 الكلمة جنس والاحتراز بالجنس غير متعارف فيما بين العلماء لان ايراد لا يكون الا للشمول بان الجنس  
 والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه يجوز الاحتراز بالجنس وهذا لا يكون لوجه اللفظ والوضع لمعنى في  
 اللفظ الموضوع لمعنى وافتراق الاول عن الثاني في اللفظ الماهل وافتراق الثاني عن الاول في الموضوع  
 الغير المفقضي اشار الشارح قدس سره الى رد هذا القول وحاصله ان تقصيف جعل الجنس فصلا  
 في صورة جزا كون النسبة بينهما عموم من وجه مستغنى عنه لان اللفظ جزا اول من اجزاء التعريف  
 والدال الاربع غير اخلته فيه فلا حاجته في صلاحيته ما نفتته التعريف الى اعتبار الخراج  
 بعيد اللفظ لان ما نفتته التعريف على ما قاله الفاضل المدقق عبارة عن عدم صدق التعريف  
 على اعتبار الخرف وهذا لما يحصل باعتبار الخراج الا في ابقية فذلك يحصل باشتراكه على  
 قيد لا يدخل الاضيار فيه وان لم يعبر عن اجابته والثاني مهمنا موجود فأيضا الاحتياج وفيه انه  
 على هذا الحاجة الى اعتبار الاخر بالافضل لان الاغيا لا تدخل فيها ايضا مع انه صادر  
 عن الكل الا ان يقال ان هذه الكلمة بعد الوقوع فان قلت اذا كانت الدال الاربع غير اخلته  
 في اللفظ فلا معنى لاجراءه لان الاخراج يقتضيه سبق الدخول فالمناسب للشارح ان يقول  
 في الرد فلا معنى لاجراءه به لانه لا حاجته اليه وان يحصل الرد به ايضا لانه يومه لاجراءه  
 صحيح لكن لا احتياج اليه والامر ليس كذلك كما سبق انفا قلت ان الاخراج صحيح مهمنا لانه  
 بين الجنس والفعل مهمنا عموم من وجه وفي هذه الصورة يمكن تقدير المقدم ومؤخر والمؤخر  
 مقدم فالدخول موجود وان كان على سبيل التقدير والدخول الذي هو مقتضى الاخراج اهم  
 من ان يكون حقيقته كلام الشارح والدال الاربع آه بان لفظ الدال اما جمع الدال او دالة  
 وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الجمعية وان كانت صحيحة على هذا التقدير ولكن ايراد اللفظة  
 المؤنثة وهم دالة غير صحيح لان بعض موصوفها مذكر وهو الخط والحق وبجميعه بوجه القول  
 انما اشتق الاول اعني ان لفظ الدال والجمع دال وقاضل انما كان صفة بغير فري الصقل كما  
 مهمنا جمع على هذا الجعم اعني فاعل كوانه على رواه نص عليه الفاضل الجليل في حاشية على الطول



والثاني اننا غننا الشق الثاني اعني ان لفظ الد وال اجموح دالت وآيراد السفه المؤنثة باعتبار قلب  
 الموصوف المؤنث وهي النسبية والاشارة على الموصوف المذكور وهو ما عداها والمذكر وان كانت  
 أصلا لكنه فرع في استعمال حقيقته جمع المؤنث فيه نص عليه الفاضل الصادق في حاشية المتعلقة  
 بهذا المقام والثالث ان موهوف لفظ دالت هي الجموع اعني المخطوط وكن انظروا لا المفردات كما  
 يدل على هذا التفسير الشارح بالجموع فالجموعته وآيراد الصفة المؤنثة كلاهما صحيحان وهذا  
 الجواب ايضا باختصار الشق الثاني والثالث انه اعترض على كلام الشارح والد وال آه بان حكيم عدم  
 الاحتياج الى اعتبار الاخراج غير مختص بالد وال الا بعبارة جارية في كل موضوع لغير لفظ  
 كالتعريف التي تعقد لحفظ المقصود ومعنا العقود المذكورة في كلام الشارح بجي فانتظروا  
 وجه التقيص واجيب عنه بان العبارة بخلاف العاطف والمعطوف وانتقد بر والد وال الاربع  
 وكن امثاله اقل وبالله التوفيق ويمكن ان يكون العبارة بخلاف المضاف اي وامثال الد وال  
 الاربع الخ ويمكن ان يقال مقصود الشارح الرد على الرضى كما عرفت وفيه ذكر الد وال الاربع فقط  
 فلا يثبت الشارح بها فقط لكن بقي مسام طلب الوجه للرضى فافهم واحفظ هذا التقرير الانيق لعله  
 لا يجحد في غير هذا التعليق ولا قيل بالاطناب في هذا المقام لانه من مزال الا قد مر قال  
 الشارح قدس سره المخطوط وهي النقوش التي في الاوراق وهي موضوعته للالفاظ قال  
 الشارح قدس سره والعقود والمراد منها هي العقود التي يحصل باضمار بعض الاصابع وبعض هي مؤنث  
 لمراتب الاعداد والله عليها مثلا الا انضروا اس السبابته براس الابهامة فتدل على عشرة واذا انضروا  
 نظره ما فتدل على عشرين واذا انضروا براس الابهامة بالفصل الاول من جانب الراس من السبابته فتدل على  
 عشرين وهكذا اخره لك من الابهامة ما تدل على مراتب الاعداد كما تقر قوله جمع نصيبه لا ادري بها  
 قويا لتعرف الفاضل المحقق لبيان جمعية النصب وتغيير النسبية وتركه لبيان الثالث الاخر من الد وال الا  
 ربيع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله الذي هو اول آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف عدم  
 الاحتياج على عدم دخول الد وال الاربع في اللفظ كما صدر من الشارح لا يصح لان اللفظ لو كان متاهرا او  
 الوضع متقدما بان قال الكلمة هي الموضوعته لغير مفر لفظا لاحتاج الى اخراجها بقيد اللفظ ليكون التعريف  
 بما نأوه حاصل الدفع ان المراد من اللفظ ليس مطلقه بل الذي هو اول اجزاء التعريف وذلك التعريف على وجه  
 دخولها في الجزأ الاول منهم كما سبق منا الاشارة اليه في الحاشية المتعلقة بقول الشارح والد وال الاربع  
 فتذكر فان قلت لم ترك الشارح هذا الوصف قلت للظهور والله اعلم قوله فيه اي في اللفظ الموصوف  
 بالصفت المذكورة ليعلم كونهم تابعين تاليا للمقدم المذكور قوله في تعميم التعريف يعقل ان يكون في هذا  
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لا تسلم ان الد وال الاربع اذا كانت غير اختلف في اللفظ الذي هو اول الجزأ لغير

له وجه التخصيص  
 ما هو المشهور لمن  
 وجوب تقديم المذكر  
 على الفضل والافضل  
 ما هو الحقيقي يمكن  
 تقديم الجنس على  
 الفضل سلقا اي  
 سواء كان بدنيا او  
 مطلقا او من وجوب  
 منه

على مقتضى  
 راس

ليرجع الى اعتبار اخراجها به لانه لا يجوز ان يكون هذا الاعتبار محتاجا اليه في ضمير المبتدئ المتعلق به لا يلزم  
 الا بان يقول له ان هذا الاحتراز عن هذا الشيء وذلك احتراز عن ذلك الشيء وحاصل الدوام ان المراد من النفي الا  
 الاحتياج ليس النفي مطلقا بل في صلاحية التعريف وهي غير محتاجة الى اعتبار ذلك وان كان المتعلق محتاجا اليه  
 والمراد من التعصيم ليس الا التعصيم بطريق المانعة لان الاحتراز ليس الا بهذا الطريق والظهور ان المراد به  
 التقييد واسمه **أعلم قوله** الى اعتبار الخزان قلت ما الفائدة في عدول الفاضل المحض عما قاله الشارح حيث قال  
 الى اعتبار اخراجها ولم يقل فلا حاجة الى قيدها بغيرها ثم قاله الشارح قلت فائدة العدول تنصيص التمر على  
 معجم الاحتراز لان الصادق عنه اعتبار اخراجها باللفظ لا الاخراج به في نفس الامر فيكون في عبارة الشارح  
 حذف المضاف وهو الاعتبار **قوله** الى اخراجها ان قيل ان الضمير يرجع الى الدوام فانه قد مر في  
 الى اخراجها لان الدوام والجمع والجمع يتاويل بالخاصة مثبت قلنا ان الضمير ليس يرجع الى الدوام بل الى  
 كل واحد من المخط والعقد والنسبة والاشارة وقيل ان هذا التوجيه في الاولين معجم لذلك لانهما في  
 الثانيين فلا لثبوتيهما الا ان يقال ان من المتقرب ان ما بالتمام الذي يستعمل به ناهي عن التناكب والتأنيث في  
 وصفه فكذا في ضميره او يقال في الجواب من اصل الاحتراز ان الضمير يرجع الى الله ان باعتبار تاويلها بالذكور  
 باعتبار تاويلها بالجمع والجمع بهذا التأويل مذكورا كذا في قوله عليه الرضى فيصيرها جامعا للذكر واليه **قوله** هذا  
 فسفوا والتقص من وجهين الاول ان الرضى لم يفرق وان كان هم من اللفظ بالعموم من وجه في نفس الامر  
 لكنه ليس ههنا احمر منه لان هذا اللفظ في هذا التعريف وقم وصفا للفظ كما هو شأن كل فضل فالوصف  
 المذكور في هذا التعريف في مقام الفصل اما ان يكون ميانا مع جنسه او احمر منه من وجه او احمر منه مطلقا  
 او مساويا له او اخضر منه مطلقا والاربعه الاول لا يخفى سفاقتها اما الاول ففساده يظهر من البيان واما  
 الثاني فلان الفصل اذا وقع حصة للجنس كان الجنس مأخوذا فيه فكيف يتصور العموم من وجه واما الثالث  
 ففساده ايضا ظاهر واما الرابع فادان الترتيب من امرين متساويين غير واقم بل غير ممكن كما تقر في مق  
 فبقية الاعتقال الخامس وهو مستلزم للطلوب الثاني ان الاحتراز بالجنس في هذه الصورة لا يتصور الا  
 مجزا باعتبار الجنس فضلا والفصل جنسا وهو غير صحيح لانها مغايران من حيث المفهوم والاعكام كما لا يخفى  
 فكيف يكون الشيء الواحد بالنظر الى الشيء الواحد جنسا وفصلا كما هو مقتضى هذا الجواز والى ان لم  
 يتيسر لي العلم بالوجه المنقول من السلف في التقص فذا كتبته ما عجز به خاطي فلا تسرع بالرد والتميل  
 لان هذا من افعال القول **قال** الشارح قدس سره واما قال لفظه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف  
 اخذ كتابه من الفصل والموافقته بين الماء خوذ والماء خوذ منه امر مستحسن عند المصنفين والمخالفه  
 عنه في قوة الخطاء عند المحققين فلم يخالف الحكم عن الفصل حيث قال لفظه والمصنف قال لفظه وحاصل  
 الدوام ان الموافقة بين الماء خوذ والماء خوذ منه مستحسن اذا كان مقصودا مصنفه او لعلها وههنا ليس كذلك

له ولا يخفى فائدة التعصيم  
 اما الاول فلان الاحتراز  
 في بعض المواضع قد يكون  
 مساويا لثبوتيهما  
 المصنف والمصنفين  
 يتنزلان في ذلك  
 مساواتا لا ينبغي ان  
 المصنف والمصنفين  
 مجزا اجزا من التعريف  
 كما يكون في خلافه  
 على الامور  
 السريعة ١٢ منه

لان المصنف لم يرد الوحدة في الكلمة فادخل عبداً به فيها بخلاف صاحب المفصل حيث ايراد الواحدة  
 فأخرجه عنها وان لم يخف عن تشويش من المبتدئين فادرجت مثال الخالفة بين المأخوذ والمأخوذة  
 لاجل اختلاف المقصود عن يعقد عليه الا فامل والله اعلم **قوله** اما لان الخ تقرر بهذا الدليل ان  
 المصنف لم يقصد الوحدة لان مثل عبد الله علما دخل في الكلمة عنده فلو قصد وحدة اللفظ في  
 تعريف الكلمة لكان خارجاً عنها فلم يكن التعريف جامعاً ان قلت ان دخوله علماً فيها مرتب على عدم  
 ارادة الوحدة فيها كما لا يخفى على المتأمل فكيف يكون ذلك دليلاً على هذا اقلت ان الاستدلال كما  
 يكون من جانب العلة على المعلول كما يقال هذا محمول لا نه متعفن الاطلاط وكلما هو متعفن الاطلاط  
 فهو محمول فهذا محمول فكذلك يكون من جانب المعلول على العلة كما يقال هذا متعفن الاطلاط لانه محمول  
 وكلما هو محمول فهو متعفن الاطلاط فهذا متعفن الاطلاط فلم لا يجزى ان يكون هذا الاستدلال من  
 هذا القبيل والله اعلم **قوله** عند من قال اي صاحب المفصل ولا بد له من قصد الوحدة بذكر  
 اللفظة كيلا يبطل منه تعريف **قوله** واما لما ساء في حاشية قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة  
 تقرر بهذا الدليل انه على ارادة الوحدة يرد الاعتراض وكلما يرد عليه الاعتراض فلا بد ان يجرى به  
 فادارة الوحدة لا بد ان يجرى بها فلذلك اقال المصنف لفظاً ولم يقل لفظة وآما ذلك الاعتراض فشرع  
 في قول المحشي هناك بطريق الوضاحتين فلا بد كرههنا ان قلت ان هذا الدليل دليل من جانب العلة  
 على المعلول كما يخفى والاصل في الدليل هذا القسوم كما تقرر في مقارفة فالمناسب للفاضل المحشي تقديم  
 قلم اخره قلت اخره للدلالة الى ضعف هذا الدليل لان الاعتراض وان كان وارداً على ارادة الوحدة  
 لكنه مندفع كما سياتي من الفاضل المحشي نفسه فان نظره او الدلالة الى قوة هذا الدليل لان من طاب  
 بعض الصنفين ان الدليل القوي كره مؤخره صاحب الهداية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره  
 والمطابقة غير لافته الخ اشارة الى دفع ما يتصور من ان من المتقررات فيما بينهم ان المطابقة بين  
 المبتدأ والخبر لا تسمى في التنكير والتانيث فالواجب على المعر ان يقول الكلمة لفظة لتفصيل الظاهر  
 وعدم قصد الوحدة لا يتبين في هذا القول لاحتمال ان يستعمل في التانيث فقط اي بدون الوحدة وما  
 الدفء ان المطابقة مشروطة بالشروط وهي منتفية ههنا كما سياتي ووجه ذلك اقال لفظ **قوله** اسما  
 الخبر اه انما الاستيناف والجملة الاستينافية وقعت جواب سوال سائل كانه قال ان المطابقة  
 مختصة بشرط الاشتقاق امر مجاوز وفي ضمن هذا الجواب تقرر بعض الشارح بان شرط المطابقة  
 ثلاثة فمرخص الشارح واحداً منها بالذكر اجاب عنه الفاضل المدقق بان انتفاء الاشتقاق ملزوم  
 انتفاء الباقيين وهو الاستناد وعدم التساوي بخلاف واحد من هذين الباقيين فانه ليس بملازم  
 وانتفاء ما سواه فلاجل هذا اللزوم خص الشارح لفي الاشتقاق من بين الشروط انتهى اقول

الخ وهو قوله المطابقة  
 الدين الزماني حيث  
 خالف عن صاحب  
 المطابقات في دليل  
 بطلان كونه المعلول  
 من كونه فليلاً ماخوذة  
 عن قوله ان شئت  
 ان يطلق فادرج الى  
 القلم به " من

وبالله التوفيق ان ملزمة نفي الاشتقاق للفظ الاسناد وسلم وأما المنع عدم تساوي التذكير والتأنيث فليس  
مسلم لانه لم لا يجوز ان يكون غير مشتق بل جامدا ولا يستوى فيه المذكر المؤنث كلفظ رجل ولجواب عن  
ذلك التعريض انما ضل الكوهستاني بان مفهوماً الشارح ممن لزوم المطابقة وهو يحصل بانتفاء شرط  
وفيه انه على هذا يطلب وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالدرك ويمكن ان يجاب عن اصل التعريض بان في عبارة  
الشارح حذف المعطوفين مع العاصفين وانتقد بمراد من الاشتقاق والاسناد وعدم التساوي والتفرقة  
على حذفها شهرة اشتراط المطابقة بهذا الامور الثلاثة وأما وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالدرك فهو استزاه  
لنفي الاسناد هذا ما ظهر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وما في حكمه الواو العاطفة بمعنى والفاصلة  
وأما في حكمه هو المنسوب والمراد من نفي الاشتقاق في كلام الشارح اعلم من ان يكون حقيقيا وحكما **قوله**  
وقد انتفت ههنا الثلاثة اما الاول فلان اللفظ مشتق منه وليس بمشتق كما هو الظاهر وأما الباقيان فلا يله  
مصدر ومن المتقرر فيه انه لا يصح فيه ويستوى فيه المذكر المؤنث **قال** الشارح قدس سره مع كون  
اللفظ اخصرا دليل آخر لعدم قول المصنف لفظه ان قلت اذا كان هذا دليلا آخر فلم لم يورد الشارح بعنوانه  
حيث لم يقل كون اللفظ اخصرا قلت لم خليفته ما سبق وهو عدم قصد الوحدة مع عدم لزوم المطابقة  
في هذا الدليل وحاصله ان المصنف غير قاصد للوحدة والمطابقة غير لازمة واللفظ اخصرا من اللفظة  
وبناء المتن على الاختصار فلذا قال لفظ وأما ما سبق فيكون وحدة في دليل عدم القول باللفظة والله اعلم  
**قال** الشارح قدس سره الوضوح آه ان قيل ان فرض الشارحين من التفسيرات جدا جزاء التعريفات هو  
معرفتها لانها موقوفه على معرفتها والجزاء والمأخوذ في التعريف ههنا هو وضوح بصيغته العمل المناسب  
لشارح ان يفرض لك العمل لا سيما قلنا ان الفعل مشتق ومعرفته المشتق لا يحصل الا بمعرفته المبدا فلذا  
فيها شارح المبدا والله اعلم **قوله** في صفة آه اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب ان يفصل  
ههنا مثل ما فعل في اللفظ من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي كليهما وتخصيص شيء آه ليس هو لفظا  
كما يحتمل على من طالع كنية اللفظ ويمكن ان يهاب منه بانه يجوز ان يكون المعنى اللغوي للوضع مشهورا في  
زمان السادس فللشهرة تركه لان الترتيب لاجل الشهرة شاي **قوله** في حيزاء في المنقب حيزاء اللفظ وتشديد  
يا مكمسورة كانه مره جيز ومكان والمراد ههنا هو الثاني **قوله** فكان الواضحة اشارة الى بيان وجه النسبة  
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وحاصله ان المعنى مشبه بالخبر في الاستقرار يعني كما ان الشيء مستقر في  
المكان كذلك اللفظ مستقر في المعنى فتخصيص اللفظ بالمعنى مشبه بعجل الشيء في الخبر والمكان فلا محل لهذا  
المشابهة استعمال اللفظ الموضوع للعجل المذكور وهو الوضوح في التعيين المسطور ولاننا اورد هذه العبارة  
بصيغة التعريض وهي كآه لان الاظهر والاوضح ان يجعل اللفظ مشبها بالخبر لان الخبر كما انه غير مقصور  
كذلك اللفظ غير مقصور وكما ان المختير مستوفى كذا المعنى مستوفى فيه ومن هذا يقال ان اللفظ

قوال المعاني لا العكس وأما الاستقراء فليس يختص به لأنه كما أن اللفظ مستقر في المعنى كذلك المعنى مستقر فيه والله أعلم **قوله** تنسبه أي بسبب التميز الخاص وهو التخصيص المذكور فالأضافة للعبارة إنما جازت عنه به إشارة إلى أن الأولى للشارح أن يقول تعين شيء لشيء يظهر تعلق قوله لمعنى بوضع كما قال مولانا عصار الدين **قال** الشارح قد سبغ شيء بشيء المراد من الشيء الأول الدال والمراد من الثاني المدلول والمعنى ولم يقل تخصيص لفظ لأن الوضوح غير مختص به كما تقرر فإن قيل أن الوضوح مختص بالمعنى فلم لم يقل تخصيص شيء بالمعنى قلنا لأجل حصول التشاكل **قوله** ملحوظ بخصوصه إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن التبادر من تخصيص شيء بالمعنى هو التخصيص الذي لا يكون باعتبار الأمر لا غير أي الوضوح الخاص وحمل التعريف لا يكون إلا على ما هو التبادر فيخرج عنه وضوح المشتقات كضارب مثلا لأنه لم يوضع لذات قاربه الغريب بخصوصه بل باعتبار محاطه بأمر وهو كل لفظ على وزن فاعل في مادة متصرفة وحاصل الدفع أن الشيء كالمحل عليه ما هو المتبادر عنه فكذلك قد يترك على الإطلاق وهو المراد ههنا فلا يلزم معد ما يخرج وهكذا القول في قول الفاضل المحشي بعيد هذا سواء كان آه لكن بادي تغيير معنى أن هذا القول أيضا دفع ما يتوهم من أن التبادر من المعنى هو المعنى بخصوصه أي معنى ما لا يكون ملحوظا باعتبار الأمر فيخرج وضع المفردات لأن المعنى فيها ملحوظا باعتبار الأمر لا غير على المذهب المنصور هو وضع الجزيئات لكن باعتبار محاطها بمفردات كلية وبيان الدفع ظاهر أعلم أنه قد يكون الوضوح خاصا والموضوع له خاصا أيضا كوضوح زيد لذات الموضوع وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضح كل فاعل موضوع لذات من قاربه الفصل وقد يكون الوضوح عاما والموضوع له خاصا كوضوح اسم الإشارة مثلا فإن الواضح كل أولا الأمرا لكل لكن لأن يوضع اللفظ له بل لأجل أن يلاحظ جزئياته بواسطة ووضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحتها وقد يكون الوضوح خاصا والموضوع له عاما كوضوح الإنسان للمفردات كقوله قبل وأحق أنه داخل في القسم الأول هكذا قال صاحب السام في التمهيد ولا يخفى إشارة الفاضل المحشي إلى تلك الأقسام الأربع على الظن العارف والله أعلم بالصواب **قوله** كهيته المفردات الخ يحتمل أن يكون المراد بالمفردات المشتقات لأن هيتها ملحوظة بعمومها فيكون كلا المثالين للقسم الثاني ويحتمل أن يكون المراد بها ما سبق للمشتقات لكن إذا كان استعملها بطريق التحقيقته كزيد لأن هيتها ملحوظة بخصوصها فيكون الأول مثالا للدول والثاني للثاني هكذا قال الفاضل الكوهستاني وأيراد المثال لكل نوع مخرج للاحتمال الثاني والقرب مخرج للدول والمسئول من العزير العلامة أن يحصل في العلم على وجه أيراد الفاضل المحشي المثال لهذين النوعين أو نوع وتركه للآخرين **قوله** ولا يدخل الخ إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قارب الكلمات غير ما لم من دخول الأقيار لأنه صادقة على المفردات مثل قلف وطف وغلخلة ومفردات قفل وطفل ونقته لأنها ألفاظ وضعت لمعان مفردة عما أنها ليست بكلمات كما هو المتقرر وعامل الفاعل

انها غير اخلته في الموضع الذي هو مأخوذ في الكلمة لان الموضع جعل الدال للبعث بطريق الحقيقة وهذا  
 الجعل متفق فيها لان التحريف الاول لم يقصد جعلها للبعث بل قصد ما يتوهم انها معجولة للتساؤل اذا كانت  
 خارجة عن الموضع فلا يصدق التعريف عليها فيكون مانعا ويحتمل ان يكون في هذه العبارة ردة على الفاعل  
 الموصوف حيث اورد قيد التعاطف كخبر الخرافات بانه لا حاجة الى هذا القيد لا تتفاد الجعل فيها والله  
 اعلم بما في صدق عبادة **قولهم** ان قلت الخبر حاصل السؤال ان الشيء الاول عبارة عن الدال والثاني عبارة  
 عن المدلول فالباء ان كان داخل على المقصور فيلزم قصر المدلول في الدال فيخرج عن هذا التعريف ضمن  
 المراد في عدم اختصاص المدلول في داله لوجوده في دال آخر وان كان داخل على المقصور عليه فيلزم قصر الدال  
 في المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لحد من اختصاصه في مدلوله لوجوده في مدلول آخر اعلم ان  
 معنى هذا السؤال على القول بوجود المرادف والمشارك وتوفاق بدمهما كما ذهب اليه البعض فلا يرد  
 السؤال راسا وثانيا انه لما كانت الإرادة من محته في المتساويين بدون الاحتياج الى امر آخر كما هو المتعارف  
 عند المتكلمين فان الفاضل الله شيء ان يقدر مشق الدخول على المقصور لان دخول الباء على المقصور المقصود  
 عليه متساويان وهذا الاثر ان نظرنا الى لفظ التخصيص فيكون الباء داخلته على المقصور عليه وان نظرنا الى  
 الاستعمال اكثر فيكون الباء داخلته على المقصور فكل وقتته والله اعلم **قولهم** على المقصورة ان  
 قيل ان القصر عند علماء البيان منصرف في قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وليس  
 شيء من الدوال والمدلول صفة للآخر فكيف يكون احدهما مقصورا على الآخر قلت ان المراد من قصر  
 المعنى على الدال قصوره على مدلوليته هذا الدال اعني ان هذا المعنى لا يكون مدلول الدال لآخر من قصر  
 الدال على المعنى قصوره على كونه دالا على هذا المعنى اعني لا يكون هذا الدال دالا على معنى آخر ولا شك ان  
 المدلولية وكونه دالا لصفته المعنى والدال الاول للدال والثاني للثاني فيكون كلا القصرين مندرجين  
 في قصر الموصوف على الصفة كذا خبر من قول الفاضل للديق والله اعلم بالحق **قولهم** في واحد في مدلولية  
 واحد بخلاف المضاف ليكون داخل في قصر الموصوف على الصفة كما سبق **قولهم** لوجوده في كليهما أي لوجود  
 مدلوليته في كليهما وهذا ايضا بخلاف المضاف للفايدة المذكورة **قولهم** في شيء من المعنيين أي دلالة  
 شيء من المعنيين **قولهم** لوجوده في كليهما أي لوجود دلالة اللفظ المشترك على كلا المعنيين **قولهم** والحاصل  
 ان الخبر من هذا الحاصل بيان معلومية مورد الايراد بخصوصه لثلا يتوهم ردة على الجزاءين  
 لكونه اسبق جزئي التخصيص او على كليهما او على المقدار المشترك بينهما فيلزم مغلف الحق كما هو الظاهر  
**قولهم** لا يوجد في كل وضع ان قيل لا نسلم عدم وجدان الجزأ السلبى في كل وضع لوجود الجزأ السلبى  
 الذي يشهد التخصيص في وضع غير المرادف والمشارك كما لا يخفى قلت ان مفاد قوله لا يوجد الخبر في الجزأ  
 الكلى هو نافي الوجود الجزئي وليس معناه السلب الكلى الذي ينافي الوجود الجزئي كما لا يخفى على من لم يزل في مهادة

له هذا هو الذي مر  
 كلام السيد محمد  
 هل نقول في حاشية  
 صولة بالجدد كما هي

في كتب الميزان فلا يرد الامتناع قولهم يمكن الخ قال الفاضل المدقق تصد ير هذه الامور بلفظ الامكان  
يدل عليها تنقيدها اتيان لفظ التخصيص لا رجحانه على لفظ التعمين انتهى **قولهم** بقرينة التخصيص الخ  
حاصل هذا الجواب ان القصر غير مراد ههنا لان المفيد له هو الجزأ السليبي في التخصيص وهو عدم الوجود ان  
في شيء آخر والتخصيص ههنا مجرد عنه ومستعمل في الجزأ الإيجابي فقط وهو وجود شيء في شيء ولا ينبغي  
تحقيق الجزأ الإيجابي في وضع الالفاظ كلها سواء كان وضع المراد في او المشترك او غير ذلك فلا يلزم خرجه  
المراد في على تقديره والمشارك على تقدير آخر وهذا الجواب باختيار الشق الثالث لعدم مرادة القصر حتى  
يكون الباء داخلية على المقصور والمقصوع عليه **قولهم** وان التخصيص الخ اشارة الى الجواب الثاني وحاصل  
هذا الجواب ان القصر مراد لكن باختيار الجهل وفي حقه ولا شك ان قصر الله عن لفظ واحد واللفظ  
على معنى واحد في المراد والمشارك حين المجهل موجه لان الاوضاع فيه امر ثبت فلا يكون في زمان واحد  
المعنى واحد لا لفظ واحد وكذا لا يكون اللفظ واحد في زمان واحد الا بمعنى واحد والتعدد حاصل في زمان  
آخر فلا يقدر في القصر المراد ههنا وهذا جواب باختيار كما من الشقين كما لا يخفى **قولهم** بحسب الجمل أي  
الوضع **قولهم** لا يجب التكرار الاثر للترتيب عليه وهو الاستعمال **قولهم** ولما كانت الاوضاع الخ من مقدمات  
الجواب الثاني ويظهر ان مقدم هذه الشرطية وهو كون الاوضاع في المشترك والمراد في مرتبته فنوع  
لانه لم يجهز ان يوضع الالفاظ المتعددة كالالفاظ المترادفة لفظ واحد في آن واحد ويوضع اللفظ  
الواحد كاللفظ المشترك لمعان في آن واحد وما قاله الفاضل الكوهستاني في اثبات هذا المقدم من ترتيب  
الاضام في المراد في مشترك والمشارك على تقديره يكون الواضع حجة افلا تقر من ان النفس في آن واحد لا يكون  
الى شيئين فكيف يجوز وضع اللفظين المعنى واحد واللفظ الواحد لمعان في آن واحد لانه لا يتصور الا بالاشياء  
الى شيئين في آن واحد وهو باطل والمستلزم للباطل باطل ويحتمل تقديره يكون الواضع واجبا سهوا فلا يلزم  
الحكمة في احداث الموضوعات الخفية هو التفهم والافطان زايد ان على المقصور المعنيان بخلاف بالهم  
فامتثاله تعالى علينا او كما وضع لفظ واحد لمعنى واحد شر للفرق وضع اللفظين لمعنى واحد وهو وضع  
اللفظ الواحد لمعان وهل هذا الا ترتيب فلا يخفى مضافته وركا كته اما مضافته الاول فلا من حد قوله  
النفس في آن واحد الى شيئين جزاء مشهور في مخالفا هو الحق كما قال به الامام الرازي في المباهج  
المشترقة وقيل غلام يحيى البهاري في تعليقاته على حاشية الزاهد في بحث الازال لثمان شئت  
الاطلاع فارحم اليه واما الثاني فلا ان الفوائد بل لا حيلها وضع الله اللفظ المراد والمشارك اما ان  
يكون معلومته له تعالى حين الجمل الاول او لا سبيل الى الثاني لان علمه تعالى لا يخرج منه مثقال  
ذرة شيء من الاشياء فكيف يخرج من علمه تعالى تلك الفوائد ولا سبيل الى الاول فلا نكاح الفوائد  
لما ان تفعل مخرجته في زعم الزيادة على المقصور والاخلال بالهم فلا يخفى ان كان الثاني فليس مر

له متعلق بكليهما  
منه  
على بان تكون تلك  
الفوائد مقاصد  
ضرورية له ١٢ ص

ان لا يوجد المرادف والمشاركة في الزمان الثاني ايضا للزومهما في هذا الزمان ايضا وان كان الاول فيلزم وجودهما  
 في الزمان الاول ايضا لما يتيه تلك الفوايد فلا يحصل الترتيب الذي ادعاه ذلك الفاضل وههنا وجه آخر  
 الترتيب قول ذلك الفاضل بان المحصر المستفاد من قوله غير صحيح لانه لم يجرى ان يكون الوهم من العباد  
 المتعددة وعدم ما يترتب على هذا ظاهر غير خفي على من لم ادنى مسكته ويمكن ان يجاب عن الاختلاف  
 بان كذب المقدم لا يؤثر في كذب الشرطية كما تقرر في كتب صناعة الميزان بل مثل رصدها على الفهم  
 وهو ههنا موجود لانه لو كانت الاوضاع في المرادف والمشاركة مترتبة فلا يخفى في انه على هذا التقدير  
 لا يحقق في زمان الجمل الاول والثاني الا بمجول واحد ومجول له واحداً في الاول فظاهر وأما في الثاني  
 فلان الجمل من الافعال وبقائها متمم كما تقرر وانه اعلم بالصواب **قولهم** وبان التخصيص الماشية الى الجمل  
 الثالث وحاصله تسليم ارادة القصر في زمان الاستعمال يعني اننا نسلم ان القصر مراد في زمان الاستعمال لكن  
 القصر اضافي لا حقيقي ولا يخفى ان القصر الاضافي محقق في المرادف والمشاركة اما في الاول فلان المعنى  
 مقصور على كل من اللفظين بالنسبة الى اللفظ الذي لم يوضع له وأما في الثاني فلان اللفظ مقصور على كل  
 معنى المعاني بالنسبة الى المعنى الذي لم يوضع له هذا اللفظ وهذا ايضا جراب باختيار كل من الشقين واسم  
 اعلم **قولهم** وبان معنى آية اشارة الى الجواب الرابع وحاصله اننا نسلم ان ارادة القصر حين الاستعمال بطريق  
 الحقيقة لكن الحشية مرادة سواء كانت الباء داخلته على المقصور او المقصور عليه فان كان الاول فرجع  
 التعريف مقصوريته المعنى على اللفظ من حيث المدلولية اي من حيث انه مدلول هذا اللفظ وان كان  
 الثاني فرجعت قصر اللفظ على المعنى من حيث الدالية اي من حيث انه دال على هذا المعنى ولا شك في وجود  
 القصر المحيى بالحشية في المرادف والمشاركة أما الاول فلان مدلولية المعنى من لفظ غير مدلولية من  
 لفظ آخر لانه نسبة وتغايرها بتغاير المنبئين كما تقرر وإذا اعتبرنا وجود القصر وأما الثاني فلان دالية لفظ  
 على معنى غير الية على معنى آخر يعني ما ذكرناه آنفاً وإذا اعتبرنا وجود القصر وما ذكرناه من حواصل الجواب  
 يظهر وجه الترتيب بنهائين له ادنى مهارة في علم المناظرة لان المتقرر فيها ان جواب عدم التسليم يكون مقفلاً  
 على جواب التسليم **قولهم** فيما كان وضعه الخ ظرف مستقر وقم صفة للشبهة وكنيته مامصدرية  
 والعبارة جذف المضاف والتقدير من الشبهة الواردة في صورة كون الاضم الخ وتقريرها من وضع  
 الخ وتقريرها من وضع المبيات يخرج عن تعريف الوهم سواء كانت الباء داخلته على المقصور او المقصور  
 عليه أما الاول فلقد قصر معانيها عليها لوجود الفاظ اخرى اذا ما كعنى زيد مثلاً فانه وضع له لفظ زيد  
 ولفظ هو مثلاً اذا جمع اليه وأما الثاني فلقد قصرها على واحد من المعاني لان الجزئيات المتكثرة كلها  
 معانيها على المذهب المنصور وقرض الفاضل المحيى من قوله وما ذكرنا الخ ان الاجوبة المذكورة سابقا  
 به انتم لهذا الشبهة ايضا ان قيل ان من الاجوبة جواباً باختيار الشق الثاني في الجواب الثاني يعني كون الجواب

على الزوم الزيادة  
 آية الزيادة في المرادف  
 والاختلاف بالضم  
 المشاركة بالضم



على المقصور عليه وهو غير جار في هذه المادة لان الواضع وضع لفظاً هو مثلاً بوضع واحد الجزئيات المتكثرة اعتبار  
الترتيب ساقطاً حق يقال ان القصير في زمان الجمل موجود فكيف يعبر قول الفاضل المحشي وما ذكرناه قلنا ليس  
المواد ما ذكرناه مطلقاً بل هو الذي يجري في هذه المادة ضد اجزاء البعض اجزاء الباقى لا يعبر والله اعلم **قولهم**  
اي حال كون الخ إشارة الى دفع ما يتوهم من ان الباء للبية فيكون مفاد هذه العبارة سببة مفعول عن  
الشرطية اهـ لا لزوم فهم الشئ الثاني لا لطلاق الشئ الاول واحساسه للتفصيل وهل هذا لا خلاف  
الواقع لان اللزوم بسببه كما هو الظاهر لمن له فكر صائب وحاصل الدفع ان الباء ليست السببة بل  
للملابسة وقعت مع مدخوله حالاً باعتبار التعلق عن الشئ الاول فيكون تقدير الكلام عين ما ذكر في كلام القائل  
المحشي فلا يرد ما توهم ولم يجعله حالاً عن التفصيل لانه ليس بقا على ولا مفعول والحال لا يعبر الا منها ثانياً  
تقرر وعن الشئ الثاني لان مفعول بالواسطة بخلاف الشئ الاول لانه مفعول بالذات كما هو الظاهر فهو  
بذلك الحال ايت اولى واخرى والله اعلم **قولهم** وبه يخرج اي بقيداً الحشية **قولهم** يخرج تخصيص الخ يعني ان  
يدل كالمشارع هذا الحشية كانت حروف الجاء موضوعته لفرض التركيب لوجدان تخصيص شئ شئ  
فيها والامر ليس كذلك لان الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع وهي ليست بموجودة فيها كما هو  
الظاهر فلو كانت موضوعته لوجدان اللزوم بدون اللزوم وهو محال وبذلك هذا القيد خرجت تلك  
الحروف عن الموضوع لعدم وجدان فهم فرض التركيب عنها متى اطلق كما لا يخفى فان قيل ان كلامه اشار  
يدل على تحقق الوضع فيها لانهما يخرج من الكسوة بقيد المعنى واخراج الفهم قيم عند المحققين قلنا انفراد  
مبني على التنزيل وتسلم كونها موضوعة والاضم لمحقق الوضع فيها ظاهر للوجه الذي ذكرناه انفاً **قولهم**  
وسم إشارة الى دفع ما يتوهم من ان لزوم فهم الشئ الثاني لا لطلاق في كل الاوقات كما هو مفاد كلامه متى  
غير صحيح لان من الاوقات والوقاات المحققة مع عدم السمع والفهم فيها ليس بوجود لان السمع من شرط  
الفهم وجود الشرط بدون الشرط غير صحيح وحاصل الدفع ان العبارة بخلاف المعطوف مع المعطوف **قولهم**  
وسم وانما حذف لاجل ظهور ان الفهم بدون السمع باطل فاندفع ما توهم **قولهم** يعني السم إشارة الى  
دفع ما يتوهم من ان الاحساس احسن من السم لشموله للبصر والشم والذوق واللسان مقابلته العام  
بالخاص بكلمته او غير متعارفته عند المحصلين فلا يعبر التعريف لاشتماله على الامور الغير المعروفة فحاصل  
الدفع ان الاحساس مقيد بقيد عدم السمع لان العام اذا قبل بالخاص بالخاص فيكون المراد منه ما سلكه هذا العام  
كما تقرر **قولهم** وفيه تنبيه الخ إشارة الى دفع ما يتوهم من ان حاصل هذه الشرحية لزوم فهم الشئ الثاني  
الاحساس الشئ الاول فما الغاية في ارتكاب هذه التكاليف وعدم القول بالاحساس فقط وحاصل الدفع  
ان فيما اختاره الشارح تنبيه على قسماً للموضوع من اللفظ وفيه **قولهم** والا الخ اي ان لم يكن المقصود التنبيه  
على قسماً للموضوع **قولهم** فان قلت اء حاصل هذا السؤال ان تعريف الموضوع غير صادق على شئ من افراد

لان الشرطية الكليته التي اخذت فيه لا يصدق الا اذا انضم العلم بالتفصيل للمقدم ولا نقضه ليس  
 بموجود كما هو الظاهر فالصدق غير متحقق واذا لم يصدق الشرطية فلا يصدق التعريف على شئ لكفائته  
 كذب الجزئي في كذب الكل ووجه صدق عدم الشرطية الا اذا انضم الجزئ متى لعموم الاوقات ومن  
 اوقات الاطلاق هي الاوقات التي لم يعلم السامع بالتفصيل فيها ولا يحصل الفهم فيها لان العلم بالتفصيل  
 من شروط الفهم كما ان السمع من شروط فلا يصدق الا بالانضمام وهو المسمى قوله قلنا الخ وحاصل هذا  
 الجواب ان الانضمام وان لم يكن في اللفظ لكنه مراد في المعنى فوجد ما هو شرط صدق الشرطية فيحصل  
 صدق التعريف لعدم موجب كذب به قوله كل البعدان كان بعيدا في الجملة لان التعريف أب من الخذف  
 لانه للموضحة وفي اداة الحدوث اخلال بالفهم قوله ان التفصيل الخ وحينئذ من وجهين الاول  
 اننا نسلم ان العبادة ظاهرة في ان التفصيل علاقته بما ثبتت الدلالة بل هي ظاهرة في انه علاقة بما ثبتت  
 فهم الشيء الثاني من الاول وأبني الدلالة من الفهم لانه اما صفة الدال او السامع بخلاف الفهم فانه  
 صفة المعنى لان المراد منه الانضمام كما تقرر والثاني ان التفصيل موجود في حروف الجاه والدلالة  
 غير موجودة فيها كما فهم من قول الفاضل المحشي سابقا فكيف يكون التفصيل علاقته بما ثبتت  
 الدلالة وأجواب عن الاول ان الدلالة مفسرة بالتفسيرات الثلاثة أحدها كون الشيء بجائته بليل  
 من العلم به العلم بشئ آخر وعلى هذا يكون صفة الدال والثاني فهم السامع المعنى من اللفظ وعلى هذا يكون  
 صفة السامع والثالث فهم المعنى من اللفظ أي ان فهمه وعلى هذا يكون صفة للمعنى والمراد منها ههنا  
 هو الثالث وهو مقدم مع الفهم فلا يرد ما ورد وعن الثاني ان الالف واللام في التفصيل العهد والمعهود  
 التفصيل المحيث بالحشية المذكورة في الشرح وهو ليس بموجود في حروف الجاه كما علم سابقا فلا يرد  
 الايراد والله اعلم قوله فكانه الخ انما اورد بكلمته الشك لعدم قول الشارح به ظاهرا قوله متى أطلق  
 وسمع قوله أو أحسن بغير السمع قوله وعلم ذلك التفصيل ان قيل كيف ينظم العلم بالتفصيل الى  
 الشرط لانه على هذا يكون موقفا عليه لفهم المعنى وهو موقوف عليه للعلم بالتفصيل لانه نسبة والعلم  
 بما لا يحصل الاذا علم المتبين فيلزم ما ورد قلنا ان فهم المعنى من الدال موقوف على العلم بالتفصيل  
 وهو موقوف على فهم المعنى مطلقا فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف والموقوف عليه قوله ان لم يكن مفهوما  
 اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الوضع لا يصدق على شئ من افراده لان متى لعموم الاوقات  
 ومن اوقات الاطلاق هي التي يكون الشيء الثاني فيها مفهوما وحاصلا وفي هذه الاوقات لا يمكن فهم  
 لا مستلزما تحصيل الحاصل وحاصل الدفع ان قيد مدفع الشيء الثاني مراد في جانب المقدم فلا اعتراض  
 وفيه ان قيد العلم بالتفصيل ايضا مراد في جانب المقدم كما علم انفا وهو موقوف على العلم بالشيء الثاني  
 ونعمه فكيف يجامع المقدم ما يمكن مع عدم العلم بالشيء الثاني لانه مستلزم لما معنيته الشيء المكنى عنه

يعين العلم بالشئ الثاني وعدم العلم به فافهم لعل الله يثبت بعد ذلك امر قولهم او فسر منه فمزمع اشارة  
 الى الجواب الاخر عن التوهم المذكور حاصله ان الفهم ليس بمعناه وهو حصول الصورة من الشئ عند القول  
 بل بمعنى الالتفات فلا يقال انه اذا كان المعنى مفهوما قبل الاطلاق فصداً لفهم يلزم تحصيل الحاصل  
 الحاصل بل يقال انه يلزم من الالتفات الى الحاصل ولا شك في جواز ان قيل ان من الاوقات الاوقات  
 التي يكون المعنى فيها ملتفتاً اليه ففي هذه الاوقات لا يمكن الالتفات اليه لانه يستلزم الالتفات الى  
 الملتفت فلا يصدق تعريف الوضع على شئ من افراد قلنا ان الشدة والضعف يجريان في الالتفات  
 فهما الالتفات الثاني بحصل الشدة وبالأول والضعف ولا شبهته في الجواب بهذا الخوف يمكن ان يجاب عنه  
 بان الشئ الثاني عند الاطلاق في حالته الالتفات ملتفت بالاعتقادات جديد له بالالتفات الحاصل والالتفات  
 الملتفت بالالتفات الجديد جائز كما تقره وقته اليوم: الاوقات الاوقات التي تكون الالتفات فيها  
 الى الشئ الثاني متصفته بالشدة وفي هذه الاوقات لا يمكن ان يلتفت بالالتفات الشديد فلا يصدق التعريف  
 على فرد الا ان يقال ان مراتب الشدة غير مائة عند حد وانه اعلم قال شارح قدس سره قيل  
 يخرج عنه انه الفهم من هذا القول الاعتراض على التعريف بانه غير جامع لافراد لان منها وضع الحرف  
 وهو ليس بحيث متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وعلم التخصيص ولم يكن المعنى مفهوماً يفهم منه المعنى  
 لان كماله متى لعموم الاوقات ومن الاوقات التي لم يرد كرضية الحرف معها وفي هذه الاوقات  
 لا يمكن الفهم لان ضم الضميمة من شروط الفهم وجود المشروط بدون الشرط كما ترى فليكون التعريف  
 جامعاً لافراد وحاصل الجواب الذي صدره شارح بقوله اجيب الخ ان المراد من الاطلاق ليس مطلقاً  
 بل المقيد بالضميمة والطلاق الحرف بدون الضميمة ليس بضميمة فعدم فهم المعنى لا يضر في هذه الاوقات  
 لعدم شمول المقسوم لها لا يقال اذا قلنا من حرف جراً ومركب من حرفين يكون الاطلاق اطلاقاً صحيحاً  
 مع انه لا يفهم معنى من منه في هذا الاطلاق فبقى الاشكال بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الصحيح اطلاق  
 الصحيح الذي لا اجل ارادة الضميمة الحرفي والاطلاق المذكور ليس كذلك بل هو لاجل ارادة حفظه ولذا هم  
 وقوعه محكوماً عليه وانه اعلم قولهم وكذا وضع الفعل اشارة الى التعريف بان الاعتراض كما يرد على  
 وضع الحرف فكذلك يرد على وضع الفعل والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف وما كان وضعها عاماً  
 وضع له خاصاً لان الشرطية الكلية التي اخذت في التعريف لا تصدق على هذه الاشياء لان متى لعموم  
 الاوقات ومن الاوقات التي لم يرد كم الفاعل مع الفعل والضميمة مع الاسماء التي تكون  
 متضمنة لمعنى الحرف وكما لو وجد اشارة في اسماء الاشارة التي كان وضعها عاماً وما وضعت لخاصاً  
 فيها وفي هذه الاوقات لا يفهم معاني هذه الاشياء منها لعدم وجود شرط الفهم اما عدم فهم معنى  
 الفعل فلان المأخوذ فيه النسبة الى فاعل معين أي معين كان ولا شك ان هذه النسبة لا يفهم

له وهو ذكر الفاعل  
 في الفعل والضميمة  
 في الاسماء التي تكون  
 متضمنة لمعنى الحرف  
 وجعل ان اشارة في  
 اسماء الاشارة في

بدون ذكر الفاعل وأما معاني الاسماء المتضمنة للحرف فلا منها اذا كانت متضمنة اليه تكون كالحرف فلا منها بدون  
الضميمة وأما معاني اسماء الاشارة فقد مر من تلك المعاني منها بدون الاشارة فظاهر ويمكن ان يجاب بان هذه  
الاشياء مثل الحرف في السؤال والجواب من السؤال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن الى السؤال  
على تلك الاشياء والجواب عنه ولم يعكس الا مركز الحرف كالعلم في الاحتياج الى الضميمة بالنسبة اليها والى هذا  
الجواب اشار الفاضل المحشي حيث قال باعتبار ذلك على النسبة كالحرف وقال والجواب عنها كالجواب عن الحرف  
والله اعلم قال الشارح قدس سره متى اطلق الحرف لا يقال حق العبارة ان يقول متى اطلق او احسن الاسم  
ايضا معتبر في العلوم لا نقول قيد حسن لتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من اللفظية  
اللفظية التي قيدنا لنتناولها فلا حاجته في الحرف الى قيد احسن كما لا يخفى كذا قال مولانا نعمت الله  
**قال** الشارح قدس سره بل اذا اطلق قال مولانا عصا ما دبرين الاولى متى اطلق مع ضمنية ضم انتهى اقول  
وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه ما قاله التفتن في العبارة **قولهم** ولا يجاب الحرف هذا جواب آخر عن  
النقض بالحرف وحاصله ان الذي زعمهم الشئ الاول سواء كان من طريق الاطلاق والسمع والاحساس من  
غير السمع هو فهم الشئ الثاني لكن لا بالوجه الذي يكون له بل بالوجه الذي يكون ملحوظا به حالته  
الوضعية ولا شك في ان ملحوظية معاني الحروف حالته الوضعية لها باعتبار الامور الكلية لعدم انضباطها في  
وحد وجدان بعضها في زمان الواضع مثلا معنى من هو ابتداء المخاض الذي بين السيرة والبصرة وغيرها  
لكن اذا لوحظ بالامر الكلي اعني ابتداء المطلق للعلته المذكورة وهذه الامور الكلية لا تحتاج الى الضميمة  
لاستقلالها فيكون معنى الحرف بالوجه الملحوظ حالته الوضعية مفهوما قبل انضمام الضميمة وحاصل الرد على  
اشار الفاضل المحشي اليه بقوله لان قوله الحرف ان متى اطلق آه في تعريف الوضعية اشارة الى الغاية وفهم معاني  
الحروف بالوجوه الملحوظة حالته الوضعية ليس غايته لجعلها لان غرض الواضع من وضع الحروف لغاية احوال  
فهم بخصوصها لا فهمها بالامور الكلية كما لا يخفى ويحتمل ان يكون هذا الجواب جوابا للنقض المذكور في  
قول الفاضل المحشي ايضا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولا يبعد الجواب بغير من النقص بالحرف  
وفي ضمنه يحصل الرد على الجواب الاول وحاصله ان المراد بالاطلاق هو الاطلاق الذي يكون في المحاورات  
وهذا الاطلاق الحرف لا يكون بدون الضميمة فخرج اطلاق الحرف بدونها لا يضر **قولهم** يعني انه لا حاجت  
الحرف اشارة الى الفرق بين الجوابين بان الاول مشغل على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد بخلاف الثاني **قولهم**  
لان التبادر الحرف اشارة الى فهم ما يتوهم من انه ان كان التقييد مطلقا غير محتاج اليه فالجواب الاول الثاني  
سيان في الاشتغال على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد لان الجواب الثاني ايضا مشغل على التقييد لان كماله  
الى ان المراد من الاطلاق الاطلاق في محاوراتهم وان كان التقييد بالاطلاق الصحيح غير محتاج اليه فمحتاج الى  
البيان وهو منتف وحاصل الدفء اننا نختار الشق الاول ولان قلت ان الجوابين مشغولان على التقييد فيكونان

على بل علم القيود  
الاضواء ما سبقفت  
منه ١٢ منه  
شبه بأنه مشغل  
على الامر الغير المحتاج  
اليه ١٢ منه

سياتي فنقول انه لا تقيد في الجواب الثاني لأن الاستعمال في المقاصد متبادر من الاطلاق وقتها وروايت يكون  
 ذلك معنى هذا فكيف يكون تقييداً بخلاف الاطلاق في العصم لانه ليس متبادر من الاطلاق فلا يكون ذلك معنى  
 هذا فيكون تقييداً والله اعلم **قولهم** والاستعمال فيها الخ فيها الخ اشارة الى ان اكبرى محذوفه في الاطلاق  
 قدس سره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يقصد الخ الغرض من هذه العبارة الى قوله وما كان الخ  
 بيان المعنيين للفظ المعنى ليوهم المعرفة لان وضاحتها بوضاحتها معرفة ووضاحتها بوضاحتها اجزائه فان  
 قيل المناسب تقدير المعنى اللغوي المشار اليه بقوله فهو ما مفعول الخ على المعنى الاصطلاحي للموز يقول  
 المعنى ما يقصد بشئ لتقدم اللفظة على الاصطلاح قلنا ان الشارح نظر الى التلويل وعدمه والاول محقق  
 في المعنى اللغوي والثاني في الاصطلاح وتقدير غير المطول على المطول شايخ فيما بينهم وان كان الامر بهكم  
 في نفس الامر ههنا والله اعلم **قولهم** ويراد به صريحاً الا اشارة الى دفع ما يرد على تعريف المعنى من ان  
 الظاهر من قصد الشيء هو القصد الذي لا يكون في حق شئ آخر ويقتضية فيخرج المعنى التضييق والاعتراض  
 مع انها معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قولهم** سواء كان الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان  
 الظاهر من القصد القصد الذي يكون بواسطة الوضع فيخرج المعنى الطهر والعقل بعد الوضع فيها  
 مع انها معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قولهم** وغيرها من المعاني الطبيعية كوجع الصلابة  
 كلام اسم والعقلية كوجود الالفاظ الذي لا يخرج من وراء الجدار **قولهم** كما اذا سلطت من السعال بمعنى  
 كرون مثال للمعنى العقلي وكل وجه تراء مثال المعنى الطبيعي من غير اللفظي وجود الاختلاف في وجوده  
 لا تقرر في صناعته الميزان وبآيراد مثال العقل من غير اللفظي اشارة الى تغيير الشئ الداخول في تعريف المعنى  
 من اللفظ وغيره فلا يرد ان الطبيعي من غير اللفظي وان كان مختلفاً فيه لكنه من اللفظي متفق عليه فلا يرد  
 المثال له ويمكن ان يجاب بأنه على هذا التقدير ان اورد المثال للعقل باللفظي فلا يحصل الاشارة الى  
 وان اورد من غير اللفظي فيحصل التشويش والله اعلم **قولهم** واردة به حضور اشارة الى دفع ما يرد  
 من ان دلالة السعال على الحضور ليس بجعل لانه هو الانتقال من الاثر الى المؤثر وبالعكس كما تقرر في  
 شئ منها بوجوده هنا وحاصل الدفع ان السعال وان لم يكن علته الموضوع في نفس الامر لكنه علته له على تقدير  
 ارادته به **قولهم** وقال بعضهم آه فعل غرض هذا البعض من زيادة لفظ التسمية دفع الاعتراض الواضح  
 الشارح بان الظاهر من القصد القصد الذي يكون بالفعل فيخرج عن المجازات المتروكة الحقيقية كالغرض  
 واسماء الاشارة على مذهب ولسهولة الامر في عبارة الشارح بالتعريف ضعف الغايل **المشترق** قول هذا  
 البعض والتعريف بلفظ البعض بقى شئ في هذا المقام وضوانه اذا كان المراد التعريف كما هو مراد الشارح  
 قول البعض ينبغي ان يكون الجذر بمعنى اللفظ زيد لانه يعلم ان يراد به مع انه لا قابل به احد من الصائير  
 فضلاً عن الصائير ويكون ان يجاب بان المراد من الصحة الصفة التي تكون بسبب الصلة المحسوسة عند هم

وهي الوضوح والطبع والعقل وكل منها منتف في الصورة المذكورة كما هو الظاهر **قال** الشارح قد من سره  
اسم مكان قال مولانا عصام الدين ما حاصله انه لا وجه لتخصيص الشارح يجعل المعنى اسم مكان لا كاي  
ان يكون اسم مكان كذلك لا مانع من ان يكون اسم زمان الا ان يقال ان الشارح ذكر الخاص في الراء العام الى  
الظرف اعرض عن ان يكون زمانا او مكانا فلا تخصيص في كلامه فان قيل كيف يعبرون بالمعنى اسم مكان الاسم  
زمانا والحال انه لا علاقة بين ما يقصد بشئ ومكان المقصود به او زمانه على تقدير ان يشتق الظرف  
من المصدر المعلوم وبين ما يقصد بشئ بمكان المقصود به وزمانه على تقدير ان يشتق الظرف من  
المصدر المجهول والعلاقة مما لا بد منها ههنا لانه يوجد النقل من المعنى اللغوي الى الاصطلاح والنقل  
موقوف على العلاقة قلنا ان العلاقة ههنا موجودة وهي تعلق القصد بهما **قولهم** من المصدر المعلوم  
معناه على الاول مكان القاصديته وعلى الثاني مكان المقصود به **قال** الشارح قد من سره او مصدر  
ميمي ان قيل ان عطف المصدر الميمي على قوله مفعول بكلمته او لا يعبرون بالترديد ولفظ العطف على  
تقدير كونه مصدر ميميا ايضا مفعول كما هو الظاهر قلنا انا لا نسلم انه عطف على المفعول بل عطف على اسم  
المكان ولفظ المعنى على تقدير كونه مصدر ميميا ليس باسم المكان كما هو الظاهر فيهم التردد ان قيل بل على  
هذا يلزم الا انتشار في المحلقات لان قوله او يخفف آء عطف على قوله اما مفعول وقوله مصدر ميمي وكذا  
معطوفا على قوله اسم مكان ويلزم المخالفة من الطريق المتعارف وهو تصدير المحلقات عليه بكلمته افا  
بلفظة اما قلنا ان الانتشار شايهم كما فعل الشارح نفسه في قول المصنف ومن خواصه دخول الامر الى  
كما لا يخفى وعدم التصدير ايضا متعارف كما يعلم من عبارة المصنف حيث قال واما قبل المحلقات عليه  
لازمته مع اما جازية مع **او قوله** المصدر المعلوم او المجهول على الاول يكون بمعنى القاصديته اي كونه  
الشئ قاصدا وعلى الثاني يكون بمعنى المقصود به اي كون الشئ مقصودا **قال** الشارح قد من سره  
المفعول ان قيل ان كون المعنى على تقدير كونه مصدر ميميا بمعنى المقصود لا يخلو اما ان يكون في اللغة  
او في الاصطلاح وكلاما لا يعبرون اما الاول فلان المصدر موضوع للحذف لاندات وقم ذلك الحذف عليه  
الذي هو معنى المفعول واما الثاني فلان لفظ المعنى في الاصطلاح موضوع للمقصود من الشئ لا مقصود  
مطلقا كما عدت انما من قول الشارح قلنا ان المقصود معنى لفظ المعنى بعد النقل لا في اصل اللغة ولا في  
الاصطلاح **قوله** يجوز ان لا يعتبر الخ إشارة الى التعريض على الشارح بان في لفظ المعنى على تقدير كونه  
مصدر ميميا احتمالين كما في لفظ اعنى كونه منقولاً من المعنى المصدرى الى ما يقصد بشئ ابتداء او بعد  
كونه بمعنى المفعول فلم يختار الشارح احدهما لانه لا يمكن ان في مختارة تعدد النقل ويمكن ان  
يجاب من قبل الشارح بانه لم يرد قيد فقط حتى يتيقن النقل الى المقصود ثم منه الى ما يقصد بشئ  
بل قال بمعنى المفعول فيصطلح ان يقيد المتعلق وهو من شئ فيحصل الاتمالة الاول ويعتدل ان لا يقيد

فيحصل الاحتمال الثاني ويظهر الشارح حيث أدنى الاحتمالين بعبارة واحدة هذا ما سمع في بعون الملك المنعم  
 قوله مؤنثه النقل أي مؤنثه تعدد النقل فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره او عطف معنى  
 عطف على قوله اما مفعول في التخييف مجوز في المعنى اليائين وقلب الكسر ففتحته والياء ما لفا قوله تخفيفا  
 غير قياسي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المعنى بالتشديد كالمرجى بالتشديد فانما جاز في المشد الاول  
 التخفيف فلم لا يجوز في الثاني وحاصل الدفع ان التخفيف غير قياسي فلا يقاس عليه شيء آخر قوله والذي جرى  
 اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على ذكر الشارح هذا الاحتمال مع انه مشتمل على التخفيف الغير  
 القياسي وحاصل الدفع ان الباعث عليه في ذكره هو الميل الى جانب المعنى لانه حينئذ يكون منقولاً عن العام  
 المطلق المحول بحسب المواظفة الى الخاص كذلك بلا مؤنثه تعدد النقل بخلاف الاحتمالين الاولين فان  
 النقل في اولهما من احد المتباينين المتشاككين في تعلق القصد الى الآخر وفي الاحتمال الثاني في احداهما  
 النقل وفي الآخر نقل من العام المطلق المحول بحسب الاشتقاق الى الخاص كذلك ولا شك في حسن العلاقة  
 الاولى من العلاقاتين الثانيةيتين ومذمومة تعدد النقل لا يقال على تقدير ان يكون المعنى اسو مكان من مصد  
 الجهرول يكون بمعنى محل المقصود به فيكون نقله منه الى المعنى الاصطلاحي بعينه النقل المذكور في المصدر  
 ولنا نقول على ذلك التقدير يكون بمعنى مكان المقصود به لا بمعنى محل المقصود به وشأن بينهما فان  
 محلها من قايده فهو مصادق على المقصود بخلاف مكانها فانه غير مصادق عليه هكذا قال الفاضل الموفق  
**قوله** واستعمال آء عطف على قوله الميل الى جانب المعنى وفيه اشارة الى الباعث الآخر على ذكر هذا  
 الاحتمال يعني ان استعمال المشدد بمعنى المخفف كثير واقع فيقال معني الكلام ومعناه واحد فيقتل ان  
 يكون المعنى مخفف معنى اسو مفعول **قال** الشارح قدس سره ولما كان المعنى مأخوذ من العلم اولاً وهذا  
 العبارة دفع سوال يرد هنا وله تقريران احدهما ان المعنى مأخوذ في الوضع فذكره بعده مستنداً لاجلته  
 اليه وتاينها انه لا يعم ارتباط المعنى بالوضع لانه انما يقتضى مفعولاً واحداً بواسطة حرف الجر وهذا  
 المفعول داخل في مفهومه فكيف يرتبط بقوله المعنى بقوله وضع وحاصل الدفع ان كلام من هذا بين الامر  
 انما ثبت اذا لم يخرج الوضع من قيد المعنى فاما اذا جرد منه فلا يترى مرثى منها وثانياً ان التقرير الاول  
 محذور من وجوه احدها انه لو كان الداعي والباعث على الشارح بالقول بالتقرير عدم الحاجة للزم  
 الدور كما ذكر المعنى على هذا التقدير فيوقف على التقرير المتوقف على ذكر المعنى بعداً وثانياً ان ذلك  
 يندفع بادر في التفات لانه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى بعده لتصريح بما عارضنا والنكتة التصريح بالقيود  
 الاحترازي على الاستقلال وثالثها ان التعليل بعدم الاحتياج مع صحته بعد ما كان الادراك لا يحتاج  
 من ضعف لقوة الثاني وضعف الاول واثباتها ان ذلك مشعر بما بعثت ولا حاجة له في الواقع وثالثها  
 انه اعترض على الشارح هنا بان المأخوذ في الوضع الشيء لا المعنى فكيف يقال لما كان المعنى مأخوذ من العلم

على اي بلا واسطة  
 زواوله محل التفات  
 كانت ١٣ منه  
 محل من محل العان  
 المصدرية على ما  
 يكون محبة لها  
 بحسب الاشتقاق  
 مما تقدم ١٢ منه

قلنا في جوابه ليس المراد من الاخذ الاخذ اللفظي بل اعرض عنه ومن المعنوي والمعنى وان لم يؤخذ في الوضع  
لفظا لكنه مأخوذ فيه معنى لان الشيء الثاني المذكور في مفهوم الوضع عبارة عن المعنى كما ينبغي ان يكون  
التصديق عن المعنى بالشيء فقد مر ورأينا انه قال مولانا عصام الدين ما حاصله ان المعنى كما هو مأخوذ في  
الوضع فذكره بعد مبنى على التجريد فكذلك اللفظ مأخوذ فيه فاستاد اليه مبنى عليه ايضا فلم  
يتعرض الشارح اليه واحاب عن ذلك مولانا جمال الدين بان التجريد هناك ايضا مراد بذكر الشارح  
احاله على المقايسة فلما تركه فان قلت فلم يعكس الامر قلت ليس مقصود الشارح بيان التجريد  
فقط بل المقصود جعل قوله لمعنى قيد احترازا فتمعرض للتجريد ماله دخل في الاحتراز واحال التجريد  
على المقايسة فيما ليس له دخل في ذلك واحاب عن احتراض مولانا عصام الدين مولانا عبد الحكيم  
وراءه مولانا جمال الدين بان التجريد في اسناد الوضع الى ضمير اللفظ ليس بتصريح جليح لان التجريد  
انما يبيح اذا ذكر المأخوذ بعد ذكر المأخوذ فيه بدون افادة شيء آخر وهما افادة وهو لتعين بكون اللفظ  
سا ان ذكر الفاعل بعد الفعل ليس مبنيا على التجريد لان المأخوذ في الفعل فاعل معين أي معين كان  
والذكر معين انتهى اقول وبالله التوفيق ان قول مولانا عبد الحكيم لا يخلو عن حكمة من وجهين أحدهما  
ان الشيء الاول المأخوذ في الوضع كما انه عام من اللفظ وغيره وباسناد الوضع الى ضمير اللفظ خص به  
فكذلك الشيء الثاني المأخوذ في الوضع عام من المعنى وغيره كعرض التركيب في حروف الهجاء وبذكر المعنى  
بعد خص به فان لم يكن في اسناد الوضع الى ضمير اللفظ تجريد فكذلك لا يكون في ذكر المعنى بعد التجريد  
وثانيهما ان المأخوذ في الفعل النسبة الى الفاعل لا الفاعل فكيف قال مولانا عبد الحكيم ان المأخوذ في  
الفعل فاعل معين أي معين كان لانه لو كان الفاعل مأخوذا في الفعل فاما ان يؤخذ معه النسبة  
اولا والاول باطل لانه يزيد على هذا الجزء مفهوم الفعل على ثلثه وهذا خرق الاجماع والثاني  
ايضا باطل لانه يكون المعنى المطابق للفعل على هذا التقدير مستقلا لان عدم استقلاله ليس  
الا باخذ النسبة فيه وليس فليس وهل ذلك كالتفاوت خامسا انه يرد ههنا ان التجريد خلاف الاصل  
وخلاف الاصل لا يرتكب بدون النكتة فاعلمها قلنا في تلك النكتة الفائدة وهو جعل قوله مفردا  
صفة اللفظ والمعنى حكما محض من الاسفار مع زياده والله اعلم بحقيقة الامر وقوله حق يكون  
المراد آية د فم ما يرد من ان الحال لا يرد على تقدير التجريد ايضا لاخذ الشرطية في الوضع والمعنى  
مأخوذ فيها فحق كانت الشرطية موجودة في الوضع بلزوم الحال وهو عدم الحاجة او عدم الارتباط  
وحاصل الدغم ان المراد بالتجريد ليس التجريد عن المعنى فقط بل التجريد عنه حال كونه ممتنعا  
التجريد عن الشرطية ايضا قوله لا يما قيد دغم ما يرد من انه اذا كان المراد التجريد عن الشرطية ايضا  
فلم يتعرض الشارح اليه وحاصل الدغم ان التجريد عن المعنى مستلزم للتجريد عن الشرطية ايضا



بالنظر اليه فلذا تركه وما سبق من الفاضل المحتر من كون بحيث آه حاله عن الشيء الاول هو بحيث مع  
 الشرطية وهما قيدية الشرطية فقط فلا يرد ما يتوهم من التناقض **قولهم** مقيس الى الشيء الترتوي لأن  
 الحكم في الشرطية ثابت في الجزاء عند الابداء والغاية والجزاء قوله فهم منه الشيء الثاني والحال الثاني  
 الذي هو الشيء المترتك كاي في هذا القول أولاً لأنه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فهم فالجديد واليقين  
 ان يكون الشرطية قيدية له أولاً قوله بحيث متى اطلق الخ صفة للشيء الثاني باعتبار المتعلق الاول والآخر  
 وان كان الشيان معتبرين فيه ولا يتوهم تعلق قوله بحيث بالتخصيص لانه على هذا يلزم وتعلق المحتر  
 من جنس واحد بشئ واحد وهو من المستقيمات عندهم ولذا كان ذلك القول صفة للشيء الثاني يكون  
 قيدية له والوجه الثاني ما سقم به خاطي والله اعلم **قولهم** فتركه مستلزم الخ أن قيل ان الضمير في تركه  
 راجع الى الشيء المترتك فيكون المعنى فتركه الشيء للترك وهل هذا الا ترك المترتك وهو من المترتك فيها  
 بينهم قلنا ان ترك المترتك اذا كان بقرينة مفاد الترتك الاول وأما اذا كان بهذا الترك فليس بترتك بل وضم  
 وهذا كما يقال في تحصيل الحاصلات المتلفات فافهم **قولهم** وبذكر المعنى الخ فهم ما يرد من ان القول  
 بالترديد مضربان المخوذ في تعريف الكلمة هو الوضوح بجميع معناه لا ببعض معناه وحاصل الدضم لانه اذا  
 كان المعنى مذكورياً بعد الوضوح فعاد معنى الوضوح ويكن الفاضل المحتر وجه المعنى بنفسه فافهم **قولهم**  
 لان تخصيص شئ آه أن قيل ان تخصيص شئ بشئ فقط ليس معنى الوضوح لان الشرطية المذكورة في كلام  
 الشارح ايضاً مأخوذة فيه فلا يصح قول الفاضل المحتر لان تخصيص شئ بشئ هو الوضوح قلنا ليس المراد من  
 التخصيص التخصيص الذي بدون الشرطية بل معهما لكن لم يتعرضا لان ذكر القيد الذي تكون الشرطية مقيسة  
 بالنظر اليه وهو المعنى مستلزم لذكرها ثانياً ان تركه مستلزم لذكرها وتيرة هذا ان تخصيص شئ بشئ مع  
 الشرطية متوجبه في الجهة لفظاً لفظاً لاسد مثله مع الرجل الشهاب بحيث متى اطلق مع القرينة الصادقة  
 عن معناه وهو الحيوان المفترس فهو منه الرجل الشهاب مع ان الوضوح مفقود فيها وأوجب عنه بان المراد من  
 فهم الشيء الثاني عند اطلاق الشيء الاول الفهم الذي يكون من هذا التخصيص لا غير الفهم هو المعنى القرينة  
 لا من التخصيص والله اعلم **قولهم** ما يباين قوله فهم ما يرد من انه اذا كان الوضوح تخصيص شئ بشئ فافهم  
 عن الوضوح تخصيص لفظ بلفظ وحاصل الدضم ان المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظاً او غيره وليس  
 المراد من القصد ما يكون بالفعل بل محتمل لثلاث يخرج المحقق المتركة كما في الجازات المتركة والمحتمل  
 والله اعلم **قولهم** وانما قيل بالترديد الخ غرض هذه العبارة التوضيح من قال الباعث على الشارح  
 بالقول بالترديد عدم الحاجة لقوله بمعنى لا شتمال الوضوح عليه وحاصل الرد ان الباعث عدم  
 الارتباط بين قوله بمعنى وقوله وضع لا عدم الحاجة ويان وجه كون الباعث ذلك لانه قد سبق  
 منافي الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ قد ذكره **قولهم** لا شتمال عليه الخ يرد ههنا

ان اشتغال شيء على شيء وذكره بعد لا يقتضي التجريد الا ترى الى الفعل والفاعل حيث لا تقتضي ذكر  
 الفاعل بعد لفعل التجريد مع ان الفعل مشتمل على الفاعل واجيب عنه بان اشتغال شيء على شيء وذكر  
 بعد من غير افادة شيء آخر يقتضي التجريد وذكر الفاعل بعد لفعل ليس بهذه المثابة لانه يفيد التعيين  
 والتعيين شيء آخر لان المعتبر في الفعل فاعل معين مسمى معين كان وفيه ما سبق من ان المعتبر في الفعل النسبة  
 الى الفاعل لا نفس الفاعل لانه لو كان معتبرا في الفعل فاما ان يصير معه النسبة او لا فعلى الاول يزيد  
 الاجزاء على الثلاثة وعلى الثاني يكون المعنى المطابق مستقلا وكلاهما في الفعل خلاف ما تقر به في العلم  
**اعلم قوله** وارتكاب التجريد الخ دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض الخارج على المصنف الذي يقره بتقرير  
 تشايب بينهما منافي بالحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ يسمي اسمها التجريد تأنيها  
 جعل الوضغ بمعنى الصوغ ملاقاة المزور فلم يختار للشارح التجريد ولم يتعرض للاعتراض وحاصل الدفع  
 ان ارتكاب التجريد اقرب من كون الوضغ بمعنى الصوغ وكما هو اقرب فالتعرض اليه يكون مختارا فلما  
 اختار الشارح التجريد اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فاجوب احداهما ان التجريد قريب الى الحقيقة يكون  
 مدلول لفظ الوضغ على هذا جزأ من المدلول المطابق له وكما هو قريب الى الحقيقة يكون اقرب فالتجريد  
 يكون اقرب وتأنيها ان في امثال هذا اللقار شيوع التجريد وكما هو شائع فهو اقرب وتأنيها ان التجريد  
 فيه كشف للاعتراض بكل من جزئ الوضغ لانه خرج بالتفصيل المهمات و..... الدال بالطبع والعقل  
 وبآلته حروف الهجاء بخلاف جعل الوضغ بمعنى الصوغ لانه لا يحصل الاعتراض به عن شيء وكما فيه  
 كشف للاعتراض بالجنين فهو اقرب وتأنيها ان في ذكر الوضغ على هذا التقدير كان الصوغ يفهم  
 من اللفظ كما لا يخفى فلا يكون فيه فائدة الا تعلق قوله المعنى به واما الوضغ على تقدير التجريد فليس هذا  
 الغاية مع الاعتراض فيكون التجريد اقرب لحصول الغايتين به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره  
 خرجت المهمات وههنا اثبات الاول ان المناسب ذكر هذه العبارة بعد شرح قول المصنف وضغ قبل  
 شرح قوله الحق لانه لا دخل لفيد المعنى في خروج المهمات لانها تخرج بقيد الوضغ كما هو الظاهر والثاني  
 انه لا حاجة الى قول الشارح والالفاظ الدالة بالطبع بعد قوله المهمات لان هذه الالفاظ مهمات لان  
 المثل ما لا يكون دالا بالوضغ على معنى والثالث انه يلزم التوافيق بين قول الشارح لانه قال ههنا خرجت  
 المهمات وقال بعيد هذا المقام وبقية حروف الهجاء والحال انها مهمات على ما عرفت من تعريف لليل  
 والتجارب من الاول انا نسلم ان المناسب كما قاله الناحث لكن الشارح اورد هذه العبارة في هذا المقام  
 اشارة الى ان الوضغ مفقود في المهمات في المهمات والالفاظ الدالة بالطبع مطلقا اي سواء كان وضغ  
 خرج من الشيء الثالث او لا وهذه الاشارة لا يحصل على تقدير ايراد تلك العبارة بعد شرح قوله وضغ  
 واجاب عن الثاني ايضا بطريق التسليم لكن صرح بذلك القول لمزيد الاحتكام بهما ان خروجها لان

ه اى ان التجريد  
 شاملا في امثال  
 هذا المقام من

فيها عن زيد التباس بالكلمة لا نهاد التباس مثل الكلمة وعن الثالث ان قول الشارح فخرجت المهملة قضية  
 مهملة وهي في قوة القضية الجزئية لا النكالية كما تقر فلا يلزم التناقض اقول وبالله التوفيق ان المهملة لو كان  
 معرفا بالتعريف المذكور لكان الجواب من البحث الثالث ما ذكره الجيب وان كان معرفا بما لا يكون موضوعا  
 لها هو المشهور لكان الجواب عن ذلك البحث بعد تسليم كون حروف الهجاء مهملة لان الوضع موجود  
 في هذا الحرف في لانه موضوع لغرض التركيب والله اعلم **قول** وكذا اللفاظ المدفوعة ما يراد من انه كما يخرج  
 اللفاظ الدالة بالطبع فكذلك يخرج اللفاظ الدالة بالعقل فلم يتعرض الشارح الى خروجها وحال  
 الدفع ان المعطوف مع المعطوف مقدور في كلام الشارح ان قيل ان التقدير لا بد له من قرينة لانه خلاف  
 الاصل فالتيت القرينة في هذا المقام قلنا ان القرينة الدليل لانه عام يجرى في اللفاظ الدالة  
 بالطبع واللفاظ الدالة بالعقل كليهما وأشار الفاضل المحشي الى هذا السؤال والجواب بقوله كما يدل  
 عليه الدليل والله اعلم **قول** فقط أي من غير مدخلية شيء آخر من الوضع والطبع وإنما زاد قيد فقط  
 ليحتمل آخرها عن الكلمة وتقابلها باللفاظ الدالة بالطبع وأما إذا لم يزد ذلك القيد فلا يصح كان  
 الامران لان اللفاظ الدالة بالوضع الفاظ دالة بالعقل ايضا يعني ان للعقل دخلا في دلالتهما  
 يصح الاخراج وكذا اللفاظ الدالة بالطبع دالة بالعقل ايضا بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ثم  
 لا ينفى على من هو من اهل المنهى **قول** ذلك ان جعل الطبع آفة دفع آخر لتوهم المدفع بقول الشارح  
 وكذا اللفاظ المدفوعة الجواب ان المراد بالطبع ليس ما هو المشهور اذ هي المقابل للوضع والعقل  
 كليهما بل المقابل للاول فقط واللفاظ الدالة بالطبع على هذا المعنى شاملة لللفاظ الدالة بالعقل  
**قال** الشارح قدس سره وتخصيص الحرف في تعقيب الوضع بالتخصيص إشارة الى ان انتفاء الوضع فيها  
 لا انتفاء التخصيص لا انتفاء الشرطية فقط فيها **قول** أي حروف أو إشارة الى دفع ما يراد من ان يكون  
 اضافة الحروف الى الهجاء لان الاضافة على ثلاثة اقسام اضافة بمعنى من واضافة بمعنى في واضافة بمعنى  
 الامر وانتفاء الاثنين في حروف الهجاء ظاهر وأما الثالث فهو ايضا منتف في ذلك لان من لوازمه  
 التخصيص تلك الحروف مختصة بفرض التركيب لا بالهجاء وحاصل المدفع ان الهجاء هو القيد بالسامية  
 وهذا العد مجز في هذه الحروف فهذه الملازمة اضيفت اليه فيكون الاضافة بمعنى الامر لا وفي  
 ملازمة **قول** قدس باساميا ان قيل ان الهجاء عدم مطلقا أي سواء كان باساميا او كما قال في  
 اساس الهجاء تعدد الحروف مطلقا فلما نسب ترك قوله باساميا قلنا ان الفاضل المحشي في كلامه  
 على كلامه الطبيعي لانه قال الهجاء تعدد الحروف باساميا **قول** وهي حروف المباني دفع ما يراد من ان  
 المشهور ان الحروف على نوعين أحدها حروف المباني وثانيها حروف المعاني وحروف الهجاء خارج  
 عنهما وهل هذا الاخرق المشهور الذي هو في قوة النظام وحاصل المدفع ان حروف الهجاء ليس يخرج

عن ذينك القسمين لانهما مندرجة في حروف المباني بل عيها فلا يكون هذا الاقتران الاسماء وليس فيه شيء من  
 الخطاء والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اذا وضعنا لفرض التركيب وهنا شك من وجهين احدهما ان  
 كثير من حروف الهجاء موضوعة لبعض كهيئة الاستفهام ولا ملاجاة وواو القسوة وانه قاتله وغير ذلك  
 فكيف يصح اعترازا عنها وثانيها انها اذا كانت موضوعة لفرض التركيب فيكون هو مضاهيا فلا يعجز الاعتراض بها  
 والجواب عن الاول انه ليس المراد من اخراج حروف الهجاء اخراج كلها بل اخراج بعضها الذي لا يكون حروفا  
 لتعلق كما يدل عليه توصيفها بقوله للموضوعة لفرض التركيب قيل هذا وعن الثالث ان فرض الشيء لا يكون  
 معناه لان المعنى ما يقصد بشئ لا ما لا جله الشيء والاول كان حروف الهجاء كلها متردفة ولا قابل به والله اعلم  
**قال** الشارح قدس سره فان قلت المراد على جماعية التعريف حاصله ان تعريف الكلمة غير علم  
 لانه يخرج عنه الكلمة التي وضعت بازاء لفظ لا بازاء معنى كلفظ الاسرافاته موضوع لزيد مثلا وكلفظ  
 الفعل فانه موضوع لضرب مثلا وكلفظ الحرف فانه موضوع لثمن مثلا وحاصل الجواب ان المراد من  
 المعنى ليس ما هو مقابل اللفظ كما يتوهم من اكثر العبارات بل هو امر منه لان المعنى عبارة عما  
 يقصد من الشيء سواء كان ذلك المقصود لفظا او غير ويرد ههنا ان المجلل لجماعية التعريف هو  
 وضع الكلمات بازاء الالفاظ لا وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فالمناسب للشارح ان يقول بعض  
 الكلمات بدل بعض الالفاظ والجواب عنه بان المراد من الالفاظ الكلمات بطريق ذكر العام والخاص  
 الخاص او بطريق ان الالفاظ فيها للمعنى اشارة الى الالفاظ للموضوعة بمعنى مفرد **قول** فيه انما  
 الخ اشارة الى دفع ما يريد من ان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بالشيء وكلمته ما عاتته يتناول  
 اللفظ وغيره فالمعترض انما يسلم العصور ولا فان كان الاول فكيف يعترض وان كان الثاني فكيف  
 يسلم الجواب بالعوم وحاصل الدفع ان المعترض يسلم العصور لكنه اغض عن فاعترض ان  
 قيل ما الباعث على الاغراض قلنا الباعث التنبه على ان تقابل اللفظ والمعنى الذي يتوهم من  
 قول المصنف لفظ وضع بمعنى ومن اقوال فية تقابل وهي لا يقدر في كون اللفظ من افراد  
 المعنى ولا يكون ذلك التقابل قرينة على تفصيل ما الموصولة في تعريف المعنى بماعدا اللفظ  
 فاما قاله مولانا عبد الحكيم في تقرير الدفع من ان الاعتراض مبني على الاغراض من العصور  
 محل ما على ما عدا اللفظ الخ فلا يغلو عن شيء لان الجواب اعادة العصور والاغراض بملك المحل  
 يستلزم عد مرتسليمه هذا ما فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يتعلق الخ  
 وههنا اياد ان احدهما ان حمل ما يتعلق به المقصد على المعنى لا يغلو اما ان يكون حلا او ليلا  
 او حلا شيئا والآول باطل لانه يقتضي اتحاد مفهومي الموضوع والمحول وهذا مستف ههنا لان  
 مفهوم المعنى ما يقصد بشئ ومفهوم ما يتعلق به المقصد عام منه لانه شامل لمكان المقصد فالتة

وما يقصد بشئ وما يقصد بنفسه لا بشئ وأما الثاني فهو لا يخلو إما أن يكون من قبيل حمل المساوي على  
المساوي كما في قولنا الإنسان ناطق أو من قبيل حمل العام على الخاص كما في قولنا الإنسان حيوان والاول  
باطل لما عرفت من انتقال المساوات بين ذينك المفهومين والثاني مسلم لكن لا يلزم من عموم ما يتعلق به  
القصود عموم المعنى كما لا يلزم من عموم الحيوان عموم الإنسان وثانيهما أن قول الشارح المعنى ما يتعلق  
به القصد إشارة الى صغرى القياس وقوله وهو اعم إشارة الى كبراه كما لا يخفى والحال ان هذه القضية  
طبيعية لان العموم من اللفظ وغيره من محمولات طبيعته ما يتعلق به القصد وعوارضه لا من  
محمولات افلاحة ومن المتقرر ان الطبيعية لا تنقسم في كبرى الشكل الاول فكيف ينتج ذلك القياس  
الى قولنا المعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره والجواب عن اليراد الاول باختيار الشق الاول من  
الشق الثاني بان اللاحق في لفظ القصد للعهد والمعنى ما يتعلق به القصد بشئ فيحصل المساوات  
فان قيل ان المساوات لا يحصل باخذ قيد بشئ فيما يتعلق به القصد لان عمومهم ليس بترك  
هذه القيد فقط حتى يحصل باخذ المساوات بل بشموله مكان القصد وآله بخلاف ما يقصد  
بشئ ثما سبق قلنا ان عموم ما يتعلق به القصد من ما يقصد بشئ باعتبار شمول ذلك لذين  
الامر من بخلاف هذا اذ المقييد ذلك المفهوم بقيد بشئ وأما اذ قيد به فلا كما لا يخفى وعنده  
الجواب عن اليراد الثاني بمنع كون قول الشارح وهو امر قضية طبيعية لان موضوعه كلمته هو  
وهو من الضماير والضمائر اختلفت في الجزئ على المذهب الحقيقي كما لا يخفى على من له ادق بصيرة  
في علم اللينان فيكون هذه القضية شخصية والقضية الشخصية تنقسم في كبرى الشكل الاول كما  
يقال هذا زيد وزيد الثاني فريد النسأل ولحفظ هذا التقدير لا نيق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق  
**قال** الشارح قدس سره فان قلت آية اعتراض آخر على جامعيتها التعريف بأنه يخرج عن تعريف  
الكلمة الكلمة التي وضعت لآراء معنى مركب كلفظ الجملة والجزء فانها موضوعان لزيد قايم  
مثلا لعدم كونها موضوعا لمعنى مفرد وحاصل الجواب ان المعاني المركبة التي وضعت الكلمات كلفظ  
الجملة بازائها اعتبارا ان اعتبارا بالنظر الى معانيها واعتبارا بالنظر الى اللفظ الموضوع بازائها  
وتلك المعاني بالا اعتبارا لاول خارجته عن التعريف وبالا اعتبارا الثاني مفردة داخلته في التعريف  
لعدم دلالة جزأ اللفظ الموضوع بازائها على جزئها كما لا يخفى ولا شناعة في كون الشئ الواحد  
مفردا ومركبا بالا اعتبارا من الآ ترى الى لفظ عبد الله فانه مفرد بالنظر الى الوضع العلى ومركب بالنظر  
الى الوضع التركيبي فان قلت ان محل ورود هذا الاعتراض قول المصنف مفرد فالناسب ايراد  
بعد شرح قوله مفرد لا مهنا قلت اورد الشارح مهنا بوجهين احدهما الاشتراك في الجواب الذي  
عنه الشارح بقوله وقد اوجب آية لا يرد الذي ذكره مناسب مهنا وثانيهما ان هذا السؤال فاشل

لكن اعلان هذه  
منه الشبهة ينبغي ان يكون  
اذ كان تعريفا لا تعريف  
فيها للمعنى اما لا يفي  
الشبهة بمركباته  
وأما اذا كان الافراد  
فيلفظ بالاعتبار لان  
الذي كونه في ذلك لان  
لفظ الجملة والجزء  
مفردة ١٢ من

من الجواب لا اعتراض الاول لانه اذا علم المعنى من اللفظ وغيره توهم ان لفظ زيد قايماً مثلاً يعني لفظ  
 الجوز مثلاً والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمات المفردة ان قيل ان ذكر المفردة بعد ذكر الكلمات  
 مستدرك لان الكلمات لا تكون المفردة قلت ذكر لفظ المفردة تصريح بما علم ضمناً وان قلت لا بد في  
 هذا التصريح من النكتة فايئت هنا قلت النكتة الاشارة الى ان هذا النقص باعتبار قيد لا فائدة كما  
 ان النقص الاول باعتبار قيد المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد اجيب عن الاشكالين  
 الجواب آخر حاصله اننا لانسلم ان لفظ الاسم والفعل والحرف والجوز والجملة والقياس والعكس  
 والنقصية مثلاً موضوع لزيد وضرب وميز وزيد قايماً والعالم متغير وكل متغير حادث وبعض الجوز  
 ناطق بل تلك الالفاظ موضوعات لمعان ومفاهيم كلية مثل كونه دلت على معنى في نفسه غير  
 مقترن باحد لان منه الثلاثة وكلمته دلت على معنى في نفسه مقترن باحد لازمة الثلاثة وكلمته  
 لا تدل على معنى في نفسه وما يحتل الصدق والكذب وقول مؤلف من قضايا يلزم معناها ذاتها قول  
 آخر وتبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع مع بقاء الصدق بجاهه وقول يقال لقائلاً له صادق  
 فيها وكاذب مثلاً فلا يتحقق مادة النقص ولا بد للنقص من المادة المتحققة وان ما هو المتضمن ويقول  
 ان هذه المفاهيم ايضاً الفاظ مركبة فوجدت مادة النقص فيقال في جوابه ان المفهوم حاصل في  
 العقل من الشيء فهو سوراً بسيطة غير مركبة وآما ما ذكر فهو تعبير عنها ويراد ههنا ان من المتقرر في  
 علم المنطق ان جواب عدم التسليم يكون مقنعاً في جواب التسليم فالمناسب للشارح ان يذكر  
 هذا الجواب قبل الجوابين السابقين ويمكن ان يجاب عنه بان تقدير جواب عدم التسليم اذا كان  
 مختصاً باعتراضه وآما اذا كان مشتركاً بين اعتراضين ولهما جوابان يختصان بجماف المتعارفين في ذكر  
 ذلك الجواب بعد هذين الجوابين والله اعلم **قول** راي في مقام الردف ما يتوهم من ان المشار اليه  
 بلفظ ههنا ليس الا الاشكالين وعدم وجود ان لفظ موضوع بازاء لفظ سواء كان مفرداً او مركباً فيها  
 لا يدل على عدمه في نفس الامر والدفع غنبي عن البيان **قول** راي بالالفاظ والكلمات ان قيل لا نقص  
 بالالفاظ والكلمات لتعريف الكلمة فكيف يصح قول الفاضل المحشي قلنا ان المراد بالالفاظ الالفاظ التي  
 وضعت بازاء الفاظ وبالكلمات الكلمات التي وضعت بازاء الفاظ مركبة محل اللام فيها على العهد  
 والنقص بهما موجود فيهم قول الفاضل المحشي ويراد للمفردة بعد الكلمات للتصريح بما علم ضمناً كما سبق  
**قال** الشارح قدس سره ولا يخفى الخواير او على الجواب المشترك وحاصله ان الوضع بانه الالفاظ  
 وان لم تكن موجودة في الالفاظ المذكورة سابقاً لكنها موجودة في الفاظها اذا رجعت الى الفاظ مخصوصة  
 سواء كانت مفردة او مركبة او الى الفاظ مركبة والموصولات اذا عبرت بها عن الالفاظ واسماء الاشارة  
 والمعروف باللام اذا اشترت بها الى الفاظ اشارة حسية او اشارة ذهنية لانها اذا رجعت الى الفاظ

له لفظ وشروط  
 التعريف ١١ منه  
 ١٢ من

او عبرت بها عنها واشت بها اليها يكون هي موضوعته بأزاء تلك الالفاظ فيحقق مادة النقص ويمكن  
 ان يجاب بانه محتمل ان يكون الجواب المذكور مبني على ما ذهب اليه البعض من ان الضماير واما لها  
 موضوعة لفاهيم كلية بشرط استعمالها في الجزئيات فلا يحقق مادة النقص والله اعلم **قال الشارح**  
 قدس سره مخصوصة او مركبة في بعض النسخ الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة وفي بعضها الى الالفاظ مخصوصة  
 مفردة كانت او مركبة والظاهر ان النسختين الاخيرتين من تصحيحنا الناصحين لان هذه العبارة اشارة الى  
 الاحتراسين المذكورين في النسخ المذكورين بناء اولها على كون الالفاظ موضوعته اليها مطلقا سواء كانت  
 مفردة او مركبة وبناء ثانيهما على كون الالفاظ موصوفا ومتا اليها حال كونها مركبة وعلى حاتين النسختين لا يحصل  
 الاشارة اليها كما هو الظاهر ثم لو وجد مركبة حكم الكانت لهذا النسخة وجها هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله**  
 اي مخصصة قدس سره ما يتوهم من ان المراد بقوله مخصوصة المفردة لان التقابل بين المفردة والمركبة فاذا وقع المخصصة  
 في مقابلتها للمركبة كان المراد من المخصصة المفردة فالأشرف في ترك الشارح لفظ المفردة وايراد لفظ مخصوصة بل  
 مع ان الظاهر تقابل المخصوص مع المتكامل لا تقابل المذكور مع المذكور حاصل الدفع ان ليس المراد بقوله مخصوصة  
 المفردة لان هذه العبارة اشارة الى النقص الاول وهو قيد موقوف على الافراد بل كما يرد حال كون  
 الالفاظ الموضوعته اليها مفردة كذلك يرد حال كونها مركبة وبأجل ذلك انه منظور الشارح ههنا ليس في  
 المتقابلين بل الاشارة الى النقصين المذكورين في كلام الشارح ههنا وان لم يحصل التقابل فلا يابى ايراد  
 مخصوصة لا مفردة لان المخصوص اهم من الافراد والتركيب هذا ما يخطر بالبال ويعلم من كلامه موكما  
 اندقق ان هذا القول من الفاضل المحشر قدس سره ما يرد من انه كيف يعبر توصيفا الالفاظ بالمخصوصة  
 والحال انها ليست لها الماهيات الكلية ببيان الدفء انه لم يرد بالمخصوص المخصوص النوعي حتى ينفي  
 ينفي الماهية بل المخصوص الشخصي وهو موجود للالفاظ لانها هي الهويات الشخصية انتهى وهذا ليس  
 بخلاف عن القلق لان وجود الخصوصيات بدون الماهية الكلية من المستحيلات كما تقر في مقدمات  
 فالاصل في جواب الايراد منع عدم وجدان الماهية النوعية للالفاظ والله اعلم **قوله** من حيث  
 انها مخصصة الحشية اطلاقه اورد في التأكيد المورخ ليدفع تورم ارادة المفردة من المخصصة المتقابل  
 بالمركبة بقرينته اتقابل بين المفردة والمركبة **قوله** لان النقص لم يستبدل على ارادة المخصصة  
 من المخصوصة تقر حجة ان الاشارة الى النقص الاول كايضا بلفظ مخصوصة وزلا لا يحصل التفسير  
 بالمخصصة فالأشرف الى النقص الاول لا يحصل الا بتفسير المخصوصة بالمخصصة اما الاولى فظاهر  
 واما الثانية فلانه لو لم يفسر المخصوصة بالمخصصة بل يفسر بالمفردة لكان للافراد دخلا في النقص  
 الاول والامر ليس كذلك **قوله** اي في مقامكم اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقرير عدم  
 المفهوم الكلي على كون الوضع في الضماير ومثاله ما هو الموضوع له خاصا غير ظاهر لان الضماير مشاهير

الى الالفاظ فكذلك يرجع الى المفهوم الكلي وجوهره في هذا الحين ظاهر وحاصل الدفع ان تعريف العلم المذكور  
 على الكون المذكور ليس مطلقا بل انما يرجع الى الالفاظ مخصوصة او مركبة وعدم الوجود في هذه الصور ظاهر  
**قال** الشارح قدس سره في الحقيقة انما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي للموضوع له مجال ابتلا قته  
 الوضع بجزئياته موجود كما يقال ان هو موضوع لما تقدم ذكره **قال** الشارح قدس سره وهو لما جرد  
 قد مر هذا الاحتمال على الاعتقادين الاخيرين نظر الى قرب المفرد لما هو قيد له والافاظاظهر تقديرا لاحتمال  
 المتوسط لان المشهور كون الافراد والتكيب من صفات الالفاظ **قال** الشارح قدس سره ومعناه ما لا  
 يدل اتم ههنا اعتراضات ثلاثة احدها ان صاحب المتوسط عرف المعنى المفرد بما لا يدل جزأ لفظه  
 على جزأ معناه والشارح خالف عنه حيث ترك لفظ المعنى وقال على جزئه فباي شيء في ذلك وثانيهما  
 ان التعريف غير جامع لافراد اذ يخرج عنه معنى ضرب مثلا الذي هو الحدث والنسبة والربان الى لفظ  
 مركب ضرب من المادة والصورة والاول دال على الحدث والثاني دال على الزمان والنسبة فيدل جزأ اللفظ  
 على جزئه وثالثها ان التعريف غير مانع اذ يدل فيه مدلول الدال العقل والطبيع لانه لا يدل جزأ المراد  
 على جزئه كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان الاول والحادوث والخالفه لورود الاعتراض على صاحب المتوسط  
 وهو ان المعنى للمعنى لان الضمير في معناه راجع الى المعنى وعن الثاني ان المراد بالجزأ الجزأ الذي يكون  
 مرتبا في السمع والمادة بالنظر الى الهيئته ليست بهذه المثابة والطريق وعن الثالث ان المراد بجزأ اللفظ  
 جزأ اللفظ الموضوع يجعل الاضافة للعهد اى ما لا يدل جزأ لفظه الدال بالوضع لا بالعقل او الطبع  
 او اعم من الاقسام الثلاثة والجواب عن صاحب المتوسط يجعل اضافة المعنى الى ضمير من قبيل اضافة  
 الوجود الى الوجود اعني الاضافة البيانية **قوله** من حيث انه جزأ لفظه اشارة الى دفع ما يرد  
 على الشارح من ان الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص الشا في يكون معناه مفردا كما تقرر في المثال  
 ان تعريف المعنى المفرد لا يصدق عليه لان جزأ هذا اللفظ اعني الحيوان مثلا دال على معناه وهي  
 الجسور النامي الحساس المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزأ من الشخص الانساني الذي فرض معناه لفظ  
 الحيوان الناطق لان الشخص الانساني مركب من الانسان والشخص والانسان مركب من الحيوان  
 والناطق فيكون الشخص الانساني الذي فرض معناه لفظ الحيوان الناطق مركبا من الحيوان والناطق  
 والشخص لان جزأ الجزأ جزأ وهكذا الحال في الناطق فيكون جزأ اللفظ المعنى دال على جزئه فلا  
 يصدق تعريف المعنى المفرد على معنى الحيوان الناطق في ذلك الفرض مع انه من افراجه وحاصل الدفع  
 ان قيد الحشوية مراد ههنا بقريته شتيوع ارادته في التعريفات فيكون حاصل التعريف على دلالات  
 جزأ لفظ المعنى من حيث انه جزئه على جزئه وكون معنى الحيوان الناطق الذي هو الشخص الانساني  
 شافرا من معنى مفردا ليس لا باعتبار الوضع العلي وبهذا الاعتبار لا يدل جزأ لفظه كالحیوان مثلا على جزئه



لان ذلك المجرأ لودل على جزئية بهذا الاعتبار لا تنفي دلالة ما تنفي ذلك الاعتبار ولا امر ليس  
 كذلك لان دلالة ما تنفي موجبة حين التركيب التوصيفي ايضا ويمكن ان يجاب بان المراد من الدلالة  
 الدلالة القصديية وهي تنفيته في الجبر ان الناطق حال كونه عالما لشخص النسانی كما لا يخفى بوجه  
 على من له مهارة في علم اللسان **قوله** عالما لشخص النسانی قيد بالقيد الاول لان معنى الحيوان  
 الناطق حينئذ مرصيته ليس بمعنى مفرد لودل جبر اللفظ على جزئية كما يمكن مفراً وقيد بالقييد الثاني  
 لانه لو كان عالما بالجزء معين مثلاً المراد لجزء اللفظ على جزء معناه وهو الجبر المعين كما لا يخفى ولعلك  
 دريت من هذا ان قيد الانسان ليس بضروري بل الاعتراض بالحيوان يرد بالنظر الى جميع افراد  
 الحيوان ان سواء كان انساناً او فرساً او غيره هماً من افراد الحيوان نعم قيد الانسان ضروري  
 بالنظر الى الاعتراض بالناطق فانهم **قوله** وذلك لانه آء اظهر انه قيل في تقرير الاعتراض الشارح  
 ان من المنقرات فيما بينهم ان الشيء المتصف بصفة اذا تعلق به معنى مصدرى فيهم من ان  
 تلك الصفة تكون حاصلة لتلك الشيء قبل المعنى المصدرى المتعلق بذلك الشيء فيهم  
 ههنا لم يقتض تلك القاعدة ان الافراد حاصلة للمعنى قبل الوضع ولا امر ليس كذلك لان الوضع  
 مقدم على الافراد كما صرح به الشارح بعبارة هذا ولا يخفى ان جواب الشارح يوافق هذا التقرير  
 لكن لما راجع عليه ان القلبية ليس بمناسق الى الفهم بل هو باطل لان قولنا جاء في الرجل الراكب يدل  
 في العرف على ان الركوب مقدم على الجيئ ذائاً او زماناً بل يدل على ان الرجل متصف بالركوب  
 حال الجيئ فعدل الفاضل المحقق ذلك التقرير وقال في تقرير الاعتراض وذلك آء يعني ان من  
 المثبتات فيما بينهم ان اذا منقرت عن شئ اعنى للمعنى ههنا بما فيه معنى الوصفية اعنى الافراد  
 ههنا وعلقت به معنى مصدرى اعنى الوضع ههنا فيهم من في العرف ان ذلك الشيء اعنى  
 للمعنى موصوف بتلك الصفة اعنى الافراد حال تعلق ذلك المعنى المصدرى اعنى الوضع  
 لا بسببه ولا امر ههنا ليس كذلك لان الوضع سبب الافراد فان قيل ان هذا التقرير لا يطابق  
 كلام الشارح لانه يدعى القلبية كما ينادى عبارة على هذا ما على نداء نعم لورعى ان الانصاف  
 حاصل حين الوضع لا بسببه فيطابق ذلك التقرير كلام الشارح وليس فليست قلنا ان قول الشارح  
 قبل الوضع من قبيل ذكر الملزوم واردة الا لازم فان انصاف المعنى بالافراد في الزمان للشيء  
 على الوضع كما قال به الشارح ظاهراً يستلزم كون ذلك الانصاف لا بسبب الوضع لانه  
 لو كان بسببه لما قدم عليه لان السبب لا يقدم على السبب وقوله المتصف صيغة اسم فاعل  
 وهو قد يكون الحال وهو المراد ههنا وليس المراد به زمان الكلام كما هو الظاهر فيراد به حال  
 تعلق ذلك المعنى به فيكون معنى عبارة الشارح انه هو ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف

بالأفراد والتوكيد حال تعلق الوضع به لا أن الوضع سلب مد لك أن تصادف فكان هذا الاعتبار  
على سبب الوضع للأفراد وعدمه فيطبق ذلك التقرير على تقرير الفاضل المحشى كلام الشارح  
فإن قيل لا يطابق جواب الشارح لهذا التقرير لأنه يفهم منه أن انصاف المعنى بالأفراد حين  
الوضع ليس بحسب الحقيقة بل بحسب المشاركة والقرب كما في من قتل قتيلا فله سلبه بالحسب  
أن زمان الوضع والأفراد متحد كما قاله الشارح حيث قال لكنه مقارن له بحسب الزمان  
قلنا أن زمان الوضع أمر ممتد إذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المعنى وموضعه وكون  
المعنى متصفا بالأفراد باعتبار المشاركة والقرب باعتبار الجزأ الأول الذي هو تصور اللفظ  
مقارنة الوضع والأفراد باعتبار الجنأ الآخر من زمان الوضع ولا مناقشة في هذا إذا  
المقارنة بين الشئ في الزمان عبارة عن أن يكون زمان أحدهما بعينه زمان الآخر وجزأ من  
زمانه فلا مخالفة وأجيب عن الخالفة بين ما ادعاه الشارح من القلبية وما يفهم من كلامه  
الفاضل المحشى بأن كون الشئ المتصف بصفة حال تعلق المعنى المصدرى به لا بسببه يحتمل  
احتمالين أحدهما أن تكون تلك الصفة حاصلة لذلك الشئ قبل تعلق المعنى المصدرى وعلته  
إلى ذلك التعلق وثانيهما أن تكون تلك الصفة حاصلة له بعد التعلق ذلك لكن ابتداء حصولها  
من ذلك التعلق فيحصل عبارة الفاضل المحشى على الاحتمال الأول فيحصل القلبية التي ادعاهما  
الشارح والمقارنة التي ادعاهما الفاضل المحشى وعلى هذا يكون لفظ قيل في عبارة الشارح  
على معناه فإن قيل فعلى هذا يكون مقتضى القاعدة أنه هو مقتضى الأفراد على الوضع فلا  
يطابق معه قول الفاضل المحشى حيث قال لظهور المراد في وجه إيراديهما إذ يفهم من  
قوله أن مقتضى القاعدة القلبية لا بسببه أمر بين لكن لظهور المراد وهو كون الأفراد بعد اللزوم  
وبسببه صار وهما قلنا أن هذا القول صدر من الفاضل المحشى بطريق التناول والتسليم  
يعنى لا نسلم ولا أن القاعدة يقتضى ذلك الأمر اقتضاء بياب يقتضى اقتضاء وهما وأنهم  
فقول قال يوهو بظهور المراد فاحفظ هذا التقرير الذي هو من خواص مولانا في وعي في هذا  
المقام والله أعلم بحقيقة المراد **قوله** إذا عبرت الخ بردهما أن هذا التعبير لا يخلو أما  
أن يكون من قبيل تعبير المعنى باللفظ أو يكون بمعنى الأخبار وكلاهما باطلان ههنا أما الأول  
فلا بد يستلزم أن يكون المعبر عنه متروكا والمعبر به موجودا وهما كلاهما موجودان وهما  
للمعنى والمفرد كما هو الظاهر وأما الثاني فلأن الموجود ههنا لا تصادف دون الأخبار كما هو  
الظاهر أيضا ويظهر من كلام الفاضل للدق جواب هذا الإيراد بأن المراد بالتعبير  
ما يشتمل الوصف والاستعمال ونحوه بالأن أن المراد الأخبار وهو ههنا موجي د

إذا لا و صاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف والاخبار لا يوجد بدون  
 الاخبار ههنا وان كان صفنا والله اعلم **قوله** او غيرهما من المشتقات والمصدر **قوله** فانما  
 قال آه دفع ما يرد من ان القاعدة اذا اقتضت امرا يكون ذلك الامر مدلوله ومقتضى لها  
 فالناسب للشارح ان يقول وفيه انه يدل او وفيه انه يقتضي بدل يوهو وحاصل الدفع انه  
 قال الشارح يوهو لان ارادة المعنى المجازي يعنى انصاف المعنى بالافراد باعتبار المشاركة  
 والقرب ظاهرة ههنا بحسب المقام فكأن المعنى الحقيقي المدلول والمقتضى للقاعدة ههنا  
 امر ومي لا يتبادر اليه الذهن ونظير هذا المجاز المتعارف بالنظر الى الحقيقة المتروكة والله  
 اعلم **قال** الشارح قد سره فينبغي انما اشارة الى دفع الاعتراض الذي ذكره الشارح  
 بقوله وفيه انه يوهو انما وحاصل الدفع ان قبلية الانصاف على الوضع او معنيته معه لا يسببه  
 يعلم من هذه العبارة اذا كانت على المعنى الحقيقي واما اذا اريد منها المعنى المجازي فلا  
 يعلم منها ذلك المراد ههنا المعنى المجازي وايراد ينبغي بالنظر الى هذا الوجه المخصوص والا  
 فاللا زمان يقون يجب بدل فينبغي لان التقييم واجب فلا يرد ما يرد فأنمل **قوله** وهو  
 مجاز بطريق المشاركة دفع ما يوهو من ان المجاز المركب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه  
 المجاز باعتبار ما يؤول وهو لا يتصور ههنا لانه عبارة عن اطلاق الشئ الذي يوجد لشي  
 آخر بعد تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر مع المهلة في زمان ذلك التعلق على  
 ذلك الشئ الآخر والا فلا يوجد للمعنى بعد الوضع مع المهلة لان زمان الوضع و  
 الافراد واحد فمع الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات وحاصل الدفع ان المجاز  
 المركب في مثل من قتل انما بطريق المشاركة وهو عبارة عن اطلاق الشئ الذي يوجد  
 لشي آخر بسبب تعلق المعنى المصدرى بذلك الشئ الآخر بلا مهلة فان قيل فعلى هذا  
 يبطل المحصل للجاز المرسل في اربعة وعشرين نوعا كما فلق به الكتب لوجود قسم آخر هو  
 المجاز بطريق المشاركة فقلنا انه قسم من المجاز باعتبار ما يؤول وقيد مع مهلة فيه ممنوع  
 بل هو اعلم من ان يكون فيه مهلة او لا فافهم فانه من سوانح الوقت لكن الاشارة اليه موجودة في  
 حاشية مولا فافهم الحق والله اعلم **قال** الشارح قد سره على انه صفة اللفظ يرد ههنا  
 ان المزمع كما يتصور يكون المزمع صفة اللفظ فكذلك يتصور بكونه جز مبتدأ محذوف وهو لفظ هو  
 لم يتعرض للشارح اليه احجيب عنه بأنه محتاج الى المحذوف وهو خلاص الاصل فلذا لم يتعرض اليه لوقوله بالله  
 التوفيق ان الاحتياج للمحذوف علم ان يكون وجه العدم التعرض لان الحذف كنه ما يفعل كما لا يخفى  
 من ينظر في الكتب بل الوجه ان مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلاثة في المفعول ذكر احتمالين هما على

فانما الى التفسير  
 للاعتراض الاول  
 والثاني الثاني ما

وجه يفيد كون المفرد قيدا للفظ فقط او المعنى فقط وذكر احتمال واحد من هذين وجه يفيد كون المفرد محققا لهما  
 اى للفظ والمعنى وعلى تقدير تصوير الرفع يكون المفرد مبتداء محذوف وهو هو لا يحصل ذلك المقصود  
 وكون هو محتمل ان يكون ارجعا الى اللفظ ومحتمل ان يكون ارجعا الى المعنى وانما كان ذلك مقصودا للشارح  
 لانه على هذا الطريق يحصل التضمن وهو الموافقة في صفة الوحدة بخلاف ما اذا تعرض للشارح لرفع  
 مفرد على كونه جزئيا مبتدأ محذوف لانه على هذا لا يحصل الموافقة في صفة الوحدة لانه على هذا لا يكون يكون  
 المفرد قيدا للفظ او المعنى احتمال لان فافهم ولا تسرع بالرد والفعل لان عدم السرعة من اعمال القول  
**قال** الشارح قدس سره ما لا يدل جزئيا انما لم يقل جزأ للفظ لانه يلزم على هذا ان يكون للفظ لفظ  
 لان ضمير لفظ ارجع الى ما هو عبارة عن اللفظ وما قيل ان ذلك الكون جائز بل واقم الا ترى ان اللفظ  
 هو اذا ارجع الى اللفظ مفردا كانا ومركبا يقع ذلك الكون ضمير سديد لان الجواز للذكر فيما اذا لوحظ  
 كون اللفظ التثنية معنى اللفظ الاول وهما ليس كذلك لانه لو كان كذلك لاستدرك اللفظ المعنى في قوله  
 على معناه بل يضر لانه يصدق على لا يدل قائم حين رجع لفظ هو اليه انه لفظ لا يدل جزأ لفظ اعني هو  
 جزأ معناه فيكون مفردا وهل هذا الاخرى الاجاء هذا ما حصل في حين تفريد هذا اللفظ **قوله** من  
 حيث آه ههنا سئل الوبيان دفعه على الحق ما ذكره الا ان السؤال فيما ذكره من جهة المعنى وههنا من جانب اللفظ  
 فتأمل والتأثير اية لا حاجة للفظ لا يدل في اخذ الحسية **قوله** على جزأ معناه متعلق بخلق لا يدل  
 في الحديث والحسية **قوله** المفهوم غرض الفاضل المحشى من هذه العبارة الابداع على الرضى بان ينفرد هو قول  
 ان الافراد والتركيب من صفات المعنى في عرف النجاة والمشهور ليس كذلك واجاب عن هذا الابداع  
 مع انه بعد الحكم بان قول الرضى هذا ان المشهور بين المنطقين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ  
 فقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في الحد ود الفاظ غريبة بل الواجب استعمال المشهور للفظ  
 لان الحد للتبيين انتهى ولا يدل هذه الصارحة على ان الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النجاة لانه  
 لم يتعرض للاصطلاح النجاة ففهم ذلك عن كلامه افتراء عليه ويمكن ان يجاز من جانب الفاضل المحشى  
 بان الرضى وان لم يتعرض للاصطلاح النجاة صريحا لكنه يفهم من قيد عند المنطقين ان الحكم عند غيره غير  
 عند هو الفاضل المحشى ما ادى الى الصراحة بل ادعى انه كما ينادى بها على نداه على هذا عبارة وفي الفهم  
 ذلك القدر كاف ومقصود الرضى من هذا الاصطلاح الامتناع على المنصف بانه جعل الافراد صفة  
 للمعنى وهو خلاف المتعارف ومغل بالعرض من الحد والجواب من جانب المصنف اولاً باننا لا نفهم ان  
 الافراد صفة للمعنى خلاف المتعارف ومغل بالعرض من الحد لان المعلوم من كلامه كما سبق وههنا ان  
 الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النجاة والمصنف نحوى فيبتكلم باصطلاحهم وليس كذلك  
 في هذا الاصطلاح خلاف المتعارف كما هو المعلوم من كلامه الرضى فلا يكون مغل بالعرض من الحد

اللفظ لا يفيد معنى اللفظ  
 الجواب ان اللفظ لا  
 اذا جعل على الشخص  
 انما في انه يدل جزأ  
 لفظ على معنى اللفظ  
 كونه مفردا معناه  
 هذا العرض من اللفظ  
 ١١ منه

وثانياً بأننا لو سلمنا أن ذلك الجمل خلاف المتعارف ونحل بالعرض من المحذور بناء على احتمال توافق اصطلاح  
 النحاة مع اصطلاح المنطقيين فقلنا أن المعنى لم يجعل الأفراد صفة المعنى لأنه يحتمل أن يكون صفة للفظ  
 هذا ما ظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من بيان نكتة لأن التكلم بهذا الكلام مريب كما هو  
 المعهود من أقواله والآداب بالسنة الخواص والعوام فلا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية من  
 نكتة كنه في حاشية مولانا عصام الدين مع زيادة **قال** الشارح قدس سره حجة فعلية فعلها ما هو فلا  
 يرد ما يرد فناء **قوله** وكان النكتة إشارة إلى دفع ما يرد على المصنف من أن تقديم المفرد على الجملة فيما إذا  
 كانا فتيين شيئاً واحداً واجب كما صرح بهذا مولانا المدق فاللزام على المصنف أن يقول لفظ مفرد  
 لمعنى حاصل الدفع أن وجوب تقديم النعت المفرد على المفت الجملة فيما إذا تحللا تقديم الجملة عن النكتة  
 وأما إذا كان في تقديم نكتة فليس بتقديم المفرد بواجب والنكتة هنا موجودة وهي الإشارة إلى تقديم  
 الوضع على الأثر **قوله** أيضاً أي كما أنه نكتة في اختيار كون أحد الوصفين جملة فعلية فعلها ما هو و  
 الآخر مفرد **قوله** في تقديم الوضع أن قيل إن تقديم الوضع ليس خلاف الأصل حتى يحتاج إلى نكتة  
 بل يروى في عنوان الجملة مع ناء غير المفرد خلاف الأصل يحتاج إلى النكتة قلنا أن المراد من الوضع  
 هو الذي يكون في قالب الفعل مع الفاعل مقدماً على المفرد فيكون جملة مقدمة على المفرد والله اعلم  
**قوله** أو كانه الخ يعني أو كان النكتة في تقديم الوضع على الأفراد عدم اعتبار حسنه بدون الوضع و  
 الضمير أجم إلى النكتة لأنها تستعمل بدون الناء وما هذا شأنه يستوى فيه المذكر والمؤنث و  
 الترجيحان لعلها يكونان من توجيهات الفاضل المحقق فيكون إيراد لفظ كان الموجب للشك في الموضوعين  
 بناء على عادة المصنفين من تصدير الوجوه للورث فمن عند القسوس كلمة الشك والتعريض هذه لفظة  
 ويحتمل أن يكون كلمة كان لا مقطوع واليقين لأن هذه الكلمة تحتمل بهذا المعنى أيضاً كما لا يخفى على من نظر  
 الكتب ولا يخفى أن الدليل الأول إشارة إلى الدليل الثاني والثالث إلى الدليل الرابع والله اعلم **قوله**  
 واستجراة إشارة إلى دفع ما يرد على الشارح من أن الوضع ليس بمقدم على الأفراد في الزمان الذي هو  
 مدلول الماضي فكيف يكون هذه النكتة مطابقة للواقع وحاصل الدفع أن اللفظ الماضي مستغنى  
 من السبقة الزمانية إلى السبقة الرتبية وهي موجودة هنا لأن الوضع سبب الأفراد كما سبق بقی  
 شيء وهو أن السبقة المستغنى عن الماضي ليس بالنسبة إلى زمان التكلم لأن ما ينادى لا رتبة ولا ترتيب  
 خروج الكلمات الموضوعية لمعنى مفرد بعد تكلم المصراعين تكلمه عن التعريف لأنه ليس وضعاً للفظ  
 المفرد مقدماً على تكلم المصنف بوضع لمعنى مفرد لأن ما نادى لا رتبة إذاً يقال إن السبقة الزمانية ليست  
 بالنسبة إلى زمان التكلم بل بالنسبة إلى ما يقارن وهو الأفراد لا مثلاً في تحقق السبقة الرتبية بالنسبة إلى  
 والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وأما نصب الخ عطف على مقدمه تقديمه والمفرد إما محذوف أو مرفوع في ٦

او منصوب اما جره فعلی انه صفة لمفعول واما دفعه فعلی انه صفة للفظ واما نصبه فعلی انه الخ والظاهر ان يقع  
او منصوب لكن غير الاستلزام الى امر جرحية احتمال النصب لعدم موافقة رسم الخط واما عدم الصحة  
بالنظر الى الظاهر فكل الاحتمالات فيه متساوية الاقدام كما لا يخفى قوله فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان من  
المتفرقات فيما بينهما كرم الحال يوجب الفاعل الذي فرض كونه ذا حال له فها هو صالح للحال من الفاعل للمفعول  
فالامر على تقدير ارادة كون المفعول حالاً عن الضمير المستكن في وضعه ان يقول الكلمة لفظ وضعه مفرد  
المعنى واذا لم يقل كذلك فعله ان لم يسم بحال عنه فذلك الترجيح للنصب توجيه قول القائل بما لا يخفى  
واشترط ذلك الكون لدفع الالتباس قوله قلنا الخ جواب لذلك الاعتراض بعدم التسليم حاصله  
اننا لا نسلم اشتراط كون الحال يوجب الفاعل في المادة المذكورة عند كل النجاة فان عند البعض منهم  
ذكر الحال يوجب للمفعول في المادة المذكورة لان رتبة الحال التام حوز عن الفاعل والمفعول وان كان خالياً  
عن الفاعل واما الالتباس فيرفع بالقرينة سواء كانت حالية او مقالية والقرينة ههنا كون الافراد  
التركيب من صفات اللفظ كما هو المشهور بين المنطقيين كما قلنا به الشارح الرضي كما سبق والظاهر  
توافق الاصطلاحين واذا عرفت هذا فلم لا يجوز ان يكون توجيه النصب من الشارح الخ للتوجيه فيما لا  
يقول ذلك البعض والله اعلم قوله ولئن سلم الخ جواب آخر لذلك الاعتراض بطريق التسليم يعني ان لو  
سلمنا اشتراط ذلك الكون حين عدم تحقق قرينة معلومية ذي الحال وههنا تحققت كما ذكرنا الفاضل  
المحشي او حين تغير المعنى بمجمله حالاً عن القريب اعني المفعول والتغير ههنا منتف كما قال به الفاضل  
المحشي ايضا لان اللفظ قد وقع الالتباس هو حاصل في الاول اعني تحقق القرينة والالتباس ليس بوجود في  
الثاني اعني سقام التغير لرجوعه الى شيء واحد والتسليم بناء على عدم الاعتداد بقبول ذلك البعض لعدم صحة  
هذا القول حين عدم تحقق القرينة والله اعلم قوله صفة اللفظ اي عند النجاة قوله واذا الخ كلمة او  
بعضها اعني احد الامرين لان كلا من المعطوف والمعطوف عليه كاف في الاشتراط المذكور في الصواب  
المستطوع فكون او الفاصلة بينهما الواو او الواصلة ليس جديداً وان صدق من الفاضل المدقق والله اعلم  
قال الشارح قد شرعنا من المعنى عطف على قوله من المستكن والمعاد الجمل للثلاث يوم عطفه على  
فلا يرد ما يرد فانه قوله تبع الشارحين الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كيف يكون للمفعول حالاً عن المعنى  
والحال ان المعنى نكرة والحال عن النكرة مشروط بشرط وذكرها الشارح في بحث الحال كل متيق منها  
ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع ان الشارح ترك ههنا مذاهب تبع الشارحين الآخرين والحال وقوع النكرة  
عند غير مشروط بل صحيح مطلقاً قوله سيذكره من كون النكرة موصوفة او معنية غنا للمعنى في قوله  
او واقعة في حيز استنفاد واقعة قبل الا الداخلية على الحال او مقدما عليها الحال واما ما بينه الفاضل  
المدقق وان كان صحيحاً في نفس الامر لكن ليس بما ذكره الشارح كما لا يخفى على من طالع بحسب الحال والله اعلم قوله

نكرة أن قيل أن تقدير الحال على فعل الحال النكرة ليس بواجب عند من لصحة قولنا جاء في رجل يوم فليم ركبا  
 اتفاق فكيف يصح هذا التحليل قلنا أن المواد من النكرة النكرة المختصة أي الغير المختصة والنكرة في المثال المذكور  
 ليست بنكرة محضة فلذا جاز ذلك المثال أن قيل أن التقديم على النكرة المختصة أيضا ليس بواجب عند من لصحة  
 قولنا جاء في زيد ورجل على ما بين اتفاقا قلنا أن المراد من النكرة النكرة التي لا تكون مشاركة مع المعرفة في  
 الحال وهذا ليس بوجود في المثال المذكور كما لا يخفى فلذا جاز والله أعلم قوله هذا أي وجوب تقدير  
 الحال على صاحبها قوله مطلقا يعني سواء كان مجردا بالاضافة أو مجردا بحرف الجر وسواء كان معرفة  
 أو نكرة **قال** الشارح قدس سره فانه مفعول آء دفع ما يتوهم من أن الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول  
 والحق ليس بشئ منها فكيف يصح حاله المفعول عنه وحاصل الدفع غنى عن البيان **قوله** واللام واسطة  
 دفع ما يتوهم من تعلق قول الشارح بواسطة اللام بقوله على أنه حال لأن الحالة بالواسطة غير معلوم بأنه  
 متعلق بقوله فانه مفعول **قوله** ومعمولا له تعيينه بعد تخصيص والنكرة فيه الاشتراك أن دفع مثل  
 ذلك لا يحترق من موقوف على اثبات للمفعول على الإطلاق لا المفعولية على الخصوص **قوله** فانه عامل آء  
 فانه دفع ما قيل من أن العامل في المعنى هو اللام الجارة وعامل الحال لا يكون إلا فعلا أو شبهة أو ما  
 على مائة وهو مصحح الحالة اتحاد العامل لأن الاتحاد هنا موجود لأن المعنى مفعول للوضع الذي هو عامل  
 في الحال أيضا **قال** الشارح قدس سره ووجه صحة دفع ما يتوهم من أن المفعول لا يكون حالا من المستكن  
 في وضع أو من المعنى لأن الوضع مقدم على الأفراد ومن شرط صحة الحالة المقارنة بين عامل في الحال  
 والحال بيان الدفع ظاهر **قوله** فإن المركبات آء دفع ما يرد من أن الشارح لا يخلو ما مان يريد بالمركبات  
 الألفاظ المركبة أو للمعاني المركبة والآول خارجة بغير الوضع لعدم الوضع فيها والثاني لا يشمله الجنس  
 وهو اللفظ كما هو الظاهر فاستناد خروج المركبات إلى قيد المفرد كما وقع من الشارح لا يخلو عن شئ لأنه على  
 الأول يلزم إخراج المخرج وعلى الثاني إخراج ما يشمله الجنس الحال أن الفصل يخرج ما يشمله الجنس حاصل  
 الدفع أن المراد من المركبات الألفاظ الألفاظ المركبة وخروجها بتقدير الوضع غير مسلم لأن المراد من الوضع المأخوذ  
 في التعريف أن من أن يكون شخصيا أي بلا واسطة أمر كل كوضع زيد المعنى أو نوعيا أي بواسطة أمر كل كوضع  
 المشتقات ولا خفاء في وجود الوضع النوعي في الألفاظ المركبة والله أعلم **قوله** كما أشرنا إليه إنما لم  
 يقل كما صرحنا عليه لأن المعلوم فيما سبق أي في حاشية القصص كون هيئة المركبات موضوعا بالوضع  
 النوعي وهي جزء المركب لا جهة لكن فيه إشارة خفية إلى كون المركب موضوعا بالوضع النوعي لأن ملاحظة  
 الكل بلا واسطة بدون ملاحظة الجزء بلا واسطة محال بل إذا لوحظ الجزء بواسطة الأمر الكلي بلا ملاحظة  
 الكل كذلك فإن قلت إذا كانت الهيئة جزءا من المركب فلا يكون لفظا لأن الهيئة ليست بلفظ والمركب  
 من اللفظ وغيره لا يكون لفظا فلا يشمله اللفظ الذي هو الجنس فكيف يخرج بتقدير المفرد كما قاله الشارح

قلت لا نسلم ان الهيئة ليست بلفظ لا نه ما يلفظ به اما ينفسه او يعرضه والهيئة داخله في الشق  
الثاني والله اعلم **قوله** ومثل رجل بالتونين اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مثل الرجل وقائمة وبصم  
اللفظ الذي يكون مركبا من الكلمتين التين لهما وجود في الخط والتلفظ لكن بعد لشدة الامتزاج  
لفظا واحدا فلي هذا لا يدخل اللفظ الذي يكون مركبا من المتون والتونين في هذا المثل لعدم الوجود  
الخطي لا حد جزئية وهو التونين فلا يكون خارجا عن تعريف الكلمة وهذا اختلاف المتفرقة حاصل  
الدفع ان في العبارة تقدير المعطوف مع العاطف فلا يحذف ورأيه اعلم **قوله** لان الامر لا ينكسر  
الى المذكور في الشرح **اولا قوله** والتونين ناظرا الى المذكور في كلام الفاضل المحقق المقدس في كلامه الثاني  
**قوله** واما ثناء التانيث ناظرا الى المسطور في الشرح ثانيا وثالثا لكن مع الزيادة على المصريح **قوله** فلهذا  
يراجع الى التانيث يعني الالف المقصورة والمرددة لكن لا يظهر وجهه لعدم ايراد مثال مع ايراد مثال  
لعلامة التثنية وانهم **قوله** فذ صب الشيم واستدلال الفريقين لعله يكون مذكرا في البسوطات  
ودليل الشارح الرضي وهو دور ان معانيها معها يطر منها ايضا فانهم **قوله** ايضا كما ان الامر والتونين  
من حروف المعاني **قوله** على المعنى المقصود من التانيث والنسبة والتثنية والجمعية **قوله** الا ان  
دفع ما يتوهم من ان نسبة هذه المعاني الى تلك الحروف بطريق الدلالة ثابت فيما بينهم ولم يكن  
هذا الحرف موضوعا بازائها لما نسبت الدلالة اليه لو حاصل الدفع ان هذه النسبة من قبيل نسبة  
الشيء الى السبب **قوله** كما نسب الطلباءه مع ان الدال على الطلب والمطاوعة مجموع الصيغة  
والمطاوعة عبارة عن حصول اثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله كما في قطعة فانقطع **قال** الشارح  
قدس سره واما الهايرد ههنا ان ذكر الامثال مستدرك لان المثل ذكر سابقا ويخطو بالبال ان  
هذا الامر اذا اراد انما يريد ان كان لفظ الامثال معطوفا مثلا على الرجل وقائمة ويصرى واما اذا كان  
اذا كان مفروفا مبتدأ وما يبدل آه جزء ويكون هذه الجملة مستأنفة لبيان مثل الاشياء الستة فلا  
يبرر ذلك الا براد نعم يراد ان المناسب كرهو بدل امثالها لتقديم المرحم الا ان الشارح وضع الظاهر موضع  
المغمض مثلا يتوهم تخصيص بيان مثل الرجل فقط واما لو اريد لفظه وارجاعة الى الامثال للمغموض من  
لفظ المثل فغير ظاهر هذا وان لم يقرع سمعت نكتة لعل الحق لا يتجاوزة فاحفظ ولا تلتفت الى ما  
قبل او يقال فان كلمة لا يفني من جوع **قال** الشارح قدس سره جزءا ألفظ جرى الشارح ههنا بما هو  
المشهور في تعريف المفرد والمركب وفي السابق جرى على ما هو الحق عنده فلا يبرر ان الظاهر ان يقبل  
جزءه كما هو المناسب لما ذكر في تفسير اللفظ المفرد والله اعلم **قوله** كان المراد بالاعراب المرفوع والمجرور  
على الشرح من انه يعلم من عبارة انه لولا الامتزاج بين كلمتي رجل والرجل وقائمة ويصرى غير  
ذلك ما هو مثلهما كما تسمع بين باعر بين والامر ليس كذلك لان احدي الكلمتين في تلك الالفاظ



مستققة للبناء فلولاً الا متراج لكاتما كيفين بكيفية البناء والاعراب وحاصل الدفع ان المراد من  
 الاعراب ليس معناه بل المعنى لا عمراً شامل للاعراب والبناء اعني الكيفية مثلاً فيمنه قول الشاعر  
 واعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة ولا شك في صحة هذا الامة لولا الامتزاج لزمست الكيفية  
 لتلك الكلمتين اعني جزئي تلك الكات وقد يجاب عن ذلك الايراد بأنه انما يراد اذا كان لفظ الواحد  
 صفة اعراب واما اذا كان مضافاً اليه للاعراب فلا وهما مضاف اليه ولا يخفى انه على هذا ليعبر  
 من العبارة انه لولا الامتزاج لم يعرّب باعراب لفظين وهذا ما لا يعبر عنه مضافاً بل قوله على  
 انه لم يدفع ما يرد من ان اداة الكيفية من الاعراب مما لا نعم لانه على هذا لا يخفى لقول الشاعر  
 باعراب واحد معنى لان تلك الالفاظ متكيفة بكيفيتين كما لا يخفى والمستفاد من العبارة على هذا  
 كونها متكيفة بكيفية واحدة وحاصل الدفع ان المراد من التكيف بكيفية واحدة كما هو المستفاد  
 من كلام الشاعر عدم اعطاء الحال اللائق بتينك الكلمتين اعني جزئي تلك الكلمات لان هذا من  
 لوازم ذلك كما لا يخفى وهذا لعدم موجود في تلك الالفاظ والكلمات كما لا يخفى فيهم عبارة الشاعر  
 قوله فان الحرف الخردليل عدم الاعتبار وحاصله ان الجزأ الأخير في قائمة مثلاً اعني الثاني مستحق  
 لبناء ولم يعط البناء لها والجزأ الاول اعني قائم مستحق للاعراب ولم يعط له بل فعل بالعكس فانه يعبر  
 حاله اللان بكل من جزئي قائمة والله اعلم قوله ولا يخفى الخ ايراد على الحاصل وحاصله ان عدم  
 الاعطاء الاعتبار المذكور انما يجري في بعض تلك الكلمات كقائمة واما في البعض الأخرى كالرجل والشي  
 والشي والجمع فلا لانه اعطى لكل من جزئها حاله اللان به لان المستحق للاعراب في حفظ  
 الرجل الجزأ الأخير والاعراب اعطى له والجزأ الاول منه اعني الالف واللام مستحق للبناء وهو  
 اعطى لهذا الجزأ وكذلك في رجل الا ان المستحق في الاعراب الجزأ الاول والبناء الجزأ الثاني وكذلك  
 المشي والجمع لان المستحق للاعراب فيها مفردها الذي هو الجزأ الاول لهما والاعراب اعطى له لان فيها  
 علامتي التثنية والجمع وهاتان العلامتان اعطيناه كما لا يخفى والمستحق للبناء فيها علامتا التثنية هما  
 الجزآن الأخيران لهما واعطاء البناء لهما ظاهر فوجد اعطاء الحال اللائق لكل جزء من جزئي تلك الالفاظ  
 في بعض تلك الكلمات فكيف يعبر انه لم يعط لكل من الجزئتين حاله اللان به في تلك الكلمات كما هو المعلوم من  
 العبارة والله اعلم قوله هذا اي عدم اعتبار الحال اللائق بكل من الجزئين قوله وفيه تمام مل قال الفاضل  
 للدرق ما حاصله ان هذا الايراد انما يراد اذا كان عدم الاعتبار المذكور اذ في كل من الالفاظ وهو  
 مقطوع به لم لا يميز ان يكون المراد ان هذا عدم موجود فيباين تلك الالفاظ كما يقال بخافين قتلوا  
 ثم يدعى ان قتلهم ثابت فيباينهم لان كلا قائله وهو غير متناقض لعدم وجود ذلك العدد في بعض تلك  
 الالفاظ ولا يخفى انه لا يحسم مادة الاشكال عن مقال الشاعر ويحتمل ان يكون في تلك العبارة اشكالاً الى ان الفرق

في مد مراعاة الحال الا ان لكل من الجزئين بين قلبية وبصر وحمل وحراء وبين الرجل رجل والمثنى والمجرع  
غير سديد لان الاعراب ليس في النسخ الثاني لعراب المجرع لا اعراب جن آمنه فيقول كل من جزئيه عن حاله الا ان  
به وهي كونه متكيفا بكيفية واحدة لا في ضمن شيئا آخر وهذا من سواها الوقت والله اعلم **قول** ان قلت آتت اعتراف  
على كون عبد الله حال العلمية مع اعراب بين بان في هذه الحالة كلمة واحدة وحده منه فيما كان اعرابا من هذا  
والكلمة الواحدة لا يتعد فيها الاعراب فعبد الله في هذه الحالة لا يتعد فيها الاعراب ما الصغرى فظا فظا  
يتغير في ثباتها الفاضل الحشوي اما الكبرى فلان تعدد الاعراب لا يتحقق الا بتعدد المقنن لا اثره ومطلوبه وتعد  
للمقنن في الكلمة الواحدة في الحالة الواحدة من التقيد لا ينفصل الى توارخ العلل على العلل الواحدة تعدد الاعراب  
في الكلمة الواحدة من السجرات فثبت الكبرى بغيرها والى صغرى دليل الكبرى اشار بقوله وتعد للمقنن الى كبراء  
اشار بقوله ولا تعد آه هذا ظهر لي في تطبيق كلام الفاضل الحشوي بقانون الاستدلال ما عدا علم حقيقة الحال  
**قول** ما توجه اليه كلمة ما نافية او استهنامية الخاتمة والمآل الى امر واحد وهو مد كون عبد الله في حال العلمية  
مع اعراب بين **قول** ولا تعد الخ ولعد كون الاضافة مرادة في حال العلمية خرج المضاعف للمقنن فلا يرد عليه  
فناء **مل** **قول** قلنا انما حاصل الجواب ان لا فسر كون عبد الله في حال العلمية كلمة واحدة لانه في هذا العلم  
علموا العلم بغيره حال الوضع السابق فعبد الله في حال العلمية بغيره حال الوضع السابق وهو في الوضع  
السابق كلمتان فلا خدشة في كونه مع اعراب بين ويخصه **قول** الشارح على هذا النقطة وان اعراب اعراب بين على  
باعتبار الوضع الاضافي والآخر باعتبار الوضع العلمي **قول** وقال صاحب الجواب اشار الى الجوابين من ان  
للمصنف بقوله فاد قلت آه على طريق التسليم يعني اننا سلمنا ان عبد الله حال العلمية كلمة واحدة لكن البطلان  
في الكلمة الواحدة اعرابان على الاصله واما اذا كان احدهما بطريق الاصله والآخر بطريق الحكاية كما في غير فليس  
بباطل واما وجه اختيار الآخر للاعراب بالحكاية فهو كونه على هيئة الوضع السابق لان التغيير فيه لا يوجد كما لا يوجد  
الآن ومعنى **قول** الشارح على هذا ان اعراب اعراب بين احدهما اصله والآخر حكاية **قول** لما كان العلم اعتدرا على علم في العلم  
من ان علم الاعراب هو الآخر فلما جرى في الوسط بانه للتعد **قول** كما ان اعراب غير آه دفع ما يتوهم من ان  
اجزاء الاحرف الوسط باشتغال الآخر بالحركة انما يسلم ذاتية له مثال لول ثبت له مثال فلا يسلم حاصل ال  
ان المثال له ثابت هو ظاهر اعراب غير بفااضيف اليه غير بل ما نحن فيه واول لان هذا اجزاء اعراب الخ على الجزأين  
في المثال اجزاء اعراب الخ على المضاف ولا يخفى تفاوت العلاقتين **قول** فليس عبد الله علم تقريظ على قول حسب  
الكتاب والراد من الاعراب الواحد بطريق الاصله **قول** اعلان العلم الفرض من هذه العبايان فرض علم المحر  
للمعلم اضية عكس ما فعله المصنف كما قاله الشارح يعني ان فرض علم التوريث معرفة احوال اللفظ وتفسير  
اخره فاللازم ان ما كان لفظه واحدا واعرابه ايضا واحدا في تعريف الكلمة سواء كان وحده على سبيل  
الحقيقة او من شدة الازم من اجزاء ما كان لفظه متعددا واعرابه ايضا متعددا فاخر آه ما يعد لشدته

لفظ واحد أو يكون معناه متعدد أكان هو الظاهر عن تعريف الكلمة وأدخل ما يكون لفظه متعدداً أو  
واحداً كعباده مثلاً في تعريف الكلمة كما ضله المصنف أهال بجانب اللفظ وميل بجانب المعنى فلا يستلزم  
ذلك العرض وأما علم قولهم ولا يخفى الخ اعترض على الشارح بأن أخراجه كل ما يعد لشدة الامتناع لفظاً  
واحداً عن تعريف الكلمة ليس بأهال بجانب اللفظ لأنه قمان أحدهما ما لا يكون لكل من جنس متكيف بالكيفية  
اللازمة به ككأية ومثله وثانيهما ما يكون كل من جنس متكيف بالكيفية اللازمة به ورعاية جانب اللفظية  
خروج القسم الثاني لأنه متكيف بالكيفيين اللتين اقتضاها في الزمان السابق بخلاف القسم الأول لأنه  
إذا كان كل من جنس غير متكيف بالكيفية التي كانت له من قبل يكون الكل متكيفاً بالكيفية الواحدة فالثاني  
أدخله فيكون أخراجه أهالاً بجانب اللفظ ولا يذهب عليك أن الفرق بين القسمين ليس بصحيح كما بينا  
سابقاً بل كل منهما سواء سيما في حد مكون كل من جنس متكيفاً بكيفيته والله أعلم **قال** الشارح قدس  
سره العارف بالغرض الخ المراد من المعارف المصدق والأفكيف يصح تعديته بواسطة الباء لأنه متعدد  
بنفسه ولا يخفى تعديته المصدق بواسطة الباء **قال** الشارح قدس سره وما أدركه الخ كلمته ما ابتدأ  
وجزه فمثل عبده خرج عنه والفاء لأجل كونه اسماً موصولاً يفعل وهو وخرج وكلمة حيث مكانية و  
الغرض من هذه العبارة أن عبارة الفصل حسن بالنظر إلى عبارة المصنف لأن هذا مشتق على تعيين مجاز  
ذلك وإن لم يكن حسناً في نفسه لاشتراكه على قه واحد **قوله** وفيه أنه الخ اعترض على خروج عبده بقوله  
اللفظة من التعريف وحاصله أن المراد من اللفظة لا يخلو أما ما لا يكون له جزأ أصلاً ككلمة الاستفهام وأما  
ما يكون له نوع واحدة سواء كانت حقيقية أو اعتبارية وأما ما يكون له وحدة واحدة كالوحدة من حيث  
الأعراب وكل منها غير مفيد أما الأول فلا نه على هذا يخرج كثير من أفراد المعرفة عنه كما هو الظاهر وأما  
الثاني فلا نه على هذا لا يخرج عبده الله لأن فيه أيضاً وحدة وهي الوحدة الاعتبارية باعتبار كونه علماً  
لشخص واحد وأما الثالث فلعدم وجود القرينة على هذه الإرادة ويمكن أن يجاب عنه باختيار الشق  
الثالث بأرادة الوحدة العرفية والقرينة التبادر لأن التبادر من الوحدة في الاصطلاح هي الوحدة  
العرفية ولا شك أن هذه الوحدة ليست بموجود في عبده بخلاف سائر أفراد المعرفة والله أعلم  
**قوله** نذر بالنون والذال المحضة بمعنى النادر **قوله** أن قلت الخ جواب باختيار الشق الثالث وحاصله  
أن المراد من اللفظة ماله خصوص وحدة بأن يتكلم به دفعة والقرينة لفظ اللفظة لأنه المفرد ولا يخفى أن  
التكلم بعبده الله بدفعتين لا بد دفعة واحدة فيخرج عن التعريف **قوله** قلت آه الخ ذلك الجواب وحاصله  
أن لعبده الله حالين حال الأضافة وحال العلمية وهو في الحال الثاني يجب أن يتكلم به دفعة واحدة  
لأن المراد ما يتكلم به دفعة إن لا يذكر جزأ منه لمعنى والآخر لمعنى آخر لا ما يتكلم به أنا واحداً أو لا  
الخروج كثير من أفراد المعرفة عنه ولا شك في تحقق هذا المعنى المراد في عبده حال العلمية **قوله** اللهم

الخبر ذلك الرد واثبات الجواب المصداق قوله ان قلت انه وحاصل الرد ان المراد من اللفظة التي  
 للمرة ما يكلمه دفعة لكن لا مطلقا بل مع عدم وجوب صحيح التكلم به على سبيل الدفتين وفي عهد  
 الله مما وجب هذا المعنى ظاهر وهو الوضع الاول فلا مرد له ولعدم القرينة على هذا القيد صدر  
 الرد بلفظ اللهم المشعر بالضعف واما ما قاله الفاضل المدقق في وجه ايراد اللهم من انه  
 على تقدير حمل لفظ اللفظة التي للمرة على هذا المعنى يلزم توجه النفي الى المقيد لا القيد والتأنيب هنا  
 لا ذلك فمما استحصله لان القيد في الواقع التاء التي للوحدة والمقيد اللفظ والواحدة تأكيد  
 الوحدة التي تدل عليها التاء وللنفي في عبادة الله الوحدة لا اللفظ حتى يرجع النفي الى المقيد والله اعلم  
 قوله اي ساحة دفع ايراد مقترين بقرين احدهما انه كيف يتصور بقاء قائمة وبصري داخل في تعريف  
 الكلمة والحال ان كل واحدة منهما مركبة من كلمتين فيكون لفظا للفظة واحدة والمأخوذ في التعريف  
 هذا وتأنيبه ان البقاء على سبيل الدخول يقتضي سبق الدخول ولا شيء قبل اللفظة حتى يدخل فيه و  
 يبقى فيها وحاصل الدفع على التقرير الاول ان كل واحدة من تلك الكلمتين امتزجتا متزايا شديدا لفظا  
 تامة واحدة فتصور الدخول باعتبار هذه المساحة وهذا الجواز وحاصل الدفع على التقرير الثاني ان لفظ  
 اللفظة مركب من جزئين اللفظ والتاء وكل واحد من ذينك اللفظين داخل في الجزأ الاول وياق في الجزأ  
 الثاني باعتبار ارادة الواحدة الائمة من الحقيقة والامتزاجية فنسب بقاء الدخول في الجزأ الى  
 الكل مساحمة ومجانز أو هكذا الحال في قول الشارح فمثل عبد الله خروج عنه لان الخروج يقتضي سبق  
 الدخول والله اعلم **قال الشارح** قد سمره فانخرجه بقيد الافراد ان قيل ان اخراجه صاحب المعص  
 قائمة وبصري بقيد الافراد منوع لان لم لا يجوز ان يكون الافراد في كلامه محظوظا لكونه قيدا للفظ كما في  
 عبارة المصنف وعلى هذا لا يخرج لان افراد اللفظ متحقق في مثل قائمة قلنا ان الوحدة باعتبار تعميمها  
 من الحقيقة والامتزاجية متحققة فيه واما الافراد فلا لان دلالة جن اللفظ على جن المعنى من حيزه مع  
 هذا كيف يتحقق الافراد وايضا لفظ المفرد في كلام صاحب المفصل لا يخرج ان يكون قيد اللفظ لان اللفظة  
 الذي قاله صاحب المفصل مؤنث والمفرد مذكور فلا يحصل التطابق على تقدير كونه قيد اللفظة ولان  
 لفظ اللفظة في كلامه معترف والمفرد فيه منكروا الله اعلم **قال الشارح** قد سمره بتركه الضمير الج  
 الى قيد الافراد والمراد من الترك التارك الذي يكون مع لحاظ جامعية التعريف ومما فيه فلا مرد له  
 لترك قيد الافراد لدخول في التعريف المركبات التامة التي تعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة كضرب  
 بوجه بوضو والتالي باطل فللقدم واما ما قاله الفاضل المدقق في تمثيل الترك الذي مع لحاظ جامعية  
 التعريف معاينة من هي اللفظة الدالة على معنى بالوضع الغير المشتمل على الاسناد فمما به على هذا يخرج  
 الفعل من التعريف لانه مقتضى على الاسناد الا ان يقال ان المراد من الاغتيال الاشتغال الذي يمكن

في قول الشارح فمثل  
 عبد الله لفظ واحدة  
 ائمه

كلمة من جن اللفظ

مع ذكر المسند والمسند اليه في هذه اللفظة وعدم ذلك الاشتغال لتحقيق في الفعل كما لا يخفى هذا ما فهمناه  
وانه اعلم بما اراد **الشارح** قدس سره واعلم له اشارة الى فهم الايراد تقريبه انه يلزم احد  
الامرين في التعميقين اما القصور واما الزيادة لان الدلالة ان كانت معتبرة في الكلمة لكان تعريفها عند  
تمام العمل مذكرا لها في تعريفها وان لم يكن معتبرة فيكون تعريف صاحب المفصل مشتلا على الزيادة لذكره  
لها فيه وحاصل الدخا ان الدلالة معتبرة في الكلمة ولا يلزم القصور في تعريف المصنف لانه ذكر الوضع  
والوضع يستلزم الدلالة فذكره كان ذكره خارجا عن صاحب المفصل لانه ذكر الدلالة اولاهي لا تستلزم  
الوضع فلا بد من ذكرها ثانيا فان قيل ان الافراد يستلزم الوضع كما ذكره الشارح من ان اتصاف للمعنى  
بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فللناسيب الاكتفاء بتقدير الافراد فجوابه ان مراد الشارح قدس سره  
فيما ذكره ان اتصاف للمعنى للوضع له بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لان اتصاف للمعنى مطلقا  
كذلك هكذا قال الفاضل للدق **قال الشارح** قدس سره لان الدلالة التي تقرير كلام الشارح على تافه  
الاستدلال ان المتصلة التسمية التي هي مفاد قوله ان الوضع يستلزم الدلالة وهي متى تحقق الوضع  
تحققت الدلالة صادقة لا متى تحقق الوضع تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر متى تحقق كون الشيء  
بحيث يفهم منه شيء آخر تحققت الدلالة فحينئذ متى تحقق الوضع تحققت الدلالة اما الصغر فلان الوضع  
تخصيص متى بشئ بحيث متى اطلاق او احسن الشيء الاول فهو منه الشيء الثاني كما قاله الشارح وهذا الفهم  
وذلك الكون متلازمان فلزم واحد ما الشيء بعينه لزم وما آخره واما الكبرى فلان الدلالة التي هي  
قول الشارح لان المدلول كبرى القياس المطوى وقوله فمتى تحقق الوضع يتجسد ذلك القياس قال الفاضل  
للدق ما حاصله ان في تعريف الدلالة قهدين آخرين وهما قد بحث اذ اعلم وقيد عند العلم بالعلم  
لكونه تركا لظهورها والتقدير كون الشيء بحيث اذ اعلم يفهم منه شيء آخر عند العلم بالعلاقة اقول  
وبالله التوفيق لا حاجته الى ذكر هذين القيدين لان كون الشيء مقيدا بقيد فهم شيء آخر منه يستلزم  
بحيث ما يتوقف الفهم عليه سواء كان علما بالشيء الاول او علما بالعلاقة او غير ذلك والله اعلم **قوله**  
وهي ثلثة اقسام الفرض من هذا القول اشارة الى وجه استلزام الوضع الدلالة دون الممكن لان الدلالة  
منظمة الى الرضية وغيره فيكون اهم منه هو هو تكون احض منه واستلزامه الاخص للاهم بدون  
العكس **ظاهر قوله** بسبب جعل جاعل اي وضع الواضع الدال بلزام المدلول وليس المراد من  
الوضع الوضع بينه والاخرى دلاله المركبات والمشتقات عن الاقسام فلا يكون التقسيم حقا  
الاكتفاء القسمين الاخيرين فيما بل اهم منه سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا والوضع الاعم  
موجود فيها كما هو المنقصر في مقوله وطبيعة كدلالة اهم على السعال وركض لانه على مشا  
الملت **قوله** انتهى المذكور من الجمل والصدور قلنا وان في السابق شيئين وذلك من الماهام

تعريف المصنف و  
تعريف المفصل  
منه

هذا في التباس  
منه

الإشارة للمفردة **قال** الشارح قد سره فبعد ذكر الوضع الخ فإن قيل إن المفهوم مما سبق في الشرح إن  
 الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الجاء العارضة عن الدلالة فلا يعم أن ذكر الوضع يفرض عن  
 ذكر الدلالة قلنا أن الوضع المذكور في التعريف هو الوضع للسفوف المطلق والمذكور يفرض عن الدلالة  
 كفاية ومثله **قال** الشارح قد سره لكن الدلالة استدراك ما يتوهم من استلزام الوضع والدلالة  
 يكون من الجانبين فكما أنه لا حاجة إلى الجمع في هذا الكتاب كذلك لا احتياج في الفصل فيكون حجة  
 مشتملة على الزيادة للغة فيها لأنه جمع بينهما وحاصل الاستدراك غنى عن البيان **قال** الشارح  
 قد سره كذلك لفظ ديز الخ إنما أورد في اللفظ المهم في مثال العقل ليخص فيه وجود اللفظ  
 بالدلالة العقلية بكمال المحوطة بخلاف ما يكون لفظ الدلالة معناه يدل دلالة وضعية على ذلك اللفظ  
 فيكون هناك دلالة ثان وان كان مدلول كل من الدلالة لكن مفهوم المدلول لا يحرق قوله أو لم يدل الخ أي  
 لم يدل لفظ ديز في هذه الحال على وجود اللفظ بالدلالة العقلية وأما مطلق الدلالة فتأنيده فلا يعم  
 ما يرد فاحصر قوله كما قال السيد قد سره الخ قال مولانا جمال الدين ما حاصله أن حوالته عن الظاهر  
 الدلالة أو عدمها على السيد السند كما صدر من الفاضل المحشي ليس على ما ينبغي لأن عبارة أخرى في حاشية  
 شرح التسمية وفي حاشية شرح المطالع وفي حاشية على شرح النصوص مناصرة بأعلى نداء على عدم الظهور  
 لاصد الدلالة كما لا يخفى على من طالعها أقول وبالله التوفيق إن الفاضل المحشي ادعى هنا أمرين عدم  
 اظهار الدلالة وعدمها فقلعه قري الأمر الأول بقول السيد قد سره وثبت الأمر الثاني بقوله فاه  
 وجود الخ فيكون قوله كما قال السيد قد سره الخ متعلقا بقوله لم يظهر وقوله فان الخ متعلقا  
 بقوله لم يدل لا كما قال الفاضل المدقق إن قوله فان الخ علة لاستلزام السام المذكور لا حدهما الخ لأنه  
 يحتاج إلى تقدير لفظ الخ في قوله لا من اللفظ كما فعله ذلك المدقق والتقدير خلاف الظاهر وبناء  
 قول السيد على عدم المناقاة بين طرفين لشيء واحد وبناء قول الفاضل المحشي فان الخ على الثاني  
 لأن الطرق على وقواردها من المستحيلات كما تقرره والله بما في صدور العباد ومنه المبدأ واليها  
**قال** الشارح قد سره أي الكلمة إشارة إلى دفع ما يتوهم من رجوع الضمير في هي إلى لفظ فيم  
 الخ أعني المفهوم التفصيلي للكلمة باعتبار تقريره بالنظر إلى الجزأ الأخير فيجوز أنه على هذا لا يحصل الخطأ  
 بين الواجم والمرجع لتذكره ولا تعبر الخ لأن المفهوم التفصيلي مركب ولا شئ من المركب باسم وفعل  
 وحرف وحاصل الدفع أن الضمير أجم إلى الكلمة أعني المفهوم الإجمالي فيحصل المطابقة ويصح الحصول  
 أن قلت إن الكلمة اسم باعتبار دخول الألف عليها فيلغى محل الاسم عليها ولا يعم محل الفعل والحرف  
 عليها قلت إن التقسيم ليس للكلمة باعتبار لفظها بل باعتبار مصدرها ومفهومها والأقسام الثلاثة فيه  
 متعبر بها بل واقعة **قال** الشارح قد سره أي منقصة دفع ما يرد من أن هي مبتدأ واسم جنس

أما قال السام لأن هذا  
 التفسير مخالف لظاهر  
 عبارة الفاضل المحشي  
 على ما كان لا يدل الضمير  
 فلا بأس بلامه

وفعل وحرف عطف عليه وهذا مستلزم لحل الخاص على العام وهو كما ترى بيان الدفع أن ذلك  
 المدور يلزم إذا كان الربط مقدما على العطف وهما العطف مقدم على الربط فالجزم هو قوله اسم  
 وفعل وحرف وأن اختلفت بيا لك أنه على هذا كيف يعجم العطف لأن المعطوف ما قصد بالنسبة  
 مع متبوعه وهما لم ينسب للطبوع إلى شيء على ذلك التقدير وكيف يعجم اجراء الرفع على كل  
 من الاسم والفعل والحرف والمنقول من المصنف في هذا المقام اجراء الرفع عليهم فإنه بان  
 الاسم جز في الظاهر وهذا كاف في عطف الفعل والحرف عليه وكاف أيضا في اجراء الرفع على كل  
 من الاسم والفعل والحرف أقول وبالله التوفيق أن حل الخاص على العام ثابت كما في القضية  
 للمهلة كقولنا الإنسان زيد فاللازم أن يبين وجه عدم محصة حمل الاسم وكذا الفعل والحرف  
 على الكلمة بوجه آخر والله أعلم بالصواب قوله السر في تظليل آه دفع ما يرد ههنا من أن المراد  
 من التقسيم لا يخلو ما أن يكون إلى الأقسام الأولية أو اعم منها ومن الثانوية وكلها لا يعصان  
 أما الأول فلأن الأقسام الأولية للكلمة اثنتان كما يرشدك إليه عبارة المصنف حيث قال إنها  
 أما الم فكيف يعجم قول الشارح إلى هذه الأقسام الثلاثة وأما الثاني فبيان بطلانه ظاهر لعدم  
 الخصائص الأخرى في الثلاثة وحاصل الدفع أن المراد من التقسيم التقسيم إلى الأقسام التي تكون  
 أحوا لا تماثلية من غير ساط كونها أولية أو ثانوية والأقسام التي أحوا لا تماثلية تكثر  
 فلهذا قلت القسمة أي جعل الأقسام ثلاثة أن قيل إن أحوال القسم الثاني متباينة أيضا فلم يدخل  
 لأقسامه في القسمة ولكن الأقسام القسم الأول والقسم الثاني قلنا أن المراد من التقسيم ليس التقسيم  
 إلى الأقسام التي تكون أحوا لا تماثلية فقط بل مع قيد تخالف هذه الأشياء مادة وصوتا  
 للكلام وليس هذا إلا فيما بين الأقسام الثلاثة فقلت القسمة أما تبين الاسم والفعل والحرف  
 مادة للكلام فهو باعتبار أن الاسم يعجم كلاما مادتيه أعني مسند أو مسند إليه وأن الفعل  
 يقع أحد مادتيه أعني مسند أو مسند إليه وأن الحرف لا يعجم أن يقع مادة له أصلا وأما  
 تبين هذه الأشياء صورة للكلام فهو باعتبار أن الحرف يتصور فيه أن يكون صورة للكلام  
 كما في صورة الأعراب بالحرف على مذهب من يجعله من الروابط بخلاف أخويه فإنه لا يتصور  
 فيها ذلك الكون أن قيل إن الربط قد يكون اسما كما في زيد هو قايرو قد يكون فعلا كما في زيد  
 كان قايما فيكون ذلك الكون في أخرى الحرف أيضا متصورا قلنا أن بناء الكلام على مذهب  
 من يجعل الأعراب روابط مع هذا كيف يسلم كون هو وكان من الربط وعلى تقدير تقسيم كونها  
 من الروابط فلا يسلم أن هو على هذا التقدير وكان أيضا عليه اسم وفعل بل هو على ذلك التقدير  
 وكان عليها أيضا في قالب الاسم والفعل كما تقر في محله فلا يتصور ذلك الكون في أخرى الحرف

لكن لا يحصل الفرق في هذا السبب بين هذين الاخيرين هذا ما ظهر لي وانه اهل قوله تظن  
 القسمة اضافة التظن الى القسمة باعتبار الاقسام الحاصلة من القسمة لا باعتبار نفسها والاولى  
 لانها واحدة كما هو الظاهر فلا يرد ما يرد فافهم قوله بينهم من الخ دفع ما يرد من انه  
 لا بد في تقدير شيء من القرينة وايدت القرينة ههنا على تقدير لفظ منحصرة وحاصل الدفع  
 ان القرينة على تقدير هذا اللفظ السكوت في معرض البيان يعني ان المعسكت ولم يبين  
 قسما آخر للكلمة والحال ان هذا الموضع موضع بيان اقسامها فاعلم ان القسم الآخر غير موجود  
 والكلمة منحصرة في الاسم والفعل والحرف بقى شيء وهو انه على تقدير لفظ منقسمة  
 ايضا لا بد من القرينة لانه ايضا تقدير فمضى وما وجه مدرك فرض الفاضل المشق الى  
 قرينة تقديره الا ان يقال ان القرينة ثمة موجودة لان من مادات المصنفين ان يورثوا  
 التقسيم بعد التعريف لوضاحة المترف فلهذا العادة يدرب الذهن الى ان قول المصنف  
 وهي اسم وفعل وحرف تفسير للكلمة لانه بعد تعريفها ولعل وجه ترك الفاضل للمشي التفرغ  
 له يكون هو الظهور كما ان المصنف ترك اداة التفسير وهي كلمة اما او باعتبار ان كون  
 الاسم والفعل والحرف اقساماً للكلمة امر ظاهراً فلا حاجة الى ايراد ما هو مشعر  
 على كونها اقساماً بينهما وانه اهل قوله ويتعلق به الخ اي بالمحصرة المفهومة من السكوت  
 والقرينة من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المقرر سابقاً  
 من عبارة المصنف قد حصل بتقدير لفظ منقسمة فبا الحاجة الى تقدير لفظ منقسمة وما  
 الفاضل فيه وحاصل الدفع ان فائدة ذلك التقدير صفة تتعلق قول المصنف لانها اما ان  
 تدل الخ به لان هذا القول لا يحتمل تعلقه بلفظ منقسمة المقدر لان هذا القول دليل والدليل  
 لا يكون الا للتصديق والتفسير كونه عبارة عن احداث الفكر في الروح من قبيل التصديق من انما  
 منقسمة لانه على هذا يحتمل ذلك القول بهذا اللفظ المعنى المحصر لا يكون عبارة عن اثبات شيء لشيء مع بقاء  
 ما حاد عنه من قبيل التصديق وان احتمل في ذلك ان المناسب للشاعر ان يقدم لفظ منقسمة ابتداءً  
 بدون تقدير لفظ منقسمة لان ذلك التقدير كاف في دفع هذا الاعتراض والاعتراض الثاني  
 المدعى ببقوله منقسمة فادله بان المحصر لا يتعلل بدون التفسير كما لا يخفى على من يرجع  
 الى وجد انه فيكون تقدير منقسمة ضرورياً ويمكن ان يدفع ذلك الاختلاف بان تقدير  
 لفظ منقسمة في اول الرحلة من قبيل نزع الخفاء قبل الوصول الى الماء لانه يريد على قول  
 المصنف وهي اسم وفعل وحرف الا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منقسمة كما  
 قرر سابقاً الا الاعتراض الذي يدفع بتقدير منقسمة لانه يريد حين يقال لانها

في هذا الكلام ان  
 ايراد كلمة او في الاصل  
 للمصنف ان يقول  
 اسم او فعل او حرف



لأنها ما أن لم يقدح فيه قبل الوجود لا يكون إلا من القليل المذكور، والله أعلم بما في الصدور قوله  
 هذا المحصر عقلي أظهر أن المحصر على أقسام عقلية قطعية واستقرائي وجعل ما الأول فهو ما يحصل  
 الجزم بالانحصار فيه من مجرد ملاحظة مفهومات الأقسام أرى من غير الاستعانة بأمر آخر بأن  
 يكون ما يربط بين النفي والاثبات ولا يكون أقسامه زائدة على الاثنين وأما الثاني فهو ما يحصل  
 الجزم بالانحصار فيه من الدليل غير التتبع وأما الثالث فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من  
 الدليل الذي هو التتبع والاستقراء وأما الرابع فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من ملاحظة  
 قاطعة تخالف اعتبارها القاسم بين الأقسام قوله وتوجيه الخ إشارة إلى دفع ما يرد من أنه لا يعم  
 كون هذا المحصر عقليا لأن المتقررفيه قد مر زيادة الأقسام على الاثنين والدوران بين النفي  
 والاثبات وكلاهما من متفرقات هذا ما حصل الدائم في كون هذا المحصر عقليا ليس باعتبار نفسه بل  
 باعتبار ما يكون هذا المحصر قوته وهو أنها ما لا تقسم من أحد ما من الكلمة بما أسره وليس أسرها ثانياً إنما  
 ليس أسرها داخل أو ليس بضملي بل هي في مفهوم الكلمة ما من تدل على معنى في نفسه أو لا وما كانت دالة  
 على معنى في نفسه أما أن يقتصر بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا وكلاهما من لعمري الدليل بين  
 النفي والاثبات وعدم الزيادة على قسمين موجودان فيما كان هذا المحصر في قوته فلا يحد  
 في كون هذا المحصر عقليا باعتبار زيادة ذلك الاعتبار والله أعلم قوله الدليل أي دليل  
 المحصر الذي ذكره المصنف بقوله لأنها ما أن تدل الخ قوله وأن آية الخ منشأه الباء عند كون  
 القسم الثاني من التقسيم الثاني مضمراً في الحرف لأنه مفهوم مرسل ي يجوز أن يكون أهم من  
 الحرف وعدم كون القسم الثاني من التقسيم الأول وكذا القسم الثاني من التقسيم الثاني  
 مضمراً في الحرف والأسر للعللة المذكورة فافهم قوله فالظاهر أنه قطعي لاستفادة الجزم  
 بالانحصار فيه من دليل غير التتبع وهو قول المصنف لانهما قال الظاهر لأن هذا  
 المحصر في الحقيقة استقرائي لأن التقسيمين المذكورين في وجه المحصر وإن كان دايرين بين  
 النفي والاثبات نظر إلى الظاهر لأن القسم الثاني من التقسيم الأول مفهوم مرسل ي يجوز  
 أن يكون أهم من الحرف وكذا الثاني من التقسيم الثاني مفهوم مرسل ي يجوز أن يكون أهم من  
 الأسر فلا يكون ذلك الدليل دال على عدم وجود القسم الآخر ولا يدفع هذا الكلام  
 بقول الفاضل المحيتر أذ ليس الخ لأنه يفيد حصراً هذه الأقسام الثلاثة بالمفاهيم الحاصلة  
 من التقسيمين لا حصراً فيها هذا ما ظهر لي والله أعلم قوله أذ ليس الخ إشارة إلى دفع ما يرد  
 من أنه لا يكون هذا المحصر قطعياً لأن كونه قطعياً على تقدير استفادته من قول المصنف لأنها لم  
 لأن الظاهر عدم وجه الدليل الآخر عليه هذا لاستفادة غير ثابتة لأن المفهوم من ذلك العقل

له أي دليل يدل  
 على أنها قطعية

على أنها قطعية  
 لأن كلاً من الطرفين  
 داخل في الآخر

منه

الحصر بين كلمة دلت على معنى في غير كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة  
 وكلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة لابين الاسم والفعل والحرف حاصل  
 الد فم ان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعات لتلك المفهومات الثلاثة في عرف الفاعلة وليست لها  
 مفهومات اخرى فالحصر بين تلك المفهومات حصري بينهما فيكون هذا الحصر مستقفا من قول المصنف  
 لانها اما ان تدل الخ فيكون قطبيا **قال** الشارح قدس سره لما كانت الخ فيه اشارة الى دفع  
 ما يرد ههنا من انه لا يعبر قول المصنف في وجه الحصر الثاني بالحرف لان الثاني عبادة عن كلمة  
 لا تدل على معنى في نفسها وهذا المفهوم مريد في على امرين أحدهما ما لا يدل على معنى  
 أصلا والثاني ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى في نفسها بل في غيرها والامر الثاني وان  
 كان حرفا لكن الامر الاول ليس حرفا كما هو الظاهر فلا يعبر قول المصنف الثاني بالحرف وحاصل الدفع  
 ان هذا المفهوم وان صدق على ذينك الامرين في الواقع لكن لا يصح في ههنا الا على الثاني منها لان  
 الكلمة يعتبر فيها الوضع وكما يعتبر فيه الوضع يعتبر فيه الدلالة فيجب ان الكلمة يعتبر فيها  
 الدلالة وعليك باثبات المقدمتين واذا كان الامر كذلك فكيف يكون الحرف عبادة عما لا يدل  
 على معنى أصلا الذي هو الامر الاول لانه قسم من الكلمة **قال** الشارح قدس سره في اما ان  
 قيل لا يعبر ايراد الفاء في جزاء لما كما هو المتقرر فكيف اورد ههنا الشارح في جزاء فلما قلنا ان المتقرر  
 عدم ايراد الفاء في جزاء لما اذا كانت ما ضيا لفظا ومعنى واما اذا كانت جملة اسمية فتكون  
 مقرونة به باء او الفاء كما ذكره السبكي لست في حاشي شرح المفتاح والجزء ههنا جملة اسمية  
 فلن اصدرها الشارح بالفاء ويمكن ان يجاب بان الجزاء محذوفة والتقدير لما كانت موضوعا  
 لمعنى والوضع يستلزم الدلالة اعني الدلالة فيها وقوله في جزاء شرط محذوف اي اذا كان  
 الامر كذلك في اما الخ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من صفتها اشارة الى دفع ما يرد من ان  
 المتقرر فيما بينهم ان يكون جزاء محمولا على اسمها لانها في الاصل مبتدأ وجزء الجزاء يكون محمولا  
 على مبتدأه وههنا لا يعبر المحل لانه مستلزم محل صرف الوصف على الذات لانه يقول كلمة تدل  
 بواسطة ان المصدرية الداخلة عليها بالدلالة الذي هو صرف الوصف وحاصل الدفع ان  
 في العبارة تقدير اوق حال التقدير بل في محل الجملة على الذات ولعدم مرجع صفة الكلمة في  
 الدلالة وعدمها اورد الشارح كلامه من والاحتاجة اليها لان الدفع يحصل بتقدير الصفة كما لا يخفى  
 والله اعلم **قوله** قيل التقدير الخ غرض القابل من ذلك التقدير في الاعتراض المقررات فافان  
 جانب المصنف تقدير هذا القابل تقدير المضاف ما في جانب اسرأ كما في التقديرين اللذين  
 اولي جانب جزاء كما في التقدير الثالث وفرض الفاضل المحقق من نقل هذا القول بيان تزييفه وشاعته

قولهم ان تقدير الشرح وهو التقدير في جانب جز أن لان الجار والمجرور مع محموله وهو ان تدل او مبتدأ  
وهو ايضا ان تدل جز أن قوله فلا يناسب الخ لان المقصود تفسير الكلمة وعلى تقدير تقدير الحال  
او الدلالة يكون المقصود تفسيرها لا تفسير الكلمة ويمكن ان يجاب عن جانب القائل بان تفسير  
حالي الشئ اولا لانه يستلزم تفسيره كما لا يخفى بل المقصود هنا تفسير الكلمة لكن لا باعتبار نفسها بل  
باعتبار صفة من الصفات وحال من الأحوال فقول القائل مستلزم للمقصود وملا يبره والله اعلم  
**قولهم** ولا نقول الخ من الثاني على هذا التقدير يكون عبادة عن عدم الدلالة وهو ليس جوف كما  
هو الظاهر الاول على خلاف التقدير يكون مجازا عن الدلالة وهو ليس بأسمر حين عدم الاقتران  
وفصل حين الاقتران كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد من الثاني عدم الدلالة بنفسه بل  
باعتبار شئ يكون عدم الدلالة محال له ولا شك في كون الشئ الذي يكون عدم الدلالة محال له جوف  
وكذا الحال في الاول والله اعلم **قولهم** ويستدعي عطف على قوله لا يناسب **قولهم** على الاول وهو  
تقدير الحال **قولهم** بانه ليس المراد من الحال الحال مطلقا بل الحال التي يحصل بها اختلاف الاقسام كونه  
وصورة الكلام ولا شك في انحصارها في الدلالة على معنى في نفسه وعدمها كذا فهم ما سبق والله اعلم  
**قولهم** ودلالة الخ علته قوله عدم صحة الحمل ويمكن ان يجاب بانه لا شك في استحالته حمل عدم الدلالة  
مطلقا على الدلالة وأما حمل عدم الدلالة الخ على الدلالة كما فيها نحن فيه فلا استمالة فيه  
كما يقال وجوه شئ ما وجود في الخارج او ليس بوجوده فيه أو يقال الحيوان اما حيوان ابيض او ليس  
بحيوان ابيض هذا ما ظهر لي والله اعلم **قولهم** مع ان الضرورة الخ وجه آخر لطلان تقدير المضاف  
في جانب الاسم سواء كان تقدير الحال او الدلالة ويمكن ان يجاب بان تقييد النفس لدفع الشر من  
بدن الامر ايضا من المستحسن **قولهم** واما تقدير الذات الخ عطف على قوله واما تقدير الحال **قولهم**  
فيما لفظ الآلة لان زيادة ان المصدرية على الفعل كما يكون لان يجعل للالف فعل نضاف الى الفعل المحذوف  
المحذوف ويجعل للالف المحذوف في صفة ايض وهو على فرض تقدير الذات يكون الصفة للكلمة الحاصلة  
بالمصدر الخير المحذوف الثابت في ذات الكلمة كما لا يخفى على من لد ذوق سليم فيحصل المناقاة اقوالا بانه  
القول بان المناقاة انما يحصل اذا كان صفة الفعل المدخلة عليها كلمة أن ثابتة لشئ فيقتل الذات  
بعد ثبوت تلك الصفة وأما اذا كان التقدير لتعظيم الصفة فليس بمناف لعدم وجود شئ اخر  
سابقا حتى ينافيه والله اعلم **قولهم** وكذا جعل الخ عطف على قوله تقدير الذات والتقدير الجمل  
ان تدل معنى الدال فيما لفظ ما اقتضاه زيادة أن مثل الخالفة في تقدير الذات وذلك ليس المقصود  
الاقتراض المدفوع بقول الشارح قدس سره من صفته قال عموما عبادا حكيم في بيان المناقاة لما حصل  
ان الزيادة يجعل الفعل ناصيا لا محذوف وأسم الفاعل يدل على الثبوت وفيه نظر ظاهر وهو ان يضاف

له لانه يدل في هذا المقام  
عدم الدلالة على  
معنى في نفسه بخلاف  
الدلالة من

الحدث معتبر في اسم الفاعل كما يدل عليه عبارة المصنف فيما بعد فكيف يدل على الثبوت فالأحسن  
 ما قلناه حاصل المدق في وجه المناقاة من أن زياد قان يدل على عدم قصد المتكلم لاثبات حالته إلى اسم  
 أن والآتي أراد تدل كما لا يخفى والله أعلم **قوله** قال السيد الخراساني غرض السيد قدس سره الاعتراض على  
 المقدرين بأن التقدير مستغنى عنه والجواب عن الاعتراض الواضح هنا بأنه لا يلزم حمل عريف الوصف  
 على الذات لأن الفعل المدخول عليه كلمة أن ليس بمصدر حقيقة وقرض الفاضل المحشي من نقل  
 كلام السيد لم عليه بقوله ولا يخلو عن خدشة كما سيظهر ببيان **قوله** أنه ليس في إلحان النسبة التامة  
 معتبرة في الفعل على سبيل الجزئية بخلاف المصدر لا سيما ليست بجزاؤه وقد اعتبر معه على سبيل  
 التقيد كما هو الظاهر **قوله** ولا يخلو عن إلحان الفعل المدخول كلمته أن يعمر وقوم حسندا إليه  
 ومع اعتبار النسبة التامة فيه كيف يكون مسند إليه **قال** الشارح قدس سره كإين إشارة إلى دفع  
 ما يتوهم من أن كلمة في في قول المصنف في نفسها متعلقة بكلمته تدل فيفيد كون الدلالة مطروقة  
 في الكلمة والآمر ليس كذلك إذ الدلالة نسبة بينهما وبين المعنى وليست مطروقة في شيء منهما  
 وحاصل الدفع أنها متعلقة بمذوف وهو كإين مثلاً وهذا المذوف إما صفة المعنى وحال منه فإنه  
 مفعول به بواسطة حرف الجر لا يقال إن الحال من المنصوبات والقاعدة في كتابتها رسم الالف بعدما  
 إذا الحركين في آخرها تاء وهزة بعد الالف كما في سواء والالف هنا ليست بكتابة في آخر الحركين مع ذلك  
 وجن التاء والهمزة في آخره فكيف يعمر كونه حالاً لنا لقول أن هذه القاعدة في المنصوبات المتبقية  
 وأما المنصوبات المحتلة فليست تلك القاعدة في كتابتها فلا يضر عدم كتابة الالف بعد الحركين لكونه حالاً  
 لنا في لفظ المفرد الواقع في عبارة المصنف في تعريف الكلمة حيث قال الشارح بجالية مع كتابة الالف  
 في آخره والله أعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد الخدم ما يتوهم من أن كلمته في تجعل مدخولها  
 ظرفاً لما قبلها تاء هو الظاهر المتقرر وهما لا يعمر الظرفية لأن مدخولها ههنا باعتبار المال هو الكلمة  
 والكلمة ليست بظرف زمان ولا مكان والظرف مضمرة فيها وحاصل الدفع أن الظرف على نوعه حقيقة  
 ومجازي والكلمة وإن لم تكن ظرفاً حقيقياً لا غصارة في الزمان والمكان والكلمة ليست شيئاً منها لكنها  
 ظرف مجازي أي مشابهاً بالظرف الحقيقي في عدم الاحتياج إلى شيء آخر يعني كما أن الظرف غير محتاج  
 حق الاشتغال على المظروف إلى شيء آخر فكذا الكلمة لا تحتاج في حق الدلالة على المعنى إلى شيء آخر فيهم  
 إدخال كلمته في على الكلمة أن قلت لا يعمر تفسير كون المعنى بأن تدل عليه أن كون المعنى صفة المعنى مع  
 أن تدل لثمة الكلمة ودلالة الكلمة صفة الكلمة وتفسير صفة أحد لتئين بصفة الشيء الآخر لا يعقل  
 قلت أن كون المعنى مطلقاً صفة المعنى أما كون المعنى في نفس الكلمة كما ههنا فهو صفة الكلمة فيهم التفسير  
 وطريق آخر هو أن دلالة الكلمة مطلقته صفة الكلمة وأما دلالة الكلمة على المعنى كما ههنا فهي صفة المعنى

لعل على سبيل  
 التفسير والمطالع  
 الإجمال فليس ينافي  
 بوقوعه مستطاباً  
 على وأما باعتبار  
 لفظ النفس المنفرد  
 إلى ضمير الكلمة كإين  
 لأن بين الشيء ونفسه  
 اتحاداً كان المدخل  
 في على الكلمة ١٢ منه

كل ذلك فهم من كلام السيد السند في شرح اليساغوجي في بحث الدلالة والله اعلم قوله او مركب  
 اشارة الى فهم ما يرد من ان بعض الحروف كحرف الشرط والحرف المشبهة بالفعل وغيرها يخرج عن  
 القسم الثاني ويدخل في القسم الاول لان عدولا احتياجا الى الكلمة موجود فيها لانهما تحتاج الى التركيب  
 وحاصل المدفوع ان في العبارة حذف العاطف مع المعطوف ويمكن ان يرد من انهما كلمة ههنا اصبر  
 من انهما ما يراسها او في ضمن المركب في حاجة الى انضمام او مركب كذا قال الفاضل السهري  
 ويمكن ان يجاب بان الشارح اكتفى ههنا بالقدر الاقل كذا قال مولانا عصام الدين والله اعلم قوله  
 اليها متعلق بالانضمام قال الشارح قدس سران لانه اشارة الى فهم ما يرد على المصنف من ان كلمة وكذا  
 لا كليتها من الحرف في العاطفة فيلزم اجتماع حرفي العطف على معطوف واحد بل لا معطوف في عبارة  
 المصنف وحاصل المدفوع ان كلمة لا خرجت ههنا من كونها حرف عطف وجعلت جزءا من الجملة كما في  
 زيد لا جرم وكلمة او عطف كلمته لا مع مدخولها المقدوم هو تدل على تدل فيكون التقدير لان تدل  
 فاعلم صحة الحل ههنا ايضا قد لا يشار قوله من سقته ههنا ايضا فهم الحل وهكذا الحال في قوله  
 لا يقترب والله اعلم قوله مستيناف آه اشارة الى فهم ما يرد من انه لا وجه ليراد حرف العطف في  
 بيان حال المقابل الاول من الترتيب الاول والثاني وبعد ما يرد في الثاني منها وحاصل المدفوع ان  
 مخرج وهو ان الجملة التي في بيان حال المقابل الثاني من الترتيبين مستانفة فلذلك لم يصدرها بحرف  
 العطف اما الجملة التي في بيان حال المقابل الاول منها فمعطوفة على الجملة الاستينافية فلذلك اصدرها  
 بحرف العطف والله اعلم قوله معطوفة على الجملة المعطوف على هذا التقدير كون كل من المعطوف والمعطوف على  
 جوابا عن سؤال مقابل مقابل فيخطر بالبال ان السائل ليس على اما ان يجعل قوله ما الاول والثاني  
 واحد او يجعل سوالين فان كان الاول فلا يصح وقوع الجملة المستانفة جوابا وكذا المعطوفة عليها لان  
 على هذا التقدير يكون كل منها جوابا والحال انه لا يبين في كل منهما الاجزاء السؤال لا كلمة كما لا يخفى على  
 من له ادق بصيرة وان كان الثاني فلم يصح العطف لان قوله الثاني الحرف جوابا السؤال الثاني وبجزم  
 العطف يكون قوله الاول آه ايضا جوابا له وفساد هذا مما لا يخفى على كل احد اللهم الا ان بقيت المخالفة بين  
 المعطوف والمعطوف عليه في كون احدهما جوابا بالسؤال والاخر لاخر والله اعلم قوله والله ان آه اي ذلك  
 ان تجعل قوله الثاني الحرف والا اول اما كذا او كذا الجملة جوابا عن السؤال بان يكون الجواب مؤخر اعز  
 العطف اي عطف قوله الاول اما كذا او كذا على الجملة الاستينافية والجامع على هذا كون كل من  
 المعطوف والمعطوف عليه جزءا للجواب قال الشارح قدس سران اعني الابتداء ويرد ههنا ان تفسيره  
 من والى بالابتداء والانه لا يصح لانها معنيان اسميان مستقلان كما تقرروا مع حرف غير مستقل ايضا  
 بان المراد من الابتداء مولاتها خصوصا حال تصورهما ابتداءا لانه على هذا يمكن ان ياتي من المعاني

له اي على تقدير  
 تقدير الاستيناف  
 ١٢

الاسمية تكن جرت العادة على تفسير معنى الحرف بأشكال ما ذكر تسهيل على المتعلمين كذا فهم من حاشية  
مولانا جمال الدين **قال** الشارح وانما سمي الحرفان قيل ان الحرف اذا كان في الجانبيين المقابلين للاسم  
والفعل فكذلك الاسم والفعل يكونان في الجانب المقابل للحرف فينبغي تسميتهما أيضا بالحرف قلنا ان  
هذا اطراد وجه التسمية من الامور الشائعة فيما بينهم فكيف ثبت هذا الانبعاث **قوله** يقال الحرف من  
هذا القول ايراد الشاهد على كون الحرف موضوعا للطرف فقوله لفاضل الحشر اي طرفه يكون من ليزيد  
المقول لا من عند نفسه والا فلا يفيد الاشارة كالا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو في طرف  
هذا الاطلاق يكون من قبيل اطلاق اسم الطرف على المظروف **قوله** لانه قد يقع الحرف في الفاضل  
السماز فهو قول لفظة قد ههنا غير واقعة موضعها لانه يكون جزاء منه البتة لان الكلام عند المصنف  
ما تضمن كلمتين بالاسناد ولان الجانب المقابل للكلام هو جانب الكلمة والاسم والفعل والحرف مستوية  
الاقدام في وقوع كل واحد منها في ذلك الجانب انتهى قال مولانا نورالحق وفيه ان وقوعها جزاء في لا ينافي  
المقابلة بل بالمقابلة بالكلام امر ظاهر لا يفيد فائدة تامة والحرف ابعد من الافادة التامة انتهى اقول وبالله  
التوفيق لنا لا نسلم كون الحرف جزءا من الكلام البتة لانه محتمل ان يكون قيد فقط مراد في عبارة المصنف كما  
يشعر به عبارة الشارح قدس سره بهذا حيث قال ظاهر عبارة المصنف وان سائر محتمل ان يكون لفظ  
قد لتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله لا لتعليل حتى ينافي كون الحرف جزءا من الكلام البتة وانما الجواب  
عن الاعتراض الثاني هو ان الفاضل المحيى لم يقل اي في جانب مقابل بل قال اي في جانب والاسم  
والفعل لكونهما من اجزاء الكلام وليس في جانبهما كما هو الظاهر ومن هذا علم جواب الاعتراض مولانا  
نورالحق بان وقوعها جزاء في لا ينافي المقابلة والمقول ههنا ذاك لانه هذا والله اعلم  
باصواب في كل الاواب **قال** الشارح قدس سره ذلك المعنى دفع ما يرع من ان ضمير يقترب راجع الى  
التفسير الاول وهو عبارة عن اللفظ وهو غير مقترب باحد لانه منة الثلثة كما هو الظاهر فكيف يصح عبارة  
المصنف وعاصم المدفع اناس لم يوافقوا ضمير يقترب راجع الى التفسير الاول الذي هو عبارة عن اللفظ لكونه  
من اقترانه باحد لانه منة الثلثة ليس اقترانه به بنفسه بل باعتبار معناه ولا شك في اقترانه به **قوله**  
لما اعتبر الحرف من الفاضل المحيى من هذه العبارة بيان فوايد القيود الثلثة التي ذكرها واحد منها وهو  
الاقتراح وذكر الشارح اثنين منها وهما قيد في الفهم وقيد عنكايانه لولم يعتبر في حد الفعل هذا القيد لما كان  
حدا مانعا اما على تقدير عدم مراعاته الا اقتراح الذي ذكره المصنف فله ان يصدق على مثل ضارب وجارح  
اسم لانه شق يد على معنى في نفسه متلبس باحد الا منة الثلثة كما لا يخفى مع انه ليس بفعل واذا اعتبر  
الاقتراح فلا يجد على ذلك لان الموجود في الترتيب لا الاقتراح كالا يخفى واما على تقدير عدم اعتبار  
قيد في الفهم فلا يصدق على ضرب ممددا او معناه مقترب باحد لانه منة الثلثة في التحقق مع انه ليس بفعل

هذا لا يقول ولا يفسر  
الاول لما ينبغي  
بعد الاضمة الثالثة  
١٢ من

كما هو الظاهر وتخرج على تقدير اعتبار ذلك القيد ظاهر أما على تقدير عدم مراعاته فبقيد عنها فلا نه جسد في  
 حيز ضارباً بالاعتقاد مع فهم معناه فهم الزمان ان معناه مقتربين باحد الزمنية الثلاثة في الفهم كما لا يخفى  
 ليس الفصل يمكن ذلك الا فتران ليس اقتربا من تلك الكلمة لانه لو كان كذلك لوجد معه في كل الاوقات  
 ولا لم يزل كذلك فباعتبار هذا القيد خرج عن تعريف الفصل هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي في قول  
 وبالله التوفيق لا وجه لعدم تعرض الفاضل المحشي لعابدة قيدي هويين تلك القيد وهو قيد ذلك المعنى  
 والتعرض الى ما هو مقدم عليه هو الاقتربان والى ما هو مؤخر عنه وهو قيد في الفهم وقيد عنها فقاء من الفصل  
 يتحد بعد ذلك امر وطريق الترتيب وعدمه في النشر متعارف فلا يرد ما قيل ولو اخرج الاول عن الثاني كما  
 اظهر لي يكون النشر على ترتيب اللف انتهى والله اعلم **قال** المصنف قدس سره الزمنية الثلاثة احتضن  
 ههنا بان موصوف اسماء الاعداد ومبتدأ وهاوي حالها بمنزلة تميزها كما تقدم والمتقدم في العدد الذي  
 هو من الثلاثة الى العشرة ان يذكر اذا كان تميزه مؤثراً ويقوت اذا كان تميزه مذكراً وموصوف الثلاثة  
 الذي هو بمنزلة تميزه ههنا لكونه جمعا مؤنث لان الجعم يتأويل الجماعة مؤنث فالقولان يقول الزمنية  
 الثلاث بغیر التاء وايجب بان من المتقرر ان التمييز اذا كان جمعا فينظر في تنكيره وتانيته الى مخففة فان كان  
 مذكراً فيخرج ذلك العدد مؤثراً وان كان مؤنثاً فيخرج ذلك العدد مذكراً كما حصل على هذا من مواهب الحكيم  
 في حاشية على شرح المواضع ومفرغ الزمنية وهو الزمان مذكراً فلا خدشته في اياد لفظ التثنية بالتاء اقول  
 وبالله التوفيق ان تانيث الجعم باعتبار تاء ويه بالجماعة وهذا التاء ويل تاء ويل غير لانه لا ند قد يثنى  
 بالجمع فيكون الجعم على هذا مذكراً كما لا يخفى على من ينظر في الكتب الخادريت هذا احلست ان تانيث التثنية  
 لو كان لهذا الوجه لكان له ايضا مسلم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي حين البيان لحاصل المعنى لعدم  
 الزيادة على ما سبق وما قاله مولانا عبد الرحمن هذه العبارة لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي في قوله  
 من المقارنة في قوله مقارناله هو مقارنة الجزأ للكل وقسم احداً من منه من لفظ الماضي على سبيل الوصفية  
 لا الجزئية انتهى فغيه انه لا يعلم ارادة مقارنة الجزأ للكل في قوله مقارناله من قول الشارح حتى يدفع به  
 الاعتراض المذكور نعم ان فهم منه بطريق التصوف فله وجه **قال** الشارح قدس سره فأخذه من السوس  
 حركات السين وسكون الليم وتخفيف الواو أما قال مولانا عبد الحكيم بنميتين وقشديك لو اوفيتهم  
 لوجب ان اول انه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل المحشي لاخذ الاسوة لانه لا حاجة على هذا الى نقل  
 حركات السين الى اليم لجهة الوقوف لانه مقولاً بنفسه الثاني انه يلزم على هذا حذف المشدود من القوم وهو  
 غير مهموم الثالث ان هذا القول منه مناقض لما قاله في حاشية التفسير للبيضاوي بنم السين وكسر الواو  
 اليم انتهى فلا يعم الاعتماد عليه والله اعلم **قوله** اي سوادهم ما يتهم من ان الظاهر ان نصب مأخوذ على  
 الحالية وهذا لا يعم لان الحال ما بين هيتا الفاضل والمطلوب به والاسر ههنا ليس بشئ منها لا سيما

وهو قوله الثاني وحاصل الدفع انه مفعول ثانٍ لسمي المستفاد من المقام والتقدير سمي الثاني اسما حالاً  
 مأخوذاً من السمو قولهم واسله اياه بيان طريق اخذ الاسم من السمو قولهم بحركات السين اى الفحة والفحة  
 والكسرة قال مولانا عبد الحكيم معتزنا على الفاضل المحمدي ولا يجوز ان يكون اصل اسمهم سمو بفتح السين  
 لان خلافاً بفتح الفاء اذا كان صحيح العين جمع على افعال وفعل كغلس وافلس فلو ساقى انتهى يعنى ان جمع  
 الاسم على اسماء اى افعال لا فعل وفعل فكيف يعنى ان يكون بفتح الفاء ويمكن ان يجاب عنه بان يعلم  
 من عبارة المصنف في الشافية ان الغالب في جمع فعل بفتح الفاء فعل وفعل ولا يخفى على من طالعها  
 الا غصراً فلم لا يجوز ان يحى افعال فيه ايضا على طريق القلة ولم ينظر الفاضل المحمدي الى القلة والكثرة فقال  
 بحركات السين والله اعلم **قولهم** حذف الواو وان قيل ان الواو ههنا غير عذوقة لانها لو حذفت لما جرى  
 الالموب على الميم لان المخذوف كالمفوف فعلى تقدير الازراب اجراء على الميم يلزم اجراءه على الوسط قلنا ان  
 هذا في المخذوف بالحذف القياس ولما المخذوف على خلاف القياس لم يحرم التخفيف فليس كالمفوف فلا  
 يلزم من اجراء الازراب على ما بقى اجراءه على الوسط **قولهم** الوقف لا يستدعى الحركة كما ثبت في هذا  
**قولهم** ولا نه يرغم المسمى وجه ثانٍ لتسمية القسم الثاني باسمه الاسم وحاصله ان من الاول ان يوجد  
 الحذف اللغوي للاسم في سماء والمعنى اللغوي للاسم الرخصة وهي موجودة في سمي القسم الثاني دون  
 سمي الفعل والحرف لا استقلال معناه المطابق بخلاف معنيهما كما كان يخفى فلذا سمي القسم الثاني بالفظ  
 الاسم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حيث يتركب منه الحرف ان قيل كيف يتركب الكلام من الاسماء  
 والحال ان الكلام يقتضى المستند المستند اليه وهما امران متغايران لا يعنى ان يكون شئ واحد عيناً معاً قلنا  
 ليس المراد انه يتركب الكلام من الاسم وحده بدون شئ آخر بل المراد انه يتركب منه بدون الاحتياج الى الفعل  
 والحرف بخلاف تركيبه من الفعل فانه لا يوجد بدون الاحتياج الى الاسم والمراد من الكلام امر من ان  
 يكون مفيداً او لا يفصل الكلام من تكرار الاسم بشخصه كما في الانسان انسان اوزيد زيد فلا حاجة الى ما قاله  
 مولانا عبد الرحمن اى من نوع الاسم انتهى لعمري **قولهم** الكلام بالمفيد كما هو الظاهر لزم الاحتياج اليه والله اعلم **قال**  
 الشارح قدس سره وقيل من الوسم حذفت الواو والكثرة الاستعمال ثم عوضت عنها الهمزة ونوقش فيه بان الهمزة  
 همزة الوصل موضع الحرف التي حذفت من اول الكلمة لم يهدف في كلام العرب **قولهم** يدفع الحرف الغرض من  
 هذا العبارة بيان ضعف هذا المذهب الذي اشار اليه الشارح بقوله قيل وقهر جرياً نه غنى عن البيان  
**قولهم** واد كتاب الحرف ما ربح من ان اشتقاق سمي بحرف جمع الاسم على اسماء يدل كل منها على ضعف  
 المذهب الثاني لانه يحتل ان يكون اصل اسم وسم ولكن لا اجل قصداً للتخفيف بالحذف انتقل فانه الى تمام  
 لانها موضع الحذف ثم صار هذا النقل نسباً منسياً ومرت هذا الحرف في موضع اللام اذ حذف فارتفع اللام  
 وحاصل الدفع ان هذا النقل بعيد عن الفهم لعدم انسياق الهمزة اليه لكونه خلاف الاصل فلا يتركب اقوال



وبالله التوفيق ان يبره لفظ القلب ههنا غير مناسب لانه نقل شئ الى موضع شئ منقول هذا الشئ الى موضع  
 ذلك الشئ وههنا لم نقل الى فاء الكلمة لانه وان انتقل فانها الى لامها التي يقال ان المراد من القلب النقل  
 قال الشارح قدس سره لتضمنه الخ ان قيل ان ما تضمن الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء واللام  
 بكسر الفاء يعني ان ما تضمنه الفعل الاصطلاحي ليس باسمه وما هو الا سر فليس الفعل الاصطلاحي  
 بمضمّن له فكيف يعبر قول الشارح لتضمنه الخ قلنا ان الفعل بكسر الفاء مصدر لا يضاد ل عليه قوله تعالى  
 واوحينا اليهم فعل الخواتم الآية ويظهر من كلامه في المنتهى ان الفعل بكسر الفاء اسم وبفتح الفاء مصدر  
 والله اعلم قوله باسمه المدلول المراد من المدلول المدلول التضمني فلا يريد ان مدلول الفعل الاصطلاحي  
 الزمان والنسبة والحدث والفعل ليس اسم وهذا المجموع كما هو الظاهر قال المصنف قدس سره  
 وقد علم الخ انما قال علم ولم يقل عرف لانه جرى العادة على استعمال العلم في ادراك الكليات المركبة  
 والمعرفة في مدركات الجزئيات والبيط وههنا كادراك المركب لان الحذف وههنا مركبة من الجنس والفعل  
 قوله الاول لا اعتراض اشارة الى دفع ما يرد من كلمة الواو المعطوف والمذكور فيها سبق لا يصح شئ منه  
 لكونه معطوفا عليه كالا يخفى على من له وجد ان سدير وحاصل الدفع ان هذه الواو لا اعتراض المعطوف  
 فلا يقتضي المعطوف عليه ان قيل كيف يعبر عن هذه الواو لا اعتراض والحال انه يشترط قطع الجزأين  
 ان تكون بين كلام واحد وبين كلامين متصلين معناه وكلها متنت ههنا كما لا يخفى قلنا هذا الشرط ليس  
 بمتفق عليه لان الزمخشري قال يجوز وقوع واو الاعتراض لا بين كلام واحد او بين كلامين متصلين بخلاف  
 لانه حكم يكون الواو لا اعتراض وفي قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر في واو ادريت هذا فلم  
 لا يجز ان يكون قول الفاضل الخمشي مبينا على قول الزمخشري والله اعلم قوله لنتبيه الخ اشارة  
 الى دفع ما يرد من ان الاعتراض لا يكون الا لنكتة وهي مفقودة ههنا وحاصل الدفع ان النكتة  
 موجودة ههنا وهي التنبيه في حق من لا ينتفع بالاشارة لان طبايع الناس مختلفة بعضها يعلم  
 الحد ومن مجرد وجه الحصر وبعضها يعلم منه اذنبية له بان الحد ودعاه منه وبعضها يعلم من  
 التصريح بما أنهم يحصل من ينتفع بالاشارة ويمكن ان تكون النكتة في ايراد ذلك القول التنبيه  
 على مدح وجه الحصر ترغيبا للطالبين في تعاليمه والله اعلم جاني صدقنا ما هو قوله لا المعطوف  
 ثان لا يرد المدح بقوله الواو لا اعتراض حاصل هذا دفع ان هذه الواو المعطوف لكن لا على المذكور  
 بل على متعلق الامر في قول المعز لانها الخ والتقدير انتم في الاقسام الثلاثة لانها الخ وقد علم  
 بذلك آية او حيلة جملة علم انحصار النكتة المستفادة من الدليل والتقدير علم انحصار النكتة وقد علم  
 بذلك والخبر ما بين الجملتين على التقديرين انهما وقعتا في جواب سوال السائل الذي اشار اليه بقى اما  
 على الاول فلانه لما قال وهي اسم الخ سال سائل لم كانت الكلمة مضمرة في الاقسام الاقسام الثلاثة

والحصر سينفاد من السكوت في معرض البيان كما سبق فاندفع ما يعتلج ان المصنف لم يورد احدا من الحصر  
 ذلك القول فمن اين نشأ ذلك السؤال فقال انحصرت الكلمة في تلك الاقسام لانها اما المزمع ولما  
 اورد الدليل على الحصر سأل سائل ايعلم من هذا الدليل حدود الاقسام الثلاثة ام لا فقال قد علم  
 انما هو لا يعلم معلومة الحق ومع ايراد الدليل كما يخفى كان ذلك الايراد منشأ ذلك السؤال فاما  
 على الثاني فلا بد من نشأ من ايراد الدليل سوالان احدهما ايعلم الاغصا من هذا الدليل ام لا فاجاب  
 بانه يعلم انحصار الكلمة منه وثانيهما ايعلم الحد ود من هذا الدليل ام لا فاجاب بانه يعلم ذلك  
 وفيه ان عطف شيء على ما يكون جوابا لسؤال يقتضي ان يكون ذلك الشيء جوابا لذلك السؤال ايضا  
 وهذا لا يعم ههنا كما لا يخفى الا ان يقال ان اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه تام هو في الاحكام العقلية  
 لما صلت به معطوف عليه من السابق لا في كل الاحكام والله اعلم **قوله** وعلى هذا التقدير ان المقام  
 التي هي من شروط صحة الحالية متحققة بين العلمين لا بين نفس الاغصا وعلم الحد وهذا الدليل  
**قوله** الباء للاستعانة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان الحد ولاجل انعدام الحكم فيها كما هو المتقرر  
 قبيل التصور المشار اليه بذلك وجه الحصر هو من قبيل التصديق لوجود الحكم فيه وقدم معلومة  
 التصور من التصديق من المشهورات فيما بينهم فكيف يعم قول المصنف وقد علم بذلك المزمع وحاصل  
 الدفع ان الباء في قوله بذلك للاستعانة لا للسببية ومعلومية التصور من التصديق بان يكون  
 التصديق سببا له خلاف ما هو المشهور واما اذا كانت تلك المعنوية باستعانة التصديق فليس  
 بخلاف عما هو المشهور ويمكن ان يجاب بان الدليل القاطع على امتناع اكتساب التصديق من التصور  
 وبالعكس لم يرق الى الآن كما تقرر في صناعة الليزان فيعوز ان تكون الباء للسببية والله اعلم ويمكن ان يجاب بان  
 المشار اليه بذلك التقسيم لا دليل الحصر هو من قبيل التصورات **قوله** ووضع اسم المرفوعة اشارة الى  
 دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون من المحسوسات بالضرورة دليل الحصر امر معقول ليس مما بالبحر  
 فلا يعم استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد الضمير بدله بيان الدفع ظاهر **قوله** واختاره ذلك المثلث  
 الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون بعيدا ودليل المحصر قريب فلا يعم استعمال ذلك فيه بل المناسب  
 ايراد هذا بدله وحاصل الدفع ان البعد على قسمين مكاني ورتبي والرتبي موجود ههنا كما لا يخفى **قوله** فاختاره  
 المثلث لانه من هذه العبارة الى آخرها ايضا قول المصنف في بعضه بيان الواقع وفي بعضه فائدة التحفظ  
 كما في قوله كل واحد لا يثبت ههنا ان اضافة كل الى واحد لا يغلو اما ان يكون بمعنى الامور او بمعنى  
 في وكل منها لا يستقيم في هذا المقام اما الثالث فلا يقتضيه طريقة المضاف اليه للمضافات تنفعا ظاهرا  
 باما الثاني فلا يقتضيه صحة حمل المضاف اليه على المضاف وقدم صحة الحمل ههنا ايضا ظاهرا فلا يعجز  
 يقال الكل احد واما الاول فلا يقتضيه المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وظهور الامور بينهما ولا الامور

له ان يقتصر على  
 وضع وجه المصنف  
 منه

منتجان منها اما الثاني فلان كلمة كل لا تمتع الاضافة وعلى تقدير اظها والملا ويقطع عن الاضافة كما  
 هو الظاهر اما الاول فلان الكل عبارة عن المضاف اليه وحاصل اذ الله الحذف ان الاضافة بمعنى الله  
 واشترط ظهورها فيه منزه كما حققه الشارح قدس سره في بحث الجمع رات بل بشرط افادة الاختصاص  
 وهي موجودة ههنا واما التغاير فنثبت ههنا لان كلمته كل لا حاطة جزئيات ما انضيفت اليه وافراد  
 والتغاير بين الافراد والكل مما لا يخفى على من له ادنى بصيرة ولا يتوهم انه على هذا يعلم الحمل لان الكل يكون  
 محمولا على جزئياته فيكون الاضافة بمعنى مركب بمعنى الله ولان الحمل على ما يكون الكل لا حاطة منه الجزئي  
 لما انضيف اليه كل لا على الكل الذي هو المضاف ههنا والحمل في الاضافة بمعنى من يكون من لضافته  
 على المضاف وفيه ان الكل ههنا اذا كان عبارة عن جزئ الواحد لانه لا حاطة يكون عسته فالحمل على  
 هذا الجزئ حل على الكل والله اعلم قولهم للتبعض بقربته ودخولها على ضمير الجمع لان المدخل على ضمير  
 الجمع بعينه دخول على الجمع والدخول على الجمع قرينة كون من للتبعض كما سياتي من الفاضل المحدث  
 ذيل قول المصنف ومن خواصه دخول الله قال الشارح قدس سره لكنه مقتضى انه يريد ههنا  
 ان كلمة لكن لا قد تم توهمنا شئ مما سبق وههنا لم ينشأ مما سبق ان الفعل كلمة دلست على معنى ونفسه  
 غير مقتضى باحدا لا زمنة الثلاثة حتى يدفع بكلمته لكن واجيب بان التوهم المذكور وان لم ينشأ  
 مما سبق لكن التوهم الاخر ناش عنه وهو كفاية الدلالة على معنى في نفسه في الفعل لانه لما ذكر في  
 مقابله الحرف التي كفي فيها عدم الدلالة على معنى في نفسه فتوهم ان الدلالة على معنى في نفسه  
 كافي في الفعل فدفع هذا التوهم بقوله لكنه مقتضى يعني ان ذلك الدلالة فقط ليس بكاف في  
 كون الكلمة فعلا والله اعلم قال الشارح قدس سره فالكلمة مشتركة لما كان الغالب في الحد انضمام  
 المميز الى المشترك بل الواجب عند المتأخرين القائلين بعدم جواز التعريف بالمميز وحده فعرض الشارح  
 قدس سره الى المشترك والمميز كليهما في حدود الاقسام الثلاثة للكلمة فلا يريد ما قيل ان الحرف ليس  
 بموقوف على المشترك والمميز وانضمام اليه بل يكفي فيه المميز وحده فعرض الشارح للاسئلة المشتركة  
 والمميز كليهما مستغنى عنه والله اعلم قال الشارح قدس سره والاسئلة متنازلة في ههنا انه لما قال  
 والحرف متنازع عن غيره عدم الاستقلال في الدلالة فهو منه ان الفعل والاسئلة مستقلة فلا حاجة  
 الى قوله والفعل متنازع عن الحرف بالاستقلال والى قوله والاسئلة متنازع عن الحرف بالاستقلال كذلك  
 لما قال وعن الاسئلة لا قتران فهو منه ان الاسئلة غير مقتضى فلا حاجة الى قوله وعن الفعل بعدم  
 الاقتران ولجواب المقصود ههنا تحصيل للمفاهيم لكل من الاقسام الثلاثة والادلة من قوله والحرف متنازع  
 الخ ومن قوله وعن الاسئلة لا قتران ليس الا كون الاستقلال معتبرا في اصل الاسئلة والفعل كون  
 على الاقتران معتبرا في اصل الاسئلة في مفهومهما والله اعلم قال الشارح قدس سره وليس المراد ان

على ظاهر القول  
 الاول ٣٣ ص ١  
 على ظاهر القول  
 الثاني ٣٣ ص ١

الى د فم ما يرد في هذا المقام من ان حكم المصنف بعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلاثة من ذليل  
الحكم ليس بصحيح اذ المستفاد منه لكل واحد منها ليس الا ما به الاشتراك وما به الامتياز والحد بينهما لا يترك  
ان يكون حدا بل جازان يكون حدا وجازان يكون رسما فالعلم والقطع ليس الا لام منهما وهو العلم  
فلا يصح قول المصنف وقد علم من ذلك حد لكل واحد منها وحاصل العلم انه ليس المراد بالحد في علم القوما  
هو مصطلح المنطقيين بل مصطلح الفاعلة وهو عبارة عن معترف جامع مانع سواء كان بالذاتيات او  
بالعرضيات وكونه مناقشة في تخالف الاصطلاحين ضمن قول المصنف وقد علم ان كتابه لما كان في  
علم النحو يكون عباداته على مصطلحات هذا العلم وانه ليس المراد بالحد ههنا الا المعروف الجامع المانع  
على سبيل المجاز من قبيل ذكر الخاص واردة النحاة لا المعنى الحقيقي اعني ما يكون بالذاتيات ويمكن ان  
يجاب بان الحكم بعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلاثة في هذا المقام بالمعنى الذي هو مصطلح  
المنطقيين صحيح لان هذه الاقسام الثلاثة اصول اصطلاحية والقاعدة فيها ان تحصل مفهوماتها و  
ثم يوضع اساميا بازاها فلا يكون لها ما هيئات وحقائق سوى مفهوماتها وللتحقيق موضع آخر والله اعلم  
قوله اعني هذا المقام الفرض من هذه العبارة ان كلمة ههنا في كلامه والشارح يحتمل احتمالين أحدهما ان  
يكون اشارة الى علم النحو وثانيهما ان يكون اشارة الى هذا المقام والفرق بينهما ان ذكر الحد ههنا على الاعتقاد  
الاول يكون على سبيل الحقيقة الاصطلاحية وعلى الثاني على سبيل المجاز قوله لان المركبة تعليل  
اي اريد قيد ههنا ان من ان يكون مشيرا الى هذا العلم او الى هذا المقام قال الشارح قد مر من الله وروى  
كلمته يمدح بها العرب شخصاً اذا رشحوا منه امرأ عجباً وعظيماً ومدح المصنف ههنا بأنه راى جانباً من الاشياء  
وجانب النور وسط بالتبني وجانب العلم بالتميز وهذا امر عجيب حيث لم يزل منه رعاية طبيعته من الطبع  
ولا يغفل واحد عن الاستفادة من كلامه وهذه الرعاية هي النكتة في اتيان المصنف بالامور الثلاثة  
فلقد روي ان بناء المتن على الاختصار فلم يجمع المصنف بين الامور الثلاثة والله اعلم في علم الله في اللغة  
الحد لما كان في المعنى اللغوي للحد خفاء لتعرض الفاضل المحقق لذلك المعنى لكن في قهره يكون اللين  
معنى لغوي لا د وود من قهره يكون المطر معق لغويا له مع مجيشه بهذا المعنى ايضا كما قال الشاعر  
الذي راى يراى ينزل من الضرع من اللبن او من السحاب من المطر اشكالاً لا لونه كالا يصح استعمال اللين ههنا  
بمعنى اللبن لعدم وجوده للمصنف بل يراى منه المعنى المجازي هو الخير الكثير فكذلك لا يصح استعمال اللين ههنا  
بمعنى المطر واردة ذلك المعنى المجازي منه صحيح ايضا بل هذه الوردة منه اولاً لان كثرة خبريته غير مختص  
بقوم مردون قوم خلاف كثرة خبرية اللين ههنا لانه مختص بالعرب مثلاً فيجب ان يكون اللين ههنا  
كالمعنى ان يكون بمعنى اللين ويراد منه الحسن الكثير على كذا التقدير من فافهم فعل الله بحدس جفته ذلك امر قوله  
وفيه خير كثير كاد فح ما توهم من ان اضافته اللين الى المصنف كما وقع من الشارح قدس سره

له الحد وهو مركب  
من الذاتيات واللام  
ما هو مركب من  
العرضيات لا منه  
في بيان ما مر منه  
من صاحب ١٢٠

لا يعبر لان المعنى ليس بموجود للمصنف كما لا يخفى وحاصل الدفء ان المراد من المعنى هذا المعنى المجازى هو الخبر  
الكثير والعلاقة بين اللين والخبر الكثير لزوم هذا الذالك بالنسبة الى العرب اذ به معاشهم وليس المراد من  
المعنى هذا المعنى الحقيقي حتى لا يعبر الاضافة وحصة اضافة الدر بالمعنى المجازى الى المصنف مما لا يخفى  
فهذه الخبر اى الخبر الكثير كما يدل عليه قوله وفيه خير كثير وآثر الخبر الكثير هو الذى يتجسس فيضاف الى  
الله تعالى بامتنان انه هو المنشئ والمعجب قوله مجازا ولم يتعرض الفاضل المحقق لاحتمال كونه منقولا لغويا  
لان مخالف مما تقر من ان اللفظ اذا ادر بين الجواز والنقل فحمل على الجواز اولى فاقاله مولانا عبد الحكيم  
هو منقول لغويا فيكون لغة طارئة انتهى خلاف الاول واسه اعلم قوله اى لا كثير خيرا فله الاول بقرين  
من الخبر وفى الثانى من الكثرة هذا ما ظهر لى والله اعلم قوله وذلك لان المراد من ما يتوهم من ان الخبر الكثير  
اذا كان من المصنف فيكون ثابتا له تعالى فلا يعبر قوله الشارح وبه ذكر المصنف وحاصل الدفء ان هذا  
الاثبات على سبيل عادة العرب لان من عادتهم انهم اذا ارادوا شيئا عجيبا من شخص يثبتون هذا الشيء الى الله  
تعالى لا شعاعا على ان غير الله تعالى لا يقدر على اصدار مثل هذا الامر العجيب فصدرة منه لا قدر له تعالى عليه  
قوله وقد يقال الامر لا يقتضى ان هذا الوجه ضعيف لانه على هذا يظهر وجهه وهو خال الامر من لفظ الله  
لانه ليس بمعجب ولا بمعجب منه كما هو الظاهر قوله العجب يدخل على احد ما والله اعلم قوله الصفات  
الكاملة من الفصاحة والبلاغة قال المصنف الكلام ما تضمن الجم اللفظي الكلام من جنس اى جنس الكلام  
ما تضمن الجم او للجم اى الكلام المصطلح بين الخاة واختار تضمن على تركيب من وجوه احدى ما هو ما اختار  
الشيخ الرضوانه اخضر لا يستثنى من صلة من ويرد عليهما المصطلح عليه لفظ لا افراد والتركيب هو التضمين  
والاولى التلطف بالمصطلح عليه وايضا تركيب اخضر لان الاكتفاء عن قوله كلمتين به بان يقول ما تركيب  
بالاسناد صحيح بخلاف تضمن لان الاكتفاء به عنه غير صحيح وتاثيرهما ان تضمن يشمل مثل اضرب لا ضرر دون  
تركيب لان المركب منه لا يكون الا ملغوظا حقيقته وثالثها ان التركيب يستعمل حقيقة في الاجسام المتعز  
في غير الاجسام هو الابق ههنا من تركيب لان الكلمتين غير الاجسام والمتضمن حقيقته فيه فان قيل لو قال  
الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد كان اخضر قلت في هذا توهم صدق الكلام على جنس لان الاسناد  
صفة يتعلق بكل جزا وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يكن الحد مانعا لوجود  
النسبة في التركيب الاضافى والتوضيحي وكيس شئ منها كلاما كذا فى حاشية مولانا عبد الرحمن قوله لم يحفظ  
دفء ما يتوهم من ان المناسبة بين الكلام والكلمة موجودة وحى كونها موضوعا علم الغوف المناسب لم يطف  
الكلام على الكلمة ويقول والكلام وحاصل الدفء ان هذا فصل آخر من الكلام فالمناسب قطعه عما سبق  
فلذا قطعه فان قيل لانه كان هذا فصلا آخر من الكلام فالمناسب ان يعنون بعنوان الفصل كما هو الدافى  
الكتب قلنا ان المصنف جرى ههنا على مادته فى هذا الكتاب وهو ترك الباب الفصل فى صدر المباحث

ولما نقشة لان بكل وجه هو مولها والله اعلم قال الشارح قدس سر في اللغة الحمد دفع ما يتوهم من ان تعريب  
الكلام باقتضى كلمتين بالاسناد غير صحيح لان زيد كلامه عبارة عما يتكلم به مع انه ليس بقصص للكلمتين  
بالاسناد كما هو الظاهر فحصل الدفع ان للكلام معنيين احدهما لغوي والاخر اصطلاحى المقصود هنا بيان  
الكلام بالمعنى الاصطلاحى فلا ضير في عدم صدق ما تقتضى الجملة زيد لانه كلام بالمعنى اللغوي فان قيل  
لم يتعرض الشارح قدس سر للمعنى اللغوي للكلمة وتعرض للمعنى اللغوي للكلام قلنا ان التعرض لمعناها اللغوية  
من الشارح قدس سر قد وجد لان معناها اللغوي يعلم من بيان اشتقاقها من الكلام بتشكيل اللام بمعنى الجمع  
وهذا البين المبرح منه قدس سر كما هو الظاهر لكن يخفى بالبال ان من بيان الاشتقاق كما يعلم معناها اللغوي  
ان لم يعلم معناها اللغوي فالسير في الاكتفاء عن ذكر معناها اللغوي ببيان الاشتقاق وعدم الاكتفاء عن ذكر  
معناها اللغوي بذلك البيان الا ان يقال انه قد يكفي عن السابق بالذكر في الاصح فيكون ان يكفي الشارح عن  
بيان المعنى اللغوي للكلمة ببيان المعنى اللغوي للكلام وهذا اعطى فقد رجحنا الكلمة بمعنى ما يتكلم به في اللغة مثل  
الكلام ولو لم يبحر الكلمة بذلك المعنى في اللغة فان ولى ان يقال ان الشارح قدس سر قد اكتفى عن ذكر المعنى  
اللغوي للمعلوم من ذلك الاشتقاق في الكلمة والكلام وكلاهما ببيان الاشتقاق سابقا وتعرض للمعنى اللغوي  
الاخر للكلام وهذا لان المعنى اللغوي الاخر موجود له في الكلمة والله اعلم قوله ثم استعمل الحمد دفع ما يتوهم من  
ان كون الكلام في اللغة بمعنى ما يتكلم به غير صحيح لانه يقال كلمته كلاما حال كون الكلام مفعولا مطلقا ولو كان  
ما يتكلم به لم يصح كون كلاما مفعولا مطلقا كما لا يخفى على من له بصيرة وحاصل التدبر ان مقتضى الشارح ان الكلام  
في اصل اللغة بمعنى ما يتكلم به وان عرض له في الاستعمال كون بمعنى المصدر والقول المذكور مبنى على الاستعمال  
قوله كما عطف عطاءى كالعطاء في اعطى عطاء فلا يرد ما يرد فافهم والمقصود من هذه العبارة التمسك على  
وضع لفظ في اصل اللغة بمعنى ثم وضعه في الاستعمال بمعنى آخر قال الشارح قدس سر اى لفظ دفع ما يبحر  
من ان تعريف الكلام بصدق على ظرف الكلمات لان كلمة ما عبارة عن الشيء لا نقاء قرينة الحصر في ذلك  
الظرف شئ تقتضى كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن اللفظ فلا يرد  
الظرف ليس بلفظ فلا صدق والقرينة اشتراك كون الكلمة والكلام من اقسام اللفظ واليراد للمنفذ بذلك  
التفسير من المشهور بان التعريف بهذا على الجواز الذي كتب فيه زيد قائل لا بد شئ تقتضى كلمتين بالاسناد  
لكن بعض الاخلاء قال لي انه في المحذور ان يقتضى الكلمتين فكيف بهذا التعريف عليه فقيل  
ذلك اليراد عن التقرير المشهور الى ما قرره لك سابقا لاجل تطبيق نفسه وان كان للتقرير المشهور وجه  
وهو لاجل حكم الدال على المدلول مسامحة او يقال ان هذا اى عدم وجوب الكلمتين في الجواز جواب آخر اليراد  
وتعلل وجهه عن هذا الشارح به انه لا دفع مادة الاشكال كما لا يخفى من العلماء المتبحرين الا ترى ان القرآن عند  
عائنه الاصول هو الصريح عبارة عن النظر والمعنى جميعا والحال ان هو يردون في تعريفه المكسب من حيث ما حقا

له فقد قال في منه  
شبه وهو انما حصل  
بغير نظر الى اللفظ والمن

وكتابتها النظر في الظاهر ليس باعتبار نفسه بل باعتبار الوجود والنفس او يقال ان هذا اي عدد وجنان الكهين في الجداء  
 جوا بغير الوجود وفعل وجهه على اختلاف الشارح به انه لا يقلع مادة الاشتكال كما لا يخفى ولا يجب هذا لانه واقع انه علم قال  
 الشارح قدس سره تفنن في الشارح تفنن مع ان مقصود نفسه واللفظ لانهم يريدون ذكر الموضوعين الصفة من المذكر وهما في  
 قوله ما فهم قوله تفنن في كل الوجود دخل مقربا بقرين احد هاتين المادتين من التفنن تفنن الكلى لجزئياته كما يقال الانسان  
 متفنن في كل امر غير محسن جزئياته فلان ما في الكلى على كواحد من الكهين ان هذا الكلى على جزئياته امر لا يرد ذلك الصدد  
 منتفيا كما هو الظاهر وثانيهما ان التفنن يفيد على ثم في جوابين قال اقام زيد فانه لفظ تفنن كلمتين بالاسناد تفنن للفرد واللفظ  
 انه ليس بكلام وحاصل اللفظ ان المراد من التفنن ههنا تفنن الكلى لجزئياته وهذا ليس بوجود في كلمة نعم المقتول في جواب  
 من قال اقام زيد كما هو الظاهر اكل لا يوجد في هذا التفنن كما لا يخفى فاندفع التقرير ان واسطاعه **قال**  
 الشارح قدس سره حقيقة او حكما اي تفنن كلمتين حقيقة بان تكون الكلمتان اللتان تضمنهما ذلك اللفظ  
 كلمتين حقيقيتين او تضمن كلمتين حكما بان لا تكون تانك الكلمتين كلمتين حقيقيتين سواء كانتا حكمتين  
 او احداهما حقيقية والاخرى حكمية والكلمية الحكمية عبارة عما يعبر عنه بالكلمة الحقيقية والآخر  
 من هذه العبارة قد فهم ما يتوهم من انه يخرج عن التعريف مثل قولهم زيد قاير ينافيه زيد ليس بقاير مثل  
 قولهم زيد ابوه قاير ومثل قولهم جسد مهمل لان كلا منها ليس بمضمن للكلمتين لان الاول مضمون للجملة  
 والثاني للجملة وكلمة والثالث لمهل وكلمة والتغاير بين الجملة والمهل والكلمة مما لا يخفى على احد مع ان كلامها  
 من افراد الكلام وحاصل انه فهم ان المراد من تفنن اللفظ الذي كلمته لعبارة عنه كلمتين اهم من ان تكون  
 تضمنه لها حقيقة او حكما بالعينين الذين ذكره الاول وان لم يوجد في تلك الصور الثلاث لكن الثاني موجود فيها  
 لانه فهم التعبير عن طرفي الاول بالكلمة الحقيقية بان يقال هذا ذلك او هو هو وعن الطرف الواحد الثاني  
 والثالث بالكلمة الحقيقية بان يقال زيد او ذا مهمل فيوجد تفنن اللفظ لكلمتين في تلك الصور كما هو رجا  
 مع فهمنا بان مثل ضربت زيدا في الدارتاء ديبا مجهول كلام مع انه ليس بمضمن كلمتين لانه تفنن الكلتان  
 كما هو الظاهر فان تعريفه لا يكون جامعا والجواب ان المصنف اكتفى بالقلة لا بالعدد ولم يدع ان اجزاء الكلام لا يكون  
 فاذا علم كلمتين وايضا لما تضمن الكلمات فانه تفنن كلمتين لان كلمتين موجودتان في الكلام كما هو ظاهر  
 فافاضا يمكن ان يقال ان الكلام في مثل ضربت زيدا في الدارتاء ديبا هو ضربت وما بقية خارج عن الكلام واساطع  
**قال** الشارح قدس سره اي يكون اشارة الى فهم ما يرد في هذا المقام من ان الكلام عبارة عن الكلمتين بالاسناد  
 الحقيقية بما تضمن كلمتين بالاسناد مما لا يعلم لانه يستلزم اتحاد المتضمن بصيغة اسر لفاعله للتضمن بصيغة ثم  
 المفقود وحاصل اللفظ ان الكلام عبارة عن مجموع الكلمتين بالاسناد لا عن كواحد احد المتضمن بصيغة المفقود  
 كواحد احد فلا يلزم الاتحاد قوله فان التشبيه اختصارا وفهم ما يتوهم من ان اعتبار واحد واحد في جانب التفنن  
 بصيغة المفقود لا دليل عليه بل الدليل على اعتبار المجموع في لان المصنف اعادة باللفظ واحد ولم يلاحظ فيه

الاجتماع كان المناسبات بلقظتين وحاصل المدفع ان المصنف ادى المتضمن بصيغة اسم المفعول على صيغة  
 التثنية ومن المتقرر ان صيغة التثنية مختصرة العطف فكانه قال ما تضمنت كلمة وكلمة والحكم في العطف يكون  
 على كل واحد من احد مع قطع النظر عن الآخر فكذا في هذا هو مختصر عنه فيوجد له دليل على اعتبار واحد احدهما بالمتضمن  
 بصيغة اسم المفعول واسما على قوله قيل ولو لم يقل هذا القول السيد السند في حواشيه على الرضى لعل من  
 الغافل المجهل من نقل هذا القول بين وجه عدل الشارح عنه بقوله لا يخطأه وسيبين بيان انشاء الله تعالى  
 ولعل من ذلك القائل الرد على من اؤمل في عبارة المصنف بمثل القاموس الكتاب الشارح قد مر وهو ان ذلك امر  
 انحاء المتضمن والمتضمن في تفسير الكلام معاً تضمن الزمان لزومها والمتضمن والمتضمن لا يخلو وان يكون ضميراً  
 على كون الباء في قول المصنف بالاستعانة او يكون مبنياً على كونها صاحبة اى بعضه مع فان كان  
 الاول يكون فعل ذلك المأول الدافع مستغنى عنه لانه لا يلزم على هذا التقدير اتحاد المتضمن والمتضمن  
 حتى يحتاج الى الدافع بفعل البناء ويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاستعانة لان المتضمن بالاستعانة  
 لا يكون بغيره والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط وان كان الثاني يكون عبارة المصنف محتملاً الى التامويل  
 لكن لا الى التامويل الذي ذكره ذلك المأول بل الى ان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلاثة اعني  
 الكلمتين والاستناد الذي هو الهيئة والمتضمن بالفتح كل واحد من تلك الاجزاء الثلاثة ولا يخفى بيان وجه  
 العمل في سبيل عن قريب انشاء الله تعالى قوله الى هذا التامويل الاول اسقاط لفظه في قوله الهيئته فلا يرد  
 الاستناد لانه هو المدخل لكلمة الباء فيلزم على تقدير كونه بعضه مع معية الاستناد من الكلمتين لا معية الهيئة  
 الاحتمالية لان الباء التي فرض كونها بعضه مع ليست بدخلة على تلك الهيئة ويوشك تلك الالفة ما وقع في  
 بعض النسخ لفظ الاستناد بدل الهيئة فلا يرد ما يرد فافهم قوله ولا يخفى ان الشارح عدل الشارح  
 عن قول ذلك القائل ببيان ان قول ذلك القائل مبني على جعل الهيئة بعض الاستناد جزاء من الكلام سواء  
 كانت الباء استعانة او للمصاحبة وهذا يجعل مستلزم من المعنى وهو كون الكلام لفظاً مجازاً لا حقيقة لانه  
 على هذا يكون مركباً من اللفظ وغير لان الاستناد ليس بلفظ كما لا يخفى فعارض الشارح عن كلامه في القائل بوجه  
 كلامه على كونه جزاء منه فاحتج الى التامويل عند كونه في الشرح سواء كانت الباء الاستعانة كما هو المذكور  
 في الشرح لان السببية فرع الاستعانة او للمصاحبة اى يحتمل ان معية ما شئ مع الشئ لا يدل على الهيئة  
 قوله لا يكون الكلام آراء لان الاستناد ليس بلفظ والمركب من اللفظ وغير لا يكون لفظاً في قوله بل مسأعة  
 بامتيان اكثر اجزاء اللفظ قوله فيما اذا تركب آراء اشارة الى الرد على من قال ان اتحاد المتضمن والمتضمن  
 يلزم في جميع افراد الكلام اى سواء كان مركباً من كلمتين او اكثر لان الكل عبارة عن الاجزاء سواء كانت  
 قليلة او كثيرة فاذا قيل انه متضمن لها يلزم الاتحاد في الكلام للمركب من كلمتين والكلام للمركب من اكثر منها  
 وحاصل الرد ان لزوم الاتحاد في صيغة واحدة وهي ما كان الكلام مركباً من كلمتين لان الكلام راخا كان



كان مركبا من أكثر من اثنين لا يلزم الاتحاد ذلك لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل يكون هو الأكثر والمتضمن بصيغة  
اسم المفعول يكون كلمتان نعم لو قال المصنف الكلام ما تضمن ما فيه الاسناد لكان الاتحاد ذلك لانهما في  
جسيم افراد الكلام كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم فان قيل ان الكلام مهما كان مركبا  
من اكثر من كلمتين هو الكلمتان وما بقي خارج عنه كما تقرر فيلزم ذلك الاتحاد في جميع الافراد قلنا  
ستظلم على ان الاتحاد عند المصنف في الصورة المذكورة هو المجموع لا الكلمتان فقط فلا يلزم ذلك الاتحاد  
في جميع الافراد هذا من مقتضى حاشية الطبيعة الكاسية حين توريد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس  
سره اي نخضعنا الى اشارة الى احداث احتمال آخر وهو كون قول المصنف بالاسناد مفعولا مطلقا للتعريف  
بما قبله للموصوف المحذوف وهو التعريف مقابل لما هو الظاهر من عبارته وهو تعلق قوله بالاسناد  
بقوله تضمن والله اعلم **قوله** ويجوز ان يكون الخ اعترض على هذا القول بأنه على هذا ينتقض تقرر  
الكلام على خلافه زيد في فلا مزيد قائم لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين حال كونه ملحقا  
بالاسناد مع انه لكونه مركبا اضافيا ليس من افراد الكلام ويخطر بالبال ان هذا النقض مندفع  
لان المراد من الاسناد الاسناد الذي يكون بين الكلمتين اللتين تضمن لهما الكلام وهاتان الكلمتان  
في المثال المذكور فلا مزيد وقائم لا فلا مزيد لانه ليس بينهما اسناد والله اعلم **قوله** اي ضام  
لشارة الى دفع ملية هو من ان النسبة عبارة عن الثبوت والاتقاء وهما ليسا من صفات الالفاظ  
والا لكان قوله مزيد قائم كاذبا في جميع الاوقات لعدم ثبوت لفظ قائم لفظ زيد كما هو الظاهر  
فلا يجمع اضافتها الى احدى الكلمتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من النسبة المعنى اللغوي  
وهو الغم والضم من صفات الالفاظ فيجمع اضافتها الى احدى الكلمتين وعلى هذا اطلاق المنسوب  
والمنسوب اليه على الالفاظ بطريق الحقيقة وعلى المعاني بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال  
او ان العبارة بهذا المضائق وهو المدلول والتقدير نسبة مدلول احدى الكلمتين ولا مشك  
في صفة النسبة للمعنى والمدلول فيجمع الاضافة وعلى هذا التقدير اطلاق المنسوب والمنسوب  
اليه على المعاني بطريق الحقيقة وعلى الالفاظ بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال **قوله** الكلمة  
الحكيمة لما كان معنى الكلمة الحكيمة خفا ففسره الفاضل العثماني **قوله** لا يقال لاحاصله  
ان تعريف الاستاد غير جامع لانه يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان طرفيها غير كلمتين لان  
الكلمة لفظ وضع لمعنى ملزم وهما ليسا من الالفاظ التي وضعت للتأشير فلا بالفعل لا بالقوة اما  
انتفاء الاول فظاهرهما انتفاء الثاني فلا ان المقدم بالقوة ما يعم التعبير عنه بالمفرد لكن مع بقائه نوع اعم  
السابق اعم ان كان حليا فيكون بعد التعبير ايضا حليا وان كان شرطيا فبعد التعبير ايضا يكون شرطيا وهذا  
الامر منتفي في طرفي الشرطية لان الحكم بعد التعبير بالمفرد يصير حليا وكان في السابق شرطيا كما لا يخفى فلا

مقتضى احتمال لا منه

لأن يكون احدهما  
مسندا والاخر  
مسندا اليه ايضا

يصدق على اسناد الشرطية انه نسبة احدى الكلمتين الخ وأما ما قاله مولا ناعبد الحكيم في وجه آخر له كونه  
 اسنادا بين المجتئين الخ فغير صحيح لان أدوات الشرطية يخرج المقدم والتالي عن كونها مجتئين بل هذا غير لازم  
 في الشرطية لا قبل دخول الأدوات ولا بعد دخولها كما لا يخفى عن له ادنى بصيرة في صناعة الميزان ويخطر  
 بباله ان هذا الاعتراض كما يرد على تعريف الاسناد بعد كونه جامعا كذلك يرد على تعريف الكلام بأنه غير  
 لا فردا لأنه يخرج عن الكلام الشرطي لأنه ليس بمقتضى للكلمتين بعين ما ذكرنا سابقا ويمكن الجواب عن هذا  
 الاعتراض في كلام المقامين بأنه ليس لمقتضى تعريف الاسناد والكلام مطلقا بل تعريف الكلام المحلى بالاسناد  
 الذى يقع في تعليلات نظر الى ما هو الغالب الله اعلم قوله لان الشرطية الجواب لا اعتراض المصداق لا يقال  
 فيكون الكلام متعلقا بل يقال أنه وحاصله ان المتقرر فيما بين النجاة ان الحكم الشرطية كائن في الجواب والشرط  
 قبل ما بمنزلة الطرف او بمنزلة الحال للمسند فيه فقد يرقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وانها  
 موجود وقت طلوع الشمس او حال كون الشمس طالعة وطراف الجزء من الكلمات اما حقيقة كما اذا كان  
 الجزء مركبا من المفردات بالفعل او حكما كما اذا كان مركبا من المفردات بالقوة فيصدد التعريف على الاشياء  
 في الشبهة والباعث على النجاة في هذا الحكم ان الحكم لو كان في الشرطية بين المقدم والتالي كما يقال في المنطق  
 للزم كون الاشياء محكومة به في مثل قولهم ان جاء له نريد فأكرمه وهذا اللازم باطل النجاة بل عند الكل كما  
 صرح بهن امولا ناعبد الله والجواب عن قيل المنطقيين ان مثل هذا القول مؤول بان جاء له نريد فيستقيم  
 الاكراه وغير ذلك من التاويلات قوله على وجهه انما قال على وجهه لان الميزانين قالوا ان الحكمين  
 للمقدم والتالي قال السيد السند في حواشي شرح التلخيص خلاف بين الميزانيين واهل العربية كيف  
 وقد صرح القويون بان كلامهم الجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود  
 هو الاستطاعة بين الشرط والجزء في القصيدة الشرطية الحكمين المقدم والتالي بالاتفاق انتهى بمقتضى  
 فلا يعم قول الفاضل المحشى على وجهه وان شكك توجيه عبارة تخليك بما شئت مولا ناعبد الله من غايبا  
 في باب المقصد يقات من متن سلم العلوم لا نه يعلم توجيهه بما رتب منها ولا تذكره لا فضاء الى التلخيص  
 والتشويق في المقال والله اعلم بحقيقة الحال قوله ولذا قالوا الخ ولو كان الحكمين المقدم والتالي لهم  
 يعم القلان المذكوران لان الاسم والفعل من اقسام الكلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد وطراف الشرطية  
 ليست من الافاظ المفردة كما هو الظاهر فيكون المسند اليه على هذا التقدير غير اسم ويكون الكلام  
 مركبا لا من اسمين ولا من اسم وفعل وفي قول مولا ناعبد الحكيم ههنا مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر قوله  
 ولو جعل الرباط فيه اشارة الى ان الايراد يخرج الاسناد الذى في الجملة الشرطية عن تعريفه على وجه  
 الميزانيين واخر غير مستند فم أقول وبالله التوفيق ان هذا الايراد يرد عليهم اذا كانوا يتركون الاسناد  
 بما ذكرنا ما اذا لم يترفع به بل عرفوه بنسبة امر الى آخرها ما او سلبا كما قاله صاحب ميزان المنطق وغير

فلا يرد ذلك الايراد عليهم كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** انما يعبر الخ اشارة الى دفع ما يرد عن  
 ان طرفي الشرطية وان لم تكونا كلمتين حقيقة لكنهما كلمتان حكما لان الكلمة الحكيمة ما يعبر التعبير  
 عنها بمفرد ومعهم وقوعه موقعها والتعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية صحيح كما يقال هذا اى الشخص  
 طالع مثلاً ذاك اى ملز والنهار موجود مثلاً وتعمد الكلمة من الحقيقة والحكيمة مراد كما قد  
 اليه عبارة انشراح قدس سره حقيقة او حكماً كما قررنا لك فيصدق التعريف على الاسناد الذى  
 فى الجملة الشرطية فكيف يخرج وحاصل الدفع ان التعبير بالمفردين عن طرفي الشرطية غير صحيح لانه  
 ليس المراد بالتعبير الشرطية مطلقاً بل مع بقاء نوعية الحكم وهما لا يبقى نوعيته بعد التعبير بالحكم  
 قبل التعبير كان بطريق التعليق وبعد التعبير بطريق البت والحل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** والدليل  
 على آحاد صله ان من المتقرر ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق التالى بل على الملازمة بين  
 اللقدم والتالى فلو كان الحكم فى الجزاء والشرط قيد المسند فيه اما بترلة الحال والطرف كما هو  
 من عوام اهل العربية للمز صدق للمقيد مع كذب مطلقة وهو من المستحيلات مثلاً قلنا ان  
 ضربتني ضربتك صادق مع عدم وجود ضرب المتكلم للمخاطب ايضاً اى كما يصدق عند وجوب  
 هذا الضرب فى وقت عدم وجود ذلك الضرب اذ اقل هذا القول ويكون الحكم فى الجزاء كما هو  
 من عوام اهل العربية يكون تقدير هذا القول ضربتك وقت ضربك اياى وهذا النقد يستلزم  
 لصدق المقيد مع كذب مطلقة اما صدق المقيد فلا لانه معنى ان ضربتني ضربتك وهذا اصله فكيف  
 ما هو معناه واما كذب مطلقة وهو ضربتني فلفظى عدم صدور ضرب المتكلم بوجوده للمخاطب  
 هذا هو الحقيقة موضع آخر واما الدليل على ان الحكم فى الجزاء فقد ذكره فتذكر **قال** الشارح  
 قدس سره الى الاخرى ثم ههنا ان تعميم الكلمة من الحقيقة والحكيمة كما هو مراد فى جانب المنسوبة  
 كذا مراد فى جانب المنسوب اليه فالأشهر للشارح ان يقول نسبة احدى الكلمتين حقيقة وحكما  
 الى الاخرى كذا يمكن ان يجاب بان ذلك التعميم مراد فى جانب الاخرى اعنى المنسوب اليها ايضا  
 الا انه اكثر من ذكره ههنا بذكر قبيله والاكتفاء عن ذكر شئى بسبب ذكره سابقا شاع فيما بينهم  
 فكيف لا يكون الاكتفاء بالنكر سابقا بسبب اقلية جازان والله اعلم **قوله** من شأنه اشارة الى دفع  
 ما يرد ههنا من انه يخرج عن تعريف الاسناد الاسناد الذى فى الجمل الواقعة اخبارا وصافا او صلا  
 لان ذلك الاسناد لا يفيد المخاطبة لانه ليس هذا المقصود بالا فائدة بل المقيد والمقصود بالا فائدة  
 الاسناد الذى يبينها وبين مبتدأها واسناد الذى فى الجمل المعلومة للمخاطبة لانه هذا الاسناد ايضا  
 لا يفيد المخاطبة لان الافادة تحصيل العلم للمفرد اذا كان حاصلا له فلا معنى لتحصيل له وحاصل  
 الدفع ان المراد بالا فائدة اهم ان يكون بالفعل او بالقول والمواد المنقوشة بها كل منها مفيدة بالقرينة

اي من صلاته

بجمله صلاته

بجمله صلاته

بالقوة أما المادة الأولى فهي مفيدة على تقدير كون اسنادها مقصودا لذاتها وأما المادة الثانية  
تفيدة على تقدير عدم علم المخاطب بها والله اعلم **قوله** الصرفة إشارة إلى فم ما يهمن من أجل  
قولنا جئت ممل وزيد قائم جئت لأن موضوعية المركب يكون بموضوعية جميع اجزائه وبعض الاجزاء  
في هذين التركيبين ممل فكونان من الممل وما كلاً مان الا ان الثاني مشتمل على حشو وفروج الممل  
يستلزم خروج فرد الشيء منه وهذا من المستحيلات وحاصل الدغم ان المراد بالمملات الخارجة للمادة  
الصرفة وهي التي لا تكون فيها لفظ موضوع والمملان المذكوران ليسا بمملين صريحين لوجود اللفظ الموضوع  
فيهما فلا يكونان خارجين واذا عرفت هذا عرفت ان في عبارة الفاضل المحشي تقدير وهو اما المركب  
من كلمتين وممل فلا يجوز وكذا المركب من كلمة وممل ولعل وجه عدم الذكر الا كلفه بقول الشارح  
قدس سره فيما بعد لانه ذكر ان جئت ممل كلام لانه بمنزلة هذا اللفظ ممل والله اعلم بما في الصدور  
عاليه رحمه الامور **قوله** فلا يجوز لانه يصدق على هذا المركب انه تضمن كلمتين بالاسناد أما  
التضمن لكلمتين فظاهر لوجود زيد وقاير الذين هما كلمتان فيه واما بالاسناد فلان زيد قائم متضمن  
للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وهو جزأ من هذا المركب بسبب حصول الجزأ اعني الاسناد فهنا  
لان الماء للسببية سبب حصول الكل كما هو المتقرر فاذا كان الجزأ اعني زيد قائم بالاسناد يكون الكل  
اعني ذلك المركب بالاسناد وايضا والله اعلم **قوله** اي محكية عما آن قيل لم يدل الفاضل المحشي عن  
التعريف المشهور للجزأ الا فتاء اعني ما يجعل الصدق والكذب وما لا يجتهد بها الاول للاول والثاني  
لثاني مع ان المشهور بالايان اولي قلنا ان المشهور يكون اول بالايان اذا كان خاليا عن الخدشة  
والمشهور هنا ليس بخال عنها الوجهين الاول انه يخرج عن تعريف الجزأ قوله الله واحد والسموات  
والارض تحتها والكل اعظم من الجزأ او غير ذلك من الاقوال التي لا تحتل الكذب والثاني ان هذا التعريف  
هو راي لان الصدق عبارة عن مطابقة الجزأ الواقع فقط فاخذ الجزأ تعريف الجزأ فذا عدل الفاضل  
المحشي عن التعريف المشهور واما توجيه المشهور فاما عن الخدشة الاولى ان الجزأ يجعل الصدق و  
الكذب باعتبار نفس المفهوم وهو ثبوت شئ لشيء مع قطع النظر عن خصوصية الطرفين واحتمال  
ذلك الاقوال بالنظر الى نفس مفهومها مع الصدق والكذب كليهما ثابت كما لا يخفى واما عن الثانية قلنا  
لا نسلم ان الصدق عبارة عما ذكر بل هو عبارة عن مطابقة الحكم الواقع ويمكن ان يجاب عن الاولى  
بان الواو اضافة في التعريف بحسب او الفاضلة فلا يضر عدم احتمال تلك الاقوال الكذب والله اعلم  
**قال** الشارح قدس سره وحيث آه ايضا لما اشار اليه سابقا بقوله حقيقة او حكما وكما في  
الشرط وقوله دخل جزاء الشرط لكن استعمال حيث الشرط بدون كلمة ما قبلها وضمنية ظرف لقوله  
دخل وعلى هذا انكون الواو في المعنى اخلية على دخل والتقدير ودخل في التعريف الاشياء المذكورة

وقت كون الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما او مكانية او تعطيلية وهي اولى كما لا يخفى وبوجه واحد علم  
**قال** الشارح قدس سره في التعريف اعلوا انه يرد على تعريف الكلام انه يخرج عندما كان المستند  
 فيه جملة او شيئا من عدم كونه متغصنا الكلمتين بل للكلمة جملة وكذا يرد على تعريف الاسناد انه  
 يخرج عنه الاسناد الذي يكون في كلامه يكون مسنده جملة لعدم كونه نسبة الكلمة بل نسبة الجملة  
 وباتبعهم يندفع كلا التعضين كما هو الظاهر والظاهر من كلام الشارح انه اراد دفع النقض بالكلية  
 حيث قال مثل زيد ابو قايير ولم يقل مثل الاسناد في زيد ابو قايير وكذا لك ساير عباراته فظهر ان  
 قال الفاضل المدقق ههنا من قولنا في تعريف الاسناد اسناد مثل الخ يعنى اسناد ابو قايير الى الخ  
 وهكذا في البواقي فاندفع ان دخول مثل زيد ابو قايير في تعريف الكلام لا يتوقف على تعميم الكلمتين  
 اذ هو مشتمل على كلمتين حقيقتين بينهما اسناد انتهى غير مناسب عن مثل هذا الشخص العظيم شأنه  
 والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمة المفردة قيد واقعة وليس باحترار في لان الكلمة المفردة  
 المفردة **قوله** جملة يرد ههنا ان الهمال يقتضى التعدد والنسبة امر واحد بسيط فكيف  
 يصدق عليها انها جملة في تلك القضايا اقول وبالله التوفيق اخبار تلك المركبات مشتملة على النسبة  
 كما هو الظاهر فيوجد ملاقة الجزئية والكلية بين تلك الاخبار والنسبة فلما لا يجوز ان يكون المراد  
 من النسبة ههنا الجز واطلاق الحمل على الجز لاجل تركيبه ما قد يعجز فيكون المراد ان الاخبار في  
 تلك المركبات جملة والمراد من تلك المركبات مجموع زيد ابو قايير والله اعلم **قوله** وهو المفرد  
 وما يدل على ذلك قول صاحب سلم العلوم حيث قال ان الرأبم اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل  
 اصله والجزء تحقق قضية احادية وان شئت التفصيل فارجع اليه مع شروحه **قال** يعنى  
 قاييم الاب يرد ههنا ان قايير الاب ايضا مركب فيلزم القرار على ما عنه الفرار اجيب عنه بان  
 المراد القايير المضاف اى بحيتية الاضافة لانه ليس المقصود ههنا القايير مطلقا المضاف والمضاف  
 اليه جميعا فان قيل قد ثبت في مقرة ان الصفة المثبتة واسم الفاعل واسم المفعول الى الارتفاع ما بعد  
 فلا ضمير فيها واما اذا نصب وجربا لاضافة فصيرها ضمير في قايير المضاف الى الاب يكون ضمير اجبا  
 الى زيد فيكون مركبا وان خرج عنه المضاف اليه قلنا ان اخبار الضمير في الصفة في الحالين المذكورتين  
 لا يكون وقت دلالة صفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه واما اذا لم يدل  
 فلا ضمير فيها كما هو المقرر ولا شك ان قايير الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة  
 السبب كما هو الظاهر فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف اليه عنه والله اعلم **قوله** او اذا  
 اشار الى ان التامر بل ليس يختص بالذكر بل يتغير ايضا بل هو الاولى لعدم ورود اعتراض  
 نحو التركيب عليه **قوله** ولا يصح القول الخ الفرض من هذه العبارة الرد على من قال مقترضا على الخ

انه لا حاصلة في ادخال جشق مهمل ودين مقلوب زيد الى تأويل المسند اليه فيها بهذا اللفظ لان  
 من المتقررات ان اللفظ اذا اريد به نفسه يكون طامحا فيكون موضوعا وحاصلا للرد انما لا يتم  
 انها لا تتعلق بنفسها لان الدلالة نسبة يقتضي التغاير بين الدال والمدلول عليه والتغاير يفتق  
 بين الشيء ونفسه اولان وجد ان كل متلفظ بلفظ مراد نفسه شاهد بعدم قصده دلالة على  
 نفسه بل مقصوده احضاره لا بواسطة دال واذا انتفت الدلالة بناء على ان التغاير الاعتباري يحكي  
 في طرف النسبة وهذا التغاير متصور ههنا لان اللفظ من حيث التلفظ به دال ومن حيث كونه  
 حاصلا في الذهن مدلول وان دعوى البداهة في موضع الخلاف غير مسبوقة فنقول ان هذا الدلالة  
 ليست بالوضع فلا يكون جشق ودين كلمة فيحتاج في الادخال الى التأويل وحين ههنا ان دلالة اللفظ  
 على نفسه اذا لم تكن بالوضع كما ذكرنا والحال انها ليست بالعقل ولا بالطبع فيقتل المحصر العقل  
 في الاقسام الثلاثة اما انتفاء الاول فلا يتم انتفاء في دلالة الاثر على المؤثر والعكس ولا ثبوته ههنا  
 واما انتفاء الثاني فلعدم مدخلية الطبع ههنا ويمكن ان يجاب بان هذه الدلالة مندرجة في الحقيقة  
 لانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي بسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من اثاره  
 هذا خلاصة ما ذكر في هذا المقام **قوله** حتى لا يحتاج متعلق باللفظ **قوله** لما حقيقة متعلقة  
 باللفظ **قوله** بل هي المدغم ما يتوهم من ان اللفظ اذا كانت غير الله على انفسها كانت انفسها  
 مجهولة فينبغي ان لا يعي الحكم عليها مع ان الحكم عليها بالاحوال العارضة لها صحيح كما يقال زيد قد  
 دغير ذلك وحاصل الدغم ان الحكم يقتضي الحضور في الذهن للحكم عليه مطلقا سواء كان بالاعتبار  
 داله او باعتبار نفسه والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود فيعبر بالحكم بهذا الاعتبار  
 والله اعلم **قوله** ودعوى آه دفع ما يتوهم من ان ثبوت هذه الدلالة في الالفاظ المملة  
 لا ينافي مملتها لان مملتها بالنظر الى المعنى وهذه الدلالة بالنظر الى نفسها وتحصل الدغم ان  
 هذه الدلالة وان كان بالنظر الى نفسها لكنه يستلزم موضوعيتها لانفسها وهذا مخالف عما هو  
 من مقالا يتم في مباحث الالفاظ فلا يجمع تلك الدعوى **قوله** في مباحث الالفاظ فانهم  
 عترفوا بوضع اللفظ في تلك المباحث بانه جعل اللفظ بانتهاء المعنى لا بانتهاء شيء **قوله** لم تكن اسما  
 لان الاسم قسم من الكلمة وهي لفظ وضع لمعنى مفرد **قوله** فكيف آه لان هذه الاشياء  
 من خواص الاسماء **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان هذه الخواص خواص الاسماء لكن اعم من  
 ان يكون اسما حقيقة او اسما تاما ولبه وهذه الالفاظ اسما تأويلية لان وقوع الاسم موقعا  
 معيما كما لا يخفى فلذا قيلت تلك الالفاظ خواص الاسماء **قوله** او ان الاخبار الخا عن الالفاظ  
 للطلقة فيكون هذا الكلام من قبيل قول المصنف ومن خواص الاسماء اسناد الى الشيء والغرض

من هذه العبارة ذكر الجواب الثاني وحاصله ان هذه الخواص خواص اضافية للاسم بالنظر الى غيرها  
اذا كان هذا الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه فلا يقدح وجودها في المهرات لعدم الوضع فيها  
وفي الالفاظ التي تكون موضوعا للمعنى لكن لم تستعمل فيه لانه اريد بها انفسها كالفعل والمعرف  
الذين اريد بهما انفسهما لا معانيهما في كون تلك الخواص خواصا لا سر **قال** الشارح قدس سره  
اعلم ان كلاما آية الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريف على المصنف بان كماله ما اخذ من  
المفصل والمقرر ان المأخوذ لا يكون مخالفا لما اخذ منه في المعنى والمفهوم وهما معنى عبارة المصنف  
خالف عن مفهوم عبارة المفصل لان المفهوم من ظاهر عبارة المصنف ان ضربت نريد اقايمي مجموع  
كلاما لانه يصدق على هذا المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد بخلاف عبارة المفصل لا فرق قال  
في تعريفه هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى والتبادر من هذه العبارة ان  
الكلام لا يكون مشتقاً على امر سوى تلك الكلمتين فيصدق التعريف على ضربت فقط ويمكن  
ان يجاب بان المراد من الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقتين او حكمتين كما هو المتيقن والمذكور سابقا  
فيصدق تعريف المفصل على مجموع ضربت نريد اقايمي لان الشيء مع متعلقاته امر واحد حكى آية بان  
قد فقط مراد في عبارة المصنف فتعريفه ايضا لا يصدق الا على ضربت فقط والله اعلم **قوله**  
لا ينبغي عليك آية ايراد على المصنف بانه يلزم على مذهبه القول بتحقيق افراد الكلام في فرد واحد  
منه وهو ضربت نريد اقايمي احد هاضربت لانه تضمن كلمتين بالاسناد والاخر ضربت نريد لانه  
يصدق عليه ايضا انه تضمن كلمتين بالاسناد والثالث ضربت نريد اقايمي للعلة المذكورة وتحقق  
الافراد في الفرد الواحد مع وحدة الاسناد من المستبعدات ولا يلزم هذا على صاحب المفصل  
لان الكلام في كل من هذه الصور هو ضربت عندنا ويمكن ان يجاب عن قول المصنف باننا لان  
وحدة الاسناد في الصورة المذكورة لان الاسناد في ضربت نريد اقايمي مغاير عن الاسناد في ضربت  
نريد اقايمي الاسناد في هذا مغاير عن الاسناد في ضربت لان المستلزمات دخلا في تحصيل تقابل الحكم  
الذي هو الاسناد ولذا يعتبر اتحاد الوحدات الثمانية المشهورة في التناقض وقوله ضربت  
اقوم رجلا وهو قايماً ليس بمجموعه كلاما واحدا عند صاحب المفصل حتى يلزم فيه تحقق افراد  
الكلام بل كلمات متعددة لتعدد الاسناد فظهر مضافته ما قاله مولانا عبد الحكم فانظر الى ما علم  
**قال** الشارح قدس سره اعلم ان صاحب آية الغرض من هذه العبارة يكون اشارة الى  
عبارة المصنف حيث ينطبق على كلام المدحيين في الكلام والجملة من الترادف والصوم والخصوم  
لان الامر في قوله بالاسناد ان كان للجنس فيكون المعنى ما تضمن كلمتين بجنس الاسناد سواء كان  
مقصود الذات او لا انطبق الحد على مذهب الترادف وان كان للعدد وكان المفهوم الاسناد

تحقق فعله لا ينافي  
منه

اقوم رجلا من الضمير  
الباقي في ضربت و  
اقوم رجلا من الضمير  
وهو قايماً حال من  
منه

المقصود لانه انطلق على مذهب العموم والمخصوص لكن حمله على المذهب الثاني بعيد كل البعد ووجه  
الاول ان القرينة على كون المعهود باللام الاسناد المقصود لذاته مفقودة وبدون القرينة كيف  
يشتر باللام الى هذا الاسناد والثاني ان المصنف قال في بحث حرفي الاستفهام ولها صدر الكلام  
والحال ان قول زريد أقام ابوه صميم فيما بينهم مع ان أقام ابوه في هذا التركيب على هذا الا يكون  
كله ما كان الاسناد فيه ليس بمقصود لانه بل المقصود اسناده الى زريد والثالث ان حروف الشرط  
لها صدر الكلام مع ان الشرط ليس بكلام عند النحويين بل الكلام عندهم الجزاء كما قاله النحويون  
هنا طبراني وادعاه على قوله الشارح قدس سره اخبر ادا ووصافا او صلاتا او احوا قوله  
او جملة قمية دفع ما يتوهم من ان المعلوم من عبارة الشارح نظرا الى بيانه لما صدق عليه الجملة بل هو  
التي جعل لها من الاعراب ان ما صدق عليه الجملة منحصرا في الجمل التي لها محل من الاعراب واللام ليس  
لكن ذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان بيان الشارح لمصدق الجملة بتلك الجمل وقصرها بالليل خصوصا  
فيها بل لاجل ان التعرض في مقام القليل لما فرق الاثنين لا يليق بهذا الشرح لان بيانه على الاجازة  
كذا يظهر من الحاشيتين المشهورتين اقول وبالله التوفيق ان الشارح قدس سره لو اورد في بيان ما صدق  
عليه الجملة فو ما من الجمل التي لها محل من الاعراب ونوعا من الجمل التي لا تكون لها محل من الاعراب لكان  
احسن والله اعلم قوله وهو الجزاء على زعمهم والدليل من جانب النحويين على ان الحكم في الجزاء  
ان الحكم لو كان بين الشرط والجزاء للزم كون الجزاء افتشاء في مثل ان جئت زريدا فأكرمه وكذا الجزاء  
كما ترى كما سبق والدليل من جانب اهل التحقيق انه لو كان الحكم في الجزاء والشرط قد أحال او  
ظرفا كما يقول من يقول ان الحكم في الجزاء للزم صدق المقيد مع كذب مطلقة في مثل قولنا ان كان  
زريد حمدا كان ناهقا كما لا يخفى على من رتب كذب الميزان واستقصاء هذا المطلب بالبراد الاول من النسخ  
مع اجوبة كل منها مما لا يليق بهذا المقام قوله من الشرط والجزاء فيجوز على هذا التقدير ان تعريف الكلام  
لا يكون جامعا لا فرادة لا نه يخرج منه الكلام الشرطي لانه ليس بمنتهن للكلمتين كما هو الظاهر فتبين  
ان يجب عن هذا الامراء بان هذا التعريف تعريف الكلام من اجل ان الكلام مطلقا سواء كان حليا او  
شرطيا او بيان في العبارة وهذا التقدير ما تضمنه كلمتين او غير مفردتين بالاسناد قال الشارح قد  
سر اى لا يحصل المشارة الى دفع ما يرد في هذا المقام من ان الايتان صفة ذوات الاله والكلام  
ليس منها فإيراد في هذا المقام غير مناسب حاصل الدفع ان المراد من الايتان المخصوص ممازج ابعاده  
اللام قال الشارح قدس سره اى الكلام قدس سره ما يرد من ان المشارة اليه في هذا المقام هو لا  
وهو قريب فالمناسب به ايراد هذا الموضوع القريب لاذ لك الموضوع البعيد وحاصل ان المشارة اليه  
الكلام لا الاسناد والكلام بعيد فإيراد ذلك مناسب قوله اشارة بذلك اى اشارة الشارح

لا تقبل وان كانت النفس  
طالعة فالتامر هو وجه  
النفس هو وجه حال كون  
النفس طالعة فادرك  
كونها طالعة فادرك  
لان زريدا فأكرمه  
هو الظاهر في كتابي  
وهو كونه من النسخ  
وهو المقيد ما ذكره  
لو يخرج لانه



بذلك الواقع في عبارة المصنف ولا حاجة الى ما ارتكبه القاضى للدق لان كون اسما لاشارته من كلام  
 المشرع ليس بشرط في اشارته به الى شئ كما لا يخفى وفي هذا الكلام اشياء الى دفع ما يقال من انه لم ير فيه الشارح  
 قدس سره بذلك الواقع في عبارة المصنف الى تعريف الكلام او الى التفتن الى الاستدلال وحاصل ذلك  
 ان الشارح قدس سره لم يجعل ذلك اشارة الى احد الامور الثلاثة المذكورة لوجه واحد هان الكلام  
 المصنف من قوله الكلام الى قوله الاسماء منقولة لبيان الكلام فالاشارة الى ما سبق الكلام كالمعلم  
 اولى وتأنيها ان ذلك موضوع للاشارة الى بعيد والكلام اى لفظ بعيد في هذه الامور الاربعة  
 فالاشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وحى اسرو فضل وحرف اشارة الى تقسيم الكلمة  
 بعد تعريفها فرايته هذا الاسلوب يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا الكلام مثل  
 الكلام السابق والله اعلم **قوله** ولبعد الخ قال مولا فورا الحق وهو ليس بوجه تام اذ الموصول و  
 التفتن ايضا بعيد ان والا بعديه ليست بشرط في الاشارة بذلك انتهى اقول وبالله التوفيق اذ  
 في الا بعد موجود وهذه العلة صحيحة لا مرجحة بخلاف الآخرين فلا يرد ما اورد فانه **قوله**  
 ولما صرح آء دفع لما يرد في هذا المقام من انه لم يخالف المصنف في تقسيم الكلام عن تقسيم الكلمة حيث  
 اورد آداة المحصر في تقسيم الكلام ولم يورد في تفسير الكلمة وحاصل الدفع ان المفهوم من تعريف  
 الكلام انه يكون مركبا من كلمتين والتوكيد من الكلمتين يتصور على افعال ستة كما لا يخفى وكل من افعال  
 الستة ليس بكلام بل الكلام منها الاثنان فلدفع وهو كون كل من الالف الستة كلاما كما هو من تخطيه  
 اعنى للمصنف بشأن المحصر فاورده انه في تقسيم الكلام مختلف تعريف الكلمة واما يورد ههنا ان  
 الفاعلة بين تفسير الكلام وتقسيم الكلمة ثابتة من وجه آخر وهو ان المصنف اورد دليل المحصر لتقسيم  
 الكلمة ولم يورد في تقسيم الكلام فها المير في هذا واجاب عن هذا الايراد مولا فورا الحق بقوله ولما  
 يورد دليل المحصر تنبها على بدهة حيث يظهر بام في تأمل في تعريف الكلام للمعتبر فيه الاستدلال يقتضى  
 الاستدلال والسند اليه انتهى اقول وبالله التوفيق انه ان نظر الى الاستدلال الذى هو مأخوذ في تعريف  
 الكلام لكن ذلك النظر في دفع كون الالف الاربعة كلاما فلا يحتاج الى ايراد آداة المحصر في تقسيم  
 الحق في الجواب عندي ان المصنف اكتفى عن ذكر دليل المحصر ههنا حاشا على طبيعة الذكي وفكر دليل  
 المحصر في تعريف الكلمة نظر الى غير الذكي ورعاية الطبايع من عادة المصنف كما لا يخفى والله اعلم  
 بما في صدور العباد واليه المرجع يوم البداء والمعاد **قال** الشارح قدس سره في ضمن دفع ما يرد من  
 ان الاشارة بلفظ ذلك الى الكلام لا يعم لان الاسمين او الاسماء الفعل ليس الاعين الكلام فيلزم ان  
 الشئ في نفسه وهذا غير محقول لان الايتان يقتضى تغاير الطرفين والشئ ونفسه متحدان وحاصل  
 الدفع على ما يفهم من حاشية القاضى المحشى ان الكلام عام وكلاهما من الاسمين او الاسماء والفعل

خاص والمغايرة بين الخاص والعامة لا يخفى في تصور ايتان الكلامين الاسمين او الاسم والفعل قوله  
 حقيقة او حكما اشارة الى دفع ما يرد من ان حصر ايتان الكلام في الاسمين او الاسم والفعل كما فعل  
 المصنف غير صحيح لان قولنا زيد قاير نقيضه زيد ليس بقاير كلام مع انه مركب من غير الاسمين  
 وغير الاسم والفعل وحاصل الدفع ان المراد من الاسم اعلم من ان يكون اسما حقيقة واسما حكما بان  
 مؤلا بالاسم والقسم الاول ان لم يكن موجودا ههنا لكن الثاني موجود لانه يقول زيد قاير بهذا ويؤول  
 نقيضه زيد ليس بقاير بذلك فيقال هذا اذ ان هذا الكلام يكون مركبا من اسمين والله اعلم قوله  
 وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقدير لفظ الضمن لا يدفع المحذور لانه كما قيل  
 ايتان الشيء في نفسه كذلك ليتم ايتان الشيء في ضمن نفسه كما لا يخفى على من له ذهن سليم و  
 حاصل الدفع ان لفظ الضمن يستعمل بحسب العرف فيلبيّن العام والخاص فاذا قدر الشارح لفظ  
 الضمن فكانه قال ان ايتان الكلام في الاسمين مثلا ايتان الشيء في خاصه وهذا ليس بمشتمل كما  
 عرفت وجهه وترى بما يورد ههنا ان ادخال كلمة في على الاسمين يوجب كون الاسمين ظرا للكلام وكذا  
 ادخالها على الاسم والفعل وطريقة الخاصة للعام يصح اذا كان الخاص خاصا مطلقا ولا يصح اذا كان  
 الخاص خاصا من وجهه لان الاحاطة على للظرف لا لزمنة للظرف والاحاطة تحصل في الخاص المطلق  
 لا في الخاص من وجهه كما لا يخفى والآسمان وكذا الاسم والفعل خاص من وجهه من الكلام مادة الاحتكام  
 زيد قاير وضرب زيد ومادة افتراق الكلام عن الاسمين في المثال الثاني وعن الاسم والفعل في المثال  
 الاول كما هو الظاهر ومادة افتراق الاسمين عن الكلام في مقول زيد قاير اذا كان على سبيل التعدد  
 والاسم والفعل عن الكلام في مقول زيد ضرب اذا كان على سبيل التعدد وكيف يصح ايما د  
 كلمة في ههنا واجيب بان المراد من الاسمين الاسمان الذان يكون بينهما اسناد تام لا مطلق الاسمين  
 والمراد من الاسم والفعل الاسم والفعل الذان يكون بينهما اسناد ومع هذا التقيد يكون كل واحد  
 من القسمين خاصا مطلقا من الكلام كما لا يخفى فيصم ادخال كلمة في عليه والله اعلم قوله وانما  
 قدم دفع لما يرد من ان المصنف بليغ كما هو للدائر على اللسنة وصرح به مؤلفنا عصام الدين  
 ايضا كما نقلت لك سابقا وفعل البليغ لا يخلو عن نكتة فها هي في تقدير الكلام المأني في ضمن الاسمين  
 على الكلام المأني في ضمن الاسم والفعل وحاصل الدفع ان النكتة في التقدير المفعول استحقاق جزئي  
 ذلك الكلام للتقدير بخلاف جزئي هذا الكلام لان المستحق فيه للتقدير هو احد الجزئين وهو الاسم  
 بخلاف الجزء الآخر واستحقاق الاسم للتقدير باعتبار انه يقيم مسندا او مسندا اليه بخلاف الفعل  
 لانه لا يقيم الا مسندا والله اعلم قوله انما قدم الاسم والخم دفع لما يرد من ان قول المصنف واسم  
 دخل اشارة الى الجملة الفعلية كما ان قوله الا في اسون اشارة الى الجملة الاسمية والفعل مقدم في الجملة

الفعلية كما هو الظاهر فلما نسب للمصنف ان يقدم الفعل في ذلك القول ليوافق الوضع الطبعي  
وحاصل الدفع ان المصنف نظر الى ان الاسم وان كان متأخرا عن الفعل في الذكر في الجملة الفعلية  
لكنه مقدم عليه في الرتبة لكونه مسند اليه فقدم في الذكر في ذلك القول لاجل ذلك الظاهر  
اعلم **قوله** واما تقديم الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه تقديم الفعل على الاسم كما وقع  
في النسخة الاخرى في بيان القسم الثاني للكلام ليعلم كلتا النقطتين **قوله** الذكر اي ذكر المتن  
**قوله** للمواقع اي الواقعة في الامثلة **قوله** لتقدم آه اي في الذكر في الامثلة **قال** الشارح  
قدس سره فان التركيب الخ دفع لما يرد من ان ايراد ذكر المحصر غير محتاج اليه بل لا يعلم لان المحصر  
الماضي يكون المنكر عن الحكم والثناء فيه والاسم خالي الذهن عن ايتان الكلام في ضمن الاسمين  
او اسر وفعل لعدم دليل الحكمه وشك في الحكم وحاصل الدفع ان دليل الانكار واشك موجود  
هنا وهناك ان تعريف الكلام يقتضي تحققه في اثنين من اقسام وتركيبه منها وهو يتصور على الخ لست  
فكيف يكون الكلام موجودا في الاثنين من هذه الانحاء الستة فقط كما هو الدابر على الالست فلذا  
اورث المصنف الخ المحصر وجعل الكلام انه ربما ينزل غير المنكر بمنزلة فيتكلم مع مثل الكلام مع المنكر  
اقول وبالله التوفيق انه لو كان الاسناد المأخوذ في تعريف الكلام واقضاءه للمسند والمسند  
اليه وعدم كون الحرف لا مسند او لا مسند اليه وعدم كون الفعل مسند اليه في نظر السامع  
لم يوجد له دليل الا تحارر والشك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وربما يورد ههنا ان الكلام  
قد يحصل في الزايد من الاثنين من الاسمين او الاسر والفعل فيبطل المحصر اقول وبالله التوفيق  
ان المراد من الاسمين اعراضهم ان يكونا اسمين حقيقيين او حكميين بان يعبر التفسير عنهما بلفظين مقرر  
كما سبق والزايد على المسند والمسند اليه في الكلام المركب من الزايد من اثنين ان كان مرتبطا  
او متعلقا واحدهما فيصير التعبير هناك عن المتعلق والمتعلق بلفظ واحد فيكون اجزاء ذلك الكلام  
في الواقع اثنين لا زايادا وان لم يكن كذلك فهو حشوا لا اعتبار له والله اعلم **قال** الشارح قدس سره  
اليه مفقود والمراد من المسند اليه ذاته لا ذاته مع هذا الوصف وذات المسند اليه بدون  
هذا الوصف لا يستلزم المسند فلا يرد ان في هذا القسم كما ان المسند اليه مفقود كذلك المسند  
مفقود لكونها متضايين كما لا يخفى وهكذا الحال في قوله احدهما مفقود **قال** الشارح قدس سره  
ونحو ما يري لا اشارة الى دفع ما يرد من ان يازيد كلام عند هو كما هو للقرء والحال انه مركب  
من اسر وعرف كما هو الظاهر فكيف يعبر قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ وحاصل الدفع ان هذا  
الكلام مرتب بجا دعوى زيد او ادعوى فعل فيكون مركبا من الاسم والفعل ولما كان يرد عليه ان  
الاسر في السلام الذي يكون مركبا منه ومن الفعل يكون مسند اليه ويريد ليس في هذا الكلام

بيان الاثنيتين

مستند اليه فكيف يكون هذا الكلام مركبا من اسم وفعل اشارة للشارح قدس سره الى دفعه بقوله الذي  
 هو المتعدي اذ عورس بما يرد ههنا ان قولهم من حرف كلام وهو مركب من حرف وهو من واسم وهو  
 حرف واجيب عنه بان كلمة من التي وقعت في هذا التركيب علمية التي تكون في التركيب فيكون لها  
 فلا ايراد والله اعلم **قوله** المنقول الى الانشاء دفع ما يرد من انه كيف يكون يلزم بتقدير ادعوا ان  
 هو المركب المتأخر الجري والحال انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب ان ادعوا الذي فرض  
 كون ما زيد بتقدير محتمل لهما وكان هذا الكلام مخطا باسم ثالث اعني سوى المنادي لان ادعوز يندخل  
 معه كما لا يخفى على صاحب القرينة السليمة واللازم بان باطلان والمزوم ومثلهما وحاصل الدفع انه يلزم  
 هذان الامران اذا كان ما نريد بمعنى ادعوز يندخل الذي هو المركب المتأخر الجزى فلا مرئى كذلك لان  
 ما نريد بمعنى ادعوز يندخل الذي نقل من الاخبار الى الانشاء قبل التقدير ما بعده او حينه وعلم من  
 هذا ان في عبارة الفاضل المحقق قصور او الله اعلم في الصدور **قال** الشارح قدس سره اى كلمة  
 دفع ما يرد من ان كلمة ما الواقعة ههنا عبارة عن الشيء لا تنقأ قرينة كونها عبارة عن الشيء الخاص فيكون  
 مرجع تعريف الاسم الى ان الاسم شيى يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الاربعه الثلاثة وهى  
 يصدق على كل من الدوال الاربعه والمركب كما لا يخفى والحال انه ليس باسم فلا يكون التعريف مانا  
 وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والقرينة كون الاسم قسما منها ويح على الشارح ان كلمة ما  
 مشتركة بين الموصولة والموصوفة وغير ذلك ومن المتقرر ان ارادة احدا المعاني من المشتركة بلاد  
 قرينة غير صحيح فمن اى قرينة فسر الشارح كلمة ما بالموصوفة حيث فسرها بالنكرة التي هي معنى الموصوفة  
 واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق بقوله ولما كان الموصول يحمل المراد والصلة تنفسه ولما كان  
 المراد شيى كان المراد هو ذلك الشيء من ابتداء فلا يهم جنسا بالنسبة الى المفسر بخلاف الموصوف  
 فان الصفة يغيره من العموم الى الخصوص ويقصر على بعض افراده بعد ما تناهى الكل فيصلح جنسا باعتبارها  
 تناول ويصلح الصفة فصلا باعتبار قصرة على البعض فسرها بالنكرة احتراز عن لزوم الاتصاف على  
 الفعل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان هذا الكلام مراد من وجه واحد ان هذا  
 لا يتصل على الفصل كما ينبغي منه ذلك الكلام غير مسلم الا ترى ان احدا انحاء الحد ان قص هو التعريف بالفضل  
 وحده كما لا يخفى على من رأى كتب صناعة الميزان وثانيا ان المخرج لا يغير في هذا التعريف هو قول المعروف  
 نفسه وقوله غير مقترن كما يصحح الشارح به بعيد هذا بقوله فبالصفة الاولى المراد قوله دل على معنى  
 بل لا فقط واذا درست هذا فتقول انا فسلوان الموصول لا يصلح للجنسية لكن بالنظر الى الصلة فلا  
 تسلم ان الموصول والصلة كليهما معا لا يصلح للجنسية بالنظر الى شى آخر فاما هو المخرج وغيره وهو  
 اللازم غير مراد وثالثا ان كون الصفة مغيرة للموصوف من العموم الى الخصوص ومقتضى له على بعض

خلاصه بالنظر الى ان  
 صلة في التحقيق دل  
 الله

أفراد في الصفة للصفة غير مسلمة لا تسمى إلى الصفة في قوله تعالى يسر الله الرحمن الرحيم والحمد لله  
 العليم وغير ذلك بل هذه القائمة في الصفة للصفة والصفة هي الصفة هنا اعني قوله دل على معنى بل  
 فقط ليست بصفة خاصة بل دلالة على معنى محتملة في الكلمة مطلقا كما لا يخفى فلا فرق بين الموصولة والوصف  
 في عدم صحة الجنسية بالنظر إلى الصلة والصفة ويمكن ان يقال من جانبك الفاضل انه نظر إلى  
 ان للتعليق بكسر اللام من تمام للتعليق بفتحها فيكون قوله في نفسه وقوله غير مقترن من مقدمات دل على  
 صحة فاذا كان صلة يلزم القصر على الفصل وحده واذا كان صفة فلا يلزم فيحصل الجواب عن الأخير  
 ولما الجواب عن الأول فهو انه لعل الكلام يبقى على مذهب من لم يجوز التعريف بالفصل وحده كما  
 قال مولانا عبد الحكيم والتعريف بالفصل وحده نادر خداج وأجيب عن الفاضل للدق يجب  
 ان اريد على ذلك انه قال بعيد هذا القول في تلك الحاشية ثم المراد باللفظ الكلمة من حيث الدلالة  
 على معناها لا معناها ولا يلزم الاقتصار على الفصل لان الجنس قسم الكل الذي هو قسم المفرد انتهى  
 لوجهين أحدهما ان الكل قسم المفرد بل المفرد لا اللفظ المفرد وان ذهب اليه البعض كما  
 ايسر في كماله على من له مسكة في صناعة اللفظان والمناصب على هذا ان يراد من الكلمة معناه  
 اللفظي وثانيها انه على تقدير مرادة لفظ الكلمة لا يعبر بالحكم لان الاسم ليس معنى فالبعض الكلمة الدالة  
 على معنى ثم ولا يلزم اقتصار الاسم في لفظ الكلمة لان يقال في الجواب عن الأول ان اطلاق الكل على معنى  
 الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن ثم كسفي الانسان وعلى لفظها كالانسان كليهما موجودا كما  
 قد أخذت في ارادة لفظ تلك الكلمة كما وقع من ذلك الفاضل وعن الثاني ان مرادة ان الاسم هنا  
 عن لفظ الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير الخ كلفظ نريد وعرو وبكر وغير ذلك وليس مرادة ان الاسم  
 عبارة عن لفظ الكلمة المركب من هذه الحروف حتى يلزم الاقتصار والله اعلم **قوله** والاول  
 الذي ان اراد الذي اشير الى حقه بقول اي كلمة وقررت لك سابقا في صد الحاشية السابقة  
**قوله** والقرينة دفع توهم غيفي عن البيان **قال** الشارح قدس سره كرين اشارة الى دفع ما يرد من ان  
 قوله في نفسه اما ان يكون طرفا لغوا متعلقا بدل او ظرفا مستقرا كما من ضمير دل باعتبار المتعلق وهو  
 كاي وغير ذلك ولا يصح اما الاول فلا ن كلمة في على هذا اما ان يكون بمعنى الباء فيكون مآل التعريف  
 الى ان الاسم كلمة دلت على معنى بنفسها اي من غير حاجة الى شيء آخر وهذا المعنى وان كان صحيحا للكل  
 ان ادعى كون كلمة في بمعنى الباء بطريق الحقيقة فهذا خلاف المذهب للظاهر ان الباء بمعنى جار  
 الكلمة في وان ادعى كونها بمعنى في بطريق المجاز فيلزم اخذ المجاز الغير المشهور في التعريف واما ان  
 يكون بمعنى الظرفية المجازية يعني ان الكلمة لما كانت دالة على المعنى من غير حاجة الى شيء آخر وكانت  
 بالظرف للمعنى لا يراه لا يكون محتاجا في حق الاشتغال على الظروف الى شيء آخر فيكون حاصل التعريف

بن عبد الجبار  
 وجه استقامة المتن  
 الظاهر فيها ان كماله  
 يخفى لا مشر

على هذا ان الاسم كلمة دلت على معنى في حد ذاتها من غير حاجة الى شئ آخر وهذا المعنى غير صحيح لان  
 الالة ليست الكلمة في حد ذاتها بل بالقياس الى الوضع كما هو الظاهر واما ان يكون بمعنى الظرفية  
 الحقيقية وانتفاها اظهر من البين لاخصار الظرف في الزمان والمكان والكلمة ليست بشئ منهما  
 واما الثاني وهو شق الحالية فلا نه على هذا ايضا يكون قيد للدلالة لما تقره ان الحال يكون قيد  
 العامل ذي الحال فيه عليه ما يرد على الثاني اى الظرفية المجازية وحاصل الدفع انه ظروف مستقر  
 متعلق بكان لكنه ليس حالا من ضمير لحق يرد عليه ما اورد بل هو صفة للمعنى فان قيل من اين  
 يعلم ان الشارح جعل قول المصنف في نفسه باعتبار المتعلق صفة المعنى لا حالا عن ضمير لقلنا  
 انه يعلم من قاعدة الخط لانه لو جعل حالا لكان لا لازم ان يكتب بالالف لان كتابة المنصوب بالالف  
 فان قيل من اين يعلم انه جعل صفة المعنى والحال انه يجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف وهو  
 قلنا ان هذا محتاج الى المحذوف والحذف خلاف الاصل اعلم انه لو جعل قوله في نفسه باعتبار  
 المتعلق حالا عن المعنى للمزيد عليه ايضا شئ فكأن الشارح لم يركبه ليحصل التوافق بين قيدى المعنى  
 بان يكون صفتين له هذا بعض فممن حاشية الفاضل المحشى وبعض هذا سمع به خاطري الله اعلم  
**قوله** جعله الخ دفع ما يرد من ان جارة المصنف وهي قوله في نفسه محفلة لاحتمالات ثلثة هي كون  
 في نفسه ظرفا لغوا متعلقا بدل وكونه حالا باعتبار المتعلق عن ضمير ل وكونه باعتبار المتعلق صفة للمعنى  
 فلم اختار الشارح الاحتمال الاخير فلم يتعرض الى الاولين وحاصل الدفع ان في الاحتمالين الاولين يرد  
 المحذوف فلذا لم يتعرض لهما وبيان ورود المحذوف في الاحتمالين الاولين وبيان وجه جعل الشارح  
 عبارة المصنف اعنى قوله في نفسه صفة المعنى قد مر ذكرها في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكرها  
**قوله** ما دل بنفسه اى من غير حاجة الى شئ آخر وهذا المعنى على تقدير كون كلمة في في قول المصنف  
 في نفسه بمعنى الباء او في حد ذاته هذا على تقدير كون كلمة في في قول المصنف في نفسه  
 في الظرفية المجازية بان يشبه الكلمة الغير المحتاجة في حق الدلالة على معنى الى شئ آخر بالظرف  
 الغير المحتاج في حق الاشتغال على المظروف الى شئ آخر في عدم الاحتياج ولم يتعرض لكون كلمة في في  
 ذلك القول مستعملة في الظرفية الحقيقية لظهور فسادها لاخصار الظرف في الزمان والمكان الكلمة  
 ليست شئاً منها كما هو الظاهر **قوله** معتبر في حد ذاته اقول وبالله التوفيق انه كما يجئ احتمال  
 استعمال كلمة في في الظرفية المجازية على تقدير الحالية كما ذكره الفاضل المحشى فكذلك لا يجئ احتمال  
 كون كلمة في بمعنى الباء على هذا التقدير فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى حال كونها معتبر بنفسه  
 فالناسب ان يتعرض الفاضل المحشى لهذا الاحتمال ايضا وان يبين وجه عدم صحته على هذا التقدير  
 الا ان يقال وجه عدم التعرض له الظهور والله اعلم **قوله** المذهب الخطأ ان ادعى كون كلمة في

المعنى الاول تقدير  
 السؤال والبيان الخ  
 ما زاد عليه " منه  
 بالضم كما بينا في التفسير  
 السابقة " منه

بمعنى الكلمة حقيقة لأن المذهب المختار للمصنف أن كلمة في موضعها للظرفية الحقيقية والموارد التي حكم  
فيها يكون كلمة في بمعنى الباء أو على أو اللام من موارد الظرفية المجازية كما ينطق به كلام الرضى فيكون  
الباء معنى مجازيا بالكلمة في لا معنى حقيقيا **قوله** أو مجازا غير مشهور أن ادعى كون كلمة في بمعنى الباء  
مجازا أقول وبالله التوفيق يعلم من قول الفاضل المحقق هذا وجه استعماله الشق المتروك في احتمال  
كون **قوله** في نفسه حالا وهو كون في بمعنى الباء فناء مل **قوله** وإن الدلالة عطف على قوله إن في  
المفهوم داخل تحت اللام التعليلية أقول وبالله التوفيق هذا القول بظاهره وجه لبطون الشق  
للتفان من الشق الأول وهو استعمال كلمة في في الظرفية المجازية لذكر عبارة في حديثه في ذلك القول  
والشق المذكور من الشق الثاني وهو تعيينه الاحتمال المذكور اتفاقا في الواقع وجه لبطون الكل لأن  
الدلالة إذا كانت ثابتة للكلمة بالقياس إلى الوضع فلا يكون دلالتها بنفسها كما في الشق الأول من الأول  
ولا مقبولة بنفسها كما في الشق المتروك من الثاني لأن معانها أن تكون الدلالة بمحض الكلمة وخصوصا  
من غير مدخلية الغير قال مولانا عبد الحكيم لا يقال إن الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فيكون الكلمة  
دالة على معنى حد ذاتها لأن قول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه التعريف إنما هو  
للماهية بالقياس إلى تحققها في أفرادها لا للماهية من حيث طبيعتها انتهى **قوله** مع أن وجه آخر  
لبطون الاحتمالين بكلا شقيه وحاصله أن قوله في نفسه على تقدير أن يكون ظرفا لغوا متعلقا  
بذل سواء كانت كلمة في بمعنى الباء أو مستعملة في الظرفية المجازية وعلى تقدير أن يكون ظرفا  
مستقرا حالا من ضمير حل بالتعظيم المذكور يكون من متعلقات الدلالة أما على الأول فظاهر  
وأما على الثاني فلا إن الحال من قيود مامل ذي الحال كما هو المتعارف في مفهومه أن دالة الحرف على اللفظ  
ليست بنفسها ولا في حد ذاتها وكذا ليست معتبرة في حد ذاتها ومعتبرة بنفسها لأن القيد المخرج  
اللفظ ليس إلا قيد القيد والشيء إنما يخرج ما ينافيه لا ما يوافق فيه فإن الحرف قاصر في الدلالة  
والحال أن القصر في دلالة الحرف ليس بوجوده لأن الدلالة الوصفية تابعة للوضع واللام و  
للفعل والحرف كما هما متساوية الأقدام في الوضع كما لا يخفى والله أعلم **قوله** بنية على المفعول  
التوصيف أن صفة تلك المعاني بنية على المفعول المذكور مع ملاحظة كون كل من المعاني  
المذكورة قيداً لمخرجا للحرف عن الأسود فلا فتأمل **قوله** ولا قصور المفعول والحوال **قوله**  
وذلك الاحتياج آه دفع ما يتوهم من أنه لم لا يجوز أن يكون احتياج المعنى الحرفي إلى الغير  
في القصور في التصور والاتفات مستلزما لاحتياج الدلالة فيكون قاصرا والدفع غنى عن البيان  
**قوله** وبالوضع المفعول دفع ما يتوهم من أنه لم لا يجوز أن يثبت بالوضع حاجة أخرى تكون  
هي مستلزما لاحتياج الدلالة والدفع غنى عن البيان **قوله** بالذات اتفاقا بالذات لأن

أي دالة الكلمة





فما سبق هذا من سوانغ الوقت واسم اعلم **قال** الشارح قدس سره يعنى الكلمة ودفع ما يراد من انه كيف  
يرجع ضمير في نفسه الى مادل والحال ان مادل امر ان كما لا يخفى والضمير مفرد وحاصل الدفع ان الضمير  
راجع الى ما هو المذكور دل استطرادى تكونه وحالما وذكر الموصوف بدون الصفة مستنكر **عندم قال**  
الشارح قدس سره قد تكبر الضمير لانه يعنى الواو والفرع من هذه العبارة دفع ما يراد من انه كيف يرجع  
ضمير في نفسه الى ما التقي هي عبارة عن الكلمة لانه على هذا لا يحصل التوافق بين الراجع والراجع في التنكير  
التانيث وحاصل الدفع ان تكبير الضمير باعتبار لفظ ما ولفظ مذكر وان كان معناه ههنا مؤنثا **قال**  
الشارح قدس سره الموصول يريد ههنا انه علم ما سبق ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت فيه بالنكرة و  
يفهم من هذه العبارة انها موصولة حيث صرح بلفظ الموصول فيلزم التناقض واجيب عنه بوجوه  
ان تصريح الشارح ههنا بلفظ الموصول اشار الى انه يعلم كون كلمة ما ههنا موصولة كما يعلم كونها موصولة  
في الجملة ان هذه العبارة اشار الى الاحتمال الآخر ومثل هذا لا يعد تناظرا وثانيها ان اطلاق لفظ الموصول  
على كلمة ما صحيح بالنظر الى المقامات الاخرى وان لم يجعل ههنا موصولة وقالت ان الشارح لم يجعل كلمة ما ضمير  
والنفسير بالنكرة لا يدل على هذا لان الموصول كما تعرف باللام يحكى للعهد الذهنى ايضا اقول وبالله التوفيق  
انه على هذا ليس الحاجة الى اختيار كون ما ههنا موصولة كما ينبغي من هذا قول الشارح الموصول واسم اعلم  
**قال** الشارح قدس سره قال المصنف الخ فيه اشار الى احداث احتمال آخر في ضمير قول المصنف ونفسه  
وهو رجاءه الى المعنى ههنا انه على هذا يلزم ضرورة الشئ لنفسه كما هو الظاهر ويلزم كون المعنى  
مدلوله وادالا لانه يفهم من مادل على معنى مدلولية المعنى كما هو الظاهر يفهم من قوله على معنى  
كاين في نفسه كون المعنى دالا لان من المتقررات فيما بينهم ان المعنى اذا نسب الى شئ بواسطة فيكون  
النسب دالا والنسب اليه مدلوله والنسب اليه على تقدير رجاء ضمير في نفسه الى المعنى هو  
المعنى لا غير بل يلزم التكرار ايضا لانه فهم مدلولية المعنى مرتين كما لا يخفى وجهه والجواب عن الحل ان المراد  
من الظرفية الظرفية المجازية لا الظرفية الحقيقية والمعنى اذا لم يحتمل في المفهومية عن الكلمة الى شئ آخر  
يكون كالظرف في عدم الاحتياج في حق الاشتغال على المظهر لنفسه المتقرر المذكور ليس كلمة في مطلقة  
اي سواء كانت للظرفية الحقيقية او المجازية بل في التي تكون للظرفية الحقيقية اقول وبالله التوفيق ان  
كلمة في موضوعة للظرفية فانها كانت مستعملة في الظرفية المجازية سواء كان على تقدير رجاء الضمير الى  
المعنى كما مر آنفا والى الكلمة كما سبق يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو من الشنايع الا ان يعنى هذا  
على مذهب من قال ان كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة وان لم يكن هذا المذهب محتارا للمنصف  
هذا ما ظهر في واسم اعلم **قال** الشارح قدس سره اي مادل على معنى الخ اشار الى دفع ما يراد من  
ان قول المصنف في نفسه ظرف مستقر متعلق بكاين مثلا كما سبق والظاهر من الكون الكون الحاضر

كلمة بل لا تقتل  
بوضاب الله

فاذا كان الضمير جاعا الى المعنى فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دللت على معنى كائى في نفسى غير  
 محتاج في الكون الخارجى الى شئ آخر فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب سبحانه لبثت عدم احتياج  
 الى شئ آخر في الكون الخارجى في معنى تلك الاسماء دون اسماء الاشياء الاخرى لان معنى كل هذه الاسماء  
 محتاج في ذلك الكون الى شئ آخر وهو الواجب سبحانه والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد من الكون  
 الكون الاعتبارى وهو المفهومية من اللفظ فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دللت على معنى غير محتاج  
 في المفهومية من اللفظ الى شئ آخر ولا شك في حصول هذا في اسماء الاشياء الاخرى ايضا هذا ما ظهر لى  
 من حاشية المدق مع نحو تغير الله اعلم قال الشارح قدس سره وبالنظر اليه دفع ما يرد من ان الاعتبار  
 يكون بمعنى رعاية الحال كما في قوله تعالى فاعتبروا يا اولى الابصار ماذا اخذ هذا المعنى ليس بمناسب في هذا المقام  
 كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاعتبار هنا بمعنى النظر كذا اخبر من حاشية الفاضل المدق **قوله** على  
 ملحوظ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتبار اذا كان مفسرا هنا بالنظر فلا يكون تعريف الاسم جمعا  
 لان الظاهر من النظر النظر البصرى وهذا غير موجود في معاني اسماء الاشياء كلها لان من الاسماء الغفلة مثلا  
 والنظر البصرى الى معناه ليس بوجود كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من النظر الذى فسر الاعتبار  
 هو للاحظة والملاحظة ما ثبت في معاني الاسماء كلها فلا نقع بحتم ان يكون الغرض من هذا العبارة  
 التعريف على الشارح قدس سره بانه لو جعل قوله في نفسه ظر فاستقر متعلقا لمحوظ كفى عن مؤنة  
 زيادة الاعتبار او لا تغير بقوله وبالنظر اليه الله اعلم **قوله** في حذاته اشارة الى دفع ما يرد من انه  
 على تقدير ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى يلزم ظرفية الشئ لنفسه سواء كان قول المصنف في نفسه  
 ظر فاستقر متعلقا بكونه زيدا لا اعتبارا وفلنقول الشارح وبالنظر اليه او متعلقا لمحوظ وحاصل ذلك  
 ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية حيث شبه المعنى المفهوم من الكلمة من غير حاجة الى شئ آخر  
 بالظرف الغير المحتاج في حق الاشتغال على المظروف الى شئ آخر في عدم الاحتياج لكن يلزم اخذ المجازية  
 التعريف الا ان يبنى الكلام على مذهب من جعل كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة كما سبق فتذكر **قوله**  
 لا في ضمن غير اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر من قوله على معنى ملحوظ في حذاته ان لا يكون هذا المعنى  
 محتاجا في ملحوظية الى الغير اسفا فلا يكون التعريف جامعاً لانه يخرج منه الاسماء التى توقفت معانيها على  
 الغير سبق من الفاضل المعنى امثلهما وحاصل الدفع ان المراد من عدم الاحتياج في الملحوظية الى الغير  
 عدم الاحتياج الى الغير في الملحوظية احتياج الآلة الى ذى الآلة وهذا الاحتياج مفقود في معاني تلك  
 الهمام فلا نقع والقرينة على هذا قوله كما في مقابلة لان المراد من المقابل الحرف والمعنى فيه ان  
 للملاحظة حال الغير كما لا يخفى على من له بصيرة والله اعلم **قوله** كما في مقابلة اى مقابل على معنى في  
 نفسه وهو الحرف لا مقابل الاسماء فلا يرد ما يرد فانه **قوله** اى الدار للملاحظة اشارة الى احالة

احتمالات ثلاثة في قول المصنف في نفسها آخرها المصنفية للدار باعتبار المتعلق وتاينها كونه حالاً عن الدار  
 ما يلا تأويل كما هو مذهب ابن مالك النحوي من جواز الحال من المبتدأ بلا تأويل كما هو مذهب الجمهور  
 وثالثها كونه ظرفاً للفعل المستفاد من نسبة الجزأ إلى المبتدأ الأول وللثاني والثالث  
 الثالث والله أعلم **قوله** لا باعتبار امر خارج تفسير لقوله في حد ذاتها سواء كان في الاحتمال الأول  
 او في الثاني او في الثالث أقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل الحشي لا في ضمن الغير لكان موافقاً لما  
 سبق والله أعلم **قوله** واغترض الخ حاصل هذا الاعتراض ان المصنف صرح بان قوله على معنى  
 في نفسه مشابه بقوله الدار في نفسها وهذه الشابهة ليست بتامة لانه يقال في مقابلة الأول  
 على معنى في غيره ولا يقال في مقابلة الثاني الدار في غيره **قوله** نقيض قولهم يريدون ان نقيض  
 كل شيء راضه فقيض الانسان الانسان كما تقر في مقابلة وقولهم على معنى في غيره ليس راضاً لقولهم  
 على معنى في نفسه كما هو الظاهر فكيف يكون نقيضاً له وجيب عنه بان المراد من النقيض هو الثاني  
 مطلقاً للمعنى العربي عند المنطقيين كما يدل عليه قول الفاضل الحشي حيث قال ولا يقال في مقابلة  
 قولك الخ والله أعلم **قوله** في الموضوعين أحدهما ما دل على معنى في نفسه والثاني الدار في ضيق  
 واحد الحق بلزم الاسناد الى الغير بكلمة في في مقابلهما **قوله** ذلك اي الاتحاد في التوحي قول  
 ملحوظ في نفسه اي عدم كونه ملاحظة حال الغير قوله وطوفاً في غيره اي كونه ملاحظة ملاحظة  
 الغير قوله مع كونه اي كون ذلك الغير **قوله** حكمها اي تفاوت حكمها قوله وكذا حكمها اي  
 الحكم ايضا غير قابل لان ينسب الى الغير بكلمة في **قوله** بل المقصود آية كماله بل هذه الاضراب كما ان  
 كلمة بل في السابق للترقي وحاصل الجواب انه ليس المقصود التشبيه في كل الامور بل في اعتبار الامر الخاص  
 مع ما تأخر وعنده اخرى وان كان في اعتبار الامر الخارج مع ما فرق لان اعتبار الغير في المعنى من وجه  
 كونه آية له واعتباره في الدار من وجه داخله في زيادة القيمة ونقصانه والله أعلم **قال** الشارح  
 قدس سره ولذلك قيل لم اي لاجل التفسير لهذا كونه تعريضاً في تعريف الحروف وتفسير  
 بما شئت من المعنى لما عرفت الاسر بقوله ما دل على معنى في نفسه وفسر بالتفسير المذكور الذي ملكه الى  
 كون هذا المعنى آية لشيء آخر فلو لم يفرق المقابل له بقوله ما دل على معنى في غيره وفسر بالتفسير الآتي  
 الذي ملكه الى كون هذا المعنى آية لشيء آخر **قال** الشارح قدس سره اي حاصل فيه ضم كون قوله  
 في غير طرفاً فهو متعلقاً به **قال** الشارح قدس سره اي باعتبار الخ فم ما يتوهم من انه لا يحصل  
 حصول معنى شيء في غير ذلك الشيء بيان الدخول ان المعنى الحرفي لما كان باعتبار الغير من جهة كونه  
 آية له فيكون ذلك الغير مشتملاً على ذلك المعنى فكأن فيه لان المقصود يكون مشتملاً على ما هو  
 وملاحظة وآية له لانه يتفق بانتقائه كما يتفق المشتغل عليه بانتقائه للشغل اقول وبالله التوفيق ان

الشارح لو قال اى باعتبار في متعلقة لا باعتبار نفسه لكان موقفا سابق كما لا يخفى على المتأمل  
 الصائب **قال** الشارح قدس سره ومحصله انه اشارة الى دفع ما يراد من ان الظاهر عدم اعتبار  
 الامر الخارج مع المعنى الاسمي اصلا واعتباره مع المعنى الحرفي كما ينادى على الاول قوله باعتبار  
 خارج وعلى الثاني قوله اى باعتبار متعلقة فلا يكون تعريضا لامم جامعا وتعريفا لحرف مانعا  
 لان الامر الخارج معتبر في كثير من المعاني الاسمية كتقدم المرجع في ضمير الغائب والتكلم في الغيبة  
 وغير ذلك وحاصل الدفع ان المراد من اعتبار الامر الخارج مع المعنى الحرفي كونه آلة لذلك الامر الخارج  
 ومن عدم اعتباره مع المعنى الاسمي عدم كونه آلة له سواء لم يعتزل اصلا او اعتبر لكن لا يكون المعنى الاسمي  
 آلة له والله اعلم **قوله** اى كما ان الوجود الذي لعل الغرض من هذه الصارفة دفع سوالين احدهما  
 ان قول الشارح في الخارج متعلق بقوله موجودا فيكون هذا القول من متعلقات اسم ان فالأمر  
 ان يقول قايما بذاته بالرفع ليكون جزأ لا بالنصب كما هو المشتب في الشرح والثاني ان القيام بالرفع  
 مما يتصور والقيام بنفسه مما لا يتصور لان القيا مفسدة لا يتصور الا بين شيئين متباينين والشيئ  
 ونفسه مقصود فكيف يصح قول الشارح قايما بنفسه بمان الدفع عن الاول ان في الخارج متعلق  
 بوجود فهو من متعلقات اسرآن واما قول الشارح قايما بذاته بالنصب فهو غير ليكون المقدم  
 ههنا وهو مع اسمه وهو الغمير المستتر فيه وجزءه جزآن والتقدير كما ان موجودا في الخارج يتصور  
 قايما بذاته كالجواهر وقايما بغيره كالأعراض التي فهم نصب قايما بذاته كما هو المشتب في الشرح  
 وبيان الدفع عن الثاني ان المراد بقيام الشيء بالغمير كونه وصفا له وتابعه في الوجود كالبياض  
 والثوب والمراد بقيام الشيء بنفسه عدم كونه تابعا للغير في الوجود كالجسم فلا يرد ما اوردناه  
 صرح ههنا ان المناسب للفاضل المحتق ان يقول اى كما ان الموجود الخارجي قد لا يكون وصفا لامر  
 تابع له وقد يكون الخ لان المطابقة بين الحاشية والشرح يحصل بهذا الطريق أعجيب بان الشارح  
 نظر الى شرافة القيام بنفسه فقدمه والفاضل المحتق نظر الى عدميته فالخرجه والله سبحانه اعلم  
 في الملاحظة نه هذه الصارفة لان المعنى الحرفي ليس بتابع في الوجود للغير لان لهما صورتين في  
 الذهن على الاستقلال كما لا يخفى **قوله** وفيه تشبيه الخ ببيان الواقع والمراد من المعقول المعنى  
 الاسمي للمعنى الحرفي والمراد من الجبروس الجهر والعرض لانها محبوسان لكن احدهما بالذات والآلة  
 بالواسطة كما لا يخفى على من له بصيرة في العلوم الحكيمية **قوله** ويظهر اشارة الى دفع مستحتم  
 استعمال كلمة في ههنا لان نفس المعنى ليس ظرفا لنفسه ولا شيئا آخر لان الظروف اما زمان ومكان  
 ونفس المعنى ليس شيئا منهما والغير اعني المتعلق ليس بظرف للمعنى الحرفي واستعمال كلمة في يكون  
 في الظروف وحاصل الدفع ان المعنى الحرفي مشابه بالعرض في اصل التبعية لشيء آخر وان كان في

التبعيتين فرق لأن الأول تبعية في الملاحظة والثاني تبعية في الوجود فيعم أن ينسب ذلك للمعنى  
الحرفي لذلك الشيء بكلمة في كما ينسب العرض التابع للجوهر إلى الجوهر بكلمة في والمعنى الاسمى مشتقاً  
بالجوهر في عدم التبعية لشيء آخر فيعم أن ينسب إلى نفسه بكلمة في كما ينسب الجواهر إلى نفسه  
بذلك الكلمة وإن احتياجه بالآلة أنه لا معنى لانتساب الشيء إلى نفسه بكلمة في لأن هذا يقيض الظرف  
والمعنى لا يكون ظراً فالتعبية كما هو الظاهر فإنهم بان يرجع نسبة الشيء إلى نفسه بكلمة في عدم  
قيامه بغيره وعدم كونه آلة لشيء آخر والله أعلم **قوله** آخر سوى ما فهم ما سبق وهو أنه لما كان  
المعنى الاسمى مفهوماً من الكلمة من غير حاجة إلى شيء آخر فينبه الظرف في عدم الاحتياج لأنه في  
حق الاشتغال على المظروف لا يكون محتاجاً إلى شيء آخر فيعم استعمال كلمة في فيه لأنه لا يكون ظراً  
بمازاً أو لما كان المعنى الحرفي آلة لشيء آخر وهو ذو والآلة يكون محيطاً ومشتقاً عليه لحالته المقصود  
غيره وهي الاحتاطة بالحارة من حيث انتفائه بانتفائه كما هو المتقرر في المحيط والمحاظ فيعم استعمال  
كلمة في في ذلك الشيء الآخر وجعله ظراً فالمعنى الحرفي وهما كلمات أخرى لا تذكرها خوفاً للاضطراب  
والله أعلم بالصواب **قوله** بهذا المعنى المشار إليه بهذا كون المعنى الحرفي مشابهاً بالعرض وكون  
الغير مشابهاً بالجوهر كما هو المذكور فيما سبق والفرق من هذه العبارة دفع ما يرد من أن كل واحد من  
الامرئين المرتبين على كون المعنى الحرفي آلة من عدم صلاحيته لكونه محكوماً عليه وببره من كماله  
بخصوصه غير صحيح أما الأول فلأن المحكوم عليه في قولنا كل رجل كذا آلة للملاحظة آخر الرجل من زركه  
وعمره ووبكر وغير ذلك وأما الثاني فلأن ذكر هذه الأفراد بخصوصها غير لازم معه وحاصل الدفع  
أن المراد بالآلية للمعنى الحرفي وتبعية للغير تبعية مثل تبعية العرض للجوهر يعني كما أن العرض الجوهري  
موجودان في انفسهما لكن وجود أحدهما تابع لوجود الآخر فكذلك يجب أن يكون المعنى الحرفي و  
الغير أصلاً في الذهن بصورتين في انفسهما لكن يكون صورة أحدهما تابعة لصورة الآخر وفي  
مادة النقص ليس الحاصل في الذهن الصورة واحدة فإن كان هذا الحاصل محكوماً عليه لم  
يجب معه ذكر ما هو آلة له فلا يقدح في ما ذكره والله أعلم **قوله** والمراد بالغير دفع ما يتوهم من  
أن المراد بالغير الحال بقرينة ما سبقت في قول الشارح قدس سره وجعله آلة لتعرف حالهما  
لأنه فيلزم كون المعنى الحرفي آلة كمال نفسه وهو خلاف الواقع والدفع غيبي عن البنية فإن قيل أنه  
يلزم التداخُل بين الحاشية وقول الشارح بل بين قولية لأنه ذكر فيها أن المعنى الحرفي آلة للملاحظة  
للتعلق نفسه وذكر فيه أنه آلة للملاحظة حاله لأنفسه قلنا إن التداخُل ليس بلازم لأن حاشية  
للتعلق يكون على طريقين أحدهما بنفسه ولا اعتراضاً على حاله والآخر في الحاشية الطريق الثاني لا  
الأول **قوله** ملققت بالذاتية هما أنا فلا يلزم من الالتفات في الحكم عليه والمحكوم به

يكون الامر في الحاشية

بل اللازم فيها الحصول بالذات ألا ترى إلى أن المحكوم عليه في القضية المحسوسة هو الطبيعة على المذهب  
 التحقيق مع أنها غير ملتزمة بالذات وقد عوى البداهية غير مسبوقة ويمكن أن يجاب عن ذلك الأمر  
 بأن الحصول بالذات أيضا مستغنى في المعنى الخفي لأن حصوله تابع لحصول المتعلق هذا ما ظهر في قوله  
 تعالى الفاضل المدق ثم المراد بالصلاحيية المثبتة والمنفية الذاتية كما يحتمل في كلامه قدس سره فلا يخفى  
 النقص بالحدوث الذي دل عليه الفعل لأنه مدرك قصد و ملحوظ في ذاته ولم يصلح أن يحكم عليه  
 ذلك لأنه يقتضي صحة الحكم عليه وبه إذا أخذ في حد ذاته وإن لم يقع بحكمه ما عليه إذا أخذ مع اعتبار  
 الواضع إن يكون مسندا إلى الذات يلزم خلاف وضعه كما بالضمير للرفعة المتصلة لأنها لا تقطع  
 لأن يحكم بها ووجه عدم وجود النقص مستفاد بما سلف أنفا على أنه يمكن أن يقال الواقع في قوله  
 وبه بعض أو فلا نقض والله سبحانه علما انتهى قوله تفسير لقوله آية إشارة إلى دفع ما يرد من  
 أن المقصود يتفرع على قوله مستقلا بالمفهومية فلزم إيراد الشارح ملحوظا في ذاته والدفع عن الزيادة  
 لكن بقي شيء وهو أن مقتضى الملازمة وجود النكته في إيراد التفسير فأقول يتوفق الله تعالى في بيانها  
 أن الشارح إذا قال مستقلا بالمفهومية فهو مراد بالمفهومية المفهومية من اللفظ وهذا لا يصلح  
 الكلمات كلها متساوية الأقدام في ذلك كما سبق فقال لدفع هذا الوجه ملحوظا في ذاته يعني  
 أن المراد من الاستقلال بالمفهومية الملحوظية في ذاته والله أعلم **قال الشارح** قدس سره  
 يلزمه تعقل آية دفع ما يرد من أن الملحوظ في ذاته لا يحتاج إلى شيء آخر ولا يلزمه تعقل غيره وأما  
 ليس كذلك لأنه يلزمه تعقل المتعلق وهو ما منه الابتداء والابتداء محتاج إليه وإن لاحظ العقل  
 قصدا وبالذات فكيف يكون الابتداء مستقلا بالمفهومية وملحوظا في ذاته وحاصل الدفع أن  
 تعلق ما منه الابتداء على تخويل أعداء على سبيل الأجمال والآخر على سبيل التفصيل والمنافى في  
 للاستقلال هو الثاني اللازم لا ابتداء هو الأول والله أعلم **قوله** لأن للتعلق آية دفع ما يرد من أن  
 قول الشارح من غير حاجة إلى ذكر غير صحيح لأن الابتداء إذا لزمه تعقل متعلقة وإن كان إجمالا لا يتبع  
 يحتاج إلى ذكره بلفظه لأن تعقل الشيء يكون من لفظه وحاصل الدفع أن المتعلق الإجمالي مفرد من  
 لفظ الابتداء فما الحاجة إلى ذكره بلفظه نعم لو لم يجر من لفظ الابتداء لكانت الحاجة إلى ذكره بلفظه  
 ماسة للزوم له **قوله** ولما كان دفع ما يرد من أن فهم المتعلق من لفظ الابتداء ضمن ومن لفظه محرم  
 والصحيح أولى من الضمنات فلا يذكر لفظه ويكتفى بهما وحاصل الدفع أن التفاضل للتعلق  
 في هذه الملاحظة أعني ملاحظة الابتداء قصدا وبالذات تبقى فيكتفى بهما أيضا **قوله**  
 لو كان أي المتعلق أيضا **قوله** لا بدح آية أي لفهم هذا المتعلق **قوله** ذكر متعلقة قال الفاضل  
 المدق ونتم الظاهر وضع الضمير حرا من توهم رجوع الضمير إلى لفظ الابتداء فإن كون المتعلق

مقتضاها بالذات لا يقتضي ذكر لفظ الابتداء بل ذكر الملتحق بضمير كلمة أخرى الى لفظ الابتداء انتهى أقول  
 وبالله التوفيق أنه لو اريد من الملتحق الابتداء ويكون الباء بمعنى مع ويكون المراد من الكلمة الأخرى  
 الكلمة الدالة على الملتحق لكان له ايضا وجهه ووضع الظاهر موضع المضمحل على هذا يكون ليلعد  
 المرجح والله اعلم **قوله** ليدل عليه الغمير راجع الى الكلمة بتأويلها بالمضمحل فلا يرد ما يرد عليه فافهم  
**قال** الشارح قدس سره فقط كلمة قط اسم فعل بمعنى اتمه وكثيرا ما يصحك بالفاء تنبيها للفظ فكانه  
 جزم شرطه عند وف اي اذا عرفت ان الابتداء المحفوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانتبه عن جعله  
 معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط مضموع لجواز ان يدل لفظا آخر ايضا على هذا اللفظ  
 كلفظ الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحروف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون  
 مدلول من اول المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر في كونه والا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة  
 الخ بيان له **قوله** من ماله على كذا قيل ما حاصله ان في هذه العبارة إشارة الى دفع ما يترتب من ان الكلمة  
 صفة اللفظ فيكون المعنى ولا حاجة للفظ الابتداء في دلالة على المعنى اذا احتل العقل قصدا وا  
 بالذات الى ضم كلمة أخرى دالة على متعلقة وتفر من هذا ان الابتداء اذا احتل العقل من حيث انه جازم  
 بين السيرة والبصر كان اللفظ الدال عليه هو كلمة من محتاجا الى ضمير كلمة أخرى في الدلالة على معناه  
 وهل هذا الا القصور في دلالة الحروف والمتقرر خلاف ذلك لان الدلالة تابعة للوضع والالفاظ  
 كلها متساوية الاقدام في الوضع وحاصل الدفع ان الدلالة في قوله ولا حاجة في الدلالة صفة الحكم  
 فيكون المعنى ولا حاجة للحكم حين افادته للسامع في دلالة لفظ الابتداء على معناه المقصود بالذات  
 الى لفظ آخر ويظهر من هذا ان الحكم محتاج حين الافادة في دلالة اللفظ الموضوع للابتداء المحفوظ  
 حاله بين السيرة والبصر الى كلمة أخرى ولا غبار عليه قال القاضي المدقق راد على هذا القول ولست  
 بل ما ذكره هذا القائل لا يعين كون الدلالة صفة للحكم لجواز كون الدلالة عليه مصدرا مهما  
 صفة للمعنى ايضا ولا غبار عليه لان احتياج المعنى تصورا والتفاتا الى الغير يستلزم احتياجه فهما من  
 اللفظ الى ذلك الغير قد برأته انتهى أقول وبالله التوفيق ان مقصود القائل دفع الابداد وبيان عرض اللفظ  
 الحصري لدفع في هذا الطريق فقط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا الخ اي استقل  
 للمعنى بالمفهومية ولحاظه بالذات بمعنى انه اذا انتقلت الكلمة الموضوعية بازاء المعنى الى ذهن السامع  
 انتقل معناها اليه من غير حاجة الى شيء آخر فيكون الكلمة كالظرف للمعنى وهذا المعنى وان كان  
 معنى مجازيا لا انه لما شاع قوله له لفظا قلوب المعاني باعتبار انها لها مصادات كلمة في مجاز  
 متعارف فيه فيجوز استعمالها في التعريف كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** يعني انه ليس الخ إشارة  
 الى دفع ما يرد من ان الحصر انما يكون لدفع احتمال آخر واحتمال الآخرهما ليس بموجب حكيك يستقيم

المحصر المنصوص بقول الشارح وهذا هو المراد الموحى وحاصل الدفع ان الاحتمال الآخر موجود ههنا  
 فالمحصر يكون في محله **قوله** حتى يخلو إشارة الخ فم ما يتوهم من ان الاحتمال الآخر اذا كان موجوا  
 فلم لا يجوز ان يراد ذلك الاحتمال وحاصل الدفع ان من المرددة ذلك لا يستلزم يلزم المحذور ان كما  
 بينهما الفاضل المعنى نفسه فيكون المحصر المذكور في الشرح مستقيما والله اعلم **قوله** الكلام قال  
 مولانا عبد الحكيم لم يقل حتى يلزم استدراك **قوله** في نفسه إشارة الى انه حينئذ يخلو بقوله الشرح  
 عن الفائدة اذ كون المعنى لولا الاسم يفهم من كلمة ما انتهى ولعل وجهه ان كلمة ما عبارة عن  
 الكلمة والدلالة على المعنى معتبرة في مفهومها وهذا الدلالة مستلزمة لذات الكون وفيه ان من  
 اجزاء التعريف كلمة ما وهي على هذا لا يخلو عن الجدي قال مولانا الدرقى ما حاصله ان الكلام  
 عبارة عن توصيف ما يدل على معنى في نفسه لان كل كلمة دالة على معنى بالوضع انتهى وفيه ان الظاهر  
 من الكلام المنطوق هو لما اخذ في تعريفه والتوصيف ليس بلفظ ويقتل ان يكون المراد من الكلام  
 الكلام الذي يكون كونه المعنى في نفس الكلمة مقصودا له وهو في نفسه لانه في الاصل كائن في  
 في نفسه ومفهوم هذا ليس الا الكون في نفس الكلمة والله اعلم **قوله** الحدوى اى الفائدة  
 الجديدة لان فائدة في نفسه على ذلك التقدير يكون معلومة مما دل على معنى **قوله** ويدخل  
 الحرف لعدم وجود قيد الحرف له على ذلك التقدير في تعريف الاسم **قوله** انا الضمير اجماع الى الحرف  
 التي نسب المعنى اليها بكلمة في معنى كلمة الاسم والفعل لا الى الكلمة مطلقة حتى يرد ما يرد فانه **قوله**  
 تنقل معها يعنى بعد العلم بالوضع **قوله** كطرف اى طرف ملوق **قوله** فلذا اى تشبيه الكلمة بالظفر  
 في الانتقال **قوله** فعناه انه وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير لانه لا ينفى بطلانه **قوله**  
 لم ينتقل معها الضمير اجماع الى الحرف بتأويل الكلمة اقول وبالله التوفيق انه اذا لم ينتقل المعنى مع  
 الحرف الى من السامع بل يكون الانتقال حين ذكر الغير يلزم القصور في دلالة الحرف ولذلك  
 فيما سبق انه لا قصور في دلالة الحرف فيلزم التداخ فافهم لعل الله يمدك بعد ذلك امر **قوله**  
 لا من حيث هو إشارة الى دفع ما يرد من ان الضمير في لفظه اجماع الى الابتداء المنصوص  
 كما سيظهر لك والتمالية بين السير والبصرة مثلا لا ضرورة له فما الحاجة الى قول الشارح من حيث  
 هو حالة بين السير والبصرة وحاصل الدفع ان التمايلية بينهما مثلا وان كانت لا ضرورة له في نفس الامر  
 لكن يمكن اختيار من حيث هو في الابتداء الخاص ايضا فلا بد من اعتبار كونه حالة بين السير  
 والبصرة ليخرج ذلك الاعتبار لان الابتداء الخاص في ذلك الاعتبار معنى اسى والله اعلم **قوله**  
 وهو معنى قايما قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى  
 قايما بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسى ملحوظ في ذاقه وقسبة الى السير بالبصرة

ان يرد من الابتداء  
 الخاص من حيث انه قايما  
 من التوهمات وينبغي  
 من الاختيار منه



ملحوظة تنبأ أي باعتبار أنها رابطة بينهما ملحوظة تنبأ لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه الحكم  
 به فانها من حيث انها قايمة بالطرفين ملحوظة بتبعهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونه مدلوله  
 للربط بخلاف ما اذا لوحظت في حداتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانها لم يكن  
 مدلولها اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويعلم ان يكون محكوما عليها وبما انتهى  
 بقول وبالله التوفيق ان مرادة ان هي الا اعتبارين في الابتداء الخاص الذين يكون باحدهما معنى  
 اسميا وبالله التوفيق معنى حرفيا فلا خدشة عليه لكن من اين يعلم ان عبارة معنى قاير بالسير بالقياس  
 الى البصرة يفهم منه الاعتبار الذي يكون الابتداء الخاص به معنى اسميا حتى يكون عطفا تفسيرا  
 لقوله من حيث هو هو بل للمعلوم من العبارة في استشهاده وضع هذه العبارة للاعتبار الذي  
 يكون الابتداء الخاص به معنى حرفيا لان النسبة التي كانت مدلوله اسمية مدلولية لقوله بالنسبة  
 التي بين الطرفين بذكر بين دون القيام والنسبة التي كانت مدلوله حرفية النسبة في حال قيامها  
 بالطرفين بذكر القيام دون البين وأن كان مراده وضع هذه العبارة اي معنى قاير بالسير لقياس  
 الى البصرة للاعتبار الاستقلالي في الابتداء الخاص فهذا الامر آخر لا بد له من الاثبات فالأولى ان  
 الفاضل المحقق من هذه العبارة التعريض على الشارح بان للناسيب لك ان تقول واذا لاحظ العقل  
 من حيث انه معنى قاير بالسير بالقياس الى البصرة لان ذكر لفظ القيام متعارف في الاعتبار الغير المستقل  
 وذكر لفظ بين متعارف في الاستقلالي كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم في بيان استقلال النسبة  
 وعدمها هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البيا والله اعلم **قوله** اي لتعرف آية اشارة الى دفع  
 ما يرد من ان المعلوم من عبارة الشارح ان بين الابتداء الخاص وحال السير البصرة تقاربان  
 جعل آلة له وآلة الشيء يكون مغاير له وآله ههنا ليس كذلك لان الحال ههنا ليس الا ابتداء  
 يخفى وحاصل الدفع ان المراد بالحال ليس الا الابتداء وورد ههنا امران الأول انه اذا اريد من الحال  
 الابتداء فما غاية اضافة الحال الى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح قدس سره حيث قال للحال  
 والثاني انه يلزم آليته الشيء لنفسه وهذه من التسهيلات والجواب عن الأول ان المقصود ليس آلية  
 الابتداء لنفسه من حيث ذاته بل من حيث كونه حالة للطرفين فظن فائدة الاضافة وعن الثاني ان  
 الخاص باعتبار الوجود العقلي آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين فيحصل التقاير وان كان اعتبار  
 فلا يلزم آلية الشيء لنفسه الى الأول اشارة الفاضل المحقق بقوله لا من حيث هو هو والى الثاني  
 بقوله بل من حيث هو الخ قال الفاضل للدق اي لتعرف حقيقة وهو الابتداء المطلق عبر عنه  
 بنفسه لان المحصة عبارة عن المحصة الكلية والمخصوصية خارجة عنها انتهى اقول وبالله التوفيق  
 ان التقاير بين المحصة والطبيعة وان كان اعتبارا امر مثبت فيمنه مرادة الطبيعة من المحصة

من غير ضرورة داعية غير سديدة أن قبل ان الضرورة هنا داعية وهو لزوم التهمة الشيء لنفسه قلنا  
 هذا لا يدفع بتلك الإرادة لأن الفاضل للشيء يقول بعيد هذا بل من حيث أنه حال للطرفين والمفهوم  
 منه ليس الآتية المحنة للصحة والله أعلم **قوله** ومن منسوباتها إشارة إلى دفع ما يرد من أن  
 حال الشيء ما يكون قائما به ولا ابتداء ليس قائما بالسير البصرة فكيف يكون حالها وحاصل الدام  
 أن المراد من الحال المنسوب والمسبوبة في الابتداء إلى السير البصرة بجمل المأخوذ منه عليها وهو  
 المبتدئ والمبتدئ منه **قوله** أي من الإشارة إلى دفع ما يرد من أن المراد بالمفهومية المفهومية من  
 اللفظ وإذا كان غير مستقل فيه بل محتاج إلى شيء آخر يلزم من القصور في الدلالة والدفع غنى عن الدلالة  
 ولم يفسر بغير المحرط في ذاته وإن اقتضت المقابلة التسمية لشهرها الفعل أيضا **قوله** أي لا يمكن  
 إشارة إلى دفع ما يرد من أن تعقل الابتداء الخاص لا يتوقف على ذكر اللفظ الموضوع بل إنراه فضلا عن أن  
 يتوقف على ذكر متعلقه لأن تعقل الشيء هو حصوله في العقل وهو لا يتوقف على اللفظ الذي يحير بالملك  
 فيها كما لا يخفى ومن أنه لا حاجة إلى قول الشارح ولا أن يدل عليه لأن مفاد العبارتين واحد فحاصل  
 الدفع أنه ليس المراد تعقل المتكلم بل تعقل السامع اللفظ الموضوع بأذنه الابتداء الخاص توقف تعقل  
 بهذه الحشية على ذكر المتعلق كما لا يخفى على أحد وإذا اراد هذا فلا يلزم التكرار أيضا لأن مفاد الأول  
 اعتناء أنها لا بد من ذكر متعلق ومفاد الثاني اعتناء أنها لا بد من ذكره **قوله** وذلك أنه تعقل اشياء  
 بذاتها إلى تعقل المتعلق الذي يتوقف عليه تعقل الابتداء الخاص بالنظر إلى السامع **قوله** لكونه  
 ملحقا بالذات علة لقوله صريحاً يعني لو كان المتعلق ملحقاً بالتبع لكفت دلالة الابتداء عليه كما لو كان  
 انفاضل المحشى سابقاً وأما وجه كونه ملحقاً بالذات لأن الابتداء في هذا اللفظ ملحق بتبعه فلو كان  
 هذا أيضاً ملحقاً بالتبع للزم وجودها بالعرض بدون ما بالذات والله أعلم **قوله** ولعمري المحظوظ  
 على قوله لكونه ملحقاً الخ فيكون الغرض من هذه العبارة ذكر الدليل أن قولنا ملحقاً صريحاً وحاصلها  
 وضع كلمة من ما يعرف بواسطة الأمر الخ في الموضوع له خاص وهو الجزئيات وخصوصية الموضوع  
 له لا يستفاد فيما كان وضعه عاماً وما وضعه لخاصة بدون القيمة فلا بد من ذكر المتعلق ليكون  
 ضمنية والعرق بين الدليلين المذكورين حاشية صولاً ما عبيد الحكم أن شئت الإطلاء عليه فارجح  
 إليها أما كون هذا الوضع عاماً فلا ينافي كونه خاصاً يستلزم قصور الوضع حين الوضع أمراً لا يخص  
 وهذا باطل سواء كانت النفس قديمة أو حادثة لوجود مرتبة العقل الهيولي في وقتها ثبوت هذا الترتيب  
 على تقدير وحدوث النفس وأما على تقدير وجودها فلا كما لا يخفى على من له بصيرة في مناهة الميراث  
 لأنها لا تستعمل الخ إشارة إلى دفع ما يرد من أنه من أين يعلم وضع كلمة من الجزئيات لم لا يجوز أن تكون  
 موضوعاً للمفهوم الخ لم أنه يلزم من وضعها الجزئيات اشتراكها في العقل بالاشتراك في اللفظ

بعده من احد وحاصل الدفع ان كلمة من مستعملة في الجزئيات ولا يستعمل في المفهوم الكلي كما لا يستعمل  
 دليل الوضع واما القول بالاشتراك فليس بصحيح لان تعدد الوضع من شرائط الاشتراك والوضع ههنا  
 واحد كما لا يخفى ان قيل ان الاستعمال لو كان دليل الوضع لكان المعنى المجازي ايضا موضوعا له  
 لتحقق الاستعمال فيه والامر ليس كذلك قلنا ان الاستعمال على تعيين احدهما بلا قرينة والاخر  
 معهما ودليل الوضع هو الاول للوجود ههنا وفي المجازات الثاني الذي ليس بدليل الوضع والله اعلم  
 قوله والقول الخ دفع ما يرد من ان المجازات المشتركة كالحقايق من المجازات عندهم فلم لا يجوز ان تكون  
 كلمة من موضوعة للمفهوم الكلي ولا تستعمل فيه اصلا وحاصل الدفع ان القول بذلك المجازي وجه  
 في مادة نص الوضع بوضع لفظ لمعنى لم يستعمل هذا اللفظ في هذا المعنى اصلا فيها ونص الوضع  
 على وضع كلمة من المفهوم الكلي لم ينقل من احد فيكون القول بهذا الاحتمال ما لا ضرورة له بل بدو  
 الضرورة لا يصح هذا القول قال الفاضل المديني في وجه عدم الضرورة في هذا الاحتمال هذا  
 لانه لم يرد من الواضح نص على وضع لمعنى كلى كذلك ولم يستعمل فيه ولا يشبه الوضع الا بالحدوث  
 انتهى أقول وبالله التوفيق انه لا حاجة الى قوله ولم يستعمل فيه بل كيف يذهب الوهم اليه لانه لا يكون  
 على تقدير الاستعمال مجازا متروكة الحقيقة والله اعلم **قوله** ثم الظاهر الخ اشارة الى دفع ما يرد  
 من انه يلزم المخالفة بين الحاصل والموصول لانه يعلم من الثاني انه لا فرق بين الموضوع له للفظ  
 وللوضوع له لكلمة من الابا لمخاطب كما لا يخفى وللغفوس من الاول ان الموضوع له للفظ ابتداء معنى  
 كلى وللوضوع له لكلمة من معنى جزئي ولا يخفى ما بين الكلي والجزئي من المغايرة وهل ذلك الا للمخالفة  
 وحاصل الدفع ان المغايرة بينهما من المسلمات فيما بيننا ولكن اذا كان الجزئي جزئيا حقيقيا والجزئي ههنا  
 جزئي اضافي فلا مغايرة بين الكلي والجزئي الاضافي الا في العنوان والمراد من الاضافية الاعتبارية **قوله**  
 لانها حصص آه هذا دليل لكون تلك الجزئيات اضافية اى اعتبارية وحاصله ان تلك الجزئيات  
 جزئيات الابتداء كما هو الظاهر وكما هي جزئيات الابتداء تكون حصصا لان الابتداء حصصا  
 لجزئيات له لا المحصن كما تقر في مقرة فيتم القياس الاول الا ان تلك الجزئيات حصصا كلها  
 هي حصص هي جزئيات اعتبارية لان المحصة عبارة عن الطبيعة المقيدة بقيد يكون القيد خارجا عنها  
 والتقدير دخلا فيها فيتم الى ان تلك الجزئيات جزئيات اعتبارية وهل هذا لا للطلب والله اعلم **قوله**  
 لمخلت تباهيان الواقع ولا دخل له في الاستدلال والله اعلم **قوله** وثابت الا فراد آه اى الانفراد  
 الحقيقية فلا يرد ما يرد من التناقض في العبارة بان المشعشع ثابت الا فراد له **قوله** والظاهر ايضا  
 اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان قد المتعلقة من حيث انها الخ ما لا حاجة اليه لان تلك الجزئيات  
 في انفسها تأتي عن الالتفات قصد ادخال الدفع انا لا نستدل الا بما بل الظاهر المجازي ان من للتقديرات

اى استعمال الالفاظ  
 للوضعية باذا انها  
 فيها لا نفسا فلا بد  
 ما يرد كما هو ظاهر

ان كل مفهوم يلاحظ العقل تبعليكن ان يلاحظه قصد **قوله** لكن الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان  
 الظاهر القصدى اذا كان جائزاً في تلك الجزئيات فما الباعث على التنازع في ايراد هذا القول  
 الدفع ان في صورة الملاحظ القصدى يخرج تلك الجزئيات عن كونها من المعاني الحرفية والتنازع ههنا  
 في صدد بيان المعاني الحرفية **قوله** قيل ان معنى الخ يحتل ان يكون المراد من هذا القول  
 الى التعريض على الظاهر الاول باننا لا نسلم كون معنى من جزئيات الابداء فضلاً عن ان تكون من الجزئيات  
 الاضافة لانه لو كان من جزئياته لكان الابداء محمولا عليه وهو باطل لان معنى من لا يعلم لا يكون محمولا  
 عليه ويمكن ان يجاب بان استحالة حمل الابداء على معنى من اذا كان في لباس من السمات واما ان  
 يكن في لباسها فغير مسلمة لانه يقال الابداء الخاص ابتداء **قوله** بل الابداء من لوازمه خطي  
 بالبال ان كان شئ من لوازمه الشئ الآخر لا ينافي كون الشئ الثاني من افراد الشئ الاول لان الكل ينقسم الى اقسام  
 والعرض ينقسم الى اللازم والمفارق ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من اللوازم اللوازم الغير الصورية  
 بل الكل الواطى وبين اللازم الغير المحمول بذات الشئ وفرد يتلوه منافات كما لا يخفى على من طالع كتب  
 الميزان **قوله** واد في نفسه الخ يحتل ان يكون المراد من هذا القول التعريض على الظاهر الثاني والجواب  
 مثل الجواب الاول **قال** الشارح قدس سره واذا عرفت هذا الخ اعلم ان هذا علم اربعة علوم وان  
 المراد بكونه المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وعلم ان المراد بكونه المعنى في نفس الكلمة ولا انها  
 عليه من غير حاجة الى ضرورة اخرى اليها وعلم ان المراد من كونه المعنى في غيره عدم الاستقلال  
 بالمفهومية وعلم ان المراد من كونه المعنى في غير الكلمة عدم ولا انها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة  
 الحق اليها وكل منها استفاد ما سبق اما الاول فمما قاله المصنف مع حصوله الى قول الشارح واذا  
 لاحظ العقل واما الثانيان فمن قوله واذا لاحظ العقل الى قوله وهذا هو المراد بقوله ما ذكرناه  
 من شية الفاضل المسمى **قوله** وعلت الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كما يعلم ما سبق ان المراد  
 بكونه المعنى الخ كذلك يعلم ما سبق ان المراد بكونه المعنى في غيره عدم الاستقلال وبكونه المعنى  
 في غير الكلمة عدم الدلالة فلم يقل الشارح قدس سره وعلت ان المراد بكونه المعنى في غيره الخ على  
 قياس ما قاله مع نحو تفسير وحاصل الدفع ان في العبارة تعدد العاطف مع المعطوف وانما قد يرد ان  
 الضم يقترب ظهورها بالبال مع الضد الآخر والله اعلم **قوله** من المعاني اوفى الخ قال مولانا عبد الكريم  
 مصرضا على الفاضل المعنى بان قوله من المعاني وقوله اوفى كلمة انشراح بيان للغير لان الاول على تقدير  
 رجوع الضمير الى المعنى والثاني على تقدير رجوع الضمير الى ما التي هي عبارة عن الكلمة فما الوجه في ايراد كلمة من  
 في البين اقول وكلمة في في البين الثاني وكذلك ما الوجه في تعريف البين الاول وتكرار الثاني ولما  
 الفاضل للدق عن اعتراضه بان قول الفاضل المعنى وفي كلمة اخرى عطف على قوله في غيره وليس عطف

على من المعاني حتى يكون بياناً للغير كما المعطوف عليه فلا يرد ما يرد تعريفه من قوله من المعاني بطريق آخر  
 إن الضمير ارجع الى المعنى فيكون للمعنى موصوف الغير من قوله او في كلمة اخرى بطريق الاشارة ان  
 الضمير ارجع الى الكلمة يكون الكلمة موصوفة للغير اقول وبالله التوفيق ان استعمال احد حرفي الجملة  
 موضع الآخر شايع فيما بينهم وكون النكرة الموصوفة في حكم المعرفة ايضا شايع فيقول ان يكون كلمة  
 في بعض من فلا يوجد الخالفة بين المبينين في المعنى وان كنا نسب للفاضل المشي ان يذكر ما الى العلم الذي  
 ايضا لان المذكور ما الى العلم الثالث كما سبق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا هو  
 الظاهر يرد ههنا وجه ظهور عبارة المفضل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى كما هو المفهوم من  
 المحصر لا ينلو اما ان يكون عدم المسبوقية بوجه المحصر كما هو الظاهر من عبارة الشارح واما ان يكون  
 قريبا لمرجع وردد العبارة الى ما هو المشهور وحمل العبارة على ما هو ملك امتياز الخوف عن ضمير  
 كما قال بما الفاضل المعنى فان كان الثاني فلا فرق في عبارة المصنف وعبارة المفضل لبيان تلك الوجه  
 في عبارة المصنف ايضا فلم كانت عبارة ظاهرة في ارجاع الضمير الى محله بما وعبارة المفضل ظاهرة  
 في ارجاع الضمير الى المعنى وان كان الاول فلا فسلما لاستلزام لان العدم المذكور يدل على عدم ظهور  
 مرجع الضمير الى كلمة لا على ارجاع الضمير الى المعنى وبينهما من التفاوت ما لا يخفى واجيب عن الثانية  
 الشئ الثاني بان يقال اننا لم نخرج ان هذه الوجوه في عبارة المصنف ايضا لكن ههنا شئ آخر وهو  
 الموافقة مع ما سبق بخلاف عبارة المفضل لعدم وجوده هناك والموافقة مع ما سبق امر معروف  
 بهذا التقدير ظهور ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبقيتها آه ليس علة للظهور كما سيوضح به  
 الفاضل المعنى والله اعلم **قوله** الى ما هو المشهور فان الشايع عند هو الثاني في نفسه لا الشئ  
 في نفس ذاته **قوله** وحملنا الخ المراد من الحمل الحمل بطريق الصراحة والافتقار سبق من الشارح قد  
 سره ان مال الاحتمالين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية في المعنى الاسمي والفعل وعدم الاستقلال  
 في المعنى الحرفي فكيف يقال على احتمال رجوع الضمير الى المعنى يحصل الحمل على ما هو مدرك الامتياز  
 وعلى احتمال رجوع الضمير الى كلمة لا يحصل الحمل المذكور هذا ما طهرى والله اعلم **قوله** اي لم يصح  
 الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان الظاهر من قوله لعدم مسبقيتها الخ انه تقليل لظهور كمال  
 للمفضل في ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وهو غير مستلزم له لان العدم المذكور يدل على عدم  
 ظهور كون مرجعا اليها لا ظهور كون للمعنى مرجعا اليه كما لا يخفى على التأمل الصائب وحاصل الدفع  
 ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبقيتها ليس علة للظهور المذكور بل علة لعدم الصبر عن  
 الظاهر المقدر ههنا اقول وبالله التوفيق لو فهم عدم ظهورية كون مرجعا اليها من هذا التعليل  
 وظهرية كون للمعنى مرجعا اليه من عدم القول بالمفضل لكان لتعلق قول الشارح بعدم الخ بقوله

ظاهرة ايضا وجه قال مولانا عبد الحكيم ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله  
 لعدم مسبقيتها انتهى ويؤيد من قول الفاضل المدق ان المناسبة مع هذا القول موجبة ايضا  
 لانه تقدير الحق الآخر هو المذكور في هذا القول والتقدير وهو اي معنى الاخير غير مصروف عن  
 الظاهر لعدم مسبقيتها الخ اقول وبالله التوفيق ان عدم المصروف عن الظاهر موجود في عبارة البعض  
 لا في هو اي المعنى الاخير فللمناسب ان يكون غير مصروف عن الظاهر خبرا لعبارة المفصل ويكون  
 التقدير وعبارة المفصل غير مصروف آلا لبقوله وهو فالجواب عن اعتراض مولانا عبد الحكيم  
 باحداث احتمال كون تعلق هذه الحاشية بقوله وارجاع الغمير الخ من اعمال الناصحين **قال** الترخ  
 قدس سره وبما سبق الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف الاسماء جمعها وتعيين الحروف منعها ان  
 وقدم وخلط وتحت الى غير ذلك من الاسماء اللازمة للاضافة اسماء مع ان معانيها متعلقة  
 بالنظر الى غيرها الذي هو المضاف اليه لا بالنظر الى نفسها فتجوز عن الاسماء وتدخل في الحرف  
 وحاصل الدفع ان حالها كحال الابتداء المطلق فكما ان لزوم تعلق التعلق الاجمالي فيه غير مفسر  
 لاستقلاله كما سبق كذلك لزوم تعلق التعلق الخلي الاجمالي لها غير مفسر لاستقلاليتها واسميتها **قوله**  
 كذلك المشار اليه بكون الاستقلال بالمفهومية اذ لا يدخل في حصة الاخبار عن شي وبه تكون ذلك  
 الشيء كليا اذ الاخبار عن الجزئيات اذا كانت مستقلة ايضا واقع كن افيهم من الحاشيتين اقول و  
 بالله التوفيق ان من المتقهرات فيها بين من حكم المجموع يكون غير حكم الجزء فلو جعل المشار اليه بكون  
 مجموع كون معانيها كلية ومستقلة بالمفهومية لكان له ايضا وجه لا نه لا شك في توجب حصة الترخ  
 على هذا المجموع وان لم يكن لكل واحد من الاجزاء دخل في الترتيب **قوله** لازمة الظرفية اي لا  
 لا تستعمل الا مفعولا فيه **قوله** لا نأقول الخ وحاصل الدفع ان الاستقلال يقتضي حصة الحكم  
 بالنظر الى الذات فان تمام الحكم بالنظر الى العارض لا يضر بالاستقلال والوجود ههنا الاستلزام  
 الى العارض لا بالنظر الى الذات **قوله** المفهوم المستقل اقول وبالله التوفيق يعلم من ههنا ان  
 المشار اليه بكون السابق الاستقلال فقط لا علم **قوله** ذلك العارض المراد من العارض متيقن  
 انفكاكه سواء كان داخلا او خارجا لا الخارج للمتنع الا تفكالا كما هو المشهور فلا يرد ما يوافقهم  
**قوله** كحق فانه موضوع للزمان الذي فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قوله** او خارجا طارعا  
 في الاستعمال **قوله** كالظرف المذكورة فان قدما موشلا موضوع للمكان المتقدم مطلقا الا انه لا  
 يستعمل فيه الا اذا فعل فيه من حيث انه فعل فيه **قال** الشارح قدس سره لكان لما جرت الخ استدل  
 لما يترجمون ان ذكر للتعلق اذا كان غير واجب في تلك الاسماء تكون معانيها مفهومات كلية مستقلة  
 بالمفهومية فم يكن المضاف اليه لازما عليها كما هو للتقهر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المشار

يخفى ان تعلق التعلق  
 لا يتم لها كذا اجمالا  
 من غير حاجة الى ذكر  
 حاشية قوله نا عبد الحكيم  
 حاشية قوله نا عبد الحكيم  
 الامة

اليه لانهما عليهما كما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المضاف اليه في العادة لفهم المقصود  
 لا لفهم اصل المعنى قوله يعني ان العادة الخدفة ما يتوهم من ان التقدير المذكور جار في الحروف  
 ايضا بان يقال لم لا يجوز ان تكون الحروف موضوعة لمعان كناية مستقلة بالمفهومية لكن العادة  
 جوت في استعمالها في متعلقات خاصة لانها الغرض من وضعها فذكر المتعلق لفهم الخصوصية لا لفهم  
 اصل المعنى فلا فرق بين تلك الاسماء اللازمة الاضافة والحروف يكون الاول مستقلة والثاني غير  
 مستقلة وحاصل الدفع ان جريان العادة في الاسماء اللازمة الاضافة ثابت بانها تستعمل في التقدير  
 الاعلى جو يستفاد الخصوصية من ذكر المضاف اليه وجريان العادة بهذه الصفة في الحرف غير محتمل  
 والا لعدم الاخبار عنها كما في قولنا ابتداء سيرة البصرة موجود لان الابتداء في هذا القول مستعمل في  
 المعنى الخيالي والخصوصية مستفادة من ذكر المضاف اليه فالأخبار عنه جميع والآخبار عنها ليس  
 جميع **قوله** فامل اشارة الى انه لم لا يجوز ان يكون امتناع الاخبار عنها بالنظر الى العارض لا بالنظر  
 الى الذات كما في تلك الاسماء اللازمة الاضافة يعني خلافاً لفرق بين تلك الاسماء والحروف والله اعلم  
**قال** الشارح قدس سره ولما كان الفعل أو اشارة الى دفع ما يرد منها من ان قوله غير مقترن  
 الخما لا حاجة اليه لان زيادة الاخر اوجه لان معنى الفعل مركب من اضافة وهي غير مستقلة والمركب  
 من المستقل وغير المستقل غير مستقل فلا يدل على معنى في نفسه لان المراد منه المعنى المستقل فتم  
 الدفع ان المراد من المعنى في قوله على معنى في نفسه المعنى التخصيص ولا شك في استقلال المعنى التخصيص  
 كما لا يخفى فلا يكون القيد الاول المذكور في التعريف مخجهاً للفعل فثبت الحاجة الى اخر اوجه بالقياس  
 الآخر وهما بحث وهو ان تعريف الاسم غير ما فهم لدخول الفعل فيه لانه يدل على معنى تفضي  
 غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهو الزمان لان اقتران الشيء بنفسه غير معقول ويمكن ان يجاب  
 بان قوله غير مقترن الا في حد الاسم في قوله السلب الكل فلا اقتران الماخوذ والفعل يكون في قوة الايجاب  
 الجوزي لانه نقيضه معنى تعريف الاسم انه كلمة دلت على معنى تفضي مستقل لا يكون فهم من افراده  
 مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وهذا لا يصدق على الفعل لان معناه التخصيص الذي هو الزمان و  
 ان كان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن المعنى التخصيص الآخر الذي هو المحدث مقترن بذلك  
 المحدث واسم المحدث قوله يعني ان الخ الغرض من هذه العبارة على ما يحظر بالبال تقريره لا بمعارض  
 المدفوع بقول الشارح ولما كان الخ وتقدير جوابه لكن مع ادنى تغيير وهو الذي اشار اليه بقوله ما  
 يشمل المعنى التفضي **قوله** ما يشمل ايماء الى دفع ما يرد منها من انه اذا اريد بالمعنى في قول الضنف  
 على معنى في نفسه المعنى التفضي كما هو ظاهر كلام الشارح قدس سره فخرج كثير من الاسماء عن حكم الاسم  
 وهي الاسماء التي تكون معانيها بسيطة لعدم وجود المعنى التفضي لتلك الاسماء وحاصل الدفع ان

الفرق بين الاسماء  
 اللازمة الاضافة  
 والحروف اللازمة

في اللغات التي لا تباين  
 بينها وبين

مقصود الشارع من قوله ولما كان الخ عدم ارادة خصوص المعنى المطابق من المعنى في قول المصنف  
 على معنى في نفسه لا تخصيصه بالمعنى التضيقي كما هو المتروك من ظاهر عبارة الشارع قدس سره  
 اعلوان استلزام الدلالة التضيقة وكذا لا لزومية للمطابقة امر مثبت فيما بين المنطقيين وغير  
 مثبت عند الأصوليين واهل العربية لان الدلالة المطلقة تابعة عند هؤلاء للارادة ولا استلزام  
 بين ارادة المصنف والتضيقة وارادة المعنى المطابق كما لا يخفى على من له بصيرة بخلاف المنطقيين فان  
 الدلالة للمطابقة وحدها تابعة للارادة واذا دريت هذا علمت ان التطويل الذي ذكر في كتابي  
 المشهورين مستغنى عنه وفي ذلك التطويل كلمات أخر لكن ترك التعرض لها لاجل افضائه الى  
 التطويل اولى والله اعلم **قوله** لان المعنى المطابق أقول وبالله التوفيق رثيت في بعض الكتب ان  
 المعنى المطابق للفعل امر واحد اجمالي يحلله العقل الى الزمان والحادث والنسبة الى فاعل كخفى  
 ان هذا امر الواحد اجمالي امر مستقل فلا يريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه للعقل بل  
 يعني له ايضا وجه والله اعلم **قال** الشارع قدس سره في الفهم فائدة القيدين قد مر في كتابي  
**قال** المصنف لاحد الازمنة الثلاثة اعلوانه منطوق تانيث للعدد وتذكير اذا كان جمعا الى  
 مفردة فان كان مذكرا فيثبوت العدد له ان كان مؤنثا فيذكر العدد له والمفرد ههنا مذكر وهو الزمان  
 فلا يبعد ان الواجب ان يقول باحد الازمنة الثلاث بدون التاء لان القاعدة في اسماء الاحياء  
 الثلاث الى العشر ايراد للذكر المؤنث والمؤنث المذكر والله اعلم **قوله** زمانا انت فيه اشارة الى  
 دفع ما يؤدهنا من انقضاء السمع جامع لا فرادة لغيره نحو المقتل والضرب والصبر  
 والقبول عنه لا قترانه باحد الازمنة الثلاثة الذي هو زمان وقوع الفعل في الاولين والاصح  
 والمساء في الثانيين وحاصل الدفع ان المراد باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال  
 ولا اقتران باحد هاتفي هذه الاسماء في الفهم كما لا يخفى فلا نقض والله اعلم **قوله** وشرة  
 الخ دفع ما يتوهم من ان المراد بالازمنة الثلاثة اذا كان الماضي والحال والاستقبال فالتناسب  
 ان يفسر الشارع قدس سره بما قل علم يفسر هاتين الكلمتين بالبيان **اقول** وبالله التوفيق  
 انك لارج قدس سره فلهما يتبين ان فعل عدم التفسير ههنا لا كما هو بما سبق في وجهه **قوله**  
 وهو بعيد لوجوب احدهما انه لا يكون في الدلالة لانه ما هو قاعدة الحال فيهما ان عدم الاقتران  
 تائيدا في الدلالة على المعنى والامر ليس كذلك كما لا يخفى وتبين هاتين على هذا يكون ذلك القيد ههنا  
 عن القيد الاول بناء على ما اختاره الشارع وهذا من الركائز عند ميرزا قاسم بلذتي في  
 وجه البعد لان الاصل في الحال لا انتفاء فيوه ان معنى في نفسه قد لا يكون مقترنا بالاحاطة  
 وقد يكون واسم هو الكلمة الدالة على ذلك المعنى في الحال الاول وهذا كما ترى انتهى ولا ادري

وهي سائبة لانه  
 على سائبة المراقبة

على ما لا يوافق  
 لان معنى الثلاثة  
 الثلاثة زمان وقوع الفعل  
 وهو الزمان الذي لا  
 لا احاطة فيه بالوقوع والاول  
 وقوع الازمنة

وهذا هو الازمنة  
 الثلاثة الماضية والحالية  
 والاولية والوقوع



له وجهان لا انتقال يكون في الحال من في الحال الاول والاسم ههنا ليس بنى الحال وانما علم  
**قل** الشارح قدس سره والمراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الاسم  
 بكونه تعريف الفعل غيرهما مع لا فساد وغيرهما من عن دخول اعيان لان الاسماء الافعال من الاسماء  
 سم ان تعريف الفعل يصدق عليها لا اقترانها بالزمان والافعال المنسوبة عن الزمان من الافعال  
 سم ان تعريف الاسم يصدق عليها لعدم اقترانها بالزمان وحاصل الدفع ان المراد بعدم الاقتران  
 للمأخوذ في الاسم والاقتران المأخوذ في الفعل الاقتران وعدمه بحسب الوضع الاول ولا مشقة  
 في تحقق عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في اسماء الافعال وفي تحقق الاقتران بحسب الوضع الاول  
 في الافعال المنسوبة فلا يخل جمع التعريفين وكن امنعها واسه اعلم قولنا اي المراد بعدم الاقتران  
 آه اشارة الى دفع اعتراضات ثلثة ترد ههنا الاول ان ضمير غير مقتدر راجع الى المعنى مطلقا  
 اعلم من ان يكون مستقلا او لا والدليل على ذلك ان الاستقلال في المعنى يفهم من قول المصنف  
 في نفسه وهو صفة واحدة لقوله معنى فيصدق للتعريف الاسمي على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه  
 وهو الحدوث وعلى معنى غير مقتدر باحد الانزمنة الثلثة وهو المعنى المطابق له اذ لا معنى لا اقتران  
 اثنى بجزئه والا يلزم اقتران الشيء بنفسه لان الجزء موجود في الكل فاذا كان الكل مقتدر بالجزء اثنى  
 ضمنه يكون الجزء الذي هو عين الجزء المقتدر به مقتدرنا ايضا بذلك الجزء وهل هذا الا اقتران الضمير  
 بنفسه والثاني ان الاول يقتضي الثاني لانها متضايقان فعلى هذا اي اذا اخذ عدم الاقتران بالمراد  
 الى الوضع الاول يلزم تعدد الوضع في كل اسم فيخرج كثير من افراد المعرف التي لا تعدد فيها على  
 والثالث ان الظاهر من الوضع الاول وضع الاسم فيخرج عن تعريف الاسم اسم الفعل الذي  
 يكون الوضع السابق فيه وضع الجار والمجرور مثل عليك او وضع المركب ويخرج يزيد ويشكولون  
 لان الوضع الاول فيها وضع الفعل لانها في الاصل مضارعان من نراد يزيد وشكولون بيا الدفع عن  
 الاول ان الضمير في غير مقتدر راجع الى معنى في نفسه اعني المعنى الموصوف بصفة في نفسه اعني المعنى  
 المستقل لا الى مطلق المعنى بقرينة ما سبق في شرح وجه الحصر حيث فسر المستكن في يقتدر بنى لا لا  
 للدلول عليه بنفسها وقد مر بعد قول المصنف اولا قوله يقتدر ذلك المعنى والمعنى في نفسه في الفعل  
 وهو المحدث مقتدر باحد الانزمنة الثلثة فلا يصدق تعريف الاسم على الفعل وبيان الدفع عن  
 الثاني ان المراد بالاول ليس معناه حتى يقتضي الثاني بل المراد منه الغير المسبوق والاول بهذا المعنى  
 لا يقتضي الثاني فيكون التعريف جامعا وبيان الدفع عن الثالث ان المراد من الوضع الاول اهم من  
 ان يكون وضع الفعل او وضع الاسم او المركب او الجار والمجرور ميدخل اسماء الافعال ويزيد و  
 يشكولون في تعريف الاسم الى الدفع الاول اشارة بقوله المعنى المستقل والى الثاني بقوله الى الوضع

الغير المسبوق آه وإلى الثالث بقوله سواء كان الخ هذا ما يخص عن الكتب حين سفر الجبال طه  
 بحقيقة الحال **قوله** المعنى المستقل أقول وبالله التوفيق أن المناسب للفاضل المشعشع يقول  
 أي المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل وبالوضع الأول الوضع الغير المسبوق كيك  
 ظاهر في المقصود فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا **قوله** فيدخل فيه الخ متفرع على قسمين  
 الوضع الأول بحيث يشتمل الوضع الفضلي كذا في حاشية الفاضل للدق **قوله** غير مقترن  
 لأن الاقتران في الفهم فرع وجود للمقترن به وهو المعنى العلي ولا وجود لها العلي بحسب  
 الأول ويريد ههنا أن المعنى الاسمي العلي كما لا يكون متصفا بالاقتران بالنظر إلى الوضع الأول  
 وجوده فيه كذلك لا يكون متصفا بعدمه للعللة المذكورة بعينها لأن اتفاق شيئين في شيء  
 أن يكون وجوديا أو مديا يقتضي وجود للوصف فكيف يكون تعريف الاسم صادقا على  
 ويشكر بالنظر إلى الوضع العلي أجيب عنه بأن المراد من قوله غير مقترن سلب الاقتران لا ثبوت  
 عدمه على أن كلمة غير للسلب لا للعدول فالتقصية المتعقبة منه سلبية بسيطة لا موجبة مستقلة  
 والسلبية البسيطة لا تقتضي وجودا للموضوع بل يصدق عند عدمه أيضا فصدق التعريف عليها  
**قوله** ودخل فيه الخ متفرع على قسمين الوضع الأول بحيث يشتمل وضع اسم وضع مركب  
 إضافي أو جازم ومجرور **قوله** وفيه بحث آه حاصله أن معاني الأفعال للمنطقة عن الزمان  
 الإضافية انشائية كما تقر وتصدق على هذا المعاني الانشائية أفعال غير مقترنة بحسب الوضع  
 بالزمان لعدم وجودها فيه كما أن المعنى العلي يزيد ويشكر غير مقترن بالزمان بحسب ذلك الوضع  
 لعدم وجوده فيه فدخلت هذه الأفعال في الاسم والامر ليس كذلك وحاصل الدفع أن المراد  
 من اقتران المعنى المستقل كذا سبق والمعنى المستقل في الأفعال للمنطقة عن الزمان  
 ليس إلا ما يقارنه صفة الانشاء الذي هو الحدث الذي هو المقارنة ههنا ولا شك في وجود  
 هذا المعنى الحدث في الوضع الأول واقترانه بالزمان بحسبه فمن حيث هذه الأفعال عن الاسم  
 دخلت في الفعل والله أعلم **قوله** ولك أن تقول الخ أي في دفع الأمر المضاعف الوازع على قصد  
 بأنهم جاعل لا فاد خسر وخسر يزيد ويشكر ملين واسماء الأفعال عنه لا اقترانها بالزمان وغيرها  
 من دخول الغير لدخول الأفعال للمنطقة عن الزمان فيه لعدم الاقتران بالزمان وحاصل الدفع أن  
 المراد بعدم الاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك أن يزيد ويشكر ملين غير مقترنين بالزمان  
 بحسب الوضع وهو الوضع العلي وإن اسماء الأفعال غير مقترنة به بحسب الوضع لعدم  
 انشائها الفعلية وأن الأفعال للمنطقة عن الزمان مقترنة به بحسب الوضع الذي هو الوضع الثاني  
 الفعل لعدم وضعها بانتهاء المعاني الانشائية أقول وبالله التوفيق أن يزيد ويشكر كما يستلزم

انما غير مقترنين بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع الحلي كذلك يصدق عليها انها مقترنة  
 بالزمان بحسب الوضع الذي هو الوضع السابق فيصدق عليها اقربها الفعل كما يصدق  
 عليها اقربها الاسم الا ان يقال لا هذا وور في استقام الامرين للثانين في شيء واحد بالنظر في الحقيقة  
 كما قد والله اعلم **قوله** اصل الوضع يرد منها ان الظاهر من قوله اصل الوضع هو الوضع المقدم  
 لانه يكون اصلا بالنظر الى الوضع للآخر فلا يعم تفريع دخول يزيد ويشكو طين في الاسم لانهما  
 في الوضع المقدم مقترنان بالزمان ليجب عنه بان اضافة الاصل الى الوضع اضافة بيانية و  
 التقدير بحسب الاصل الذي هو الوضع وان العظم بالاسماء الفاعلة في زيادة لفظ الاصل فانه  
 بانه لو قال بحسب الوضع لم يعم تفريع دخول اسماء الافعال لان استعمالها في المعاني الفعلية لا  
 عليه الوضع ايضا لكنه ظاهر ليس باصل كذا فهو والله اعلم **قوله** اذا وضع لها بالالمعنى والاشتراك  
 المشايخ الذي هو غير الة الوضع **قوله** وحينئذ يكون الخ دفع ما يتوهم من ان اسماء الافعال كيف  
 تدخل في الاسم بحسب الوضع الاول والحال ان بعض تلك الاسماء بحسب لك الوضع مركبات  
 والاسم من اقسام المفرد وحاصل الدفع ان الحكم باسميتها باعتبار التغليب اعلم ان هذا الوجه  
 والدفع يجوزان في جواب الشارح ايضا لوجه الترتيب هو الاعتداد على التثنية والله اعلم **قوله**  
 بانها للثانين الموجود الاستعمال المشايخ الذي هو غير الة الحقيقة **قوله** ولما كان الخ دفع ما  
 من التثنية عبارة التي اذا كان مكانها من الطريق فاعلم يسلك به الشارح والدفع غنى عن الخ **قوله**  
 جيد لان المعاني الفعلية اذا كانت متبادرة من اسماء الافعال وتكون هي مستعملة فيها بلا قرينة  
 والمعاني الانشائية اذا كانت متبادرة من الافعال للنسبة عن الزمان وتكون هي مستعملة فيها بلا  
 قرينة تكون كل واحد منهما موضوعا لكل واحد منهما لان التبادر والاستعمال بلا قرينة من القوى  
 احكام الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر الخ حيث قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الاسماء والظاهر  
 وقال افعال الله والامر ما وضع لاختتام مدح او ذم وقال افعال المقاربة ما وضع لدفع  
 جام او حصولا او اخذ اخيه والما قال ظاهر عبارة الخ لانه يحتمل ان يكون المراد بالاول ما كان متبادرا  
 بمعنى الامر والمماضي تطلب المستعمل بالمستعمل فيه لا تطلب للموضوع بالموضوع له وان يكون الامر  
 في الثاني والثالث للعاقبة لاصلة الوضع كذا ذكر في حاشية الفاضل المدق **قوله** ولهذا اعيا  
 الاجل ان يقد شيئا وضم رضاه للمصنف به موجب لترك ذلك الشيء لم يجب التنازع قدس سره  
 من شبه اسماء الافعال بالطريقين الآخرين **قوله** بمعنى المصادر فاضافة الاسماء الى الافعال  
 اللازمة ان الافعال ملحوظة مع معانيها **قوله** قال الشيخ الخ وجه آخر لعدم اختيار الشارح  
 قدس سره الجواب الاخير كذا قال الفاضل المدق **قوله** الذي ظهر له آدفع ما يتوهم من ان

الافعال اذا كانت مؤدية لمعاني الافعال فلم تعلم تكن افعالا وحاصل الدفع ان الباعث على ذلك  
 افعالا مخالفتها لمعنى الافعال ومدد التصرف فيها كالتصرف في الافعال وقبولها لما لا يقبل  
 كالتنوين ولا التعريف وتكون بعضها ظرفا وبعضها جار وجهر مرافق الاصل والمراد من قبول اسم  
 الافعال لما لا يقبل الافعال قبول بعضها فلا يرد ان اكثرها لا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل الا امر  
 قال الشارح الهندي في بحث اسماء الافعال ما حاصله ان الباعث على عدم كون اسماء الافعال  
 افعالا انها موضوعة لا لفاظ الافعال لا لمعانيها فلا تكون افعالا وللملك وضعها لا لفاظ الافعال  
 فكل واحد القاضل للمعنى كما يدل عليه نقل كلام الشارح الرضوي في الحاشية السابقة الدال  
 على ترقيق كلام الشارح الهندي لم يترك القاضل للمعنى بذلك الطريق والله اعلم **قال الشارح**  
 قدس سره لان جميعا لا دليل كون اسماء الافعال داخله في حد الاسم وحاصله ان كل ما في الوضع  
 الاول اما مصدرا اصلية او نقلية او ظرفا وجارا وجهر مرافق كل منها غير مقفلة باحد لا زمنه  
**قال الشارح** قدس سره الاصلية المراد من الاصلية امر من ان تكون حقيقة او حكما فلا يرد ان  
 من المصادر الاصلية ليس يصحح لانها ليست من المصادر في الاصل والمراد من النقل الصريح ان ثبت  
 استعماله في المعنى المصدرية ومن النقل الغير الصريح ان لا يثبت استعماله مصدرا الا انه مشابه  
 به بان يكون على وزنه نحو هيئات على وزنه توقيفا يرد ههنا ان الاستعمال في المعنى للنقل عنه  
 ينافي النقل لان من شرط العلم به ان الاستعمال في المعنى الاول كما تقر ويمكن ان يجاب عنه بان  
 يجوز ان يكون هذا الاستعمال من غير الناقل وما هو من شرط النقل فهو جهر من الناقل مطلقا  
 كما لا يخفى اعلم انه لو كان المراد من الاستعمال الذي يكون قبل النقل لم يكن لهذا السؤال  
 والجواب مسأله لانه من ضروريات النقل وان كان المراد الاستعمال الذي يكون بعد النقل  
 فيكون لهامسأله والله اعلم **قوله** وهو مصغر او مدد دفع ما يتوهم من ان روي ان كان مصغرا  
 روي لانه المستعمل في الحال ان مصدره باب الافعال قياسا وليس روي منه وحاصل الدفع  
 ان روي مصغر مصغرا روي ومصغر المصدر مصدر ايضا كما تقر **قوله** تصغير ترخم دفع  
 ما يتوهم من ان روي كيف يكون مصغرا روي والحال ان في التصغير يكون زيادة على ما يخرجه  
 روي نقصان من او اداء وحاصل الدفع ان هذا التصغير تصغير ترخم وهو ان يضاف التنوين  
 او لا ترخم في نقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه **قوله** اي ارفق رخصا يخطئ اليان ان القاضل  
 المشتبه قال انفا في تفسيره روي ارفق في قوله ثانيا اي ارفق يلزم التكرار ويمكن ان يرد في ما  
 ليس المقصود من هذه العبارة تفسيره روي يلزم التكرار بل المقصود منه تقديره بالاسم  
 روي زيد فعلى هذا يكون التنوين في رخصا عوضا عن المضاف اليه والله اعلم **قوله** ولو كان الم

لا ينافي الاصل في  
 اصواتها فنقلت الى  
 المصادر الاصلية

وهنا شك وهو ان هذا المعنى اى قوله ارفق فقاما ان يكون معنى المكبر ويكون معنى المصغر و  
كلها باطلاً أما الاول فلا ريب لا وجه لقوله صغير على هذا التقدير كما هو الظاهر وأما الثانى فلا ريب  
لا يصح على هذا الايراد كلمة لو كما لا يخفى على العارف على استعمالها ويمكن ان يجاب عنه بان هذا المعنى  
الباب مع قطع النظر عن خصوصية المكبرية والمصغرية وأن اختلج في صدره انه على هذا اما  
الحاجة لايراد قوله ولو كان الخ فانزله بانه اورد لدفع توهم ان الرفق الصغير لا يكون معنى  
الباب كما هو المتبادر من الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو هنا غير الصغير فلم  
توهم ان الصغير والكبر من خواص الاجسام والرفق ليس منها فسر لفاضل الحنفى قوله صغير بقوله  
قليلا والله املر قوله اى لم يثبت الخ دفع ما يتوهم من ان الظاهر من النقل الغير الصريح ان يكون  
منقولاً لكن يكون في نقله خفاء ولا بد للنقل من المنقول عنه الذى هو المعنى المصدرى هنا وهو  
منتفى في هذا القسم فكيف يكون منقولاً عنه الى المعنى الفعلي وحاصل الدفع انا سلم لزوم  
المنقول عنه للنقل لكن اعلم من ان يكون حقيقة او حكماً والمعنى المصدرى المحكى موجودهنا وان تنق  
الحقيقى كما لا يخفى قوله لكنه يشبه استدراك لما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدراً  
فكيف يصح النقل منه وحاصل الدفع ان المنفى هو المصدر الحقيقى واللازم من النقل اعلم ان يكون  
حقيقة او حكماً والثانى موجود ومعنى قوله يشبه يقرب ويظن قوله لانه قام الخ دفع ما يتوهم  
من انه اذا لم يثبت استعماله مصدر افعال القرينة أو لا على نقله من شئ الى المعنى الفعلي وثانياً على  
نقله من المعنى المصدرى اليه وحاصل الدفع ان القرينة على كلا الامرين موجودة اما الاول على  
فمى ان صيغ هذا القسم مخالفة من صيغ الافعال فلا بد ان يكون منقولاً الى المعنى الفعلي من شئ  
وأما على الثانى فمى ان الاشبه والمظنون ان يكون الشئ الذى نقل هذا القسم منه الى المعنى الفعلي  
مصدر المناشئة بين هذا القسم من اسم الفعل والمصدر وزناً ولا اخت هذا القسم مصدر  
المظنون ان يكون هو مصدر ايضا قوله فاضل آه دفع ما يتوهم من انه كيف يكون هيئات عليهم  
قوات مع ان الالف فى الثانى عوض عن الياء وفي مقابلة اللام الثانية فتكون اصلية والالف الاول  
ترائيد وحاصل الدفع ان الالف فى هيئات ايضا عوض عن الياء فى مقابلة اللام الثانية فتكون على  
وزنه قوله على فعل اى ماضى هذا الباب مصادرة لا مطلق صيغة فلا بد ما يرد فانه مقول  
اى تقدم بمعنى قدم الذى هو متعدي فلا يرد انه اذا كان ما مكم بمعنى تقدم فلا وجه لنصب  
الحيد بعده لانه لا يرد قال الشارح قدس سره لا يجوز ان يشار الى فم ما يرد من ان تعريب  
الاسم بعيد على المضارع مثل يضرب لانه كلمة قدل على معنى وفي نفسه غير مقترن باحد  
الثلاثة لانه مشترك بين زمانى الحاضر والمستقبل فيكون مقترن بزمانين لا بواحد وحاصل الدفع انا

الذى هو المعنى  
المنفى الذى هو  
الحديث

لا فسلم او لا انه مشترك بين ذينك الزمانين بل هو موضوع لاحد هما وفي الآخر هما فيكون  
 مقترنا بحسب الوضع بواحد ولو سلم الاشتراك لقلنا ان الاقتران بالزمان الواحد لا ينفك  
 الفعل احده من ان يكون بالاصالة او في ضمن الآخر والمقتضى الاسم في هذا الامر والاقتران  
 بواحد من الازمنة فمما موجود في المضارع على تقدير الاشتراك وان لم يكن الاقتران بهما  
 موجودا في المضارع على هذا التقدير يترد ههنا انه كيف يتصور الاشتراك في المضارع بين زمان  
 الحال والاستقبال لان الاشتراك يقتضي الوضع ولا وضع للمضارع بل زمانها اتفاقا واجيب عنه  
 بانه ليس المراد من اشتراكه بينهما اشتراكه بينهما فقط بل اشتراكه بينهما مع النسبة والحد ولقد مر  
 تعلق الغرض بذكرهما مع شبهة اخذها فيه لم يتعرض لذكرهما واسما علم قوله وهو الراجح  
 الفرض بيان الرجحان في احتمالات المضارع اقول وبالله التوفيق ان المقترن انما انظر الى ادوار  
 الاشتراك والحقيقة والمجاز يحمل على الثاني لا على الاول لكثرة الثاني بالنظر الى الاول فكيف يكون  
 احتمال الاشتراك اجمالا على احتمال الحقيقة والمجاز كما قال الفاضل المشي ويذهب عن غير ذلك  
 قد مر سره مرجوحية احتمال الاشتراك ايضا كما لا يخفى فانظر لعل الله يهديك بعد ذلك امر  
 ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لان المضارع اذا دخل عن القرائن يحمل على  
 الحال ولا يبادر الى الاستقبال الا بقرينة وهذا اشار الى الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال  
 مجاز في الحال لثبانه حتى اختلف فيه كذا في حاشية الفاضل للدق واسما علم قوله بوجه  
 آية اشار الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله من خواص ما ان يكون مبتدأ وقوله دخول الامر  
 او يكون الامر بالعكس وكلا الاحتمالين باطلان اما الاول فللزوم كون المبتدأ حرفا لان كل من حرف  
 واما الثاني فللزوم تقدير الشيء الذي حقه التأخير عن غير مكرمة وهو من المستقبات وما صلاحي  
 انه جزو النكتة في تقدير الخبر لا مقام دشان هذا الجمل او افاده هذا القصر ومبتدأ بتأويل كلمة  
 من يلفظ البعض واورده ههنا ايرادات الاول ان الاهتمام بدشان شئ لا يقتضي تقديره ما لم  
 بين وجهه وههنا ما هو الثاني ان القصر مستفاد من لفظ الخاص فما الحاجة الى افادة القصر  
 تقديره واحقه الظاهر الثالث ان كون من مبتدأ باعتبار تأويله بلفظ البعض غير شايع وسئل  
 العبارة على غير الشايع من المستقبات اجيب عن الاول بان الاهتمام بدشان هذا الجزم من وجوه  
 كون الكلام في الخاص والثاني كون قوله من خواص محط الحاشية لانه الجزو ثالثا التنبية من اول الامر  
 على الاستدس بحسب نعت ورايها التفسير للذكر المسند اليه عن الثاني ان في العبارة جمل فلو التقدر  
 او افادة تأكيد القصر وهو لا ناله قوله للتردد الحاصل من توهم وجود الخاص سوى الفصل  
 في الفعل والحرف على ما بين وجهه وعن الثالث ان الكون المذكور وان كان غير شايع لكنه واقع

من فقد عليه الا فاعلم كالمعشوق في قوله تعالى ومن الناس من الآيات قال مولا ناهي الدين وليس  
 المقصود كما قيل والافاد ان دخول الامر وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مضمرا  
 من يزعم انه كل خواصه ليس فليس انتهى اقول وبالله التوفيق ان افادة البعضية واجبة على تقدير  
 كون قوله ومن خواصه مبتدأه واما على تقدير كونه جزا فغير واجب فكيف يكون كلام المصنف  
 ومن خواصه ثم كلاما مضمرا من يزعم انه كل خواصه وفيه ان دخول كلمة من على الجمع قرينة كونها  
 تبعيضية وهذا الدخول في كلا الاحتمالين موجود فافادة البعضية من هذه العبارة في كلا الاحتمالين  
 ثابتة على المفهوم من كلام الشارح ومن كلام الفاضل للشواحي ارادة البعضية على تقدير كونه جزا  
 ايضا لم يثبت جعل كلمة من تبعيضية على الإطلاق هذا المخلص وتصرف والله اعلم قولا ولا يبعد ان  
 للمع لعل المفهوم من هذا القول الاشارة الى ترجيح احتمال كون كلمة من مبتدأه بانه يفهم منه فائدة وهي  
 ان الخواص المذكورة لا تسبق قبلها من التروكة لان كلمة من على هذا الاحتمال يكون مأولة بلفظ الجمع  
 والتعارف في لفظ البعض المضاف الى الكل ان يكون مصدقه اقل ما يبق في المضاف اليه واما الظاهر  
 خبرا فلا يفهم من تلك الكلمة ذلك لعدم التأويل بلفظ البعض اقول وبالله التوفيق ان البعضية  
 على احتمال كونها من ايضا كما يستفاد من كلام الشارح قدس سره ومن كلام الفاضل المحقق في مسائل  
 حيث جعل كلمة من تبعيضية على الإطلاق فافادة هذه الفائدة من هذه العبارة على احتمال  
 وحدها على آخره محتمل ان يقال ان القاعدة المذكورة في لفظ في لفظ البعض وعلى تقدير الاحتياط  
 تكون تلك الكلمة مأولة بلفظ البعض بخلاف تقدير الجزئية نعم لو غطت القاعدة المذكورة بلفظ  
 البعض ولا تكون في المؤول به للمحصل الترجيح بذلك والله اعلم وورد ههنا ان هذه الفائدة مستفادة  
 من ذكر لفظ الخواص وبيانها بخمسة منها كما سيعلم لك فلا يحصل الترجيح في ما بين الاحتمالين بافاد  
 احدهما لتلك النائدة دون الآخر اجيب عن ذلك الاراد بان المراد من الافادة الافادة من  
 اول الوهلة وهي لا تحصل الا على احتمال كون كلمة من مبتدأه كما لا يخفى قال الشارح قدس سره  
 منها بصيغة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه لم يجمع المصنف بين جمع الكثرة وكلمة من وكما قيل  
 وخواصه بعدم ذكر كلمة من وكذا لم يقل وخواصه بعد ما يرد جمع الكثرة وكلمة من وكذا  
 ومن خواصه ما يرد كلمة من وعدم ما يرد جمع الكثرة وحاصل الدفع ان في ايراد جمع الكثرة تنبيه  
 على كثرة الخواص بحيث يتجاوز العشرة وهذه التنبيه لا يحصل بالا احتمالين الاخيرين لعل يورد  
 جمع الكثرة فيها وفي ايراد مله من اشارة الى ان المذكور بعض من هذه الخواص لا كلها وهذا  
 التنبيه لا يحصل بالا احتمال الاول في السؤال واورده ههنا بعض الفضلاء بان التنبيه على كون  
 المذكور بعضا من الخواص يستفاد من ذكر جمع الكثرة وبيانها باقل ما وضعت له وهو واحد

وعلى هذا الاحتمال  
 يكون الجزع من افاد  
 التقدير بخصاصة  
 كثرة منها وعلى القول  
 بامتناعه

عشر فاصدا الان للذكور في الكتاب خمسة واجب عن هذا الايراد بان المراد من التنبيه التنبيه من لول  
الوجهة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة وفي حاشية الفاضل المدقق كلمات آخر لدفع هذا الايراد لا  
تذكرها مخافة للتشويش والله اعلم **قوله** التي تجاوز العشرة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكثرة قد  
يجمع مطلقا سواء كان جمع قلة او كثرة فكيف يكون هذا التنبيه باعتبار ايراد صيغة جمع الكثرة فخصوا  
وحاصل الدفع ان المراد من الكثرة التي تجاوز العشرة وهي لا تستغادر من ايراد جمع القلة كما هو  
**قوله** قالوا انها اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم وجود النواصير اية على ما ذكره والدفع  
غنى عن البيان **قوله** قريبا من ثلثين انشئت الاطلاق على التفصيل فارجع الى حاشية من لا يظلم الله  
**قوله** بقرينة دخولها اشارة الى دفع ما يتوهم من انه من أين يعلم ان من هذه تبعية لم لا يمكن  
تكون للتبيين وغيره من معانيها والدفع غنى عن البيان او رد ههنا انه يظهر من هذا الكلام انه كلما دخلت  
كلمة من على الجمع فكون تبعية والامر ليس كذلك لانها مع دخولها على الجمع قد تكون للتبيين كما  
في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويمكن ان يقال لا نسلم ان المراد من الاوثان معنى الجمعية  
بل المراد به جنس الوثن بل دليل دخول الامر الجنس عليه صرح به مولانا عبد الرحمن في حاشية شرح  
قول المصنف والتبيين في بحث الحرف وايضا المدعى وهو كون من التبعية تخفى لاحتمال كونها للتبيين بان  
يستعمل جمع الكثرة في معنى جمع القلة فكيف له الدليل الظني وهو دخولها على الجمع لانه يفيد الظن  
على كون من للتبعية وان لم يفد القطع والله اعلم **قوله** فلودخلت على الخ الفاء لتعليل كون  
الدخول على الجمع قرينة كون من للتبعية يرد ههنا انه يفهم منه ان كلمة من كلما دخلت على المفرد  
لكانت ابتدائية اتصالية وليس كذلك كما لا يخفى على من تتبع مواضع استعمال كلمة من واجب عنه  
بان الكلية ليست مرادة بل المراد ان كلمة من لو دخلت على المفرد ههنا بان يقال ومن خاصته لكانت  
ابتدائية اتصالية كما سيظهر لك آنفا اعلموا ولا ان من الابتدائية على قسمين احدهما ما يكون اتصالية  
وهي ما كان مجردا مبدءا للشيء باعتبار اتصاله به كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون  
من موسى وثانيها ما يكون غير اتصالية وهي ما كان مجردا مبدءا للشيء بغير اتصال كما في قوله تعالى  
وما لكم من نعمة من الله لانه الله تعالى مبدءا لمصوق النعمة بالمخاطبين من غير الاتصال بينهما وثانيها انه  
لوقيل ههنا ومن خاصته دخول الامر لكانت ابتدائية اتصالية لعدم استقامة المعاني الاخرى  
انتفاء التبيين وابتداء الفاية ظاهرا واما انتفاء التبعية فلعدم كون الفرد اى دخول الامر وامثاله  
بعض الكل اى الخاصة واما انتفاء الغير الاتصالية لانهما قسم من الابتدائية والميدانية فيها لازمة و  
عدم كون الكل مبدءا لوجود الفرد من اللبثات فيما بين القوم لان المثبت فيما بينهما عكس ذلك اى  
كون الفرد مبدءا للكل والفرد اتصال بالكل فيكون ابتدائية اتصالية هذا ما لم يخص والله اعلم **قوله**



يشهد عليه آه اى على كون كلمة من التبعض على تقدير دخولها على الجمع ولا ابتدائية الاتصال على  
 تقدير دخولها على المفرد في بعض المواضع ووجه الشهادة ان كلمة من في القول الاول للتبعض لا للتفريق  
 في منزلة حضية ان يكون المذكور قبل الجمع وربما اوجده بعض المجرى وفيه كذلك وليس فيه الا انه  
 على الجمع فتكون من فيه للتبعض وكلمة من في القول الثاني ابتداءية اتصالية لانها لا تصلح للتبيين ولا  
 الغاية وهذا ظاهر ولا للتبعض لعدم كون المفرد بعض الكل ولا لكونها غير اتصالية لعدم كونها  
 مبدأ لوجود الغير بل الامر بالعكس والمفرد اتصال بالكل ولم يوجد فيه الا الدخول على المفرد فتكون  
 من في ابتدائية اتصالية كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق واسما علم بالحق قوله لا يقال لم يصر  
 على قول الشارح وعين التبعية المجرى يانهى عن الذكور ههنا ان بناء هذا الاعتراض اما ان يكون  
 على المذهب المشهور من الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة في جانب القلة وكل الاحتمالين باطلان  
 اما بطلان الثاني فظاهر لان مرتبة اقل جمع الكثرة على هذا ثلاثة كما ان مرتبة اقل جمع القلة هذا  
 العدد فلا يصح قوله لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة واما بطلان الاول فلان للشئ ان اقل جمع الكثرة  
 احدى عشرة وعصر الشارح بهذا في بحث الجمع ايضا فلا يصح قوله عشرة وفيهم من حاشية الفاضل  
 المدقق جواب هذا الايراد باننا نختار الشق الاول ونقول ان اضافة المرتبة الى اللفظ الاقل لا وفي  
 ملازمة اى مرتبة قبيل اقل جمع الكثرة عشرة ولا شك في صحة هذا القول كما لا يخفى على المتأمل فظهر  
 هذه الاضافة قول العقباء كذا الصلوة وقت الزوال او قبيل الزوال وهكذا الحال في قوله فلا  
 نسلم ان اقل مرتبة العشرة هذا ما لم ينص واسما علم قوله عشرة والمذكور خمسة فكيف يصح قوله  
 ونواحه الم قوله لانا نقول الم اشارة الى الاجوبة الثلاثة الاول انا لا نسلم انه يفهم من علم الفاعل  
 انه لو لم يأت بكلمة من لكان الحكم صحيحا لكنه يكون مازيا من التخييه المذكور مستندي بان التبيين  
 لا ينافي لا يكون تباينه باسباب اخرى كصحة الحكم فلا يفهم انه لو لم يذكر لهم الحكم والثاني اننا نسلم انهم  
 المذكور بناء على ان السكون في موضع البناء يفيد القصر لكن يحتمل ان يكون بناء عبارة المصنف على  
 تقدير عدم ايراد من على مذهب البعض من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة في جانب القلة ففهم قوله  
 المصنف على هذا ونواحه دخول الامران المذكور ليس باقل من ثلاثة وهي المراجعة الاقولة على هذا  
 الجمع مطلقا والثالث انا نسلم الفرق المذكور بين جمع القلة والكثرة في جانب القلة بناء على انه  
 التصديق المتثبت فيما بينهم لكن يحتمل ان يكون المراد من هذا الجمع الكثرة جمع القلة لان استعمال كل منهما  
 مقام الآخر كقولنا فلان الم اشارة الى دفع ما يرد من استعمال جمع الكثرة مقام جمع القلة مما هو  
 هو خلاف الاصل فلا يصار اليه وتحاصل الدخول ان الجائز على قسمين احدهما الجائز للغة المتعارف  
 وخلاف الاصل لا يصار اليه وثانيها الجائز للتعارف وهو ليس بخلاف الاصل لا محذور في العبارة

انتهى ان هذا موضع  
 بيان ملة ايراد كلمة من  
 في قول المصنفين  
 مما صرح فلا الم جازية  
 وهو آخر في التخييه  
 المذكور فلا يصح  
 الصلة فيه بمراتب

بل بمنزلة الحقيقة والمجاز ههنا من قبيل القسم الثاني فلا محذور وأذا دريت هذا علمت أن الجاهل الغير الخبير  
هو الجاهل المتعارف والله أعلم **قوله** تفسير لما يتفهمه الخ إشارة الى دفع ما يرد من أن الاختصاص  
عبارة عن الوجود ان في شيء وعدم وجدانه في غير ذلك الشيء فيكون قوله ولا يوجد في غيره مأخوذ في معنى  
قوله ما يختص به فذكره بعدة مستندرك وحاصل الدفع ان هذا من قبيل التصريح على ما علمتنا وهو  
من الاشياء فيما بيننا ويردهنا ان التصريح على ما علمتنا يكون لثبوتها في ما هي ههنا واجيب عنه بان الثبوت  
ههنا دفع توهم عدم الجزأ السلبى الذى يبرهنه بقوله ولا يوجد في غيره في الاختصاص بناء على دخول  
الباء في قوله ما يختص به على المقصور كما هو الشاهر في استعمال كلمته بان الباء داخله على المقصور  
عليه والجزأ السلبى مأخوذ في الاختصاص كالشوق قال الفاضل المدقق وانما لم يجعل الفاضل المبرر  
قوله ولا يوجد في غيره تفسيراً للواجب على ما يختص به بناء على ان كلمة النفي في ولا يوجد في غيره يكون  
متوجها الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فيكون معنى ولا يوجد في غيره ان يوجد فيه ولا يوجد  
في غيره لان الجزأ الثبوتى لا يحتاج الى التفسير فان الجزأ الثبوتى على تقدير دخول الباء على المقصور و  
الجزأ الثبوتى على تقدير دخول الباء على المقصور عليه متلازمان بخلاف الجزئين السلبيين على  
التقديرين انتهى اقول وبالله التوفيق ان النفي اذا توجه الى القيد ونفيه ونفى مطلقه كما لا يخفى على من  
بصيرت وهو ههنا الوجود لا الوجود فيه فكيف يكون معنى قوله ولا يوجد في غيره على تقدير توجه النفي  
الى القيد الذى هو فى الغير ان يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما قال ذلك الفاضل المدقق والله أعلم **قوله**  
وانما لم يقل الخ إشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان المناسب للشارح قدس سره ان يفسر الخاصة بما  
يوجد في شيء ولا يوجد في غيره لتوهم الدور فيها قاله لان قوله يختص مشتق من الاختصاص وهو مأخوذ  
من المخصوص او الخصوصية او التحصيل وهذه الالفاظ الثلاثة كما فى الصراح بمعنى خاصه كونه  
في توقف معرفة المعرف على معرفة المعرف وهل هذا الا الدور وان كان هذا الدور يدفع بان  
الخاصة المعرفة الخاصة التى تكون بالمعنى الاصطلاحى والمأخوذة في التعريف الخاصة التى تكون  
بالمعنى اللغوى والاستدراك وان يدفع بما قاله الفاضل المحققى قيل هذا بلا فصل وحاصل  
الدفع ان الاشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ثابت فيما قاله الشارح بخلاف  
التعريف الذى لم يقله وهذه الاشارة من الامور التى تراعى فيما بين القوم فلذا قال ما قاله ولم يقل  
ما لم يقله **قوله** باخذه فيه الباء متعلقة بالاشارة ويحتمل ان تكون متعلقة بالمناسبة فيكون  
على هذا متعلق الاشارة بخذ وفا والضمير الاول وهو الذى في قوله مأخذه راجع الى اللغوى الغير  
الثانى وهو الذى في قوله فيه راجع الى العربى وحاصله ان المعنى اللغوى الخاصة مأخوذ في المعنى العربى  
مما لانها بالمعنى الاول ضد العامة شاملة لذاتى والعرضى وبالمعنى الثانى عبارة عن الامر الخارج للمعنى

متعلق بالدفع منه  
لأنه اذا دخلت الباء  
على المقصور الذى هو  
ذو الخاصة لا يكون هو  
بما راجع اليه يكون هو  
مقصوداً على الخاصة  
والعكس يكون مسكوتاً  
عنه فمثل اليوم سنة

انما استدراك قوله  
لا يوجد في غيره سنة

الذي يوجد في شيء ولا يوجد في غيره كما هو عرف اهل الميزان او الخارج الذي يوجد الخ كما هو عرف  
 النجاة وفي كلا العرفين أشهر انه ايد على المعنى اللغوي هو لغويهما اما كل كما في الاول اريد وكذا في الثاني  
 فيكون المعنى ما كان كلا العرفين مشتركاً في كليهما وكذا المعنى العرفي الثاني يكون مشتركاً في المعنى اللغوي الاول ما دام  
 كما لا يخفى من هاتين الكلمتين على كونهما في كلامهم ولا يوجد في غيره في وجود الاشارة الى اخذ المعنى  
 اللغوي في الاصطلاح الاول وعدمه في الثاني لان كلمة ما لو كانت عبارة عن الخارج المحصول الخ او  
 الخارج الذي الخ في كلا التعريفين لكان كلاهما متريفاً بالمساواة، وتخاصا عن المعنى اللغوي ان  
 كانت كلمة بحيث يتناول الداخل والخارج والمحمول وغيره لكان كليهما تعريفياً بالعام وعيناً للمعنى اللغوي  
 فالفرق تحكم اللفظ لا ان ينظر الى الالفاظ فيحصل الفرق **قوله** ولم يتجاشأه اشارة الى دفع ما يدور  
 من ان كلمة ما في التعريف عامة لعدم القرينة على التخصيص فيصدق التعريف على الناطق بالنسبة الى  
 الانسان منه انه ليس من الخاصة لا في عرف النجاة ولا في عرف اهل الميزان لا مقار الخروج فيها على  
 كلا العرفين كما سبق فلا يكون التعريف مانعاً عن دخول الغير وحاصل الدفع ان شمول التعريف لما  
 ليس من الخاصة كانا لطف ليس بغيره لا نه على هذا يكون التعريف تعريفياً بالعام وهذا جائز اذا كان المقصود  
 الاختيار عن بعض ما صاده وهما كذلك لان المقصود ههنا تميز الخاصة عن الجنس والعرض العام وهو ما  
 والله امر **قوله** وذلك ان تخصيص آية اشارة الى الجواب الآخر عن الاعتراض المدفوع بقوله ولم يتجاشأه  
 آية وحاصله ان كلمة ما في التعريف عبارة عن الخارج المحمول والقرينة ههنا المثال وهو قول الكتاب  
 كالكتاب وشهادة الامثلة على الاحكام عزيزة فيما بينهما والناطق ليس بخارج عن الانسان فكيف  
 يصدق التعريف عليه **قوله** ولا يخفى الخ امل ان الشارح الهندي قال في شرح قول المصنف ومن  
 خواصه هي جمع خاصة وهي كلية مقولة على افرام حقيقة واحدة قولاً غرضياً وغيره من الاشياء  
 الذي يتصوره سلوكاً مسلكه ايضا فاورد عليه ان عند ما ذكره المصنف في الكتاب من الخصاص غير صحيح  
 لان الخاصة اذا كانت كلية تكون محمولة بالعمالة على ما هي خاصة له لان للعبارة العكلى هو المحمول  
 بالعمالة كما هو المتقرر في علم صناعة الميزان والمذكورات ليست بمحمولة على الاسم وهذا الحمل كما  
 هو الظاهر فلهذا هذا الابرار قال الفاضل المحقق ولا يخفى وحاصله ان ذكر الخواص المذكورة في  
 كتاب المصنف من قبيل ذكر المبدء واردة المشتق ومشتقات تلك المذكورة محمولة على الامم  
 بالعمالة كما لا يخفى وهذا الجواز شائع مشهور لا شناعة في اختياره هذا ما فهم من الخواشي  
 اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحقق من المعنى العرفي اما المعنى اللغوي هل الميزان كما  
 هو ظاهر عبارة لانه يتركب القوم على هذا التقدير فلا يسم قوله كما هو ظاهر الامر لان الظاهر  
 الخ الانسان ان يحكم على اصطلاحه لا على اصطلاح غير فكيف يكون مراد المصنف بالخاصة الخاصة

الاول على تقدير كون  
 التعريف الخاص بالمسلك  
 لاهل الميزان والثاني  
 على تقدير كون التعريف  
 الخاص بالمسلك  
 للنجاة منه

اي انهم لا يوجب  
 الخاصة خاصة بالميزان  
 الميزان ١٢ منه

التي تكون عند أهل الميزان وقوله والحق الشارح عليه لأن من هو الشارح الذي لم يتعرض هو البعض  
 العرفي لأهل الميزان وقوله ويؤيده لفظ الحد لأن لفظ الحد هنا ليس بالمعنى المصطلح لأهل الميزان  
 بل المراد به المعروف بالجميع السابق كما سبق من الشارح قد مر من سره أو المعنى العرفي للنجاة وعلى هذا  
 أن يعبر قوله كما هو ظاهر الأمر وقوله ويؤيده لفظ الحد لكن لا يعبر قوله لأن حد المذكورات  
 الخ لأن الحمل ليس بما أخذ في الخاصة في عرف النجاة بل هي عبارة عن الخارج الذي يوجد في  
 شيء ولا يوجد في غيره كما سبق فما الحاجة إلى ارتكاب المساهمة بذلك المبدأ وأرادة المشتق  
 ولعمري أن كلام الفاضل المحقق هنا لا يتلوه عن الاضطراب والله أعلم بالصواب قال  
 قد مر من سره وهي اما شاملة اشارة إلى دفع ما يرد من أن حد المذكورات من النجاة غير صحيح لأن  
 الظاهر من الخاصة أن تكون شاملة لجميع افراد ذي الخاصة وشيء من هذه المذكورات ليس بهذه  
 المثابة بالنظر إلى الأمر كما لا يخفى والدفع عن البيان قال الشارح قد مر من سره كالكتابة آية  
 من القوة عبارة عن استعداد حصول شيء مع عدم حصوله بالفعل فلا يجامع الفعل فكيف يكون  
 لجميع افراد الانسان لأن منها ما تكون كاتبة بالفعل وأجيب عنه بأن المراد بالقوة هنا الامكان لا  
 المعنى المذكور والامكان ليس بمناف للفعل كما لا يخفى فتكون شاملة لجميع افراد الانسان قوله أي  
 الأمر الخ اشارة إلى دفع ما يرد من أن المتقدمة هو وجه المضاف إليه عن الحكم المتعلق بالمضاف مثل  
 جاء في كلامه يد فالظاهر المستفاد من عبارة المصنف بناء على ذلك المتقرر أن تكون الأمر خارجة عن  
 النجاة ويكون الدخول منها وهل هذا الاخر في الاجماع لأن الاجماع منعقد على ان الثلاثة الأول من  
 اللفظية والدخول ليس منها كما لا يخفى وحاصل الدفع ان اضافة الدخول إلى الأمر من قبيل اضافة  
 الصفة إلى الموصوف والتقدير ومن خواص الأمر الداخلة هي الأمر لكن باعتبار دخولها على الأمر  
 وهذا مثل ما يقال في حصول صورة الشيء في العقل للقول في تعريف العلم لا يرد على هذا أن  
 تعريف العلم بهذا التعريف غير صحيح لأن العلم من مقولة الكيف والحصول ليس من هذه المقولة فاجيب  
 بأن اضافة الحصول إلى الصورة من قبيل اضافة الصفة إلى الموصوف والتقدير الصورة الحاصلة هي  
 الصورة باعتبار حصولها والصورة من مقولة الكيف ولما كان الغرض الموافقة مع ذلك الاجماع  
 المذكور عند الأمر من النجاة وهو الفاضل المحقق بالتفسير الذي فعله ولا فكون دخول الأمر من  
 النجاة مستلزم كون الأمر منها أيضا لأن الأمر لا يوجد في شيء بدون الدخول وإذا كان الدخول  
 خاصة للأمر فكيف يوجد الأمر في غيره فلم يجز إلى التفسير بل الحسن عدمه لأنه على هذا يكون  
 متفصلا لخاصيتين والله أعلم قوله وإنما قال ذلك آية اشارة إلى دفع ما يرد من أن المراد إذا كان  
 كون الأمر من النجاة فلم يقل المصنف ومن خواص الأمر من أن بناء اللون على الاختصاص حاصل

وأما قوله الميزان  
 عليه فلا يعبر عن حد  
 النجاة لأن ضم الشارح  
 الهندى وهو لم يتقرر  
 الخاصة بالمعنى العرفي  
 للنجاة ١٣ منه \*

أعتقد أن ما يمكن الغرض  
 الموافقة بالاجماع

معاصرة الألفاظ  
 ومن خواص الأمر  
 على ما مر منه

الدخول ان ذات الامر ليس بوصف للاسم بل هو وصف له باعتبار الدخول والتبادر من الحكم بكون الشيء  
 خاصة لشيء ان يكون الشيء الاول وصفا للشيء الثاني وذات الامر ليس وصفا للاسم فذكر الدخول كما  
 بدأ منه فان قيل ان الخارج اليه اذا كان ذكر الدخول والامر كليهما فلم يقل للمصنف ومن خواص الامر  
 الدخول مع ان المقصود يحصل به ايضا قلنا قال ما قاله لان فيه اشعارا بما هو سبب النعته من  
 اول الامر بخلاف عالم يقوله فيكون ذلك اولى من هذا واما ما علم قال لشارح قدس سره او لا فتم  
 اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مد الامر من الخواص غير صحيح لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد  
 في غيره والامر يوجد في الفعل ايضا نحو كيقوم وليضرب وحاصل الدفع ان المراد من الامر الامر  
 التعريف والموجود في الفعل لا امر لا مراد لا ابتداء ولا التاكيد فاهو الخاصة غير وجود  
 في غير الاسم وما هو الموجود في غير الاسم خاصة للاسم يرد ههنا ان المصنف ذكر الامر مطلقا فأنشأ في  
 مراد منه لا امر التعريف آجيب عنه بوجوه الاول ان الامر في الامر عوض عن المضاف اليه والتقدير  
 دخول الامر التعريف وفيه انه لا يلازم القران من الجواز والتعريف وغيرهما لان الامر في اليبست عرفا  
 عن المضاف اليه ويحتاج الى قرينة خصوص ان المضاف اليه الذي هو التعريف والثاني ان الامر في الامر  
 للمعنى الخارجى اشارة الى الامر الذى شاع في العرف استعمال الامر للمطلق فيه وهو الامر التعريف بخلاف  
 ما عداه فانه يستعمل بالاضافة كما يقال لا امر لا ابتداء ولا امر لا امر ولا جواب القسم وفيه ان كذا امر  
 التعريف شاعا في ما يبين من مطلق الامر بحيث يتبادر منه هو لا غير ممنوع ولو سلم فلا حاجة الى تنقيح  
 بل امر التعريف والثالث ان الامر في المعنى الذى هو اشارة الى امر مبهم من جنس الامر حينئذ تفسير  
 المشار قدس سره يكون على ما لواقع كما ان استعماله اللفظ فانه على هذا يكون مستعملا في الفهم للمبهم  
 والامس ان يقال دخول الالف والامر ويجعل الامر فيها الجنس كما هو في قرأنا لاننا علم على هذا  
 يجوز لا امر لا امر ولا امر لا ابتداء ولا امر التاكيد عنها بقيد الالف لانها ليست معها ويتناول الامر  
 ولا الموصول والالف والامر الزايد تين كما في الخارج ملأ والالف والامر الذى هو جزء الكلمة  
 كما في النجم والالف والامر الذى هو عوض كما في الله وهذا تناول موجب الحسن لان كل ما من موصوف  
 الاسم وقد يقال ان تناول الامر للموصولة مضمرة لانها لا تدخل الاعلى على الفعل في صورة الاسم كما  
 في موضع وتؤيد هذا بقيد الشارح الرضى بقيد الحرفية بعد ما قيد ما يكون التعريف هو  
 عن الامر للموصولة فكيف يكون تناول هذه الامر موصولة الحسن الا ان يقال ان الاسم الذى هو  
 هذا الخاصة اعلم من ان يكون اسما موصولا فقط او موصولا وصفا فكل ما فعل هذا يكون الامر للموصولة  
 ايضا من غير ان الاسم لانها لا تدخل الاعلى على الفعل في صورة الاسم هذا ما الحسن والله اعلم قوله بدل  
 الخ قد ركبنا في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكر قوله او المعنى الخارجى فيه ايضا ما ذكر في

السابقة فتذكر **قوله** والتفسير متعلق بالاحتمال الأخير **قوله** لا يبان إلى آلا واللفظ على هذا يستعمل في اللفظ المبرر **قال** الشارح قدس سره ولو **قال** الخ إشارة إلى التعريض على المصنف وبيانه أظهر والجواب عن جانب المصنف أنه ليس يقاصد لذكر جميع الخواص ومن مؤيدات هذا إيراد من التعيين في قوله ومن خواصه آخدهم الشمول لا يفهم فيه أن عدم الضم في **قوله** ان كان ثابتا ومما لكن في ذكر الخ بلفظ واحد حسا لا يخفى وللتناسب للمصنف البليغ أن يذكر ما هو الحسن هذا لما ظهر في آذان القارئ **اعلم قال** الشارح قدس سره لكان الخ أي لكان من دخول الدخول شاملا للميم أو لكان بيان الخواص شاملا لا اختصاصا للميم كذا قال الفاضل للدق أقول وبالله التوفيق لو كان الضم في كان إرجعا إلى القول المفهوم من قال لضم الكلام أيضا **قوله** في لغة حمير إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنه كيف يكون حرف التعريف شاملا للميم لأنها لو تجوز للتعريف وحاصل الدفع أنها جاءت للتعريف في لغة حمير أن الخ في لغة غير حمير بالكسر وسكون ميم وفتح ياقيله ليست أز قليل كذا في التهذيب **قوله** وشاملا أيضا عطف على قولك شاملا وهذا العطف يفيد على الامتزاج الذي من عادات الشارحين مع عبارة المتن والحشيين مع عبارة الشرح فلا يرد ما يرد فافهم والغرض من هذه القول بيان الوجه الآخر لترجيح قول حرف التعريف على قول دخول اللام وهما سؤال وجواب على طبق ما ترقى في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولو **قال** الخ **قوله** لكنه لم يترض الخ إشارة إلى استدراك ما يتوهم من أن الشمول إذا حصل الحرف النداء بقول حرف التعريف فلم يترض الشارح في وجه ترجيح هذا القول على قول المصنف بهذا الوجه **قوله** في صدد بيان وجهه وحاصل الاستدراك أن اختصاص حرف النداء بالاسم ظاهر بحسب العقل فمفهومية هذا الاختصاص من قول لا يصح إعيا إلى ترجيح هذا القول على القول الذي لا يفهم منه ذلك الاختصاص المراد من الشمول الشمول الصريح وهو لا يثبت على تقدير القول المفروض لأنه تعرض لإعجم صريحا وهو ليس تعرض للاختصاص صريحا كما لا يخفى هذا ما لحض واستعمل **قوله** فان القابل الخ أما أن أن الفعل والحرف غير قابل للنداء فلا أن المطلوب به أقبال ملحوظ قصدي ولا شئ من معنى الفعل والحرف ملحوظ قصدي وأما أن قول النداء غير شامل لجميع معاني الأسماء فلا أن منها غير قابل للاقبال كما لا يخفى فلا يكون قابلا للنداء كذا قال الفاضل المدقق أقول وبالله التوفيق أن المراد من الأقبال المأخوذ في تعريف المنادي أي هو من أن يكون حقيقة أو حكما بأن ينزل منزلة من له صلاحية الأقبال كما لا يخفى فلا يبقى في معاني الأسماء ما لا يقبل تعريفه لالفاظ كالمعرف باللام لا يقبل دخول حرف النداء بالنظر إلى القراءات الخيرية مثلا في ذلك البعض يلزم على تقدير دخول حرف النداء عليه إجماع التي التعريف فناء مل لعل الله يجد ث بعد ذلك **قوله** في جواب الخ إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن الخ اليم للتعريف إنما هو في لغة حمير النبي عليه الصلوة والسلام لم يكن من هذا القبيل

في أصل حرف اليم

وهو من حرف اليم  
"أمن"

فكيف استعمل للميم التعريف والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره لعد شهرة لا يقال  
 عد الشهرة لا يكون سببا للترك بل قد يجعل سببا للبيان كما اذا قصد بلوغ غير المشهور الى حد الشهرة لا  
 بالبيان بلوغ الى حد الاشتهار والشهرة قد تجعل سببا للترك لان للمشهور باعتبار شهرته غير محتاج  
 الى البيان لا نأقول مثل هذه التصانيف يكون للمبتدئ لا للمنتهى وما هو للمشهور يكون سهلا للمبتدئ  
 غاية في اوله والله اعلم **قوله** لاختصاص وجه آخر لعدم التعرض وفي العطف كلام مثل اسبق  
 فتذكر وهكذا الامر في قوله ويجوز ان يقال الخ فان **قال** الشارح قدس سره وفي اختيار اللام الخ  
 هذه العبارة محتملة للاختلافين أحدهما ان هذه العبارة محتملة مستأنفة وقعت في جواب سؤال سابق  
 تقريره ان علة اختصاص اللام بالاسم كونها أداة للتعريف وهي في المشهور الالف واللام وكذا انها  
 واللام وحدها فلم يقل المصنف دخول الالف واللام وحدها اصل الدفع ان في أداة التعريف خلا  
 والاختصاص من حيث سببويه وأداة التعريف على مذ هبة اللام وحدها لا الالف واللام وتأييدها  
 ان هذه العبارة عطف على قوله لعدم شهرته وكلمة في بعض اللام لانها قد تجزى بهذا المعنى كما لا  
 يخفى فالتقدير واختيار الخ فتكون هذه العبارة على هذا نكتة اخرى لعدم التعرض للميم بقول  
 دخول حرف التعريف كما ان عدم شهرة الميم للتعريف نكتة لعدم التعرض لها والله اعلم **قوله** اي  
 في ضمن آء التعرض من هذه الحاشية ان عبارة الشارح قدس سره وفي اختيار الخ محتملة وهو للميم المذكور  
 في الحاشية السابقة بلا فصل لان لفظ الاختيار لا بد له من الصلة فكان قد ترك صلته قول على حرف  
 التعريف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور ثانيا من دينك الاحتمالين وان قدرت صلته قول على الالف  
 واللام وقول على الالف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور او قال الفاضل المحدثي ما حاصله ان الالف  
 في تقدير صلته الاختيار قوله على حرف التعريف وقوله على الالف واللام وقوله على الالف جميعا  
 لانه لو جعلت الصلة احد هاتين وجه الآخر وهو ايضا هذه الاشارة والاحالة على المقابلة خلاف  
 اصل اقول وبالله التوفيق ان بقاء وجه الآخر غير محضر لان الشارح ما اراد استيفاء جميع مقتضى  
 المصنف الا ترى ان الشارح ترك وجه اختياره لهذه النواحي المذكورة من بين النواحي وبنيته  
 الفاضل المعنى كما سيحضر وامثال ذلك لا يبعد ولا يحسن والاحالة على المقابلة غير ضرورية ايضا بل واقعية في  
 كتاب المصنف في مواضع كما لا يخفى ولا أدرك وجه الزيادة لفظ الضمن في الاول وتركه في الثاني فتاء مل  
 لعل الله يجد ذلك بعد ذلك **قوله** على الالف واللام لعدم الاعتداد على مذ هبة الميم لغيره  
 ضعفه لم يقل الشارح قدس سره وعلى الالف فلا يرد ما يرد فان **قال** الشارح قدس سره هي اللام  
 وحدها لكن مع قيد السكون كما يعلم مما يبين هذا وأما المحصر المستفاد من هذه العبارة اضافي اي  
 ليست الهمزة او وجه الهمزة واللام فلا يرد ان حرف النداء ايضا يكون أداة التعريف كذا في اللغة

وهذان هذا العطف  
 على حرف التعريف  
 من المادة اصله

في الحاشية السابقة  
 بلا فصل من

قوله لان تقيض الخ خلاصة الدليل ان من المستحسنات توافق دليلي التقيضين في الاوصاف كما تقرر في  
الكثير الذي هو تقيض التعريف بحرف واحد وهو التنوين لا اثنان وساكن لا متحرك فالمستحسن ان يكون ذلك التعريف  
ايضا حرفا واحدا لا اثنين فيبطل مذهب الخليل وساكن لا متحرك فيبطل مذهبنا لم يبق قول والله التوفيق  
ان هذا الدليل ثبت مذهب سيبويه من بين المذاهب الثلاثة المذكورة في الشعر في أداة التعريف ولا يثبت  
نفس مذهب سيبويه مع قطع النظر عن ذلك لان الاستحسان المذكور يدل على كون دال التعريف حرفا ساكنا  
أي حرف ساكن كان اي لا ما او غير لا خصوص اللام والله اعلم **قوله** حرف اي حرف واحد است  
لا متحرك وهو التنوين **قوله** في الدال اي في صفات الدال وهي الوحدة والساكن في نفسه فلا يرد ما يرد  
فانهم **قوله** ويتوافق تصريحهما علم فها قال الشارح قدس سره لتعذر الابتداء قال الفاضل ميرزا  
ابوالبقاء انت تعلم ان تعذرا الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لانه يدفع بالتعريف ايضا الا  
بالنحو ان عنه بان دفعه بالتعريف ههنا لا يجزئ اذ لو حرك بالكسرة لا لتبس بلام الجازم ولو حرك بالفتحة  
لا لتبس بلام الابتداء ولو حرك بالضمه للزم التثنية لان الضمة في غاية الثقل فلا بد من زيادة الهزة لكونها  
من حروف الزوائد واقواها اقول والله التوفيق ان هذا منقوض بلام الامر ولا ما لا مستغاثه فان  
الانقباض فيها بلام الجازمة ولا ما لا ابتداء موجود اللهم الا ان يجعل الجيب موقعا لا مستدلا لان  
النقص لا يرد على المستدل كما هو قالون اهل المناظرة كن اقل مولا نا حافظ دراز والله اعلم **قوله**  
مفتوحة روي الى دفع ما يترجم من ان هذه الهزة كيف تكون حمزة وصل لانها تكون مكسورة وهذه الهزة  
مفتوحة وحاصل الدفع انا نسلم كسرتها في الاصل لكن جعلت مفتوحة للفتحة لانها كثيرة الاستعمال  
فان الفتحة تناسبها **قوله** مكسورة اي مع عدم المانع فلا يرد النقض بانهم لان كون العين مفتوحة  
مانع عن كسرة الهزة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقديرها لان الساكن كالميت فلا يجب  
ولم يجعل فتح العين مانعا لعدم الزوم المذكور ولذا لا يلبس بالهزة القطعية كن اقل والله اعلم  
الشارح قدس سره فقد ذهب آه اي ذهب الخليل الى ان أداة التعريف كلمة آل على وزن هل هزمية  
في الاصل قطعية جعلت وصلية للفتحة المدحوة فكذلك في استعمالها او يقال ان الحذف مع المذكر  
وهو الامر الزومها ماله الهزة كما فهم من حاشية مولا ناعضا الدين غير ضرورية القطعية  
لانها كالحذف والله اعلم **قوله** وايضا لو لم يكن الخ في هذا المقام تقدير والتقدير يفتقد ذهب  
الخليل الى انها آل كبل لان الاصل في الحروف عدم التغير والتصرف وايضا لو لم يكن الكسرة حذف  
الدليل الاول ظهوره ومثله هذا واقم في كلام الله تعالى نحو وكذلك قريبا برأهم ملكوت السموات  
والارض وليكون من اللوحين احمراته يرد على هذا المذهب ان أداة التعريف لو كانت آل كبل لما  
احمر الحذف لكن لا كمن ذهب المبرد لان حذف الجزأ فكثرة الاستعمال اخف من حذف الكل



لاجل تلك الكثرة **قوله** وفيه ان هذه آه وهو انه انما لم يكسر لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استقام  
**قوله** يضعفه ولم يقل ويبطله لان الحمل لا واجب يدل عليه شيوخ حذفا **قوله** والعلة  
 آه وقد ير الكلام هكذا لانما العلامة التعريف والعلامة لا تحذف الا انه كثيرا يحذف الصغرى لتكون  
 سهولة الوصول **قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ بوجهين ان المناسب ان يقول وانما اختص  
 دخول الامر لان المصنف اختصه بالامر لا مطلق حرف التعريف واجيب عنه بان الاختصاص بالامر  
 يشق من وجه يستلزم اختصا لم يخص به من ذلك الوجه كما تقرر فلا منافات **قوله** سمعت عن  
 آه الفرضية الا معترض على الشارح قدس سره من وجهين الاول انه يفهم من كلامه ان الامر مطلقة  
 لتعين للمعنى المستقل والامر ليس كذلك الا ترى ان الامر الدخلة على اللفظ الذي اراد به نفسه  
 كما يعرف بالتعريف اللفظي ليست لتعين فضلا عن ان يكون لتعين المعنى المستقل لان اللفظ قد حضر  
 في اللفظ من غير احتمال الشبهة فلا حاجة الى التعيين الثاني ان الصريح في كلام الشارح ان الامر  
 للمعنى المستقل المدلول عليه مطابقة والامر ليس كذلك الا ترى ان الصفات يدخل عليها الامر  
 ان المعنى المستقل فيها ليس مدلولاً مطابقتها كما لا يخفى ولا معترض بالوجه الثاني في فهم من عدمية  
 للمعنى المستقل بالمطابق في كلام الفاضل المعنى المنقول من بعض أقول وبالله التوفيق يمكن الجواب  
 عن الوجه الاول بان الشارح قدس سره قال ان حذف التعريف الخ فله فهم من كلامه ان الامر  
 الذي تكوّن التعريف تكون موضوعه لتعين للمعنى المستقل والامر الدخلة على اللفظ الذي اراد به  
 نفسه ليست للتعريف كما صرح به ذلك الفاضل الذي نقل الفاضل المعنى كلامه فكيف يكون كلامه  
 منافيا لكلام الشارح قدس سره ونحو الثاني بان المعنى المطابق للصفات معنى مستقل لا بالنسبة  
 فيها بما لا والنسبة بهذا المعنى لا يتأقلا استقلال قال السيد قدس سره في حاشية على المطول ان النسبة  
 في الفعل بطريق التفصيل وفي الامر بطريق الاجمال والمركب من المستقل وغيره غير اذا كانت النسبة  
 بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كانت بطريق الاجمال انتهى مع اذ في فهمه أحفظ وافهم هذا التقرير  
 لعلك لا تجد في غير هذا التفسير **قوله** الذي الخ صفة المقتضى والمراد به المفضل **قوله** ان الامر  
 آه قال ملا ناعبد الحكيم بكسر الهجزة لكونه مفعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل المعنى  
 ولذا ادخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف انتهى أقول وبالله التوفيق يجمل ان تكون  
 تلك الكلمة بفهم الهجزة لكونها مفعول سمعت ويكون مفعول النقل محذوفاً وامام معلومية الكسر  
 من ادخال الفاء في الخبر فليست ما حصل له وجهان لان المكسورة ملحقة بالمتى ولعل عند سيوف  
 في منع دخول الفاء على الخبر واما عند غيره فدخل الفاء في خبره جازم فكيف يكون قرينة في منع  
 دخول الفاء على ان المفتوحة كما وقع من البعض غير مثبت كما يعلم من كلام الشارح قدس سره

لا يكون المعنى  
 للمطابق للصفات  
 مستقلاً

وفي ما يتبعه من ان  
 المكسرة لا يجب الا  
 في الخارج والانتقال  
 نحو واللفظ غني عن  
 البيان

فما قد تعذر لو ثبت من الفاضل المنع الكسر فلا وجه إلا ما قاله ولا يجوز أن يتنازع السمع والقول في قوله  
 أن الأمر لا ينافي على تقدير قراءة الكسر لا يكون مفهوما للسمع وعلى تقدير قراءة الفتح لا يكون مفهوما  
 لتفعل وشروط صحة التنازع كون الأمر معمو لا كلا الفعلين بلا تقييد كما لا يخفى والله أعلم **قوله** يريد به  
 معناه المزمع المراد من المعنى المعنى الذى يصلح للتعين لا مطلقة فلا يريد النقص بالأمر المدخل على العلم  
 بالأمس فأنما لو كانت للتعين لزم تعيين المعين وهو من المستحيلات **قوله** ومنه معرفة في الجنس المميز  
 هنا أن الأمر المدخل على اللفظ الذى يريد به معناه إذا كانت للتعين فكيف يكون منحصرة في الجنس  
 والعهد لأن التعين إنما يتصور على ما هو المشهور على أنحاء أربعة مشهورة الجنس والاستغراق والعهد  
 الخارجى والعهد الذاتى ويمكن أن يجاب بأن إطلاق الجنس على معنى أحده من الجنس المشهور والاستغراق  
 والعهد الذاتى أيضا ثابت فيما بينهم فلو كان يراد من الجنس هذا المعنى الآخر وهو الماهية سواء كانت من  
 حيث هو مقطع النظر عن الأفراد أو من حيث تحققها في ضمن جميع الأفراد أو من حيث تحققها في فرد غير  
 معين ومن العهد الخارجى فيعم الجنس لا يريب **قوله** على اللفظ الأول والأمر في اللفظ عهدية  
 لشارحة اللفظ الذى يريد به نفسه المفهوم سابق بطريق المفهوم المخالفة ولا تنطبق في قلة هذا القسم  
 فلا يرجح أن يخلو الأمر لا يكون إلا على اللفظ فلا معنى لقوله فأنما قد تدخل على اللفظ هذا من سواء كان  
 والله أعلم **قوله** ولا تعين فيه آه يعني أنه لا حاجة في اللفظ إلى التعين لأنه حفى باللفظ من غير حاجة  
 الاشتراك فلا يرد أن في التعين وسلبه عن اللفظ غير صحيح لأنه متعين كما لا يخفى هذا أيضا من سواء  
 الوقت والله أعلم **قوله** بالتميز اللفظى وهو تعريف مفهوم اللفظ وتبيينه بلفظ أشهر منه كقولنا  
 الغضنفر الأسد هذا عند من يقول بأن المقصود بالتميز اللفظى إفادة التصديق بالموضوعه فإن المراد  
 بالمعرف اللفظى عند اللفظ فيمن الغضنفر الأسد أن لفظ الغضنفر موضوع لعق الأسد واللفظ قد  
 حضر باللفظ من غير احتمال الاشتراك فلا تعين وأما عند من يقول بأن المقصود منه التصديق فلا لا لا  
 بالمعرف اللفظى عند مدلوله فيجوز أن يعرف بلام الحقيقة كذا في حاشية الفاضل المذيق **قوله** هكذا  
 قالوا إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن المناسب للشارح قدس سره أن يثبت اختصاص حروف التعريف بالاشارة  
 لا ضعف فيه وهذا الوجه لا يخلو عن الضعف لورود الاعتراضات عليه وان كان استمداد فروعها  
 الدفع من مقصود الشارح وعرضه اثبات المدعى بالطريق للنقل عن ضعفه عليه لا نأمل كالرضى ومحمد بن  
 وحيد ولا وإن كان ضعيفا لأن النقل يوجب الشهادة وكثيرا لما يثبت المشهور الضعيف أولى من القوى  
 الغير المشهور والله أعلم **قوله** وفيه الخ الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره بأن المراد  
 من لفظ بقة المذكور في كلامه آما معناه التحقيق وهو دلالة اللفظ على قامر ما وضع له أو غيره  
 وهو دلالة اللفظ على المعنى المقصود سواء كان موضوعا له أو غيره وكلا باطلان أما الأول فلا يوجب

اشارة الى ان التعريف على  
 طريق مفهوم على احوال  
 خمسة اربعة منها ما هو  
 المشهور والخاص بالبيان  
 من حيث هو اربعة  
 منها اربعة القديمة ما بينه

عدم دخول الامر على اللفظ الذي استعمل في المعنى الجاهلي وهو خلاف المذهب فيما بينه ولا يقال هو بيت  
 الاسد الراعي ولا يتجوز واما الثاني فلا بد من وجوب دخول الامر على الفعل الذي جرد عن الزمان والنسبة  
 واستعمل في الحدث فقط على سبيل القياس وهذا لم يثبت ويمكن ان يجاب باختصار الشق الاول بان استعمل  
 المادة المعنى المتخوي من لفظ المطابقة لعدم دخول الامر على اللفظ الذي يريد به المعنى الجاهلي غير مسلم  
 لانه ايضا صفة مطابقة لان الوضع المأخوذ في تعريف المطابقة اهم من ان يكون شخصيا او نوعيا والاول وان لم  
 يتحقق المعنى الجاهلي لكن الثاني تحقق فيه وهذا القدر يكفي ههنا لتحقيق مقام آخر ورويت في بعض النسخ  
 ان بين تجرييد الفعل عن النسبة واستعماله في الحدث تناقضا لان الحدث ليس ههنا من المعنى بل  
 بل عبارة عن الامر المنسوب الى الفاعل فيكون النسبة مأخوذة فيه أقول وبالله التوفيق ان هذه  
 مواضع لا فنية لا تليق بشأن المصطلح لان المعترض ان يقول على الفعل الجرد عن الحدث والنسبة  
 واستعماله في الزمان والله اعلم **قوله** معناه الخ تذكر الضمير بناء على تأويل المطابقة باللفظ وعلى  
 الفطر الى انه مصدر يفتى فيه المذكر والمؤنث **قوله** وليس كذلك لانه يقال هو بيت الاسد الراعي  
**قوله** الجرد الخ ذكر هذا لتجريد على سبيل التخييل لانه كما يرد الاعتراض على الفعل المذكور كذلك يرد  
 على الفعل الجرد عن النسبة والحدث المستعمل في الزمان فقط بل عن النسبة فقط وجوابه **قوله**  
 قياسا انما قل قياسا لانه لا مانع من سماع دخول الامر على الفعل الجرد من الزمان والنسبة المستعمل في  
 الحدث فقط والجرد عن النسبة والحدث المستعمل في الزمان فقط وان لم يجمع كما لا يخفى **قوله** المهم الخ  
 اي لا يخلص من هذا الاعتراض في وقت من الاوقات الا في الزمان الخ وحاصله الجواب باختصار الشق  
 الثاني باننا سلم جواز دخول الامر على الفعل الجرد عن النسبة قياسا بالنظر الى هذه الحالة لكن نعم هذا  
 الدخول عليه بالنظر الى وضعه السابق وبالحالة الاولى ووجه القرض المشار اليه بقوله الامارة ما لا يخفى  
 لان رعاية الحالة الاولى وعدم رعاية الحالة الثانية بعيدة لكن مع هذا واقعة في اسماء الافعال والاشياء  
 المنسوبة عن الزمان فانهم **قوله** وضعه اي الوضع السابق والافعال والاشياء ثابت في حالة التجريد ايضا  
 لانهما جاز الوضع النوعي فيه مرجوح كما تقرر **قوله** او يقال الخ عطف على قوله ان يقال فيكون جوابا  
 لتعويض حاصله ان فرض تجرييد الفعل عن النسبة فرض عقلي محض غير محتمل في الاستعمال ومادة التقض يجب  
 ان تكون متفقة كذا قال مولانا عبد الحكيم **قال** الشارح قدس سره وهذه الخاصة لما بين الشارح سابقا  
 ان الخاصة على قسمين شاملة وغير شاملة امراد ان يبين حال الامر بل كل الخاص للمذكورة في المعنى دفعا  
 فهو هو اندراجها فيما ليست مندرجة تحته **قال** الشارح قدس سره فان حرف التعريف الجرد  
 ههنا ان حرف النداء مودعة حرف التعريف كما هو الظاهر مع انه يدخل على الضمير المنفصل كما في ياهو  
 وعلى اسم لا يشار كما في ياهو الرجل وعلى الموصول كما في من اجلك يا التي فكيف يجمع قول للشارح

وان هذا صفة مستقل  
 مدلول عليه مطابقة  
 هذا المعنى  
 المرد حاشية مولانا  
 حافظ دران  
 واوتموزان يكون هو  
 معنى حاشية وكون اللفظ  
 انما فيه والله اعلم  
 ويكون الامر بغير غرض  
 ما تقرر ان  
 يدرك عليه قول الفاضل  
 الخ في حاشية في حيث  
 قال تجريد الفعل من  
 النسبة لانه ذكر في النسبة  
 فقط

فان حرف التمجيد يمكن ان يحاب عنه بان المراد من حرف التعريف ههنا الامر بقرينة المقام وبقول ان  
 حرف النفي ليس من جملة حرف التعريف مطلقا بل اذا قصد به التعريف كما تقره والمراد من حرف  
 التعريف ههنا ما هو للتعريف مطلقا وقيل في الاعتراض ان الامر قد دخل على الموضوعات مثل الذي  
 والحق فانها في الاصل لذي دلالة ان يقال ان هذا ليس بمحقق عليه بل ما ذهب اليه البعض **قوله** ان  
 قدس سره وكذا للعلم معنى مثل الامر في انها غير شاملة لخواص الباقية لا في انها لا تحقق في المتعاليين  
 وامثالها فلا بد فافهم وقيل ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسرار بل صلاحه الاشياء  
 وفيه ان بعض الاسماء لا يصلح للاسناد اليه وان كان الاسناد بالقوة كاسماء الافعال والسير يعني  
 الباقي والاضافة بمعنى الامر فلا بد مما هو من ان السير يعني الجيم والاضافة بمعنى من فيلزم تشبيه الشيء  
 بنفسه ويطلق لفظ النفس الاول بالنظر الى التوهم الاول والثاني بالنظر الى الثاني فافهم ولا تسرع  
 بالرمد والتعبول **قوله** اعلم ان اشارة الى دفع ما فهم من ان عدل اكثر ما ذكر في المتن من الخواص يكون مع  
 لان الخاصة ما يوجد في ذي الخاصة ولا يوجد في غيرها واكثر المذكورات موجودة في غير الاسطر **قوله**  
 والاسناد اليه فكما في الجسق في قولهم الجسق مهمل واما المجر والتونين فكما في الجسق في قولهم حكيم **قوله**  
 بانهم مهمل وحاصل الدفع ان الخاصة كما انها منقسمة الى الشاملة وغيرها كان لك منقسمة الى الحقيقية  
 والاضافية والمذكورات خواص اضافة للاسرار يعني انها لا توجد في غير الاسماء الذي اريد به معناه فافهم  
 غير الاسماء الذي لو رده به معناه سواء لم يكن له معنى كالمهمل او كان له معنى كالمهمل بل اريد به حقيقة  
 فوجودها فيه غير ضروري بالجملة ان وجد ان الخاصة في غير ذي الخاصة مضر للخاصة الحقيقية لا الخاصة  
 الاضافية والمراد ههنا هذا **قوله** نعم آية تقدير وتصديق لما سبق وما بعد جملة مستأنفة  
 وقعت جوابا لسؤال مقدم وهو ان تلك الخواص اذا كانت موجودة في غير الاسرار فمن أي جهة  
 تعد من الخواص **قوله** ولذا لك طوى آية الظاهر ان ضيق طوى راجع الى الشارح والاطراد ان يقول  
 كما وجدت تلك الخواص وجد الاسرار وانعكاس ان يقول كما انفتحت تلك الخواص انفتحت الاسرار  
 برده ههنا ان كوى الاسرار مبنى على عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية وكوى الانعكاس مبنى على عدم  
 كونها خواص شاملة فالمناسب للفاضل المقتضى ان يقول ولذا لك طوى الانعكاس من غير زيادة **قوله**  
 لان عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية غير مذكور في كلام الشارح فكيف يشبه الفاضل المقتضى  
 بذلك الواقع في كلامه اليه ويمكن ان يجاب باننا لا نسلم ان ضيق طوى راجع الى الشارح بل انضج  
 راجع الى الفاضل المقتضى بمجمله نفسه غايبا للاحتراز من نسبة الفعل الى نفسه معارضة لانه الموجب  
 للتعجب وان اختلف بياك انه على هذا يلزم عدم التعرض لانعكاس لان طوى مبني على عدم كون تلك  
 الخواص خواص شاملة وهذا غير مذكور في كلام الفاضل المقتضى بل هذا مذكور في كلام الشارح

فلا يلزمهم ان يقولوا ذلك طوى الاطراف من غير زيادة الانعكاس فانه له بان الفاضل المشي جعل  
 كلامهم الشارح كلامه بنام على الامتناع الذي هو من العادات فلذلك ذكر الاطراف والانعكاس  
 كليهما وان قيل ان المناسب على هذا ان يقولوا لنيلك بالثنية لان المشار اليه امر ان لا امر وا  
 قلنا ان الفاضل المشي اول ذلك ان يبين بالمدح ويحتل ان يكون كلمة طوى على صيغة المجهول فانه  
 فانه من زمانه الوقت والله اعلم **قوله** ثم اعلم ان الإشارة الى دفع ما يرد من ان خواص الاسم كثر  
 فما اثير في اختيار المصنف هذه الخواص الخمس وتركها بقى منها احتمال للفهم ان ذكر هذه الخواص  
 مشغل على فائدة ليست في غيرها وهي تفهم كل واحد للخواص الاخر الكثرة كما سيظهر لك فيكون ذلك  
 اولي لان القليل الكثير الفوايد اولي من الكثير القليل الفوايد كما لا يخفى **قوله** لان كلامها في الجمل  
 حذف مضاف في مواضع والتقدير لا يختص كل منها متضمن لاختصاص خواص كثيرة فان اختصاص  
 الامور متضمن لاختصاص انواع التعريف وهكذا الحال في ما وجد وجه تفهم اختصاص الاسم اختصاص  
 انواع التعريف ان اختصاص الاسم لا يترك الا باختصاص معناه كما لا يخفى وهو التعريف واختصاصه  
 مستلزم لاختصاص انواعه من تعريف العلم وتعريف الاضافة وتعريف النداء وتعريف اليم  
 فلفظة وتعريف الامر وتعريف البهم لانه لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف يرد ههنا ان اختصاص  
 الامر كما هو متضمن لاختصاص انواعه المذكورة كذلك متضمن لاختصاص اسماؤه من كلام الجند  
 والاستغراق والعهد الخارجي فالمناسب للفاضل المشي ان يقول لا انواع التعريف واحسانه  
 ويمكن ان يجاب عنه بان الالف واللام في قوله دخول الامر للجنس المندرج فيه جميع اصناف الامور  
 المذكورة وليست اشارة الى متضمن معين لعدم القرينة عليه فيكون قول المصنف دخول الامر  
 تعريفا للجسم اصنافه بطريق العبارة فيكون زيادة قوله واصنافه مستغنى عن بل يكون مضمنا واسماؤه  
**قوله** والجواب عطف على الامر يعني ان اختصاصه متضمن لاختصاص حروف الجمل لان الجمل هو  
 الحرف الجمل هو المختص بالجمل لا امر ولم يختص حروف الجمل بالامر وجود الاثر فيكون المؤثر هو من  
 المستقرات يرد ههنا ان اختصاص الجمل كما هو متضمن لاختصاص حروف الجمل الوجه المذكور كذلك  
 اختصاص حروف الجمل متضمن لاختصاص الجمل الوجه المذكور بعينه لانه لا مؤثر في الجمل سوى حروف الجمل  
 فكيف يكون هذا التضمن وجها لاختياره فذكر الجمل على ما عداه من الخواص واجيب عنه باننا لا نسلل لاختصاص  
 مؤثر الجمل في حروف الجمل كاي علم من عبارة الشارح قدس سره واما الاضافة للفظية فلا يكون لاختصاص  
 حروف الجمل متضمنا لاختصاص الجمل لان الوجه بعينه اقول وبالله التوفيق اناسلنا انفسنا مؤثر  
 الجمل في حروف الجمل متضمن الثاني لاختصاص الامر لكن نقول اختصاص الجمل والى بالذبح لانه يكون  
 متضمنا لخواص كثيرة وهي حروف الجمل لان اختصاص حروف الجمل لانه يكون متضمنا لاختصاص

انما يجب اليه و  
 هو قوله الجمل والتعريف  
 والاضافة والاسماء  
 اليه الله

حتى لو اشبه الضم  
 معين لا يكون متضمنا  
 متضمنا لاختصاص  
 الاسماء فيكون في  
 عبارة الفاضل المشي  
 متضمنا حيث يتوكل  
 فيه اختصاصا

خاصة واحدة وهي الجروا الله اعلم **قوله** اصنافه المراد باصناف التنوين ليست جميعها لان تنوين  
الترفع من اصناف التنوين وهي ليست بمختصة بالاسم بل تنحى فيه وفيما عداه كما لا يخفى فلا يشترط ما يرد في  
ولعل المراد باصناف التنوين تنوين التمكن وتنوين التذكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة والمراد بعينها  
التمكن والتذكير والعوض والمقابلة ويحظر بالبال ان الالف واللام في قوله التنوين للجنس المنك  
تحت جميع اصنافه سوى الترفع كاللام في قوله اللام كما سبق وليست اللام في قوله التنوين اشارة  
الى صنف معين لعدم القرينة عليه كما لا يخفى فيكون التنوين باصنافه مذكورا بطريق العبارة فتد  
حاجة القول الفاضل المحشى لا اختصاص اصنافه الا ان يقال ان المراد باصناف التنوين ليست نفسها بل  
معانيها كما يدل على هذا زيادة الفاضل المحشى قوله ومعانيها والفرق بين الاصناف والمعاني قد سبق  
ويمكن ان يجاب بان المقصود من ذكر اختصاص التنوين في هذه الاختصاصات بآروجه اختياره على ما  
سواه من الخواص التي تكون مما ليس تحتها اصناف كالحرق تاء التانيث المتحركة لا يباين وجه اختياره على  
اصنافه حق يقال ان جميع ما ذكره بطريق العبارة فكيف يعبر ذلك الاختيار لكن فيه بحث وهو ان  
مثل هذا الكلام يجري فيما سبق فالمناسب للفاضل المحشى زيادة **قوله** لا صناف هناك ايضا لا  
الاكتفاء بقوله لا انواع التعريف الا ان يقال ان هذه نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تسرع بالرد والقبول  
لان هذا التمرين احترق قلبه بنا والبعده والعجز عن الاولاد والاقارب والا فترافق له  
لا يخلو عن الخطاء والذلل واسمه اعلم **قوله** كونه موصوفا قال مولانا عبد الحكيم فان الوصول  
وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والفعال مسندا اليه للفعل المجيء ففعل  
والفعل من النسبة من ال من الفاعل او المفعول فلا يصح شئ منها الا ما يصح ان يكون مسندا اليه  
**انتهى قوله** وايضا التمرين دفع آخر لثبوت هو المد فرع بقوله اعلم آه وبآينه ظاهر ولا يطيل الكلام  
بذكر المراتب الكثيرة المبينة وطول المعاني لتلك النحاص ثلاث يورث الشوشت واشتت الا هلام عليها  
فارجع الى متن التخصيص المصنف في ذلك العلم **قوله** اراد بالجروا اشارة الى دفع ما يرد من  
ان تقدير الشارح قد سره لدخول لاجل صحة كون الجموع طوفا على اللام مستغنى عنه لان  
الجروا مصدر مجزى مجهولا ايضا فيكون المعنى على هذا كونه الشئ جروا ولا شك في صحة هذه  
العبارة ومن خواص الاسم كونه جروا واما الكلام في ان الحكم يكون الاسم جروا من خواص الاسم  
لا طائل تحته فيسمى بآروجه في قوله الاسناد اليه ما دنى تغير فانتظروا وحاصل الدفع فان سلم ان  
الجروا مصدر مجزى ايضا لكن اداة الحركة والحرف منه اظهر فلاجل هذا الظهور اراد الشارح  
قد سره من الجروا الحركة والحرف فقدم لفظ الدخول لا التبادر من الحكم باختصاص شئ من  
ذلك بحسب الانصاف ولا انصاف للاسم بنفسها المراد من الجروا الله اعلم **قوله** على الاكثر

اعلم قوله فان اللام  
بان يقال ان الالف واللام  
فوقه له في عمل اللام وان  
كان الجنس للام وان  
جميع اصناف التنوين  
من ذلك الاختصاصات  
فيختص اختصاصا بالاسم  
بآروجه اختيارا وعلم  
سواه من الخواص على ما  
يأين تحت اصنافه  
بآروجه اختيارا على  
اصنافه لا منه

اليه اى نسبة شئ الى ما وجد الجرفيه وليس المراد من الاضافة الاضافة التقوية فاقض **قوله** لفظ  
 او محله خلاصة الكلام من عبارة المصنف والجواب ما هو در او مرفوع اما جرة فليس الا من وجه واحد  
 وهو عطف على لفظ الامر واما رفعه فمن وجهين احدهما العطف على محل الامر وهو القاملية  
 للدخول وثانيهما العطف على دخول الامر **قوله** وقس عليه يعني ان التثوين جاء على معنيين ايضا  
 بعد ما نوز سلكه يتبع حركة آخر الكلمة وثانيهما كون الشئ منونا وعلى الاول يكون عطف على الامر  
 لفظا ومحلا تحت الدخول لان نفس النون لا تعم ان تعد من الخواص لما سبق وعلى الثاني يكون عطفا  
 على دخول الامر لكن المعنى الاول اظهر فلذا حمل الشارح عليه ونزاد قيد الدخول والله اعلم **قوله**  
 ولو ان قد مره دفع ما يتوهم من ان بين الامر والتثوين تقابلا واحدا المتقابلين يكون اقرب خطرا الى  
 مع المتقابل الآخر فالنسب للمصنف ان يقدر التثوين على الجر او بعد الامر ووجه التقابل  
 بين التثوين والامر اما كون الامر علامة للتعريف وكون التثوين علامة للتذكير واما مدحهما في  
 كلمة واحدة واما كون المصدر محل الامر والآخر محل التثوين وحاصل الدفع ان التثوين والجر  
 اوجد في الكلمة يكون التثوين مؤخر عن الجر كما لا يخفى ومناسبة الوضع بالطبع يميز من اللفظ  
 فيما بينهما فلاجل تحصيل هذه المناسبة قد ملجأ على التثوين اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشر  
 لو قد مر بيان وجه تقدير الامر والوجه تقدير غير ما كان احسن وادق فانهم لعل الله يحدث  
 بعد ذلك امر **قوله** ولتفهمه خواص كثيرة يحظر بالبال انه يعلم من عبارة الفاضل المحشر  
 سابقا ان تعمن الاضافة لخواص كثيرة وتعمن الاسناد اليه لخواص قليلة لانه بين فيهما ان الخواص  
 التي يتضمنها الاضافة خمسة والتي يتضمنها الاسناد اربعة فكيف يعم ما قاله وتعمل لكل  
 وان لم يصله الآن والله اعلم بما في صدور عباده **قال** الشارح قدس وانما اختص دخول الجر  
 في اى الجر باعتباره الدخول لثلاث مبررات على قول المصنف دخول الامر وقدمه منافذ كونه  
 المحل في فعله ودخول حرف الجر والله اعلم **قوله** اى حرف آه اشارة الى دفع ما يرد من ان  
 اضافة الحروف الى الجر لا تعم لان الحرف المضاف اما ان يكون من جملة حروف المباني او من جملة  
 حروف المعاني والاول لا يعم لان الجر ليس غرض حرف من حروف المباني حتى يضاف اليه والثاني  
 ايضا لا يعم لان الجر ليس معنى حرف من حروف المعاني حتى يضاف اليه وحاصل الدفع ان اضافة الحرف  
 الى الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ان كان المراد من الجر المعنى الاسم الذي هو الحركة او الحرف  
 او من قبيل اضافة المؤثر الى تأثيره ان كان المراد منه المعنى المصدرى وهو الافضاء ولا يخفى ما بين  
 الاثر والتأثير من الفرق والله اعلم **قوله** ويعضد الاول اى يقويه لعل وجه تقوية قولهم  
 حرف الجر للاختلال الاول في قولهم حرف الجر اشتها لفظ الجر في المعنى الاسم وعدم

اشتهاره في المعنى المصدرى طاعه املوا ما بينه الفاضل المدقق في وجه تقوية هذا القول  
 للاعتكاف الاول في قولهم حرف الجر فلا يخلو عن غن شة لان الجزم لو كان بمعنى الاسكان كما هو  
 من معانيه كما قال في المنتخب جزم بالفتح يريدون وعاجز ويبدل شدن وسان كر ونصغف وركنا  
 اضافة الحرف الى الجزم من قبيل اضافة المؤثر الى التأثير لم يرد عليه شيء كما لا يخفى **قال** الشارح  
 قدس سره في الجرم به املوا ان الجرم في وجه ما يد الى حرف الجر وقوله لفظا وتقديرا قد الغم  
 ولا يجوز ان يكون قيد الجرم لانه لا ينحصر في اللفظ والتقدير اذ قد يكون الجرم هو راجعا  
 للشارح قدس سره كما في الاضافة او في التثنية بالاضافة المعنوية دون اللفظية ودون كليهما  
 لان تقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية متفق عليه بخلاف اللفظية على ما لا يخفى والتثنية  
 بالمتفق اولى **قال** الشارح قدس سره ودخول حرف الجر آه لما كان ظاهرا عبارة الشارح غير  
 مفيد للمدعى على قانون الاستدلال لانه لو جعل قوله لانه اثر حرف الجر صغرى وقوله ودخول  
 حرف الجر كبرى كان مبنيا الى ان الجرم يخص بالاسم وقد مكن هذا الامر مدعى ظاهرا فاقول بتوفيق  
 الله تعالى في تقدير كلام الشارح ان قوله لانه اثر حرف الجر صغرى على القياس وكبراه عند وقت التثنية  
 لان الجرم اثر حرف الجر وكلاهما هو اثر حرف الجر يكون مختصا بالاسم فيجب ان الجرم يكون مختصا بالاسم  
 للصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان اثر حرف الجر لو لم يكن مختصا بالاسم لوجد الاثر في دون المؤثر  
 واللازم ما لم يطل فاللزوم ومثله ولما كان يرد على الملازمة المذكورة في القياس الاستثنائي انه لا يلزم  
 من عدم اختصاص اثر حرف الجر بالاسم وجود الاثر في دون المؤثر لانه يجوز ان لا يكون للمؤثر الذي  
 هو حرف الجر مختصا بالاسم فاشار الشارح قدس الى دحضه بقوله ودخول حرف الجر يختص المخ  
 هذا القول منه قدس سره اشارة الى اثبات الملازمة المذكورة في دليل كبرى للطوية ههنا خلا  
 غاية وسمى في صحيح كلام الفاضل على قانون الاستدلال واسم اعلم بحقيقة الحال يرد على القول المذكور  
 لكن وجود الاشارة ان المراد من صحة الاثر مع المؤثر اما المعية الزمانية او المعية المكانية لا سبيل  
 الى الظاهر لان الشمس المؤثر في الضياء موجودة في السماء والضياء الذي هو اثرها يوجد في الارض  
 ولا سبيل الى الاول لانه لا ينافي وجود الجر في الفعل والحرف كما لا يخفى واجواب ان المعية هو الاول  
 لكن حرف الجر مؤثر ضعيف لا يؤثر مع اختلاف المكان بينه وبين اثره بخلاف الشمس واسم اعلم  
**قال** الشارح قدس سره واما الاضافة المخدوم ما يرد من اثر الصغرى في قوله لانه اثر المخدوم اما ان يكون  
 راجعا الى الجر المطلق او الى الجر الذي فيما سوى الاضافة اللفظية فان كان الاول فلا فسلو ان الجر  
 المطلق هو اثر حرف الجر لانه موجود في الاضافة اللفظية وحرف الجر ليس بموجود فيه لا لفظا ولا  
 تقديرية وان كان الثاني فلا يلحق الدليل المدعى لان المدعى اختصاص الجر المطلق والدليل يبينه

بأنه على ان يكون الاسم  
 جزم الجرم ليس مقصودا  
 في الاضافة والاسم يتصل  
 بمدى كبرى في سياق الشارح  
 كما هو الظاهر لا منه  
 وهو قوله لانه اثر حرف  
 الجر لو لم يكن اثره

لا يخفى ان المدعى على  
 الجرم على اسفلى زمان و  
 وحد اثره في ذات الزمان  
 في الضلوع والحرف منه



اختصاص الجهر الخاص وحاصل الدفع أن الضمير يرجع إلى الجهر الخاص الذي هو فيها سوى الإضافة اللفظية  
والدليل المذكور ليس دليلاً لكل المدعى بل يجوز وجزمه أو أخراعى الجهر الذي ليس أثر حرف الجهر  
يثبت اختصاصه من دليل آخر وحاصل هذا أن ذلك الجهر يختص بالإضافة اللفظية والإضافة اللفظية  
فروع الإضافة المعنوية المختصة بالأسر ومخالفة الفرع من الأصل بأن لا يختص بالأسر بل يختص بمقتضى  
أوليه من الحالات يرد ههنا أن اللازم مقدرة في الإضافة اللفظية أيضاً عند المصنف كما يعلم من  
كلامه في المحررات فلا حاجة إلى هذا الجواب لأن الجهر المطلق أثر حرف الجهر على مذهبه ويمكن أن  
يجاب عنه بأن هذا الجواب على تقدير التنزل والتسليم لا مطلقاً يرد ههنا أن كلمة الملتصيف كما  
هو للتفصيل والتفصيل يقتضى التقيد كما هو الظاهر فاللازم على الشارح أن يذكر الكلمة إما هذه  
عذيلة أخرى ليحصل التعدد أجيب بأننا سلمنا اقتضام كلمة الملتصيف ولكن أغفر من أن يكون ذلك  
أو مقدراً أو الأول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود لأن تقدير عبارة الشارح هكذا ومن  
خواص الأسر دخول الجهر مطلقاً أما الجهر فيكون سوى الإضافة اللفظية فلا نه أثر الحذف وأما الجهر الذي في  
الإضافة اللفظية فلا نهما ألم هذا ما يخص من الحواشي والله أعلم **قوله** أي أما الجهر المحذف  
ما يتوهم من أن كلمة الملتصيف ما أجمله المتكلم وأجمل الإضافة كما يعلم من كلام الشارح  
وأما الإضافة المحذف ثابتة لا من المصنف ولا من الشارح كما لا يخفى فكيف يصح قوله وأما الإضافة  
المحذف وحاصل الدفع أن عبارة الشارح غير محمولة على ظاهر ما بل فيه تقدير رأي أما الجهر الذي ليس  
أثر حرف الجهر كما في الإضافة المحذف وأجمل الجهر ثابت بقوله ومنها دخول الجهر **قوله** كما في الإضافة  
يُرد ههنا أن الظاهر من الكاف الثقيل والظاهر منه عدم اختصاص المثل فيه والأمر ههنا ليس كذلك  
لأن الجهر الذي ليس أثر حرف الجهر يختص بالإضافة اللفظية أجيب عنه بأن هذا من قبيل قوله تعالى  
وأفكروا والله كما هدىكم أي على ما هدىكم كذا قال عبي واستأدى نور الله مرقدته والله أعلم  
**قوله** أو لأنه لا يكون ألم علة أخرى لاختصاص الجهر الذي ليس أثر حرف الجهر بالأسر وحاصل  
أن هذا القسم من الجهر لا يكون إلا في الفاعل أو المفعول والحرف والفعل ليساً بصاحبين لكليهما  
إما عدم كونهما صاحبين للفاعل لأنه مسند إليه للفعل ولا شئ منهما يسند إليه كما هو  
الظاهر وإما عدم كونهما صاحبين للمفعول لأنه يسمى أن يسند إليه كما إذا أتى الفعل المعلوم  
بالمجهول ولا شئ منهما يصحح التسند إليه كما لا يخفى والله أعلم **قوله** بيان للمخالفة  
دفع ما يتوهم من أن قول الشارح قدس سره بل لا يختص غير صحيح لأن الظاهر منه أن  
هذا بيان لعدم المخالفة وهذا البعد لا يثبت منه كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان  
**قوله** متصورة إشارة إلى أن كلمة أوفى قول الشارح أو يزيد عليه لا انفصال

**الحقيق قوله** بقسمه لا في قوله بما يخالف **قوله** مقابل دفع ما يتوهم من ان  
تفسير الشارح قد من سره لقوله ما يخالف بقوله اعني الفعل وجعل قوله او  
يزيد عليه الخ مقابلا لقوله بان يختص آه كلاهما باطلاق لان الفرع لو اختص بشئ اعم  
من الاسم والفعل فاضا يصدق عليه انه مختص بهما يخالف ما يختص به الاصل لان بين  
العام والخاص مخالفة من وجه وحاصل الدفع ان المراد من المخالفة في قول الشارح  
المقابلة وهي منتفية بين العام والخاص على ما لا يخفى فلا يصدق على الصورة المفروضة  
انه مختص بما يضاف اي بما يقابل ما يختص به الاصل والله اعلم **قوله** الاسم بيان  
ما في قوله ما يختص به والسوا في قوله وهو الذي آه للتعليل اي لتعليل تفسيره ما في ما يختص  
به بالاسم **قوله** الاضافة المعنوية اشار به الى ان للباد بالاصل المنصوب في الشرح  
الاضافة المعنوية **قوله** ذلك القسم اشار به الى ان قوله اعني الفعل تفسير له  
ما في ما يخالف الخ **قوله** لعدم استقلال الخ قد مر وجه كون معنى الفعل اصلا  
مستقلا ومعنى الحروف غير مستقل في تعريف الاسم فذكر فلا يرد ما يرد فانهم  
وايه اعلم **قوله** على الاصل اشار به الى ان الضمير المستتر في يزيد راجع الى الفرع  
والضمير المحرور في عليه راجع الى الاصل الذي هو الاضافة المعنوية **قوله** بان  
يدخله والفعل يرد ههنا ان الدخول هو الذي ذكر في الاول والحق بالآخر وكلاهما غير  
متصور ان ههنا اي في الاضافة اللفظية الذي هو الفرع لكونه امر اصديرا لا انتزاعيا فكيف  
يصح قوله بان يدخله لان الضمير المستتر راجع الى الفرع الذي هو الاضافة اللفظية ويمكن  
ان يجاب عنه بان المراد من دخول الفرع دخول ما هو فيه اعني المحرور نفسه والدخول  
يتصور في الجرح على ما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قد من سره باقسامه اشارة الى  
ما يرد من ان المراد من التنوين اما ان يكون التنوين مجيع اقسامه او التنوين ببعض اقسامه  
وكلاهما الشقين باطلاق اما الاول فلان من جملة ما تنوين الترفع وهو غير مختص بالاسم كما  
هو الظاهر واما الثاني فلانه لا قرينة على تعيين ذلك البعض وحاصل الدفع اننا نختار الشق  
الثاني اعني ان المراد من التنوين بعض اقسامه وهو ما سوى تنوين الترفع والقرينة موجودة  
وهي فكون تنوين الترفع في آخر الكتاب على وجه يظهر منه وجه عدم اختصاص  
هذا التنوين بالاسم وجعل الاخر قرينه على السابق مما قد يفعل فيما بينهم ولا  
يخفى ما في عبارة الشارح وهو قوله وسيجئ الخ من الرمز الى هذه القرينة والله اعلم  
**قال** اشار قد من سره تعريفه وهو فون ساكنة يتبع آخر الكلمة **قوله**

الضمير المستتر  
في قوله  
ما لا يخفى

وهي ان اقسامه وهي تنوين المترفع وتنوين التكن وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين التنكير  
**قال** الشارح قدس سره يظهر من الاظهار ويحتمل ان يكون من الظهور لكن العايد على  
 هذا يكون محذوفا وهو منه **قال** الشارح قدس سره جهة اختصاص وهي ان تنوين  
 التكن دال على كون الاسم منصرفا وتنوين العوض عبارة عما لحق آخر الاسم عوضا  
 عن المنساق اليه وتنوين التنكير بطريق بين المعرفة والنكرة وتنوين المقابلة عبارة عما  
 يقابل تنوين جزم المذكر الساكن ولا يخفى على من له ادنى بصيرة عدم وجوده من كل  
 من هذه الامور المذكورة في خبر الاسم **قال** الشارح قدس سره وجهة عدم  
 الخ وهي ان تنوين المترفع عبارة عما لحق آخر المصاريح وآخر الابيات اعلم من ان  
 يكون هذا الاخر اسما او غيره **قال** الشارح قدس سره هو بالرفع دفع ما يتوهم  
 من ان قول المصنف الاسناد اليه اما يكون بالجر للمطع على لفظ الاضمار وبالرفع  
 للمطع على محله وكل منهما لا يعم لانهم على كلا التقديرين يكون ذلك القول  
 اعني الاسناد اليه مما اضيف الى نسب اليه الدخول وازافة الدخول الى الاسناد  
 اليه لا يعم لان الدخول عبارة عن الذكر في الاول او اللوق بالآخر وانتفاء كليهما  
 في الاسناد اليه ظاهر وحاصل الدفع ان ذلك القول بالرفع لعله معطوف  
 على الدخول لا على محل الاضمار حتى يكون مما نسب اليه الدخول **قال** الشارح قدس  
 سره لان الخ قيل ان غير المتبادر من الدخول كون الشيء موجودا في شيء آخر قطع للنظر  
 عن النكته الاول واللوق في الآخر واذا حصل عليه فما نزع عطفت الاسناد اليه على  
 مدحول الدخول وهو الامر متاء مل كذا اقال مولا معصت الله **قال** الشارح قدس  
 سره في الاسناد وفي بعض النسخ الاسناد اليه وهذا اولي لان من انتفاء الذكر في الاول  
 واللوق بالآخر في الاسناد الذي هو شبهة بين الطرفين لا يلزم انتفاءهما في الاسناد اليه  
 الذي هو في احد الطرفين والمدعى هو هذا دون ذلك اقول وبالله التوفيق ان المراد من  
 الاسناد العاقبة في بعض النسخ الاسناد الذي هو في المتن وهو مقيد بقصد اليه لا مطلق  
 فمال كذا النسختين واحدا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكذا في الاضافة  
 يعني مثل عطفت الاسناد اليه العطفت في الاضافة يعني ان قول المصنف الاضافة معطوف  
 على الدخول لا على مدحوله **قال** الشارح قدس سره والمراد به كون الخبر اشارة  
 الى دفع ما يورد في هذا المقام من ان الضمير في اليه يرجع الى الاسم لان كل امر متوقف  
 على ذكره خاصه فحق قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ومن خواص الاسم الاسناد

الى الاسم وهذا ان حبل وترك على الظاهر فهو باطل لان الاستناد الى الاسم يوجد في  
 الفعل بل يكون فيه دايما وان كان المراد منه كون الاسم مسندا اليه بناء على ان هذا  
 من لوازم الاسناد الى الاسم كما لا يخفى بخلاف الحكم بمن خواص الاسم على الاستثايل  
 بهذا المعنى عن الفائدة لان ذلك في غاية الظهور كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الصغير  
 راجع الى الاسم والمواد من الاسناد الى الاسم كون الاسم مسندا اليه ولا يلزم خلو  
 ذلك الحكم عن الفائدة لانه كثير اما يذكرو شيئا بخصوصه ويراد الحكم على نوعه والامر  
 منه كما يقال زيد ملزوم للضاحك بالذات لانه ذكر زيد وهو امر خاص واريد  
 منه الامراء هم منه وهذا لان الانسان لانه الملزوم بالذات للضاحك كما لا يخفى فلم  
 لا يجوز ان يذكر ههنا كون الاسم مسندا اليه ويراد منه كون الشيء الذي اضيف اليه  
 الكون ليس الا الاسم في نفس الامر كما لا يخفى ووجه فكما يخلو ذلك الحكم عن الفائدة يذكر  
 الاسم كذلك يخلو بامارة الشيء من الاسم لا اتحاد المال في نفس الامر فان له بالشيء قد  
 يكون له اعتبار ان يكون الحكم بشئ عليه باعتبار مفيد او باعتبار آخر كما ترى في الانسان  
 لانه اذا اخذ من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بالحيوانية مفيد او اذا اخذ من حيث  
 انه حيوان يكون ذلك الحكم عليه لغوا فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل  
 بل منه وقد اجيب عن اصل الاعتراض باننا لا نسلم ان الصغير راجع الى الاسم بل الى  
 الشيء فلا يخلو ذلك الحكم عن الفائدة وفيه ان هذا بعيد لعدم ذكر الشيء في الكلام  
 ومخالفة لما سبق اليه الكلام كما هو الظاهر وبما ذكرنا من ما كتب في بعض الحواشي  
 المتعلقة بهذا الكلام من ان حاصل جواب الشارح ان الصغير راجع الى الشيء لا يخلو عن شيء  
 والله اعلم بكل شيء واليه مرجع كل شيء **قوله** كما يقتضيه متعلق بالمتن لا بالنفي  
 ما لا يخفى **قوله** سياق الكلام مرفا الكلام مسوق ليسا خواص الاسم **قوله**  
 والاى وان لم يرد كون الشيء مسندا اليه **قوله** بخلاف الحكم ان اريد من الاسناد كون  
 الاسم مسندا اليه من قبيل فكلاهما المتلازمين وامارة الآخر منه كما لا يخفى او بطل  
 ان ترك على الظاهر وهو الاسناد الى الاسم كما سبق ولعل وجه ترك الفاضل العشي  
 شق البطلان بعد مر سبق الذهن اليه لظهور بطلانه هذا من سوانح الوقت والله اعلم  
**قوله** وتوجيه ذلك دفع ما يتوهم من ان الصغير اذا رجع الى الاسم فيكون معنى عبارة  
 المصنف كون الاسم معناه اليه فياى طريق اريد منه كون الشيء مسندا اليه وحاصل  
 الدفع ان لهذه الامارة طريقا فيما بينهم الاول انه كثير اما يذكروا الخاص لاجل الحكم عليه

وهو ان كون الشيء  
 مسندا اليه لا يتحقق  
 الا في الاسم المسند

بشيء وبما الحكم على امره وعونه كما في المثال المذكور والثاني انه كثيرا ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاد  
قبل الاضافة والنسبة ثم يقتصر الاضافة والنسبة اعلم ان الحكم هنا قول المصنف ومن خواصه المضاد  
قوله الاسناد والمضاف اليه ضمير الاسم واذا اعتبر تعلق هذا الحكم بذلك المضاف قبل اضافته فيجب  
قول للمصنف ومن خواصه الاسناد اليه ان من خواص الاسم الاسناد الى الشيء لان الاسناد اذا لم يبقه يبق  
الى الاسم يكون مقبدا بقيد الشيء لانه لا بد له من الصلة وغيره غير سالم فواحد من هذين الطريقين  
يراد من قول المصنف الاسناد الى الاسم بمعنى كون الاسم مسندا اليه كوز الشيء مسندا اليه اسما علم  
**قوله** ومطلقة الذي هو الشيء او اللفظ الموضوع **بمعنى قوله** وقايدة الخ دفع ما يرد من انه لم  
يقول المصنف ومن خواصه كوز الشيء مسندا اليه فيخلو عن كل ما كلف الامة كون الاسم مسندا اليه لا  
يأتي عن كل الامة كوز الشيء مسندا اليه من كوز الاسم مسندا اليه والدفع عن غير البيان **قوله**  
وان لا تعرض له عطف على قوله انه اختصر فيكون هذا ادفع آخر لا يراد المذكور في الحاشية السابقة  
بلا فصل والاماد من التعرض للشيء التعرض الصريح والله اعلم **قوله** وهو الشيء او اللفظ الموضوع  
**بمعنى قوله** اذ ان الحكم الخ عطف على قوله ان الخاص فيكون اشارة الى التوجيه الاعرف **قوله**  
كما يقال الخ اعلم ان الباحث عليهم في القول بتقدير الحكم المتعلق بالمضاف على الاضافة وللشئ  
الشهور انه لو ترك على حاله للزم الدور فيه لان معرفة بحية الرجل متاه حرة عن معرفة الرجل  
ضرورية وتلزم معرفة المضاف من حيث انه مضاف عن معرفة المضاف اليه فلو كانت الحية  
علامة للرجل لكانت معرفتها متقدمة على معرفته لان علامة الشيء تعرف اولا ثم ذلك  
الشيء فيلزم تقدم معرفة الرجل على نفسه وهل هذا الا الدور واذا قطع النظر عن اضافة الحية  
الى الرجل لم يكن معرفتها متأخرة عن معرفته والله اعلم **قوله** ان معناه الخ ربييت في بعض  
المواضع معترضا صاحبها على الفاضل المحشي ان الشئ المذكور من قبيل قولهم على القرعة مثلها ما ردد  
في الجانب المبتدأ الذي هو قوله بحية ضمير الى متعلق الجز الذي هو الرجل فعلى هذا المناسب  
للفاضل المحشي ان يقول ان بحية الرجل علامة وتلك العلامة علل الرجل كما لا يخفى على المتأمل  
اقول وبالله التوفيق ان المناسب على ذلك التقدير بعينه ما قال الفاضل المحشي لان التبريد عن كذا  
يكون في جانب المبتدأ نعم لو كان علامة الرجل مبتدأ وبحية خبر كان المناسب ما في  
ان احتج في قلبك انه كيف يصح كون حته مبتدأ وعلامة الرجل خبر له مع ان من المتقرر ان  
المبتدأ والجز اذا كانا مترتين يجب تفكيك المبتدأ على الجز فانزله بان المبتدأ ههنا كذا  
لان لحاظ الاضافة بعد الحكم نعم لو قال الفاضل المحشي ان معناه علامة الرجل بحية لكان  
احسن **قوله** وبالجملة الباء زائدة واللام عوض عن المضاف اليه وقوله يجب بعد فانزله

الشيء يزيد  
ملازم والمضاف  
بالذات ١٣ منه

ما كان ضميره  
الى الاسم كان  
اليه بغيره الاسناد  
الى الاسم فيكون هذا  
قول المصنف فلا يرد  
ما يرد فافهم ١٢ منه

لان معرفة الرجل  
متقدمة على معرفة  
الحية بحية الرجل  
الاولى ومعرفة الرجل  
على معرفة الحية  
للمقدمة الثانية و  
المقدمة على المقدمة  
الشيء مقدم على  
الشيء على ما تقدم في

على قوله الحية  
مبتدأ وعلامة  
الرجل جزء مقدم عليه  
قدما واجبا ١٣ منه  
اي على تقدير كذا  
مبتدأ وعلامة الرجل  
غير ١٣ منه

في تنهيم بالمعبدى الخ والتقدير ومحمل الكلام انه الخ **قوله** قبل النظر كما في الوجه الثاني **قوله**  
 اوبعد كما في الوجه الاول **قوله** المذكور اعلان هنا فختين احد هما كونه وثانيتهما مذكورهما  
 الاولى فظاهرة واما الثانية فغير محيطة بظاهرها لان الذكر لا يكون في الطبايع الا ان يكون مشتقا  
 من الذكر نعم الذال لا من الذكر بالكسر على ما لا يخفى وتوصيف الشيء لدفع الاضمار قبل الذكر  
 على تقدير رجوع الضمير الى الشيء **قوله** بعيد لانه مخالف للسوق واما ما قال نور الحق في وجه  
 البعد لعدم ذكره في الكلام فغير سديد لان الذكر فيه ليس بشرط لاجتماع كما لا يخفى  
**قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ بوجهين ان كونه الشيء مسندا اليه ليس خاصة للام  
 لوجوده في الفعل الذي امر به معناه كما في قول الشاعر تنهيم بالمعبدى خير من ان تراه لان قوله  
 تنهيم مبتداء وغير خبره وهو فعل واجب عنه بانهم اول بالمصدر بتقدير بان والتقدير يسهلك  
 بالمعبدى خيرا وان اختلف في صدر لثان مواضع تقدير بان عذرها للصنف في كتابه وهذا ليس  
 منها فكيف يقتدر ان فيه فانه له بان المصنف ذكر المواضع القياسية لتقدير بان وهذا سماه ليس  
 بقياسي لعدم اندراجها تحتها غير مضر بان العدد وفي الكتاب هو المشهور من المواضع هذا  
 من المواضع الغير المشهورة والله اعلم **قوله** يعني ان العرب الخ دفع ما يرد على الشارح من ان  
 ان اراد ان الفعل وضع لكون المذكور فهو باطل لان الكون المذكور خارج عما وضع له كما يعلم  
 لمن كما تنهيم بجود النعم وان اراد ان الفعل وضع لمعناه والغرض من وضعه لمعناه افادة هذا  
 ان يكون موضوعه كيف وان يكل شيء موضوع لمعناه لا فادته لا افادة شيء آخر كما هو الظاهر فكيف  
 يكون الغرض من وضع الفعل لمعناه افادة ذلك الكون مع كونه موضوعا له وحاصل الدفع ان  
 المضاعف الى الفعل وهو لفظ المعنى محذوف والمراد من الوضع اللفظ لانه لا يزم له والمراد من  
 المسند المناسق الى امره والمرتبطة به للعلاقة المذكورة. **قوله** لا معنى للفعل لو شط ابد ابانه  
 مساق ومرتبطة شيء آخر فلو جعل الشيء الآخر مساقا ومرتبطا بالفعل للزم خلاف ما هو المتيقن  
 فيه ابد او الا نهم باطل فالمنزوم مثله ولما كان الا لا حظا للمعاني في الكتاب كما العربية العرب  
 لا غير ههنا اذا الغاضل المعنى لفظ العرب وقال يعني ان العرب آه والا فاللفظ غير مختص بالعرب  
 ولا يرد ان صا ذكره الشارح ليس دليلا على المدعى وهو اختصاص اللفظ بالاسم لانه  
 يلزم منه عدم وجدانه في الفعل لا في الحرف ايضا وهو ايضا من المدعى لانه قد مر من  
 الشارح في الحاصل والمحصل ان معنى الحرف الى غير مستقل وكما هذا اشانه لا يعلم لان  
 يكون محكوم عليه وهو كونهه فلا حاجة الى اقامة الدليل على عدم كون الحرف مسندا اليه  
 لانه هو المحكوم عليه والله اعلم **قوله** منساق الى الشيء اعا ابد او كذا الحال في منساق اليه

لأنه الأول عام في كل  
 لللاحقة ومتعلقها  
 لأن هذه والثاني عام في  
 غير اللفظ ومتعلقه  
 ههنا ١٩٨

على  
 حيث يقولون ان الفعل  
 ونعم الزمان والشيء  
 والحدث ١٩٨

قوله

فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قد مر من سره أي كونه الشيء آية إشارة إلى دفع ما يرد من ان  
 المراد بالاضافة اما المعنى الذي وضع لفظ الاضافة له على الظاهر وهو النسبة واما كونه الشيء  
 مضافا واما كونه الشيء مضافا اليه بملاحظة ان المضاف والمضاف اليه طرفا النسبة التي وضع لفظ  
 الاضافة لها على الظاهر وكل منها لا يهم اما الاول فبطلانه ظاهر لا يخفى على العاقل واما الثاني والثالث  
 فلا يما يوجدان في الفعل مثل مررت بزيد ويومرت بغير العاصد قين الآية الاول للاول والثاني  
 للثاني وحاصل الدعوى ان المراد من الاضافة كونه الشيء مضافا لكن لا مطلقا بل بتقدير بحرف الجح  
 ليس بخاتمة وما هي الخاتمة فلا يوجد في الفعل وان اختل في صدره ان ارادة هذا القيد  
 قيد بتقدير بحرف الحرف من لفظ الاضافة ارادة من غير قونية لانه لا قونية في لفظ الاضافة  
 على هذا القيد فكيف يراد كونه الشيء مضافا بتقدير بحرف الجح والشيوع من اقوى القراين  
**فأفهم قال** الشارح قد مر من سره وجه اختصاصها بالتميز محال هذا الوجه ان لو انهم الاضافة مختصة  
 بالاسم كما سيحكي بيان هذا الاختصاص فلو لم يختص الاضافة به لوجد الملتزم ويرد ولا يلزم قطع  
 بالحل لان المتقرر في الملازمة ان يكون مساويا للزوم واغمر منه وتحقق احد المتساويين  
 بدون الآخر وتحقق الاخر بدون الامر باطل كل منهما كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح  
 قد مر من سره من التعريف انما وجه اختصاصه بتعريف بالاسم فهو انه على اقسام معدودة  
 مشهورة سلب كل منها عن الفعل والحرف مما لا يخفى على العاقل واما وجه اختصاصه بالتخصيص  
 بالاسم فهو انه عبارة عن قلعة الافراد وهذا لا يتصور في الفعل والحرف اما في الاول فلا  
 لا يراد منه الا الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد ولا بد للتخصيص الذي هو عبارة عن قلعة الافراد  
 من النظر اليها كما هو الظاهر واما في الثاني فلا من معناه جزئي شخص غير قابل لشركة الافراد على  
 ما لا يخفى فكيف يقبل قلعة او اما وجه اختصاصه بالتخصيص بالاسم فهو انه لا يكون الا مجرد التنوين  
 او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع او مجرد الضمير وتعيين الامر عنه وكل من  
 من هذه الامور لا يتصور في غير الاسم على ما لا يخفى فالتخصيص بما لا يتصور فيه ايضا والله  
 اعلم **قول** المراد بالتخصيص الم دفع ما يرد من ان الحكم باختصاص التخصيص بالاسم كما  
 صدر من الشارح غير صحيح لانه عبارة عن التقيد وتقليل الجهات وهذا يوجد في الفعل كما  
 في صورة تقيد بالمفعول والنظرف والحال وحاصل الدفع از التخصيص اذا عد في فوايد  
 الاضافة يكون عبارة عن تقليل اشتراك الافراد لا عن التقيد وتقليل الجهات وتقليل  
 اشتراك الافراد لا يتصور في الفعل لان المراد به الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد وهو  
 بهذه الهيئة غير صالح لتقليل الافراد كما هو الظاهر وبما ذكره من ان الواو في قول

اعني ان المثال الاول  
 مثال يكون الفعل مضافا  
 وهو اول في الثاني والثالث  
 والثالث الثاني مثال الاول  
 كونه الشيء مضافا اليه  
 في الفعل وهو ثان في  
 الثاني والثالث مثال الاول  
 انما لا يلزم من عدم تسليم  
 الشيوع ١٢ منه  
 فالتقدير كونه الامور  
 مساويا ١٢ منه  
 فالتقدير كونه الامور  
 اعني الملتزم ١٢ منه

سواء كان بالحدف  
 او بالتعويض ١٢ منه

الفاضل المحقق ولا يراد أن يحسن الالام التحليلية فيكون ذلك القول تعليلا للمقدمة  
 المقدرة وهي قولنا وتقليل اشتراك الأفراد لا يتصور في الفعل وظهور عدم  
 تصور ذلك التقليل في الحرف أو لتطبيق الجواب بالسؤال لم يتعرض الفاضل  
 للحق لعدم تصور ذلك التقليل في الحرف قتال مولانا جمال الدين في دفع  
 اصل الاعتراض اعلم ان التحفيف بحذف النون ونون التثنية والجمع وحذف  
 الضمير وتعريض الالام منه لا نمر الاضافة اللفظية والتعريف مع التحفيف  
 والتخصيص معه لا نمر الاضافة المعنوية فالوجود في الفعل وهو التخصيص فقط  
 ليس من لوازم الاضافة وما هو من لوازم الاضافة فليس بموجود في الفعل  
 فلا يراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم ليس على ما ينبغي انتهى والله اعلم  
**قوله** ولا يراد بالفعل أن يريد ههنا المراد بالطبيعة ليس الا الحدوث  
 بالفعل موضوع له وللزمان وللنسبة كما هو المشهور فكيف يصح قول الفاضل  
 المحقق بان لا يراد من الفعل الا الطبيعة آجيب بأن معنى العبارة ان لا يراد بالفعل  
 الا معناه المشتق على الطبيعة من حيث هو مع قطع النظر عن الأفراد ولا خدشة  
 في حد المعنى والله اعلم **قوله** فلا يقبل التخصيص لانه لا بد من النظر الى الأفراد التي  
 قطعت النظر عنها في المعنى المراد من الفعل **قوله** فيه تاء مل الغرض من هذا القول الاشارة  
 الى الآراء وعلى المذكور سابقا من ان المراد بالتخصيص المحدود في فوائد الاضافة تقليل  
 اشتراك الأفراد بان هذه الأيراد مستلزمة لعدم صحة قولهم ضرب يوم مردي يربيه  
 نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الأفراد لان الاضافة في هذا القول اضافة معنوية الى المنكرة  
 والاضافة المعنوية الى المنكرة تفيد التخصيص على ما تقره والتخصيص يحسن تقليل اشتراك الأفراد  
 لا يوجد في القول المذكور على الغرض المذكور لان ذلك التقليل يقتضي النظر الى الأفراد وفي القول  
 المذكور على الغرض المذكور قطع النظر عن الأفراد والله نهم باطل لجواز القول المذكور على الغرض  
 المذكور فالمراد وهو ايراد تقليل اشتراك الأفراد من التخصيص المحدود في فوائد الاضافة مثله  
 ضلنا ان المراد بالتخصيص المحدود في فوائد الاضافة معنى اعم من تقليل الأفراد والقيود ولما كان  
 المتوهم ان يتوهم ان قلت الارادة من التخصيص المحدود في فوائد الاضافة لا يضر المطلوب  
 الذي هو كون التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة من خواص الاسم منه يجوز ان يكون  
 التخصيص بالمعنى الاعم من تقليل الأفراد والتقيد من خواص الاسم والمقصود اثبات  
 المطلوب فدفع الفاضل المحقق ذلك التوهم بان ذلك البطلان

وهو التخصيص مع  
 التخصيص ١٢ من



البدلان بضرورة ذلك المطلوب لان التخصيص بالمعنى الاعظم من التقليل والتقييد يوجد في الفعل باعتبار  
 بعض الافراد وهو التقييد وما ذكره من ان قول الفاضل المختار يجوز ان الحاشية الى بطلان الامر  
 وقوله ولا شبهة آية اشارة الى وجه الملازمة المقدرة ههنا وكلمة من في قوله ان هذا النوع من  
 التخصيص ببيانها والتقدير لا يخفى ان هذا التخصيص الحاشية والشار الىه هذا هو التخصيص بالمعنى  
 الاعظم المعلوم ههنا هذا ما ظهر لي حين اشارة الىه بهذا هو التخصيص الضمير قوله يريد به نفس الحاشية  
 فظم النظر وان التخصيص والياعلم بما في الضمير الافراد واعتبر هذا التقييد عن ان يريد من الضرب معنى الضارب  
 في قوله ضرب يومرا والمضروب لانه على هذا يكون اضافة لفظية مفيدة للتخفيف فلو لم  
 يوجد التخصيص بمعنى تقليل الافراد فيه لم يثبت الملازمة المقدرة وعن ان يريد من الضرب  
 الطبيعة من حيث تحققها في الافراد لانه على هذا لا يثبت الملازمة المقدرة ايضا لما لا يخفى  
 قوله ان قلت الخ الغرض منه الرد على قوله ولا يخفى آية وتقوية التوجه المدفوع بهذا  
 القول في الحاشية السابقة وحاصله ان التخصيص الجارى في الفعل باعتبار بعض افراد  
 الذى هو التقييد ليس باعتبار معناه المطابق كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمنى الذى  
 هو الحادث ولا شك انه معنى اسمى فلم يوجد التخصيص في غير الاسم قوله قلت المعنى الخ  
 وحاصل الجواب انا نسلم ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار المعنى المصدر  
 لكن لا نسلم التفريع وهو قوله فلم يوجد الخ لانه انما يتم لو كان المعنى المصدر قابلا للتخصيص  
 في قالب المصدر فقط والامر ليس كذلك لان المعنى المصدرى في قالب الفعل متقيد بالزمان  
 الذى هو مصدر قول تضمنى للفعل كما هو الظاهر ولا فرق بين تقييد وتقييد فاذا جار تقييد  
 بالزمان المدلول عليه للفعل جاز تقييده بالمفعول والظرف والحال في قالب الفعل ايضا  
 فلم يكن التخصيص مطلقا من خواص الاسم قوله وايضا آية جواب اخر لا عراض المصدر  
 بقوله ان قلت الخ وحاصله ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار معناه التضمنى  
 الذى هو الحادث لو كان غير مضمرا لعدا التخصيص مطلقا من خواص الاسم نعم المنقضى لان  
 من الشارح المقرر فيما بين القوم على كون الاضافة من خواص الاسم بانه واقع في الفعل  
 كما في قوله من يرتب زيد لان للمخصصين ان يقولوا ان الاضافة ليس للفعل اعنى مرتب  
 باعتبار معناه المطابق كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمنى الذى هو المورد وهو معنى  
 اسمى فلم يوجد الاضافة في غير الاسم والامر اعنى عدم صحة النقص باطل لانه يتكلف  
 في دفعه ولو كان باطلا للمرتكف في دفعه فالمراد ومثله فثبت ان جريان التخصيص في  
 الفعل وان كان باعتبار معناه التضمنى لا معنى مضمرا لعدا التخصيص مطلقا من خواص الاسم اذ

له واشد الى ما سبق  
 يقول فليس واضحا  
 مع اعنى المصدر الضمير  
 ١٢

والخصيص الخاص الذي هو تكليل الافراد بالاطلاق كما بينه الفاضل المحقق بنفسه فثبت الاعتراض  
فلا يحتاج الى ما علم من قول مولانا جلال الدين المذكور سابقا فتذكرنا فم قوله الابن المذكور  
معناه سمي فلم يوجد الاضافة الا في الاسم قوله وذلك آية الفرض من هذه العبارة بيان جهة اختصاص  
التخفيف بالاسم بيان ظاهر المراد ما يقوم مقامه نونا التثنية والجمع لا كما تتم الكلمة بالتثنية  
كذلك تتم بها ويرد ههنا على ما يخطر بالبال ان المذكور في بحث الاضافة ان التخفيف قد يكون في  
في المضاف ويجذف التثنية او ما يقوم مقامه منه وقد يكون في المضاف اليه وهو مجرد في العظيم  
واستتار في الصفة المضاف وقد يكون في كليهما وهو بكل الامرين المذكورين وعبارة الفاضل  
المحقق ههنا عطف عن ذلك المذكور حيث جعل التخفيف مطلقا مجرد في التثنية او ما يقوم مقامه  
والجواب انه لا مخالفة لان الاضافة ههنا مفسرة بكون الشيء مضافا للتخفيف لا انه لا إضافة  
ههنا المعنى هو تخفيف المضاف لا المطلق وذلك ليس الا مجرد في التثنية او ما يقوم مقامه منه  
كما علم من بحث الاضافة بعينه فناء مل لعل الحق لا يجاوز قوله واما الحسن الوجهة اشار  
الى دفع ما يرد من ان عد التثنية والتخفيف والتخصيص والتثنية او ما يقوم مقامه  
من لوازم الاضافة بمعنى كون الشيء مضافا غير صحيح لان كون الشيء مضافا موجود في الحسن  
الوجه وكل من لوازمه المذكورة منتغية فيه اما الا ولان فلا نهان من لوازم كون الشيء  
مضافا بالاضافة المعنوية والاضافة في الحسن الوجهة اضافة لفظية واما الثالث فلان سقوط  
التثنية من الحسن ليس الا باللام كما تقر وحاصل الد فم ان يكون الشيء مضافا في  
الاضافة اللفظية الاخر غير منطوق عن التخفيف مجرد في التثنية او ما يقوم مقامه ففي  
مثل الحسن الوجه وان لم يوجد التخفيف المذكور لكنه حل على نظائره من الاضافات اللفظية  
الاخر طرد الالباب فكانه وجد التخفيف فيه ايضا وبالتقرير المذكور ظهر انه لم يخطر بالبال من  
انه لا حاجة في مثل الحسن الوجه الى الحمل على طرد الباب لان التخفيف مجرد في التثنية او ما يقوم مقامه  
اي استتار في الحسن موجود كما لا يخفى هذا ما ظهر لي وان تحرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة  
المراد قوله لا بمعنى ناعت وهو النسبة التي يسمي اخذت المضاف والمضاف اليه من نفسها وهو  
النسب والمنسوب اليه الاول لا اول والثاني للتثنية والفرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المخرج  
من ان المراد كلمة انما التي هي له ص غير مناسب ههنا لانها اذا تخرج في المحتمل لامين لان باين ما يرد  
بمدها ويثبت الاخر قول المصنف والاضافة لا يعقل الا احتمالا واحدا وهو ارادة كون الشيء مضافا  
لان ارادة كون الشيء مضافا اليه منه يحتاج الى تقدير اليه لا قرينه عليه حاصل الدفع ان الحصر ليس  
بالنسبة الى تفسير الاضافة بكون الشيء مضافا اليه بل بالنسبة الى تفسيرها بالامر الذي بين المضاف

الذي على ما علمت  
ان مراد من التخصيص  
العدد في قول المصنف  
اما التثنية او في الجمع  
اعرفه ومن التثنية  
والاول بالمثل لانه  
مستند بالاطلاق وهو  
مستند في التثنية وهو  
غير صحيح لان التثنية  
في الكتاب الثاني غير  
مخصص بوجوده في الفعل  
كما في قوله تعالى  
والتظرف والحال  
في وهو ان المراد من  
التخصيص العدد في  
قول المصنف بالامر الذي  
لا يقتضي التثنية  
والوجه في الفعل التخصيص  
فقط فالوجه في التثنية  
المراد من التثنية  
وهو ان المراد من  
التثنية

والضاف اليه وذلك القول محتمل له فهم المحرر وقيل انه اذا كان المحصر بالنسبة الى تفسير الاضافة بالنسبة  
للمحرر التقريب لا بد لا يميز من معنى الفعل او الجملة مضافا اليه معنى الاضافة بمعنى النسبة فيها كالتقدير الظاهر  
بينه وبين المضاف اليه الا ان يقال ان معنى اختصاص النسبة بالاسم من طرفه كما يكون ان اسما  
كالمحرر عند امره لا ناعصا من الدين فاذا كان كون الشيء مضافا اليه موجودا الى الفعل والجملة لم يكن النسبة  
مختصة بالاسم فيتم التقريب والظاهر الموافق مع ما في حاشية مولا عصار الدين ان المحرر مقابلة  
كون الشيء مضافا اليه وكما كان الاكتفاء عن ذكر الشيء في اللاحق بسبب ذكر في السابق كتعبير شايخنا  
فيما بينهم فلم لا يجوز ان تكون كلمة اليه مقدرة ههنا بقريضة ذكرها في قول المصنف الاستدلال  
وان اختلهم بياك انه على تقدير تقديره لا يحتمل العبارة لاحتمال كون الشيء مضافا اليه بان  
احتمال هذا الاحتمال ثابت باعتبار ان ارادة الجزأ من الكل امر شايخ والله اعلم قوله وانما المضاف  
الى الاغراض الذي مقرر في الحاشية السابقة بلا فصل المدفوع بقوله لا يحتمل ناعت قوله  
اذ لا دليل متعلق بالنفي ودليل لعدم الجعل وقد مر من الدليل فتدكر قوله العطف على الخ اشارة  
الى جواب ما يرد من ان الدليل على تقدير كلمة اليه موجود وهو العطف على الاستدلال كلمة اليه على  
هذا يكون متعلقا بها وحاصل الدفع ان هذا العطف بعيد من وجهين احدهما ان الظاهر على هذا ان  
كلمة اليه هي ما تاتيها انه مخالف عن السياق لان سوق الكلام على عطف خاصة على خاصة والاستدلال  
والاستدلال بك قوله ليس بخاتمة كالا يحتمل قوله ولقوله الخ عطف على قوله اذ لا دليل فيكون هذا  
ثانيا لعدم الجعل المذكور وحاصله انه لو كان المحصر بالنسبة الى كون الشيء مضافا اليه فالواقع لشار  
قد مر على هذا ان يقول فان ضافة بمعنى كون الشيء مضافا اليه من خواص الاسرار قوله جواب النفي  
ان قوله فالاضافة لا ليس تفريعا على قوله وقد يقال ان فقط حتى يكون المناسب للشاح ما ذكره  
الموجه بل هو ترميم على مجموع ما سبق من اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم وكون الشيء مضافا  
اليه به لان المراد ما هو بتقدير حرف الجر وان الواقع في الفعل والجملة بناء ودليل المصنف الاول  
للاول والثاني للثاني والله اعلم قوله ولان المصنف الخ عطف اذ لا دليل آما وعطف على قوله  
قد مر الخ وعلى كلا التقديرين يكون هذا القول وجهاً ثالثاً لعدم الجعل المذكور وحاصله ان  
المصنف ترك عبارة المفضل بين تفسير الاضافة بكون الشيء مضافا وبين تفسيره بمعنى ناعت  
للمضاف والمضاف اليه وهو النسبة كما يظهر من نقل الفاضل الحاشي لكلام المصنف على المتكلم ههنا  
فالمناسب للشاح ان يردد عبارة المصنف فيما ردد فيه بنفسه وهو ليس الا كون الشيء مضافا  
والعطف الناعت ليكون توجيهه بالكلام من الشخص على ما ينويه وكما ههنا ايضا كلامه لكن لان ذكر  
نحن في جهاد اهل العصر وان كانت غير معتبرة عند العقلاء والله اعلم قوله او اراد الجميع

على القاعدة المشهورة  
في صحة تعدد المضافات

منه

على وهو المصنف

ما لا بد الاضافة لفظا

وبالجموع العطف

فان يكون في قوله

وبين كون الشيء مضافا

وان لم يتصل التقريب

وان من هذا انما

لان ان كان الفعل

ومع النسبة في فعل

بل كونه الشيء مضافا

البراد ان قال مثل

ما ذكره في قوله

الجميع شارحة الى ان

ليس المراد بالاضافة

مطلقا النسبة لانه

لا يطبق عليه فقط

الجميع لعدم التعدد

فيما يكون الشيء

مضافا ومضافا اليه

منه

أي الكونين المذكورين آنفا قوله ان قلت الخ اعتراض على قول المصنف او اراد الجميع بان الاضافة  
 لفظ واحد والكونان المذكوران معينا واردة المعنيين من اللفظ الواحد في اطلاق واحد غير جائز  
 عند هركيف يراد الجميع من لفظ الاضافة قوله قلنا الخ وحاصل الجواب ان ارادة المعنيين من  
 لفظ واحد غير جائز اذا كانت على سبيل الاستقلال واما اذا كانت تلك الارادة بان يراد من اللفظ  
 معنى يشمل ذينك المعنيين سواء كان المعنى معنى حقيقيا كما في الادعاء الاول او معنى مجازيا كما  
 في الادعاء الثاني فلا ضير فيه بل هو واقع وهذا كذلك اعني ان ارادة المعنيين من لفظ الاضافة  
 ليست على سبيل الاستقلال بل في ضمن معنى آخر لان المراد من الاضافة الحالة التي بينهما وهي  
 النسبة اما على سبيل الحقيقة بأن يدعى وضع لفظ الاضافة لها او على سبيل المجاز وهذه الحالة  
 شاملة للفظ والمضاف اليه لا تماثل تقاس الى الاول فيعتبر عنها يكون الشيء مضافا وقد تقاس الى  
 الثاني فيفسر بكون الشيء مضافا اليه من اعتراض الفاضل المحشم وجوابه هذين ظهوران الترتيد الواقع  
 في عبارة المصنف انما اراد المضاف او اراد الجميع هو الترتيد بين كون الشيء مضافا وبين المعنى  
 الناعت لان الفاضل المحشم لم يثبت ارادة الجميع من لفظ الاضافة الا بارادة النسبة منها واهي  
 ان المعنى الناعت وتوحي على عبارة المصنف على مذ هب من جواز عموم المشترك لهم بغير الترتيد بين كون  
 الشيء مضافا وبين المعنى الناعت والله اعلم قوله يتك آنفا قال يدعى لان وضع لفظ الاضافة للنسبة  
 غير معلوم فالادعاء بالنسبة الى المعطوف وهو قوله وان لفظ الاضافة آه لا بالنسبة الى المعطوف عليه  
 وهو قوله انما يجوز اد قوله اويك آنفا قال يدعى ههنا لانه صرف اللفظ عن معناه الحقيقي بلا قرينة  
 قوله وحمل الخ اشارة الى دفع ما اوجب عن الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ بان ارادة  
 الجميع أي كون الشيء مضافا وكون الشيء مضافا اليه من لفظ الاضافة تكون محالة اذا كانت على  
 سبيل الاجتماع واما اذا كانت على سبيل البديل فلا استحالة فيه كما تقر في مقر بان ارادة الاربعة  
 على سبيل البديل بعيدة لا يساعد لفظ الجميع قوله اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الشارح لا يغفل  
 ما ان يتبع المصنف فالتناسب له ان يقول لان الفعل لان المضاف اليه على وجه الفاضل المحشم  
 عند المصنف في مثلي مرفيع المصادقين هو الفعل او يتبع غيره فالتناسب له ان يقول لان  
 الجملة لانها المضافة اليها في القول المذكور عند هذا الغير بالجملة الترتيد غير مناسب حاصل  
 الدفع ان مقصود الشارح الاشارة الى اختلاف القولين لبيان حال نفسه وهي لا يحصل  
 الا بالترديد والمراد بالاختلاف الوجود فالمعنى اشارة الى وجود القولين كما سيبي في حاشية  
 الفاضل المحشم قوله ذهب المصنف آه اقول وبالله التوفيق ان عبارة المحرف في ان يضام شرح  
 المفصل المنقول ههنا بظاهري يدل على ان المضاف اليه عند هو الفعل كما لا يخفى وعبارة في مقر الكافية

لعل عدم الترتيد  
 بين كون الشيء مضافا  
 وكون الشيء مضافا  
 ومضافا اليه وهذه  
 المقابلة تظهر للعالم  
 بين العالم والمضاف  
 لا يخفى وقد تقر له  
 اذا قيل العالم والمضاف  
 يراد منه خاص غير  
 ذلك الخاص فكذا يبدل  
 من المقابل الشان  
 هو كون الشيء مضافا  
 اليه فقد تزد وبين  
 كون الشيء مضافا  
 بين كون الشيء  
 مضافا اليه  
 لعل أي ارادة الاربعة  
 المعاني ١٢ منه  
 لعل اشارة الى ما فيه  
 على ما سياتي من ١١  
 منه

يدل على ان المختار عندنا ان المضاف اليه هو الجملة حيث قال والظروف المضافة الى الجملة الخ فخر آتى  
وجه نبح الفاضل المحقق عبارة الايضاح شرح المفصل على عبارة الكافية وحكم بان المختار عند المصنف  
ان المضاف اليه هو الفعل مع ان ارجاع عبارة الايضاح شرح المفصل الى عبارة الكافية ممكن بوجه  
الضمير الباد ولان اطلاق الفعل على مجموع الفعل والفاعل شائع فيما بينهم فيصحت ان يراد من الفعل  
الواقع في عبارة الايضاح هو مع الفاعل لا وخذ وانكيس هذا الا الجملة فتاء مل لعل الله يحدث  
بعد ذلك امر قوله كما نقلناه من عبارة الايضاح في الحاشية السابقة بك فصل قوله قال الشيخ  
الرضي آة لعل الغرض من هذا القول تأييد القول الثالث قوله الظاهرة آة أقول وبالله التوفيق  
الظاهر المضاف اليه في قوله اتيك يوم قد مر زيد هو الفعل وتكونظر الشيخ رضي الى ان الفاعل  
بمنزلة الجزء من الفعل وهو غير تامر يدون الفاعل والشئ لا يثبت له حكم من الاحكام قبل تمامه  
لكان له وجه والله اعلم قوله كما ان الاسمية آة أقول وبالله التوفيق انما جعل وقوع الجملة الوسمية  
مشابهة لانه لو جعل جزءا اعنى المبتداء مضافا اليه فقط لكان اللازم اجراء حكم المضاف اليه وهو  
الجبر على ذلك الجزء واللازم باطل كما هو الظاهر فكذا المنزوع كان وقوع الجملة الاسمية مضافا  
اليها امر ظاهر قوله اليه الزمان الضمير في اليه راجع الى الالف واللام والزمان مفعول مالم يسر على  
لقوله مقنا والتقدير فالمصدر الذي اضيف اليه الزمان قال الشارح قدس سره هذا الجبرود منها  
ان هذا اسم إشارة مفرد والمذكور في السابق شيان فكيف يشار بهذا اليها واجيب عنه بان الاشارة  
الى قوله يومين نعم او الى احد الامرين قوله ينبغي آة الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح  
بان المعلوم من كلامه ضعف القول بالتاء ويل في صورة اضافة اسم الزمان الى الفعل او الجملة  
كما يشعر بهذا اللفظ قد يقال والامر ليس كذلك اعنى ان التاء ويل في الصورة المذكور ليس بضعيف  
بل قوي لوجوه ثلاثة احدها انه لو لم يراد ولي لوجد كون الشئ مضافا اليه في غير الاسم كما هو الظاهر  
فيوجد الجبر فيه ايضا لانه من لوازم الاضافة اليه على ما تقره فيقالف السابق من اختصاص الجبر  
بالاسم قال مولانا عبد الحكيم في تضعيف هذا الوجه ما حاصله اننا لا نسلم المخالفة على تقدير  
وجود الجبر في غير الاسم اعنى الفعل او الجملة لان المختص الجبر اللفظي او التقديرى والموجود في  
ذلك الغير الجبر المحلى فالوجود غير المختص والمختص غير الموجود قال الفاضل المدقق في تريف  
ذلك التضعيف ما حاصله ان المختص بالاسم مطلق الجبر لان دليل الاختصاص مقتضى احكام  
مطلق الجبر لا الجبر الخاص كما لا يخفى مع ان مراد الفاضل المحقق المخالفة عن ظاهر سابق ولا شك  
في لزومه وثانيها انه لو لم يراد اول الفعل او الجملة بالمصدر للزم المخالفة من قول المصنف الواقع في  
بحث الجبرودات في تعريف المضاف اليه حيث قال المضاف اليه كل اسم الخ قال مولانا عبد الحكيم

له وهذا انما جاء  
بينه التناقض بين  
عبارة المصنف في  
الكافية والايضاح  
شرح المفصل  
منه وانما اختلفت  
انه يجوز كون المبتداء  
مفعولا محذورا فان كان  
الاو مراد بالحق لا يوجد  
في الاسماء العربية  
عند البعض ولعل  
هذا القول يكون  
منها على ما ذهب  
منه

لما حاصله انه لا يلزم من مخالفة لان المعرف فيما ساء في ليس مطلقا المعطوف اليه بل الذي هو قسم من المعتبر  
بقريته ان المصنف في صد المجزوات التي تكون من اقسام العرب والمخالف اليه في مثل ينفع المصادقين  
ليس من اقسام العرب عند كونه اسم ليس بمخالفة كما لا يخفى اقول وبالله التوفيق ان المضاف في قوله  
القول لو كان فعلا لزم من مخالفة قطعا لان الفعل الواقع فيه اعني المضارع معرف ولو اورد المفاضل  
الحشة المخالفة عن ظاهر كلام المصنف فيما ساء في لزم توجه اليه قول مولانا عبد الحكيم لان الظاهر  
تفسيره مطلقا المقصود اليه وثالثا انه لو لم يوجد ذلك التاء وبيل لزم من مخالفة عما هو مقتضى معنى الفعل  
ما ينتمى الى الذات والمخالفة تلك من المستحيلات اما بطلان الله زمر فظاهر واما الملازمة فلا ت  
محتمل للفعل يقتضيه بالنظر الى الذات ان يكون منسوبا الى شئ كما تقر ويؤيد ايضا فلو جعل هذا اليه  
لكان منسوبا اليه وهل هذه الا مخالفة قال مولانا عبد الحكيم وان معنى الفعل اعني الحش فظاهر في  
عن كونه مضافا اليه لا اعتبارا في الفعل من حيث كونه منسوبا اليه اما الحش بعد نسبة الى الفاعل لا ينسب  
اباؤه عنه كيف ويقع مستندا اليه في قوله تسمع بالمعبيك الخ انتهى بجوابه قال الفاضل المذكور بل هو  
ان عبارة المصنف في اماليه يدل على ان ذاته مطلقا مقتضى لان يكون منسوبا الى شئ اخر مما انتمثال  
المذكور فقد قيل ان الفعل فيه مستعمل في المعنى المصدرى كما ان الفعل في قوله تعالى سوره عليهم  
ما نفذتم ام لم تنذهم مستعمل في المعنى المصدرى فالفرق اختراع انتهى اقول وبالله التوفيق  
ان الوجه الثالث يثبت تاء وبيل الفعل الواقع مضافا اليه بالمصدر لا بالجملة والله اعلم بما سبق  
ثبت اعتراض الفاضل الحش على الشارح على الجواب ما قاله مولانا عصام الدين نور الله عنه وقد يقول  
ان الشارح لا ينافي في ترجيح التاء وبيل وأشار بكلمة يقال الى ضعف ما يعنى على هذا الدعوى  
من حل قول المصنف على المعنى الشامل تكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا  
ضرورة يدعوا اليه فانه لم يلتزم ذكر استيفاء الخ اص فليحل على ما هو ظاهر من استصاها انتهى اقتنار  
هذا التقدير لا يفتق لمالك لا تجد في غير هذا التعليق وبالله التوفيق ومنه الوصول الى  
التحقيق قوله قال الشيخ الرضى آه اقول وبالله التوفيق فعل خبر عن الفاضل الحش من نقل  
كلامه الاشارة الى ان القول بالتاء وبيل ضعيف لان الدليل المصدر بقوله قيل للقول  
رواياته ترك عليه من يعتقد عليه الا ناسل وهو الشيخ الرضى بقوله واما انما لم يكون هذا  
القول في المعنى معارضة مع قول الفاضل الحش ينبغي آه والله اعلم قوله والدليل الخ  
جاء حله ان المتقرر فيما بينهم ان اكتساب تعريف المضاف من تعريف المضاف اليه فلو كان لا فاضلا  
اليه في مثل ينفع المصادقين آه الفعل وحده او هو مع الفاعل لزم ان يكون المضاف معرفا لم يوافل  
فقط او مع الفاعل من التعريف واللام باطل لمجى صفة مثل هذا المتنازع كما في ايتنا

له الا ان يقال  
ان مراده من العرب  
الاسم العرب بقريته  
انه جعل التوفيق  
تكون المضاف في معنى  
المجزوات التي تكون  
ويكون الاسماء اورد  
كله حاصل قوله ان  
اقطع ذات معنى  
الفعل للنسبة الى  
شئ اخر مستعمل في  
اذا لم يكن منسوبا  
الى الفاعل واما اذا  
كان منسوبا اليه  
فانه ان تسمى الى المعنى  
وقوعه مستغلا به  
في مثل تسمع بالمعبيك  
آه فلو لم يمتصفا  
اليه بعد اعتبار نسبة  
الفاعل للمضاف  
المخالفة من القضاء  
معنى الفعل

من مرقد مرزبان الحار او البارج فالمقدوم مثله فعمرو ان المصنف اليه في مثل هذا القول هو المصنف  
 والشاعر الرضي ربه عليه اي على ذلك الدليل بقوله واما انا الخ حاصله ان هذا المثال صنوعي من جنس  
 الصفة والشاهد لا يدل له من الصفة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره قسما ان اشارة الى دفع  
 ما يرد من ان هو مبتدأ ومعرّب جزء ومبني عطف عليه وهذا مستلزم لمحل الخاص على العام  
 لان المعرب خاص من الاسم كما هو الظاهر وذلك غير جائز لان ذلك المحل اما ان يكون حكا اوليا  
 او يكون محلا شايحا وانتقام الاول لوجود التغاير فيما بين الخاص والعام ظاهر اما انتقام الثاني فلان  
 الاول ان فيه ان يكون الموضوع فردا للمحول او يكون افراد الموضوع افراد المحول كما نكره والعام  
 بالنظر الى الخاص ليس كذلك ببيان الدفع ان الخبر مجموع قول المصنف معرب مبني لا معرب فقط  
 اعني ان العطف مقدم على الربط لا الربط على العطف ومآل ذلك الى ان الاسم قسما وان الختم  
 بيا لك انه على هذا كيف يعصم العطف اي عطف مبني على معرب لان المعطوف تابع مقصود  
 بالنسبة مع متبوعه وهما لم ينسب المتبوع الى شئ وكيف يصح اجراء الرض على كل واحد من معرب  
 ومبني لانه لا يكون جزاما ان المقول من المصنف فيه الرض فاذله بان معرب جز في الظاهر وهذا  
 كاف في عطف شئ وهو مبني عليه وكذا كاف في اجراء الرض عليه والله اعلم قوله من الاعراب الخ اشارة  
 الى دفع ما يرد من ان المعرب بضم الاول وفقر ما قبل الآخر نحن من القول وغلط لان هذا الوزن لا يشتق  
 الا من الافعال بكسر الهمزة وهو ههنا ليس الا الاعراب وهذا ليس بصالح لان يشتق منه شئ لانه اما  
 عبارة عن الحركة او الحرف كما ذهب اليه المصنف او عبارة عن اختلاف الآخر كما ذهب اليه غيره وهذا ان  
 المعنيان ليسا بصالحين لان يشتق منهما شئ اما الاول فلا لانه جامد كما هو الظاهر الجامد لا يشتق  
 منه شئ واما الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا لكنه ليس بصالح لا اشتقاق لان  
 الاشتقاق من المعنى المصدرى يكون اما بطريق القيام وبطريق الوقوع وكل منهما غير صحيح في  
 الاختلاف اما الاول فلا لانه قايمة بحيز المعرب ربه واما الثاني فلا لانه صفة لازمة لا متعدية كذا فهم  
 من حاشية الفاضل المذوق فلا يعصم اشتقاق لفظ المعرب باى معنى اخذ من الاعراب وان اختم  
 بيا لك ان الاشتقاق من الجامد باعتبار نسبة التحقيق واقع فيما بينهم كما في قولهم يدل مقرر فلو لم يكن  
 ان يكون لفظ للمعرب من هذا القبيل فازله بان القياس على هذا كسرة ما قبل الآخر لا فقطه  
 كما يشهد به الشاهد المذكور بعينه وبالجملة ان لفظ المعرب بضم الاول وفقر ما قبل الآخر  
 نحن من القول وحاصل الدفع اننا نسلم لخصاص اشتقاق هذا الوزن بالافعال الذي هو  
 الاعراب ههنا لكن كونه بالمعنيين المذكورين فقط غير مسلم بل له معان ثلثة اخر ايضا  
 واشتقاق لفظ المعرب منه باعتبار هذه المعاني احدها الاظهر ما روثا بينهما اذالة الفساد

له اعتدك انتقام  
 لفظ المعرب من  
 الاعراب باعتبار  
 انه مشتق في الاسم  
 المعرب ١٢ منه  
 ملك وكلها صالحة  
 لان يشتق منه شئ  
 لانه من المعالي  
 المصدرية الصالحة  
 ذلك كما لا يخفى ١٢  
 منه حيث اشتق  
 لفظ المعرب من القدم  
 باعتبار نسبة المشتق  
 اى باعتبار اللفظ  
 مشتق في الدليل  
 ١٢ منه

وتألفنا جعل الاعراب بمعنى الحركة او الحرف في الكلمة ولفظ العرب ان اشتق من الاعراب بالمعنيين  
الاولين من هذه الثلاثة يكون اسما مكان والعلاقة موجبة لان الاسم العربي محل الظاهر والمعالى المتضمن  
للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وعمل اذالة فساد الالتياس بين بعض المعاني مع بعض وان  
اشتق من الاعراب بالمعنى الثالث يكون اسما مفعول معناه محمول في الاعراب ولا شك ان الاسم  
المعرب لم يجعل في الاعراب وان اختلج في بالك ان معنى الاعراب الظهور في الفساد لا الظاهر واذا زالة  
الفساد كما يقال عرب الرد اذ ابيّن ووظف وغربت معدته اذا فسدت فزلة بان همزة باب الافعال قد  
يكون للتعددية وقد يكون للزالة كما في اشكيت والظهور اذا كان منعديا يكون الظاهر او الفساد  
اذا كان ذايد لا يتحقق فيه اذالة الفساد فعلم ان الهمزة في الاعراب بالمعنى الاول للتعددية وبالمعنى  
الثاني للزالة يترجح منها ان اشتقاق لفظ العرب من الاعراب بهذا المعنى لا يصح لان هذا المعنى يقتضي  
وجود الاعراب بالفعل في الاسم العربي على ما لا يخفى على المتأمل وذلك الوجود نيس بلازم في اللفظ  
الاسم اصلا كما يقال لم تقرب الكلمة وهي معربة وسيجي من الشارح التصريح بهذا أو يمكن ان يجاب  
بان المراد من الظاهر ازالة الفساد وجعل الاعراب في الكلمة اعم من ان يكون بالفعل افعال او لا شك  
ان الاسم العربي محل الاولين من هذه الامور الثلاثة بالقوة مطلقا سواء اجري الاعراب عليه او لا  
وصالح لم يجعل الاعراب فيه ايضا وهذا لا يتقبض عن التطويل لانه مع الفائدة لا يخلو عن التقصير  
قولهم لا من الاعراب ولم يتعرض لشق الاشتقاق من الاعراب العرفي باعتبار نفسه ظهور بطلانه  
من تفصيل شق الاشتقاق من المعنى العرفي بكلا شقيه اعني باعتبار نفسه وباعتبار نسبة التحقق  
قد مر فلا حاجة الى اعادة قوله وفيه انه لو جازاه لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى الا  
يراد على قول المقر في الانضمام لان القياس معرب بكسر الراء وحاصله ان اشتقاق لفظ العرب من  
الاعراب بالمعنى المصطلح باعتبار نسبة التحقق اذا كان جائزا كما قال فلا نسلم ان القياس كسر الراء  
لانه لم ينجز ان يكون اسما مكان بفهم الراء والحال ان معناه صحيح لان الاسم المعرب مكان تحقق  
الاعراب الاصطلاحي كما هو الظاهر اللهم الا ان يدعى ان القياس في الاشتقاق من الجواز اعتبارا  
نسبة التحقق صيغة الصفة وهي بكسر الراء والشاهد على تلك الدعوى وجد ان لفظ المعرب صيغة  
الصفة لا بصيغة اسم المكان مع ان معناه صحيح في هذا الصق ايضا على ما لا يخفى هذا من سوانح  
الوقت والله اعلم قوله من البناء لعل الغرض من هذه العبارة دفع توهم كون لفظ المبني بضم الراء  
وقم ما قبل الآخر مأخوذا من الانباء وهو الاضوال بقرينة ان مقابله وهو العرب بهذا الصفة  
لان المقر على الالسنه بخلاف لك كما لا يخفى قوله المقصود فيه دفع ما يتوهم من ان المعنى الحقيقي  
لفظ البناء ما يعبر عنه في الفارسية به براوردن ولا مناسبة بين المبني المصطلح والبناء

لله اما اقتضا المعنى  
الثالث فظاهر واما  
اقتضاء الاولين فلان  
الاعراب المعاني المتضمنة  
لا يتحققان الا باجاء  
ليس الوجود منه



لانه قد يكون للقرار وقد يكون لحدوده كما لا يخفى وعندم القرار لا يوجد في البني المصطلح والذم عن  
 البيان قوله وذلك ان قوله هذا ان المبني اذا كان مأخوذا من البناء بمعنى برأوردن فالصواب للفاضل المحقق  
 ان يقول لانه شبه بالبناء في قصد القرار وعندم التغيير ان يترك زيادة صوغه في قالب الخ لانه يوم  
 الحافله لانه يفهم من القول الاول اعني من البناء ان لفظ المبني مأخوذ من البناء بمعنى برأوردن  
 من القول الثاني اعني صوغه في قالب آله انه مأخوذ من البناء بمعنى صوغ اللفظ في قالب هيئة كشيء  
 فاجيب بان مقتضى الفاضل المحقق ان لفظ المبني مأخوذ من البناء بمعنى برأوردن المقصود منه قرأنا  
 المبني وعندم تغييره لكن لا مطلقا بل بعد انتقل منه الى صوغ اللفظ في قالب هيئة لا تغيير في مناهات  
 كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم قوله صوغه اي صوغ مادته فلا يرد ان التغيير لجم  
 الى المبني وهو مركب من المادة والهيئة فيلزم طريقة الشيء لنفسه على ما لا يخفى قوله الفاء للتفسير  
 دغم ما يرد من ان المناسب لثلاثة الفاء لانه يقتضي الشرط سابقا وهو متصف ههنا وحاصل الدغم  
 ان مقتضى الشرط الفاء الجزائية وهذه الفاء فاء تفسيرية فالوجود غير مقتضى الشرط والمقتضى  
 غير موجود قوله والمعجم الخ دغم ما يرد من ان الفاء في الحقيقة للتعقيب الوصل وبين المفسر الفاء  
 المتحالة على ما لا يخفى فما الوجه المحقق لدخول الفاء على المفسر وحاصل ان الاتحاد بينه بالذات وهذه  
 الاتحاد لا ينافي بعدية المفسر بالكسر عن المفسر بالغيم في الذكرو المعجم لئلا ذلك الدخول هذا البعدية  
 قوله ذلك المفسر قال مولانا عبد الحكيم ثم انه وقع في التسم التي دلتها كون ذكر ذلك المفسر لا يظهر  
 فايده زيادة اسم الاشارة انه اي قول وبالله التوفيق ان مقصود الفاضل المحقق لو كان بيان معجم  
 دخول الفاء في هذا المقام واحالة بيانه في المقامات الاخرى فهم المتعلم لظهور لا يراده وجه كما لا يخفى  
 فافهم وان اختل بهالك ان المناسب على هذا لفظ هذا دون فلك لان المفسر قريب فادفعه بان المفسر  
 لا اعتناء بشانه صار كانه بعيد والله اعلم قال الشارح قدس سره الذي هو الخ اشارة الى دغم ما يرد  
 من ان تعريف المعرب بالمركب الذي لم يشبهه الا غير صحيح لان من المعربات المضارع والتعريف لا يقتضي عليه  
 لان موصوف المركب الاسم كما ستعلم وجهه والاسم للمركب يقتضي على المضارع وحاصل الدغم انه ليس المراد  
 بالمعرب المعرب مطلقا بل الذي هو قسم من الاسماء والاسم المعرب والمضارع ليس على هذا المثابة فلهذا  
 شعول التعريف له غير محض لان المعرف خاص غير متناول له قوله يعني ان الاسم ولو لم يشرط ان يكون يتوهم من ظاهر  
 عبارة الشارح تقدير الصفة التي هو قوله الذي هو قسم من الاسماء والحال ان التقدير خلاف الاصل دغم  
 الفاضل المحقق بان مقصود الشارح جعل الاسم الداخلة على لفظ المعرب للمعرب ليس حجة مقصود التقدير حتى  
 يقال انه خلاف الاصل ومن هذا المقام يعلم جواب ما يرد على قول المصنف وهو معرب ومبني من ان  
 المقصود من هذا القول تفسير الاسماء الى المعرب والمبني وهذا باطل لان كلا منهما عام من الاسماء

الحاشية في بعض  
 النسخ كون ذكر المفسر  
 بعد ذكر المفسر  
 اسم الاشارة الى

موجود في الفعل كما هو الظاهر قسراً لا يكون عاماً من النقص وهو أي الجواب أن المغرب والمشرق  
 قيدا للقيدين لا انفسهما وعموم قيد القسور من المفسر في باطل كما يقال الحيوان اما حيوان ابيض  
 او حيوان غير ابيض والتقدير وهو اسمر مغرب واسمر مشرق ولا خدشة في هذا والله اعلم قول لا بد من  
 قول لم يكن الا مراً الداخلة على لفظ المغرب للعهد والاشارة الى قسور الاسر الذي هو الاسر المغربي لانهم  
 الحروب عن البحث وايضا لزم معدم كون التعريف جامعاً شاملاً تقريره في الحاشية المتعلقة بقوله  
 الشارح فتذكر قوله بقريضة المقام فم ما يتوهم من ان المركب مقتضى لتقدير الموصوف العالم  
 ان الخاص فتقدير الموصوف الخاص للمركب هو الاسر كما وقع من الشارح غير مدبر وحاصل  
 الدفع ان عدم الملازمة فيما كان تقدير الخاص بك قريضة وأما مع القريضة فلا يكون غير ملائم  
 بل يكون اولي وملايماً والقريضة على تقدير الموصوف الخاص ههنا موجودة وهي كون المقام نظام  
 بيان احوال الاسر واقسامه قوله ويندفع به الرد فم ما يتوهم من ان القريضة ههنا تنحصر تقدير  
 الاسر لانها ترجع كما لا يخفى ولا بد في وجود الشيء من المصحح والمرج كليهما والثاني منتف ههنا  
 وحاصل الدفع ان المرجح ايضا موجود وهو انه لو لم يقدر الاسر كان التعريف غير ماضٍ لدخول  
 معنى الاصل فيه لانه يصدق عليه انه شيء مركب لم يشبه معنى الاصل كما بين الفاضل المحشور  
 الصدق بنفسه اقول وبالله التوفيق ان تقدير الموصوف الخاص للمركب كما يدفع بطلان الطريق  
 بدخول معنى الاصل كذلك يدفع بدخول زيد قاير مثلاً وبدخول المضارع المركب مع الغير  
 لانه يصدق على كلا واحد منهما انه مركب لم يشبه معنى الاصل كما هو الظاهر وكذلك يدفع الاعتراض  
 المشهور وان اخذ المفسر في تعريف الاقسام ما لا يد منه والمغرب قسم من الاسر ولم يؤخذ  
 الاسر في تعريفه فان اخذنا من ان يكون لفظاً او تقديرًا والثاني موجود ههنا ولتقدير  
 الموصوف الخاص هو ايد آخر لا يخفى على التماس ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشور  
 اليها ظهورها والله اعلم قوله وكما يندفع آية رخص الى التعريف على الشارح بان جعل الدفع  
 لان عراض المذكور بتقدير الاسر من مرجحاته ليس بصحيح لانه يحصل بالقيدين الآخر الذي  
 لا بد منه ههنا ايضا وهو تركيب يتحقق معه عامله والى جواب هذا الاعتراض اشار بقوله قد ذكر  
 الاسر الا قوله اذ لا عامل لمعنى الاصل لعل مراد الفاضل المحشور من العامل العامل الذي  
 له تاء شر في اللفظ او في التقدير مطلق العامل والافيد الاعتراض على اعجبني ان ضرب  
 زيد فانهم قوله وقيل في دفعه آلا وحاصل هذا الدفع ان التعريف مطرد لا يندفع على معنى الاصل  
 بان لا فرد اثنان بعضهما يشبه بعضاً فلا يصدق عليه انه لم يشبه معنى الاصل وفي الحقيقة في هذا  
 الدفع ايضا اشارة الى التعريف على الشارح بان تقدير الاسر قد بطلان الطريق المذكور

لما ايد في بطلان  
 الطريق بدخول معنى  
 الاصل كما يدفع  
 على ان ان بعضها  
 مشابة بنفسه  
 حقيقته ومشابهة  
 المعنى بنفسه

والاجابة اليه بعد صدق التعريف على مبنى الاصل قوله وفيه بحث الغرض منه ذلك الجواب  
وحاصله ان الماد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب ليس مطلقا والاد لم يقصد تعريفه المعرب على غير  
المتنظر لان له مشابهة بمبنى الاصل اعني الامر الماضي في وجود الفرعتين مع انه من افراد بل يقصد  
على فرد من افراد لان لكلاما مشابهة بمبنى الاصل في التسمية من الكلمة كما هو الظاهر بل المشابهة التي  
تكون مؤثرة وموجبة للبناء على ما فصل صاحب الفصل وسيمى في بحث المبنيات فلو كان بعض اقسام  
مبنى الاصل مشابها ببعضه بتلك المشابهة كما قال ذلك الدافع للزم الدروسيمى بيا انه ولم يكن بامكان  
مناقضه مبنى الاصل بنفسه بل يكون بعارض المشابهة والاول باطل والثاني خلاف الغرض فيصعد على  
مبنى الاصل انه مركب لم يشبه بمبنى الاصل فلا بد من اخذ قيد الاسم ليدفع بطلان الطرح قوله  
والالزم الدور بيا انه موقوف على مقدمة مسلمة تلقيا العقول بالقبول وهي ان الموقوف على موقوف  
الشئ موقوف على ذلك الشئ فلو كان بناء الماضي مثلاً موقفاً على بناء الحرف مثلاً وبناء الحرف موقفاً  
على بناء الالف مثلاً وبناء الالف موقفاً على بناء الماضي لكان بناء الماضي يكون موقفاً على بناء  
الماضي على هذا ان الدور وثبت الدور في غير هذه الصورة ظاهر غير خفي ولذلك لم يتعرض اليه قال  
المشاعر الذي ركب آية اشارة الى ان الالف واللام في لفظ المركب اسمي بمعنى الذي والى دفع قوله  
مقرر بتقرير من حد هما ان توصيف الاسم بالمركب غير صحيح لان المركب مقابل الاسم كما لا يخفى واحد  
المتقابلين لا يكون صفة الاخر على ما هو الظاهر تأنيها ان هذا التعريف يقيد على مثل بعلبك لانه  
مركب لم يشبه بمبنى الاصل مع انه ليس بمعرب عند المصنف كما قال مولانا عبد الحكيم وحاصل الدافع  
ان المراد من المركب المركب من الغير من الغير مقابله الاسم والاصدق على مثل بعلبك هو المثال الاول  
فلا خدشة في التوصيف ولا نقض بالتعريف قوله المركب يطلق آده الغرض من هذا البشارة القهريه  
الى الاعتراض للصلح بقوله واعتراض عليه الخ والمراد من الاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة والظن  
اعني كون المركب في احد المعنيين حقيقة وفي الآخر مجازا بناء على ان اللفظ اذا دأب بين الحقيقة  
ومجاز ولا اشتراك والنقل يحمل على الاول على ما هو المثلث فيما بين القوم والفاضل المعشى  
اشارة الى ذلك ايضا حيث حكم في الاعتراض بان المتبادر المعنى الثاني لان التبادر علامة الحقيقة  
فيعلم منه ان المعنى الثاني حقيقة والاول مجاز وانه اعلم قوله على المصنوع يدل من قوله الخ  
قوله كما يقال آة تطهير في صورة معينة لك فم استبعاد كون اسم الجوز والكل واحدا قوله واعتراض الخ  
حاصل الاعتراض التعريف غير مانع لانه يدخل فيه مثل بعلبك مع انه ليس بمعرب لانه يقيد عليه مركب  
لم يشبه بمبنى الاصل لان المتبادر من المركب المركب من الغير هو صادق على مثل بعلبك كما هو الظاهر  
ولا لفاظ في التعريفات يحمل على المتبادر وكذا يرد عليه ان توصيف الاسم بالمركب لا يعبر لان المراد

له وجب ان يشابه  
بالحرف وهكذا في  
الباقي ١٢ منه  
على وهو ان يكون  
بناء الماضي موقفاً  
على بناء الحرف وبناء  
الحرف يكون موقفاً  
على بناء الماضي وان  
يكون بناء الماضي  
موقفاً على بناء الالف  
وبناء الالف موقفاً  
على بناء الماضي ١٢ منه  
على دفع قوله  
ارادة الفاعل الغير  
المتبادر من لفظ  
المركب ١٢ منه \*

منه هو الذي ركب من الغير للتبادر وهو من مقابلات الاسم فكيف يوصف الاسم به وكذا يريد عليه ان  
 التعريف لا يكون جامعاً لهم زيد في جاع في ليد لا نه ليس مركباً من الغير والتبادر هو هذا والجراب  
 ان تبادر المعنى الثاني من لفظ المركب وعمل اللفاظ على ما هو للتبادر في التعريف مسلم لكن اخلاص وجد  
 القرينة الصارفة عن ارادة هذا المعنى للتبادر فيه وآما اذا وجدت تلك القرينة فغير مسلم وهما وجد  
 وعلى حل المركب على المعرب من يعتقد عليه الا نامل قول على مثل بعليك المراد من مثل بعليك هو الاسم  
 المركب من كلمتين الذي لم يناسب جنى الفصل منارته مؤثرة في منع الاعراب اقول وبالله التوفيق وفي  
 بعليك لفظا ثلثة احد ما هو الا فصح بله الجزء الاول واعراب الجزء الثاني مع عدم الانصراف فانهما  
 اعراب الجزء ثلثين مع اضافة الجزء الاول الى الثاني وعد ما انصرافه وثالثها اعراب الجزئين مع اضافة  
 الجزء الاول الى الثاني وانصرافه وان ارجح الاطلاع على وجوه هذا اللغا فارجع الى بحث المركب واذا  
 عرفت هذا فاعلم ان موجه الاعتراض هي اللغة الاولى لان بعليك على اللغتين الاخيرتين من اقوال  
 المعرب فصدق في التعريف عليه غير معتبر لكن بقي شيء وهو انه اذا ركب مع الغير فلا ان يقال هذا بعليك  
 بل هو وان يكون معربا لا يصدق عليه انه مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل والا مر ليس كذلك فانتظر  
 لعل الله يحدث بعد ذلك امر قال الشارح قدس سره تركيبا يحقق الجزاء دفع ما يتوهم من في التعريف  
 غير مانع لدخول غلام في غلام زيد ليسكون الميم لا نه مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل فاحمل  
 الدفع ان المراد من التركيب مع الغير ليس مطلقا بل الذي يحقق معه عامله وهذا منتف في مادة  
 النقص كما هو الظاهر فلا يريد النقص به قال مولانا نورالحق ما حاصله ان هذا القيد ليس ما وجد  
 عليه القرينة وليس ما يسبقه الذهن فكيف يعتبر في التعريف اقول وبالله التوفيق ان الذهن السليم  
 يحكم على ان في تركيب شيء مع شيء لا بد من العلاقة اما بان يكون احدهما عاملا في الآخر او بان يكون  
 معمول امثالث لثلاث يكون التركيب كوضع الحجر في جنب الانسان يعني لا يكون تركيبا واقعا بل اعتبارا  
 يا فلا يسبق الذهن الى ارادة التركيب المطلق من قوله المركب بل الى الخاص الذي هو مع العامل فكذا  
 اخذ الشارح قيد تركيبا يحقق معه عامله في التعريف والله اعلم قوله لم يقل تركيبا الجزاء دفع ما يتوهم  
 من ان قول الشارح تركيبا يحقق معه آه لدفع النقص على غلام زيد وهو يحصل بان يقول  
 تركيبا معه عامله فالزم يقله مع انه اخضر والاخضر المفيد لفائدة اولى من الاطول المفيد لها وحمل  
 الدفع ان قول تركيبا معه عامله وان يعجز الطرد لكن يبطل العكس لانه يخرج عن هذا القول المعرب لانه  
 يكون عامله معنويا لا نه لا تركيب للفظ مع المعنى بخلاف قول تركيبا يحقق معه عامله لانه يعجز الطرد  
 والعكس فيكون هو اول بل يكون واجبا على ما لا يخفى قوله لا يبعد الجزاء دفع ما يتوهم من ان قول تركيبا مع عامله  
 يعجز العكس ايضا لانه يمكن ان يراد من التركيب مع العامل انضمامه معه بمعنى تحقيق العامل من

له وهذا حاصله  
 جاب من الكل  
 فانه ١٢ منه  
 هذا لا يخلو من  
 الراد من المكي لا ليس  
 من الغيبة لا يصح  
 حمل على المعرب الذي  
 هو قسم من الاسم  
 الذي هو قسم من  
 الكلمة التي فسر  
 مضافا الى قسم  
 على ما لا يخفى ١٢ منه  
 على لا يبعد في النقص  
 زيد ١٢ منه  
 على كما يصح الطرد  
 ١٢ منه

معها فلهذا يفرق ما ملأه معقولا وحاصل الدفع ان هذه الارادة بعيدة لان المتبار من التركيب مع العامل  
 انفسه كما معه بان يتركب في التركيب بمعنى تحقق العامل معه ولا يفرق بينه وبينه الى تفسير المركب بهفظ  
 يكون فهم المراد منه بحيث قوله فسر الاشتباه اشارة الى دفع ما يرد من ان بيان مراد شخص من كلامه من غير  
 قرينة التصريح منه على ارادة ذلك المراد ومن غير معلوميته من الكلام الاخر له غير مناسبة في فعله  
 الشارح وحاصل الدفع ان التصريح من المصنف على ارادة المناسبة من التشابه موجود فلذا في الشارح  
 قوله لم يشبه بقوله اي لم يناسب له قوله بالمنااسبة الامم لا الهادي بالمنااسبة المؤثرة في منع الاعراب  
 قوله القوي لعمو لتحقيق المناسبة المؤثرة في منع الاعراب في اوجه الخمسة التي هي غير المشابهة كاللفظ  
 وفي هذا القول نزال وجه ارادة المناسبة من التشابه وهو علاقة العموم بينهما قوله ذلك المثل اشارة الى  
 دفع ما يتوهم من ان المصنف لم يفرق التشابه لما خوة على طريق السلب في تعريف العرب بالمنااسبة ولم يترك  
 على معناه وتبع الشارح المصنف ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لم يترك التشابه على حالها الدخول في تعريف  
 العرب ما يكون متضمنا للمبنى الاصل كائن وما يكون واقعا موقعه كترال وما يكون مشابها للواقع  
 موقعه كترال وما يكون واقعا موقع ما شبهه كالنمادى المضموم وما يكون مضافا اليه كعنا بدوم اذ كان كلامه  
 من هذه الامور مركب مع الغير ولم يشبه صبني الاصل كما لا يخفى مع انها كانت محسوسات من اللغات فكما  
 المناسبة فحققة في كلها فبفساد المشابهة بالمنااسبة يخرج هذه الامور عن تعريف العرب في اصطلاح  
 قوله لان اي رجل ان ما من الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول قال الشارح قدس سره مناسبة الم  
 اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر في مقرة ان الاعراب تعرف بالملكات والملكة ههنا المناسبة وهو  
 بعمومها ليست بمرادة وآلام يصدق في التعريف على فرع من افراد العرب لان كلها مناسبة لقبى الاصل في وجه  
 من الوجوه بل المراد نوع المناسبة وهو لم يعلم فيلزم الجاهالة في التعريف وحاصل الدفع اننا نسلم المراد  
 نوع المناسبة وهو المناسبة المؤثرة في منع الاعراب فلا يلزم الجاهالة في التعريف قوله مبنية في الاشارة  
 الى دفع ما يرد من ان تقيد الشارح لا يبنى الجاهالة دون المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير معلوم فيلزم  
 القرار على ما عنه الفرار وحاصل الدفع ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير محمول لانها ليست في بحث  
 المنبئات وان لم يتبين ههنا والبيان غير ضروري في محل التعريف فتأمل قوله فلا يلزم انهم تغفروا  
 على قول الشارح مناسبة مؤثرة لكن بعد تقيد القول الفاضل المحض مبنية في الخ قوله لم يتبين وان  
 وان يبين بان يقول اراد بالمنااسبة القوية ما يكون بلحاذا الوجه المبينة في كلامه صاحب الفصل فلهذا وجد في  
 الجبابة والتعريف على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى قوله فان للقوة عليه لقوله يلزم قوله وما توسع لان  
 القوة والضعف من الامور النسبية فكمن قوي يكون بالنسبة الى ما قوة ضعيفا وكمن ضعيف يكون بالنسبة  
 الى ما حوته قويا قوله وليس بعمومه الخ وآلا لا تنقص التعريفان طردا وعكسا فانهم قال الشارح

في اشارة الى البيان  
 في بحث المنبئات  
 ليس بواجب للمصنف  
 فالجواب بالنظر الى  
 عبارة لان مقاديرهم  
 في بعضها القدر  
 لم يبق الاصل كائنا  
 نزل وانما هو واقعة  
 موقعه كترال وانما  
 مشاكسته للواقع  
 موقعه كترال وانما  
 وقوعه وقوم ما  
 اشبهه كالنمادى  
 المضموم وخاسبا  
 ان مضافة اليه  
 مضمون عذاب  
 يوراد من

قدس سر اي المبني اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اضافة المبني الى الاصل اما ان يكون من قبيل زيد  
مضروب الغلام يعنى اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله او يكون من زيد مضروب الغلام  
يعنى اضافة اسم المفعول الى الطرف او يكون زيد مضروب لاء ديب يعنى اضافة اسم المفعول الى  
علته وعلى هذا يكون الاصل بمعنى القانون لانه لا معنى لعلنية اصل الشئ بالمعنى الظاهر بناء على ان  
الشئ كان يخفى وكل منها غير صحيح اما الاول فلا نه يقتضى ان لا يكون مبني الاصل مبني بنفسه بل  
يكون اصله مبني وفساده لا يخفى لان الحرف لا اصل له والماضى والامر ان وجد لهما الاصل وهو  
المصدر لكنه ليس بمبني واما الثاني فلا نه يقتضى ان لا يكون مبني الا ان يكون مبني في الاصل وفي  
ايضا فساد لانه مبني الا ان كان هو الظاهر واما الثالث فلا نه يقتضى ان يكون بناء مبني الاصل لاجل القاعدة  
والقانون وذلك غير سليم ولئن سلم فلا وجه للتخصيص بهذا المورد الثلاثة لانه لا شئ من المبني الا ان يكون  
مبني على القاعدة وحاصل الدفع اننا نختار شقلا بعا وهو ان اضافة المبني الى الاصل اضافة بيانية لا نقد  
لم يشبه مبني هو الاصل في البناء فلا يرد شئ مما ذكر ان اختيم في قلبك ان المعلوم من تفسير الشارع ان المضاف  
اليه للمبني هو الاصل المقيد بقيد في البناء وعلى ذلك التقدير كيف يكون اضافة المبني الى الاصل اضافة  
بيانية لان من شرط ولها العوم والخصوص من وجهين المضاف والمضاف اليه وهو على المفهوم من كلام  
الشارح منشف لان الاصل في البناء لم يوجد غير مبني حتى يتحقق ما دق الافتراق وعادة الاجتماع فاذا  
بان الشارع لم يرد ان الاصل قبل الاضافة مقيد بقيد في البناء حتى يرد ما ذكر بل اراد ان الاصل قبل  
ان اضافة مطلق وبعد اضافة المبني اليه يصير مقيدا بقوله في البناء وبين الاصل الاصل المطلق والمبني  
عوم وخصوص من وجه كان يخفى هذا ما استفيد من الحواشي بعون الملوك الوهاب وهو ان الاصل  
قول لم يفسر الخ دفع ما يتوهم من ان الشارع لم يخالف الشارع الرضى حيث فرقه بين المصنف وبين الاصل  
بما اصله البناء والشارح فسر المبني الذي هو الاصل في البناء وحاصل الدفع ان الحاشية لاجل ردة الامم  
الذين سياق حاصله على ذلك التفسير قوله لانه بهذا الخ هذه العبارة اشارة الى احد الامرين الذين يرد ان  
على تفسير الشارع الرضى حاصله انه لو فسر عبارة المصنف بما اصله البناء لزم عدم انحصار مبني الاصل في الثلاثة  
الامر الماضي الحرف بل يتناول جميع الرضائل لان اصل كل البناء عند البصريين الذين بناء على ما ذكرنا  
هذا المتن على مذهبهم في عدم الانحصار فساد ان احدهما خرق الاجماع لانه منعقد على تفسير مبني الاصل  
بالامور الثلاثة بل بالاربعة الاربعة الجملة وتأتيها النقص على جميع التعريف باسم الفاعل واسم المفعول  
والمصدر وجيم باب غير المنصرف فافهم قوله لان فيه اربعة العبارات التي الثاني الامرين الذين يرد ان على تفسير  
الشارح الرضى حاصله ان من المتفرق في مقدر ان اطلاق المشتقات على ما هو متصف بمبدأ الاستقواء بالفضل  
على سبيل الحقيقة وعلى ما من شأنه ان يتصف به على سبيل المجاز وخلاف الظاهر فلو فسر المصنف الذي

له لان كلا من هذه  
الامور مناسب  
بالمصنف الذي هو  
مبني الاصل بهذا  
المعنى كما لا يخفى

يتبادر منه بناء على تلك القاعدة اطلاق مسمى الأصل على ما هو مبني بالفعل بحسب الامالة بما اصل البناء  
 ظهر حل العبارة على خلاف الظاهر لان المتبادر من هذا التفسير اطلاق المبنى على ما اصله ان يبنى سواء  
 كان مبنيا بالفعل لولا وهذا المعنى خلاف الظاهر من عبارة المصنف كما هو الظاهر ولا ضرورة لاعتية الى حل  
 العبارة على خلاف الظاهر لوجود التفسير للموافقة كما فعله الشارح والله اعلم قوله كما زعم المصنف إشارة  
 الى دفع ما يرد من ان تفسير الشارح لمبنى الأصل بالمناخى والامر الحرف غير صحيح لان من جملة الجملة فلا بد  
 ان يزيد الشارح وحاصل الدفع انه تنبع المصنف الجملة على مذهبه ليست من جملة مبنى الأصل فلذا  
 تركها قوله من حيث هي إشارة الى دفع ما يتوهم من ان الجملة معرفة عند الكل لأنها واقعة موقع المفرد  
 فلا يعم عنهما من جملة مبنى الأصل وحاصل الدفع ان في الجملة اعتبارين أحدهما اعتبارها واقعة موقع  
 المفرد وثانيهما اعتبارها من حيث هي والاعراب على الاعتبار الاول والعدد من جملة مبنى الأصل على  
 الاعتبار الثاني استقالة قال الشارح قدس سره وليس النزاع إشارة الى دفع ما يرد من ان هذا القول  
 بالاعراب الاسماء المعددة من صاحب الكشاف غير محمول لان العرب ما جرى عليها الاعراب سلب جريان  
 الاعراب من تلك الاسماء ظاهر الدفع غنى عن البيان قوله بعض ان الخ إشارة الى دفع اعتراضات اربعة  
 ترد على عبارة الشارح أحدها انه يلزم من بناء على ما يفهم من عبارة الشارح على العلامة الذلى ان لا يكون الاسماء  
 المحلولة عليها الاعراب بالفعل معرفة لعدم تحقق ما هو شرط الاعراب وهو مجرد الصلاحية عند ذلك  
 الاسماء لان الوجود في تلك الاسماء الصلاحية مع الجريان بالفعل لا مجرد الصلاحية وثانيهما ان العرب  
 عند فالمر يشبه مبنى الأصل سنوله ركب مع الفيا لا وسوا تحقق معه عامله اولاد ما اصله لا مستحقاق  
 الاعراب بعد التركيب فـ أين يعلم ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا كما وقع من الشارح  
 وثالثها ان الصلاحية عبارة عن استعداد حصول الشيء مع عدم حصوله بالفعل فبا اعتبارها في كون  
 الشيء معربا يلزم ان لا يكون الاسماء الجارية عليها الاعراب بالفعل معرفة لا تنقاة الصلاحية فيها فثما  
 لا يخفى ولابعض ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سنل وار بودن وهذا المعنى هو الصلاحية معينة فيستفاد من  
 العبارة انه اعتبر الصلاحية لصلاحية الاعراب لا معنى لهذا العبارة وحاصل الدفع عن الاول المشار اليه  
 بلفظ الكش ان اعتبار مجرد الصلاحية في كون الشيء معربا عند العلامة ليس بطريق الشبهة حتى يلزم المخدور  
 بل بطريق الاكتفاء يعنى انه لو لم يوجد شيء آخر سوى هذه الصلاحية لكان وجوده ايضا كافيا في كون الشيء  
 معربا فلا يلزم المخدور وحاصل الدفع عن الثاني المشار اليه باللفظ التحقق ان اعتبار الصلاحية ليس  
 في مفهوم العرب حتى يلزم على العلامة على هذا الاعتبار ان يعرف العرب بما اصله لا مستحقاق الاعراب بل  
 في تحقق العرب والتفسير المذكور سابقا للمعرب لا ينافي اعتبار الصلاحية في مصلوكة فلا يلزم  
 المخدور وحاصل الدفع عن الثالث المشار اليه باللفظ القابل ان الصلاحية ليس بمعنى الاستعداد

حتى لا يجامع الفعل فيلزم المحذ وريل بمعنى الامكان والقبول وهو لا ينافي الفعلية كما هو المتقرر في مقوله  
 يلزم المحذ ووجاهل الدافع عن الرابع المشار اليه بلفظ اسباب الاعراب انه ليس المراد من الاستقناق معناه  
 حتى يلزم المحذ ودبل ما به الاستقناق للاعراب وهو اسباب الاعراب من قبيل ذكر المسبب واما راد  
 السبب فيكون التقدير فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاسباب الاعراب ولا حذشة في معنى هذه  
 العبارة فلا يلزم المحذ وهذا ما يخص عن الحواشي وانه اعلم قوله اسباب الاعراب وهي التركيب تحقق  
 العامل وعدم المشابهة مبني الاصل ويترده هنا بناء على ان اضافة الاسباب الى الاعراب للجنس وهو  
 يتحقق بتحقق ذرها اذ يلزم ان يكون مبني الاصل معر يا يكون مقابلا بعد المشابهة مبني الاصل الذي  
 هو من جملة اسباب الاعراب وان يكون هؤلاء مثلا ايضا معر يا يكون مقابلا للتركيب تحقق العامل الذي  
 هو من جملة اسباب الاعراب وكل من الامر من خلاف المتقرر كما هو الظاهر فليجيب بان المشتبه فيما بينهم  
 ان الحكم المضاف الى المعرفة يتعين للاستغراق اذ الركن قريبة خلافاً والقربة ههنا منتفية ففيها  
 ان الاعراب يتحقق بكون الشيء قابلاً لجميع اسباب الاعراب والقبول بجميع منتف في مبني الاصل مثل  
 هؤلاء لعدم وجود العامل ووجود المناسبة الاولى في الاول والثاني في الثاني فافهم قوله سوله  
 وجدت آة اي كل اسباب الاعراب بطريق اليجاب الكلي فكل هذا معنى قوله ولم تكن آة دفع ذلك  
 اليجاب وهو لا ينافي اليجاب الجزئي كما تقدم فلا يرد ان كل الاسباب ليس ينتف في نفي حال  
 التقيد لانه وجد فيه عدم المناسبة مبني الاصل الذي من جملة اسباب الاعراب قوله كزيد حيث تحقق  
 التركيب العامل وعدم المناسبة قال الشارح قدس سره واعتبر المصنف الصلاحية قال مولانا  
 عصمت الله لاحاجة ههنا الى ذكر الصلاحية اذ الاستقناق بالفعل لا يتحقق بدون الصلاحية  
 قال مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان فائدة اعتبار الاستقناق  
 بعد الصلاحية التصريح على ان مقابلة منقسم الى قسمين أحدهما ما انتفى فيه الصلاحية  
 بمعنى القابلية كعلاء وثانيهما ما انتفى فيه الاستقناق بمعنى ما به يستحق الاعراب الذي هي  
 اسباب الاعراب كالاشياء المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قسماً فتأمل قال  
 الشارح قدس سره ولهذا اخذ آة اقول وبالله التوفيق ان المراد بالتركيب التركيب مع العامل  
 كما اشار اليه الشارح سابقاً ومع قيد عدم المشابهة مبني الاصل كما هو المصروح في عبارة  
 المصنف فلا يرد ما يحتج به بالان من ان اعتبار المصنف حصول الاستقناق بالفعل بمعنى ما به  
 يستحق الاعراب مع الصلاحية لا يقتضي اخذ التركيب فقط في تعريف المعرب بل هو مع  
 السبين الاخيرين كما لا يخفى قال الشارح قدس سره وما وجد الاعراب بالفعل  
 آة دفع ما يتوهم من ان المصنف كما اعتبر وجود الاسباب مع الصلاحية فكذلك يعتبر وجود

له على ما سبق لا منه  
 على اي وجود العامل  
 ووجوب الاصل  
 في مثل هذه المناسبة  
 على طريق السلب  
 الكلي ١٢ من  
 سوله لانه ليس يصلح  
 لعدم المناسبة الكلي  
 هو من جملة اسباب  
 الاعراب لوجود ان  
 المناسبة فيه وان  
 مع التركيب مع العامل  
 والتركيب مع العامل  
 وجد فيهما وان  
 والمناسبة  
 ولان من جملة اسباب  
 الاعراب ١٢ من



وجود الاعراب بالفعل فيكون الشيء مع بالثلاث زمر الواقع بين اسباب الاعراب وفيما الذي هو  
الاعراب فيلزم ان لا يكون زيد في جهله في زيد بالسكون على الوقف مع بالعدم وجود الاعراب بالفعل  
فيه كما هو الظاهر والدفع غني عن البيان لكن بقي شيء وهو ان اعتبار جوا لا سببا مع الصلاحيته في كون  
الشيء معر با وعدم اعتبار سببها الذي هو الاعراب في هذا الكون مما لا يليق بشأن العاقل خصوصا للفظ  
لان السبب يكون معا مع السبب بحيث لا يتخالفه اصلا ومن هنا يقال انه لا معرب عند المصنف  
الا وقد يكون الاعراب فيه لفظا وقد يراد بالان يقال ان مراد الشارح الاعراب المخلص فيكون زق  
كلامه واما وجود الاعراب للفظي بالفعل في كون الشيء معر بالعدم يعتبره احد فلا يرد المجزوم لان  
اسباب الاعراب لا يقتضي الاعراب للفظ بل الاعراب مطلقا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره  
لم تعرب الخ اي لم تجر الاعراب للفظ على الحكمة والحال انها معربة اي ما يصلح اجراء الاعراب للفظ على  
ولو اعتبر وجود الاعراب للفظ في كون الشيء معر بالعدم يمكن المحكم المذكور في قول وهو معتزلة محسبها  
فان **قال** الشارح قدس سره واما عدل الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان المشهور عنه  
الجمهور في تعريف المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل والمخالفة عن السواد الاعظم في قوة  
الخطا فلو خالفهم المصنف وحاصل الدفع ان المخالفة بلا تكة في قوة الخطا واما المخالفة مع  
السنكة كما سيبي بيانها في عين السواب فلذا اخبر **قوله** كانه وقعا الفهم من هذه النسخ  
بيان مفناه خطا المحكم **قوله** في ذلك اي تعريف المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل ومن  
هنا يعلم انه لا حاجة الى قول الفاضل المحقق فهو الخ لان التوهم المذكور بعينه الوقوم السطور  
كما لا يخفى بل اراده موجب للتشويش والله اعلم **قوله** من لفظ المعرب حيث نزعوا انه مشتق  
وما نزع من قول مرعيت الكلمة اذ حصلت الاعراب فيها فيكون معنى لفظ المعرب على هذا ما جعل  
الاعراب وهو عبارة عن اختلاف نحر الاسم او ما به الاختلاف على اختلاف المذهبين فيكون المعنى ما  
فيه الاختلاف ومفاد هذا المعنى وما يختلف آخره واحد على ما لا يخفى فوقوا فيما وقوا والله اعلم  
**قوله** ووجود الاعراب عطف على قوله لفظ المعرب فيكون داخل تحت كلمة من ودليل الوقوف  
كما ان المعطوف عليه دليل له وحاصل هذا الدليل ان المحكم لما وجد والاعراب بمعنى الاختلاف او ما به  
الاختلاف على الاختلاف في افراد المعرب فهو هو ان المعرب ما وجد فيه الاختلاف لان الاعراب  
الاختلاف ومفاد ما يختلف الخ واحد فوقوا فيما وقوا اعلموا ولا ان الفاضل المحقق  
كان للشمع بالثالث لان للعلوم من لفظ المعرب على نزع المحكم الذي مر ذكره في الحاشية متعلقة بنقل  
الفاضل المحقق من لفظ المعرب من وجوه الاعراب افراد المعرب كونه ما يختلف آخره لا كونه ما يختلف  
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له ذهن وقاد يجهل وقصواني الثاني لا الاول فلا يكون الامر

الانفاضة بانها في معنى

او ان يرد بناء على  
اختلاف المذهبين  
لاست

ان المذكور ان منشاثنين قطعيين وثانين ان المراد من الاعراب اعوام ان يكون لفظيا او تقدير يا وهو من  
 في كل افراد للعراب كما هو المتقرر فلا حاجة الى تفيد الا فراد بالكثر كما وقع من مولا ناعبد الحكيم كما  
 المدقق وتاثلثان ما وقع من مولا نالمدقق تعريضا على مولا ناعبد الحكيم الذي حاصله ان للفظ والمعطوف عليه  
 كل منها دليل واحد لا دليلان مستقلان واشتت المدعى بما اشبهت لا يغلو عن اختلاف لان المدعى الوقوع  
 المشكوك كما ينطق به كلمة كان وكل منها مستقل لا فائدة هذا المدعى وكيل تقريره من ان الوقوع المقطوع  
 حتى لا يكون مستقلا بل لا يكون المجمع على هذا التقدير ايضا دليلا مثبتا له فافهم وبعد فلو ان التقيد  
 لان الجبال يعرفون الحق بالرجال **قوله** ولم يعرفوا الحق اي لم يعرفوا ان الاختلاف من العوارض المتماثل  
 المتماثل وانها انما هي من الاختلاف باعتبار كونه مفهوما من الكلام فالا لفاضلان في وجه كون الاختلاف  
 من العوارض المتماثلة انه يقال لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانها لم تعرب الكلمة اي لم تختلف وهي متحدة  
 اي ما يختلف ولو كان من العوارض اللازمة لم يعرب لغير الاعراب عن الكلمة الذي وقع في هذا القول **قوله**  
 وبالله التوفيق ان هذا القول مؤيد كون الاختلاف من العوارض اللازمة لان مقولية هذا القول في  
 حق ذلك القائل من اجل القدر عليه ونسبة القطعية اليه ولو كان الاختلاف من العوارض المتماثلة  
 في الواقعة للموجود للقدح ونسبة القطعية بمعنى كما لا يخفى فالوجه في عدم كون الاختلاف من العوارض  
 اللازمة انه قد يتركب الاسم ابتداء مع العامل وهو كذلك لان الاختلاف لم يوجد في الصيغة المذكورة  
 بل الموجود فيه حدوث الاعراب كما سيجيء من الشارح نفسه والله اعلم **قال** لشارح قدس سره  
 لان الفرض في هذا وجه العدول ببيان موقف على عدة مقدمات مسلمة عند العقول السليمة احدها  
 ان الفرض من قواعد علم الفهم معرفة احوال وانواع الحكم الجزئية الواقعة في التراكيب جعلها كبريات لصحتها  
 سبلة الحكم مثلا حال آخر زيد في جاء في زيد مرفوع وهذا يعرف من قاعدته وهو كل فاعل مرفوع بجسما  
 كبري الصغرى سبلة الحكم هكذا زيد في جاء في زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وثانها ان الفرض  
 من تعريقات موضوعات هذه القواعد معرفة فاعلها بوجه صالح لان يكون وسط الحكم الذي هو محل تلك القواعد  
 بالاكبر على الاصغر الذي هو موضوع صغرى سبلة الحكم مثلا الفرض من تعريف موضوع قوله هو كل  
 فاعل مرفوع وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به معرفة الفاعل الذي هو الموضوع  
 على وجه صالح لان يكون وسط الحكم بالاكبر على الاصغر فيقال زيد في جاء في زيد فاعل اي ما اسند اليه  
 وكل فاعل اي ما اسند اليه فهو مرفوع فزيد مرفوع وثالثها ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة  
 الحكم للعراب وكل مرفوع ما يختلف آخره باختلاف العوامل من قواعد علم النحو واذ عرفت هذا فاعلم  
 ان الفرض من قوله هو كل مرفوع ما يختلف آخره باختلاف العوامل الذي هو من جملة قواعد الفهم على  
 المقدمة الثالثة معرفة احكام الحكم الجزئية الواقعة في التراكيب بناء على المقدمة الاولى بان يقال

المتماثل للفظ العروبي  
 ثانها وجوب الاعراب  
 لا منه  
 اي بيان السبيل المشكوك  
 لوقوعه فيها وقسمها من  
 لا تملكه بل في التعريف  
 الحقيقة ان يكون بالحق  
 لفظ المدقق وان يكون  
 مجديا وان يكون  
 على وجه الحقيقة

هذا الى زيد في جاء في زيد مثلا معرب وكل معرب ما اختلف العوامل فهذا اما اختلف آخره باختلاف  
 العوامل وان الغرض من تعريف المعرب معرفته بوجه صالم لان يجعله وسط الحكم الأكبر الذي هو  
 الاختلاف على الأصغر الذي هو هذا أو إذا علمت هذا فاعلم ان تعريف الجمهور للمعرب لا يمتنع  
 فيه ذلك الغرض لانه ليس بوجه صالم للجعل المذكور لانه لو كان المعرب بالتعريف المذكور لهم  
 وسط الحكم الأكبر الذي هو الاختلاف على الأصغر الذي هو هذا كان المعنى للقول المذكور هذا  
 معرب أي ما اختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب أي ما اختلف آخره باختلاف العوامل  
 ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهذا اما اختلف آخره باختلاف العوامل فلزم اتحاد  
 النتيجة والصغر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقرر تقدير الصغرى على النتيجة بخلاف تقدم  
 اللصنف للمعرب لانه يتصور فيه ذلك المرض لانه يرجع لما حصل الى هذا معرب أي مركب  
 لم يشبه مبنى الأصل وكل معرب أي لم يشبه مبنى الأصل ما اختلف آخره باختلاف العوامل  
 فهذا اما اختلف آخره باختلاف العوامل ولا استحالة في ذلك كما لا يخفى فلذلك عدل للصنف  
 عن تعريف الجمهور هذا ما ظهر لي أو ان هذا التصريح في بيان حاصل قول الشارح والله اعلم **قول**  
 أي معرفة تتبع آه لما ورد على الشارح هنا أمور الأول ان المشار إليه بكونك معرفة عدم  
 التتبع المفهوم من شطح قوله من لم يتتبع ومعرفة عدم السماء المفهوم من قوله ولم يعرف آه  
 فيكون المعنى فان العارف بالحكامها معرفة عدم التتبع ومعرفة عدم السماء مستغن عن الضم  
 ولا يخفاء في فساد هذا المعنى لان معرفة عدم التتبع وعدم السماء لا يكون الا بالخوف فكيف يشهد  
 الاستغناء الثاني ان حصر غرض الضم الذي هو معرفة احوال وأثر الكلام بالنسبة الى من يتتبع  
 لغة العرب وبالنسبة الى من لم يعرف احكامها بالسماء منهم كما وقع من الشارح غير صحيح  
 لان من يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها ايضا محتاج الى تعلم الضم الثالث ان المفهوم بطريق  
 المفهوم الخالف من قول الشارح فان العارف الخ ان من لم يعرف الاحكام بالتتبع وبالسماء  
 فهو محتاج الى الضم ولا يخفى ما فيه من ان نفس الضم ليس محتاج اليه بل المحتاج اليه تعلمه كما هو  
 الظاهر الرابع ان احتياج غير العارف بالتتبع والسماء واستغنائه العارف بهذين السببين  
 ليس كما انظر الى التصديقات بالمسائل الكلية والقواعد المدونة فقط اعني من غير احتياج الى  
 الدلائل وهي حكاية عن علم الضم لا نفسه كما نقرر من ان العلم عبارة عن التصديقات بالمسائل لكن  
 عن ادلتها واسمها لا عن ادلتها فهي حكاية عن العلم لا نفسه فذكر الضم ليس بمناسبة فصل المعنى  
 كلام الشارح بحيث يندفع عنه تلك الأمور فحاصل دفع الأمر الأول ان المشار اليه بكونك  
 معرفة التتبع ومعرفة السماء لا معرفة عدم التتبع وعدم السماء فيكون المعنى فان العارف بالحكامها

معرفة تتبعم وسماه مستغن الخ ولا خفاء في صحة هذا المعنى وحاصل دقة الامر الثاني ان المقصود  
 من قول الشارح من لم يتبعم لغة العرب آء من لم يعرف احكامها بالتبعم اما بان لم يتبعم او تبعم  
 ولم يعرف بقرينة مقابلة وعديله وهو قوله ولم يعرف آء فلا يلزم المخدور وهو بطلان المحصر محال  
 دقة الامر الثالث ان في العبارة تقدير المضاف فيكون المعنى فان العارف باحكامها كذا للتبعم  
 عن تعلم علم النحو فالمفهوم منه ان غير العارف محتاج الى تعلم النحو فلا يلزم المخدور وهو اثبات  
 الاحتياج الى نفس النحو وحاصل دقة الامر الرابع ان التصديقات بالمسائل المدونة اما ان تكون  
 مع الدلائل او من غيرهما فان كان الاول فهي علم النحو وتعلمه تعلمه على سبيل الاتفاق وان كان الثاني  
 فهي ايضا علم النحو على من حيث تعلمه تعلمه على ذلك التامذهب فلا يلزم المخدور وفي ذكر النحو فاختار  
 هذا التعريف لعلك لا تجد في غير هذا التعريف والله اعلم **قوله** ما جمعه المدون اشارة الى ان  
 عبارة عن المسائل المدونة والقواعد المرتبة بل عن التصديق بما كالا يخفى **قوله** بخلاف من  
 آء انما قرأ بخلاف من لم يعرف الاحكام بالسماه مع انه لا بد منه ايضا لانه ايضا محتاج الى تعلم  
 المدون لان المقصود الفاضل المحشى تفسير عبارة الشارح وهو من يتبعم تلاوته عليه بطلان  
 المحصر كما قرأ تقريره من اعلان استيفاء من هو محتاج حتى يلزم عليه ذكر خلاف من لم يعرف الخ واطاع علم  
**قوله** علم النحو اي تعلم علم النحو على حذف المضاف وهكذا ايضا سألني قال الشارح قد سألني  
 ولا فائدة الخ اشارة الى دقة ما يرد من ان العارف بالاحكام من التبعم والسماه لا يستغنى عن النحو لانه  
 يعرف فيه مصطلحات اهل النحو مثل الفاعل والمبتدأ والخبر لها هو مفعول والمفعول والحال والتمثيل  
 منصوب وغير ذلك والضم عن الزباني **قوله** فيه اشارة الخ فيه وقع ملحق وعلى الشارح من ان  
 ههنا فسادان احدهما في نفس التعريف كما قيل ان معرفة اختلاف الآخرة يتوقف على معرفة المعرب  
 لان الالف واللام في الآخرة عوض عن المضاف اليه وهو المعرب فلو عرفت المعرب بذلك الاختلاف  
 للزم الدور والثاني في المقصود من التعريف كما قال الشارح وقرأ منا تقريره فلم يختار الشارح بيان  
 في الثاني وتركه بيان في الاول مع كون الثاني شنيعا والاول اشنع كما لا يخفى وحاصل الدقة ان  
 في نفس التعريف بعد توقفه معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لموقوف على معرفة الاختلاف على تقدير  
 تعريف المعرب به لانه يمكن ان يعلم الاختلاف من استعمال العرب قبل ان يعرف المعرب فاجل من هذا في  
 اختار الشارح بيان الفساو للمقصود وان قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى  
 التبعم لكنه موقوف عليه بالنظر الى غير التبعم والمتبعم الغير العارف وتدوين القول فالفساو في اصل التعريف  
 لا من مفعول وعلى الشارح ما ورد فقلنا في دفعه ان التصديق بتحقيق الاختلاف في افراد  
 المعرب موقوف على التصديق بانها معدبة بالنظر الى غير

المتهم لا تصور الاختلاف على تصور العرب الذي هو موقوف على تصور الاختلاف على تقدير  
 التعريف به كما لا يخفى فلا يلزم الغشاق في اصل التعريف فلم يرد على الشارح ما ورد والله اعلم **قوله**  
 من تعريف العرب الخ لان العرب من جملة موضوعات مسائل علم النحو والمتقرر فيما بين القوم ان المقصود  
 من تعريفات موضوعات المسائل ان يعلم الموضوعات بوجوه صلاحية لتعدية احكام المسائل الخ  
 تلك الموضوعات مضم صغريات سهلة الحصول تلك المسائل فالمقصود من تعريف العرب ليس الا  
 هذه التعدية مثلا الفاعل موضوع مسألة علم النحو وهي قول علماء هذا العلم كل مرفوع فالمقصود من تعريف  
 الخ هو صلاحيات حكم هذه المسئلة الذي هو الرفع بجزئيات الفاعل الذي هو موضوع تلك المسئلة به  
 ضم صغرى سهلة الحصول اليها هكذا اذا فاعل اي ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به كل فاعل  
 مرفوع فهذا مرفوع فتعريف الفاعل بما هو مرفوع لا يعجز عنه لا يتصور منه تحصيل ذلك الغرض كما لا يخفى **قوله**  
 بالرفع او ذلك ما آله هذا اذا كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة احكام وسائل علم النحو ان  
 تحل كل معرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل من مسائل علم النحو والآلا يلزم ان يكون الغرض من تعريف  
 العرب معلومية بوجه صالح لتعدية حكم الاختلاف الجزئية لان المتقرر كون الغرض من تعريفات المسائل  
 بوجوه صلاحية لاحكام المسائل لا من كل شيء ولا لكل شيء كما مر والله اعلم **قوله** وكل معرب الخ **قوله**  
 يشبه معنى اصل **قوله** للزوم الخ اما يرتب تبين ان كان التقدم متحققا في ضمن الدور الذي يتحقق هنا  
 على تقدير او بمرتبة ان كان في ضمن غير الدور كما لا يخفى **قوله** اما في ضمن قال الفاضل المحدث الاول على  
 تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى الكبرى وهيئة التأليف بالواسطة  
 كما هو الظاهر وعلى كل من هذه الثلاثة بالذات ولا تقت لهما بالنسبة الى مجموعهما كما هو الظاهر كما هو الى التوقف  
 على المجموع فتقضي على كل من هذه الثلاثة ويكون المقصود في الصغرى الحكم بمجموع الاختلافات من اجل ان  
 على تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على كل من هذه الثلاثة ويكون الحكم في الصغرى الحكم بنفس معنى الاختلاف  
 كما في الكبرى الله سبحانه ما لم يمتد في بعض المواضع لكتابة على حاشية ذلك لما قبل هذه العبارة  
 انه على هذا التقدير يكون النتيجة متوقفة على الصغرى بالذات وبالواسطة والصغرى ايضا تكون متوقفة على  
 النتيجة لان معنى الاختلاف من حيث الارجاء الذي هو المراد في الصغرى مفيد معنى الاختلاف الذي هو مراد  
 في النتيجة مطلقا والمفيد موقوف على المطلق بخلاف ما اذا كان الحكم في الصغرى بنفس معنى الاختلاف فانه  
 حينئذ يكون النتيجة متوقفة على الصغرى ولا وجه للتوقف من ثبات الصغرى على النتيجة فلا يلزم من انما قول  
 والله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان المتقرر في مقراء ان الدرس عبارة عن توقف الشيء عما يتوقف على  
 ذلك الشيء فان كان بدرجته واحدة كما اذا توقف ا على ب علم فموقوف مرفوع بيزم فيه تقد للشيء على ضم  
 بترتين وان كان بدرجتين او درجا في فهو د مضم بيزم فيه تقدم الشيء على نفسه بترتين او ما

فوقها كما اذا توقفت على ب وب على ج وبه على آ ويعلم من هذا المقرر ان الدرجة لا زعمه في الدور  
مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم ان النتيجة ان كانت موقوفة على الدليل الذي هو موقوف على اجزائه  
التي من جعلها الصغرى التي هي عين النتيجة ههنا فيلزم تقدم الشيء على نفسه من الدليل الصغرى لان كانت موقوفة  
على الصغرى التي هي عينها فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن غير الدور لعدم تحقق الدخول اليه لا بد منها  
في الدور مطلقا وان تاء ملئت حق التأمل لما نصفت حق التأمل وبعد قلة التقليل عن العنق ظهر لك  
ان ما قال الفاضل المدقق ههنا غير لا ينشأه وتوقفه واهه اعلر قوله وكل معرب اى كل ما اختلف  
آخره باختلاف العوامل قوله لزم ان يكون الخرد ههنا انه يلزم ايضا ان لا يكون المحرك والكبرى مفيد  
الكون مفهوم الوسط والموضوع نفس مفهوم الاكبر والمحول والجاب عن هذا الايراد الفاضل ان الشبهة  
بانه يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد والمحد ود قوله ابتداء اى بلا واسطة ان  
قلنا ان النتيجة موقوفة على الصغرى والكبرى وهيئة التأييد من غير توقف على المجموع الذي هو الدليل  
قوله اوبواسطة الدليل يعني ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى  
وهيئة التأييد بالواسطة يكون النتيجة متأخرة عن الصغرى بالواسطة قوله وقد اشار الخ القرض  
منه في العبارة تطبيق كلام الشارح على البشيا الذي ذكره الفاضل المحقق وقد اورد الذي ورد على كلامه  
من انه ان اراد معرفة العرب معرفة مفهوم العرب فلا يحجر ارجاعه غير انه اليه لظهور عدم كونه مختلفا  
الاخر وان اراد به معرفة ما قصد عليه هذا المفهوم لا يتم التقريب اذا الكلام في تعريف العرب مفهوم  
ولا يحجر كلام الشارح اذا لا يلزم ان يكون المقصود من معرفة ما قصد عليه عليه العرب انه ما يختلف  
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم ويوان الدخ بان غرضنا لشارح  
اعتبار الشق الثاني والتقريب تاما في المراد معرفة ما قصد عليه مفهوم العرب من حيث انه معرفته هو  
معرفة ان هذا او ذاك معرفته هذا لا يحصل بدون معرفة العرب ولكن اكلامه حميم لان تعييشية  
اذا كانت موقوفة فكون المقصود من معرفة الصدق كونه ما يختلف آخره باختلاف العوامل على ما لا  
يخفى واهه اعلر قوله والى الوسط المراد بالوسط الوسط الغرضي فلا يرد ان الاختلاف ليس بوسط  
لانه يلزم على تقدير كونه وسطا تقدم الشيء على نفسه واهه اعلر قوله اى بسبب اشارة الزا الى ما في  
قول الشارح بمعرفة هذا الخ للسببية قوله فان التصديق الخ دفع ما يتوهم من المعرفة للتقدم متبعا  
من معرفة ان هذا او ذاك معرفته كما سبق وهذه المعرفة علم تصديق كما لا يخفى واكتساه من التصوهر للتصديق  
كما نرى كيف يحصل من معرفة الاختلاف الذي هو علم تصديق حاصل الدخ من العلم من حصوله لتوقف  
ولا شك ان التصديق بعد ما هو موقوف على تعصو للمعرفة لانه اما شرط اوله وتوقف الشيء على كل من مظاهره الاول  
على مذهبه كما في التصديق والثاني علم من ههنا الحكم فيه كما لا يخفى على من له ادنى مما في علم الميزان

قلنا انك على الكبرى و  
هيئة التأييد امنية

ودعه ما لا يخرج من الموضوع  
بالحكم من المجموع بما  
يختلف اعم باختلاف  
العوامل امنية

وهذا القول هو ان  
مطلوبه في الجملة  
من قبل الفاضل الخ  
من انهم امنية

فالحال وهو لاكتساب غير ماد وما هو المراد وهو التوقف غير محال والله اعلم **قوله** لا يقال الخ  
 هذا جواب عن خطابه الجمهور بان تصدير المصغري يختلف آخره باختلاف العوامل لا بعد صرفه لانه وان  
 يلزم على تقدير وجود اتحاد المصغري والنتيجة فليزوم تقدير الشيء على نفسه كما امر تقريره لكن لا استحالته  
 فيه لان بينهما قرينة الجسد الاحمال والتفصيل لان المصغري في بعض ما يختلف آخره آء بلفظ المصغري الذي يدل على  
 ذلك اجمالا لان دلالة المدد على الحد اجمالي كما تقر بالنتيجة عريفها عن معنى ما يختلف آخره المصغري بلفظ  
 ما اختلف آخره فيكون دلالة هذا على ذلك دلالة تفصيلية لان دلالة لفظ الحد على معناه تفصيلي كما  
 تقر ايضا فيكون المصغري جملة والنتيجة مفصلة وهذا القدر يكفي في دفع لزوم تقديم الشيء على نفسه  
 والله اعلم **قوله** لا نأقول الخ حاصله ان احداث التقاير بالاجمال والتفصيل منها غير مفيد ثم لو كانا  
 للتفصيل محل في التعريف لكان مفيدا لكن الامر هنا ليس كذلك لان الحكم نفس مفهوم الاختلاف على  
 هذا اذ ذلك الذي هو مفهوم النتيجة اعلم من ان يعبر عنه بلفظ للمعرب او بلفظ ما يختلف الخ موقوف  
 على كليه الكبرى واجباب المصغري وهي اي نفس مفهوم الاختلاف واحدة في صورته الاجمال والتفصيل اي  
 في المصغري والنتيجة فمن توقف النتيجة على المصغري يلزم تقديم الشيء على نفسه من غير شبهة **قال**  
 الشارح قدس سره اي من جملة احكامه دفع ما يرد من ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب للاستفراق  
 خفاء العبارة ان كل حكم للمعرب الاختلاف والامر ليس كذلك لان حكم الاسماء المعدودة بعبارة  
 او لاحد واث الاعراب لا الاختلاف كما يستجنى من الشارح <sup>نظير</sup> وحاصل الدفع ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب  
 للجنس لا لاستفراق قد مر وجود الاختلاف في بعض الافراد لا يضر ومن هنا يعلم ان ما يستجنى من الشارح  
 بقوله فان قلت الخ مبني على الاعراض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واثا لا دفع ما يرد من ان  
 الاحكام جمع الحكم وهو عبارة عن النسبة العامة التجريدية او عن التصديقي او عن الحكم عليه او عن الحكم  
 به واردة كل منها في هذا المقام غير ملائم كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الحكم هنا الاثر المقتضي  
 والاختلاف من جملة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره المزمعة عليه يرد هنا ان الاختلاف اثر العامل  
 يترتب الاية لان اثر الشيء لا يترتب على ما هو مؤثر فيه فكيف يعبر عنه بالترتبة عليه لانه يفيد ترتيبا على  
 للمعرب وهو ليس مؤثر فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان كلمة على بمعنى في متعلقة بمعدود وهو لفظ الموجود  
 وكلمة على التي هي صلة لفظ المزمعة معدودة والتقدير واثا للترتبة على العامل الموجود في المعرب في استقائه ومن  
 هنا يعلم ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب اضافة بمعنى في والله اعلم **قال** الشارح قدس سره  
 من حيث هو معرب دفع ما يرد من ان عدم الاختلاف من احكام ذات المعرب ليس بصحيح لان ذات  
 ليس الهوية الشخصية الخارجية والاختلاف باختلاف العوامل لا يتصور فيه كما هو الظاهر  
 فكيف يكون الاختلاف حكما له وحاصل الدفع ان الاختلاف حكم المعرب من جهة كونه معربا لا من

بهمة كونه هوية خارجية وغير ذلك ويرد هنا أن التعريف ليس إلا للاسم المعرب قلنا سببان  
يقال من حيث هو اسم معرب لا معرب مطلقاً ويمكن أن يقال أن هذا الحكم لما كان متوقفاً في  
المعرب مطلقاً قال الشارح من حيث هو معرب بخلاف التعريف لأنه وإن كان بحسب ظاهر  
عام موجود في المعرب مطلقاً لكن لوثوقه على عمومته لازم المحذور كما مر فتذكر **قال** الشارح  
قدس سره أي الحروف دفع ما يرد من أن هذا الحكم ليس بشامل للشيء والمجموع أحد من اختلاف  
آخرها الذي هو النون كما هو الظاهر مع أن المتقرر شمول هذا الحكم لهما أيضاً وحاصل  
الدفع أن المراد باختلاف الحروف الذي هو آخر المعرب والنون فيه ما ليس آخره بل هو حرف  
مستقل كالنوين فعدم الاختلاف فيه لا يضر **قال** الشارح قدس سره ذاتاً إشارة إلى دفع  
دخل وهو أن الحرف الآخر في نريد هو الدال وهو لا يختلف باختلاف العوامل كما هو الظاهر  
وحاصل الدفع أن الاختلاف أعمر من أن يكون ذاتاً أو صفة وآلوه وإن لم يوجد لكن الثاني  
موجود كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره حقيقة أو حكماً والمعاد من الحقيقي والحكمي في كل من  
اللقاب بل إن أعمر من أن يكون لفظياً أو تقديرياً فيكون الاختلاف على ثمانية وجوه اختلاف ذاتي لفظي  
حقيقي نحو جاء في انحرأ ورأيت انحرأ ومررت بأخيك واختلاف ذاتي لفظي حكمي نحو جاء في  
مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين واختلاف ذاتي تقدير حقيقي مثل جاء في أبوالقور  
ورأيت أبوالقور ومررت بأبي القور واختلاف ذاتي تقدير حكمي نحو جاء في صالح القوم وأمر  
صالح القوم ومررت بصالح القوم واختلاف صفقي لفظي حقيقي نحو جاء في نريد ورأيت نريداً  
ومررت بزيد واختلاف صفقي لفظي حكمي نحو جاء في أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد واختلاف  
صفقي تقدير حقيقي نحو جاء في فتي ورأيت فتي ومررت بفتي واختلاف صفقي تقدير حكمي  
نحو جاء في جلي ورأيت جلي ومررت بجلي فلا يرد ما يرد فاهم **قوله** المراد بالتبديل لعل القوم  
من هذه العبارة التعريف على الشارح بأنه لو قال أي آخر المعرب حقيقة أو حكماً لكفى لأن  
المراد باختلاف آخر المعرب حقيقة وتبديل ذات الدال على المعاني المعنوية سواء كان  
ذلك الدال حرفاً أو حركة الأول في جاء في أبوك ورأيت أبك ومررت بأبيك والثاني في جاء في  
ورأيت زيد أو مررت بزيد وباختلاف آخر المعرب حكماً وتبديل دلالة الدال على المعاني  
للمعنوية مع بقاء ذاته سواء كان ذلك الدال حرفاً أو حركة الأول في رأيت مسلمين ومررت  
بمسلمين جمعاً وتنشئة لأن الدلالة في هذين للتثنية متبدلة وذات الدال باقية لأن الدلالة  
المقصودة في أول هذين التثنيين دلالة على الفعلية وفي الثاني منها دلالة على الإضافة كما هو  
الظاهر والثاني في رأيت أحمد ومررت بأحمد تفصيل الشارح من إيراد التعميم من الحقيقي والحكمي

لأنه  
موضوعه اسم المعرب  
أي الاسم المعرب  
والموضوع  
هو الموضوع  
على  
العموم عند ذكره



في اللغامين تفصيل لا طائل تحته الا ان يقال ان الشارح لاحظ ههنا جانب غير الذي وانفائدة بالنسبة  
اليه متعققة بلا ريب والله اعلم **قوله** تبدل دلالة يرد ههنا انه لا حاجة الى قوله مع بقاء الدلالة  
في تفسير التبدل الحكيم لا تمام تقرينه فلو قال واجيب عنه بان تبدل الدلالة موجودة في تبدل الحقيقة  
ايضا لان تبدل الذات مستلزم لتبدل الدلالة فلو اكتفى في تصريف التبدل الحكيم بتبدل الدلالة  
لتوهم عدم المقابلة بينهما وهي من الثبوتات وانما قيد المقصودة احترازا عن دلالة على كلفه  
لانه لو كان التبدل الحكيم عبارة عن هذا التبدل وحده او مع تبدل دلالة المقصودة ايضا للزم  
ان لا يكون في ريت مسلمون ومهرت بمسلمين اذا كان صادرا عن شخص واحد تبدل حكيم وهذا باطل  
كن انه من حاشية مولانا المدقق والله اعلم **قوله** اي حالة الخ دفع ما يرد من ان الاطلاق لفظ الصفة  
ههنا غير مناسب لانه عبارة ههنا عن الحركة وهو ليس بصفة للحرف لانها ليست قايمة بالخوف وحاصل  
الدفع ان اللاد بالصفة المعنى الجاري وهو المتابع ولا تشك في ان الحركة تابعة للحرف لانها لا توجد الا  
بعده كما لا يخفى لا المعنى الحقيقي وهو القايير بالذوق حتى يرد ما يرد **قوله** لا تقوم بالحرف آه لو جاز  
أحد هاهنا قال مولانا عبد الحكيم بقوله لكونها متألعة عنه في التلظظ ولذا يتلفظ بالحرف حالة الوقف  
من غير الحركة انتهى وثانيها ما قاله الفاضل المدقق بقوله والا لزم قيام العرض بالعرض وهو باطل  
انتمى **قوله** كما لا يخفى لا المعنى الحقيقي وهو المتكلم في متعارف الحرف والهواء المقنوع والخارج في التحقيق  
كما قال مولانا عبد الحكيم **قال** المصنف بالاختلاف العوازل بين ههنا ان عد هذا الحكم من احكام الحكم  
ليس بصحيح لانه ليس بوجود في فرد من افراد لانه وجوده فيه يقتضي دخول العوازل الثلاثة عليه  
اقل افراد الحجم المستعمل ههنا وهذا باطل اجيب بان الامر في لفظ العوازل للجنس والامر للجنس في المثل  
على الحكم ببطل معنى الجمعية كما تقره فربما عبارة المصنف وحكمه ان تختلف احوال باختلاف العاقل فلا  
يراد والله اعلم **قوله** اجيب بانه مسلم اسما حاصل الجواب ان العاقل وان كان بحسب الظاهر ممتكنا  
جعل في التعريف اسما لما يتقوم للمعنى الخ فلا خبير في جميعه بالعوازل قال مولانا عبد الحكيم قيل في الحكم  
انه يجوز ان يكون عوازل جمع مأملة كما في قوله عليه السلام ليس في العوازل والحوامل صدقة لان العوازل  
قل ما يكون غير كلمة لكن عدم معنى عامله في كلام النهاية يرفع هذا الاحتقال انتهى وقبه نظرا لا يخفى على السمع  
سلام النفاذ كيف ووقع في كلام المصنف في بحث الاستثناء حيث قال لبقاء الامر العام له في لاجله  
**قوله** به تخرج الخ الغرض من هذه العبارة ان مقصود الشارح من قوله الداخلة عليه دفع ما يرد  
على المصنف من الاختلاف متوفى قول السائل عن مردي في جاء في زيد وهو منوزيد ومنا في قوله عن  
عمر في أيت عمر او هو منا عمر او مبني في قوله عن بكر في مهرت بكرا هو مني بكر باختلاف العوازل  
مع الحكمة من زيدت بمرية فكيف يعنى عن الاختلاف بالاختلاف من جملة احكام العرب بان المراد

ولا تحاشية في جمعية  
وزن فاعلة لافعال  
كما لا يخفى ١٢ اسند  
دفع ما يتبعه من ان  
الجمعية وان كانت مجتمعة  
على هذا لکن لا يعبر  
بالوصف ١٢ اسند

من العوامل الداخلة تحت المصنف وفي الصورة المذكورة دخول العوامل بالمستفهم عنه  
 بكلمة من لا يما ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما وجه على المصنف من ان انما المستفهم  
 عنه بكلمة من في جاء في زيد من زيد ورثيت زيد آمن زيد او رثيت زيد من زيد من زيد مختلف باختلاف  
 العوامل مع ان المتقرر ان هذه الحركات حركات حكمائية لا حركات اعرابية وبان الدغم ظاهر  
 وقيل ان تصديق قول المصنف بقيد الداخلة عليه مضر لا ينحصر في اختلاف آخر المبتداء والآخر لانه  
 ليس باختلاف العوامل الداخلة عليه لان الدخول عبارة عن اللوح بالاول والآخر وهو لا يتصور  
 في العامل المعنوي كما هو الظاهر قال الفاضل المدقق ويمكن ان يجاب بان المراد بالدخول ما يشمل  
 المعنوي انتهى قال الفاضل مولا ناعبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان تركيب المبتداء  
 ان كان ابتدائيا لا سببية دخول العوامل اللفظية عليها فمجرد وجود الاختلاف باختلاف  
 العوامل الداخلة عليه فيها ليس بضرر كما لا يخفى لان الموجود فيها على هذا التقدير محدود وثابت  
 وان كان بعد دخول العوامل اللفظية عليها فذكر الدخول على هذا التقدير يعني على قسمة العامل  
 اللفظي بالعامل المعنوي والله اعلم **قوله** اختلاف منواته او مرهنا اياد ان الاول ان اخراج  
 اختلاف منواته وقيد الداخلة عليه اخراج المخرج لان ضمير آخره المذكور في قول المصنف  
 وحكمه ان يختلف المراجع الى المخرج كلمة من ليست بمعربة والثاني ان اجزاء اعراب المستفهم  
 عنه على كلمة من يكون في صورة كونه كنه كما هو للعلوم من كلام الرضي فكيف **يعم قوله** كما  
 زيد ورثيت عمر وادمر تر بيكر لانها اعلام **قال** مولا ناعبد الحكيم في دفع الاول المراد من الضمير  
 المخرج لا بخصوصه بل بنوعه انتهى ويمكن ان يقال ان هذا القول صدر من الفاضل المشي بطريق  
 الاخر عن ارجاء ضمير اخوة الى المخرج هو من الامور التي يفعل فيها بينكم كما لا يخفى قال الفاضل  
 المدقق في جواب الثاني ان اياد الاعلام الثلاثة في الامثلة مبنية على تنكيرها بتأويلها بالمسعى بها والاشارة  
 على ذلك الاشارة الى ان التنكير للمأخوذ في الطابطة شامل للتأويل ايضا انتهى ومولا ناعبد الحكيم  
 قال ما قال ذلك الفاضل في دفع الثاني **قوله** كما ينبغي عنه الى اشارة الى دفع ما يرد من انه لا فرق  
 على تقدير قيد في العمل فلم قدره الشارح وحاصل الدغم ان القرينة موجودة وهي لفظا العوامل  
 لان جمع العامل وهو وان كان اسما في العرف لما يتقوم للعوم المقتضى للاعراب لكن فيه الى القرينة  
 الاصلية فهو باعتبارها بمنزلة قرينة على الحيثية التي مفادها بين مفاد قيد في العمل كما قيل  
 باختلاف العوامل من حيث انها عوامل والله اعلم **قال** الشارح قد سره نصب للنصب في  
 المنصوب كالمخلق بمعنى الخلق خبر مبتدأ محذوف والتقدير يكل واحد منهم المنصوب على القرين  
 او على المصدرية ويحتمل ان يكون على صيغة الماضى المجرى والف من هذه العبارة دفع ما يرد

يقتضيه ان الضمير في  
 عليه راجع الى ما هو  
 متصنف باختلاف  
 كذا الى المخرج لا يلزم  
 القدر على ما عني الفاضل  
 ص ١٢

على المصنف من ان قوله لفظا او تقديره تفصيل للعوامل اما يجعل كل منهما تميزا عن غرضية الاختصاص  
الى لفظ العوامل او يكون كل منهما باعتبار الموصوف مفعولا مطلقا وهذا لا يصح لان العوامل  
ليست منصرفة في اللفظي والتقديرى لانها قد تكون معنوية كما في المبتدأ والخبر والمضارع في حالة  
الرفع ولا نه يخالف السابق واللاحق اما الاول فلان المقصود بيان احكام العرب لا بيان احكام  
العوامل واما الثاني فلان الظاهر من قول الآتى وهو التقدير فيما تعذر واللفظ فيما عداه انه اشار  
الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقديره او ليس تفصيلا للعوامل فلو جعل قوله لفظا او تقديره  
تفصيلا له للزم المخالفة كما هو الظاهر وحاصل الدفع اننا لا نسلر ان قوله لفظا او تقديره لا يشير  
للعوامل بل تفصيل لآخر العرب اما يجعل كل منهما تميزا عن غرضية فيختلف الى لفظ الآخر او يكون  
كل منهما مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحدث وفي فلا يرد المحدث ولما كان من الامور المشبهة  
والتي يرسلها فاعلا معنويا اذا كان غرضية الى الفاعل ومن الامور المشبهة في المفعول المطلق المشابهة  
مع الفعل عليه قال في شق التمييز اى يختلف لفظ آخره نحو وفي شق المصدرية اى يختلف اختصاف  
لفظ هذا او الله اعلم **قوله** اى صورة آخره دفع ما يرد من ان الواجب على الشارح ان يقول اى  
يختلف لفظ آخره ليحل آخره بدلا عن لفظ او عطف بيان له لان اللفظ الذى هو التمييز ما انتصبت  
الذى هو آخره لا تمتزج حلقاته وللتقدير ان كان حينئذ انتصبت فاعداه الى اصله جعل  
المنتصبة عنه بدلا عنه او عطف بيان له كما قال شارح الرضى فان قصد ان نرد التمييز هذه الامثلة  
كلها الى اصله حيث كان منسوب اليه الفعل او شبهه ونرد الامور التى انتصبت التمييز الى مركزه  
الاصل جعلنا ما انتصبت التمييز ان كان نفسه بدلا منه او عطف بيان له فنقول كفى رجل يريد في  
نريد رجلا وطاب اب نريد وطاب زيد اما وان كان التمييز متعلقا بالمنتصبة اما وصفا او خبرا  
اضفنا التمييز الى ما انتصبت نحو طاب نريد وطاب نريد او طاب نريد اما او نفسا او جعلنا النفس  
كالمتعلق به حيث هو اضافة اليه انتهى وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ هنا جنة الذى هو العكس  
المادة والعكس حق يكون حينئذ آخره واذا اريد العكس الذى هو جزء آخر للجزء من اللفظ الذى هو عينه يكون  
التقدير من متعلقات التمييز فمعنى هذا التمييز الذى نرد به الى مركزه الاصلين هذا ما فهم من  
الحاشيتين الشريكتين وكل هذا كلامه وهو ان نقس اضافة البيان الى الابدال فهذا هو كما ينبغي  
فان ابن بطرقة اشارة الشارح بالاضافة معنى يرد السؤل في جواب السؤال واسلم **قوله** انتصبت آخره اتم معنا  
اخرى من احكام التعيين المصريح بقوله سلم كان نحو والتماثلية تقديره الذكر بقوله اى يختلف آخره فلا يلزم  
الدفع ما يرد من ان لا يجوز من التمييز الى اختلاف اللفظ والتقديرى اختلاف عساو اخره ولا يجوز من  
لكن لا يرد لفظ آخره فحده لا سيما كما هو الظاهر في تقديره الآخر فى الاخرى العرب فى الاخيرين

لا يجعل اللفظ مصفا  
الى الاخير منه  
بل كان لفظا  
قوله اى يختلف لفظ  
تصا بالاضافة اليه

هذا انما هو الجواب  
على ما سبق

منها ليس الا الحروف والحرف ليس مختلف فيها ولان الظاهر من تقدير الآخرون يكون هو مختلفا فقط واختلاف  
الحرف فقط متفق في الاولين منها عطف قاض وعصا وحاصل الدفع ان المراد باختلاف تقدير الآخرون  
ان يكون بحسب تقدير نفسه فقط او بحسبه مع تقدير وصفته او بحسب تقدير وصفته فالإضافة لا بد في  
والثاني لدفع قوه هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره في التقسيم المذكور بالانقسام التقدير المطلق لا التقدير  
الآخر هذا اما المحس عن حاشية الفاضل المدقق مع بعض ما سمع به خاطري والله اعلم **قوله** كافي  
اعارضا بانه قدر فيه ان الياء المدغمة عين الواو التي هو الاعراب للفتي **قوله** كافي في عصا وقاض الاول  
مطلقا في الاحوال الثلث والثاني رفعا وجرافانه قد ران اصل الادب في الاحوال كلها عصوم مع الحرف  
والحركة واصل الثاني في الحالين قاض مع الحروف والحركة **قوله** كافي جلي وعلامي فانه قد فهم  
تلبس آخرها بالحركة من غير تقدير حرف آما في علامي فظاهرة آما في جلي فلا من المتصورة فيها ان اية  
غير متقبلة من الواو اياء **قوله** فان آخرها الخ إشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان عد جلي وظاهر  
من اقسام الاختلاف بحسب التقدير غير صحيح لانه من اقسام الاختلاف وهو عبارة عن الاعراب وجوده  
فيها عتقم آما في الاول فلا اشتغال محل الاعراب فيه بالسكون اللازم واما في الثاني فلا اشتغال محل  
الاعراب فيه بالحركة وحاصل الدفع ان التقدير بمعنى الغرض فالاختلاف بحسب التقدير بمعنى الغرض  
بحسب الغرض ولا منفع من هذا ايضا لانه فرض المتنم جاز كما تقر فان قيل اذا كان فرض المتنم جازا  
فليغرض الاختلاف في مثل هؤلاء ويكون من المعربا وهو خلاف المتنم قلنا ان فرض الاختلاف في مثل  
هؤلاء لا فرض متنم بالتوصيف لوجود المانع من هذا الغرض فيه وهو المشابهة بيني في الاصل بخلاف  
فرض الاختلاف في جلي وعلامي لانه فيها فرض متنم بالإضافة لعدم المانع من الغرض فيها وان وجد المانع  
من قبيل الاعراب فيها ولا يخفى من الفرق ما بين هذين الامرين فلا خدشة في كون احدهما جازعا والآخر  
جائزا ونظير ذلك في فرض الجري صادق على كثيرين وفرض الكليات الغرضية كالا شئ صادقة على كثير  
والله اعلم **قوله** اي اختلاف آاه اشكر الى دفع ما يرد من اضافة الاختلاف الى اللفظ والتقدير غير صحيح  
لان الظاهر من نسبة الاختلاف الى الشئ ان يكون هو من آثار اللفظ والتقدير وليس بالتأثير في الاختلاف  
يكون هو من آثارها وحاصل الدفع ان الاضافة لا بد في ملازمة وهي قوم الاختلاف في اللفظ والتقدير  
ذوق الفاضل يحكم بعد مرجحان وجه تأويل اللفظ بالصورة المذكورة فيما سبق في هذا المقام كما لا يخفى  
فلعل وجه التأويل ههنا الموافقة مع ما سبق والله اعلم **قوله** وانما لم يقل الخ دفع ما يرد من ان  
المقصود من هذا القول اي يختلف الخ تعميم كوز لفظا وتقديرين على المصدرية وهو يحصل  
ايضا بان يقول اي يختلف اختلافه فاملفوظا او مقدرا بعد في الموصوفات لاختلاف الشارح ما انتقام من كونه  
مخالفا لظاهر كرامة وجه في الحاشية السابقة فلا فصل وحاصل الدفع ان هذا القول وان كان يصح

هذا انما هو  
عصا ونقد في آاه  
والان التقدير مصدر  
ليس بلفظ التقدير وليس  
بلفظ التقدير ولا هذا  
في جلي ولاحقا الى آاه  
آاه

المصدرية لكن فيه مجازاً لأن الاختلاف امر معنوي ليس يمتص بالمفوضية والمقدرية الاختيارية مسبب  
وهو الحركة والحرف بناء على مذهب في الاول بخلاف الوجهين المذكورين في الشرح لأنه لا مجاز فيها  
كما لا يخفى وهذه القاصر يحكم عند وشية هذا الاحتمال من وجه آخر هو انه محتاج الى تأويل اللفظ  
التقدير بالمفوض والمقدر بخلاف ما ذكره الشارح لأنه لا حاجة فيه الى تأويل اللفظ بالمفوض نفسه  
وان احتج بحركاته بالنظر الى الموافقة مع ما سبق واما تقدير الاختلاف فهو مشترك بين هذا الوجه والوجه  
الذي ذكره الشارح في شق المصدرية والله اعلم **قوله** ملفوظ وكذا مصدر مجازاً لأن الاملا معنوي  
كما لا يتصف بكونه ملفوظاً كذلك لا يتصف بكونه مقدر كما يعلم من قول الفاضل المحقق في هذه المسألة  
ولعل وجه الترك الاكتفاء بمعلوميته مما سبق لكن فيه ما فيه فانه **قوله** لوجعلت الخ دفع ما يريد ان  
كون الاختلاف ملفوظاً باعتبار سببه على الاطلاق غير محتمل لا بسبب الاختلاف قد يكون حركة وهي  
بملفوظه لأن اللفظ عبارة عن صورت يتعبد على الخارج منصرف فصاعداً والحركات ابعاض حروف الابد  
فلا تكون من اللفظ وحاصل الدفع ان في كون الحركة من اللفظ خلافاً والحكم المذكور على من ذهب كونه  
من اللفظ وتفسير اللفظ على هذا ما يتلطف به والله اعلم **قوله** ولم يجعل الخ اشار الى دفع ما يريد من اد  
الاقترب لقوله لفظاً او تقدير للعوامل والتعظيم منها ثابت فيها ايضا فلم يختار الشارح كون لفظاً او  
تقدير تفصيلاً لاخر المعرب ولم يجعل تفصيلاً للعوامل وحاصل الدفع انه لوجعل لفظاً او تقدير تفصيل  
للعوامل للزم القصور في التعظيم ولزممت الخافضة من الكلام الآتي وهو قوله التقدير الخ كما لا يخفى  
وبالله التوفيق ومن زيك الوجهين بعينها لم يجعل لفظاً او تقدير تفصيلاً لاختلاف العوامل ولعل  
وجه عدم تعرض الفاضل المحقق الى هذا الاحتمال الاحالة على فهو للتعلم من ذكر نيك الوجهين عند وشية  
هذا الاحتمال او كون هذا الاحتمال محذوراً من الوجه الآخر الذي هو معلوم ما سبق ايضاً وهو كون  
الاختلاف ملفوظاً باعتبار سببه وهو العوامل هي والله اعلم **قوله** اي سواء كانت آه بيان محل  
المنع والاشارة الى ان قول المصنف لفظاً او تقدير على تقدير بكونه تفصيلاً للعوامل غير كان المحذور  
مما سبق **قوله** لأنه قد يكون معنوي الغرض من هذه العبارة بيان علة عدم اختصاص العامل في اللفظ  
والمقدر قال مولا نعيم الحكيم ثم يضل على الفاضل المحقق هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذور  
كما هو الشايع في استعماله مقابلاً بالمفوض واما لو كان بمعنى للفرع سواء كان محذوراً ولا يشمل المعذور  
ايضاً لكنه محذوراً الظاهر انتهى قال الفاضل المدقق في تزييف **قوله** ان للمعذور فعل وللقدر بالمعني  
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلا في العامل المعنوي الذي هو المعنوي مثل العي والعتا السلبية له  
سواء ولا يقال انها مفعولة انتهى والله اعلم **قوله** ولأنه لا يرد الخ وجه آخر لعدم جعل قول  
المصنف لفظاً او تقدير تفصيلاً للعوامل وحاصله ان قوله الآتي التقدير يوجب تعذر واللفظ الخ

وهو محتمل  
وهو شق كذا لفظاً او  
قد يراعى معنوي على  
المصدرية بخلاف المفوض  
اشارة الى ان المقصود  
كان اذ اكتفاء فالتأويل  
ان يتلطف في شق المصدرية  
ايضاً لا يعلم ما يتلطف  
ايضاً لا يقال ان الحركة  
لغاية لا لغرض

بيان أقسام الأعراب التي هي الأعراب اللفظية والأعراب التقديرية فلو جعل قوله لفظاً وتقديراً ههنا  
 تفصيلاً لمختلف الأعراب لغيره منه أنواع الأعراب فيكون هذا الكلام موافقاً لما يراه الحق  
 ولو جعل تفصيلاً للعوامل للزم عدم الملازمة لأن هذا القول لا يكون عين اللاحق ولا ما يفي به هذا  
 اللاحق منه ومن هذا يعلم وجه قول الفاضل المحشي إشارة إلى ما يشير إليه قوله لفظاً وتقديراً **بقوله**  
 وذلك لأن الظاهر وجه الظاهر كما اتصال الكلام اللاحق بالكلام السابق وأما قوله مولا فاعيد المحكي في  
 وجه الظهور بناء على أن الأصل في اللاحق للعهد فلا يخلو عن اختلاف لأنه لو كان اللاحق في القول الأول كالمعنى  
 لكان للناسب الفاضل المحشي أن يقول إشارة إلى قوله لفظاً وتقديراً والله أعلم **بقوله** ورأيت جده  
 للم إشارة إلى التفرقة بين على الشارح بأن المناسب أن يورد مثال الاختلاف التقديرية المحكي من المحكي بالوجه  
 وبالحرف بأن ذكرهم قوله رأيت أحمد قول رأيت جده ومرة بجده ورأيت صالح القوم ومرة بصالح  
 القوم لأن المثال المقصود الشارح الامتحان على التعلل فأورد مثال الاختلاف اللفظية المحكي بالوجه  
 بالحركة والأعراب بالحرف وأحال على قوله مثال الاختلاف التقديرية المحكي في الأعراب بالحركة والأعراب  
 بالحرف ومن ما ذكرنا فاعلم أن في تعريف الفاضل المحشي على الشارح بالقصود قصور كما لا يخفى على المتأمل  
**قوله** أي مدلول هاتين آء إشارة إلى دفع ما يرد من أن تعلق قول الشارح حقيقة أو جهل مسلمين  
 في رأيت مسلمين وكذا بهم في مرة بمسلمين كما هو المراد ههنا غير محتمل لأن آء قرأ بصيغة التثنية فلا يخفى  
 فلا يتناول الجمع وإن قرأ بصيغة الجمع فبما فلا يتناول التثنية كما هو الظاهر وحاصل الدفع أن المراد  
 به في الموضوعين مدلول نقض مسلمين هو مقتضى كلامهما كما لا يخفى وشيوع هذا التأويل في الجاهل من الظهور  
 من الشرحين من الأعراب ههنا وجه آخر فيه مولا فاعيد المحكي أن شئت الإطلاع عليه فاحرهم الشارح  
**قوله** أي علامة هي آء إشارة إلى دفع ما يرد من أن الفتح إذا كانت علامة فنصب كما هو الظاهر من  
 حركات علامة النصب يثبت العلامة للعلامة لأن النصب علامة للمفعولية وتختلف جوداً عند اختلاف  
 العقل حاصل الدفع أن الحدور يلزم إذا كانت الأضافة بمعنى اللاحق وأما إذا كانت بمانية فلا وأما إذا  
 ههنا بمانية فلا حصلت الأضافة بمانية فيكون النصب علامة ولا بد لها من فري العلامة فلا يمكن  
 وصف الفاضل المحشي النصب بقوله الذي دل الخ والله أعلم **قوله** وقس عليه آء في ورع مثلاً  
 والجواب المذكورين في الحاشية السابقة فلا فصل **قال** لشارح قدس سره فتركت آء هذا الامتنان  
 صفة على الأخاض من فعله أي مرحلة أحكامه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** فتركت الخ المراد من هذا  
 القول جواب امتراض الشارح المصدر بقوله فتركت آء وحاصله أن الاختلاف الآخر باختلاف العوامل  
 حكمه ما في ما لا يخرج من أفراد المعرب أما في صور التركيب مع العامل ثانياً كظاهره فلهما ضرورة  
 التركيب مع العامل ابتداء فهو لا يركز في التركيب مسبقاً فحق العامل المعنوي في التركيب الآخر

وهو قوله ما شارحاً قال  
 في لفظ التقديرية

إشارة إلى أن هذا لا يتناول  
 لا يقتضيه عدم قول المحكي  
 لا يتصور أن يكون له  
 الحكم ما أخيراً لا شاملة  
 فيكون ذلك المعرف  
 منها

وأن اجتمع في صدره ان المعترض متروك بصورة تركيب المعرب مع العامل ابتداء وفي صورة التركيب  
 للتركيب كيف يكون التركيب ابتداء فانه باثر في تلك الصورة تركيبا مع العامل ابتداء لان التركيب  
 في الصورة الاولى منتف لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي كما لا يخفى ويرد ههنا ان  
 علم التركيب ابتداء بتركيب يحقق معه عامله امر احتمالي والجواب بالامر الاحتمالي غير متعارف واجيب  
 بان الجواب اذا كان بطريق المنع فيكون فيه الاحتمال والجواز وهما كذلك لان المعترض بقوله فان  
 قلت بل كان ناقضا للشمول المحكم المذكور لجميع افراد المعرب مستند لا عليه بصورة التركيب مع العامل  
 ابتداء فيمكن في الجواب منع عدم الشمول مستند الجواز المذكور هذا اما الخوض اليه **اعلم قوله**  
 بالتركيب الذي الخ يترد عليه ههنا ان الواجب ان يقول بالتركيبيين الذين يحققون معه عاملان  
 معنويان فيما لان تحقيق العامل للمعنى يمين في تركيبه احد معناه من الحقيقة والواجب عنه  
 بان الامر ليس فلا حاجة الى التثنية والله **اعلم قوله** عاملان معنويان يظهر بالمال المتكثرا  
 الى ايراد التثنية لان الاختلاف بتحقيق يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقة بالتركيب بتحقيق  
 مع ذلك المعرب حامل معنى واحد كما لا يخفى الا ان يقال نظرا لفاضل المحشى الى ظاهر لفظ العامل  
 فانه **قوله** وذلك لا يوجب الجهد على وجدان منطوقه الى ههنا في اشارة مولانا جلال الدين  
 من ان قول الفاضل المحشى وذلك الخ ممنوع كيف ولا سيما التركيب مع عامله ابتداء اذا كان مسبوقة  
 بالعامل المعنوي فذلك الاستسفي تركيب يحقق فيه العامل للمعنى يكون مرطوبا وفي الثاني يكون  
 اما منصوبا او مجزورا فيحقق اختلاف العامل واختلاف الآخر ان قلت يتحقق فيها اختلاف الثالث  
 لا العامل لان العاملين المعنويين من حيث وحدتهما في حكم عامل واحد قلت المراد لاختلاف  
 جملتين عامل لكن بقاء وجود الاختلاف غير متيقن اذ يمكن ان يكون العامل لللفظ الثاني ايضا الخ  
 الا ان هذا الاعتراض آخر صحيح واما الحكم به الفاضل المحشى من ان الاختلاف غير موجود اصلها  
 اذا كان الاستسفي التركيب مع عامله ابتداء مسبوقة بالعامل المعنوي فغير صحيح ولعمري ان الفاضل  
 المحشى لم يأت ههنا بما هو مناسب به الله والله **اعلم قوله** لان عمل الخ لان العامل للمعنى على  
 ما عليه السواد الا عظم عامل المبتداء والخروج عامل المضارع اذا تجرد عن النواصب الجوارم و  
 كلاهما لا يعملان الا على الرفع كما ان ظاهره فالمعنى لا يعمل الا على الرفع وبالتحديد المذكور **قوله**  
 الذي هو في اشارة مولانا جلال الدين الحكيم مستغنى عنه **قال** الشارح قدس سره قلت هذا الخ ويعمل  
 من اشارة مولانا الفاضل المديني جوابا آخر لا اعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت الخ وهو ان  
 يجوز ان يكون المعرب الذي ركب مع العامل ابتداء في كلا من شخص مركبا مع العامل لا اعتراض به  
 ابتداء في كلا من شخص آخر ومع عامل آخر كذلك في كلا من شخص آخر ويكون نهما ان الثالث واحد

وعلى هذا الاشك في شمول الحكم المذكور لكل افراد المعرب الله اعلم **قوله** لا زمانه وشاملا لجميع  
 افراد **قوله** ان قلت لم الغرض من هذا القول جواب الاعتراض بالمصدر بقوله فان قلت المذكور في  
 الشرح وحاصله ان المعرب يقل وحكمه ان يختلف كونه باختلاف الفوا في كل الاوقات حتى يتقضى بالمتكول  
 بل اطلق فيحتمل ان يريد ان يختلف الآخر باختلاف العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الاوقات  
 حكم المعرب ولا شك في شمول هذا الحكم المراد للصورة المنتقضة فلا نقض **قوله** فلما لم الغرض  
 من هذا القول ان يثبت هذا الجواب حاصله ان في هذا التوجيه قصر الكلام على الظاهر لا الغرض منه لان المتقصر في  
 المستقبلات فيما يبعد هو هذا ان في هذا التوجيه حمل الكلام على الظاهر لا الغرض منه لان المتقصر في  
 صفة ان القضية اذا كانت عالية عن الجهات يكون للتبادر منها فعلية النسبة وكونها في وقت ما اجيب  
 باننا فسرنا للتبادر من القضية العالية فعلية النسبة لكن بالمعنى المقابل لا ممكن لا بالمعنى المقابل للمعنى  
 المراد في ذلك التوجيه فما هو المراد ليس متبادر وما هو للتبادر ليس بمراد الله اعلم **قوله** سم  
 انه بعد ذلك التقييد آه اشارة الى تزييف آخر ذلك الجواب وحاصله ان الاختلاف بالاختلاف  
 وان قيد بوقت من الاوقات وزمان من الاوقات لكنه لا يكون شاملا لكل فرد من افراد المعرب  
 على سبيل القطع لانه يجوز ان يتحقق معرب لا يتحقق معه عوامل في قسم من الاوقات ووقت من  
 الاوقات اما بان يتحقق معه عامل واحد وتحقق معه اثنان لان الاختلاف باختلاف العوامل  
 يتحقق بوجود الثلث والله اعلم **قوله** نعم قابليته لم تقربها سابق من عدم شمول الحكم المذكور  
 مع التقييد المسطور وما بعد جملة مستأنفة وقم جوابا للسؤال سائل كانه قيل هل يمكن جعل الحكم  
 المذكور شاملا لكل فرد من افراد المعرب بانه لو اريد بالاختلاف قابليته كان شاملا ولا زمانا **قوله**  
 ولما كان للتبادر اشارة الى دفع ما يترجم من الاختلاف اذا كان شاملا على تقدير اداة  
 القابلية فلم يعلم يتعرب الشارح في الجواب لهذا الطبق وحاصل الدفع ان في هذا التوجيه قصر الكلام  
 على التبادر من غير ضرورة لان للتبادر القضية العالية عن الجهات فعلية النسبة لا قابلية وامكانها  
 كما تقر في مقرة **قوله** قيل المراد لم الغرض من هذا القول جواب الاعتراض الذي ذكر في الشرح بقوله  
 فان قلت لم وحاصله ان الحكم الذي ذكره المصنف للمعرب عام شامل للصورة المذكورة ايضا لان  
 المراد باختلاف الذي ذكر في مختلف التقدير والتبديل سواء كان من حيث الالفاظ او من حيث  
 الالفاظ الى الاحوال الامر الى وبالاختلاف الذي ذكره صورة الوجود بطريق التبريد لان الاختلاف هو  
 مع التغيير من الحال الشاوب والعوامل المحسنة بقرينة وشمول الامر عليه فيكون مرجع عبارة المصنف الى هذا  
 وحكمه ان يتغير آخر المعرب بوجوه العامل ولا شك في وجوه هذا في الصلوة المنتقضة فلا نقض **قوله** قد  
 عبر الى انشاؤه في المقام ما يرد من انه لو كان المراد باختلاف الوجوه الباعث في ذلك الاختلاف والجهة الوجودية



بطريق التقييد وحاصل الدفع ان المباحث صنعة للمشاكل التي قد تكون هي اعم في عبارة المبلغ الذي من  
 جملته المصنف قوله فان الامر الخ دفع ما يتوهم من ان ارادة الجنس بالعوامل مستلزم لجميع  
 المتناهيين لان العوامل جمع والجمع ملزوم الكثرة والجنس يطلق على القليل والكثير فلا يكون ملزوم  
 الكثرة وتبين ملزومية الكثرة وعدمه منافات كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الجمعية ههنا  
 بطل بواسطة الامر نعم لو كانت الجمعية باقية واريد الجنس للزم جمع المتناهيين قوله ولا يخفى  
 بعد ذلك الخ اي المذكور من الامور الثلاثة اما الاول فلاز للتبادر من قول المصنف اني تطف آخر  
 اي آخر للعرب انما فيه بعد صيرورة معرفة بالتبادر من الاختلاف التغير من الحال الاعرابي الى الحال  
 الاعرابي الآخر لا من حال الى حال مطلقا واما الثاني فلا نه ارجح بجاز بل هو ضرورة واما الثالث فلا  
 حصة الاختلاف الى العوامل ينادى باعلى نداه على ارادة الجمعية فكيف يحكم بطلانه وذهبي  
 القاصي يحكم بان الامر الثالث من المذكورة الامور في قول ذلك القائل حق بلا موقلة لانه لو اراد الجمع  
 لغير كل فرد من المعروف لان المراد من العوامل العوامل الداخلة على العرب ودعوى ما فوق الواحد على  
 للعرب الواحد من السقيلوت كما مر في الحاشية المتعلقة بقول المصنف باختلاف العوامل قوله  
 اي من خواصه الخ دفع ما يتوهم من كون هذا الحكم من الخواص الحقيقية الغير الشاملة للاسرار المعبر  
 والامر ليس كذلك لوجوده في المضارع ايضا وحاصل الدفع ان المراد من قول المصنف ان هذا الحكم  
 ليس الخ ان هذا الحكم من الخواص الاضافية للاسرار المعرب بالقياس الى اللب في وجوده في المضارع لا في  
 كونه في شيء وهو انه لا يحصل على هذا التوافق هذا الكلام من التلاوة في شمول هذا الحكم وعدمه  
 لا في كونه حقيقيا او اضافيا الا ان يقال ان العارضة بهذا الصفة الاخرى للخواص والتقدير اي من  
 خواصه الشاملة الاضافة فلا يلزم العذر وههنا شيء آخر وهو ان هذا الحكم حكم للعرب محظوظ  
 حكمه الاسرار المعرب كما ينادى عليه قول المصنف من حيث هو معرب حيث لم يقل من حيث هو اسرار معرب  
 ولا شك في كون هذا الحكم خاصا حقيقيا للعرب وان لم يكن للاسرار المعرب اذ عرفت هذا فيكون  
 تفسير لفاضل الشي مستغنى عنه والله اعلم قوله ولذلك قال الخ اي ولاجل كون الحكم المذكور خاصا  
 اضافيا غير شاملة قال الخ يريد ههنا ان كون الحكم المذكور من الخواص الاضافية الغير الشاملة لا يقتضي  
 العدول عن ذكر لفظ الخاصية ههنا الى ذكر الحكم لاحتمال ان يذكر الخاصية وياد منها الخاصية الاضافية الغير  
 الشاملة كما ان المصنف ذكر في سابق لفظ الخواص واراد به الخواص الغير الشاملة بل الخواص الغير الشاملة  
 الاضافية بالنظر الى الاكثر لان كل ما ذكر في الكتاب من الخواص الغير الشاملة كما سبق من المصنف  
 نفسه واكثرها من الخواص الاضافية كما سبق من المصنف لفاضل الشي ويعلم من حاشية قوله ان المصنف جواب  
 هذا لا يراد بان كون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة الاضافية يقتضي العدول عن ذكر لفظ الخاصية

الذكر لفظ الحكم لانه ان قال للمصنف ههنا وخاصة فاما ان يعجز الى الفرد الكامل وهو الخاصية  
الخفية الشاملة او يترك على الاطلاق لا سبيل الى الاول لعدم كون الحكم المذكور من ذلك القبيل  
كما هو الظاهر وكن الا سبيل الى الثاني لانه يستلزم تحقق المطلق في الفرض الا نقص وهو الخاصية التي  
الشاملة الاضافية بخلاف ما سبق من قوله ومن خواصه لانه لو اترك على الإطلاق لا يلزم الحدس  
لذلك لان بعض ما ذكر في السابق من الخواص الشاملة كالاسناد اليه فيحقق المطلق باعتبار  
انتهى بحاصله ويظهر به الى ان هذا القول منه مخالف عن صريح عبارة الشارح وهو قوله وكذلك  
في الخواص فالاولى في الجواب ان يقال ان المكون المذكور يقتضيه العدول المستطوع لانه لو قال ههنا و  
خاصته لا وجه التشديد والاختلاف بالفهم والظاهر من الخاصة الخاصة الحقيقية الشاملة  
لكن بقي شيء وهو انه على هذا يكون للناسب فيما سبق العدول من لفظ الخواص الى لفظ الاحكام ايضا  
ان يقال ان هذا الطريق من المصنف اشارة الى جواز الطريقين في مثل ذلك المقام والله اعلم بحقيقة الامر  
**قوله** ولا يخفى ان الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان الحكم على سبيل القطع والجزم يكون الحكم  
لذلك من الخواص الغير الشاملة غير صحيح لانه لو ثبت تحقق العوامل في الصورة المفروضة المنقولة  
في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة وكان معنى عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف  
العوامل في وقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة لكل فرد  
من افراد المذهب كما هو الظاهر وما قررنا ظهوره في عبارة الفاضل المحشي بقدر المعطوف على قوله اذ لو  
تحقق الخ وهو قولنا وكان معنى الخ لعدم اتمام المقصود بدون تقديره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة  
لكن بقي شيء آخر وهو ان حكم الشارح على سبيل القطع والجزم يكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة  
كما انه غير صحيح لما ذكره الفاضل المحشي كذلك غير صحيح لو كان التركيب مع العامل ابتداء مسبوقة بالتركيب  
الذي يتحقق معه عاملان معنويان او يكون المراد بالاختلاف الاول التخيير بالاختلاف الثاني الوجود  
وبالعوامل الجند لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة ان ما ذكره  
الفاضل المحشي وما ذكرنا في التعريض على الشارح كلها جوابات لامراض الشارح الذي ذكره بقوله فاد  
قلت الخ وذكر الفاضل المحشي كلها وقد فيها ما يشتر في تعرضه الى واحد منها في التعريض على الشارح وقد  
تعرضه الى الاخير بن فاعلم لعل الله يجد بعد ذلك اما **قوله** لكن الخ دفعه وهو يقول تلك الخ  
لكل وقت واشارة الى توجيه الحكم المذكور بانه لم يرد بالخاصة الشاملة الشاملة لكل فرد كما هو  
المعنى في اللفظ بل الشاملة لكل وقت **قال** الشارح قد مر من سره اي حركة او حرف اشارة الى دفع ما يرد  
ما يرد من ان تعريف الاعراب غير مانع لعد قه على العامل والمعنى المقترن لا عرابي بل كلامه طبع  
يختلف آخره به والدفع عن غير البيان ههنا لانه على هذا يلزم اداة امرين متخايرين من لفظ واحد

لا يخفى في خاصة قولنا  
للمعنى ههنا ان كان  
فهم من احد ما كون  
الاسناد اليه من الخواص  
الشاملة ومن الخواص  
كونه من الخواص الحقيقية  
وما هو المذكور متعلق  
بالاول منه

وهو ما في الالفاظ واحد هو من المستغليات اجيب بان المراد من كلمة ما هنا هو الحركة لكن على حد  
 للعطوف والعاطف اعني اوحرف وكلمة او للتونيم والتقسيم فلا يراد ان كلمة او للشك والشك  
 وكل منهما في التعريف **قوله** كان القرينة الخ اشارة الى دفع ما يراد من ان كلمة ما عامة والمرادة  
 الخاص من العام محتاج الى القرينة لانه مما لا يمكن ان يكون بدون القرينة وكذا الحذف خلافه  
 محتاج الى القرينة والقرينة على ارادة الحركة من كلمة ما وكذا على حذف اوحرف منتفية فكيف يجوز  
 الارادة وهذا الحذف وحاصل الدفع ان القرينة بكلها تقسيمها على الحالية والمقالية على كلا الامور  
 للذكور من موجودات اما الحالية فهي شجرة كون الاعراب من قبيل الحركة او الحرف واما المقالية فهي  
 ما سيذكره المصنف في بيان ضبط اعراب السماء من ان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب  
 بالحرف واذا وجدت القرينة فصححت تلك الارادة وذلك الحذف يرد هنا ان المتغير تقسيم  
 القرينة المقالية على الحالية فلم قدم الفاضل المحش هنا الحالية على المقالية اجيب بان تقررت تقسيم  
 المقالية على الحالية مسلم اذ لم تكن المقالية عند وشة لامطلقا والمقالية هنا عند وشة كما اشارة  
 الفاضل المحش الى عند وشة بقوله ولا يخفى بعده **قوله** ولا يخفى بعده لان المذكور فيما سبق في  
 تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف في الحقيقة فلو كان ذلك المذكور قرينة  
 على ما في التعريف من تلك الارادة وذلك الحذف للزم توقف التعريف على التقسيم وهو محذور  
 المتغير فيما بينهم من كون التقسيم موقفا على التعريف **قوله** اعترض عليه الخ حاصله ان تعريف  
 الاعراب غير جامع لخروج اعراب المشي والجموع عنه لعدم صحتها ما اختلف آخره به الذي هو  
 التعريف عليه لان آخرها النون كما هو الظاهر وهو غير مختلف بل المختلف الحرف السابق عليه  
 وحاصل الجواب ان النون مشابهة بالتونين في كون كل منهما ما يتصرف به الكلمة ويسقط عند الاضافة  
 والتونين لاجل كونه كلمة براسها يعني اختلاف الحرف الذي يكون قبله لا اختلاف نفسه فكذا  
 يعتبر اختلاف الحرف الذي يكون قبل النون لا اختلاف نفسه وذلك متحقق في المشي والجموع  
 فلا يلزم الحذف **قوله** ولعلم المراد والخر اشارة الى دفع ايرادتين احد ان على جوابهما احد  
 ان التشابه بين التونين والنون مستلزم للمحال وهو الجمع بين الالف واللام والتونين في المشي  
 والجموع للمعرفين باللام لان النون فيها على تقدير المشابهة يكون بمنزلة التونين والمستلزم للمحال  
 محال فلا يجمع الجواب المجيء على المشابهة بين النون والتونين وثانيهما ان النون في المشي والجموع  
 علامة التثنية والجمع وعلامة الشيء يكون من مقماتة فيكون هو آخرها فكيف يعتبر اختلاف الحرف  
 الذي يكون مقدما عليه وحاصل الدفع عن الاول ان المراد من المشابهة بين النون والتونين  
 في بعض الاوقات هو وقت خلوا المشي والجموع من الالف واللام في كل الاوقات فلا يستلزم ذلك

الاجابة مصدرها اجاب  
 للتذكير باعتبار كون

المشابهة المحال ونحن الثاني ان في النون جيتين جهة المشابهة وجهة كونه علامة وقابلية لاختلاف  
 الحرف الذي هو قبله بالجهة الاولى لا بالجهة الثانية ولا مطلقا والله اعلم **قوله** لا متناهي في تعديل  
 لقوله وذلك الخ وتقديره انه لو كان النون في الصورتين المذكورتين بمنزلة التثنية في اللفظ لكانت  
 الامور والتثنية التثنية **قال** الشارح قدس سره اي آخر المعرب دفع توهم ارجاع ضمير آخره الى  
 ضمير حليان كلمة ما عبارة عن الحركة والآخر لها معدوم كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف **قال**  
 الشارح قدس سره من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيشية لان آخر المعرب من حيث ذاته  
 لا يختلف بالحركة او الحرف ولما قاله الشارح بعيد هذا فافهم **قال** الشارح قدس سره فانما  
 اوصفة منصوبان على القيم من نسبة اختلف الى آخره او على المعدوم رتبة فان قيل آخر المعرب في  
 صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذي هو الاعراب فيلزم سببية الشيء لنفسه قلت انما  
 موجودة لان آخر المعرب ان كان في نفس الامر عبارة عن الحرف الآخر الذي هو الاعراب لكنه  
 بحسب الظاهر اعم بخلاف الحرف الآخر الذي هو الاعراب لانه اخص والله اعلم **قوله** اما ان  
 الآخر الخ الغرض من هذه العبارة بيان مثالي الاختلاف الذاتي والصفقي ليتفرق حق الانتهاء **قوله**  
 اي نحو الخ قال الفاضل المدقق فتم الاختلاف بالقول لان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متصفا  
 آخر واحد بخلاف القول وهو التغير وهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم انتهى اقول وبالله  
 التوفيق ان هذا الفاضل ان اراد ان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعدد بحسب اللفظ فهو غير  
 كفي ويقال اختلف زيد من العصة الى المرض مع ان زيد ليس بمتعدد بحسب اللفظ وان اراد ان  
 لازم فاعل الاختلاف بان يكون فيه وجوه صالحة للتعدد فهذا مسلّم لكنه موجود ههنا لان آخر الخ  
 له صفات الرفع والنسب الجوهري مثلا كما انه لزوم صفات العصة والمرض مثلا فكما يعلم ان يقال فيلزم  
 لزوم من حال العصة الى حال المرض فكذلك يعلم ان يقال لختلف آخر من الرفع الى النسب من الرفع  
 الى الجوهري فلا بد ان يقال فاعل الاختلاف بالقول مثلا يرد عليه ان لا يكون حركة زيد في التركيب ابتدائي  
 اعم بالعدد متحقق الاختلاف فيه بخلاف القول الذي هو التغير لانه لا يعمل عومه من ان يكون من الحركة  
 او من السكون الى الحركة يوجب في تلك الحركة ولو فسر الفاضل المحقق الاختلاف بالقول في الحاشية  
 السابقة كما ان النسب **قوله** وكذا وصف الخ اشارة الى قدم ما يجر من ان في العبارة قهولا ان  
 كما يتوجه بالعامل المتغير فكذلك يتوجه بوصف كونه معربا وبالتركيب والتشكيل لا كلا من هاتين الاشياء  
 شيء اختلف آخر المعرب به وحاصل الدفء ان في العبارة حذف للعطوف مع العاطف فلا قصور بما قرئ  
 ظهر في عبارة الفاضل المحقق ايضا فافهم **قوله** قال قدس سره يرد ههنا اشكال وهو ان  
 فيما بيننا من الجاهلية الحركات مخالفة عما تكون هي حاشية له فلا اعتداد بها والمخالفة ههنا مع

لأن الشرح يدل على ان تخصيص كلمة ما بالحركة امر راجح وابقائها على العموم مجوز بل محتمل لان كلمة  
 لولا محتمل والمحاشية يدل على العكس كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بان تعزيرهم لا اعتداد بالمحاشية  
 لفظة مسلمة فما اذا لم يكن احدا القولين بطريق النقل والاخر من عند نفسه واما اذا كان كذلك  
 فهو غير مسلم وهما كذلك لان القول المذكور في الشرح بطريق النقل من كلامه الشارح الهندى والمذكور  
 في المحاشية على اختياره كذا فهم والله اعلم **قوله** لكنه يشكك اجيب عن هذا الاشكال بسوء فهم  
 ان المراد من الحروف حروف العلة الساكنة والباء ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر وثانيهما ان المراد  
 من الحروف حروف الآخر والباء ليست في الآخر كما لا يخفى وثالثها ان المراد من الحروف حروف  
 اللباني والباء ليست من تلك الحروف بل من حروف المعاني كما لا يخفى ومجال الجرح واسم مذكور  
 في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها **قوله** حرفا واحدا كان التووين في  
 في لفظ الحروف المحذوف بعد تفسير كلمة ما في عبارة الشارح للوحدة فلا جعل ذلك وصف الفاضل  
 المحضة الحرف بالوحدة والله اعلم **قوله** فالاولى الخ انما قال قال فالاولى دون فالصواب لان  
 لاحتمال التخصيص ايضا وجها كما عرفت اولان احتمال التفسير ايضا قد وجد ولا جعل ذلك وصفا  
 التي سيذكرها الفاضل المحضة على هذا الاحتمال فلا يكون صوابا **قوله** الى السببية القريبة الخ ولا يرد  
 عليه مجموع العامل والمقتضى والاعراب لان المركب من القريب البعيد لا يطلق عليه اسم القريب  
 كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف الجدار او السقف والله اعلم **قوله** المفهومة صفة  
 السببية من غير لحاظ وصفه الذي هو لفظ القربة لان الباء ليس لها دخل في فهم القرب منها  
 هذا ما عظمى الى والله اعلم **قوله** الموصولة يرد ههنا ان المفهوم من الشرح ان كلمة ما موصوفة  
 بحيث فسر بالتكررة والمفهوم من المحاشية انها موصولة كما هو المصرح فيلزم مخالفة بين الشرح  
 والمحاشية اجيب بان حكم الموصول حكم الالف واللام وهما قد يكونان للعهد الذهني فيفسران  
 بالتكررة فكذا قد يكون الموصول للعهد الذهني فيفسر بالتكررة فلا يعلم من التفسير ما يكون كلمة  
 ما موصوفة وههنا كلمات اخر مذكورة فيما سبق فتذكر **قوله** ولت ان تجعل الخ اشارة الى دفع الامر  
 الذي دفعه الشارح بقوله اى حركة او حرف ومرة تقريية وحاصل الدفع ان حروف الباء الواقعة في  
 ما اختلفت الخ لآلة والعامل والمعنى المقتضى ليسا بالتين اما الاول فلا نه في عرف النحاة بمنزلة  
 العلة المؤثرة ولذا يسمونه عاملا والفرق بين العلة المؤثرة والآلة غير خفى على العاقل ولما اختلف  
 فلما تقر من ان آلة الشيء يكون سببا قريبا لذلك الشيء والمعنى المقتضى ليس سببا قريبا للاختلاف  
 الا عرابا بسطة بينه وبين ذلك الاختلاف وهذا الجواب كما يدفع الاعتراض الواحد بالعامل  
 والمعنى المقتضى فكذا يدفع الاعتراض الواحد على المحل كونه علة مؤثرة لا آلة والله اعلم

**قوله** اما مخرج العامل الخ على تقدير جعل الباء دلالة تقريراً لا استدلالاً ان العامل بمنزلة  
 العلة للثبوت وكما هذا شأنه لا يكون آلة فالعامل لا يكون أما الكبرياء فظاهرة وأما الصغر فمبني  
 الفاضل **المقضى** قوله فان النهاية **قوله** وليس علة آء الغرض منه شيأ وجه زيادة لفظ المنزلة في  
 قوله فان النهاية الخ **قوله** واما مخرج المقضى الخ على تقدير جعل الباء دلالة تقريراً لا استدلالاً  
 ان آلة الشيء سبب قريب لا شيء من المقضى بسبب قريب فلا شيء من الآلة بمقتضى **قوله** فانه  
 قيل الخ حاصله انه لو كان المراد من السبب المفهوم من الباء السبب القريب للزمان لا يكون التقدير  
 مانعاً عن دخول الغير لصدقه على لعل التامة للاختلاف مع انه ليس بأعراب أما الثاني فلا  
 العلة التامة مركبة من الأعراب غير وكل ما هذا شأنه لا يكون أعراباً فالعلة التامة لا يكون  
 أعراباً وأما الأول فلا ان السبب القريب ما لا يوجد واسطة بينه وبين مسببه والعلة التامة لا يكون  
 بهذه المثابة كما لا يخفى ويخطر بالبال ان هذا الاعتراض ليس بواحدة لان مادة النقص لا بد لها من الوجود  
 والعلة التامة ليست بموجودة في الخارج لتركيبه من الشرائط ورفق اللوانع وغيره فافتكون مركبة من  
 الوجودي والعدي وكل ما هو مركب منهما يكون عديمياً والاعدام ليس بوجوده فيه كما هو المثل  
**قوله** ليس الخ وحاصل الدفع ان الحلق السبب القريب على العلة التامة ليس بصحيح لانه لا سببية  
 الاسببية اجزائها واجزاها مترتبة من القريب البعيد الى القريب البعيد متحققان فيها فالعلة التامة  
 ليست في نفسها قريبة ولا بعيدة بل قريبة باعتبار الجزء الذي هو سبب قريب بعيدة باعتبار الجزء الذي  
 هو سبب بعيد فيكون التعريف مانعاً عن دخول الأعراب اقول وبالله التوفيق ان اتصاف العلة التامة  
 بالسببية نقضاً باعتبار سببية اجزائها واما اتصافها بوصف السببية من القريب البعيد فلم لا يجوز  
 ان يكون باعتبار حال نفسها كما ان اتصاف العلة التامة بالعلية باعتبار علية الاجزاء واما اتصافها  
 بوصف العلية من التامة والنقصان في اعتبار حال نفسها كما لا يلزم ان لا يكون العلة التامة موصوفة  
 بها لا تمام لان كلا من الاجزاء متصف بصفة للنقصان والله اعلم **قوله** نعم لو ثبت الخ تقريراً لما  
 وما بعد جواب لما يقال هل هناك مادة يعبر النقص بها على تعريف الأعراب ام لا وحاصل الجواب  
 انه لو ثبت السبب القريب سوى الأعراب لعبر النقص به يرد ههنا ان استعمال كلمة لو ههنا غير  
 مناسب لما تدل على الاختناع ولا اختناع ههنا لوجود السبب القريب ههنا سوى الأعراب كالنكاح  
 تجيب عنه بوجهين الأول ما قاله مولانا عبد الحكيم واما التكثير فالظاهر انه يتوسط الأعراب بينه  
 وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول اثر التكثير الى الممر انتهى الثاني ما قاله الفاضل المدقق والنكاح  
 بالأعراب ايجاد للأعراب الذي هو سبب للاختلاف انتهى **قوله** لا يقال لو كان الخ حاصله ان  
 المادة السببية القريبة من السببية المفهومة من الباء في قول المصنف به غير صحيح كما قلنا

قدس سره لانه مستلزما لعدم صدق التعريف على المعرف اعني الاعراب لانه ليس بسبب في كل اختلاف  
 لان التعريف في هذا السبب انه يكون مستلزما للسببه والاعراب ليس بمستلزما للاختلاف لان  
 الاسم اذا مركب مع العامل ابتداء فيوجد الاعراب في هذه الصور ولا يوجد الاختلاف كما هو  
 الظاهر فكيف الاستلزام **قوله** لا نأقول ان حاصله انا لا نعلم الاستلزام من السبب لغير  
 الشيء وبين ذلك الشيء لان السبب القريب للشيء ما انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء ولا  
 يخفى ان هذا المفهوم لا يقتضيه الاستلزام فيجوز ان يكون الاعراب سببا قريبا للاختلاف ولا يكون  
 مستلزما له فصححت ارادة السببه القريبه والعمري ان كلامنا الفاضل للشيء هنا لا يخلو عن اختلاف  
 لانه يفهم من قوله لا بينه وبين سببه بقرينة المقابلة انه لو كان السبب القريب للشيء ما انعقد  
 العلية بينه وبين سببه لفهمته الاستلزام ولا يخفى ان هذا المفهوم ايضا لا يقتضيه الاستلزام بل هو  
 اولى بعدم اقتضائه الاستلزام لانه المراد بالعلاقة المذكورة في تفسير السبب القريب العلية  
 التي بها يستصحب السبب القريب مع سببه او اعرو على الاول يكون ذلك للمفهوم مقتضيا  
 للاستلزام وعلى الثاني فيكون كل من العامل والمقتضى ايضا سببا قريبا لان انعقاد علاقة العلية بين  
 وبين الاختلاف فيعود اصل الاشكال الى ان يقال ان معنى قولنا الفاضل للشيء لا بينه وبين سببه  
 انه لا يتخلل الواسطة بين ذلك الشيء وبين سببه فيكون هذه العبارة من تمة التعريف لا تعريف اخر  
 مسلوفا فلا بد وما يرد كذا انه من حاشية مولا ناعبد الحكيم الا ان هذا خلاف مذاق العبارة  
 ومقتضى التعريف من التوضيح لكنه مقام التوجيه والله اعلم **قوله** لا يقال له حاصله ان  
 صيغة الماضي الصادر من المصدر هنا غير صحيحة لانها تدل على تقدم الاختلاف على الاعراب وهو  
 فاسد لان الاختلاف اما متأخر عن الاعراب او مقارن له فلا يصدق التعريف على فرضه  
 قال مولا ناعبد الحكيم في توجيه ايراد الفاء ما حاصله انها لو كان هذا السؤال متفهما ومتقنيا  
 على ما سبق من عدم استلزام السبب القريب للسبب او كلمة الفاء يرد ههنا ان السبب  
 القريب اعني الاعراب لو كان مستلزما للسبب لعنه الاختلاف فابينا العميم في العبارة  
 ما يختلف الخ بدل ما اختلفت آه لان الاختلاف لا يتقدم على الاعراب ان كان مستلزما للاختلاف  
 فلا يصلح في توجيه الفاء انها مجرد التعقيب في الذكر لكن بقية شيء وهو انه اذا قيل بمتكاف آه  
 يفهم منه تأخر الاختلاف عن الاعراب مما قد يكونان مقارنين وانه اذا كان الوجه في ايراد الفاء  
 الايدان فيجوز التعقيب فلا يظهر وجه ايراد الفاء في الاعتراض الذي وقع في الوسط واسطاعلم  
**قوله** ان قيل الخ هذا اب الاعتراض المعنون بقوله لا يقال له وحاصله انا لا نعلم  
 عدم صدق التعريف على المعرف لو كان الاعراب سببا قريبا وانما يلزم في ذلك لو كان للحداد

من الاختلاف القول عن الحركة أو الحرف بخصوصه والامر ليس كذلك لان المراد من الاختلاف  
اعمر منه ومن المذكور على وجه التفصيل في قول الفاضل المشتمل بعينه وفي صورة التركيب استدل  
وان لم يوجد الاختلاف بالمعنى الخاص لكنه موجود بالمعنى الاعمر كما لا يخفى قوله ومن  
القول من عدمه قال مولانا عبد الحكيم بن الجهم اقسام الاختلاف استطراداً ولا دخل له في  
الجواب انتهى وفيه انه لو قيد الاسم الذي مركب مع العامل ابتداءً بكونه معرباً بالحركة أو الحرف  
في السابق كان الامر كما قاله ولم يقيد بالقييد المذكور لذلك لدخل الجهم ما ذكر في دفع الاختلاف  
لورده على الكل والله اعلم **قوله** ومن علامة الى آه فان الباء فيه اعلامة المفعولية نصباً  
والاضافة جراً ودهماً انه لم لا يجوز ان يكون الف التثنية واو الجهم من رجا في هذا الشق بان  
يكون الالف قبل التركيب علامة التثنية وبعد علامة الاعراب كذا الواو اجيب بان هذا  
الجواز غير صحيح لانه مستلزم حذف علامة التثنية والجهم ومن المتقهر ان العلامة لا تحذف  
**قوله** قلنا هذا الجواب حاصله انا نسلم قصد التعريف على المعروف لو فسر الاختلاف بطلت  
القول لكن يلزم على هذا التوجيه قول القائل بما لا يرضى به قايله وحمل العبارة على ما هو خلاف التبيين  
اما الاول فلا زال الاختلاف عند المصنف القول عن الحركة أو الحرف بخصوصه كما سيحتمل بعيد هذا  
واما الثاني فلان من المتقهر ان اذا اطلق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به كان متصف  
بغضو تلك الصفة قبل تعلق هذا المعلق فمعرفة هذا الامر يظهر ان طرأ الاختلاف في الاسم  
بعد كونه معرباً وتقدم الاعراب في تصويره الا اذا فسر الاختلاف بالقول الخاص والله اعلم  
المشارع قدس سره وبقيد الحيثية الخ الغرض من هذه العبارة بيان فائدة قيد الحيثية كما اشرنا  
اليه سابقاً **قوله** وان تحول الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان احوال حركة نحو  
فلا هي بقيد الحيثية بما لا يناسب لان الاختلاف فيه يتم بوجوده وسيحتمل بيان الدفع ان الاختلاف  
اي القول عن الحركة الاعرابية الى الكسرة وان كان موجوداً فيه بهذه الحركة لكن ليس من حيث انه  
معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم ولذا كانت هذه الكسرة موجودة فيه قبل التركيب لما تقدم  
في الاعراب اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب فاخراج تلك الحركة بقيد الحيثية مالا  
يد منه تبيانا وجو القول عن الحركة الاعرابية الى الكسرة في نحو غلام في ان الكلام ليس فيه حال عند  
تركيبه مع العامل لان فيه في هذه الحال تحولاً من السكون الى الكسرة اعلى من الحال البسيطة فيخرج  
بغيره آخره الراجع الى المعرب بل الكلام فيه في حال تركيبه مع العامل وحقه في هذا الحال  
ان يعرب بالاعراب اللفظية لعدم كونه متشابهاً بمعنى الاصل ومقتضو ان الكسرة لا تشتغل محل  
الاعراب بالكسرة لتحول اعرابه اللفظية الى الكسرة وان انتقم بما لك ان الكسرة في نحو غلام موجودة



قبل تركيبه مع العامل فكيف يقول اعرابه القطع اليها فان له بان المراد من تحول الاعراب اللقطة  
 الى الحركة بقائهما على ما كانت قبل التركيب عليه اذ هما ان ايراد ان الوصلية ههنا ليس بجسيم لان  
 للتحريك فيها ان المحرك يكون في تقيض مدحولها بطريق الاولوية وههنا ليس كذلك لان حركة نحو  
 غلام اذ لم يكن القول من الحركة الاعرابية موجدا فيه بسبب تلك الحركة يكون القول  
 من السكون فيخرج بغيره اذ راجع الى المعرب بقيد الحيثية واجاب الفاضل المدقق عن هذا  
 الايراد بان ان الوصلية ههنا متعلقة بخروج حركة نحو غلام لا يجوز وجها بقيد الحيثية وكما  
 شك في اولوية خروج حركة نحو غلام على تقدير وجود القول المذكور فيه والله اعلم  
**قوله** وكذا خرج آه لغرض على الشارح بانه قصر في ذكر فائدة قيد الحيثية لانه كما يخرج  
 بها حركة نحو غلام كذلك يخرج بها جواز الجواز حكمه بسبب قوعه في جواز رثوسم فانه قول  
 من النسب بسبب اغسلوا لكونه معلوما على وجوه حكم الى الجواز فاختلف به آخر المعرب لكن  
 لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار ومسكروا اشارة الى ان في عبارة الشارح تقدير المعرب  
 مع العاطف لدفع ذلك الاعتراض وعلى الاول الجواب من قبل الشارح ان مقصوده عدم كون  
 ما ذكره في التعريف بلا فائدة وهذا يحصل بذكر الفائدة الواحدة له ليس مقصوده استيفاء  
 ذكر الفوائد حتى يكون التعريف وجه والله اعلم **قوله** واما حركات الخ دفع ما يتوهم من ان  
 بناء المعكرونة والتانيث وياء النسبة وعلا متي التثنية والجمع كما انها متساوية في اقتضائهما  
 ما قبلها فكذلك تكون متساوية في القيد المخرج فلم يخص خروج حركة نحو غلام بقيد الحيثية  
 والدفع غنى عن البيان **قوله** ليست معربة الغمير اجم الا ما باعتبار المعنى ووجه عدم اعراب  
 عدم وجود العامل في الحقيقة تلك الادوات كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضائي المنقول  
 في حاشية مولانا عبد الحكيم ههنا **قوله** وان ابيات الخ لعل منشاء الالباء ارادة المعرب في  
 الجملة وما قبل هذه الادوات وان لم تكن معربة قبل تحريكها لعدم وجود العامل لكنها معربة  
 بعد تحريكها لوجود العامل حينئذ **قال** الشارح قدس سره لانه معرب فم ما ير من ان حكمه  
 نحو غلام في خارج بضمير آخر لانه راجع الى المعرب وغلام ليس بمعرب بل هو مبنى لكسبه البناء من  
 المتأاليه وبيان الدفع ان ذلك المتأبعد التركيب مع العامل معرب عند المصنف وان كان ههنا  
 عند البعض ومن هذا ظاهر فائدة زيادة قيد على اختيار المصنف ههنا كما يفهم من حاشية مولانا  
 عصية الله ومعنى اختلاف هذه الحركة اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة **قوله** لوجود  
 آه الفرض من هذه العبارة اثبات كون اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة بحيثية كونه قبل ياء  
 الحكم لا بحيثية كونه معربا وحاصله ان هذا الاختلاف لو كان من جهة كونه معربا لم يتقدم على

العامل والتالي باطل كما هو الظاهر فلما قدم مثله يرد ههنا أن الأمر الانزيم في هذه الاثبات اثبات  
 القلبية بالنظر الى مطلق العامل فما التكلفة في تعرضه لفاضل المعنى لا ثبات القلبية بالنظر الى العا  
 الخاص او لا واخر اياه عنه وتعرضه الى مطلق العامل ثانياً والجواب عنه انه لما ذهب بعض القوم  
 الى ان اعراب نحو غلام في حالة الجرح فيتم هو ان اخرج حركة نحو غلام مطلقاً عن هذا النظر الى  
 الامر الثالث ليس بمناسب فلا جعل الجرح على ذلك البعض ودفع ذلك التوهم فعمل ما فعلوا اما  
**قوله** وكذا الحال في الصور ايضاً بحركات ما قبل تاء التانيث وياك النسبة وعلامته التثنية ويجوز  
 والمعنى انها خارجة بقيد الحيثية لان هذه الحركات لما كانت موجودة قبل العوامل فلم يكن الاختلاف  
 بهذه الحركات من حيث الاعراب بل من حيث الكون قبل هذه الامرات وهذا القول من الفاضل  
 المعنى على تقدير الالاء المذكور فلا يرد ما يرد فناء **قال** الشارح قدس سره وبهذا القدر ان  
 دفع ما يرد من ان قوله ليدل آه اما ان يكون داخل في الحد بان لا يتحر الحد بدونه او لا يكون داخل  
 فان كان الاول فيلزم التناقض في كلامي المعنى لانه قال في الامالي ليس هذا من تمام الحد ويلزم بيان  
 هذا القيد لا القيد في التعريفات تكون للاختلاف وهو غير موجود كما لا يخفى وان كان الثاني فلا بد من  
 فائدة بيان هذا القول للتعريف والدفع فني عن البيان **قال** الشارح قدس سره اختلاف في فهم آه  
 اي اختلاف ما اخذ في وضع الاعراب اي مفهومه وهو ما اختلف آخوه به كذا قال مولانا جلال الدين  
**قوله** جمع معنى اشارة الى دفع ما يرد من ان التقدير فيما بين سرائر هذه المارة من الى وجه جعل الامر  
 في آخر الاسم ولا يفهم وجه هذا الجعل منها لان المعاني جميع المعنى ومعناه ما يقصد بشئ وهذا لا يكون  
 متأخر عنه بل الدفع الى المعاني جميع المعنى بمعنى ههنا ما يقوم بالشئ فيفساد منها الصفتية وال  
 حسب هذا الصفة ان يكون متأخر عن دال الموصوف فيعلم منها وجه جعل الاعراب في آخر الاسم  
 وانظر الى المعنى ما يقصد بشئ وكيف يولد منه ما يقوم بشئ فانزله بان الالاء على  
 موجب كما يقال الصفة ما تدل على ذات باعتبار معنى قايم به **قوله** معطوف اشارة الى دفع  
 ما يرد من ان قوله والامر في بيد حمله مستانفة مستقلة موجبة للتناقض مع السابق واللاحق  
 اما الثاني فلا قال فيما سبقت ان الامر فيه متعلق بقوله اختلف الخ واما الاول فلا انه اذا كان متعلق  
 المصنف التنبيه المذكور في فهم منه تعلق الامر بقوله اختلف كما لا يخفى وحاصل الدفع من  
 كون هذا القول حمله مستانفة بل هو داخل تحت التنف المصريح بقوله لانه الخ **قوله** على اسم  
 ان آه اما على الجمل القريب فيكون الامر منصوباً او على الجمل البعيد فيكون مرفوعاً وعلى الثاني  
 مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة **قوله** اي وضع الاعراب آه اشارة الى دفع ما يرد من ان  
 تعلق الامر بالوضع لا يعقل لان وضع الاعراب ليس للدلالة على المعاني المعنوية كما لا يخفى

على من ظن الى اعراب المضارع وحاصل الدفع ان المراد من وضع الاعراب وضعه في الاسماء لا وضع  
 مطلقا وذلك ليس بمختلف عن الدلالة كما لا يخفى ومثل هذا الاعتراض والجواب واضح على نقل  
 تعلق الامر باختلاف ايضا وانه اعلم **قوله** ويتفرع به المعاني اشارة الى دفع ما يرد من  
 المعاني المقصورة تعلم من العامل ومن القرينة فلا يصح تعليل وضع الاعراب كذا الاختلاف  
 بالدلالة على المعاني وحاصل الدفع ان المراد بالدلالة الدلالة القوية يعني الدلالة التي لا يحتاج  
 الاستعانة العامل والقرينة لا الدلالة مطلقا **قوله** وذلك اشارة الى دفع ما يرد من  
 وضاحة المعاني في انفس الاسماء ليس بمقصود فمن أين ثبت الاحتياج الى الدلالة القوية **قوله**  
 الدفع ان نظام المعاني والمعايا فائدة للمعاني واستفاد فانتضاح تلك المعاني في الاسماء يكون  
 معتبر بانه فُسِّت الحاجة الى الدلالة القوية على تلك المعاني **قال** الشارح قدس سره للفهم  
 من فحوى الكلام فيه دفع بعد تعلق الامر بالوضع لعدم ذكره **قال** الشارح قدس سره فانه  
 بعيد والمختار به في وجه البعد وانه اعلم بما في حال الشارح انه اذا كانت الامور متعلقة  
 بالوضع فيفهم منه كون الدلالة على المعاني موضوعا له للاعراب فهو كما ترى لا الضم والضم  
 والجز التي هي الاعراب موضوعه للفاعلية والمفعولية والاضافة لا الدلالة **قوله** لا يقدح  
 ولا يتعارض **قال** الفاضل المدقق اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ليس في التعريف امر يستقيم اعتبار  
 انتهى وكثيرا ما يخطئ في ذهني القاص من عدم النظر المتبع للوضع مستأنا بالراجح ان حاكم جواز  
 ان المفهوم من تلك العبارة ان الاعراب موضوع لهذا المفهوم وبعبارة الشارح المفهوم من فحوى الكلام  
 ايضا يقوية **آ** ان يقال ان هذا موضعين وضع نفس الاعراب وضع الجزئيات والمتعلق للام في قوله  
 ليبدل الخ هو الثاني لا الاول لان المعاني المتصفة بصفة الاعتراض ليست مدلولها لنفس الاعراب  
 بل بجزئياتها كما سيظهر من الشرح وحاشية الفاضل المحقق بعيد هذا فلفهم غير متعلق والمتعلق  
 غير مفهوم وانه اعلم **قوله** فيه ان الاختلاف الخ حاصل الاعتراض انما يرجع الى الفهم في قوله يبدل  
 الاختلاف كما صدر من الشارح توجيه قول المصنف بما لا يرضى به لان للعلوم من غير اعتبار انما لا يقدح  
 ما به الاختلاف لا الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين وعلى تقدير انما يرجع الى المذاهب يكون  
 الاعراب عبارة عن الاختلاف عند المصنف ايضا لا تعاق على ان الدال على المعاني هو الاعراب **قوله**  
 اللهم ان يقال الخ حاصل الجواب ان نسبة الدلالة الى الاختلاف على تقدير انما يرجع الى الفهم اليه ليس  
 بطريق الحقيقة حتى يلزم المخذور المذكور بل بطريق المسامحة والتمسك فلا يلزم المخذور المذكور لا الخ  
 بصر الدال على المعاني في الاعراب هو الدال على سبيل الحقيقة ولما كان الظاهر من النسبة ان نسبة  
 بطريق الحقيقة صدر هذا الجواب بكلمة اللهم للشرح بالضعف وانه اعلم **قوله** ووجه ذلك



الحركة والسكون في آخره فاذا افسر الاعراب بسبب الاختلاف فلم يفسر البناء بسبب عدم الاختلاف  
 مع ان العمل بالتقريب المذكور بين المتقابلين يحصل على هذا كما لا يخفى ثانياً الدفع ان سبب عدم  
 الاختلاف غير موجود في المبني والله اعلم **قوله** اي البقاء آه دفع ما يراد من ان المتقريب في ايديهم  
 ان البناء من الوجوهيات وعلى هذا يكون من العدد متبانياً بالدفع ان التفسير تفسير بالانتم **قوله**  
 اذا حاجة دفع ما يراد من ان وجود فئتين من الممكنات بدو السبب من المستحيلات فكيف يوجد  
 عدم الاختلاف الذي من الممكنات بدو السبب كما هو المفهوم من الحصر ثانياً الدفع ان الممكن  
 على قسمين وجودي وعدوي وقصوب وجود السبب على الاستقلال للاول واما الثاني فيكشف فيه  
 مفهوم ملة الوجود كما تقرر في العلوم الحكيمة وعدم الاختلاف عدوي بالنظر الى نفسه وان كان  
 وجودياً بالنظر الى تفسيره بالبقاء على حاله واحدة **قوله** وليس الحركة التي لان عدم الاختلاف  
 لا يتحقق السبب قول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي لو بدّل الواو بالفاء وقال فليس الحركة لكان  
 احسن لان عدم مركز الحركة والسكون سبباً لعدم الاختلاف فهو ما سبق الا ان يقال قصدنا في  
 المحشي بهذه العبارة جواب قول الشارح الرضي ولا يطلق البناء التي صراحة بان عدم الملاوة والبناء  
 على الحركات والسكون عبارة عن عدم كونها سبباً لعدم الاختلاف بخلاف الحركات في العرب  
 لانها اسباب الاختلاف والله اعلم **قوله** على الحركات اقول وبالله التوفيق لو زاد او السكناات  
 لكان لا يخفى كلامه موافقاً لبقائه والله اعلم **قوله** والتقابل التي دفع ما يتوهم من ان الاعم  
 اذا كان مفسراً بسبب الاختلاف والبناء مفسراً بعدم الاختلاف فينتفي للمقابلة بين الاعراب لانهما  
 والمقابلة بينهما من التقررات والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره يعني الفاعلية الغرض من  
 هذه العبارة ترك كلامه الشارح الرضي حيث فسر المعاني المعتبرة بكونها لا سمعددة وفضلة بلا  
 بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه الترجمة انه على تفسير يلزم مخالفة بين كلامي المصنف لانه يقول كلامه  
 هي على هذا ان تلك المتعارفات عن الكونين المذكورين وبهم من كلامه بعد هذا الفهم علم  
 الفاعلية ان تلك المعاني عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة ويمكن ان يحاط عن قول الشارح بان  
 بانه لو جعلت البناء في الفاعلية والمفعولية للنسبة والعام لتأنيث الموقوف وهو المحصلة لكان تفسير  
 الرضي موافقاً بقول المصنف كذا فهو من حيثية الفاضل المدق **قوله** قال الشارح الرضي  
 لعل غرض الفاضل المحشي من نقل كلامه الشارح الرضي التعريض على الشارح بان المعاني المعتبرة  
 مفسرة في كلامه الرضي بكونها لا سمعددة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه التبرير  
 ان هذا التفسير لا يحتاج الى تعميم الفاعل والمفعول من الحقيقي والحكي بخلاف ما فعل الشارح  
 في الاية والعدل آه ان يقال لغاية فيه للموافقة مع ظاهر الكلام لا في كما سبق والله اعلم

**قال** الشارح قد مر على صيغة اسم الفاعل الغرض من هذه العبارة على كلام الفاضل الهندى  
 حيث اختار صيغة اسم المفعول في لفظ المعتورة توضيح وجه الترجيح يأتي في توضيح ترجم الفاضل الهندى على  
 الكلام المراد وقد انتظر **قوله** كما توهم الخ كلمة كما وحتى متعلقان بالمتن وحاصله ان لفظ المعتورة  
 لو قرأ على صيغة اسم الفاعل لفهم منه كون المعاني آخذة للاسماء وطارية عليها على سبيل المناسبة  
 ولو قرأ على صيغة اسم المفعول لفهم كون الاسماء آخذة وطارية على المعاني وكونها مطروقة عليها  
 وكلا الامرين ظاهران والمراد من الاخذ في قوله تأخذها التعلق لعدم تصور الاخذ في الاسماء والله اعلم  
**قوله** وذلك الخ مراد على الكلام المنفي بانه ان الدلالة على المعاني المعتورة علة فائية لاختلفت  
 كما ينادى عليه عبارة المصنف ويفهم من تقيد المعاني بالمعتورة في العلة الفائية ان الاعتور  
 لا يختلف الاعراب بل كونه صلة له لان محط الفائدة في الكلام المقيد هو المقيد كما تقدم في مقارن  
 غنوا على تقدير كونه مبنيا للفاعل يصح للدخلية بل العلية وعلى تقدير كونه مبنيا للمفعول لا  
 يصح العلية لان طرفو المعاني على الاسماء الذي هو العلة للاعراب يفهم من الاعتوار على تقدير  
 كونه مبنيا للفاعل بخلاف كونه مبنيا للمفعول لانه يفهم منه على هذا كون المعاني مطروا عليها  
 فالمعتين صيغة اسم الفاعل لا المفعول لكن بقى شيء وهو انه ما الشرف في ان طرفي المعاني على  
 الاسماء مقتضى لا عراب طرفي الاسماء على المعاني غير مقتضى له فنامل لعل الله يشهد بعد الطاهر  
**قوله** يقتضى الاعراب العبارة بهذا المضاف اى يقتضيه اختلاف الاعراب فلا يرد ان  
 المعاني المشعر باختلاف مقتضى اختلاف الاعراب لان نفسه **قوله** ويوافق الرواية من ذلك  
 الرد الآخر على من هو صيغة اسم المفعول بانه مخالف عن للمضى عن المصنف **قوله** الى ما ذكرنا  
 من ان صلة اختلاف الاعراب هو اعتوار المعاني بمعنى كونها طارية لا يجب كونها مطروا عليها ووجه  
 الاثر شاذ انه يفهم من الكلام الشارح الرضى وجوب العلامة للطارية لا للمطروا عليه **قوله** في الكلمة  
 انما انصاح في متعلقة بمقدّم هو الكاينة اى المعاني الكاينة في الكلمة قد يطرأ الخ ويحتمل ان يكون  
 متعلقة بيطرأ اى المعاني يطرأ في الكلمة بعضها على بعض والله اعلم **قوله** قد يطرأ قال الفاضل الهندى  
 في كلمة قد اشارة الى قيم آخر وهو ان يكون في كلمة معينا انا واكثر غير طارح احد على الآخر كما في  
 الكلام المشتركة وتدل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد للعينين او المعاني من الآخر لا يتعامل  
 للعينين واضحا كان او مستمرا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضم العلامة لاحدهما  
 انتهى ومضمون ذلك في حاشية مولانا عبد الحكيم ايضا موجز اقول وبالله التوفيق ان الوجدان  
 السليم يحكم على ان لزوم العلامة لا يرد في احد المعاني الطارية على سبيل التعيين من بينهما كما لا شك  
 ان ارادة احد مع الكلم المشتركة على سبيل التعيين مخارج للعلامة فالظاهر ان كلمة لا تتغير

كما في قوله تعالى قد يعلم الله **قوله** على بعض الخ أقول وبالله التوفيق ان المفهوم من هذا الكلام ان العلماني  
بعضها طارئة وبعضها مطروقة عليها والعلامة لا يدل الطاري ليكون ميزان من المطروعية لا للمطروعية  
اما الحكم الاول فان الطاري لا يثبت الا لثبوت العلماني من نفس الكلمة اليه فلا بد له من علامة واما الحكم  
الثاني فان الطاري عليه لا يصلح مفهوم من فصل الكلمة فلا حاجة في التهامه منها الى علامة اخرى وهذا الامر  
مختلف عما في نفس الامر لانه لم يوجد معنى مطروعا عليه غير محتاج الى العلامة في الفا عليه والمفعول به لا في  
والتصغير المتكسر لان العلامة لا تنهية كل منها كما لا يخفى فتأمل لعل الله يثبت بعد ذلك امر **قوله** ومن  
ثم الخ اي من اجل ان الطاري لا بد له من العلامة يحتاج الى الجواز الى القرينة اي العلامة دون الحقيقة تكون  
مطرودا عليه أقول وبالله التوفيق ان عبارة صاحب العلوم يدل على ان الحقيقة له علامة ايضا حيث  
قال وعلامة الحقيقة التبادر والعواء عن القرينة انتهى فافهم **قوله** والطاري آية أقول وبالله  
التوفيق لو قال الشارح الرضى فالطاري باراد الفاء كان احسن لان هذا مقام التفصيل والاشارة  
فيه ايراد الفاء لا سيما انا كان بعد الاجزاء الله اعلم **قوله** لا يلزم ان الخ لانه اذا كان غير لازم  
لملوكان علامته ثقيلة للمرتقل ايضا **قوله** كما في التثنية وكذا في الجمع وغير **قوله** على معنى  
في المضاف من التعريف وقت كون المضاف اليه معرفة والتخصيص وقت كونه نكرة والتعريف وقت كون  
المضافة لفظية وعلى هذا يكون المراد من المضاف امر منضاه او نقطة ولو كان المضاف منه المضم فقط  
كانت نفس المضم في المضاف بالاولين من تلك الثلاثة فقط والله اعلم **قوله** وان كان الخ عطف على الخ  
المفهوم مما سبق يعني ان كان الطاري غير لازم فماله ما عرفت وان كان لازما فان الخ **قوله** لا يحتاج  
الخ في التثنية والصورة المفروضة لوجوه الطاري فيها **قوله** بالحكمة اي العدالة والانصاف **قوله** ان  
علامة والبيرة فيكون العلامة اخف وثابتة في جوهر الكلمة ولا تنهية هولزم الطاري لان اللزوم  
يقتضي الامور الثلاثة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** لا تنهية صفة بعد صفة لعلامة قول  
في الاسم لانه اذا وقع في الكلام بعد ذلك متبادر هو كونه عدة تارة وفضلة اخرى وكونه فاعلا ومفعولا  
ومضافا اليه وغير ذلك **قوله** ابعاض حروف الداء الفتحة والضمة والكسرة لما اشتهر الزوام  
مركب من الضمتين والالف من الضمتين والياء من الكسرتين **قوله** التي لم تجلب ضم ماير من انما اذا  
كانت العلامة في بعض حروف المد يكون ثقيلة لا خفيفة فكيف يكون انحف وتسا الدغم انما اذا  
يقلب من الخارج يكون ثقيل مجورا والله اعلم **قوله** ومن هذا التقريبا وهو ان لا يقتضى لا عراب  
هو كذا في بعض الطاري الا ان لم احد الشين او الاشياء وهذا لا يوجد الا في الاسم لان المعنى الطاري  
الا ان لم في الفعل وهو كونه عدة فاحاجة الى العلامة وكذا في الحروف قال الشارح  
قدس سره على تبيين الخ اشارة الى دغم ما مر على المصنف من ان الاعتواء معتد بنفسه كما يقال اعتواء

وان الخ بالاك ان  
المذكور هنا القرينة  
لا العلامة والمذكور  
فيما هو صاحب  
العلوم بعد العلامة  
لا القرينة بل كذا في  
عنها فان له بالاولاد  
من القرينة منها العدا  
كي يلهي من الخ  
السابق والا حق انما

على الاعراب بالرف  
لان الاعراب بالرف  
تقبل من الاعراب بالرف  
كما هو الظاهر انما  
على المعنى الطاري  
الاسم فيه امر احد  
هو كونه غير مدغم  
انما

والشئ وتعاود كما كيف يصح **قوله** للعتور عليه بياء الدغم ان اياد كلمة على معنى على تعمين الاعتوار  
 محض الاستيلاء والورد وهما يتعديان بطل كما لا يخفى قال العلامة النفاذ في فحاشية الكتاب حقيقة  
 التعمين ان يقصد بفعل معناه الحقيقة مع معنى فعل آخر مناسبا وطريق الارادة ان جعل المتضمن في  
 مكانه وللتضمن حالا او بالعكس فالتقدير ههنا على الاول ليدل على المعاني المعتورة واردة ومستولية  
 عليه وعلى الثاني ليدل على المعاني الواحدة والمستولية عليه حال كونها معتورة **قوله** فان اخذنا الشئ  
 دفع ما يقال من ان في التضمن لا بد من المناسبة بين المتضمن والمتضمن وهي ههنا مفقودة ببياء الدغم  
 ان المناسبة ههنا موجودة لازمة حتى الاعتوار الذي هو المتضمن هو الاخذ في الاصل مناسبة مع الاستيلاء  
 مع الاخذ امر ظاهر لكن في شئ وهو ان الالتزام على الغرضين بين المناسبة بين الاخذ والورد وايضا  
 لا ان يقال ان العلاقة بينهما لا جعل ظهور هاتمة وكما تواسه اعلو **قوله** ومثله الطوبى ان في مثل محض  
 الورد والاستيلاء الطوبى ان في التقدية بطل فيجوز ارادة الطوبى ان من الاعتوار فالغرض من هذا  
 النقل بيا مثل معنى الورد والاستيلاء **قال** الشارح قدس سره يقال اعتور الشئ الغرض من هذه  
 العبارة بيا المعنى الاخرى للاعتوار والمراد الى الساعث على التعمين فافهم **قوله** الاعتوار مست  
 الخ يرد ههنا ان هذا التفسير مفهوم من كلام الشارح بل مصرح فيه كما لا يخفى فبما الفائدة ان يقال  
 ان فيه رعاية من لا مهارته في الكلام العربي مع مهارته في الكلام الفارسي واسه اعلو **قوله** قد  
 جعل ههنا الخ دفع ما يقال من ان المتعرف فيما بينهما في التعمين لا يترك المعنى الحقيقة كما سبق واراد  
 للمعنى الحقيقة للاعتوار ههنا غير صحيح كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف على المعاني المعتورة وصلا  
 الدفع ان الاعتوار مستعمر للتعلق على سبيل المناوئة ان لاحظ تشبيه المستعمر المستعمر في صفة  
 خاصة وهي المناوئة او عجزا من سبيل الاحتراز والمناوئة للاعتوار فيكون على من قبيل ذكر المزدوم و  
 ارادة اللازم فناء **قوله** اي جعل آه دفع ما يرد من ان المفهوم من قول الشارح ان الاعراب  
 يحصل في آخر الاسم والامر ليس كذلك لان من الاعراب بالحروف الام عراب وهي نفس الاول غير  
 كما هو الظاهر بوجوه ثلاثة حاصل الاول ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لانه  
 الاصل لا مطلقة ولا مشك في جعل ذلك في الآخر وحاصل الثاني ان الاعراب مطلقا في الآخر لان  
 المراد من جعل اعوم ان يكون جعل الحال في المحل كما في الاعراب بالحركة او جعل الكل في ضمن  
 الجزئيات كما في الاعراب بالحروف لان للاعراب بالحروف اي لتحقيقه بحسب المفهوم جزئيا  
 وهي الاول والواسط والآخر فاذا جعل في الآخر جعل التل في ضمن جزئيه وحاصل الثالث ان  
 العبارة بمحذ المضاف وهو الجانبي لا شك في جعل الاعراب مطلقا في جانب الآخر واسما علم  
**قوله** وذلك بناء الخ دفع ما يرد من ان الاعراب ليس بدال على صفة المسعى والمدلول لانه

دفع ما يجزى بالبيان  
 انه على هذا الوجه  
 من الحقيقة والحداد  
 كون المعنى المناسب  
 مجازي «منه»

دفع ما يرد من قول  
 الشارح لانه عرق  
 من



دال على الفاعلية وللفعولية والاضافة وهي عبارة عن كون الشيء مودة او فضلة وهما من صفة الدال  
فلا يعم قول الشارح والاعراب على صفة وحاصل الدفع ان في الفاعلية ومقابلها لخرافا في  
انها من صفات المدلول او من صفات الدال وقول الشارح يعني على الاول قوله فقال قول  
الاعراب الخ دفع ما يتوهم من ان دليل جعل الاعراب في آخر الاسم واحد على تقدير كونه  
الفاعل عليه ومقابلها من صفات الدال يلفح ويث المدلول والسمي في الدليل كما هو الظاهر و  
حاصل الدفع ان لا نسلم ان الدليل على كلا التقديرين واحد قوله لان الدال على الخ قال  
للفاضل المذوق يعني اذ ذكر الموضوع الدال على وصفه فيجب ان يذكر الدال على وصفه بعد ذكر الموضوع  
رعاية لبعديته من لوله منه اقول وبالله التوفيق ان الحكم بالانفناء المشعر والتعلق مطلقا غير صحيح  
لان المراد بالوصف لو كان الوصف القوي فالبعدي واجب كما لا يخفى والله اعلم قوله فان قيل  
الخ حاصله انه يفسر من قول الشارح ان الدال على صفة المسمى الذي هو الاعراب متأخر عن  
دال المسمى والامر ليس كذلك لان الاعراب على قسمين احزاب بالحركة واحزاب بالحرف والاول  
مع الآخر والثاني نفس الآخر فلا يفتق التأخر قوله لا يجاب الخ جزاء لقوله فان قيل وقوله  
بل يجاب معطوف عليه وحاصل الجواب ان مقصود الشارح بيان حال الاعراب بالحركة لانه  
الاصل لا يجل كونه خفيا و مراده من التأخر في قوله ان يكتفى بالدال عليه متأخر للآخر الذي  
الذي هو عبارة عن منفية شئ شي آخر واحتياجه له ولا شك في تحقق التأخر الذاتي في الاعراب  
بالحركة لتبعيته في الوجود للحرف قوله لا نأقول الخ رد الجواب المصدر بقوله لا يجاب الخ  
حاصله انما اذا كان المراد من التأخر التأخر الذاتي فلو جعل الاعراب في الحرف الاول والوسط  
للمتبعين في التأخر الذاتي ايضا كما هو الظاهر فلا يتعين الآخر للاعراب المتروكة ان تأخر  
انما هو بالنظر الى الحرف الذي يتبعه وهذا لا يختلف في صورة كون الحرف المتبوع اولا او وسطا او  
آخر او خطرا بل ان تامة الحركة بالنظر الى الحرف المتبوع وان كان لا يختلف لكن التأخر بالنظر الى  
الاسم الذي هو المقصود بهما يختلف لان الاعراب اذا كان في الحرف الآخر من الاسم يكون متأخرا  
عن جميع اجزائه وهذا مستلزم للتأخر عن الاسم بخلاف ما اذا كان في الاول والوسط كما لا يخفى  
قوله بل يجاب الخ حاصله ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة فكونه اصلا واللام  
من التأخر التأخر الزماني كما هو الظاهر ولا شك في تأخر الحركة بالزمان عن الحرف لان الحركات هي  
حروف الدال كما هو الاول من كلام الشارح الرضوي ولو كان هناك بعد الحرف الآخر قد كان هذا  
الحرف متأخرا عن ذلك بالتأخر الزماني فكذا البعده وتظهر بالبال ان حكم الجزاء داخل حرف قد يكون  
مختلفا كما ترى في الجمل المركب من الاشارة فلا يجوز ان يكون هذه الصورة من ذلك القبيل قوله

الخ من الآخر فظاهر  
واما من الوسط و  
الاول فدون حرف الاخر  
متأخرا عنها والتأخر  
من متأخر شئ متأخر  
عنه ١٢ منه  
انما التأخر الزماني  
يكون تأخرا

واذا اشبهتها بالقرص منه تأييد كون الحركة بعد الحرف حاصلة ان المتكلم في مقوله ان في صورة  
 الاشياء لا يزيد شيئ بل هو تلفظ بالحركة مقدما للفظ بأميرتين أو أكثر والتأخر في صورة الاشياء  
 موجود فكذلك في صورة مدمه لكن من اجل الاتصال الشديد وكونه بعض الحروف يتوهم المحمية  
 والله اعلم **قوله** ويمكن ان يحاب اليه هذه العبارة اشارة الى الجوابين الآخرين والفرق بينهما ان  
 في الاول تفيد التأخر بقيد قدر الامكان والبقاء الدال على حاله وفي الثاني تفيد الدال بقيد  
 والبقاء التأخر على حاله كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** بقدر ما  
 والقدر الممكن في تأخر الحركة عن الدال على المعنى ان تكون متلفظة مع جزء الاخير لان الحركة ليست  
 متلفظة بالاستقلال **قوله** فان التأخر في دفع ما يريد من ان المراد من التأخر اذا كان التأخر على  
 الحرف الاخير فكيف يحتمل قول الشارح فالانصب ان يكون الدال عليها مستأخرا عن الدال عليه  
 الدخ غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره من اعرب الالفاظ الى الاصطلاح ما عرفت من  
 اعرب بضمه على الاعراب على الاطلاق لا على مقتول عنه العلامة وهذا التقدير انهم ما يقولون هذا  
 يدل على اشتقاق المصدر من الفعل فهذا ليس ما ذهب اليه البصريين بل ذهب اليه الكوفيون وهذا من ذهب  
 غيرهم كذا في حاشية مولانا الذي يقول وبالله التوفيق انه يعلمون تقريره اشتقاق المصدر من  
 المصدر وهذا ما سلم يذهب اليه احد فالاصل في الجواب عن اصل الافتراض ان يقال ان يفسر  
 الاشتقاق والاخذ فرفقا والمراد ههنا الثاني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اعاننا  
 الاعراب في ما يريد من ان الضم في قول المصنف واذا راجع الى الاختلاف والاختلاف ليس  
 بضم في الرفع والنصب الجركا هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضم يراجع الى الاعراب الى الاختلاف  
**قال** الشارح قدس سره الاسرار في دفع ما يريد من ان افعال الاعراب ايضا ليست بضم  
 في الرفع والله في الجركا ان الجزم ايضا من افعال دفع وحاصل الدفع ان المراد من افعال الاعراب في الرفع  
 اعراب الاسر بقرينة البحث ولا شك في انحصار الثلاثة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره  
 ثلاثة دفع ما يريد من ان الظاهر من عبارة المصنف ان قوله واذا راجع مبتداء وقوله دفع غير  
 نصب معطوف عليه وقوله جراما معطوف على قوله نصب او على قوله رفع وبالله ان كل  
 بعد من هذه الالفاظ الثلاثة محمول على قوله واذا راجع وهذا الحمل غير صحيح لاستلزامه حمل الفرد  
 على الجمع حاصل الدفع ان العطف مقدم على الربط في تلك العبارة فيكون خبر افعاله في الواقع  
 بصيغة تلك الالفاظ الثلاثة الذي يعبر عنه بلفظ الثلاثة وما يحد وحذو لا كلا واحدا من  
 الملتزم في الظاهر **قوله** اشار به النجاشي في زيادة لفظ الثلاثة **قوله** ان مجموع  
 ههنا اشكال مشهور وهو ان الجزم اذا كان مجموع الالفاظ الثلاثة فالمستحق لامعرب الرفع على

هذا الترتيب من  
 الالفاظ الى الاصطلاح  
 المحركات الثلاثة  
 على ان يكون اختيار  
 حركة او اكثر على  
 مقالة مولانا الذي  
 في بيان ومنه

على الجزية هو المجموع لا كل واحد من تلك الالفاظ الثلاثة فلما كان هذا امر فاما كما هو المروي عن  
 المصنف ويظهر من حاشيته مولانا المدقق دفع ذلك الاشكال باننا نسلم ان المستحق لا عراب الوهم  
 هو المجموع لكن لما لم يصح لاجراء الاعراب عليه واجرائه على بعض الاجزاء يستلزم التزجيم  
 بل امر جازي الاعراب على كل واحد من اجزائه الذي هو كل واحد من تلك الالفاظ الثلاثة و  
 الله اعلم **قوله** فيكون العطف آية يرد ههنا ان تقدم العطف رفع صفة والعصبة هي العطف  
 لان الخرافا كان هو المجموع فللمسبوب ليس الا هو لا قول المصنف دفع فلا يصح عطف نسبة  
 عليه لا للعطوف مفسر بما قصد بالنسبة من متبوعه وليس فليس وهكذا الكلام في قول المصنف  
 وجرا لان يقال النسبة في تعريف للعطوف امر من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاول  
 وان كان مفقودا ههنا لكن الثاني موجود **قال** يشار قدس سره هذه الاسماء الخ دفع ما يرد من  
 ان اللازم من على المصنف ان يقول ونفاهم رفع ونصفي جرواد والف وبما بين الدفعان ههنا  
 الاسماء كما يطلق على الحركات كذلك يطلق على الحروف **قوله** اعلم ان الخ الظاهر منه تائيد  
 قول الشارح والله اعلم **قوله** اعرابية كانت الخ يرد ههنا ان قول الفاضل المشيخ اعرابية كانت  
 الخ اما ان يكون تعميما لقوله فمهما تايدها كما هو الظاهر القريب اما ان يكون تعميما ثانيا للحركات كما  
 ان قوله سواء كانت تعميم اول لها والاول لا يصح لانه يلزم على هذا عموم القسم من القسم ثم لم  
 لغير الاعرابية للبناءية ايضا والثاني كما ترى لانه يستلزم من علو هذا التعميم من الفائدة وان مفادها  
 واحد كما لا يخفى والحواس بالاحتياط الشق الاول ان يقال ان القسم في الواقع غير لبنائي الغير الاحكام  
 لغير الاعرابية مطلقا كما يقال المحيلان اما بعض او غير ومع ان القسم بغير ان الايضاح الاول  
 مطلقا وباحتياط الشق الثاني ان يقال ان الفائدة في التقسيم الثاني التعميم في التجميع هذا هو  
**قوله** فكما اذا اطلقت الخ هذا اجتهاد الاستثناء عاسق فيكون الكلام السابق غير محرم وانه  
 والاختصاص على الكلام الغير التام ليس بدقيق وان كان صادرا من المدقق فظهر ان ما في حاشيته  
 الفاضل المدقق من الاعتراض بالحواس تطويل بلا طائل والله اعلم **قوله** ولا يخفى على الخ  
 دفع ما يرد من ان اسمااء الرفع والنصب الجرا اذا كانت مختصة بالحركات الاعرابية فيلزم ان  
 فيها ان انواع اعرابية في حاشية المصنف كما هو الظاهر وسبق منابها وهاصل الدفاعات  
 الاختصاص من جانب الحركات الاعرابية بهذه الاسامي موجود لان التجميع هنا بالصفة والصفة  
 والكثرة بقرينة واما الاختصاص من جانب هذه الاسامي فليس بوجود بل هي اعم من الحركات  
 والحروف والفائدة في زيادة لغة المعنى في قوله بل معناه الاشارة الى كون هذه الاسامي  
 مشتركة معنوية **قوله** مبرور من وجه قال الفاضل المدقق مادة الاجتماع حركاتها

اي اذا اردت التجميع  
 بل فاذا اجزائه واما اذا  
 من غير ان يرفع من  
 فليس هو الجرا الاول  
 اي من النسبة فليس  
 العطف

والله اعلم  
 وللفقولي والاشي  
 ١١ منه  
 وكذا الحركات وان  
 الاسماء المنسوبة  
 ١١ منه

والاوساط وما دة افتراق الرفع واخويه الحروف الاعرابية انتهى هذا حال النسبة بين الرفع  
والرفع واما بيان النسبة بين الرفع والضم فهو ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فانها يجتمعان في  
الحركات البناءية ويصدق الرفع على الحركات الاعرابية دون الرفع واما بيان النسبة بين  
الرفع والرفع فهو ان بينهما نسبة المباشرة ومقتضاها ان الحركات البناءية بخلاف الآخر  
لا يمكن ان يطلق على تلك الحركات هذا اما هو المشهور والله اعلم **قوله** بتلك الاسماء على نحو المثال  
ان المراد من تلك الاسماء الرفع والنصب الجوهري لله دثر الفاضل المحقق حيث شاوره وجه تعمية  
الحركات الثلاث بالرفع واخويه بحيث يعلم منه وجه تعميتهما بالرفع والفتح والكسر بل بالرفع  
والفتحة والكسرة ولو ذكر الكسرة قبل الجريان يقول والثالثة بكسر الفاء الاسفل ويتبعه جزم  
وسفنه كان ادق بما سبق فافهم لان كل ذلك من سوانح الوقت **قوله** ويتبعه رفعها اي  
يلزمه رفعها من مكانها لزم الموقوف عليه للموقوف **قوله** وفي الجزم قطع الخ اي الجزم  
الاصطلاحي الذي هو قطع الحركة بدهنها ان الجزم اذا كان بمعنى قطع الحركة فيلزم ظرفية  
المقيد للطلق وفي العبارة حذف العاطفة مع المعطوف والتقدير وفي الجزم قطع الحركة والحرف فان  
الجمازم كما قد يقطع الحركة كذلك قد يقطع الحرف **قوله** والاخير ان بالبناء اقول وبالله  
التوفيق انه يلزم على هذا المخلو السكن الذي في الوسط اي في وسط الكلمة من الاسم وهو مثلا  
شأن اللسان العربي ولو عثر السكن من البناء لما يلزم ذلك **قال** الشارح قدس سره ولا تطلق  
على الحركات الخ كما قد لا ينفك المفهوم من قوله مختصه بالحركات اما شارح الاختصاص افاضني  
**قوله** هذا عند البهرية دفع ما يرد من ان عدم اطلاق الرفع والنصب الجزم على الحركات  
البناءية غير صحيح عند اهل الكوفة فلا يعجز حكم الشارح بعدم الاطلاق مطلقا وحاصل الرفع  
ان مراد الشارح من عدم الاطلاق عدمه عند البهرية لا مطلقا وهو صحيح **قوله** فالحال في المثال  
الالف واللام في كليهما عرض عن المضاف اليه وهو الاسماء والحركات الاولى في الاول والثاني  
في الثاني والتقدير في كل الاسماء من الرفع والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسرة الرفع والنصب  
والجزم يتعمل في كل الحركات سواء كانت في الاوایل او الاوساط او الآخر اعلم من ان يكون  
من جهة العامل ولا **قوله** بل في الحركات الخ دفع ما يرجع من الرفع والفتحة والكسرة  
اذا كانت مستعملة في الحركات البناءية بطريق الغلبة فخلت حركات اوایل الكلام واوساطها  
من الاسماء لا تنفك استعمال الرفع والفتح والكسرة الرفع والنصب الجزم فاحاصل الرفع ان المراد  
من الحركات البناءية الحركات الاعرابية من قبيل كراهنا واداة العام والله اعلم  
**قوله** بالقرينة دفع ما يرد من انه يفهم من كلام الشارح استعمال الرفع والفتحة والكسرة

اشارة الى ان هذا قول  
الشارح وهو الذي يعلل  
قول الشارح في قول  
المصنف والقائه الخ  
من عدم الفرق بين الرفع  
والرفع كما لا يخفى  
لان رفض الشبهة لا  
على من سماها برفع  
ورفضت الشبهة الخط  
من سماها واستعملت

حيث لم يقد قوله  
تقديم القرينة

في الحركات الاعرابية من غير قربة تكن على سبيل القلة والامر ليس كذلك لان الاستعمال  
 به دون القربة غير موجود فيها لا على سبيل القلة ولا على سبيل الكثرة كما لا يخفى وحاصل الدفم  
 ان في العبارة نقديرا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي ملاحظة آء دغم ما يرد من ان كون الرفع  
 علما للفاعلية لا يعلم لان علم الشيء يكون محمولا على ذلك الشيء والرفع ليس بمحمول على الفاعلية كما  
 هو للظاهر حاصل الدفم ان العلم هنا بمعنى العلامة لا بالمعنى الذي اراد المورث **قال** الشارح  
 قدس سره كون الشيء المختار كوز الياء مصدريه لانه توجيه لا غير عليه بخلاف جعل الياء المنسية  
 فانه لا يتخلو عن خدشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل فيه محذورة  
 احد ما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيه ان لا يكون الرفع علامة للفاعل ويمكن الدفم بان  
 يقال الرفع علامة المصلحة المنسوبة الى الفاعل وهي كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب  
 الى الفاعل لانه صفة له فاندغم المحذوران **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دغم ما يرد من  
 ان الرفع موجود في غير الفاعل كالمبتداء والخبر وغير ذلك فكيف يكون علامة له حاصل الدفم ان العلم  
 من الفاعل ليس نفسه بل يكون عدة في الكلام فلا يلزم المحذوران قول وبالله التوفيق هذا الجواب  
 على تسليم المساءات بين العلامة وذو العلامة والا فالعلامة قد يكون احمر كما ترى في الشمس والفياء  
 والشار والحرارة فلا يضر وجود الرفع في غير الفاعل والله اعلم **قوله** وذلك اذا كان الرفع دغما  
 من التثنية لا يفيد لان الفاعل حكما عبارة عما يستدل اليه حكم الفاعل من عدم جواز المحذورات  
 والخبر ليس بهذه المثابة كما هو الظاهر حاصل الدفم ان المراد من الفاعل الحكمي ما يكون عدة في الكلام  
 وملاحظات الفاعل من المبتداء والخبر وغيرهما كلها عدة لان كون الشيء عدة لا يتصور الا اذا كان  
 مستندا او مستندا اليه ولا مشك في وجود هذين الامرين في تلك الملاحظات فالتثنية يكون مفيدا لكن  
 بغير شيء وهو ان تفسير الفاعلية يكون لاسم عدة على ما يعلم من هذا المقام مخالف عن قول الشارح  
 بالاعراب على صفة اي على صفة المسمى لان كون الاسم عدة من صفات الدال كما فهم من قول  
 الفاضل المحشي سابقا الا ان يقال ان هذا التفسير من الفاعل المحشي بغير قول الشيخ الرضي من كون الفاعل  
 من صفات الدال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وهذا الوصف آء دغم ما يرد من ان الفاعلية اذا  
 كانت مضمرة يكون الاسم عدة كما يعلم من هذا المقام فيكون هذا الوصف مقتضيا للرفع والامر ليس  
 كذلك لانه لو كان مقتضيا لمختلف الرفع عنه وهو موجود كما ترى في اسم ان وخبر كان وخبر ما  
 ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لفي الجنس حاصل الدفم ان الاقتضاء مسلم لكن قيد دم وجعل  
 مراد في استقالة ذلك التعلق وهو ثمة لوجود الدال وهو المشابهة بالفضلة كما ستعلم والله اعلم  
**قوله** ولا يخفى ان الرفع ما يرد من انما السكتة في عدول الشارح عن جواب الاعراض

المراد من الاعراض  
 الارتفاع عن الاعراض  
 الدفم بقول الشارح  
 حقيقة او حكما وقد  
 مع كونه في الكتاب  
 والله

لأن الأصل  
هو كونه ملائمة له بل لا  
الأصل والمصلحة

المراد منه ما قد ساءلنا  
عنه

الوارع على قول المصنف فالرفع علم الفاعلية بأن وجوده في غير الفاعل بطريق الاستعارة فلا يصح  
في كون الرفع علم الفاعلية إلى الجواب لمصدر بقوله حقيقة أو حكما حاصل لدفع ان الأصل في  
ملائمة كل شيء ان يكون ملائمة له بطريق الأصل وعلى ذلك الجواب يكون الرفع علامة الفاعل  
بطريق الأصل وعلامة المحققات بطريق الاستعارة فيلزم خلاف الأصل بخلاف جواب الشارح  
لان العلامة التي هي الرفع منها باعتبار ذلك الجواب يكون في كل المواضع ملائمة بطريق الأصل  
كما لا يخفى والله اعلم **قوله** نعم الرفع ثم تصديق لما سبق وما بعده جملة مستأنفة وقعت جوازا  
السؤال مقدمه كانه قيل لهذا القول منشاء وفي بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة هكذا في حاشية  
من لا يبعد الحكم **قوله** الحق لان العدمية في الفاعل الفاعلية في المفعول كما ملان كما هو ظاهر  
**قوله** ومن جعل الرفع ما يرد من انه قد يجاب عن الاعتراض الوارع على قول المصنف فالرفع علم  
الفاعلية بالزيادة للنسبة والعبارة بهذا الموضوع والتقدير فالرفع علم الفاعلية المستقر  
دعي كونه الاسم عدولا وهذا في ذلك لان المحققات الفاعل ايضا حادثة فيها التسمية في العدم  
الرفع انه لا مخالفة بين هذين الجاهين في المعنى وتوجيه الشارح اقرب لعدم احتياجه الى التسمية  
فلذلك اختار مقال واسما علم **قوله** اقرب قال لا فاضل المدقق لانه لا يحتاج الى تقدير بخلاف  
توجيهه ولا يذهب اليك ان توجيه الشارح يحتاج الى التعميم الذي لا ينتقل لذهن اليه بسهولة  
بخلاف توجيهه انتهى اقول وبالله التوفيق انشعور التقدير وكما لا التعميم في امثال هذا المقام  
يجوز مساوات التوجيهين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة أو حكما دفع ما يرد من  
الانصب يكون موجودا في غير المفعول ايضا فكيف يجوز قول المصنف والنصب علم للمفعولية بيان  
الرفع ان المراد من المفعول اعلم ان يكون حقيقة أو حكما بان يكون فضلا في الكلام وكون الاسم  
الذي يوجد النصب فيه فضلا ظاهر **قوله** وذلك فيما اذا كان الرفع ما يتوه من الرفع  
الحكمي عبارة عن الاسم الذي يستند اليه حكم المفعول الحقيقي والاسم الموصوف بهذه الصفة غير  
موجود لان المفعول الحقيقي له اقسام كثيرة وتلك منها احكام مخصصة متغايرة عن احكام اخرى فكيف  
يوجد في الاسم الواحد حاصل الرفع ان الحكم واحد مشترك بين جميع اقسام المفعول الحقيقي وهو  
كون الشيء فضلا فاذا كان هذا الحكم موجودا في اسم يكون مفعولا معكيا والله اعلم **قال** الشارح  
قدس سره اي كون الشيء مضافا اليه دفع ما يرد من ان الاضافة لا يغلو اما ان يكون مفعولا بالنسبة  
او بمعنى كون الشيء مضافا او بمعنى كون الشيء مضافا اليه واصل فهم جميعا اما الاول فلان الظاهر ان مفعولا  
كل شيء يكون في اللغة الموصوف له وهو منتف في الاضافة بمعنى النسبة فكيف يكون المفعول ملائمة له  
واما الثاني فلا نه على هذا لا يعمل بالمقابلة لان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا واما الثالث

فلا بد محتاج الى تقدير بلا قرينة مما لا يفعل حاصل الدفم انا غش الشق الغالب وهو القوم  
 على التقدير مسجودة وهي المتألمة واسما ملحق **قوله** بقريته المتألمة دقم ما يريد من ان ارادة كون الشق  
 محتاجا الى من لفظ الاضافة لا يصح لا نه محتاج الى التقدير ولا قرينة عليه وتهدوئها لا يصح والدقم  
 غش من **قوله** لا كون الشق مضافا فان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا **قوله**  
 وانما لم يقل الخ دقم ما يريد من ان لا مترادف بعدم مساوات العلامة كما يريد في القاطعة والمفعول  
 كذلك يريد في الاضافة لوجود الجور في غير المتألمة وهو ليستأني بحسبك زيد والفاعل في كنه  
 بلعه فلم يصح الشارح في هذا المقام ايضا وان كان مقصوده الاكتفاء في الامتناع بسبب الذكر في  
 السابق فلما سب ان لا يصح في المنعوية ايضا والدقم بوجهين بيان الاول ان المراد من الجور  
 هو الجور الذي يكون اعمرا وهذا لا يكون الا من العامل الذي له تأثير في المعنى وفي صورة التقدير  
 المذكور تميز الجور فايد غير مؤثر في المعنى فلا نقض لان لا يكون الجور الذي حصل اعمرا با وبيان الثاني  
 المراد من الجور الجور الذي يكون مضيد الفأيد والجور الموجود في تينك الصور تين لزبادته غير مضيد  
 واسما ملحق **قوله** مبنية آية فريض على الشارح بانه يفهم من كلامه في هذا المقام ان الزعم في القاطعة  
 بطريق الاصل وفي ملحقاته بطريق الاستعانة والتشبيه لان تقليل قلة الفاعل بالوحدة لا يصح  
 الا بان يراد من الفاعل الفاعل الحقيقي كما هو الظاهر والمفهوم من كلامه السابق ان الزعم في الفاعل  
 وملحقاته كليهما بطريق الاصل فلهذا التداقم الا ان يقال لما كان هذا ان الكلامان صادرين  
 من النهاية فلم لا يجوز ان يكون الكلامان سابقا من الشارح اشارة الى احدهما والكلام الاخر من ان  
 الى آخرها فلا تداقم واسما ملحق **قوله** بحسب الاقسام لان اقسام الفاعل الاخر من التحقيق وكما  
 ثمانية كما لا يخفى فاقسام المفعول الاخر من التحقيق والحكيم ثمانية كما هو الظاهر عليه من كلامه  
 محاشية في علم الفصول لما كانت التينات المذكورة في هذا العلم اكثرها كانت بعد الوقوم فانه دقم ما  
 في حاشية مولانا عبد الحكيم فانه **قوله** وكذا الكلام الخ فان تحليل تخصيص نصب بالمفعول  
 على هذه العلة مبنية على اصله النصب في المفعول ولو ترك قولنا نحسنه وقال والمفعول حقيقة او  
 كما كثير بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها كذا في حاشية مولانا المحدث **قوله** ولك ان تقول الخ  
 اشارة الى الوجه الاخر اختصاص الزعم بالفاعل **قوله** فناسب العدة لقوتها **قوله** اي هو  
 دقم ما يريد من ان لا يخطئ يتعدى الى المفعول الثاني بلا واسطة حرف الجور فلا يعمد نحو الاول  
 على التقليل والدقم مقدره بقرينة الاول ان للتقليل مفعول ثان باعتبار المتعلق الذي هو المفعول  
 المفهوم من الاخطاء باقتدار نفسه حتى يرد ما يرد وان اختلفت بالاك ان المفعول ليس الا التقليل  
 والمفعول الثاني من باب الاخطاء يكون مقابلا غزلا اول فكيف يكون المفعول مفعولا ثانيا فانزله

بأن محيط الفأيدة هو وصفنا للمعموليه لا ذات للمجول والمقدّم مع التقبل هذا اذا كان الثاني ان  
 الاعطاء متضمن للمعمل والمفعول الثاني للاعطاء محذوف والتقدير برا على الثقل الثقيل حال كون فاعله  
 الثقيل معمولا للثقل وفي كلا التقريبين نظروا وان الجعل مثل الاعطاء في التهديفة للمفعولين بنفسه وما  
 قيل في الجواب عن اصل الاعتراض ان الام لا تقوية زيدت العمل قد فزع بان من التقدير ان لا مر  
 التقوية انما تدخل عند تقدم المعمول لا نه على هذا يخرج عن سلك المعمولية ولا تقدم ههنا ولا  
**اعلم قوله** ولذا اي للتعامل **قوله** او ضعيف هذا اشارة الى الوجه الآخر لا اختصاصا بالنصب  
 بالمفعول مقابل لقوله او لا ولك ان تقول الخ **قوله** انما احتيج آء د فم ما يرد من ان للمفعولية  
 اذا كانت عبارة عن كوز الشيء فضلة كما هو المفهوم مما سبق فالنصب يكون علامة للمضاف اليه  
 ايضا لكونه فضلة كالمفعول فجعل الجعلا ممة للمضاف اليه كما صدر عنهم وتجههم المصنف لغويا  
 الدقم اننا سلم كوز المضاف اليه فضلة لكنه فضلة بواسطة الحرف بخلاف المفعول فانه فضلة  
 بواسطة الحرف والمراد من المفعول الفضلة لا بواسطة الحرف بقريفة قوله المصنف والجعل المضاف  
 اليه فلا يكون ذلك الجعل لغوا والله اعلم **قوله** فانه اقتضاء الخ المراد من الاقتضاء التعلق  
 اقتضاء المسند اليه المسند وبالعكس لعدم كون هذا القسم من الاقتضاء موجودا فيما بين الفعل  
 والمضاف اليه كما هو الظاهر **قوله** وليس عدة اي ليس مسندا ولا مسند اليه وكما كان كذلك  
 فهو فضلة **قوله** ولما كانت الخ د فم ما يرد من ان اقتضاء الفعل للمضاف اليه غير صحيح لانه يلزم  
 على هذا وجود المؤثرين الذين هما الفعل والحرف على متأثر واحد وهو المضاف اليه **قوله** انما  
 المضاف اليه له جتان جهة اللفظ وجهة المثل فلو كان على ذينك المؤثرين في اللفظ فقط وفي  
 المثل فقط كان محالا واما لو كان على احدهما في اللفظ والاخر في المثل كما فيها نحن فيه فلا يكون  
 محالا **قوله** ففي ظاهرة لعدم الفصل بينه وبين الحرف **قوله** ففي محله للفصل بينه وبين  
 الفعل بذلك الحرف ويحتمل ان يكون وجه عمل الحرف في اللفظ والفعل في المثل ضعف الحرف  
 قوة الفعل **قوله** ويظهر الخ اي يظهر في اللفظ نصبه المثل في صورة حذف الخافض كما في قوله تعالى  
 واختاره موسى قوله اي من جهة **قوله** ثم يخرج آء د فم الى وجه عدول المصنف عن قوله وهو علم  
 الفضلة بواسطة بان الجع قد يخرج من علامة الفضلة ويكون علامة للمضاف اليه فقط كما في الضم  
 التي ذكرها الفاضل الحشر ويعلم من هذا وما بعده ان النسبة بين الفضلة بواسطة والمضاف اليه  
 عموم وخصوص من وجه **قوله** ويحق علما للمضاف اليه قال الفاضل المدقق اي د ا على كونها  
 اليه في الاصل فاندفع انه قد سبق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فبين الخروج المذكور  
 المقام المستطوع منافات انتهى أقول وبالله التوفيق انه يعلمون كلام الفاضل المدقق ان حريا في

مادة الاجتماع من ترتيب  
 ومادة الاقتراض من ترتيب  
 المضاف اليه فاعلم ان  
 ومادة الاقتراض من ترتيب  
 الفضلة بواسطة الحرف  
 والمفعول من ترتيب



غلام زيد مضاف اليه في الاصل في الحال وهو خلاف ما تقرّر واشتهر فالأصل في الجواب ان القول  
 السابق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف قضية مفهولة ليست بحكية فالغرض المذكور بالبقا  
 المستطوره لا يكون من المضافات الذبورية والله اعلم بالصواب **وقوله** فان الفعل لم يدفع ما يرد من ان  
 اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فيكون المتعلق بزيد مع عدم مكوّنه عمدة موجبة ولا معنى للفضلة الا  
 هذا فكيف يخرج هذا الجرح كونه عملاً للفضلة حاصل الدفع انما سلطان الأصل هكذا لكن كان في انفس  
 فلا يوجد معنى للفضلة **قوله** كره بزيد على بناء المفعول الجرحول لان زيدا مضاف اليه لكونه اسما  
 به الفعل بواسطة الحرف وليس بفضلة لانه نائب مضاف الفاعل ان كان في الأصل فضله **قوله**  
 وكان قياس الخ دفع ما يرد من ان المفهوم ما سبق ان الجرح علامة للفضلة بواسطة الحرف واللام ليس  
 كذلك لان المستثنى بالآ اذا كان غير مفعول والمفعول معه فضلان بواسطة الحرف كما هو الظاهر  
 وليس الجرحور بن حاصل الدفع انما سلطان المفهوم لكن قيد اذا المتيقن مانع في كون الجرح علامة للفضلة  
 بواسطة الحرف مراد والمانع في تينك الصورتين موجود كما قاله الفاضل المحض والله اعلم **قوله**  
 اذا كان غير مفعول لان المفعول ليس بمنصوب على الاطلاق بل يكون معربا على حسب العوامل كما هو  
 المشهور **قوله** لا منهما أي كل واحد منهما وان المبتداء ضمير لا يقتضط المطابقة في هذه الصورة  
 كما تقرّر فلم يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** غير محقق ولو على الواو على الجرح كانت محقة بل  
 بعد وجود الجرح في غير **قوله** وكان الآية ولو علمت الجرحان دخولها على الفضلة لا زما **قوله**  
 ما بعد ما منصوبا لان النصبة اعراب للفضلة فلا يرد ان عدم اعرابها لا يقتضي كون ما بعد ما منصوبا  
 لانه لم لا يجوز ان يكون مفعولا **قوله** احتجتم الى الخ دفع ما يرد من ان المتفرق فيما بين الرقم والجزاء تقرّر  
 شيء اذا كانت جمولة تقرّر فيما بعد يحصل معرفة ذلك التعريف والعامل ليس بجزء من تعريف **قوله**  
 فلم يعرف بينا الدفع ان العامل ان لم يكن جزءا من تعريف الاعراب لكنه جزءا من حكم العرب بل من تعريف ايضا لان  
 المراد من التركيب المذكور في تعريفه المركب الذي يركب مع الغير تركيبا يتحقق معه حامله كما في التشرح ففهم  
 الحاجة الى تعريف العامل **قوله** مذكرة الخ المذكور ناظر الى الحكم والآرادة ناظرة الى التعريف كما هو الظاهر  
**قوله** وانما اخره الخ دفع ما يتوهم من ان اخذ العامل في حكم العرب وتعيينه يقتضي ذكر تعريف العامل  
 عقب بينا ذين الامور متصلا فلم اخره عن تعريف الاعراب بينا الدفع ان المقصود هنا بينا الاختلاف  
 لانه حكم العرب والعامل سبب بعيد له والاعراب سبب قريب له والتميز والسبب القريب يكون  
 واسطة بين السبب البعيد فلا جمل الموافقة مع ذلك المتفرق بواسطة الاعراب اخر العامل فان  
 احتضنه الاخذ للمذكور لا اتصال ممنوع لا بد في ثباته من دليل **قوله** لانه سبب ناظر الى الختيلام بين  
 الحكم لان احتياج التعريف ليس بالنظر الى الاختلاف حتى يكون كون العامل سببا بعيدا له مقتضيا

للتأخر عن الاعراب كما لا يخفى ولو نظر الحال وجود السبب البعيد والقريب يحكمها ولو بية تقديم بين  
 العامل على الاعراب لان الاول مقدم على الثاني في الوجود كما هو الواضح على ذهن الناظر فانهم  
 لان لكل وجهة فهو ملها فلم يتعرض لفاضل المحضة لوجه تأخير العامل عن الاعراب على تقدير احتياجه  
 تعريف العرب اليه وتعلم ان الاعراب مبداء العرب الذي هو مذكورا أولاً والعامل مأخوذ في الترتيب  
 الذي ذكره مؤرخا عن العرب هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** العلل للاختلاف **قوله** كما  
 قالوه اي كون ذكر العلل لا يريم مقصودا ويؤيد ذلك ما وقع في عبارة الباب انشئت الاطلام فارجع  
 اليه **قوله** فان العرب الخ ليس المراد بالمادة المادة الحقيقية ولكن اليل المراد بالصورة الصورة الحقيقية  
 بل لتزيت ظاهره ان الاختلاف عبارة عن الانتقال من حالة الى حالة من العلل كذا من العرب والاعراب  
 خارج عن الانتقال فكيف يكون مادة وصورة له كذا فممن حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قول**  
 تأخير اي وجه تأخير الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان استيفاء ذكر العلل الاربعة للاختلاف يحصل  
 بغير هذا الترتيب الخاص ايضا فلم يخترع حاصل الدفع انا حصل حصول الاستيفاء المذكور بغير ذلك الترتيب  
 لكن فيه يلزم المخالفة بين الوضع والطبع فان قيل لزوم المخالفة في صورة تقدير العامل الذي هو في  
 الاختلاف على مادة وصورة مسلمة لا ياموجدان لما هيبة الشيء بخلاف الفاعل لانه موجود في  
 الشيء ولما هيبة تكون مقدمة على الوجود وفي صورة تقديم العامل على الغاية لا يلزم المخالفة بل الموافقة  
 فيه لان غاية الشيء تكون مؤخره في الوجود عن ذلك الشيء بخلاف فاعله قلنا ان ذكر الغاية ههنا يتبع  
 ذكر صورة الاختلاف لا قصد افل زوم المخالفة في الصورة لزوم في الغاية نعم لو اريد ذكر الغاية قضا  
 لكان الامر كما قاله المعترض والله اعلم **قوله** اولها الخ وجه ثان لتأخير العامل عن الغاية بانها  
 مقصودة بالذات من الاختلاف بخلاف فاعله فالمناسب ان يقدم الغاية على الفاعل والجه من الفاضل  
 المدقق ههنا حيث قال ههنا ما يشتر بتقديم الغاية على الاختلاف لا العامل مع ان سوق الكلام الى كمال  
 الظاهر الله اعلم **قوله** والمراد بيان الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل غير جامع لخروج عامل  
 المضارع عنه لان المعاني المقتضية مختصة بالاسم حاصل الدفع ان مراد المصنف ليس تعريف العامل  
 مطلقا بل تعريف عامل الاسم فلا يصح خروج عامل المضارع وان اختصاص المعاني المقتضية بالاسم لم يمتنع  
**قوله** وينبغي الخ الباعث على هذا الكلام مراد الة تحيل الاسم لانه لما كان التعريف المذكور في المتن تعريف  
 للعامل الخاص على تقدير فتحيل المضارع في ان تعريف مطلق العامل ما اذا والله اعلم **قوله** ما اقتضاه الخ  
 الاقتضاء في الاسماء الشبهة في الفعل المضارع **قوله** وايضا المراد الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل  
 لا يقتضي على العامل في مثل قولنا بحسبك نريد فانه لم يحصل بسببه المعنى المقتضى ما الفاعلية والمفعولية  
 واما الاضافة فلا يصحك ليس مضافا اليه والدفع عن الخ ويمكن ان يقال ان الاضافة وان لم تكن

موجودة فيه حقيقة لكنها موجودة فيه حكما حيث اجرى حكم المضاف اليه عليه هو الجوركان في حاشية  
 مولانا عصمت الله **قوله** تقديم الجارح الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قوله به منعت لمقتضى  
 يتقوم فالمناسب تأخير عنه والدفع غنى عن البيان في ضمن هذا الغرض وقد على من قال ان التقديم **قوله**  
 للاهتمام اقول وبالله التوفيق ان الامر خلاف ما يفهم من الحاشيتين المشهورتين من ان الاهتمام ليس بمعنى  
 بشأنه لانه لا يصير جها للتقديم مالم يبين وجهه بل بمعنى كونه نصب لعين المستكمل انتهى بالحاصل لان الافتناء  
 بالشان كما لا يصير جها للتقديم مالم يبين وجهه فكذلك كونه نصب لعين لا يصلح وجهه مالم يبين وجهه  
 كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة بل يوثق ما قلنا عين ما وقع في تلك الحاشيتين حيث قلنا مولانا عبد الحكيم  
 في وجه كونه نصب العين بكونه مقصودا بالبيان وقال مولانا المدققي وجه ذلك لان الفعل يتم به في الامر  
 ارادة ما هو المشهور من الاهتمام وتبيين وجهه بما هو من كونه في تلك الحاشيتين في وجه نصب لعين و  
 الله اعلم **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف قال مولانا عبد الحكيم في وجه عدم مدخل المحصر في التعريف  
 لان المقصود منه تقرير المفهوم وتنقيشه في ذهن السامع فلا يحكم فيه والمحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا  
 كان او اضافيا انتهى بالمقصود وقد عليه الفاضل المدققي بقوله وفيه ان في التعريف احكاما ضمنية فحين  
 ان يكون المحصر بالنظر اليها والقول بان المحصر يقتضي الحكم النقض غير مسلم واتعمد في وجه العمل  
 ان المحصر ليس بذاتي للعامل ولا يتوقف عليه امتيانه عن غيره لان جعل الباء لآلة كافية في الامتياز لانهم  
 بالحاصل اقول وبالله التوفيق اما اولا فان هذا المحصر ليس بالنسبة الى الاحكام الضمنية التي في التعريف  
 كما لا يخفى وجهه واما ثانيا فان المحصر كما هو ليس بذاتي وموقوف عليه لامتياز فكذلك الاهتمام كما  
 يخفى على من له وجد ان سليما وفهم مستقيم فتزجيم وجه التقديم بالاقتحام على المحصر لا يكون سبيبا  
 فانظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت الم حاصله ان الظاهر من الباء السببية ولا  
 شك ان كل من لا سناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما والمركب من العامل واخذ الامر بالمتن  
 سبب في الجملة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضى فلا يكون التعريف مانعا من دخول الغير **قوله** واحد  
 الامور اقول وبالله التوفيق يبقى ههنا شق آخر وهو التركيب من العامل ومجموع الامور المذكورة  
 من الاسناد وما قام به المعنى المقتضى والمركب منهما والله اعلم **قوله** قلنا الباء لآلة حاصله  
 ان الباء في به لآلة ولا شك ان كلا من الصور المذكورة ليس بالآلة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضى فلا  
 دخل في التعريف **قوله** اي ما عدا آلة دفع ما يرد من انه على تقدير كون الباء لآلة لا يصدق  
 التعريف على شيء من افراد المعرف لان العامل في عرف الجاهة مؤثر لآلة وحاصل الدفع ان المراد  
 من الآلة ليس ما هو المسمى به حتى يرد ما ذكر بل المراد من الآلة ما عدا آلة لتأثير الكلام واحدا  
 المعاني المذكورة في الاسناد وان لم يهوه آلة بل مؤثر العرف من الاعتراض ولا شك في كون العامل

من هذا القليل والله اعلم **قوله** لا يقال الخ في الجواب بان المراد من الآلة اذا كان ما يعدونه آلة  
ويستقدون انه الله فيتوقف التعريف على تتبع اللغة ليعلم المحدث من الآلة وغيره كما هو الظاهر  
وذلك التوقف محال لانه مقوت لفرض من تدوين علم الضر ومبطل ما قيل في عدول المصنفين  
تعريف الجمهور للعرب اما الاول فلان الغرض من التدوين بيان يعرف به احوال او اخر الكلام في  
التركيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسمع منها واما الثاني فلان تعريف المصنف  
يتوقف على معرفة العامل لكونه مأخوفا في المراد بالركب لما اخذ في تعريفه وهي متوقفة حيث تدعى  
جميع ما عدوه آله فلا يكون الوجه المذكور محال لان يصير وسطا لمن لم يتتبع لغة العرب **قوله**  
ما اخذ اي مراد فلا يرد ما يرد فنامل **قوله** لا نقول الخ تقوية للجواب المردود بقوله لا يقال آله  
حاصله ان المدونين حصروا العوامل وضبطوها وهذا المحصر الضبط كفي من التتبع فلا يتوقف  
التعريف عليه فلا يلزم المخذولان **قوله** لا يخفى الخ اعتراض على المصنف بان لو قال العامل ما يقوم المعنى المقصود  
للاعراب لم يرد عليه الاعتراض لمصدر بقوله ان قلت الخ لان مناط الجواب عن ذلك الاعتراض كونه العامل الآلة وهذا  
الكون منصوص في القول المتروك الذي فرض مقولته مع حصول الاختصاص الذي هو من مقاصد العلمين **قوله** لا  
نقول الخ يرد ههنا ان كون العلة نصا الآلة مسلما فاما يريد بالمقوم المقهور فيجوز واما اذا اريد بالمقوم المقهور الحقيقي  
الذي هو التكلم فمنوع والسند عن خمينة المقوم الحقيقي بالآلة الا ان يقال عدم وجدان خمينة التكلم  
بالعامل في اصطلاح النجاة قرينة ظاهر على ان المراد بالمقوم المقهور الجاهل والجواب عن شكا المصنفان في القول  
المتروك لو هو كون التكلم مأمورا لانه هو المقوم الحقيقي والله اعلم **قوله** لم الخ لعل النظم من هذه العبارة تعريف الجاهل بالصحة  
قلنا الباء للآلة وكذا التزييف **قوله** ولا يخفى آله بان الباء في قوله به في تعريف العامل اذا كانت  
للا آله وبان يقال للعامل ما يقوم آله يفهم منه ان العامل يقال له آله في كل الاوقات والامور  
كذلك لانه قد يقال فيما يفهم ان العامل عزيمة لما يحدثه التكلم في اللفظ والله اعلم **قوله** ويتفرع  
عليه الخ لما ذكر ان فيما بين النجاة قد يقال له آله وقد يقال له علامة ففرع عليه ما تقره واشتهر  
في العامل من كونه مقدما على المدلول رتبة ومن كونه لفظيا بطريق الاحتمالية ومن عدم كونه محال  
للمعمولية من جهة واحدة واما ما ذكر في العاشيتين المشهورتين لغرض الغافل العشي من قوله  
اعلم الخ ففيه خدشة وهي ان الكلام انساب في كون العامل آله فالمناسب ان يذكر في ذيل قوله  
اعلم آله ما يكون لآلية دخل فيه ولا يذكر قوله وقد يقال انه علامه ولا قوله ومن كونه علامة  
الخ فافهم ولا تنس بالرد والقبول **قوله** من ان رتبة الخ وقد يتأخر لغرض الاعراض على ما  
بين في مقرة **قوله** من حيث الخ وان لم يكن من حقها التقدم من جهة اخرى كما لا يخفى على من يتتبع  
في علامات الاشياء **قوله** ومن كونه علامة الخ يعني ان كون العامل لفظيا بطريق الاحتمالية

مراد من الخ من قوله  
معرفة من لم يتتبع لغة  
العرب الجمهور للعرب  
صالح لان يكون وسطا  
للاعراب الجاهل بالصحة  
وتعريف المصنف  
له دون تعريفه  
على ذلك فكذا في قوله  
فقد ذكر الآلة

بما قال في قوله لا يقال  
كما في قوله لا يقال



والله في الامور  
ما زال قول المصنف على  
طريق التدرج الامنة

ان الفاضل المحشي حكم في السابق بان السام لا آلة وتبعد لحاظ ذلك لا يذهب الذهن الاشتقاق يتقوم  
منه يتقوم معنى القيام بالغير كما لا يخفى وجهه فلا حاجة الى نفى هذا الاحتمال الا ان يقال ان الفاضل  
المحشي انما عثر عن ذلك المقام فقال ما قاله والله اعلم **قوله** كما يقتضيه اصل اللغة يرد ههنا ان الضم  
بالغير معنى التقوم والعرف لا في اللغة فكيف يجمع قول الفاضل المحشي كما يقتضيه اصل اللغة واجاب مؤلفنا  
المدقق عن هذا الايراد بان من المتقرر في علم اصول ان العرف قاض وراجع على اللغة في صورتها المعاصرة  
بينهما فهذه الجهة يكون العرف اصل للغة فيجمع تعييل لفاضل المحشي اقول وبالله التوفيق ان عدم علم  
شخص بشئ لا يستلزم عدم وجود ذلك الشئ كما تقرر فيما بين العقلاء فلم لا يجوز ان يكون معنى التقوم  
الذي هو القيام بالغير يكون موجودا في اللغة وعلم الفاضل المحشي به ولم يصل ذلك الى الموجد والله اعلم  
**قوله** لا اشتقاقه متعلق بقوله يقتضيه **قوله** ليس قايما ولو قسر بذلك التفسير لفهم منه  
ذلك فيكون قوله وذلك لظا اشارة الى وجه النفي **قال** الشارح قدس سره اى معنى الخ وضم ما يرجع  
من ان الظاهر من اللام هو التعمير والتعين فيعمل التعريف لان ماهية العامل لا يقتضيه المعنى المعنى  
من المعاني المقضية للاعراب كما هو الظاهر حاصل الدفع ان الامر للعهد الذمى وهو في حكم النكرة  
فيكون المعنى العامل ما به يتقوم معنى من المعاني المقضية للاعراب لا محذور في هذا **قوله** انما قيد  
الخ وضم ما يرجع من ان مقصود الشارح بالتفسير الذي يشعر عليه كلمة اى التفسيرية الاشارة الى كون  
الامر هنا العهد الذمى وهو حاصل بقوله ومنه من المعاني فما الفائدة في زيادة لفظ المعتبرة حاصلا  
الدفع ان المقصود من زيادة هذا اللفظ الاشارة الى علة اقتضاء للمعاني الاعراب لان نفسها ليست  
مقتضية له كما لا يخفى والمراد من التقيد التقيد الضمني لان التقيد الصريحى للمعاني لا للمعنى والضمير فيه  
يراجع الى لفظ المعتبرة هذا اما سمح به خاطرى والله اعلم **قوله** كما ذكرناه اى فى حاشية قول المصنف  
المعتبرة **قوله** لان له استدعاء الخ لانه مسند والكلام لا يتم بدو المسند اليه **قوله** اى  
بالفعل دفع ما يرجع من ان الضمير فيه راجع الى رايت فيعلم منه ان مجموع الفعل والفاعل عامل فهو  
خلاف صرايح العموم حاصل الدفع ان الضمير راجع الى الفعل الذى رايت لا الى مجموع رايت او  
الى المجموع وكون مجموع الفعل والفاعل عاملا وان كان خلاف مذهب البصرية لكن ما ذهب  
اليه الكوفية فلا يكتوخلاف صرايح كل القوم والله اعلم **قوله** لانه ما راجع الى عامل الفعل فلما مر  
ان الفضلة هو الذى تعلق به الفعل ولا يكون مسندا ولا مسندا اليه واما على الفاعل فلانه لا  
لوجب اقامة ذلك الاسم مقامه لان الكلام لا يتم بدو ذكر المسند والمسند اليه والفعل  
مسند يرد ههنا ان صيرتر فضلة بمجموع الفعل والفاعل لا يقتضى كونه معمولا فلا يتم التقريب اجيب  
بان العامل ما به يتقوم المعنى المقضى وهو فى الفعل لمفعول مفعولية وهو كونه لا اسم فضلة بلا واسطة

حرف فإشبات كونه فضلا يثبت المفعولية فيتم الترتيب **قوله** أي في لفظه وضم ماير من ان للتقر  
 فيما سبق ان الجبر وهو مفعول بواسطة حرف الجبر والعامل فيه الفعل ويعلم من هذا المقام ان العامل  
 فيه حرف الجبر فيلزم التداقم فحاصل الدقم ان التداقم معد ولا ان عاملية الفعل لمعلوم ما سبق  
 في محل الجبر ورواياته حرف الجبر المعلوم من هذا المقام في لفظ الجبر **قوله** هذا أي كونه حرف  
 الجبر عاملا في لفظ الجبر **قوله** وجاز اعمال الخ دقم استبحا كون المقدر عاملا **قوله** لو قدم  
 المقادير يعني ان المضاف اذا وقع موقع حرف الجبر المقدر فيكون ملحوظا بالنظر اليه فلا استبعاد  
 في كونه عاملا كما ان نصب المضارع بالزمن المقتدر ضعيف كما تقدم واذا وقعت فاء السببية او واو  
 التجميع موقعها جاز ان نصب بها ملحق **قوله** ولذا يكتب آه يعني ان المتقرر فيما بين التداقم ان المضاف  
 يكتب التقرير والتفصيل من المضاف اليه المعرفة والنكرة الاول من الاول والثاني من الثاني وهذا  
 يدل على ان حرف الجبر المقدر صارت نسيان نسيانها لولا ان تكون نسيان نسيانها لم يكتب فيك الامر من  
 ذلك المضاف اليه كما في صورة الاقلام واذا كانت نسيان نسيانها كيف تكون عاملة واسه **قوله**  
 للمذكور الخ دقم ماير من ان الفاعل من حروف العطف التجميع مع الترتيب بلا هملة فيستفاد منها ان  
 يبين كون العامل معرفة فاما به يتقوم الخ وكذا لفرع المنصرف والتجميع الخ واستحاقة هذا اما لا يخفى  
 بالرفع ان هذا الفاعل بئنا أقسام انواع الاعراب آهية تلك الاقسام وتفصيلها لان لكل من انواع الكلام  
 اقسام امثلا للرفع الضمة والواو والالف ولكل من تلك الاقسام امثلة للضمه للمفرد المنصرف  
 والتجميع المكسر المنصرف والتجميع مع الترتيب بلا هملة يتحقق بين المبين والمبين فيعلم ان الفاعل بئنا  
 لكن يبقى شئ وهو انه على هذا يكون هذا الكلام محطوقا على قول المصنف وانواعه رفع الخ لان  
 الفاعل البيانية والتفصيلية لعطف المبين والمفصل على الجملة كما يعلم من المبنى فلو لم يفصل بين  
 خيلك الكلامين بقوله العامل ما به يتقوم الخ كان احسن الا ان يقال انه على هذا يقع التشويش  
 في الاستيعاب للعلل للاختلاف الذي هو من جملة المقاصد كما سبق لان هذا البناء هو الذي يدل على  
**قوله** اقسام للرفع ثلاثة الضمة في المفرد المنصرف والتجميع المكسر المنصرف والواو في الاسماء الستة  
 والالف في الثنوي والنصب اربعة الفتحة في المنصرف والتجميع المكسر المنصرف والكسرة في التجميع المؤنث  
 السالم والالف في الاسماء الستة والياء في الثنوي والتجميع والكسرة في المفرد المنصرف والتجميع  
 المكسر المنصرف والفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والثنوي والتجميع **قوله** لما لو تأملت  
 في الحاشية السابقة ظهر لك الامثلة **قال** الشارح قد مر من سطر الذي لم يكن الخ دقم ماير دهننا  
 من انه لو نظر الى الكلام السابق للمصنف من تصديق الكلمة كان المراد من المفعول المذكور هنا بقرينة  
 ما لا يكون مركبا ولو نظر الى الكلام اللاحق الواقع في النادى بحيث اوجبت التغير كان المراد من المفعول

يقابل المضاف او ما يقابل الجملة الاول بالنظر الى الاول والثاني بالنظر الى الثاني وكل من هذه المراد  
لا يعبر ههنا عن كلا من المثنى والمجموع مثله مفرد مجزء المتعا عند جماعة كما سبق مع انه ليس بمفرد  
بالحركة بيان الدفع ان المفرد معنى آخر ايضا وهو ما لا يكون مثنى ولا مجموعا والمراد ههنا هذا الحذف  
ويؤيد ذلك المصنف حيث اتى بما فى المفرد كلها فى مواضع من كتابه **قوله** المفرد الخ قدّم ما يتوهم  
من انه لا معنى للمفرد الا ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فاما الاحتياج الى تفسير لشارح والدفع غفيرة  
**ابننا قوله** ما يقابل المركب الاول فى تعريف الكلمة والثاني فى بحث التميز والثالث فى بحث التماثل  
كما لا يخفى على من رأى عبارة الكافية ولو اخبر الفاضل المحيى الثاني وقدّم الثالث لكان او فنى بجملته  
للمصنف **قوله** والمراد ههنا الخ قدّم ما يتوهم من ان المفرد اذا جاء بالمعنى الاربعه فيكون استلزام  
خلافه بالفهم فلا يناسب للمصنف ايراد تبيان الدفع ان الاختلال عند وجود عدم قرينه ارادة لفظ  
المعين والقرينة على تلك الارادة وهى المقابلة ههنا موجودة فلا اختلال **قوله** ان قيل الخ فقل  
هذا الاعتراض ان اللفظ اذا المراد به ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فيشمل الاسماء الستة وما الحق  
بالمثنى والمجموع فيجب ان يقيد بقيد غير الاسماء الستة وغير ما الحق بالمثنى والمجموع لا ضمما مع  
بالحروف فاذا لم يقيد كان حكم المصنف باطلا آجيب بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه والصورة  
المنقوض بها لا منها من تعدد ليستا بمفردتين من كل وجه والله اعلم **قوله** فلا يجاب الخ  
الجواب الاول ان قول المصنف فالمفرد المنصرف الخ قضية مبهمة وهى فى قوة الجزئية كما تقدم فلا يخرج  
خروج بعض افراد موضوعها عن محمولها واليسر فى عدم الضرر ان الحكم لا يكون على ذلك البعض  
بل على البعض الآخر وحاصل الجواب الثانى للمشار اليه بقوله او ان الاسماء الخ ان قول المصنف ان  
قضية كلية كما هو الظاهر ولا يضر خروج الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع من الحكم المذكور  
للمفرد لان شمول الحكم بجميع افراد الموضوع الذى هو من مقتضى القضية الكلية موجود فيه ما لان  
الاسماء الستة فى حال عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمثنى وهو كلا فى حال الاضافة والظاهر  
معربان بالحركة تكن فى الاول لفظى وفى الثانى تقديرى وان احتج في ذلك ان الحكم المذكور للمفرد  
لا يشملها فى غير تينك الصورتين فكيف يعبر كقول المصنف ذلك قضية كلية فانزله بان يفتى  
كلية القضية الشمول لجميع افراد الموضوع مطلقا اى سواء كان فى كل الاوقات او بعض الاوقات  
فى كل الاوقات والله اعلم **قوله** وبعض ما الحق الخ انما قال بعض ما الحق لان البعض الآخر  
منه وهو اثنان واثنان وثمانان وجميع ما الحق بالمجموع وهو اربع وعشرون واخواتها خارجة عن  
الحكم قطعاً فى هذه العبارة اشارة الى ترسيم هذا الجواب **قوله** لان مقام الخ تقليل التفتى  
يعنى ان التوجيهين المذكورين وان كان صحيحين بالنظر الى نفس عبارة المصنف لكن بالنظر الى



ضبط اقسام افهام الاعراب محالها يالي عن ذينك الترجمين لان الظاهر على هذا مساوات الحكم للمؤمن  
وللساوت ينانى الالهال وعدم الشمول في بعض الاوقات والله اعلم **قوله** مع ان ذكره اشارته  
الى تزييف الجواب الثاني وحاصله ان غير المنصرف في حال الاضافة والتعريف باللام اعليه كاعطاء  
للمفرد المنصرف كما لا يخفى وآذا لم يكن مقتضى الكلية شمول الحكم لافراد الموضوع في جميع الاوقات يكون  
قيما المنصرف لاخراج غير المنصرف الذي لا يكون مضافا ولا معر فابا للامر لا اخراج غير المنصرف  
المطلق لانه قد يكون معر با كاعراب المفرد المنصرف كما اذا كان مضافا او معر فابا للامر والظاهر ان  
انقيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق اعترض بعض المشتغلين بقراءه حاشية الفاضل  
الحشي كدعي على بان اى قيد لا يصرف لاخراج بعض اقسام غير المنصرف بل لا يخرج  
في كون قيد الا يصرف لاخراج الغير المنصرف المطلق لانه يفهم من العبارة على هذا ان غير المنصرف  
للمطلق لا يكون معر با كاعراب المفرد المنصرف والامر ليس كذلك لانه وقت كونه مضافا او معر فابا للامر  
معر با كاعراب المفرد المنصرف كما لا يخفى فلا يعبر بالعلاوة فقلت بعون الله تعالى وتوفيقه ان  
معية تلك العلاوة وانظر الى ظاهر عبارة المصنف كما يشتر عليه قول الفاضل الحشي كما هو الظاهر  
ولا شك ان الظاهر من عبارة المصنف ان قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف المطلق لا بالنظر الى  
الامر لان قيد الا يصرف والنظر الى نفس الامر لاخراج بعض اقسام غير المنصرف وهو ما لا يكون مضافا  
ولا معر فابا للامر وان اختلف بالبال ان البعض الغير المنصرف من اقسام غير المنصرف لا يطلق عليه المنصرف  
فكيف لا يكون قيد المنصرف مخرجا لذالك البعض فاذله بان المراد من المنصرف ههنا ما هو منصرف  
حكما لا ما لا يكون فيه ملتان الخ والمنصرف بمعنى المعتبر يصدق على ذلك البعض والله اعلم **قوله**  
بل يجاب الخ حاصل هذا الجواب ان موضوع قول المصنف فاللفرد الخ وهو المفرد وان كان شاملا  
للاسماء الستة وما الخ بالحق والجمهور فلا بد من قيد يخرجها لعدم شمول الحكم لهما لكن ذكر حكما  
فيما بعد ينادى با على نداه على ان المراد باللفرد ما سواهما على طريقة التخصيص او التسمي واحدا **قوله**  
ان قيل الخ رد الجواب للمصدر بقوله بل يجاب بانه اذا اكتفى عن القيد المخرج للاسماء الستة وما  
الحق بالحق والجمهور بذكر حكما فيما بعد فلو ورد المع القيد المخرج لهما فلو لم يكن بذكر حكما  
للمنصرف فيما بعد بان ترك قيد الانصراف للمخرج لغير المنصرف مع ان الاختصار المطلوب للمصنف  
في هذا الطريق **قوله** اعيب الخ حاصل الجواب ان غير المنصرف كثير الافراد بالنظر الى الاسماء  
الستة وما الخ بالحق والجمهور كما هو الظاهر فلو اكتفى في الاحتراض عنه بذكر حكما فيما بعد لوقع  
الغلط والتشويش في الامر الكثير بخلاف ما لو اكتفى في الاحتراض عن الاسماء الستة وما الخ  
والجمهور بذكر حكما فيما بعد لان هذا الاكتفاء موجب لوقوع الغلط والتشويش في الامر القليل

اعني بالنظر الى  
الرفق والنفقة حالة  
النسب الكسرة حالة  
الجد ١٢ منه  
مع يعنى الله  
ساكن قوله الى يعنى  
مع ١٢  
اعني ان شرطه لا يفتا  
في التخصيص كما هو  
مذهب الحنفية فيكون  
التخصيص عند فهم  
المعنى على بعض  
يكون مستقلا مع  
يكون تلك الامور  
طريقة التسمي  
شرط لا يقتضي  
لم يشترط الاطلاق  
التخصيص كما هو  
التشايه لان التسمي  
عند فهم قصر الجواب  
بعض المستقلا  
تكون تلك الارادة  
على طريقة التخصيص  
ولما بعد من غير هذا  
على ان لا يشترط التسمي  
فانفس ١٢ منه

بالنسبة الى ان المنصرف  
عن ان لا يكون المنصرف  
في الالف واللام والسين  
التي هي في الالف واللام  
والسين المنصرفات  
التي هي في الالف واللام  
والسين المنصرفات

وبينهما من التفاوت ما لا يخفى **قوله** مع ان الخ ملاحظة في الهم وتقريرها ان المطلوب المصنف الاختصاص  
في العبارة فلا جمل هذا اكتفى في الاحتراز عن الأمر القليل وهو الأسماء الستة وما ألحق بالثنية والجمع  
بذكر حكمه في اللاحق ولولم يكن مطلوبه الاختصاص لما كان اللازم عليه التصريح بالقييد لمخرج ذلك  
الأمر أيضا **قوله** وان لم يقل الخ دفع ما يرد من ازيد الانصراف لما كان مراد في المحلين فلم لم يقل  
فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع ان حصول الاختصاص الذي هو مطلوب المصنف في هذا  
الطريق والدفع عن هذا الايراد بوجوه ثلاثة لكن كما أخذ وشبهه كما ستعلم فيما الأول ان المطلوب المصنف  
في هذا المقام ذكر المحلة اقسام انواع الاعراب باسماء مختصة بما يعني لا يشترط معها في غيره ها وهذا  
المطلوب يحصل بالقول المذكور ولا يحصل بالقول المتروكة اقول وبالله التوفيق ان الاشتراك في كل  
اجزاء الاسم مفقود في العبارتين وفي جرته الذي هو الانصراف موجود فيهما فالفرق ليس بفرق  
وايه اعلم **ويقال** الثاني انه لو قال المصنف فالمفرد والجمع للمكسر المنصرف فان للزم الفصل بين الصفة وهو  
قوله منصرف فان موصوفه وهو مجموع المفرد والجمع بما ليس بصفة لذلك الموصوف وهو المكسر لا بصفة  
الجمع وحده والفصل بين الموصوف والصفة بما ليس بصفة من القبايع قال الفاضل المديني وفيه ان  
المنصرف ان يجوز ان يكون صفة لمجموع المفرد والجمع المكسر حينئذ يكون المكسر من جنس الموصوفات  
اقول وبالله التوفيق لما كان المكسر صفة لجنس الموصوفات لم يكن احدها عنه من كل الوجه فلم لا يجوز  
ان يكون هذا الفصل غير قيم **ويقال** الثالث انه لو قال فالمفرد والجمع للمكسر المنصرف فان توهم ان واحدا  
من المفرد والجمع غير منصرف لكن المصنف عبر عنه بالمنصرف لاجل تعظيمه على ذلك وهذا غير مراد  
بجمله ما قاله فانه صريح في ازيد الانصراف مراد فيها في ازيد المراد قال مولانا عبد الحكيم وفيه  
توهم التعليل حاصله ان توهم التعليل موجود في القول المذكور بان يقال عبر عن المفرد بالانقسام الى  
للمنصرف وغير المنصرف وكذا عن الجمع المنقسم اليهما بالمنصرف وتعليلنا فاحفظ هذا التقرير لانه غير  
موجود في غير هذا التقرير **قوله** نوع تلقيب انما مراد لفظ النوع لان التلقب الحقيقي لا يتصور  
بدون ذكر القب الحقيقي وهو معلوم الانتفاء هنا **قوله** وهو بعيد جدا الفرض من هذا القول  
ترتيب الوجه الثالث بان هذا الوجه لا يبرهن القول المذكور على القول المتروكة لانه ان نظر المصنف  
الفرق بين المنصرف وغير المنصرف في حكم الاعراب فلا يبرهن توهم التعليل بحال كما هو الظاهر على  
من ذلك ومن مستقيم وان لم ينظر الى مقام الفرق فكما في المتروكة توهم التعليل فكما في المذكور توهم  
المشاكلية يعني ان الانصراف في المفرد والجمع غير مراد وفي اخذها مراد لكن المصنف قال به فيهما  
لمشاكلية واستأ علم **قوله** فيكون الخ يعني ان الصيغة في سماء راجع الى النادر هي غير صالح كونها  
مرتفعة لان الارتفاع عبارة عن نصب الفرق تحت الخ للاسترخاء وانتفاء الاسترخاء في النادر

معلوم فكأن الله تعالى ذكره لا يرتفع لمشاكلة قوله وحسنت مرتقا قوله الاظهر الخ تقرير  
 على الشارح لكن في عنوانه يفسر منه ان تفسير الشارح له وجرايها ما بينا في التحريف فبيان تفسير الشارح  
 للعلم للكسر غير جامع وما نفع اما الاول فلخروج فلك منه لان بناء الواحد فيه سالم لان واحد  
 ليس الا هو واما الثاني فلا نه يدخل فيه سنون وثيون وضربا منه لان بناء الواحد فيها ليس بجمع  
 كما اشتهر واما بيان وجه كلام الشارح فبيان المراد من عدم السلامة عدم السلامة في حال الجمع  
 واحتمول ان يكون حقيقة او تقدير او كاشك في تحقق عدم السلامة تقدير في ذلك كما اشتهر  
 فيكون القوم من انضمت ان اعتبرت مثل ضمة اسد كان جميعا وان اعتبرت مثل ضمة فقل كما  
 مفرد او عدم السلامة في ضمين وثمين وضربا لان التغيرات الواقعة فيها ليس في الجا  
 الجمعية بل بعد ما قال الفاضل المداق في وجه خروج سنين وثمين وضربا عن تفسير  
 الشارح اما الاول فلان كون بناء الواحد فيه سالما ملزوم لكون آخر واحد ملحوقا للواو  
 النون او الالف والتاء فذكر الملزوم واراد الا انهم انتهى اقول وبالله التوفيق ان المذكور في تفسير  
 الشارح عدم سلامة بناء الواحد وملزوميته لكون آخر واحد ملحوقا للواو والنون او الالف  
 والتاء ممنوم لسلامة بناء الواحد وبالجمله ان المذكور غير ملزوم والملزوم غير مذكور  
 املر قوله لخصها ايضا ان الاعراب علامة فاللاحق في العلامة ان يكون الخف والحمزة خفيف  
 بالنظر الى الحرف فالحمزة يكون اصلا في كونها علامة فيكون اصلا في كونها اعرابا لكن بقي وجه  
 طلب الاضحية للغة في العلامة ولعلم ان العلامة لما كانت مقسومة لاجل ما هي ملك  
 له لا لاجل نفسها فاللاحق فيها ان تكون حقيقة قوله ولانها ابعاض يعني ان الحركات اجزاء  
 ومقومات للزوف وهي مقومة بها والقوم يكون اصلا بالنظر الى المتقوم فالحمزة تكون  
 اصلا بالنظر الى الحرف قوله وفيه الخ <sup>٥٤</sup> وعلى الوجه الثاني المقول لاصالة الاعراب بالحق  
 بالنظر الى الاعراب بالحرف وحاصله ان المراد بالبعضية اما البعضية الحقيقية او احتمول ان تكون  
 حقيقية او وهمية فان كان الاول فبعد تسليمه يقتضي لاصالة بالنظر الى الذات لا في كونها علامة  
 وان كان الثاني فلا فسر ان البعضية الوهمية يقتضي لاصالة اقول وبالله التوفيق انه لو قال  
 الفاضل المصنف في دفع ذلك الوجه وفيه ان البعضية احتمول ان تكون حقيقية او وهمية يقتضي  
 لاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة لكن ادعى لا اباضا ايضا يقتضي لاصالة بالنظر  
 الى الذات لكن بحسب التوهلا بحسب الواقع ويمكن ان يجاب بان لاصالة افاضت في شئ  
 من جهة فالنظر في اثبات لاصالة من جهة المعنى ايضا ما لم يوجد مانع وجوده ههنا غير  
 ظاهر ولا ظاهر خطائي عليه كلف بهذا التقدير فانهم ولا قسره بالمر والقول لان هذا ليس من

٥٤  
 لا عبرة بصيغة  
 اسم التفصيل ١٢  
 اول جمع سنة بفتح  
 السين والثاني بجمع  
 سنة بضم السين و  
 الثالث بجمع ضمة  
 السين والراء ههنا  
 ٥٥  
 لا ان يقال نقل الفاعل  
 للمدق الى ما هو متعلق  
 به لا الى المجرم ههنا

٥٥  
 اي حقيقة ١٢  
 ههنا



وقد اشتهر هذا وأما حاصل الجواب عن الشق الثاني فكأنها صحيحة لكن عبارة المصنف ليست على ظاهر  
 ما على الأول فيقدّر المضاعف وهو الحالة مثلا فيكون الرفع وكذا النسب الجوز فاما اعتبار المضاعف  
 وأما على الثاني فيقدّر أعرب أو نحوه فيكون المفرد المنصرف وكذا أما عطف عليه مفعولا لم يعم  
 فاعطيه له ويول الرفع بالرفع والنسب بالنسب الجوز بالجوز ويعم المحل وأما على الثالث فيقدّر  
 أعرب الأعراب فالنقد أعرب بالمفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر المنقصر بالضمه أعراب فم والفتح  
 أعراب نصب الكسرة أعراب جرف فيكون الرفع مفعولا مطلقا باعتبار المضاعف للنقد أعراب  
 للنقد ولكن أحده عليه **قوله** قال قد من سره الغرض من نقل الحاشية بيان غرضه لا شارح منها  
 وهو الإشارة إلى المحاط **معنى** الأعراب **هنا قوله** على معنى أنه أعرب الخ الغرض من هذه العبارة  
 هو ما يراد من أن النسب على الحالية أو المصدرية لا يعم لأن كلا منهما مقتضى لوجود العامل وهو هنا  
 غير موجود بيان الرفع أنه بقرينة المقام يقدر أعرب هنا فيوجد العامل **قوله** هو فومين وكل  
 الرفع بالرفع ليعم المحل على ذي حالة **قوله** أعراب رفع قدّر أعراب لتحق الاشتغال الذي  
 هو من شروط كون اللفظ مفعولا مطلقا **قوله** وقد أشار بقوله أما الإشارة إلى ملاحظة  
 الأعراب في شق الحالية بقوله على معنى آة فظاهر حيث يقدره وأما الإشارة إلى ملاحظة الأعراب  
 في شق المصدرية فلا ن قوله أو أعرب باعطف على أعرب هذا أن يكون تحت قوله على معنى أيضا أن  
 يبق شق وهو أن عبارة الحاشية على معنى الخ مقتضى لما لا أعراب هنا أعرب من أن يكون في قالب  
 المصدر أو قالب الفعل وأعرب من أن يكون مقدر في نظر الكلام ما ولم يقدر كما قال الفاضل الخ  
 بنفسه وهذا اللفظ كاف في شق الحالية لا في شق المصدرية كما لا يخفى إلا أن يقال إن مقتضى الجا  
 ما قلنت لكن يعلم التقدير في شق المصدرية من خارج هذا ما خطر إلى الله أعلم **قوله** لا يخفى  
 الخ اقتراف على الشارح بأن عبارة المصنف على شق المصدرية وحدها يعم من غير مقدمة خارجية  
 يفيد كون الضمة رضاء والفتحة نفيًا والكسرة جرمًا بخلاف تلك العبارة على شق الحالية والظرفية لأنه  
 سلم ينظر إلى مقدمة خارجية وهي أن اللام في ههنا ملازمة العام بالخاص لا يفيد ذلك  
 فالمناسب تقدر مع شق المصدرية على مقابلة والله أعلم **قوله** لا المصدرية يعني أن عبارة  
 المصنف على شق المصدرية يفيد الكون المذكور وأما على شق الظرفية والحالية فلا يفيد ولو  
 لم لا ناعبد الحكيم لا فائدة شق المصدرية لتكون المذكور وجها وقر عليه الفاضل المدقق فادرج من  
 عند نفسه تلك الافادة وجها أن شئت الاطلاع على ذلك فانرجع إلى حاشيتيها ولو تأملت لكانت  
 ووجدت فائدة التخليد عن الحق لظهر لك أن الاحتمالات كلها متساوية الاقمار في افادة الكون  
 المذكورهم للمقدمة الخارجية وعدمها مع عدمها والله أعلم **قوله** إذا كان متلبسا أقول والله

لأن في شق المصدرية  
 قدّر المنفرد ويكون  
 التقدير أعراب المفرد  
 المنصرف وأجمع الحكم  
 الذي هو أعراب الرفع  
 متلبس بالفتحة ولا  
 شك أن أعراب الرفع  
 أعرب الضمة لوجوده  
 في الواو مثلا أيضا فلا  
 كان هذا التعليل ليبر  
 العام الخاص لا فاد  
 اتحاد الرفع والضمه  
 ولا فلا ٢٦٩

بأنه يقال ان نقل  
قوله بالضمه بالاعراب  
المندرج في قالب الفعل  
لا ينافي مع انما السلب  
كما لا يخفى فيكون ملحوظا  
واسعاه ملحوظا

التوفيق انه يعلم من هذا ان لحاظ التلبس ضروري لكنه اعم من ان يكون تلبس لعلم بالحاصل وخبر  
فلن كان الاول فيفيد كون الحركات الثلاث عين الرفع والنصب الجرد ان كان غيره فلا يفيد مع ان  
الاعراب لو قدر ههنا في قالب الفعل فلا احتياج لحاظ التلبس بل يكون قوله بالضمه متعلقا به  
وان قدر في قالب المصدر فيكون لحاظ التلبس ونحوه محتجا اليه لكن يفيد من الصابغ على هذا  
تلبس الاعراب حالة الرفع او حال مرفوعة المفرد ويجمع بالضمه لا تلبس الرفع الا ان يقال ان هذا  
القول من الفاضل المحتسب مبنى على تقدير الاعراب في قالب المصدر وعلى الاتحاد بين الاعراب الرفع  
بناء على ان ذلك العام تحقيق في ضمن هذا الخاص كما اشار اليه بقوله الذي هو الرفع واساعلم  
**قوله** قدمه الخ دفع ما يخرج من ان يجمع المؤنث السالم كما انه معرب بالحركتين كذلك غير  
معرب بالحركتين مع ان حركتي غير المنصرف اخف من حركتي ذلك يجمع كما لا يخفى فالتناسب قد  
غير المنصرف على ذلك يجمع حاصل الرفع ان الامر كما قلت لكن ههنا وجوها اخرى فلا جعلها اصل  
للمصنف ما فعله الاول ان للمصنف بعد ربنا اعراب اقسام الاسماء المعربة غير المنصرف لاجل  
الشابيه بالفعل في الفرعيتين كما تقر به مخط من درجتها فلذا انخرق فيه ان هذا الوجه يقتضي  
لانخر ذكر غير المنصرف عن كل الاقسام مع انه قد مر على البعض كما ترى الا ان يقال من جهة تكونه  
معربا بالحركة قد مر على ما هو معرب بالحروف والثاني ان الاصل في باب الاعراب ما هو معرب  
بالحركات الثلاث مع التنوين في الاحوال الثلاث ومخالفة غير المنصرف معه اكثر من مخالفة غيره  
للمؤنث السالم كما ذكر الفاضل المحتسب بنفسه فيكون ذلك منطوق في الدرجة من هذا فاذن الخ  
عنه والثالث ان في الجمع السالم ارتباطا للمقابلة والملازمة كليهما مع القسمين الاولين كما  
بالنظر الى الجزء الاول من الاول والجزء الثاني من الثاني والثاني باعتبار الجزء الاول من الثاني فلهذا  
غير المنصرف فانه فيه ارتباط للمقابلة فقط مع القسمين الاولين باعتبار الجزئين الثانيين  
تقد ير اجمع مقابل بالمفرد وغير المنصرف مقابل بالمنصرف والمفرد مقدم على المنصرف اعلم  
ان الوجوهات الثلاث الاول من قبيل قدمت من الحروب جينا والوجه الرابع من قبيل ختمت  
تأديا واما وجه تقدير المفرد بالمنصرف والجمع المكسر بالمنصرف على كل الاقسام فكونها معربا  
بالحركات بات الثلاث في الاحوال الثلاث ولعل لاجل الظهور تركه فاحفظ هذا التمسك لا يتوصل  
لا يقد في غير هذا التعليق **قوله** بخلاف جمع المؤنث فانه لم يترك في التنوين وان ترك فيه  
لحدى الحركات وفيه ان تنوين الاصل هو تنوين التمكن كما انه متروك في غير المنصرف فكذا  
متروك في الجمع المؤنث السالم لان التنوين فيه ليس تنوين التمكن كما تقر فلا يفيد هذا الوجه  
ترجيح الجمع المؤنث السالم على غير المنصرف الا ان يقال ان تنوين الجمع مشبه بتنوين الاصل

في الصورة وان اختلفا في الصفة **قوله** باعتبار الجزء الاول متعلق بمقابل ومناسب على  
التنازع **قوله** باعتبار الجزء الثاني اي الواقع في غير الموضع الاول اقول وبالله التوفيق ان  
قوله باعتبار الجزء الثاني لو كان قيد الثاني ويكون المقابلة بين تمام جمع المؤنث السالم والجزء  
الثاني الجمع المكسر كان لعبارة الفاضل الحشني ايضا وجه **قوله** قال قدس سره لعل غرض  
الفاضل الحشني من نقل الحاشية دفع ما يرد عليها كما سيأتي فانظر **قوله** السالم قوله الجمع  
دفع ما يرد من ان السالم صفة المؤنث كما هو الظاهر وهو خلاف مصطلح النجاة حيث  
وصفوا الجمع بالمكسر والسالم لا غيرهما والدفع غنى عن البيان **قوله** حتى يكون المعنى و  
هذا المعنى وان لم يوجد الخلل فيه لكن خلاف مصطلح النجاة **قوله** اذا جمع الخ انما قيد به  
لان عدم التغير في الاحوال كلها غير مراد كما ترى التغير في حال التصغير وغيره وليدخل فيه  
مثل سنون وامثاله لان التغير الواقع فيه ليس في حال الجمعية بل بعد ها كما سبق ذكره فمن  
الحاشيتين المشهورتين والله **قوله** وجاز توصيف الخ دفع ما يرد من انهم انه كيف هي ثم  
الجمع بالسالم مع انه معرب باللام والجمع مضاف الى المعرب باللام فيكون في درجة التعريف  
انقص عنه لان تعريفه من اجل الاكتساب عنه ونقطة الموصوف من الصفة من السجلات  
عند النجاة لما تقر ان الموصوف انحص او مساو وحاصل الدفع ان نقصان مرتبة المكتسب  
من المكتسب عنه مذهب المذاهب لا مذهب الجمهور وكلام الحاشية مبني على مذهبهم ولا على  
مذهبهم واما على مذهبه فمثل هذا المقام يحمل على البدل الله اعلم **قال** الشارح قدس  
سرّه وهو ما يكون بالالف والتاء دفع ما يرد على المصنف من ان سجلات وعرفات مع  
بالعنة قرفا والكسرة جرامع انهما ليسا من جمع المؤنث السالم اما الاول فلا تنفاد جمعيته  
للمؤنث لانه جمع سجل وهو مذكور واما الثاني فلا تنفاد الجمعية فيه لانه علم الجبل الذي عليه  
وقوف الحاجين وان نحو سنين ليس معرب بالعنة حالة الرفع والكسرة حالة النصب فالجمع  
كما هو الظاهر مع انه من جمع المؤنث السالم لانه جمع المؤنث سأل عن التغير لان المراد من التغير  
التغير حال الجمعية كما سبق والتغير فيها بعد الجمعية وحاصل الدفع ان المراد من جمع المؤنث  
السالم ما يكون بالالف والتاء في اصطلاح النجاة وان كان الامر كما قال المعترض بحسب اللفظ  
فلا يلزم الحذور ان **قوله** سواء كان الخ دفع ما يرد من ان مراد الشارح كون جمع المؤنث  
بالالف والتاء بعد كونه جمعا للمؤنث فيخرج سجلات وعرفات عن حكمه مع ان الامر ليس كذلك  
والدفع غنى عن البيان **قوله** سجل على وزن قطرب يجمع فربه **قوله** عرفات فانه كان في اصل  
جمع عرفة ثم صار علما للجبل الذي عليه وقوف الحاجين **قوله** ولا يخفى الخ لعل الغرض من

اشارة الى الوجه الثاني  
لان للوجود فيها هو  
هذا قوله ان سنين  
خارج عن جمع المؤنث  
السالم كما سيأتي في  
قول الفاضل الحشني  
فان محله يكون مضافا  
اليه

هذه العبارة **قول** من قال في دفع الاعتراض الواحد على المصنف بانسين جمع المؤنث السالم كما هو الظاهر مع انه معرب بالحرف بأن في العبارة تقدير مضاف والتقدير بصيغة جمع المؤنث السالم بالضم ولا شك ان نحو سنين وان كان جمعا للمؤنث سالم عن التغير كما علمت لك حقيقة ليست صيغته جمع المؤنث السالم لانها ما تكون بالالف والفاء لا بالواو والنون بان تفسير الشارع بجمع المؤنث السالم كاف في دفع ذلك الاعتراض كما انه كاف في دفع الاعتراضين الآخرين فلا حاجة الى القول بالتقدير مع انه خلاف الأصل والله اعلم **قوله** بحسب العرف أي يكون معنى جمع المؤنث السالم في عرف النحاة ما يكون بالالف والتاء وان كان معناه في اللغة ما يكون جمعا في الحال لمؤنث سالم عن التغير اذ اجمع **قوله** او بحسب عموم الجواز وهو عبارة عن ان يراد من النحاة معنى مجازي ويكون المعنى الحقيقي قد امنه ويحظر بيالي ان بين المعنى الحقيقي لجمع المؤنث السالم وهو ما يكون جمعا في الحال لمؤنث سالم عن التغير اذ اجمع والمعنى المراد ههنا عموم وخصوص من وجه مادة الاجتهاد مسلمات فمادة الافتراق من جانب المعنى الحقيقي سنيين ومادة الافتراق من جانب من جانب المعنى المراد سبغها فان كان المراد من الفردية المأخوذ في معنى عموم الجواز الفردية التي تمثل فردية الاخص من وجه فمادة العبارة الفاضل المعنى وجه وان حل على الظاهر من كون فرد الشيء انحصار مطلقا منه فلا يحتاج له وجه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وهو صيغة التي فيكون التقدير بصيغة اجمع للمؤنث السالم **قوله** او معطوف التي فيكون التقدير بجمع للمؤنث السالم ومادة المعنى بالضم التي **قوله** الى تقدير المضاف انما يقل او حذف معطوف مثلا يروى عن هذا المعطوف اعني ما كان على صيغته بغير الثاني فانه بالالف لانه وان كان لا يثبت له هذا المعطوف لكن يثبت له جمع للمؤنث السالم كذا في حاشية الفاضل المديني **قال** الشارح قدس سره واعتبر ان له اي بالسالم ويحتمل ان يرجع التغير الى جمع المؤنث السالم وقد راسر المعرب في العبارة حتى لا يتقدير بالسالم المعرب الذي هو جمع للمؤنث السالم بالضم آه فلا يخرج ان الاحتراز فرع الدخول في شيء قبل اجمع المؤنث السالم الحق يدخل فيه كذا في حاشية مولانا عصمت الله **قال** قدس سره فانه قد علم الخ أي المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلاث فالعلم يستند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه بنفسه واما المكسر الغير المنصرف فهو داخل في غير المنصرف فانه قد علم ما قيل الاعتراض ليس لانه لم يوسم على لانه لا يشار كره في هذا الحكم على لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف كذا اقال مولانا جمال الدين **قوله** أي داخل وطبعه دفع ما يرد من ان غير المنصرف قد يكسر في حالة الجر فكيف يعبر غير المنصرف بالضم والفقهة وبما حصل الفرق ان مراد المصنف ان غير المنصرف مع قطع النظر عن العوارض معرب بالضم والفقهة وهذا



حيه لان انكساره في سالة العوارض متعلق على محذوف والواو بمعنى مع والتقدير اى اذا  
 دخل من العوارض وتترك مع طبعه فيكون من قبيل قوله تعالى انتهوا خيرا **المرقا** لشارح قدس سره  
 فاعراب هذه الالفاظ آه يعلم من اكثر الحاشي المتعلقة بهذا المقام ان هذه العبارة من الشارح  
 لدفع ما يرد على المصنف بان المعلوم منه ان الحكم على الجزئيات وهو مع قطع النظر عن عدم  
 المناسبة يلحق بالنظر الى الواو والنظر الى قوله مضافة لاشتغال تلك الجزئيات عليها ويكونها  
 مضافة الى غير ياء المتكلم الاول للاول والثاني والثاني ويتبع بالنظر الى الالف والياء وهما  
 وجودها في تلك الالفاظ حال وجود الواو فيها كما هو الظاهر بان عبارة المصنف من قبيل ذكر  
 الجزئيات وارادة الكلي يعني ان مقصود الحكم على الالفاظ الستة بلا محاذ اشتغالها على الواو  
 وادخالها الى غير ياء المتكلم ولا شك في صحة هذا الحكم وافادته ولو تاء ملكت تاء مل الانصاف  
 فظهر لك ان هذه العبارة من الشارح لا يدفع ذلك الايراد لان الشارح اوردا اسم الاشارة  
 فيكون اشارة الى الالفاظ الستة المذكورة في عبارة المصنف فيكون هذه العبارة من الشارح  
 سورة الامتراض كعبارة المصنف بلا فرق نعم لو قال الشارح ههنا فاعراب الالفاظ الستة لكانت  
 للمعلوم من الحاشي وجه هذا ما ظهر لي حين تسويد هذا البيا والله اعلم فالاولى في بيان  
 غرض الشارح من هذا التقدير بيان وجه حالية قول المصنف مضافة آه من اخوة آه والله  
 اعلم **قوله** اى لا بخصوص ما قدم ما يرد من ان كلمة هذه اشارة الى الالفاظ الستة التي ذكرت في  
 المتن وهو مشتقة على الواو والاضافة الى غير ياء المتكلم كما هو الظاهر فيلحقوا الحكم عليها بالواو  
 وكذا التقيد بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم ويتبع الحكم عليها بالالف والياء وحاصل الدفع  
 ان الامر كذلك لكن كثير اما يحكم على شخص يراد منه الحكم على نوعه ومطلقة وهما كذلك فهنا  
 حكم على شخص اخوة آه واريد النوع والمطلق اى الالفاظ الستة فيكون معنى عبارة المصنف  
 اعراب الالفاظ الستة بالواو ولا شك في صحة هذا المعنى والله اعلم **قوله** قيل في توجيه  
 آه لما كان في ذكر الخاص وارادة العام منه بعد وجه تلك الاراد لدفع ذلك الاستبعاد لما  
 كان هذا الوجه غير مرضي للفاضل المشي كما يعلم من قوله وفيه ما مر عنون بلفظ **قوله**  
 وفيما لم يفي بحث الكلام في الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه في حكم هذا اللفظ **قوله**  
 وبالحركة التقديرية دفع ما يرد من ان للنقول عن سيبويه كوزا لالفاظ الستة معرفة بالحركات  
 التقديرية وللنقول عن الكوفيين كونها معرفة بالحركات التي هي قبل حروف المد وما قاله للمنفذ  
 مخالف عن كلامه الخالفة من السواد الاعظم من غير الباعث في قوة الخطاء وحاصل الدفع  
 ان الباعث ههنا موجود وهو العدول الى ما هو خلاف الاصل في ذلك القولين وهو

التقدير في الاول وتزوم الاعداد في الوسط في الثاني فلاجل ذلك اباحت مخالفة المستقر  
عن كليمه ما راسه اعلو قوله للزوم ما راسه فشر على غير ترتيب الالف قوله مع الفنى متعلق بالزوم  
والعدل على سبيل التنازع قوله اى ما يصغر منها دقم ما يتوهم من ان اضافة صيغة  
للمصغرات الى غير الاسماء الستة لا مستغراق فيفيد ان كل واحد منها يصغر والامر ليس  
كذلك لان ذو ولا يصغر كما تقر في مقر لا وحاصل الدقم ان اضافة للمضارع هو تحقيق  
فرد ما فلا يصغر عد من تصغيره واذا كان التصغير موجودا في بعض الاسماء الستة والله اعلم  
قوله مینه ولامه الضمير ان عايد ان الى ما يصغر فلا يرد ان الالف ان يقول مینه ولامه  
لان الضمير باجم الى المصغرات وذمى القاصر يحكى على ان ذكر عينه استطرادى لا دخل  
لدى المقصود وهو تحريك الالف في مصغرات الاسماء الستة قوله ليتم وزنهم املوا  
العلقة الاصلية في تحريك العين واللام في المصغر الاحراز عن التقاء الساكنين لان من التكرار  
يل والياء الساكنة فيما بين العين واللام من ضيقته والله اعلم قوله يجب سكونه والسكون  
الحركة لا يجمعان في حرف واحد فلا يمكن جعل المصغر منها معربا بالحرف قوله لتساوية الحركات  
الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل السكون والحاصل ان الالف في الاعداد  
لا مراب بالحركة كما تقر فلو كان في مادة بالحرف لا جملية فيجب ان يكون ذلك الحرف  
مشتانها الحركة والحرف المشابه بالحركة ليس الا الحرف الساكن لانها عطفان الحرف  
الساكن بالنظر الى الحركة والحركة بالنظر الى الحرف والله اعلم قال الشارح قدس سره وانما لم  
يسره الم وقع بل هو من ان اعراب الاسماء الستة اذ لم يكن بالواو والالف والياء مطلعا بل  
حال كونهما كية واحدة فاعلم يصغر المصنف بهذين القيدين بان يقول اخوك الى آخر الاسماء  
الستة مكبرة وموحدة بالواو والالف والياء وحاصل الدقم ان المصنف اكتفى عن ذكر ذينك  
القيدين بالمثال حيث اورد هاتيه مكبرة وموحدة ويحتمل بالبيان ان المصنف لو قال الاسماء  
الستة بالواو والالف والياء مثل جاء في اخوك ورايت اخاك ومررت بالخير وهكذا كان على  
قاله الشارح وجهه واما على ما قاله المصنف فليس لقول الشارح وجه لا يشغله الا مثله كراهوا لظن  
ان يقال ليس المراد من الا مثله ما كانت محنونة بعنوان المثال بل ما كانت ضاحكة للتخيل امة  
اعلم وان احتمل في قلبك انه لم يترك المصنف الاسماء الستة مقطوعة عن الاضافة ولم يقل  
الاسماء الستة المكبرة للوحدة في الاضافة الى غير ياء المتكلم فان له فانه لو ذكرها مقطوعة عن  
المتوهم استعمال ذو وغير مضاف وهو خلاف للنقول ولو قال الاسماء تخطت العبارة عن قول  
اشتغالها بالمثال وان كان في حال الرفع ونحن فائدة هذا لينة المستعمل لاعداد فربما يرد

في جواب السكون في الالف  
لا لغيره بل لانه

على ما عليه ان الاضافة  
لا تفتى في زجيد الالف  
لينة منه واما عند  
الردة فانه فلو كان  
على هذا فلا المصنف  
ن بجت الجرد ان  
و ذو لا يضاف الى  
مضمر منه

والالف والياء لا يثبتان اليه بنفسه كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره و  
 مضافة عطفت على قوله موحدة وهذا لا يعيد بالنظر الى ذوالالتحقيق وبالنظر الى لبواقي الاخترا  
 كما لا يخفى **قوله** فيه تغيير نظم التبريع على الشارح بان في كلامه تغيير نظم المتن وهو ليس  
 من داب الشارح والمراد من التظم التظم الذي وجد في اكثر النسخ لا حتمال وجدان نسخة فيه  
 تدهور قوله مضافة عن قوله بالواو عند الشارح فتعلما كما في حاشية مولانا عصا الدين **قوله**  
 وذلك آية اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور بان تغيير نظم المتن من الشارح لاجل جملة  
 ليس بمنزلة واقم في كلام السامعين كما لا يخفى على من يطالع كتبهم والعلّة ههنا موجودة  
 وهي ان قول المصنف مضافة حال من المستتر في الطرف الذي هو معدود من جملة المعاني  
 المعنوية عند الجمهور وتقدّم الحال على العامل المعنوي من السقيلا من عند سيبويه  
 فلا جمل تلك العلة قدم الشارح الطرف الذي انخره المصنف ليخرج عبارة والله اعلم  
**قوله** في الطرف بان يورث قوله بالواو متعلقة بكلمة وينتقل لغيره بعد حذفها الى ذلت  
 القول **قوله** ويجوز ان يكون آية لعل الغرض من هذه العبارة توجيه عبارة المتن بان عبارة معمول  
 على التقديم الذي هو من سبب الناحيتين والتأخر الذي هو ايضا بطريق السهولة والفضلة فيكون  
 هذا القول جملة معترضة بين الجملة المذكورة وتفرعيه بقوله فلذا تقدم ما اخره من هذا الظاهر  
 مضافة ما في الحاشيتين من ان التقديم في المتن لرواية اتصال القبيو لان التقديم اذا كان متقدما  
 فكيف يعم تلك الرواية والله اعلم **قوله** التقديم والتأخير الى التقديم والتأخير بطريق السهولة  
 والفضلة **قوله** فلذا لا يجل ان قدمه مضافة حال من المستتر في الطرف الذي هو من جملة  
 العامل المعنوي وتقدم الحال على العامل المعنوي مستتر قدم قوله بالواو على قوله مضافة  
**قوله** اولان لما نزه آية اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور على تقديم تسليم جواب  
 تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الطرف وحاصله ان عبارة المصنف وان كان جملة  
 لكن لما نزه تغيير التظم لثبوت كالتأخر او حسن الموقع او موافقة الاسلوب كل منها موجودة ههنا  
 اما الاول فلان العناية بذكر حال الاجراء اقسامه اكثر من نهاية بيان شروطها في مقامه في الحال  
 الا عوارب اقسامه واما الثاني فان حسن الموقع يقتضي ذكر شروط الاحواب معا واما الثالث  
 فان موافقة الاسلوب السابق يقتضي كون الجزء متصلا بالمبتدأ **قوله** ولا يخفى ان لعل  
 الغرض من هذه العبارة الرد على الجواب الاول للتعريض المذكور بانه لا حاجة الى حمل كلامه  
 المصنف على التقديم والتأخير لانه يحتمل ان يكون قوله مضافة حالا من معمول الاحواب باللفظ  
 من القيام والمقدّر في نظم الكلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولم يكف ان اشارة

من الظاهر  
 فنزولها في  
 ويمكن ان يحال  
 التعريض بان  
 لاجل الغلة  
 التبريع كما في  
 بتغيير القبيو  
 في من حاشية  
 معاصر الدين  
 فاما الجواب  
 عدم التضمين  
 في قوله  
 تقديم  
 بقوله بالواو  
 المتن على سبب  
 واما لاجل  
 الاول على  
 التقديم الحال  
 المعنوي الذي  
 الطرف كما هو  
 سبب الثاني  
 جواز ذلك كما هو  
 من حيث  
 الاول في  
 الثاني في

الى دفع ما يراد من ان المصنف اذا اكتفى عن قيد الكبيرة وللوحدة من كل لثال فلم يكف عن قيد  
 الاضافة الى غير ياء العكسرية ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو اكتفى عنه بما ايضا التوضيح  
 اعراب الاسماء الستة بالواو والالف والياء حال اضافتها الى ضمير المخاطب المذكور الواحد  
 المؤنث الواحد لفظا مثل المال لانها المذكورة في المثال وهذا التوضيح مطابق لما في نفس الامر  
 كما لا يخفى **قوله** تفصيله الخ اشارة الى دفع ما يراد من ان المذكور في المتن كما هو مشتمل  
 على خصوصية المضاف اليه فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ياء المتكلم فلم لا يجوز ان يفهم  
 منه الثاني فيصح الاكفاء من هذا القيد بالمثل ايضا وحاصل الدفع ان المذكور كما هو مشتمل  
 على عد مرتلك الاضافة فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ضمير الغائب المتكلم اسم الظاهر  
 فقصد العد من الاول من المثال في غاية الخفاء والله اعلم **قوله** خصوصية المضاف اليه يعلم  
 من الحاشيتين تفسيره بضمير المخاطب المذكور الواحد وهو مخالف لما هو الظاهر لان المحرم مضاف  
 الى ضمير المخاطب المؤنث وقد مضاف الى لفظ المال والله اعلم **قوله** وليس لاحترار الخ  
 اشارة الى الفرق بين ان بين الكبيرة والمصغرية وكذا بين الموحدية والمثنوية ولجميعية  
 حلاقة التنصير والانتقال من الضد الى نفي ما يضافه في غاية القرب **قوله** ولان الحرف الخ  
 اقول والله التوفيق ان هذا الدليل من افاضل المشيخين يفيده ما افاده قول الشارح لانهم لما جعلوا  
 الى قوله وانما اختاروا الخ يعنيان هذين الدليلين كليهما لا يفيد المدعى بدونهما لان مقتضى ما  
 الاتية في كلام الشارح وتجعل الملا من كليهما ليسا بدليلين مستقلين لاثبات المدعى بل هما  
 جزاءه ومن هذا يعلم حقاقة ما في حاشية مولانا عبد الرحمن ان شئت الاطلاء على الخرج  
**قوله** كركبين او اكثر هذا التردد مبني على ان حصول المدات باشتبااح الحركات كانت  
 والاشياء محتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر **قوله** ان يستبدل المشيخ اي يستقل او بما  
 الكراهة از فيه يلزم منقبة الفرع على الاصل **قال** الشارح قد مر مره مشابهة المشيخ الخ  
 يريد ههنا ان الانباء عن التعدد في المشيخ غير الانباء في الاسماء الستة لان طر في التعدد في  
 المشيخ جزئي للمعنى بخلاف فهمها في الاسماء الستة لان معناها واحد ووجه التشبه لا بد ان يكون  
 مشتركا والجواب ان وجه التشبه هو الانباء عن التعدد سواء كان طر فاه جزئي للمعنى او  
 يكون للمعنى احد الطرفين الاول في المشيخ والثاني في الاسماء الستة فان قلت لما كان اعراب  
 تلك الاسماء تشبه المشيخ وجب ان لا يستوفى الحروف الثلاث لئلا يلزم منقبة الفرع على الاصل  
 قيل انها وان تفرعت على المشيخ في الاعراب بالحرفين لكنها استوفى الحروف الثلاث بناء على ما  
 زمانا كونها مفردة ولذلك قد مر على المشيخ قوله بالواو والالف والياء محمول على الاسماء

الاول في ما هو كلامه  
 وقد اثنى في المعنى  
 والثاني في المعنى  
 لان امره بالواو  
 الالف والياء سواء  
 كانت مضافة الى  
 ضمير المخاطب او  
 الى ضمير المتكلم او الى  
 اسم الظاهر الخ  
 وهو كذا يصح لاحقا  
 مع ربه بالحروف  
 الله

العام وهو قضية موجبة فمفهومها ارتفاع الغرض وارتفاع السلب فيكون معناه ان  
 احراب هذه الاسماء بالحروف ليس بغيره فحينئذ والرجوب كما في ابوك واخوك وذو  
 والجنون كما في قوله وهنوك وهو كذا في حاشية مولانا المدقق ويعلم من حاشية مولانا  
 عبد الحكيم والفاضل المدقق ان الشارح لو لم يذكر لفظة المعاني وقال لشابهتها للمشي في كونها  
 منبهة على تقدم كانت الاسماء الستة من قبيل الملحقات بالمعاني كقوله اقول وبالله التوفيق  
 انه يعلم من هذا ان الابهام في الملحقات باعتبار المعاني والا لفاظ كليها بجزء الاسماء الستة  
 الذي فيها متباين الاول فقط فالامر ليس كذلك لان لفظ كلا ليس بجيني عن التبع لا من جهة  
 المادة ولا من جهة الصورة لوجود مادة وموصوثة في الكامع استبعاد التعدد فيه كما لا يخفى  
 في الاصل في توجيه زيادة لفظ المعاني بيان الواقع لا الاحتراز ولا اجل الفرق بين ابناك  
 هذه الاسماء الستة وبين ابناك كما لا يخفى من التبع في الملحقات وتوجه الابهام عن التعدد في  
 الاسماء الستة ان الامر ينشأ من الامر والاب عن الابن والابن عن المرأة او زوجها والفرق بين  
 من صاحبها وتر واهن صاحبها يصاحبه ولم يقل الشارح في كون معانيها مستلزمة  
 للتعدد لان التبادر من استعمال الانكسار في التعقل ولذلك غير متحقق في الغرض والامر لعدم  
 كونها من مقوله الاضافة كذا اخبرهم من الحاشية المكتوبة في هذا المقام والله اعلم حقيقة  
 قولهم دون فداي حال كون تلك الاسماء متجانسة من فدا لانه وان كان في آخره حرف  
 صاحبها لا عراب لان اصله فدا وتحرر حرف الواو ولا عوض كما في الصحاح لكن معناه غير  
 متحقق من التعدد اقول وبالله التوفيق ان الاخ كما يقتضي الامر والاب لان فدا تلك الغدقيقة في  
 الحال التي لا بد من فداه اعلم قولهم ويظهر الخوف فداي من ان فداي كون الاسماء الستة  
 بالحروف اذا كانت الشابهة للمشي في الابهام من التعدد فالمناسب ان يكون تلك الاسماء مفردة  
 بهذا الاسماء عراب حال القطع من الاضافة ايضا لوجوه العلة وهو الابهام في تلك الاسماء في تلك  
 الحالة ايضا فالحاصل الدفء ان وجود الابهام في حال عدم الاضافة مسلم في تلك الاسماء لكنه  
 غير ظاهر في حال الاضافة ظاهر والشئ انما الظاهر بمنزلة العدد فلهذا تعدد الاحراب  
 بالحروف بحال الاضافة واسما ملحوقا قال الشارح قد مر من سورة ولوجود الخ فدلح بالليل ان  
 يخبر مع والامر من ايدقة والغرض من هذا القول برفع ما يرد في هذا المقام من وجهين الاول  
 ان الابهام من التعدد موجود في الاسماء الاخر ايضا كالوالد والولد والعرو وغير ذلك فاما  
 الوجه في اختيار تلك الاسماء الستة والثاني ان هذه الاسماء الستة لو جعلت معربة لم  
 يستلحاجة الى اجابة كل حرف الحروف اللاحقة من الفاعل والاحتراز من الخلط

يعلم من قول الفاضل  
 في بحث الجودات  
 ان الابهام كان عاما  
 في التبع الى جود من  
 لا بالنظر الى فداه  
 اعلم انه  
 في ما يرجع من ان لا  
 وقد اذا كان في الاسماء  
 الستة ولا يلزمها  
 ما قبلها المعنى فلهذا  
 تكون تلك الاسماء من  
 الملحقات كذا يكون  
 الدفء ان ملحوقا  
 جيني المعنى في كل  
 والشئ كليها فيكون  
 يكون كل واحد من الملحقات  
 التي جازوا في الاسماء  
 الستة فلهذا يمكن لفظه  
 ب

من المهمات فيما بينهم وحاصل الدقة من الوجه الأول أن في الأسماء الأخرى التي هي منبهة عن التسمية  
 تكلف باختلاف الحروف للأعراب عن التماثل لعدم وجود الحرف الصالح للأعراب في أو  
 آخرها بخلاف الأسماء الستة والاحتراز من التكلف مهم لهم فذا لم يجعل تلك الأسماء معتر  
 بالحروف وعن الوجه الثاني أن الحروف الصالحة للأعراب وإن لم يوجد في الأسماء الستة  
 بحسب الظاهر لكنه موجود فيها بحسب الأصل كما لا يخفى فلا يوجد فيها تكلف الاختلاف  
 من خارج على تقدير كونها معرفة بالحروف فجعلت معرفة بالحروف والله أعلم **قوله**  
 فاسترحوا يعني أنها إذا وجدت الحروف الصالحة للأعراب في أو آخر الأسماء الستة وجعل  
 تلك الحروف أعرابا فاسترحوا **قوله** حروف أجنبية في هذه العبارة مرادها أن لا تستر  
 من كلفة الحروف التي هي أو آخر الأسماء الستة ليست بحاصلة لأنها كانت محذوفة نسبيا  
 منسيا كما سيظهر الفاضل المشتبه به في هذه الحاشية فلو أضيف عن العينية للمشتبه إليها  
 بقوله مع أن اللام في هذه العبارة لا كان لادق والله أعلم **قوله** مع أن اللام في دفع  
 ما يتوهم من أن الاستراحة عن ذلك التكلف موجهة للمخالفات عن أصل الأعراب  
 بالحروف وهو الأعراب بالحركة لأن فيه تكلف الاختلاف كما لا يخفى وحاصل الدقة  
 أن تكلف الاختلاف كان موجودا في أكثر الأسماء الستة وهو ما سوى ذلك لأن كلها إذا كانت  
 محذوفة في الأربع الأولى من تلك الأسماء ومبدلة بالميم في واحد منها وهو فرقا كما هي  
 لأجل اجراء الأعراب عليها ليس إلا تكلف الاختلاف والله أعلم **قوله** لأنها كانت مبدلة  
 في بعضها وإذا انفردت لم يحتمل الواو لتتوهم فقد غرها وعوضوا من الماء مبادا وقالوا فرقا  
 ويقون ولو كان الميم عوضا عن الميم لم يكن له حكمة وهذا القول يتبادر إلى الذهن على خلاف  
 ما قاله الفاضل المشتبه به أن يقال إن الواو التي اجتمعت مع الميم ليست ملأى عوضا  
 ولا قللتا سبب أن يقدم الواو على الميم في الجمع بل تلك الواو وأخرى تزيد في الجمع على  
 بخلاف القياس هذا من سوانح الوقت والله أعلم **قوله** قال الشيخ الرضوي الخ لما كان  
 بينه وبينه خلاف في أن الواو التي في أو آخر الأسماء الستة في حالة الرفع هي الواو التي هي الأصل  
 للوجه أو الواو الأخرى بدل عن لام الكلمة أو عليها اشتراك الفاضل المشتبه به في ذلك الخلاف  
 ورأى رحمه الله بالقول الثاني من ذين القولين حيث أجاب عن الاحتراز الوارد على المستف  
 الذي ذهب إلى قول القول والله أعلم **قوله** والعين في الباقيين أي ذو وفرا قول وباطل  
 أنه لا أثر في ذو وبان أصله ذو وحذفت الضمة عن الواو والثاني لتثقل ثم حذفت تلك الواو  
 لا بل التقاء الساكنين الواو المتنوع فترسكت الواو الأولى ليجمع جعلها هو بأنم أبدلت

عن الخلاف بالوجه  
 لا يوافق في كون الألف  
 والياء يبدلان الألف

الفقه بالضمعة المناسبة شرح فت التوفيق كان للفظ العين في لفظ ذو وجه وأما إذا قيل  
 كالمثبته سكتوا بأن اصل ذو ذو وجعلت الواو الأولى الفاعل حركها وانقلبت ما قبلها أثر سكت  
 الواو والثانية استغناء وحذف الالف لا تتقاء الساكنين ثم حذف فت التوفيق ثم أبدلت  
 بالفتحة بالضمعة قيل ذو فلا يبقى اللفظ العين في ذو وجه كما لا يخفى والله اعلم **قوله**  
 كونها أي بالافت والواو وقوله من لا مر الكمية أي في الأربعة الأول **قوله** وبينها في الآخرين  
**قوله** وجعل ما قبلها الضمعة قبلها ومن جنس أجمع الحروف الأعراب يعني أن الفتحة  
 التي قبل الأعراب والعين في الأصل اندلت بالضمعة والكسر تضيفت **قوله** لأن دليل الأصل  
 الإضافية بيانية والمعنى لأن دليل المعاني المعنوية الذي هو الأعراب أو الأعراب بمعنى كون  
 الكلمة معرفة بالمعنى لأن دليل كون الكلمة معرفة قد يرد أن الظاهر من الإضافية كونها بمعنى  
 الأعراب وهي لا يعبر عنها بعد من الدليل للأعراب وحاصل الدليل أن الأعراب والظن وصف  
 للمسمى كما سبق والدال على وصف الشيء يكون متأنواعه فلا يكون الأعراب من سنخ  
 الكلمة لأن سنخ الشيء لا يوزع عنه **قوله** سنخ بكسر السين المهملة والنون والفاء المعجم  
 الأصل **قوله** بدل من سنخ الكلمة وهو لا مر الكمية في الأربعة الأول وعينها في الباقيين **قوله**  
 وهو الأعراب أي مرفوعة الكلمة ومنفصلة عنها ومجردية **قوله** كالطاء في بنت لأنها عوض  
 عن الواو لأن أصل بنت بنو وهي لا ينفذ التانيث **قوله** ولا يبيح الخ دفع ما يرد من أن الأعراب  
 والعين لها كالتأخذ وقتين من لفظ ذو وفاء فبقيا على حرف واحد والآسر على الحرف  
 الواحد ليس بوجود في كلاهما العرب والدفع غنى عن الدال **قوله** وامترض عليه الخ أي  
 على ما قال المصنف بيان الاعتراض ظاهر قال مولا ناعبد المحكم فيه أن التفتيح حاصل  
 بلا بد إلا أيضا أقول وبالله التوفيق حصول التفتيح في أبدال الواو التي هي أصل كل الأسماء  
 الثلاثة بالانف ظاهر وأما في صورة أبدالها بالواو والياء فغير ظاهر والله اعلم وللفاضل  
 المدقق في تزيين قول مولا ناعبد المحكم كلامان شئت الإطلاع عليه فارجع إلى حاشية  
**قوله** وله أن الخ أي للمصنف في الجواب عن اعتراض الشيخ الرضوي أن يقول في حاصل  
 الجواب أن قياس الأسماء الستة على علامتي اللشقي والجسوم قياس مع الفارق لأن تزيين  
 تلك الستين من حروف المعاني الحقيقية بالمفرد للدلالة على التشية وإجماع جمل لا مطلق الأسماء  
 لأنها لا تدل على شيء من أجزاء المعنى قال مولا ناعبد المحكم الذين أقول فيه بحث لأن كونها من حروف  
 المعاني ممنوعة لأنهم لا يجوز أن يكون الدال محموم الصيغة والنسبة إليها لما أن تلك الدلالة هي  
 عند بلوغها ما ولو سلم فكونها من حروف المعاني ما نفع من كونها من سنخ الكلمة على الإطلاق

ممنوع كيف وباء التصغير والفتح الجهم والفاعل وواو المفعول نحو رجيل وصاحبه وضاه ومضج  
 مع الحركات تدل على معنى التصغير والجهم والفاعل والمفعول وكذا أحرف المضارعة تدل على  
 معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا صرح به الرضي ومنع كونها من سنخ الكلمة بدوها بطلان  
 ولو سلم كونها من حروف المعاني ليس الاختلاف فيه فيمكن له أن يقول أي محدور في جمل أكثر  
 من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخها ولو عند البعض انتهى **قال** نشاهد  
 قدس سره وما يلتحق به تعريض على المصنف بأن المناسب له أن يقول المثنى وما يلحق به لأن  
 الاختصار المطلوب للمصنفين يحصل به ويمكن أن يجاب من جانب المصنف بأن هذا القول  
 موهوم كون أعراب كلا وكلتا كالمثنى في حال الإضافة إلى المظهر لولم يذكر قيد مضافا إلى آخر  
 بكون أعراب اثنين واثنين كالمثنى مقيدا بجمال الإضافة إلى المظهر لولم يذكر قيد مضافا إلى  
 مظهر والله أعلم بكون أعراب كلا بالحركة في حال الإضافة إلى المظهر وإن كانت بتقديم  
 قد من المصنف كلا على اثنان والآلة المناسبة فكسر الترتيب لأن مناسبة الاثنين بالمثنى ظهور  
 من مناسبة كلا به كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمثنى الظاهر إرجاعه إلى كلا موهوم أن يكون مع التثنية  
 ويرد وبها فلا ريب أنه لا معالجة إلى قول الفاعل المثنى قال الله تعالى **قوله** وأعرض من هذا القول ثم  
 ما يتوهم من أنه لا يجوز أن يكون كلا من المثنى لا من الحقيقة وأن المثنى في قلبك أن تعريفه  
 المثنى لا يصدر عنه كلا لعدم وجدان النون في آخر الذي أخذ في تعريفه المثنى فكيف يمكن  
 التزم إلى ذلك التوهم فإنه يمكن صدق التعريف على كلا بأنه يمكن أن يقال إن النون  
 موجودة في آخره في الأصل لكن من جهة لزوم الإضافة فيه التزم حذف نونه وحاصل ذلك  
 أن كون كلا من المثنى غير صحيح لوجه الأول ما أشار به قوله لأنه لم يثبت الخ وحاصله أن المثنى  
 لا بد له من مفرد كما يشهد به تعريفه ومفرد كلا لو كان كان كل وصوم يثبت **قوله** و  
 لجهان رجوع الخ هذا وجه ثان لعدم كون كلا من المثنى وحاصله أنه لو كان منه للزم إرجاع  
 ضمير التثنية إليه ولا مرية كذلك كما يشهد عند المشاهدين المذكور أن كلا من الفاضل  
**المثنى قوله** ضمير الواحد إليه مؤنثا كان أو مذكرا والشاهد على الأول القول الثاني و  
 على الثاني الأول ولا جمل هذه النكتة أو رد الفاضل **المثنى** شاهدين والآية الأولى  
**قوله** وللزوم الأول الخ هذا وجه ثالث لعدم كون كلا من المثنى وحاصله أن القاعدة في المثنى  
 تبدل الفه بالياء في حال النصب الخ كما هو المتعارف واللفظ كلا لا يبدل في حال الرفع  
 إلى المظهر فلا يكون من المثنى **قوله** ويجوز أمالته هذا وجه رابع لعدم المسطور فحاصل  
 أن أمالته في الف لا يجوز لأنه ملامة والعلامة لا تقهر الف كلا يقال فلا يكون



من المثني **قوله** فان المثني الخ ملة فعلية جواز الامالة للقدم المذخور **قوله** والغنة الخ  
 هذا الكلام ماشارة الى الاختلاف الواقع بين النحاة في الف كلاهانه بدل من الواو والياء ولا  
 دخل لهن الكواثر اثبات عدم كون كلاهانه من المثني فيكون هذا الكلام عطفاً على قوله وهو  
 ليس بمثني **قوله** لا يدل الى التاء الخ يافان مؤنث هذا اللفظ كذا كما هو المتقرر والتاء فيه  
 لا يخلو اما ان يكون بدلا من الواو من الياء او ليجرد التانيث لاسبيل الى الثالث لانه على  
 هذا يلزم كون تاء التانيث وسطا وكون وزنه فعتل وكلا الامرين خلاف ما تقر به كذا  
 لاسبيل الى الثاني لانه على هذا يلزم ابدال التاء من الياء في غير لفظ الاثني وهو خلاف  
 ما تقر به طريق الا الاحتمال الاول فلذا كانت التاء بدلا من الواو فيكون لامر كلا الذي هو  
 مذكر كلا والواو خالف كلا يكون بدلا من الواو **قوله** واحمد بدل الخ المراد من عدم التبديل  
 هو الذي يكون في موضع اللام وطريق الاتفاق فلا يرد التبديل فكيف ذهب لانه  
 اشتقاق وكن الا يرد التبديل في موضع الفاء ان شئت التفصيل فارجم الى الحاشية  
 هو لا فاعبد الحكيم **قوله** اسماء الخ فوايد القيود الثلاثة ظاهرة وان شئت انصرح بها  
 فارجم الى الحاشية بين المشهورتين لانها مذكورة فيها على التفصيل **قوله** على وزنه  
 اشارة الى دفع ما يرد من ان الف كذا هي الالف التي كانت في كلا والتاء فيه يزيد  
 للتانيث فيلزم توسيط علامة التانيث وكون وزنه فعتل وكلاهما خلاف الواقع  
 حاصل لو لم انا فسلم ان الالف في كذا هي الالف في كلا وعلامة التانيث فيه التاء على  
 يلزم هذا وان بدل التاء فيه بدل من الواو التي ابدلت منها الالف في كلا والالف فيه  
 للتانيث فيكون وزنه فعل ويكون علامة التانيث في الآخر فلا يلزم المخالفة من الواقع  
**قوله** كالا في كلا اي الالف التي وقعت في مقام لام الكلمة والتشبيه في جعلية الاخر  
 فقط لا فيه من التانيث لان الف كلا ليست للتانيث كما لا يخفى **قوله** وانما جئنا الخ  
 اشارة الى دفع ما يرد من انه لما زيدت التاء في كذا فصار الحاجة الى زيادة الالف بعدها  
 كيف والاشعار بالتانيث الذي هو المقصود يحصل بالتاء ايضا وحاصل الدعوى ان تزيين  
 التاء لو كانت للاشعار بالتانيث كان الامر كما قاله المورخ لكن التاء هنا بدل من الف كلا  
 وليست متممته للتانيث فيحتاج الى علامة ليحصل الاشعار به **قوله** تكونها بدل لاسم  
 لقوله لم تقمض وهو اي عدم التقمض ملة يجوز التوسيط **قوله** ولهذا الخ يرجع ههنا ان  
 المذكور فيما سبق عدم كون تاء كذا للتانيث وابدالها من الالف التي وقعت في مقام لام  
 الكلمة ولا دخل له في عدم انقلاب تاء اخنك وبنيت هاء في حالة الوقف كما لا يخفى فكيف

يعم قول الفاضل المحقق ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء والجواب ان المشار اليه بهذا هو  
العدم الاول والابدال مطلقا اعم من ان يكون في كلتا او غيرا فيعم التغيريان وان اختلج  
في قلبك ان للذكور فيها اسبق هو الخاص فكيف يشار بهذا الى العام فانه بان العام يفرض من  
الخاص والهمز كاف في الاشارة **قوله** لم ينقلب ما قبلها مع انه يجب انقلبه ما قبل تاء التانيث  
**قوله** ولم ينقلب الخ مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولا نهائيا لعمري  
متعلق بقوله جازم الجمع قدم عليه لاهتمام والتقدير وجازم الجمع بين الالف والتاء في كلتا  
ليستا متحفتين في التانيث فيكون الواو لعطف جازم المتأخر على جازم المتقدم فالعلة في جواز الجمع  
هو عدم كون التاء متحضة للتانيث وتبعده ذكر الفاضل المحقق في اللطوف والاف ذكره هذه  
العلة في اللطوف عليه كاف والله اعلم **قوله** لانها تتغير حيث ينقلب ياء في حالتي النص والجر  
والالف متحضة للتانيث لا تتغير لان التغير في العلامة محال يعمد ويندفع بهذا ايضا ان الالف  
كناية هذه الالف بالياء لانها للتانيث **قوله** والحق الخ هذه جملة مستأنفة اشارة الى  
الاختلاف الواقع بينهما في ان كلا اذا اضعف الى المؤنث الى المؤنث هل يلحق التاء به **قوله**  
وفي قوله اي الشارح الرضى لان هذا القول يعني فلذا جازم توسيطها واقم في كلامه ولا خدشة  
في ارجام الغمير اليه مع عدم ذكره لان شهرته يغني عن الذكر بيان الراد ان المفهوم من كلامه  
حيث ذكر التانيث مطلقا ان ما فيه شائبة التانيث وتقصه لا يجوز توسيطه مع ان تاء كلتا في  
لحجة التانيث كما هو الاظهر ووسط فعل ان عدم جواز التوسيط فيما كان المحض التانيث كما هو  
المفهوم من كلام الشارح الرضى حيث نفى التانيث الخاص لا فيما فيه شائبة التانيث وتقصه كما  
هو المفهوم من كلام المصنف ولا يخفى انه لو كان المراد من التانيث المذكور في كلام المصنف  
حتى يكون معنى عبارته انها ليست للمحض التانيث لا يحجج الرد على المصنف بهذا الكلام وجبه  
والله اعلم **قوله** ويجب الخ هذه جملة مستأنفة ايضا اشارة الى حكم آخر لا دخل له في  
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين **قوله** يجب ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب بالكل  
هو الاصل اذا كان في حال الاضافة الى المظهر الذي هو الاصل ايضا فلنا سبب ان يقتطع  
في المظهر المضاف اليه التنكير الذي هو الاصل ايضا لوافق الاصول الثلاثة وحاصل الدفع ان  
الناسب كذلك لكنه تولى هذا المناسب لئلا يلزم المخالفة من وضع كلا ويلزم المخالفة على  
تقدير اشترط التنكير في المضاف اليه لان وضعه للتأكيد المعنوي والتأكيد لا تقو كدبه والله اعلم  
**قال** الشارح قدس سره فيسقط الخ قال لفاضل لسمعتي لا يدخل لهذا القول في اثبات  
تقديرية الاعراب لان كون آخره الفاعل مستقل في كون اعرابه تقديرية انتهى اقول والله



الايتين فمع قطع عن ان المناسب على هذا مذهبنا بالياء لا مذهبنا بالواو لان من المتقرر  
 ان الاسم للمقصود اذا كان على اربعة احرف يشتهر بالياء على كل حال غير على الجيب انه على هذا يكون  
 المناسب للمصنف ان يذكر في المحققات شيئا بان لا نه ليس يشتهر مع انه معرب باعرابه اما الثاني  
 فظاهر واما الاول فلا مفرده وهو ثلث لو كان بحسب التقدير والغرض لكان بمعنى طرف الجبل  
 لان ثلثا بان بمعنى طرف الجبل والثناء لا يوجد فيه معنى الثني الذي اشتق ذلك منه لانه بمعنى  
 دو تا كرون كما في المنتخب عدم وهذا في الطرف الواحد من الجبل غير جدي على من له  
 ذهن سليم وفهم مستقيم فالجواب عن جانب المصنفان هذا المعنى وان لم يوجد في الطرف الواحد  
 من الجبل بمعنى الدخول لكنه موجود فيه بحسب العروض وهذا القدر يكفي في الاشتقاق فيكون  
 شيئا بان معدودا من المثني فلا قصور في عبارة المصنف هذه الخلاصة انما اشق والله اعلم بالصواب  
**قوله** اذ ليس في المفرد لان الثني في اللغة بمعنى العطف الذي هو بمعنى دو تا كرون كما في المنتخب  
 كما سبق وقدم وهذا هو المعنى للمفرد ما لا يخفى **قوله** فالشئان ملة لقوله وليس في  
 الطرف الواحد معنى المثني **قوله** المثني على وزن ثر ثر في بعضه دو تا كرون شئ **قال الشارح**  
 قد مر سره والمراد به الإشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان مثل سنون وارضون يعرب بالواو والياء  
 الرفع والياء حالة النصب والجر مع انهما ليسا من اجمع المذكر السالم لانه مفسر بما لا يكون مفعولا  
 بالتاء مع سلامته وهذا التعريف لا يصدق عليهما كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من اجمع  
 المذكر السالم ما يصح به بحسب الاصطلاح وهو ما جمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء  
 سواء كان الواحد فيه مذكر او مؤنثا وسواء كان الواحد فيه سالما او غيره وهذا المعنى يصدق  
 عليهما وعلوم من هذا ان في عبارة الشارح بالواو والنون حذف العاطف مع المعطوف والله اعلم  
**قال الشارح** قد مر سره وما الحق به غرض الشارح من هذه العبارة مثل الغرض الذي بينا في  
 قوله هذا في بحث المثني **قال المصنف** والوفان قيل قالوا ان يوجد في كلام العرب اسما آخر  
 واو قبله ضمة والوكذ لك قلنا الواو في معرض التغير فلا يعتد به او يقال الواو ما قامت مقام  
 الضمة فكانها ليست بواو ووجه تقدير الواو على عشرين وانواتان الواو مشاركة مع اجمع المذكر  
 السالم في اصل الجمعية وتخفيف واقل بالنسبة الى عشرين وانواته كذا افهم من حاشية مؤلفه  
 عصمت الله مع منهية والله اعلم **قال الشارح** قد مر سره لا جمع ذو لا عن لفظه دفع ما يرد من  
 ان عددا من ملحقات اجمع المذكر السالم غير اجمع لانه كما سبق مفسر بما جمع بالواو والنون وهذا  
 التعريف يصدق على الواو لانه يحتمل ان يكون عدم النون كاجل سقوطها لاجل الاضافة للملحقة  
 فيه وحاصل الدفع ان وجود المفرد من لفظ اجمع المذكر السالم شرط فيه ومنه والو من لفظ غير

موجود لا يجمع له وقلد لك مد من اللمحات لكن المناسب للشارح ان يذكر هذا الشرط في  
السابق الا ان يقال ترك لشهرته والله **قول** فلا يكون جمعا سالما الخ راجع الى وصف مشترك  
بنحو على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على شئ مقيّد بقيد يكون ذلك النفي راجعا الى هذا القيد  
وبناء على ان الجمعية المطلقة ليست بجنفية عن الوكاه هو الظاهر **قول** وكذا اولات تعريض على  
المصنف بان المناسب له ان يذكر ملحق جم المؤنث السالم وهو اولات جمع ذات لانه ليس منه  
بناء على ان وجود المفرد من لفظ الجمع كما هو شرط في الجمع المذكور السالم فذلك شرط في الجمع  
المؤنث السالم وهذا الشرط غير موجود ههنا كما لا يخفى مع انه معرب باعراب الجمع للمؤنث السالم  
الا ان يفرق بينه وبين الجمع المذكور السالم باشتراط قيد وجود المفرد من اللفظ في الثاني وعدم اشتراط  
في الاول بل يكفي فيه بياجم بالالف والتاء فيكون اولات على هذا من الجمع للمؤنث السالم كما  
ملحظة فعدم الذكر لا يكون مضرا وانه اعلم **قول** فلا يكون جمع الخ يريد ههنا ان المناسب  
سبق ان يقول فلا يكون جمعا سالما فلا تنقضه اذ قيد المؤنث اجيب بان النكتة في ذلك لئلا  
ههنا وعدم ذكر المذكور فيما سبق هي الاشعار على ان النفي في كلا المقامين هو وصف السلا  
لجمع من خلية التذكير والتأنيث لذكر السلامة في كلا المقامين على نحو واحد وانه اعلم **قول**  
واما ذو وبقية الاول وضرب الثاني وسكون الثالث والفرض من هذه العبارات دفع ما يتوهم من  
ان الوكاه من المحققا فذلك يكون ذو ومنها فللناس في كره فيها ايضا والدفع غنى عن البيان  
وان اختلف في قلبك ان النون شرط في الجمع المذكور السالم وهي غير موجودة في ذو وكيف يكون  
منه فانه لانه يمكن ان يقال ان النون موجودة في ذو وفي الاصل الا انه لا اجل لزوم مراعاة اذا  
استعمل في المحاورات سقطت منه **قول** ولا يدل الخ يريد ههنا ان الجمعية وعدم الدلالة على  
عدد معين كانتا شيان متحدا لان عدم الدلالة على عدد معين من لوازم الجمع ونحوه  
فالمناسب للفاضل المحقق ان يكتب باحدهما في بيان وجه تقديم الوجه عشرين اقول وبالله التوفيق  
ان هذين الامرين وان كانا كشيئين متحدين لكن كل واحد منهما بدو ن يحاط الاخر كاف في بيان  
التقديم فلاجل ذلك الحاط ذكرهما بيان كفاية الاول ان الوجه عشرين وعشرون ليس بجمع لانه لو كان  
جمعا لكان المناسب ان يطلق على اثنين بل على ازيد منه كما لا يخفى فيكون المناسب بالجمع  
فعدم على ما ليس بجمع كعشرين والخواتم وكفاية الثاني ان الاول لا يدل على عدد معين وعشرون  
يدل على عدد معين وكلاهما يدل على عدد معين يكون مناسب بالجمع لان عدم الدلالة على  
عدد معين من مقتضى الجمع فيكون المناسب بالجمع فعدم على ما ليس بجمع كعشرين والخواتم  
واسما **قول** كما هو مقتضى آية متعلق بالنفي لا بالنفي **قال** الشارح قدس سره والا

من غير ان يلاحظ  
في الدلالة على عدد  
معين وعندها  
من غير ان يلاحظ  
في الجمعية وعدم

والا يحوآه وأيضا لو كان جمعا للزمران يقال عشرون بفتح العين وهذا فيه لم يجمع وأيضا لو كان  
 جمعا كان جمعا بالواو والنون وهذا يجمع لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلاء وعشرة  
 وتطاريها ليست كذلك وأيضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وانحوته على ما فوت  
 العشرة بل عليها وعلى الاقل على ما هو الاصل في جمع القلة كذا **قال** الشارح قدس سره  
 لمحققة قال مولا ناعصار الدين الا ولى ترك مع لمحققة لان ثبوت الوجه في الاصل يغني عن ثبوت  
 البيا في الحق ولا نحتاج الى ساعده قوله لانها قرآن للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة  
 التنثية انتهى قال مولا نافر الحق ما حاصله ان هذا ليس بداخل في المدعى بل ذكر لكمال كشف  
 المرام ولا يبالى بامثال هذه النصريحات في الشرح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وفي  
 آخرها آية زيادة هذه المقدمة للاشعار على ان الفرعية للمفرد وحدها غير كافية في كون الشيء  
 معربا بالحروف والا فيشكل بالجمع المؤنث **قال** الشارح قدس سره وهو علامة آية دفع ما  
 يتوهم من كون اعراب التنثية والجمع بحرف النون لانه هو آخرها وحاصل الدفع ان المرام  
 بالاخر هو علامة التنثية والجمع لا الاخر الحقيقة الذي هو النون لانه لسقوطه بالاضافة لا  
 اعتبار له والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضى آية قال الفاضل المذوق المقصود من هذا النقل  
 دفع توهم ان الياء علامة التنثية والجمع انتهى بما هو المقصود وحاصل الدفع ان علامة  
 التنثية والجمع هي الالف والواو والياء لان الاطراد في جميع المشتى والجمع لا يحصل الا بهذا الطريق  
 لان الالف والواو موجودان في كل افراد المشتى والجمع بخلاف الياء كما لا يخفى فيكون علامة  
 التنثية والجمع الالف والواو دون الياء لكن بقي شيء وهو ان من المتفرق فيما بين القوم ان العلامات  
 لا تتغير اذا كانت الالف والواو علامة التنثية والجمع فكيف يجب ان بالياء في حالة النسب  
 والجمعا لان يكون غرض الشارح الرضى من جعل الالف علامة للتنثية والواو علامة للجمع هو  
 الجعل في حالة الرفع لا مطلقا فيكون علامة للتنثية والجمع هو احد الاخرين من الالف والياء  
 او الواو والياء والله اعلم **قوله** لقلة عدد ادخ الام في كلا للموضعين اي لقلته ولكثرة  
 متعلقة بالنسبة ووجه المناسبة ان القلة الذي في المشتى يوجب الخفة كما ان الكثرة الذي في الجمع  
 يوجب الثقل فالالف خففتها تناسب المشتى الذي هو خفيف والواو ثقلته يناسب الجمع الذي  
 هو ثقل **قوله** وهذا الحكم اى الجعل المذكور اما مطلقا كما هو ظاهر العبارة او في حالة  
 الرفع كما هو المناسب على ما سبق **قوله** في جميع الخزى سواء كانا مظهرين كما في زبدان  
 وزبدون او مضمينين متصلين مستترين كما في ضاربان وضاربون او بارزين كما في ضاربيا  
 وضربوا او منفصلين كما في انما واتقوا هما وهو وكما وكجور وجذان الواو في هذا المثلثة

لان الفرعية في الحقيقة  
 غير موجودة لا في الاسم  
 النحوي  
 لان الالف والواو في  
 آخر للملحقات ليسا بلام  
 التنثية والجمع

وايضا يعلم من قول  
 الشارح ان علامة التنثية  
 والجمع هي الالف والياء  
 في الاطراد في جميع المشتى  
 لان الالف والواو موجودان  
 في كل افراد المشتى والجمع  
 بخلاف الياء كما لا يخفى  
 فيكون علامة التنثية والجمع  
 الالف والواو دون الياء

اولا لان يكون للمرام  
 الالف والواو  
 ان يكون بينهما  
 فليكن هذا الذي هو الالف  
 معدوم في هذا الجاء  
 الواو والياء

بجسأل اصل لانها غير موجودة في الاستعمال كما لا يخفى وتعلم من هذا ان في عبارة الفاضل  
 الخشع قصورها حيث ترك مثال المستتر وكن امثالي المظهرين على نقطة والله اعلم **قوله** اولاد  
 كلا الوجه آخر تخصيص الالف بالمشني في حالة الرفع والواو بالجمع في تلك الحالة والياء بهما  
 في حالة النصب الجروهي موقوفة على ثلاثة مقدمات الاولى ان الالف في المشني والواو في  
 الجمع موجودان فيهما قبل الارباعين هما جزاها وهما مقدمتان على الارباعين هما موصوفان  
 والارباع صفتها والموصوف يكون مقدما على الصفة فكذلك يكون مقدما ما هو من  
 هما والثانية انه لا حاجة في كون المشني والمجموع معربين بالحروف الى اجتلاب حروف خارج  
 عنهما بل الحرف الآخر فيهما كاف كما تقره والثالثة ان الاسبق في انواع الارباع اعراب الرفع  
 لانه ملازمة العدة فاصل هذا الوجه ان الالف في المشني وكذا الواو في الجمع موجودان فيها  
 قبل حالة الارباع بحكم المقدمة الاولى وكلما هو موجود فيهما قبل حالة الارباع فالمناسب  
 ان يجعل ملازمة بحكم المقدمة الثانية فيخرج ان الالف والواو ناسبا ان يجعل ملازمة الارباع لكن  
 الاسبق منه الرفع بحكم المقدمة الثالثة فيجعل من علامة الرفع هذا غاية وسعى في تطبيق  
 الظاهر مقبولين الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال لكن بقي شيء وهو ان التناذر كما انه  
 ثبت للالف والواو فكذلك ثابت للياء فلا بد من تخصيصها بالارباع السابق الذي هو  
 في الارباع من مخصص فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** ولم يبق الخ اشارة الى فهم  
 الجزاء آخر من المدعى وهو تخصيص الياء في المشني والمجموع بحالة النصب الجروهي **قوله** امل  
 حصول حرف اللين من اشتباع الحركات وشبهها بما في الخفة **قوله** والجروهي بالرفع من  
 هذه العبارة بيان ان النصب في المشني والجمع تابع للرفع والواو لولية الارباع حاصله من  
 من اشتباع الكسرة التي هي الاصل في الجروهي **قوله** فاتبع امل جعل النصب تابعا للرفع **قوله** تكون  
 حلة لتبعية النصب الجروهي والرفع **قوله** قال الشيخ الرضي ترك الخ لعل الغرض من هذه  
 العبارة التعريض على الشارح بان قوله فتقوا ينادى بالعلو نداء على ان الفتحة غير موجودة  
 في المشني قبل الارباع والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فالمناسب له ان يقول وابقوا للفتح  
 وما يؤيد هذا انصرح الشارح الرضي بالبقاء الا ان يقال ان مراد الشارح من قوله فتقوا  
 الا احدثوا ويحتمل ان يكون هذه العبارة اشارة الى وجه آخر للفرق بين المشني والمجموع بغير  
 ما قبل الياء وكسرها كما قال مولانا عبد الحكيم والله اعلم والمداد من الترتيب الواقع في كلامه  
 للرضي الترتيب على حالها والضمير في له في كلامه يرجع الى ما قبل الياء **قوله** قبل اعراب الياء  
 وجه القليلة ان الالف المقتضية فتحة ما قبلها دخلت في بناء المشني وهو مقدم على الآخر

له في الخ لا غير  
 هذه الارباع  
 في نقطة الرضي  
 رضى

كما سبق فيكون الالف للفتضية ايضا مقدما على الاء اربا الله اعلم **قوله** مع عدم التماثل  
الى عدم المانع من الابقاء المذكور كما انه موجود في الجمع **قوله** واما الضم في دفع ما يرد من  
ان الفرق الذي هو المقصود بين المشي والجموع يحصل بابقاء الضم الذي هو في الجمع قبل التماثل  
الاعراب فلما راد بالكسر حاصل الدفع انا ضلح حصول الفرق على ذلك التقدير ولكن يلزم  
في الابقاء هذا وراي هو الاستتقال لواقعية الياء على حالها والتباس حالة الرفع بحالة  
النصب لجموع بطلان السبي اى سبيع تبديل الواو بالياء في حالة الجموع والنصب لو قلبت الياء  
بالواو لان من المتقرر تبديل الياء الساكنة للفتحة قبلها ضمة بالواو **قوله** مع ان تغييره اشارة  
الى وجه آخر لتبديل الضم بالكسر في الجمع وحاصله ان الضم لو ايقنت على حالها كان المناسب  
تبديل الياء بالواو للقاعدة المذكورة لكن التبديل موجب للعسرة وان تغيير الحركة اسهل من  
تغيير المحرف فابقاء الضم موجب للعسرة فبدلت بالكسر التي هي المناسب بالياء **قوله** ان  
حذف التماثل هذا التقييد لم يرد ما يترأى من انه لا حاجة الى الفرق فيفتح ما قبل الآخر وكسر حصول  
الفرق بكسر النون وفتحها والدفع عنه عن الياء **قوله** وكسر النون التماثل اشارة الى وجه آخر  
للفرق بين المشي والجموع حال عدم الاضافة وتبين ان النون في المشي مكسورة وفي الجمع مفتوحة  
بيان كسر النون في المشي ان هذه النون تنوين في الاصل يكون مفرد المشي والجمع منصرا فمشتق  
على التنوين التي تدل على امكانية الاسوف تكون ساكنة كما ان اصلها ساكن واذا اتى الالف بها  
المفرد لبناء المشي والواو الساكن به لبناء الجمع فيلزم التقاء الساكنين فتمت الحاجة الى التماثل  
ومن المتقرر ان الساكن اذا حرك حركه بالكسر فكسرت النون في المشي وان اختلفت بالالف ان اللازم  
من هذه كسرة النون اعم من ان تكون في المشي او الجموع لا كسرت في المشي والطلب هذا لا  
زاله فانزله بان المشي مقدم في الوجود على الجمع فيلزم التقاء الساكنين في المشي ولو اختلفت  
دفع فيه او لا فكسرت نونية وبيان الفتح في الجمع انه لما كسرت النون في المشي ففتحت في الجمع  
الفرق بينهما وان اختلفت بالالف ان الفرق يحصل بينهما ايضا فلما اختلفت الفتح فانزله بان في الفتح ففتحت  
كما لا يخفى فتكون اولى **قوله** واما الياء التي دفع ما يرد من ان الياء مشتركة بين المشي والجموع  
فلا يحصل الا عند الالف في المشي والكسر في الجمع في حالتي النصب لجموع وحاصل الدفع ان الياء  
لما رتبة لا عرابي لا اعتبارا لطاري يتجوز الالف والواو فانما الفصل البناء كذا في حاشية  
مولانا المدق **قال** الشارح قدس سره تفسير الاء اربا المراد من التقسيم التقسيم بطريق  
الاشارة لا بطريق الصراحة ومن البين البناء بطريق الصراحة فلا يرد ان المصنف لم يقسم الاء اربا  
الى الاء اربا بالحرية والاء اربا بالمحرف فكيف يعبر قول الشارح عما فرغ من تقسيم الاء اربا

يعرف من هذه الفتحة  
في دفع الاء اربا لا  
ان يرد من الاء اربا  
ولا اشارة الى البناء  
فقد لا البناء  
منه



لان المصنف وان لم يقسم بطريق الصراحة لكن قسم في تعريف الاعراب بطريق الاشارة وصرح  
 الشارح ثم بذلك التقسيم والله اعلم **قال** لشارح قدس سره فيما سبق من تقسيم الاختلاف  
 الى الاختلاف اللفظي والتقديري في بيان حكم المعرب في جملة الاشارة ان الاعراب عبارة عنه  
 الشارح بل عند المصنف عن مذهب الاختلاف كما ينادى بل على نداء على هذا جعل كلمة ما في تعريف  
 الاعراب موصوفة لا مصدرية وتفسير الاختلاف الى اللفظي والتقديري ليس لامن جهة  
 تفسير ما به الاختلاف الى هذين القسمين فيعلم من ذلك التفسير هذه لكن بطريق الاشارة  
**قوله** اي في ضمن ما سبق دفع ما يرد من المتقرر على ما ذكره الفاضل الجليل في لفظ الاشارة  
 انه اذا لم يكن في مقابلة التصريح في معنى مطلق الدلالة والظاهر منه الدلالة بطريق الصراحة  
 فيعلم من قول الشارح ان تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقديري مصرح به في الكلام السابق  
 والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الظاهر من مطلق الدلالة الدلالة بطريق الصراحة  
 لكن اذا كانت ارادة صحيحة وهما لا تنص ارادة الدلالة بطريق الصراحة فالمراد من الاشارة  
 الدلالة بطريق الخفاء وهي موجودة على ما مر بانه كذا في موضع حاشية مولانا المدقق والله اعلم  
**قوله** وانما قال ذلك الخ ان فرض من هذه العبارة بيان الباعث على ايراد الشارح لهذا المقتضى  
 مع ان الظاهر تركها بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله نعيم آه وحاصله ان مراد الشارح تفسير  
 قول المصنف التقدير واللفظي بتقدير الاعراب ولفظيته وهذا التفسير لا يسوغ الا يكون المراد  
 الموجود في ذلك القول للعهد البخاري ومن شرطه تقدم المشارة اليه اما صراحة او ضمن  
 فاقدر الشارح هذه المقدمة ليعلم التقدم فيعلم كونها للعهد البخاري فيعلم التفسير المراد لكن بقي  
 شئ وهو انه لم حل الشارح الامر في ذلك القول على العهد البخاري ولم يحمل على باقي اقسام الامر  
 من الاستغراق والجنس والعهد الذهني الا ان يقال لو حملت على الاولين للزم كون تغلغل العامة  
 فيما تقدموا واستثقل لانه ايضا ما يقتدر ولو حملت على الثالث للزم الجهالة كذا في موضع اخر والله اعلم  
**قوله** للمعرب الظاهر ان يقول المعرفين الا ان يرجع الضمير الى كل واحد **قوله** كما بينت  
 هذه الصيغة في نسخة على صيغة الماضي وفي اخرى على صيغة المستقبل الاول بالنظر الى تقديم  
 الشرع على حاشية الفاضل المحقق والثاني بالنظر الى ارادة الشارح **قوله** وليتم الخ هذا هو  
 الوجه الثاني لبيان الباعث على ايراد الشارح تلك المقدمة في البين وبما انه ان الشارح لو لم يورد  
 تلك المقدمة لتوهم ان هذا القول من المصنف اشارة الى نفس الاعراب اللفظي والتقديري الى  
 المحلته لان بيان المحلته لا شياء فرع بيان انفسها فلا يحصل الاتصال بين الكلام السابق الى المصنف  
 للمصنف الى ههنا واللاحق اي قول المصنف التقدير واذا قال الشارح الذين اشار آه فلا يتوهم

في  
 او في كلمة ما التي هي  
 عامة  
 وهذه المقتضى  
 ويؤيد  
 قول مولانا عبد الحكيم  
 حيث قال فانما  
 الاختلاف اليها انما  
 هو اعتبارا تقسما  
 ولا اختلاف اليها  
 انتهى

في  
 كذا في احد ما يقتدر  
 المضاف اليه وفي اخر  
 بتقدير الموصوف

الحكم لا نه صريح بعد  
العلم في تعديبات  
أقسام الكلمة

ذلك لان التصریح بعد العلم ليس من دأب المصنف في الكافية في أكثر المواضع بل يتيقن ان  
هذه العبارة بيان اصله الاعرف التقديري واللفظ فيحصل الاتصال والله اعلم **قوله** سهل  
اللفظ اشار بزيادة هذا القول الى حلة استلزام القلة للتقديم **قوله** والا لكان الخ هذا بيان  
الاغراض المدفوع بقول الشارح ولما كان التقديري الخ وحاصله ان المتقر في العلامة مجسلا  
حقيقة ان تكون ظاهرة فيكون الاعراب اللفظ اصلا والتقديري فرعاً المناسب لتقديم اللفظ  
على التقديري فلم يفعل المصنف العكس لكن يرد ههنا انه على هذا وجدت النكته للتقديم  
في كل من اللفظ والتقديري فلا بد لاختيار نكته تغدير الاعراب التقديري على اللفظ من كنه  
الا ان يقال ان النكته في التقديري نكته عارضية والنكته في اللفظ ذاتية ومن المتقرر ترجيح  
العارض على الذاتي على ان في رعاية الاولى يحصل الاتصال بين كل من خلاف الاصل الذي هو  
الاعراب بالحرف والاعراب التقديري كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي  
تقدير الخ قدر المضاف اليه ولم يقدر الموصوف لانه يحتاج تقدير الموصوف الى جعل التقدير  
بمعنى المقدرا وحذف بالنسبة **قال** الشارح قدس سره اي في الاسوفيه اشارة الى ان ما  
موصولة وهو المختار وانما هو بالاسم المعرب لا بالاسم المطلق لان الاعراب التقديري لا يكون  
الا في الاسم المعرب فان في الاسم المنفي يكون الاعراب مصليا ولم يجعل ما كناية عن الحرف  
الاخر لان تقدير الاعراب كما يتأتى في الاعراب بالحركة فكذلك يتأتى في الاعراب بالحرف وهذا  
الجعل لا يقع فيه كما لا يخفى **قوله** اشار به الخ حيث لم يتصرف في تقديره بتأويله بالمسكوق  
وفلذلك آتى عدم كون ما مصدرية ثابت لان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر اما بجعل في  
بمعنى الامر وتقدير الوقت او نحوه فيكون المعنى تقدير الاعراب للعتذار او في وقت العتذار  
وكلاهما خلاف الاصل وبزيادة ناقيدا الظهور اندفع ما قاله الفاضل المدقق وهو ممنوع  
لجواز ان يجعل في للظرفية الجازية وهو ظرفية السبب للمسبب انتهى لانه خفاء في ظهور احد  
الامر من المذكورين على ذلك التقدير **قوله** والى لزوم الخ اشارة الى محذوشية احتمال كون  
ما مصدرية من وجه آخر وبيان ان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر في الامثلة تقدير  
العتذار والاستثقال لان الظاهر من التثنية تمثيل نفس العتذار لا محله وآامثلة المذكورة في  
المتمن ليست من افراد العتذار والاستثقال والتقدير خلاف الاصل وبزيادة قيد الظهور  
ههنا ايضا اندفع ما قاله الفاضل المدقق والزم المذكور ايضا ممنوع لجواز ان يكون المقصود  
تمثيل محل العتذار والاستثقال المفهومين من العتذار والاستثقال انتهى **قوله** ولغوايت  
الملاية الخ اشارة الى محذوشية احتمال المصدرية من وجه آخر وبيان ان كلمة لو كانت

لغات الملايكة بين الكلامين لان الكلام السابق الذي هو قوله فالمفرد المنصرف الخ ليس بمجمله  
 لا اعراب بالحركة والحرف وهذا القول على ذلك التقدير يكون لبيان المجملات الاعراب التقدير  
 واللفظ لان علمها ليس الا الاسم المعرب ولا تعرض له على ذلك التقدير بل بلفظه ولا بما هو كذا  
 يكون عنه اعني كلمة ما والملايكة امرهم عند **قوله** ولان في آية اي لفظة في قول المصنف  
 واللفظ الخ هذا اشارة الى وجه آخر لحد وثنية احتمال المصدرية وبينا ان كلمة ما لو كانت  
 مصدرية للزمت الخالفة مع تعديل هذا القول وهو قوله واللفظ فيما عداه لان الظاهر على  
 تقدير المصدرية كون في بمعنى الامر لان في البقاء كلمة في على الظاهر يلزم الاحتياج الى تقدير بالوقت  
 ونفس التقدير خلافا لاصل بخلاف جعل في بمعنى الامر لان استعمال احد الحروف الجمل  
 مقام لاخرى ما هو شائع كما تقرر والكون المذكور اعني كون في بمعنى الامر في ذلك العدد  
 غير محتم مطلقا اي على تقدير مصدرية ما فيه وعدمه فيه لان المعنى على تقدير المصدرية  
 يكون هكذا واللفظ لاجل عد والتعذر او الاستثقال ولا يخفى فشا هذا المعنى لان الاعراب  
 اللفظي لاجل العامل مع ذلك العدد ولا لاجل العدد فقط وعلى تقدير عدم المصدرية يكون  
 للمعنى واللفظ لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فشا هذا المعنى كما سيح وتعمل  
 للفاصل المشي ترك احتمال الاول لاجل الظهور وهما خدشة ظاهرة وهي ان احتمال المصدرية  
 كما انه محتم الى تقدير الوقت او جعل في بمعنى الامر او مستلزم الى غيرهما فكذلك احتمال الموصولة  
 محتم الى حذف العايد الذي هو خلاف الاصل ايضا الا ان يقال ان كلاما من الوجوه المذكورة  
 معهم احتمال الموصولة واما الوجه المرجح له فهو الاحتياج الى التقدير او الجعل المذكور واللفظ  
 من التعديل المسطور مع قواف الملايكة مما سبق هذا ما ظهر في تقرير هذا الكلام وانه اعلم  
 بحقيقة المراد **قوله** ولا يخفى الخ اذ الاعراب اللفظي لاجل العامل مع انتهاء التعذر والاستثقال  
 لا لاجل كل ما يفاير عن التعذر او الاستثقال **قال** الشارح قدس سره الاعراب فيه دفع  
 ما يرد في هذا المقام من ان كلمة ما اذا كانت موصولة كناية عن الاسم المعرب فالضمير في تعدا  
 لا يخلو ما ان يرجع الى كلمة ما او يرجع الى الاعراب الذي كانت الالف واللام في لفظ التقدير  
 لاشارة اليه لا سبيل الى الاول لان الاسم المعرب اذا كان متبذرا فكيف يقدر الاعراب فيه كما  
 هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا يخلو الصلة عن العايد واشتغالها عليه من  
 الضروريات كما تقرر وحاصل الدفع ان اختار الشق الثاني وفلسر اشتغال الصلة على  
 العايد لكن الامر من ان يكون ظاهرا او مقدرا او الاول وان لم يوجد ههنا لكن الثاني موجود فلما  
 رجع ان الاعراب في عصا محتتم والتعذر ينفي عن امكانه لانه عبارة عن هشوا وشندن كل

لو سلمت الباء تعلق  
 بخلاف الظاهر اعني  
 ابقاء في طبع حاله و  
 يقدر الوقت للمزيد  
 الخالفة لا في لفظ  
 في صلة صيغة اللفظ  
 في وقت العدد والجاو  
 عن التقدير والاستثقال  
 والله اعلم بالصواب

كما في المنتخب فقال اي امتنع يعني ان المراد من التعذر الامتناع ولما يراد ان الاغواب اذا كان  
 امتناعا فكيف يقدح فقال ظهوره يعني ان المراد من الامتناع امتناع ظهوره ولا امتناع نفسه والله  
 اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ في الجواب الآخر عن الاعتراض الوارد على المصنف الذي  
 لم يقرر به بياضه انا تحتار الشق الاول ولا يرد المحذور المذكور فيه لان هذا الضمير في الواقع  
 مضاف اليه للمضاف المحذوف الذي اقيم ذلك المضاف اليه مقامه فيكون المعنى التقدير  
 في الاسم المعرب الذي تعذر اعراجه ولا خدشة في هذا المعنى وهذا الجواب من مختارات  
 الفاضل الرضي وذكر الفاضل ان للشهور ان في وجه عدم تعرض الشارح الى هذا الجواب انه  
 على هذا يلزم حذف العدة وحذف الفصلة الذي يلزم على مختار الشارح اهو من ذلك  
 اقول وبالله التوفيق انه اذا اقيم للمضاف اليه مقام المضاف الذي هو العدة فكيف يلزم  
 حذفه فالوجه في اختيار ما ذكره على ما تركه هو الترجيح بنفس الارادة على مذاهب النكاح  
 من ان نفس ارادة المرید مرجحة في اختيار الامرين للتساويين وعدم التعرض الى كليهما  
 عدم ارادة الاستيعاب الله اعلم بحقيقة **الباب قوله** اي في موضع آه دفع ما يراد من  
 ان آخر الاسم المعرب ليس الا الالف المقصورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وحاصل الدفع  
 ان العبارة بحذف المضاف والتقدير اي في موضع آخره فالظرف هو الموضع وهو مضاف  
 الالف المقصورة كما لا يخفى **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الدفع الاخر وبما انه ان  
 الالف المقصورة التي هي آخر الكلمة خاص مطلقا من آخر الاسم لا يكون غير ذلك الالف  
 ايضا كما هو الظاهر وظرفية العام المطلق الخاص المطلق مما لا يخفى جوازها باعتبار قيام التتميم  
 العمومي مقام التتميم الظرفي **قوله** والالف الالف واللام في الالف للبعد اشارة الى الالف  
 المقصورة التي هي آخر الكلمة لا اليها مطلقة وليست اللام للجنس ايضا لان الالف المقصورة  
 مطلقة وكذا الجنس الالف خاص من وجه من آخر الاسم وظرفية الخاص من وجه للعام  
 كذلك مما لا يعمد ولا يعرف وبما ذكرنا ظهر مضافته ما في خاشية مولانا المدق فانه **قوله**  
 انها ضد الخ يعني ان القصر يعني ترك المد وهو موجود في الالف المقصورة كما هو الظاهر  
 فسميت باسم المقصورة **قوله** اولها الخ وجه آخر للتسمية وبما انها ان القصر يعني المنع  
 والمنع موجود في الالف المقصورة لانها ممنوعة عن الحركات الثلاث على ما هو الظاهر فلذلك  
 سميت باسم المقصورة وان انخسف في قلبك ان وجه التسمية يحصل بوجود المنع في الالف  
 عن واحد من الحركات الثلاث فلم يبق قيد الاطلاق في وجه التسمية فانزلها بانه لو لم  
 ينزل ذلك القيد لورد الا متراض بياض قاض بان المنع عن الحركتين الرفع والجو مجوز فيها

لا رية نظر بعد وجوب  
 انظر الاسم هنا بياض  
 عن الالف المقصورة  
 فكون المعنى في موضع  
 الف مقصورة في موضع  
 المحكوم كما في هذا  
 عنه بان هذا واجب  
 ان كانا اذ انهم عن آخر  
 باللف مقصورة في الالف  
 اذا عاين عن بلفظ آخر  
 فيفيد كما مر في الامسا  
 اليه مثله ١٢ منه

ايضا فالمناسب ان يسمى بالمقصورة وان كان هذا الاعتراض مدفوعا بأنه لا يشترط الاطراد  
 في وجه التسمية والله اعلم **قوله** اولي لم يقل الصواب ان المقابلة بالمدودة لا يوجب  
 التسمية بالمقصورة بل يرجح وكذا عدم اختصاص المنع لا يوجب عدم التسمية بالمقصورة **قوله**  
 لزوم الاطراد في وجه التسمية على ما تقر **قوله** في ميم غلامى على المذهب المشهور واما  
 على مذهب البعض فالمنع مطلقا فخص بالالف المقصورة غير موجود في ميم غلامى لانه في  
 حال الجرم على بالاعراب اللفظ على مذهبك البعض **قوله** وهي في حكم الثابت دفع  
 ما يتوهم من ان الالف اذا كانت محذوفة فيكون من قبيل الاسماء المحذوفة **قوله** لا يجازى  
 محذوفة بالاعراب اللفظ كيمي وحاصل الدفع ان آخر عصا في حكم الثابت بخلاف آخر  
 بالاسماء المحذوفة لا يجازى لانه صار نسيا منسيا ويدل على هذا عدم سماع اعراس عند  
 الاعراب كما سبق من الشارح فيجوزى الاعراب على ما قبله في الاصل لانه آخر في الحال واما  
 ههنا فآخر وسط على ما كان فلما جرى الاعراب عليه لا جرى على وسط الكلمة وهو خلاف  
 للتعامل **قوله** على ما كان فلما جرى الاعراب عليه لا جرى على وسط الكلمة وهو خلاف  
 في صورة حذف الالف ووجودها فلم يورد للمصنف مثالا لهما او مثال وجود الالف  
 مع ان هذا هو الظاهر في تقديرية الاعراب وحاصل الدفع ان ما ذكره مسلمو لكن لا يخفى لو  
 ترك الحركين معلوما والظاهر يكون معلوما وان لم يذكر فلا جمل ذلك **قوله** لا قصد لفظ  
 ذكر ما ذكر وترك ما ترك والله اعلم **قال** للمصنف كصا وغلامى مثل بمثابة لان التقدير لا يتعدى  
 لا يكون الا من جهة كون الآخر غير قابل الاعراب وهذا لا يوجد الا بوجهين لانه اما باعتبار  
 لكونه موضوعا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركته  
 المناسبة كغلامى وحركة الحكاية مثل تأبط شرا فنذكر المصنف مثالين للاشارة الى التوضيح  
 كن انهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق ان المناسب زيادة مثال ثالث ايضا  
 لان الاقسام ثلاثة كما علمت والله اعلم **قوله** تعريض بدء الظاهر ان المراد من التجزية وكذا من  
 من الصفتية المحركة والصفيتية باعتبار المتعلق لانه لو كان المراد منها ما هو باعتبار نفس الحركات  
 للمرجع المقابلة بين هذه العبارة وعبارة وان جعلت الكاف اسمية لانه على ذلك يكون الكاف  
 اسمية ايضا كما لا يخفى والله اعلم **قوله** عصا وامثاله ان استج في قلبك ان الفاضل الحشيش اما  
 ان يكتفى بالاجمال او يقصد التفصيل والتوضيح فان كان الاول فالمناسب له ان يقول هو اى ما تذكر  
 كصا وغلامى وان كان الثاني فالمناسب له ان يقول هو اى ما تذكر ثابت كصا وغلامى  
 فانظر له بان فرضه الاجمال يعنى التعريض للبدء فقط لكن على وجه يكون ان يحكم شاملا لكصا

في  
 الاول ناظر الى مثال  
 وجود الالف والثاني  
 ناظر الى مثال وجود  
 الالف وحده

في  
 اي متعلق الكاف  
 الموجودة في عصا  
 باعتبار الظاهر في  
 غلامى باعتبار الطول  
 اى

وغلامى فازله بان غرضه الابلال يعنى التعرض للمبتدأ فقط لكن على وجه يكون المحرك غلام  
 عصا وغلامى وامثالهما بطريق الظهور وهذا لا يحصل لو قال هو اى ما تقدّر كعصا وغلامى  
 كما لا يخفى **قوله** مصدره حذف فيكون في محل نصب كما انه على الاول يكون في محل الرفع  
 والاضافة في قوله كتقدّر عصا لا في ملازمة والتقدير كتقدّر الا عراب في عصا وغلامى  
**قوله** وان جعلت الخ علق جواز البدلية والبيانية يجعل الكاف اسمية لانه لا يجوز ابدال  
 الحرف من الاسم ولا بيان الاسم **قوله** جاز ان يكون الخ وكذا جاز ان يكون على هذا التقدير  
 خبر الوصفة وتعل وجه الترتيب الظهور وكذا يحتل ان يكون تفسيره بتقدير اعني **قوله** بلا يقدّر  
 في محل الجر **قوله** عن معنى الثقيل كانه قيل هو مشابه او مماثل بعصا وغلامى مطلقا اى غير مقيد  
 بحال من الاحوال اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل الخ والعامل فيه متعلق الكاف لكان  
 الظاهر **قوله** او تقدّر الا عراب كانه قيل قدّر الا عراب في عصا وغلامى مطلقا **قوله** اضيف  
 اليه لانه فاعل التعذر ويجوز ان يكون حالا عن التعذر المحذوف يوشدك اليه قوله فيما سيح  
 تعذر مطلقا والله سبحانه اعلم **قوله** والمعنى اى على تقدير الظرفية والمصدرية لا على تقدير  
 الحالية ايضا **قوله** من قوله كعصا اى من الكاف التى بمعنى المثل فلما كان مثل عصا لا من  
**قوله** فيما تعذر كان مفعولا لعامل الظرف المستقر فيهم الحال عنه كذا فهم من حاشية مولانا  
 عبد الحكيم **قوله** في الظرف المستقر وهو ثابت مثله والتقدير يربى على البدئية ثابت في مثل  
 عصا وغلامى حال كونها مطلقين **قوله** او ظرف والتقدير يربى ثابت في عصا وغلامى في ظرف  
 الطلاقها اى عدم تقيدهما بحال من الاحوال الاعراب **قوله** ما دامت الفادخ ما يخرج من  
 ان الهمزة في قائل الف في الاصل مع انها قبلت الكسرة وحاصل الدفع ان المراد من عدم القبول  
 عدمه في حالة كون الالف الفاء والالف في مادة النقص ليست الفاء بل لت بالهمزة كما هو  
 الظاهر **قوله** لم يقل الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان غلامى كما انه اسم معرب بالحركة  
 مضاف الى ياء المتكلم فكذلك هو مفرغ فلم يتعرض لوصف افراده بان قال وكما في الاسم  
 المفرد المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى بيان الدفع انه لو قال كذا لك يخرج اسم  
 المكسر والجمع المؤنث المضافين الى ياء المتكلم مثل رجائى ومسلمائى مع انها معربان بالاعراب  
 التقديرى للتعذر **قوله** ولو قيل الخ تعريف على الشارح بان عصا اى اسم معرب بالحركة مضاف  
 الى ياء المتكلم مع انه ليس بمعرب بالاعراب التقديرى لتعذره لاجل الاضافة لان املا القضا  
 مقدم على الاضافة فالمناسب ان يقول بالحركة لفظ الخروج مثل عصا اى ان يقال ان هذا  
 التقدير احسن قوله لاجل الظهور والله اعلم بالصواب **قوله** واعلم ان اكثر الخ دفع ما يرد

على المصنف من ان تقديرا لاهراب في الاسرفرة كونه معربا كما هو الظاهر وغلاني على ما ذهب اليه  
 النجاة كما ذكره الرضى مبني فكيف يكون ما قدر فيه الاعراب للتقدير وحاصل الدفء ان بناء  
 غلاني ليس ما ذهب اليه كل النجاة حتى يكون اعرابه اختراعا بل ما ذهب اليه اكثر النجاة والمصنف  
 عنهم من جهة ليس بغريب بل مخالفة من الكل لاجل كثرة ايضا كذلك والموجود ههنا الثاني اي  
 مخالفة عن الكل لان البعض الذاهبين الى اعراب غلاني لا يقولون بتقديره فيه في الاحوال الثلاثة  
 بل في حال الرفع والنصب المصنف يقول بتقدير الاعراب فيه مطلقا فيكون مخالفا عن الكل  
 كما لا يخفى لكن لما كان من جهة فلا خدشة والله اعلم **قوله** لان غلاني هذا العبد الدليلين  
 مخالفة المصنف من الذاهبين الى بناء غلاني لوجه الاضافة الى المبني وثيان الاضافة الى المبني  
 لا يوجب البناء والا فالتناسب بناء غلاني لوجود تلك العلة فيه كما هو الظاهر لكن بناء  
 مفقود بدليل ثبوت الالف في حال الرفع وانقلابها ياء حال النصب الجرم كما لا يخفى فللمقدم  
 من وجوب الاضافة الى المبني البناء مثله وان تأملت في هذا التقرير يظهر لك عدم انتهاء ما ذكر  
 في حاشية مولانا عبد الحكيم عن جانب الخصم والله اعلم **قوله** ولا زلاضافة آة هذا دليل  
 آخر لمخالفة المصنف عن اكثر النجاة الذاهبين الى بناء غلاني وبيان ان الاضافة الى المبني لا يوجب  
 البناء مطلقا بل على شرط وهو كون الاضافة بمنزلة للمعدم لا من على هذا يكون مشاهجا بالحرف  
 في الاحتياج وعدم ابدال الشيء من المضاف اليه لانه لو ابدل كان المضاف اليه باعتبار البديل  
 موجودا فلم يشبه الحرف في الاحتياج مثال اجزاء الاول من الشرط الاضافة الى الجملة اذا اضافة  
 اليها في الحقيقة اضافة الى مصدرها الغير الموجود ومثال اجزاء الثاني قبل وبعد بالتون وكل  
 الامر من مفقود ان في غلاني فكيف يوجب هذه الاضافة البناء والله اعلم **قوله** لان ما  
 في هذا اشار الى وجه ما يستفاد من الشرح من ان كثرة اليم في غلاني قبل دخول العامل عليه  
 وثيان العامل لا يدخل على الاسر الا بعد تمامه لان دخوله عليه ليس الا بمرات اخرى ايرا  
 الاثر في الشيء قبل التمام ليس من المعقولات على ما لا يخفى وللمتم لا سمر في الاسر المضاف  
 ليس الا اضافة فينتج ان العامل يدخل على غلاني بعد الاضافة واذا كان كذلك يكون كثرة  
 للميم سابقة على العامل لان ملته التي هي الياء تكون موجودة قبله وغرض دعوى القلبية  
 للاستفادة من كلام الشارح ظاهر غير خفي لا لظيل الكلام بل ذكره والله اعلم **قوله** وهو ههنا  
 آة اي الاسر الثابت في نفسه يعني التام في الاضافة مضاف الى الياء ولو قال الفاضل المشي  
 هو ههنا بكونه مضافا لكان اظهر في افادة هذا المعنى والله اعلم **قوله** تغريغ التمدد ما يبرر  
 من ان عدم الرضاء بمذهب البعض لا يعلم الا من تحقق الاقتناع الذي لا يحصل الا على كسب

في الرضى  
 ان مدح الابهاء  
 ان باب غلاني مبني  
 ومخالفة المصنف ١٢  
 منه  
 اما عن اكثر فلذلك  
 الى الاعراب واما عن  
 البعض فلذلك ما به الى  
 تقدير الاعداد في  
 باب غلاني مطلقا  
 د منه

الاشتغال بحققا على ما لا يخفى والمفهوم من كلام الشارح تعليق هذا الاقتناع بالاشتغال بالشيء  
 لا يستلزم التحقق كما لا يخفى على من لمة مهارة في صناعة الميزان فكيف يعم التفرع وحاصل الدفوع  
 ان كلمة لما مذكورة في الشرح هي موضوعة للتعليق واستثناء المقدم لا الاول فقط كما قيل  
 ان اشتغال ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل اقتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه يقتنع  
 في خلاصه فاقنع ففرع عليه ما فرع وان اختلف في قلبك ان الدخول في التفرع كما هو للمقدمة  
 الاستثنائية فكذلك المشروطية على ما لا يخفى فلما قال الفاضل المحشي تفرع على المقدمة الخ فاعلم  
 بان التفرع على المجموع لكن اذا كان وضع المقدم الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية  
 جزءا آخر من ذلك المجموع اسند الفاضل المحشي التفرع اليه كذا فهم والله اعلم **قوله** وتخصيص  
 الخ دفع ما يراد ههنا من ان تفرع عدم مرضية مذهب البعض على المقدمة الاستثنائية غير صحيح  
 لانها تدل على امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء بعد دخول العامل على تقدير اشتغاله  
 عليها قبله وهذا غير لازم في مذهب البعض لانهم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة  
 ما قبل الياء في حال الجوهي كسرة الملايمية يعنيها الا ان الكسرة الاخرى تدخل عليه حين ورود  
 العامل حتى يلزم اجتماع الحركتين ولو حكما في حرف واحد على مذهب ذلك البعض فيكون  
 غير مرضي وحاصل الدفع ان احتمال العينية بين كسرة الملايمية وكسرة الاعراب التي يوجد  
 بعد العامل مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب لتقدم الاولى على الثانية بمراتب كما بينه  
 الفاضل المحشي بنفسه فكيف يذهب ذلك البعض اليه والله اعلم **قوله** ان ذلك الخ اعترض  
 على الشارح بان عدم مرضية مذهب البعض لا يعلم من امتناع دخول الكسرة على ما قبل  
 الياء على تقدير اشتغاله عليها قبل دخول العامل لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض  
 ان كسرة الملايمية تزول اذا جاءت كسرة الاعراب هذا الاحتمال مما لا خدشة فيه لانه لا  
 يستلزم وجود الحركتين ولو حكما على حرف واحد كما هو المفهوم من الشرح ولا القول بالعينية  
 بين المتقدم والمتأخر كما هو المفهوم من التوضيح **قوله** قلنا لا وجه لزوالها الخ وحاصل الجواب  
 ان هذا الاحتمال وان لم يستلزم دينك المذوورين لكن فيه محذورات اخر فهذا الاحتمال يجوز  
 ايضا ما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب فكيف يذهب اليه ذلك البعض المذوور الاول ان  
 سبب كسرة الملايمية الياء وهي موجودة ووجود السبب عند وجود السبب من المتفرقات  
 فالقول بزوال الكسرة التي هي السبب مع بقاء الياء التي هي السبب من خلاف المقررات  
 المذوورة الثاني ان القول بزوال الكسرة خلاف الاصل لان الاصل ابقاء الشيء على ما كان وكل  
 ما هو خلاف الاصل فهو في قوة الخطأ المذوور الثالث ان القول بزوال كسرة الملايمية بقاء



كسرة الاعراب بخلاف المعقول لان سبب الاولى وهو الياء كالجزاء من الكلمة لشدة ارتباطها  
بينها كما هو الظاهر بخلاف سبب الثانية الذي هو العامل لانه ليس كالجزاء فللناسب ان  
يكون العناية بالكسرة الاولى اكثر من العناية بالكسرة الثانية ونزوال ما هذا اشانه لمثل  
في كونه خلاف المعقول **قوله** خصوصاً اشارة الى محذوشية العقول بالزوال وهما انه  
ان التقى في محقره ان الاعمال من وجه اولي من الاهدال من كل وجه ويلزم من ذلك القول  
اهمال رعاية الياء من كل وجه الى بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية الياء من كل وجه  
بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية العامل والياء على ما لا يخفى والله اعلم **قوله** في ذلك  
الجزء اعتراض آخر على الشارح بان ما ذكره لا يدل على عدم مرفعية مذهب البعض لانه لم يذكر  
ان يكون مرادهم ان كسرة الملاية تكون كسرة الاعراب ايضا بعد دخول العامل وتظهر هذا  
علامتنا التثنية والجمع لانها قبل دخول العامل علامتان فقط وبعد تدل على الاعراب ايضا  
فلم لا يجوز ان يكون كسرة الملاية اليم كذلك قوله فقد جيب الخ وحاصله ان قياس كسر الملاية على  
التثنية والجمع قيل مع الفارق في جعل كسر الملاية دالة على الاعراب بل بالحكم في جعل معنى التثنية والجمع  
على الاعراب **قوله** ان الحكم الاول ان كل واحد من الياء والعامل مؤثر اصطلاحاً في الكسرة والمؤثر  
الحقيقي فيها المتكلم بخلاف صورتي التثنية والجمع لان المؤثر في اعرابيهما اصطلاحاً هو العامل  
واما المؤثر في ملايتيهما الذي هو قصد المتكلم فليس بمؤثر حقيقة وبيان الحكم الثاني انه لو  
جعل كسرة الملاية دالة على الاعراب لزم قوارب العلتين اصطلاحاً على اثر واحد وهو  
كوارب العلتين حقيقة على معلول واحد اعني انه محال ولو جعل علامتا التثنية والجمع  
دالتين على الاعراب لاي لزم قوارب المؤثرين على اثر واحد اصطلاحاً لان المؤثر في الملاية  
هو العامل لا غير ولا حقيقة لان المؤثر الحقيقي هو قصد المتكلم لا غير هذا ما فهمه والله اعلم  
**قال** للصف كفاض غير مبتدأ محذوف والتقدير هو اي ما استشكل قاض وامثاله وصفة  
مصدره محذوف اي استشقالا كاستشقال قاض وان جعلت الكاف اسمية جائز ان يكون  
كفاض بدله من قوله ما استشكل او بيا ناله هذا نظير ما قاله الفاضل المحشي من الطرق الثلاثة  
في قول المصنف كفاضاً ولا هي والله اعلم **قوله** يعني ان الخ دفع توهم كون قول المصنف هذا  
وجراً ظاهراً استعمال قاض وثبوت لانه غير سديد لان قاض كما هو مستعمل في بينك المحالين  
فكذلك مستعمل في حال المنصب بان ذلك القول ظرف لاستشقال قاض المقدر في هذا  
المقام لا لاستعماله ولا شك في تقييد استشقاله ببينك المحالين ومطروفيه فيما والله اعلم  
**قوله** وقت مرفوعة التفسير الاول على تنه يكون المصدر مصدر راعي ولا والثاني على

فكون الاعراب في  
غلام في حال الجبر  
نظماً ١٢ منه

وعون التماس في  
مع الفارق ١٢ منه

مع ان كل واحد من  
العامل وقصص الكلام  
ليس مؤثراً اصطلاحاً  
بل لعداهما اصطلاحاً  
ولا غير متعينة ١٢ منه

تقدير كونه مصدر معلوما **قوله** ولك ان تجعل مصدر اى مقعولا مطلقا باعتبارها لمضاف  
من الاستثقال المنذر والتعقير كاستثقال قاض استثقال رفع وجو **قوله** او حال ما لم وهو  
فاعل لا استثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا **قوله** الى غير  
ذلك الخ احدها كون قوله رفعا وجرا حال من مدخول الكاف والعامل فيه ما يتضمنه الخ  
من معنى التثيل كانه قيل مثلك ما استثقل بقاض حال كونه مرفوعا ومجرورا اما يفهم من ذلك  
من الاستثقال كانه قيل استثقل الاعراب في قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا وتقدير الاعراب  
كانه قيل قدر الاعراب في قاض حال كونه مرفوعا ومجرورا وتاينها ان يكون قوله رفعا وجرا  
من قوله كقاض والعامل فيه ما هو مامل في الطرف المستقر او ظرفا لذلك العامل وان تأملت  
ظهر لك ان الاحتمالات المذكورة في الشرح والحاشية بناء على الاحتمال الثاني في قوله كقاض  
الاحتمال الاول المذكور في هذا التعليق بناء على الاحتمال الاول المذكور في ذلك القول والكتاب  
المذكور فيه بناء على الاحتمال الثالث المذكور في ذلك القول والله اعلم **قوله** المكسورة ما قبلها  
دفع ما يراد من ان الكسرة والضمة على الياء مطلقة ليستا بثقيلتين كما هو الظاهر على من ينظر في  
كلمات العرب والدفع غنى عز الدين **قوله** قال الشيخ آة النضر من هذا النقل اثبات الاستثقال  
وبينا فائدة زائدة قوله المكسورة ما قبلها قال الشارح قد سر سره عطف آة دفع ما يراد من  
ان لفظ نحو مستند لا لا فضوله مسلم على عطف على قوله قاض فيكون تحت كافت التثيل في الجملة  
الى زيادة النحر وحاصل الدفع اننا لا مسلم انه عطف على قاض بل معطوف على كقاض فلا يكون  
داخل تحت الكاف فلا بد مما يفيد التثيل وينبغي التخصيص كلفظ نحو مثلا ولما كان يرجح على ذلك  
ازبناء المتن على الاختصار فلا يكتفى ترك المصنف العطف على قاض وزاد لفظ النحر واختصار  
العطف على كقاض من دفع الشارح هذا الايراد بقوله يعنى الخ بينا الدفع انه مراد لفظ النحر ليعلم  
ان قاض ومسلمي مندرجان تحت نوعي الاستثقال الاستثقال في الحركة والا استثقال في الحرف  
لكن بقي شيء وهو ان عصا وظل هي ايضا مندرجان تحت نوعي التثقل التثقل من جهة الذات  
والتثقل من جهة الغير كما سبق فاما سبب ان يراد فيه ايضا لفظ النحر الا ان يقال ان السبب  
شدة الامتزاج كانهما ليست بعارضة كما سياتي من الفاضل **قوله** مرفوعا ومنه  
ما ظن ان المعطوف عليه فالجواب ان نحو مسلمي عطف على كقاض حال كونه مرفوعا ومنه ما  
اعراب المعطوف احالة على فهم المنعما والى المعطوف فالجواب ان نحو مسلمي عطف على كقاض  
حال كون لفظ النحر مرفوعا ومنه ما على قياس اعراب المعطوف عليه وترك هذا الوجه لان  
اكثر لفظ نحر وهو ان الاحتمالات في المعطوف عليه ثلاثة الرقم بناء على كونه خيرا بمتداه محذوف

والمقصود بناء على كونه صفة مصدر محذوف والمجوز بناء على كون الكاف اسمية وكون كفاض هذا  
 او عطف بيان لما استتقل عليها سبق في عبارة الفاضل المحيى قصورا الا ان يقال ادخل الجرحي  
 النصب والله اعلم **قوله** روى على قوله قاض محترز قول الشارح عطف على كفاض **قوله** ان  
 قصد الخ الغرض من هذه العبارة بيان محذوئية احتمال عطف قوله ونحوه على قوله  
 قاض ليعلم احتران الشارح عنه وتقديره ان المراد من لفظ القوم على ذلك التقدير لا يخلو ا  
 ما ان يكون المراد افادة تمثيل تقديره بالاعراب بسبب الاشتغال وافادة ان المثال لذلك  
 التقدير غير مختص بمسألة خاصة بل شامل لكل جمع سالم بالواو والنون مضاف الى ياء المتكلم  
 لا سبيل الى الاول لانه يمكن في تلك الافادة لفظ الكاف المقدرة بحكم العطف كما لا يخفى وكذا  
 لا سبيل الى الثاني لان نوهما الاختصاص لو كان معتبرا عندهم لكان الشايع بين القوم في يوم  
 التقيلات الجمع بين الكاف ولفظ الضومثلا ولا امر ليس كذلك كما ترى فلا اعتبار لذلك التثنية  
 حتى يزداد لفظ القوم والله اعلم **قوله** واضر ايها اي امثالها وفي بعض النسخ واخرتها  
**قوله** ونحوها اي نحو الكاف ما يؤدى مؤد لها كلفظ نحو ومثل في سائر التقيلات **قوله**  
 قال الفاضل الخ الغرض من نقل كلامه هذا الفاضل الاشارة الى الاعتراض والجواب بالوجه  
 في هذا المقام **قوله** الاول انه لا فرق بين عصا ومسلي لان الاعراب فيهما قبل الاحلال مستثقل  
 وبعد متعذر اما الاستثقال في عصا قبل الاحلال فلان اصله عصو بالواو والواو صالحة  
 للاعراب لكن مع الثقل كما هو الظاهر وفي مسلي فلان اصله مسلوى فتكون الواو التي  
 هي اعراب الجمع المذكور سالمة موجودة فيه لكن لا يحمل اجتماعها مع الياء فيه مكاتلة لفظ بها  
 تقديره كما لا يخفى واما التعذر في عصا بعد الاحلال فلان الموجود فيه بعد الالف وهي لا  
 يقبل الحركة وفي مسلي فلان التلغظ بالواو بعد انقلابها ياء ما لا يخفى تعذره فلا يوجب  
 عند المصنف عصا في ما تعذر ومسلي في ما استثقل بيان الثاني ان الامر كذلك لكن المؤثر  
 في تقدير الاعراب في عصا التعذر لا الاستثقال وفي مسلي هذا الالف فلذا فعل المصنف  
 ما فعل اما الاول فلان اعراب عصا بالحركة كما هو الظاهر واجراء الحركة على الواو التي  
 يكون ما قبلها مقتركا ثقيل كما لا يخفى فلا جعل هذا الثقل وجب ابدال الواو بالالف وهذا  
 لا يبدل ليس تقدير الحركة بحق لو كانت الالف قابلة للحركة لكان الاعراب في عصا ثقيل  
 بل يحكم والتقدير بعد الاحلال لا يحمل امتناع الالف عن قبول الحركة وتعذر اجرائها على  
 الالف فيكون تقديره لا جعل التعذر واما الثاني فلان اعراب مسلي بالواو كما تقرره واجتماع  
 مع الياء ثقيل فذلك الثقل اوجب ابدال الواو بالياء وهذا منه تقديره بالواو فيكون الثقل

يعني ان الكاف منفية  
 لا تقبل ولفظ القوم  
 نوهما اختصاص تقدير  
 الواو بسبب الاستثقال  
 فلا يلزم  
 الاستدراك  
 اي اختصاص المثال  
 بالمثل المذكور بحيث  
 لا يتصل نوهما به

لاهل الثقل والله اعلم **قوله** لا الاسكان فيه رمز الى الفرق بين عصا وقاض بان ثقل ظهور  
 الاعراب في الثاني في حالة الرفع والجرح وجب اسكان الياء وهو تقدير الحركة فعلة فقد ير  
 الاعراب فيه الاستشغال بخلاف الاول لان الثقل فيه يوجب الابدال وهو ليس بتقدير للحركة  
 المحركة كما سبق بيانه فعلة التقدير فيه التعذر والله اعلم **قوله** وذلك الامتناع ان دفع الواو  
 من ان التفريع لا يصح لانه لا يجوز ان يكون الياء المنقبلة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على ان  
 كما ان الكسرة المنقبلة عن الفهم في جمع المؤنث السالم بدل عنها في الدلالة على الارتفاع في حاصل  
 الرفع ان قياس الياء على الكسرة قياس مع الفارق لان الواو زائلة بالاملا من خلاف الفتحة  
 فلو جعلت الياء بدلا عن الواو في الدلالة كالكسرة عن الفتحة للزم وجوب الارتفاع في كل  
 واحدة لان الزايل يحكم الاملا بدل في حكم الثابت **قوله** باقية على سكنها دفع ما يتوهم  
 من ان كون الياء المدغمة ياء لا يقتضي لفظية الاعراب في مسبق حالة النصب الجواز اشتراط  
 السكن في ياء الاعراب في محتمل ان يكون الياء متحركة في صورة الادغام والرفع غنة غنة  
**قوله** او بعضها تعريض على الشارح بان غرضه من قوله وقد يكون الاعراب في التعريض  
 المصنف بان في بيان الاعراب اللفظي والتقدير في قصور الالة قد يكون الاعراب بالحروف  
 تقدير ياء في الاحوال الثلث مع انه لا يعلم من علمه وانما ان في بيان التعريض الصادر من الشارح  
 على المصنف ايضا قصور لانه كما يكون الاعراب بالحروف تقدير ياء في الاحوال الثلث فكذلك يكون  
 تقدير ياء في بعض الاحوال مع ان هذا لا يعلم من عبارة الشارح ومغايرة هذا البعض البعض  
 الذي تعرض المصنف له مما لا يخفى كما يعلم من الجواب مقال الاعراب بالحروف الذي يكون  
 تقدير ياء في الاحوال الثلث جاء في ابا القوم ومرويت ابا القوم ومرويت بآبي القوم ومرويت تقدير  
 الاعراب في بعض الاحوال المشغ في حال الرفع نحو جاء في غلام القوم بخلاف حال النصب الجرح  
 لان الاعراب فيه في تينك الحالين لفظي لان الدال على الرفع لا لتقاء الساكنين يوجد فيه  
 حال الرفع تكون حركة ما قبل الالف من جنسها بخلاف حال النصب الجرح لا تكون حركة ما قبل  
 الياء في المتش ليس من جنسها فلو حذف للرفع وجد الدال عليها الا ان يقال انه يعلم من  
 تقدير الاعراب بالحروف في جميع الاحوال تقدير ياء في بعض الاحوال كما لا يخفى فلا يوجد في  
 تعريض الشارح قصور الله اعلم **قوله** فيما كان آه يرد منها ان من المتقرر استحالة تعلق  
 لفرعين من جنس واحد بفعل واحد وهذا يلزم منها ان في الاحوال الثلث وفيما كانا  
 متعلقا بقوله يكون اجيب عنه بان قوله فيما كان متعلق بكونه بعد تعلق في الاعراب  
 به وبالمجمله ان الاول متعلق بالمتعلق والثاني بالمتعبد **قوله** ولا في مدة الخ اما اشترط

لا  
 تقدير ياء في الاحوال  
 تقدير ياء في الاحوال  
 بقاء الواو في عدم  
 الياء والواو في عدم

لأن في هذه الصورة تسقط تلك المدد لا لتقاء الساكنين وتدل حركة ما قبلها عليه بأفصاح  
 الأعراب بالحرف تقدير **يا قوله** كما في قوله تعالى ألمع ان في هذا القول ثلث قراءات  
 أحدها والمقيمي الصلوة بأخافة الجزء الأول إلى الثاني وثانيهما والمقيمين الصلوة بنصب  
 الصلوة بنام على الأصل والثالث وللمقيمي الصلوة بنصب الصلوة وتقدير النون وهذا في  
 الحسن ذكر في التفسير الكبير قول الفاضل **هشبة** مبني على هذا لأنه على الأول لا يعبر قوله على  
 قراءة المصنف على الثاني لا يكون مثالا لتقدير الأعراب فافهم واعلم هذا التحقيق لعلك  
 لا تجد في غير هذا التعليق **قوله** لا بد من تقض الخ بيان التقض ان مصطفوا في مصطفوا القوم  
 اسماء اربع الحروف لا في آخره ساكنة مع ان الأعراب فيه ليس بتقدير **قوله** ولعلك  
 انما لم يعد جواب للشارح عن جانب المصنف بان مقصوده بيان موضع الأعراب اللفظي و  
 التقدير الذي يوجد ان في الاسم بالنظر إلى الذات لا باعتبار العارض وتقدير الأعراب  
 في الاسم الذي لم يذكره المعمر لاجل التقاء الساكنين لأنه قد ذكر في قوله **قوله** وكذا  
 الياء الخ قد فهم ما يتوهم من انه لو كان مراد للمصنف ما ذكر لكان المناسب له ان لا يذكر مثل قوله  
 ومسلم لان تقدير الأعراب فيما لاجل الياء بيان الدفع ظاهر **قوله** ان قلت الخ صلا  
 ان تقدير الأعراب لاجل الياء اذ لم يكن مخالفاً مقصود المصنف فلما سب له ان يعد  
 في لان امر به حال الرفع تقدير يري لان اصله قوي فاجتمعت الواو والياء والهمزة ما سكت  
 فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما في مسلم وعلى تقدير عدم العز يظل قوله المصنف  
 واللفظ فيما عداه كما لا يخفى **قوله** اجيب عنه الخ حاصله ان الاسماء الستة حلال الاختلاف  
 إلى ياء المتكلم معربة بالحركات التقديرية فاضل في أقوى بكسر الواو فقلت كسرهما إلى ما  
 قبلها ثم قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصارت في ولما اشتغل ما قبل الياء بالكسرة  
 جعل اعرابه في الاحوال الثلاث تقدير يرياً فيكون مندرجاً في قلاهي وبالحيلة ان نوصف من ذكر  
 وان لم يكن شفهياً مذكور **قوله** نعم يري الخ وان تأملت فيما سبق لظهر لك عدم بقاء  
 هذا الاشكال لان تقدير الأعراب في الاسم الذي تحكى في لغة الجاهل بعد ان الاستفهام لا  
 مطلقاً كما تقر ويمكن ان يدفع بان مقصود المصنف بيان موضع الأعراب اللفظي والتقدير  
 الذين يكونان متفقين فيما بين اهل اللغة والاداءة للذكورة ليست بمتفقة كما هو الظاهر  
 والله اعلم **قال** المشرح قدس سره لا ي اعراب المتلفظ به إنما غير الاستلوا حيث قلنا  
 للضائف اليه وهو الأعراب في القول الأول للمصنف وهو التقدير وهو الموصوف في القول  
 الثاني وهو اللفظية لأن هذا القول منه متلبس بيلم النسبة كما ترى وايرادها بين الضائف

والمضاف اليه غير متعارف بخلاف القول الاول له لكن بقي شئ وهو انه لم يسلك المصنف  
على فسق واحد الا ان يقال ان السكنة في تغيير الاسلوب بحاظ التنغن في العبارة واسه اعظم  
**قال** الشارح قدس سره يعني فيما عدا ما ذكره وقع ما يرد من ان المناسب للمصنف ان يقول  
واللفظ فيما عدا ما لان المذكور في السابق امر ان التعذر والاستثقال وحاصل الدفع ان  
الضمير اجمع اليهما مبتأ ويلهما بالمذكور وهذا الجواب من الشارح على تقدير التسليم والا فربها  
جواب آخر وهو ان يقال ان الالف فسلما من الضمير اذا كان راجعا الى امرين فيورد ذلك الضمير بصيغة  
التثنية مطلقا بل اذا كانا مذكورين سابقا بكلمة الواو واما اذا كانا مذكورين باو والفاصلة  
فيورد ذلك الضمير على صيغة المفرد كما تقرروا والا مر ان ذكرهما باو والفاصلة كما ترى وانا  
لا فسلما من الضمير اجمع الى التعذر والاستثقال بل الى التقدير وهو امر واحد كما فهمت منه  
اعلم **قال** الشارح قدس سره ولما ذكرنا دفع من ان يفي موضع الاعراب اللفظ والتقدير  
قد تم فالمناسب للمصنف ان يشترط في المقصود وهو قوله المرفوعات فلو شرع في تعريف  
غير المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه ذكر في بيان انواع اعراب الاسماء التي اشياء  
المصنف اليه بقوله بقوله فالغير والمنصرف آء المنصرف وغير المنصرف فالمناسب له التعريف  
الى تعريفها بالتعريف ذلك القول حتى الا تضام فلما ورد ان التعريف من تعريف غير المنصرف  
اذا كان لذلك الوجه كالمناسب له ان يتعريف من تعريف المنصرف ايضا فليشأ والشارح  
لدهم هذا الايراد بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن تعريف  
المنصرف يعلم من تعريف غير المنصرف ومادة المصنفين جرت معه الاختصار فلم يذات تعريف  
الى تعريف غير المنصرف فقط فلما راجع ان بين المنصرف وغير المنصرف نسبة التثنية ولا اشك  
في ان من تعريف احد المتقابلين يعلم المقابل الا تخولان من المتفرق فيما بين القوم ان شيئا اذا  
اجتر في احد المتقابلين يعتبر نقيضه ومنافيه في المقابل الا تخولكما يعلم المنصرف من تعريف  
غير المنصرف فكذا يعلم غير المنصرف من تعريف المنصرف فلا توجب اختصار المصنف تعريفا  
غير المنصرف فليشأ الشارح الى دفعه بقوله وكان غير المنصرف ببيان الدفع ان غير المنصرف  
اقل افراد من المنصرف بحسب الاستقراء وكل ما هو اقل افراد اقتديره اسهل لان  
مشتركة وميزة يعلم بسهولة كما لا يخفى وكل ما هو اسهل يكون مختارا فلذا اختار المصنف  
ما اختاره هذا ما ظهر لي في تقرير هذه الكلمات والله اعلم بالمرادات **قوله** وانما هو الاكتماء  
ان دفع ما يرد من ان الاكتماء بتعريف غير المنصرف يكون صحيحا اذا كان يعلم منه تعريف  
المنصرف وهو مبني على حصر للعرب فيها لانه على هذا يؤخذ في احدهما نقيض ما يؤخذ في

الآخر كما لا يخفى وذلك المحصر غير صحيح عند النحاة لخروج ما أعرب بالحروف منهما كما سيأتي  
 فكيف يصح ألا كفاء وحاصل الدفع أن ألا مركب لك لكن المحصر وإن لم يثبت عند جمهور النحاة  
 لكنه ثابت عند المصنف وما يدل على ذلك عدوله في تعريف المنصرف وغير المنصرف  
 عن تعريف النحاة لهما والله أعلم **قوله** ولهذا أي لا نخص العرب عند المصنف في المنصرف  
 وغير المنصرف **قوله** ومثل ما سبق قاله ولا نأخذ في الظاهر ومثل ما سبق لأن كلا منهما وجه  
 مستقل انتهى أقول وبالله التوفيق أن كلمة أو ههنا مضافة لأنها لا أحد الأمرين كما تقرر وأما  
 ههنا ملئان فالناسب الواو التي للجمع والله أعلم والمراد ما سبق بيان رجه عدول المصنف  
 عن تعريف النحاة للمعرب **قوله** وذلك الخ أي العدول لا نخصاً ومثل ما سبق ثابت  
 للاستلزام وعدم الإغصاء الأول بالنظر إلى قوله ومثل ما سبق والثاني بالنظر إلى قوله  
 ولهذا بيان الاستلزام أن المقصود من تعريف غير المنصرف بيان معرفة مال آخر  
 من سلب الجرو والتنوين عنه كما أن المقصود من تعريف المعرب معرفة حال آخر من كون  
 مختلفاً باختلاف العوامل فلو عرف غير المنصرف بما سلب عنه الجرو والتنوين كما فعله النحاة  
 للزم توقف الشيء على نفسه كما لا يخفى مثلاً إذا قلنا هذا غير منصرف أي ما سلب عنه الجرو  
 والتنوين وكل ما هو غير منصرف أي ما سلب عنه الجرو والتنوين ما يسلب عنه الجرو والتنوين  
 فيتم أن هذا إما يسلب عنه الجرو والتنوين ومن هذا المثال يتفهم لزوم تقديم الشيء على نفسه على  
 صورة أدنى حراية وأما بيان عدول النحاة فهو أن ما أعرب بالحروف ليس بمنصرف لأنه ليس  
 بما يدل على التحركات الثلاث والتنوين ولا غير منصرف لأنه وإن سلب عنه الجرو والتنوين  
 لكنه ليس بمنصرف بالفهم كما هو الظاهر والله أعلم **قوله** مثلاً أنما قال مثلاً لأنه ينبغي  
 عنه أيضاً ما أعرب بالضم والكسرة كالجمع المؤنث السالم **قوله** المنصرف الخ الغرض من  
 هذه العبارة بيان ما أخذ المنصرف وغير المنصرف ليعلم وجه التسمية **قوله** وهو  
 الفضل كما يقال ما بين الدريهين معروف ففعل أي وقبل المنصرف مشتق من العرف بمعنى  
 الصوت وفي آخره اسم المنصرف يوجد الصوت وهو التنوين وقيل من الصرف بمعنى اللين  
 الخالص وألا سمى بالمنصرف أيضاً خالص عن مشابهة الفعل وههنا أقوال أخر تركتها لأجل  
 إفضاء ذكرها إلى التطويل **قوله** أعني علامته يعلم من الحواشي المكتوبة ههنا أن الضمير في  
 علامته يرجع إلى المنصرف ويحتمل أن يكون لفظ العلامة منونا والمال واحد **قوله** يمكن  
 أي قوة في الأسماء لعدم شبهة بالفعل وعد منصرف الجرو والتنوين الذين هما من خواص  
 الاسم عنه **قوله** ولما عرفت الخ ولا يخفى وجه المناسبة أيضاً في غير المنصرف على تقدير

علم على كوكبه  
علم على كوكبه

القولين الآخرين المذكورين في السابق بل على القول الآخر **قال** الشارح قدس سره اي اسم  
دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يستند على ضربين لوجود الوصفية والتأنيث فيه مع  
انه ليس بغير منصرف وحاصل الدفع ان المراد من كلمة ما الاسم وضربت ليس باسم صرف وخط  
عن الجنس الذي يكون في التعريف **قال** الشارح قدس سره ومعرب دفع ما يرد من ان تعريف  
غير المنصرف يصدق على حفيظ وطاهر لوجود العلتين فيها وهما العلمية والتأنيث مع انها  
ليسا بغير منصرفين وحاصل الدفع ان المراد بالاسم الذي هو جنس غير المنصرف الاسم  
المعرب وهما من المبتدأ فاما خارجهما من الجنس **قوله** جعل ما موصوفه آء دفع ما يرد من  
ان التأنيث في امثال هذا المقام جعل كلمة ما موصولة والتعبير عنها بالمعرفة فلا تى تكتة جعلها  
موصوفة وغير بالنكرة وحاصل الدفع ان لفظ غير المنصرف هنا مبتداء وقوله ما فيه على  
معبره والاصل في النجزة التذكير كما ان الاصل في المبتداء التعريف كما تقرره فلذلك الاصل جعل  
كلمة ما موصوفة وغير عنها بالنكرة **قوله** ولذا يلزم ان هذا الاشارة الى وجه آخر جعل المبتدأ  
والتعبير المسطور بيان ان المبتداء ههنا وهو لفظ غير المنصرف نكرة فلو جعلت كلمة ما موصوفة  
وعبرت عنها بالمعرفة للزم تعريف النجزة مع تنكير المبتداء وهو من المستقبليات عندهم فلما  
ورد ان كلمة غير مضاف الى المنصرف والاضافة للتعريف فكيف يكون المبتداء نكرة دفع  
بقوله لان غير النجزة وحاصله ان كلمة غير لا تغلب في الابهام لا تعرف بالاضافة وفيه ان عدم  
التعريف اذا لم يكن لما اضيف اليه كلمة غير ضد واحد مشهور واما اذا كان كذلك كما في مظهر  
فيه وحيث بالحرارة غير السكون فيتعرف اما وجود الضد الواحد في المثال الثاني فظاهره  
في المثال الاول فلا للاسم الذي لا يدخله الجرم مع التنوين مشهور بخلافه للمنصرف الذي  
اضيف اليه غير وبما ذكرنا ظاهره مضافة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم من منع الضد الواحد للمنصرف  
**قوله** وفيه ان النجزة تعريف للوجه الثاني للقول للزم وتنكير المبتداء وتعرف النجزة بان المبتدأ  
للمذكور انما يلزم اذا اريد المعنى التركيبي الاضافي من لفظ غير المنصرف لان معنى للغايرة على  
هذا يكون ملحوظا فيكون صيها بايها مغير واما اذا اريد منه المعنى العرفي الذي هو مفهوم  
ما فيه ملان النجزة فلا يلزم هذا والمذكور لان معنى للغايرة لا يلا حظ فيه حتى يكون مبهما  
بل هو مفهوم محصل معين لا يهمل فيه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وله ان يقول تنوين  
بالترتيب المذكور بانه ان لفظ غير المنصرف اذا اريد منه المفهوم المكي فهو ايضا نكرة فينضم  
تنكير المبتداء وتعريف النجزة لان اللفظ للوضوح المفهوم المكي يكون مفردا واما من المعاني  
اذا كان من قبيل اعلام الاجناس واما اذا كان من قبيل اسماء الاجناس فزاد الظاهر هو



الثاني لان الاول فرضي يفرض في اللفظ الذي يجري عليه احكام المعارف في لغة العرب ولفظ غير المنصرف ليس من ذلك القبيل فيكون من قبيل اسم الجنس فيكون نكرة وفيما ان اسم الجنس يكون في حكم النكرة اذا اريد منه فرد من افراده واما اذا اريد منه المفهوم في ضمنه اى فرد كان فلا كما تقر والله اعلم **قوله** والقول بان الخ لما كان يراد على كلا الوجهين يجعل كلمة ماصو صرفة لا موصولة ان لم يجوز ان تكون كلمة ماصداً ولفظ غير المنصرف خبره قد مر عليه فالمناسبي جعل موصولة دفع الفاضل المشع هذا لا يراد بان مخالف للاسلوب الشايع والمقاعدة المحفوظة اما الاول فلان الشايع جعل للعرب بفتح الراء مبتدأ لا المعرف بكسر الراء كما لا يخفى واما الثاني فلان المتعذر والمثبت فيما بين القوم ان المعلوم متعين لا مبتدأية ولفظ غير المنصرف معلوم في السابق وان كان بوجه الاعراب بخلاف ملغية علان لانه غير مذكور والله اعلم **قوله** في الظروف اما اذا قدر الظروف بالفعل نظاهر واما اذا قدر باسم الفاعل فلانه اعتمد على الموصوف في حاشية الفاضل المدقق هنا لا يتخلو عن اختلال حيث ترك الاشارة الى احتمال تقدير الظروف بالفعل الذي هو من جملة محتملة وزاد احتمال كون ما موصولة وهو المزيل كما علم انفا والله اعلم **قوله** العلة الخ لعل الغرض من هذه العبارة الى قوله فعلى هذا الاشياء الى الايراد على المصنف بان العلة في اصطلاح النجاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امر ايتناسب ولا شك ان المتكلم لا ينبغي له ان يختار عدم دخول الكثرة والتوزين عند واحد واحد من هذه الامور التسعة فلا يعم تسمية كل واحد منها بعللة بل ينبغي له ان يختار لعدم المذكور عند حصول اثنين اثنين منها فيكون العلة اثنين منها والى جواب هذا الايراد اشار بقوله فعلى هذا وبيان ان تسمية واحد واحد منها بعللة من قبيل اطلاق اسم الكل على كل هو اثنان منها على الجزأين ان الاطلاق مجازي وباب المجاز غير منسند والله اعلم **قوله** غير طبع احقره من القيد عن المعارض الطبع كالصحة وبالقيد الثاني احقره عما لا يستند الى حالة كحة الخجل وصفرة الوجع وبالقيد الثالث احقره من الكيفية بما دثة من شرب الدواء للصحة كذا فهم والله اعلم **قوله** ليست بمعنى الموجب قال الفاضل المدقق لان الموجب تغير آخر الكلمة ليس الا المتكلم اقول وبالله التوفيق ان الموجب الواقعي وان كان المتكلم لكن لو لا يجوز ان يراد من الموجب ما هو الموجب بحسب الاصطلاح كالعامل لانه مؤثر في الاصطلاح لا في الواقع فلم لا يجوز ان يكون العلة بمعنى الموجب والله اعلم **قوله** ما ينبغي ان يختار الخ زاد ينبغي لان المتكلم قد يترك الامر المناسب عند حصول علته لنكرة كترك عدم دخول الكسر والتوزين ههنا للضرورة او للتناسب كذا في الحاشيتين وذهني القاصم يحكم بعدم الاعتناء

اسم الجنس ما وضع  
لفظاً على كل واحد من حيث  
العلمية لا ما وضع  
علم الجنس ما وضع  
له من حيث العلمية  
للسامع منه

في قوله لا يتخلو  
وهو الموصوف او الموصوف  
على الموصول او الموصوف  
منه  
على الموصوف من كلام  
الفاضل المشع والخ  
مقتضى ان هذا التركيب  
مقدّر بالفعل لانه  
على هذا يكون جملة  
منه

مع  
بالنظام هو هذا  
منه



والشرائط مفقودة في مادة النقص التي ذكرت أولا كما لا يخفى ورفع الموانع مفقود في مادة  
 النقص التي ذكرت ثانيا كما لا يخفى ايضا والله اعلم **قوله** او اضيف ولو قال واضيف بحالة الواو  
 بدل كلمة او لكان اظهر لان الورود ليس على احد الامرين **قوله** فانه منصرف اي على من ذهب  
 لا عند كل الفاقة كما يظهر لك من الشرح نفسه فيما سيأتي في آخر بحث غير المنصرف **قوله** لان  
 من شرائط يرد ههنا النقص ههنا اذ لم يصرف بان المعارض لتأثير السببين موجود فيه مع  
 حصوله عدم الانصراف لان شرط تأثير التناسب للمعنى احد الامور الثلاثة كما سيأتي في المتن  
 وهو مفقود في ههنا كما هو الظاهر كما في حاشية النادر لا الدقيق اقول وبالله التوفيق ان المراد  
 من المعارض لا يخلو اما ان يكون ما يكون معارض لتأثير السببين على سبيل التعميم والوجوب او  
 ما يكون معارض لتأثيرهما على سبيل الجواز فان كان الاول فوجوده في ههنا مسلم لكن مراد  
 الفاضل **المتن** من قوله لان من آه ان من شرائط تأثير السببين على سبيل الوجوب انتفاء المعارض  
 المذكور والموجود في ههنا التأثير على سبيل الجواز فوجود المعارض لا يضره وان كان الثاني  
 فلا يضر وجوده في ههنا لان المعارض بالمعنى المذكور عدم السببين وهو غير موجود في ههنا  
**قوله** يعارض احد الخ اي ثقله **قوله** يعارض السببين معارضة السببين في العوارض التي  
 وجدت الاضافة والامر فيها مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطاً فيه ومعارضة احد  
 السببين في الصورة التي وجد احد هما مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطاً فيه كما سيأتي  
 في الشرح نفسه في آخر البحث **قوله** بالا سرفيد تحول الامر والاضافة يتفق في جهة الاسمية  
 ويخالف في جهة الفعلية فيكون لا سرفيد فاد في حكم المنصرف على تقديرها لا غير منصرف  
 لا يحصل بجهة المشابهة بالفعل في الفرعيتين وقد ضعفت قال الفاضل المدقق وانما الجواب عن  
 السببين في الامر والاضافة دون مشكون الاوسط لزيادة امر تباينهما بالا سرفيد صابرا  
 مختلفين به دون مشكون الاوسط لتعقده في الفعل ايضا خويل وخاف انتهى **قوله** ان قلت  
 لا قال الفاضل المدقق لا بقاء لهذا النقص بعد ادخال انتفاء المعارض في شرائط تأثير العلين  
 لان الضرورة والتناسب يعارضهما فقوله لصدق التعريف عليه منزه انتهى ويفهم من حاشية  
 مولانا عبد الحكيم جواب هذا الايراد بان المراد من الشرائط التي ذكرت في بيان العلل  
 وبالنظر اليها يتصور لبقاء لان الضرورة والتناسب ليسا من جملة ما انتهى بحاصله اقول وبالله  
 التوفيق لا فرق بين معارضة الامر والاضافة مع السببين او احدهما ومعارضة الضرورة  
 والتناسب معهما لانهما ليسا بمنزلة كورين في المتن نعم ان الشرائط وتضاف كليهما لعدم الاختصاص  
 يعلم منه صراحة حيث قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب وجميع الباب بالامر او

لان من شرط  
 الجهة تحريك الاوسط  
 الزيادة على الظرفية و  
 هذا شرط شرط في  
 الثالث المعنى كما لا يخفى  
 ١٢  
 لان من موانع عدم  
 الانصراف الاضافة  
 ولا يكون ثامنا من  
 عوامل الاستلزام

الاضافة بغير الكسر فلا يتصور بقاء النقص الا ان يكون بناء هذا الاعتراض على الاعتراض ما  
 سبق من دخول انتفاء المعارض في الشرابط والاعتراض ليس بعزني في كلامهم والله اعلم **قول**  
 هم انه منصرف عنده اقول وبالله التوفيق ان عبارة الشارح في شرح قوله ويجوز صرفه  
 ينهى بالعللى نداء على ان ما دخله الكسر والتنوين ليس بمنصرف عند المصنف بل هو في حكم  
 المنصرف فكما ان تعريف غير المنصرف يصدق عليه فكذلك هو غير منصرف فكيف يتصور  
 النقص **قوله** ويصدق التعريف عليه لا وفيه علبين التعريف والتاثير مع شرايطها **قوله**  
 لدخول الكسرة في هذا التخليل نظولا لا يعلم من دخول الكسرة والتنوين على شيئا انصرفه لان غير  
 المنصرف عند المصنف معروف بما لا يدخله الكسر والتنوين بل بما فيه علان **قوله** اي  
 عن الاول ان المراد ما سيجي تفسير الصرف في قوله المصنف ويجوز صرفه بالجعل في حكم المنصرف  
 آتيا وتفسيره بالمعنى اللغوي وارجاء التفسير الى الحكم لان ما كان كذا التوجيهين راجع الى ان يدخل  
 والتنوين غير منصرف عند المصنف فلا نقص له كما يصدق التعريف المذكور الذي عند المصنف  
 عليه فلذلك هو من افراده عنده واما الاحتمال الآخر المذكور في قول مولانا عبد الحكيم في قوله  
 المصنف ويجوز صرفه من ان الحكم بالانصراف الواقع منه ليس على مذهبه بل على مذهب  
 القدماء من النجاة فذلك وان كان يصح للجواب عن ذلك النقص الا انه لما كان بعيدا عند القدماء  
 المحقق كما سيجي في كلامه فلا ينبغي ان يكراد ما سيجي اقول وبالله التوفيق لما كان ارادة خلاف  
 الظاهر من عبارة المصنف وهي ويجوز صرفه آت متيقنة ظاهرا فلا وجه لا يرد هذا السؤال فلهذا  
 من مثل الفاضل المحقق واما **قوله** بان يتم وجود النجاة اصله ان للمصنف ان يقول لا نقص بمثل  
 لان وجود السببين المستحقين لشرائطها فيه ممنوع لان السبب للثبوت في منع الصرف اما ان  
 التلقين والتاثير المعنوي اى التقدير لا سبيل الى الاول لا لالتاء الموجودة فيه ليست لبعض  
 التاثير لولا انها على الجمعية ايضا والمعدود من اسباب منع الصرف التاثير بالتكلم التلقين  
 لبعض التاثير وكذا لا سبيل الى الثاني لان التاء الظاهرة الموجودة فيه مخالفة عن تقديرات  
 اخرى فيه اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحقق ان يقول وعن الثاني بان يتم وجود  
 السببين لا بشرط التاثير العلمية وشرط التعريف ايضا العلمية وهي غير ممنوعة بل الظاهر  
 ههنا في نفس التاثير كما عرفت فانهم يعلم الله يحدث لذلك امر **قوله** او ان يقول  
 على ان يتم وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف عند المصنف كما يصدق  
 على مسلمات فكذلك هو من افراده وان اخطى في قلبك انه كيف يكون مسلمات من افراد غير  
 المنصرف والحال انه يدخل عليه الكسر والتنوين فانزله بان المنع من غير المنصرف مؤيد

لا بد من بيان ان  
 ما مضى من الكسر والتنوين  
 غير منصرف عند المصنف  
 على ما منه  
 التوجيه ان كتاب ما هو  
 الفقيه عند المصنف  
 بآية فجيبة كذا في القاموس  
 بآية فجيبة كذا في القاموس  
 بآية فجيبة كذا في القاموس

انك لا مطلق التنوين والتنوين الموجود في مسلمات تنوين المتعاقبة والممنوم منهم الكسرة المحققة  
 بحال الجرح مطلق الكسرة والموجودة في مسلمات ليست مختصة بحال الجرح بل يوجد في حال النصب  
 ايضا **قوله** وان يحذف الخ عطفت على ان ينع او ان يقول على ما هو المتعارف في صورة قوله  
 المخطوفات فحاصله ان المصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف كما يصدق على مسلمات  
 فكذاك هو من افراد واجزاء الكسر والتنوين عليه ليس بمثبت اتفاقا قال مولانا المدقق ولا يخفى  
 انه يريد قوله تعالى منصرفات بالكسر والتنوين انتهى اقول وبالله التوفيق ان ورود قراءة القراءة  
 ليس على المتفق من اللغات على ما لا يخفى فلو لا يجوز ان يكون اجزاء الكسر والتنوين على عرفات  
 على لغة المتبين لهما في الجملة المؤنث لا على لغة النافين نعم ورود القرآن على افضل اللغات  
 ثابت وهو لا يدل على النفي فكيف الرد بتلك الآية على الجواب الثالث والله اعلم **قال** الشارح  
 قدس سره اذ ايسر ذكره اشار بذلك الى ان المراد بالاثار المفهوم من قوله توثران ليس مطلق  
 الاثر والا فكيف وجود مطلق العلتين في منح الصرف لانها يؤثران مشيا فيما وجدافيه لا وجوب  
 العلة والمؤثر بدون الاثر من المقتضيات والله اعلم **قوله** بيينة بقوله الخ دفع ما يرد من  
 ان التعريف يكون للتوضيح وهو لا يوجد ههنا لتحقق الايام في التسم الذي اوردته المصنف  
 لرفع اعيان العلتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان لا يعلم في التسم مسلم لكن البيا من المصنف  
 له موجود بلا فصل فلا يخل ذلك الايام بالتوضيح المقصود من التعريف والله اعلم **قوله**  
 فلا حاجة اذن الخ الغرض من هذه العبارة الخ على من اجاب عن ذلك الايراد بان المراد من  
 العلتين ليس مطلقتهما بل المانعتين من الصرف وهما موجودتان في التسم المبنية لهما بلا تعين  
 فيهما فلا ايهام ففهم التعريف بيان الخ ان المنع من الصرف يساوي غير المنصرف في المعرفة  
 والخالة فالعلتان المانعتان من الصرف مساويتان لغير المنصرف ومن شروط التعريف  
 ان يكون لا يعلم كما اقرر والله اعلم **قوله** والمصرف فيما اى في العلل التسم استقرائي وقصدي  
 الاستقرائي ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحقق ان يؤخر شرح هذا القول  
 يعني من قسم شرح قوله من علل قسم لا المقصود في القول الثاني شرح تقدير لفظ العلل  
 وهو مقدم على لفظ التسم كما لا يخفى على من رأى عبارة الشرح فتأمل لعل الله يهديهم  
 ذلك امر **قال** الشارح قدس سره من ملل قسم دفع ما يرد من ان التسم من اسماء الاعداد  
 التي يطلب الميز ولا قرينه على تعيينه فيكون هيبة الاشياء فيرجع معنى العبارة الى ان غير  
 المنصرف ما فيه علتان من الاشياء قسم او قسم اشياء فيكون من ظر فاستقر امتعلة  
 به كية فيقول المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان مركبتان من اشياء قسم بان يكون احدهما

مركبة من خمسة اشياء والاخر مركبة من اربعتها او يكون كل منها مركبة من قسمتها او غير ذلك  
 وهذا اختلاف ما قصد واو اراد واكما هو الظاهر وحاصل الدفع ان لفظ علتان قرينة تكون  
 ميمز المنسج العلل فيرجع المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من علل قسم او قسم علل  
 وتركيب العلتين من العلل المنسج غير ظاهري يدل العبارة على كون من للتبقيض وهو موافق  
 لما اراد وهذا ما ظهر من حاشية مولانا الدقق مع ادنى تغيير والله اعلم **قوله** او من قسم  
 انه الغرض من هذا التقدير بيان ميمز لفظ القسم بعنوان الصفة او بعنوان المضاف اليه كما  
 ان التقدير المذكور في الشرح بيان الميمز بعنوان الموصوف وفي كل من شق الصفة والمضاف اليه  
 غدشة اما في الاول فلان سيبويه وسامعة من اللفظة يستفهمون كون ميمز العدد بعنوان الصفة  
 واما في الثاني فلان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه فخص بلفظ كل وبعض غير شامل  
 لكل الالفاظ على ما ذكر في الرضى الا ان يقال ان التخصيص غير مسلم لان التنوين في اياما متعددا  
 جعل عوضا عن المضاف اليه كما ذكر في المكمل مع انه ليس بلفظ كل وبعض وتعريف التنوين  
 العوضي ايضا لا يدل على التخصيص وهو كل تنوين نحو مضافا عند حذف المضاف اليه كما  
 ذكر في الايضاح كذا فهموا والله اعلم **قوله** والاول اوفق لا يفتله واحدة صفة على الظاهر  
 يقتضي للموصوف لانه لا يميز واحد ولا اثنين **قوله** وبما في اول انه حيث قدم للمعدود على  
 العدد فيه كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اى العلة التي دفع ما يرد من ان الضمير في  
 هي لا يخلو اما ان يرجع الى العلة الواحدة التي يقوم مقام سببين او الى القسم لا سبيل الى  
 لعدم صحة الحمل ان قدم الربط على العطف كما لا يخفى وجهه ولعدم صحة الرفع المنقولة من  
 في مدل ووصف وهكذا ان قدم العطف على الربط لان الجز الذي يقتضي الرفع على هذا  
 هو المجموع لا كل واحد وعلى هذا لا يصح العطف ايضا لان العطف ما قصد بالنسبة الى فئته  
 الوشيى او نسبة شئ الى غيره ولا يوجد هذا المعنى في وصف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الاول لان  
 العدل ليس بما يقوم مقام سببين على ما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير لجمع الى القسم  
 وجزء مجموع ما في هذين البيتين لا كل واحد ما ذكر فيه بما يعنى ان العطف مقدم على الربط  
 والله اعلم **قوله** وذلك باعتبار انه ظاهر هذا القول ينادى بالعلم بندا على ان مراد الشارح  
 من قوله اى العلة القسم جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثاني من الاحتمال الثاني  
 وهو لا يناسب لا الاستحالة المذكورة على ذلك الشق مقدم على الوجه للرفع في مدل موصف  
 وعدم صحة العطف ولا تقضى لدفع هيتين الاستحالة التي لا في كلام الشارح ولا في كلام المحقق  
 الا مراعاة لافضلنا الا ان يقال ان غرض الفاضل المحقق من هذه العبارة بيان القرينة على الخبر

من  
 جيمز يعين المضاف  
 ١٢ ص

وأما وجه صحة الرقم في عدلو وصف وهكذا وصية العطف فتكون عدل بحال في الظاهر ولعل  
 الشارح والمختص لم يتعزضا إلى ذلك للاعتقاد على فهم المستعلم وإياه أعلم **قوله** فما للشرع  
 كلمة ما نافية والتصويب النزول أو النسبة إلى الصواب **قال** لشارح قدس سره والعدل في  
 عطف دفع ما يرد من أن كلمة شرع للترخي في زمان كما تقر في ثبوت العلية للجمع ليس بمتأخر عن ثبوت  
 الجملة وكذا أنه في التركيب فلنستأمر إذا الواو بدل ثم وقع انحصار الاختصار كون ذكر العلل  
 على سق واحد يحصل بإيراد الواو وحاصل الدفع أنا نسل حصول الغوايد المذكورة على تقدير  
 إيراد الواو لكن الملاحظة على الوزن لا يحصل بإيرادها كما لا يخفى فأوردت شر بدل الواو وهما كلمة  
 جلية أخرى ذكرها مولانا عصا الدين وهي أن كلمة شرع للترخي في الزمان ويستعار للترخي في الزمان  
 فيكون ما بعده على رتبة ما قبله أو ادق وهذا لا موجود ههنا لأن الجمع على رتبة من الجملة  
 التركيب حيث يؤخر وحدها في منضم الشعر والله أعلم **قوله** تجردت عن الدفع ما يرد من أن  
 استقامة الوزن يحصل على تقدير شر لكن الاستقالة المذكورة في إيرادها كما علمت سابقا من  
 أنها للترخي وهو غير موجود ههنا باقية على حاربا كيف يستقيم إيراد كلمة شر وحاصل الدفع  
 أنها تجردت عن الترخي وأريد بها مجرد المشاركة كما في الواو **قوله** وذلك الخ الغرض من هذه  
 العبارة بيان الباعث على التبريد في **قوله** فيه مساهلة يجعل جزأ الطلة الذي هو المجموع  
 شرط للعللة التي جعلها المصنف ملة اعني النون وهذه المساهلة لضرورة وزن الشعر **قوله**  
 أو صفة موصوف لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بأن في كلامه في هذا الموضع  
 زائدة قصورا لأن ههنا احتمالات أخر لا أن يقال ليس غرض الشارح الاستيعاب حتى يلزم  
 عليه ذكر جميع الاحتمالات **قوله** بتقدير اعني فالتقدير والنون اعني نونا زائدة **قوله** لأن  
 النون الخ دفع ما يتوهم من أن النسب بتقدير اعني يكون في موضع الإيهام أو الاحتياج إلى تعيين  
 المراد **قوله** لأن اللام الخ دفع ما يتوهم من أن المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف أو  
 التأكيد شرط كما تقر والنون معرف باللام مؤيدة منكرة فكيف يجوز توصيفه به وحاصل  
 الدفع أن اللام في النون للبعد الذهني وهو في حكم النكرة كما هو المثبت عند هره فيجوز  
 التوصيف **قوله** زادت الغرض من هذه العبارة بيان فائدة زيادة الهمزة التي هي للبعد الذ  
**قوله** يدل عليه الخ الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على كون اللام في النون للبعد الذهني و  
 المراد من البواقي ما سوى وزن الفعل أو كماله أن كانت الأضافة فيه أيضا للبعد الذهني وأولم يكن  
 الأضافة فيه مقصودة فلا يرد ما يرد فأنهم والله أعلم **قوله** أو بدل عطف على صفة النون  
 أو التقدير ويجوز أن يكون مرفوعا على أنه بدل محذوف للموصو أنما زاد هذه العبارة لأن البنية

باعتبار حال نفسه ما غير متصور لعدم الاتحاد كما لا يخفى **قوله** او جز مبتدأ عطف على صفة  
 النون او عطف بدل فيكون التقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتدأ عند **قوله**  
 والجملة معترضة بين الجزأين **قوله** والنون ومتعلقة بعينه **قوله** من قبلها الف او بين جزأين  
 بعينه **قوله** والنون ومتعلقة بعينه **قوله** من قبلها الف الاحتمال الاول بالنظر الى اللفظة نه اجري  
 الاعراب على النون فيكون جزاء الاحتمال الثاني بالنظر الى المعنى والواقع ان احز في الواقع المحرر  
 لا كلا واحد والنكتة في ايراد الجملة المعترضة ببيان حال النون وعلى زيادة لانها ماضية من اسم  
 المشتق عليها والله اعلم **قوله** قال الشارح قدس سره اذا المعنى انه دفع ما يرد من ان المتقرب فيا  
 بين القوم ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به والنون هنا جز مبتدأ فكيف يصح نصب  
**قوله** زايد بناء على الحالية عن النون وتماثل الدفع ان النون وان لم يكن فاعلا او مفعولا  
 مذكورا او مقدرا في الكلام مزيل هو خبر مبتدأ في الظاهر لكنه في الاصل فاعل للفعل المفهوم من التقدير  
 وهذا التقدير يكتفي في الانتصاب بالحالية والله اعلم **قوله** وذلك لعل الغرض من هذه العبارة  
 بيان القرينة على فهم معين من هذا المقام لان تقدير الفعل الخاص بلا قرينة غير معهود وبما ان  
**قوله** عدل ووصف انه اذا كان تعدد الموانع من الضم في فهم المنع منه بالضمور الظاهر **قوله** لا  
 خبر مبتدأ عند وف قال الفاضل المدقق اي في كلامه لا يباين ما في كلامه ان الحجاب في خبر  
 لقوله وهي الراجع الى العلة التسمي بين الموانع بل صرف انتهى والدال على هذا التقيد الصا  
 من الفاضل المدقق ذكر المبتدأ في كلامه ان الحجاب هو ولفظ الموانع لان غرضنا فاضل  
 المختص ان كان بيان الاعراب في قول ابن الحجاب فالتناسب ان يقول تعدد لعل كما لا يخفى  
**قوله** اي تلك التسمي الخ والايراد المشهور يرد هنا ايضا بان يقال يلزم عدم صحة الحمل على  
 تقديره وعدم صحة التسمي في عدل وهكذا على تقديره واجوب هو الجواب المشهور ايضا **قوله**  
 المفهوم من المقام لعمام الحال هنا يكون معنويا واما الشارح الى هذا بقوله اذا المعنى الخ **قوله**  
 من غير تقديره لانه لو قدر في نظم الكلام لاختل بالانظام كما لا يخفى **قوله** قيل الخ غرضنا  
 القول جواب الاعتراض الوارد على الشارح الذي مر تقريره بان النون مفعولا للفعل المفهوم من  
 الامر كما نه قيل اعرفت النون حال كونها زائدة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وفيه ان تقيد  
 التعريف بجمال الزيادة غير مقصود اما المقصود تقيد النون انتهى يعني ان الحال يكون قيد  
 فيكون الزيادة على هذا قيد التعريف وهو خلاف المقصود ومثل هذا يفهم من كلامه الفاضل  
 المدقق اقول وبالله التوفيق ان الحال لا يكون قيد النفس العام بل له مع المتعلقات كما لا  
 يخفى في جاء في زيد قايما حيث كان القيام قيد الجملة يزيد التشديد لانه مطلقا على هذا يكون



الزيادة قيد التغير فيها من مواضع العرف ولا خفاء في مطابقة هذا التقيد مع المقصود واستعمل  
**قوله** كما قيل الخ يعني انه قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ان جميعا حال من الارض في قوله تعالى  
 فيه التغير المستفاد من اللام والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ما حاصله ان عامر الحال  
 في الآية هو انتساب قبضة الى الارض لانه لم يوجد المشاهد في الآية لصاحب القيل على ذلك التقيد  
 وانه اعلم **قوله** بالجملة حال الغرض من هذه العبارة بيان ارتباط قوله من قبلها مع قوله  
 والنون زائدة ودفع ما يرد من ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل فكيف يصح رفع الفاعل اليه  
 عنه لان من شرطه وطغله الاعتماد وهو لم يوجد بان الاعتماد على ذي الحال والموقوف موجود هنا  
 وانه اعلم **قوله** او صفة للنون لان اللام فيه للمعيد الذي هي التي في حكم النكرة فلا يرد ان  
 المتقرر ان الجملة تكون صفة للنكرة والنون ههنا معروف باللام فكيف توصيفها بالجملة **قال**  
 الشارح قدس سره ولا يخفى الخ تزييف للتوجيه السابق في عبارة المتن بانه لا يفهم من ذلك الخ  
 زيادة الالف وهي ايضا من المقاصد كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح اذا قدر متعلق  
 عاما اعني من الافعال العامة واما اذا قدر من الافعال الخاصة مثلاً زيادة فيهم من زيادة الالف  
 ايضاً بلا شبهة الا ان يقال ان الفعل العام متعين لمعلقة الظرف عند وجود القرينة  
 القرينة على الفعل الخاص فيه ان القرينة موجودة وهو لفظ زيادة المذكور في المتن وانه  
 اعلم **قوله** الفرق بين الخ ودفع ما يتوهم من انه ما الحاجة الى كون الظرف متعلقاً بالجملة  
 والحال انه يجوز ان يكون قوله من قبلها متعلق بكان حال من الالف فحاصل الدفع انه على هذا  
 لا يفهم زيادة النون لانه على هذا ايكون المعنى والنون حال زيادة الالف الثانية من قبلها مجزئاً ما  
 اذا جعل الظرف متعلقاً بالزيادة لانه على هذا ايكون المعنى والنون حال زيادة الالف الزائدة  
 قبل النون لانه يفهم على هذا التقدير زيادة النون لانه السابق على شئ في وصف يقتضي ان يكون للسبب  
 شريكاً في ذلك الوصف كما لا يخفى **قوله** للزيادة او لنفس الخ تحتل بالمال ان هذه المقابلة  
 لا تنفع لان في الزايد النسبة والمبتدأ والذات والاصل للمعلقة ليس الا المبتدأ الذي هو  
 الزيادة ههنا فلا فرق بين ان يكون الظرف متعلقاً بالزيادة او بالزايد الا ان يقال ان المراد  
 بالزايد ليس لفظه بل مصدره الذي ههنا هو الالف والمراد من جعل قوله من قبلها ظرفاً لـ  
 ان يكون ذلك الظرف متعلقاً بكان مثلاً وجعل حالاً منه والله اعلم **قوله** الاولى اعني الالف  
 لانها الاولى في الذكر حين اجتماعها مع النون وفي كلام الشارح **قال** الشارح قدس سره  
 يعني ان الخ الضمير في راجع الى المصنف ولفظ به مقدر وانما التحميم الى التقدير لان قول الشارح  
 وقوله مبتدأ وقوله وهذا القول تقريب بدل منه وقوله يعني خبره والجملة اذا وقعت

المنع على الحالية بالنظر  
 الى كلام الشارح ولا  
 فالاختلافات الاخر  
 ايضا جارية في قوله  
 ان ايدى كما سبق من  
 الفاضل المشي

جزا لا بد فيها من الرابط وليس بوجود مجسب الظاهر **قوله** من فيه الخ لما فيه التقريب بعد  
 الشرح بالأقرب حيث قيل فيه ما حاصله أن يراد العلة والأسباب بصورة النظر أقرب إلى  
 المحقق وأورد عليه بأن التقريب جعل الشيء قريبا وأقرب عبارة عن المصنف بزيادة القرب بينهما  
 من البعد لا يخفى فكيف يعبر عن التقريب بالأقرب جوهرا فاضلا للشيء كونه ذلك البعض منه  
 الزيادة من حمل المصداق على حمله لا يكون إلا للمبالغة كما في نريد عدل أو من نفس المبيعة لأن صيغة  
 التقريب صيغة تفعيل وهو يحتمل للتكثير **قوله** وفيه الخ اعتراض على الوجه الثاني بما أنه التفعيل على  
 قمين لازم ومتعد ما الأول فيسمى لتكثير نفس الفعل نحو جئت وطوقت لتكثير الفاعل نحو متوا  
 المال وأما الثاني فيسمى لتكثير المفعول كما في خلقت الأبواب التقريب متعد يدل على هذا قوله  
 تعاقبنا نجيا فيكون تكثير المفعول إلا أن يقال إن تكثيره يستلزم تكثير الفعل أيضا كما في خلقت  
 الأبواب لأن الأبواب كما هي متعددة ثمة فكذا تلك الفتق هناك متعدد فيهم من التقريب للمبالغة  
 والتكثير في القرب أيضا واسم علم **قوله** لا يظهر الخ أراد على الشارح بأن المناسب ألا يقال لأن  
 يعبر **قوله** المصنف وهذا القول الخ بتفسير مجرى في كلام الناظر والعلة ليس بموجب في كلامه  
 فالإيقع تبدل العلة بالمانع لكن الأمر سهل لأن علة عدم الانصراف مانع عن الضم فيصير أراد  
 المانع من العلة أو يقال أن هذين البيتين لما ذكرهما المصنف في كلامه فكانا من كلامه والعلة  
 بموجب في كلامه **قوله** مع أن الظاهر الخ إشارة إلى الأيراد الآخر على الشارح بأن هذا التفسير  
 لراي المصنف لا زعمية كلاهما من العلة التسعة بجهة تحقيق عند المصنف لا يجازي على ما سبق  
 بدل العلة بالمانع وكان هذا تفسير القول وهذا القول في كلامه لا يتأخر كان موافقا لراي  
 قوله كما اجتمعت ثنتان الخ قرينة ظاهرة على أن زعمية كلاهما بالمانع مجازي لكن الأمر فيه أيضا  
 سهل لأنه يحتل أن يكون المراد من التحقيق الواقع في كلام الشارح التحقيق الواقع لا الحقيقة  
 عند المصنف والله أعلم **قال** الشارح قدس سره تقريبي هذا حاصل المعنى وليس إشارة إلى أن  
 النسبة محذوفة لأن حذف أيام النسبة غير ثابت كما صرح به مولانا عصا الله في بحث المصداق  
**قال** الشارح قدس سره اثنتان منها الخ للترادف من الاثنين أعني أن يكونا حقيقين أو حكيمين والثالث مجزئ  
 في الجمع ألف التانيث كما لا يخفى فلا يرد ما يورد فتأمل **قال** الشارح قدس سره لأن في عدم هذا اختلاف  
 أنه أعلم في هذا المقام اختلاف فاقبال بعضهم أن الاستبطن الصفة التسعة وهي المذكورة في بقية الكتاب  
 وقال بعضهم أنها اثنتان الحكاية والتركيب قال بعضهم أنها عشرة التسعة في بقية الكتاب والعاشرون  
 شبه ألف التانيث المقصود إذا سمي به سواء كانت لا لحاق كالأولى أو كالثانية عشر وقال بعضهم  
 أنها أحد عشر العشرة ما ذكره والمائة عشر أما الأصل في نحو أحمر الخ انكر بعد العلية وقال بعضهم أنها

ثلاثة عشر الزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع وإذا عرفت هذا فقد مر يك أن المناسب للشأخ إذا  
يتعرض للمذهب الثالث والخامس أيضا لأنه لو كان ملحوظة عند وشية المذهب فالمناسب أن لا  
يتعرض للمذهب الأول لأن ذلك عند وش كما سيأتي ولو كان ملحوظة لاستيفاء الكا من النسب  
لما تعرض للمذهب الثالث والخامس أيضا فافهم لو فعل به بعد ذلك أمر قوله لعلة المرحوم  
دفع ما يتوهم من أن هذا المذهب مما ينبغي أن لا يذهب إليه الوهم فضله عن العقل لا ينبغي  
القصر إذا كان منحصرا في الاثنين فالمناسب أن لا يحصل بدنه أو الأمر ليس كذلك لأنه يحصل  
بالتانيث والعلمية تمتلأ وصاحبا للرفع أن مراد صاحب هذا المذهب لم يقبل أن لا يقبل  
بالسببين ماسوي الأسباب التسعة بل يندرج في ذينك الاثنين قال مولا عبد الحكيم فيه أنه لو أراد  
ضم النشرة لدرج أيضا وزن الفعل في التركيب أو ليس أقبلم التركيب فيه أكثر من أن من اعتبلا  
في النواق انتهى قال مولا فالمدقق في جوابه أن مراد القائل بتقليل الانتشار لا يشك في التقليل على  
طريق هذا المذهب انتهى لكن بقي شيء وهو أن السكلة على هذا في عدم اندراج وزن الفعل على  
الخصوص من أن يحصل تقليل الانتشار بعد اندراج واحد من البواقي أيضا وأما علم بالصندوق  
واليه مرجع الأمور قوله والاشارة الحكاية الغرض من هذه العبارة بيان الاثنين وتعيينها بحيث  
يندرج الأسبب التسعة فيها قوله كاعلم فممن صرف أعلم ويشكر للوصفية في الأول والعلمية في الثاني  
والحكاية الفعلية في الأخير كما لا يدخل الكسر الشون عليهم قبل النقل فكذلك لا يدخل من عليهم  
بعد قوله ولا يخفى أن حاصله أن للتقرير فيما بين القدم أن أملا خاص به كان غير منصرف  
كذلك أعلم واحصر انتفاء التركيب في هذه الثلاثة ظاهرا فلا يكون إلا من جهة الحكاية الفعلية  
والعلمية والوصفية ولما أضرت الحكاية بالنقل من الفعل إلى الاسم فينتفي فيها أيضا أما في الأول  
فلعن مسماه الفعل منه وأما الثاني والثالث فلا نكلوا أحد من صيغة أفعال التفصيل والفعل  
الصفة صفة براسا غير منقولة عن الفعل كما تقرر آلا أن يقال إن المراد من النقل أعم من أن يكون  
حقيقة أو حكما فالأول أن لم يوجد فيه الكمال لم يوجد فيها لأن هذا الوزن إذا كان ما يوجد في الفعل  
فكانت نقلت من الفعل وبعد الظهور صفة النسبة التي لم توجد فيها كلمة لا في لا يتناول وأما قوله  
في البواقي كتركيب العدل مع للعدل عنه وتركيب الوصف مع للوصف وتركيب التانيث  
مع التاء الظاهرة أو المقدرة أو الالف وتركيب المعرفة مع العلمية وتركيب الهمزة مع العلمية  
أو تكررها في الجهم العربي وتركيب الجمع مع الجمع لأن الجمعية في صيغة فتنى الجمع متكررة  
أما حقيقة أو حكما وتركيب التركيب مع الأسمين وتركيب الالف والنون المزيدتين مع العلمية  
وجه التكلف ظاهرا لأن التركيب المقترن في منع الصرف هو بين الكلمتين لا مطلق التركيب

على صيغة الماضي  
في الأصل منه

على صيغة التثنية  
والصفة المشبهة

واسمه **علم قوله** هذه التسعة دفع ما يتوهم من ان الاثنين الزايد من على التسعة في قول ذلك  
 البعض بالحكاية والتركيب بيان الدفع ان الاثنين الزايد من مراعاة الاصل وشبه الف التائين  
 المقصور **قوله** بالحكاية والتركيب لانها ليسا مغايرين عن التسعة بل عينهما كما عرفت **قوله** المقصر  
 قال مولانا للدق صفة شبه الف التائين يدل عليه قوله الآتي واما الف الحاق الممدودة فاما  
 الممدودة فيه صفة الالف للقابل للشبه المذكور انتهى مع الاختصاص اقول وبالله تنويف يعلم  
 من كلام الفاضل المحشي حيث ارجع ضمير المذكور في قوله وهو كل الخ الى لفظ الشبه ان هذا اللفظ  
 مذكور فكيف يعبر توصيفه بالمقصور لان المطابقة بين الموصوف والصفة في التذكير والتائين  
 لازمة آلا ان يقال ان لفظ الشبه مما يذكرون ويثبت ويعلم تائينه ايضا من كلام الفاضل المحشي  
 قال لانها بالعلمية الخ حيث ارجع ضمير المؤنث اليه والله **علم قوله** سواء كانت الخ اعلم ان معنى  
 الاحاق ان توجد حروف ناقصة من حروف بنية اخرى في الاصول فيزاد على الناقص حرف  
 ليصير مثله في الزنة عند اراءتهم مثل تلك البنية النقص وليس في الاصول ماثل لها كما ذكر  
 ايضا الفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المحشي لالف الاحاق بارطى غير متيقن لانهم  
 يقولون **أدِيمُ مَرْمُومٌ** وكذلك يقولون ادير مأروط وعلى الاول لا يكون الف للاحاق لان  
 اثبات الياء يدل على اصلتها وانتفاء اصالته شرط في الاحاق وعلى الثاني يكون للاحاق ان  
 حذف الالف من المفعول يدل على ازيدتها فاناسب ترك هذا المثال ويراد مثال اخر متيقن  
 الا ان يقال ان الاحتمال في المثال ايضا كاف كما لا يخفى على من طالع الكتب على تقدير كون الالف  
 فيه للاحاق الحاقة **بجعفر قوله** او لا كتب عشرى وجه عدم كون الالف فيه للاحاق انه ليس  
 في الاصول سدا سمى حتى يلحق به وكولم يشترط في الملحق بكونه من الاصول كما يعلم من عبارة  
 المكمل لكان لكون الالف في قبع عشرى للاحاق ايضا وجه كما وقع في كلام الجوهري فنامل **قوله**  
 لانها بالعلمية اى شبه الف التائين بسبب علمية الاسماء المشتق عليها معتم من التاء كالف  
 التائين المقصورة متبعة من التاء ووجه الشبه كون كل منهما الف المقصورة متبعة من التاء  
 وان كان المنع في احدهما من جهة العلمية وفي الاخرى من جهة الف التائين فلا يروان المنع  
 من التاء اذ كان في شبه الف التائين من جهة العلمية فلا يتر للمشابهة لان المنع في الف التائين  
 من جهة التاء من جهة العلمية والله **علم قوله** فلم يلحق الخ لان الالف للمدودة التي للتائين  
 البقرة ليست اصلا فيه كما تقرروا اعتبر شبهها ايضا لكان هذا الاعتبار من قبيل اعتبار شبه  
 الشبه وهو من المستكرهات والله **علم قوله** ولعل المصنف الخ اشارة الى جواب من قال  
 ان الالف المنع الحرف احد عشر من جانب المصنف القابل بكونها تسعة ببيان المصنف **علم قوله**  
 صفة

على  
 من الجوهري  
 يدبره  
 ١٢ منه

على  
 و انتفاء  
 الاصل  
 ثم طاق  
 الاحاق

على  
 فمشرى  
 العظيم  
 الشبيه  
 ٩ منه

الاصولية كما ينادى عليه عبارة بالعلم ندوا فمرامات الاصل يكون مندرجا في الوصف فلا حاجة  
الى اعتبار براسه واما شبه الف التانيث المقصورة فلم يذكره لان عدم الانصراف به غير ناشئ  
عند المنع وان كان القياس يقتضيه كما بينه الفاضل المحشي وفيه ان هذا لا يقتضيه كون القول  
بالتسم مقرر بالاصواب لان المراد بالمقربة المقربة في نفس الامر لا عند المنع وخالف لا يثبت  
منه لان عدم الانصراف بشبه الف التانيث المقصورة وان لم يثبت عند المصنف لكنه ثابت  
عند غيره فالأولى ان يقال من جانب المصنف ان مشابه الشيء داخل في خالف الشيء فاذا اختلف  
بالف التانيث فلا حاجة الى اعتبار شبهها لكن على هذا ايراد ان الالف والنون ايضا كذلك فلا  
عدم اعتبارهما على الاستقلال الا ان يقال ان النكتة للفار لا للفار هذا ما يخص مع زيادة ولام الله  
اعلم قوله لانه اشبه مشابهته لفظا ومتنا عا عن التاء بخلاف الالف والنون الزيدتين  
لوجود الثاني فيه كما هو الظاهر ومن هذا يعلم جواب الاعتراض الباقي في الحاشية النكتة  
بلا فضل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تقريبا لما الى ما هو الصواب من المذهب  
الثلاثة بل من المذهب الخمسة لان المذاهب خمسة كما سبق اما وجه كونه صوابا بالنظر  
المذهب الثاني فهو ان الحكاية لا يتناول لكل بل نحو اعلم وان اذكر في معنى التركيب تكلف محض  
كما سبق واما وجه كونه صوابا بالنظر الى المذهب الثالث وكن ابا النظر الى الرابع والخامس  
فهو ان شبه الشيء داخل في حكم الشيء فلا حاجة الى اعتبار براسه وان مرامات الاصل داخل  
في حكم الوصف وان لزوم التانيث وصف له ووصف الشيء ملحق به كذا الزوم الجمع لكن في نحو  
شبه الف التانيث فيه نظر وجواب مذكرها فتذكر **قال** الشارح قدس سره ثم انه الخ الغرض  
من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف في اختيار الترتيب الحاصل لذي ذكره في بيان امثله  
**العلق** **قال** الشارح قدس سره وفي ايراد الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف  
في اختيار المثال الحاصل لذي ذكره للمعرفة من بين امثلهما مع ان الظاهر ايراد مثالها على وجه لا يكون  
فيه سبب آخر كما لا يخفى **قوله** يعني ان التانيث الخ دفع ما يرد من ان الاشارة الى قسمي التانيث  
مخالفة لما سبق الكلام له وهو بيان امثله العلل المعبر في عدم الانصراف فكيف يكون هذه  
الاشارة باعتبار على ايراد زنيب بعد طه واصل الدفع انه ليس المراد من الاشارة الاشارة الى قسمي التانيث  
من حيث هو هو بل من حيث اعتبارها في منع الصرف ولا مثل في موافقة تلك الاشارة من هذه  
الحديثية مع سوق الكلام اقول وبالله التوفيق ان في ضمن تفسير لفاضل المحشي يظهر الباعث على  
ايراد طه مثلا للتانيث مع ان الظاهر ايراد ما هو محال عن التذكير انه اعلم **قوله** وان كان  
الخ في ايراد ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن مع التذكير الحقيقة او مع التذكير والتانيث

ان المراد من ظاهر  
الثالث والرابع و  
الخامس ما هي من  
كود في حاشية قوله  
الشارح لان في مدحا  
اختلفت ١٢ منه  
نظر الى الثالث قوله  
وان مرامات او فاعل  
الى المذهب الرابع قوله  
فان لزوم ظاهر الى  
المذهب الخامس

مع انه على هذا  
عدم عن الالف و  
النون الزيدتين  
سببا براسه يكون  
مناسب ١٢ منه

المحققين فاعتبار يكون اولى ولا مشك في الاولوية **قوله** معناه مع التذكير الحقيقي في الوثائق  
 اللفظي **قوله** الذي خفي فيه آية في التوضيف رمز الى انه ليس المراد من التانيث المعنوي ما يكون تانيث  
 من حيث المعنى بل يكون مؤنثاً حقيقياً ولا يخرج كثير من الاسماء المؤنثة منه على ما لا يخفى بل ما يكو  
 فيه علامة التانيث مقدراً **قال** الشارح قدس سره اي حكم غير المنصرف دفع ما يرد من الضمير  
 في وحكمه راجع الى احد لانه هو القريب فيستفاد ان حكمه احدى ان لا كسرة فيه ر تنوين وهذا  
 وان كان صحيحاً لكن خلاف الاليتق لان هذا الحكم غير مختص باحد بل هو شامل لما عداه  
 ايضا والدفع فنه عن البيناء ولو رجع الفهم الى احد يرد منه الحكم على نوعه اعني غير المنصرف  
 لكان ايضا صحيحاً هذا اما ظهري حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس  
 سره والاثر للتراتب عليه فم ما يرد من ان الحكم اما بمعنى خطاب الله تعالى للخلق بافعال  
 المكلفين وجوباً وتخييراً او بمعنى فراغ الذمة عما وجب ما دانه او بمعنى النسبة العامة الجزية  
 لا سبيل الى الاول والثاني كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لانه باعتبار ملازمة  
 الجزية بضاف الى القضية وما معناها كالجز والكلام وباعتبار ملازمة الصدور بضاف  
 الى المحكوم والقابل وغير المنصرف ليس بشئ منها كما هو الظاهر فلا يعم إضافة الحكم الى ضمير  
 الصادر من المصنف بين الدفع ان الحكم كما ينبغي بالمعاني المذكورة فكذلك لا يخفى على الاش  
 المرتب والحكم ههنا بمنزلة المعنى والله اعلم **قوله** اما قال ذلك آية الغرض من هذا التعليق  
 بيان فائدة زيادة الشارح قوله من حيث اشتقاله الخ وتبين انما كان يرد على الشارح انه اذا  
 جعل الحكم بمعنى الاثر المرتب فعاد اعتراض عدم صحة الاضافة لان الحكم بمعنى الاثر ليس  
 لا يضاف الا الى علة وقات غير المنصرف ليس بعلة لعدم الكسرة والتنوين والا لا تعدى  
 الاسماء المعربة كلها والا لم يكن كذلك فن اد قوله من حيث اشتقاله آية لدفع ذلك كما هو ادبي  
 الذبح ان اضافة الحكم لضمير غير المنصرف لا حفي ملازمة وهي ان عدم الكسرة والتنوين اذا  
 كان بجهة العلتين او واحدة تقوم مقامها من العلل التسعة وغير المنصرف مشغل على واحة  
 منها فاضيف الحكم اليه باعتبار تلك الملازمة والمناسبة **قوله** ورجع الضمير الخ الغرض  
 من هذه العبارة الاشارة الى الرد على ما يجاب عن الاعتراض المدفوع بقول الشارح من حيث  
 اشتقاله على علتين بان الضمير في قول المصنف وحكمه راجع الى وجود احد الامرين من العلتين  
 او ما يقوم مقامهما المفهوم من المقام لا الى غير المنصرف ولا مشك ان وجود المذكور <sup>لذلك</sup>  
 الحكم وكذا الدفع ان الاعطاء المذكور مخالف لما ينساق الى الفهم من هذا المقام على ما لا يخفى  
 ويرد ههنا ان الاعطاء المذكور كما انه مخالف لما ينساق الى الفهم فكذلك اضافة الحكم

الى ما فيه العلة مخالفا لما هو الظاهر في اضافته وهو الاضافة الى العلة فمن اتى وجهه رجع هذا  
 على ذلك واجيب عنه بان في الارجاء المذكور مخالفة للنسب والسوق لان الكل مرسيق  
 لبيان غير المنصرف لا لبيان وجود احد الامرين تجزأ فلاضافة الى ما فيه العلة لان فيه شيئا  
 واحدا وهو مخالفة الظاهر والله اعلم **قال** لمصنف ان لا يكسر ولا تنوين جزلا مقدرا كما يتألف  
 عليه عبارة الشارح والجملة اي لامه الاسم والجمع خبران وضرب اسميه مستتر فيه راجع الى الشارح  
 فكلمة ان مخففة من الثقلة ولا حاجة الى العايد لان هذا بمنزلة قل هو الله احد اي يكون الخبر  
 تفسيره لابتداء **قوله** انما ذكر الكسرة الخ دفع ما يرد من ان انتفاء الكسرة وعدمها في غير المنصرف علم  
 من قول المصنف سابقا غير المنصرف بالعمدة والفقحة فلم تعرض اليه ثانيا مع ان الاختصاص  
 المطلوب للمصنف يحصل في تركه وحاصله لدفع ان الامر كذلك لكنه ارجأ المصنف الجمع بين  
 المحكمين فلذا تعرض اليه ثانيا والباعث عليه في ارادة الجمع بينهما الاقربية في المنصب **قوله** لا  
 يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان المحكم الذي ذكره غير  
 شامل لجميع افراد غير المنصرف بخروج المثني وجمع للذكر السالم علمين لمؤنث عنه لا للنون  
 فيها ليست للممكن حتى يحذف فيتبعه الكسرة ايضا لان النسب فيها تابع للجر فلو تتبع الجمع  
 النسب وصرح الشارح الرضي بهذين الوجهين واجيب عنه بان مذهب البعض فيها جعلها  
 معربين مثل اعراب المفرد وعلى هذا يكون فيها تنوين الممكن فيحذف فيتبع الكسرة الى هذا  
 الجواب اشارة الفاضل المحقق بقوله الا اذا الخ اقول وبالله التوفيق انه لا يلزم في حكم الشئ ان  
 يكون شاملا لجميع افراد ما هو حكمه كما علمنا سابقا في بيان حكم المغرب فلم لا يجوز عدم  
 كون هذا الحكم شاملا للمثني والجمع علمين لمؤنث وان عدم الكسرة والتنوين موجب فيها  
 اما عدم الكسرة في الجمع المذكور السالم فهو ظاهر واما عدم التنوين فيها فلا ان النون المراد  
 له هو النون الساكنة لا المتحركة وهي فيها مفترقة واما عدم الكسرة في المثني فلا ان المنوع من  
 غير المنصرف الكسرة التي هي الاعراب الكسرة الموجودة في المثني ليست باعراب كما هو  
 الظاهر ومنه الوصول الى سبيل الرشاد ومنه المبدأ والمعاد **قوله** اعلم الخ فيه اشارة الى  
 دفع ما يتوهم من ان المراد من الفرعية اما ما يكون فرعية للموقوف للموقوف عليه كما في  
 الوصف والموصوف وغيره فيخرج فرعية العدل للمغذول عنه لانه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى  
 كونه خلاف الاصل والمطابق له او يكون اعرف فلا يخصص فيما ذكر بل يشتمل غير ما يكون الا سم  
 مثني مثله فللناسب ان يعتبر مع سبب آخر ويجعل الاسم غير منصرف به ايضا وبنا الدفع  
 ان المراد ما هو اعرف لكن الخاتمة لم يعتبر واما انوى المذكور في جعل الاسم غير منصرف فلم

انما يريد به  
 العتان فيهما اذ يكون  
 غير منصرفين لانه

على عدم اعتبار  
الغاية "أ" منه

يجعل الاسم غير منصرف به لذلك والله اعلم **قوله** ولم يعلو وجهه لفعل المفروض من هذه العبارة  
ترد هذا الجواب بان للمعتبر هو الاعتبار الذي يظهر وجهه وهذا الاعتبار مما لا يظهر وجهه فكيف  
يعتبر ولم يجعل الاسم غير منصرف بالقرعية التي سوى ما ذكر في الشرح والجواب ان قواعد لغات  
كانت بعد الوقوع فلما تتبعوا ووجدوا بعض الاسماء غير منصرفة تكلفوا اسبابها والفرعية فيه  
ما ذكر فلما اعتبر لم يعتبر ما سوى ذلك والله اعلم **قوله** لم يقنع الخ إشارة الا قد مر ما يرد من  
ان منع الكسرة والتنوين من غير المنصرف اذا كان من صفة المشابهة بالفعل التي يحصل بوجود الفرعية  
الواحدة فلم يكتف في المنع المذكور بوجود الفرعية الواحدة مع ان تلك المشابهة يحصل بها  
ايضا وحاصل الدفع انا لا فسلر حصول المشابهة بالفرعية الواحدة لان المتقرر في وجه الشبه  
ان يكون مختصا واشتد ارتباطا بالمشبه به والفرعية الواحدة ليست من الخصائص الظاهرة  
للفعل كذا من الخصائص لقوة اما الاول فلا يحتاج في اثباتها في الفعل الى تكلف وهو جعل  
فرعية الا فادة والجزئية للكل لا سرفعية الفعل لان الفرعية في الاصل لا فادة وجرت  
من الكلام لا لفعل جعل لفرعية عند البعض جعله عند الكل لان فرعية الفعل  
في الاشتقاق عند البصريين لا عند الكل واما الثاني فلان الفرعية متحققة في الاسم ايضا  
كاسم الفاعل لانه فرع الفعل في العمل ومن هذا التقدير علم ان قولنا فاضل الخ اذا فرعية  
للمقولة تكلف علة لقوله غير ظاهرة واما علة قوله ولا قوة فتروكة ولعل وجه التردد اعظم  
على فهم المحقق قول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان الفرعية الواحدة اذا لم  
تكن من الخصائص الظاهرة للفعل فما بال الفرعيتين يعني انهما لا يكونان من تلك الخصائص  
بالطريق الاول فكيف يشبه الاسم بالفعل في وجود الفرعيتين فيه وان الفرعية في الفعل اذا  
كانت مفسرة بالا احتياج الى الفاعل كما فعله الشارح فلا يحتاج اثباتها في الفعل الى تكلف  
لان نفس الفعل محتاجة الى الفاعل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا اثبات الخ يعني  
ان المتقرر في وجه الشبه ان يكون ظاهرا في الشبه واثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه  
العلل الخ ويشهد على الخفاء بيان الفرعية بسبب هذه العلل في الكتب لان الفرعية لو كانت  
ظاهرة فما الحاجة الى البيان والى كلامهم هنا مثل ما سبق فافهم **قوله** ولم يكتف الخ يرد هنا  
ان معنى ولم يقنع بمعنى ولم يكتف فما الحاجة الى التكرار لانه ذكر سابقا اجيب عنه  
بوجوهين احدهما انه ذكر ثانيا للاقتضال بين الاستثناء والمستثنى منه فثابتا من المذكور  
او لا بطريق المدعى والمذكور ثانيا بطريق النتيجة وهذا شايع فيما بينهم فلا قدح في قولنا الله  
التوفيق ان المناسب على هذا استبدال الواو بالقاء لان الشايع في امور النتيجة بعد الدليل

على ان كان اثبات  
الفرعية الواحدة في الاسم  
بسبب واحد من هذه  
العلل خفيا كان اثبات  
الفرعيتين فيمنحيا  
بالطريق الاول فكيف  
المشابهة "أ" منه

وتوفيد ما قلناه  
ان القاء ويدن الواو  
في بعض النسخ "أ" منه



تقديرها بالفاء كما في قوله **اعلم** الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما ير من انه ما الوجه  
 في ان الاسم قد يشبه بالفعل فيعمل وينى كاسم الفعل وقد يشبه فيعمل ولا ينى كاسم الفاعل  
 وقد يشبه فلا يعمل ولا ينى لكن يمين منه الاعراب المختص بالاسم كغير المنصرف وحاصل الفرق  
 ان هذه الامور ايات الثلاثة باعتبار قوة المشابهة وضعفها وتوسطها فاذا كانت المشابهة قوية  
 كما بين اسم الفعل والفعل لانه في تمام المعنى يعطى العمل والبناء كلاهما المشابه بالفعل لانهما  
 من خواص اسم الفعل هو مشبه به وان كان بينهما فرق كما سيبحثي واذا اضعفت المشابهة كما بين  
 غير المنصرف والفعل لانهما الوجه بعيد فلا يعطى كما هو مشابه بالفعل شي من خواصه لكن يمين  
 منه الاعراب المختص بالاسم فلا يفوت رعاية المشابهة بالحكمة واذا توسطت المشابهة كما بين  
 اسم الفاعل والفعل لانه في جز المعنى الذي هو الحدث وفي الحروف الاصولية فيعطى للمشابهة  
 بالفعل بعض خواص الفعل اعني العمل لان البناء وان كان من خواصه لكنه ليس بمشابهة العمل  
 الا قري ان الفعل لا يتلوه عن العمل ويتلوه عن البناء كالمضارع والله اعلم **قوله** اصل الاسم  
 كلام لان اعتواء المعاني واختلافها على الاسماء فحتاج الى القرينة التي هي الاعراب بخلاف  
 الفعل كما سبق من الفاضل المحقق في شرح كلام المصنف المتوفرة فتذكر **قوله** ولهذا الخ  
 اي ولا يلزم ضعف اسم الفعل في البناء لعرب المضارع **قوله** او ينزع ان اشارة الى الخلاف  
 الواقع فيما بينهم كما سياتي **قال** المشرح قد سسرر فمضغ منه الاعراب الخ لما كان الجبر  
 والتنوين زيادة الاختصاص بالاسم من بين خواصه لوجودهما في اكثر الاسماء تحققتا للمضغ فلا  
 يروى ما يرد فاما ان كان من حاشية عمولا ناهي الالدين **قوله** وفي تقديم الكسرة الخ اشارة  
 الى دفع ما يرد من المناسب للشارح ان يقول فمضغ منه التنوين والاعراب المختص بالاسم الخ  
 لان مضغ التنوين بطريق الاصاله ومضغ الجبر بطريق التبعية فالمناسب فكر الاول او لا وكذا في  
 ثانيا وحاصل الفرق ان كون مضغ الجبر بطريق التبعية امر مختلف فيه كما مر من الاشارة الى  
 الاختلاف من الفاضل المحقق قبل هذا الكلام فلا اشارة الى هذا مضغ الجبر بطريق  
 الاصاله مثل مضغ التنوين **قال** المشرح ما قاله وقد مر ما قدمه ولعله هذا يكون بعينه وما  
 تقدير المصنف الكسرة على التنوين ولما كان المراد من الجبر الواقع في كلام المشرح الكسرة  
 الجبر يوجد في غير المنصرف الا انه على صورة الفقه فلا يروى ان المشرح لم يتعرض للكسرة فمضغ  
 من التنوين وظهر مما قررنا ان المشارة اليه بذلك قول الفاضل المحقق في الحاشية السابقة بزيادة  
 معا لكن لو قال الفاضل المحقق او ينزع ان وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى هذا قوله  
 فمضغ الخ او مضغ آة لكان ادق والله اعلم **قوله** او مضغ التنوين او لما كان من خواصات

المشتبهين والشارحين صد كلاما شرح والمتن من غير انهم عطف الفاضل كلامهم او ضم التنوين  
على كونهما الشارح فمنهم من لا عراب ولعل الغرض من زيادة هذا القول التقيد الى ما  
يعد ولا يذكره مستدركه لانه علم ما سبق و اشار المصنف والشارح الى المذهب الاخر  
والله اعلم **قوله** وقد جوزاه دفع ما يتوهم من ان القول بالاختلاف للمفهوم من كلامه <sup>مثل</sup> **قوله**  
المختص يكون من جهة عامة فلا يكون معتدا به والدفع غنى عن البيان **قوله** لعود الكسرة الى أصل  
على أن ضم الكسرة من غير المنصرف من جهة ضم التنوين منه وبما ان من المتقرر فيما بينهم انه  
اذا استقرت الضرورة الى عود التنوين كما في احد ذكر نعمان لنا الشعر <sup>لله</sup> الكسرة مصايبا وكم  
يكن الضرورة الى عودها ماسة ولو كان منهم الكسرة بطريق الاصلالة للمرقد مع التنوين عن  
عدم ماس الحاجة الى عودها لان المتروكة والمنسوبة من قبح لا يعاد الا ضرورة كما تقرر **قوله**  
واما اتبع الكسرة الخ اشارة الى بيان الباعث على التبعة وبما ان الحذف للتنوين ومنه  
من الامم اسبابا آخر من الوقف واللام والاضافة كما تقرر فلو اكتفى بضم التنوين من غير التنوين  
لنرى بغير ما دل الامر ان هذا المنع لا اجل لمشابهة بالفعل او جهة تنوي بخلاف ما افاتم  
الكسرة للتنوين لانه على هذا يعلم من اول الامر لان الكسرة مقدمة على التنوين ان منهم تنوين  
لاجل لمشابهة بالفعل لان الكسرة مساقفة بالفعل لا للاسباب الاخر التي تسقط التنوين  
لها ولله اعلم **قوله** صورة الكسرة انما نراه لفظا بصورة لان الكسرة بصورة التقية <sup>بصورة</sup>  
**قوله** لا تدخل الفعل الا ترى انه الواحد للقطعي للكسرة في آخر الفعل يؤتى بنون العنان  
منه **قوله** وقال للمصنف الخ بيا الباعث الآخر على التبعة **قوله** يعني ان الدفع من  
من ان ملازمة الكسرة للتنوين غير مسلمة لان التنوين موجود في جاء في زيد ورايت زيدا و  
الكسرة ليست بموجودة كما هو الظاهر والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره والتنوين  
عطف على الاعراب **قوله** الذي هو علامة الخ لدفع ما يرد من ان التنوين غير منوع من غير  
المنصرف لان صفات ملاب غير منصرف والتنوين موجود فيه بيان الدفع ان المراد من التنوين  
المنوع تنوين التمكن لا مطلق تنوين والوجود في عرفات تنوينها المقابلة ووجه من تنوين التمكن  
انه لما ضم من غير المنصرف اعرابا لم يكن له امكنية جميع انواع الاعراب الاعراب فلا وجه  
لانغال تنوين التمكن التي هي دلالة على امكنية الاسر لا عرابات الثلاثة كذا فهم من الحواشي  
اقول وبالله التوفيق انهم يعارضون هذا الوجه اذ ضم التنوين من غير المنصرف لا اجل منه كجر  
ضمه لا بطريق الاصلالة وهذا خلاف الاجماع والله اعلم **قوله** لان الاصل آء يعني ان  
السعد وله يبقى على حاله الاصل وكلاما لم يبقى على حاله الاصل يكون فرعا لما بقي على حاله

الأصل الذي هو المعدول عنه فيتم ان المعدول يكون له المعدول عنه ولما اعتبر العاقل  
 البحث البقاء وهو وصف اللفظ علم ان المراد من المعدل المعدول لا كون الاسم معدولا والله اعلم  
**قوله** لتوقف معناه التبيين ان الوصف يتوقف فيه معناه على ما يعمونه الذي هو  
 الموصوف يكون مرفوعا له فيكون الوصف مرفوعا له ونزاد الفاضل المبحث لفظ المعنى ليكون  
 نصافي ان المراد من الوصف هو اللفظ كاحز مثله ان يكون اللفظ دالا على ذات الخ فيكون مطا  
 للمعدل وهكذا الحال في البواق والله اعلم **قوله** فيه فرع له لفظا اشارة الى التقرير على  
 الشارح بان المفهوم من كلامه هو الفرعية المنطقية فقط يعني لا المعنوية والفرعية المنطقية  
 فقط غير كافية والى دفع التعريف اشارة بقوله ولما غلب آء يعني ان الفرعية المعنوية هي التي  
 ولعل وجه عدم التعرض ظهورها والله اعلم **قوله** ولما غلب المذكر الخ اي من حيث الية  
 ايضا كما قال الله تعالى وللرجال فيهم درجة وايضا قال الرجال قوامون على النساء لا حيث  
 لا يفرلوا ان الغلبة من هذه الجهة غير معلومة والله اعلم **قوله** وفيه بحث الخ اعترض على  
 فرعية المؤنث للمذكر بحسب اللفظ استفاد من قول الشارح لا تلك تقول الخ ببيان ان الفرق  
 المنطقية انما ثبتت اذا كان التانيث طارعا على التذكير والا لم يكن كذلك لان قيد التبريد من  
 علامة التانيث معتبر فيه ومع اعتبار ذلك القيد لا يعبر ان يكون علامة التانيث طارئة  
 عليه لانه مستلزما لجهت التقيضين على ما لا يخفى بل معروض التانيث هو المطلق اي مرتبة  
 لا بشرط شيء فيقول التانيث مرفوعا له لا للتذكير الذي هو بشرط لا شيء ويعلم من حاشية  
 مولانا جمال الدين جواب ذلك البحث بانه ليس مراد الشارح ان التانيث طارعا على التذكير  
 حتى يرد ما يرد بل مراد ان المذكر مجرد اذا المذكر عبارة عما ليس فيه علامة التانيث و  
 المؤنث مزيل اذا المؤنث عبارة عما فيه علامة التانيث والمزيد فرع المجرى وقول ويلحق  
 الفرعية المزيد للمجرى مطلقا منوم بل للثبوت فرعية للمزيد المجرى ذلك المزيد اي لما يكون  
 عليه وهذا ليس الامرية الاطلاقي بل الاول في الجواب ان الفرق بين مرتبة لا بشرط شيء  
 بشرط لا شيء تدقيق فلسفي في هذه الادباء ولما كان هذا المقام للجواب الذي يكون الاحتال  
 فيه كافيا على ما تقر فلا يرد ان مدر فطر الادباء الى التثنية بقاء الفلسفية باسمها غير ثابت  
 على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون ذلك الفرق من تلك القيمات التي ينظر اليها هذا لما ظهر لي  
 من كثرة هذه الطور والله اعلم عاقي الصدور **قوله** يعني ان التعريف دفع ما يرد  
 على الشارح من وجه الاول انه يفهم من قوله لا تلك تقول راجل آء ان التعريف طارعا على  
 هو الا ليس كذلك لانه كثير اما يستعمل المعارف بدون صفة النكرة عليها كما لا يخفى من قوله

وبعد ان سلّم كيف يكون المعرفة طارئة على النكرة الثاني انه يفهم من كلامه طريان المعرفة على  
 النكرة والطاهر من طريان الشيء على الشيء تغايرهما يعني ان الطريان يكون بزيادة امر على المطر  
 عليه والنكرة والمعرفة قد يكونان لفظا واحدا كلفظ رجل اذا جعل علما انقضى فلا يوجد الطر  
 والثالث ان الطريان المستفاد من كلامه يفيد الفرعية اللفظية فقط وهي قاهرة فكيف تكون نكارة  
 بيان الدفء عن الاول ان مواد الشارح من الطر والطرو بطريق الغلبة لا الطريق الكلية ولا غلبة في  
 ذلك وعن الثاني ان الطر واهم من ان يكون بالزيادة او بشئ آخر كالوضع الجدي مثلا يعني ان الشئ  
 بمن للطر والمطر عليه اهم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فلا يحد ويرى ان التغاير لا اعتباريا  
 في الصورة المنقوضة وعن الثالث ان الفرعية المعنوية ايضا متحققة لكن من وجه آخر وهو  
 تعدد مرجعها الى التي هي مفاد النكرة على التعريف ولعل ظهور هذا الوجه يكون وبها عند نظر  
 الشارح اليه ونجتم بالبال ههنا بحث مثل البحث السابق وببانه ان طريان التعريف على مرتبة  
 الاطلاق لا على مرتبة التقيد والنكرة عبارة عن الثاني لانها مفسرة بما ليس فيه اداة التعريف  
 وبما به مثل الجواب المذكور ولعل وجه ترك تعرض الفاضل المحشم اليه هو الاعتناء على فهم  
 المتعلمين والله اعلم بما في صدور العالمين **قوله** بالف التانيث للراد بالف التانيث الممثلة  
 للتقلية عنها لانها هي التي للتانيث كما تقر وتورد ههنا ان المتفرقا بين القوم اشتراك المشبه  
 والمشبه به في وجه الشبه والاشتراك ههنا غير موجود لان لفظ كونهما زيدا تامعا لم يشعرا بالثنية  
 واللف التانيث الممدودة واحدة والجواب عنه ان في العبارة تقدير والتقدير انما هو انما باللف  
 التانيث الممدودة فمع الالف اللازمة لها فيتحقق الاثنية في جانب المشبه به هذا من سوانح  
 الوقت والله اعلم **قوله** في انتفاء التاء يعني كما ان تاء التانيث مسلوية عن الاسم الذي فيها  
 التانيث الممدودة فكذلك مسلوية عن الاسم الذي فيه الف ونون زيدا تان **قوله** وكونها ان  
 يعني كما ان اللف التانيث الممدودة والالف التي قبلها تان زيدا تامعا في الكلمة واذا اخذنا لعلنا خذنا  
 فاعكس ذلك الالف والنون المزيدتان زيدا تامعا في الاسم واذا اخذنا فاعكس فاعكس **قوله** وكونها  
 وفيه آو يعني كما ان الالف التانيث ممدودة فكذلك الاولى في الالف والنون المزيدتين في  
 والاخرى من كل منهما هي الممثلة في الاولى والنون في الثاني حرفا يجر حرفا لعلنا في كونها من  
 الحروف الزائدة وكونها قابلين للحذف **قوله** ولا يخفى ان هذا الكلام هو المقصود من هذه  
 الحاشية يعني ان على هذا المذهب لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فان ثبتت تلك  
 الفرعية يعني قول الشارح ان لكل ملة فرعية وان لم تثبت لم يعم واسم **قوله** يفيد فرعية  
 انما يفيد على الشارح بان الوجه الذي ذكره لفرعية ونون الفعل لو نزل الاسماء يفيد

القسم الاول من وزن الفعل لوجود الاختصاص فيه بخلاف القسم الثاني لعدم وجود الاختصاص فيه كما ينادى عليه قول الشارح فيما بعد او يكون غير مختص واجيب عن ذلك التعريض في المباحثتين المشهورتين بان المحرف التاني في الفعل لما كان بمعنى كان وزنه اصلا لا سورا الذي فيه زيادة لا محالة لان الاصل في الالفاظ ان تكون موضوعة لمعان أقول وبالله التوفيق ان اعتراض الفاضل المحتر على الوجه الذي ذكره الشارح بانه لا يفيد الفرعية في القسمين وبما ذكر في تلك المباحثتين يشهد للفرعية في القسمين من وزن الفعل لكن لا بالوجه الذي ذكره الشارح بل من وجه آخر وهو فرعية وزن الاسر لوزن الفعل فالاولى في الجواب عن ذلك التعريض ان يقال ان جريان وجه الفرعية الذي ذكره الشارح في قسمين من وزن الفعل دون قسم آخر لا يقدح في كون وزن الفعل بجملة قسمين فوالوزن الاسر لا تترى الى التعريف والتكثير حيث يجري الوجه الذي ذكره الشارح لكونه مشتركاً فواللتكثير في الاصل كما ينادى عليه قوله الفاضل المحتر فالباب وان اعتلج في قلبك ان عدم القيد في صورة التعريف والتكثير يجعل الغلبة يعني ان الوجه جار في الاصل ان لم يجر في الكل وهيئة الغلبة غير موجودة لانه يجري في احد القسمين ولا يجري في الآخر فانه بان التحقق قد وجد في القسم الآخر من وزن الفعل ايضا كما ينبغي على من طالع كلام الفاضل المحتر في بحث وزن الفعل فوجدت الغلبة هنا ايضا قوله ولا يجوز عكسه دفع ما يرد على المصنف بان لا ينسب له ان يقول ويجوز صرفه وعدم صرفه للمصرف الضرورة المحل لان الضرورة تغير الاشياء فغير المنصرف يغير الى المنصرف والمنصرف الى غير المنصرف ببيان الدفع ان الضرورة تغيرها لا شياء الى اصولها واصل الاسماء الصرف وعدم صرفه خلاف الاصل فالضرورة تغيرها الى الانصاف الذي هو الاصل لا الى عدم الانصاف الذي هو خلاف الاصل فلذا اقتصر المصنف على ما ذكره وذهبي القاصر يحكي بان تغير الضرورة غير مختص بما الى الاصل بل تغير الضرورة من الاصل ايضا فليدبر جد كما لا يخفى والله اعلم قوله بمد المقصور لانه اصل والممدود ممدود قوله بشرط العلية قال مولانا عبد الحكيم دون غيرهما من الاسباب لقوتها كونها شرط الكثير من الاسباب مع كونها سببا انتهى أقول وبالله التوفيق ان القوة للحكم في الثاني حيث يقوم كل منهما مقام سببين بخلاف العلية فالاولى ان يقال في وجه التقسيم ان جواز العكس غير مثبت ومنقول في غير العلية والله اعلم قال الشارح قدس سره اي لا يتم دفع ما يرد من ان الجواز عبارة عن قياس اي الطرفين ولا انصرف حقيقة او حكمه فصار الضرورة ضرورية فكيف يتم قول المصنف ويجوز صرفه للضرورة ببيان الدفع ان المعاد من الجواز عدمه لا امتناع وهو اعم من الاجوب وقساوي الطرفين كما لا يخفى فالضرورة فوجب

اي حاشية مولانا عبد الحكيم وحاشية مولانا الدقاق

اي حاشية مولانا الخضر

انما كان فالاولى ان يمكن ان يقال من غير كونها سببا حقيقة او الفاعل تاني كما يكون او سببا حقيقة او الفاعل تاني كما يكون

ما يشترط من ضرورة  
بأنه على من سلب الضر  
لا يفتقر من الضر  
ما دخله الكسر والتنوين  
لا منه

من يحوى الكسر و  
التنوين عليه كما يجوز  
على المنصرف لا منه

ما يشترط من ضرورة  
بأنه على من سلب الضر  
لا يفتقر من الضر  
ما دخله الكسر والتنوين  
لا منه

الاول والتناسب يفيد الثاني قوله الجواز قد يراد ضم ما يراد من ان الجواز يراد به الامكان  
الخاص وهو عبارة عن سلب الضرورة عن طرفي الوجود والعدم فكيف يحلص الوجوب  
فيه ضرورة احد الطرفين الذي هو الوجود فلا يعم تفسير الجواز بعد ما لا فتلك الشاغل  
للو جوب بيان الدفع ان الجواز كما قد يراد به الامكان الخاص فكذلك قد يراد به الامكان العام  
وهذا لا ينافي الوجوب كما لا يخفى قوله ويقيد بما تبين دفع ما يراد من ان مكان السلب  
عن سلب الضرورة عن احد الطرفين اي الوجود والعدم والمنصف ههنا لم يذكر الوجود حيث  
لم يقل ويجوز وجود صرفه فيصير ان يكون معنى عبارة ويجوز عدم صرفه وعلى هذا لا يعم  
لاش على هذا السلب الضرورة عن طرف وجود الصرف مع ان وجوده ضروري حين الضرورة  
بيان الدفع ان المتقرر ان الحكم اذا كان بطريق الايجاب يكون الامكان قيد الوجوب اذ كان  
بطريق السلب يكون قيد العدم والموجود ههنا هو الاول فيكون معناه سلب الضرورة  
عن طرف العدم وهو اعم من ضرورة طرف الوجود كما في حالة الضرورة وقد مره كما في  
حالة التناسب والله اعلم قال الشارح قدس سره اي جعله في حكم المنصرف دفع ما يراد من  
ان تعريف غير المنصرف غير مانع من دخول الغير لان ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او  
للتناسب منصرف كما ينادى عليه قول المنصف ويجوز صرفه مع ان تعريف غير المنصرف  
وهو ما فيه طتان او واحدة الخ يصدق عليه كما هو الظاهر ببيان الدفع ان مراد المنصف  
من قوله ويجوز صرفه ويجوز جعله في حكم المنصرف لاجل حقيقة فالاسم الذي  
دخله الكسر والتنوين غير منصرف كما يصدق تعريفه عليه والله اعلم قوله فان ما لا يترتب الخ  
دفع ما يراد من ان الاسم الذي دخله الكسرة والتنوين للضرورة والتناسب اذا كان غير منصرف  
فلا يعم التعبير عنه بالصرف فكيف قول يعم المعنى ويجوز صرفه ببيان الدفع ان الغير المنصرف  
غايته وحكما وهو عدم دخول الكسرة والتنوين واذا لم يترتب هذا الحكم على الاسم الذي يكون  
غير منصرف فيكون عدم انصرفه في كل احد مفعول التعبير عنه بالصرف والله اعلم قوله والتقدير  
الاخر في الشرع وهو ان جاء ضم صرفه الى الحكم وحمل المصرف على اللغوي قوله عدم مانعية  
الخ قد ذكرتموه في الحاشية المتعلقة بقول الشارح الى جعله آية فتذكر قوله والقول ان التناسب  
الى جواب آخر كما يرد على قول المنصف ويجوز صرفه بان ذلك الاسم منصرف حقيقة ولا يعم  
عليه تعريف غير المنصرف الذي قال به القدماء وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان  
يصدق عليه تعريف المنصف لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق  
عليه تعريف المنصف لغير المنصرف وهو ما فيه طتان الخ وبالحجالة ان المنصف مشى في هذه

العبارة على من ذهب القدماء لا على مذهبه والله اعلم قوله بعيد جدا لان تعريف القدماء  
 للمصرف مرفوع عند المصنف حيث عدل عنه الى اختاره ولما شاق على المذاهب المتفرقة  
 في عبارة بعيد بلا ريب وبالحجة ان عدم الاضمار ثابت لذلك الاسم فالقول بصرفه  
 بعيد قال الشارح قدس سره باذخال الكسر الخ يرد ههنا ان صرف غير المنصرف يحصل  
 باذخال واحد من الكسرة والتنوين فقط مله كما في صبت على الشعر ولا حاجة فيه الى اذخال  
 عليه فكيف قال الشارح باذخال الكسرة آه الا ان يقال ان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة التي  
 لم يخلو ههنا قال الشارح قدس سره عند المصنف يرد ههنا ان المنصرف عند غير المصنف  
 ما يدخله التنوين والحركات الثلاث فالصورة التي يدخل فيها الكسر فقط او التنوين فقط كيف  
 يكون صرفا عند غير المنصرف فاق رجه نقضه الشارح آجيب بان اذخال واحد من الكسر  
 والتنوين على الاسم واجب جواز اذخال الآخر عليه فكان كل ذلك موجود في ذلك الاسم  
 عليه قال الشارح قدس سره عنها اي عن العلتين يرد ههنا ان المراد من العلتين للماضي  
 وتعرف غير المنصرف العلتان المؤثرتان كما ينادى عليه قول الشارح فيما سبق والتأثير  
 ههنا ليس بوجود كما هو الظاهر فكان لا بأس باذخال عن العلتين فلا يصح قول الشارح ويظهر  
 بالبدان الا مراكا قال المورخ في نفس الامر ان اطلاق العلة والسبب على غير المؤثر ايضا  
 شائع كما في قول المصنف او على سبب فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح من العلتين ذاتهما  
 فقط يعني وان لم تؤثر قال الشارح قدس سره وقيل المراد الخ اشارة الى دفع آخره ومقتضى  
 الدخول لقوله اي جعله الخ بانه ان المراد بالصرف المعنى اللغوي الذي هو التغير وتغييره  
 الى حكم غير المنصرف فما حصل عبارة المصنف على هذا ويجوز تغيير حكم غير المنصرف للصرف  
 بان يدخل الكسر والتنوين عليه لا جل تلك العلة ولا خدشة في هذا المعنى يرد ههنا ان  
 تحت الايراد يحصل بامادة المعنى اللغوي هو بخلاف الظاهر من الصرف فيما الحاجة الى ارتقاء  
 بخلاف الظاهر الا ان الذي هو رجع التغيير الى حكم غير المنصرف آجيب عنه بان الامر كذلك  
 لكن جزالة المعنى فيما اختاره الشارح لان التغيير ليس في ذات غير المنصرف بل في حكمه وفي قول  
 الشارح وقيل اشارة الى ضعف ذلك الجواب ولعل وجهه ان هذه العبارة تكون على  
 هذه التقدير من احكام حكم غير المنصرف كما لا يخفى لا من احكام غير المنصرف الذي بين  
 الكلامه والله اعلم قال الشارح قدس سره اي ضرورة آه دفع مليرد من ان المراد من  
 الضرورة ضرورة ونزول الشعر فيخرج غير المنصرف الذي دخله الكسر والتنوين لم يات  
 القافية فلهذا القصور في عبارة المصنف بيان الدفع ظاهر قال الشارح قدس سره

فكفوله صبت آه املوا ولا ان من الجور المعنوية عند علماء العروض البحر الكامل وهو يصل  
 من ركن متفاععلن ست مرات ثلث في المصراع الاول من الشعر وثلث في الثاني منه ومن الخ  
 فات الق نعرض على هذا البحر الاضمار وهو في حرفه غير عبارة عن سكون التاء في متفاععلن فينتقل  
 الى مستفعلن وثانيا ان بحر هذه القصيدة كما صرح به بحر كامل صيغة التقطيع والانطواء  
 الذين هما مفسران في ذلك العرف بمقابلة ساكن من اجزاء الشعر بساكن من اركان البحر الكامل  
 بانزله المخروق بدون لحاظ الموافقة في نوع الحركة هذا اما اذا على مستفعلن من شعره مستفعلن  
 بيت اعلن متفاععلن وهكذا وتالشان هاتيان لولم ينون لخروج هذا البيت من البحر الكامل  
 الذي قرأت تلك القصيدة فيه لانه يكون على هذا مكفوقا والكف الذي في ذلك العرف  
 عبارة عن اسقاط الحرف الرابع الساكن من الركن لا يعرض على البحر الكامل كما تقدم اساطم  
**قوله** الصب آه بيان المعنى النفوي ليعلم المعنى ويتحمل ان يكون الغرض التعريض على حب  
 البيت بان الصب عتق بالما فلا يناسب ذكره في هذا المقام لكن الامر من جانب سهل هو  
 انه شبه المصائب بالياه فاستعمل الصب **قوله** قال قد سره الغرض من نقل هذه الحاشية  
 الاشارة الى ان قول الشاعر في الكتاب فكفوله بتذكير الصمير ليس في موقعه لان قائله هذا  
 البيت فاطمة رضي الله عنها قالت سب كقولها الا ان يقال ان علماء السير اختلفوا في هذا البيت  
 فمنهم من يقولون ان هذا البيت ما فشداه وقاله بعل خاطبة اي تزوجها رضي الله عنها وهم  
 من يقولون انه ما فشداه فاطمة رضي الله عنها فلم لا يجوز ان يكون قول الشاعر في الكتاب بيتا  
 على قول ولله في الحاشية هيبا على قول آخر والله اعلم **قوله** وفي حاشيتها اقول وبالله التوفيق  
 ان قول الشاعر جمع غالية ان كان في الحاشية على الحاشية فللناسب ان يذكر لفظ انتهى بعد قوله  
 غوالي ليفيد انها اصل الحاشية وان كان في الحاشية فلا وجه لذكر قوله وفي حاشيتها بابل  
 الا نسب ان يقول بعد قوله غوالي جمع غالية فانهم لعل الله يجد بعده لكلام **قوله** رثية الغرض تحقيق  
 الانفاذ للقرينة فينضم معنى التعريض والحاشية **قوله** ما الذي الخ هذا على تقدير ان يكون ما استهامية وفي  
 موضعه الذي يمكن تفسيره كما لا استهامية على هذا يكون متروكا والتقدير اي شيء الذي قول **قوله**  
 شيء هذا على تقدير ان يكون دازايدة وما استهامية **قوله** وقم الخ فيه اشارة الى ان الجا والجور في قوله  
 عن من متعلق بمذوف وهو وقم **قوله** في ان لا الخ فيه اشارة الى ان لا يتم منصوب بنزع الخاضع وهو  
 كلمة في والمعنى لا جرح على من ثم ترية احمد في تركه شواذ في الغاية لانهما هي على من تلك الترتيب  
 انواع آه فيه اشارة الى جمع مواليا باعتبار الانواع فلا يرد ما يظهر بالبيان فتاء مل قال الشاعر قدس  
 سره واما الثاني فكفوا علموا ولا ان من الجور المعنوية عند علماء العروض البحر الطويل وهو قول

هذا البيت في البيت  
 لانه من ذكر في الحاشية  
 لا في الشعر الا منه



مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين يعني مرة في المصراع الأول ومرة في المصراع الثاني ومن الزحافات التي تعرض على هذا البحر القبض والكف الأول في اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف الخامس الساكن نحو مفاعيلن في مفاعيلن والثاني في اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف السابع الساكن نحو مفاعيلن في مفاعيلن كما سبق وثانيان بحر هذا البيت بحر طويل ضرورة التقطع والانتفاء امد ذلك فعولن رباعان مفاعيلن لنا ان فعولن ذكر هو مفاعيلن وكذلك ثالثان ضمان لولم يورث البحر بحر هذا البيت من البحر لانه على ذلك المتقدم يلزم الكسر كما لا يخفى وهو قد يوجد في هذا البحر كما سبق لكن يخرج عن السلاسة كما لا يخفى والله اعلم قوله استينافية في جواب سؤال مقدم كان قيل ان الامادة عبارة عن التكرار وهو امر شنيع فلا يهمل الامارة في بيان المدغم ظاهر قوله وهو الامر تغيد تعليل ملة الامر بالامادة قوله وانما يمثل الخ قد مر من ان المصنف مثل غير المنصرف الذي دخله التنوين لا ينسب لقوله سلاسله ولا فاعله لا فاعله لا يمثل لاجل الضرورة والدفع عن غلبة البيان قال الشاعر قدس سره ولكن يقيم الخ يهد ههنا ان الاحتراز عن الزحاف يحصل باجراء التنوين فيعطى عن ضمان فيها الحاجة الى اجراء الكسر الذي يمنع من غير المنصرف عليه كما لا يخفى والروى اجراء هاهنا وبان الكسر والتنوين متلازمان في المنع من غير المنصرف كما لا يخفى سواء كان امتناع الكسر لاجل امتناع التنوين او على الاصل على الاختلاف كما عرفت سابقا فاذا لم يمنع التنوين لم يمنع الكسر قال الشاعر قدس سره فان قلت الخ بيان الامر ان المتكلم عند علماء العروض عدم القدر يورث الزحافات التي تجوز في الاجزاء عليها مثلاً لا يقنعون بحية القبض في الشعر الذي قيل على البحر الطويل ونحوه الاضمار الشعر الذي قيل على البحر الطويل لان هذين الزحافين يراد انهما على نيتك البحر كما تقرروا سبق واذا لم يوجد القدر فلا يمكن الاحتراز عنه ضرورة ما فكيف يشمله قوله للضرورة قال الشاعر قدس سره قلنا الخ بين جواب ذلك الايراد الزحافات على قسمين زحافات يخرج الشعر عن السلاسة وزحافات لا يخرج عنها والاحتراز عن القسم الاول ضروري عند الشعراء لان الخروج عن السلاسة بمنزلة الخروج عن الهرم وما نحن فيه من القسم الاول كما يحكمه سلامة الطبع فيكون الاحتراز عنه ضروريا فيشبه قول المصنف للضرورة قال الشاعر قدس سره اذا امكن الاحتراز فيه وضم الطاء موضع المنصرف وضما التوهيم رجوع ضمير امكن الى بعض الزحافات فتدبر قوله فالمراد انهم ما يرون من ان حمل الضرورة على الاحتراز عن بعض الزحافات كما وقع في كلامه الشاعر غير صحيح لان الضرورة عبارة عن امتناع الانفكاك وهو لا يقع في ذلك الاحتراز لان عدم الاحتراز

ولا يخفى وجوبان في ضبط هذا المصنف

ايضا قد يقع بيان الدفع ان المراد بالضرورة الضرورة التي مدحا الشعراء ضرورة وهو قسبة  
 النخلة الى البيت على تقدير انتفاء ذلك الامر فيه ولا تنك في نسبة الخطأ الى البيت على تقدير  
 عدم الاحتراز عن بعض الزخافات فلما كان هذا لا يراد منه فعا يقول الشارح عند الشعراء  
 صدر الفاضل المشعر هذا القول بالغاء التعريعية وآلا فالظاهر ان يقول والمراد من بالواو واس  
 املح قال الشارح قدس سره اي يجوز صرفه آه دفع ما يراد منها من ان بناء قول المصنف على  
 الاختصاص فلما زاد الامر في قوله او للتناسب عطف على ضرورة ولم يترك الا ان لم يسطع  
 على الضرورة بيان الدفع ان الضرورة والتناسب الذين هما علتان تغيير حكم غير المنصرف  
 ليست عليتهما من طريق واحد لان الاول من قبيل فعدت عن العرب جهنا والثاني من قبيل  
 ضريبة تأديا فلو ترك الامر لهما كون عليتهما من الطريق الواحد والامر ليس كذلك فلما زاد  
 الامر والله علم قوله ولهذا يقال آه يعني ان العرب يقولون من الى لم عاية ههنا الى كما يقال  
 ههنا في الشيء ومرأى ولو لم يلطوا تلك الرعاية لقالوا ههنا في الشيء ومرأى لان امر استعمال متفق  
 فيما بين اهل اللغة بخلاف مرأى ان استعماله مختلف فيه والله املح قوله ثم قال يسري عن ان  
 اصله يسري بالياء الا انه لما كانت فواصل تلك السورة بالراء قال الله تعالى يسري عن ان  
 ولولم يكن التناسب امرام لما كان المناسب ان يقول يسري لا نه لا صل وعلو حذف الياء غير  
 موجود اقول وبالله التوفيق ان هذا القول يكون مثالا على مذهب نافع وابوعمر ومن اقرأه  
 حذف الياء من يسري عندها لاجل رعاية الفواصل واما عن غيرهما فهذه القول لا يكون  
 مثالا لان حذف الياء عنده منه لاجل التثنية وعلى قراءة يسري دون التثنية واما على  
 قرائته بالتثنية فلا يكون مثالا كل ذلك غير خفى على من له ادنى ماهرة في التفسير والله علم قوله  
 ويحال سيجي الخ يعني ان الامالة مختصة قياسا بما يكون الغة منقلبة عن الياء وههنا حال سيجي قيا  
 مع كون الغة منقلبة عن الواو لمناسبة قولي الذي الغة بدل عن الياء ولولم يكن التناسب امرام  
 مرعي المضرورة والامالة في سيجي قياسا لعدم وجود شرطها والله املح قال الشارح قدس سره  
 وان لم يعمل الخ فيه اشارة الى ان رعاية التناسب بين الكلمات لو كانت واصلة الى احد الضرور  
 كان كونها مهمة بالطريق الاول على ما هو القاعدة في ان الوصلية ولا شك في صحة ذلك المشا  
 والجب ما قاله مولانا عصمت الله ههنا فيه اشارة الى ان رعاية التناسب قد يصل الى حد  
 الضرورة الى آخر ما قاله فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امر اقال للمصنف مثل سلا سلا  
 واغلا لا اقول وبالله التوفيق ان هذا القول مثال على قراءة نافع والكسائي وابو بكر من القرطبي  
 وابيل على قراءة غيرهم فليس بمثال لانهم لا يقولون سلا سلا بالتثنية ونصب سلا سلا في

في المتن حكائي فلا يرد ان سلاسل لو كان منصرفا لكان مجردا فيه لاضافة المثل اليه **قوله**  
وقد ينصرف المخم دقم ما يتوه من تخصيص انصرفا غير المنصرف لاجل تبعية المنصرف الكس  
عليه بقرينة المثال المذكور في المتن بيان الدفع ان المراد عام وذكر المثال الخاص اتفاقا لا انه  
**قوله** كقوله تعالى قوارير الثانية في كلامه تعالى عند نادم والكسائي واويكروا ولا  
فيه عند ابن كثير **قوله** او اخره لاي حاله عند الوقف واما في حال الوقف فلا يناسب التثنية  
كما لا يخفى **قوله** واما اذا قرئ المخم دقم ما يرد من ان تقيد قوارير في تمثيل انصرفا غير المنصرف  
لرعاية المنصرف الذي لم يلقه بقوله على قراءة التثنية لولا انه لو قرأ بالالف لكان مثالا لذلك  
ايضا لان التثنية يتقلب بالالف حالة الوقف فلم لا يجوز ان تكون تلك الالف بدلا عن التثنية  
بيان الدفع ان المثال على ذلك التقدير لا يكون يقينيا لان الالف كما يجمل ذلك الاحتمال فكذلك  
يجمل الاطلاق اي الاشياء والاولى في المثال كونه يقينيا **قوله** الظنونا فان اصله الظنون  
الالف ثم اشبعت فتحة النون فحدثت الالف فصارت الظنونا **قوله** اعلم ان غير الفصيم المخم  
وبالله التوفيق ان سلاسل لو كان غير فصيم من وجه آخر سوى اجراء التثنية على غير المنصرف  
لكان لقول الفاضل الحشمي هذا وجه وهو دقم ما يرد من ان لفظ سلاسل غير فصيم فكيف  
دقم في القرآن بيان الدفع انا نسلم عدم فصاحتها لكن كثيرا ما يكون اللفظ غير فصيم في نفسه  
ويصير فصيا اذا اتصل بلفظ آخر فصيم مثل اغلا لا هبنا فلم لا يجوز ان يكون لفظ السلاسل  
من ذلك القبيل الا ان ذلك الوجه لا يعلم في الكتب ولو كان غير فصيم لاجل اجراء التثنية  
على غير المنصرف للمرجح لقول الفاضل الحشمي ذلك وجه لانه يكون هذا القول منه بعينه  
تكرار لما في المتن والله اعلم **قوله** وكذا ابدى المخم يعني ان يبدى من الابداء غير فصيم ويبداء  
من الابداء فصيم كما تقر في مقراء مع ان الواقع في الكلام الذي يجب الاحتراز فيه من وقوع  
غير الفصيم يبدى من الابداء لانه وان كان غير فصيم في نفسه لكنه صار فصيا لاجل يصير فصيا  
من الامادة **قوله** روي فيه استشهدا آخر على ان اللفظ الغيل الفصيم قد يصير فصيا لاجل  
انضمام الفصيم اليه وتقرير ظاهر **قوله** افهم وينادي على هذا قول المصنف في باب المناد  
المزهر كما لا يخفى **قوله** ان التناسب آية في تحصيل التناسب بين حار وادحار بالضم كما  
هو الظاهر يحسن حار بالضم وان كان الفصيم حار بالكسر قال المصنف قد سره فقوله  
سلاسل المخم دقم ما يرد من ان مثال الاسماء الغير المنصرف الذي صرف لاجل مناسبة للضم  
هو لفظ السلاسل فالنسب للمصنف ان يكلف به لان التطويل في المتن لا سيما الكافية فيه  
متعارف ببيان الدفع ظاهر لكن لا بد من بيان النكتة في تعرض المصنف الى تمثيل غير المنصرف

ان المثل حكائي فلهذا  
ما يرد في قوله  
ان المثل حكائي فلهذا  
ما يرد في قوله

لانه على هذا يكون  
قوله دقم ما يرد من ان  
سلاسل ما يتوه من ان  
يعي وكيف وقع في  
القرآن بان اجلاء  
التثنية عليه وجعله  
فيها مناسبة لفظ  
الا عدول وهذا استقام  
من قول المصنف فيلزم  
التكرار الامنة

الذي صرف لاجل المنصرف وللنصرف الذي صرف غير المنصرف لاجله كليهما مع ان  
 المقام يقتضي ايراد الاول فافهم لانه من سوانح الوقت قوله كان الانسب لان المثال هو هذا  
 قوله الا ان تقديمه تعريض على المنصف بيانه ان المنصف انهم في تعريف غير المنصرف  
 حيث قال او واحدة تقوم مقامها وجعل هذا القول بيا للرفع ذلك الابهام فيكون هذا القول  
 من تنوع التعريف فللمناسب نقد ير هذا القول على قوله وحكمه ان لا كسرة الخ كما انه ايجم في  
 التعريف حيث قال ما فيه علتان من تنوع وجعل قوله وهي عدل ببيان الرفع ابهامه وقدم على  
 قوله وحكمه ان لا كسرة الخ اقول وبالله التوفيق يجتلي ان يكون هذا القول من المنصف اشار الى  
 بوجاهة تقديم غير المقصر الذي هو الحكم على المقصر ايضا اذا كان مضمنا بشانه واسه اعلم قال الشارح  
 قدس سره اي العلة الخ دفع ما يرد من ان هذا القول من المنصف ببيان الرفع الابهام الذي صدق  
 منه في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة الخ وهذا لا يحصل به لان الواحدة فيما سبق  
 معلومة عن العلة وكلمة ما هي عامة ببيان الدفع انها هي ايضا عبارة عن العلة فيكون هذا  
 القول مفيد الرفع الابهام قال الشارح قدس سره مقام علتين دفع وهو مرجع الضمير  
 الى الامثال والسلاسل او الى التناسل في الضرورة لان كلام من هذين الاحقاليين مما لا يعم كما  
 لا يخفى قال الشارح قدس سره علتان دفع ما يرد من ان العطف في قول المنصف اجمع والعطف  
 التانيث اما ان يكون مقدا على الربط او يكون الربط مقدا على العطف فان كان الاول فيكون  
 اجماع هو المجموع لا كل واحد من اجمع والقي التانيث فلا يعم رفعها ولا يعم العطف وان كان الثاني  
 فلا يعم الحمل لان الحمل على قسمين حل اولي وحل شايخ وانتفاء الاول ظاهر واما انتفاء الثاني فلا  
 من لوازمه ان يكون الموضوع قولا للمصطلح او يكون افراد الموضوع افرادة وكل من هذين غير  
 موجود بين الموضوع والمحمول ههنا كما لا يخفى ببيان الدفع انا اختار الاول يعنى ان اجماع هو المجموع  
 وان اختلف بهما لك انه على هذا لا يعم رفع اجمع والقي التانيث والقي التانيث ولا يعم عطف هذا  
 على ذلك فان له بان صحة كلا الامرين بالنظر الى كون اجمع تعبيرا في الظاهر ويمكن ان يقرر الدفع  
 بان الخبر ههنا مقدور وقول المصنف اجمع خبر مبتداء محذوف وكذا اما بعده والتقدير وما يعم  
 مقامها علتان احد هما اجمع وآخرهما الفا التانيث واسه اعلم قال الشارح قدس سره  
 مكرهتان اشارة الى وجه قيام كل من اجمع والقي التانيث مقام علتين وبيان التكرار فيهما  
 سمي انشاء الله تعالى قال الشارح قدس سره قامت آه دفع ما يتوهم من ارادة كون مجموع  
 اجمع والقي التانيث قائما مقام علتين لانه على هذا لا يحصل الموافقة مع الخارج كما لا يخفى  
 ما هو المتقرر عند الحل من ان اجمع وحده يقوم مقام علتين وكذا الفا التانيث قال الشارح

له كما ان مقتضى المقام  
 ان لا يعم غير المقصر في ذلك  
 قيد من غير المقصر على المنصرف  
 منه

قد من سر البالغ الى آء دفع ما يرد من ان مسلين جم وكذا آخر آء وضرب مع انها ليست  
غير منصفة بيان الدفع ان المراد بالجم بالجم البالغ الى وزن صيغة منتهى الجموع اعني ما  
ومفاعيل والجموع المذكورة ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر فلا خير قوله اي الجموع  
الذي الخ دفع ما يرد في هذا المقام من وجوه آء ها ان البلوغ نسبة يقتضي تغاير الطرفين  
وهنا بالجم وصيغة منتهى الجموع مقدان فكيف يتخلل البلوغ بينهما والثاني ان الصيغة عبارة  
عن الهيئة والمادة كليهما كما تقرر في قيد العبارة التخصيص لان المادة لا تكون الا مقصصة  
العرف من لا يتصور للمقام حديث هو التخصيص اعو مادة مساجد مثلاً او مصابيح مثلاً  
غير معلوم من مضر لا نه لو اريد هيئة مساجد حال كونها عارضة لتلك المادة لا يخرج ما  
سواها وبيان هذا مما لا يخفى فلا يستقيم معنى العبارة والثالث ان الظاهر من الجموع هو  
الملتقة فيكون مفاد العبارة ان المراد من الجموع بالجم البالغ الى صيغة تكون هي منتهى الجموع  
الملتقة يعني لا بالجم بالجم الاخر سواء كان سالماً ومكسلاً فيخرج مساجد ومصابيح مثلاً  
بعد من جم بالجم السالم فيهما والرابع ان صيغة الجموع جمع واقل افرادة الثلاثة فيستفاد من  
العبارة تحقق افراد من ثلاثة الجموع في الجموع الذي يقوم مقام سببين وهو خلاف الواقع كما  
هو الظاهر بيان الدفع عن الاول ان المضاف من ضمير البالغ الراجع الى الجموع محذوف والتقدير  
البالغ جمعته الى صيغة آء والتغاير بين الجمعية وتلك الصيغة امر ظاهر فلا غدور والى  
هذا اشار الفاضل المحشي بقوله بالجموع وعن الثاني ان المراد بالصيغة الوزن يعني الهيئة  
فمفاد العبارة التخصيص بالهيئة يعني هيئة مفاعل او مفاعيل ولا شك في صحة ارادة هذا  
التخصيص لا التخصيص بالهيئة والمادة كليهما كما تقرر بالاستقالة والى هذا من الفاضل  
المحشي بقوله الى وزن وعن الثالث ان المراد بالجموع التكسيرية ومطلقاتها ولا السالبة فمفاد  
العبارة منع جمع ذلك الوزن على جمع التكسيرية وآء اخرى ولا غدشة في ذلك كما هو الظاهر فلا  
يلزم خروج مساجد مثلاً والى هذا انقراض الفاضل المحشي بقوله التكسيرة عن الرابع ان مراد  
اللتقارن بين القوم ان الالف واللام اذا دخل على الجموع يطلون جمعية ذلك بالجموع وحسب  
ادخلون هنا على لفظ الجموع الذي هو جمع فلا يستفاد من العبارة تحقق الافراد الثلاثة من  
الجموع في كل جم يقوم مقام سببين ويعلم من قول الفاضل المحشي عن جمع بصيغة المفرد  
فاحفظ هذا التقرر لا يتيق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم بقرى شوا وهو ان التقرر  
ان ضمير بالجم الى الجموع فيخرج مساجد لان الانتهاء الى صيغة منتهى الجموع فيه ليس بالجمعية  
الجموع من الجمعية المفرد كما هو الاظهر على من له ادق مع الامات البجاة الا ان يقال ان التقرر

على احوال المحققين

تقدير واحد فالتقدير اى الجمع الذى يجمع هذا الجمع او مفردة الى ان ينتهى اى يعيل الى وزن  
 فيقتنع هذا الوزن او ذلك الجمع عن جمع التكسير واخرى والله اعلم بما فى الصدور واليه  
 مرجع الامور **قوله** اعلم ان الخ دفع ما يرد من ان للعلوم من النجاة فى سبب قوة الجمع امور  
 ثلاثة كونه نهاية جمع التكسير وكونه مكررا حقيقة او حكما وكونه لا نظيره فى الاحاد فما الوجه فى تعظيم  
 الشارح احد هذه الامور الثلاثة اعني التكرار وترك الباقين وبيان الدفع ان الشارح تعرض عن تكرار  
 بتعبية المصنف والله اعلم **قوله** الى ان قوة آة الاولى ان يقول الى ان سبب قرب قيامه لان الاختلاف  
 ليس الا فى السبب كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى قبيل هذا اختلفوا فى سبب قوة قوله كونه  
 نهاية آة بلوغ الشئ الى نهاية وكما له يوجب قوة **قوله** لتكرار الجمعية اذا شئ اذا تكرر تقرير  
 فقوى **قوله** صفيقه او حكما فائدة التعميم سيد كرى التعليق بقول الشارح فانظر قوله كونه  
 لا نظيره اذ هذا الكون ملزوم بعد ما اشتباه الجمع بالمفرد والعربى فكان قويا فى الجمعية **قوله**  
 واما نحو ثمان آة فيه دفع ما يرد على مذهب الاكثرين ببيان الايراد ان ثمانيا بالياء مفرد مع انه  
 مؤنث من مساجد كما هو الظاهر فكيف يعبر قوله لا نظيره الجمع الذى يقوم مقام السبب فى الاحاد  
 العربية ببيان الدفع ان هذا اللفظ قليل وهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له **قوله** واما نحو لثلاث  
 آة فيه دفع ايراد آخر على ذلك للمذهب ببيان الايراد ان تراعى مصدر مفرد مع انه مؤنث من مساجد  
 فكيف يعبر قوله لا نظيره الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع اننا لانستمر ان تراعى مؤنث من مساجد لان  
 الهم فيه مضمومة بخلاف مساجد **قوله** واما نحو مؤنث آة فيه دفع ايراد آخر على ذلك للمذهب  
 ببيان الايراد مؤنث اسم قبيلة من قيس مفرد مع انه مؤنث من مساجد فلا يعبر قول اكثر النحاة  
 من انه لا نظيره الجمع فى الاحاد العربية ببيان الدفع ان مراد هؤلاء الاحاد العربية الاحاد العربية  
 التى لا تكون منقولة عن الجمع وهو مؤنث منقول عنه فلا نقض **قوله** واما نحو ثمان آة فيه دفع  
 ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان ان شامى مفرد مع ان كلا منها مؤنث من مساجد فلا  
 يعبر قوله ببيان الدفع ان مراد اكثر النحاة من عدم النظر عدمه فى الوزن الاصل وهذا الوزن  
 عارضى لان اصل ما يعبر وشامى بالياء المشددة للنسبة الى الين والشارح فرغ من احد ما  
 النسبة الف فصار يمانى وشامى فلا نقض **قوله** والا لآة عطف على احدى آة وحاصل ذلك  
 ان هذا الوزن بسبب ياء النسبة لكن ابقيت احدى يائيهما على حالها وابدلت اخرى بالالف لانهما  
 النسبة عارضة لا يعتد بها فهذا الوزن بسبب عارضة لا يعتد بها وكل ما هذا شأنه لا يعتد  
 به فهذا الوزن لا يعتد به ويما قررها ظهر دفع ما عجزت بالمال فانظر **قوله** وكذا انها آة فها شامى  
 الى دفع ايراد آخر على ذلك المذهب ببيان الايراد ان ثمانيا مفرد مع انه مؤنث من مساجد فلا

تدبره قوة هذا اللفظ  
 الثلاثة يجمع فاعلم ان

وعدو كذا ياء فى قوله  
 الفاضل المحشى لا يجل  
 سقوطها فى الوزن

موصوف هذا الجملة  
 مقد ١٢٧  
 وهو ان ثمان سبب للثمان  
 الخ ان تضعل واحدى  
 ياء النسبة والالف  
 الذى هو بدل عن آة  
 يظهر التكرار وان هذا  
 القول لا يفتى لى  
 لانه يعيد عدد مؤنث  
 العارضى او الوزن  
 الله اعلم

يعم قولهم بعد النظر بيان الدفع ان الالف في نهلم عوض عن احدى ياء في النسبة واخرى بالحق  
لا لتقاء الساكنين لان اصله تهي فهد الوزن عارض لا يعتد به ومرا د اكثر الجاه بعد النظر  
عدمه في الادوران الاصلية فلا نقض **قوله** بمعنى تمامه آه فيه دفع ما يرد من ان النسبة في ياء  
ليس الابلدة وبلدة من البلاد ليست بحروقة بالسوتهم بيان الدفع ان التهم بمعنى التما  
**قوله** قل الجوامري آه مقابل لقوله في المنسوب الى تهم **قوله** لكن حذف آه فيه دفع  
استندار التهم وان كيف يعم النسبة الى تها مع ان ياء النسبة مشددة والياء المنقولة في  
هذا اللفظ مخففة وبيان الدفع غنى عن البيان **قوله** وانما لم يعد ياء آه فيه اشارة الى دفع ما  
يرود من ان ياء النسبة اذا كانت سببا لعروض الوزن وعدم الاعتداد به فلم اعتبر الموازنة  
الحاصلة بسبب تلك الياء في نحو عوامري وجعلوه غير منصرف وبيان الدفع ان ياء النسبة  
لسبب عروض الوزن لكن اذا كان عروضها واعتبارها في الجمع دون مفردة يعنى لم يكن قبل  
جمعية هذا الجمع موجودة واما اذا كانت موجودة قبل جمعية الجمع على اعتبار تلك الياء فليست  
سببا لعروض لانها اصلية بالنسبة الى الجمع وان كانت عارضة بالنسبة الى الواحد وعوامري  
هذا التقيل لا من ذلك فلا خدشة **قوله** ان آه دفع آخر لا يرد الذي يرد على اكثر التما  
الفايزين بعد النظر في الاحاد العربية للجمع الذي يقوم مقام السببين بثمان ومرتقير ومثا  
الدفع ان هذا الوزن عارض لا اعتداده لانه حاصل بسبب ياء النسبة لان الياء في ثمان  
للنسبة الى جزء الذي هو الثمن اصله ثمنه ابدلت احدى ياء النسبة بالالف ففقت  
الياء الساكنة ونسقط الاخرى لتقاء الساكنين وابدلت الضمة بالفحة فصارت ثمان **قوله**  
ولا يخفى آه اذا لا معنى لنسبة العدد الى جزءه كما لا يخفى **قوله** وقيل منسوب آه مقابل  
لقوله لانه منسوب الى جزءه وصاحب هذا القول الفاضل الرضى كما ان صاحب القول الاول  
السير في **قوله** وليس الا آه يعنى ليس الثمانى الا المعدود ومثل هذه العبارة شايمة **قوله**  
فاذن آه فيه زم الى دفع ما يحتاج بالبال من ان ياء ثمانيا كيف يكون للنسبة مع ان ياءها  
مشددة وللدوى في هذا اللفظ مخففة وبيان الدفع ان الالف الموجودة في هذا اللفظ ليس  
الى المنسوب اليه يعنى ثمانية بل هي بدل عن احدى ياء في النسبة فلا يغير التقدير لها **قوله**  
وكن لك آه فيه دفع ما يرد من ان الياء في ثمان لا يكون للنسبة الى ثمانية لان ياء النسبة متعلق  
بالكلية من حكمهم وتلك الياء ثمانية وبيان الدفع ان ياء ثمانية محدوفة كما ان تاءها  
محدوفة وياء ثمان ملحقة به من حكمهم **قوله** واما السراويل آه فيه دفع اياد آخر على من  
اكثر النفاة بان سراويل موازن مصابيح مع انه مفرد فكيف يعم القول بعد النظر ببيان

بوجود الأول ان مرادهم بعدم النظر عدمه في العربية كما ينادى عليه بالعلماء على عبارة  
 فتذكر وسراويل من الاحاد العربية فلا يضر وجوده الثاني ان ذلك اللفظ شاذ قليل كلفظ  
 لا اعتبار له الثالث اننا لا نسلم انه مفرد بل جمع غير منصرف الا ان احاده تقديرية قوله  
 واما نحوه فيه دفع ما يرد على مذهب اكثر النظار من ان سبب قوة الجمع الذي يفيد قيامه  
 مقام السببين لو كان انعدم النظر في الاحاد العربية فليعتبرها وزن نحو كلب في اجمال وفيها  
 مقام السببين اي لا نعلم يوجد نظير هذا الوزن في الاثنا العربية ايعز بيان الدفع ان هذين  
 الوزنين مختصان بجمع القلة وهو في حكم المفردات بدليل التصغير على اللفظ كما يقال كليل  
 واجيال وموادهم بعدم النظر في الاحاد عدم المشابهة بالمفردات لا وزننا ولا حكما والثاني منتف  
 في هذين الوزنين فلذا لم يعتبروا والله اعلم قوله فيها اي مدم اعتبار قيامها مقام  
 السببين قوله على لفظ اي بلا مرده الى مفردة قوله ولا يعجز فيه ترثيف جواب عما  
 يقال من اعتبار وزن نحو كلب في قيامه مقام السببين لانه لا نظير له في الاحاد العربية بل  
 نظيره موجود كادرج وآجر وآنك فكيف يعتبر بيان التزييف ان نظير وزن اكتب غير موجود  
 في الاحاد العربية في الاصل لان ادراجا في الاصل جمع ليس بمفرد واستعماله في اسفوفهم  
 ما روي فافراده المبني على ذلك الاستعمال ايضاً عارض لا اعتبار له واما آجر وآنك وان كانا  
 مفردين في الاصل لكنهما من الاحاد العربية والمعتبر في النظر في الاحاد العربية  
 والله اعلم وارجع ههنا ان في نظير وزن اكتب اهلهم ليتعرض الفاضل الحش في الجواب  
 ان ابنا بفتح الهززة لغة مدنية والضميم ضم الهززة قوله ولان آتكة ترثيف الجواب المذكور  
 في آتكة بوجه آخر وهو ان وزن آتكة فاعل بضم العين لا فاعل والكلام في هذا دون فاك  
 قوله ولا باشد آة ترثيف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو كلب بان نظيره موجود  
 كاشد فكيف يعتبر بيان التزييف ان شد ليس مفرد ابل هو جمع مفرد ليس بموجود وشد  
 على غير القياس قوله بدليل آة متعلق بجمعية الاشد مطلقا لا خصوصية احد الجمعين  
 قال الشارح قد مر منه فانه قد تكرر آة فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العلة الذي  
 يقوم مقام السببين يشترط فيه التكرار كما ينادى عليه عبارة الشارح قبيل هذا وصيقت  
 منتهى المجموع فقد لا يوجد فيه التكرار كما في مساجد فكيف يقوم مقام السببين وبيان  
 الدائم اننا لا نسلم اشتراط التكرار في العلة الذي يقوم مقام السببين لكننا علم من ان يكون  
 حقيقة او حكما والثاني موجود في مثل مساجد والله اعلم قال قدس سره آة غرض الشارح  
 من اللغمية بيان التكرار الحقيقي في اكل الج اساورا ونايمر وغرض الفاضل الحش في نقلها بيان

كما ذكرنا في نسخة تفتي  
 مجموع اعتبارها في قيام  
 مقام السببين  
 بيانها يقال ١٢ منه



للعاني للفقرة ثلاث لفاظ التي خفيت معانيها ولو قال الفاضل الخ في قوله كالكالب آة لكان أحسن  
 فانه لم يعلل الله يحدث بعد ذلك امو **قوله** ياراه دست بالمشات القتانية والراء المهمة معناه  
 في اللغة دست برغن **قوله** في قراءة آة اهلوان في هذه الآية ثلاث قراءات احدها وهو قرأ  
 حفص فلولا التي اسورة من ذهب وفي هذه الصورة يكون منصرف **قوله** واكثر ما  
 يقيم آة كلمة ما مصدرية اي اكثر وقوع هذا الاسرع الابل **قوله** وارادوا آة لعل النحر  
 من هذا القول دفع ما يرد من ان جمعية الجمع ان يكون اذا اريد الضروب والانواع المختلفة  
 والابل وكذا السوار والذهب نوع واحد كما لا يخفى فكيف يجمع فيه بيان الدفع ان الجمع  
 ههنا اذ جمعية الجمع كما يكون لاجل اعادة الانواع المختلفة كذلك يكون لاجل المادة المتكثرة  
 والكثرة والثاني ههنا موجود وان لم يوجد الاول والضمير في جمعه راجع الى انهم لا الى صيغة فنتي  
 المجموع بقرينة قوله كن في الصراح لان الصراح لا يثبت عنه والله اعلم **قوله** انما جعل لعل  
 القوم من منه دفع ما يتوهم من ان هذا القسم كما انه مشابه بالقسم السابق في الوزن كذلك  
 مشابه بالمجموع الاخر في الجمعية فلم جعل لفظها بالقسم السابق ولم يجعل ملحق بالمجموع الاخرين لان  
 التشابه بالقسم السابق اثر واكمل من التشابه بالمجموع الاخر لان من وجوه ثلاثة الجمعية والموازنة  
 واتساع الجمعية بجمع التكسير مرة اخرى **قوله** وقد اشار اليها آة الال الثاني بقوله كالمجموع والى  
 الاول بقوله الموافقة لهما في مدد الحروف والسكنات اقول والله التوفيق اشارة الشارح  
 ليس الوجة الثالث لان اتساع الجمعية ليس لاجل موافقة هذا القسم بالقسم السابق في الوزن  
 واما الوجه الاول والثاني فصريح بهما في كلام الشارح فلا يناسب لفظ الاشارة ويقهر من شئ  
 هو لا فاعدا بحكمير والفاضل المدقق ان المراد من الوزن الوزن العروضي لا يصح في هذا من  
 الامور التي يظهر منها على من له ادق بصيرة في العلوم لانه لو كان المراد الموافقة في الوزن  
 العروضي فكيف يستقيم جواب الفاضل الخ من نحو الترامي بان اصل فيه ضم قبل الياء وكذا  
 من أنك بان يحتل ان يكون فاعلا لا فعلا على ما سبق في كلامه وكذا اجواب الفاضل الخ  
 من البرهان القبيح فيه ضم الهزلة لا فحقها على ما سبق منا لان مخالفة في الحركة لا يضر في الوزن  
 العروضي كما تقرر مما تقرر فان اتفق بالقبول وان لم يصدر من القول والله اعلم **قوله**  
 بجمع اي جمع التكسير لا بجمع مطلقا **قال** الشارح قد من سره وثانيهما الثاني في اشارة  
 الى دفع ما يرد من ان المصنف لم يعد الى التانيث من الامثلة التسعة في البيتين السابقتين فكيف  
 يجمع قوله والفا التانيث ههنا وبيان الدفع انهم اذ التانيث لكن لما لم يقر مطلقا سواء كان التانيث  
 او لا لف مقام السببين بل ما هو بالالف والمقصود ههنا ذكر السبب الذي يقوم مقام السببين

فيما اشار  
 الى ان في الطريقة  
 المنعولة بغير حسن  
 لعل وجوه من  
 الفاضل الخ في قوله  
 القول السابق يدفع  
 احدها الى قول الشارح  
 احكاما منه

مع المراد من ما  
 لان مقام السببين  
 يقوم مقام السببين  
 هو السبب الذي يكون  
 من العمل التسم

قدم الالف على التانيث **قوله** الهمزة في آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يرد من ان الهمزة  
 دة ليست الا الالف التي قبل الهمزة كما لا يخفى وهي ليست للتانيث كما تقرر من المتيقن لدهي الهمزة  
 التي ابدلت من الالف اي هذه الحثية فلما ناسب للمصنوع ان يقول والالف التانيث وهمزة وبيان  
 الدفع ان الامر كما قلنا لكن لما اريد ان يفرق الهمزة من الالف والالف هنا في صورة فرض المدحج  
 نسبة التانيث الى مجموعها وهذا مذهب سيبويه وعليه الجمهور وقيل الهمزة سبعة اي من غير  
 حثية ابدلها عن الالف للتانيث وقيل الالف التي قبل الهمزة للتانيث زيدت الهمزة بعد  
 للفرق بين مؤنث الفعل نحو حمراء وبين مؤنث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة والالف معا  
 للتانيث كذا فنه من قول مولا ناعبد الحكيم في قول المصنوع علامة التانيث والالف مقصود  
 او من دة ولا يراى ان يذكر دفع آخر يعلم من قول الفاضل الحثية وهو ان الهمزة منقلبة عن  
 الالف ففي الاصل للتانيث الالف فبانظر الى الاصل قال المصنوع الف التانيث والله اسلم قول  
 دون الالف آه لانها تريد تفصيل زيادة المدحج لان الالف السابقة لما كان بمنزلة لام الكلمة  
 فزيدت الالف قبلها لئلا فاجتمع القان ساكنان فلو حذف احدهما لصار الاسر مقصورا ولم  
 يحصل المدحج اريد المطلوب فقلت ثانياً الى حرف يقبل الحركة فاختر الهمزة دون الواو والياء  
 مع ان نسبة حروف اللعلة بعضها ببعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاجتمع الى قلبها الفاك  
 في كساء وراء كما تقرر والله اعلم **قوله** نسبتنا الى التانيث فيقال الممدودة للتانيث ولما كانت  
 الممدودة مجموع الالفين فلا يتوهم ان نسبة الالفين الى التانيث ليس بوجود في هذا القول قال  
 الشارح قدس سره لانها الاثر متان الغرض من ذلك القول بيان التكرار للمشرط في السبب الذي  
 يقوم مقام السببين **قوله** اي بسانها الغرض منه دفع ما يرد من ان التاء قد يكون لازمة  
 للكلمة من غير العلوية كما في حمارة وتجارة فلا يصح قول الشارح فانها ليست لازمة للكلمة  
 وبيان الدفع ان المراد من عدم لزوم التاء لتمام الكلمة وهيئة التاء ليست لازمة  
 لهيئة حمارة وتجارة كما لا يخفى فلما لا يصح **قوله** الفاء لتفسيره فيه اشارة الى  
 دفع ما يتوهم من ان الفاء الداخلة على قول المصنوع فاعدل آه تكون مطلقاً وعدم صحة  
 الكون اظهر من البيان الدفع ان هذه الفاء فاء تفسيرية وهي الفاء الداخلة على التفصيل  
 ذكر بعد الاجمال ولا شك في كون هذه الفاء فاء التفسير لان قول المصنوع فاعدل المخر تفصيل  
 للاجمال الذي ذكره بقوله وهي عدل ووصف آه **قوله** اي بتا نفس آه فيه اشارة الى دفع  
 ما يرد من ان المصنوع يفسر لا سيما كما في هذا الكتاب كما هو الظاهر كيف يعم قول الفاضل  
 الفاء لتفسير العدل واخواته وبيان الدفع ان المراد من التفسير تفسير نفس المفهوم او تفسير شرط

لان البناء والوزن وال  
 الصيغة هو الهيئة  
 التي يمكن ان يتشاكلها  
 فيها غيرها ١٢ منه

تأثيره في منع الصرف ولا شك في وجود هذا الامر الا عموماً بالنظر الى كل الاسباب في كتاب الله  
والله اعلم قوله وهو في آله لعل الغرض من هذه العبارة الرمزية الى التفرغ على المعربات  
للمناسيب ان يفسر العدل بالاجزاء بالخروج لانه في اللغة الصرف وهو متعد فاما مناسب تفسيره  
بالتعدي الا ان يقال توافق المعنى الاصطلاحي والغوى في الزموم والتعددية غير لازم وانما  
امر احساب اللازم وجود العلاقة وهي موجودة فهنا لان الصرف يستلزم الخروج وتحقيق  
كل امر الرضى بجبه يظهر منه رد قول الفاضل المشي هو في الصفة كما قال مولانا عبد الحكيم  
او قبوله كما قال الفاضل المدقق مفوض الى من ينظر في كتاب الرضى والله اعلم قال الشارح  
قدس سره من آله لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان العدل مفسر في الفارسية به بريد  
او من فيكون صفة للتكلم والخروج مفسر فيها به بريدون آمدن فيكون صفة اللفظ وتفسير ما هو  
صفة للتكلم بما هو صفة اللفظ غير صحيح فكيف يصح تفسير العدل بالخروج هنا وبيان  
الدفع ان العدل مصدر مبنى للمفعول اي المعدولية اي كونه اللفظ معد ولا فيكون صفة اللفظ  
فيهم التفسير قوله فيهم تفسير آله لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الخروج المعنى في المعدولية  
اي المصدر المبنى للمفعول هو الخروج المستند الى اخراج التكلم في هذا الجهد وبيان الدفع ان التكلم  
من الخروج وان كان الخروج بنفسه لكن مفهومه اعم من ان يكون مستند الى اخراج او لا  
فالمراد هنا هو الاول وبما ذكر ظهر ان الفاضل المشي لواوحد الواو بدل الفاء لكان الظاهر فانه  
فانه من سوا غير الوقت والله اعلم قوله وانما لم يفسر آله فيه اشارة الى دفع ما يرد من  
ان مفهوم الخروج اذا كان اعم من المستند الى اخراج وعدمه واريده هنا الاول قوله  
يفسر بالعدل بالصدر المعلوم الذي هو صفة التكلم ايضاً وبيان الدفع ان المفسر العدل  
للمصدر المبنى للمفعول ولم يفسر بالصدر المعلوم لان اسباب منع الصرف او صفاً الاسم التكلم  
والوصفية للاسم يحصل بالتفسير الاول دون الثاني كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح  
قدس سره اي كون الاسم معد ولا تفسير لما يفسر به المصدر المبنى للمفعول هو المعد  
كما تقرر واختار الشارح تفسير التفسير لان احتمال العموم من الاسم الذي هو غير مراد هنا  
باق في التفسير والله اعلم قال الشارح قدس سره اي خروج الاسم في التفسير الاول  
تفسير للمضاف اليه والتفسير الثاني تفسير للمضاف وغيره الاسلوب الذي هو متوقع انتم  
الثاني على الاول وارجاه التغيير الى الاسم المعلوم من حيث لكون الكلام في الاسم الاول  
سبب منع الصرف وهو من خواص الاسماء والله اعلم قوله اي خروج مادة فيه اشارة  
الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر الصيغة بالصورة لغرض مستذكره ان شاء الله تعالى ولا يخفى

في هذا المقام يعلمون  
قول الشارح في ما بعد  
من حيث قال اي كون  
غير ما لم يقل اي  
كونه خارجاً عنه  
كما يدل عليه تفسيره  
فيكون الشيء غير الزام  
لان الفعل في غير الزام  
لا يدل من الخارج  
كما هو المراد من  
اي كون الشيء غير الزام  
واقباله التفسير الثاني  
تفسير الخروج على  
العدل لا يخرج ما هو  
المراد من الخروج الى  
هو ان يخرج بنفسه  
لان الخروج والعدل  
هو التفسير



الصورة تين مفقودة لان الادم كلمة براسها لا تدخل لها في صورة الكلمة تبيان الدغم ان الادم  
وان كانت كلمة براسها لكن من جهة عدم جواز الفصل بينهما وبين مدخولها كما جرت له في جزاء  
فالصورة الحاصلة لها بالادم صورة لها ايضاً لكن حكماً لا حقيقة والمراد من الصورة ههنا اعم  
من ان يكون حقيقة او حكماً والصورة الحكيمة مغايرة كما لا يخفى فوجد الخروج وانما اوجز كلمة  
كانت المشعرة بالشك لعدم انقطاع مادة الاشكال لورود الامتزاج الذي سببه في علمه ايضاً  
قول ومعه من ابي آية بيان الاشكال ان التعريف لا يصدق على خروج اسم التفصيل المخرج  
الامور الثلاثة من الحل من الاضافة لان صورة في الصور تين واحد غير مغايرة لتغاير حقيقة  
والعكس كليهما لان كلمة من والمضاف اليه ليستا بمنزلة جزء الكلمة بقية جواز الفصل بين  
اسم التفصيل وبين من فهو احسن لو انقضت من الشئ والمضاف والمضاف اليه فويدي  
اصله يدرج والخروج لا بد له من المغايرة الا ان يقال ان المراد بالصورة الحكيمة ما يحصل  
بالامور الثلاثة سواء كان جازيماً افضل كذا من الامرين او لا كما لا بد فوجد التغاير في الصورة  
الحكيمة في هذه الصورة ايضاً هذا ما هو من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق اقول  
الفاضل المحقق ولا يرد على تفسيره ايضاً على نداء على ان محط الفائدة جواز الفصل وعدم  
فالصورة الحكيمة ما يكون بالامور التي لا يجوز الفصل بينها وبين الكلمة وان قوله للصورة  
آية ينادى على نداء على ان اسرار التفصيل المخرج عن الامور الثلاثة يقتضي ان يكون معدوداً  
عما هو مضاف وعبارة الشارح فيما ساقى خلاف ذلك الا ان يقال ان كلام الشارح في اسم  
التفصيل الذي هو مجموع عن التنوين والبناء والاضافة كآخرو كلام الفاضل المحقق في المطلق  
والله اعلم **قوله** من المصنف آية بيان لما في عا حقة منقول الصورة النقوض بقوله او  
استلزام **قوله** معدوداً عن آية لانه يصدق على خروج يوم الجمعة عن في يوم الجمعة انه  
خروج عا حقة من استلزام كلمة اخرى وهو كلمة في معه الا ان يقال ان قضية في مع الظرف  
غير مسلم لان الشايع فيه كذا الامران يعني ترك في ولا يرد ها والله اعلم **قوله** بجواز آية قوله  
بعد التحكيم يعرف له مثال في الكتب المتداولة **قوله** ويمكن ان آية جواب عن جانب التبريد  
المصدر بالخروج عا حقة **آية قال** الشارح قد سره الاصل والقاعدة وذلك الاصل  
القاعدة اما من المصنف كما في العدل التقديري او غيره كما في العدل التحقيق كما سيجي ذلك  
يرد ان التعريف لا يصدق على العدل التقديري لعدم الاصل والقاعدة فيه **قال** الشارح  
قد سره وليست صيغة المشتقات المراد من المشتقات الاسماء المشتقة لان المشتقات  
ليست باسماء كالمخرج والمضارع والامر الماخرون جرت به في خروجها لانه راجع الى الاسم

في المتن  
المصدر ١١ منه

يخرج عن التعريف  
وانتقد القوم احسنه

ويجوز في التغاير  
واما في باقي التغاير  
التي في ظاهر غير ذلك  
الى بيان ١١ منه

في مصنف هذا  
التميز بين احسنه

فلما خرجت باضافة الصيغة الى فصيل الاسم للزم اخراجه بالخروج فلا يرد ما يرد فافهم ويمكن ان  
يقال ان الافعال المشتقة وان كانت تخرج بغير خروجها لكن اسناد اخراجها الى قيد اضافة  
الصيغة الى فصيل الاسم اولى لوجود التشويش في تفرق المشتقات على ذلك التقدير واخراجها بالخروج  
باطلا اذا كان يخرجها قصدنا واما اذا كان تبعا فلا هذا كله ظاهر على من له ادنى حفظ لكتبتها  
البيان هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح خرجت المشتقات اى خروجها لان  
الاشتباه في خروج خروجها وعدمه فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قد انسى وان المتبقي  
من آه عطف على ان الصيغة آه فيكون تحت قوله ولا يخفى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد  
من ان تعريف العدل يصدق على خروج الاسماء المحذوفة الا بماز مع ان العدل لا يوجد فيها  
كبدوم مثلا والصدق ظاهر لا يحتاج الى البيان وبيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم  
عن صيغة الاصلية وقوم التغيير في الصورة مع بقاء المادة بجملها والمادة في الاسماء المحذوفة  
الاجاز غير باقية كما هو الظاهر فلا صدق وان اختلف في قلبك ان كل المادة لم تنطبق في غير بعضها  
وجود الالف فيه وبعضها موجود في تلك الاسماء ايضاً فانه بان المادة عبارة عن الحروف  
الاصول عنها مع الزايد والالف من الزايد والله اعلم قال الشارح قد سئمت واظن  
آه هذا ايضاً عطف على ان صيغة آه فيكون داخل تحت قوله ولا يخفى آه والغرض من هذه العبارة  
دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج المغيرات القياسية كبرى ومدعو  
ميزان ومقارن اصولها كما لا يخفى مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع ان المتبادر  
من خروج الاسم عن صيغة الاصلية ان يكون خارجا عن صيغة الاصلية وداخل تحت صيغة  
اخرى مفارقة للاولى بان لم يكن داخل تحت القاعدة كما كان الاولى داخل تحتها وفي المغيرات  
القياسية كلا الصيغتان داخلتان تحت القاعدة كما لا يخفى والله اعلم قوله قيل لم تدخل  
آه لعل الغرض من هذا القول الاعتراض على من اخرج المغيرات القياسية بما هو المتبادر من خروج  
عن صيغة الاصلية ببيان انها خارجة بقيد الخروج لان المتبادر من الخروج بنفسه كما يقال  
خروج نريد الى بلد كذا وخروج المغيرات القياسية ليس بخروج بنفسه لانها مخرجة لا خارجة  
لان فيها ملة تخريجها عن صيغة الاصلية اقول وبالله التوفيق ان الخروج وان كان للمتبادر منه  
الخروج بنفسه لكن المراد ههنا اعم من ان يكون مستند الى الانخراج او لا كما ذكرنا في الفصل  
سابقا فتكون المغيرات القياسية مخرجة لا مينة في قيد الخروج فلا بد من اخراجها بما هو المتبادر  
والله اعلم قوله وفي دخول المعدولات آه الغرض منه الاعتراض على صاحب القول المتفق  
بان المخرجة اذا كانت منافية لقيد الخروج فلا يكون التعريف جامعا لغيره من اقراد الحرف

لان كلها مخرجة لا خارجة ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم ومولانا الفاضل المدققي  
 هذا الاعتراض بان بيان مخرجية المغيرات القياسية ومخرجية المعد ولا تغربا بالاول ولعل  
 والثاني لا لعل والمعاد بالخروج والخروج لا لعل سواء كان بنفسه او مستندا الى الاخراج فغير  
 القياسية تكون خارجة بقيد الخروج بخلاف المعد ولا اتقول وبالله التوفيق ان الاخر  
 في المعد ولا اتغير لعل اما منع الصرف او غيره كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قد  
 سره واما المغيرات آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه اذا كان المتبادر من الخروج عن الصيغ  
 الاصلية دخولها في الصيغة الاخرى المغايرة للاولى في كونها غير اخلة تحت القاعدة فيصدق  
 التعميم على خروج المغيرات الشاذة مثل اقوس وايين لانها خارجة عن الصيغ الاصلية مثل  
 مثل اقوس وايين وغير داخله تحت قاعدة كما كانت الاولى داخله تحتها لان القاعدة في الجموع  
 واو اكان او بائياعد من الجمعية على اقل بل على افعال مع ان العدل غير موجود فيها وبیان ان  
 ان في العدل لا بد من امرين احدهما وجود الاصل والاخر اعتبار لاخراج عنه وههنا وان وجد  
 الامر الاول لكن الامر الثاني غير موجود لانه لو وجد فلا يقال لها في استعمال الجموع الشاذة  
 والله اعلم **قوله** في الجموع والمصغرات لعل العرف من هذه النيات الرزاق قد ما يترجم من تخصيص المغيرات الشاذة بالجموع  
 جزم من الشارح في هذا التخصيص من كونها لا امر في المصغرات الشاذة والمنسوبة الشاذة اي مركز للعقل وهو  
 في الدف من الدلالة التعميم وجزا كلام الشارح في الجموع وحدها بالقتيل مثال المصغرات الشاذة كعرب  
 وعرب في تصغير عرب وعرب واصل عربي وعربية مثال المنسوب الشاذ  
 عربي في النسبة العربية والاصل عربي كجهمي كن افر من الشاذة والله اعلم **قوله** ان الشاذ  
 قيد لكل من الجموع والمصغرات والمنسوبات والشذوذ يحصل بالمخالفة عن القواعد المتبعة في  
 كل منها كما لا يخفى **قوله** واما القلب آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق  
 على خروج آيين من ياء من مثله يعني الخروج الذي يكون بالقلب كما هو الظاهر من العدل غير  
 موجود فيه كما هو المتيقن فلا يكون التعريف مانعا بان الدفع ان الخروج عن الاصلية لم  
 يتحقق في تلك الصورة لان تبدل بعض الحروف على بعض لا يغير الصورة والهيئة فضلا عن  
 التقديم كما هو المقرر في علم الصرف والله اعلم **قوله** فانه امر اعتباري يعني ان التقديم  
 من الامور الاعتبارية والنسبة فلو كان له فعل في الوزن والصورة لكان جزء منه والوزن  
 والصورة جزء من الكلمة فيكون التقديم الذي من الامور الاعتبارية جزء من الكلمة وكلا  
 هذا اشارة الى ان اعتباري باغير موجود في الخارج فيكون الكلمة امر اعتباري باغير موجود في الخارج  
 وهو خلاف المتيقن فيما بين القوم ويرد ههنا ان الاول ان السكون الذي هو معدى لا يكون خاضعا

من الوزن والصورة بعين ذلك الدليل وهو خلاف ما تقره الثاني انا لا نسلّم ان الصورة جزء  
 من الكلمة لان لم لا يجوز ان يكون شرط التحقق الكلمة كما هو مذهب المتحققين في الهيئة الشرطية  
 فانهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** **لما نحن وعنتي** آه لعل العرض من هذه العبارة دفع  
 ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على مخرج فخذ وعنتي بسكون العين فهما عن فخذ بكسر  
 العين وعنتي بضمها لان ذلك الخروج من خروج الاسر من صيغة الاصلية مما ان العدل غير  
 موجود فيه فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وبما ان الدفع ان من المتقرر ان اللفظ  
 اذا اطلق يضمر الى الكامل فالمراد من الخروج الخروج التام لانه الكامل وهو عبارة عن عدم  
 الاستعمال في الصيغة الاصلية اصلا او على القلة وهما استعمال فخذ وعنتي في الصيغة الاولى  
 اكثر كما لا يخفى والله اعلم **قوله** **ولا يخفى** آه فيه اشار الى الجواب الاخر وبما انه ان تغير فخذ  
 عنتي تغير قياسه فيخرج بما يخرج به المغيرات القياسية والله اعلم **قال** **الشارح** قدس سره قال  
 بعض الشارحين غرض صاحب القول الجواب عن الاعتراضات الواردة على تعريف العدل  
 بالاسماء المحذوفة الا بجمان وبالمغيرات القياسية وبالمغيرات الشاذة وتقريره غرض البيان  
 والتعريف على من اجاب عن تلك الاعتراضات بالتوجيهات التي ذكرها الشارح بان هذه  
 تكلفات غير محتاجة اليها في تعميم التعريف ولعل غرض الشارح من نقل هذا القول التعريف  
 على صاحبه بازنة التكلف الى تلك التوجيهات كما صدر من هذا القول ليس كما ينبغي  
 لان بعضها متبادرة وبعضها ظاهرة والله اعلم بما في صدور العباد اليه الموجه والمخالف **قال** **الشارح**  
 قدس سره اعلم ان آه لعل غرض الشارح من هذا القول الرد على ما هو المشهور من الفرق  
 مثل وفرو بين مثل ثلث ومثلث والخروج بان النجاة وقطوعه وقبها على اعتبار العدل في  
 الاول بدليل منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تقديرى بخلاف الثاني فانهم وقفوا  
 وتنبهوا على اعتباره فيه بدليل غير منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تحقيقى وبما ان  
 الرد ان لا فرق في هذين القسمين في ان الدليل على العدل في احدهما منع الصرف وفي الاخر  
 غيره بل الدليل على العدل فيهما منع الصرف الا ان وجود الاصل المحتاج اليه في العدل في القسم  
 الثاني محقق فيكون تحقيقيا وفي القسم الاول تقديرى فيكون العدل تقديرى والله اعلم **قوله**  
 كان وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من امراك اول ان المفهوم من كلام الشارح تقديرى وجهه  
 ان النجاة وعليه منع صرف هذه الامثلة على اعتبار الفريقين كما لا يخفى وهذا مما لا يخفى  
 لان غير المنع صرف بما فيه الفريقين فيكون علمه مؤخر اعز العلم بالفريقين على ما هو  
 القاعدة في طين المعرف والمعرف الثاني ان كلام الشارح يدل على ان النجاة فتشأ عن حال

اعلم ان الله لا يهدي  
 القوم الظالمين



تلك الامثلة بعد وجدانها غير منصرفه وهذا التفتيش مما يستغنى عنه كما لا يستتر على من له ذوق  
سليم الثالث ان كلام الشارح يدل على عدم وجدان السبب المغاير للوصفية والعلمية ولا يدل  
على وجودها كما لا يخفى على من ينظر الى عبارة الشارح فبعد اعتبار العدل في تلك الامثلة يرجع  
سبب واحد فيها فكيف تكون غير منصرفه وتبين الدفع عن الاول ان الامر كما قلت لكن هذا  
التقديم بالنظر في نظر النجاة لان نظره في تبع الكلمات او لا الى اعراب الكلمة وبناءها الى  
ان فيه نوعين امر لا مثالا الى هذا الدفع اشار الفاضل المحض بقوله كان وجهه الى قوله منع  
الصرف وتبين الدفع عن الثاني ان هذا التفتيش لتحصيل تطابق هذه الامثلة مع الكلمات  
لا غير المنصرفه التي تتبعوها ووجدوها غير خالية عن الغريتين والاحتياج الى التفتيش  
لتحصيل تلك الغايدة مما لا يخفى وآلى هذا اشار الفاضل المحض بقوله ولما علموا الى قوله عن  
حل تلك الامثلة وتبين الدفع عن الثالث ان كلام الشارح بمفهومه الظاهر يدل على ما ذكر  
لكن مفهومه الخالف يدل على وجدان العلمية والوصفية في تلك الامثلة كما هو لا فهو  
عدم مراعاة المفهوم الخالف في النصوص كما في الروايات والى هذا اشار الفاضل المحض بقوله  
فوجد في بعض النسخ آه هنا ما فهم في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام وما ذكر ظهر ان الضمير  
وجهه راجع الى مفهوم من كلام الشارح اعلم الى آخره قوله حقيقة او حكما لان غير المنصرف  
قمان ما فيه علمان او واحدة تقوم مقامها من العلل التسع فالاول في الاول والثاني في الثاني  
قوله ولم يصح آه ويصح وجهه في تعليق كلام الشارح ولم يصح للاعتبار الا العدل انشاء  
تعالى قوله ثم فتشوا وهذا التفتيش لا يدل على عدم معقولية اعتبار العدل بدون المعدل عنه  
كما هو المقدم قوله اي العدل آفيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان توصيف العدل بالحققة  
على هذا لا يصح لان المعلوم ما سبق كون العدل باعتبار القول وتقديره في كل الالفاظ وتبين  
العدم ان هذا وصف بحال المتعلق لا بحال نفسه قوله اي ثابت في الخارج فيه اشارة الى دفع  
ما يروى من ان المتحقق بمعنى الثابت والاصل ثابت في القسم الثاني اي في كيف يكون الاول تحقيقا  
والثاني تقديره ببيان الدفع ان المتحقق بمعنى الثابت في الخارج لا بمعنى الثابت مطلقا والاصل  
في القسم الثاني ثابت لكن في الذهن لا في الخارج فيعم ضمنية احد ما بالتحقيق والاكثر بالتقدير  
واسما علم قال الشارح قدس سره غير الوصفية الوصفية في ثلث الى جمع والعلمية في غير قول  
وبالله التوفيق ان الاول للشارح ان يقول ولم يجد واجها سببا غير الوصفية لانه يفهم من كلامه  
بناء على ان النفاذ ادخل على كلامه مقيد يتوجه الى القيدان النجاة وجد وان تلك الامثلة سببا  
غير الوصفية والعلمية لكن لا على وجه الظهور وفيه خفاء لانه على هذا لا يحتاج الى اعتبار العدل

لان عدم الانصراف يقتضي وجود السبب الآخر مطلقا سواء كان على وجه الظهور او لا فانهم  
 لما لم يجدت بعد ذلك امر **قال** الشارح قدس سره ولم يصلح للاعتبار في تلك الامثلة  
 اما وجه عدم صلاحية التركيب فلانه يقتضي الكلمتين كما هو الظاهر وكل من تلك الامثلة كلمة  
 واحدة واما وجه الجمع ووزن الفعل فلان لكل منهما وزن مخصوص كما لا يخفى وشئ من تلك  
 الامثلة ليس بذات الوزن واما وجه اللف التانيث والالف والتون المزيد <sup>من</sup> فاختصاصه <sup>ب</sup> وجوه لا  
 فيها في آخر الكلمة اما مع الهمزة او مع التون او وحدها ونفي وجود الالف في آخر تلك الامثلة  
 اظهر من البيان واما نفي الجمع فانه كل منها عوي كما لا يخفى واما وجه نفي الوصف فانه ان فيه  
 علمية وبينهما وبين الوصفية تضاد كما هو المتقرر وفي ثلث الى جمع تحصيل الحاصل لان الوصفية  
 فيها موجودة واما وجه نفي التانيث فهو انه على قسمين التانيث بالتاء والتانيث المعنوي <sup>في</sup>  
 الاول ظاهر لانه يقتضي التاء وهي مفقودة واما نفي الثاني ففي ثلث الى جمع ان من شروط العلمية  
 وهي ليست بموجودة فيها كما هو الاظهر واما في غير فلان العلمية وان كانت فيه موجودة لكن شرط  
 الذي هو الزيادة على الثلاثة ليس بموجود هنا ما سمع به خاطري والله اعلم **قال** الشارح قدس  
 سره فاعتبره فيهما ويروى هنا ان العدل على هذا يتوقف على عدم الانصراف وهو موقوف على  
 العدل فيلزم الدور واجيب عنه بان عدم الانصراف موقوف على وجود السبب الآخر غير  
 الوصفية والعلمية لا العدل بخصوصه وهو موقوف على عدم الانصراف بخصوصه فلا يلزم  
 الدور ويحظر بيالي ان المفهوم من كلام الشارح توقف اعتبار العدل في تلك الامثلة على وجه  
 ان النجاة عدم انصراف تلك الامثلة وعدم وجود السبب الآخر غير الوصفية والعلمية فيها  
 وعدم صلاحية السبب الآخر للاعتبار لا على عدم الانصراف فقط كما لا يخفى على من له ادنى  
 مهارة فكيف يتوهم الدور وان اختل في قلبك انه على هذا يتوقف اعتبار العدل ايضا على عدم  
 الانصراف الا انه في ضمن المجموع فيلزم القرار على ما عنه القرار فانجه بان التوفيق لا يثبت  
 الدور والالم يكن الشكل الاول منتجا فضلا عن ان يكون بد هي الاستنتاج وهذا ظاهر على من  
 سمع كلمات اهل الميزان والله مفيد الايقان **قال** الشارح قدس سره ولكن لا بد في آه فيه  
 اشارته الى دفع ما يتوهم من ان ثلث ومثلث واخر وجه وعمرا فان كانت منسكة وطريقة واحدة  
 في ان اعتبار العدل في كلامه اجل وجد ان النجاة من غيرها فلم كانت الاول امثلة للعدل  
 الحقيقي وعمر مثلا للعدل التقديري كما صدر من المعروضات ان الدفع انا نسلطه لا فرق بين  
 هذه الامثلة فيما ذكرت لكن الفرق من وجه آخر وهو وجد ان الدليل على الاصل الذي هو  
 غير منصرف ثابت بان في ثلث وانواته يوجد الدليل عليه غير كما سيجب في شرحه في الشرح

لا يخفى على التانيث المعنوي  
 ان كان على التانيث المعنوي  
 الزيادة على الثلاثة وهي  
 ليست بموجودة في  
 هذه السوال والنجاة  
 من ذلك ان في حاشية  
 من فاعبد الرحمن

لان النتيجة موقوفة  
 على كونه الكمي وهي  
 موقوفة على النتيجة  
 لكن لا كانت النتيجة  
 في الكمي فما هي النتيجة  
 الا بالان فلا يخفى

وفي غير مثله لم يوجد غيره كما سيحكيه ايضا بيانه فيه وتحقيقه العدل وتقديره ليس الا باعتبار  
 الاصل ففي مثال يكون الدليل على الاصل غير منع الصرف يكون الاصل عفا تائبا في الخارج  
 فيكون مثالا للعدل الحقيقي وفي مثال لم يوجد للدليل على هذا الطريق يكون الاصل مقدرا  
 لانه ان للعدل فيكون مثالا للعدل التقديري فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم  
**قال** الشارح قدس احدها وجود اصل آية اعم من ان يكون في الخارج او في اعتبار العقل و  
 تقديره فلا يروى هذا يخرج العدل التقديري لعدم وجود الاصل له **قال** الشارح قدس  
 سره ففي بعض كثرات ومثلث وأخو جمع مثالا وبيان الوجودان المذكور في الشرح نفسه غير  
 مختار الى البينا **قال** الشارح قدس سره بلا شك آية وبرهنا ان استعمال لفظ بلا شك  
 ههنا غير واقف في موقعه لان مقدمات الدليل يجوز ان تكون ظنية فيفيد الظن لا اليقين و  
 وهذا اللفظ يستعمل في اليقين واجب عنه باننا لم نسلم تخصيص استعمال هذا اللفظ في اليقين  
 بل قد يستعمل في الظن ايضا لان الشك عبارة عن شك في الطرفين ففيه كما يصدق مع اليقين  
 كذلك يصدق مع الظن الذي هو عبارة عن الطرف الرابع بل مع الوهم ايضا هذا اما فهم من  
 حاشية من لا يمال الدين والله اعلم بما في صدور العالمين **قال** الشارح قدس سره ففي  
 بعضها الحكم وهو في مثله ورثيت كلام الشارح ههنا بالفاء والظاهر الواو فانه ويرد ههنا  
 ان الدليل على وجود الاصل في هذا القسم وجد ان الجأزة منع صرفه مع عدم وجد  
 التهم غير لسبب الآخر الذي وجد فيه وهو في غير مثله العلية ومع عدم صلاحية السبب  
 لا تخفى العدل لا اعتبار بغير الدليل المجموع المركب من الامور الثلاثة وهو مقار لمنع  
 الصرف فلا يعم قول الشارح لا دليل غير منع الصرف واجاب عن هذا لا يراى من انما جال  
 الذين بان مراد الشارح بالقمينة الغيرية بالذات والمجموع المركب ليس بمقار بالذات  
 بل منع الصرف اقول وبالله التوفيق ان العبارة شاهدة على التفسير الذي بين المجموع وعدم  
 الا نصرف الذي هو جزء واحد منه لا اعتبار الجزئين الا تخريجه بينه ايضا فلا ولي في الجواب  
 ان يقول ان مراد الشارح ان الدليل في بعض الاصل مثله على الاصل منع الصرف اما وحده  
 او مع شيء آخر وفي بعضها لا دخل لمنع الصرف في اثبات الاصل اصلا فيصير المقابلة ويعم  
 كلام الشارح ايضا والله اعلم **قوله** المشهور آية لعل فرض الفاضل المختص من نقل هذا الحكم  
 الاشارة الى ان مراد الشارح من هذا الكلام الرد على ما هو المشهور وبه ذكر المصنف حيث  
 اورد عبارة ينطبق على المشهور كما هو ظاهر هذه العبارة وينطبق على مختار الشارح كما  
 يكلف في انطباقه عليه فانهم **قوله** بمعنى امثلة كثرات ومثلث وأخو جمع مثالا **قوله**

بغير منع الصرف وبيان هذا الغير مذکور في الشرح قوله بعضهما كمرور من مثله قول الجميع  
منه آه المراد من التجرید التجرید عن الدليل على منع اعتبار العدل الذي ثبتت مثله في تلك لا  
التجريد عن كل ما سوى منه الصرف لان الداعي للعدل قد يكون ضرورة كما سيجي حتى يرد بان  
قوله ولعل وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المشهور قول لا حاجة الى رده لانه لا وجه  
له اصل لان الدلائل الموجودة في بعض الامثلة كثلث مثلاً غير ناظرة الى العدل بل الى اصول تلك  
الامثلة كما لا يخفى على من يسمعها فكلام الشارح تطويل لا طائل تحته وبيان الدوام الوجهة المتكبر  
موجود وهو ان المتقرر فيما بين القوم ان ما ثبت الاصل يثبت الفرع ايضاً لكن الاول اصله والشا  
ضفاً فاذا ثبت الدلائل في بعض الامثلة اصولها فثبتت ان تلك الامثلة فروع تلك الاصول  
والمعلوم انه لا فرعية فيما بينها الا باعتبار عدولها واخراجها عنها فيكون الدلائل في بعض الامثلة  
شبهة وناظرة الى العدل ايضاً لكن ختمنا والله اعلم قوله ان قلت آه بيانه انه اذا ثبتت الدلائل  
على وجود العدل غير منه الصرف في بعض الامثلة فكيف يصح قول الشارح فلا دليل عليه الا منع  
الصرف لانه يفيد الاختصاص بغير دهن ان وجود الدليل في العدل غير منه الصرف في توجيه قوله  
المشهور لا ينافي في الاختصاص في مختار الشارح لان هذين القولين قولان متنافيان فما الحاجة الى الجمع  
المصدر بقوله قلنا آه واصيب منه بان غرض الفاضل المحقق اظهار ان الشارح المحقق مع علمه بتوجي  
القول المشهور خالفه ولعل وجه المخالفة ما ذكره الفاضل المحقق سابقاً بقوله كان وجهه وليس  
مخالفة لعدم اطلاعه على التوجيه المذكور هكذا فممن من مخالفة الفاضل المدقق والله اعلم قوله  
المراد آه بيانه ان مراد الشارح من الدليل في قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف الدليل المؤثر في  
من اول الامر لا امر من ان يكون مثبتاً من اول الامر وفي المرتبة الثانية والدليل الثابت للعدل في  
توجيه القول المشهور دليل في المرتبة الثانية وتراد الفاضل المحقق قوله في نظر الحاجة لانه لم يقرر  
على التمام الدليل على العدل غير منه الصرف في نفس الامر الى الآن والله اعلم قوله او ضرورة  
مثله فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان اختصاص دليل العدل في عدم الاضرار كما هو مصرح قول  
الشارح غير صحيح لان العدل قد يعتبر لا جل تحصيل البناء كما في حضارة طهار كما قاله الشارح بنفسه  
بعيد هذا البيان المدفوع ان مراد الشارح من عدم الاضرار ان الداعي للعدل على طريقتي ذكر  
الحاضر والمرادة العام قوله وما ثبت آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العدل قد اعتبر  
من غير ضرورة كما في قطار فكيف يصح قوله ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله وبهذا العلم  
ان الدليل المنحصر هو الدليل بالذات والدليل في الصورة المنقوضة هو الدليل بالعرف قوله  
وصف مجال آه لعل غرض الفاضل المحقق من هذا القول التقرير على الشارح بان توجيه توجيه

لان عدم الاضرار  
على خاص العدل

قول المعنى لا يرضى به لان الاظهر في وصف الشيء وهو الوصف بحال نفسه وهذا يتصور في قول  
 للمفسر تحقيقا وتقديرا على القول المشهور وما على توجيهه الشارح فقولته تحقيق صفة لقوله  
 عروجا بحال متعلقة الذي هو الاصل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا لصفته اي خروج تقديرا  
 اي خروجا مقدرا **قوله** اي ذلك الخروج لعل هذا التفسير يكون تفسيره على كلا الاحتمالين لا  
 الحاجة الى تقدير يولفظ الخروج ماسة في كليهما والخبر من هذا التفسير دفع ما يرد من ان تسمية  
 الخروج وابندسية ثلث غير صحيح لان كلا منهما يقتضي الحمل ما اقتضاه الثاني فظاهر فاما اقتضاء  
 الاول فلما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبارا يحل بين الخروج وثلث فتبين لعدم الاحتياج  
 كما هو الظاهر ببيان الدفع ان في العبارة تقديرا واسه اعلم **قوله** وهذا الخصاصة وجه الاختصاص  
 ان الدليل الذي قاله الشارح مركب من مقدمات ثلثة احدها ان في معنى ثلث ومثلث تكررا  
 وثانيها ان التكرار في لفظيهما غير موجود وثالث ان الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايجزا  
 مكررا والدليل الذي اوردته الرضى مركب من مقدمات خمسة احدها وجد ان ثلث وثلثة  
 ثلثة بمعنى واحد وثانيها ان فائدة ثلث وثلثة ثلثة تقسيم مرفى اجزاء على هذا العدد المعين و  
 ثالثا ان لفظ المقصور عليه في غير لفظ العدد في كلا من العرب مكررا ورابعها ما بقية لفظا  
 مع غيره في كونه مكررا وخامسها عدم وجود ان لفظ مكررا بمعنى ثلث غير ثلثة ثلثة قال مكررا  
 بعد الحكم ما حاصله ان الدليل الذي اوردته الرضى وان كان مطولا لكنه مشغل على فوائد لاحدا  
 فليدرك ذكره في الكلامين وثانيها ان اشتغاله على الوصفية وثالثها بيان وجه اعرابه وهو انه  
 منصوب على الحالية مثل قراءات الكتاب جزء جزء ورابعها بيان فائدة كون الاصل في المثال  
 بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة والدليل الذي اوردته الشارح وان كان مختصرا لكنه  
 يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكررا يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء  
 العدد كلها معدولة مثلهما اثنين لكونه والا على معنى واحد واحد يكون معدولا عن واحد  
 واحد وكذا ثلثة واربعة انتهى بحاصله قال مكررا بالمدقق في تزئيف كلامه الثاني انه لا بد في  
 العدل من مقام المادة بعينها وهو مفقود في اثنين وثلثة واربعة فاللزم المذكور باطل انتهى  
 اقول وبالله التوفيق في تزئيف كلامه الاول ان تلك الفوائد غير مهمة ومطلوبة في هذا المقام  
 فاشتغال الدليل عليها لا يوجب الحسن ومقصود الفاضل الشيء من هذا القول بيان وجه مدلول  
 الشارح في اثبات مدلول ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عما اوردته الرضى واسه اعلم **قوله** ثلث  
 او الاول ان يناد ومثلث لان المقصود كلاهما **قوله** وفائدة ثلثا اي فائدة ذكر ثلث وثلثة  
 ثلثة في الكلام **قوله** هذا العدد آه ويردها ان التفسير لا يكون الا على التعدد وهذا

فانظروا  
 ان مراد المفسر هو هذا  
 القسم من الوصف  
 اامنه  
 لكن وجهه على الثاني  
 ظاهر وعلى الاول ظاهر  
 فانه من ان الاول ظاهر  
 قبل العلم بخبره

المعين امر واحد فكيف يكون فائدة ذكر ثلث وثلاثة وثلاثة في الكلام متقسمهم امر ذي اجزاء عليه  
 ويمكن ان يجاب عنه بان هذا العدد المعين باعتبار عروضه للمعدلات المغايرة او في الكلام  
 حذف مضاف والتقدير على افراد العدد المعين وهي متعددة فلا خدشة والله اعلم قوله  
 مكررا على سبيل الكلية لان التكرار على سبيل الجزئية لا يفيد المطلوب قوله جزئيا  
 منصوب على الحالية من الكتاب كانه قيل مفصلا بهذا التفصيل قوله في باب العدد آه  
 ليس المراد من باب العدد اللفظ الموضوع له ولا يلزم كون ثلث مثالا من السماء العدد  
 بل اللفظ المأخوذ في مفهومه العدد قوله كذلك اي التكرار على سبيل الكلية قوله على  
 بالاستقراء يعني انما استقرينا وجدنا لفظ العدد موافقا لغير لفظ العدد في الاحكام فاذا  
 كان لفظ المقسوم عليه مكررا في غير العدد كان القياس ذلك التكرار في لفظ العدد ايضا  
 لاجل العمل بذلك الاستقراء والله اعلم قوله للفرد المتنازع فيه وهو لفظ ثلث ومثلث  
 حيث نوزع فيما بانها مكررا في الاصل او لا قوله بالاعمال اغلب وهو لفظ المقسوم عليه  
 في غير العدد قوله ثلث آه وكذا مثلث والله اعلم قوله بجمع ثلث وكذا بجمع مثلث  
 فقولنا انه اصله الضمير الاول راجع الى ثلثة ثلثة بتأويلهما بذلك اللفظ فلا يرد ما يرد فافهم  
 الضمير الثاني راجع الى ثلث قال الشارح قدس سره وهو ثلثة ثلثة وفيه بحث من وجوه  
 الاول انه لا يصح عدول ثلث ومثلث من ثلثة ثلثة لانها متبعان صفة المؤنث كما في قوله  
 تعالى فانكوا اما طاب لكم من النساء متثنى وثلث ورباع وحكم موصوف السماء الاعداد  
 حكم تميزها وهو فيما فوق الثلثة للمذكر مؤنث وللمؤنث مذكر كما تقرره فيعلم انها معدولة  
 من ثلث ثلث بدو الناء الثاني ان ثلثا وكن امثلي ورباع لو كانت معدولة عن ثلثة ثلثة  
 واثنان اثنان واربعة اربعة بجائز تكلم ثمان في عشر مرة على تقدير الواو الانصائية في الآية  
 المذكورة ثمان في سورة لولم تلو او على او كلفصالية مع انه لا يجوز تكلم ما فوق الا بجمع  
 الثالث انه لا يصح عدول ثلث من ثلثة ثلثة لان الثلث لفظ واحد وثلثة ثلثة لفظان ولا  
 يمكن خروج اللفظ الواحد من الاثنين والجواب عن الاول ان لفظ النساء اسم جمع وهو  
 مذكر لا مؤنث وعن الثاني بان اللفظ الثاني يدل عن الاول او تاكيد له فيفيد التاكيد  
 والتقدير لا العدد وعن الثالث ان خروج اللفظ الواحد عن اللفظين ممكن اذا كان بين الخروج  
 والخروج عنه اتحاد في المادة واما اذا لم يكن فلا وما نحن فيه من قبيل الاول وهذا حاصل  
 حاصل ما سرثت في بعض التعليقات المكتوب بخطي واستاذي ومولا في نور الله مرقد  
 ونفخ مغنحه والله اعلم قوله اراد بالآه فيه اشارة الى قدم ما يرد من ان كلمة الى

دخول ثلث ومثلث الذي هو المشبه به في المشبه وهو مستحيل وبيان الدفع ان كلمة الى لتعين  
 الحد فتكون بمعنى مع فيكون تقدير العبارة مع رباع ومربع ولا خدشة في ذلك والمراد من  
 الحد الحد على الاتفاق لان مجئ غماس ومخمس وهكذا ثابت ايظهر على مذهب الله اعلم  
**قوله** فالأظهر آية لانه يقتضي دخول المشبه به في المشبه وهو مستحيل **قوله** قال الشارح  
 الرضي لعل غرض في الفاضل المحض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المفهوم من  
 كلام الرضي عدم سماع خمس الى قباع وبدون الباء وسماع عشاء فقط والمفهوم من كلام  
 سماع الكل الا ان يقال ان قول الشارح مبني على قول شارح التسهيل والموافقة مع الغنى  
 لا من غير آية يقال ان الفم في قول الشارح والصواب مجيء بالي عشر ومغشتر فقط سيما  
 قال مولانا عصام الدين فلا مخالفة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والسبب الغرض  
 من هذه العبارة الرمز الى راجية قول من قال بعدم انصراف ثلث ومثلث لاجل العدل  
 والوصفية على قول من قال بعدم انصرافهما لاجل تكرار العدل وتعد وجه الراجية ان هذا  
 مستلزم كون العدل قائما مقام السببين وهو عرق الاجزاء كما لا يخفى **قوله** عند سبب  
 الخ لعل غرض في الفاضل المحض من هذه العبارة تعيين صلب القول الذي رجمه الشارح وكذا  
 صاحب القول المرجوح بطريق الاجمال **قوله** لانه عدل فيه آية فيه دفع ما يرد من ان  
 العدل في ثلث ومثلث واحد وهو العدل من اللفظ المكرر الى اللفظ الغير المكرر فكيف  
 يعم القول بالتكرار وبيان الدفع ان ههنا اعتبار ان احدهما اعتبار العدل من صيغة الى  
 صيغة مع قطع النظر عن تكرار وعدم تكرارها وثانيهما اعتبار العدل من الصيغة المكررة  
 اعني ثلثة ثلثة الى الصيغة غير مكررة اعني ثلث او مثلث او اعتبار العدل من الاسمية التي  
 في ثلثة ثلثة الى الوصفية التي في ثلث وبهذين الاعتبارين يتحقق التكرار والله اعلم **قال**  
 الشارح قدس سره لان الوصفية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان شرط الوصفية في منع  
 الصرف صولا اصلية وهي منتفية في ثلثة ثلثة كما لا يخفى فكيف يؤثر هذه الوصفية في منع  
 الصرف ببيان الدفع ان الامر كما قلت لكن الوصفية العارضية في ثلثة ثلثة صارت اصلية  
 في ثلث الاعتبار في موضوعه والمقصود عدم انصراف هذا الا ذلك والله اعلم **قوله**  
 اعلم ان ثلثة آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ثلثة من السماء الاعداد موضوعة لمرة  
 صفة منه كما فلا يتحقق الوصفية فيه لا اصلية ولا عارضية فكيف يعم قول الشارح  
 لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة آية بيان الدفع ان الامر كما قلت لكن قد يستعمل  
 لفظ الثلثة مجازا في ماله الوحدات اعني الذوات المتصفة بالثلثية فبهذا الاعتبار يتحقق

الوصفية العارضية في لفظ الثلاثة ولما وضع لفظ ثلث ومثلت لذلك المعنى المجازي صارت  
 الوصفية فيها أصلية وخروج من السماء إلا عداد والله أعلم قوله وتعاويل أن آه حاصله  
 أن عارضية الوصفية في لفظ ثلاثة مسلم باعتبار الوضع إلا فرادى وأما باعتبار الوضع التركيبي  
 فمنعونه لأنه لا يجوز أن يكون موضوعية باعتبار هذا الوضع لما له الوحدات أقول بل لا يترفع  
 أن هذه المنع وإن لم يضر المقصود وهو كون الوصفية في ثلث أصلية منذ ظهر انفراد أربع  
 في مراتب بغير أربع بأن هذا الاحتال جلي فيه أيضاً فلم يضر فقول به شهادة آه دليل  
 آخر لكون آخر اسم تفصيل مقابل لقول الشارح لأن معناه آه ورئيت في بعض النسخ  
 أنه لا يحتاج إلى الدليل لأن أصل آخر آخر على وزن فاعل اسم تفصيل قلبت الهمزة الثانية  
 بالالف الذي هو مناسب بحركة ما قبلها وهي الفتحة انتهى أقول والله التوفيق إن هذه  
 العبارة يدل على أن وزن فاعل مختص باسم التفصيل كما لا يخفى وهذا غير مسلم كما هو الظاهر  
 لمن طالع كتب الصرف والنحو والله أعلم قوله أي في معنى من المعاني أو لما كان الظاهر مقتضياً  
 للصلة ولا قرينة على تخصيصها قال الفاضل الحنفى ما قال والله أعلم قوله لا حماراً وأمرأة  
 أخرى وتريد أن الحمار والمرءة من جنس زيد كما لا يخفى على من رى كتب الميزان فما وجه  
 التقي ويكفي أن يهاب بأن المراد من الجنس الجنس الأصولي لا المنطقي ولما كان أكثر للناسم  
 المقصودة من الحمار المروءة غير المناقمة المقصودة من زيد لم يكن من جنس واحد والله  
 أعلم قوله إن قلت آه أعلم أولاً أن حاصل كلام الشارح على قانون الاستدلال أن أحد  
 معدول عن المستعمل بأحد الأمور الثلاثة لفظ الله ما ولا إضافة أو من لأنه اسم تفصيل  
 وكل اسم تفصيل قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة فينتج أن آخر قياسه أن يستعمل بأحد  
 الأمور الثلاثة وكما قياسه أن يستعمل بأحد الأمور الثلاثة ولم يستعمل به يكون معدولاً عن المستعمل  
 فلم يكون معدولاً عن المستعمل إلى إثبات الصغرى من الشكل الأول أشار الشارح بقوله هم آخر  
 مؤنث آخر آخر اسم تفصيل والكبرى منه مبنية على ما تقر في اسم التفصيل والكبرى من الشكل  
 الثاني ظاهرة وثانياً أن حاصل هذا الاعتراض المنع على الصغرى من الشكل الأول لو كان المراد  
 من اسم التفصيل المستعمل في معنى الزيادة والمنع على الكبرى من الشكل الأول لو كان المراد من  
 الموضوع للزيادة وإن لم يستعمل وأن احتل في قلبك أنه لم لا يجوز أن يكون المراد منه في الصغرى  
 الموضوع للزيادة وإن لم يستعمل وفي الكبرى المستعمل في الزيادة فيكون كلاهما متينين  
 ظنين من المنع فلمزحه بأنه على هذا ألا يتكرر أحد الأوساط فكيف ينتج ما حفظه هذا التفسير  
 لعل لا يقدر في غير هذا التفسير والله أعلم قوله معنى الأفياء عتبه بالبال أن هذا

لأنه  
 لا يجوز أن هذا الاحتال  
 غير مستعمل به ولا الاحتال  
 الربيع غير مستعمل به  
 وذلك الاحتال في باب  
 منه

لأنه يعلم منه أن  
 مؤنث اسم تفصيل  
 وكل مؤنث اسم  
 تفصيل فأنواع تفصيل  
 منه



فالتلف لغير الشارح حيث اثبت النقل الى معنى غير لا الى معنى الا غير هكذا غلغل القل في الحاشية  
 القضاة الامن يقاتل الشارح وعلم الخ في آياتنا نأظر الى آخر مذكر اخرى وعبارة الفاضل المحسن  
 هذا نأظر الى آخر جم اخرى والله اعلم قوله قلنا نختار الاول آة بيان الجواب ان المراد من  
 اسم التفضيل ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه والمراد من قياسية الاستعمال بالاسماء  
 الثلاثة القياسية في الاصل ولا شك في محته كما ذكره الشيخ الرضوي ومن هذا البنيان يظهر ان  
 كلمة ما في قوله ما ذكره الشيخ الرضوي مفعول نقول والله اعلم قوله لكن عدل آة هذا  
 للعبارة لا دخل له في الجواب بل ذكر لدفع توهم في كلام الرضوي وهو ان القياس اذا كان في  
 اسم التفضيل الاستعمال باحد الامور الثلاثة في الاصل قلزم يذكر مع آخر والله اعلم  
 قوله ولما كانت العدول آة لعل الغرض من هذه العبارة التعريف على الشارح بالاسماء المذكورة  
 ذكره مستقرا لا مريد من احد هما العدول عن واحد من الامور الثلاثة اعني الالف واللام  
 والاضافة ومن لا يعينه وثانها ما تغيل تفسير الى خروجه عما هو حقه من الصيغة واستلزام  
 كلمة اخرى لعدم صدق التعريف على اخر على تقدير عدوله عن المستعمل عن الاضافة  
 على التعريف الذي ذكره المصنف من والاضافة لا دخل لهما في الصيغة للاحتمية ولا حكا  
 بحدوث اللام كما ذكره الفاضل المحسن سابقا والاول من هذين الامرين ذكره الشارح واخر  
 لم يذكر هذا من سوانح الوقت والله اعلم قوله يؤيد آة بيان التاميد على وجه الاستدلال  
 ان يقال ان اخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه افراد او تشبيهة وجمعا وقد كبر وتاينا وكل اسم تفضيل  
 مطابق لم يستعمل باللام يكون معد ولا عن المستعمل بها فآخر يكون معد ولا عن المستعمل بها  
 ولا يظهر حكمه غير المنصوف في المتن والجموع لكن لا يخبر فيه كما سبق ويرد ههنا انه على هذا  
 للفاضل المحسن ان يقول ويدل عليه لان للطابقة يكون حدا اوسط ويمكن ان يجاب عنه بان  
 انكسر مسلمة تكن وقت كون اسم التفضيل مستعملا في صيغة لزيادة وههنا معنى غير فيكون  
 كما ير الصفاة الجارية على موصوفها قوله قيل لكن يدفعه آة بيان الدفع ان الموافقة بين  
 المعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك لا نرم على تقدير كون آخر معدولا عما في اللام  
 بين في الموافقة لان آخر فكرة كما يقال جاء في زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان اخران و  
 رجال آخرون والآخر معرفة قوله اجيب آة بيان الجواب ان عدول الاسم عن صيغة الاصل  
 جاز لغضا ومعنى واذا جاز العدول معنى فكيف يلزم المطابقة بين المعدول والمعدول عنه  
 في التعريف والتشكيك لان العدول معنى عبارة عن ترك بعض المعنى للمعدول عنه في المعدول  
 كالترريف مثلا فخلاصة الجواب منع لزوم الموافقة والله اعلم قوله اذا خرجت به آة ويخرج

لان تعينه هذا الدليل  
 من قولك على هذا الجواب  
 وهو مقتضى هذا الدليل  
 الامرين كما بينه الفاضل  
 المحسن

هنا ان السجرا اذ ارى يدبه التعيين فيعرف باللام او الاضافة نحو طاب الصبر او سحر ليتم كما تقر  
 فيكون السجرا مجرد وعلما غير مستعمل ويمكن ان يجاب ان المراد بالتعيين التعيين مع الظرفية كما  
 في قولك جئتك يوم الجمعة ليس هو وفي هذه الصورة فاللام او الاضافة غير لازمة هكذا انهم من  
 حاشية مولا فاعيد الحكيم واسه اعلو قوله من لام العهد وحيث لم يوجد يكون معد ولا عن  
 المعروف باللام ويرد هنا ان في عبارة الفاضل المحيى قصورا لان الرضى ذكر في بحث العلم ان اسم  
 الجنس يطلق على بعض افراده للعين بادا في التعريف هو اللام او الاضافة الا ان يقال ان في  
 الصارفة حذف المحطوف مع العاطف والتقدير من لام العهد او الاضافة واسه اعلو قوله  
 لبقية ويرد هنا انه يلزم مخالفة بين عبارة في الفاضل المحيى لانه يفهم من هذا المقام ان معنى  
 اللام هو التعيين غير محفوظ والمفهوم من الكلام السابق حفظه وارادة كما ينادى بالعلم ندام  
 عليه قوله اذا اردت به صراصعيا الا ان يقال ان التعيين كما انه معنى اللام كذلك معنى العلية  
 فحفظ المعلوم مما سبق لاجل العلية كما ينادى عليه قوله فيما سياتى وذلك بالعدل والعلية  
 المقدرة وعدم الحفظ للعلوم من هذا المقام هو لاجل اللام فلا مخالفة واسه اعلو قوله  
 في المشهور ومقابلته قول بعض الافاضل من انه مبني لتضمن معنى حرف التعريف ولعل احقا  
 الحق يكون مذكورا في المبسوطات واسه اعلو قوله العلية المقدرة اي الفرضية كما يدل عليه  
 اذا اردت وهما تفسيران اخران مذكوران في الحاشيتين المشهورتين ان شئت الاطلاع  
 فارجم اليهما قوله وكما سآه عطف على كافي سحر املوان في لفظ امس اقوال ثلثة آحادا ما  
 نقل سبويه عن بنى تميم واختار المحيى وذكره وهو الاعراب مع عدم الاعتراف في حالة التثنية  
 والبناء على الكسر في حالة النصل والجر ثانيها مذهب اهل التجار وهو اللغة العليا وهو البناء  
 على الكسر في الاحوال الثلثة وثالثها ما نقل الزمخشري عن بنى تميم وهو الاعراب في جميع الاحوال  
 ووجه ما ذكره الفاضل المحيى ان امس يمكن فيه اعتبار طلة البناء وهو التضمن بمعنى اللام  
 وطلة الاعراب مع عدم الاعتراف وهو العدل عن المعروف باللام والعلية المقدرة فقول  
 بالحيثين لان الاعمال من وجه اولى من الاعمال من كلوجه بان اعتبار الاعراب الذى هو اولى واشهر  
 بالاسماء في الحالة التي هي اسبق اقوام الاعراب واعتبر البناء في الحالتين الاخرتين وسوى بينهما  
 في الكثرة دون الفخمة والنفحة لان الاول اعراب غير المنصرف فعلى هذا التقدير لم يميز منه  
 وعلى الثاني لم يميز من الاعراب واما وجه القولين الاخيرين فلعلة يكون مذكورا في المبسوطات  
 واسه اعلو قوله عند الجوهري فانه يقول ان ضى اذا اردت به ضى يومك يكون كسر في  
 التنوين وفي العدل عن المعروف باللام قوله والقياس آله اشارة الى التنوين على

يجوز ان يلفظ السجرا  
 سؤال ثلث الظرفية  
 فقط والتعريف فقط  
 والجمع وسكر الاول  
 المعرف نحو قوله تعالى  
 وهما من الجوهري  
 الثاني التعريف باللام  
 او الاضافة نحو طاب  
 الصبر او سحر ليتم  
 الثالث عدم الاعتراف  
 بالعلية في

الجواب بأنه يقتضي ان يكون مباح ومساء اذا اريد بهما مباح يومك ومساء يومك معدولين  
 عن الصيام والمساء المعرفين باللام فيكونان غير منصرفين كغيرهم ان لم يكن معنى اللام محفوظا فيه  
 او مبنيين كاحسن ان كان معنى اللام محفوظا فيها مع انهما معا بان منصرفان ويمكن ان يجاب عن  
 هذا الاعتراض بان علة اعتبار العدل ليس الا منع الصرف او البناء ولما هو جوا في صيام  
 ومساء فما الحاجة الى اعتبار العدل فيها حتى يتفرع عليه ما فرع والله اعلم قوله يؤيده آة  
 ولما كان المخالفة بين المعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك ايجز جازا على ما سبق  
 على سبيل الندرة قال الفاضل المحشي يؤيده ولم يقل يدل عليه قوله لكن ينبوعنه البنو فثبت  
 واپس جستن ويجاى قرأنا كرفته وبيان البنو ان اسم تفضيل مطابق لموصوفه وكل اسم تفضيل  
 مطابق لموصوفه لم يكن مستعلا بكن مستعلا بكن كان احتقال به كذا للعلم به فتكونه صفة من الصفات  
 باعتبار تجريدة عن الزيادة باقيا على ما سبق قال الفاضل المحشي ينبو ولم يقل بطل والله اعلم  
 قوله وعدول ظواهر آة يعنى ان اشتران واخرى بان واخرون واواخر واخرى معدولة من اول  
 المذكور وهو آخر من ولو كان مستعلا بمن لم يوجد هذا المعدل لان اسم التفضيل المستعمل عن كذا  
 ولا يعم ولا يؤثت كما تقرر ولما كان هذا الحكم مختصا باسم التفضيل المستعمل في معنى الزيادة وان  
 لم يكن من هذا القبيل عطف هذا القول على لزوم المطابقة وجعل تحت قوله ينبو وانما لا يقتضيه  
 الظاهر في المقامين لانه لا مدول في معنى المشفى وانجم والثوث عن معنى الواحد المذكور فثبت  
 في المعنى لما ان الواحد يستوى فيه بالجمع والله اعلم قوله ولا يخالف من بعد قال مولانا عبيد  
 اى لا يخلو القول بكون المشفى وانجم والثوث معدولا عن الواحد عن بعد لا بما فيه قياسية  
 وان كان المعدول فيها مائلا مستلزما كلمة من انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من المعدول  
 المعدول باعتبار الاستلزام كما هو الظاهر فان البعد والله اعلم قوله وعلى هذا آة لم يشر  
 من هذا العبارة الاشارة الى ترجيح احتمال كون آخر معدولا عن المعرف باللام على احتمال كونه  
 معدولا عن المستعمل من بان المعدول على الاول فيحقق في جميع التصاريح لان اللام لها دخل  
 في الصورة على ما سبق فخرافات الاحتمال الثاني لان العدل على هذا التقدير يقيق في التصاريح  
 التي هي ما سوى آخر على صيغة الواحد المذكور لا على وجود التصاريح للمعدول والمعدول عنه  
 ولا يقيق في القول بعد التصاريح لان من لا يدخل له في الصورة لا حقيقة ولا حكما على ما سبق اقول  
 وبالله التوفيق ان التصاريح لا يوجد على تقدير استعمال آخر بمن على تقدير ان اسم التفضيل  
 المستعمل عن لا يثبي ولا يعم ولا يؤثت فكيف يثبت العدل فكيف يعبر قول الفاضل المحشي على  
 هذا آة فافهم لعل الله يبدت بعد ذلك امرا قوله وعلى كلا التقديرين آة نعل الغرض من

هذه العبارة دفع ما يرجح على المصنف وهو ان العدل اذا كان موجودا في ماسوى آخر يعنى صيغة الجمع  
 الثلاث فلما اختارها المصنف بالذكور مع ان المفرد اولى ببيان الدغم ان اثر العدل وهو منع الصرف  
 لا يظهر الا في هذه الصيغة بخلافه البواقي فان اثره لا يظهر فيها اما في اخرى واواخر وجود  
 علة منع الصرف فيها غير وهي الالف المقصورة وصيغة متي الجمع الاول في الاولى والثانية  
 والثالثة واخرى واخرى فلكون اعرابها بالمراد عظاما الظاهر واما الخربات فلتبعية النسب التعريف  
 بخلاف غير المنصرف والله اعلم قال الشارح قدس سره ما ذكره من ان كان معنى من غير  
 ملحوظ في العدد لم يكن مبنيا فلا يرجح انه لو كان معدولا من آخر من كان مبنيا لنفسه معطوفا  
 والله اعلم قوله المحصر عنوم آء الغرض من هذه العبارة التعريف على الشارح بأنه يفهم من  
 كلامه المحصر في ايراد التنوين او البسامة والاضافة حين اسقاط المضاف اليه وهو غير مسلم الا  
 ترى ان تحليل ذهب الى كون الجمع واكثره وجمع واتباع معرفات بالاضافة فاصل جاء في القوم  
 يجمعون وقرءت الكتاب اجمع اجمعوا وجمعه وهكذا مع ان واحدا من تلك الامور الثلاثة  
 موجود فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب بان قول لشارح لعله مبني على مذهب غير تحليل  
 ولذا قال الفاضل المحقق فالاولى آء والله اعلم قوله ولا يجوز الظاهر هنا لان مقتضى  
 هو لحاظ معنى الزيادة وهو هنا مفتك كما لا يخفى قوله والمضاف اليه لعل الغرض من هذه  
 العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بالمثالث الماثلة في المضاف فعلى هذا لا يعم بين ذراعي  
 الاسد لتغاير المضافين في هذا المثال مع ان حصة مثبت فيما بين القوم بيان الدغم غنى عن البيان  
**قوله** تكرار الاول كما في اتيتم مدي **قوله** اول كما في بين ذراعي وجهه الاسد **قوله**  
 تابعا لاول تأكيد له او معطوفا عليه **قوله** ولذا في اجل اشتراط الكون للذكور **قوله**  
 تلك العبارة اي في مقام قول الشارح او اضافة اخرى مثليا **قوله** تابع مفعول مالم يسم فاعله  
 بقوله اضيف **قوله** عليه متعلق بقوله دلالة والضمير اجمع الى المضاف اليه **قوله** الامثلة  
 او بداهة تمامه هذا الجزارة وسابقة ولا نقائل بالعصى ولا طي بالجماعة الاحرف استثناء متعلق  
 بما قبله والبداهة بالضمير اول جرى الفرس والعلافة بفهم العين جريه بعد الجري الاول  
 والساير الفرس السريع السير والهند بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة ساير مضاف  
 الى الجزارة اضافة الصفة الى الفاعل والجزارة بضم الجيم والزاء اللججة والراء المعطلة بالمفتحة  
 من الجزار والمراد بها القوامير الا ربع ولم يرجح ان على قوايمه بحسب كثير وانما يريد به خلقا عفا  
 وقوله لا نقائل التمريد بان قومه ليسوا باموات ولا من السفلة الذين لا صلاح لهم لهر فلما  
 نقائلنا تما مو بالجماعة ونضار بوا بالعصى بل هم اصحاب حرب يقاتلون على انحول هكذا

لان مقتضى الزيادة  
 واخر وجودها

قد  
 قد

في حاشية مولانا المدقق قال الشارح قدس سره جمع جمعاء آية بيان العدل في جمع على قانوت  
 الاستدلال ان يجمع جمع جمعاء وكلها هو كذلك ولم يكن على صيغة جمع او جماعي او جمعاً او  
 يكون معد ولا عن واحد منها فجمع يكون معد ولا عن واحد منها اما الصغرى فظاهرة واما  
 الكبرى فلما تقر في جمعاء من انه ان كان صفة يجمع على فاعل كجمراء على صر وان كان السالم  
 جمع التكسير على فعلى وجمع السالم على فعلاوات والله اعلم قوله لا على جمع فلا يكون قنوا  
 جمعاء وان كان صفة ان يجمع على جمع اجيب عن هذا الاكثر من في الزبد بان جمع  
 على اجمعون شاذ وخلاف القياس واما جمعة على القياس فهو لا يكون الا جمع فلا يراد في  
 الشارح قدس سره كصراء لا يخفى ان صراء ليس فعلاء فاعل فهو تنظير لا تشليل هكذا  
 في حاشية الفاضل المدقق قوله وله ان يقول آة وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم ملماً  
 بالذكر عاقل لا كونه علماً مطلقاً هكذا في حاشية مولانا جمال الدين قوله انه علم جنس فاعل  
 وضع فكيف للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس  
 فعل هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية قال الشارح قدس سره اما جمع او جماء  
 آة يعني ان نظراً الى وصفية جمعاء بحسب الاصل فيكون اصل جمع وان نظراً الى اسمية العلم  
 في باب التاكيد يكون اصله جماعي او جمعاً وات والله اعلم قال مولانا جمال الدين ولا يخفى  
 ان وضع المعدول غير وضع للمعدول منه فلا غير في كون التكسير معد ولا عن السلامة فكذا  
 ما قيل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاً لوات فلا يحتمل ان يكون معد  
 عنها انتهى قال الشارح قدس سره في باب التاكيد اسماً لانه ليس المراد من اجمعون في قوله  
 جاء في القوم اجمعون الذوات المنصفة بالجمعية حتى يتحقق الوصفية فيه ولا لم يفد كذا  
 كما لا يخفى بل المراد منه جماعة مخصوصة والله اعلم قوله واعتراض عليه آة حاصل ان وصفية  
 الوصفية الأصلية في جمع غير صحيح كان وجدانه فيه تابع لوجدانه في اجمع وهو في غير صحيح  
 لان الوصفية فيه ان كانت موجودة فاما ان يكون من قبيل افعال الصفة كاحمر مثلاً او يؤول  
 من قبيل افعال التفضيل كافضل مثلاً وكلاهما باطلان اما الاول فلا نه اما ان ينظر الى اصله  
 وهو الوصفية او ينظر الى عارضه وهو غلبة الاسمية فعلى كلا التقديرين لا يجمع جمعة  
 اجمعون لان افعال الصفة يجمع على كثر بالظن الى الوصفية وعلى افعال كاساً وبالظن الى الاسمية  
 واما الثاني فلا نه لا يجمع كون مؤنث على جمعاء لان مؤنث افعال التفضيل على وزن فاعلى  
 على ما هو المتقرر والله اعلم قوله واجاب عنه آة بيان الجواب المتأخر الشق الثاني وهو  
 كون اجمع من قبيل افعال التفضيل وكون مؤنث جمعاء باعتبار مشابهة اجمع بافعال اجمع

اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبريد عن معنى الزيادة قوله انه اتم جمع اى الكتاب اتم مجموعة  
ما عتبارها الالفاظ والحركات والسكنات في قرأتها من كل شئ فخذت المفصل عليه مع كلمة من  
ليذهب نفس السامع كل من ذهب ممكن كما في اسه اكبر هكذا في حاشية للدقق قوله عز  
لزيادة واستعمل بمعنى جمعية قوله اسم التفضيل كالاضافة واللام وكلمة من قوله فبر  
كأنه في التبريد والعدول المذكورين الا انه معرفة واكثر نكرة قوله كما يعبر عنه آء العز  
من هذا العبارة الاستشهاد على معنى مؤنث الاسم على وزن فعلة لاجل مشابهة الفعل للصيغة و  
بيانه القياس في حسن وخشيان ان يعنى مؤنثه على حسنة وخشنة لكونها صفة مشبهة باسم الفاعل  
ومؤنثه على القياس بجنى بالنساء لكن ترك هذا القياس لاجل مشابهتها ما حصر في الاشتغال على  
الوصف قوله وفيه بحث آء الغرض من هذه العبارة ترسيب الجواب المذكور ببيان ان المعنى  
ذهب الى اسمية اجمع في باب التأكيد كما سبق وعلى هذا لم يكن فيه معنى الوصفية موجودا فكيف  
يكون في حكم احصر في الاشتغال على الوصفية حتى يعنى مؤنثه على فعلة بذلك الاعتبار  
اللفظية فقط لا يكتفى في تصحيح معنى مؤنثه على فعلة والا كان مؤنث فعل الصفة وافضل التفضيل على  
السواء ويمكن ان يقال في تصحيح الجواب ان اجمع وان صارت اسما في باب التأكيد لكن لم يجر  
عن معنى الوصفية بالكلية كما لا يخفى فيكون مثل اسود وارقم والله اعلم قوله من تفسير  
معنى الخروج آء فيه دفع ما يؤولهم من ان المراد بما ذكرنا دليل كون جمع جمع في الاصل او جماعى او جماعى  
بقريضة القرب ولا شك انه لا دخل لذلك الدليل في دفع الابراد على تعريف العدد بالجمع ٦  
الشاذة فكيف يستقيم قول الشارح وبما ذكرنا لا يرد آء بيان الدفع ان المراد بكلمة ملغية  
معنى الخروج عن الصيغة الأصلية وتبينه بالامثلة ولا شك في دخول ذلك التفسير في ذلك  
الدفع لان الشارح فسر الخروج بكونه خرجا وهو يدل على الخارج كما لا يخفى وهو متفق في التفسير  
الشاذة والالم يتحقق الشذوذ وان اختلف في قلبك ان الشارح اجاب عن ايراد المغيرات الشاذة  
اولا فيكون هذه العبارة تكرار وهو شبيه فانزعه بانه لا تكرار لان في السابق اجاب عن ذلك  
الايراد بخروج المنع واهمنا اجاب عن ذلك الايراد بالمنع المستند بقوله كيف ولو اعتبر آء وان  
يختلف في قلبك انه لم يذكر الشارح قوله فكيف آء عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا  
يتوهم التكرار فانزعه لوجهين احدهما ان نكات علم الادب كانت بعد الوقوع لا قبله فانزعه  
وثانيهما ان النسيان والذهول وعدم العلم يعرض على العجا والشارح منه فله لا يجوز ان يفسر  
للسند سابقا ولم يعلم ولم يعلم الشارح في الامثلة باعتبارها خارجا سوى مثال اجمع كما لا يخفى  
على من نظر في عبارة الشارح فذهق القاصد بحكمه ان الاولى الاكتفاء في تفسير كلمة ما بتفسير

على ان اسود وادق  
وان عجز حاشي من فعله  
وصيغة كذا يجوز ان  
الوصفية بالكلية فصار  
يتم معنى قول الشارح  
اجمع وان صارت اسما  
باب التأكيد اسما  
لم يجر عن الصيغة  
بالكلية فيخرج معنى مؤنث  
على فعلة باعتبارها

صحة الخروج لان الشارح بين في لا امثله دلائل وجود الاصل ففرع عليها المعدولية ومثله  
ذلك يمكن ان يقال في المجموع الشاذة ايضا فاعلموا بحفظ لعلك لا تجد هذا التفسير في غيره  
التقرير واسه اعلم قوله اي لا ينقض آه النقض قد يكون بالطرح وقد يكون بالمنع والمراد  
ههنا الثاني ولو زاد لفظ المنع وقال اي لا ينقض منع التفسير بها لكان اظهر قال الشارح قد  
سره ولو اعتبرهم بها لعل الضمير يكون راجعا الى القوس والكتاب المذكورين في الاقوس والايب  
واسه اعلم قوله يعني ان اقوسا آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المشار اليه بهذه في قول  
الشارح فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية اقواس واياب كما هو الاظهر وتوهم شذوذ  
هذه الجمعية في مائة البعد فكيف يحتاج الى الرد بقوله فلا شذوذ في هذه آه وبما لا يرد  
ان الظاهر وان كانت الاشارة الى جمعية اقواس واياب لكن مراد الشارح بالاشاره الى  
الجمعية اقوس واياب هكذا فهم من حاشية المدقق وظهور هذا التقرير عدم مخالفة بين  
كلام الشارح والفاضل الحشي كما قال به مولانا عبد الحكيم واسه اعلم بالصدور واليه مرجع  
جميع الامور قوله لا سبيل الى الاول وهو نسبة الشذوذ الى الاقوس والايب من جهة انهما  
مجموعان للواحد على خلاف قائما بالمجموع وبيان الاستقالة ان هذه النسبة يقتضي الجمعية كما  
يخفى وهي منتفية فيهما لان الجمع صغير الواحد ابتداء كما تقرروا ولا شئ من صغير الواحد ابتداء  
بالقوس اذ شئ من الجمع بالقوس واياب وينعكس الى قولنا لا شئ من اقوس واياب يجمع  
وهو المطلوب بقى شئ وهو انه على هذا يخرج جمع الجمع من الجمع مع ان اطلاق الجمع عليه شايخ  
وان حمل المفرد والواحد على الواحد الا عمن الحقيقة والتنزيلى فيرد ان اقواسا وايابا ايض  
مفرجان تنزيلا هذا من سوانح الوقت واسه اعلم قوله قال الشيخ الرضوي آه لعل غرضنا  
الحشي من نقل هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان المراد بمثله ان كانا هو على وزن فعل ولا  
شك في استقالة لان صرنا امثله فعل مع ان العدل فيه غير موجود كما لا يخفى فكيف يجمع  
قول المصنف كسر بيان الدفع ان المراد بمثله ما يكون على وزن فعل لكن اذا كان ملما وجمع شطرين  
احدهما ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ولا شك في ثبوت العدل في هذا القسم بقا  
الكلمات والاحكام المذكورة في كلام الفاضل الحشي على وجه الظهور لا يحتاج الى البيان واسه  
اعلم قوله اسم جنس وهو عبارة عما يكون موضوعا للمفهوم على قطع النظر عن المعنى  
والعلمية بين المتكلم والمخاطب فيجوز عليه احكام النكرة وعلم الجنس عبارة عما يكون  
موضوعا للمفهوم على مع محاط اليهودية بينهما فيجوز عليه احكام المعرفة كما تقرروا وصفه عطف  
على اسم جنس كعلى غير صفة كما يعلم من الرضوي قوله فلا عدل فيه آه فعل الوجه في الاستقراء

له بان يقال ان في قوس  
واينبذ ليل يدل على  
وجود الاصل وهو  
ان الاقوس واجبا  
او كما يجمع على اقواس  
فعلها انما معدولان  
عن اقواس واياب  
اصنه

على ان في انما معدولان  
اقواس واجبا  
بما لو احدى من اسمه  
وهو صغير الجمع ابتداء  
كما هو الظاهر اصنه

والله اعلم **قوله** فلا عدل فيه فيكون منصرفا حين تسمية المذكر به لان العلمية ومردفها  
لا يكفى في عدم الانصراف وغير منصرف حين تسمية المؤنث به لاجل العلمية والطائفة  
لا للعدل والعلمية لعدم وجوده ولعل الوجه فيه ايضالا استقرار **قوله** الا اخروجه  
ويرويهنا ان جمع جمع جمع لا يجمع كما هو المعلوم من التشرح نفسه وقول الرضي ايضاً فكيف  
يصح قوله هذا والجواب عنه ان المختار عند الرضي ان جمع لا يخرج كما يدل عليه قوله ان ثبتت  
الاطلاء فارجم اليه واما كونه جمع جمعاً كما هو المتيقن في كلامه الشاهد والمذكور في كلام  
الرضي ولا فهو ما شاة مع القوم ليس بمرفوض له ان اختلج في قلبك ان جمع صائر علماء وسما  
في باب التاكيد كما سبق فكيف يندرج تحت القسم الثاني وهو صفة فكله بالعدد بالصفة  
الصفة الاصلية ولا شك في وجوده في جمع والله اعلم **قوله** فلا عدل فيها لعل الوجه فيه  
ايضالا استقرار **قوله** سمي المذكر خص المذكر بالذكر لان فائدة اعتبار العدل وهو مردف  
الا انصرف يحصل في هذا الوقت او ما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة اعتباره لانه لا يمكن  
ان يقال ان عدم الانصراف لا يحصل في هذا الوقت اما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فائدة  
اعتباره لانه لا يمكن ان يقال ان عدم الانصراف حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العلم  
والعلمية والله اعلم **قوله** لا تمنع من ان يختلج بالبال ان هذا القسم مختص بالنداء فلا  
يستعمل بدونه كما ينادى عليه بالعلم نداء قول الفاضل المحشي واما ان يخقد به وللنادي  
حين عدم كونه مضافاً فيكون مبنياً فكيف يكون غير منصرف لان عدم الانصراف من خواص  
للحرب وليتلى على ما قال الفاضل المدقق في دفع هذا الاختلاف اي على تقدير استقامتها  
فغير صورة النداء لان ظاهراً يفتى الى الجواز نه مناف بالاختصاص بالنداء كما هو ظاهر  
على مراد في فهم فاهم لعل الله يبدت بعد ذلك امر **قوله** وتمسكوا به بيان القسك  
على قانون الاستدلال ان فسق وقت معد ولا من فاسق وفاسقة لانها ناقصة في الاستدلال  
عنها مع كونها لها لفتها وكلها هو ناقص في الاستعمال عن شئ مع كونها لفة يكون معد ولا  
عن ذلك الشئ فينتج ان فسق وفاسق يكونان معدولين عن فاسق وفاسقة اما الصغرى  
فالجزء الثاني منها لما تقره والجزء الاول منها لان فاسقا وفاسقة غير مختصين بها بل الثاني  
وفسق وفاسق مختصان به فيكونان ناقصين ومورد المتع المذكور في قول الفاضل المحشي  
الكبرى الا ان يقال ان فسق وفاسق حين تسمية المذكر بهما لما وجد اغير منصرفين فطلبوا  
النجاة لاجل ذلك الواحدان نكتة فينبوها بما ذكرنا فيكون هذه النكتة نكتة بعد الوقوف  
ويكفي فيها الاختال لعدم وجدان الدليل لا يضر والله اعلم **قوله** كون فعله لما كان هذا

أدب الفاضل في هذا الموضع  
قوله في المذكر بالذكر  
لانه لا يمكن ان يقال  
ان عدم الانصراف لا يحصل  
في هذا الوقت



فوجه الجمع الغمير الى اوجه لو قال الفاضل المحشة لكثرة كونه غير منصرف لقربه فوضع الظاهر  
موضع المنصرف لرفع ذلك التوهم **قوله** واضطرار ناسه آه عطف على الكثرة والتقدير لا يضطر  
ناسين كون فعل الجاهم بشرطين غير منصرف وجه الاضطرار ان عدم الانصراف يقتضي وجود  
السببين والموجود ههنا العلمية فقط ولا يعلم ولا يعتبر ما سوى العدل والله اعلم **قوله** وعدم  
كثرة هذه الانعدام ما اختلف فيه ففعل المختار عند الفاضل المحشة العدم فلا يعجز القدر عليه كما  
شعر من عادي حب الديك لا هلهاء وللناس فيما يعيشون مذاهب والله اعلم **قوله** واذا  
اختلف آه وهذا الاختلاف اما بانتفاء الشرط الاول وهو عدم فاعل وعدم فعل قبل العلمية او  
بانتفاء الشرط الثاني وهو ثبوت فعل وثبوت فاعل وبما بانتفاء هاهو عدم فاعل وعدم فاعل  
فعل لان في انتفاء الاثنين انتفاء الواحد متحقق وهو عدم فاعل او ثبوت فعل قبل العلمية متحقق  
الاول والثالث غير متحقق ومثال الثاني ختم وخاتم والله اعلم **قوله** انصرف آه اما انصرف  
الاول والثالث فلعدم مروج المعداد عنه اللازم للعدل المتقضي لعدم الانصراف واما انصرف  
الثاني فلا حتمال النقل من فعل الجنب وهذا الوجه يجري في الاحتمال الثالث ايض **قوله** انقلت آه  
بيان الاعتراض ان الشرط الثاني في عدم مرفق منتهى لوجه عدم قبل العلمية بجمع عام وزفر قبلها بمعنى اليه  
فيقتضيان بضم فابيا ان الجواب ان كما في الشرطية الاولى وهي قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين استثناء  
وهو قوله الا اذا ثبت آه كن لك في هذا الشرطية يعني واذا اختلف آه استثناء مقدر وهو قوله الا  
اذا ثبت آه استعماله غير منصرف فلا محذور فانهم **قوله** ان قلت آه مورد هذا الاعتراض  
قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين بيان الاعتراض ان الشرط قال بعدم ثبوت المعداد عنه  
في العدل المتقدي فكيف يكون ثبوت فاعل وهو المعداد عنه بشرط العدل بيان الجواب ان  
فاعلا على قسمين احدهما فاعل ملحق وتأنيها جنسي والمعداد عنه عند الشارح الفاعل العاني هو  
غير موجود ولا الفاعل الجنسي الموجود وهو غير معداد عنه فالذي شرط وجوده غير معداد عنه  
والذي هو معداد عنه غير موجود نعمورد هذا الاعتراض على الفاضل الرضي حيث يقول يكون  
الفاعل الجنسي معداد عنه ان شئت الاطلاع فارجع الى كتابه والله اعلم **قوله** قلنا آه ويمكن ان  
يجاب عن هذا الاعتراض بتقرير آخر هو ان الشرط ثبوت فاعل لا من حيث كونه معداد ولا عنه والعدل  
المفهوم من قول الشارح هو عدم الفاعل من حيث كونه معداد عنه والفرق بين فلا منافات  
هكذا فهم مناشية مولا نايبال الدين **قوله** هذا المثار اليه قول السائل الشرط الاول **قوله** هو  
هذا اي المشهور والشايخ الاتحاد بين المعداد والمعداد عنه قال الشارح قدس سره ومثله  
قطام وتقدير لفظ المشلل للمشاكله بقوله كسر لا القصد المعنى والالكان مستغنى عنه لا يلزم

على الواو ويجوز مع

على عدم اصل آه

تقديم على القول الثاني  
الاصح

من لفظ المثل يظهر من لفظ الباب فلا حاجة اليه **قال** الشارح قدس سره المعدولة عن فاطمة لما كان  
قطار اسم امرأة او مرد والشارح المؤث في المعدول عنه والا كان المناسب ان يقول المعدولة عن قائم  
فلا يدخل على المقام او مرد الشارح عليه فيما سيأتي من ان ذكر باب قطار في غير موقعه لان عدم انصرافه  
لاجل التانيث والعلمية لا دخل للعدل فيه **قال** الشارح قدس سره واراها آية فيه فمما يرد  
من ان المراد بباب قطار كل اسم هو على وزن فعال وهذا الحكم من المعرف غير صحيح لان فعال قد يكون بمعنى  
الامر وقد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الصفة وكلها مبنيات لا عدل فيها لبيان  
الرفع ظاهره وتجزئة قوله علماء فعال صفة كضائق بمعنى فاسقة وبحزن قوله لا عيان ما كان علما للمعنى  
كفهار وتجزئة قوله المؤنثة ما كان علما لا عيان المذكورة مثلا غراب وكثرة في تجزئة قوله من غير و  
الراء ما كان منها كخضار وطيار لما تقر ان الالف واللام الدالة على الجمع يبطل معنى الجمعية فلا  
يرج ان المناسب للشارح ان يقول كلما هو على فعال علما لعين من الاعيان المؤنثة من غير ووات الراء  
لان العلمية لا عيان غير موجودة والله اعلم **قول** على زعم بعض آية فيه اشارة الى دفع ما يرد  
من ان ينسب تقسيم لا يعرفون العدل فكيف يعتبرونه بيان الدفع ان الاعتبارين للعدل النجاة لكن لما كان  
هذا الاعتبار متعلقا بلغة تم استناد الاعتبار اليه من غير ان اولفظ البعض الواقع في كلام الفاضل المحقق  
في ان بعض النجاة لم يزعم وللعدل في باب قطار في لغة بني تميم الله علم **قول** اي ينضم وفيه اشارة الى دفع ما يرد من  
ان العدل ليس سببا للبناء والا لكان كما كان فيه عدل من قبيل المبنيات والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فكيف يصح  
قول الشارح فاعبر في العدل لتفصيل سبب البناء في الدفع ان هذا الشارح باعيا العمل لا لاجل تحصيل سبب البناء هو  
مناسبة للبناء في الوزن ولا شك ان هذين الامرين كليهما مرجبان للبناء وان لم يكن كلا واحد منهما  
على الافراد بموجب كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لان مجود المناسبة آية وكذا مجود العدل لا بموجب  
البناء والابن مثل عمر وزفر وغير ذلك مما وجد فيه العدل ولعل وجه ترك الفاضل المشتق هذا الكلام  
الظهور والله اعلم بالصواب **قوله** وانما عنوان آية فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه ما الباعث على  
سبب البناء في ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مما هو على وزن فعال حتى يحتاج الى اعتبار العدل  
وبيان الدفع ان الباعث لفظها وحسنه لانه اذا كان مبنيا يبق كسرا لا تحرف على حالها وهو معصية  
وهو مستحسن كما تقر والله اعلم **قوله** ولان الراء آية عطفت على قوله ليحصل الكسرة فيكون هذا  
القول وبها اقرب شي الباعث وبيانه ظاهرا **قوله** والبناء اتص لانه موجب بقاء الكلمة على  
حالة واحدة فيكون الكلمة معنادة بخلاف الاعراب **قوله** فكان ذكر آية جواب لا يراد بالشارح  
ولما كان هذا مفهوما من قول الشارح ولهذا اورد الفاضل المشتق الفاء ولم يقل وكاه **قوله** وفيه  
اشارة آية فيه دفع ما يرد من انه ما الفائدة في الذكر الاستطراذ يبين الدفع ظاهر **قوله** لا

لا اعتبار العدل فقط  
الاصح

لا نسب آه فيما شارة الى الامتناع على المصنف بان في الوصف خلفه لان له معان احدها انصفت  
 واثمة سالام القاييم بالغير والآخر اللفظ الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها والآخر  
 يمكن ان يكون والبراهمة الاخير فلان سبب المصنف ان يفسر الوصف الا ان يقال ان المقصود في  
 هذا الكتاب اختصار عدم التفسير ان كان في مخفاء في سبب لم يخالف الجمهور في التفسير فلذا  
 لم يفسره **قال** الشارح قدس سره وهو كون آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الوصف غير  
 من اللفظ الدال على ذات مبهمة آه وهو عين الاسرار وصفه فكيف يعجز عن الوصف من سبب انهم  
 الصنف لانها اوصاف الاسرار بان الدفع ظاهر **قوله** لانه هو السبب آه لانه هو الوصف للاسم  
 بخلاف الدال لانه عينه **قوله** لانه يتعين الاخر الى نحو من دفع ما يرد من ان تعريف الوصف  
 يصدق على السماء الزمان والمكان والآلة كضرب مثلاً لان كل واحد منها يدل على ذات  
 مبهمة وهي المكان والزمان والآلة مأخوذة مع بعض صفاتها كالقيام والضرب مثلاً وان الرفع  
 ان الذات المأخوذة في الوصف لا يتعين الا من جهة الوصف الذي اخذ معه كالضرب مثلاً  
 لان معناه شيء له الضرب والذات المأخوذة في المكان والزمان والآلة كما يتعين من ذلك الجهة  
 كذلك يتعين من جهة اخرى وهي كونه مكاناً او زماناً او آلة مثلاً ولو كانت الاضافة في قوله صفاتها  
 من قبيل اضافة الصفات الى موصوفاتها لم يجز في احوال هذه الاسماء عن نصيب الوصف لهذه  
 العناية لان القيام والضرب مثلاً ليس صفة المكان والزمان والآلة هكذا فهم من حاشية للمصنف  
 والله اعلم **قوله** وفيه نظراً بيان النظران المبادئ قد يدل على الذات المعنية كالغيب  
 مثلاً لانه عبارة عن كثرة الماء فاذا اشتق منه الوصف كالغياض مثلاً فيدل ذلك الوصف  
 على ان ذات المعنية وهي الماء فيخرج مثل هذا الوصف عن التعريف فلا يكون التعريف متبناً  
 واجيب عن هذا النظر بان التعيين للمفهوم من جهة المبادئ لا يضر الا بهام المفهوم من جهة الية  
 يعجز ان الابهام المعتبر في الوصف هو الابهام بالنظر الى الهيئة ولا شك في تحققة في الغياض مثلاً  
 هكذا فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** لان الاوصاف آه المراد من الاوصاف  
 صيغ المشتقات الدالة على المعاني القايمة بالغير كالضرب مثلاً والمراد من الصفات المبادئ  
 المألوم ان اشتقاق والمراد من القياس كون النسبة الذات المعنية مأخوذة في مفهومات  
 المبادئ والله اعلم **قوله** فان الغياض للمأخوذة آه قال مولانا جمال الدين ولا يشك بايعاض  
 لانه مشتق من الغيض وهو انضباب عن امتلاء صرح به القاضى البيضاوى في تفسير قوله تغير  
 من الدمع وهو اعراض ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه آه نصاب لا يقال يشك بماذا  
 كان مشتقاً من فاض الماء فيضاً فيوضه اذ اكثر حتى سال من جانب الواحد قلنا لا يهونه الاختصاص

على ان تفسير الاسماء  
 فيكون ان العدل في  
 كتاب المعنى فكيف ان المعنى  
 اختار في هذا الكتاب  
 من التفسير ان المعنى  
 يجوز في تفسير المعنى

على ان المعنى الذي  
 في قوله آه

بالماء فنعنا وشئ ماله والسيلان بطريق الكثرة ولو سلم فنعنا وشئ ماله الكثرة وان كان ذلك الشئ  
 في الواقع مالا غير مختصا لكثرة به وبالحكمة ليس الماء داخل في مفهوم الغيض ولا ينتفع بالتغير  
 لان المقصود تعريفه بصفه يكون نسبيا بالاعتاق ووصف التغير ليس كذلك انتهى قوله فانه بعيد  
 لعدم سبقه لالذنه والماء الكثير متبا در اليه والله سبحانه اعلم قوله فالاولى اتفاقا فالاولى  
 لان لما قاله الشارح ايزد كما سبق والله اعلم قوله من طليحة آء لان الوصفية يتا في العلمية  
 كما تقرر فكيف يجتمعان قوله قلنا آء هذا الجواب التسليمي مبنى على القول بنظرى وامام على القول  
 بالتحقيق فمنع من جهة العلمية والتأنيث ممنوع لانه عليه منع من الصرف لاجل الوصفية والتأنيث  
 هكذا اعمرو من قول الفاضل المدقق لكن يحتل بالبال ان شرط التأنيث العلمية فكيف يعوم منع  
 طليحة على القول بالتحقيق بالوصفية والتأنيث والله اعلم قوله لشارح قدس سره سواء كانت آء  
 لعل لغير من منه دفع ما ير من ان تعريف الوصف غير جامع لانه يخرج عنه راجح لانه لا يدل على  
 مبهمة بل يدل على ذات محنية وهو اسو تعالى الاترى انه لا يصدق على غيره تعالى ببيان الدفع ان المراد  
 من الدلالة على الذات للبهمة الدلالة عليها اعز من ان يكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال  
 ولفظ راجح بحسب الوصف اعز من ان يكون صدق على غير تعالى بحسبه والله اعلم قوله القرينة على  
 آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما ير من ان الظاهر من الدلالة هي الدلالة الوصفية وحمل  
 التعريف على الظاهر واجب فكيف يكون المراد من الدلالة ما هي اعز من الوصفية والاستعالية  
 ببيان الدفع ان حمل التعريف على الظاهر واجب اذا لم يوجد القرينة على خلافه وهما القرينة موجبة  
 وحمل لفظ قول المصنف وشرط ان يكون في الاصل لو لم يحمل الدلالة على الدلالة الا عموما الدلالة الوصفية  
 يكون على ذلك التقدير مأخوذ في التعريف والله اعلم قوله الشارح قدس سره والقى هو المحملا زاد  
 بعض المحققين لفظ الذكر ايزد والا لم يرد كذلك يخفى ان الذي هو ليس من الاوصاف التي يكون الاخذ  
 معها موجبا للوصفية والا كان مثل انسان وفس وحمار ووصفا وهو خلاف ما تقرر هكذا فهم  
 من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم قوله الشارح قدس سره موصوفة بالاربعية قيل  
 الصواب متصفة ولعل وجه ان اتسوة مصفة بالاربعية في نفس الامر لا اء وصفين احدهما  
 ولفظ موصوفة مشعر على هذا ويمكن ان يقال ان ما كوز الشئ موصوفا ومتصفافا شئ واعلم  
 الملاقى كل منهما على اكثر لانه قد اشتهر اطلاق الموصوف على من قاربه المفعول بمعنى ما من شأنه ان  
 يوصف سواء وصفه احدا ولا والله اعلم قوله فانه في معرض اء ملة لعلية موصوفة لقوله  
 لا العرضي ببيان العلمية على قانون الاستدلال ان السبب الراجع لما هو الاصل وهو الموصوف في  
 الاسماء لا يكون الا راجعا ولا شئ من الراجع بعرض فلا شئ من السبب الراجع لما هو الاصل

له كفى بلفظ من ذلك  
 لفظ الرجم يصدق  
 على غيره تعالى ايزد  
 قال الله تعالى في وصف  
 الرسول صلى الله عليه  
 وسلم بالوصف الذي  
 راجح فظهورنا الفاضل  
 عبد الرحمن الفاضل  
 انقران حيث اثبت  
 القضية المستعان  
 لفظ راجح من راجح  
 كايضا راجح غفله  
 عند كايته جهد الله

قوله قال الشيخ الرضوي لعل الغرض من نقل هذا القول التعريض على ما تقدم ذكره كإشعار  
 المصنف من عدم اعتبار الوصف العرضي في سببية المنع الصرف **قوله** ولا يستدل آية لعل الغرض  
 منه دفع ما يرد من أن الدليل على عدم اعتبار الوصف العرضي موجود على سبيل الشهرة وهو أن  
 أربع كونه لو اعتبر الوصف العرضي في سببية منع الصرف لكان أربع غير منصرف لأن الوصفية <sup>مستترة</sup> الظاهر  
 موجودة فيه فكيف يعبر قول الشيخ الرضوي لم يقر إلى آية بيان الدفع أن مراد الشيخ في الدليل  
 القاطع كما يتبادر عليه عبارة وهذا الدليل ليس بقاطع لوجود الخلل فيه وهو جواز انصرافه  
 لا تنافي شرط وزن الفعل وهو مدح قبول التاء كما يتبادر عليه قول المصنف غير قابل للتاء فتنبه  
 التاء **قوله** وما يقال آية لعل الغرض من هذا القول دفع الدخول المذكور ببيان أن لا فسلو استثناء  
 شرط وزن الفعل في أربع حتى يجوز انصرافه لأجله لأن شرطه عدم قبول التاء الظاهر مطهرها  
 كما في بعل وبعلة وهذه التاء ليست بطارية لأن أربعة مقدم على أربع لأن المذكور مقدم على  
 الثلاث في المرتبة بل إن الأربع حصل من سبب التاء فلو كان أربع للمذكر أربعة للمؤنث لكانت هذه التاء طارية  
 وليس ليس قول ليس شيء من قوله وما يقال الغرض من هذا دفع الدخول المذكور ببيان أن الغرض من الفعل منسوبة  
 بين الضمير وقبول التاء فإذ لا يعتد بوزن الفعل <sup>لأن</sup> يمكن للخروج من قوله بالفاعل أن يكون ما يمكن كما في يعمل  
 فالمناسب أن لا يعتد بالوزن الذي يكون حاصلا من الوزن الذي يكون الخروج موجود إليه بالفعل  
 كما في أربع كما لا يخفى ويمكن أن يقال إن الشيء يضعف ويجاف حين روية العدد ويقوى لم يخف عنه  
 بالخط من حيث كما تقدم فالمناسب أن لا يعتد بوزن يعمل لعروض المنافي عليه الذي هو بعلة و  
 يعتد بوزن أربع لخالصه عن المنافي وهو أربعة للتأثير في ذلك عن هذا فالمراد هذه التكنة لعل لا  
 تهدف في غير هذا التعليق والله اعلم بالتحقيق **قوله** مع كونه آية يعني أن نظر إلى الأصل وقطع النظر  
 عن الاستعمال يكون أربع ويعمل من طريق واحد وهو ما كان عرض الخرج على كونه ما فيكون أربع  
 صارها من اشتراط الوزن مثل يعمل **قوله** ما قيل آية أي في دفع الدخول المذكور ببيان ظاهر **قوله**  
 لأن قول آية ملة لقوله ليس شيء ببيان أن هذه التاء للتأنيث لأن قولك أربعة رجال أو يزيد  
 باعتبار الهمزة **قوله** والتذكير آية وما ورد على عدم مشيئة ما قيل أن هذه التاء أو كانت <sup>نشيئة</sup> نشئة  
 فكيف يعبر قولهم أربعة للمذكر فلهذا الفاضل المشيئة بقوله والتذكير بيان الدفع ظاهر **قوله**  
 ما قاله آية التفسير إن الزاجر إلى ما ذهب إليه السيد قدس سره ببيان التأنيث أن انقلاب  
 خاصة تاء التأنيث فلو لم يكن هذه التاء تاء التأنيث لما كان انقلابها **قوله** وعدم استثناء  
 آية عطف على قوله انقلاب التاء فيكون هذا التأنيث التذكيري الظاهر أن أربعة في قولهم وبعة  
 خصة ثمانية غير منصرف ولو وجد في غير التأنيث والعلمية أصالة التأنيث فظاهر أما العلمية



الدلالة العقلية والطبيعية عن لفظ الدلالات بحمل النحوي اعني ما فوق الواحد وقوم  
 المرادة جميع الدلالات لاجل عدم ترتيب ذينك الدلالات وكذا التحميم على الوضع وان اختلف في  
 صدره ان الشارح وصف الدلالات بتعدد المعبرة في الحاشية وهاتان الدلالات لعدم  
 انطباقها غير معتبرتين كما تقرر فكيف يتوهم انهما حاشيتان محتاجتان الى الدفع فان له باز لا يتبادر  
 المطلق الذي ذكر في الحاشية موجود في ذينك الدلالات لانها معتبران في باب تقسيم الدلالة  
 وان لم يوجد الاعتبار في باب الافادة والاستفادة فيهما وبيان الدفع ان المراد بالدلالات الدلالة  
 المطابقة والتضمنية والالتزامية العقلية والطبيعية لان المراد بالدلالات الدلالات الثلاث  
 كما هو ظاهر الجمع وهما ليستا بثلاث وتفرعها على الوضع ثابت كما مر والله اعلم **قوله** المعتبرة  
 في باب آء يعلم من الحاشيتين المشهورتين ان الخواص الدلالة العقلية والطبيعية بتعدد المعبرة  
 قول وبالله التوفيق انهما خروجا بقيد الثلاث للمفهوم من لفظ الدلالات وهذا القيد بيان للواقع  
 بل خلاف الواقع لان الدلالة الالتزامية بالتضمنية ليستا بمعتبرتين في باب الافادة والاستفادة  
 في العلوم كما هو الظاهر منهما كما لا يخفى على من له حفظ كتب اللين ان يقال ان المراد من  
 الافادة والاستفادة هاتان تكونان في المحاورات لا في العلوم وهما ان تينك الدلالات  
 في المحاورات غير مسلم والله اعلم **قوله** لان الاصل آء اي مثله قل يد ما يرد فافهم **قوله**  
 واذا كان الوضع آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاصل جعله المصنف طرفا  
 بقضية دعوى كلمة في عليه والوضع ليس بطرف لانه اما زمان او مكان وهو ليس بشئ منهما  
 كما هو الظاهر فكيف يفسر الاصل به كما فعله الشارح وبيان الدفع ان دخول كلمة في على لفظ  
 الاصل لا يقتضيان يكون مراد المصنف به الطرف الحقيقي لانه لم لا يجوز ان يكون به الطرف المجازي  
 وهو صادق على الوضع لانه لما كان اصلا للدلالة ومشتقلا عليه وهي يكون متفرعا عليه ومشتقلا  
 عليه له يكون كالطرف في الاشتغال يعني كما ان الطرف مشتق على الظروف كذلك الاصل يكون  
 مشتقا على الفرع فيجوز تفسير الاصل بالوضع الذي هو اصل بالنسبة الى الدلالة لكن يبقى شئ  
 وهو ان المصنف جعل الاصل المفسر بالوضع طرفا بالنسبة الى الوصف لا بالنسبة الى الدلالة واقفا  
 بالنسبة اليه لم يثبت ما ذكر فلا يكون طرفا جازيا بالنسبة اليه ايضا فكيف يعم دخول كلمة في  
 عليه في المتن وكيف يعم قول الفاضل **المشهور** نسبة الدلالة اليه لان مرادة شرح عبارة المصنف  
 لا صحة نسبة الدلالة الى الوضع في اي عبارة كان ويمكن ان يجاب عنه بان الوصف جبارا وادوية  
 الاصول ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها فطريقة الاصل بالنسبة الى الوصف ظرفية  
 بالنسبة الى الدلالة وكون الاصل المفسر بالوضع طرفا جازيا بالنسبة الى الدلالة كونه اياه

على  
نظر الى اقل مراتبه

جمع الاصل مشتق  
لان الفرع ١٢ منه

حيثما لا يكون خفي  
الاص

بالنسبة الى الوصف فلا خدعة لا في عبارة المتن ولا في عبارة القائل المتضمنة كذا في المتن واسما علم  
**قول** له ان تقديره توجيه آخر كجمل المصنف الاصل لظرفا بالنسبة الى الوصف وبذلك ظاهرا  
والفرق بين التوجيهين ان الظرفية على الاولى هي انية وعلى الثانية تعقيدية واما كلمة في فان كانت  
موضوعية المطلق الظرفية يكون استعمالها بطريق الحقيقة في التوجيهين وان كانت موضوعية لظرف  
الحقيقية يكون استعمالها على التوجيه الثاني بطريق الحقيقة وعلى الاول بطريق الانزاع واسما علم  
**قال** الشارح قدس سره بان يكون آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان  
الوصفية في الوضع تحقق لغرضه في الاستعمال بعد الوضع ايضا فيقتضى بالربيع مع انه منصرف  
ويبان الدفع ان المراد من الوصفية في الوضع ان يكون وصفه على الوصفية ووضع اربيع ليس على  
الوصفية فلا نقض به **قال** الشارح قدس سره سواء آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع  
ما يتوهم من ان الظاهر من وضع الاسم على الوصفية بقاءه معه في كل الاحوال فيجوز النقصان  
وامر قد يخلو ما عمن الوصفية مع ان كلا منهما غير منصرف وتبين الدفع ان المراد ههنا الاطلاق  
والعموم لكن بقي شيء وهو ان المعلوم من اعادة الاطلاق ان الوصفية يؤثر في منع الصرف وان كان  
زائلا وهذا لا محذور ليس بصحيح لان الوصفية اذا انزلت بالعلية لم يؤثر في منع الصرف لاجل العلية  
كما هو الاتفاق ولا بعد زوالها كما هو عند الاخفش كما يستجنى فكيف يصح قوله او زال عنه ويمكن ان  
يجاب عنه بان المراد من الزوال الزوال التام من وجه والزوال في الصورة العلمية قد قال من  
كل وجه فعدم تأثير الوصف الاصل الزايل بالعلية في منع الصرف لا يضر والله اعلم **قوله**  
الفاء للتفريع آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الفاء للعطف وعطف جملة  
لا تنزه الغلبة ليس مما ينبغي لاحد جملة وشروط ان يكون في الاصل ولا على يكون في الاصل كما لا  
يجوز من له لم يستقيم وذهن سليمة ويبان الدفع ان الفاء للتفريع لا للعطف والتقدير اذا كان  
شرط الوصف كونه في الاصل فلا تنزه الغلبة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بان يخرجه  
اشارته الى دفع ما يقال من ان الغلبة يخر الوصفية لانه يرفع الابهام الكثير الثابت فيه والدفع  
غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره اي غلبة الاسمية آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما  
يتوهم من ان المراد بالغلبة غلبة الاستعمال في المعنى الوضع ومضرة تلك الغلبة ليست بمضرة  
حتى يحتاج الى دفعه بقوله فلا تنزه الغلبة وتبين الدفع ان المراد من الغلبة غلبة الاسمية على  
الوصفية ومضرة تلك الغلبة ما يتوهم لزوال الوصفية على ذلك التقدير فيحتاج الى دفع بقوله  
فلا تنزه الغلبة وترعى في بعض المحاشي المتعلق بهذا القول اشار الى ان المراد بالغلبة غلبة  
الاسمية لا مطلق الغلبة اسمية كانت او علمية لان العلمية يخر القول وباسم الترفيع ان مراد



المصنف لو كان نفي غلبة العلمية لكان المناسب له ان يترك قيد الغلبة لان العلمية نفسها يصفها  
 اعلم **قوله** اي معنى غلبة الاسمية لغل الغرض الاصلي من هذه العبارة قد دفع ما يرد على كلامه  
 النشار من ان الظاهر من ضمير اختصاصه ارجاعه الى الوصفية وهو ليس بصحيح لانه على هذا لا يكون  
 للمثال مطابقة للمثل لان الاسود ليس بوصفية وبينان الدفع ان الضمير اجماع الى الوصفية لكن  
 بالنظر الى المعنى التخصيص وهو الاسود الدال على المعنى الوصفية ان كان مراد النشار بيان معنى  
 غلبة الاسمية على الوصفية او الاسود الدال على المعنى ان كان المراد بيان معنى الغلبة مطلقة  
 ولا شك ان الاسود دال على المعنى الوصفية او على المعنى فيكون المثال مطابقا للمثل ووجه كون كل  
 من هذين الامرين معنى تفضيلا للوصفية او الوصفية عبارة عن كون الشيء وصفا والوصف  
 كما يطلق على كون الاسود لا يخرج ذلك يطلق على الاسود الدال على المعنى الوصفية والمراد من  
 الوصف الذي هو في ضمن الوصفية هو المعنى الثاني فجزئية الدال على المعنى الوصفية من الوصفية  
 ظاهر وجزئية الدال على المعنى منه لانه جزء الجزء وكلها هو جزء الجزء والحب من الفاضل  
 للمعنى انه فرق بين هذين الامرين بجعل الاول معنى تفضيلا والثاني التزاميا مع جزئية الامر  
 الثاني من الاول كما هو الظاهر هذا ما هو معروف من الملك العلامة وهو اعلم حقيقة المرام **قوله**  
 ذهب الشيخ آه لعل لغرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد على النشار بان كلامه مخالف لما هو  
 المفهوم من كلامه من ان المفهوم من كلامه قد مر اشتراط بقاء المعنى الوصفية في غلبة الاسمية على  
 الوصفية بحيث لم يبق هذا بحيث بالحق السواء وكذا بالحجة التي فيها سواد وبرهان ولكن التقييد بجملة  
 الدهمة والمفهوم من كلام النشار اشتراط بقاء المعنى الوصفية في غلبة الاسمية على الوصفية  
 حيث بين معنى الغلبة باختصاصه ببعض افراد آة فلا اعتبار لكلام النشار وبين الدفع ان  
 الاشتراط المفهوم من كلام المصنف مخالف للغة كما بينه الفاضل المحقق ووجود الاشتراط للظهور  
 من كلام النشار موافق لكلام الرضي فالاعتبار لكلام النشار ووجه عبارة المعرفي من التقييد  
 سيما في في كلام الفاضل المحقق عن ترتيب فاستظهر هذا اما ظهري حين تحريره هذه السطور فله  
 اعلم بالصواب **قوله** فانزى اي حين غلبة الاسمية على الوصفية **قوله** اسما معضاي لفظا و  
 معنى **قوله** ومخالفا لاي جاريا على الموصوف **قوله** لعدم آة هذا دليل على وجهه عن كونه  
 وصفا لفظا وبينان الدليل ان الوصف اللفظي عبارة عن الوصف الجملي على الموصوف وجوب  
 الوجهين الغالب محال لانه اما ان يجري على الفرع الذي لم يتخص هو به او على الازم الذي سوف  
 هو لا سبيل الى الاول لعدم صحة اطلاقه عليه وكذا لا سبيل الى الثاني لعدم آة هذا الاطلاق  
 لانه بمنزلة ان يقول الحجة حق اقول وبالله التوفيق ان من ذهب هذا المسند لا اشتراط بقاء

وانما قيد  
 الغرض بالوصف لان  
 بيان حال الامر  
 يعلم من هذا القول  
 انه على الاول فبعد  
 وعلى الثاني فبعد  
 بالتجسس لانه لو كان هذا  
 البرهان مقصودا بالاشارة  
 فالناسبان يقول  
 اي معنى غلبة الاسمية  
 او معنى الغلبة مطلقة  
 اختصاص الدال على  
 للمعنى الوصفية والدال  
 على المعنى والاسماء  
 لا لانه لو كان المراد  
 المعنى الاول فيمكن  
 ان يكون فيه كما لا يخفى  
 الله

المعنى الوصفى في الاوصاف الغالبة فكيف يكون قولنا المحبة اسود وبخلة قولنا المحبة حنة بل يكون  
بمنزلة قولنا المحبة حنة فيه سواد ولا شك في افادة هذا القول وان كان غرض المستدل ان  
الغرض المختص اذا اخذ في مفهوم الصفة الغالبة فلا حاجة الى ذكره لا فائدة منه في قول في جرحه ان  
الموصوف العام داخل في مفهوم المشتقات عند اهل العرب مع انه قد يبين كرمه كما لا يخفى  
وايضا نقول ان الاختصاص ببعض افراد المعبر في الغلبة لا يدل على دخول ذلك البعض في معانيهم  
تلك الصفات واما علم قوله صمد لا شقراط اي صمد اشتراط بقاء المعنى الوصفى في غلبة  
الاسمية على الوصفية **قوله** مخالف للغة اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحبة اما منطوق  
الحمل على الاطلاق لبعض كتب اللغة او مخالفة لكانها الا ول مسلمون كما يجوز ان للوفقة مع  
ذلك البعض غير لازم والثاني غير مسلم كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة **قوله** فالاول  
آء يخفى ان الاطلاق ليس بمراد للمصنف بل مراد التقيد لكن لما كان للمعنى بعد تعلقين الذات وكما  
مدخل في قلت لتقيد ما بصفة فلم تقيد به على هذا يكون من مذهبه ايض بقاء المعنى الوصفى  
في الصفات الغالبة وفيه ان هذا التوجيه مخالف لما في المعبر حيث قال في شرح قوله وخالف  
سيبويه لا يخفى في خواصه ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما على اعتبار الوصفية لاصية  
وان نزل ان تحققها معنى انتهى لان هذه العبارة ينادي على ان نحو هذا الاسرار لا عنه وصف الوصف  
بالكلية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر ما فيه  
سواد فانه لا بد لكل واحد منه اذا اراد باسود من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غير نحو  
عندي اسود من الرجال **قوله** الفاء للنتيجة آء لعل للعرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد على  
المعنى من ان الفاء بسببية ما قبلها لما بعد ما يفيد سببية الاصلين المذكورين قبل الفاء لا من  
والاقتناع المذكورين بعد الفاء واللام لتعليل ما بعد هلما قبلها وما بعد هاذلك وهو اشارة الى  
جميع الاصلين كما استعرف وما قبلها الا تعريف والاقتناع لان الصبار في الاصل هكذا صرف  
ارهم واقتنع اسود واسرهم تلك الاصلين فيفيد ما افاده الفاء فيلزم الاستدراك قبيح ان الهم  
ان الفاء للنتيجة ومقادها سببية ما قبلها لما بعد ما تكن في العلم يعرفان علم ما قبلها مستلزم  
لعلم ما بعد ما علم من ان يكون ما قبلها صلة لما بعد ما في الواقع والاخر بالعكس او كانا معلولين  
لثالث واللام لتعليل ففاء ما عسية ما بعد هلما قبلها في الواقع فلا استدراك بل يكون اجتماعهما  
من قبيل التخصيص بعد التعميم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المذكور من شرطه آء  
لعل للعرض من هذه العبارة قد دفع ما يرد من ان الاشارة بذلك لايجز اما ان يكون الاشتراط الاصلية  
في الوصفية او الى عدم مضرة الغلبة او الى كليهما لا سبيل الى الاول كما أنه على هذا لا يعم مطلق

له  
واما عند اهل اللسان  
فلا بد من حمل الموصوف  
للمشتقات لا على اطلاق  
بل على دخول المعنى في  
في الفصل ولا خاصا  
والا بل من نقله بلغة  
الامكان الى الصفة  
كما لا يخفى على من له  
اعنى حقا كتب اللسان  
الامة

وهو ان  
الانصراف معلول  
لاشترط الاضالة في  
الوصفية والافتراس  
معلول لعدم مضمرة  
الغلبة ١٢ منته

استتم على صحت لا زال العطف يقتضي ان يكون الامتناع معلولا كما يكون الانصراف معلولا لانه لا  
ليس كذلك كما لا يخفى وجهه وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا لا يبعد ذكر صرف لعدم ملاحظة  
مضمرة الغلبة في الانصراف كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لان ذلك من الساميات لا يشترط  
المفردة فكيف يشار الى الاثنين كما هو المتقرر وسيأتي الدفع اننا نقدر الشق الثالث لكونه  
الاثنين يتأويل المذكور فيكون الانصراف بالنظر الى الجزء الاول من ذلك المذكور والامتناع بالنظر  
الى الجزء الثاني فلا خدشة والله اعلم **قوله** وذلك آية ان اختلج في قلبك ان هذا اجيبه ملاحظته  
لشارح فما الفائدة في التكرار فانه به بان محط الفائدة في هذا الكلام ما قرأه المترتب احد هيا على  
المتروك وقوله ووجه ذلك وهما عالم يفهما من كلامه اشارة الى ان التاويل ليس يقتضي ما ذكر  
قائده هذه من الكلام من سبغها انتفاء الله تعالى فانظر **قوله** للمترتب آية لعل الغرض من هذه  
العبارة دفع ما يتوهم من ان جعل الامرين بمنزلة الواحد بتأويله بالمذكور او المجموع يكون فيما  
اذا كان بينهما علاقة وهو عالم يوجد فكيف يجمع تأويلها بالمذكور والدفع عن غرضنا والله اعلم  
**قوله** ليعر عطف آية وجه عدم صحة العطف على تقدير ان يشار الى الاصل الاول قد مر في الاشارة  
المتعلقة بقول الشارح فتذكر **قوله** ووجه ذلك آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد  
من ان ذلك اذا كان اشارة كلام الامرين بتأويلها بالمذكور فلا يجمع المعطوف وهو الامتناع وكما  
المعطوف عليه وهو الانصراف لعدم ترتيب واحد منهما على المجموع كما لا يخفى وتبيان الدفع ان  
المترتب بمجموع المعطوف والمعطوف عليه على مجموع الاصلين لا كلا واحد منهما عليه حتى يرد ما  
يرد واما في كل فرع الى اصله فيقال على ذهن المتعلم للاعتقاد عليه والله اعلم **قوله** واما قوله  
آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قوله وضعف عطف على امتنع فيكون مقتضا  
على ما يكون امتنع مرتبا عليه وهو عدم مضمرة الغلبة والحال انه لا دخل له فيه كما لا يخفى والدفع  
على غرضنا هو حل تركيب هذه العبارة ان هذا القول معطوف على ما سبق بحسب المعق والحق  
اما قوله امتنع فقد مر في حاله من عطفه على صرف بلز تكاب التكلّف واما قوله وضعف عطف  
عليه بلا اشارة تكاب التكلّف لكن فيه تكلف لان عدم التكليف لعدم كايمة تكلف فتاء **قوله**  
نسب الصرف آية لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الانصراف وعدمه من احوال  
الاسم ومررت بنسوة اربع حلة فكيف يجمع نسبة صرف اليه وتبيان الدفع ظاهر لكن هذا يحتاج  
بعينه معلوم من الشرح فلا فائدة في هذا التعليق من الفاضل المحيى بقول المصنف وذلك على  
فئة المتن هكذا وصرف مررت بنسوة اربع واما على النسبة الخمسة وهي حرف اربع في  
الحق فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المحيى والله اعلم **قوله** الهامى صرفنا السوراة لعل الغرض من

هذه العبارة قد ما يرد من ان السود وارقم وادهم من الموجودات فكيف يصح نسبة امتنع  
 اليها ويثا الدقم ان المراد من نسبة الاعتناء اليها ليس نسبة التفضيل اليها بل هو اوصافها متضمن غير  
 موجود اعلم ان حال التوجيهين واحد لكن الاول اولى لموافقة بقول المعص ويحوز صرفه واضعف  
 لانه تصرف وتأويل قبل الاحتياط فيكون من قبيل نزع الحذف قبل الوصول الى الماء والثاني اولى  
 لانه تصرف بعد الاحتياط واضعف لانه مخالف لقول المعص ويحوز صرفه والفاضل المصلحة لو لم  
 يذكر التوجيه الثاني لكان احسن لانها معلومة من كلامه الشارح فلا فائدة في التكرار والاعلام  
**قال** الشارح قدس سره لم يجر آية وتريدهما ان مقصود الشارح من هذه العبارة تطبيق المفاهيم  
 للمثل وهو يحصل بقوله فان هذه الاسماء الى قوله اوصافها الحاجة الى التمهيد الذي وقم من  
 من الشارح ويمكن ان يجاب بان الامر كما قلنا يمكن في الانزاد اشارة الى دليل اصاله الوصفية  
 في هذه الاسماء هذا ما فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ووزن الفعل آية وتريدهما  
 ان وزن الفعل كيف يؤثر في منع الصرف السود مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء موقوف  
 لانه يقال للمية الانثى اسودة ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاء التاء اللاحقة على القياس تأويله  
 على خلاف القياس اذ القياس ان يقل في مؤنثه سوداء وتجهن الجواب ظهر قد ما يرد على انصار الفهم  
 بعد اصاله الوصفية فيه بانه من اين يعلم ان اربعا صرف لعدم شرط الوصف فيه وهو كما  
 والحال انه لم لا يجوز ان ينصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبول التاء باز قبول التاء  
 فيه ليس على القياس لان اربعة للمذكر والقياس كونه للمؤنث كما هو الظاهر والله اعلم **قال**  
 الشارح قدس سره وعلى زعم آية الزعم يحسن القول يعني ان منع صرف الفعل الذي هو بناء على قول  
 الوصفية فيه ضعيف وملة قول الوصفية فيه فهو اشتقاق من آية فلا بد ان الزعم عبارة  
 عن النكاح الذي هو الجانب السليم والتوهم هو الجانب المرجوح فكيف يكون هذا مله لغة  
 واجاب عن هذا الالزام مولانا عبد الرحمن بوجه آخر ان شئت الاطلاع فارجم الحاشية قول  
 محكمات آية اشارة الى ان الشارح بين المعنى اللازم للحد لا الحقيقي مع ان الوصفية موجودة  
 فيه اية **قوله** وهو طائر اخضر آية وان وجد في هذه الطائر اخيلان في نفس الامر فيكون هذا الجواب  
 من الفاضل المصلحة بشي طائر خيلان الذي جعله الشارح معنى الاخيل وان لم يوجد الخيلان  
 فيه في الواقع فيكون الغرض من هذه العبارة الالزام على الشارح بان الاخيل مفسر بالاشتقاق وهو  
 ليس من خيلان والله اعلم **قوله** المثال نقطة آية كمل الغرض من هذه العبارة ان يطلع التوهم  
 ليس وجوب الوصفية لان المثال عبارة عن النقطة وهي ليست من المعاني الوصفية كما لا يخفى  
 ان يقال انه ليس عبارة عن النقطة مطلقا بل من النقطة الاسود كما ينادى على هذا قوله نقطة سياه

والله اعلم قال الشارح قدس سره عدم الجزم بكونها آية يخرج منها انه لا يجوز في ازا اعتبار الوصفية في  
 افعي واخواته مع جوانبها لهما يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل في عدم امثاله مع الجزم  
 بعد تحقق حقيقتها الاصلية والتجوز منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيها مع انه ادعى البطلان  
 ويمكن ان يجاب عن هذا الادعاء بان الفرق بين الصورتين بالوجدان وعدمه بان جزموا خواتمته  
 في كلام العرب غير منصرف فيقدم السبب له بخلاف افعي واخواته والله اعلم قال الشارح  
 قدس سره ولا في الحال اياديه للسبب لثمة الوصفية والا فلا حاجة اليه كما لا يخفى قال الشارح  
 قدس سره مع ان آية الغرض منه دفع مساواة منع صرف افعي مع صرف اللازم مما سبق ثبتت  
 الضعف في جانب المنع والله اعلم قال الشارح قدس سره اللفظ آية لعل الغرض من هذه  
 العبارة تدفع ما يرد على المعنى ان التانيث المعنوي ايفر كايين بالتاء لان التاء المذكورة في المتن  
 اعومر للفظظة والمقدرة كما هو الظاهر والقسم الثاني موجود في التانيث المعنوي اما بنفسها  
 او بحرف يقوم مقامها كالحرف الرابع كما هو المتقرر ومشروط بالعلمية فيلزم استدراك قوله  
 والمعنوي كذلك ويان الدعوى ان المراد من التانيث التانيث اللفظي لا الا عومر فلا يستدراك  
 لكن في شئ وهو ان بناء كلام المتن على الاختصار فلم يرد الا ولم يكف بقوله التانيث بالفاء  
 شرط العلمية الا ان يقال انما كان اشتراط العلمية في التانيث اللفظي والمعنوي بالتفاوت  
 كما هو المشروح في الشرح فلهذا افرد التانيث المعنوي من التانيث اللفظي قال الشارح قدس سره  
 المحاصل آية وهنا شك من وجهين الاول ان المتعارف في امثلة هذه العبارة تقدير النكرة فتختلف  
 الشارح الاسلوب المتعارف وقد مر المعرفة هنا والثاني انه على هذا يلزم حذف الموصول مع  
 بعض الصلة وهذا لا يجوز كما هو المتقرر ويمكن ان يجاب اما عن الوجه الاول فبان للمتعارف وان كان  
 تقدير النكرة لكن جزالة للمعنى في تقدير المعرفة لان النكرة تكون حالا والمعنى ليس له حال  
 كما لا يخفى فلهذا اختلف الشارح الاسلوب المتعارف واما عن الثاني فبالاسم الفاعل هنا هو متروك  
 لا المحدوث وكذا لا لعل والامر على اسم الفاعل للموصولية فينبغي على كونه المحدوث ولو سلم  
 فنقول ان ذلك الحذف جائز عند البعض هذا ما فهمناه والله اعلم قوله هتاء ترايدة آية الملمح  
 التام مطلقة موجبة ومحصلة التانيث كما هو الظاهر فاحتمل الى بيان الجنبين الفاضل المشع والمرد  
 من التايدة ما لا يكون جزءا للكلمة لا ما لا يكون مقابلا للفاء والعين واللام كما هو المشهور في  
 فائدة هذا فانظر فاحترق من هذا اعتناء مثل لفظت لا هنا جزم هذا اللفظ قوله في اخره لا سم  
 واحترق بهذا اللفظ من تاء افتعال ونحو ضربت اما الاول فلا نه ليس في الامر بل في الوسط  
 واما الثاني فلا نه ليس في آخر الاسم وان احتل في اليال ان تاء خربت تاء التانيث فكيف يحترق هنا

فأنزله بأثر المعروف تاء التانيث لكن لا مطلقا بل التقى لها دخل في عدم انصراف وتاء ضربت وان  
كانت للتانيث لكن ليس لها دخل في عدم انصراف كما هو الظاهر وهذا ظهر الجواب عن الاعتراض  
الذي ذكره مولانا عبد الحكيم واسه اعلم **قوله** مفتوحا ما قبلها واحترز بهذا القيد عن تاء  
نحو اخت **قوله** ينقلب في الواقع ما هذا القيد لزيادة القيز لا للاحتراز وفيه سر من الملامح  
على الكوفية حيث ذهبوا الى ان الهاء اصل التاء **قوله** فتاء اخت آء ويختلج في الذهن شئ وهو  
انه ما السبب في تفرغ الفاضل المبحث الى احتراز القيد الاخير وعدم تعرضه الى مقتضيات القيود  
الباقية الا ان يقال انه لما كان في اخت حيث قصية المؤنث به اختلاف فاني انه كذا ومصرف وجوبا  
كما ذكرنا الفاضل المبحث فلك الاختلاف بنفسه فلا ضرورة الى هذا الاختلاف فذكره تارة القيد لغير  
واسه اعلم **قوله** لا انتفاء القيد من اي فيه الا ولى ان يقول لا انتفاء القيد الذي يكون قبل القيد  
الاخير لانه ليس للاحتراز **قوله** بل هي بدل من اللام لا يقال ان هذه التاء اذا كانت بدلا من اللام  
فكانت اصلية فيكون خارجة بالقيد الاول لا نأقول ان المراد من التاء ما لا يكون جزءا من كلمة  
كما سبق وهذا الامر موجود في هذه التاء فكيف يخرج هذا القيد **قوله** كنه في جواز الصرف وقت  
لان كلامها مشتمل على شرط جواز تأثير التانيث المعنوي وهو العلمية غير مشتمل على شرط انتم  
وتحرر الاوسط والزيادة على الثلثة او الهمزة **قوله** مصروفة اي وجوبا **قوله** متحضة لكونها  
بدل من اللام كما مر **قوله** ولا يمكن آء دفع ما يتوهم من ان التاء هذا وان كانت بدل من اللام كما  
مر لكن يحقل ان يقدر فيه تاء اخرى فيكون غير منصرف ويبان للردم ظاهر **قوله** متحضة اي للتانيث  
**قوله** للزوم الالف يعقبا لاشتراط العلمية للتانيث بحمله وصيرورة لزم الكلمة باعتبارها  
لازمة لها لانها جزء منها الحاجة الى الاشتراط **قال** للشارح قدس سره في سببية منع الصرف  
لا في نفس وجوده لان العلمية ليست شرطا كما هو الظاهر **قال** للشارح قدس سره اي علمية  
الاسم آء لعل الغرض منه دفع ما يرد على المصنف ان الياء في لفظ العلمية مصدرية فتقيد بالعبارة  
شرط التانيث كونه علما فيلزم حمل الذات الذي هو العلم على الوصف الذي هو التانيث لان خبرا كونه  
محمول على اسمه وخلا لا يجوز كما تقدم وبیان الدفع الى الالف واللام في لفظ العلمية بدل عن اللذان  
اليه الذي هو الاسم المؤنث فالتقدير بشرط التانيث كونه لاسم المؤنث الذي وجد فيه التانيث  
لما قيل من حمل الذات على الذات وتزاجا لئلا كان بينهما علاقة وهي موجودة كما لا يخفى **قوله** اي  
بعد آء لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان التانيث بالتاء قد يلزم الكلمة من غير العلمية  
كما في جملة ما الحاجة الى اشتراط العلمية لاجل اللزوم وبیان الدفع ان اشتراط العلمية للزوم  
التانيث فيما اذا لم يكن لازما كما هو الاصل فيه يعني الاصل في التاء عدم اللزوم منها للفرق بين

وقد بينت في الظاهر والباطن  
في تمام التام والبيان  
لان العلم يكون للاعتراض  
فكيف يكون قيدا لغيره  
مع كونه عال الفاضل المبحث  
ص ١١



فيه انحراف الوجوب موقوف على الجواز كما هو الظاهر والجواز يكون موقوفا على العلمية بنوعه لا بغيره  
فالوجوب موقوف على العلمية ولا يصح لا اشتراط الشيء على الشيء الا توقفه به وببيان الدعم ان المراد  
من الشرط المستلزم ولا شك ان العلمية ليست بمستلزمة لوجوب منع الصرف في التاثيرات المتعقبة  
بذلك في التاثيرات المتعقبة كما لا يخفى فيحصل الفرق والله اعلم **قال الشارح** قدس سره كما اشار اليه  
المراد من الاشارة الدلالة اعوان ان يكون بطريق التصريح او الخفاء والموجود هنا هو الاول فلا  
يرد ما يرد فافهم **قال الشارح** قدس سره احد امور الثلاثة اشأ بهذا الى ان كلمة او هي هنا ليست  
لما نفعنا بهم حتى يتوهم انهم لا يستقيم عدلهم بين هذه الثلاثة وبين الاثنين  
لما كانت لا تفرق بين الحقيقة والله اعلم **قوله** اي بالفعل لعل الغرض من هذه الصراحة دفع ما يرد  
من ان المراد بقوله الاوسط امر من ان يكون في الاصل او في الحال فيلزم ان لا ينعرف ولا يعلم على  
سبيل الوجوب لانه في الاصل دور بغير الواو انقلب الفا القوم كما وانفتاح ما قبل الواو بيان الدعم  
ظاهر **قوله** كونه في جواز الصرف وعدمه **قال الشارح** قدس سره من حروفها الثلاثة انما  
قد بلانثثة لانه لا حاجة الى تحريك الاوسط في الزايد على الثلاثة لوجد ان الامر الاول الذي هو شرط  
التمام في ذلك الاسم **قال** لصنف او الجملة في الثلاث في الساكن الاوسط وبما قيدنا بهذا القيد  
لانه لا حاجة الى الجملة في الثلاث للقرء الاوسط وفي الاسم الزايد على الثلاثة لوجد ان الامرين كل  
في ذينك الاسمين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** انقلبت آة حاصل الاعتراض ان الدليل لا يوافق  
الدعوى لانها امر خاص وهو اشتراط وجوب تاثير التاثيرات المعنوية باحد الامور الثلاثة والمفهوم  
من الدليل امر عام وهو اشتراط وجوب تاثير التاثيرات المعنوية او العلمية باحد تلك الامور الثلاثة  
كما ينادى عليه عبارة الشارح نفسه ان تعارض ثقل احد السببين لكن يبقى شيء وهو ان المناسب  
للفاضل المحقق ان يقول هذا الثقل يجب بغير تاثير واحد من العلمية والتاثيرات فله حله آة لان  
الخفة ليست من شأنها تعارض ثقل السببين لا بمعنى المجموع كما يفهم من قوله وتقدر تاثير كليهما  
ولا يحق كل واحد واحد على سبيل الاحتماء كما يعلم من قوله تاثير كل من العلمية والتاثيرات فافهم  
لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** قلنا آة حاصل الجواب ان الامر كما قلنا لكن لما كان الكلام  
مستوفيا بشرط التاثيرات فلذا جعل للصنف احد الامور الثلاثة شرطا لتاثير التاثيرات المتعقبة  
فوافق الدليل الدعوى مع ما ظلت تلك المقدمة لكن يبقى شيء وهو ان تاثير العلمية ليست مشروطة  
بأحد الامور الثلاثة الا ترى الى العلمية الجامعة مع سبب آخر وكيف يعبر ما هو المفهوم من  
الدليل وكيف سلم الفاضل المحقق ذلك المفهوم في الجواب للمصدر بقوله قلنا آة والله اعلم  
**قوله** اعلان المتأخر آة يعني المفهوم من الاصل لعل الامر العام لكن ذلك لا يحقق في ضمن ذلك



الاخص يعني التانيث المعنوي في نفس الامر لان الخاص لا يكثر من ذلك الا على العلمية غير محتاج الى النقوية والا شتراط فلاجل هذا الامر جعل المصنف احد الامور الثلاثة شترط التانيث التانيث المعنوي واسم اعلم قوله دون العلمية بقوتها والدليل عليها كونها سببا براسها وشترطها لتاثير سبب آخر قوله لانه لا يلا يبرآه لان المناسب للشارح على ذلك التقدير ان يقول من شأنها ان يتعارض التانيث المعنوي وفي ذكر عدم الملازمة اشارة الى ان ما قاله الشارح مبني على ان الاضافة في احد السببين للعهد اي احد السببين الذي هو محتاج الى النقوية والا شتراط هو التانيث المعنوي واسم اعلم قوله اشارة بقوله آء دفع ما يتوهم من ان الشارح لم يقل علمين للمكانين بل قال دفع انه يشير بهذا الى وجه تانيث ماء وجور ولعل غرض الشارح من هذه الاشارة دفع ما يرد على المصنف من ان ايراد ماء وجور في امثلة الاسماء الغير المنصرفه لاجل العلمية والتانيث المعنوي مع شترط تحقق تاثيره غير صحيح لانه فيما غير موجود لانهما اسمان لمكانين والمكان مذكر وبيان الدفع انهما بلدان والبلدة مؤنثة واسم اعلم قوله اعلم ان آء لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على المصنف بان امثال هذه الاسماء يجري فيها الوجوه الثلاثة عدم الانصراف والا نصراف وجواز الامرين فكيف يعبر الحكم على ما وجوز بالا متناع على النقطه واليقين الا ان يقال ان جريان الوجوه الثلاثة في امثال تلك الاسماء حين عدم معلومية استعمالها على وجه الانصراف وعدمه والمصنف لعله علم على استعمال ماء وجور على طريق عدم الانصراف فلذا احكم عليها بما بالقلم والله اعلم قوله معلوما قال الشارح الرضى واما السماء القبائل والبلدان فان كان فيها اسم العلمية سبب ظاهر بشترط فلا كلام في منع صرفها كلمة وتقلب بقدر ونحو اسان ونحو ذلك وان لم يكن فلا اصل فيها الاستقراء فان وجدتم سلكوا في صرفها وترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفكم فيها ثقيفا ومعدا وخينا وذا بقا وترك صرفهم وسدوس خندف وجور عمان فالصرف في القبائل تأويل الامكان كان اسمه كشيء او نحو في الاماكن بناويل المكان والموضع ونحوها وترك الصرف في القبائل بتاويل الامر ان كان في الاصل كخندف او القبلية وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوها وان جاز واحصرها وترك صرفها كما في نمود وعلاسط وقرش فيوزها على التأويل المذكور ان حملت كيفية استعمالها فلذلك فيها الوجهان هذا انتهى عليك تطبيق كلام الفاضل المحشي بعبارة الرضى فالمرم قوله بالقبيلة يعني اذا اولت تلك الاسماء بالقبيلة فتكون مؤنثة وغير منصرفه واذا اولت بالحي تكون مذكورة منصرفه وان اولت بكلاء الامرين يجوز فيها كلا الامرين اعني للتذكير والتانيث والانصراف عند قال شارح قدس سره صرفها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من

وأيضا من معلومية  
لدينا استعمالها في الحكم  
فيما وجد ما علم لا  
نصراف او انصرف  
وهذا لا مريب  
منه

ان حل المتسم على ترتيب مع معطوفاته غير صحيح لا من احدى اركان كلام من هذا المعنى وهو في كلام  
العرب المتسم لا يوجد فكيف يكون متسمه تأتيها ان للبنيان هي متعذر ان القطف بالواو وفي  
الخروج فلا تطابق وهو شرط وثالثا الذي ان المراد من الامتناع ليس امتناع نفسه بل امتناع صرفها  
وهو اي انصرفها غير موجود في كلام العرب فلا يرد كلام الاول وان امتناع ليس مستندا الى ترتيب  
مع معطوفاته بل مستندا الى صرف وهو مفرد فلا يرد كلام الثاني وان اختلج في ظهرك ان لفظ  
الصرف غير متكرر فيلزم حذف الفاعل وهذا لا يجوز كما هو المتقرر فانه بان هذا الفاعل  
حين قيام شيء آخر مقامه جائز وهما قام الضمير الى الراجع الى ترتيب مع معطوفاته مقام فاعل  
لفظ المتسم الذي هو الصرف وان اختلج ثانيا في ذهنك ان الضمير التاكيد في لفظ المتسم غير  
صحيح الا رجاء الى ترتيب مع معطوفاته لا فردا فكيف تم اقلت فانه بان ترتيب مع معطوفا  
ماهول بالجمع وهو مد كرمه فيصير ارجاء ضمير المفرد المذكور الى ترتيب مع معطوفاته هذا ما فهم  
والله اعلم قوله او متسم كل آجاب آخر عن الايرادين الواو من على المصنف الذي سبق ذكرهما  
في الجواب عن الثاني ان الضمير راجع الى كل واحد من ترتيب مع معطوفاته لا الى جميعها وكل واحد  
مفرد فيثبت التظاير وثالثا الجواب عن الاول ظاهر قوله والاول اوفى آوجه الاوقية ان  
الجواز في ذلك القول مستندا الى الصرف فالوافق لذلك القول ان يستند الامتناع اليه اي  
والغرض من هذه العبارة بيان آوجه اختيار الشارح ذلك التوجيه في هذا المقام قال شارح  
قدس سره اي بالموثقة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الضمير في به راجع الى التانيث  
للمعكوفية ان هذا العبارة من تفصيلاته وهو غير صحيح لان تسمية المذكور بالتانيث للمعكوفية وجود  
في لفظ عقرب كما هو الظاهر وثالثا الذي قد ظهر لكن بقي شيء وهو ان الموثقة المعنوية غير مذكورة في سبق  
فكيف يرجع ضمير به اليه آلا ان يقال انه مفهوم من التانيث المعنوي الله اعلم قال المصنف فشرطه  
ونعني بالبال ان الضمير في فشرطه لا يراى ان يكون راجعا الى الموثقة المعنوية او الى التانيث للمعكوف  
لا سبيل الى الثاني لو جهن احدى ما لا تتشابه في الضامير في غير الخطب هو من المستكرهات كما اتفق  
وثانيهما ان التانيث للمعنوي قد ذكرنا من ذلك اللفظ حين تسمية المذكور به فكيف يكون الشرط شرط  
وكذا لا سبيل الى الاول لان المراد من الاشتراط الاشتراط في سببية منصرف الصرف والموثقة  
للمعنوي بسبب ليس لزم الصرف لان امتناعا وصلا اسم كما تقر وهو نفس الاسم كما هو الظاهر  
لوجه الثاني من وجهي بطلان الشق الثاني يجري هنا ايضا فانهم لم يعلل الله بحد بعد ذلك امر قوله  
وهنا شرط آلا اعتبار ان اعتراضا لفاضل المحنة لوقوعه بان شرطه يتم تأثير التانيث للمعنوي حين  
تسمية ما هو فيه وهو محمول بالذكر غير مخصص في الزيادة على الثلاثة لان هنا مشروط بثلاثة احوال

الواحد الجواز ان كان  
ثانيا من شيء مع معكوف  
بارد المعطوفه بالانجيله  
في الثاني المعنى لا واحد  
في الرابع المعنى  
على ان تانيث المعنوي  
ليس من شرطه كما  
ان التانيث للمعنوي  
لا ان يقال ان التانيث  
في الجواب عن الثاني  
واما اذا صدر في الاستدلال  
في هذا اذا كان التانيث  
للمعنوي بما يكون مقنا  
مؤثقا كما قال لا تا  
عصفت الله واما اذا  
انتهى بما يكون تام لا مقنا  
كما قال القاضي الخ  
فلا وجه لوقوعه  
اعلم منه  
الا ان يقال ان المحنة  
مراعاة الى التانيث للمعنوي  
من حيث انه مؤثقة  
معنوي ١٢ من

عدم كون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الأصل وثانيها عدم احتياج تانيث ذلك الاسم الى تأويل  
 غير لازم وثالثها عدم غلبة استعمال ذلك الاسم بحسب معناه بخسبه في المذكر فيدفع بما قيل  
 ان مقتضى المصنف الحصر الاضافي يعني ان تسمية المذكر بالمؤنث للمعنوي لا ينفع تحريك الاوسط  
 او الهمزة في سببية تانيثه المنع المعروف بل لنا قول من بين الشرط الثلاثة المذكورة في عبارة المصنف  
 سابقا هو الزيادة على الثلاثة ولو قرأ اعتراض بان في عبارة المصنف قصورا حيث ترك في موضع  
 بيان شرط تحتم التأخير للمعنوي حين تسمية المذكر ما هو منه وهو الاصول الثلاثة المذكورة سابقا  
 فيدفع بما قاله الفاضل المحشي في آخر الحاشية هذا ما فهم من حاشيته مولا ناعبد المحكم والله اعلم  
**قوله** في ذلك المؤنث كراب اسم امرأة كان قبل التسمية مذكرا بمعنى السبق **قوله** وكذا حايض آه  
 اي كالمؤنث الذي كان مستقولا عن مذكر حايض منحوه ما كان بفتا بغير لته والطاق فيما اذا  
 به مذكور معروف ولعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بعدم كون ذلك  
 ذلك المؤنث مذكرا بحسب الأصل ان لا يكون ذلك المؤنث مستعملا في المذكر وعلى هذا الوجه لا يشترط  
 في حايض منحوه لعدم استعماله في المذكر مع ان الامر ليس كذلك وبيان الدفع ظاهر **قوله** كراب  
 اي كل جمعة مكر بغير التاء **قوله** بتأويل الجمعا اذ بسبب هذا التأويل يكون التاء فيه مقدرة **قوله**  
 بالجمعة يكون مذكرا **قوله** ان لا يخلو ذلك المورد من الغلبة للتسمية غلبة استعماله مذكرا قبل تسمية  
 المذكر به لان الغلبة بل الحلية حين التسمية امر واجب كما لا يخفى **قوله** ثم ان تساوى اي قبل تسمية  
 المذكر به **قوله** تساوى اي بعد ذلك التسمية **قوله** وان غلب اي قبل تسمية المذكر به **قوله**  
 اي بعد تلك التسمية **قوله** في الاول اي للمؤنث الذي يكون مذكرا بحسب الأصل **قوله** بتسمية  
 اي الاسم والصفة **قوله** طارئة اي ماضية على الوضع الاصل **قوله** ما طرؤ وما عرض الاول  
 في الاول والثاني في الثاني **قوله** ان الحكم للغالب فاذا كان الغالب فيه التذكير يكون لا اعتبار  
 له لا لتأنيث **قوله** ما ذكرناه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الجواب عن الاعتراض  
 المذكور بان المتبادر من التانيث للمعنوي هو التانيث للمعنوي القوي وهو في تلك الصيغة  
 ضعيف كما لا يخفى والاصل ان التانيث للمعنوي مطلقا اي سواء كان ضعيفا او قويا وان  
 احتياج في سببية لمنع المعروف الى شرط سوى الزيادة على الثلاثة لكن التانيث للمعنوي  
 القوي لا يحتاج في ذلك السببية الى امر آخر سوى تلك الزيادة والمرد من التانيث المعنوي  
 هذا الا ذلك **قوله** فما هو لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الحرف الرابع  
 كما يقوم مقام تاء التانيث كذلك الحرف الخامس يقوم مقامها وكذا ذلك السادس فلا  
 وجه لتخصيص حاصل الدفع ان في العبارة حذفا فلا تخصيص وإنما كان تاء التانيث

في الاثر فلا وجه لاجل الحرف الرابع في الاسم الخاص كذا السداسي مقامها والله اعلم **قول** لان موضع  
 الغرض من هذه العبارة الفرق بين الاسم التلافي والزيد عليه في عدم جعل الثالث مقام تاء التانيث جعل  
 الزايد على الثلثة مقامها **قول** وثبتت آية الغرض منه دفع ما يرد بان التاء في ثبوت التانيث مع انها ثلثة  
 فكيف يعين موضع التاء في كلاهما فوق الثلثة وبيان الدفع ان التاء في ثبوت رابعة في الاصل كذا  
 لا ما اوينا هذه وقفة والاصل ثبوت او ثبوت **قول** اصلها اي اصل ثبوت لكن اذ لم يعرض لها التاء و  
 هكذا في اصلها ثوب فلا يرد ما يتوهم فافهم **قال** المشرح قدس سره اي التعريف الغرض من  
 هذه العبارة دفع ما يرد من ان عند المعرفة من استبانهم الضر لا يعجزها او معنا الاسم المعرفة  
 ذات بيان الدفع ان المراد من المعرفة التعريف اما على طريق الحقيقة وهذا اذا كان لفظ المعرفة مشتق  
 بين الاسم المشتق على صفة التعريف والتعريف او طريق الجاهل من قبيل كذا الحل واردة الحال كذا  
 لم يبق التعريف شرطه كذا مع انه صريح في المقصود لانه على هذا لا يحصل موافقة التفصيل مع الاجمال  
 لان المذكور في الاجمال المعرفة كما لا يخفى ووجه ذكر لفظ المعرفة في الاجمال هو ضرورة ويمكن جعل هذا  
 نكتة في اختيار المعرفة على العلمية ايضا واذ اضافه الوصف الى التعريف اضافة بيانية كذا في موضع  
 مولانا عفت الله **قول** يجوز ان يقدر آية اشارة الى جواب لا يراد الذي دفعه المشرح بقوله اي  
 التعريف بيان الجواب ان المراد من المعرفة هو الاسم المشتق على صفة التعريف لاننا لما شاع من المعرفة  
 لكن التقاد في العبارة مقدم والتقدير تعريف المعرفة فالسبب يكون تعريف المعرفة وعند تعريف  
 المقدم لا سيما صيغ كما لا يخفى وقول لفاضل الحاشية او ان يعتبر الحاشية آية اشارة الى الجواب الا كذا في ذلك  
 الا يراد بيان الجواب ان المراد من المقدم هو الشايع منه هو الاسم المشتق على صفة التعريف لكن الحاشية  
 مقدم والتقدير المعرفة من حيث انها معرفة فيكون المال الى التعريف فيندفع الايراد لا يقال لم  
 يتعرض المشرح الى هذا بين الجواب بين لانه على تقديره لا يحصل الموافقة مع سائر الاستدلال المتكلم  
 ليس فيها وجود كذا في موضع الله **قال** المشرح اي شرط تأثيرها في دفع ما يتوهم من ان المقدم  
 بدون العلمية كما هو الظاهر والمشرط لا يوجد بدون الشرط كما هو المتقرر فكيف يكون العلمية مقدر  
 للمعرفة ببيان الدفع ان العلمية شرط تأثير المعرفة في منع الضر وهذا التأثير لا يوجد بدون العلمية و  
 ليست العلمية شرط الذات المقترن بالجملة ان في عبارة المصنف تقديم **قول** قيل لم يقل المشرط  
 غرض القائل ببيان وجه زيادة لفظان تكون لان المصنف بليغ وقيل بليغ لا يتوهم نكتة ووجه  
 ان تلك الزيادة مهم تكرر لفظ الكون كما ستعلم وجه انشاء الله تعالى وحاصل ذلك الوجه ان  
 المراد من المعرفة ههنا التعريف لما من المشرح وجه هذا فلو قال شرطها علمية لفظا المعنى التعريف  
 شرط كون الشيء علما والشيء وان كان احد من التعريف مغير الذي يصح كنهه لما كان المراد منه ههنا

هو التعريف والا لزم كون التعريف مؤثرا في منع الصرف ابدأ لان شرطه على هذا ان يكون موجودا ابدا  
على ما لا يخفى واذا كان المراد من الشيء هنا التعريف فيصير المعنى للتعريف شرطه كون التعريف علما ولا  
شك في عدم صحة هذا ان التعريف ليس بعلول يوجد في العلم **قوله** از قلت انم حاصل الاعتراض  
ان رجوع المعنى الى ان التعريف شرطه كون التعريف ملابزم اذا كان المراد من قول المصنف المعرفة  
شرطه آه ان شرط التعريف كون التعريف نفسه علما واما لو كان المراد منه ان شرط التعريف ان يكون مافيه  
التعريف مضافا فالمراد من ذلك القول هذا جهاد فان للمصنف لاد من قوله التانيث بالباء الخ ان شرط  
التانيث كون مافيه التانيث علما لا كون التانيث نفسه علما واسا علم **قوله** فلذا هناك الخ حاصل الجواب  
لان ارادة علمية مافيه التعريف تعنيها فوجد هنا ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو مافيه التعريف فذا ليس  
بوجود هنا بخلاف قول المصنف التانيث بالتاء الخ لان ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو مافيه التانيث  
موجود وذلك هو الامر فاما المثلثة بين قول المصنف التانيث شرطه الخ وقوله التعريف شرطه الخ فمتممة  
وتم بما يرد انه يعلم من هذا ان المضاف اليه في قول المصنف التانيث بالتاء الخ وعوض عنه الامر  
وهذا كما ترى لان حذف المضاف اليه شرطه بالبناء على الضم واطرافه اخرى مثل الاضافة الاولى او  
التونين وقد كان هذه الامور في ذلك القول مما لا يخفى وارجيب بان المراد ان في ذلك القول تجد  
ما يرد في مؤدى المضاف اليه علمية المؤنث لانه وجد فيه لا مالم يعد جتار بها الى الحصة المعهودة  
علمية الاسم اذ هو المعلوم فيما بينه وبينه بقرينة المقام حصل الاسم بالمؤنث فتودي مؤدى المضاف اليه كالمعنى  
وليس المراد ان في ذلك القول حذف المضاف اليه لعلك تدري من هذا ان الداء اختلهم ان الامر كما يكون  
هو من المضاف اليه كذا التونين يكون عوضا عن المضاف اليه كما يظهر على من يسمع كلامهم التونين يوجد  
في المقوشها علمية وان لم يوجد الامر مفقود بالجملة يجوز ان يقول المصنف المعرفة شرطه علمية ويريد ان المعرفة  
شرطه علمية مافيه التعريف بجعل التونين في علمية عوضا عن المضاف اليه ذلك لان التونين لا يودي  
مؤدى المضاف اليه لانه لا يخفى لانه مشارا الى الحصة المعهودة والله اعلم **قوله** قلنا لزوم الخ بيان الجواب  
المعقبات بالامر هنا اي لوقال المعرفة شرطه العلمية للزم التكرار فيفوت التنفين المطلوب للبطلان في  
كله مقرر لعل المراد من التكرار والتكرار في لفظا العلمية لانه لا يلزم تكرار جميع اجزاء الجملتين كما لا يخفى  
علا ما علم **قوله** لفظا انما قال لفظا لانه لا تكرار معنى لان احدهما في التانيث والاخر في التعريف **قوله**  
ان قلت ايجبا حاصل الاعتراض ان فراد المصنف من قول شرطه علمية الى قول شرطه ان تكون علمية لاجل  
لزوم التكرار اللفظي على ذلك ومن هذا لا يدقم التكرار اللفظي للوجوب لغوات التنفين المطلوب للبطلان  
لان لا يلزم من اشتراط المعرفة واشتراط التانيث بالتاء لكن يلزم من اشتراط المعرفة و  
اشتراط البهجة لان المصنف قال في هذا لا اشتراط شرطه ان تكون علمية **قوله** لان زيادة الخ

وجواب ايضا بان  
التونين عن المضاف اليه  
مقتضى بلفظ كل صغير  
واذا كما صرح بهذا  
مع عبد الحكيم في  
قول القاضى العشا  
ثم على ناقلا عن  
الرضى "است

حاصل الجواب ان التعريف المسمى للبلاء بعد التكرار انما هو التعريف في الجملة التامة دون المفردات  
 ما في حكمها اذ لا يمكن التعميم عن تكرار المفردات وما في حكمها والجملة التامة في اشتراط الجملة ليست  
 تكرار الجملة التامة في اشتراط التعريف لان الجملة التامة في اشتراط الجملة شرطها ان تكون علمية في الجملة  
 والجملة التامة في اشتراط التعريف شرطها ان تكون علمية والله اعلم **قول** لما يكون هذا لعل الغرض  
 من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد ههنا الوجهين **بيان** الامور ان اليباء في لفظ العلمية انما ان تكون  
 للمصدرية او النسبية فان كان الاول فيلزم تكرار الكون لان مال علمية على هذا بقية المصير يكون الى  
 كون المعرفة علما ومال ان تكون باعتبار ان ايضا الى كون المعرفة لان علمية تكون راجع الى المعرفة فمال  
 العبارة شرطها كونها علما وهل هذا الا تكرار الكون ولا يخفى سخافته ومع هذا يستفاد من العبارة  
 كون التعريف علما لان المراد من المعرفة التعريف كما مر ههنا ولا يخفى عدم صحة ذلك ان كان التعريف  
 فيكون مال العبارة الى شرطها كونها منسوبة الى العلم فبنسبة شيء الى شيء يكون باعتبار ان اعتبارات كمال  
 يخفى فبنسبة المعرفة الى العلم يابى اعتبار **بيان** الوجه الاول من الدفع ان اليباء في لفظ العلمية مصدرية  
 لكن لا يلزم تكرار الكون لان قول المصنف علمية مؤول بهذا النوع والمراد من هذا النوع التعريف العلمي لا غير  
 فيكون التعريف العلمي مبالغا لقياسه الى مطلق التعريف فيكون مال العبارة الى ان شرط التعريف كون هذا  
 النوع ولا يخفى صحة هذا وانما دفع هذا لا يخفى ايضا كما لا يخفى ولما كان النوع مستغنيا عن شرطه لا يشترط  
 لفظ من جنس التعريف و**بيان** الوجه الثاني من الدفع ان اليباء في لفظ العلمية النسبية فالعلمية شرط التعريف  
 ان يكون التعريف منسوبا الى العلم باعتبار كونه متققا وحاصلا في حقها فالنسبية باعتبار التقيد بالوصول  
 والله اعلم **قول** لا يظهر ان آية تعريف على الشارح بان الفرق بين التوجيهين انه على الوجه الاول يستلزم  
 العبارة حصول التعريف في حق التعريف العلم في هذا حصول حصول الكل في الجزئي لان التعريف العلم في  
 للتعريف كما هو الظاهر على الوجه الثاني يستلزم من الجمل حصول التعريف في العلم وهذا حصول حصول  
 الصفة في موصوفها لان العلم موصوفه التعريف ليس بخبر له كما لا يخفى فالعلم اسقاط لفظ العلم من موصوفه  
 لانه مستلزم في حصول الكل في جزئية ونزاهة لفظ حصول الصفة في موصوفها لولم يسقط لفظ العلم من موصوفه  
 كون العلم جزئيا للتعريف وهو باطل ولولم يزد حصول الصفة في موصوفها لكان موصوفها كون حصول التعريف  
 في العلم حصول الكل في جزئية فلا يكون لضاف المتقوس وبالمجمل ان انضمام التوجيهين في ان يقال ان  
 في حصول الصفة في موصوفها فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفه العلمية فعملوا العلمية في حصولها  
 في الكل لا حصول الصفة في الموصوفه العلمية جزئيا من موصوفه العلم الا ان موصوفه العلم لا يشترط فيها  
 صفة كذا **قوله** لا يخفى ان آية الغرض من هذه العبارة بيان الفرق بين اشتراط العلم في العلمية واشتراط  
 سائر الامور انما يتوهم كونها على نسق واحد **بيان** ان العلمية نوع التعريف والتعريف منسب ومن المنسب

ان المنهج لا يتحقق له الا تحقق النوم ولا تحقق للتعريف ولا تحقق العلمية تجزؤه فلا السبب الاخر كما تباينت الهمم  
 فان العلمية ليست نوعا لها الماينة من التباين كما لا يخفى فلا يكون تحتها تحقق العلمية لا يقال ان هذه الحاشية  
 منوطة على القول المتعلق بكوني اياء العلمية ماء النساء والفرق المذكور اذ انما سبب كون تلك اياء بامصدا  
 فما الوجه في ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كما نازعنا ان اشتراط تأييد التعريف بكونه منسوبا الى المصدا  
 فيه يستلزم اشتراطا بالتعريف العلمي اني هو مفاد كون اياء العلمية بامصداية في اعتبار هذا  
 الاستلزام ذكر هذا الفرق في هذه الحاشية كما افهمنا اسما علم قوله وفي حكم المنصرفة دفع ما يرد من  
 ان التعريف باللام او الاضافة سبب لا يجوز ان الكسر لا يجعل غير المنصرفة منصرفا فان غير المنصرفة ما فيه علما  
 من قسم او واحدة تقوم مقامها كما هو به المصنف وبالايجاز ان الكسر لا يلزم علما لا سم غنا فكيف  
 يعبر ما قاله الشارح يجعل غير المنصرفة منصرفا في الدفع ان في الكلام من المعطوف العاطف المحكوم  
 في المعطوف عليه يعني على تعريف المقدرة بالغير المنصرفة وهو ما لم يبدخله الكسر التوحيدي والحكم المذكور في  
 المعطوف بمنع على تعريف للمصنف لغير المنصرفة والله اعلم قال الشارح قدس سره فلم يبق الا التعريف  
 فيه انه يقع تعريف النداء فلما سبب لتعريفه بانه لا يصلح لسببية منع المقتران بعض انواعه للبيانات  
 وبعضها مستقلا وبقية به فلا يصلح ان لسببية منع المقتران لامة واما بعض الباقي وهو الثاني مستقلا بالامر  
 فلا يجوز الاطراد كما في حاشية مولانا عصمت الله علم قوله هذا في المنح اي الحاشية الباقي في التعريف  
 العلمي للمعلول لغرض من هذا دفع ما يرد من ان السبب لا يخلو بعد انصرا اجماع اخواته التعريف بالاضافة للمقدرة  
 او الامر للمقدرة لان اصل قولهم جاء في القوم كلهم اجمع اجمع انهم هذا ليس بمستوفيا سابقا لان  
 المراد من التعريف باللام او الاضافة في قول الشارح التعريف بالامر الى التعريف بالامر الظاهر او الاضافة  
 انما هو لانه لو كان المراد اجماعهم قول الشارح يجعل غير المنصرفة منصرفا لان هذا اجماع باعتبار فرد في القوم  
 بالامر المقدرة او الاضافة للمقدرة سبب لانه نصرا فلا يصح قول الشارح فلا يتصور كون الخ ايضا ما لا يكره  
 ذلك مسلوبا فيما سبق يكون باقيا فكيف يصح قول الشارح فلم يبق الا الخ بيا للدفع ان كون السبب الى علما  
 انصرا اجماع اخواته التعريف بالاضافة للمقدرة او الامر للمقدرة ليس يتفق لان للمصنف ذهب الى ان  
 الاخر في الصفة الاصلية البعض في السبب الى اخر العلمية قول الشارح فلم يبق الا الخ بمنع على احد من  
 هذين المذهبين لعلنا نرى من تعريفه لا يراد ان فاع ما يقال ان الاولى كتابة هذه الحاشية تعليقا  
 بقول الشارح فلا يتصور كونه الخ فافهم تعريفه على هذه الحاشية بقول المصنف شرطها ان تكون علمية كما  
 ادلى فافهم الله علم قوله والعلمية اي العلمية الجنسية وذلك لان اجماع يحتمل تأكيد للمعروف وتأكيد على ان يكون  
 الا معرفة الا تكرر او التأكيد من الاعتراف فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون ملما والعلمية  
 الشخصية منتفية فيكون علمية جنسية كما افهمنا اسما علم قوله الشارح قدس سره وانما جعل الخ دفع

ما يريد من ان البعض جعل العلمية سببا للمعرفة سببا والعلمية شرطاً فاعى  
 نكتة في المخالفة بينا الدفم ان السبب يدل على من الفرعية والفرعية في التعريف اظهر من الفرعية في العلمية  
 كما سيظهر وجهه فلهذا النكتة خالف عن ذلك البعض قوله قيل فعلى هذا ان العلم لعل غرض القابل  
 دق ما يريد على المصنف من ان في كلامه تدفعاً لانه يعلم من قوله المعرفة شرطاً ان العلم للتعريف  
 تأثير في من العلم وليس العلمية تأثير لانه جعل شرطاً ولا تأثير للشرط ويعلم من قوله ان ما فيه علمية  
 مؤثرة ان العلم للعلمية تأثير في من العلم وهل هذا الا التداخل بين الدفم ان المصنف جرح في قوله  
 وما فيه علمية آه على اصطلاح الغير في قوله المعرفة شرطاً آه جرى على اصطلاحهم نفس التلزام  
 يلزم على تقدير كون الجريان في القولين من شخص احداً وجرى في قوله ما فيه علمية العلم على القولين  
 بالمراد العام وهو التعريف من الخاص هو العلمية وفي قوله المعرفة شرطاً العلم بحقيقة الحقيقة  
 ولزم والتداخل على تقدير كون الجريان في القولين على سبيل الحقيقة وغرض الفاضل المخرج من  
 نقل كلامه ذلك القابل العلم عليه وسيجى بيانه انشاء الله تعالى الله اعلم قوله في ان كون العلم  
 اشارة الى الرد على من قال فعلى هذا ان العلم بيان العلم في لفظ العلمية سواء كانت مصدراً  
 ويكون مفاد العبارة تكون تأثير التعريف شرطاً بحقيقة في ضمن العلمية او نسبتية ويكون مفاداً  
 العبارة تكون تأثير التعريف شرطاً بثبوتها في العلم يكون مفاد العبارة تحقق التعريف في العلمية و  
 العلمية نوع التعريف والتعريف جنس ولا تحقق الجنس لا تحقق النوع فيرجع كون التعريف  
 مؤثراً الى كون العلمية مؤثراً وانما الاختلاف في التصدير فلا يوجد في قول المصنف وما فيه علمية  
 مؤثرة جرى باصطلاح الغير فيجوز والله اعلم قوله لان الفرعية العلم اشارة الى وجه ظهور مؤثرة  
 التعريف للتذكير بيانه ان الفرعية في هذا السبب فرعية لما هو مقابل للتذكير لا مالاصل ومقابل  
 التذكير هو التعريف لا العلمية فالفرعية للتعريف لا العلمية كما كان العلمية نوعاً من التعريف فيكون  
 العلمية ايضاً مقابلة للتذكير لكن بالواسطة والتعريف بالذات فالفرعية فيه يكون اظهر والله  
 اعلم قال الشارح قدس سره هي كون اللفظ آه دق ما يريد من ان الجملة تكونها عبارة عن الاسم  
 الجملة لا يعبر عنها من اسما من العلم لان اسما من العلم تكون من اوصافه اسم لا ذات بيان ان  
 ان المراد منها كون اللفظ ما العلم ولا تشك في كون هذا اللفظ من الاوصاف فجمع عداه من الاسماء  
 وطريق معرفة ان هذا اللفظ ما وضعه غير العرب على ما نقل مولانا عن بعض الذين عن صاحب الفقه  
 هو النقل اجماع الا انه قوله لا غير اي لا غير غير العرب هو العربي يعني لا يكون ذلك اللفظ مما وضعه  
 العرب والغرض من هذه العبارة دق ما يريد من ان اللفظ المشترك بين العرب والعرب يجب ان يكون  
 هذا اللفظ ما وضعه غير العرب هو العربي فيلزم من عدمه ضرورة على تقدير وجود شرط الجملة فيه كما



ليس كذلك بيان الدفع ان ذلك اللفظ وان وجد فيه كون هذا اللفظ آه لكن وجد فيه ايضا كون  
ما وضع غير غير العرب هو العرب لانه ما وضعه العرب ايضا والمراد هنا انه لا يكون ما وضعه  
غير غير العرب هو العرب فلا يلزم المحذور وهذا القيد مستفاد من المقام السكوتي وهو  
معتبر عند الكل على ما قاله الفاضل المدقق قال مولا عبد الحكيم الا ظهرا اعتبارا بالحيشية بان  
يقال كون اللفظ ما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك انتهى ولعل وجه الاظهارية شيوع  
اتحاد الحيشية في امثال هذا المقام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لتأثيرها في الخبز  
هذا القيد لان العلمية ليست بموجودة في كثير من الالفاظ البهية كما هو الظاهر فلو كانت العلمية  
شروطا لنفس البهية للزم عدم وجدان البهية في ذلك الكثير واللازم باطل ظللزم ومثله ونزلة لفظ  
شرطان مثلا يتوهمون او الفاضلة في قول المصنف او الزيادة على الثلثة بمعنى الواو الواصلة فيكون  
لتأثير البهية في منع المعروف شرطان ثلثة وهذا خلاف الواقع كما لا يخفى وبين الاول والثاني ثلثة  
يتوهم عطف ذلك القول للمصنف على قوله ان يكون علمية في البهية فيكون الشرط الاول  
من هذا الكون المذكور تلك الزيادة المذكورة والشرط الثاني تحرك الاو الاوسط وهذا آخر  
الواقع لان البهية لا تؤثر في منع القيد من العلمية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي فتشرو  
الى العلم يجعل الياء ولفظ العلمية هنا للمصدية لانه على هذا يلزم ان يقول اي يكون هذا النوع  
من جنس البهية كما يدل على هذا قوله في شرح قول المصنف شرطان آه في بحث المعرفة وذلك لللازم  
هنا كما لا يهمل لعدم تحقق النوعية والجنسية هنا كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره بان تكون  
الخ اظهر ان يقول بان تكون حاصلة فيه حصول صفة في موصوفها لان ذكر لفظ الضم شايع  
في الجنى والنوع كما في العلم ليس بنوع البهية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة كابر  
الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللازم ان لا يؤثر البهية في قالون ولا يجعله غير معروف  
لعدم وجود شرطها والعلمية في اللغة البهية فيه لانه فيها اسم حشر بمعنى الجهد اللازم باطلا  
الدفع ان العلمية في تلك اللغة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول ان لا يوجد فيها لكن الثاني في  
فيه كما بينه الشارح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره به احد من بصيغة المبني للمفعول الاح  
مقتضى الرواة والرواة جمع الراوي كالقضاة جمع القاضي **قول** سقن نافع آه لما لم يعلم الشارح ان  
قالون علم اي راو من اتي قايرو وهذا النوع جهالة فاراد الفاضل الحشر رفم تلك الجهالة فلفظ علم  
بصيغة المبني للفاعل الفاعل نافع وهو من القراء ومفعول هي اوتة وتيسر بدل من الراوي او عطف  
بيان له **قال** الشارح قدس سره وانما جعلت شرطاً آه اي انما جعلت العلمية شرطاً لتأثير البهية في  
منع المعروف وبما انه لو لم يكن العلمية شرطاً لتأثير البهية في منع الضم في اللفظ البهية المنقول للغة

العرب مطلقا أي سواء نقل لها مع العلمية أو بدونها والأدلة باطل لأن العرب يتصرف في اللفظ  
البحر المنقول إلى لغة غير العربية فبضعف فيه معنى الهمزة فلا يصلح أن يكون رافعا لها هو الأصل  
وهو المقتضى لأن الضعيف لا يفتقر برقم القوي بخلاف ما إذا نقل لها مع العلمية لأنها لا يتصرفون  
فيه حينئذ لأن الأعلام تكون محفوفة بقدر إمكانه **قوله** تحقيق الاشتراط في هذه العبارة تشير  
إلى أن ما ذكره الشاعر ليس تحقيقا لاشتراط واحد بل جهة ذلك أنه يتوهم من كونه الشاعر أن اللفظ  
إذا نقل إلى لغة غير العربية فلا يتصرف اللحن فيه أصلا ولا هو ليس كذلك لأنه يقبله عراب ويأخذ  
النسبة وتخفيف ما يستقل فيه يحدف بعض الحروف وقلب بعضها وأيضا يتوهم منه أن يظن أن  
في ذلك اللفظ بضعف معنى الهمزة فلا يكون صالحا للنسبة لمنع الشعر والأدلة ليس كذلك لأن اللفظ  
بأجزاء الأعراب بالحاق بقاء النسبة وبالضميف بالفتح والقلب لا يضعف معنى الهمزة كما حاولت أن يكون  
الأدلة مهيبة لأنه يحتمل أن يكون مراد الشاعر من التصرف الخاص الذي يعمل من كلامه  
الشعر الموصى به التصرف العام والله أعلم **قوله** هو أن الهمزة أي صفت الهمزة في الألف المستعمل  
في كلام العرب لأن الأدلة في الألف للتعهد بينا وجه اشتراط العلمية في تأثير الهمزة في منع الشعر على ما يفهم  
من كلامه الرضا أنه لو لم يكن العلمية شرطاً لتأثرت الهمزة في منع شعره لفاظ الهمزة المنقولة إلى لغة غير  
مطلقا أي مع العلمية أو بدونها والأدلة باطل لأن اللفظ البحر المنقول إلى لغة العرب مع العلمية لأنه باعتبار منافاة  
يتصرف فيه تصرف كلامهم كجمله قاطلا لا مراً ولا إضافة إذ لا مانع منها فيه ولما كان التثنية مسا  
يما قبلها فيجعلونه قابلاً للتثنية أيضاً ولما كان الكسر قابلاً للتثنية فيجعلونه قابلاً للكسر أيضاً ولا يخفى  
منافاة ذلك مع منع الشعر بخلاف اللفظ البحر المنقول إلى لغة العرب مع العلمية لأنه باعتبار منافاة  
بالعلمية لا مراً ولا إضافة كما سيحكي وجه هذا لا يكون قابلاً لهما فلا يكون قابلاً للتثنية أيضاً لأنه  
بما يعاينها فلا يكون قابلاً للكسر أيضاً لأنه تابعه هل هذا إلا مقتضى منع الشعر والله أعلم **قوله** لا يخفى  
أن لا يتصرف لأن الألف ليس من كلامهم أي العرب ما ليس من كلامهم وإن الألف في عدم تصرفه فيه  
أن تصرفه فيكون فيما هو من كلامه **قوله** فيها يرد هذان هذا الضمير كذا نظيره من ضمير وقومها  
وضمير فيها الثاني وضمير وقعت لهجة إلى الألف كما هو الظاهر والألف في مذكر فلا يوجد لتتعلق به  
الألف والمردم في التذكير والتأنيث ويعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب ذلك أن الأبرار وبان  
الألف مؤنن بالهكمة وباعتبار هذا التأويل يظهر جاء ضمير المؤنث إليه يعلم من حاشية مولانا  
المدقق بأن الألف موصوفة اللفظ والمضما إلى هذا اللوح متحد وعرفنا التقدير أن الهمزة في أفرد اللفظ  
البحر يقتضيه أنه فالنظر إلى المؤنث لاجبة إلى ذلك اللفظ المحذوف وهو ما يؤيد به تلك الأخبار كما لا  
يخفى والله أعلم **قوله** أن يتصرف فيها أنه لا ندما وقع في كلامهم كذا من كلامهم فيجعلونه به ما

لم يخلو من كلامهم علمان في قول الشيخ الرضوان الجمة الى قوله تصرف كلامهم الى  
 الايراد بان نقل اللفظ العربي الى لغة العرب يصح لا نه على هذا يوجد فيه وضعا احدهما الجمة ق  
 الاخر وقومه في كلام العرب الاول مقتض لئلا يتصرف فيه لان العقل يحكم على ان اللفظ بان  
 لم يتصرفوا فيها هو من كلامهم لا فيما لا يكون من كلامهم والثاني مقتض لان يتصرف فيه لا  
 ذلك اللفظ لما وقع فيه فصا كان منه فان رعى الاول فهم قطع النظر عن لزوم الترجيح بل هو  
 يلزم ان لا يتصرف فيه والامر ليس كذلك لان تصرف اجراء الاعراب الحاق ياء النسبية واعتناها  
 يوجد من العرب في كل اللفاظ العربية المنقولة الى لغة العرب كما هو المتقرر وان رعى الثاني فهم قطع  
 النظر عن ذلك اللزوم يلزم ان يتصرف فيه الامر ليس كذلك لان تصرف اللفظ واحدا حال لا هو المتقرر  
 والكسر ما لا يوجد في اللفظ العربي المنقول مع العلمية الى لغة العرب كما هو المتقرر ايضا وان رعى كلامهما  
 لم يلزم اجتماع المتناهيين المتصرف وعدم التصرف وفي قوله فالحق وقعت الخ اشارة الى جواب ذلك لا يرد  
 ومثلا انشاء الله بيا واسطه **قول** فاذا وقعت لا اي نقلت مع العلمية الى لغة العرب هذه العبارة  
 الخ اشارة الى جواب الايراد الذي مر ذكره **ان** انما خالف الشق الثالث لكن الجمة راعى في حق احتكا  
 التنوين في اللفظ العربي الذي نقل مع العلمية الى لغة العرب فيستقيم ادخال التنوين عليه فيستقيم له الكسر كما هو  
 حادثة والوقوف في كلامهم راعى في حق باقى التصرفات اللفظ العربي المنقول الى لغة العرب مع العلمية او  
 فتكون جازية في المنقول الى لغة العرب فلا يلزم اجتماع المتناهيين لا يقال اذا كان الوقوف في كلامهم راعيا  
 في باقي التصرفات يلزم ان يكون ذلك اللفظ تابلا والامر والافتاء والامر ليس كذلك لان هذا جعل المناهات بين  
 العلمية والامر والافتاء وان اختلف بما انه ما ليس يكون الجمة فرعية في تصرف ادخال التنوين في اللفظ العربي المنقول  
 الى تلك اللغة مع العلمية ويكون الوقوف في كلام العرب راعيا في باقى التصرفات اللفظ العربي المنقول الى تلك  
 اللغة مع العلمية او بدو بها وانزله بان النكات المذكورة في هذا الفن نكات بعد الوقوف وليست علو والله  
 اعلم **قول** في منافاة الخبر ان حصول التفرقة بالعلمية حصوله بحجوه الكلمة وحصوله باللام والاضا ليل حصولها  
 بحجوها كما لا يخفى والاول **قول** فاستغنى عنها اى اللام والاضافة مع العلمية يروى ههنا ان الامر قد  
 تمام العلمية كالفضل والحسن والكافية والشافية والنجواب ان هذا باعتبار الوصفية الحانية في ذلك  
 كما هو اعتبار حصول الفاء للتفريق على المناهات بين العلمية والامر والاضافة **قول** جاز ان يستقيم  
 الخبر اذا في فاذا وقعت اكد ان قال هو ناعبد المحكم **قول** ما يعاقبها وتعل وجه معاقبة التنوين لانه  
 والاضافة من الكلمة اذ لم تكن تامة لانه بالامر والاضافة تكون تامة بالتنوين كما يعاقبها والله اعلم **قول**  
 ما يعاقبها من مفصلة لا لا تستغنى عنها ولا تعليلها على سبيل التنازع لان حلة اجتماع الامر والاضافة مع العلمية هو  
 المناهات بينهما لا راية حق الجمة وهو ما عرفت راعى الى رعاية كذا في قوله **قول** لم يقيم الكسر في جاز انشاء

قوله على ما هو عادة انه جرى عادة الكسرة ان كل موضع يخوفيه التنوين بخوفه الكسر وكل موضع لا يخوفيه التنوين  
لا يخوفيه الكسر اوسط قوله نوجب ان كل المثلين مثالان للقلب لو تعرضا لمثال الحرف لكان اولى قوله  
ذهب سيبويه واكثره الى ان التفرقة بين المصنف بان ما يستفاد من كلامه من ان المثلين الثاني لتأثير الجهر  
فيهم الصواب ان لا يفرق بين حركة الاوسط والزيادة على الثلثة من الفصلين سيبويه واكثره انما لا يفرق بينهما لان التفرقة  
الثاني للجهر هو الزيادة على الثلثة ولعل وجهه للمصنف ان كون وضع كلام الجهر على الطول في جميع الالفاظ غير  
مسلم لان الثلاثيات ايضا كثيرة في كلامهم كما لا يخفى وبعض تلك الثلاثيات ساكن الاوسط وبعضها مفتوحة  
والثاني الساكن الاوسط خفيف كما هو الظاهر فحتمه يعارض احد السببين فلذا اشترط في الاوسط على تقدير عدله  
على الثلثة والزيادة كون وضع كلام الجهر على الطول غالبا لا يفيد القطع بعد الاعتناء بحركة الاوسط في تأثير الجهر في  
منه الختم كما لا يخفى والله اعلم قوله ان المثلين الثاني للجهر في منه الصواب قوله لا اعتبار له في تأثير الجهر في  
الثاني خفيف سواء كان مفتوحا الاوسط او ساكنه ويمكن ان يقال من جانب المصنف ان مقوله الاوسط وان كان  
خفيفا بالنظر الى الزيادة على الثلثة لكنه ثقیل بالنظر الى ساكن الاوسط كما هو الظاهر فيكون ان يوجد اعتبارا في تأثير الجهر في  
المثلين اوسط قوله ذهب الى ان هذا كان قول المصنف وهذا اختيار المصنف مشعرا على ان هذا ذهب الى ان هذا  
عما ذهب اليه المصنف فالمراد بالفاضل الخفيف في المثالين انهما في المثالين انهما في المثالين انهما في المثالين انهما في المثالين  
كذلك فوجب معرفة مداهما ووجه جواز الصواب في هذا هو انما يشهد بتمام تأثير التانيث للمعكوك  
قوله كانه قائل انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للثلاثة بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه وانما لا يفرق  
ولما كان قياسا على ما في مقتضى التعداد حكم المقيس عليه للتقدير فيقال ان التانيث للمعكوك في جواز مدح المثلين  
الساكن الاوسط كذلك الجهر في جواز مدح المثلين فيكون قوله كسند في جواز الصواب مدحا ولا يخفى ان قياسا على الجهر  
على التانيث المعكوك قياسا على التانيث للمعكوك فيكون قوله كسند في جواز الصواب مدحا ولا يخفى ان قياسا على الجهر  
سكون الاوسط وان كان لا يعتبر كما في هذا بخلاف الجهر لا يناسب ضعيفا ولا يستلزم حقيقة ثابتة في الاداء بل هو ايضا  
في قولنا جواز اعتبارهم سكون الاوسط هذا هو الذي يفهم من كلامه الشارح في قوله لا يفرق بينهما في هذا هو الذي يفهم  
لأنهم كما ان قوله كانه قائل انما كان قياسا على ما في مقتضى الاداء للثلاثة بينهما فيقال ان هذا الامر هو على وجهه  
سكون الاوسط وان كان كذلك فلو لم تكن مؤثرة في وجوبهم ممتنعون فلو لم تكن مؤثرة في وجوبهم ممتنعون فلو لم تكن مؤثرة في وجوبهم  
لنورج لا والله قوله لا يخفى ان هذا هو الذي يفهم من كلامه الشارح في قوله لا يفرق بينهما في هذا هو الذي يفهم  
التانيث في قوله يمتنعون ما هو ممتنع في قوله لا يفرق بينهما في هذا هو الذي يفهم من كلامه الشارح في قوله لا يفرق بينهما  
من الملاحظة انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله  
قوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله انما تقوله  
لنورج لا والله قوله لا يخفى ان هذا هو الذي يفهم من كلامه الشارح في قوله لا يفرق بينهما في هذا هو الذي يفهم



الصبي ملك اسم إلى نوح على بيننا وعليه الصلاة والسلام انتهى ان ملك غير منصرف عند الشبه الرضوخا نسكوكونه من  
 وكونه مثالا موقوف على كونه غير منصرف كما هو الظاهر حكوا القاضى الحسن بن عيسى عن عزم الشبه الرضوخا نسكوكونه من غير  
 شخص الا شئنا ان لا يكون له عذر اخر لاسيما يكون الزاعم مثل الشبه الرضوخا نسكوكونه من غير  
 ادم حسن ان هذا مخالف لما في القاموس من قلعه بايران بين يدي عتة وكيفية كذا في حاشية مولانا عصا الدين  
 والبعل لشارح يقول هذا من نفع من التفتان ان لم يحصل لادارهم الاطراء على هذا والله علق قال شارح  
 قدس سره في قوله ما ير من ان حمل منتهى على شرط وبرايمه بتأويل كل واحد فيد افتناء شرط وبرايمه  
 وجوبها وهذا غير صحيح كما هو الظاهر بشا النعم ان المتصا لا يصح في منتهى هو الصغر وهذا في فصول العبادات  
 شرط وبرايمه وعدم جوده لا انقطاع في جهة هذا قال شارح قدس سره وفي برايمه ان كان البرهان  
 من لغات ابرايمه منتهى من الشرط وجو الشرطين فيه كذا في حاشية مولانا عصا الدين قال شارح قدس سره  
 وانما نحن لتفريع الحد فم ما يتوهم من ان المصنف جعل للتأثير الجملة في منع الشرط من احدى العلمية و  
 ثانيا ما تحمله الاوسط والزيادة على الثلاثة فما الشرط التعرض الى تفريع الشرط الثاني وجود او عدمه او مداه  
 الى تفريع الشرط الاول جو او كذا عدمه او ما السيرة تقديم انصر نوح على افتناء شرط وبرايمه من الاول  
 العكس ان انصر نوح تفريع الشرط الثاني عدمه او افتناء شرط وبرايمه تفريع الشرط وجود او عدمه  
 تفريع الوجه يكون اولى ما هو نظر العد كما لا يخفى وبها وما يكون الاولى يذ كر مقدم ما بيان الوجه ان مقتضى  
 المنع التنبيه على ما هو الحق عنده في الاختلاف الذي في نوح من انه منصرف وليس مقصود به بيان ذكر التفريعات  
 كن يجتمع بالان ان المقصود اذ كان ذلك التنبيه لم ذكر افتناء شرط وبرايمه الا ان يقال لما حصل في ذكر ما يلزم  
 على ذلك التنبيه التجهل الى تفريع الشرط الثاني عدمه مقصود به جعل التفريع هذا الشرط وجو او عدمه  
 الشرط وجو او عدمه في قوله ذكر ادم ذكر تفريع الشرط عدمه او ان كان حصول هذا الذكر في ضمن شئ آخر  
 اصل قوله يجوز ان يقال ان اشارة الى الجواز انصر عن التوهم المذكور بقول المصنف انما حصل في بيان الجواز ان مقتضى  
 للمصنف هو التنبيه على ما هو الحق عنده ما وقع فيه النزاع من نوح وشرط ما في الاول فان للمصنف ذهب  
 الى جوب انصر ادم والزمه شري ذهب الى جواز عدم انصر ادم اما الثاني فلان للمصنف ذهب الى عدم انصر  
 للجملة والعلمية واكثر الجافة ذهب الى عدم انصر ادم لاجل التاكيد والعلمية لان الشرط الثاني للتأثير الجملة  
 في منع الشرط عندهم هو الزيادة على الثلاثة فقط قوله تقديم انصر ان اشارة الى الجواز الاستفسار الثاني  
 في تعليق قول شارح وانما حصل في بيان المصنف اعني بشأن انصر نوح لانه مخالف عن اصل كتابه اعني انصر  
 بخلاف عدم انصر انصر لانه ليس بخالف عن اصل كتابه فلذا قدم انصر نوح وان كان للناس تأخير لا بتقديم  
 الشرط عدمه اصل صاحب الفصل قال فافيه سببا من الثلاث في انساكن الحشو كوجو ولو لم ينصر في اللغة  
 الفجوة التي عليها التفريل لمقاومة السكون احد السببين وقوم مجر منه على القياس لا يصح فوه انه في هذا

الله لا تشتم على ان القول يجوز الا من في نوح غير مختار عند صاحب الفصل القول يا صرافه فمنا عند  
 كما لا يخفى فكيف يكون انتهى نوح على هذا اصل هذا الكتاب يعني للفصل الا ان يقال ان المراد انه مخالف  
 عما هو ذكر في اصل هذا الكتاب سواء كان على سبيل الاشارة الى تزييفه او لا والله اعلم قوله ما لا  
 ينبغي ان يعنى ان المصنف قد انصرف في نوح مع كونه تفريع الشرط الثاني عدلا لانه جلي لا ينبغي لاحد ان يتهم  
 في ما يدل على جلاله ما قاله الشيخ الرافعي لم يجمع نحو لو ط غير منصرف في شق من كلامه قوله فانه ليس  
 بهذه النكاح اكثر النماذ ذهابا الى عدم تحرك الاوسط في الجملة تأثير في منع الصرف وقالوا ان امتناع صرف  
 شتر كاجل التام في الضوى الحاصل باعتبار القبول بالبقعة والعلمية وما هو المنقول عن اكثر النماذ ان لم  
 ما لا ينبغي ان يتنازع فيه لكن لا يكون مخالفة جليا والله اعلم قال بشاره قدس سره اعلعن اسماء الخدام  
 يكن الكتاب للعند في طر النوح غير خالي عن هذه القاعدة اراد الشارح ان تذكر هذه القاعدة في كتابه  
 ايضا لكن هذه القاعدة منتقضة بشيخ عذير عليه السلام فانها منصرفان كما يدل عليه المصنف كذلك  
 ذكر في حاشية مولا ناعص الدين ومولا ناعصهت الله قول وبالله التوفيق ذكر صاحب تفسيره لا تقان في  
 النوع التاسع المستين وفيه اي في القرآن من اسماء المتقدمين غير الانبياء الرسل عمران ابوهريرة وقل ابو  
 موسى ايضا وخواهره وليس بنبي موسى كما في حد اخبره مسلم سياقي في آخر الكتاب عزير بن اخضر  
 ويظهر من هذه المصاحف ان ليس بغير فكيف يوجد النقض به وما النقض فثبت فيمكن ان يفهم بان  
 المراد من الانبياء الانبياء المذكورة في القرآن وشيخ ليس منها لا على ما قاله صاحب لا تقان في ذلك التفسير  
 خمس عشرة ادم و نوح و ادريس و ابراهيم و اسمعيل واسحق ويعقوب ويوسف وهود وصالح  
 وشعيب وموسى وهارون و داود وسليمان وايوب وذو الكفل ويونس والياس واليسع وذكر  
 ويحيى وعيسى وفضل عليه الصلوة والسلام والله اعلم قال الشارح قدس سره لكونه عربيته فلا  
 يوجد فيها الجهة وانحاء الاستبالات غير العلمية فيها ظاهر فلم يوجد فيها الا العلمية وبه فقط لا يصل  
 عدم الانصراف فيكون منصرفه وبعض الفضلاء اعنف ملا صاحب جاك قال لي ان صاحب اقبل اسمعيل  
 عليه السلام كما هو المتقرر في حقهم ومن المتقرر ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام كما صرح به  
 بالشارح فكيف يكون عربيا بل يلزم ان يكون عجميا وشرط الجهة يعني العلمية والزيادة على النطفة  
 موجود ان فيه فلم لم يكن غير منصرف انتهى وما يدل على تقديم صالح على اسمعيل ما قاله حنا  
 تفسيره لا تقان في النوع التاسع والمستين ذيل في صالح ولم يكن بين نوح ابراهيم بنى الا هود وصالح  
 انتهى لان ابراهيم يكون ابا اسمعيل مقدم اسمعيل ابا صالح كان مقدما على ابراهيم كان مقدما على  
 اسمعيل لان المقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك الشئ وبعد زمان ظهر لي دفع ذلك بانهم لا  
 يجوز ان يكون اسم صالح عربيا ومصدرة عجميا وان احتجوا بذلك ان الظاهر ان العربى يوجد بعد

لا يفرق في الدبر بينه

وجود العرب العرب لم يكونوا موجودين قبل اسمعيل كما ينطق به كونهما الشارح وكان تسمية صالحا  
قبل اسمعيل كما هو الظاهر فكيف يجوز ان يكون اسم صالح عربيا فانزله بان وجود اللسان العربي  
موقوف على فجاء العرب بل يجوز ان يكون هذا اللسان موجودا قبل العرب وما يدل على هذا قول  
صاحب روم البيهقي تحت تفسير قوله تعالى **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا** حيث قال وفي الخبر عنه سبعمائة  
الف لغة فلما وقع في اكل الشجرة سلب اللغات الا العربية فلما اصغاه بالنبوة رآه تعالى عليه جميع  
اللغات فكان من معجزة تكلمه بجميع اللغات المختلفة التي يكلم بها اولاده الى يوم القيامة من العرب  
والفارسية والرومية والسرانية واليونانية والعبرانية والارمنية وغيرها فافهموا الله اعلم قال  
الشارح قد مر من ولد اسمعيل الخليل اسمعيل ايضا عربي فكيف يصح هذا القول الا ان يقال له وان  
العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبله غير مشهور فمعنى قوله ومن كان  
ذلك فليس بعربي انه ليس بعربي في المشهور فلا منافاة حينئذ كذا في حاشية مولانا عبد الرحمن قاسم  
الشارح قد مر من ولد اسمعيل الخليل في كتب التواريخ التي يذكر فيها حالات الانبياء عليهم السلام قوله  
اي الجمعية دفع ما يرد من استبانة الصروف تكون اوصافا لا اسم وذاات الجمعية لا تكون على هذا  
الذي ينبغي فكيف يعبر عنه من استبانة الصروف لا اسم بوحدة ثلاثة اعداد ان الجمعية لا تفرق للجمعية كما هو  
الظاهر فلم يصنف كالمزور المراد الاثر الثاني ان العباد على حد القضاء هو الجمعية والتقدير اي جمعية لهم ثانيا  
ان الجمعية مراداة اي الحكم من حيث انه جمع والجمع المهيئت بهذه الجمعية عايد الى الجمعية والجمعية من اوصافها  
الا اسم فيجمع العدة لكن ينبغي ان لا يخلط في هذه التوجيهات يكون مفعول المصنف شرطه ان يكون شرط الجمعية صيغة  
بمجرور ولا معنى لهذا كما لا يخفى ان يقال ان المراد شرط الجمعية كونها يوجد في الجمعية صيغة منتهى الجموع ولا  
خفاء في صحة هذا والله اعلم قوله لا يجوز ان يجعل هذا كان قول الشارح هو سبيل يوم مقام السبيين تنكير  
الحكم مقام السبيين لان قول المصنف ما يقر ومقامها آء بعد مظنة التنافي والباعث على التنكير ان الشارح  
المراد تفسير قول المصنف شرطه بما ذكره وهذا يقتضي ان التنكير كما لا يخفى المراد الفاضل الخ في ذكر التوجيه  
الاختلاف في التنويه فقال يجوز ان يجعل آء ولا يخفى ان كون لا مفعول الجمع للبعد هو على الاحتمال الاول والثاني  
واما على الاحتمال الثاني فيكون الاضافة للبعد فاي حاجة على هذا الى كون الاسم للبعد لقول الفاضل الخ قوله  
وهو سبيلهم ويجوز ان آء كان اولى كما لا يخفى والله اعلم قوله معصية اي دفع ما يتوهم من المنتهى ما  
لان يكون اسم زمان واسم مكان واسم مفعول لا سبيل الى الثالث لان الانتهاء لا يزم كما يدل على هذا قول الفاضل  
الخ في هذه الحاشية حيث قال اي صيغة ينتهي هذا جموع آء الا انه مر به من صيغة اسم المفعول وكذلك  
سبيل الى الثاني والثالث لان حاشية السبيل لا يثبت لها منتهى الجموع كما هو ظاهر كلامه في كون مكان هذا الانتهاء ايضا كونه  
كما لا يخفى ثانيا الذم ان دخلت المظنة معصية في الفعل فيفيد ان هذه الصيغة صيغة انها الجموع



لم يظهر من هذه الفائدة كون هذه الصيغة منتهاها مع ان المتعم ذلك ولم يكن المراد من الجوع  
 الجوع مطلقا لجنس جمع تلك الصيغة بالسالم كما لا يخفى فسر الفاضل المحقق هذه العبارة بقوله اي  
 صيغة آه وقيد الجوع بمجموع التكسير ولست واحصل وجها قويا لما قال الفاضل المدقق في فائدة  
 هذا التفسير لانه يلزم على بيانه تقدير معمول المصدر عليه وهو مخالفت لما قال المحقق في  
 المصدر كذا فافادة الصيغة الى المنتهى من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعلم من قول الفاضل  
 المحقق ينتهي بها ايغز والله اعلم **قول الجوع** التكسير المراد ما فوق الواحد **قوله** بمعنى ان  
 آه الغرض من هذه العبارة دفع ما ردد من ان صيغة تر جال صيغة ينتهي بها جوع التكسير لان  
 هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى كما هو المتقرر فيوجد فيه الجمعية مع شرط مع الجمع  
 ليس بغير معروف وبيان الدفع ان عدم الجمعية في رها ان يجمع التكسير مرة اخرى بخصوصية  
 فيه لا النوع هذا الوزن الا ترى الى حمار وهو جدير فلا يعتبر ولعل وجه الخصوصية بين  
 في مقابلة **قوله** بناء متعلق بالنفي وقوله فان آه لا نبات عدم القابلية باعتبار الخصوص  
 ولو تعلق بالنفي لم يظهر لقوله بخصوصية على هذا وجه فسر **قوله** حمير على وزن كير وفي جمع  
 النسخ على غير بعضين كدسر **قال** الشارح قدس سره وهي الصيغة آه وذكر قول للمصنف  
 بغيره على ذلك التقدير اما التحقيق او لعدم الاعتداد بالهاء المتقلبة عن التاء بمجوز  
 حذفها فيكون بعد الالف حرفان او الازالة انباء المدة من الوسيط لا مطلقة فلا يرد ان  
 ذكر قوله بغيره مستدرك لان المتلبس بالتاء لا يكون وسطا كما فيخرج بصيغة منتهى  
 الجوع **قوله** اولها مكسور الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما ردد من ان تعريف صيغة منتهى  
 الجوع يصدق على صغاري وكلمات الاول بالاول لان فيه بعد الالف حرفان والثاني والثاني  
 لان فيه بعد هاتئنه احرف مع ان كل واحد منهما ليس من صيغة منتهى الجوع كما هو الظاهر  
 بيان الدفع ان المراد من الحرفين بعد الالف والثالثة بعدهما ما يكون اولهما او اولهما مكسورا  
 ولم يوجد الكسر في صغاري وكلمات فيخرج كل منهما عن التعريف والقرينة على ذلك انهما  
 للشان المذكور في قول المصنف واجيب عن النقض بكلمات بوجه آخر هو ان الكلام في  
 جمع التكسير وهو ليس منه كما هو الظاهر ورد هذا ابو ميمون الاول انه لا يعلم من السابق تخيم  
 الكلام في جمع التكسير الثاني ان مدركه من جوع التكسير لا يضرك لان مقصود التعرض نقض  
 تعريف صيغة منتهى الجوع به وهو حاصل الا ان يراد من الصيغة المذكورة في التعريف صيغة  
 جمع التكسير فيكون خارجا بهذا القيد الراد الاول ذكر في حاشية مولانا عبد الحكيم والرد  
 الثاني ذكر في حاشية مولانا الفاضل المدقق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو الخ

الجمع على تقدير تعريف  
 منتهى الجوع بما ذكره  
 الشارح ١٢ سنة

لا يحتمل ان يكون ضمير راجعاً الى صيغة منتهى الجموع ويكون هذا التعريف آخرها ولا خدشة  
 في تعدد التعريفين لو كانا من جملة الرسوم او الحدود الناقصة او يكون الواحد بمعنى اولها كما من  
 جملة الحدود التامة كما هو الظاهر لانه لا يكون للامر الا ملاحظة الا ما حصلت منها في الزمن  
 ولعل هذا التعريف يكون احسن لانه يعلم منه وجه التسمية وغير مشتق على كلمة او التي  
 وضعت للشك في الاصل وان لم تكن هنالك بل للتويع واما انتقاضه برجال فقد لا يقدح في ذلك  
 ويحتمل ان يكون ضمير راجعاً الى الصيغة التي ذكرت في التعريف ويكون مقصودا للشارح من  
 هذا القول الاشارة الى وجه التسمية ومدى ورود النقض برجال على ذلك التقدير ظاهر  
 هنا من سوانح الوقت والله اعلم قال الشارح قدس سره لا يحتمل ان لا يحتمل مفرد فلا  
 يرد ان المفرد من هذه العبارة تحقق الجمعية الواحدة في صيغة منتهى الجموع كما لا يخفى مع ان  
 هذا مناف لما ذكرنا صيغة منتهى الجموع والله اعلم قال الشارح قدس سره لانه لا ينافي ما بين  
 من ان الشارح اليه بهذا عدم جمعية مفرد تلك الصيغة بجمع التكسير مرة اخرى وهو لا يقتضي  
 التسمية بصيغة منتهى الجموع لان لفظ الجموع يوثق على حاله لكان مقتضيا لتكرار الجمعية ثلاث مرات  
 واكثر ولو اريد من ما فرق الواحد لكان مقتضيا لذلك التكرار مرتين او مدام الجمعية بجمع التكسير  
 مرة اخرى لا يستلزم ولذا من ذينك الامرين كما في مساجد لان العدم المذكور فيه موجود  
 مع انتفاء كل من الامرين فيه كما هو الظاهر فكيف بجمع التثنية بل ان المراد من الجموع  
 ما فوق الواحد والتكرار مرتين الذي هو مقتضاها موجود في بعض صور صيغة منتهى الجموع  
 كما كان ينبغي ان العلم المذكور وان لم يستلزم للامر الثاني المختار هنا بالنظر الى كل الصور لكن  
 يستلزمه بالنظر الى بعض الصور وان اختلف في قلبك ان المناسب على هذا التسمية ذلك البعض  
 بذلك الاسماء البعض الاخر فانه لا ينافي بجزء من الامور الكثيرة لطرد الباب لعل هذا  
 التسمية يكون من ذلك القبيل والله اعلم قوله اي لانه صيغة آية بالاضافة لا بالتوصيف  
 لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد وهو ان المضاف من اسم ان وهو المفرد اما يكون مفرد  
 او لا وكلها ليسا بصيغتين اما الاول فلان مفرد هذه الصيغة جمع على جمع ثم جمع تلك الجمع على  
 تلك الصيغة كما هو المقرر لا ان مفرد تلك الصيغة جمع مرة على جمع ثم جمع مرة اخرى على  
 تلك الصيغة اما الثاني فلان تلك الصيغة لو جمعت مرة على جمع لا يكون صيغة منتهى الجموع جمعة  
 على شيء آخر في بعض الصور مرتين كما مر تحت حتى يكون منافيا لكونها منتهى الجموع بل المراد ان  
 الجمعية في تلك الصيغة في بعض الصور حقيقة مرتين لانها اذا كانت جمع الجمع فكذلك اعتبار  
 جمعية مفردا لجمعية ويمكن ان يذم بالاعتبار الشق الاول بان مفرد هذه الصيغة اذا كان

بحثا للمفرد الاصل فكانه جمع مرتين هذا غاية الوسيخ في هذا المقام والله اعلم بحقيقة الامر  
**قوله** وهو تعليل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قول الشارح لا فائدة  
 يكون حلة التسمية بصيغة منتفى الجرم والحال ان ذلك التسمية ملئت سابقا بقوله ولهذا  
 وتوسط المعلول بين علتين خلاف المتعارف فكيف فعل الشارح ببيان الدفع ان هذا القول  
 يسرلة التسمية بل مائة للعلية المستفادة من قوله ولهذا التسمية وبيان تلك العلية  
 قدرة منافي لصاحبة المتعلقة بقول الشارح لا فائدة ذكر **قال** الشارح قد سره فانه لا  
 يغير الصيغة وانما يغير في ذهنا ان جمع السلامة اذا لم يغير الصيغة فكيف يكون فيما من الجمع  
 ان تلبس المفرد بالتغير مأخوذ في مفهوم الجمع كما لا يخفى فانزله بان المراد بالنفي ههنا في التغير  
 في المفرد بان يتقضى منه شيء او يغير حركة او مسكاته او يريد في وسط ثمة والتغير بالمأخوذ في  
 المفهوم اعلم ما ذكر ومن ان يلحق بآخره شيء هذا ما ظهر والله اعلم **قوله** فتصير كونه اشياء  
 الى ان طية الاشتراط بالكون المذكور صحيح وفيه مرز الى دفع ما يرد ههنا من ان الشرع في التغير  
 يحصل بالعلوية اي غير شرط بل يكن شرط الجمع كما كان شرط اللبث في الاستصحاب الا ان شرطه ان الدفع  
 انه على تقدير العلوية لا يوجب الجمعية فضلا لزومها والمقصود بقاء حال وجه اللزوم حتى يكون  
 او فعلا اصل الذي هو الصرف في الاسماء **قوله** الباء للملابسة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم  
 من ان الباء للجمعية وعدم مجتها ظاهر كما لا يخفى **قوله** والتغير بغيره آية لعل الغرض من دفع  
 ما يتوهم من ان الباء اذا كانت للملابسة والتغير بغيره ما يغاير يكون للمقصود ههنا تلبس تلك  
 الصيغة بما يغاير الباء وهو ان يرد على الغرض كما لا يخفى ببيان الدفع ان التغير بغيره لا يوجب  
 التغير **قوله** بل لا يله لما كان توهم تلبس تلك الصيغة بعد ملهاه قايما في المعنى المذكور  
 على توهم ارادة العدول من كلمة لا امرض عن ذلك وقال لا يله **قوله** جز آخر شرطه  
 والتقدير شرطه بغيره بل لا يله والحب من الفاضل للمدقق حيث قال ههنا والتقدير  
 كونه بغيره بل لا يله ذلك التقدير يكون قوله بغيره خبر الكون لا خبر شرطه كما هو الظاهر  
 وهذه الشرط ليس يستقل في تأثير الجمع في مسع الصرف بل لا به معه من الشرط الاول كماله  
 الاول ليس يستقل بل لا بد معه من هذا الشرط ومن هذا علم ان جعل قوله بغيره ههنا  
 لقوله صيغة منتفى الجرم اولى الله اعلم **قوله** او صفة آية وان اختل في قلبك انه لا يله  
 ههنا من تقديره للعلق معر فابطان الصفة مع الموصوف وهذا التقدير مستقيم لانه يلزم على هذا  
 حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلاة فانزله ما ان الفاضل المختص تبع في هذا الشارح حيث قد  
 للعلق معر قابلا في قول القدر خبر لا يله بغيره **قال** الشارح قد سره متقلبة عن آية

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فواره غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو ظاهر  
فكيف يصح قول المصنف بغيره بيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء للشكيلة عن تاء التانيث حالة  
الوقف وهاء فواره ليست من هذا القبيل لانها من فصل الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لانفسها  
وانما سميت الهاء تاء لانها يؤول الى الهاء حالة الوقف وفواره ليس بمتلبس بتاء التانيث فلو  
خدشة في جملة قوله فعلى الاول آة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول  
للمصنف صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بتقييد بمجتمعات  
على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحصول للموضوع في وقت ما كان  
هذا الثبوت اذما وهذا الثبوت متحقق في فواره لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير  
متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا ولا غير خلاف ذلك بيان الدفع ان هذه  
القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مفيدة اما بتقييد حالة الوقف ان كان المراد  
من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقريبة على ذينك التقييد من عدم ظهور كون الهاء  
للتقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل  
ولا ادري وجه ما قال الفاضل من اننا بعد الحكم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين  
الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم  
به الذهن للشافعي قال الشارح قدس سره او المراد آة قال حوا عصمت الله والاظهار ان  
يقال بغير تاء التانيث مثلا يجتاز الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل  
للتاء الا انه تفتن في العبارة انتهى ويحتمل بالبال ان التفتن يحصل بطريق العكس ايض كما هو  
الظاهر الا ان يقال النكته للغاء لا للالغاء ولما كان المضرب في الاشتراط ههنا وجود التاء بما  
لفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل نزاد القبول ههنا لانه في هذا المقام  
وانه اعلم قوله كما قيل آة يعجزان عرضا لشارح قدس سره من بيان جملة فواره لعل  
الرد على من قال انه جمع فاره ووجه الرد ظاهر قوله قال قدس سره آة لعل الغرض من هذه  
العبارة ان الحالة تكون الازالة اسماء بان للعلمه معنيين بكل واحد منهما صفة فالغارة صفة تارة  
الى احد معنيين بقوله الغارة الى الشرق والى الاخر بقوله ويقال للبطل آة قوله يبين الفرق  
قال الفاضل حوا فالمدقق في تاج البيهقي الفروية والفراحة تحت تبرك شدن ونيد  
رو شدن انتهى قوله الحاشية لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية نفعا في صفة فتح  
فصل الفاضل المحقق المحقق في يكون لغا ولما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البطل  
والجماع لم يحتمل الى تفسير المعنى الآخر قوله ويقال للفارس آة يعجز كما انه يقال في ذلك المعنى

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فواره غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو ظاهر  
فكيف يصح قول المصنف بغيره بيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء للشكيلة عن تاء التانيث حالة  
الوقف وهاء فواره ليست من هذا القبيل لانها من فصل الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لانفسها  
وانما سميت الهاء تاء لانها يؤول الى الهاء حالة الوقف وفواره ليس بمتلبس بتاء التانيث فلو  
خدشة في جملة قوله فعلى الاول آة لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول  
للمصنف صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بتقييد بمجتمعات  
على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحصول للموضوع في وقت ما كان  
هذا الثبوت اذما وهذا الثبوت متحقق في فواره لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير  
متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا ولا غير خلاف ذلك بيان الدفع ان هذه  
القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مفيدة اما بتقييد حالة الوقف ان كان المراد  
من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقريبة على ذينك التقييد من عدم ظهور كون الهاء  
للتقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل  
ولا ادري وجه ما قال الفاضل من اننا بعد الحكم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين  
الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم  
به الذهن للشافعي قال الشارح قدس سره او المراد آة قال حوا عصمت الله والاظهار ان  
يقال بغير تاء التانيث مثلا يجتاز الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل  
للتاء الا انه تفتن في العبارة انتهى ويحتمل بالبال ان التفتن يحصل بطريق العكس ايض كما هو  
الظاهر الا ان يقال النكته للغاء لا للالغاء ولما كان المضرب في الاشتراط ههنا وجود التاء بما  
لفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل نزاد القبول ههنا لانه في هذا المقام  
وانه اعلم قوله كما قيل آة يعجزان عرضا لشارح قدس سره من بيان جملة فواره لعل  
الرد على من قال انه جمع فاره ووجه الرد ظاهر قوله قال قدس سره آة لعل الغرض من هذه  
العبارة ان الحالة تكون الازالة اسماء بان للعلمه معنيين بكل واحد منهما صفة فالغارة صفة تارة  
الى احد معنيين بقوله الغارة الى الشرق والى الاخر بقوله ويقال للبطل آة قوله يبين الفرق  
قال الفاضل حوا فالمدقق في تاج البيهقي الفروية والفراحة تحت تبرك شدن ونيد  
رو شدن انتهى قوله الحاشية لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية نفعا في صفة فتح  
فصل الفاضل المحقق المحقق في يكون لغا ولما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البطل  
والجماع لم يحتمل الى تفسير المعنى الآخر قوله ويقال للفارس آة يعجز كما انه يقال في ذلك المعنى

للمفرد جواد كذلك يقال فيه له رأي يعنى ان ذلك المعنى صفة للمفرد لا يفرق بين المستقبل فيه  
 ليس لفظ الغارة بل لفظ الجواد والرابع **قوله** فينبغي ان آه اذ غير اللازم في معرض الزوال  
 وما قيل في الحاشيتين المشهورتين اذ العارض في معرض الزوال لا يخلو عن حذو آه اذ الزوال  
 عارض كما تقدم وليس في معرض الزوال الا ان يقال في اصطلاح النجاة المراد من العارض  
 للمفرد بالفعول والله اعلم **قوله** كما في وزن الفعل حيث يتقلب بهذا الوزن الى وزن لا  
 بقبوله التاء قال الفاضل المدقق وانت خبير بان من اعترض على اعتبار تغير الوزن بالتاء في الجمع  
 كيف لا يعترض على اعتبار تغير الوزن بها في وزن الفعل فالجواب للذكور كما ترى انتهى **قوله**  
 بل لا اعتراض في ذلك المقام اولي لان المعتبر فيه القبول لا الفعلية الا ان يقال ان هذا  
 الكلام مكرام على السند لا يخص وهو ليس بمعتبر كما هو المتقرر **قوله** على ان التاء آه صاحب  
 العلل وان المعترض ان اراد بقوله التاء غير لامة عدم لزوم التاء في جميع صور صيغة  
 منتهى المجموع على طريق السلب الكل فهو ممتنع وسند هذا المنع مثل اشاعت وفراغ لانها  
 لم يستعمل في كلام العرب بدون التاء وان اريد عدم لزومها في بعض صورها على طريق  
 السلب عن البعض والاثبات للبعض الآخر فمتمنع لانها غير مسلمة كما هو الظاهر **قوله**  
 وفيه نظر آه هذا النظر متوجه الى العلل وبيانها ظاهر ويمكن ان يجاب بان مراد صاحب  
 العلل والمنع على السلب الكل على تقدير وهو يتحقق بالزوم في بعض الصور وهو جمع للنسب  
 كما لا يخفى على من له ذائقة سليمة بقى شيء في مقابلة الفاضل المنع لا يعنى المنسوب وانظر  
 لعل الله يمدك بعد ذلك امر **قوله** اذا كانت اى فعالة جمع المنسوب تقدير المتعلق  
 الخاص بقضية المقام ويحتمل ان يتعلق الامر بالمنسوب بكنية مثلاً ويراد من الكمونة الجمعية  
 له وهكذا الخ في قوله لا يعنى **قوله** اشغى منسوب الى اشغى اسوزجل واما جمع شغى  
 فهو اشاعت **قوله** لا تبادل آه تعليل للزوم التاء في المنسوب الجامع كون كل من آه النسب  
 والتاء للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتدر ونرعى ونرعى **قوله** بخلاف آه يعنى الزوال في  
 هذا القسم غير لازمة لانها غير موجودة لان الحاق التاء في هذا القسم لا يثبت بطريق  
 الغلبة كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** وايض عدم آه منع من  
 المستفاد من قوله لعدم استعمال آه لمنع عدم لزوم التاء على تقديره وتقديره انه يجوز ان يكون  
 موضوعاً بلا تاء ويكون استعماله مشروطاً بالحاق التاء كما في السماء الاشارة والموصولان  
 والعمارة على من ذهب من قال لا صحتها للمفهوم الكل ويمكن ان يجاب ان هذا المنع على السند  
 وهو ليس بمعتبر والله اعلم **قوله** بزيادة آه لعل المفروض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان

مقصودنا الشارح من هذا الكلام الرجوع على من نزلهم ان لا بد في تعريف صيغة منتهى الجموع  
من زيادة قيد ولا يبيأ النسبة لاخراج نحو مديني وهذا الوجه لا يحصل عند الكلام بطريق الصلح  
وان استلزمه كان الامر الظاهر وري في كلامنا من ان لا احتياج الى الاخراج لكن بقيت ابيات كثيرة  
في كلامنا الشارح الاحتياج الى مطلق الاخراج بيان الدفع ان مرادنا الشارح ايضاً في الاحتياج  
الى الاخراج الخاص لتفصيل طرق العلاج ووجهنا ان مديني خارج من ضرورة صيغة  
منتهى الجموع لان بعد الالف فيه اربعة احرف فكيف التزم الزاعم اخراجه قيد نرايد  
وملك الشارح مسلكه واجيب بان المقصود اخراج مديني في مديني لا مديني وبعد  
الالف فيه حرفان فيصدق تعريف صيغة منتهى الجموع عليه واحال انه فيه منقطع فلا  
من قيد نرايد حتى يخرج منه فلذلك وجد الالتزام كونه والسلوك المسطور واورده عليه  
الفاضل المصدق بان مديني في مديني جزء منه والاحتياز عن جزء الكلمة لا يصح فله انتهى  
بما صله اقول وبالله التوفيق ان جزء الكلمة لو كان له حكم خاص فلا يجد في الاحتياز منه  
شيء الا ترى ان عبد الله كلمة عندنا مع ان جزءه الذي هو عبد الله مثلاً لو اخرج عن تعريف  
غير المضاعف او غير المضاعف اليه فلا يكون فيه بعد كما لا يخفى والله اعلم قوله مع انه لو زيد  
آية اشارة الى اورد الاخر على من زيد ذلك القيد لذلك الاخراج بيانه انه يلزم على هذا الخروج  
كراشي من الحكم الذي يؤثر في منع الصرف لانه يبيأ النسبة مع انه غير مصروف اقول وبالله التوفيق  
انه لو اريد ولا يبيأ النسبة التي لم تكن في مفردة فلم توجه اليه هذا الوجه ويرد ههنا ان الاء في  
كراشي ليست للنسبة كما يفهم من كلام الشارح الرضي في شرح الشافية فكيف يخرج بهذا القيد  
واجيب بان الاطلاق يبيأ النسبة على تلك الياء في اصطلاح النجاة امر جائز كما يفهم من كلام  
ذلك الشارح في شرح الكافية في بحث وان لم يخرج ذلك الاطلاق عليه في اصطلاح الصرف عندنا  
ما يخص من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم قوله لا يصح الا آية تفسير المفرد والمضاعف بالياء  
عليه لعله دفع ما يتوهم من ان المفرد المضاعف ما لا يكون فيه وجه من التركيب في مديني في مديني  
تركيب مع ياء النسبة فكيف يكون مفرداً معضاباً ان الدفع ان المراد من المفرد المضاعف ما لا يعامل  
معاملة المفرد وهو فيه كذلك لانه لو عمل معاملة الجمع لزم في النسبة الى المفرد على  
ما هو القاعدة في نسبة الجمع قوله فلا يقيم آية تفسير الجمع المضاعف ولعل لباء على هذا التفسير  
دفع ما يتوهم ان الجمع المضاعف ما لا يكون فيه جملة من الافراد وفي قرآننا ههنا جملة موجودة وهي  
الشافية بالكرامية اقول وبالله التوفيق فوالفاضل المحتش لا يصح الا معاملة الجمع معاملة  
اورد الفاء في السابق لكان عبارة مسلك واحد والله اعلم قال الشارح قدس سره في كلامه

ان لو قيد ما ورد في خبر  
الضم ههنا بالياء  
منه

لا يجوز بالبال ان الكلام اذا كان في مدين في مدين كما سبق وجمعه فليثبت الجمعية له ككل  
 للمصرح عند القول وفي نفى الجمعية عنه بقوله ليس جعاً آة تدفع الا ان يقال ان الثاني لما  
 كونه جزء مدين والاول وقت عدم كونه جزء لكن يبقى شئ وهو ان نفى الجمعية الجمالية حال الجمعية  
 ظاهراً واما نفى الجمعية المالية فهو غير ظاهر الا ان يقال ان مراد الشارح ان مدين في مدين ليس  
 جعاً في المحل ولا بعد حذف ياء النسبة عنه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما تقر من ان في مدين  
 الشئ لا يكثر دفع للمانع والله اعلم **قال الشارح** قد مر من سره بخلاف فرانته لعل الغرض من هذا  
 الكلام رد دفع ما يدعي من انه كما لا احتياج الى التخرج نحو مديني لعدم جمعية كذلك لا احتياج الى اخراج  
 نحو فرانته لانه لا يكون على فرانته المفردات مفرد بيان الدفع انه جمع وكون الشئ على فرانته المفرد  
 لا يقتضي افراد نعم ثبتت الفتور في الجمعية فاذا كان جمعا ضعيفا لا يقوى القيام مقام السبب  
 لاحتج الى قيد يخرجه **قوله** وهو معترب النصير راجع الى فرانز والمغرب منه لم يذكركلام  
 الفاضل المحسن وهو فرزين كما ينادى عليه عبارة المتخلف لعل مقصود الفاضل المحسن من  
 هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الشارح لم اختار تفديم الفرزين على الفرزان ولم يقل  
 جمع فرزان او فرزين بان الفرزان معرب فرزين فهو اصله والاصل يكون مقدما قلنا  
 قد مر الشارح هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال الشارح** قد مر من سره فعلم ما سبق  
 آة لعل الغرض من هذا الكلام التمهيد الى دفع ما قيل ليست اما في قوله واما فرانته للتفصيل  
 لعدم التعمد باللائم كما التفصيل ولا للاستيناب لسبق كلام آخر عليها وانتفاء الشرط  
 في الاستيناف بان ما هذه التفصيل والتعدد اللازم لها اعم من ان يكون من كبر كما  
 في قولك جاء اخوتك فاما تريد ضعفه واما عمرو فأكرمه واما خالد فأكلمه او مقدر كما  
 في قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ الآية والثاني موجود ههنا لان تقدير الكلام مرصوفة  
 مشتمل على مجموع قد يكون هما وقد يكون بغيرهما اما الصيغة التي بغيرها كساجد مصابيح  
 فهي غير منصرفة واما التي تكون بالهاء كفرانته فهي منصرفة **قوله** قيل ليست آة لعل  
 لعل غرض الفاضل المحسن من نقل هذا الكلام المراد عليه باختصار الشق الثاني وسيبقى بيان  
 كما رد عليه الشارح باختيار الشق الاول ومرة تقديره **قوله** لا استيناف يعني ان الكاف  
 في اما الاستيناف قد مر سبق الاجمال عليها كما ينادى عليه عبارة الشارح في بحث حروف  
 الشرط لا عد مر سبق الكلام عليها كما توهم هذا القابل والعجب من الفاسلين المشركين  
 جعل ما أخذ هذا الكلام من كلام الفاضل الهندي الذي ذكره عن غيره مع وجود ما أخذ  
 في كلام الشارح في بحث اما في حروف الشرط والله اعلم **قوله** فنصرفة مع وجود شرط

ان يقال ان قوله  
 قاله جمع من مدين  
 المحسن في التخرج عليه  
 ظاهر بخلاف قوله  
 فانه مفعول لا من  
 عبارة الشارح فلا  
 يظهر عليه التخرج  
 في كلاهما اصل  
 المحسن انه  
 ويرى ههنا ان الجمعية  
 او صيغة متعينة كما في  
 مناجر فلم لا يجوز ان  
 يكون مدين في مديني  
 غير منصرف بسبب  
 ان يربط ما لا في  
 محل لا يكون علل في  
 فرانته وههنا باعتبار  
 كون ياء النسبة به  
 بعد الخلل في فرانته  
 فارتداد التقدير ههنا  
 النسق من الى ان كلامه  
 الشارح مشتمل على  
 غير المناسب كما سيج  
 مر ولا مبرر حال وقال  
 وكان المناسب ان  
 ان يقدروا اما كان  
 بما نحو





وأما الثاني فلا نه الخ **قوله** بمعنى النفي وتعمل عليه تضييع العبارة **قوله** فانه مح في قوة آة لعل الغرض  
 من هذه العبارة قد قدم ما يتوهم من ان غير اذ كان بمعنى النفي يكون التقدير وحفاجر مما ليس منطوقا  
 وتقديم خبر ليس عليه مختلف فيه فكذا تقدير معموله عليه بناء على القاعدة المشهورة من  
 ان المصنوع لا يقع الا حيث يقع العامل فيه فكيف قال الفاضل المحقق وجاز على الاطلاق قوله  
 لا يلزم كون غير بمعنى ليس على تقدير النفي بل يحتمل ان يكون بمعنى لا وهما كذا **قوله** من  
 تقدير يريان ما في قوله ما تجا والمراد من الدخول في كلا للموضعين مدخول لا وقوله وزينة  
 عطف على تقدير يريان مثال التقدير وانما يد غير ضارب اي انا لا ضارب زيد او مثال الزيادة  
 لا زيد في الدار ولا عمر **قوله** ولا يخفى آة رد على احتمال الحالية **قوله** من ايها آة انما  
 قال من ايها آة نه بعد التاء مل يظهر مدم انصرف حفاجر في حال التنكير بطريق الاولى لانه لما  
 اعتبر الجمعية مع للنافي وهو العلمية فاعتبار مع مدم للنافي وهو التنكير اولى فالحال يكون  
 قيد النكاح الاحتراز يا فيكون هذا التقيد مثل التقيد في نعم العبد صهيبي لولم يخفف الله  
 لم يعصه **قوله** على انه خبر مبتداء محذوف وهو هو ولم يجعل خبر حفاجر لان مثل هذا  
 المحكم ليس بمقصود للنفي كما لا يخفى **قوله** وينبغي آة يعني وان هو كونها جملة حالية بناء  
 على انها لا تكون قيد الاحتراز كما في قوله علما لكن جعل كونها اعتراضية اولى بخلوها عن الايها لم  
 المذكور **قال** الشارح قدس سره علم جنس لفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين  
 الاول ان علم الجنس موضوع الطبيعة مع اعتبار المعهورة والمعلومية بخلاف اسم الجنس  
 لانه موضوع لها مع اعتبار عدم المعهودة والمعلومية الثاني انه يجري على علم الجنس احكام  
 المعارف بخلاف اسم الجنس فانه يجري عليه احكام النكاح **قال** الشارح قدس سره يطلق  
 على الواحد قال مولا ناجمال الدين ليس ما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء  
 الجمعية انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان غرض الشارح من هذه العبارة الرمز الى انتفاء  
 الجمعية بوجه آخر حاصله ان الجمع لا يطلق على الواحد وحفاجر يطلق عليه فلا يكون جمعا خفي  
 ان يكون منصرفا لان صيغة منتهى الجموع شرط للجمع ليس بسبب لكان الكلام الشارح  
 واطلاق حفاجر على الكثير مغاير لا يطلق الجمع عليه لانه اطلاق على واحد واحد بخلاف اطلاق  
 الجمع فهو ايفر ينافي الجمعية هكذا قال مولا ناعميت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس  
 سره فينبغي ان يكون آة قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الا انصرف اذ كثير من الاسماء المفردة  
 غير منصرف واجيب عنه بان منه من الصرف مستند الى الجمعية واذا انتفتت الجمعية  
 فينبغي ان يكون منصرفا وان هذا التفرع بالنظر الى ظهور انتفاء الاسماء الاخرى في حفاجر

هكذا قيل في حاشية مولانا جمال الدين وعصمت الله قال الشارح قدس سره الجمعية الاولى  
اشاره الى ان في عبارة المصنف مسامحة لانه يشعر على ان النقل من الجمعية سبب عدم الاصل  
والامر ليس كذلك **قوله** الجمعية وان كانت آة لعل الغرض من هذا القول دفع ما يتوهم  
من ان عدم الانصاف اذا كان الجمعية يلزم اعتبار المتضادين وهما الجمعية والعلمية في حكم  
واحد وهو عدم الانصاف وهو من المنتهات بيان الدفع ان المناقاة مسافرة لكن لا ينص  
جمعية لا اعتبار بين اى اعتبار الجمعية واعتبار العلمية في حكم واحد وهو عدم الانصاف  
لانه لا حاجة فيه الى اعتبار العلمية لان الجمعية وحدها تقوم مقام السبين **قوله** كالتو  
اي كمنافاة الوصفية للعلمية **قوله** ومن قال آة في دفع التوهم المذكور وبيان هذا  
الدفع عدم تسليم المناقاة بين الجمعية والعلمية **قوله** منافاة العلمية حال عن صحتها  
لازم فيكون من قبيل عبارة المصنف وحفاجر علماء غير منصرف **قوله** ليعنى الجمعية لان معنى  
الجمع الاحاد المقصودة بمرور مفردة بلا تعين **قوله** نعم يجوز كلمة نعم تصديق لما  
لما سبق وهو المناقاة بين الجمعية والعلمية وقوله يجوز آة جملة مستأنفة ذكرت في  
منشاء مثل ذلك القايل بانه قديمه شامية الجمعية وهي التعدد في العلم كما انه قد بين في  
الوصفية فيه فمن هذا البقاء يتوهم بقاء الجمعية والوصفية واحتياهما مع العلم فيقال انه  
لا منافاة بينهما **قوله** قال قدس سره آة غرض الفاضل المحقق من نقل هذه الحاشية الرد  
عليها بانها مخالفة لما في الصحاح والاصحاح يختلفون في جوابه لا عتراض الذي ذكر في انشراح بعد  
تسليم التانيث في الضم وغرض الشارح اثبات قوله لا ان الضم هي اشئ الضمعا لكن بقي في  
خفي شيء وهو ان المناسبات للفاضل المحقق ان يوجد ههنا قوله لان الضم هي آة فيقول بعد  
قال قدس سره وللشارح ان ثبت قوله بالنقل من كتاب ثقة من كتب اللغة لان ما قاله في  
الحاشية ليس اولى مما قاله في الكتاب حتى يثبت هذا بذلك هذا من سوانح الوقت والله  
اعلم **قوله** اندفع اسوال لانه مبقى على كون حفاجر انتهى الصبحان وان احتج في صدره  
ان الجواب بعد من تسليم التانيث صدر من الشارح نفسه في الكتاب في جواب الاعتراض  
للمصدر بقوله فاز قلت آة فكيف قال الفاضل المحقق فعلى هذا اندفع اسوال فان له بان  
ههنا تانيثين تانيث حفاجر وتانيث الضم قال الفاضل المحقق من تانيث الضم مستند  
بالاصحاح الصالح وتبعه تمنع تانيث حفاجر ايم لانه علمه والشارح تمنع تانيث حفاجر لا الضم  
كما علم من حاشية المتعلقة بقوله لانه علم بحسب الضم لانه اول قول المصنف وحفاجر  
الحاشية آة والله اعلم **قوله** المدونة مبنية وحاصل المنع اصلا فسلوه ان افا كانت

والقائمة بين الجمعية  
المناقاة ههنا كما  
على ١٢ منه  
على ان شرح التانيث  
بالاستقلال ليس من  
باب المصنفين كما  
هو المحسوس من الكتب  
ولما زاد الفاضل المحقق  
نقله على ما في الشارح  
الجمعية الى آخره كان  
ولما ذكر الى انية ههنا  
على ١٢ منه  
الجملة الاول متعلق بالان  
المدونة وانما مقتضى  
بالقبيل فله واولان  
تعلق الجواب من بين  
واحد بفعل واحد  
من المستغفات فافهم  
على ١٢ منه

العلمية مؤثرة في حفاجر يكون منصرف فابعد التذكير بان المانع من الجمعية العلمية فانزالنا  
 بالتذكير عادات الجمعية فيكون غير منصرف كما في اسرار لان الوصفية نزلت عنه بالعلمية  
 فاذا نزلت بالتذكير عادات الوصفية فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل الا  
 ان يقال ان ملازمة الشارح مبنية على المذهب المختار وهو مد معود الزايل برقم المانع  
 لانه بدون وجود مقتضى كما سيحكي في شرح قول المصنف ومخالفت سيبويه لا يخفى فلتكن  
**قوله** قال من سره آه غرض الغايل المحيى من نقل هذه المحاشية الرد عليها بان التأويل  
 مستغنى عنه لانه مبني على الباطل وهو تانيث الضبع وغرض الشارح دفع ما يرد عليه بان  
 عدم تسليم التانيث في حفاجر غير موافق لقول المصنف وخارج عما للضبع انقضى الضبع كما  
 قاله الشارح سابقا فان سلم ان الضبع مؤنث لكن لا تسلم تانيث حفاجر لانه علم للجنس  
 الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا ومعنى قول المصنف وحفاجر للضبع انه علم للجنس  
 شامل للضبع لانه فقط وهو ما سأل على طبق ما مره والجب من الغايل المدقق حيث  
 تعرض للسؤال ههنا ولم يتعرض له فيما سبق مع انه مثل هذا المقام من غير فرق والله اعلم  
**قوله** فعل هذا على تقدير كون حفاجر لما للجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او  
 مؤنثا **قوله** بناء لانه لو لم يثبت التانيث في الضبع بل يكون شاملا للمذكرو والمؤنث  
 كما علم من الصراح والعصا لان العموم مستفاد ابدون تقدير لفظ الجنس توصيف  
 بشامل **قوله** ولا مكان انه دليل آخر لقول الشارح ولم يقل آه ويرا انه ان اعتبر الجمعية  
 المطلقة اعني الشاملة للجمعية الاصلية والجمعية الحالية ممكن في منع الصرف ولو قال بجمع  
 ان يكون في الاصل ولو تاء ملكت تاء مل الانصاف يظهر لك ان هذا القليل في غير محله لان  
 الجمعية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية كما ان الوصفية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية  
 العارضية لا الجمعية الحالية كيف ولو كانت الجمعية الاصلية مقابلة للحالية في هذا المقام  
 لتوهو مقابلة الوصفية الاصلية بالوصفية الحالية فيما سبق ايض في غير محله عدم اعتبار  
 الوصفية الحالية في منع الصرف والامرا ليس كذلك فافهم ولعل الله يهديك بعد ذلك امرا  
**قال** الشارح قد مر حجاب بانما وقع ههنا ان الاقتراض على سراويل ليس لا على قف  
 مد ما تصرفه فالاختلاف في صرفه وعدمه كيف جوابا واجيب بان الجواب آخر الكلام و  
 اما اوله اي بيان الاختلاف فليكن صنعت السؤال بان سراويل مادة النقض على الاتفاقات  
 لانه اذا صرف لا يرد النقض به كما هو الظاهر ههنا فافهم من محاشية مولا عصمت الله  
**قوله** ومذهب الاكثر آه يعني ان في عبارة المصنف هذا ما حدثه الجاهل الجور وكما فعله

يعني ان الناس سبوا  
 ان يزيد قوله لانه علم  
 للجنس الضبع فيقول  
 بعدة قال قد مر  
 آه ولو لم يرد بقول الشارح  
 ولا كان الى آخره كان  
 لا يرد المحاشية ههنا  
 وهو كذا في بعدة  
 يخفى

الشارح اوحذف للمضائق كما فعله الفاضل المحشي وفي كلا التقديرين نوع نقصان اما في تقدير  
 الشارح فهو انه موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير  
 منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا امتنع بل متعذرا واما تقدير الفاضل فهو انه موقوف  
 على ثبوت اختلاف النهاية في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم هكذا اقال مولا فاعصمت الله  
 وبغيره من قول مولا ناعصا الدين ارض ولعل الاختلاف المذكور في الشرح يكون امر مشترك  
 لا تحقيقا كما هو المفهوم من حاشية مولا ناعصا الدين قول الخبر مبتدأ محذوف لعل  
 الغرض من هذا دفع ما يرد من ان قوله اعجمي مقول القول المستفاد من قوله فقد قيل وهو لا  
 يكون الا جملة والاعجمي مفرد بيان الدفع انه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اعجمي ومقول القول  
 ليس الا هو مع مبتدأه وهذا المجموع جملة والفرق بين كلام الفاضل المحشي والشارح  
 بقلّة المحذوف وكثرة فيكون في عبارة الفاضل المحشي تعريض على الشارح والى هذا التقدير  
 اشار الشارح قدس سره بقوله انه اسما اعجمي مع زيادة فايد وهو تقدير الموصوف  
 وهذا التقدير ليس مما يستغنى عنه لانه قد يكون صفة للشئ وهو غير مراد هنا هكذا فهم  
 من حاشية الفاضل المدقق قوله لانه دخيل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان حمل  
 سراويل على موازنه واعتبار الجمعية فيه حكما ليس باولى من حمل موازنه عليه وعدم الجمعية  
 فيها حكما بينا الدفع ان سراويل دخيل في كلام العرب على تقدير الجمعية فيكون تابعا لما هو  
 عربي في الاصل فيكون محسولا عليه بخلاف ما هو عربي في الاصل لانه لا يكون تابعا فلا  
 يكون محسولا قوله واقام يمينه آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان يحمل على الموازن  
 لو كان مؤثرا في منع الصرف لكان المناسب عدم انصرف آجر العرب محلا على موازنه منها  
 اذ هو اسم بلدة بيان الدفع ان بعض موازن آجر العرب منصرف كالكلب واجرو بعضه  
 غير منصرف كاذر وقلام يكن لغير المنصرف ترجيح على المنصرف بل الامر بالعكس نظرا  
 الى ما هو الاصل في الاسماء حمل الموازن للمنصرف بخلاف سراويل لان جميع موازنه غير  
 منصرف فحمل عليها وجعل غير منصرف وان لم يكن فيه سبب من استبان مع الصفة  
 قوله العرب خففا قال في العوام آجر فارسي محرب قد يشدد راءه وقد يخفف انتهى  
 ولما كانت موازنه الغير منصرف خفيفة كاذر مثلا قال الفاضل المحشي خففا والا فانتم  
 ليس بمتخصصين حال الخفيف والله اعلم قوله اعتدأ راءه يعني ان المقصود من جملة الشارح  
 قدس سره انكم من قبيله حكما قد ما يرد من ان يحمل على الموازن غير محدود فيما سبق من  
 استبان مع الضم فكيف أثره هنا فيه بيان الدفع ان الموازن هنا الجمعية الحكيمة المحاطة من

الحمل لا يحمل بنفسه وفي استناد الفاضل المحشي لا يعتد امر هذا القول امرى شديد الكثرة  
 جهالة اهل العصر لم يخص الى ذكره فانهم قولهم وقد يعتد به بان هذا لا يعتد امران على  
 حمل على الموازن من اسباب منع الصرف فيما سبق لاجل انه سبب على سبيل الاعتقال  
 وليس بسبب على القطع لان السبب في سر وويل على تقدير كونه عن باب الجمعية التقديرية على  
 تقدير كونه عجميا الحمل على الموازن قوله قال للمعراة غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام  
 الاشارة الى ان لا يعتد امر الاول ليس بمضى للمعراة على تقدير ان يلزم على الذين قالوا بان  
 انجي الجهم وما اشبه الجهم كما ان بعضهم قال بذلك هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق قوله  
 وبالله التوفيق ان المصريح في كلامه الشارح قدس سره ان بناء الجواب على هذا التقدير على  
 ان المصادم من الجمعية اعرض عن ان يكون حقيقية او حكما فكما انه لا حاجة على تقدير كون الجمعية  
 اعرض عن ان يكون حقيقة او تقدير الى الزيادة القيد كذلك لا حاجة على تقدير تعيينها  
 من الحقيقة والحكمة الى الزيادة قال الفاضل مولا ناعبد الحكيم في تعليق قول الفاضل  
 المحشي قال للمعراة تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير بحيث صرح المعصوم  
 بذكره في قرآن الجهم وانه قد مر من به البعض انتهى قال الشارح قدس سره فبناء هذا  
 بردها ان بناء الجواب اذا كان على التعيين الحقيقي والحكمي فلو قال به للمعراة بقاء  
 دفع سوال حقا فترسنت المسافة ولم يرد الا عراض على سر وويل ويمكن ان يجاب عن  
 هذا الايراد بان الجمعية الحكمية تكون لاجل الحمل على الموازن وهو مفقود في الالفاظ الفظة  
 بعضها مع بعض لان بعضها ليس بنميل في البعض الآخر بل كلها اصيل والحمل لا يكون الا في الجملة  
 هكذا وجد في بعض الحواشي المكتوبة بهي مولا ناعبد الحكيم المرجوع في رايه مرقدة وطيب الله  
 منجمه والله اعلم قوله قدس سره تقدير الما كان في نصب تقدير ايهما من الغطاء لان المفعول بغير  
 اقسامه يقتضي الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان هنا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان  
 الجهم وان كان مصدرا في الاصل لكنه نقل الى ماول على احاد آة والحال يقتضي الفاعل  
 والمفعول واذا انشئ الفعل وشبهه فيفتيان ايض ويان ساير اقسام المنسوب ظاهر  
 اشارة الفاضل المحشي الى انه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو قدس سره والجملة  
 وقت جوابا لمن قال كيف كان جمع سر والة مع ان السر والة لم يبقى بمعنى قطعة من السر واول  
 بان هذه الجمعية تقديرية فيقد السر والة بذلك المعنى وان لم يوجد بذلك المعنى في كتب  
 اللغة قال الفاضل مولا ناعبد الحكيم الجملة صفة سر والة ويرد عليه انه يفهم من هذا  
 ان لفظ السر والة فرضي مع انه ليس كذلك كما هو الظاهر لانه مستعمل فيما بين العرب لا

لان الالفاظ  
 لا يخرج من قول الشارح  
 فانه في حكمها انما هو

ان يقال ان المراد من السر والة السر والة بمعنى قطعة من السر ويل لا مطلقا والله اعلم قال  
 المشاعر قدس سره فكانه سمي آء الغاء للتفريع او للتقليل هكذا قال الفاضل المحدث قول  
 انما قال كانه يعني انما اورد به صيغة القربى لان السر والة اذا كانت مفردة السر ويل وهو  
 جعلها فيجب ان يكون السر والة بمعنى قطعة من السر ويل كما لا يخفى وهي بهذا المعنى ليست  
 بمسبوذة في كتب اللغة بل جاء فيها بمعنى قطعة الخرقه فخر من كون السر والة بذلك المعنى ويكون  
 مفردا لها وتغريز الغرض لا يخفى قوله فيكون للفرج آء السر والة بمعنى قطعة من السر ويل  
 قال الفاضل المحدث تفريز على قوله فكانه سمي انتهى أقول وبالله التوفيق ان تفريع هذا الجواب  
 على كلام الفاضل المحقق نفسه وهو قوله لان السر والة آء صميم كما لا يخفى في الحاجة الى تفريع  
 على كلامه المشاعر قدس سره وان كان محتملا بالنظر الى المنهج المتعارفين من المستندين قوله  
 والنام يجعل آء دقم ما يتوهم من ان السر والة آء جاء بمعنى قطعة الخرقه فخر من يعتبر السر ويل  
 بها لها بذلك المعنى مع ان الجمعية يكون على هذا التقدير تحقيقا والمفرد لا يكون محققا بينا  
 الدعم انه على هذا يكون السر ويل مختصا بالخرقة وهو خلاف ما ثبت في كتب اللغة من اختصاص  
 بالانصار قوله لتقابل ان يقول آء غرض من التقابل اثبات ان السر ويل هو السر والة بمعنى قطعة  
 الخرقه ببيان اختصاص السر ويل بالانصار ليس كما بعد نقله من المعنى الجمعي الى هذا الجنس  
 الغير الملاحظ فيه معنى الاقسام مطلقا سواء كان اقسام آء اقسام الخرقه واما قبل نقله  
 فيحصل ان لا يلاحظ فيه معنى اقسام الخرقه واما اقسام الانصار بل آء اول متعين لان السر والة  
 المعنى موجب فالنقل الى هذا الجنس جائز ان يكون من اقسام الخرقه بل هو متعين قوله  
 قوله آء جواب الا مقراض الذي صدر بقول الفاضل المحقق لتقابل ان يقول آء بيا آءه على ذلك  
 التقدير بلين والنقل من الجمع الى الواحد الكلي في الاجناس وهو لم يعد ولو قيل ان النقل  
 من الجمع الى الواحد في الاجناس ثابت كما في حفاجر فكيف يجوز هذا الجواب فانزله بان اراد  
 الفاضل المحقق بقوله في الاجناس اسماء الاجناس على طريق حذف المضاف وحفاجر والمجوز  
 كما تقرر لا اسم جنس فلو قيل انه على هذا لا يجوز قوله نعم جاء في الاخصاص لا بما عرفت  
 الا ملامه والنقل ليس ثابت الا في آء ملامه سواء كانت اعلاما لخاص كسائر لوا اعلاما لخاص  
 كحفاجر فانزله بان هنا ايض حذف المضاف والتقدير اعلاما لخاص والمراد من الاخصاص  
 هو ان تكون حقيقة او حكما فيشتق الاجناس قوله اجيب آء بيان هذا الجواب ان  
 الجمع على تعيينهم محقق وهو لا يستعمل العرب في محاوراتهم في معنى الجمعية وهم مقدر  
 به وان لا يستعمل في محاوراتهم في معنى الجمعية لكن يقال به لا مر متقرر مثلا لو لم يقل

له التوفيق السجادة كاد  
 بالارادة ما شئنا  
 وشيئنا ما شئنا

على تقدير كون  
 سر ويل هو السر  
 يعني اقسام الخرقه  
 به

بالجموع على سراديل لطل قاعدتهم وهي تلك ما على وزن صيغة منتهى الجموع كما في جمع المصروف الا  
 الجمعية وهي ليست موجودة فيه فقد هنا خافية وعدم ثبوت النقل من الجمع الى الواحد في السبا  
 الا بما سمي بجمع بالجمع المحقق لا بالامور منه ومن المقدار قوله وان المفرد آء جواب بتغير  
 الدخول ان مراد القائل ليس بطل السراديل الذي هو جمع السراولة بمعنى قطعة الخروقة الى  
 جنس الانهار هل يريد ما يرد بل مراد انه لم لا يجوز ان يكون سراديل جمع سراولة بذات السراولة  
 لكن اطلاقه على ذلك الجنس محال الا اشتغاله على الاقطام بدو وانظر الى اهمنا اقطام الخروقة او  
 اقطام الانهار فاحفظ هذا التفسير ولا تفسره بالرد والقول لعل الحق لا يجاوزه والله اعلم  
 صدور العباقول وفيه ان آء هذا الكلام على قوله كما يقال قوله ذلك اي المنقول بقوله  
 يقال قوله بجمع الجمع وجعله صفة له قوله من باب الاطلاق آء اي ذكر الجمع والرد الى الواحد  
 والكلام في الثاني دون الاول قوله هو الاطلاق لا ما اذا هو توصيف شيء بشئ هو اطلاق  
 الشيء الثاني على الاول قوله لما كان آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة الخروقة  
 هي ما هو قطع الوقوم وعد من المصروف والمصرف كلاهما هنا مشكوكان فكيف استعملت لهما  
 بيان الدخول ان عدم المصروف لعلية وقومه كان مثل قطع الوقوم فاستعملت فيه كلمة اذا الموقوفة  
 لما هو قطع الوقوم حقيقة او حكما واما المصروف فاستعمل كلمة الخافية للمشاكلة لانهما هما  
 ليس قطعي الوقوم كحقيقة ولا حكما ولا دل ظاهر ووجه الثاني التندرة قوله موقع  
 ان كان كلمة ان فتعمل في المشكوك اي غير المقطوع به سواء كان مشكوكا حقيقيا او موهوما  
 المطلوب لتندرة موهوم فلا يرد ما يرد فانه قوله للمشاكلة كما في قوله تعالى جزاء سيئة  
 سيئة مثليها والمشاكلة للتعبير عن الشيء بلفظ مصاحبه سواء كان مقدما عليه او مؤخر عنه  
 لكن اقلنا الفاضل المدقق قال الشارح قد مر سره بالتقضى به آء لعل الغرض من هذا ان  
 كلمة لا في قول المصروف لا اشكال في الجنس وهو هنا غير متحقق لورود الا معتراض على هذا  
 بصياح بان للناسب ان يكون منصرا فالانه يوازن مفردا منصرا وهو سراديل كما صرف  
 فواحدة تلوانة بكوا هي عبيان الدخول انه ليس المراد من الاشكال جنس الاشكال بل المراد  
 الورد على سراديل بقاعدة الجمع بان صيغة منتهى الجموع وسد ما ينف بدو وبجمعية لا يشترط عدم  
 الا نعراف والجمعية في سراديل ليست موجودة فكيف منضم من المصروف وهذا شكلا على  
 تقدير المصروف ليس بوارد فيقول المصروف لا اشكال قوله لا يخفى آء لعل الغرض من هذا دفع  
 ما يعتزم بالبال منه على تقدير التقضي في الاشكال لا يكون كلمة لا في الجنس مع ان قضا  
 الا مقرر متفية هنا كما لا يخفى فكيف يدعى قول المصروف لا اشكال بيان الدخول ان التقضي لا

اي ان تقضى ان  
 سراديل لا منصرا

فيكون الدخول  
 في الجنس بالورد على  
 سراديل بواحدة بجمع  
 بوجه

فيها لا ينفك جنس مدخولها سواء كان اعمرا واحضا والمدخول ههنا الحضي بقربنية السباها كذا  
 فمر من حاشية للدق **قوله** ويمكن ان آء بيان الدفع الاول ان سراويل مفرد اجمعي وخميل  
 في كلام العرب لا يوجب الفتور في قوة الجمعية موازنة للمفرد الخيل فلذا لم يصرف مفتحا  
 بخلاف الكراهية فانه مفرد اصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية القرانزة فصرفت وهذا  
 الجواب على تقدير انصرف سراويل **قوله** او بالتدوير بيان الدفع الثلث ان سراويل و  
 ان كان عربيا لكن انصرفا نادرا والمادر كالعدم فلا يجمعي موازنة مصاييم بالمفرد للمفرد  
 حتى يكون منصرا فاد هذا انصرف جواب على تقدير انصرف **قوله** او تنقد آء بيان هذا الدفع  
 الثالث ان الجمعية في سراويل مقدم ومفروض سواء صرف اولم يصرف الاختصاص هذا  
 بالوزن بالجمع فلا يكون مصاييم موازنة للمفرد حتى يكون منصرا **قوله** فانه نظرا لعل  
 المفروض من هذا دفع ما يجتمع بالبال من ان الجمعية اذا قدرت في سراويل فيكون غير منصرا  
 فكيف يصح قوله سواء صرف اولم يصرف وبيان الدفع ظاهر **قال** للمصنف ونحو جوار آء  
 لعل المفروض من هذا دفع ما يرد من ان الجمعية مع شرط الذي هي صيغة منتهى الجموع متوحد  
 في جوار لان اصله جوارى مع انه منصرف بشهادة اجراء التنوين عليه بيان الدفع انا لانفهم  
 انه منصرف بل هو غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اما عن الياء المزدوجة او عن  
 حركتها لا تنوين التمكن للمنوع من غير المنصرف وان سلوانه منصرف فنقول ان الجمعية  
 وحدها يعنى بدون صيغة منتهى الجموع لا يؤثر في عدم الانصراف وهي غير موجودة لان  
 الا ملال مقدم على عدم الانصراف واعلم ان الاحتياج الى الجواب في حالة الرفع والجو  
 واما في حالة النصب فلا اشكال فلا احتياج وان اختلف في ذهنت ان المصنف يشابه نحو جوار  
 بقاض حالة الرفع والجو ولا يعلم من هذا التشبيه هذا الجواب فلو قلت بيان الدفع انا لانفهم  
 فسلوا فانه له بان التنوين في قاض تنوين العوض حال الطلعية للمؤنث كما سيعلو من قوله **قال**  
 المصنف بعيد هذا فانه **قال** الشارح قدس سره اي كل جمع آء نعل الفرض منه دفع اختصاصا  
 نحو جوار بالجمع المنقوص الياء **قوله** وكذا اكل مفرد آء لعل الغرض من هذا التعريض على  
 الشارح فان مثل الا متراض المذكور في جوار جار في قاض اسم امرأة واعيل مصفرا على  
 ايض فالمناسب لك ان يفسر نحو جوار بكل كلمة منقوضة غير منصرفة سواء كانت مفردا  
 وجمعا تقريرا لا متراض في قاض انه غير منصرف للطلعية والتأنيث مع اجراء التنوين عليه  
 القوي ملا متا نصراف الاسم وتقرير الا متراض في اصيل انه مصفرا على وهو غير منصرف  
 هو صيغة ووزن الفعل والمتقرر ان التصغير لا يجل بالوزن فيما اوله احد النوا وابد فينبغي

في بعض النسخ لم يوجد  
 فقط سواء ١٢ منه  
 وان استعمل في ذلك  
 كيف يصح تنبيه نحو جوار  
 بكل كلمة كانه يفتق  
 لا تنبيه التي بنفسه  
 كما لا يخفى فانه له بان  
 قاض في جانب المشبه  
 ما هو دليق بلفظ آخر  
 وهو كل كلمة وفي غير  
 التشبيه مملوء لكن بلفظ  
 فلو ينفق قاض في  
 بنفسه واسما مملوءا



ان يكون هذا المنصرف ايقظ غير منصرف للمعتين المذكورتين مع اجراء التنوين عليه التقي هي  
 علامة انصرف الاسم وبيان الدفع عن قاض واعيل انا سلم عدم انصرفهما والتنوين  
 فيهما عوض عن الياء او عن الحركة لان اصل قاض قاضي بالياء واصل اعيل اعيل بالياء  
 ثم املأ املأ لا مشهور بالتنوين صرف والمنوع من غير المنصرف هذا دون ذلك الا  
 ان يقال لعلمة مورد الشارح اظهار الجوابين جواب من التسليم وجواب التسليم هو  
 يريد ان في الجمع المنقوص دون المفرد المنقوص لان تقدير الاملا لا في الحيرة فيه لا يؤثر  
 في عدم الانصراف والانصراف كما لا يخفى على من له ادنى معرفة من الفهم الصائب  
 فيجوز ان الجمع لان التقدير والتأخير فيه مؤثر كما بينه الشارح فلذا احض تفسير جوار  
 بالجمع المنقوص فاحفظ هذا التقدير لا يثبت لعلك لا تجد في غير هذا التعليق قول المنصرف  
 عطف على قوله منقوص وكعلل الغرض من هذا دفع ما يتوهم ان الاملاء من كما هو جار  
 في المفرد والمنقوص كذلك جار في المفرد المقصور فلم يخصص بالتشبيه المفر الغير المنصرف  
 المنقوص ببيان الدفع ان الاملاء لا يجري في المفرد المقصور لان اجراء لا فيه موقوف على  
 اجراء التنوين عليه وهو موقوف على حذف الالف عنه وهو غير ثابت لان الالف تحذفها  
 ثابت فيه قل الشارح قدس سره في حاشية الرفع كعلل الغرض من هذا دفع ما يرجع من ان  
 نصب رفعا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الحالية او المصدرية او الظرفية وكل منها غير  
 صحيح اما الاول فلعدم وجه حمل كل واحد من الرفع والجرح على جوار على تقدير حاليتها مع  
 الضمير الكاين في تشبيه او مشابهة المستفاد من كاف التشبيه الراجع الى جوار وعلى قاض على  
 تقدير حاليتها مع بناء على انه مفعول ليشبه او مشابهة المستفاد كل واحد منهما من كاف  
 التشبيه ووجه عدم الحمل ظاهر واما الثاني فلعدم اشتغال حصة الفعول او تشبيه المستفاد  
 من كاف التشبيه وهو المشابهة اما في قالب الفعل او شبه الفعل على الرفع والجرح ومن شرط  
 النصب على المصدرية ذلك الاشتغال واما الثالث فلعدم كون كل من الرفع والجرح ظرفا  
 او مكان كما هو المظاهر ببيان الدفع انهما منصوبان على الظرفية بناء على حذف المضاف او  
 المضاف اليه مقامه قوله اشارة الى آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان مقصود  
 الشارح من هذا التقدير جعل قوله رفعا وجرا منصوبان على الحالية مع ان شرط الحمل  
 الحمل وهو منام مقود فكيف يصح الاشارة بهما ان الدفع ظاهر قوله والعامل آية لعل الغرض  
 من هذا دفع ما يرجع من انه لا بد للظرف من العامل الفعل وشبهه وكلاهما مقود وان في  
 هذه العبارة فكيف يصح جعل رفعا وجرا منصوبين على الظرفية ببيان الدفع ان العامل فيهما

معنى المائدة المستفاد من كونه التشبيه والتقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرقعة والجور بقا  
 قال المصنف قدس سره لا ان الاملا لا آه ويرد ههنا ان اطلاق جوار بسبب شغل الحركة  
 بالحاصلة بالعامل فلا يكون هذا الاملا متعلقا بجوار الكلمة اذ لا تعلقاله بذاته الجوار  
 عنه بان المراد بتعلق الاملا بجوار الكلمة ان الاملا سواء كان الحذف والقلب او  
 التسكين موجب لتغير جوار الكلمة من الاملا متعلق بما في غايته قول له ولا ان الاملا  
 آه ويرد ههنا ان قول المصنف قدس سره لا ان الاملا لا آه ملة لكون التنوين في جوار تنوين  
 صرف وقول الفاضل المحقق على قول المصنف واجيب بانه معطوف على قول المصنف  
 للمعنى كانه قيل لان الاملا مقدم على منع الصرف لان الاملا متعلق بجوار الكلمة و  
 منع الصرف من جوارها ولا ان الاملا سببه آه قوله سببه قوي واذا كان السبب  
 قويا فاللازم الا متناه نشأة وهذا لا متناه يقتضي التقديم قوله فمما كمثل آه لعل  
 الفاضل المحقق من زيادة هذا القول الاشارة الى ان مقصود المصنف من قوله على وزن س  
 وكلام الرضا الى ملة الصرف جوار بعد الاملا وهو الغرض في الجمعية للشايعين للمنفرد  
 الاصلية لان المشتهر بهذا الوصف في هذا الباب فوارنة والله اعلم قوله في مفهوم  
 آه لعل الغرض من هذا الكلام الا متراض على ذلك البعض بان المفهوم من كلامه انه  
 بتقديم الاملا على منع الصرف والتعميم للمصنف بقوله عوض عن الياء المحذوفة او  
 غير حركتها ينافي ذلك القول لان القليل يتعويض التنوين عن الحركة هو المبرر وهو على  
 بتقديم الاملا على منع الصرف كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضا ويمكن ان يجاب  
 عن هذا الاعتراض بان القليل يتعويض التنوين عن الحركة مع تأخر الاملا وان كان  
 مفصلا في المبرر لكن عند العقل يحتمل ان يقول شخص آخر بذلك التعويض وتقدم الاملا  
 فلا يحتمل التعميم في قول ذلك البعض هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم  
 ووجه فهم تقديم الاملا على منع الصرف من كلام هذا البعض ظاهر كما لا يخفى قوله  
 وجب الفتح فلا يوجد الاملا عند هذا البعض ايضا في حالة واحدة وهو خلاف  
 مذهبه واما وجوب الفتح في حالة الجور في غير المنصرف فهو ظاهر من التمسك غير محتاج الى  
 البيان قوله واصلا ما للناسب ان يبدل الواو والقاف لان هذا بيان اصل جوار على ما  
 للمبرر هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق قوله بالتنوين يعني مع الياء المحركة قوله  
 بعد فاعني حذف التنوين دون حركة الياء ووجه حذف التنوين كونه على صيغة منفرد  
 المجموع مع الجمعية قوله مولى من الا لفاظ المشتركة يستعمل في المعنى بكسر التاء وفي

لا اصل له في المتن  
 من بعض المتن

وفي الحق نفقته الماد منها الثاني وغرض الفرض في الرمز الى مجموع الله بانه معقود معقود و  
 حال الاستشهاد واخر اشهر قوله ويجوز آه وعلى هذا يبطل الاستشهاد لان الياء الثابتة  
 في موال في حالة الجر على هذا لا تكون ياء نفس الكلمة بل ياء المتكلم ويختلج بالبال ان عدم  
 الانصراف اذا كان مقتضيا لحدوث التنوين والحركة والياء في حالة الرفع والجر كما في جوار  
 فكيف يحصل تشديد الياء في موال حال الاضافة الى ياء المتكلم بل يكون موال كذا هي  
 لكن الامر فيه سهل وهو ان عدم الانصراف لا يقتضي الاحذف التنوين والكسرة لا يفتن  
 الياء كما هو الاظهر وحذف الياء في جوار لا لتقاء الساكنين الياء والتنوين المعروض  
 عن الحركة وهما لم يجز التنوين لان الاضافة ينافيها قوله وحذفت الياء الاولى منها  
 طريق آخر وهو قلب الياء الثانية فان كان لقلته بالنسبة الى الحذف اعرض الفاضل الى  
 غرضه كما عكس الامر من حاشية الفاضل للدق قوله ما فيه من المبالغة لانه جعل معقود  
 معقود نفسه قال الشارح قدس سره وهو صحيح ورواية آه لعل الغرض من هذا دفع ما يريد  
 من ان مثل الجوز وبصرى اذ جعل علماء ينهون ان يكون غير منصرف للتركيب العلمية مع علم  
 الاضافة والا ستناد مع ان الامر ليس كذلك بيان الدفع ان عدم حرفية الجزء ايظهر في  
 التركيب في المادة المذكورة فاحد الجزئين حرف من الاءم والياء قوله ولا شبهة في  
 لعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يريد ههنا من ان تعريف التركيب غير صحيح  
 لانه يخرج منه التركيبات التي لا تجعل الكلمتين اما الكلمات فيها كلمة واحدة كزيد قائم مثلا  
 وبيان الدفع ان خروج غير مصرح ان المعروف ههنا التركيب الذي يوجد في الاسماء  
 المناسب واللافت بالحق من الاسماء هو الظاهر وهو يكون بدون كون الكلمتين  
 او الكلمات فيه كلمة واحدة قوله اذن اي اذا كان المعروف هو التركيب اللافت بالحق  
 الذي هو التركيب الموجود في الاسماء قوله لا اشتراط يفرض من حاشية هو ما عجبكم  
 ان الاشتراط تقيد شيء بشرط والشرط بيان ما يتوقف عليه وجود شيء فالحاصل بعد  
 التسليم ان العلمية بيان ما يتوقف عليه وجود التركيب وثبوته ونيس بتقديره حتى  
 يفرض منه وجود التركيب ومن العلمية في هذا ان يكون قول الفاضل لا اشتراط  
 عطف على قوله شرطه يظهر بالبال ان اشتراط شيء لا يكون الغرض شيء مثلا اشتراط  
 استبعاد الصرفة ههنا ليس الا لغرض تأثيرها في منع الصرف فلما اريد بالاشتراط  
 الواقع في كلام الفاضل الختات ان يكون الاشتراط عطف على قوله لتفقه يعني ان  
 الجزوه لا يكون المحصل على هذا العاليه ليست شرط التأثير التركيب في منع

لعل ان الذي وجد  
 فيه ما استألفه  
 ان التركيب في  
 قائم بعضه  
 في الاسماء

حتى يفهم وجوده بدونهما والمقدومة في جواب التسليم انه على ذلك التقدير يلزم القلق في  
 المنصف لان يقض الشرط المذكور فيه يكون شرط التأثير والبعض الآخر يكون شرط  
 الوجود فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امر **قوله** ان قلت آه بيان الا معترض ظاهر  
 لكن يرد ههنا ان في الاضافة والا سناد اعتبر في كلام المصنف كيف قال المعترض من  
 غير اعتبار في الاضافة آه واجيب عنه بان ليس المراد بالاعتبار في الموضوعين مطلقة  
 بل المراد الاعتبار على وجه الجزئية من المفهوم وهذا الاعتبار حاصل في نفي حرفة الجز  
 دون نفي الاضافة ونفي الا سناد كما هو الاظهر هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق  
**قوله** فما ادع رب التركيب اقول وبالله التوفيق الا ولي للفاضل المحض ان يقول في مفهوم  
 التركيب او تعريفه لا انه يعلم من عبارة ان ما ذكره الشارح مراد من التركيب لا تعريف  
 له مع انه بنفسه قال سابقا وهو المعروف والله اعلم **قوله** ثم كراى حكوم من غير دليل  
 ان الاشياء الثلاثة متساوية الا قد امر في كونها شرطا لتأثير التركيب في منع الغير فكون  
 بعد اجزائه وهو في جزئية الحرف من مفهوم التركيب الا تخران خارجا عن شرطان له حكوم  
 بلا دليل **قوله** قلنا الحرف آه حاصله اثبات الفرق بين الاشياء الثلاثة وبيان ان  
 التركيب الذي هو من استبانهم الحرف هو الذي له تأثير في اللفظ كجعل الاسم غير مختص  
 والتركيب من الاسمين مطلقا اضافيا كان او اسناديا ايضرا له كما أثر في اللفظ كالبناء و  
 الخواص المضاف الى الحرف فكانا متناسبين فالمناسب عدم خروج هذا التركيب من مفهوم  
 ذلك التركيب اخراجه بغيره لا اشتراط والتركيب من الحرف ليس له اثر في اللفظ فلا يكون  
 مناسبا للتركيب المراد ههنا فالمناسب اخراجه من مفهومه فالاعتبار المذكور والفرق  
 المستطوره دعوى مع دليل **قوله** ولما لم يوجد آه دفع لما يقال لا بد للشارح ان يزيد من  
 غير فعلية جزئين لان هذا التركيب ايض غير مؤثر في منع الحرف وبيان الدغم ظاهر وانما  
 في بالك لان المناسب للفاضل المحض ان يزيد قوله ومن الحرفين لان هذا التركيب ايض  
 غير مؤثر في ذلك للمع فانه بان هذا القسم غير متروك في كلام الشارح لان التركيب اذا  
 كان من الحرفين فيجب فيه حرفة الجزء واشتقاءه من كونه في كلام الشارح بطريق الصراحة فتا  
 حاصره وهك وقالوا ان اشتقاء التركيب من الفعلين ايض مفهوم من كلام المصنف لا اشتقاء  
 لان هذا التركيب ليس الا تركيبا اسناديا فاتهم به بان الاسناد لا بد له من الطرفين  
 المسند والمسند اليه وفي ذلك التركيب الا غير مفقود فلا يكون هذا القسم من قبيل  
 التركيب الاسنادي فلا يكون اشتقاءه مفهوم ما منه هذا من سوانم الوقت والله اعلم

قوله بالاعتراف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان التركيب لا يزول حين عدم العلمانية  
كما ترى في المركبات كلها فكيف يعم هذا الاشتراط لتلك الفائدة ببيان الدفع ان المراد  
من الزوال الاعتراف ولا شك في عدم ما لا مر من الاعتراف حين عدم العلمانية كما في  
قوله او ليتحقق آه لعل هذا يكون نكتة بعد الوقوع والافناء الباعث على هذا في اشتراط  
العلمانية بخصوصها فلا يرد ما يرد فافهم قوله اي الزور ما لعل الغرض من هذا دفع توهم  
مقرر بتقريرين لاحدهما اشار الفاضل مولا فاعبد الحكيم ولا تخش اشار الفاضل المدين  
اما الاول فهو ان التركيب لا يقبل القوة والضعف فكيف يحصل بالعلمانية فيه قوة ولعل  
وجه عدم القبول ان القوة عبارة عن كون احد الفردين بحيث يتزعم منه العقل قوة  
الوهم امثال الاضعف واما الثاني فهو ان قوة الشيء عبارة عن عدم احتمال التغيُّل في  
الشيء وعدم احتمال التركيب نقيضه غير مختص بالعلمانية لانه لا يمتلئ سواء كان علما  
اولا فكيف يحصل بالعلمانية هذه القوة ببيان الدفع من التقرير الاول ان المراد من القوة  
ليس معناه المقابل للضعف حيث يقال ان التركيب لا يقبل الا تضاد بمقابل الزور و  
التركيب يقبل الزور وعدمه فبالعلمانية يكون لازما لان الاعلام لا يتغير ببيان الدفع  
من الثاني ان عدم احتمال التركيب نقيضه في حال التركيب مطلقا سواء كان حال التركيب  
اوفي المال والمراد هنا عدم احتمال مطلقا و يحصل بالعلمانية لان الاعلام لا يتغير  
اقول وبالله التوفيق ان قوة الشيء عبارة عن ظهور اثر ذلك الشيء في احد الفردين ان يرد من  
الاخر وهذا موجود في التركيب المراد هنا قبل العلمانية لان اثر التركيب اجتماع المتفرقات  
وفي التركيب المراد هنا هذا الاثر ان يرد من الاخر ان يرد اجزاء هذا المركب كلمة واحدا  
واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه العبارة من الفاضل المحسن دفع لما يرد من ان القوة حاصل  
في التركيب المراد هنا قبل العلمانية فكيف يكون اشتراط العلمانية لتحقيق القوة ببيان  
الدفع ان المراد من القوة لزومه لا نفسه والحاصل قبله نفسه لا لزومه والا اشتراط  
للزوم لا لتحقيق نفس القوة والزور يحصل بالعلمانية لان الاعلام لا يتغير فاحفظ  
هذا التقرير ولا تمهل بالاطناب لان تقديم الطريق شئ واحد يوجب الطرب للنفس  
والله اعلم قال المصنف ولا باسناد والمركب التوصيفي داخل في الاستاذي كما هو  
المفهوم من كلام مولا عطاء الدين قوله الباء للملازمة آه لعل الغرض من هذا الكلام  
دفع ما يرد من ان الباء في قول المصنف باضافية لا تعلوا ما ان تكون للمصاحبة والملازمة  
اولا مستعانة والسببية او الاضمار والمقابلة او التعدية او تكون زائدة وكلها لا يوجب

وجوب التصديق  
ان الله سبحانه  
الشدة لكن لما كان  
مقابل تلك الشدة  
الضعف ومقابل  
القوة ايض الضعف  
فقد هو منه اتحادا  
نرا منه

اما الزايد فلا هنا يجتمع في بعض المواضع قياسا وفي الآخر تماثلا وانتفاء الامرين في هذا التقيد  
 فظاهر اما التعددية فلا نبيها ما جعل الفعل اللازم متعديا باعتبار تضعيف معنى التعدي كما في  
 ذهبت يزيد اي ميرته فاعيا ويجوز جعل الفعل هنا مفقودا كما لا يخفى واما المقابلة فلا نبيها  
 عبارة عن ان يكون مدخولها في مقابلة شئ آخر كما في قولك هذا بدالة وهذا ايضا مفقود  
 هنا كما لا يخفى اما الصادق فلا نبيها عبارة عن ان يكون مدخوله ملصقا بشئ آخر كما في قوله  
 هربت يزيد وبين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد منافات لان المراد من التركيب  
 التركيب الذي بعد شدة الامتزاج كلمة واحدة والاضافة والاسناد ويقضيان التماسك  
 لهما من النسب التي لا تنصور الا بين الاثنين فلا يكون بينهما التماسك اما الاسناد والسببية  
 فلا نبيها عبارة عن ان مدخولها آله وسبب شئ آخر والاضافة والاسناد ليسا سببية  
 واثنين للتركيب المراد ههنا للمنافات بينهما كما سبق بل السبب في الوضوح الثاني اما المصاحبة  
 والملازمة فلا نبيها عبارة عن ان يكون مدخولها مصاحبا وملجأ شئ آخر وهذه  
 المصاحبة والملازمة بين التركيب المراد ههنا والاضافة والاسناد ايضا مفقودان  
 المسطور وبما تقدم ان الباء للملازمة والمراد من الاضافة والاسناد هيتهما والمنافات بين  
 التركيب وبين الاضافة والاسناد نفسيهما لا هيتهما كما هو لا يظهر لكن يقع شئ وهو ان المراد من  
 الاضافة والاسناد اذا كانا هيئتهما فلا يجوز ان يكون الباء للملازمة لا لصاق فافهم ولا تسترع  
 بالرد والقبول قوله وذلك لان آخرة غرض الفاضل المحقق من هذا الكلام اقامه الاستدلال  
 على اشتراط نفي الاضافة والاسناد في ثابته التركيب في منع الصرف والرفع الى التقصير  
 في الاستدلال الشارح على هذا المطلب بيان الاول ان من المتقهرات فيما بين الضافة في  
 الكلمة المنقولة عن مركب كونها معدية ومبنيية باعتبار المنقول عنه وكون معناها  
 باعتبار المنقول اليه فلو جعلت كلمة منقولة من المركب الاضافي والاسنادي محذورة  
 علما وتكون غير منصرفة باعتبار هذا الوضع بل من خلاف المتقرر لانه يلزم من هذا  
 اعتبارها لا علم بالذي هو حكمه وما لا ضرورة بالنظر الى المنقول اليه ويطلب جعلها غير  
 منصرفة باعتبار الوضع السابق فظاهر بعد وجود السبب ببيان الثاني ان دليل الشارح  
 يدل على ان المركب الاضافي لا يمكن منع صرفه نظر الى حال الاضافة ولا يدل على عدم  
 صرفه نظر الى الوضع العلمي والمقصود هذا دون ذلك والله اعلم قوله نقلت آية  
 والمراد من المنقول عنه الوصف المنقول عنه وهو التركيب بالمنقول اليه الوصف المنقول  
 اليه وهو الافراد وبالنقل اللغوي فلا بد ان المنقول اليه هو معناها فكيف يصح قوله

وهو جيبك زيد  
 وكلف بالله تشبيها  
 اوله بين الامنة

ومعناها باعتبار المنقول اليه هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** اعراجا سواء كان المبيع  
كما في المضاف اليه في عبد الله او المطلق كما في المضاف منه وسواء كان في الجزئين كما في  
حسن وجهه وسيضرب زيد او في احدهما كما في ضرب زيد هكذا في حاشية مولانا  
عبد الحكيم **قوله** باعتبار المنقول ليس شعر بكونه منقولا **قوله** باعتبار المنقول اليه  
باعتبار المردطع الطارى بالنقل **قوله** لا متناع اعتبار حكمه اى حكم منع الصرف فالتناع  
هو الاغراب فمتنع باعتبار الوضع العلمى بناء على المقرر المذكور فيكون منع الصرف  
باعتبار ذلك الوضع منقولا قال شارح قدس سره لان الاضافة اى التركيب الاضافى  
فعله هذا لا يبره المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب الاضافى  
هكذا في العصمت **قوله** اولان آية دليل آية لا شترط انتفاء الاضافة بيان ان تأويل التركيب  
الاضافى اما ان يكون في الجزء الاول او يكون في الجزء الثانى لا سبيل الى الاول كما عرفت في  
الشرح وهو كون الاضافة مجزعا للمضاف الى الصرف او الى حكمه ولا سبيل الى الثانى باعتبار  
التكافى وتبرهنا انه لم لا يجوز تشغل الجزء الثانى من المركب للمراد ههنا بالاعراب المكافى  
واجيب عنه بان الشغل يقتضى سبق استعمال المركب للماد ههنا على العلمية وهو معدوم  
بجواز التركيب الاضافى الذى جعل علماء كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اذ كان آية لعل الغنى  
من هذا دفع ما يقتضى في الوجه من انه يجوز ان يكون الاضافة مؤثرا في هذا الصرف وفي المضاف  
اليه على وجه نظرنا الى تغاير الطرفين بيان الدفع ان اقتضاء الضدين في طبيعة شئ من المستحبات  
لان مقتضى الطبيعة لا يختلف بحسب طرف دون طرف فان اقتضت الصرف اقتضت في  
المضاف والمضاف اليه وان اقتضت عدم الصرف اقتضت في كليهما فتنصب احدهما بآخر  
والا فمردا لا وجه له **قوله** يعا في مادة آية كانه العلة في الدفع المذكور بما عا ان التركيب  
الاضافى في حكم كلمة واحدة فاقضاء الصرف في المضاف اقتضاء في المضاف اليه وعدم  
الصرف في المضاف اليه اقتضاء في المضاف فيلزم على هذا اجماع الضدين في امر واحد الذى  
هو التركيب الاضافى **قوله** في حكم كلمة واحدة قال مولانا عبد الحكيم ولذا يكتسب المضاف  
التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما في السعة انتهى اقول وبالله التوفيق والشرح  
قال في شرح فعمل المصنف تعيين ان تعريف المضاف مستفاد من هيئة الاضافة للغة  
لا من المضاف اليه فلا عمل لكلامه ههنا واما حديث عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف  
اليه في السعة فاقضه عندنا كما يعلم من قول القاضى البيضاوى في قوله تعالى وما هم  
بضار بكم من احد الا باذن الله حيث قال وقرى بضار على الاضافة الى احد وجعل الجواز

جزء منه والفصل بالظرف انتهى واما النقصان في كلامه لعدم التقيد بالمعنى اليه المعرفة  
فألا مرفيه سهل لأنه يقال في ذلك الدفع ان المراد من المعنى اليه المضاف اليه المعرفة لا  
المضاف اليه مطلقا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** عندهما فهم آه لعل  
الغرض من هذا اعتراض على الشارح بان تعليل نفي الاسناد في التركيب بذلك الطريق قد  
صدر منه يقتضي تخصيص ذلك النفي بالمعروف من واقعه لان بناء المركب استنادية  
ليس الا عندهم واما الآخرون فقد هو الى اعرابها على الحكاية ولا بعد في اعتبار عملهم  
ذلك التقدير فيها واما ليس كذلك لان هذا النفي معتبر عند الكل وان لم يعتبر هذا  
التقيد عند الكل فهذا التحقيق لا اعتراض املح ان في هذا المقام تطويل في الحاشية من الشرح  
بحيث يحل طباع الطلبة فانحصها بحيث ينل عن ذلك الاملا فاستقم ان من ناعب الحكيم  
اعتراض على الفاضل المحقق بان نسبة بناء الاعلام المشتقة على الاسناد الى المقر افتراء عليه  
لان للعلوم من كلام الشيخ الرضي في بحث المركبات ان المركب الاستنادي ليس مجرد لا  
يصح عند المقر قبل العلمية ولا بعدها فاجاب عنه الفاضل للدق بان للعلوم من كلام  
المقر في الضياع المفصل ومن اما اليه في بحث الكنايات ان الاعلام المشتقة على الاسناد من  
قبيل الينيات الحكيمة وان اختلج في فذلك انه على هذا الوجه كلام الشارح الرضي حيث  
نفي البناء والاعراب من تلك المركبات الى المقر فانزله بان يجهل ان يكون ذلك النفي من  
تحقيقات نفس الشارح الرضي ولا يكون داخل في المنسوب الى الفهم وان اختلج في ذهاب  
ان تلك المركبات اخراجها المقر بقصد ولا نسبة في تعريف المركب فيما سيأتي عن المركبات  
واخراجها عن باقي اقسام الينيات ظاهر فكيف تكون مبنية عند المقر فانزله بان تلك المركبات  
مبنية لا جعل التركيب والمقصود من المركبات المبنية للعدد ودة في الينيات للمركبات  
التي بناءها جعل التركيب فلذا اخراجها عن تلك المركبات فانهم ولا تخرج بالرد والقبول  
**قوله** بعد انصرافه الصغير ارجع الى العلم المشتقة على الاسناد العلوم من فقه الامم  
المشتقة على الاسناد المذكور في الشرح ووجه صفة الاجماع المزج الذي هو من عاقل  
للمصنفين فلا يرد ما يرد فانهم **قوله** وان لم يظهر اثره لكون آخره مشغولا بالحركة المحركة  
ونظير ذلك الحكم الحكم لعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع ظهور اثره ولم لا من  
عبد الحكيم في عدم الاعلام المشتقة على الاسناد من قبيل المعربات الحكيمة كلامه ان شئت  
الاطلاع فارجع الى كلامه والله اعلم قال الشارح قدس سره علمين هذا قيدها بالنظر  
الى القسمين اعني ما تضمن حرف العطف وما يكون الجزء الثاني منه صرنا والتقيد باعتبار



نلت لا باعتبار الأفراد المذكورة منها ههنا وبالنظر الى القسم الثاني وترك عليه القسم الاول  
 المشهورة فلا يمدحها وقد فسر قوله لان المذكورة ههنا انظر الى ايراد كلمة كان في جواب السؤال  
 الواحد على خمسة عشر ستة عشر واما وجه ايراد كلمة كان في جواب السؤال الواحد فحق  
 ولفظويه فهو ان يجوز ان يكون معنى قول المصنف والاعراب الثاني في بحث المركبات انه وان  
 لم يكن الثاني متر هنا لحرف العطف اعرب الثاني مع منع صرفه مطلقا اي سواء كان مبنيا  
 قبل التركيب او لا وقوله على الاصح يكون قيد القول ويبنى الاول فقط فيكون مثل سيبويه  
 ولفظويه معربا غير منصرف عند المصنف كما ذهب اليه البعض ايضا ولا ادري وجه الغرض  
 الفاضل المحض لوجه ايراد كلمة كان في جواب خمسة عشر دون جواب سيبويه قوله مع  
 بعد داي في الذكر يعني ان هذه القرينة قريبة تخفية لا ينساق اليها قول من  
 المجازاة لعل الغرض من هذا ادفع ما يتوهمون انه على ذلك التقدير يكون حكم ما يتضمن  
 حرف العطف في الاصل معلوما بطريق الدلالة ببيان الدفع ان المعلوماتية بطريق الدلالة  
 ينفع اذا كان حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل موافقا لحكم ما يتضمن حرف العطف  
 في الاصل ولم لا يجوز ان يكون بين هذين الحكمين مخالفا قولهم ولذا اي لا جعل ذلك لفظيا  
 في الحكمين ذهب البعض الى الاعراب مع عدم الصرف في المتضمن بحرف العطف في الاصل  
 قوله جواب آخر بيان هذا الجواب ان تقيد التركيب المؤثر في منع الصرف بما يخرج خمسة  
 عشر مضرا لانه من الاعراب الغير المنصرفة عند المصنف وكذا الجواب آخر لا اعتراض  
 جسيبويه ولفظويه من كان وجه ايراد كلمة كان في جوابها كما سبق فتذكر وانما وجبا  
 مرادنا عصفت الله عن اصل الاقراض بان ما تتضمن حرف العطف فهو خارج بقوله من غير  
 حرفية تجزء واما ما يكون احد جزئيه صوتا فهو خارج بقوله صيرورة الكلمتين او اكثر لان  
 الصوت ليس بكلمة انتهى مع ادنى تغيير قال الشارح انها من قبيل المبنيات ويرد ههنا ان المتضمن  
 في كلام المصنف فيما بعد بناء المتضمن بحرف العطف ولا تعرض فيه لبناء ما كان الجزء الثاني منه  
 صوتا واجب عنه بان الشارح قال هذا بالنظر الى التوجيه الذي فعله في عبارة المصنف وهو  
 قوله والاعراب الثاني وبني الاول على الاصح وهو تقيد الشرط بقوله ان لم يكن مبنيا  
 بقاء وجعل قوله على الاصح متعلقا بالجملة والتعرض لبناء ما كان الجزء الثاني منه صوتا  
 على هذا ثابت بطريق الاشارة وان لم يثبت بطريق الصراحة في عبارة المصنف كما لا يخفى  
 واجه اعلم قال الشارح قد مر سره فليرد كبناءها اصلها بل اخرجه من المركبات بغير  
 والا لسناد واخرها من باقي الركبات ظاهرا ووجه عدوها في المبنيات مع ذلك لا يخرج

قد مر في الحاشية المتعلقة بقول الفاضل المحشي عند جماعته فتذكره قال الشارح قد مر  
علم بلدة آه قال مولانا عصمت الله فيه انه اذا كان بعلبك علما بلدة يجوز ان يكون مدر  
صرفه للعلمية والتأنيث كماء وجود فلم يكن مثالا قطعيا للتركيب المؤثر في منع الصرف  
انتهى اقول وبالله التوفيق التأنيث باعتبار البلدة ليس بثابت بعد ومتفق لا نه او اول تلك  
البلدة والمكان يكون مذكرا على ما هو القاعدة في السماء الا ما كان فلذا لم يعتبر ذلك للتأنيث  
وجعل غير منصرف للعلمية والتركيب انه اعلو لكن بقى شئ وهو ان المراد من الاضافة في  
قوله ولا باضافية هيئة كما علم من قول الفاضل المحشي سابقا لا قصد المعنى الاضافي ووجد  
ان هيئة الاضافة في لعنتك ما لا يخفى فلا يوجد الشرط فكيف يمنع من الصرف ويمكن ان يجاب  
بان المراد هيئة الاضافة والا مسنادا الهيئة التي يكون ملامتها موجودة في اللفظ كجزء النقا  
في عبد الله ونصب شرا في تام بط شرا وهيئة بعلبك ليس بمجدة للثابتة قوله بل من غير  
تقلد لما كان ير على الشارح ان للعلوم من كلامه في قصد النسبة لا اسما في بعلبك والشرط في اصل النسبة لا في  
القصد اضر الفاضل المحشي من قوله في اصل النسبة ويمكن ان يحل قبل الشارح بالانفي قد يفيد في التقيد  
والقيد كليهما اذا دخل على ثمن مقيد للمعنى وان يكون مراد الشارح ههنا في النسبة والقصد  
لا الاخير فقط والله اعلم قوله على الامر بحال اى من غير نقل بقالا وتعل الخطبة والشعر  
ابتداء من غير تشبيه قبل ذلك قال الشارح قد مر سر او غيرهما قال مولانا عصمت الله  
لا حاجة الى هذا فان وجود نسبة غير اضافية واسنادية لا يضيغ في تأثير التركيب فلا يحتاج  
الى نفيه اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من كلام الشارح قبيل هذا اضر النسبة العطفية  
في التأثير كما لا يخفى ولو كان وجود النسبة العطفية غير مضر كما قال فلا في وجه الجواب عن  
الا اعتراض المذكور في كلام الشارح بقوله فان قلت كان آه كما نقلت سابقا فتذكره  
والله اعلم قوله قيل الواو بمعنى مع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الواو لطلق  
الحجم لا للاجتماع كما تقر فيقوله كلام المصنف كون الالف والنون في الاسم على طريق الاجتماع  
او التفريق بان يكون احدهما في اسم والاخر في اسم آخر وهذا ليس بمراد كما هو الظاهر  
الدفع ان الواو معنا مع او العطف مقدم على الحكم وهو قوله ان كان آه فيفيد الاجتماع  
المراد وهو الاجتماع في اسم واحد لكن لما كان هذا ان الامر ان خلاف اصل مراد هذا  
التوجيه وقال قيل وقد يقرر الايراد بان الظاهر في العطف اعتبارا متأخرا عن الحكم فلا  
يصح ما جاء ضمير للتنبيه الى المعطوف عليه ولا الى المعطوف وضعف هذا التفسير مولانا  
عبد الحكيم بان الشايع في العطف بالواو ايراد ضمير للتنبيه كما في قولهم زيد وعمر وجاه

فلا خدشة في عبارة المصنف والله اعلم قال الشارح قد مر سره المعدودان من آة لعل الغرض  
 من هذا دفع ما يرد من ان الالف والنون موجودتان في حثا من الحسن استقامت انه منصرف  
 بمان الدافع ان المراد من الالف والنون الالف والنون المنزلة لا الالف والنون المنزلة  
 والنون في حثا ليست بزيادة كما هو الظاهر فلما لم يرد مثل هذا الابداد في الاسباب انظر لمر  
 جته الشارح فيما الى كون الامر للمعد وان كانت فيها له اية هكذا افهم من حاشية مولا فاجال  
 والله اعلم بحقيقة الحال قوله بالفعل لما كان معنى كوز الشيء من الحروف الزوايد موافقا  
 لما سيأتي في بحث الحروف امكان انقضا بالزيادة في مادة من المواد لا انه متصف بها في كل  
 المواد فذهب الى ان الالف والنون من حروف الزيادة بهذا المعنى فيقتضى ان يكون حثا  
 مشتقا من الحسن غير منصرف بوجود ذلك للحن في نونه فيلزم على ما عنه الفرار قيد الفاضل  
 الحثي قول الشارح لانها من الحروف الزوايد بقيد بالفعل اشارة الى ان المراد بكون الالف  
 والنون من حروف الزيادة ههنا كونها متصفتين بها بالفعل فيكون حثا منصرفا لا نونه  
 ليس بمتصف بها بالفعل حال كونه ما غرد من الحسن والله اعلم قوله نونه بدل من قوله  
 لفظ ويجعل ان يكون مضافا اليه للفظ لفظ والضمير يكون راجعا الى الشيء المذكور في كل الاثر  
 حان والمذكور في كل اثار قوله جاز صرفة هذا الجوان بالنظر الى الاستحالة الاصاله لا بالنظر الى  
 الاصاله لانها يوجب الصرف كما لا يخفى وما المنع في قوله الآتي وينبغي ح م بالنظر الى كون حثا  
 من الحثي بغير الحاء المهملة وقشد يد السمين المهملة لا بالنظر الى جواز ذلك الكون لانه يوجب  
 جواز المنع كما لا يخفى فعلم ان الاولى للفاضل الحثي ترك الجوان في الصرف او ذكره في المنع  
 ليكون الكلام على شق واحد هذا من سواح الوقت والله اعلم قوله بجزء الف من الغرض ان  
 المثال هو حثا المثال وهو كون نون هذا اللفظ محتمل الاصاله والزيادة لا قوله لمضارعتما آة  
 اعلم ان المراد في نسخ الشرح هذا اللفظ عليه ما بعد قوله تمام التانيث في ذكر الفاضل الحثي هذه العبارة الطويلة يدن لفظ  
 عليه ما قصد به اللفظ الخ كما هو عادة المصنفين في بعض المقامات ان ذلك اللفظ غير موجود في النسخة التي  
 للفاضل الحثي والى ان الاصل قد ابردا لان المقام في وجه الشبهة ان يكون مشتركا بين المشبه به وعلى نقل  
 الايراد المذكور يمكن ههنا بالالف والنون على ما هو الظاهر وهو امر جاع ضمير عليهما  
 اليهما وان تكلف على ذلك التقدير ايضا بان الضمير يجمع الى ريفي التانيث التين جعلتا بوزنة  
 امر واحد والالف والنون المنزلة تين التين جعلتا بوزنة امر واحد والله اعلم قوله  
 لما كان آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الشارح لم لم يجعل وجه مشابهة الالف  
 والنون المنزلة تين مع الالف المنزلة تساوي الوزنين صدر اذ كون الزايدتين مختصا

بشئ الذي هو المذكر وكون المؤنث والمذكر في لغتي الصيغة بيان الدقم ان تأثير الالف والتون  
 المزيدين في منع الصرف ليس بدائري مع تلك الوجوه لان ندما ان منصرف مع وجود الوجوه  
 الاولين فيه وعمران وعثمان مستنعان من الصرف مع عدم تلك الوجوه فيما يجزأ من منع  
 دخول التانيث لان تأثيرها في ذلك المنع مع دايرو وجودا وعلما فتعين جعله وجه الشبه  
 فجعل الشارح وجه الشبه ايا لا غير **قوله** منع صرفهما المالم يعبر هذه العبارة على الظاهر  
 لانه يستفاد منه نسبة الصرف الى الالف والتون المزيدين وهو خلاف الواقع لانه  
 ومدا لا يصرف من اوصاف الاسماء اول الفاضل المدقق بان المنع المضاف الى الصرف  
 مضاف الى ضميرها في الواقع والتقدير منعها الصرف ولا شك في صحة هذا المعنى اقول  
 وبالله التوفيق انلفظ منع صرف وان كان مركبا اضافيا في الواقع لكنه يحتمل ان يخرج عن  
 التركيب الاضافي ويجعل كشي واحد فاضيف الى ضميرها لا دلي الملازمة وهي كونه حاصل  
 من مرجعها والله اعلم **قوله** دايروا عليه الضمير اجم الى منع دخول تاء التانيث ومعنى ذلك  
 منع الصرف على ذلك المعنى وجودا ومدا ان وجود منعها دخول تاء التانيث مستلزم  
 لوجود منعها للصرف وعدمه مستلزم لعدمه ويرد ههنا ان الدوران علامة العلية كما  
 هو المتقرر في علم الاصول فللناسب ان يجعل سبب منع الصرف منع دخول تاء التانيث  
 لا الالف والتون المزيدين وان يمكن ان يجاب عنه بان الامر كما قلت لكن لما كان اجماع  
 منعها على جعل الالف والتون المزيدين من اسباب منع الصرف والمخالفة منه من المنع  
 فجعل ذلك المنع سببا لا جله منع الالف والتون الصرف من الاسماء وهو المشاهدة لا لفي  
 التانيث ولا يستتسر هذا الا بان يجعل منع دخول تاء التانيث وجه الشبه والله اعلم **قوله**  
 لان الوجوه آه اسمان الوجوه وجزها التساوي مع ما عطف عليه هذا اذا وجدت الواو  
 في قوله آه ولا يدور عليها آه وان لم يوجد هناك حرف الواو فيكون الخبر هو وقوله كذا  
 الوزنين مع ما عطف عليه عطف بيان او بدل من الوجوه **قوله** صدر الاول تركه لان  
 الوزنين كما انهما متساويان صدر لكن لك متساويان مجزا لكن الامر سهل وهو عدم كون  
 التانيث احترازا **قوله** مع تحقق تلك الوجوه ويعلم من الحاشيتين الشهيرتين ان المراد  
 من تحقق تلك الوجوه في ندما ان تحققها في ما سوى الوجه الثالث يعني ان ندما ان الالف  
 والثاني من تلك الوجوه موجودان وفي عمران وعثمان كل معدومة اقول وبالله التوفيق  
 لعل وجه استثناء الوجه الثالث من ندما ان كون المراد بكون المؤنث صيغة اخرى كونها  
 على صيغة فعلية لا المخالفة المطلقة وهذا عطف في ندما ان المنصرف لان مؤنثه على هذا

في  
 على الظاهر

على  
 في نسخة ١٢٣

قوله صدر ان كون المؤنث  
 الاول منها مفتوحا  
 الثاني ساكن  
 متساويان مجزا  
 حرف الثاني مفتوحا  
 والاول ساكن

ندبانه لا ندبى ولعل وجه انتفاء الوجه الثاني عمران وعثمان ان المفهوم من اختصاص الزا  
 يدتين بالذكر في سكران هيئته المؤنث له مع عدم تيمك الزايدتين وهذا المعنى منتف في  
 لان المؤنث لم يحث لهما ولو لا ذلك التكلان بل يعي كلام الفاضل الحثي على ظاهره لعلت  
 ان الوجه كلها موجودة في ندبان المتصرف والاول والثالث منتفيان في عمران وعثمان  
 والثاني موجود فيها فالحفظ ولا قسم بالرد والقبول والله اعلم قوله عمران وعثمان بكسر  
 الاول في الاول وصم الاول في الثاني ويحذف اظهر وجه انتفاء الوجه الاول فيهما ولما لم يحث  
 لهما مؤنث تحقق وجه انتفاء الوجه الثالث فيهما ايضاً وما وجه انتفاء الوجه الثاني فيهما  
 فقد حرفت حاله **قوله** لا يظهر الغرض من هذا التزئيف القول الاول بان للنشر ا في  
 الالف والنون الزايدتين انتفاء التاء وعدم دخولها عليهما وعلى هذا القول لا يظهر ل  
 الاشتراط وجه لان وجود التاء لا يقدر فرعية ما للمزيد عليه **قوله** الا ان يقال ان  
 تخصيص القول الاول والجواب عن تلك التزئيف وبيان ان تأثير الالف والنون في منع  
 الصرف لاجل الفرعية ودخول التاء يقدر فيها لان الجرد عن التاء الذي هو المتلبس  
 بالالف والنون ههنا على تقدير دخولها به يكون اصلاً بناء على ما تقر ان الجرد عن التاء  
 اصل لما يزيد عليه التاء والاصالة تنافي الفرعية **قوله** اي في منع دخول آه لما كان  
 مشابهة الالف والنون بالفتح التانيث متصوراً بوجوه شتى لمطلقاً لم تكن مرادة كما سبق  
 كل من لا مرين قيد الفاضل الحثي بما هو المراد والله اعلم **قوله** اما المشابهة او المشابه  
 ويردهما ان المناسب للفاضل الحثي ان يقدر المشابهة على المشابهة لان اسناد السببية الى  
 الالف والنون على الاول يكون حقيقياً وعلى الثاني يكون مجازياً كما لا يخفى واجيب عنه بان  
 الفاضل الحثي نظر الى انتسبة الثاني اصلية لان فرعية النسبة للطرفين في الوجودين امر  
 ظاهر بخلاف سببية الاول ولكل وجه هو مواليها هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق  
 والله اعلم **قوله** لكنه سبب آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الفرعية اذا كانت  
 لما يزيد تأليه والسبب اذا كان الالف والنون فيها الحاجة لمشابهة الالف والنون واللف التانيث  
 وبيان الدفع ظاهر **قوله** مع ان المشبه آه يعنى ان المشبه من قواعب المشبه به وهو اذا كان  
 ههنا فمالتدكير يكون مشبهه ايضاً فرعاً له فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه  
 به **قوله** ظاهر وبيان التوجيه فيها سبق لا يشهد الظهور بل الصحة كما هو الظاهر فلا مرد له  
 فافهم **قال** شارح قدس سره يعنى به ما آه الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاسم اعم  
 مطلقاً من الصفة وهو خاص منه مطلقاً والمقابلة بين ذلك العام والخاص بكلمة او ليست

لا ويحذف بالالف  
 ان المؤنث انت مان  
 اذا كان ندباً منتف  
 الصحة الثاني في ايض  
 كما لا يخفى الا ان يقال  
 ان اللزوم من الاختصاص  
 عدم حقيقة الزايدتين  
 في المؤنث فلهذا ما يرد  
 وتبان في ندباً مع  
 التاء كلها الظاهر  
 والله اعلم

من المتعارفات فكيف حصلت من المصنف بيان الدفع ان للاسم اطلاقين باحدهما يكون اعم  
 من الصفة وهو ما يذكّر في مقابلة الفعل والحرف وما لا يحرم مقابل لها وهو ما لا يدل على  
 ذات ما لوحظ معه صفة من الصفات والمراد منها هو الثاني والمقصود من قول الشارح  
 فان الاسم آه لا استدلال على اطلاق الاسم في مقابلة الصفة كما انه يطلق في مقابلة  
 الفعل والحرف وقوله فالمراد بالاسم آه تفريع على الدليل اشارة الى ان نفي قصد الاسم  
 الشامل للاسم والصفة مراد في المدعى هكذا فهم من حاشية الفاضل المذوق **قوله** و  
 لا الاسم آه لعل الغرض من هذا الكلام التعريض على الشارح بان للاسم اطلاقان آخران  
 ايقرا اعم مطلقا من الصفة فالمناسب نفيها ايضاً لا يتصور اذ تها فليز لمقابلة بين العاقل  
 المطلقين بكلمة او ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى المذكور في الشرح هو الظاهر المتبادر من الاسم  
 في امثال هذه الموضع فلذا احتج الى نفيه واما المعاني الاخر فليس كذلك في مثل هذا المقام  
 فلذا لم يحتمل الى نفيها هكذا ذكر في حاشية مولانا ميرزا جمال اقول وبالله التوفيق او كان المراد من  
 الاسم الشامل للاسم والصفة المنع في قول الشارح الاسم المقابل للفعل والحرف لكان للسر  
 وال جواب وجه ولو اريد به ما هو ظاهره يعني لم يرد بالاسم المعنى الذي يكون به شاملاً للاسم  
 والصفة باي وجه كان هذا التعميم لم يحتمل لهما وجه والله اعلم **قوله** المقابل آه وهو  
 ما لا يكون مشعراً بالمدح والذم ولا مصدراً بالاب والابن كما يقال العلم ما اسم وقبح  
 اذ كنية **قوله** والمقابل للسهل اي اللفظ الموضوع لمعنى وعليه حمل القاضى البيضاوى لاسمها  
 في قوله تعالى وعلو آدم اسماء كلها **قوله** والمقابل للظرف وهو ما لا يستعمل ظرفاً لان الظرف  
 الا لازم هو الذي لا يستعمل الا ظرفاً والى هذا المعنى اشار ابو علي حيث قال حيث يستعمل  
 ظرفاً لا اسماً **قوله** او مجموع اشارة الى تأويل آخر لا فساد الضمير الراجع الى الالف والنون  
 في قوله فشرطه **قوله** وتشية الضمير اشارة الى نكتة ايراد ضمير التثنية في قوله وان كانا  
 في صفة اقول وبالله التوفيق الا ولي ترك هذا القول لا كون النكتة للفاء لا للفاء من المشهور  
 والله اعلم **قوله** الشرط ال بقية اذ هي شروط الاسماء الاسم اقول وبالله التوفيق ان  
 ان الفاضل المحسن لو قال فيه انه يخالف الشرط بمجرد السابقة لفظ كان احسن **قوله**  
 لكن آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا الترجيح اذا كان مخالفاً للشرط فالمناسب  
 ان لا يذكر للشارح واكتفى بالا ول فقط بان الدفع ان الحسن فيه ثابت من وجه وهو المخدوع  
 لزوم التنافر الموجب للتحسين المبتدئ فلذا اذكر في كل من التوجيهين حسن وقبح وفي تقدير  
 الترجيح الاول روى الى ان الموافقة امر مهم من القدر عن لزوم التنافر والله اعلم **قوله**

له وجه صنف هذا  
 الجواب من ذكره في  
 مولانا عبد المحسن  
 شمس الدين اظهر ما  
 فيها ١٢٠

منهم من قال لما كان في العلمية الجامعة مع الالف والنون المزيدتين خلاف في انها سبب و  
شرط كما في شروط ما سوى الحجم او شرط محض كما في شرطه الشاذ الغافل المحض الى ذلك القول  
والاحتمال الاول اولى لان المتقاربان المشبهان لا يكون في مرتبة المشبه به فكيف يقوم الالف  
والنون مقام السببين والله اعلم **قال الشارح** قدس سره تحقيقا للزوم آية ويرد ههنا ان العلم  
وضع ثان فجعل الالف والنون من صفات الكلمة واصولين والحال تأثيرهما في منع القطع لا جليل الزيادة  
فيهما ما قالت فكيف يشترط احدهما بالآخر فاجيب عنه بان العلمية وان كان وصفا ثانيا  
وتجعل الزايد من صفات الكلمة لكن لا يحسن انهما صارا اصليين بل معنى انهما صارا كالشيء الذي  
من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الالف فكذلك ههنا انهما من حاشية مولا ميرزا والى الله امل قول  
بولي تحقيق سبب آخر الغرض من هذا الكلام احداث الوجه الآخر لا شرط العلمية في الالف  
والنون للمزيدتين الكائنتين في الاسم وفيه كلام مسبق والرمز يحق الى ان الوجه المذكور في العلم  
ثانيا ناظر الى المذهب المروج وهو المذكور ثانيا في كلام الفاضل المحض في الحاشية السابقة  
فصل والله اعلم **قول** وسلمان وعثمان الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع  
ما وجه على المعنى بانه ما الوجه في ايراد المثال المكسور الفاء في الاسم والمفتوح الفاء في الصفة  
مع وجود مفتوح الفاء في الاسم كسلمان ببيان الدفع ان مفتوح الفاء ومفهومها مشترك كان فيها  
بين الاسم والصفة يعني يوجد ان فيهما ما مكسور الفاء فلم يوجد في الصفة فايراد المثال  
الخاص بالاسم المقابل للصفة اولى فلهذا اورد المعنى وعقته الفهم ينادى بالعلم على وجه  
انفتح المعنى للمثال المفتوح الفاء على مثال مفهوم الفاء في الصفة فلا يرد كما يرد فانه لا يعلم  
**قول** لكن المؤنث حده لعل الغرض من هذا دفع استدراك توهم مساوات مفهوم الفاء  
مفتوحها في ساير الاحكام الناشئة من الحكم فحيثما في الصفة ودرجته الى وجه اختيار المعنى في ايراد  
مثال الصفة مفتوح الفاء وهو ان المفتوح لو يكون مؤنثة مع الفاء ويبدو انها فيكون احدها من  
مضموم الفاء لان مؤنثة لا يكون الاسم التام والا عر اولى **قول** فيه انه عطف آء الغرض  
من هذا الكلام الاعتراض على المعنى بانه يلزم في كلامه عطف الامرين وهما في صفة وانتفاء  
فعلة على المعولين وهما في اسم وشرطه العلمية لعاملين مختلفين الاول لكان لا نه جزء  
والثاني لان الشرطية لانه جزءا لها باعاطف واحد وهو كلمة او ذائغيا يبرز كما تقره والآخر  
في قلبك انه كيف يصح عطف فانتفاء فعلة نه على شرطه العلمية لانه على هذا يكون جزاء  
ومن شرطه كونه جملة وهو ليس كذلك فانه له بان المراد من عطفه عطفه بتقيد بالمبتدأ  
يعني عطف فشرطه انتفاء فعلة نه على شرطه العلمية ههنا انهم من الحاشيتين قال الفاضل

وان اخبر انه لا حاجة  
في عطف قوله فا  
انتفاء فعلة انتفاء  
المبتدأ على قوله فانتفاء  
العلمية لا فاعلم  
الغرض على قوله العطف  
مفهومه على قوله العطف  
كما لا يخفى فانه لا حاجة  
لا عطف على هذا وجه  
ايراد الفاء فافهم

المدقق ما حاصله ان معمول اذ الشرطية ما بعد الفاء لا هو معها فليس هناك العطف على  
 معمولي العاملين المختلفين بل ليس هناك العطف على شيئين فان الظاهر ان كلمة او  
 لعطف قوله في صفة على قوله في اسم وبسبب العطف يكون التقدير وان كانا في صفة  
 ولما لم يعم الجزء الاول الجزائية ان الشرطية ولا بد لها منه قاورة المعنى قوله فانتفاء فتلا  
 يتقدم بالابتداء انتهى بما حصله والله اعلم قوله وليس على شرطه لعل الغرض منه دفع  
 ما يرد من ان للتقدم في مقرة ان الجور اذا كان مقدما في ذلك العطف يكون جائزا  
 كما في الدار زيد والجورة عمرو وهما الجور مقدم فلا محذوثة في عبارة المصنفين ان  
 ان ههنا مجموع الجوار والجور معطوف على مجموع الجوار والجور وكان الجور وحده  
 عطف على الجور وحده واماد الجوار لا مر لفظ لان الجوار في المعطوف ههنا لا يكون  
 في حكم العدم فلا يكون على شرط جازمه فيلزم التقصان في عبارة المعصوم هكذا في  
 الحاشيتين المشهورتين ولعل وجه عدم كون الجوار في المعطوف في حكم العدم  
 وجد ان امر لفظ ما عث على اعادته فيه كما ان الباعث موجود في المال بين وبين زيد  
 يعني ان الباعث غير موجود فاذا ذكر فيكون لكنه فلا يكون في حكم العدم والله اعلم قوله  
 قيل الصواب آة اعتراض على قول المعصوم في صفة وبيانه ظاهر لكن لشبهة لفظ الصواب  
 في ضد الامر الغير الصحيح الاول للفاضل المحقق ان يقول الظاهر او لا حسن او غيرهما وان  
 كان هذا اللفظ من الفاظ القائل فاي رد الجواب لهذا الاعتراض اشارة الى نقصان تقريب  
 لا يضر والله اعلم قوله باعتبار نفس آة اي طبيعة الالف والنون التي هي مفهوم كل قول  
 فردها اي الالف والنون المخصوصتان بالخصوص الشفيع واردة ههنا للتزويد في نفس  
 الالف والنون هما القرينة على ارادة الفرد الشفيع منه واجيب عنه بان الحصول صفة  
 الاخر حقيقة لان الطبيعة لا يحصل في شئ الا بواسطة الفرد قوله ويمكن ان يجاب آة  
 يعلم ان الالف والنون على قسمين احدهما في الاسم والاخر في الصفة والمراء كلمة او في  
 شايخ فلاجل الاشارة الى تقسيمها اليها او ردها للمع قال الشارح قدس سره كانا في صفة  
 اشارة يتقدم بها ان انه من عطف الشرط والجزاء على الشرط والجزاء وليس من العطف على  
 معمولي عاملين مختلفين لانه ليس ما جوزه وهذا على تقدير كون كلمة في مذكور ام مع  
 واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين  
 لانه يكون من قبيل ما جوزه هكذا امر شيت في بعض الجواشي قال الشارح قدس سره يعني لفتا  
 دخول آة اشارة هذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلة لا يفقر الفاء ليس بمقصود

وهو من صفة العطف  
 على الغير الجور يرد  
 امادة الجوار لا منه



حتى يرد ان في عبارة بعضهم العين تحقق انتفاء فعلانية بيقوم الغاء بل المراد عدم قبول تمام  
التأنيث هكذا قال مولانا حصمت الله **قال** الشارح قدس سره لا يبقى مشابهنها هذا  
القليل بالنظر الى القول الرابع فانهم **قوله** هذا عند الاكثرين اي من اهل اللغة لعل  
الغرض من هذا القول الاشارة الى امرين احدهما ان الملازمة المذكورة في قول الشارح  
ليست لمنظر الى كل اهل اللغة حتى يرد ان بني اسد يقولون في كل فعلان جاء منه فعل  
فعلانية ايضا كما يقولون في مؤنث سكران سكرى وسكرانة وفي مؤنث غضبان غضبان  
وغضبانة بل بالنظر الى اكثر اهل اللغة وهو لا يقولون في فعلان جاء مؤنث على فعلى  
فعلانية وثانيهما ان فرض الشارح من هذا القول الاشارة الى ضعف هذا المذهب  
الذي اشار المصنف اليه بلفظ قيل وبما ان المقصود هذا القابل اما وجود فعلية او انتفاء  
فعلانية فان كان الاول فالمناسب بل الواجب ان يحكم بعدم انصراف سكران وغضبان  
ولغير بني اسد لوجود الشرط وهو وجود فعلية والامر ليس كذلك عندهم لانهم يحكمون  
بانصرافهما وان كان الثاني فلا وجه للعدول عن المقصود وهو انتفاء فعلانية الى غير المقصود  
وهو وجود فعلية مع عدم الملازمة بينهما لان المقصود قد يحصل بغير وجود فعلية ايضا كما  
في رهن واسه **اعلم قوله** عندهم اي عند ذلك القابل مع اتباعه وهكذا في الثاني و  
الثالث والرابع **قوله** يحصل المطلوب وهو انتفاء فعلانية لعدم استعمال رحمانه  
في لغات العرب كما هو الظاهر **قوله** قلنا آية حاصل الجواب انه يجمل ان يكون مراد ذلك  
القابل انتفاء فعلانية لكن لا مطلقا بل اذا كان مؤكدا بديل لفظ وهو هنا ليس لا فعلية و  
الا انتفاء الموصوف هذا الوصف مستقيم في رهن قلنا انتفع منصرف من الصرف قال هؤلاء منا  
عبد الحكيم ما حاصله المنع لتلك الامور الثلاث حاصل المنع الاول ان المراد من انتفاء فعلية  
تحقق المشاهدة بالحق التأنيث وهذا يحصل بمجرد ذلك الانتفاء فما الحاجة الى الانتفاء للمؤكد  
وحاصل المنع الثاني ان الدليل العقلي قد يكون اقوى من الدليل اللفظي فما الحاجة الى تقدير  
تسليم الانتفاء المؤكد الى مؤكدية بالدليل اللفظي وحاصل المنع الثالث ان انتفاء فعلانية  
قد يكون بوجود فعلية وقد يكون بغيره فلا وجه للحصر لعل ذلك الانتفاء في وجود فعلية  
اقول وبالله التوفيق لو لوحظ كون الاحتمال كافيا للحجيب كما هو المشهور لا سيما مثل  
ذلك الاحتمال لم يرد على الجواب شي ولهذه المنوع اجوبة اخرى حاشية القاضى للفتنة  
ان شئت الا طلاع فارجم اليها والله اعلم **قال** الشارح في انه منصرف لعل الغرض من  
هذا دفع ما يرد من ان الاختلاف في وجود رهن الذي هو اسم الله تعالى غير مثبت او

الاول بالنظر الى  
الاعتداد بقول الجرح  
والثاني بالنظر الى  
مدونه منه وان  
كان مما لعل ما عليه  
الغيا والبيان منه

مثبت غير مرتب على الاختلاف في شرط الالف والنون المزيدتين فكيف يعبر قول المصنف  
 ومن ثم اختلف في رهن بيان الدفع ان المراد من الاختلاف في رهن الاختلاف في شرط الالف والنون  
 على الاختلاف في الشرط ويرد ههنا ان الالف المرد والمذكور في كلام الشارح متفق فكيف  
 يوجد الاختلاف فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف ليس الا في الصرف فقط او في  
 عدم الصرف فقط لا في الالف المرد وبينهما وان اختلف في ذلك انه يعلم من الاختلاف  
 في الصرف ذهاب البعض اليه والبعض الآخر الى عدم الانصراف وليس مفاد الاختلاف  
 في عدم الصرف الا هذا فما الحاجة الى قوله او في عدم الصرف فانزله بان الالف كما قلنا لكن  
 الفرق في لحاظ الصرف اولا كما في الاول فالتام في وجود ولعل الشارح نظر الى ذلك فقال  
 ما قال هذه الفرق اللطيفة اي قد يعتبر عند الحاجة كما قال الشارح في شرح قول المصنف  
 لا يتصرف فيه بتقديم وتأخير في بحث فعل التجهيز ويرد ههنا ان الانصراف وعدمه وكذا  
 الاحكام الاخر الصورية يعلم من استعمالات العرب ورهن فيها امان ان يكون منصفا او يكون  
 غير منصفا فلا معنى للاختلاف فيه وايجاب عنه بانه يجوز ان يستعمل فيما بين العرب مصفا  
 او مصرفا بالالف فلا يعلم منه الا انصراف وعدمه والله اعلم قوله في قوله الاول ينبغي آه  
 ان ينفع بمعنى الوجوب وكذا في الثاني فلا يرد ما يرد فافهم قوله اللهم الا ان آه يعينان تحقق  
 المشابهة بين الالف والنون المزيدتين وبين الف التائيت وانتفاءه على تقدير وجود التائيت  
 بالتاء والتائيت بالالف الاول بالتاني والثاني بالاول انما ثبت اذا كان ذلك الوجود متصفا  
 مقاءر بالالف استعمالا واما اذا كان فيها سببا فقط كما كان ههنا فلا يكون فيه التائيت بالالف  
 كافي في وجود منع الصرف والتائيت بالتاء مضر الوجه ولما كان ثبوت الاحكام بالنظر الى  
 القياس امر مشهور افيما بينهما كثبوت الاصل مثلا في ثلث ومثلث باعتبار القياس هو  
 ان المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا صدر الفاضل المحقق هذا الجواب بلفظ اللهم  
 المشعر بالضعف والله اعلم قال المصنف دون سكران حال من رهن اي من اجل الاختلاف  
 في الشرط اختلف في رهن مقبلا وزاعن سكران ند ما ن فالاختلاف في الشرط سبب الاختلاف  
 في البعض والاتفاق في البعض الآخر ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا كان في الكل اتفاق  
 فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشاء عدم الاختلاف في سكران وند ما  
 لانه على تقدير الاتفاق ايضا يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ند ما ن هكذا في حاشية  
 صولا نال الدين قوله لما كان المراد آه لما كان ند ما ن منصفا بالالف اتفاق لعدم وجود  
 الشرط على كلا المذاهبين فخطر في الذهن ان ند ما ن الواقع في عبارة الكافية يكون مكررا

ومنونا لاضافة دون اليه بحكم العطف فاشارة لفاضل الحشيش الى اعرابه بان المناسب عدم اعرابه  
 التنوين والكسرة على ند ما ان الواقع في عبارة الكافية لان المراد منه اللفظ فيكون علامة لذلك  
 المنصرف فيكون غير منصرف كلا لفظ والنون المزيدتين في الاسم والعلمية تعمر ولو لحظ  
 حال مساهم فيكون الكسرة والتنوين جاريين عليه للمشاكلة وبالجملة جواز اعرابه في نداء  
 الواقع في تلك العبارة ثابت وهذا اجل عدم العلم بالمنقول من المصنف في اعرابه والله اعلم  
 قال الشاعر قد سسرته وهو كون للاسم آة لعل الغرض من هذا دفع اكراد بن اسرها  
 ان مد وزن الفعل من اسباب منع الصرف غير صحيح لان تلك الاسباب اوصاف الاسم  
 ووزن الفعل وصف الفعل كما هو الظاهر وثانيهما ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى ذلك  
 فيفيد الاختصاص فيه لقوله شرطه ان يختص بالفعل ببيان الدفع عن الاول ان وزن الفعل  
 بالمعنى الاضافي صفة الفعل لكن في الاصطلاح نقل عن ذلك المعنى الى كون الاسم آة وهو صفة  
 الاسم وبيان الدفع عن الثلثان المواد من وزن الفعل كون الاسم على وزن بعد من اوزان  
 الفعل والعدد من اوزان الفعل كما يكون باختصاص كذلك يكون مجرد الوجود فيه وهو غير  
 كاف في حصول منع الصرف فيحتاج الى قوله شرطه ان آة وبما حررنا من النقل اندفع ما قيل  
 ان في تفسير وزن الفعل يكون الاسم آة نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في  
 حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حملها على هذا المعنى هذا ما فهم من الحواشي والله  
 اعلم قوله سواء كان له زيادة آة لعل الغرض من هذا دفع ما يحتج به بالبال من ان مد الوزن  
 المشترك بين الاسم والفعل من اوزان الفعل دون اوزان الاسم يشتر على زيادة الاختصاص  
 ذلك الوزن بالفعل فعلى تقدير تفسير وزن الفعل يكون الاسم على وزن آة يفهم الاختصاص  
 ايضا فيستدرك قوله شرطه وبيان الدفع ان اضافة الاوزان الى الفعل مجرد نسبتها اليه  
 لا لزيادة نسبتها اليه قوله فالأضافة في آة ويرد ههنا ان كون الأضافة بمعنى النسبة  
 مرادة في وزن الفعل الذي هو مذكور في المتن غير صحيح لانه بالمعنى الاضافي وصف الفعل  
 كما هو الظاهر واسباب منع الصرف اوصاف الاسم واجاب عنه الفاضل المدقق في الاد  
 من وزن الفعل في قول الفاضل الحشيش هو الذي ذكر في صحت اوزان الفعل والمأخوذ في  
 المفهوم الاصطلاحي لوزن الفعل لانه كون الاسم على وزن الفعل وبهذا يظهر مضافه ما في  
 بعض الحواشي المتعلقة بقول المصنف وزن الفعل لانه يفهم منه ارادة الاضافة في قول المصنف  
 وهو خلاف الواقع لانه مفرد منقول في الاصطلاح الى ما هو صفة الاسم قوله والا  
 لم يحج آة اي ان كانت الاضافة محمولة على زيادة النسبة يكون لفظ شرطه مستدركا

لان شرط الشيء يكون احص منه والاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة على هذا  
التقدير يكون مستفاد من وزن الفعل فيكون مساويا له ويرد ههنا ان المفهوم من كلام  
الفاضل المحشي فيما سباني ان الزيادة نسبة الوزن الى الفعل فردا آخر اسوى القسمين للمذكور  
في المتن وهو فولية وجودة في الفعل مثل وزن فاعل وتحقيق وزن الفعل في هذا الفرد لا  
يؤثر في منع الصرف كما يقول به الفاضل المحشي فيما سباني واذا كان الامر كذلك فيكون  
الاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة احص من وزن الفعل فلا يكون لفظه  
مستدركا ويعلم هذا الايراد من حاشية مولانا عبد الحكيم المتعلقة بقول الفاضل المحشي  
لا على الاشتراط لكن الجب منه في عدم تعرضه اليه في هذا القول ويجاب عن هذا الايراد  
الفاضل المدقق لكن لست احصله فلذا لم اذكره والله اعلم **قوله** فشرطه المرفق في النسخ  
للوجوده من كتاب الفاضل المحشي لفظ فشرطه بزيادة القام والحال ان هذا اللفظ ليس بموجود  
لا في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الذين رشيته ما فيكون زيادة الفاء سهوا من النسخ  
او يكون نسخة المتن او الشرح بزيادة الفاء والله اعلم **قوله** فشرطه في زيادة الفاء في هذا  
الكلام كلام مر مثل الكلام السابق **قوله** على شرط التحقيق يعني ان هذا الشرط شرط التحقيق  
وهو لا يكون خاصا بل مساويا فساواة الاختصاص بالفعل او كون الزيادة في اوله كزيادة  
مع وزن الفعل على تقدير حمل الاضافة على الزيادة النسبية مما لا يضرك شرط تأثير في  
منع الصرف فيكون المساوات المذكور مضرا له وفي هذا القام يرد الايراد السابق المذكور  
في حاشية قوله فالاضافة المخ باحدى تغييرا ثم **قوله** لان السببية آه لما رجع على ما فهم  
من كلام مولانا عبد الحكيم ههنا من تعلقي هذا القول بقول الفاضل المحشي ولك ان تحمل  
ان الدليل انما يدل على اعتبار زيادة الاختصاص في وزن الفعل في الجملة سواء كان في  
مفهومه او شرطه اعرض الفاضل المدقق عنه وقال تعليل للمفهوم مما سبق وهو لا بد في تأثير  
وزن الفعل من لزوم النسبة بالفعل سواء حمل الاضافة على هذه الزيادة او على النسبة  
لرخص الاشعار على الفرعية من اول الوهلة لكان لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وجه  
لانه لو اعتبر بزيادة اختصاصه في شرطه لكان فهو الفرعية ثانيا يعني بعد التعريف لا اوله  
هذا اما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره اخذ الامر من حيث  
امارة الى ان لفظة او في قوله او يكون آه للترديد ولذا ان اد لفظه اما **قال** الشارح قدس سره  
في اللغة العربية لعل الفرض من هذا دفع ما يرد من ان وزن فعل من الاختصاصات بالفعل على  
للتقيد وهو لا يعلم لان بقره وشعر موجودان في الاسماء بيان الدفع ان المراد من الاختصاص

لا يذكر في ضمن اد  
زان الفعل او المفعول  
في ضمن للمفهوم لا  
مطلبا في وزن الفعل  
منه

لا يذكر في احتمال وبيان  
الايراد عليها احد من  
منه

الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء الجمعية فلا يقدح في الاختصاص قوله في أكثر  
 فخرنا لن لعل الغرض من هذا تعريض على الشارح بان في كلام المصنف ههنا نسختين احدهما  
 محتل لدخول الباء على المقصور عليه الذي هو لا استعمال القليل ولدخول الباء على المقصور  
 الذي هو لا استعمال الشايخ وثانيهما مختص بدخول الباء على المقصور عليه الذي هو لا استعمال  
 القليل فالمناسب له تعليق قوله على النسخة المتفصلة لدخول الباء على المقصور الذي هو  
 لا استعمال الشايخ واسمها علم قوله والضمير اجماع اي ضمير به راجع الى العمل ليوافق أكثر  
 النسخ مع اقلها وان كانت الباء على هذا ادخلت على المقصور عليها الذي هو لا استعمال الأقل  
 قوله او بالعكس يعني ضمير به راجع الى الوزن وضمير مختص اجماعا الى الفعل ليكون الباء  
 ادخلت على المقصور الذي هو لا استعمال الأكثر الغالب ان كانت النسختان على هذا  
 قوله وهذا اريب من الاعراب بمعنى الا يصح اي ايبين واوضح واوضح قال الشارح  
 قدس سره بمعنى انه لا يوجد آية لعل الغرض من هذا دفع ما يريد من ان هذا الوزن اذا  
 كان مختصا بالفعل فكيف يكون سببا لتفصيل منع الصرف الذي يجيء في الاسم بيان  
 الدفع ان المراد باختصاصه اختصاصه بطريق الاصاله وهو لا ينافي مجيئه في الاسم بطريق  
 النقل وعدم الازالة فصار مقتضى مجيئه في الاسم اعلم من ان يكون بطريق الاصاله او على  
 طريق النقل قال الشارح قدس سره على صيغة آية لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من كون  
 شمر على صيغة الماخض المجهول من الشمر اعم من الثلاث في المجرى فيلزم التكرار والمثال من غير  
 قابضة وهو من المستبقيات بيان الدفع ظاهر آقول وبالله التوفيق ان المعلوم من كلام  
 الزبدة ههنا ان وزن الثلاث في المزيد فيه سواء كان معلوما او مجهولا مختص بالفعل حيث  
 قال واعلم ان كل وزن الفعل ثمانية اقسام ستة منها مختصة بالفعل واثنان غير مختصين  
 اما الستة المختصة فهو الثلاث في المجرى المجهول والثلاث في المزيد فيه سواء كان معلوما او  
 مجهولا لا نه لم يوجد في الاسم بطريق الاستقراء والرابع في المجرى المجهول والمزيد فيه على  
 الاطلاق لا نه لم يوجد في الاسماء او اما الاثنان الذان هما غير مختصين به فهو الثلاث في المجرى  
 المعلوم لا نه لم يوجد في الاسم كغرس والرابع في المجرى المعلوم لا نه لم يوجد في الاسم ايضا كجحف  
 انتهى فعمل على القابضة في هذا التفسير قول الشارح من التثنية لان صيغة الفعل الماخض  
 المجهول منه ايضا مختص بالفعل على ما فهم من كلام الزبدة فلو قال على صيغة الفعل من الشمر  
 لكان احسن ولو اريد به شمر صيغة الفعل المجهول سواء كان من الثلاث او من الثلاث او من  
 او اريد من ضرب صيغة الفعل المجهول سواء كان من الثلاث في المجرى والرابع في المجرى والمزيد

هذا التفسير مستطرد  
 قد يزدان الشرح  
 بنسخة بالفعل على ما  
 راجع في بعض نسخ  
 الشرح واما على نسخة  
 تعلية بنسخة كما  
 راجع في التفسير  
 عليه هذا في ارجع  
 ضمير الى الفعل منه  
 وهي نسخة ان يختص

على ان يكون ضمير  
 مختص بالحق الى الوزن  
 وضمير به راجع الى  
 الفعل لا منه

على تقدير كون ضمير  
 راجعا الى الفعل  
 ضمير به راجع الى  
 الوزن لا منه

وهي نسخة ان يختص  
 بالفعل لا منه

لان الشرح اقل  
من غيره كما ذكر  
مع غيره

من كليهما كان عبارة المصنف مشيرة الى كل الاوزان المختصة بالفعل فافهم هذا التقرير  
لعلك لا تجد في غير هذا التعليق والله اعلم **قوله** من بدو المال لما بين المعنى الاصل للمثال  
للمذكور في المتن لهذا النوع في الشرح اراد ان يبين الفاضل المحشى للمعاني الاصلية للمثله  
للمذكورة في الشرح من هذا النوع ولعل المعنى الاصلى لعثر الذي يعبر عنه بالفارسية  
بلغزیدن يكون ظاهرا فلن اتركه **قوله** علما بتجرا اعلم ان المترجل ما يكون موضوعا  
للمعنى ثم نقل منه الى معنى آخر لا مناسبة بينهما وهذا المعنى غير موجود في مثله لان له معنى  
واحد اقله احصل وجه الزيادة الفاضل المحشى قيد الانتحال ههنا فافهم ولا تسرع بالرد والقبول  
**قوله** ونرن فعل الغرض من هذا العبارة دفع ما يرد من ان ونرن فعل موجود في اسماء الا  
جناس كدئل لدويبة فكيف يكون هذا الوزن مختصا بالفعل اجاب عنه الفاضل المحشى  
او لا بقوله ونرن فعل الخ وبيان الجواب ان دئل في اسماء الاجناس تكون واحدا لا اعتبار  
له فلا يضر الاختصاص وثانيا بقوله وقيل آه حاصل هذا الجواب ان من عادات العرب  
نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان على سبيل القلة فيجوز ان يكون دئل منقولة من الح  
كونه بمعنى اشترع ولا يكون موجودا في اسماء الاجناس بطريق الاصاله فالجواب المذكور لا يقدح  
في الاختصاص ولو قال الفاضل المحشى ورن فعل جموعا من الخواص اما دئل اسم جنس او  
قبيلة فهو على سبيل الندرة او على سبيل النقل من دئل بمعنى السرعة او من دال بمعنى مشي  
لما كان اظهر واوضح والله اعلم **قوله** نها كمر غز فليل وقال الدليل على كونها منقولة من الاسماء  
الاجناس خارجين عن معنى الفعلية دخول حرف الجر عليهما **قوله** واما دئل آه لعل القدر  
من هذا دفع ما يرد على اختصاص ونرن فعل جموعا بالفعل بان دئل علما لقبيلة موجود في  
الاسماء فكيف يكون مختصا ببيان الدفع انه منقول من دئل بمعنى السرعة او من دال بمعنى  
مشي شيئا مخصوصا فكونه موجودا في الاسماء يكون بطريق النقل لا بطريق الاصاله فلا  
يقدر فلا اختصاص لم يتعرض الفاضل المحشى الى نقل دئل اسم جنس من حال بمعنى مشي  
شيئا مخصوصا لانه لا يحصل على هذا وجه التغير والله اعلم **قوله** والتخير للدلالة  
لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه كيف يكون منقولة من دال لان الموافقة بين  
المنقول والمنقول عنه من المهمات بيان الدفع ان للخيار اذا كانت الغرض فلا بأس به  
ههنا للغرض الدلالة على العلوية **قوله** كما قيل الاول بالفتحات والثاني بضم الاول  
وكسر الثاني دفعه الثالث **قوله** واما الومل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان  
الومل وكن الر لم يجوزن الفعل موجودان في الاسماء فكيف يكون هذا الوزن مختصا

بالفعليين الدغم انهما شاذان فلا اعتبار لهما فلا يقدران في الاختصاص **قوله في الوصل**  
 بفتح الواو وسكون العين بزكوى **قوله** والرغم بضم الراء المهملة والمهزلة المكسورة والميم  
 والجب من الفاصل المدقق حيث قال ههنا بفتح الراء المهملة والمهزلة المكسورة والميم نعم  
 لو ثبت في كتب اللغة على طريقة يكون كلامه اعترافا على الفاصل المحش به انه غير محتاج الى  
 الجواب والله اعلم **قال** الشاعر قدس سره ولم يذنب الى منع آه ويرد ههنا ان الدليل  
 قد اخرج على قوله غير مختص بالفعل فما الحاجة الى زيادة هذا القول واجيب عنه بان هذا  
 دليل آخر على التقيد بالبناء للمفعول بانه ان الذاهبين الى منع صرف فعل بالفتحات حال  
 العلمية مثله ليسوا الا بعض النواة والمقصود بالبناء ههنا من هب الجمهور فلذا قيدوا البناء  
 للمفعول وروى باز المقصور بالثقل ههنا الوزن الذي اختص بالفعل ووزن فعل بالفتحة  
 غير مختص بالفعل كما هو الظاهر فلا يعم الثقل به وان كان الذاهبون الى عدم انصرافه بالجمهور  
 فالحق في الجواب ان هذا القول جملة مستأنفة وقعت في جواب سوال من قال هل للوزن  
 المشترك سبب لعدم الانصراف ام لا هكذا اخرج من حاشية مولانا ميرزا محمد جلال والله اعلم بحقيقة  
 الحال **قوله** ذهب لعل الغرض من هذا الكلام مرتعين ذلك البعض الذي يجعله الشارح  
 ويزيد من ذهب ذلك البعض والله اعلم **قوله** بين القبيلتين اي الاسم والفعل و  
 معنى قوله يؤتى يؤثرت مطلقا سواء كان منقولا من الفعل الى الاسم ولا يصح التقابل عند  
 وجود السبب الآخر ويرد عليه انه احتمل ان يكون منقولا من الفعل فكيف يتحقق الفرعية التي  
 بناء وجود استبانة الصرف عليها فانهم **قوله** الى تأثير آه يعني اذا كان الوزن مشتركا  
 ويكون الكلمة التي وجد ذلك الوزن فيها منقولة الى الاسم فيوزن ذلك الوزن في عدم الانصراف  
 عند تحقق السبب الآخر قال مولانا عبد الحكيم اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يثبت  
 في منع الصرف اذا ثبتت كونه منقولا في الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم ثم  
 اقول وبالله التوفيق ان الوزن بسبب استعماله في الاسم بطريق النقل من الفعل لا يكون  
 مشتركا والا يكون الوزن المختص مشتركين بين القبيلتين بل المشترك ما يكون مشتركين  
 القبيلتين قبل النقل ولا يكون مختصا باحدهما قبل اول كلامه واخره تدافع والله اعلم  
**قوله** كقولنا انا آه هذا مثال لتأثير الوزن المشترك بين القبيلتين في منع الصرف يعني  
 يعني ان جلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحال انه ليس من الاوزان المختصة بالفعل  
 فلهذا ان الوزن المشترك لا يغير في عدم الانصراف وانما حملنا هذا القول على مثله  
 الوزن المشترك بين القبيلتين في منع الصرف دون مثال تأثير ذلك الوزن اذا كان

منقول كما قاله ميسر لان المناسب للتحليل على هذا ما يكون فيه عدم التأثير لاجل عدم  
النقل دون مثل هذا القول لانه لا يعلم فيه ان التأثير من جهة الوزن المشترك مطلقا من  
جهة بعد النقل كما قاله يونس وعليه الاول الاول والثاني الثاني وتماه من اضع الصاعمة  
تعرف في جلا من الافعال التي استوى فيه الزور والتعدية بمعنى تكشف او كشف في الاصل  
نوصار علما تختص شيئا بجمع ثنية وهي العفة وطراعا الشنا بعبارة عن ركاب صعب  
الامور عطف على ابن اوجلا وتفسير المصراع الآخر ظاهرا قوله ولو لا ذلك آء يعني لو لا  
كان جلا غير منصرف لكان متونا لانه اسم معرب ولا مانع فيه من التنوين على هذا كما هو الظاهر  
والرواية بغير فعل لانه غير منصرف فيكون هذا القول حليلا على كون جلا غير منصرف قوله  
ورود آء بيان الرادان عدم التنوين في جلا لا يدل على تأثير الوزن المشترك في عدم الانفعال  
لان وزنه ليس من الاوزان المختصة بالاسم بل من الاوزان المشتركة بين القيلتين فيكون  
ان يكون حكما يعني يكون جلا مع الضمير علما في البيت منقول من الفعل وليس بمنون فكيف  
يكون المحكي بمنون لان المحكي لا يتغير وان يكون صفة لمقدم يعني يكون جلا فعلا في انبيت  
ولم يكن علما عدم كون الفعل متونا ظاهرا فهو هذا التقرير للرد والمردود ولا تفسير  
بالرد والقول قوله انما لم يقل بدله آء لعل الغرض من هذا اوجه عدول المصراع الى الثاني  
هنا وهو قولهم او يقلب في الفعل هذا الوزن بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم بيان  
وجه العدول انه على هذا وزن فاعلا لانه غالب في الافعال بحيث لم يوجد في الاسماء  
الا كلمات معدودة مع انه لو سمى به لكان غير منصرف بخلاف ما قاله المصراع لانه لا يرب  
عليه لان هذا الوزن ليس مختصا بالفعل وليس في اوله زيادة كزيادة الفعل على ما هو  
الظاهر اقول وبالله التوفيق ان هذا الوزن يكون مختصا بالفعل على ما قال في الزبدة ونقل  
عملها سابقا لانه مزيد وهو مختص بالفعل سواء كان معلوما او مجهولا والله اعلم قوله  
لذلك لم يظهر لي الى الآن وجه التقييد الا ان يقال ان عدم الانفعال على تقدير ملية للثنية  
يقتل ان لا يكون لوزن الفعل والله اعلم قوله الا خاتمة ويرد ههنا ان المقصود لو كان  
التحليل فيكفي فيه ايراد المثال الواحد لو كان المقصود الاستيعاب فيكفي قصور لان من  
للا معام موجودة بهذا الوزن غير ما ذكره مثل طابع وقال في غيرهما الا ان يقال ذكر  
الفاضل الحنفى الخاضع اراد العام الى الكلمات المعدودة فلا خلل والله اعلم قوله وان  
في آء وجه آخر للعدول يعني ان مولومية الغلبة يحصل اذا تتبع جميع الاسماء والافعال  
بخلاف معلومية الوزن الذي يكون فيه الزيادة مثل زيادة الفعل فانه يحصل فان تتبع



هو فقط يعلم انه قابل للتأد وغير قابل لها في ماقاله النحاة يكون المؤنثة زايده بخلاف ماقاله المصنفان  
 المؤنثة فيه قليلة بالنسبة الى ما عدل عنه والله اعلم **قوله** يقال آه اعتراض على الوجه الثاني  
 للعدول بيانه اننا انما نعلم ان الاشتغال على المؤنثة الزائدة علة لتترك ما الشغل عليه المستدبان  
 لو كان كذلك لكان المناسب للمصنف ان يترك ان يختص ايضا فان معلومية الاختصاص في قوف  
 على تتبع جميع الاسماء والافعال كما لا يخفى **قوله** لا فانقول آه بيانه اننا نعلم ان المناسب للمصنف  
 ترك الاختصاص لكن اذا لم يرجع لفظ يؤدى مؤداه من غير اشتغال على ما لا يخفى المؤنثة فادرجه  
 للمضمر مرة واحدة يشكون الضم مرة مبيها للخذول ثم مشهور بخلاف يغلب فلذا عدل عنه **قوله**  
 انقلت آه معارضة لقائمة الدليل على غلبة النحاة وبيانها انسية استبان مع الضم موقوفة  
 على الفرعية كما تقرروا وهي لا يحصل الا اذا كان لهذا الوزن زيادة اختصاص بالفعل وهو لا يكون  
 الا بالاختصاص وبالغلبة فاذا انتفى الاول فلا بد من اعتبار الغلبة **قوله** يظهر من الظهور  
 بمعنى بيد اشدن اي حتى يحصل فرعية اي فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك  
 لا فرعية له **قوله** قلنا آه حاصله منع اختصاص زيادة الاختصاص بالفعل في اختصاص الغلبة  
 مستند بان يجوز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة في الافعال والاسماء  
**قوله** الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم كنعرو وبش قال الشاعر قد سررت  
 او يكون غير مختص لعل الغرض من هذا ادفع ما يرد من ان كلمة او لاحدا الامرين فيفهم منهما ان في وزن  
 الفعل الذي هو سبب عدم الانصراف احد هذين الامرين وهو خلاف الواقع لانه يجوز ان  
 يجتمع فيه كما في تخويز يد ويشكر بيان الدفع ان قيد عدم الاختصاص مراد ههنا فلا يجوز  
 اجتماع مع الاختصاص في تخويز يد الزيادة المرادة وهي الزيادة مع عدم الاختصاص غير موجبة  
 كما لا يخفى **قوله** بقرينة المقابلة لعل الغرض من هذا ادفع ما يرد من ان عبارة المصنف  
 مطلقة فمن اي قرينة قيدت بقيد عدم الاختصاص بيان الدفع ظاهر **قوله** لعل  
 وجهه لعل الغرض من هذا ادفع ما يرد من انه ما الباعث على المقابلة ولم لا يجوز ان يكون  
 الشق الثاني ما ما شاملا للشق الاول بيان الدفع ان بين هذين الامرين اي الاختصاص  
 والزيادة في الاول تفاوتا في التأثير يعني ان الاختصاص اولي بالتأثير من الزيادة على ما لا  
 يخفى فالاولى بيان شق الزيادة على وجه لا يشمل الاختصاص ويكون مقابله له وانما قال  
 المضمر او يكون في اوله زيادة آه ولم يقل او يكون في اوله حرف من اثنين مع انه اخصر لانه لو  
 قال كذلك لا متنع من الصرف او لقي المشتق منه ما لوقا اذا سمع وكذا ائق علماء ونمشل  
 اذا سمع به مع انها منصرفة لا صالة او ايل هذه الكلمات كما علم من كلامه الشيخ الرضوي

وهذا لا يستلزم  
 تثنية تجميع الاسماء  
 واو في الالف في  
 يعلم في اول الوصلة  
 او في وسطها لانه قابل  
 للتاء ١٢٠

قوله والظاهر أنه لا اعتراض على الشارح بان جوابه لدفع الاعتراض الراجح على عبارة الم  
 احتاج الى التقدير وان كان من القرينة وهما وجه آخر لصحة ذلك تقديره فما للباعث عليه  
 بيان للوجه الآخر ان التردد بكلمة او كناية لمنع الخلو بين العام والخاص من وجه آخر ثبت  
 فيما بينه وهذه النسبة موجبة من بين هذين الامرين كما بينه الفاضل المحقق فلم لا يجوز ان يكون  
 كلمة او ههنا المنع المخوف فلا يثبت التحلل في الاجتماع ولا يتحقق المقابل للمشقة يكون الشق الاول  
 اول بالتأثير واجاب عن هذا الاعتراض هو لا ناعصمت الله حيث قال قلنا نعم لكن لا يحتاج  
 حه الى اشتراط عدم قبول التاء انتهى قول وبالله التوفيق بعد الاشتراط يكون بالنظر الى  
 بعض الافراد الغير المختصة والله اعلم قوله رافقهما آية افتراق الاول عن الثاني موجود  
 في الاول وافتراق الثاني عن الاول موجود في الثاني قوله واجتماعهما آية ويرد ههنا ان الشق  
 اذا كانا مجتمعين في زيد ويشكر يلزم اجتماع النقيضين الذين هاهنا احتياج الى شق  
 عدم قبول التاء والاحتياج الى ذلك الاشتراط فيهما لان في الشق الاول اقتضاء الاول و  
 في الشق الثاني اقتضاء الثاني والجراب عنه ان هذا الاجتماع اذا كان بالظن في قوله عند  
 فانهم ولا فسر بالرد والقبول قوله واستبرق اعني جملة معترضة وقعت جوابا لما يقال  
 كيف يكون وزن استخراج معلوما محتسبا بالفعل حتى يكون هذا امادة اجتماع الشقين مع  
 من المستبرق موجود في الاسماء بيان الدفع ان هذا الوجدان غير مضطرب اعني ليس بعرض  
 والمراد من الاختصاص الا الاختصاص في اللغة العربية كما قاله الشارح في الصدوق  
 اعلم قال الشارح قد ساء اي اول وزن الفعل هذا التردد مجرد بيان مرجع الضمير  
 اذ المراد على التقدير الاول ايض وزن الفعل الذي في الاسم لقوله من زيادة ذكر زيادة ثانيا  
 بالتقديرين واحد هكذا قال مولانا مير جمال قوله لما كان المراد آية لعل الغرض من هذا  
 دفع ما يرد من ان كان على وزن الفعل الذي هو موزون لهذا الوزن غير مذكور  
 فكيف يعبر به رجاء الضمير اليه بيان الدفع انه لو كان المراد من وزن الفعل ميزان  
 الفعل لعم ما قال المعترض لكن المراد منه كون الاسم على وزن الفعل وهو مشغل  
 على الميزان والموزون الذي هو الاسم كما هو الظاهر فيجمع رجوع الضمير الى كليهما والله  
 اعلم قوله الى الوزن بمعنى الميزان بكونه مذكورا في ضمن موزون لفظي راد ههنا الى المقصود  
 بكون زيادة الوزن الذي هو الاسم كزيادة الفعل وهو لا يحصل على هذا التقدير  
 فكيف يعبر به رجاء الضمير الى وزن الفعل واجيب عنه بان كون زيادة ذكر زيادة في  
 اوله مستلزم لذلك المقصود كما لا يخفى فيجوز ذلك الامر جاء هكذا فهو من حاشية

لا ينفذ على تقدير  
 كون الشق الثاني  
 ام مطلقا من الشق  
 الاول لا منه

له  
 اي تقدير رجاء  
 الضمير الى وزن  
 الفعل لا منه

الفاضل المدقق والله اعلم قال الشارح قدس سره اي زيادة حروف لما كانت الزيادة مصداقاً  
 مقتنياً للمعامل وهو لم يوجد في عبارة المصطلح اول الشارح على طريقين عبارة المصطلح احدهما ان الزيادة  
 في زيادة عوض عن المضاف اليه وهو قائل في المعنى وثانيهما ان الزيادة بمعنى الزايد والموصوف  
 اي بالحرف قبله مستند فيكون فاعله على هذا ضميراً ارجعنا الى موصوفه مستترافية في هذين  
 الطريقين لغ وفشر على الترتيب الطريق الاول بالنظر الى الامر جاع الاول والطريق الثاني با  
 النظر الى الامر جاع الثاني فافهم قولهم على الاول آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه  
 يشكل على التقديرين الظرفية اذ ليس في اول الامر مثلاً وهو الهمزة زيادة حروف ولا حرف  
 زائد كما هو الظاهر ببيان الرفع ان وجه الظرفية على التقدير الاول شيوع نسبة الصفة  
 الى موصوفها يعني كما يقال السواد في الجسم يعني ان الزيادة صفة الاول فيكون نسبة اليه يعني  
 وعلى التقدير الثاني ان النسبة بين الحرف الزايد والاول عموم وخصوص من وجه كما بينه  
 ونسبة احدهما الى الآخر بكمال في جاي زفده خدشة في عبارة المصطلح ويعلم من حاشية مولانا  
 ميربحال ترميم القول الاول الصادق من الفاضل المحقق بانه ان الصفة هو الزيادة لا  
 زيادة الحروف والمنسوب ههنا ليس الا الثاني فها هو صفة ليس بمنسوب وما هو منسوب  
 ليس بصفة قوله عموم من وجه مادة احتماهما احمر ومادة الافتراق من جانب الاول  
 في شمر مثله ومادة الافتراق من جانب الحرف الزايد في استخراج مثله قوله العام الى آء  
 تشبيها لا شتال الكل اي الخاص على الجزء اي العام واشتال الطرف على المظروب قوله بالعكس  
 آء تشبيه بالشمول العمومي بالشمول الطرف في ولما كانت الاحاطة في العام والخاص من وجه  
 ناقصة فلا بد لهذه الصفة من النقل من الشقاقات وهو الى الآن لم يثبت هكذا في حاشية  
 الفاضل المدقق والله اعلم قوله ولا ن آء وجه آخر لصحة الظرفية ببيان ان العبارة يحذف  
 المضاف وبعده امر الظرفية ظاهر قوله ولو غير ذلك آء لعل الغرض من هذا دفع ما يرد  
 من ان حرفاً على صيغة الماضي وحرفاً على صيغة الامر معدودان من اوبران الفعل با  
 النظر الى القسم الثاني مع ان الزيادة في اوله كزيادة غير موجود كما هو الظاهر ببيان الرفع ان  
 الزيادة في الاصل موجود والتغير الحالى لا يغير لانه نادر لان الاكثر في الاستعمال اراق  
 وكرق قوله ولكن الوتصرف آء اي وكذا لا يضر التصرف المذكور في كلام الفاضل  
 المحقق لتأثير وزن الفعل في عدم الانصاف لان ذلك الزيادة يحفظ وزن الفعل قوله  
 لان السقوط دليل لقوله يبره المحذوف قوله جاء في يقول با مادة العين المحذوفة  
 لا لتقاء الساكنين الحاصل لا جعل الجزم واخسه با مادة اللام المحذوفة لاجل الوقف الجازم

على النظر الى القسمين  
 بالنظر الى الكلام  
 المذكور في الترتيب  
 المذكور في الترتيب  
 المذكور في الترتيب

بجمعا الجزم قول له حال من ضمير وله بيان للواقع لان بيان وزن الفعل او ما كان على وزن  
 الفعل الذين يعلمون وحاليتها من هذه العبارة ليس صادرا من الشارح الا في ضمير اوله  
 وحديث ضمة الحالية من المضاف اليه وقت جواز حذفه واقامة المضاف مقامه كما في  
 بل متبع ابراهيم حنيقا يدفع استبعاد وقوع الحال من ضمير اوله لانه مضاف اليه فيه  
 ان هذا فيما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به والا مرهنا ليس كذلك ولو نظر الى ظاهر  
 عبارة الشارح في بحث الحال حيث لم يقيد المفعول بقيد به لم يرد هذا الا اعتراض لكن  
 قول الفاضل المحشي هناك يهمل في عن ارادة المفعول مطلقا الا ان يقال باصطلاح القوم  
 من ان المفعول فيه هو ما قدر فيه في واماما هو الظاهر فيه في فهو مفعول به بالواسطة  
 كما هو المصريح في التشرح في بحث للمفعول فيه فافهم والله اعلم **قوله** وانما يجعله آية بيان  
 ان القسم الاول من وزن الفعل لا يحتاج الى شرط عدم قبول التاء لانه غير قابل لها  
 لا اختصاصه بالفعل وهذا اندفع ما يحتج بالبال ان وزن الفعل من جملة مواضع الصرف  
 فيكون فاعلا يمتنع المفعول من نحوى الكلمة فيها الباعث على الشارح في اختياره الحالية  
 هذا القول من ضمير اوله لانه على ذلك التقدير يفيق الاشتراط في الشقين والا مرهنا ليس  
 كذلك لان الاول غير محتاج الى الشرط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لا اختصاص  
 بهما بالاسم ويرد هنا ايراد ان الاول ان الالف واللام ايضا مختصان بالاسم فلم يخرج  
 يدخولهما عن وزن الفعل الثاني ان الخروج يكون على تقدير اللحق لا على القبول **الاستدلال**  
 للمصنف ان ينفق اللحق لا القبول والجواب عن الاول ان المراد من الاختصاص لا اختصاص  
 مع الكيفية وهذا موجود في التاء مفقود في الالف واللام كما لا يخفى وعن الثاني  
 ان المراد من القبول الا مكان الوقوع لا الا مكان الذائق هكذا فهم من حاشية فولا نا  
**مير جمال قوله** كانه ارادة هذا الجواب عن جانب المصنف ان اعتراض الشارح بان  
 وزن الفعل في اربع واسود مؤثر في منه الصرف مع ان شرطه ومحمد قبول التاء  
 مفقود كما هو الظاهر ببيان الجواب ان مراد المصنف من عدم قبول التاء عدم قبول  
 قياسا والنظر الى الوضع الاصيل وقبولها في اربع ليس بقياسي وفي اسود ليس بالنظر الى  
 الوضع الاصيل الذي هو وضع الوصفية كما لا يخفى وان احتج في قلبك ان الفاضل المحشي  
 الجاب عن اعتراض اسود كما بنا دى عليه زيادة قيد بحسب الوضع وتفرج عدم النقص  
 بالاسود فكيف يكون عبارة جوابا عن كلامه الاعتراضين فانزله بان مراد الفاضل المحشي  
 لو كان دفع اعتراض اسود فقط لكان المناسب له ان يقول اذ مونية بحسب الوضع

يكون على فعله ولما اراد هذا لفظ القياس فاعلم ان مراده دفع الا عراضين فيكون تقدير  
 كل واحد كان اراد غير قابل للتاء قياساً بحسب الوضع فلهذا ورد النقص بالسو واربعة اقسام  
 مؤنثها وضعا ان يكون على فعله واربعة وان اختلف في ذهنت ان الفاضل المشتمل لم ينسب  
 الى المعر ارادة القيد الذي دفع به الشارح اعتراض اسود وهو بالاعتبار الذي امتنع  
 من العرف لاجله كما نسب اليه ارادة القيد الذي دفع به اعتراض اربع وهو قياساً فانه  
 بان ارادة ذلك القيد من عبارة المعر غير متبادر فلا يعمل عبارة عليه بخلاف ما قاله  
 لانه متبادر من علمه هذا اما المنصت عن حاشية الفاضل المدقوق مع قد رتبته من  
 عند نفسه والله اعلم قال الشارح قد مر مره بالا اعتباراً الاول ان يقول وبالا اعتبار  
 بزيادة الواو كما لا يخفى لا يقال حذف العاطف غير عري فلو لا يجوز ان يكون مراد الشارح  
 وبما جهنا ان المعلوم من المشرع ان اعتراض اربع يدفع به ارادة قيد القياس واعتراض  
 اسود يدفع بقيد بالا اعتبار الذي امتنع من العرف لاجله والا لم يرد ذلك لان القيد  
 الذي يدفع به اعتراض اسود يدفع به اعتراض اربع ايضاً لان قبوله للتاء باعتبار الوضع  
 المحسوس وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء واجيب  
 عنه بان الامر كما قلت لكن الشارح زاد قيد القياس لدفع اعتراض اربع لاجل حصول  
 الموافقة للكلمات الختامة حيث قالوا ان وزن الفعل في اربع في قولنا مررت بنسوة اربع  
 متحقق لان المعتبر عدم قبول التاء قياساً وانصرافه لاجل اشغاف الوصف الا صلحنا  
 خلاصة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم وقيل ان القيد الذي يدفع به اعتراض اربع  
 وهو القياس يدفع به اعتراض اسود اذ الفرق بين الاسم المذكور ومؤنثه بالتاء خلاص  
 القياس اما القياس المقتضى كماله به الرضى في بحث الجمع العجيم واجيب عنه بان المصح  
 في كلام الرضى عليه الفرق في الاصطفاء الجواب بين مذكرها ومؤنثها بوضع الصيغ المختصة  
 لكل منهما والغالبية لا يستلزم القياسية حتى يكون خلاصه وهو الفرق بالتاء خلاص  
 القياس عبارة الرضى هكذا الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع  
 صيغة مخصوصة لكل منهما كبير واثنان وقد جاء العكس ايضاً في كليهما كاحمر واحمراف  
 وقضيل وسكران وسكرى وكاهر وامرأة انتهى هذا اما المنصت وعن حاشية مولانا عبد  
 والله اعلم حقيقة الحال قوله قيل في آه هذا اعتراض بيانه ان المتقرر المتعارف فيما  
 بين القوم ان المشار اليه بشئ يكون ملة لما بعده فيكون عدم قبول التاء المشار اليه  
 بشئ ملة لعدم انصراف احمر وانف يعمل وهو ليس بصحيح لان ذلك العدل مر

شرط وهو ليس بمستلزم للمشرط كما تقره كيف يكون علة لانه مستلزم للمعول قوله  
 وقد يدفع آية بيان الدفع ان المشرط اليه بلفظ لشرط لا بشرط كما ينادى عليه  
 قول المشرط ومن اجل شرطه آية ولا بشرط علة مستلزمة للمعول بعد ما انصرف احد المشرطين  
 يصل لا بشرط حتى لا يكون مستلزما له وان اختيم في قلبك ان الاشتراط مستلزم للمعول  
 ما انصرف يعمل لانه لو لم يشترط لكان غير منصرف وليس بمستلزم للمعول بعد ما انصرف  
 احمر لانه لو كان لم يكن منصرفا بل يكون غير منصرف كما كان فان له بان لا يراد ان الاشتراط  
 علة مستلزمة للمعول باختلاف احمر يعمل في الا انصرف ومعه ولا شك في هذا الاستلزام  
 لانه لو لا ذلك لكانت متفقين في عدم انصراف قال مير مجيب الدين معتزلا على جواب الفاضل  
 المحقق ولست خبير بان اشتراط الشرط المذكور في باب منع الضم يكون لنفس الاستناع  
 لا يمكنه بالاعتناء يعني لو وجد الشرط مع تحقق العلة بتحقق الاستناع في نفسه سؤال  
 حكما بالاعتناء اولا وهي با عن اصل الاعتراض ان معنى قول المصنف ومن ثم ما من اجل  
 وجود الشرط مع العلة في احمر متنع من العرف ومن اجل انتفاء الشرط وان كان العلة  
 موجودا في يعمل انصرف انتهى بالحاصل والله اعلم قال المصنف قدس سره اي كل اسم  
 آية لما كان الظاهر من قول المصنف ان وما فيه آية قاعدة والقواعد لا تكون الا كلية والكلية لا بد  
 من لفظ كل وهو لم يوجد في هذا القول فقد ر الشارح لفظ الكل ههنا ولما كان المراد من  
 المؤثر المؤثر في منع انصرف بقريضة للمقام فسر ما بالاسم الغير المنصرف لان عدم انصراف  
 لا يحصل الا فيه والله اعلم قوله او مع شرطية اعلان ههنا في الشرح نعتين احدهما او بالشرطية  
 بسبب آخر وآخرهما او مع الشرطية بسبب آخر ففي هذا القول من الفاضل المحقق اشارة الى ان  
 البناء كما وقعت في النسخة الاولى بمعنى مع والالف واللام عوض عن المضاف اليه والى ان  
 الالف واللام عوض عن المضاف اليه بفاء على النسخة الثانية قوله لا بالشرطية الخفة  
 لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان تأثير العلمية كما يكون بالسببية الخفة وبها مع  
 شرطية كذلك يكون بالشرطية الخفة كما في الالف والنون اللزبديين حيث قالوا بالشرطية  
 علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقيق السبب فيه وهو المشاهدة بالغير  
 التأنيث المدونة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال فلم يمتنع عرض الشارح  
 فيما بيان الدفع ان تأثيرها بالشرطية الخفة مذهب الجماعة المخالفة للمذهب المختار  
 ومقصود الشارح حمل عبارة المصنف عليه وهو في الصورة المذكورة ان العلمية  
 سبب شرط لانه شرط كما تقدم وان اختلف في قلبك ان صورة تأثير العلمية بالشرطية

هذا اقتراح طهر العبد  
 بغيره لكن فيه غفلة  
 عاصي من وجهين  
 وهو منصوص قال  
 انما آية

المحضة لا ينحصر في الصورة المتقدمة لا انه اذا اجتمعت العلمية مع التائيت والجمعة في  
 السبب في منع الصرف هو التائيت والجمعة فالعلمية كانت شرطاً محضاً للتأثير هما  
 لا شرطاً وسبباً لان السببين موجودان غيرهما فانزله بان في حصول عدمه لا نعريف  
 في الصورة المذكورة بذاتك السببين يلزم الترجيح بل يرجح هذا ما فهم من علمية موكانا  
 عصمت الله كن بقى شيء وهو ان الفاضل المحدث بين المذهبين في الالف والنون المزدوجة  
 سابقاً لفظاً منهما ومعلوم يتعوض الى ان احد المذهبين مذهب الجمهور والآخر مذهب  
 الغير فمن اى وجه قال ههنا ما قاله والله اعلم قال الشارح قدس سره وصيغة منتهى  
 آية ويرد ههنا ان المعلوم من ان سبب الجموع لا صيغة منتهى الجموع فالمناسب ان يقول  
 والجموع واجب عن بيان الجمعية لا يستبقى مع العلمية قلاباً بينهما من المناقاة كما لا يخفى  
 بخلاف صيغة منتهى الجموع فانها يتبقى معها كما هو الظاهر فالتنبيه على هذه النكتة كما  
 الشارح وصيغة منتهى الجموع لكن يرد عليه ان الجمعية الاصلية باقية حال العلمية  
 كما في حفاجر مناهل والزائل الجمعية الحالية والمعتبر في منع الصرف ذلك لا هذا الا ان  
 يقال ان المصطلح لم تقسم الجموع الى الاصل والحال في الظاهر كما قسم الموصوف الى مذهب  
 لان من الى اعتبار الجموع الاصل في عدمه لا نعريف هذا ما ظهر وان محرم هذه السطوة  
 والله اعلم بالصواب قوله اى بمفهوم مصلح آية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه  
 يلزم مخالفة بين كلامي الشارح حيث يعلم من هذا المقام ان المراد من زيد واحد من  
 الجماعة السماعية ومن قوله فانه اريد به المسمى بزيد بيان الدفع ان مراد الشارح من هذا المقام  
 ان يأول زيد بمفهوم مصلح لا يراد به واحد من الجماعة وهو ليس الا المسمى بزيد فالصك  
 يطابق الجهر قال الفاضل المدقق ولا حاجة الى هذا التأويل فانه يجوز ان يكون في الكلام مر  
 اشارة الى ما ويلين فان كلامهما صحيح انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الشارح لو كان  
 تلك الاشارة فللناسب له ان يصح بذكر ذلك لان هذا بيان مقام التأويل للتمييز والاشارة  
 في مقام البيان ليس بمفهوم والله اعلم قوله ولا آية الغرض من هذه العبارة اثبات تلك  
 الاشارة بغير ان لم يرد بزيد المسمى به ويلزم مخالفة بين الموصوف والصفة في التعريف  
 كما لا يخفى قال المصنف لما تبين آية بيانه على قانون الاستدلال ان الاسم الذي يكون العلم  
 فيه مؤثرة اذا انكر يكون منصرفاً فالاذا انكر يكون بلا سبب او على سبب واحد وكما حدثنا  
 يكون منصرفاً فهو يكون منصرفاً ويرد على المصنف من الملازمة لان وجود السببين غير  
 لازم في عدمه لا نعريف الى الجموع والفت التائيت فاشارة المصنف الى دفعه بقوله

بان يقول بان جملة  
 واحد من الجماعة  
 التائيت او بان يقول  
 في المصنف لا منصرف

لثابتين آيه بيا انه ان العلمية المؤثرة لا تنفك مع التاينث بالتاء لفظا ومعنى والمعرفة والجمعة  
والتركيب الكلف والنون للمزيدتين اذا كانا في اسم والعدل ووزن الفعل فقط لا مع غيرها  
من الاسباب من اجماع والفاء التاينث والوصف للمراد منها العلمية للمؤثرة فلا يتصور المنع  
هنا وبين الصغرى المشار اليه بقوله لما تبين الى قوله الا احدهما انه لو لم يكن ذا الاسم  
على تقدير التاكيد بلا سبب او على سبب واحد للزم وجود المنفرد بدو والشرط كما في  
الخمس الاول كما لا يخفى او لزم وجود المتضادين كما في الاثنى العاشرين فانهما واقفان  
لعلك لا تجد في غير هذا التعليق ومنه الوصول الى التحقيق قوله اى دليل آيه فسر بالادلة  
لان الشايع بعد كلامه اجل الدليل وقال بالانتماء لانه يرد على قول المفسر والشارح ان الشايع  
من التبيين والظهور بما يكون بطريق الصراحة ومقدمات هذا الدليل ليست عجيبة فيما  
سبق كما لا يخفى بيان الدفع الايراد ان المراد من التبيين والظهور اعلمها من الصراحة والا  
لتزام الموجود في هذا المقام في ضمن الاخير اشارة الى عدم ايض شايه وحكم معلومية مقدما  
الدليل مما سبق ليس الا بالنظر الى الاكثر فان بعضها اعني تضاد وزن الفعل والعدل ليس  
بمعلوم مما سبق وطريق معلومية الاكثر مما سبق انه ظهر من قوله وما يقدم مقامها اجماع  
والفالتاينث ان العلمية غير مؤثرة معها وظهر من قوله فلا تضاد الغلبة ان العلمية لا يجامع  
الوصف لان مراد المفسر من الغلبة غلبة الاسمية لا مطلقة لان غلبة العلمية يضرة  
كما علموا سبق وظهر من اشتراط بعض الاسباب العلمية انها تجامع ما هي شرط فيه وظهر  
من امثلة العدل ووزن الفعل انها تجامعها بغير اشتراط والله اعلم قال الشارح قدس  
وذلك في التاينث قول وبالله التوفيق لوزاد الشارح قوله وفي المعرفة وقوله ان كانا في اسم  
لكان موافقا لما قاله المفسر فانه قال الشارح قدس سره الاربع لعل الشارح نظر الى لفظ  
الاسباب الى مفردة فليرد ان الاول الاربع فانه قال الشارح قدس سره مشروطة  
الصواب مشروط بدل مشروطة الواقعة في بعض النسخ فانه قال الشارح قدس سره  
استثناء آيه لعل الفرض من هذا ادفع ما يرد من ان عبارة المفسر تعد الاستثناء من  
المستثنى منه الواحد بلا ما طعت وهو من المستحيلات بيان الدفع ان المستثنى منه هنا  
متعدد لانه نظر الى الاستثناء الاول الكل اى كل الاسباب نظر الى الثاني ما يقع من  
الاستثناء الاول واذا تعدد للمستثنى منه فلم يلزم المحذور قوله اى استثناء الاول  
آيه لعل الفرض من هذا ادفع ما يؤول من انه بعد من عبارة الشارح ان الاستثناء الاول يلزم  
الكل والبقية منه شئ باخراج البعض الآخر منه ولا معنى لهذا كما لا يخفى على من له بصيرة

لان العدل ووزن  
الفعل متضادان فلا  
يمكن مع العلمية الا  
بالتاكيد احد هاتين  
كلهما يلزم من غير  
التضاد ان كما هو  
الظاهر

على ما اشار الى ان  
لما في عبارة المفسر  
ما قلنا بكون المستثنى  
فيها بين الفرض والشرط  
مجرد ادب الشارح  
عليه كوزن العلمية  
سببا ولا يحسن  
فتر اهلها كما هو  
الظاهر



بيان الدلم ان غير الشاهان هذا الاستثناء من شيء بقى من شيء آخر بعد الاستثناء الاول  
 من هذه الشيعة ولا خدشة في هذا الا الاستثناء منه في هذا المقام السبيل لطلق وبالاختصاص  
 الاول يخرج منه التانيث بالتاء والمعرفة والجهة وللتوكيد النون المزيديتان الكائيتان في  
 اسم وبقية فيه العدل ووزن الفعل والوصف والجمع والعنا التانيث فاستثنى من العلم  
 ووزن الفعل فافهم قوله فلم يلزم تفريع على تعدد المستثنى منه المذكور في كلامه  
 الشاه بطريق الاستشارة وفي عبارة الفاضل المحشي بطريق الصراحة ويرد ههنا انه لا حاجة  
 ههنا الى الجواب عن هذا الايراد لان امراد المعترض ان تعدد الاستثناء من المستثنى منه  
 الواحد بلا عاطف محال مطلقا سواء كان مع تعدد ادوات الاستثناء او لا فهو ممنوع واما  
 لما في ذلك التعدد محال وقت اتحاد الادوات فمسلم لكن عبارة المصنف ليس من ذلك  
 القبيل كما هو الظاهر على ان هذا ايضا ليس مذهب الكل حكما ينادى عليه عبارة  
 الشيخ الرضوي حيث قال استثناء شيئين ماداة واحدة بلا عاطف غير جائز مطلقا عند اكثر  
 ادوات الاستثناء اخلاصا في الا وهي حرف واحد فلا يستثنى بها شيان ويجوز مطلقا  
 عند البعض انتهى هكذا انهم من حاشية صولا نامير حال قوله ونظير ذلك آية اخرى كثيرة  
 ما يوردها عبارة المصنفين بحيث يكون الجار ان من جنس واحد فيها متعلقين بفعل واحد  
 بلا عاطف وهو من المستحيلة فيرد الا معترض عليها فيجاب هناك بان الجار الواحد  
 متعلق بمطلق الفعل والاخر بمقيدة بالجار الاول فلا يلزم تعلق الجارين من جنس واحد  
 بفعل واحد وغرض الفاضل من ايراد النظير تقوية ذلك الجواب بالشيء يقوى بها  
 نظيره والله اعلم قوله ولوجعل آية الغرض من هذه التعريض على المعربان قصد الاختصاص  
 وهو من الاظهرية في ان يقول الاما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل اما الاول فحقا  
 واما الثاني فلعدم مورد الا معترض عليه قوله ولعل النكتة آية جواب عن ذلك المقصود  
 بيان ان المقصود الاستعارة على تفاوت تأثير العلمية مع ما شرط فيه ومع العدل ووزن  
 الفعل بان في الاول الشرطية والسببية وفي الثاني بالسببية وقصد غرابة الاسلوب  
 خلاصا قصد هذين الامرين قال ما قال قوله لا يلتحق الفاعلة آية الغرض من هذا الكلام  
 تحقيق المقام وفي ضمنه يدفع ما يتوهم من ان العلمية المؤثرة مع العدل على نوعين  
 نوم يكون الاسم فيه قبل العلمية منصرفا كنوم ونوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبل  
 ككلت ولكن العلمية المؤثرة مع وزن الفاعل على نوعين نوم يكون الاسم فيه غير منصرف  
 قبلها كما هو نوم يكون الاسم فيه منصرفا قبلها كما صبح وزيد فمن اى وجه اختار الشاه

لنفاد المراد من باب  
 نظير الى الظاهر كما  
 سبق في الصفحة

هذا مثال على تقيد  
 فرضه ونسبته قبل  
 العلمية ١٢٢

التعريف بين ذينك النوعين في القليل حيث اختار من النوعين والاولين الاول ومن  
 الثانيين ايضاً الاول المشتغل على الخالفة وبيان الدفر انقصود الشارح بيان ما هو المتفق  
 على وجه يحصل بين المثالين صفة التقابل وهذا لا يحصل الا بما قاله لا نهلوا ورد النوع الثاني  
 من النوعين الا ولين لم يحصل بيان هو المتفق لان في عدم انصراف النوع الثاني كما قاله  
 الفاضل المحقق بنفسه اختلافاً فافرد النوع الاول منها لا لتفاق على عدم الانصراف فيه  
 فان اورد معه النوع الثاني من النوعين الثانيين لم يحصل صفة التقابل لكن بقي شيء هو  
 انه ما الباعث على الشارح في اختياره صفة التقابل على اختياره صفة المناسبة و  
 لست احصل وجهاً لما في الحاشيتين المشهورتين في اختيار الشارح احمد فلان اخرجت  
 عنه والله اعلم **قوله** لان العدل آة يعني ان العدل في ثلث ومثلث لا يكون الا لا يحصل  
 تكرار المعنى كما سبق وهو ليس الا في المعنى الوصف فيكون العدل تابعا فاذ انزل المتبوع  
 بالعلمية الى تابعه ايغرو فيه ان زوال المتبوع لا يستلزم زوال تابعه لا قد يكون اعم كما في  
 الشمس والخزارة مع ان تكرار المعنى على الوجود الاصل لا للعدل لان علة عدم الانصراف  
 ليس الا كما سبق فتذكر **قوله** اعتبار المعدل يعني ان الزايل العدل الحالي لزوال المتبوع  
 اعني الوصف والمعتبر عدم الانصراف العدل الاصل وهو لم يزل فانهم **قوله** واما الخ  
 آة ويردهما ان اخروا خواتمه من درجة في الاسم الذي كان غير منصرف قبل العلمية  
 فما الحاجة الى ذكرها على حدة اجيب ما تمسك ذكر على حدة لوجهين احدهما ان في  
 وصفها اخفاء لكونها مستعملة استعمال الاسماء وثانيهما انها لو لم يذكر على حدة لكان الزوال  
 الى عدم انصرافها جامعا والى انصرافها اكثر الخاتمة والاخر ليس كذلك لان الذا هو المعدل الاصل  
 سبق الا انصرافه لا كوفين هكذا افهم والله اعلم **قوله** دفع لما يتوهم آة اعلم ان قول المعر  
 وهما متضادان من جهة ما يتوقف عليه صغرى قياس اثبات القاعدة المذكورة كما  
 ان قولهما تبين آة من جهة ايضاً كما سبق تقريره فيكون هذا القول عطف على ما سبق  
 ولا يكون اعتراضا كما قال الفاضل مولا فاعبد الحكيم وان اختلف في ذهك انه ليس  
 من ادب الفاضل المحقق المتعرض لمثل ذلك الامور الظاهرة فلم تعرض الى ذلك التوهم  
 ههنا فانزله بان مطهر نظره بيان الدفع الا خول ذلك التوهم وهو ان يحصل على طريق  
 الابعال لكن على طريق التفصيل والبيان اولى والله اعلم **قوله** قبل ورودها وان اختلف  
 في صدره انه لا يجوز ان يكون العلمية سابقة على واحد من وزن الفعل والعدل فيكون  
 في مع واحد منهما مستقلين بنعم الصرف لا العدل ووزن الفعل كما قاله الفاضل

على ان يقال ان هذه  
 العلة الواضحة كما  
 هو شأن القول الثاني  
 المذكور في هذا  
 انفسه ١٢ منه

على ان يقول وقد بين  
 ما دفع للمعترض ان يقول  
 ان العلمية ١٢ منه

فانزله بان انتفاء تقدير العلمية على وزن الفعل امر ظاهر اذ لا يتصور العروض فيه  
واما العدل فلا ان الباعث عليه ليس الا منع الصرف كما تقره فلو كانت العلمية  
سابقة عليه فما الحاجة الى اعتبار ان منع الصرف يحصل به وبه بالعلمية ووزن  
الفعل ويجعل السلا مان تأخر العلمية في الصورة المفروضة امر ضروري فلذا  
استند الفاضل المحشي استقلال التأثير الى العدل ووزن الفعل والله اعلم قوله  
هو او وزن ان قلت آية لما قال الشارح على وزن ان مخصوصة ولم يبينها في الفاضل المحشي في وزن  
العلمية واحال فهم كلياً تأخرها عن المتعلم والله اعلم قوله قلت يعني بضم الفاء وما قبله  
لف ساكنة يعني فعال قوله ومثلث يعني بفتح الليم الزائدة وسكون الفاء وفتح العين يعني  
فعل قوله وتعرض الفاء وفتح العين اعني فعل قوله وسريع يعني بفتح الفاء والعين  
يعني فعل وان احتج في ذلك ان الفعل على هذا الوزن موجود كما لا يخفى فكيف يحسم  
قول الشارح فانه بان هذا الوزن غير معتبر في منع الصرف قوله وامس يعني بفتح الفاء  
وسكون العين اعني فعل قوله عند بني تميم آية ويحتج بها الى اما اولها فهو ان للناسب للفاضل  
المحشي عدم تقيد امس هنا بتقيد عند بني تميم لان المقصود هنا بيان اوزان العدل اعتباراً  
العدل في وزن امس غير مقيد بذلك القيد وان قيد ذلك لا اعتباراً من خصوصية بذلك  
القيد كما يعلم من الرضى حيث قال لان اوزان العدل اما فعال عند بني تميم او مفعول او  
فعل او فعل او فعل او فعل انتهى واما ثانياً فلا نه اذا كان اعتبار العدل في وزن  
وزن قطام كليهما عند بني تميم فما الباعث في التفرقة بحيث لم يقل كما مس وقطام  
لعل وجه التفرقة ان اعتبار العدل في قطام عند بني تميم لا اجل العمل على الموازن من العدل  
العدل في وزن امس فانه لا اجل عدم انصرف واما ثالثاً فهو ان تقيد عد وزن قطام  
من اوزان العدل بتقيد عند بني تميم كما صدر من الفاضل المحشي غير صحيح لان الجواز بين  
ابن يعتبرون العدل في قطام لكن لتحصيل البناء كما يعلم من حاشية مولا ناصحت الله  
المتعلقة بقول الشارح فيما سبق لان الجواز بين يبين سببونه فانهم لعل الله يحدث بعد ذلك  
امر اقول له يعني المستثنى آية عرض الفاضل المحشي من هذا بيان الامراض الذي دفعه  
الشارح لقوله اي لا يوجد ببيان ان العمل الذي في يكون الذي هو المستثنى منه لا يخلو  
عان يكون واجبا الى سبب المنع مطلقا او الى السبب الذي هو احد الامرين من العدل  
ووزن الفعل وكلاهما قد و شان اما الاول فلعدم صحة الحكم لان مع العلمية كما يكون  
واحد من العدل ووزن الفعل كذلك يكون معها من اسباب الاثر مثل الثاني

له  
لما ذكر من العدل  
العدل والعدل  
الصحة وهو  
ون الفاضل المحشي  
راجع الى بني تميم  
العلمية

مثلاً وأما الثاني فلا يُلزم استثناء الشيء من نفسه على هذا التقدير كما هو الظاهر ببيان المراد  
 أنا نختار الشق الثالث ونرجع الضمير إلى المفهوم المردود بين مجموع السببين واحدهما وهو  
 اعم من احدهما كما هو الظاهر فيلزم استثناء الخاص من العام والله اعلم قوله بل  
 يفهم ما مرّ دأ وهو ما يتصف بالتضاد أو ذو تضاد كما وجد في حاشية الوجيه ويختل  
 بالهال ههنا امران الاول ان لا تصاف بالتضاد لا يثبت للمجموع لانه ليس بمضاد مع  
 شيء بل هو خاص في احد السببين من العدل ووزن الفعل لان كل واحد منهما مضاد  
 مع الآخر الثاني ان هذا الامر غير مذکور فكيف يرجع ضمير يكون اليه ويمكن ان يجاب  
 عن الاول بان تصاف المجموع بالتضاد انما هو باعتبار الاجزاء بعضها مع بعض لا باعتبار  
 نفسه مع شيء آخر وعن الثاني ان هذا معلوم من قوله وهما متضادان فكانه مذکور  
 حكاه كذا فمروحه خاطري والله اعلم قوله او مفهوماً وماً وآية يعني ان ما قال  
 الشارح في بيان المستثنى منه ليس على طريق التخصيص بل على طريق التثنية لانه كما  
 بين في الا معترض باسراج الضمير إلى المفهوم المردود كذا لا يدفعه الا معترض باسراج الضمير  
 إلى المفهوم المساوي مع احد السببين في الواقع الامر منه بحسب الظاهر وهو ما يجاب  
 العلمية مؤثراً ولم يكن مشروطاً بما قولك كما في كلمة التوحيد يعني ان الاعتراض بالحق  
 المذكورين ههنا مثل الاعتراض والجواب المذكورين في كلمة التوحيد ببيان الاول ان المراد  
 من الآله اما المعبود مطلقاً يعني اعم من ان يكون حقاً او باطلاً او المعبود بالحق وهما خد  
 شان اما الاول فلهذا موصلة الحكم بوجود الآلهة الباطلة وأما الثاني فللزم استثناء الشيء  
 من نفسه على هذا التقدير ببيان الثاني ان المراد من الآلهة المعبود بالحق وهذا وان كان مستانياً  
 مع الله تعالى في الواقع لكنه اعم منه بحسب التصور والمفهوم ومن هذا التقرير يعلم ان الشق  
 على تقدير الجواب الذي ذكره الفاضل المحتش من عند نفسه فافهم قال الشارح فقط  
 لا مجموعهما قال مولانا عصمت الله كما حاجة بعد المحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط  
 ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله انتهى قال مولانا ميرزا جلال اجيب ان قوله لا مجموعهما  
 وان لم يوجب في كلامه لاجل العرب والعرباء لكن كثير في عبارة العلماء انتهى قال الشارح قدس  
 سره احد اسبابه اي احد اسبابه التعريف المتحقق في ضمن العلمية على مذهب المصنف  
 او هذه العبارة موهولة على مذهب غيره فلا يرد ما يرد فافهم قال الشارح قدس  
 سره لم يبق فيه آية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد على المصنف بالتسكير لا يزيل التائيد مثله  
 كما هو الظاهر فكيف يحتمل قوله في بلا سبب بيان الدفع ان ههنا امران احدهما ذات

التانيث مثلاً والآخر وصف سببية والمراد بالافتقاء ههنا على تقدير التنكير الأخير  
 ولا شك في انتفاء وصف السببية عن التانيث مثلاً على ذلك التقدير لأنه مشروط  
 بالعلمية وهو نزاع بالتنكير وفيه بحث وهو أنه لا شك أن وصف السببية إنما يتحقق  
 بالتأثير وبدونه ليس في السبب وصف السببية والعلية وإذا عرفت هذا فلا فرق بين العلم  
 والتانيث مثلاً في ابقاء الأول من حديث وصف السببية على تقدير التنكير وانتفاء الثاني  
 من حيث ذلك الوصف على ذلك التقدير ويمكن أن يجاب عنه بأنه إذا لم يفت من العلم  
 ما يصير من الأسباب وفات من التانيث مثلاً ما يصير منها فلا مشاحة في عد الأول  
 بأقوال الثاني منتجينا هكذا فما هو حاشية مولانا مير جمال قوله وإن كانت الأربعة  
 بجمعة آة لعل العرض من هذا الزيادة دفع إياها من مرقاء السبب على تقدير كون السبب  
 الجامع للمشرط بالعلمية معاً والبيان الدفع ظاهر والمراد من الأربعة بقريضة المثال ما  
 سوى العلمية لأن الأربعة التي سواها موجودة فيه وهي التانيث والعجوة والتكريب و  
 الألف والنون المزيديتان أما الأول فلا نه اسم لبلدة وأما الثاني فلا نه معرب آخر  
 وأما الثالث فلا نه مركب من آخر بمعنى يلبس في التركي وبإمكان محض جاي تونكران  
 فيه على ما علم من الغياث وأما الرابع فلا نه حكم المعرب حكم العربي في زيادة الحرف  
 وعدمها قول وبالله التوفيق لو قال الفاضل العشي وإن كانت الخمسة بجمعة لكان أصوب  
 لأن الأسباب المشروطة بالعلمية خمسة وكل منها موجودة في آخر بيان فافهم الله علم  
**قال** الشارح قدس سره من الأسباب الأربعة بل من الأسباب الخمسة **قال** الشارح  
 قدس سره حله قد انتفى آة أقول وبالله التوفيق الأليق العبارة المعبر أن يقول لأنه قد انتفى  
 السببان من حيث وسببهما بالتنكير مثلاً انتفى المعرفة والتانيث المشروطان بالعلمية به  
 من تلك الحيثية فلا يبق فيه سبب من حيث هو سبب ولعل هذا القول صدر من الشارح  
 على من ذهب غير المعبر والله أعلم **قال** المصنف أو على سبب واحد ويرده ههنا أن التنكير  
 يكون على طريقين أحدهما إرادة الوصف المشتهر صاحب ذلك اللفظ به منه كما سبق  
 فإذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به وصفاً في الأصل ويكون التنكير على هذا الطريق  
 فيجوز أن يبقى بعد التنكير سببان أحدهما هذه الوصفية والآخر العدل ونزاع الفعل  
 كما في أحمر لأنه كان في الأصل وصف بمعنى ذات له أحمره ثم جعل علماً للشخص مشهوراً  
 بالحمرة فإذا انكر بان يراد منه ذات متصف بالحمرة يبقى فيه سببان أحدهما الوصفية  
 الأصلية والآخر وزن الفعل ويمكن أن يجاب عنه بأن المعنى الحاصل بالتنكير غير الوصفية

فانما هي في خمسة  
 أمثلة

كما يعلق عليه عبارة  
 المعبر  
 أمثلة  
 أمثلة  
 أمثلة  
 أمثلة  
 أمثلة

الأصلية بقرينية انه لو فرض عدمها في ذلك الاسم ونكر بذلك الطريق يستفاد منه هذا  
 المنع ولو كان عينها في فعله فرض عدمها كيف يحصل هكذا فهو من حاشية مولانا عصمت الله  
 والله اعلم قال الشارح قدس سره وقد قيل آه لو كان هذا القول استدلالا على عدم  
 صحة الحكم المستقرا في بان العدل ووزن الفعل متضادان بانه قد جعلا في احمت  
 بكسر الهمزة والميم كان الجواب الذي حاصله المنع متوجها عليه وان كان هذا معناه  
 العدل ووزن الفعل مستندا باختصاصهما في احمت فخر لا يصح الجواب الذي حاصله ذلك  
 المنع اذ منع السند غير موجه هكذا فهو من حاشية مولانا عصمت الله وليث شعري  
 بان الشارح لم يذكر هذا القول في دليل المصنف وهما متضادان قال الشارح قدس  
 سره لا امر غير متحقق فيه انه لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا يجوز  
 ان يكون استعمال فعل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه ههنا  
 حال الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره احمت بكسر تين آه لما لم يقل لشيء  
 يجوز وورد احمت منه بكسر تين وان لم يشتهر كانت عبارة عملة لتعنيين احدهما  
 انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين مزحمت بصمت بكسر العين وان لم يشتهر هذه  
 الكسرة في هذا الباب وثانيه ما انه يجوز ان يورد احمت بكسر تين من حمت بصمت  
 بضم العين وان لم يشتهر بحيث الامر بكسر تين من ذلك الباب والله اعلم قوله  
 به ينرفع النقص آه لعل الغرض من هذه الاشارة الى التعريض على الشارح بان  
 الجواب الثاني اولى من الجواب الاول لا شتماله على فائدة ليست في الاول وهو عدم  
 نقص وارد على آخره المناسب تقديمه بيان النقص ان الحكم المستقرا في بتضاؤل العدل  
 ووزن الفعل باطل لوجودهما في آخره على وزن افعلا والثاني فللغرض واما الاول فلا  
 محذور عما كان معه الالام او الاضافة او من بيان الدخول في مجرد وجود الاصل لا يكفي في  
 اعتبار العدل التحقيق بل لابد من اقضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن  
 ذلك الاصل والسبب فيه غير العدل موجودان وهما وزن الفعل والصيغة الأصلية  
 منع حرفة مقتضيا للعدل والله اعلم قال الشارح قدس سره اي الاخفش المشهور لعل  
 لعل الغرض من هذا اراد الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بان القاعدة في باب  
 الخالفة كوز للفعل اصله والقاعل فرعاً ويلزم من هذا ان الاستاذ الذي هو سيبويه  
 قرر بالتلميذ الذي هو الاخفش وهذا غير مناسب بيان الجواب بان المراد من الاخفش  
 ليس هو الاخفش المشهور الذي هو تلميذ سيبويه حتى يلزم ذلك بل استاذ اخوه

معاصرة على ما قبل ان اخفش اسم ثلاثة افراد احدها استاذ سيبويه وهو الخطابي  
 الثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعد والثالث قرينه ومعاصرة وهو ابو  
 الحسن علي بن سليمان فلا يلزم المخذوم بيان الرد ان المراد من الا خفش هو الا خفش  
 المشهور الذي هو تلميذ سيبويه لان نقل هذا المذهب عن غيره غير محتمل  
 ولما كان يراه على ذلك اسناد الخالفة الى الاستاذ للوجوب لكونه فاعلا دفعه الشارح  
 عن جانب المعترض بقوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخواص استاذية لا يقتضي كونه اصلا  
 فهو جميع الاقوال بل قد يكون الحال في بعض الاقوال على العكس وهذا المقام من ذلك  
 القليل كما استعرف فلذا اسند الخالفة الى الاستاذ والله اعلم قوله يبعد ان يجعل  
 آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه من امين علمان المعاصرين الخالفة الى سيبويه  
 والحال انه يجوز ان يكون الا خفش مفعولا فاعلا وسيبويه مفعولا منصوبا فاعلا لا اجل  
 كونه استاذ له فيكون اسناد الخالفة الى التلميذ بيان الدفع ان في ذلك الاحتمال  
 مخدومين احدها اصالة قول سيبويه والحال انه مخالف من القاعدة الحققة عن المعترض  
 وهو قوله وما فيه عليه آة والمخالف عن القاعدة في فتوة الخطاء فكيف يكون اصلا  
 وثانيها ان اعتبار مفعول له مخالف وشرط نصبه اي تقدير الامر فيه اتحاد فاعله  
 وفاعل الفعل المعلن به وفاعل الاعتبار ليس الا سيبويه فالواجب ان يكون فاعل مخالف  
 اي هو الا خفش والا لا يصح نصبه قوله اصلا اذ تحقق الخالفة يقتضي سبق تقرير  
 الاصل قوله عنده اي عند المعترض كونه بقوله وما فيه عليه آة قوله وامتناع  
 آة عطفت على جعله فاعلا يلزم قوله والقول آة لعل الغرض من هذا دفع  
 المخدوم الثاني بان نصب اعتبار ليس على كونه مفعولا له حتى يلزم المخدوم الاول انهم لا يجوز  
 ان يكون منصوبا على الظرفية بتقدير المضاف والتقدير وخالف سيبويه الا خفش  
 وقت اعتبار الصفة الاصلية او على الحالية بناء عليه بصيغة اسم الفاعل والتقدير  
 وخالف سيبويه الا خفش حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتغال  
 من سيبويه والتقدير وخالف الا خفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية واتحاد فاعله  
 هذه الاشياء وفاعل فعلها ليس بشرط كما هو المثبت ببيان الدفع ان هذه الاحتمالات  
 بعيدة لان المقصود هنا التعليل وشئ من هذه الوجود ليس لضافه كما لا يخفى  
 والله اعلم قوله قال في مثل احمر آة وجد في بعض النسخ الكافية هنا لفظ المثل في  
 بعضها لفظ الغرض وقول الفاضل المحشي مبق على الاول قوله حال من احمر لعل الغرض

من هذا دفع ما يتوهم من ان علما صفة احمر فالواجب جره مع ان المنقول من المصنف  
 بشهادة كتب الا لفت في رسم خطه بيان الدفع ظاهر ولما ورد ان الحال لا يكون الا  
 عن الفاعل او المفعول واحمر ليس واحدا كما هو الظاهر دفعه الفاضل المحقق بقوله  
 لانه مفعول للمعالة بيان الدفع ان احمر مفعول لفعل بمائل المستفاد من لفظ  
 المثل والفاعلية والمفعولية في ذى الحال اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب  
 المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بنحو احمر آه لعل الغرض من هذا دفع  
 ما يرد من ان المتبادر من نحو احمر علما كل لفظ يكون على وزن افعل ويكون فيه معنى  
 الوصفية قبل العلمانية فيخرج عنه مثل سكران مع ان حكمة بعد التنكير وحكم احمر  
 ويدخل فيه افعال التاكيد نحو اجمع وكن افعال التفضيل المجرى عن من التفضيلية مع  
 ان كل واحد منهما منصرف بالاتفاف بيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره ظاهر  
 غير خفي والمراد من الظهور الظهور من مجرد اللفظ فيخرج افعال التفضيل المقرون بحكمة  
 من لان ظهور معنى الوصفية فيه من التفضيلية كما ينادى عليه قول الشارح فيما سياتي  
 فاندفع ما قيل ان المراد بنحو احمر صادق على افعال التفضيل المقرون بمن فكيف يكون  
 غير منصرف بالاتفاف بعد التنكير هكذا فهم من حاشية مولانا ميرزا **قوله** كذا  
 ثلث لعل الغرض من هذا التعريف على الشارح بان مقصوده لو كان تفريعا ما هو  
 الداخل والخارج على تلك الامارة من غير تعرض الى تفصيلها لكان المناسب له ان  
 يكفى على قوله ويخرج عنه افعال التاكيد كذا افضل التفضيل لا تمامه على ذلك  
 القدر كما لا يخفى ولو كان المقصود ذلك مع تفصيل الجزئيات لكان المناسب له ان  
 يذكر ثلث ايضا لانه كما فعل التاكيد الا ان يقال ان ثلث مثل احمر وليس مثل افعال  
 التاكيد لان الخلاف في انصرافه بعد التنكير ثابت ايضا كما هو المعلوم من قول الرضى ان  
 شئت الاطلاع فارجم اليه فكيف يخرج عن احمر والله اعلم **قوله** بخلاف افعال  
 فعلاء يعنى ان فهم الوصفية من افعال فعلاء باعتبار نفسه لان لفظه مشعر بالالوان  
 والمخلق الظاهرة في الوصف بخلاف افعال التفضيل المجرى عن من لان شرطه ظهور  
 الوصفية منه مقارنة من معه كما في الوافى **قوله** ولن الا يحمل آه اى الاجل انصف  
 الوصفية خفي في افعال التفضيل المجرى عن من فيقل مشابهة بالفعل الذى هو وصف  
 الفاعل فلا يعمل في اسم ظاهر لانه قوى لا يكفى فيه راجحة الفعل بخلاف افعال  
 فعلاء لان معنى الوصفية فيه ظاهر فتتم مشابهة بالفعل فيعمل في اسم ظاهر قبل



العلمية هذا امر سوا في الوقت والله اعلم قوله اي ملحق به لعل الغرض من هذا دفع  
ما يرد من ان افعال التفضيل وان خفي فيه معنى الوصفية لكنه وصف فكيف يصير  
اسما لانه مقابله بيان الدفع ان الشارح لم يرد ان افعال التفضيل صا كما سما حقيقة  
حتى يرد ما يرد بل اراد انه لاختفاء ذلك المعنى فيه كانه اسم ومحقق به والله اعلم  
قوله كافي معنى بالفارسية لانه كن في الرشيدى قوله يجوز ان يكون  
محذوف على مقدور والتقدير مفعول له لقوله خالف ويجوز ان يكون مصدرا  
آو لما نرم في المصدر كونه للتأكيد او العدد او النوع اشارة الفاضل الى ان  
الثالث ههنا ومصدرية لعله يكون باعتبار المضاف المحذوف والتقدير يروى  
سيبويه الا خفف خلاف اعتبار الخ وترك هذا الاحتمال في ذيل قوله السابق  
القول بانه منصوب آو يشترع بما خافه هذا الاحتمال احتمال فاعلية الا خفف  
وملاحة لا احتمال فاعلية سيبويه له كاحتمال كون اعتبار مفعول له له هذا من  
سوا في الوقت والله اعلم قوله يحتمل ان آو لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان  
معنى الاحمر بعد التنكير مثله شخص من هذا اللفظ سواء كان احمر او سودا ابيض  
فكيف يرجع معنى الصفة الاصلية التي هي الحمرة حتى يكون معتبرا ببيان الدفع ان معنى  
الا اعتبارانه بصفة المعنى الوصفية للزائل كالشاي حتى لو اعتبره شخص بجانر لزال ما  
يضاهى والله اعلم قال الشارح قدس سره قيل الباعث آو حاصل الجواب ان المقصود  
لا اعتبار الوصفية الاصلية في احمر موجود وهو انما اعتبر في السود وانقر وكلنا غير  
منصرفين فلم نر تكرر معتبرة في احمر مع انه مشبهما في زوال الوصفية عنها بل هو اعلى  
حالا منها لان ما نرى فيه قد نزلت بالتنكير بخلافها لان المانعة فيها ما علية الا معية وهي  
موجودة والله اعلم قوله ان قيل آو حاصل الاعتراض ان ابله امشائية من الوصفية  
في السود وارقر لا يجدى نفعا في الفرق بينهما وبين احمر حتى يكون قياسه عليه قياسا مع  
القارن لان هذا الابقاء متصور فيه ايضا كما اذا سمع به من فيه حمرة وان اختل في قلبك  
انه في الصور الا ان لا يكون المعنى الوصفى باقيا فكيف يعتبر في جميع الصور فان له بان هذا  
لا يثبت مذهب الا خفف لانه يدين على السبب للملكي لان الايجاب الجزئي يتنافى مع الاشياء  
به مذهب سيبويه وهو الايجاب الكلوي والله اعلم قوله كافي آو بيان الجواب ان  
المقصود الا هو في الا علام المنصولة عدم وجدان اللغات في اللغوية في اوله وجدت في  
بعض المواضع فلا يعتبر فكأنه لا يتفق المعنى الوصفى في الا علام في كل حيوسها بخلافه

وافتا بالمشاكلة  
معناه على احد طريق  
التشكيك اما على اكثر  
يكون معناه الوصف  
المشهور ذات الامر  
بدرء كان وصف  
الاحمر او غير من  
هذا علوان مالى  
مشتبه موكلا  
عيا احكامه ويبدو  
عن حد شدة لانه  
ليس معنى لانه  
ما ذكره على الاول  
راضة

السود وارقم فيحصل الفرق فيكون القياس قياسا لم الفرق والله اعلم **قوله** كريد فانه  
 مصدر ومن اد ينزيد او يزياد مع ان الزيادة ليست معتبرة في حال العلمية **قوله**  
 قال الشيخ الرضا آة لعل الغرض من نقل كلامه دفع ما يرد على الاخفش وقوابحه كما  
 المصنف والشارح بانه لا يجري الكسر والتثنية على احمر بعد التثنية في كلمات العرب  
 فكيف يكون منصرفا لبيان الدفع ان مراد الاخفش الخلاف عن سليوبيه في مقتضى  
 القياس لا مطلقا ولا شك في انصرف احمر على مقتضى القياس وان لم يسمع من  
 العرب منصرفا والله اعلم **قوله** خلافة الضمير اجمع الى الاخفش **قوله** من كل  
 وجه احذر نزيه عن الوصفية في السود وارقم فانها معدومة من وجه باقية من وجه  
 فافهم **قال** الشارح قدس سره ولما اعتبر آة اشارة الى ان قول المصنف ولا يلزم آة جواب  
 سوال بيانه ان سيوبيه لما جعل الوصف الزايل المعدوم كالموجود ورتب عليه الحكم  
 وهو عدم الانصراف في مثل احمر فالانتم عليه ان يجعله في باب حاتم ايضا كالموجود  
 ويترتب عليه عدم الانصراف بجامع ان الوصف فيها زائل حاصل الجواب ان بينهما فرق  
 وهما ان اعتبار الوصف الزايل في حاتم يلزم اعتبار المتضادين لان ضده اعني العلمية  
 لم يزل بشئ بخلاف الحلة لان ضده زال فيه بالتكثير فلا يلزم من اعتبار فيه اعتبا  
 للمتضادين فلا جعل ذلك اعتبره في احمر ولم يعتبره في حاتم والله اعلم **قال** الشارح  
 مع بقاء العلمية ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية فخر لا يرد ما قيل ان هذا المراد  
 صادق على احمر مع انه لا حاجة فيه الى اعتبار الوصفية لوجود السببين فيه غيرها  
**قوله** ملة للمنفعة ولة للمنفعة هو اعتبار الوصفية في احمر كما مر وغرض الفاضل المشي  
 من هذه العبارة بيان الواقع لان الذهن بل الوهم لا يذهب الى كون قوله لما يلزم  
 آة ملة للمنفعة والله اعلم **قوله** يعني انه اراد آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من  
 دليل الشارح لا يثبت للدعي الذي هو التصادم لوجهين احدهما انه لا يكون التصادم  
 الا بين الامرين الوجوديين والخصوص والعموم ليسا بهذه المثابة لانها عبارةتان عن  
 التعين وعدمه وتاثيرهما ان الخصوص والعموم من صفات معاني موصوفى الوصفية و  
 العلمية لا من صفاتهما فكيف يثبت التصادم بينهما ببيان الدفع ان مراد المصنف التصادم  
 لا تعابيل مطلقا يعني احمر من ان يكون بالذات او بالعرض فانطبق الدليل على المدعي فافهم  
**قوله** اعني في شان آة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحكم الواحد عبارة عن عدم  
 الانصراف وهو ليس بوجود في باب حاتم فكيف يلزم اعتبار المتضادين فيه بيان

الدفع ان العبارة محذوف للمضاف وهو الشأن وهو هنا بمعنى التفصيل فالتقدير يلزم  
 من اعتبار المتضادين في تفصيل حكم واحد والمراد من الحكم الاثر المعاني الاخر كما لا  
 يخفى ولا خدشة في هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يرد الخ هذا فايده قيد الشارح هو  
 لفظ واحد ومعطوف هذا القول وهو ولا في منع صرف احد الخ فايده القيد الذي  
 ذكر في كلام الفاضل المحقق وهو قوله منعاً شخصياً بيان الايراد المدفوع بقيد الشارح  
 هو ان لزوم اعتبار المتضادين في حكم واحد هو منع الصرف غير محال الا ترى الى منع  
 صرف بعض الالفاظ من وجه العلمية وسبب آخر وبعضها من وجه الوصفية وسبب  
 آخر وان اختلف في قلبك ان منع صرف الالفاظ ليس لواحد فكيف يلزم اعتبار المتضادين  
 في حكم واحد فان له بأنه واحد بالتوهم وبيان الدفع ظاهر بيان الايراد المدفوع بقيد  
 الفاضل المحقق هو ان اعتبار المتضادين في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد غير محال  
 الا ترى الى منع صرف احد التارة لاجل الوصفية ووزن الفعل وتارة لاجل العلمية  
 ووزن الفعل بيان الدفع ان المنع للابنيين غير المنع للثانين بالتخصيص كما لا يخفى و  
 الا لزوم توارد العلتين المستقلتين الحكيميين على محلول واحد تخصص على سبيل التعاقب  
 وهو باطل عند هو كالتوارد الحقيقي والمراد وعدة المنع بالتخصيص ولو تأملت تأمل  
 الا نصاب ظهر لك ان قيد الفاضل المحقق يكفي في دفع الايراد الاول ايضاً لان تعدد المنع  
 بالتخصيص اذا حصل في لفظ واحد فكيف لا يحصل في الالفاظ المتعددة والله اعلم **قوله**  
 بل نقول آه جعل في العاشيتين الشهودتين كلمة بل هذه للاضراب وان كان بينهما فرق  
 فيه كما لا يخفى وذو هفي القاهر يحكم على انها لا تنقل من كلام الى كلام وليست بالافراد  
 لان التغير في كلام الفاضل المحقق من كلام الشارح ليس الا في الامرين هما لفظ التوهم  
 وللتقابلين ولما حكم الفاضل المحقق سابقاً على ان المراد من التضاد التقابل وكان شبه  
 اجتماع المتضادين الذي ذكره الشارح مستلزماً لا يهاهما فكيف يصح الاضراب عنهما  
 لموجب لفظ ما اضرب عنه والله اعلم **قوله** ليس في هذا المقامى مقام مد انصاف  
 حاكم الوصفية الاسمية والعلمية **قوله** وهو ظاهراً لان دلالة حائز مثلاً على العموم  
 لاجل كونه صيغة وصف ودلالة على الخصوص لاجل كون لفظه علماً **قوله** لا اختلاف  
 محلهما ويرد عليه ان اختلاف المحل ليس بضروري لهما على الاطلاق فكيف يصح في  
 التضاد عنهما واجيب عنه بان في العبارة تقدير والتقدير لا اختلاف محلهما عند  
 اعتبار ذلك الاختلاف كما في ههنا لان محل العموم للمعنى الوصفية ومحل الخصوص

يلتزم ان الواقع في  
 كلام الشارح لفظ  
 المنع في كلام  
 الفاضل المحقق لفظ  
 التوهم والواقع  
 في كلام الشارح  
 لفظ المتضادين  
 والواقع في كلام  
 الفاضل المحقق  
 لفظ المتقابلين  
 منه

للمعنى العلى هكذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله استعمال المشترك لان التقابل  
 بذات الجواهر لم يفرق بين ان يكون معنى المشترك من الاضداد او لا قوله فذلك  
 ليس آية يعنى ان علة عدم ذلك الجواهر عدم ابرؤد في الاستعمال لان كون المعاني من  
 الاضداد حتى او كانت من المتلازمات كان ايضا ارادتها من الحالات قوله لا مجال  
 للشبهة اى الشبهة المذكورة في قول الشارح المصدرية بلفظ فان قلنا آية ووجه عدم  
 مجال هذه الشبهة في هذا التقرير ان بناء على لزوم احتواء المتضادين كما هو الظاهر  
 وبناء على هذا التقرير ليس عليه كما ينادى عليه قول الفاضل المحقق فيما بعد سواء كانت  
 الضدان آية قوله ان الوجود اللفظي آية هذا بناء على مذهب من يقول ان الالفاظ  
 موضوعية لا دحيان الخارجية وعند وشية هذا المذهب مما لا يخفى كما هو المتقرر  
 في مقرة قوله في بادي النظري ظاهر النظر اولا وفيه القيد مما يحق في كلام الفاضل  
 المحقق بنفسه قوله وهو تأثير الضدين الاظهر ان يقول وهو المتقابلين كما لا يخفى قوله  
 سواء كان آية هذا هو المظهر لعدم مجال تلك الشبهة في هذا التقرير قوله كالكيفيات  
 للتعاقبة ان كان بين الكيفيات تضاد بالمعنى المصطلح فيكون المراد من المتعاقبة للتعاقبة  
 على طريق ذكر العام واردة الخاص وان كان بينهما تضاد بالمعنى اللغوي يكون المراد  
 من قوله لان الضدين قد آية المتقابلين فاندفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال  
 للمثل والله اعلم قوله المؤثرة في المزاج لعل القول بالتأثير وسمع الفاضل المحقق  
 عن بعض من يبحث عن هذا اولا فمذا الحالف لما هو المشهور بينهم وهو ان العنصر  
 الاربعة اذا تعاقبت وكسر بعضها سورة بعض استحدثت لان تفيض عليها من  
 البارى سبحانه كما هو اى المحققين او من المبدء الفياض كما هو اى غيرهم كيفية  
 متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة في جميع الاعضاء ويولد من هذا ان المؤثر  
 في المزاج هو البارى سبحانه او المبدء الفياض لا الكيفيات كما قاله الفاضل المحقق  
 والله اعلم قوله وذلك تدقيق آية المشار اليه بذلك كون الكيفيات المتعاقبة مؤثرة  
 في المزاج يعنى ان كون الكيفيات المتعاقبة مؤثرة في المزاج تدقيق فلسفى اى منسوب  
 الى الفلاسفة واما العلماء الظاهريون فيستندون كل الامور الى الواجب الحق  
 والفعال لما يشاء ومنها المزاج فيكون مستند اليه فيكون الفاعل فيه هو الله تعالى  
 لا الكيفيات واذا كان كون الكيفيات المتعاقبة مؤثرة في المزاج من التدقيقات  
 الفلسفية فكيف يكون في بادي النظر والله اعلم بحقيقة المراد قوله فان لمز ومارا

علة الشبه وبإذنه ان الوصفية الاصلية مع العلية في التصور حالة ثابتة ما في منع  
 صرف حاتم مثلاً امرضه ورى كما هو الظاهر وهو بمنزلة اجتماعهما في التحقق كانه  
 كنوع تحقق كما لا يخفى والله اعلم قال الشارح قدس سره اى باب غير المنصرف  
 لعل الفرض من هذا دفع ما يرد من ان الاله في قوله الباب للعهد اشارة الى باب حاتم فما  
 المعنى فجميع باب حاتم فيجب بالكسر بسبب الاله والاضافة وهذا المعنى عند وش لا  
 لا يجرار بالكسر ليس بمنوع عن باب حاتم فانه يكون الاله والاضافة سبباً للتحقق فيه  
 كما لا يخفى وبيان الدفع ان الاله للعهد اشارة الى باب غير المنصرف فالمعنى فجميع باب  
 غير المنصرف الخ ولما كان هذا المعنى غير ظاهر قال مولانا عصمت الله اى جميع افرأ  
 عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف والله اعلم قوله يعنى ارادة لعل الفرض من  
 هذا بيان جواب السؤال المدفوع بقوله اى بصورة الكسر بيان السؤال ان الامتزجار  
 بالكسر غير متصور لان الامتزجار لا يكون الا في الحركات الاعرابية والكسر لا يكون الا في  
 الحركات البنائية وبينهما تضاد كما لا يخفى فالظاهر ان يقول يجرى بالكسر لانها اى المعنى  
 مع التاء اعم من الحركات الاعرابية والبنائية بخلاف الجرقة من التاء لانها مختصة بالحركات  
 البنائية عند البصريين الذين بناء اكثر كلام المصنف على مذهبهم بيان الجواب ان المراد  
 من الكسر صورة الكسر اى بحالة الاعرابية الشبيهة بالكسر الصورة لا الحركة البنائية  
 وان اختلف في صدره ان هذا معنى مجازى للكسر من اى علاقة اريد قلت المعنى منها  
 فانه له بان ارادة منها بعلاقة التشبيه يعنى انه مجاز مستعار والله اعلم قوله لان  
 الكسر آفة ارادة صورة الكسر من الكسر لا معناها من قوله ويطلق آفة المراد من  
 هذا المجاز هو المجاز المستعار لانه لو اريد منه المجاز المرسل بعلاقة التضاد فلا يجزئ  
 لقول الفاضل المحقق على سبيل الاستعارة ووجهه لكن بقى شئ وهو ان المجاز المرسل بعلاقة  
 التضاد اذا كان متصوراً ههنا بان يكون المراد من الكسر صورة الكسر المراد منها بحالة  
 الاعرابية بدون لحاظ قيد الشبهة فما الباعث على الفاضل المحقق في تفسير كلامه الشارح  
 على وجه يكون من قبيل المجاز المستعار فامل لعل الله يحدث بعد ذلك امر قال الشارح  
 قدس سره ايضا ويرى ان قوله ايضا مستند له لان الكسر بدون التاء لا يطلق على  
 الحركات الاعرابية عند البصريين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا معنى على ما هو المتعارف  
 عنه لشارحه وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية  
 لا يصير عنها البصريون الا بهذا الالتفات لان هذا الالتفات يعبر بها عما لا يهاكها

على بعض النسخ  
 بل يقرأ الاستعارة  
 بوجه

ما يطلقونها على الحركات الـاعرابية ايضاً وان اختلف في صدره ان الكسر اذا كانت اعم  
 من الحركة البنائية والاعرابية فما الحاجة الى التكلّف في قول المصنف بالكسر فانه  
 بان الحاجة اليه على الطريق المشهور لا على مختار الشارح فيكون في الحقيقة قول الشارح  
 اي بصورة الكسر جوا على نقد تسليم محالة الا بخوار بالكسر والله اعلم قال شارح  
 قدس سره وللحفاة خلاف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لم يقل المصنف جميع  
 الباب باللام الاضافة ينصرف مع انه غير مختار الى التكلّف بيان الدفع ان صرفه مختلف  
 فيه والا بخوار بالكسر متفق والقول بالمتفق اولى قال شارح قدس سره اعني اللام او  
 الاضافة بيان لما ونسبة الدخول اليهما على طريق التغليب **قوله** دون ساير الخواص لعل  
 الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان ذكر اللام او الاضافة من بين خواص الـاسم بطريق  
 التثليل لا بطريق المحصر وبيان الدفع ان هذا الذكر بطريق المحصر الذي يعلم من الصكوت  
 في مقام بيان ما اضيف اليه الدخول **قوله** قيل وجه ذلك آء لعل الغرض من هذا  
 دفع ما يتوهم من ان اللام والاضافة مشتركان مع ساير الخواص في كونها خاصيتين  
 فمن اي وجه يحصل ضعف مشابهة الغير المنصرف بالفعل بسبب دخولها عليه  
 دون ساير الخواص بيان الدفع ان اللام والاضافة يؤثران في مدلول الـاسم لانهما  
 يغيران من التنكير الى التعريف كما في اللام والاضافة الى المعرفة ومن عدم التخصيص  
 الى التخصيص كما في الاضافة الى النكرة بخلاف ساير الخواص فانها ليست بهذا المتأ  
 كما لا يخفى **قوله** قيل في آء لما كان مذهب من قال ان الـاسم بعد دخول اللام والاضافة  
 غير منصرف مطلقاً غير صحيح لان الكسر لا يدخل على غير المنصرف وذلك الـاسم بعد  
 دخولها عليه ينكسر فاجاب الشارح عن قبله بما اجاب اجاب لبعض عن ذلك لا معتزاً  
 بطريق آخر ولما كان جواب ذلك البعض غير مرضي للفاضل المحقق قال قيل في توجيه  
 والله اعلم **قوله** ان التنوين آء يعني ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين  
 لانه المنافي له لانه دال على التمكن والكسرة تابعة له في السقوط لانه لو دخله الكسر لزم  
 جواز دخول التنوين ايضاً لانهما يتعاقبان في مثل فلان زيد والتنوين موجودهما فيما  
 دخله اللام والاضافة لانهما متعلقان له اي شبهان بلخلف من حيث ان بينهما ما بين  
 التنوين لقابلية وجود تابعه الذي هو الكسر ايضاً وفيه ان ثبوت الممنوع حكمه وثبوت  
 التابع حقيقة وهذا الوجه مزينة الفرع على الاصل هكذا قال الفاضل المدقق **قوله**  
 والله اعلم وقد بيناه ان تعبية الكسر التنوين في السقوط مختص بما اذا سقط التنوين لاجل

عدم الاضراف وتنوين الاسم الذي دخل اللام او الاضافة سقط لاجلها لعدم الانفصال  
 لوجود المناطات بينهما وبين التنوين لان كل منهما من مقامات الاسم فكلهما اجتماع  
 واحد منهما معه فلا يتبعه الكسرة في السقوط قوله وفيه اي في الوجه الاخير بحث  
 بيان ان المتقرر فيما بين القوم تعاقب الاضافة للتنوين المقدار في حواجز بيت الله و  
 هذا يدل على ان التنوين في حواجز سقط لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة  
 متعاقبة للتنوين المحقق لا للتنوين المقدار قول وبالله التوفيق ان عبارة المعرو جميع  
 الباب باللام او الاضافة يدل على ان لحاظ عدم الاضراف في الاسم ولا دخول اللام  
 او الاضافة عليه ثانيا كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك فكيف يذهب الذهن المستقيم  
 بالتنوين لاجل اللام او الاضافة لا لاجل عدم الاضراف لان نسبة التصدير شيء الى المنا  
 الذي يكون في المرتبة الثانية مع وجود منافي في المرتبة الاولى بعيد عن الانصاف والله  
 اعلم قوله فيه ان اللام آء بيان الاعتراض ان المناطات بين اللام والعلم غير مسلم لان  
 العلم اذا كان مصدرا او صفة في الاصل فيدخل عليه اللام بالنظر الى المعنى الاصل  
 القابل لدخول اللام عليه فكيف يزول العلمية باللام واجاب عنه مولا فاجال بان  
 المراد من اللام اللام الذي يكون للتعريف حقيقة واللام الداخل على الظاهر هو في الاصل  
 مصدرا او صفة للتعريف توهم لا حقيقة ورد عليه في الحاشيتين المشهورتين بان  
 هذا موجب للقصور في الشرح لان المناسب على هذا ان يقول وان لم يكن هنالك  
 علمية او يكون ولكن لم تزل بقيت علتان على حالهما والشارح لما لم يقل على هذا النظر  
 فتوجيه بذلك الطريق توجيه بما لا يرضى قايله واجاب الفاضل المدقق بان الشارح  
 لعله يدعي عدم تحقق منع الصرف في العلم الذي كان في الاصل مصدرا او الله  
 اعلم الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم وحصل في الفراء من البحث الذي قصر عنه  
 الطلبة لاجل قصور فهمهم على قراءة ذلك البحث من حاشية الفاضل الحشر في هذا  
 الزمان في اليوم التاسع والعشرين يوم الاثنين من الجهادي الاخر سنة الف وثلاث  
 وثلاث سنة ممن لا بضاعه له الا السيئات ولا خلق له من الحسنات عبد الله بن  
 ابراهيم اسكنهما الله الجنان الاخيار اللهم كما كان المقصود في هذه الحاشية انتفاع  
 الطلبة لا خيرا جعلها امتدادا لغيرهم لاجل الانتفاع وليس ببعيد من فضل خالق  
 السماء والارض ان ينتفع بها من اولادى من كان يقرئ في هذا اليوم واد جعلنا  
 النبي متابة للناس الى والتركهم الشجر وكان عمره خمسة سنة واربعة اشهر مع قد

هذا في اليوم الاول  
 من بحث الاول من  
 الف كتاب الحشر

من الايام المسبحة بحمد الله ومنه لم يشترع بالتعليم لمداسة السن المسبحة بحمد الله ومنه  
لرني فظم من الرضاة لليلة المذكورة المسبحة بحمد الله وآوان ختم هذه العاشية  
امين ثم امين

<p>از من فضل آتی باین حقیر عباد ایمید نیست ز فضلش اگر چه خورشید زده بقدر وسع بگوشتیدم آتای بشو ایمیدار تو این است گر خطای من بکشف طلبیهای عفو من هست اگر بد و سیاهی عفو رشت مقبول ز نفع او تو مگردان خدا همه محرم بوقت ختم چه بستم من هجری ز حساب</p>	<p>تمام گشت ز تنظیم این بجهت و جسد در اشتها و حواشی همه تا روز سنا و خطای سهو خدا ورنه عیبها و که حیشم پوشی از ان تا نشود خاک ربا و زانتفاع مگردان خدا تو این بر باد بگو که جبر و لم مستدل شده ز صناد علی الخصوص که دارد با نسب ز ولاد بگوش هوش رسید است ز غرقاب سید</p>
---	--

دقائق  
هو بعد انقضای  
عده من الايام  
من ذلت السن  
طبع شده تاریخ  
۲۵۰۵۰۱۹۹۳

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کونٹہ، فون: ۲۶۶۲۲۶۲